

السلطة الوطنية القاسمية

دراسات في التجربة والأداء
2013-1994

محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركين

أ. د. أحمد مبارك الخالدي	أ. إقبال وليد عميش	أ. باسم جلال القاسم	أ. حسن محمد ابحيص
أ. حياء محمد الندا	أ. ربيع محمد الدنان	أ. صالح محمود الشنات	أ. عزيز هارون كايد
أ. غنى سامي جمال الدين	أ. فاطمة حسان عيتاني	أ. فراس أبو هلال	د. فريد أبو ضهير
د. محسن محمد صالح	د. نادية سعد الدين	أ. وائل أحمد سعد	أ. د. وليد عبد الحفي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلطة الوطنية الفلسطينية

دراسات في التجربة والأداء

2013-1994

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ.د. أحمد مبارك الخالدي	أ. إقبال وليد عميش	أ. باسم جلال القاسم	أ. حسن محمد إبيحس
أ. حياة محمد الددا	أ. ربيع محمد الدنان	أ. صالح محمود الشنّاط	أ. عزيز هارون كايد
أ. غنى سامي جمال الدين	أ. فاطمة حستان عيتاني	أ. فراس أبو هلال	د. فريد أبو ضهير
د. محسن محمد صالح	د. نادية سعد الدين	أ. وائل أحمد سعد	أ. د. وليد عبد الحي



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

**The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and
Performance 1994–2013**

Edited By:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2015م – 1436هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-35-2

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 14-5034، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

طباعة

Chemaly & Chemaly Printing Press +961 1 510385

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
9.....	المشاركون في التأليف
15.....	المقدمة
(64-17).....	الفصل الأول: الطريق إلى أوسلو
19.....	تمهيد
19.....	أولاً: ما قبل أوسلو
42.....	ثانياً: مسار المفاوضات وتوقيع اتفاق أوسلو
55.....	ثالثاً: المواقف وردود الفعل
63.....	خلاصة
(130-65).....	الفصل الثاني: تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية
67.....	أولاً: تطور وضع السلطة الفلسطينية ونطاق نفوذها
101.....	ثانياً: هيكلية السلطة الفلسطينية
	ثالثاً: السياسات والإجراءات الإسرائيلية المؤثرة على
109.....	السلطة الفلسطينية
129.....	خلاصة
(170-131)....	الفصل الثالث: أداء مؤسسة رئاسة السلطة الفلسطينية 1994-2013
133.....	تمهيد
134.....	أولاً: المرجعية القانونية لمؤسسة الرئاسة
154.....	ثانياً: مؤسسة الرئاسة والفصائل الفلسطينية
159.....	ثالثاً: مؤسسة الرئاسة والاحتلال الإسرائيلي

165.....	رابعاً: العلاقات الفلسطينية الخارجية
168.....	خامساً: "الدولة الفلسطينية" بين الواقع والممكن
170.....	خلاصة

الفصل الرابع: أداء حكومات السلطة الفلسطينية 2003-2013..... (171-228)

173.....	تمهيد
174.....	أولاً: الحكومة في القانون الأساسي الفلسطيني
175.....	ثانياً: الحكومة السادسة: حكومة محمود عباس
179.....	ثالثاً: الحكومة السابعة: حكومة الطوارئ برئاسة أحمد قريع
182.....	رابعاً: الحكومة الثامنة: حكومة أحمد قريع
186.....	خامساً: الحكومة التاسعة: حكومة أحمد قريع
193.....	سادساً: الحكومة العاشرة: حكومة إسماعيل هنية
	سابعاً: الحكومة الحادية عشرة: حكومة الوحدة الوطنية
198.....	برئاسة إسماعيل هنية
204.....	ثامناً: حكومات سلام فياض بعد الانقسام
216.....	تاسعاً: حكومات إسماعيل هنية بعد الانقسام
227.....	خلاصة

الفصل الخامس: أداء السلطة التشريعية الفلسطينية 1996-2013..... (229-262)

231.....	تمهيد
233.....	أولاً: الإطار النظري لدور المجلس التشريعي
235.....	ثانياً: المجلس التشريعي الأول 1996-2006
249.....	ثالثاً: المجلس التشريعي الثاني 2006 حتى نهاية 2013
261.....	خلاصة



الفصل السادس: أداء السلطة القضائية الفلسطينية

وتحقيق العدالة 1994-2013.....	(263-298)
أولاً: تنظيم السلطة القضائية الفلسطينية: ضرورتها	
والعناصر اللازمة لاستقلالها	265
ثانياً: سلبيات في تنظيم وأداء القضاء الفلسطيني	271
ثالثاً: تزايد السلبيات في تنظيم وأداء القضاء بعد الانقسام 2007-2013	285
خلاصة	295

الفصل السابع: الأداء السياسي الداخلي للسلطة الفلسطينية

تمهيد	301
أولاً: محددات العلاقات السياسية الداخلية للسلطة الفلسطينية	301
ثانياً: العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية	303
ثالثاً: العلاقة بين السلطة الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية	313
رابعاً: الانقسام والمصالحة	333
خلاصة	336

الفصل الثامن: المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية

1994-2013	(339-396)
تمهيد	341
أولاً: محددات الأداء الاقتصادي	341
ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي	344
ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	349
رابعاً: الدين العام	353
خامساً: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (رام الله)	354
سادساً: الموازنة العامة لحكومة تسيير الأعمال (غزة)	368
سابعاً: العمل والبطالة والفقر	370

ثامناً: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين الصناعي والزراعي 377

تاسعاً: التبادل التجاري 380

عاشراً: المساعدات والمنح الخارجية 386

خلاصة 395

الفصل التاسع: التنمية البشرية في ظل السلطة الفلسطينية (397-443)

تمهيد 399

أولاً: المؤشرات الاجتماعية والسكانية 399

ثانياً: المؤشرات التعليمية 413

ثالثاً: المؤشرات الصحية 427

خلاصة 442

الفصل العاشر: أداء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية (445-499)

تمهيد 447

أولاً: الملف الأمني في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية 447

ثانياً: تشكيل الأجهزة الأمنية وتطورها 453

ثالثاً: التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي 464

رابعاً: الفلتان الأمني: خلفياته وجهود مواجهته 475

خامساً: احترام حقوق الإنسان 482

سادساً: الأمن وجهود المصالحة 488

سابعاً: المؤثرات الخارجية 491

خلاصة 497

الفصل الحادي عشر: سياسات السلطة الفلسطينية تجاه

المقاومة الفلسطينية (501-550)

تمهيد 503

أولاً: سياسات السلطة تجاه المقاومة الفلسطينية 1994-2000 505

515.....	ثانياً: سياسات السلطة تجاه المقاومة الفلسطينية 2007-2000
	ثالثاً: سياسات السلطة في رام الله تجاه المقاومة الفلسطينية بعد سيطرة
523.....	حماس على قطاع غزة 2007-2013
541.....	رابعاً: سياسات السلطة في رام الله تجاه المقاومة الشعبية السلمية
545.....	خامساً: إدارة ملف الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي
549.....	خلاصة

الفصل الثاني عشر: مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد

(551-600).....	والاستيطان
553.....	تمهيد
553.....	أولاً: مواجهة الاستيطان الإسرائيلي
571.....	ثانياً: مواجهة تهويد القدس والمقدسات
584.....	ثالثاً: مواجهة الجدار العازل
592.....	رابعاً: مواجهة السيطرة الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية
600.....	خلاصة

الفصل الثالث عشر: الإعلام في ظل السلطة الفلسطينية (601-635).....

603.....	تمهيد
603.....	أولاً: الإعلام بين الماضي والحاضر
606.....	ثانياً: العهد الجديد
613.....	ثالثاً: الإذاعة والتلفزيون
615.....	رابعاً: الإعلام الرسمي بعد قيام السلطة الفلسطينية
616.....	خامساً: المواقع الإلكترونية الإخبارية
620.....	سادساً: الحريات الإعلامية
624.....	سابعاً: الانتهاكات
627.....	ثامناً: المشهد الإعلامي في ظل الانقسام

630.....	تاسعاً: إشكالية المضمون
631.....	عاشراً: نقابة الصحفيين وحماية الحريات
634.....	خلاصة

الفصل الرابع عشر: السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية

(677-637).....	2013-1993
639.....	تمهيد
642.....	أولاً: العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية الدولية
645.....	ثانياً: السياسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية بعد أوسلو
654.....	ثالثاً: مراحل السياسة الفلسطينية الدولية بعد أوسلو
660.....	رابعاً: المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية
	خامساً: التقييم العام للأداء السياسي للسلطة الفلسطينية
674.....	على المستوى الدولي

الفصل الخامس عشر: إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية

681.....	تمهيد
682.....	أولاً: الفساد في منظمة التحرير الفلسطينية
685.....	ثانياً: الفساد في السلطة الفلسطينية
712.....	ثالثاً: استغلال "إسرائيل" لمفاتيح الفساد في الابتزاز السياسي والأمني
713.....	رابعاً: مكافحة السلطة الفلسطينية للفساد
716.....	خامساً: نماذج من ادعاءات طالت شخصيات في السلطة الفلسطينية
723.....	خلاصة

الخاتمة

فهرست

المشاركون في التأليف

أ. صالح محمود الشناط:

أعدّ الفصل الأول، باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ومتخصص في الشأن الفلسطيني، ويسهم في إعداد وإنتاج البرامج السياسية بقناة القدس الفضائية. يُعدُّ لنيل الماجستير في الصحافة والإعلام. شارك في إعداد معظم سلسلة تقارير المعلومات التي تصدر عن المركز، مثل: الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، والترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، والملف الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل".

أ. باسم جلال القاسم:

أعدّ الفصل الثاني، باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حاصل على دبلوم في الدراسات العليا (الماجستير) في العلاقات الدولية والدبلوماسية. متخصص في الشأن الفلسطيني وهو حالياً مدير تحرير تقرير معلومات الذي يصدر عن المركز، حيث أسهم في إعداد كل سلسلة كتبه الـ 27؛ ومن التقارير التي شارك في إعدادها: مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، والمجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، وشاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار".

د. نادية سعد الدين:

أعدّت الفصل الثالث، حاصلة على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة سنة 2010. مديرة تحرير الشؤون الفلسطينية في صحيفة الغد الأردنية، وصحفية معنية بتغطية الشأن الفلسطيني، في الجريدة نفسها. مُحاضرة غير متفرغة في العلوم السياسية في جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة. شاركت في العديد من المؤتمرات بأوراق عمل متخصصة، ولها العديد من الأبحاث والدراسات التي نُشرت في مجلات علمية محكمة، ولها مقالات عن الشأن السياسي العربي والفلسطيني في عدد من الصحف العربية.

أ. فراس أبو هلال :

أعدّ الفصل الرابع، باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص في دراسات الشرق الأوسط من كلية بيريك في جامعة لندن. له العديد من الدراسات والتقارير المحكّمة في مراكز دراسات عربية، ونشر العديد من مقالات الرأي في عدد من الصحف والمواقع العربية. يعمل منذ خمس سنوات باحثاً ومعداً لبرامج سياسية وأفلام وثائقية في مؤسسة "سيج ميديا" في لندن. وأعدّ كتاباً للمركز حول معاناة الأسرى، ضمن سلسلة أولست إنساناً.

أ. عزيز هارون كايد :

أعدّ الفصل الخامس، باحث في الشأن الفلسطيني السياسي والبرلماني والاجتماعي وقضايا حقوق الإنسان، مقيم في رام الله. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية سنة 1993. عمل باحثاً رئيسياً في وحدة البحوث البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ثم محرراً رئيسياً في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. عُيّن نائباً لأمين عام مجلس الوزراء في الحكومة الفلسطينية العاشرة سنة 2006، وبعد اعتقاله من قبل سلطات الاحتلال، عمل باحثاً مستقلاً لدى العديد من مراكز الأبحاث. يعمل حالياً مديراً لمكتب قناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية.

أ. د. أحمد مبارك الخالدي :

أعدّ الفصل السادس، حاصل على دكتوراه في القانون العام من جامعة القاهرة سنة 1979. وحاصل على درجة الأستاذية سنة 1993. متخصص في القانون الدستوري والنظم السياسية. عمل في التدريس في الجامعات الليبية خلال الفترة 1979-1995. وفي جامعة النجاح في كلية القانون منذ سنة 1995. عميد كلية القانون (لمرتين)، ومحامٍ ممارس منذ سنة 1967. رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني، ونائب رئيس لجنة الدستور، وزير العدل الأسبق. وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. كما عمل رئيساً لاتحاد نقابات الجامعات الفلسطينية. ألّف العديد من الكتب منها: إسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية، وكتاب أسس التنظيم السياسي، وكتاب أزمة نظريتي التنظيم السياسي، وكتاب مبادئ القانون الدستوري، وكتاب شرح قانون الانتخاب الفلسطيني، وكتاب الأسس الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني، وله عشرات الأبحاث، كما شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية.

أ. وائل أحمد سعد:

أعدّ الفصل السابع، باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. ألف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، أهمهما: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، وصراع الإدارات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقرءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، كما يشرف على إدارة تحرير التقدير الاستراتيجي الفلسطيني، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

د. محسن محمد صالح (محرر الكتاب):

شارك في إعداد الفصل الثامن، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر سنة 1993. أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو مُحَرِّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني الذي صدرت منه ثمانية مجلدات، ومحرر الوثائق الفلسطينية التي صدر منها خمسة مجلدات. وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً. صدر له 13 كتاباً، وقام بتحرير أكثر من 60 كتاباً آخر. رئيس تحرير نشرة فلسطين اليوم الإلكترونية (صدر منها أكثر من 3,400 عدد حتى نهاية 2014)، محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

أ. إقبال وليد عميش:

شاركت في إعداد الفصل الثامن والفصل التاسع، رئيسة وحدة التدقيق الأكاديمي، باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متخصصة في الشأن الفلسطيني. شاركت في إعداد المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعدد من السنوات، وفي إعداد كتاب قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار. كما شاركت في التدقيق الأكاديمي للكثير من كتب ومنشورات مركز الزيتونة.

أ. غنى سامي جمال الدين:

شاركت في إعداد الفصل الثامن والفصل التاسع، باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متخصصة في الشأن الفلسطيني. شاركت في إعداد المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعدد من السنوات، وفي إعداد كتاب قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار. كما شاركت في التدقيق الأكاديمي للكثير من كتب ومنشورات مركز الزيتونة.

أ. حسن محمد أبحيص:

أعدّ الفصل العاشر، باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على إجازة (ليسانس) في الإعلام، ويتابع حالياً دراسته العليا في مجال الشؤون الدولية. عمل في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات باحثاً ورئيساً لقسم العلاقات العامة والإعلام. شارك في عدد من الإصدارات المنشورة، منها: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2009 و2011 و2012-2013، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ومعاونة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات البحثية الأخرى.

أ. ربيع محمد الدنان:

أعدّ الفصل الحادي عشر، باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متخصص في الشأن الفلسطيني، حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية كلية الآداب. يشغل حالياً منصب رئيس قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، ونائب رئيس تحرير ملف معلومات. عمل مديراً لتحرير سلسلة تقرير معلومات خلال الفترة 2007-2013، الذي يصدر عن المركز، وشارك في إعداد كل سلسلة كتبه الـ 27. وعمل نائباً لرئيس تحرير نشرة "فلسطين اليوم"، وسكرتيراً لتحرير نشرة فلسطين اليوم خلال الفترة 2007-2012.

أ. حياة محمد الددا:

أعدت الفصل الثاني عشر، باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متخصصة في الشأن الفلسطيني، تتابع دراسة الماجستير في الجامعة اللبنانية. شاركت في إعداد عدة كتب من سلسلة تقرير معلومات، كما أعدت كتاب معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي من سلسلة أولست إنساناً التي تصدر عن مركز الزيتونة.

د. فريد أبو ضهير:

أعدّ الفصل الثالث عشر، حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإعلامية من جامعة ليدز سنة 1996. يدرّس في قسم العلوم السياسية والصحافة منذ سنة 1991 وحتى الآن، وترأس القسم خلال السنوات 2001-2003. أسهم في تأسيس إذاعة الجامعة، وتأسيس كلية الإعلام، ورأس لجنة الاتصال السكاني خلال السنوات 2001-2010. له العديد من الأبحاث العلمية المحكمة، منها: الخطاب الإعلامي لحماس في الحكومة، واستخدامات طلبة قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية للإنترنت في تعزيز قدراتهم الصحفية، وكذلك تعرض طلبة الجامعات الفلسطينية للمواقع الإسلامية على الإنترنت: جامعتي النجاح وبيرزيت نموذجاً.

أ. د. وليد عبد الحي:

أعدّ الفصل الرابع عشر، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألف 22 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978-2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بنشر أكثر من ستين بحثاً في المجلات العلمية المحكمة.

أ. فاطمة حسان عيتاني:

أعدت الفصل الخامس عشر، باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ومتخصصة في الشأن الفلسطيني، وتتابع دراستها العليا في جامعة بيروت الإسلامية. شاركت في إعداد كتاب معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وكتاب معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وكتاب معاناة الفلسطينيين من الحواجز في الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي من سلسلة أولست إنساناً، وشاركت في إعداد سلسلة كتب تقرير معلومات. كما شاركت في التدقيق الأكاديمي للكثير من كتب ومنشورات مركز الزيتونة.

المقدمة

بعد نحو عشرين عاماً من اتفاق أوسلو ومن تشكيل السلطة الفلسطينية، أصبح هناك ما يوجب دراسة هذه التجربة من مختلف جوانبها؛ خصوصاً بعد أن وصلت (أو كادت تصل) إلى طريق مسدود في جوهر الفكرة التي بنيت عليها، وهي التحول من سلطة حكم ذاتي إلى دولة مستقلة كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة). وتجد السلطة الفلسطينية الآن، حسبما يرى كثيرون، أنها تحوّلت إلى كيان وظيفي يخدم أغراض الاحتلال، مع تراجع قدرتها الفعلية على إنشاء الدولة الفلسطينية المأمولة. وبينما يواصل الاحتلال الإسرائيلي مشاريع الاستيطان والتهويد وبناء الحقائق على الأرض، يعاني الفلسطينيون من تدهور دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتضخم جسم السلطة الفلسطينية وترهله، ومن حالة انقسام داخلي، ومن حالة تعارض بين مسار التسوية السلمية ومسار المقاومة المسلحة؛ ومن بيئة عربية وإسلامية ودولية غير مواتية أو غير مبالية، هذا إن لم تكن مخاصمة أو معادية.

يحاول هذا الكتاب تقديم دراسة شاملة حول السلطة الفلسطينية وتجربتها، من خلال 14 فصلاً تدرس جوانب تأسيس السلطة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والرئاسية، كما تدرس أداء الحكومات المختلفة. ويتناول الكتاب الوضع الداخلي الفلسطيني، والأجهزة الأمنية، والموقف من قوى المقاومة، والأوضاع الاقتصادية والسكانية والتعليمية والصحية في الضفة والقطاع؛ كما يتناول إشكالية الفساد في السلطة، وتعامل السلطة مع وسائل الإعلام، وعلاقاتها الخارجية.

حظي هذا الكتاب بمشاركة مجموعة من الباحثين المتخصصين المعروفين بكفاءتهم، كما ساعدَ مُحرر الكتاب (ومركز الزيتونة) بمشاركة ثلّة شابة من باحثي مركز الزيتونة الواعدين، الذين نأمل لهم مستقبلاً مشرقاً، وأن يرفدوا الدراسات الفلسطينية بأعمال أخرى نوعية متميزة.

هذا الكتاب يقدم دراسة علمية منهجية موثقة لتجربة السلطة، وقد خضع لإجراءات التحرير العلمي المعتادة من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وضبط توثيق، حتى خرج في حلتها النهائية. فالشكر الجزيل لكل الزملاء الذين شاركوا في الكتابة، والشكر الجزيل كذلك لفريق المركز من مساعدي التحرير الذين عملوا على مدار نحو سنة ونصف لإنجاز هذا الكتاب.

ويسعد المركز ومحرر الكتاب وفريقه أن يتلقوا أيّ ملاحظات أو انتقادات أو اقتراحات تسهم في الارتقاء بهذا الكتاب وغيره لمستويات أفضل.

والله الموفق، والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الطريق إلى أوصلو

أ. صالح محمود الشنّاط

الطريق إلى أوصلو

نهيد:

كان اتفاق أوصلو Oslo Accords الذي وقع سنة 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، بعد 14 جولة من المفاوضات الثنائية السرية محطة تحوّل في الحقل السياسي الفلسطيني؛ حيث قامت سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني. وتمخض عن قيام السلطة الفلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديدًا مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، بعد اعترافهما بمنظمة التحرير، لكن من دون أن ينجم عن ذلك الإقرار بحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، أو الإقرار علناً بحقه في دولة مستقلة.

ويحاول هذا الفصل تسليط الضوء على البيئة الفلسطينية، والعربية، والدولية، والإسرائيلية التي كانت قبل اتفاق أوصلو، والعوامل التي أدت إلى توقيعه.

أولاً: ما قبل أوصلو:

1. الوضع الفلسطيني:

أ. منظمة التحرير: النشأة والمسيرة:

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، كمظلة جامعة للعمل الوطني الفلسطيني وفصائله وتياراته المختلفة¹، عقب قرار صدر من القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة. كانت فلسطين قبل ذلك تُمثّل في الجامعة تمثيلاً شكلياً منذ تأسيسها سنة 1945. وقد كلف مؤتمر القمة العربية الأول ممثل فلسطين أحمد الشقيري بتقديم تصور للقمة الثانية عن إنشاء كيان يتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وقد تجاوز الشقيري التكليف، ونشط بدعم من الرئيس المصري عبد الناصر، في تحشيد الشعب الفلسطيني، فأسفرت جهود الشقيري من خلال زيارته للتجمعات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية عن انتخاب "المجلس الوطني الفلسطيني"، والذي يُعدّ بمثابة السلطة

¹ أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 34.

التشريعية للمنظمة، ووضع كذلك مشروعاً للميثاق والنظام الأساسي. وأعلن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقد لهذا الغرض في القدس في 1964/8/28 قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى نظامها الأساسي. وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية التي كلف باختيار أعضائها².

وقد كانت الفصائل الفلسطينية خارج إطار منظمة التحرير منذ قيام المنظمة حتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، الذي انعقد في القاهرة في تموز/ يوليو 1968، فقد اضطر أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى الاستقالة نتيجة لجملة من العوامل، وعلى رأسها تخلي الرئيس المصري جمال عبد الناصر عنه لصالح تحالف جديد مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح بزعامه ياسر عرفات³.

وهكذا حلّ يحيى حمودة محلّ الشقيري رئيساً مؤقتاً للجنة التنفيذية، وذلك كمرحلة انتقالية لم تدم سوى عدة أشهر، إلا أنّ الأمر لم يستمر طويلاً، وعقدت الدورة الخامسة في شباط/ فبراير 1969 في القاهرة، حيث ترسخت قيادة حركة فتح للمنظمة، وهيمنتها على غالبية مقاعد المجلس الوطني، وتمّ انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، عكست التوازن الجديد بين فصائل حركة المقاومة، ورئيساً جديداً للمنظمة هو ياسر عرفات⁴.

ولم تكتفِ الفصائل بالسيطرة على قيادة المنظمة، بل أحدثت تغييرات واضحة على الميثاق الفلسطيني، كان أولها تغيير اسمه من "الميثاق القومي" إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني"⁵، والذي نصّ على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وعلى حقّ الشعب الفلسطيني في العودة، وفي تقرير المصير، وعلى إزالة المشروع الصهيوني عن أرض فلسطين⁶.

² منظمة التحرير الفلسطينية، موقع الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/74244504-9c64-41ff-8887-b2d2dc94858e>

³ جواد الحمد وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004)، ص 387-388.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ انظر: الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2005/7/16، في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/25de66cd-075b-4c8e-9bc3-ddf5ef253676>

وسيتبين معنا من خلال السطور القادمة أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات تعهد من خلال اتفاق أوسلو بوقف "الإرهاب"، يعني الكفاح المسلح، والانتفاضة استطراداً من دون أن يحصل على التزام من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين Yitzhak Rabin بإنهاء الاحتلال.

تميزت العلاقة بين منظمة التحرير والعديد من الدول العربية بفترات من الشدّ والجذب بحسب انسجام المواقف السياسية لهذه الدول أو اختلافها مع توجهات المنظمة. وكانت المملكة الأردنية الهاشمية مثلاً بارزاً على ذلك، وقد شهدت الفترة السابقة للعدوان الإسرائيلي سنة 1967 محاولات تطوير النظام الحاكم لمساعي تبلور هوية وطنية فلسطينية خارج النطاق الأردني. ولعل احتكام علاقة الطرفين إلى سوء الفهم المتبادل يفسر ما آلت إليه الأمور، والذي أدى إلى مواجهة مسلحة بين الطرفين سنتي 1970-1971، أسفرت عن خروج المقاومة إلى لبنان وسورية، الأمر الذي ترك تأثيراته على المنظمة وامتداداتها التمثيلية في الساحة الأردنية، حيث تمّ منعها عملياً، ولم تسمح الحكومة إلا بوجود مكتب رسمي لها، وكتيبة نظامية واحدة تابعة لجيش التحرير، ومكتب تابع للشؤون الاجتماعية كان يعمل من خلال مكتب المنظمة⁷.

وتعدّ القمة العربية التي عقدت في الرباط سنة 1974 منعطفاً تاريخياً مهماً لمنظمة التحرير ولل قضية الفلسطينية عموماً، فقد صدر قرار من القمة يعدّ "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني".

حرمت المقاومة الفلسطينية من العمل عبر الحدود، عبر معظم دول الطوق، فمصر وسورية لم تجدا صعوبة في إغلاق الحدود أمامها، أما الأردن فقد أحكم حدوده بعد سيطرته على الأوضاع الداخلية. وكان لبنان المنفذ الوحيد للمقاومة حتى الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982، غير أن هذا المنفذ كان محدود الفعالية وتراجعت قدرة المقاومة الفلسطينية على استخدامه مع استنزافها وغرقها في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في 13/4/1975، واستمرت نحو 15 عاماً. وأمام سياسة إغلاق الحدود توجه عمل المقاومة وانحصر داخل فلسطين، وتحديداً منذ الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت أواخر 1987⁸.

⁷ نادية سعد الدين، منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيل فلسطينيي الأردن، ملحق فلسطين، العدد 19، صحيفة السفير، بيروت، 2011/2/15.

⁸ محسن محمد صالح، المسار التّائّه للدولة الفلسطينية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص 56.

ب. انتفاضة 1987:

حدثت شرارة الانتفاضة في 1987/12/9، إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه⁹. وقد أدت الانتفاضة إلى سقوط نحو 1,300 شهيد، وأكثر من 80 ألف جريح، إضافة إلى أكثر من عشرة آلاف معتقل، وفي المقابل قتل 169 إسرائيلياً وجرح عدة مئات¹⁰.

واستمرت الانتفاضة حتى سنة 1993، وهي سنة التوقيع على اتفاق أوسلو. كما أسهمت هذه الانتفاضة في نشوء حركة حماس الداعم القوي لها، والتي أعلنت عن نفسها سنة 1987. وقد فرضت حماس نفسها كقوة فلسطينية جديدة، فرضت نفسها بسرعة على أساس أنها ثاني أكبر فصيل فلسطيني ومنافس رئيسي لحركة فتح، يُطالب بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وكانت شعبيتها تتزايد.

مع إغلاق الحدود وانحسار المقاومة في الداخل الفلسطيني، ومع صعود التيار الإسلامي ودوره في الانتفاضة أصبحت منظمة التحرير مهددة بالتراجع من صدارة المشهد الفلسطيني الدبلوماسي، وكان هذا سبباً لضعفها، ورأت في العملية السلمية تعزيزاً لرصيداها الذي بدأ بالنفاذ.

ج. من الكفاح المسلح إلى التسوية:

عانت منظمة التحرير خلال 1986-1987 حالة من الاستضعاف السياسي، ومن تزايد محاولات التهميش، غير أن اندلاع الانتفاضة وفّر لها رافعة سياسية كبيرة، وكوّس من جديد الهوية الفلسطينية، وأبرز دور الداخل الفلسطيني، وتصدرت القضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة United Nations، والقوى الكبرى، والبلاد العربية ووسائل الإعلام. وحاولت المنظمة استثمار الانتفاضة سياسياً فشكّلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. واستفادت المنظمة من قرار الأردن في 1988/7/31 فكّ روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية¹¹.

⁹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيّة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 103.

¹⁰ وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2012/12/10، انظر: www.qudspress.com

¹¹ محسن محمد صالح، المسار التّائّه للدولة الفلسطينية، ص 56.

• قرار مجلس الأمن الدولي 242 في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر:

بدأت منظمة التحرير الانخراط في العملية السلمية بشكل عملي، وتحولت من محور التحرير إلى برنامج محوره إقامة الدولة الفلسطينية، في ظلّ صعود التيار الإسلامي، المتمسك بنهج المقاومة لأجل التحرير، لا سيّما أنها كانت قد لوحت من قبل الانتفاضة بالخيار السلمي. وقبل استعراض أبرز مشاريع التسوية التي هي فلسطينية المنشأ، والتي تعدّ مخاضات عسيرة لولادة اتفاق أوسلو في 1993، لا بدّ أن نرجع بالزمن إلى الوراء لنعرج على قرار مجلس الأمن 242 في 1967/11/22، والذي يُعدّ من أهم المشاريع التي استندت إليه كافة مشاريع التسوية في ما بعد. وقد قدّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي Security Council بالإجماع. وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة 9-1967/11/22، واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة، قدمت فيها أربعة مشاريع: سوفيتي وأمريكي وبريطاني، ومشروع قدمته ثلاث دول هي الهند ومالي ونيجيريا.

ونصّ القرار على أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها، واحترام السيادة والوحدة لأراضي كلّ دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها وحرّة من التهديد أو أعمال القوة.

كما أكد الحاجة إلى ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات، من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح. وجاء فيه أيضاً:

يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا. ويطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدّم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وقد رفضت منظمة التحرير وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 حين صدوره؛ لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". كما رفضت سورية والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا عليه.

وقد عينت الأمم المتحدة جونار يارنج Gunnar Jarring (سفير السويد في موسكو) مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقد قام بعدة جولات واتصالات على مدى يزيد عن ثلاث سنوات...، حيث ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أيّ تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 مع عودة اللاجئين. أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح، وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً من الكيان الإسرائيلي، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وهذا ما تمّ عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة وزرائها مشروع جولدا مائير Golda Meir في 1971/2/9. وفشلت في النهاية مهمة يارنج، على الرغم من كثرة اتصالاته مع الطرفين¹².

• برنامج النقاط العشر 1974:

في سنة 1974 صاغت المنظمة البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي دعا إلى إقامة سلطة وطنية على أيّ أرض فلسطينية يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما ترسخ لاحقاً في إعلان الاستقلال، وقرارات المجلس الوطني في سنة 1988، وفي إبرام اتفاق أوسلو سنة 1993¹³.

وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً مهماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تهییء لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فبعد أن كان ميثاق منظمة التحرير ينص على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين نصّ برنامج النقاط العشر على النضال بالوسائل كافة، وعلى رأسها الكفاح المسلح، كما نصّ على إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كلّ جزء من الأرض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها".

¹² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (كوالامبور: فجر أولونغ، 2003)، ص 447-449.

¹³ جميل هلال، صعود منظمة التحرير الفلسطينية وأفولها، ملحق فلسطين، العدد 19، السفير، 2011/2/15.

وبالتالي، لم يعد الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للتحرير، مما فتح المجال للقيادة الفلسطينية للانتقال من مشروع الدولة الواحدة إلى مشروع الدولتين، بالتناغم مع مسار النظام الرسمي العربي. كما تعهد البرنامج بوقوف المنظمة ضد أي مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة¹⁴.

وقد حصدت قيادة المنظمة بعض تلك الثمار سريعاً، فاعترِفَ بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الزعماء العربي التي عقدت في الرباط في 1974/10/29، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1974، حظيت المنظمة باختراق عالمي من خلال دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations لها للمشاركة في أعمالها وإلقاء ياسر عرفات خطابه فيها في 1974/11/13، وحصلت على عضوية مراقب في الأمم المتحدة.

وأيدت برنامج النقاط العشر حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، ودعمته كلٌّ من مصر وسورية، وجاء منسجماً مع طروحات الاتحاد السوفييتي Soviet Union والمنظومة الاشتراكية، والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، غير أن الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية - القيادة العامة اعترضتا عليه، بعد أن أيدته عند التصويت عليه في المجلس الوطني¹⁵.

ومع انغلاق آفاق العمل العسكري أمام الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، أصبح النشاط المتاح هو العمل السياسي؛ ولأن أيّ تسوية سياسية هي من الناحية العملية انعكاس لموازين القوى، فقد تضاعفت قدرة المنظمة على فرض شروطها، وأخذت تتنازل تدريجياً مطالبها¹⁶.

• الاعتراف بقراري الأمم المتحدة 181 و242:

أرادت منظمة التحرير أن تكون طرفاً مقبولاً أمريكياً وإسرائيلياً للحوار معه للدخول في عملية التسوية. وبناء على نصائح عربية وسوفييتية، تمّ وضع برنامج فلسطيني جديد في المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في 1988/11/15-12¹⁷، وفي هذا البرنامج: اعترفت منظمة التحرير ضمناً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين

¹⁴ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 51-52.

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 53.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 56.

عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29. كما اعترفت بقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 1967/11/22. وأعلن المجلس "استقلال فلسطين"، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير. وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير¹⁸. وخوّل المجلس اللجنة التنفيذية ورئيسها ياسر عرفات بالسير في طريق المبادرات الدبلوماسية. وقد عقد اجتماع في ستوكهولم حضره وفد من منظمة التحرير ووفد أمريكي يهودي، وأصدر الاجتماع بياناً مشتركاً، وجاء فيه أن منظمة التحرير:

1. توافق على الدخول في مفاوضات سلام تجري في مؤتمر دولي يعقد برعاية الأمم المتحدة.
 2. تعلن عن رفضها وإدانتها للإرهاب بكل أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة.
- تدعو إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي، والتطبيقات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة (بما فيها حق العودة أو التعويض)¹⁹.

2. الوضع العربي والإسلامي:

أ. كارثة 1948:

رفعت بريطانيا سنة 1947 قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، بحجة رغبتها في إنهاء انتدابها على فلسطين. وبعد الكثير من المداولات والضغوط الغربية وخصوصاً الأمريكية، أصدرت الأمم المتحدة في 1947/11/29 قرار تقسيم فلسطين (قرار رقم 181). وأعلن الصهاينة دولتهم "إسرائيل" في 1948/5/14، وتمكنوا من هزيمة الجيوش العربية التي مثلت نموذجاً لسوء القيادة وضعف التنسيق وقلة الخبرة والتي كان منها ما يزال واقعا تحت النفوذ الاستعماري²⁰. وقد دخلت الدول العربية هذه الحرب مجتمعة، لكنها وقعت على الاتفاقيات بشكل انفرادي²¹. فكانت مصر أول من وقع اتفاق

¹⁸ محسن محمد صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (4) (كوالامبور: فجر أولونج، 2002)، ص 54.

¹⁹ سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 401-403.

²⁰ محسن محمد صالح، المسار التّأهّ للدولة الفلسطينية، ص 21-22.

²¹ أحمد سعيد نوفل (محرر)، الدولة الفلسطينية المستقلة (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص 21-22.

الهدنة في رودس في 1949/2/24، ثم تلاها لبنان بعد شهر تقريباً في 1949/3/23، ثم تلاها الأردن في نيسان/أبريل 1949، ثم سورية في 1949/7/20، ولم يوقع العراق اتفاق الهدنة مع "إسرائيل" وخرجت الجيوش العراقية من فلسطين في نيسان/أبريل 1948، وحلّ محلها الجيش الأردني²².

وفي 1948/9/23 أعلنت الهيئة العربية العليا "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرت الحكومات العربية، ما عدا الأردن، ذلك، واعترفت بالحكومة. وتأكيداً لشرعيتها، دعت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا إلى عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة في 1948/10/1 برئاسة الحاج أمين الحسيني. وفي اليوم نفسه أعلن المؤتمر استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني. ومنح المجلس الثقة لحكومة عموم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي²³.

لكن لم يكتب لهذه الحكومة الحياة لعدة أسباب منها انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث عقد في عمان مؤتمر مواز لمؤتمر غزة، وطلب من الملك الأردني عبد الله الثاني ضمّ الأراضي الباقية (الضفة الغربية)، والقبول بأن يكون ملكاً عليها.

إن دعم الدول العربية لحكومة عموم فلسطين كان ضعيفاً بالرغم من إنذاراتها بفصل الأردن عن جامعة الدول العربية بسبب ضمّه للأراضي الفلسطينية، وتركت تلك الحكومة تموت مع الزمن، حيث فتر حماس الحكومات العربية للحكومة الفلسطينية الوليدة، فامتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية، وهي السند الرئيسي لها، عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة، الذي كان تحت الإدارة المصرية²⁴.

ب. حرب 1967:

حولت حرب 1967 المشهد الجامد للنزاع العربي - الإسرائيلي بطرق درامية؛ إذ كشفت "إسرائيل" عن نفسها كقوة عسكرية قادرة على التغلب على جميع جاراتها.

²² جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 314.

²³ محسن محمد صالح، المسار التّائِه للدولة الفلسطينية، ص 23-24.

²⁴ أحمد سعيد نوفل، الدولة الفلسطينية المستقلة، ص 21-22.

وفي نهاية تلك الحرب القصيرة، وضعت "إسرائيل" يدها على صحراء سيناء كلها، وعلى الضفة الغربية لنهر الأردن، بما في ذلك شرقي القدس، وغزة بمخيماتها المكتظة باللاجئين، ومرتفعات الجولان ذات الأهمية الاستراتيجية. ووقع أكثر من مليون فلسطيني تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي.

نتائج حرب حزيران/يونيو 1967



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA، انظر: http://www.palestineinarabic.com/Maps/Naksa/Naksa_1967.jpg

لقد كانت حرب الأيام الستة سنة 1967 بمثابة إشارة البدء في عملية السلام العربي - الإسرائيلي المعاصرة. فحتى ذلك الحين كان النزاع بين "إسرائيل" والعرب مجمداً، لا يتجه نحو الحل ولا نحو الحرب. وكانت القضايا الظاهرية في النزاع هي نفسها التي بقيت بدون حل عند توقيع اتفاقيات الهدنة سنة 1949.

لقد كانت الأنظمة العربية عازفة عن تقديم وعد بسلام كامل مع "إسرائيل"، أو الاعتراف بها إلا إذا تم إرضاء الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يتطلب أكثر من مجرد انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.

وكانت منظمة التحرير قد اكتسبت مع مضي الوقت مزيداً من المكانة، وبات من العسير على الدول العربية أن تتوخى مصالحها، دون مراعاة المطالب الفلسطينية. كما أن العرب كانوا محجمين عن التعامل المباشر مع "إسرائيل". ومن أجل إبرام صفقة ما، كان لا بد أن يتم ذلك من خلال جهود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة. بالمقابل كانت "إسرائيل" تصر على عدم إعادة الأراضي إلا مقابل السلام والأمن والاعتراف بها.

رأت الولايات المتحدة أن من حق "إسرائيل" أن تحصل على ما هو أكثر من العودة إلى اتفاقيات الهدنة القديمة، وأنه ينبغي أن يتحقق نوع من التعاقد الملزم ينهي حالة الحرب، ويستجيب لما يقلق "إسرائيل" من دواعي الأمن.

وفي الوقت نفسه إذا كان العرب على استعداد للاستجابة لهذه الشروط، فلا بد أن يستعيدوا معظم، إن لم يكن جميع أراضيهم التي خسروها في حرب 1967. وكان الرئيس ليندون جونسون Lyndon Johnson قد أفصح عن هذه الآراء بعد فترة قصيرة من الحرب، التي صارت فيما بعد أساساً لقرار الأمم المتحدة 242 الصادر في 1967/11/2²⁵.

وكما تقدم سابقاً فقد وافق على القرار كل من الأردن ومصر، ورفضته سورية ومنظمة التحرير وهو يدعو إلى اعتماد الوسائل السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، كما يرى في المشكلة الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين. وفي مواجهة هذا القرار نشأ صراع عربي - عربي بين أصحاب الخط السياسي وخط المواجهة.

²⁵ وليام ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي - الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 20 و 24-25.

ج. حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973:

اتخذت الدول العربية بعد حرب 1973 قراراً بإعادة بناء القوات المسلحة بغرض إزالة آثار العدوان، واجتمع قادة الدول العربية في الخرطوم مباشرة بعد الحرب واتخذوا قراراً مفاده لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف؛ وقرروا رصد الأموال اللازمة لمساعدة دول المواجهة في إعادة البناء والاستعداد لردّ العدوان وتحرير الأرض. وبدأت دول المواجهة بإعادة بناء قواتها المسلحة والاستعداد لمعركة قادمة²⁶. وبالنظر إلى مآلات الحرب نجدها قد أسفرت عن النتائج التالية:

- لم يستطع العرب تحقيق هدف الحرب، وهو إزالة آثار عدوان سنة 1967، وفقدوا المزيد من الأراضي.
- ظهور بوادر تخلي العرب عن مقررات مؤتمر الخرطوم الراضية للصلح مع "إسرائيل"، والاعتراف بها والتفاوض معها²⁷.

قبل العرب إجراء مفاوضات عسكرية مع "إسرائيل" لفضّ الاشتباك بين القوات، وجرت محادثات عسكرية مباشرة بين مصر و"إسرائيل" تمخضت عن اتفاق فضّ الاشتباك في سنة 1974، وباتفاق فضّ الاشتباك انسحبت "إسرائيل" نتيجة المفاوضات من بعض الأراضي السورية التي احتلتها²⁸.

د. كامب ديفيد 1978 Camp David Accords:

قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى الكيان الإسرائيلي في 1977/11/19 وألقى خطاباً في الكنيست Knesset الإسرائيلي، ودعا إلى تسوية سلمية. وبدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية - إسرائيلية مباشرة وعلمية. وقد نتج عنها توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في الولايات المتحدة في 1978/9/17 بين مصر، ويمثلها أنور السادات، والكيان الإسرائيلي، ويمثله مناحيم بيغن Menachem Begin، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter.

²⁶ جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 151.

²⁷ المرجع نفسه، ص 154-155.

²⁸ المرجع نفسه.

وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1979/3/26. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين؛ الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً مع الكيان الإسرائيلي²⁹.

واتفق الجانبان على تسوية الحدود، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وأن لمصر حق استخدام المطارات التي يخلفها الإسرائيليون للأغراض المدنية، وعلى حرية مرور السفن في خليج وقناة السويس، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة. وحددت الوثيقة عدد الجنود المرابطين من الطرفين على ضفتي الحدود ومواقعهم، وكذلك حددت مناطق تمرکز قوات الأمم المتحدة.

وتمّ الاتفاق على إقامة علاقة طبيعية واعتراف كامل بين الطرفين إثر الانسحاب المرحلي وتوقيع اتفاقية السلام. وحددت الوثيقة فترة انسحاب القوات الإسرائيلية بمدة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع الاتفاق³⁰.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت الاتفاقية إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع، بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر، والأردن، والكيان الإسرائيلي، وممثلون عن الضفة والقطاع، يضمهم في البداية وفداً مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه"؛ أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم. كما تضمنت التصورات التفصيلية التالية:

1. تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
2. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحرّ.

²⁹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 456.

³⁰ شفيق شقير، مسار التفاوض، الجزيرة نت، 2007/11/19، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cad99e9b-baaf-4365-9f44-59c3f1b7e6a1>

3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.
4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.
5. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات، من بين أمور أخرى، موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.
6. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.
7. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

أ. يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع، والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.

ب. يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ج. تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د. المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن، والكيان الإسرائيلي.

8. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشارك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

9. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية من خمس سنوات. وستتم بأسرع ما يمكن، وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة، المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان الإسرائيلي، وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية.

10. سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن "إسرائيل" وجيرانها.

11. خلال المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع و"إسرائيل" للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة

والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر، و"إسرائيل"، والأطراف الأخرى المهمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حلٍّ عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين³¹.

كانت اتفاقية كامب ديفيد نقطة تحول مهمة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط؛ فالاتفاقات التي امتدحها البعض لأنها أرست أسس السلام بين مصر و"إسرائيل"، تعرضت للنقد أيضاً بسبب فشلها في إنجاز تسوية شاملة، بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية.

لقد ترتب على كامب ديفيد آثار عميقة طالت العلاقات العربية - العربية، مفضية إلى توتر في العلاقات بين القاهرة والعديد من العواصم العربية. فالأنظمة الرسمية العربية أصبحت أكثر تقبلاً للسلوك المصري، وخففت مقاطعتها لمصر بالتدريج، حتى استعادت مصر وضعها الطبيعي في العالم العربي دون أن تتخلى عن اتفاقية كامب ديفيد³².

هـ. مشروع السلام العربي (مشروع فاس) 1982:

وكان في أصله مشروعاً طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في 6-9/9/1982، إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من بيروت. وقد تضمن النقاط التالية:

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967 بما فيها القدس.
2. إزالة المستعمرات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة سنة 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

³¹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 456-458.

³² وليام ب. كوانت، مرجع سابق، ص 19-20.

7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد مثل مشروع فاس الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينيات، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع³³.

و. مشروع الكونفيدرالية الأردنية - الفلسطينية 1984-1985:

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة الـ 17 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمان في 1984/11/22 الخطوط العريضة لمبادرة أردنية - فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد جرت مباحثات أردنية - فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني - الفلسطيني في 1985/2/11، وكان من أبرز أفكاره:

1. يتم التحرك الأردني - الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و338.

2. يجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير.

3. الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

4. تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن ومنظمة التحرير علاقة كونفيدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.

5. في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، تقوم منظمة التحرير بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل مع الكيان الإسرائيلي.

عكس هذا الاتفاق تحسُّن العلاقة بين منظمة التحرير والأردن، والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات. كما عكس استجابة أكبر من منظمة التحرير للتعامل

³³ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 462.

مع الضغوط الدولية، الأمريكية والإسرائيلية بالذات، التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، فضلاً عن تراجع منظمة التحرير عن إصرارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعلى أي حال، لم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في 19/2/1986³⁴.

ز. حرب الخليج واحتلال الكويت 1990:

احتلت القوات العراقية الكويت في آب/ أغسطس 1990، وقام التحالف الدولي من 36 دولة بهزيمة العراق، وإخراجها بالقوة³⁵. ونتج عن ذلك عداء بين البلاد العربية، واستنزاف الموارد والثروات العربية، وتدمير البنية العسكرية للعراق، وتهجير وهجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت في أثناء الاجتياح العراقي، وتلاه حجب الدعم عن منظمة التحرير. وبشكل عام فإن الاجتياح العراقي للكويت وما تبعه من حرب الخليج ونتائجها كان له آثار كارثية على القضية الفلسطينية³⁶.

ومهما تكن الدوافع والمبررات الكامنة وراء سياسة المنظمة حيال أزمة الخليج والحرب اللاحقة، فلا شك في أن الشعب الفلسطيني في الداخل كما في الشتات هو من ضحايا احتلال العراق للكويت. وفي ظل موقف فلسطيني رسمي من الأزمة، ظهرت ولأول مرة، أصوات عربية رافضة للتعامل مع منظمة التحرير، أسوة بالمواقف الإسرائيلية والأمريكية³⁷.

3. الوضع الدولي (بروز النظام أحادي القطبية وصعود الولايات المتحدة الأمريكية):

شكلت منطقة الشرق الأوسط، منذ خمسينيات القرن العشرين، منطقة تنافس شديد بين قوتين عظميين هما روسيا (الاتحاد السوفياتي)، والولايات المتحدة الأمريكية، حتى

³⁴ المرجع نفسه، ص 463-464.

³⁵ السيد عبد الستار المليجي، تحرير فلسطين الثوابت، المتغيرات، الواجبات، سلسلة كتاب القدس (الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 188.

³⁶ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 110.

³⁷ أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، "حدود الخيارات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 6، ربيع 1991، ص 6-7.

إن انتهاء "الحرب الباردة" لم يسفر عن أيّ تغيير ملحوظ في هذا الميدان، بل وشهدت المواجهة الروسية الأمريكية تصعيداً مع اقتراب عهد الهيمنة الأمريكية من نهايته³⁸.

وشكل اهتمام الولايات المتحدة بالمسألة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من اهتمامها بالصراع العربي - الإسرائيلي وبمنطقة الشرق الأوسط، ومن اهتماماتها الدولية بصورة عامة. وقد جرى تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، خلال العقود الأربعة الماضية في سياق الحرب الباردة والتنافس الشديد بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، بشأن بسط النفوذ في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً واقتصادياً³⁹.

وبانهيار الاتحاد السوفييتي نجد صعوداً أمريكياً في المنطقة، لا سيّما الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تغييرين جوهريين في المعادلة السياسية الاستراتيجية العربية - الإسرائيلية القائمة:

أولاً: لم تعد هناك قوة حليفة مؤيدة للجانب العربي، قادرة أو على استعداد لتوفير الغطاء الخارجي السياسي أو العسكري المطلوب لبعض اللاعبين الأساسيين في الساحة العربية، وخصوصاً سورية ومنظمة التحرير. وهكذا فقد جردت القوى العربية الرئيسية المتواجدة على خطّ المواجهة مع "إسرائيل" من عمقها الاستراتيجي التقليدي، الأمر الذي دفعها نحو ضرورة إعادة النظر في موقعها وعلاقاتها بالولايات المتحدة من جهة، وبـ"إسرائيل" من جهة أخرى.

ثانياً: لم يعد الاتحاد السوفييتي قادراً أو معنياً بمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة، أو بنشر نفوذه فيها على حساب المواقع والمصالح الأمريكية. وهذا الفراغ ساعد في إطلاق يد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (وعلى الصعيد العالمي بصورة عامة)، لكنه في الوقت نفسه أسهم في تجاوز إحدى أهم العقبات أمام انطلاق عملية السلام بين العرب و"إسرائيل"؛ فغياب "الخطر الشيوعي" أو "التهدد السوفييتي" زاد في الاستعداد الأمريكي للعمل والمجازفة، دون التخوف من ردات الفعل السوفييتية

³⁸ أليكسي بيلكو، الشرق الأوسط في العلاقات الروسية الأمريكية: المواجهات مستمرة، موقع أنباء موسكو، 2013/1/6، انظر: <http://anbamoscw.com/opinions/20130116/379371559.html>

³⁹ زياد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1991، ص 11.

السلبية أو المعرقة، أو من قدرة السوفييت على استغلال الأوضاع على حساب المصالحة الأمريكية المرئية، أو من احتمالات الصدام المباشر مع القوات السوفييتية أو وكلاء السوفييات في المنطقة.

وبمعنى آخر أصبح المجال مفتوحاً أمام سياسة أمريكية نشيطة حيال الصراع العربي - الإسرائيلي، لا تحمل مخاطر عالية من حيث تهديدها للسلام العالمي، ولا مخاطر عالية من حيث تهديدها للمواقع والمصالح الأمريكية⁴⁰.

وبالتالي، تحولت الدول الاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من حالة المنافسة والعداء مع الولايات المتحدة وحلفائها إلى حالة من التوافق و"الاسترضاء"، في ضوء التحول نحو الرأسمالية والديموقراطية الغربية، والحاجة إلى المساعدات الاقتصادية من الغرب. وقد أسهم ذلك في اختلال التوازن السياسي الدولي، الذي كان يستفيد منه الجانب الفلسطيني والعربي إلى حدّ ما، عندما كانت هناك حالة من التنافر والاستقطاب تسمح بمجال للمناورة⁴¹.

وهذا ما جعل طريق الوساطة لمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ممهدة أمام الولايات المتحدة، ومحاولاتها المتتالية في هذا الإطار، كما تقدم سابقاً، مما أسفر عن توقيع اتفاق أوصلو.

4. الوضع الإسرائيلي:

ينقسم الصهاينة إلى مدرستين تجاه التسوية السلمية، وشكل تحقيقها:

المدرسة الأولى: مدرسة حزب العمل Labor Party ومن يدور في فلكه، وهو الحزب الذي قام على عاتقه إنشاء الكيان الصهيوني وقيادته حتى سنة 1977. وهي مدرسة تركز على الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي، وتسعى بشكل أكبر إلى التحول إلى كيان طبيعي في المنطقة. هي بالتالي لا تضع في هذه المرحلة عملية التوسع الجغرافي على رأس أولوياتها، لأنها تدرك أن ضمّ أراضي جديدة يسكن عليها ملايين العرب، في الوقت الذي نصبت فيه ينابيع الهجرة اليهودية... سيؤدي إلى فقدان الكيان

⁴⁰ أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، "المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1991، ص 7-9.

⁴¹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 110-111.

هويته اليهودية، كما سيشغله بمصاعب أمنية واقتصادية كبيرة، ولذلك تسعى هذه المدرسة لتحقيق مخطتها الصهيوني، في هذه المرحلة، من خلال الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وتحويلها إلى كيان طبيعي من خلال إيجاد أوضاع سياسية وثقافية وإعلامية وأمنية تخدم مثل ذلك التصور.

المدرسة الثانية: مدرسة حزب الليكود Likud، وهي مدرسة تمجّد استخدام القوة، وتؤكد على فكرة الحدود التاريخية للكيان الإسرائيلي. وكان مؤسس الحزب ورئيسه مناحيم بيغن يقول "أنا أقاتل، إذن أنا موجود"، وهو وحزبه يعدّان الأردن أرضاً إسرائيلية محتلة. ومع ذلك فإن هذه المدرسة مستعدة للتعاطي مع العمل السياسي وفق ما يخدم المصلحة الإسرائيلية تكتيكياً. لكن هذه المدرسة لا تثق بأن العرب والمسلمين سيتحولون يوماً ما إلى أصدقاء، وهي ليست مطمئنة إلى فكرة التحول إلى كيان طبيعي، وإن كانت ترغب بذلك. كما أنها لا ترى في ظلّ الأوضاع وموازين القوى التي تميل إلى صالحها بشكل صارخ ما يجبرها على تقديم تنازلات للفلسطينيين والعرب. وترى أن الأفضل هو العمل الحثيث على استجلاب مزيد من اليهود وتهويد للضفة والقطاع، وبناء حقائق على الأرض يستحيل التنازل عنها، وخلال ذلك الزمن إما أن يستجيب العرب والفلسطينيون للتصور الليكودي للتسوية (حكم ذاتي على السكان وليس على الأرض)، أو أن يكون قد تمّ تهويد الأرض⁴².

مشروع شامير للحكم الذاتي (أيار/ مايو 1989):

لم يكن رئيس الوزراء الليكودي المتطرف إسحق شامير Yitzhak Shamir يرغب بتقديم أيّ تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته العامة بالتعاون مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب العمل، هي القضاء على الانتفاضة وسحقها. غير أن الانتفاضة شوهت الوجه الإسرائيلي دولياً، وكشفت زيف ادعاءاته وحقيقة احتلاله. كما كانت ظاهرة الانبعاث الإسلامي في العالم العربي، وتنامي التيار الإسلامي الجهادي في فلسطين، وظهور الأنظمة العربية الصديقة لأمريكا في وضع حرج تجاه شعوبها، كل ذلك كان ظواهر مقلقة لأمريكا والكيان الإسرائيلي.

وهذا دفع أمريكا لتحريك عملية السلام، فكانت مبادرة جورج شولتز George Shultz وزير الخارجية الأمريكي في النصف الأول من سنة 1988، وهي أقرب إلى

⁴² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 499-500.

الشقّ الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. وعندما قام ياسر عرفات "بهجوم السلام الفلسطيني" وقدم مبادرة السلام الفلسطينية، اضطرت حكومة شامير لتقديم مبادرة "سلمية" تخرجها من زاوية الحرج السياسي، وتضع الكرة مرة أخرى في الملعب الفلسطيني.

وقد قدم شامير خطته في عشرين نقطة، واعتمدتها حكومته في 14/5/1989، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. ومثّل مشروع شامير في جوهره —مرة أخرى— الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا شرقي القدس) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء م.ت.ف، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي.

وقد ضغطت أمريكا على المنظمة للموافقة على خطة شامير، وهددت بتجميد الوضع السياسي. وقد رفضت المنظمة مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ووجدت منظمة التحرير نفسها مرة أخرى في مأزق سياسي، لا تستطيع الخروج منه إلا بمزيد من التنازلات⁴³.

بعد ذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق شامير موافقتها على المشاركة في مؤتمر مدريد، والذي أطلق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وسيأتي الحديث عنه، إلا أن هذا القرار الذي اتخذه شامير مرغماً تسبب في انسحاب أحزاب اليمين المتطرف من الأغلبية وفي سقوط حكومته. وقد تحول شامير إلى مجرد نائب لليكود إثر هزيمة هذا الحزب في الانتخابات التشريعية سنة 1992⁴⁴. وفاز حزب العمل الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الـ 13 في تلك السنة، وأصبح إسحق رابين رئيساً للوزراء في تموز/ يوليو من السنة نفسها.

هذه الأزمات الداخلية جعلت "إسرائيل" محتاجة إلى السلام لا سيّما أنها كانت تتأثر بالضغط الأمريكي، فـ"إسرائيل" تحتاج إلى الدعم الأمريكي لمواجهة الأزمة الاقتصادية والطائفية. وبالإضافة إلى هذا نجد أن ثمة أسباب هيأت الطريق الإسرائيلي نحو السلام:

⁴³ المرجع نفسه، ص 469.

⁴⁴ صحيفة الرأي، عمان، 2012/7/10.

• تغيير المكانة الاستراتيجية لـ "إسرائيل" في خطة المواجهة الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد السيطرة الأمريكية الكاملة على الخليج ولو مؤقتاً، هذا الوضع جعل "إسرائيل" تخضع للضغط الأمريكي في اتجاه حضور المفاوضات.

• تقدير القيادات الإسرائيلية العسكرية والدبلوماسية أن "إسرائيل"، في ذلك الوقت، هي في أقوى حالاتها في مواجهة العرب والدول الإسلامية، وأنها قد حققت تفوقاً عسكرياً غير مسبوق على جيرانها، وأن ذلك يدفعها إلى الإلحاح على تقديم تنازلات في عملية السلام، خوفاً من أن يخل هذا التوازن في المستقبل، مما قد يغير من عملية التسوية إذا ما تمت في وقت لاحق⁴⁵.

ثم إن أحد أسباب قوة الكيان الإسرائيلي في خوضه المفاوضات هو الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي؛ مما أعطى دفعاً جديداً وحيوية كبيرة للمشروع الصهيوني في فلسطين⁴⁶.

فقد شهدت "إسرائيل" موجة هجرة إليها غير مسبوقة، خلال سنتي 1990-1991، وكان ذلك نتيجة لرفع القيود عن الهجرة اليهودية، خلال عمليات التحرير في اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية، ولبدء الهجرة الجماعية لليهود الروس، بالتزامن مع تفكك الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات⁴⁷. حيث هاجر إلى "إسرائيل" في سنة 1989 ما مجموعه 24 ألف مهاجر، وكان من هؤلاء 12,932 هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً. وخلال الفترة 1990-1993 هاجر إلى "إسرائيل" 529,478 شخصاً، ويشكل نسبة من هاجر من آسيا وإفريقيا 6.5%، بينما بلغت نسبة من هاجر من أوروبا وأمريكا 93.5%⁴⁸.

⁴⁵ عبد العزيز شادي، تقرير حول ندوة "تحليل الانتخابات الإسرائيلية 1992"، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة في 1992/7/29، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 15، العدد 165، تشرين الثاني / نوفمبر 1992، ص 161.

⁴⁶ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 60.

⁴⁷ فلاديمير زئيف خانين، "الهجرة من الاتحاد السوفييتي السابق: مساهمة في التوازن الأمني القومي"، في مؤتمر هرتسليا العاشر: وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجودي، ترجمة مركز باحث للدراسات (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2011)، ص 142 و 145.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 182؛ وانظر: الهجرة اليهودية منذ بداية الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2213>

5. مؤتمر مدريد 1991:

إن حدثين مهمين أُمليا على الولايات المتحدة ضرورة السعي الحثيث لعقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. الأول هو حرب الخليج التي حملت عبئها بشكل رئيسي الولايات المتحدة، والتي جنت مكاسبها لصالحها، تلك الحرب التي عززت هيمنة الولايات المتحدة لا على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على العالم أجمع. والثاني هو انهيار المنظومة الاشتراكية والنظام الشيوعي بصورة عامة، في كل من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وظهور حاجة جميع هذه الدول بصورة ملحة إلى مساعدات ودعم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان. وبهذا الانهيار، تراجع دور وأهمية الاتحاد السوفييتي على المستوى الدولي تراجعاً كبيراً، بالإضافة إلى الصعوبات الجمة التي يعانيها، سواء على الصعيد الاقتصادي أم الاجتماعي أم المالي أم القومي.

استثمر الأمريكيون حالة التشرذم العربي التي وصلت إلى مداها بعد حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب George Bush في 1991/3/6 (بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت) إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 242. وقد انعقد المؤتمر في مدريد في 1991/10/30 بحضور أكثر الدول العربية (مصر، الأردن، سورية، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، دول مجلس التعاون الخليجي الست)⁴⁹.

وتمكنت "إسرائيل" من فرض شروطها على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع بمباركة المنظمة وتحت الغطاء الأردني ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك⁵⁰.

لقد شكل مؤتمر السلام في مدريد، الذي استمر ثلاثة أيام منعطفاً مهماً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، بغض النظر عما أسفر عنه من نتائج، وقد مال المسؤولون الإسرائيليون إلى التقليل من شأنه، وتحدثوا عنه باقتضاب، ومن تلك التصريحات ما

⁴⁹ محسن محمد صالح، المسار التّائِه للدولة الفلسطينية، ص 60.

⁵⁰ المرجع نفسه.

قاله إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية: "أعتبر مؤتمر مدريد طقساً احتفالياً" وصرح أنه لم يحدث فيه شيء لم يكن متوقعاً "أو يستدعي تغيير موقفنا من عملية السلام"⁵¹.

وكان هدف المؤتمر، كما ورد في خطاب الدعوة إليه، تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين "إسرائيل" والدول العربية، و"إسرائيل" والفلسطينيين.

وقد عقدت الكثير من المؤتمرات واجتماعات اللجان لمتابعة النتائج التي تمخض عنها المؤتمر، غير أن الطرف الإسرائيلي لم يبدِ اهتماماً إلا فيما يخدم مصلحته كالجانب الاقتصادي بهدف كسر المقاطعة مع الدول العربية، بينما كان يعطل مسارات حساسة كمسار اللاجئين، ودخل المسار الإسرائيلي - الفلسطيني سنتين من المفاوضات العقيمة⁵².

ثانياً: مسار المفاوضات وتوقيع اتفاق أوسلو:

استمرت المفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة التي لم تقدم شيئاً يذكر. ومن خلف ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض الذي كان يرأسه حيدر عبد الشافي سمح ياسر عرفات بقناة تفاوضية سرية مع الإسرائيليين انعقدت في أوسلو بالنرويج، وقادها عن الطرف الفلسطيني أحمد قريع⁵³. ففي مطلع كانون الثاني/ يناير 1993 سافر قريع إلى لندن لحضور اجتماع لجنة التوجيه الفلسطينية الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف التي كان فيصل الحسيني وعفيف صافية وحنان عشاوي يتابعون جلساتها مباشرة. وفي لندن اقترحت حنان عشاوي على قريع تعريفه إلى يائير هيرشفيلد Yair Hirschfeld، وهو أستاذ في جامعة تل أبيب، وينتمي إلى حزب العمل، وقد جاء إلى لندن برفقة يوسي بيلين Yossi Beilin. وفي نهاية اللقاء اقترح هيرشفيلد على أحمد قريع متابعة هذا اللقاء في النرويج. وحين نقل قريع محضر اللقاء إلى ياسر عرفات ومحمود

⁵¹ أحمد خليفة، "الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1991، ص 170-171.

⁵² محسن محمد صالح، المسار التّائّه للدولة الفلسطينية، ص 61.

⁵³ المرجع نفسه.

عباس لم يُعر عرفات أيَّ اهتمام له، بينما اهتم عباس بالأمر وسأل قريع: متى موعد الاجتماع المقبل؟ واقترح عليه أن يصطحب معه حسن عصفور من دائرة المفاوضات لتسجيل محضر الاجتماع.

في أواسط كانون الثاني/ يناير 1993 جاء تيري رود لارسن Terje Roed-Larsen مدير مركز فافو Fafo Institute of Applied International Studies إلى تونس، ومعه زوجته مونا جول Mona Juul، وهي مديرة مكتب وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست Johan Jorgen Holst. فرتب قريع لهذا الوفد موعداً مع ياسر عرفات. وفي هذا اللقاء حثَّ ياسر عرفات تيري رود لارسن على إيجاد قناة خلفية للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية العالقة في واشنطن، والقيام بدور الوساطة بين منظمة التحرير و"إسرائيل".

بعد اتصالات سرية ومرمزة سافر قريع وماهر الكرد وحسن عصفور إلى أوسلو. كما وصل إلى أوسلو الوفد الإسرائيلي المؤلف من يائير هيرشفيلد ورون بوندك Ron Pundak.

وكانت مفاوضات واشنطن التي يقودها حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني وحنان عشراوي معطلة، وقد وصلت إلى طريق مسدود⁵⁴، ولم يكن أيّ من أعضاء هذا الوفد على علم بمفاوضات أوسلو، كما أن مفاوضات أوسلو استمرت حتى بعد أن قام الوفد الرسمي بتعليق المفاوضات، إثر إبعاد الكيان الإسرائيلي لـ 415 فلسطينياً من حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان⁵⁵.

استبدل الوفد الفلسطيني ماهر الكرد، وعين بدلاً منه محمد أبو كوش. وتناقلت الجولات حتى الجولة الخامسة في 1993/5/8 حيث أمكن وضع المسودة الأولى لإعلان المبادئ (DOP) Declaration of Principles. وفي الجولة السادسة في 1993/5/21، انضم أوري سافير Uri Savir (المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية) إلى الوفد الإسرائيلي، الأمر الذي كان يشير إلى الجدية التامة لدى إسحق رابين. وفي الجولة السابعة في 1993/6/13، التحق بالوفد الإسرائيلي أيضاً المحامي المعروف يوئيل زنجر Joel Singer، بينما بقي الوفد الفلسطيني على حاله⁵⁶.

⁵⁴ شاهين أبو العز، قصة اتفاق أوسلو، ملحق فلسطين، العدد 6، السيفير، 2010/10/15.

⁵⁵ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 472.

⁵⁶ شاهين أبو العز، مرجع سابق.

بعد 12 جولة من المفاوضات، أي في 1993/8/17 أمكن التوصل إلى اتفاق على صيغة إعلان المبادئ. وفي اليوم نفسه توجه شمعون بيريز Shimon Peres إلى ستوكهولم ليقود المحطة الأخيرة من المفاوضات بنفسه، والتي شهدت جولات مكملية لسابقتها. وبدأ الشوط الختامي لهذه المفاوضات بين ثلاث محطات: في أوصلو كان شمعون بيريز وفريقه والوفد النرويجي، وفي تونس كان ياسر عرفات ومحمود عباس وياسر عبد ربه ومحسن إبراهيم، وفي تل أبيب إسحق رابين. وقد طالت مفاوضات الليلة الأخيرة سبع ساعات كاملة، تخللها تسع مكالمات هاتفية طويلة بين تونس وستوكهولم، وقد انتهت إلى الاتفاق على الصيغة المعروفة لإعلان المبادئ التي عرفت باتفاق أوصلو⁵⁷.

تبع الاتفاق على إعلان المبادئ الذي عرف فيما بعد باتفاق أوصلو، رسائل متبادلة بين رئيس المنظمة ورئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير خارجية النرويج مؤداها اعتراف المنظمة بـ "إسرائيل" على أنها دولة، والتعهد بنزع "العنف والإرهاب"، وإلغاء الفقرات المعادية لـ "إسرائيل" من الميثاق الوطني الفلسطيني مقابل الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإعلان المبادئ هذا هو الاستعمال الأول لهذا التعبير قبل اتفاقيات أوصلو، وقد تضمن المقترح ثلاثة عناصر لم يسبق أن طرح مثلها حتى من قبل الدبلوماسية الأمريكية:

كان العنصر الأول يتضمن إعادة صياغة مفهوم الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، فبدلاً من تسميتها مناطق محتلة أصبحت مناطق متنازع عليها.

والعنصر الثاني أن الاتفاق خلا من ذكر الصيغة المطروحة سابقاً، وهي صيغة الأرض مقابل السلام الواردة في قرار مجلس الأمن 242 و338 لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أن الاتفاق لم يأت على ذكر انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة في الضفة والقطاع....

والعنصر الثالث هو أن الأمور المتصلة بالسيادة الفلسطينية تقع خارج نطاق المفاوضات التي تجري لغرض عقد اتفاق انتقالي، وبالتالي فإن قضايا الأرض واللاجئين والمياه والمستعمرات والقدس أجلت كلها إلى وقت لاحق⁵⁸.

⁵⁷ المرجع نفسه.

⁵⁸ سميح فرسون، مرجع سابق، ص 468.

1. توقيع الاتفاق:

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" تتفاوضان في موضوع الاعتراف المتبادل. وبعد عشرة أيام اتفق الجانبان على رسائل الاعتراف الثلاث وهي:

الرسالة الأولى (1993/9/9): وهي موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، حيث خاطبه مؤكداً أن توقيع إعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في الشرق الأوسط، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق "دولة إسرائيل" في العيش في سلام وأمن. وتوافق المنظمة على قرار مجلس الأمن رقم 242 و338، والالتزام بعملية السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل سلمي ينهي النزاع، وتتعهد بالتخلي عن الإرهاب وعن أي عمل من أعمال العنف.

ويؤكد كذلك أن "مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود والتي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول، وستعرض على المجلس الوطني لإجراء التغييرات الضرورية".

الرسالة الثانية (1993/9/9): وهذه الرسالة موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست، ويؤكد فيها الرئيس عرفات أن تصريحاته العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع إعلان المبادئ: "على ضوء العهد الجديد... فإن منظمة التحرير الفلسطينية، تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع، ورفض العنف والإرهاب، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الإيجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون".

الرسالة الثالثة: وهي من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين موجهة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وتقول: "رداً على رسالتكم المؤرخة 9 سبتمبر/أيلول 1993 أود أن أعلن لكم على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط".

وفي حديقة البيت الأبيض في 13/9/1993 وبحضور أكثر من ثلاثة آلاف شخصية مدعوة، وقع محمود عباس وشمعون بيريز، وبحضور الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وبرعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة⁵⁹.

إن القارئ في رسالتي الاعتراف اللتين وقعتهما رئيس منظمة التحرير ورئيس وزراء الكيان الإسرائيلي يلحظ فقدان التوازن بين حجم التنازلات التي قدمها كل طرف للآخر، ويمكننا تعيين ذلك في ثلاثة التزامات فلسطينية:

الالتزام الأول: وفيه تعهد رئيس منظمة التحرير بوقف الإرهاب، يعني الكفاح المسلح والانتفاضة، من دون أن يحصل على التزام من رابين بإنهاء الاحتلال.

الالتزام الثاني: وفيه تعهد ياسر عرفات بإعادة النظر في الفقرات التي تعنى بحق "إسرائيل" في الوجود، ضمن الميثاق الوطني الفلسطيني، وعرضها على المجلس الوطني للتعديل من دون أن يحصل على التزام من رابين بالتخلي عن مشروع "إسرائيل" الكبرى.

الالتزام الثالث: وفيه يعترف عرفات بحق "إسرائيل" في الوجود، من دون أن يقابله اعتراف من رابين بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة وطنية مستقلة⁶⁰.

2. عرض عام لاتفاق أوسلو:

تتفق حكومة "إسرائيل" ووفد منظمة التحرير الفلسطينية أنه آن الأوان لوضع حدٍّ لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والوصول إلى تسوية سلمية عادلة من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه اتفق الطرفان على أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب

⁵⁹ عمر محمود شلايل، المفاوضات السرية في أوسلو، موقع دنيا الرأي، 19/11/2005، انظر:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/11/19/31216.html>

⁶⁰ عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي: ليس الإمكان أسوأ مما كان"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 178، كانون الأول/ديسمبر 1993، ص 30.

للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو مرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات، وتؤدي هذه المفاوضات إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

وجاء في البند الرابع أن ولاية المجلس ستشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. وينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

وفي الحديث عن الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي، نصّ اتفاق أوصلو على أنه:

1. ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2. ستنتقل مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة "إسرائيل" وممثلي الشعب الفلسطيني.

3. من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

ونصّ الاتفاق في نقطة الصلاحيات والمسؤوليات على أنه:

1. مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة.

2. وحالاً بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنتقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، [و] الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسب ما هو متفق عليه.

وذكر في البند الثامن، في الحديث حول النظام العام والأمن، أنه من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل "إسرائيل" تحمل مسؤولية الدفاع ضدّ المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

وكذلك تحدث عن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، حيث جاء في الاتفاق:

1. بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية.
2. وبإعادة انتشار قواتها العسكرية، فإن "إسرائيل" ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.
3. سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية.

وجاء فيه أيضاً أن "إسرائيل" ستانسحب "من قطاع غزة ومنطقة أريحا، حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق"⁶¹.

3. اتفاق القاهرة (أيار/مايو 1994):

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها. فقد فشل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفاصيل المرحلة الأولى (غزة - أريحا)، وانقضت المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب. وبعد مزيد من التعتن الإسرائيلي والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة Cairo Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area في 1994/5/4، والذي فصل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك. وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 1994/5/18، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في 1994/7/5⁶².

⁶¹ نصوص من اتفاق أوسلو، ملحق فلسطين، العدد 5، السفير، 2010/9/20.

⁶² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 478.

4. آثار الاتفاق وانعكاساته:

انعكست آثار الاتفاق على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، فقد أخرج اتفاق أوصلو القضية الفلسطينية من المحافل الدولية على أساس أن أصحاب المشكلة هم الوحيدون المعنيون بحلها؛ مما أدى إلى تهميشها دولياً. واختلفت نظرة الرأي العام الدولي إلى الشعب الفلسطيني، من أصحاب حقّ مهضوم وأرضٍ مغتصبة، ومقاتل من أجل الحرية، إلى شعب وقع مع أعدائه اتفاق سلام عليه الوفاء بالتزاماته لتحقيق مزيد من الحقوق، فيما بدوا وكأنهم استعادوا حقهم المسلوب.

كما عبّر التوقيع على الاتفاق عن تنازل الموقعين عن حقوق مقرة دولياً، أبرزها حقّ مقاومة الاحتلال بكلّ الوسائل المشروعة، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مقاومة الشعب تحت الاحتلال العسكري لقوات الاحتلال وإرهابها بالقوة.

أما على الصعيد العربي فقد أدى توقيع الاتفاق إلى كسر حالة الجمود التي واكبت تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية، وساعد في تسارع عملية التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل".

وأدى الاتفاق على الصعيد الفلسطيني إلى فرز سياسي بين معسكري المؤيدين والمعارضين؛ مما تسبب بانقسام كبير في الشارع الفلسطيني تجاه معظم القضايا التي يتوجب التعامل معها، مما أضعف إمكانية اتخاذ منطلقاً موحداً للجهود الفلسطينية العام.

وأدى الاتفاق إلى تباين في نظرة القوى السياسية الفلسطينية لمنهج التعامل مع الاحتلال في بقية الأراضي المحتلة التي لا يشملها اتفاق غزة - أريحا، حيث رأى المؤيدون ضرورة الالتزام بنصوص الاتفاق لتحقيق مزيد من المكتسبات عبر التفاوض والحوار في إطار الاتفاق. فيما رأى المعارضون أن المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال هي السبيل الأفضل لإجبار الاحتلال على التنازل لصالح الحقوق الفلسطينية، ما هدد بإمكانية اندلاع صدام مسلح بين المؤيدين والمعارضين⁶³.

⁶³ جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 576-578.

5. المنظمة ومبررات التوقيع:

إذا ما عدنا بالزمن إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، فسنجد أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تواجه ظرفاً دقيقاً بالغ الصعوبة والتعقيد؛ فقد خسرت المنظمة عمقها العربي بعد انقسام العالم العربي وضعفه وتشردمه إثر احتلال العراق للكويت. كما خسرت ظهورها الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وتشكل معالم نظام عالمي جديد، تقوده الولايات المتحدة منفردة. فوجدت منظمة التحرير نفسها وقد صارت بلا عمق عربي أو غطاء إقليمي، ضمن معادلة دولية مختلفة. وفي هذا الإطار التاريخي، وضمن هذا المناخ، يمكن فهم اتفاق أوسلو، حسب مؤيديه، على أنه التكتيك المرن الذي أتاح لمنظمة التحرير العودة إلى الحلبة السياسية، بعد أن جهدت قوى محلية وأطراف إقليمية ودولية عديدة من أجل إخراجها نهائياً من الساحة، وكادت أن تحقق مرادها، وأن تنجح في إقصائها وإنهاء وجودها السياسي من خلال محاصرتها، وتجفيف مواردها المالية، وفرض عزلة سياسية عليها، مستغلة الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة، والتي نتجت عن حرب الخليج؛ فكان مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 الممر الإجماعي الذي دخلته المنظمة لتثبيت وجودها، وتأكيد شرعية تمثيلها للشعب⁶⁴.

وفي كلمة ألقاها أمام دورة مجلس جامعة الدول العربية والتي عقدت في الفترة 19-21/9/1993، قال ياسر عرفات مبرراً للاتفاق:

إن الاتفاق الذي توصلنا إليه شكل خطوة بداية ليس إلا، تضع أسس الحل الانتقالي وعناوين الحل النهائي الذي يجب أن يكون قائماً على رحيل الاحتلال، وانسحابه التام عن أرضنا وشعبنا ومقدساتنا وقدسنا الشرقية، وأما لخطوات المرحلية والانتقالية فإنها تتمثل في هذه المرحلة باستعادة جزء عزيز من أرضنا الفلسطينية المحتلة على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل عنها في قطاع غزة ومنطقة أريحا وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عليهما، مع تطبيق سلطة حكومة الذات الفلسطينية الانتقالية في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة... بجانب عودة النازحين منذ سنة 1967، وذلك ضمن إطار كيان واحد وسلطة فلسطينية واحدة وانتخابات عامة شاملة⁶⁵.

⁶⁴ عبد الغني سلامة، "أوسلو": اتفاق على الفشل، ملحق فلسطين، العدد 41، السفير، 2013/9/16.

⁶⁵ "كلمة ياسر عرفات يتناول فيها الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، القاهرة، 1993/9/19 [مقتطفات]،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 223.

ويضيف من كان مؤيداً للتسوية حينها سبباً آخر للمشاركة في مؤتمر مدريد وهو الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية التي تهددها خطر الإهمال العالمي والعربي في زحمة الترتيبات العالمية الجديدة، وأيضاً منح الانتفاضة ثمناً سياسياً يكافئ جزءاً من تضحياتها الجسيمة؛ لأن انتهاء الانتفاضة وموتها سريراً دون أن تحقق شيئاً، كان يعني انتكاسة سياسية، ستعود بالقضية إلى المربع الأول، خالية الوفاض⁶⁶. ويقول ياسر عرفات والاتجاه المؤيد له في منظمة التحرير إن اتفاقيات أوسلو تمثل أفضل صفقة يمكنهم الحصول عليها في الظروف السيئة السائدة⁶⁷.

لقد كانت المنظمة بحاجة إلى اتفاق بأي ثمن للبقاء، فقدمت التنازلات من أجل بقائها، ولكنها لم تدرك أن "إسرائيل" أيضاً كانت بحاجة إلى اتفاق، حتى تتجنب الضغوط الأمريكية والدولية، التي كان يمكن أن تؤدي إلى فرض اتفاق غير مناسب لـ "إسرائيل"، مقابل مشاركة العرب في الحرب ضد العراق، التي من دون إسهامهم كان لا يمكن أن تحقق أهدافها⁶⁸.

ويتهم الفريق المدافع عن اتفاق أوسلو من عارضه بعدم الواقعية، حيث وجدت المنظمة أن الاتفاق أفضل ما يمكن تحصيله، في ظلّ التفاوت الكبير في موازين القوى بين الاحتلال والفلسطينيين. ويقولون إن الاتفاق شكل فرصة للمنظمة وللشعب الفلسطيني لبناء الحقائق على الأرض وإقامة السلطة الفلسطينية، واستنقاذ أراض فلسطينية قبل أن تُسلب في ظلّ التهويد والاستيطان المتصاعد. ويضيف مؤيدو الاتفاق أن "إسرائيل" قد اعترفت رسمياً بالشعب الفلسطيني، وبحقوقه السياسية والمشروعة، كما اعترفت بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع، فمهما حاولت "إسرائيل" التهرب من مسار أوسلو فإنه سيؤول في نهاية الأمر إلى إقامة دولة فلسطينية⁶⁹.

⁶⁶ عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

⁶⁷ سميح فرسون، مرجع سابق، ص 469.

⁶⁸ هاني المصري، اتفاق أوسلو.. جردة حساب، موقع عرب 48، 2013/9/16، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=102501>

⁶⁹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 477.

6. ملاحظات على اتفاق أوسلو:

بالتدقيق في مسار أوسلو يتبين أن العملية السياسية تتهقرت هبوطاً على عكس آمال الجانب الفلسطيني. وبالمحصلة النهائية أدى تطبيق اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تناسلت عنه إلى تدهور شامل في أوضاع الشعب الفلسطيني، وفي مكانة القضية الوطنية الفلسطينية، بينما واصلت "إسرائيل" جني ثمار المفاوضات والاتفاقيات دون تقديم الاستحقاقات المترتبة عليها من جانبها. وهو ما مهد لانحياز العملية السياسية والتفاوضية في كامب ديفيد 2000/7/2، لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أصرت على فرض أجندة وجدولة خاصة لتنفيذ بنود الاتفاق بدعوى أن سقفه الزمني غير مقدسة، فتأخر الانسحاب من المدن الفلسطينية الست في الضفة 18 شهراً، وتأخرت إعادة الانتشار في الخليل 12 شهراً، ودفعت لتفريع المفاوضات والاتفاقيات ضمن المرحلة الانتقالية، ورُحِّلَت عملياً العديد من القضايا الانتقالية إلى جدول أعمال الوضع الدائم (النازحون، المياه، الاحتفاظ بالإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي)⁷⁰.

ومن الملاحظات على أوسلو أنه نصّ على اعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، وشرعية احتلالها للأراضي الفلسطينية التي احتلتها سنة 1948، وهذا يشكل نحو 77% من الأرض الفلسطينية. وبناء على هذا فإن الأراضي المحتلة سنة 1948 لم تعد ضمن دائرة التفاوض، وإنما انحصرت المفاوضات بالضفة الغربية وقطاع غزة وحسب. ثم إن الاتفاق لم ينص على أيّ تعهد من قبل "إسرائيل" بالانسحاب من الضفة وغزة، بل هي لم تعترف بحق الفلسطينيين فيها. وتعهدت منظمة التحرير بوقف المقاومة المسلحة والامتناع عن ممارسة أيّ شكل من أشكال "العنف". وبهذا بررت لنفسها ملاحقة المقاومة المسلحة في أماكن سيطرتها. وبهذا جعلت المفاوضات الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الإسرائيليين مهما طال احتلالهم، أو ماطلوا في تنفيذ الاتفاقيات، أو واصلوا اعتداءاتهم على الشعب الفلسطيني.

⁷⁰ عامر راشد، مفاوضات من أجل المفاوضات، أنباء موسكو، 2013/7/22، انظر:

<http://anbamoscov.com/opinions/20130722/384185979.html>

ومما يلاحظ على الاتفاق أنه لم يشر إلى حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أو إقامة دولته المستقلة ولو على جزء من فلسطين⁷¹. كما أن توقيع اتفاق أوسلو من قبل المنظمة كان منفرداً عن سائر مؤسسات صناعة القرار في الشعب الفلسطيني، بل إن اللجنة التنفيذية للمنظمة وافقت على الاتفاق بأغلبية قليلة، وقد استقال أعضاء منها احتجاجاً على الاتفاق.

ثمّ إنه في أيّ تسوية سلمية بين طرفين، وخصوصاً بين الاستعمار وبين ممثلي الشعب الواقع تحت الاحتلال، يتم حلّ القضايا الجوهرية أولاً، ومن ثمّ يتم حلّ القضايا التفصيلية، غير أن ما حدث في الحالة الفلسطينية هو أن الاتفاق تمّ على الأمور التفصيلية، ولكنه لم يحلّ القضايا الجوهرية، مثل مستقبل القدس واللاجئين والمستعمرات اليهودية والحدود والمياه، ولم يضع سقفاً زمنياً نهائياً لحلها، وبالتالي تمّ ربط مصير القضايا الجوهرية أيضاً بالإرادة الإسرائيلية⁷².

لا نبالغ حين نقول إن اتفاق أوسلو أدى إلى مزيد من التردّي والتراجع الفلسطيني في أكثر من مجال، وترتب عليه تبديد الوحدة الفلسطينية وتجزئة القضية الوطنية، وتفاقمت مخاطر التوطين وطمس الهوية لدى اللاجئين الفلسطينيين، ولم يوقف الاتفاق الزحف التهويدي الاستيطاني الإسرائيلي، بل على العكس فقد ازداد. ولم يطلق الأسرى بل زادت أعدادهم في سجون الاحتلال، وكذلك استمرت العقوبات الجماعية وإجراءات الحصار... إلخ⁷³.

وأدى الاتفاق إلى تدهور شامل في أوضاع الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي، حيث تراجعت مكانة القضية الفلسطينية عن صدارة اهتمامات المجتمع الدولية، فقد تحررت "إسرائيل" من الضغوط الدولية المسلطة عليها لدفعها إلى احترام الحقوق

⁷¹ محسن محمد صالح، "بين اتفاق أوسلو والاعتراف بالدولة الفلسطينية، مراجعة سياسية وقانونية"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان: "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: بين اتفاق أوسلو والاعتراف بالدولة الفلسطينية، مراجعة سياسية وقانونية"، التي نظمها كل من مركز العودة الفلسطيني - لندن، ومنظمة "ثابت" لحق العودة - لبنان، وتجمع العودة الفلسطيني "واجب" في بيروت، 2011/9/12.

⁷² المرجع نفسه.

⁷³ إبراهيم أبو حجلة وسالم خلة، اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد (دمشق: شركة دار التقدم العربي للطباعة والنشر، 1996)، ص 10-15.

الوطنية الفلسطينية. ونجحت الولايات المتحدة و"إسرائيل" في شنّ هجوم فعال للحؤول دون أيّ تدخل دولي في الصراع العربي الإسرائيلي مستفيدةً بذلك من نصوص وروح الاتفاق الذي يتعهد فيه الطرفان بتسوية جميع خلافاتهما عبر المفاوضات الثنائية المباشرة، أي دون أيّ مرجعية دولية. وبفضل الاتفاق خرجت "إسرائيل" من عزلتها الدولية وأقامت علاقات دبلوماسية بينها وبين العشرات من دول العالم، كما انفتحت الآفاق لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع العديد من دول العالم.⁷⁴

وعلى المستوى العربي أدى الاتفاق إلى إطلاق عملية التطبيع مع "إسرائيل" والعديد من الدول العربية، مما أدى إلى تعميق حالة التمزق في الصف العربي، وأدى إلى تراجع التضامن الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني.

وبالنظر في المصالح الإسرائيلية من توقيع الاتفاق، فقد شكل ركيزة أساسية لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي تلعب فيه "إسرائيل" دور القوة الإقليمية العظمى المهيمنة على المنطقة بالتعاون مع أمريكا، وحققت "إسرائيل" خطوات مهمة في هذا المضمار، وأحرزت تفوقاً استراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً.⁷⁵

إلى جانب ذلك فقد تجنبت "إسرائيل" من خلال هذا الاتفاق، العبء الاقتصادي الفظيع المقرون بالسيطرة على حياة الفلسطينيين اليومية، دون أيّ تراجع في الجانب الأمني، ووفر لـ"إسرائيل" القدرة على الظهور بمظهر دولة سلام بعدما كانت دولة احتلال، وفتحت آفاقاً عريضة للتعاون مع العالم، رسمياً وشعبياً، وباختصار، فإن هذا الاتفاق هو إنجاز إسرائيلي بامتياز.⁷⁶

⁷⁴ المرجع نفسه.

⁷⁵ المرجع نفسه.

⁷⁶ هاني حبيب، عشرون عاماً على اتفاق أوسلو: رؤية إسرائيلية، وكالة سما الإخبارية، 2013/9/18، انظر: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=171814>؛ وانظر: صالح النعامي، نخب إسرائيل تحصي محاسن "أوسلو" ومساوئها، موقع صالح النعامي، 2009/9/23، في: <http://www.naamy.net/view.php?id=891>

ثالثاً: المواقف وردود الفعل:

1. فلسطينياً:

جاء أول رد فعل من الفصائل الفلسطينية العشر⁷⁷، والتي عدت الاتفاق انصياعاً كاملاً للمقترحات الأمريكية - الإسرائيلية، المعبر عنها ومنذ سنوات بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي، المنخفض كلاً عن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وقالت في اجتماع عقده في 1993/9/1: "إن ما قام به عرفات وفريقه لا يمثل الشعب الفلسطيني ولا يعبر عن طموحاته ولا يمثل منظمة التحرير"⁷⁸.

وفي تطور آخر وعند التصويت في اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق ورسالة الاعتراف أعلن فاروق القدومي (أبو اللطف) رفضه للاتفاق، حيث لم يستشر في أي مرحلة من مراحله، كما أعلن رفضه للاعتراف. وقد عبر عن ذلك برفضه حضور جلسة اللجنة التي كانت ستناقش المواضيع السابقة. هذا فيما أعلنت حركة فتح وحزب الشعب ومجموعة ياسر عبد ربه في الجبهة الديموقراطية تأييدهم للاتفاق⁷⁹.

وانسحبت كل من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لتحرير فلسطين، وذلك بعد إقدام عرفات في إطار اللجنة التنفيذية، بموافقة أقلية من ثمانية ومعارضة أو مقاطعة عشرة من أصل أعضائها الـ 18 على التوقيع على الاتفاق حول الحكم الإداري الذاتي ومن ضمنه البروتوكول حول غزة - أريحا والاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود⁸⁰.

⁷⁷ الفصائل العشر هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة، وفتح الانتفاضة، وفتح المجلس الثوري، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، والصاعقة الجهاد الإسلامي. انظر: أحمد ناجي قمحة، الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوصلو إلى واشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993/10/1.

⁷⁸ "بيان للفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي دمشق، 1993/9/2، [مقتطفات]، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 208.

⁷⁹ أحمد ناجي قمحة، مرجع سابق.

⁸⁰ "بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديموقراطية والشعبية تعلن فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دمشق 1993/9/10 [مقتطفات]، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 217.

ونددت حركة حماس على لسان الناطق باسمها إبراهيم غوشة بمشروع الاتفاق الفلسطيني حيث قال: "إن مشروع غزة أريحا قنبلة متفجرة تهدد شعبنا الفلسطيني ووحدته الوطنية وتندر باشتعال فتنة أهلية لا يعلم مداها إلا الله... وإن المشروع المذكور ليس أكثر من حزام أمني جديد يخدم العدو الصهيوني"⁸¹. ووجه مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين رسالة إلى أتباعه من السجن جاء فيها: "الاتفاقية تجاهلت القضايا الأساسية كقضية القدس والمستوطنات وحق العودة، وعدم ترسيم الحدود". وحول اعتبار هذه الاتفاقية مرحلية وأن الحل النهائي لم يأت بعد، قال: "أؤمن بالحل المرحلي، ولكن ليس هنالك ما يحقق الأهداف النهائية للشعب الفلسطيني في هذه الاتفاقية". وأضاف: "إن فلسطين أرض وقف إسلامي، ولا يملك رئيس ولا جيل من الأجيال التنازل عنها لأنها ملك أجيال المسلمين"⁸².

وحملت تصريحات بعض الفصائل تهديداً مباشراً لياسر عرفات؛ فقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة أحمد جبريل معقباً على اتفاق أوسلو:

إن أخطر ما في الأمر عند قبول عرفات هذا الأمر هو أن عرفات بدأ يستعد لقص شريط الحرب الأهلية الداخلية، والبداية بحرب دموية داخل الأرض المحتلة بين الأخ وأخيه... ونحن إذ نذكر عرفات بمصير السادات والسرطاوي وغيرهما من العرب والفلسطينيين، نؤكد له بأنه سيدفع الثمن شخصياً هو ومن معه وإن غداً لناظره لقريب⁸³.

ومع إعلان الحكومة الإسرائيلية عن توقيع اتفاق أوسلو صدرت الصحف العربية تتحدث عن الاتفاق، بعضها ندد بالاتفاق وبالتفرد الفلسطيني، وبعضها الآخر عدّه اختراقاً. وأبرزت الصحف الأردنية مذكرة وقعها ما يزيد على 120 من أعضاء المجلس الوطني تدين الاتفاق وتندد بالتنازلات التي قدمتها قيادة المنظمة⁸⁴. وباستثناء القلة

⁸¹ "بيان للناطق الرسمي باسم حماس يندد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، عمان، 1993/9/4"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 210.

⁸² "رسالتان من زعيم حماس إلى أتباعه"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 249.

⁸³ "تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة يذكر فيه ياسر عرفات بمصير الرئيس الراحل أنور السادات، دمشق، 1993/8/30، [مقتطفات]، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 204.

⁸⁴ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو" (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، انظر: <http://www.mnofal.ps/books/oslo>

المحيطة بعرفات، والتي هلت لاتفاق أوسلو، أعرب كثير من الفلسطينيين عن غضبهم وانزعاجهم تجاه الاتفاق. وكانت المشاعر الملتهبة والمواقف النارية تهدد بتفجير النزاع الداخلي الفلسطيني، بيد أن معظم زعماء الفصائل والمجموعات السياسية، وكذلك العديد من الشخصيات البارزة، أصدروا بيانات ترفض الاقتتال بين الإخوة⁸⁵.

لم يكن الفلسطينيون في غالبيتهم في أجواء الاتفاق، ولم يكونوا ينتظرون ولادته على هذا الشكل، وهذا ما دفع مستشارين للرئيس عرفات كالشاعر محمود درويش، والمفكر إدوارد سعيد، والكاتب بلال الحسن، والسياسي شفيق الحوت وغيرهم لمعارضة الاتفاق.

2. إسرائيلياً:

لقي اتفاق أوسلو بشكل عام تأييداً واسعاً من الإسرائيليين، ورأوا فيه فرصة لإنهاء الصراع، وفق شروط ومتطلبات تخدم "إسرائيل"، وضمن تنازلات الحد الأدنى للطرف الفلسطيني. وقد أفاد استطلاع لمؤسسة جالوب Gallup، إلى أن إسحق رابين حظي بدعم شعبي جيد، إثر توقيعه لاتفاق أوسلو، وبين الاستطلاع أن 65% من الإسرائيليين يؤيدون اتفاق سلام مع الفلسطينيين، مقابل 13% عارضوا الاتفاق⁸⁶.

وبعد يومين من النقاشات في الكنيست حول تصريحات الحكومة حول موضوع الاتفاقية وتبادل الرسائل، تمّ التصويت على الثقة في 1993/9/23، حيث وافق 61 عضو كنيست، وعارض 50 آخرون، وامتنع 8 عن التصويت⁸⁷.

من جهة أخرى، اتهم قادة الليكود وعدّ من الأحزاب القومية الإسرائيلية إسحق رابين بالتخلي عن 120 ألف مستوطن في الأراضي المحتلة لتصبح تحت قبضة الفلسطينيين "الإرهابيين". واستنكروا خطة الانسحاب من غزة وأريحا، وعدّوا أن هذه الخطوة

⁸⁵ سميح فرسون، مرجع سابق، ص 401-403.

⁸⁶ Avi Shlaim, "The Rise and Fall of the Oslo Peace Process," in Louise Fawcett (ed.), *International Relations of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 241-261, <http://users.ox.ac.uk/~ssfc0005/The%20Rise%20and%20Fall%20of%20the%20Oslo%20Peace%20Process.html>

⁸⁷ سمر أبو ركة، اتفاقية أوسلو، دنيا الرأي، 2010/9/28، انظر: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/210444.html>

بمثابة رأس جسر للدولة الفلسطينية وبداية نهاية "دولة إسرائيل الكبرى". كما اتهمت قوى اليمين حكومة رابين بتقديم تنازلات واسعة لم يكن يحلم بها الفلسطينيون، اتهموها بالتمهيد للتنازل عن القدس وإعادة تقسيمها، لمجرد النصّ في الاتفاق على أن بحث وضع القدس مؤجل ويبحث في المرحلة النهائية. وراحت قوى اليمين تطالب بانتخابات برلمانية جديدة. بعضها طالب باعتماد الغالبية اليهودية في الكنيست وعدم أخذ أصوات النواب العرب بعين الاعتبار. آخرون هددوا بالتمرد وبمقاومة الاتفاق بقوة السلاح، إذا تمّ المساس بالمستوطنات والمستوطنين وظهرت شرطة فلسطينية على الطرق⁸⁸. ووصف اليمين اتفاق أوسلو بأنه كارثة لـ "إسرائيل"، بينما شجع عدد من الحاخامات المتطرفين الجيش على عدم الامتثال لأوامر السلطة السياسية، إذا ما طالبتهم بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية⁸⁹.

وفي 1993/9/21 وخلال المناقشة الأولى في الكنيست بعد توقيع اتفاق أوسلو قال بنيامين نتنياهو صارخاً في وجه شمعون بيريز "إن اتفاق أوسلو هو كالاتفاقيات التي وقعها رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين [Neville Chamberlain] في محاولة لإرضاء الزعيم النازي أدولف هتلر Adolf Hitler. وأضاف نتنياهو مخاطباً بيريز: "أنت أسوأ من تشامبرلين". ورفض نتنياهو التخلي عن أيّ جزء من "إسرائيل"، وعدّ أن مسألة ملك الأرض لـ "إسرائيل" هي مسألة الحقّ الإلهي⁹⁰.

وبعد وصول رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى غزة في 1994/7/1 وفقاً لما نصّ عليه اتفاق أوسلو بنقل قطاع غزة للحكم الذاتي الفلسطيني، تظاهر في اليوم التالي ما يقارب 100 ألف من اليمينيين في ساحة صهيون في القدس، وصبوا غضبهم على عرفات وعملية السلام.

وهاجم نتنياهو، خلال كلمة له في المظاهرة، الحكومة الإسرائيلية ووصفها بالعمياء، وقال إن الحكومة بهذا العمل تدمر الدولة اليهودية. وأضاف: "إن عرفات هو مسؤول

⁸⁸ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو".

⁸⁹ نادية محمود مصطفى (محرر)، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 58-59.

⁹⁰ Context of "September 13, 1993: Clinton, Rabin, Arafat Sign Oslo Accords," site of history commons, <http://www.historycommons.org/context.jsp?item=a091393clintonrabinarafatoslo>

شخصياً عن قتل الآلاف من اليهود وغير اليهود، وهذا مجرم حرب. إن عرفات لا يريد دولة فلسطينية بقرب الدولة الإسرائيلية، ولكنه يريد حقاً دولة فلسطينية تقوم بدل الدولة الإسرائيلية”⁹¹.

وقد انتهى المطاف باغتيال إسحق رابين بعد نحو سنتين من الاتفاق (1995/11/4) على يد أحد العناصر اليمينية المتطرفة. غير أن المسار الفعلي للأحداث أثبت أن قوى اليمين واليسار الصهيوني مجتمعة عملت طوال السنوات التالية على إفراغ اتفاق أوصلو من محتواه، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى مجرد كيان وظيفي يخدم أغراض الاحتلال.

3. عربياً وإسلامياً:

أثار اتفاق إعلان المبادئ بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية زوبعة قوية غطت سماء وشوارع المنطقة العربية برمتها. ولم تبقَ جهة عربية رسمية أو شعبية، صغيرة أو كبيرة، إلا وأدلت بدلوها في الاتفاق. الجميع فوجئ بالاتفاق والجميع يعدّ القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى.

السّمة الغالبة لموقف الشارع العربي كانت بين معارض ومشكك بإمكان الوصول إلى سلم مع “إسرائيل”. الغالبية العظمى من الأحزاب والمنظمات الشعبية العربية رفضت الخطوة الانفرادية للقيادة الفلسطينية.

وعلى المستوى الرسمي العربي كانت المواقف وردود الفعل أكثر تحديداً، تحكمت بها اعتبارات تختلف عن الاعتبار التي أثرت في الشارع العربي. منها:

أ. أثر الاتفاق على المصالح المباشرة والبعيدة لبعض الدول.

ب. موقف الإدارة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى من الاتفاق.

ج. طبيعة العلاقة القائمة بين قيادة المنظمة والنظام العربي في هذا البلد أو ذاك⁹².

فقد رحب بالاتفاق مجلس جامعة الدول العربية وعده خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام⁹³. ورحبت به كذلك دول مجلس التعاون الخليجي،

Ibid. ⁹¹

⁹² ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوصلو: الرواية الحقيقية الكاملة ”طبخة أوصلو“.

⁹³ ”بيان لمجلس جامعة الدول العربية يعتبر فيه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي خطوة أولى نحو تحقيق مبدأ الأرض في مقابل السلام، القاهرة، 1993/9/21، “مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 269.

وقالت في بيان في 1993/9/5 إن مشروع الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين الجانبين خطوة أولى في سبيل التوصل إلى حلّ عادل ودائم وكامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي⁹⁴.

وعدّ الرئيس السوري حافظ الأسد توقيع الاتفاق مفاجأة مؤلمة لم يكن أحد يتوقعها، وأن الاتفاق ألحق مزيداً من الأذى بالساحة الفلسطينية⁹⁵. وأعلن الملك الأردني حسين بن طلال في 1993/9/4 دعمه الكامل للاتفاق على الرغم من تحفظه لتأخير إبلاغ الأردن به. أما لبنان فقد عدّ الاتفاق خروجاً على التنسيق العربي وأن معاملة ليست واضحة، وبالتالي فهو لا يوحى بالثقة. وأوضح أن الاتفاق لم يعرض على اجتماع وزراء خارجية دول الطوق الذي انعقد خصيصاً للتنسيق في المفاوضات وينبغي أن يكون واضحاً أن التنسيق يعني إطلاع الأطراف كافة على كل القرارات وليس الاطلاع بعد اتخاذ القرارات⁹⁶.

لقد عدّ اتفاق أوسلو بمثابة الزلزال لكافة مشاريع الوحدة العربية والكيان العربي الموحد، وثوابت الصراع العربي - الإسرائيلي القائم على وحدة الشعب الفلسطيني والأمة العربية في مواجهة الكيان الإسرائيلي.

وقد أثر الاتفاق على باقي مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية حيث أعطى الأطراف العربية الأخرى ذريعة لاستعجال توقيع الاتفاقات مع الطرف الإسرائيلي؛ استناداً إلى توقيع الطرف الفلسطيني، حيث أحدث توقيعه انقساماً في التنسيق بين الوفود العربية المفاوضة، وفي ذلك يقول الملك حسين: "وقد عملنا ما في وسعنا لدفع البعد الفلسطيني قدماً... وفجأة رأينا إخواننا الفلسطينيين يتجهون وهم المعنيون بالقضية ويحققون تقدماً كبيراً. وفي هذه الحالة سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا، وهذا بالضبط ما نقوم به". وبذلك يستطيع الكيان الإسرائيلي التوصل إلى اتفاقيات منفردة مع الدول العربية، وجعل الكيان الفلسطيني نقطة عبور إلى الدول العربية كافة⁹⁷.

⁹⁴ "بيان لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يرحب بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرياض 1993/9/5"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 258.

⁹⁵ "حديث صحافي للرئيس حافظ الأسد بشأن موقفه من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، دمشق، [مقتطفات]، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 263.

⁹⁶ أحمد ناجي قمحة، مرجع سابق.

⁹⁷ داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995، سلسلة تقارير (14) (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)، ص 18-19.

4. دولياً:

من اللحظة الأولى للإعلان عن اتفاق أوسلو وقبل التوقيع عليه، أثار هذا الاتفاق عاصفة سياسية قوية على جميع المستويات الدولية والعربية والإسرائيلية والفلسطينية، وفرض نفسه ضمن قائمة الأحداث الدولية والإقليمية الكبرى التي تركت بصمات على مسار حركة التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الوسط.

وضع اتفاق أوسلو الفلسطينيين والإسرائيليين والقوى الدولية والإقليمية أمام الأمر الواقع. وسارعت الإدارة الأمريكية لتصويره على أنه اتفاق سلام شامل وكامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووجهت الإعلام العالمي للتعامل معه على هذا الأساس⁹⁸.

رحبت الإدارة الأمريكية بالاتفاق ورأت فيه اختراقاً سياسياً كبيراً يفتح آفاق جديدة لدفع عملية السلم في الشرق الأوسط خطوات كبيرة إلى الأمام. وتعاملت معه على أنه طاقة جديدة تفيد في دفع هذه المنطقة المضطربة نحو الاستقرار، وفي تعزيز نفوذها وتوسيع مصالحها فيها.

وكذلك رحبت روسيا، وريثة الاتحاد السوفييتي، بالاتفاق بالرغم من أنها فوجئت به. وذكرت القيادة الروسية أنها أحد راعي عملية السلام، ودعت دول العالم لدعم الاتفاق. وشددت على ضرورة أن يكون الاتفاق على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي مقدمة وعاملاً مساعداً لتحقيق تقدم ملحوظ على مسارات المفاوضات العربية - الإسرائيلية. وفعلت الشيء ذاته معظم الدول الأوروبية⁹⁹.

الانفتاح الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو:

وقد سعت "إسرائيل" منذ توقيعها على الاتفاق مع منظمة التحرير وبمساعدة الولايات المتحدة ومصر وبعض الأطراف العربية الأخرى إلى استثمار الواقع السياسي الجديد الذي نشأ نتيجة توقيع هذا الاتفاق، لتحقيق أكبر عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية؛ وذلك من خلال دفع المفاوضات على المسارات العربية الأخرى وصولاً

⁹⁸ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو".

⁹⁹ المرجع نفسه.

إلى اتفاقات مماثلة تخضع للشروط الإسرائيلية وتقيم علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية بعد رفع المقاطعة الاقتصادية وإلغائها¹⁰⁰.

وبالفعل بدأت "إسرائيل" تجني ثمار أوسلو، ففي أعقاب شهور طويلة من التفاوض وقعت "إسرائيل" والأردن في 1994/10/24 على اتفاقية سلام رسمية بينهما، عرفت باسم "معاهدة وادي عربة". يقول أوري سافير كبير المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو في كتابه "المسيرة.. حكاية أوسلو من الألف إلى الياء":

إن السلام مع الأردن ما كان لينجز لولا انفراج أوسلو، ولولا هذا الانفراج أيضاً ما انفتحت أمام إسرائيل قنوات أخرى إلى العالم العربي.

ففي الثاني من تشرين الثاني 1994 وقع حدث تاريخي في كزابلانكا [الدار البيضاء] بالنسبة لإسرائيل، فقد تدافع زعماء العالم وبصحبتهم الآلاف من رجال الأعمال من جميع أنحاء العالم نحو المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولأول مرة منذ قيام إسرائيل أصبح بمقدور إسرائيليين وعرب الاجتماع في حدث دولي مفتوح ومناقشة صفقات تجارية، بل والاتفاق على صفقات أولية.

لقد انهارت جدران الكراهية وأصبحت المقاطعة العربية مجرد تاريخ قديم، وفي الخيمة الخاصة التي وضعها الملك الحسن الثاني ملك المغرب تحت تصرفنا اجتمع شمعون بيريز مع زعماء ووزراء خارجية خمس عشرة دولة عربية...¹⁰¹.

وقد انتهى المؤتمر بـ "إعلان الدار البيضاء"، الذي أعلن فيه الحسن الثاني ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز عن نهاية المقاطعة العربية لـ "إسرائيل". وقد فتح البلدان مكاتب اتصال بعد ذلك بفترة قصيرة¹⁰².

¹⁰⁰ داود سليمان، مرجع سابق، ص 18-19.

¹⁰¹ أوري سبير، المسيرة: حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدر عقيلي (عمّان: دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية 1998)، ص 186-188.

¹⁰² فيش سكثيفيل، المغرب يلعب بورقة مناهضة التطبيع، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2013/12/13، انظر:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morocco-plays-with-anti-normalization>

خلاصة:

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، كمظلة جامعة للعمل الوطني الفلسطيني وفصائله وتياراته المختلفة، عقب قرار صدر من القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة، وكانت فلسطين قبل ذلك تُمثّل في الجامعة تمثيلاً شكلياً. غير أن المنظمة عانت استضعافاً سياسياً، وتراجعاً في الدور والتأثير، في ظلّ تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقياداته، ومؤسساته، في ظلّ انحسار نشاط المقاومة الفلسطينية في الخارج، واقتصاره على الداخل الفلسطيني، إثر إغلاق معظم دول الطوق حدودها من فلسطين.

وكان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية رافعة سياسية كبيرة، لمنظمة التحرير، حيث تصدرت القضية الفلسطينية مرّة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة، والقوى الكبرى، والبلاد العربية ووسائل الإعلام. وحاولت المنظمة استثمار الانتفاضة سياسياً فشكّلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. غير أن حالة التشرذم العربي التي رافقت حرب الخليج، وانحياز الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، مهد الطريق أمام الولايات المتحدة لقيادة المنظومة الدولية، ولرعاية عملية التسوية السلمية مع الكيان الإسرائيلي، بما يخدم مصالحها في المنطقة.

هذا الموقف الأمريكي توافق مع رؤية منظمة التحرير أن الخيار السلمي هو الخيار الأنسب لتحقيق ما يمكن تحصيله من الحقوق الفلسطينية، فولد اتفاق بعد سنتين من المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية أمريكية.

جاء اتفاق أوسلو، الذي وقع سنة 1993 بين المنظمة و"إسرائيل"، بعد عقد 14 جولة من المفاوضات الثنائية السرية ليكون محطة تحوّل في الحقل السياسي الفلسطيني؛ فقد نصّ على قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني. وتَمَخَّض عن قيام السلطة الفلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحول مركز صناعة القرار السياسي والنفوذ من الناحية العملية من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي على أجزاء من الضفة والقطاع).

وبالتدقيق في "مسار أوسلو" يتبين أن العملية السياسية تقهقرت هبوطاً على عكس آمال الجانب الفلسطيني. وبالمحصلة النهائية أدى تطبيق اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تلتها إلى تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني، وتدهور مكانة القضية الوطنية الفلسطينية، بينما واصلت "إسرائيل" جني ثمار المفاوضات والاتفاقيات وبناء الحقائق على الأرض دون تقديم الاستحقاقات المترتبة عليها. وهكذا، فقد أسس اتفاق أوسلو لنظام سياسي فلسطيني، وفق شروط مجحفة، أبقت الشعب الفلسطيني تحت إدارة الاحتلال.

الفصل الثاني

تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

أ. باسم جلال القاسم

تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

أولاً: تطور وضع السلطة الفلسطينية ونطاق نفوذها:

أُسست السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس اتفاق أوسلو 1، الذي وُقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين "إسرائيل" في واشنطن في 13/9/1993، وفي إطاره تم إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة خمسة أعوام. وبناء على هذا الاتفاق تم إعطاء الصلاحيات المدنية بشكل مؤقت لحين مفاوضات الوضع النهائي التي كان من المفترض أن تجري بعد ثلاثة أعوام¹.

1. تأسيس السلطة الفلسطينية وتطور نطاق نفوذها:

لم ينتظر المفاوض الإسرائيلي حتى يتسلم الطرف الفلسطيني السيادة على الأراضي المتفق عليها وفق اتفاق "غزة - أريحا أولاً" Gaza-Jericho Agreement، فشرع في عقد اتفاق اقتصادي مع الجانب الفلسطيني، يقوم من خلاله بترتيب العلاقات الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية القادمة للمرحلة الانتقالية (التي تحدت بخمسة أعوام)، من خلال توقيع البروتوكول الاقتصادي (بروتوكول باريس) Paris Protocol في 29/4/1994، الملحق باتفاقية غزة - أريحا الموقعة بين "إسرائيل" وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية². استطاعت "إسرائيل" بموجب هذا البروتوكول ربط اقتصاد السلطة بالاقتصاد الإسرائيلي، كما وضعت من خلال هذا الاتفاق قيوداً، سوف يكون لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية.

أ. بروتوكول باريس الاقتصادي (1994/4/29):

في أعقاب توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في 29/4/1994، أقيمت المؤسسات الاقتصادية المركزية للسلطة الفلسطينية: وزارة المالية التي تضم قسم الميزانيات، وسلطة النقد، ومكتب الإحصاء المركزي.

¹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 473.

² اتفاقية باريس الاقتصادية 1994/4/29، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4890>

أدى بروتوكول باريس بقدر كبير، إلى تأطير الاندماج الاقتصادي مثلما كان بين الفلسطينيين و"إسرائيل" في عهد الحكم الإسرائيلي المباشر، منذ 1967. وبقيت سوق العمل الإسرائيلية، مثلما كانت، مورداً مركزياً للعمالة، وفي الأيام العادية كان قرابة 60 ألف شخص من سكان الضفة الغربية يعملون في "إسرائيل"؛ وبقيت "إسرائيل" هدفاً أساسياً للتصدير ومصدراً أساسياً للاستيراد؛ وواصلت "إسرائيل" السيطرة على علاقات المواصلات والتجارة الخارجية للفلسطينيين، حيث قامت السلطة باستخدام موانئ الاحتلال في إدخال البضائع وفق بروتوكول باريس، إذ لا توجد معابر تجارية بحتة للفلسطينيين ولا ميناء خاص، وباتت "إسرائيل" تتحكم في نوعية البضائع المستوردة. وتولت جباية الضرائب عن السلطة؛ على أن تعطي السلطة مستحقاتها الضريبية، ولكن "إسرائيل" عملت على استغلال هذه المستحقات في مسار المفاوضات، من خلال تأخير أو تجميد عملية تحويلها إلى السلطة تحت ذرائع أمنية أو لوجيستية.

سيطرت "إسرائيل" من خلال الاتفاق على قسم كبير من القرارات الاقتصادية المركزية، مثل العملة، ومعدلات الجمارك، والفائدة، ومواصفات البضائع. وأعطت "إسرائيل" لنفسها عملياً حقّ تعطيل الاقتصاد الفلسطيني من خلال: الحواجز، والتصاريح، والتفتيشات والقيود المختلفة على حركة العمل والبضائع، الأمر الذي حرم المصدرين الفلسطينيين، من القدرة على الوصول بشكل كامل إلى السوق الإسرائيلية وإلى الأسواق الأجنبية³.

وفيما يخص المادة الثانية من الاتفاق، والتي نصت على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تهدف لمتابعة البروتوكول ولتقرر بشأن المشاكل التي قد تظهر من حين لآخر. لقد ضمنت "إسرائيل" لنفسها من خلال هذه اللجنة أن تتدخل في العديد من القرارات الاقتصادية للجانب الفلسطيني. فتحدد هذه اللجنة كمية ونوعية ومواصفات السلع المسموح للسلطة استيرادها وأماكن استيرادها، وغيرها من القرارات الاقتصادية التي تخص السلطة بشكل مباشر. من هنا فقد سلبت "إسرائيل" من خلال هذه اللجنة استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني، وتمكنت من إيجاد آلية رقابة دائمة على الجانب الفلسطيني للتحقق من مدى تمسكه وتنفيذه للبروتوكول بشكل حرفي⁴.

³ صحيفة القدس العربي، لندن، 2013/1/5.

⁴ سامر أحمد موسى، "اتفاق باريس الاقتصادي... قراءة شاملة في مواده"، موقع الحوار المتمدن، العدد 1998، 2007/8/5، انظر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104994>

وجد بحث أجراه البنك الدولي The World Bank في أواخر 1999 أن التجارة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، التي جرت حسب بروتوكول باريس كانت مشوهة في صالح "إسرائيل" بسبب عدة نقاط أبرزها⁵:

- تفضيل التجارة في صالح "إسرائيل" حسب بروتوكول باريس، حيث إن بضائع وخدمات إسرائيلية معفية من الجمارك مقابل بضائع من الخارج، حجم الجمارك والرسوم عليها هو نحو 50% بالمتوسط. وتوجد هذه السياسة حماية كبيرة للبضائع الإسرائيلية وتمس بالتجارة مع باقي العالم. ولهذا السبب نشأ تفضيل للتجارة مع "إسرائيل".
- القيود على التجارة مع الدول العربية تجعل من الصعب بشكل كبير تنمية التجارة الفلسطينية.

بناء عليه، أوصى البنك بأن يصل الفلسطينيون إلى "انسجام" للجمارك الخارجية (أي تشبيه الجمارك بين "إسرائيل" والخارج من خلال رفعها تجاه "إسرائيل" أو تخفيضها تجاه الخارج)، وكذا أن تلغى المعاملة المفضلة للبضائع الإسرائيلية.

بعد تنظيم اعتصامات شبابية في رام الله في 2012/9/9، للمطالبة برحيل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض، وإلغاء بروتوكول باريس؛ تقدمت السلطة الفلسطينية في اليوم نفسه بالطلب رسمياً من "إسرائيل" "إعادة التفاوض حول تعديل اتفاقية باريس". وكان محمود عباس قد حمل الاحتلال الإسرائيلي قبل يوم من ذلك مسؤولية الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة بسبب هذه الاتفاقية⁶. إلا أن نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيلون Danny Ayalon أعلن في 2012/9/10 إن "إسرائيل" ترفض رفضاً قاطعاً إجراء تعديلات على بروتوكول باريس، "لأنها مرتبطة بقضايا أخرى لم تقم السلطة بتنفيذها"⁷.

ب. اتفاق القاهرة (1994/5/4):

صاغ الاستراتيجيون الإسرائيليون آلية السير بالمفاوضات المتعلقة بالسلطة الفلسطينية، والتي يمكن تلخيصها بالتوقيع على اتفاق، ثم الماطلة في تنفيذ بنوده،

⁵ القدس العربي، 2013/1/15.

⁶ صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2012/9/10.

⁷ سما، 2012/9/10.

ومن ثم تحريفها...، ثم يصار إلى توقيع اتفاق جديد يحمل شروطاً أكثر سوءاً من الاتفاق الأول.

كان من المقرر أن يدخل اتفاق أوسلو 1 حيز التنفيذ في 1993/10/13، على أن يبدأ الانسحاب من غزة وأريحا في 1993/12/13، وينتهي في 1994/9/13. وفي المرحلة الثانية تبدأ عملية إعادة الانتشار في بقية مناطق الضفة الغربية، ثم تبدأ المرحلة الثالثة وهي مفاوضات الوضع النهائي في 1996/4/13.⁸

لم تمض سوى أسابيع قليلة حتى بدأت عملية المماطلة في تطبيق الاتفاق وتسليم الصلاحيات المدنية للطرف الفلسطيني. في 1994/2/9، وقّع عرفات وشمعون بيريز اتفاقية القاهرة الأولى، التي صعدت الشروط الأمنية وحجّمت مدى إعادة الانتشار.

وبعد مزيد من التعتن الإسرائيلي والتنازل الفلسطيني، توصل الجانبان في 1994/5/4 إلى توقيع اتفاق القاهرة، والذي فصّل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك.⁹

في أيار/ مايو 1994 انسحبت القوات الإسرائيلية من مساحة 219 كم² من قطاع غزة، ما يساوي 60% من مساحة القطاع البالغة 365 كم²، كما انسحبت من منطقة أريحا التي تساوي مساحتها 64 كم²، والتي شملت المدينة وقرية العوجة المجاورة¹⁰، ودخلت قوات فلسطينية في 1994/5/18 تلك المناطق، التي أصبحت تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وتمّ تزويد القوات الفلسطينية بسلاح فردي وفق ترخيص إسرائيلي، وتمّ إنشاء ما سمي لاحقاً السلطة الوطنية الفلسطينية¹¹.

في 1994/7/1 دخل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (أبو عمار)، إلى قطاع غزة، مع عدد من أفراد القيادة الفلسطينية من فتح مثل سليم الزعنون، وعبد الله الإفرنجي، وانتصار الوزير (أم جهاد)، وعباس زكي، وصخر حبش،

⁸ صحيفة الحياة، لندن، 1999/9/24.

⁹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 478.

¹⁰ حنان عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2005، ص 61، انظر:

http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_effect_of_oslo_accord_on_palestinian_unity_and_its_reflections_on_the_political_development.pdf

¹¹ داود سليمان، مرجع سابق، ص 58.

ونبيل شعث، والطبيب عبد الرحيم، ونصر يوسف، وحكم بلعاوي¹². فيما رفض القياديان من الجيل الأول في فتح، المعارضان لأوسلو؛ فاروق القدومي، وخالد الحسن (توفي في شتاء 1994)، دخول أراضي السلطة الفلسطينية¹³، أما محمود عباس (أبو مازن)، فعلى الرغم من وقوفه وراء اتفاق أوسلو¹، إلا أنه لم يدخل إلى الأراضي الفلسطينية إلا في تموز/ يوليو 1995¹⁴.

ومن القيادات الفلسطينية التي دخلت قطاع غزة، أحمد قريع (فتح)، ورياض الزعنون (فتح)، وياسر عبد ربه (الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، سمير غوشة (رئيس جبهة النضال الشعبي الفلسطيني)، محمد زهدي النشاشيبي (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، وياسر عمرو (عضو مستقل باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)¹⁵. والجدير بالذكر أن عرفات دخل في البداية إلى مدينة غزة، وبعد ثلاثة أيام سافر على متن مروحية إلى مدينة أريحا¹⁶.

وجرى إنشاء مجلس حكم انتقالي مكوناً من 24 وزيراً، وذلك بعد موافقة السلطات الإسرائيلية على الوزراء كل على انفراد حسب اتفاق أوسلو¹. وقد أدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة ياسر عرفات في أريحا في 1994/7/5. والذي أعطي صلاحية مباشرة المهام التنفيذية والتشريعية في آن واحد، وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية المتفق عليها¹⁷.

في 1994/7/13، كان من المقرر — حسب أوسلو¹ — أن تبدأ عملية إعادة الانتشار في الضفة الغربية بعدما انتهى كل شيء بخصوص غزة وأريحا وفق الرؤية الإسرائيلية، إلا أن العملية لم تبدأ حسبما هو مقرر، وتذرع رابين بأعمال المقاومة، فيما كان الإسرائيليون

¹² المرجع نفسه، ص 23-30.

¹³ منظمات وحركات التحرير الفلسطينية، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: <http://www.palestine-info.com/arabic/books/almoqawamah/moqawamah4.htm>

¹⁴ صحيفة المستقبل، بيروت، 2004/11/12.

¹⁵ داود سليمان، مرجع سابق، ص 23-30.

¹⁶ محطات هامة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3747>

¹⁷ داود سليمان، مرجع سابق، ص 23.

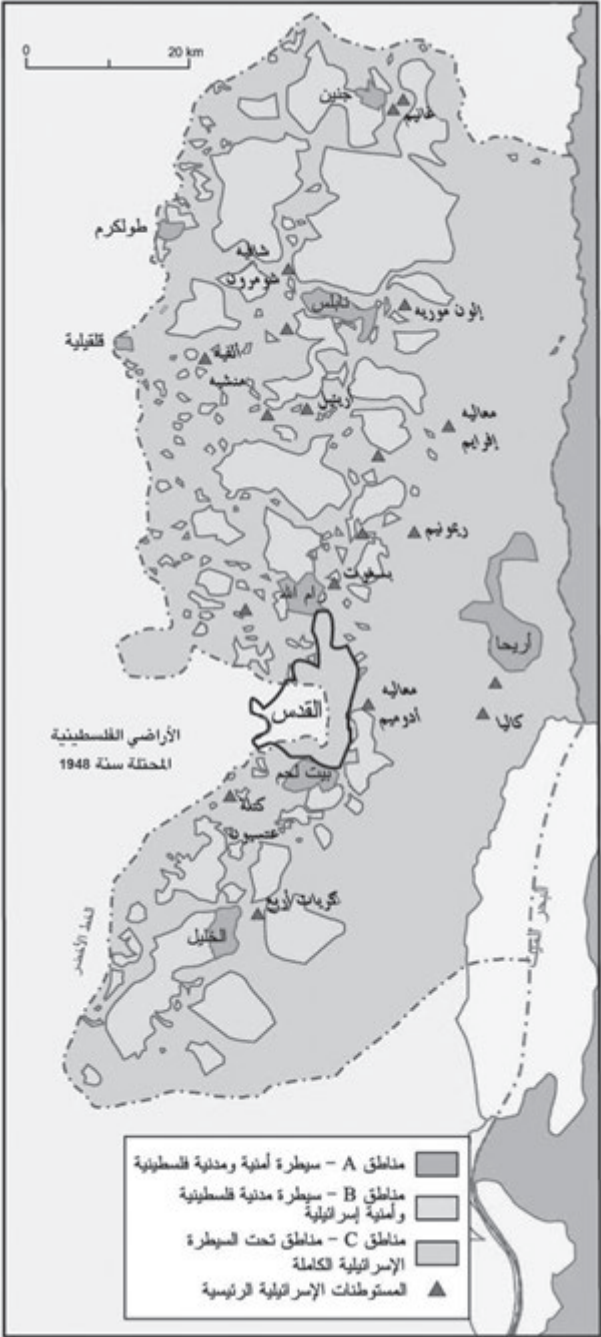
ج. الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق طابا أو أوسلو 2) (1995/9/28):

حسب اتفاق أوسلو 1، كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني. لكن المفاوضات حولها امتدت عام ونصف، حيث سعت "إسرائيل" لفرض شروطها وتفسيراتها الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة من تحقيق الأمن لـ "إسرائيل"، وبعبارة أخرى بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من سحق المعارضة الفلسطينية المسلحة. ولم يتم ذلك إلا بعد أن "نجحت" السلطة إلى حد بعيد في الاختبار الإسرائيلي. وقد تمّ التوصل إلى الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق طابا أو أوسلو 2) Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (Taba Agreement) في مدينة طابا بمصر، وتمّ توقيعه في واشنطن في 1995/9/28. وقد تضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق¹⁹:

- مناطق أ، وهي مراكز المدن الرئيسية في الضفة ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً.
- مناطق ب، وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وهي نحو 25% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيلياً - فلسطينياً مشتركاً.
- مناطق ج، يكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً للكيان الإسرائيلي وهي نحو 70% من الضفة، وتشمل المستعمرات والمناطق الحدودية وغيرها.

¹⁹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 478.

خريطة رقم (2): مناطق اتفاق أوصلو 2



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي الذي أعدته الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية - القدس PASSIA.

حسب المادة الخامسة من اتفاق أوسلو 2 فإن صلاحيات السلطة الفلسطينية القانونية، وفق نطاق الاختصاص الإقليمي، تشمل قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص اتفاق أوسلو 2²⁰.

ويشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستعمرات ومنطقة المنشآت العسكرية والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والقطاع والأمن الخارجي²¹.

وقد أعطيت السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية واشترعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص الاتفاق²². وطبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أي صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية، التي تتضمن فتح سفارات أو قنصليات، أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج، أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا، أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصلين وممارسة وظائف دبلوماسية²³. وقد أقيمت لمنظمة التحرير الفلسطينية صلاحيات إجراء مفاوضات وتوقيع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية، وفق بعض الحالات التي حددها الاتفاق²⁴.

لقد أعطى اتفاق أوسلو 1 للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها حق إصدار قوانين، بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأي قوانين أخرى²⁵. بشرط أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص اتفاق المبادئ. على أن يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية، تنشئها اللجنة المشتركة المختصة، أي قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولـ"إسرائيل" أن تطلب في مهلة ثلاثين يوماً من إبلاغ اللجنة

²⁰ اتفاق أوسلو 2، المادة 5، الفقرة (1)، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2006/3/18، انظر:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/peace1-details.asp?date1=2>

²¹ المرجع نفسه.

²² المرجع نفسه، المادة 5، الفقرة 2.

²³ المرجع نفسه، المادة 6، الفقرة 2.

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ المرجع نفسه، المادة 7، الفقرة 1.

المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين، تتجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية، أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.²⁶

لقد وافقت السلطة في اتفاق طابا على تجزئة إعادة الانتشار إلى ثلاث مراحل تنتهي في منتصف سنة 1997. كما أن عملية الإفراج عن المعتقلين خضعت أيضاً للتجزئة، فيما لم يكن قد تمّ الالتزام بالدفعات التي نُصّ عليها في الاتفاقات السابقة.

والجدير بالذكر، أن الاتفاق الجديد غيّب مدينة الخليل من دون منطق، وخرج بفكرة شيطانية حولت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أنواع. لقد كرّس طابا مبدأ تفتيت الوحدة الجغرافية لأراضي الضفة الغربية، وحولها إلى مدن وقرى لا رابط بينها، سوى حواجز الاحتلال ومستعمراته وطرقه الالتفافية.

بعد اغتيال إسحق رابين في 4/11/1995، خلفه شمعون بيريز، الذي اغتالت "إسرائيل" في عهده القائد في كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، المهندس يحيى عياش في 6/1/1996، والذي تلتته عمليات التآمر له ثم مجزرة قانا في لبنان. تعطلت عملية إعادة الانتشار، ولم يفرج عن المعتقلين، ومع ذلك كانت قيادة السلطة تكافئ ذلك كله بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في 24/4/1996.²⁷

في الشهر التالي خسر بيريز الانتخابات، لصالح بنيامين نتنياهو الذي جمّد التسوية وصعد الاستيطان بفتح نفق المسجد الأقصى. سار نتنياهو على خطى سابقه بيريز ورايين، من حيث تجزئة إعادة الانتشار، واستخدم ذلك في ابتزاز التنازلات الأمنية من طرف السلطة تحت شعار "التبادلية".²⁸

لم تحصل السلطة لقاء ذلك سوى على 10% من مجموع مساحة الضفة هي مراكز المدن و7% جرى تحويلها من منطقة ب إلى أ، مع تأكيد حالة الكانتونات. أما المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، والتي كان مقرراً أن تبلغ في مجموعها نحو 30%،

²⁶ المرجع نفسه، المادة 7، الفقرة 2-4، وقد حددت الفقرات 5-8 الآلية التي يتم من خلالها قبول القوانين أو رفضها، أما الفقرة 9 فأبقت القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع اتفاق المبادئ سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديها أو إلغاؤها طبقاً لاتفاق المبادئ.

²⁷ الحياة، 1999/9/24.

²⁸ المرجع نفسه.

فبقيت حبراً على ورق، ودخل نتنياهو في مساوماته الشهيرة حول نسبة الـ 13%، والتي تُوِّجت باتفاق واي ريفر بلانتيشن Wye River Plantation Agreement في 1998/10/23.²⁹

د . اتفاق الخليل (1997/1/15):

في أيار/ مايو 1996 عاد حزب الليكود إلى سدة الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو الذي كان معارضاً لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل من خلال التوقيع على اتفاق الخليل Protocol Concerning the Redeployment in Hebron في 1997/1/15؛ وهو اتفاق قسّم المدينة إلى قسمين: قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة. وتمّ وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـ 400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحيماً لا يطاق. وتضمن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاثة انسحابات (إعادة انتشار) من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في آذار/ مارس 1997 وتنتهي في حزيران/ يونيو 1998، بدلاً مما كان مقرراً في أيلول/ سبتمبر 1997.³⁰

ووفق اتفاق الخليل، تسلّمت السلطة المسؤولية الإدارية على 80% من مدينة الخليل، وفي المقابل استمرت "إسرائيل" في السيطرة على الـ 20% الباقية التي تعرف باسم منطقة أتش 2 أو H 2، التي تضم خمس مستعمرات.³¹

²⁹ المرجع نفسه.

³⁰ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 480.

³¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تقرير خاص: تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية"، آب/ أغسطس 2012، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf

غير أن نتنياهو لم يوافق على هذا العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكون هناك 3% من هذه الـ 13% على شكل محمية طبيعية. وفي 1998/10/23 وقع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانتيشن التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13% من أرض الضفة الغربية. كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من أصل ثلاثة آلاف معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة، والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع³².

وقد اتخذ اتفاق واي ريفر شكلاً أمنياً أكثر حزمًا وتشددًا، إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يصعد الطرف الفلسطيني جهوده ضدّ ما أسماه "الإرهابيين" أي المعارضة الفلسطينية، ويصدر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) Central Intelligence Agency (CIA)، وإزالة كل ما يعادي "إسرائيل" في الميثاق الوطني الفلسطيني. وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (منطقة أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% (منطقة ب) ويكون ضمنها المحمية الطبيعية (3%)³³.

وفي 1998/11/16 طمأن نتنياهو مجلس وزرائه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر فإن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي 1998/11/20 انسحبت القوات الإسرائيلية من 24 بلدة وقرية شمال الضفة³⁴؛ حيث أصبحت منطقة أ تساوي 10.1% من مساحة الضفة الغربية، ومنطقة ب تساوي 18.9%، أما منطقة ج فتساوي 71%³⁵. وأُخلى سبيل 250 سجيناً فلسطينياً معظمهم مجرمين عاديين وليس معتقلين سياسيين. ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاقية واي ريفر في 1998/12/20³⁶.

³² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 480.

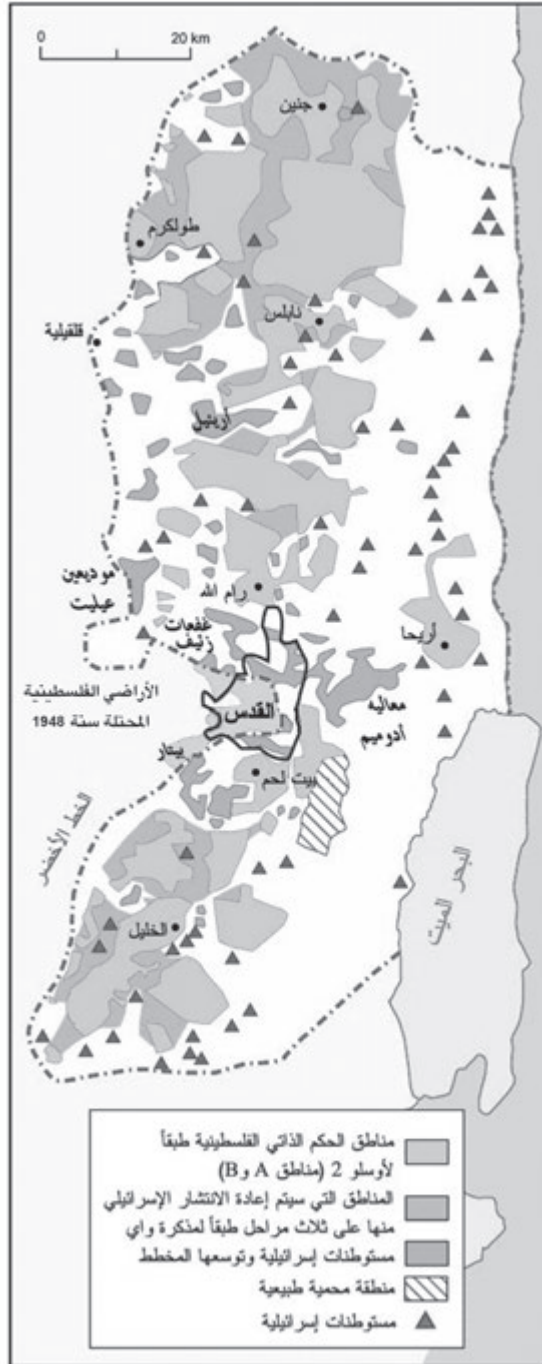
³³ المرجع نفسه.

³⁴ المرجع نفسه، ص 481.

³⁵ معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، أوامر إسرائيلية بوقف البناء والعمل في عدد من المنازل الفلسطينية في قرية يثما جنوب مدينة نابلس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2009/8/6، انظر: <http://www.poica.org/details.php?Article=1752>

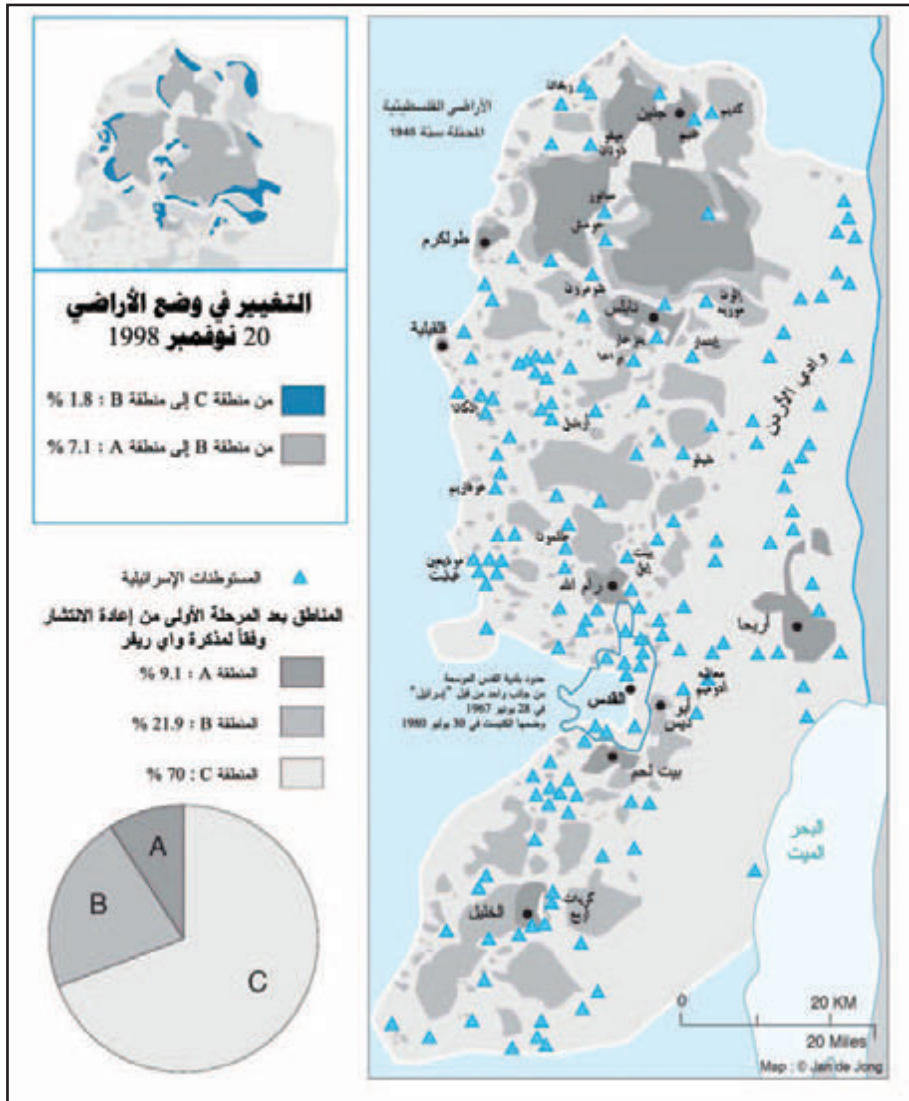
³⁶ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 481.

خريطة رقم (4): مذكرة واي ريفر



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي الذي أعدته الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية - القدس PASSIA.

خريطة رقم (5): مذكرة واي ريفر المرحلة الأولى من إعادة الانتشار،
تشرين الثاني/ نوفمبر 1998



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزى، مؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP.

و. اتفاقية شرم الشيخ (1999/9/4):

مع قدوم حزب العمل بقيادة إيهود باراك Ehud Barak إلى السلطة من جديد في تموز/ يوليو 1999 تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي. وعلى الرغم من أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس

الوصول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات، إلا أنه قدم "لآلئته الخمسة" التي استند على أساسها برنامجه "السلمي"³⁷:

- لا لإعادة "شرقي القدس" للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة لـ "إسرائيل".
- لا لعودة "إسرائيل" إلى حدود ما قبل حرب 1967.
- لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية.
- لا لإزالة المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع.
- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي شرم الشيخ في 1999/9/4 وقع باراك وعرفات النسخة المعدلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن. وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت "إسرائيل" في تنفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول/سبتمبر 2000، مع أنه ينتهي حسب أوصلو 1 في أيار/مايو 1999 كما نصّ على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين³⁸.

وقد تمّ الاتفاق في شرم الشيخ على تنفيذ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار³⁹:

- في 1999/9/5 ينقل 7% من المنطقة ج إلى المنطقة ب.
- في 1999/11/15 ينقل 2% من المنطقة ب إلى المنطقة أ و3% من المنطقة ج إلى المنطقة ب.
- في 2000/1/20 ينقل 1% من المنطقة ج إلى المنطقة أ و5.1% من المنطقة ب إلى المنطقة أ.

لم يسلم اتفاق شرم الشيخ نفسه من التسويف، إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يتم في 2000/1/20، لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه آخر التنفيذ إلى 2000/3/12⁴⁰.

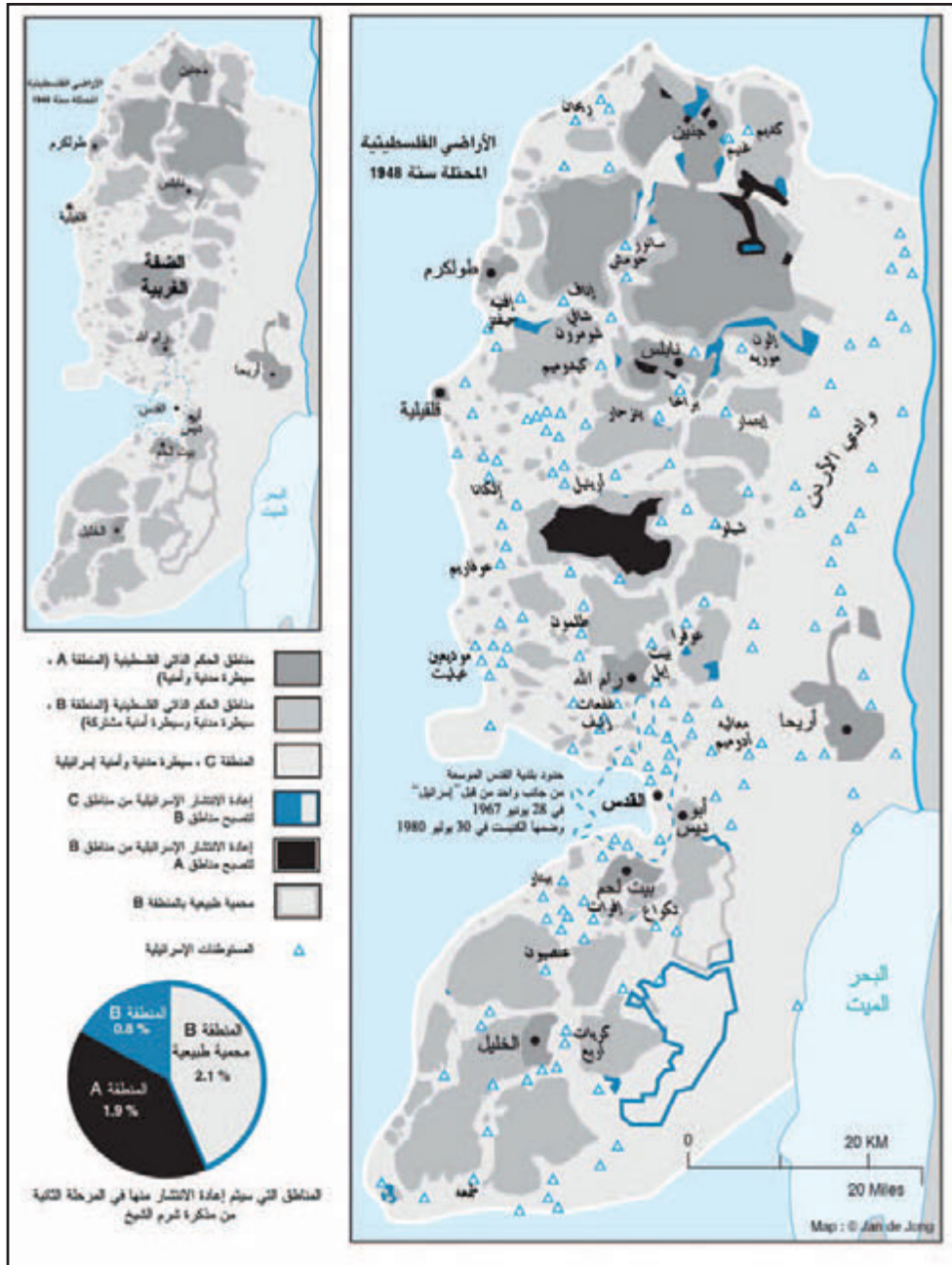
³⁷ المرجع نفسه.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ اتفاق ومذكرة شرم الشيخ، 1999/9/4، موقع فلسطين بالعربية، انظر: http://www.palestineinarabic.com/Docs/treat_aggr/Sharm_ElSheikh_Memo_1999_A.pdf

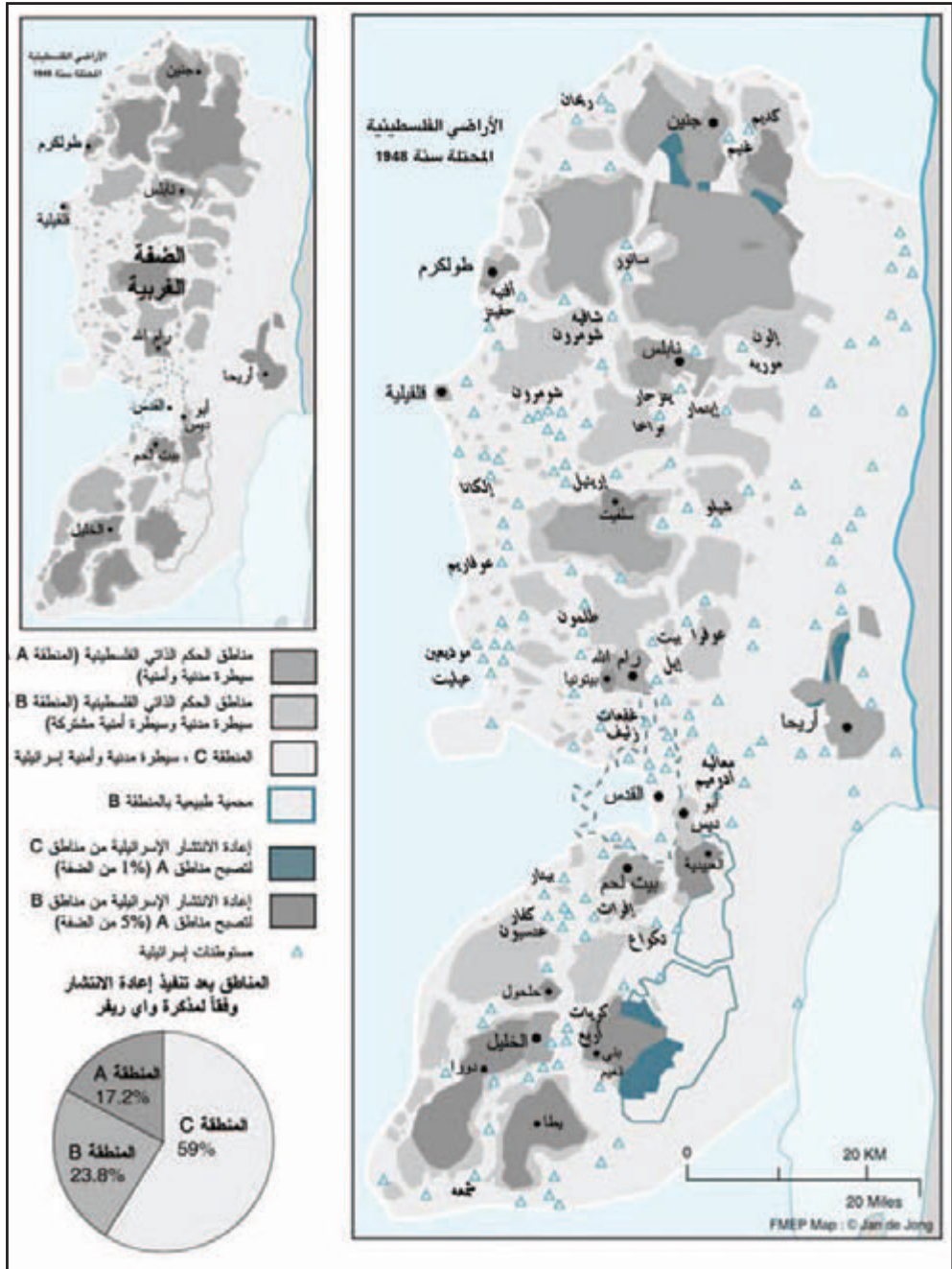
⁴⁰ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 482.

خريطة رقم (7): مذكرة شرم الشيخ - المرحلة الثانية من إعادة الانتشار،
تشرين الثاني/ نوفمبر 1999



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، مؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP. ملاحظة: لم تتدفد المرحلة الثانية من إعادة الانتشار إلا في كانون الثاني/يناير 2000.

خريطة رقم (8): مذكرة شرم الشيخ - المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار،
كانون الثاني/يناير 2000



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، مؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP.

ز. تنفيذ عملية السور الواقى 2002 وخطة الفصل العنصري في الضفة الغربية:

نتيجة لحالة الإحباط الهائلة التي وصل إليها الشارع الفلسطيني، وإثر زيارة أرييل شارون Ariel Sharon زعيم حزب الليكود الإسرائيلي لحرم المسجد الأقصى في 2000/9/28، انفجرت انتفاضة الأقصى في 2000/9/29؛ لتعبر عن فشل مسار أوصلو. إذ بعد سبعة أعوام من التسوية لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر أمنياً وإدارياً إلا على 18% من أراض الضفة الغربية⁴².

بعد فوز شارون في انتخابات رئاسة الحكومة في 2001/2/6، طلب مهلة مئة يوم، للقضاء على الانتفاضة، ولتحقيق الأمن للإسرائيليين⁴³. وشددت الحكومة الجديدة برئاسة شارون من حصارها على الفلسطينيين بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي Rehavam Zeevi في 2001/10/17، على يد عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وأعلنت "إسرائيل" في 2001/12/8 أنها تحتفظ بنفسها بحق منع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات من مغادرة رام الله للتوجه إلى الخارج، كما منعت من التوجه إلى بيت لحم لحضور قداس الميلاد في 2001/12/24. ومنع عرفات في 2002/3/28 من التوجه إلى بيروت للمشاركة في القمة العربية⁴⁴.

وفي 2002/3/29 شنت حكومة شارون عملية السور الواقى Defensive Shield في الضفة الغربية. وسعت "إسرائيل" من خلال العملية إلى وقف الانتفاضة، وتدمير البنى التحتية للمقاومة الفلسطينية، والحد من العمليات الفدائية. وبدأت العملية بالتوغل في مدينة رام الله، ثم اقتحام طولكرم وقلقيلية في 2002/4/1، وبيت لحم في 2002/4/2، وجنين ونابلس في 2002/4/3. وفي 2002/4/21 أعلنت "إسرائيل" انتهاء العمليات

⁴² محسن محمد صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 69.

⁴³ قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 10.

⁴⁴ المرجع نفسه، ص 11.

العسكرية. وأعاد شارون خلال عملية السور الواقى احتلال معظم مناطق الضفة الغربية، حيث أطبقت حكومة الاحتلال حصارها الشامل والكامل على الأراضي الفلسطينية في الضفة⁴⁵.

استمر حصار ياسر عرفات في مقره بعد تنفيذ عملية السور الواقى نحو عامين ونصف إلى أن توفي في 2004/11/11. وبعد وفاة عرفات انتخب الفلسطينيون في الضفة والقطاع يوم 2005/1/9 محمود عباس رئيساً للسلطة. وفي 2005/2/8 التقى أبو مازن وشارون في شرم الشيخ حيث تم الاتفاق على وقف إطلاق النار وتفعيل خريطة الطريق Road Map التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في 2003/9/25، والانسحاب الإسرائيلي من عدد من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وتسليمها للأمن الفلسطيني (أريحا، بيت لحم، طولكرم، قلقيلية، رام الله)، وإطلاق سراح 900 أسير⁴⁶.

لم تقف الدولة العبرية، في محاولتها لقمع انتفاضة الأقصى وضرب المقاومة الفلسطينية، عند تنفيذ عملية السور الواقى، واحتلال معظم مناطق الضفة الغربية، بل عملت حكومة شارون في 2002/6/23 على تنفيذ مشروع بناء جدار يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين⁴⁷.

على الرغم من الأسباب "الأمنية" التي تذرّعت بها الحكومة الإسرائيلية من أجل بناء الجدار العنصري، إلا أن المصادرة والسيطرة على المزيد من أراضي الضفة كانت الأهداف الحقيقية وراء المشروع. وقد ذهبت الأراضي المصادرة إما لصالح بناء الجدار، أو لتأمين مناطق عازلة، أو لصالح مستعمرات الضفة الغربية بغرض منحها مساحات إضافية في حال توسعتها. فحتى شهر حزيران/ يونيو 2008، قُدّرت مساحة الأراضي المصادرة بنحو 48,291 دونماً⁴⁸.

⁴⁵ المرجع نفسه.

⁴⁶ محسن محمد صالح وبشير نافع، مرجع سابق، ص 72.

⁴⁷ المرجع نفسه، ص 12.

⁴⁸ محسن محمد صالح (محرر)، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً (8) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 42.

عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى بناء مسار الجدار في داخل أراضي الضفة الغربية، وليس على حدود الخط الفاصل بين أراضي الضفة الغربية المحتلة سنة 1967 والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. فإن 128 كم (17.6% من الطول الكلي للجدار) فقط تقع على الخط الأخضر⁴⁹، حيث شكل مسار الجدار حول المستعمرات الإسرائيلية حدوداً مصنعة لها، كما التف الجدار على حدود الجزء الشرقي للقدس المحتلة، ليشكل مع المستعمرات الإسرائيلية موانع وحواجز في وجه قيام دولة فلسطينية مستقبلية متصلة جغرافياً.

فعند الانتهاء من تنفيذ بناء الجدار، الذي اكتمل بناء 425 كم منه والتي تمثل 55.2% من الطول الكلي للجدار وفق تقرير معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) الذي نُشر في 2009/7/8⁵⁰، سوف يعمل الجدار على قضم نحو 39% من إجمالي مساحة الضفة الغربية البالغة 5,876 كم²، وهي تقسم الضفة إلى ثلاثة أقسام رئيسية⁵¹:

1. منطقة أمنية شرقية تسيطر عليها سلطات الاحتلال بالكامل، وتبلغ مساحتها 1,555 كم²، وهي تُعرف بمنطقة العزل الشرقية، وتمتدّ على مدى 200 كم بمحاذاة غور الأردن، أي ما يعادل 26.5% من مساحة الضفة الغربية.
2. منطقة العزل الغربية، وهي المنطقة الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر، وهي تخضع لسيطرة سلطات الاحتلال، وتبلغ مساحتها 733 كم² وفق التعديلات الأخيرة لمسار الجدار، أي ما يعادل 12.5% من مساحة الضفة الغربية.
3. المنطقة المتبقية والتي تبلغ مساحتها 3,588 كم²، تشكّل 61% من مساحة الضفة الغربية، وتضم المدن الفلسطينية الكبرى، وهي المنطقة التي قد تتنازل عنها "إسرائيل" للفلسطينيين، وفقاً للخطة الإسرائيلية.

⁴⁹ أريج، في ذكرى مرور خمسة أعوام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2009/7/8، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2018

⁵⁰ المرجع نفسه.

⁵¹ محسن محمد صالح، الجدار العازل في الضفة الغربية، ص 15.

خريطة رقم (9): الجدار العازل وتقسيم الضفة الغربية

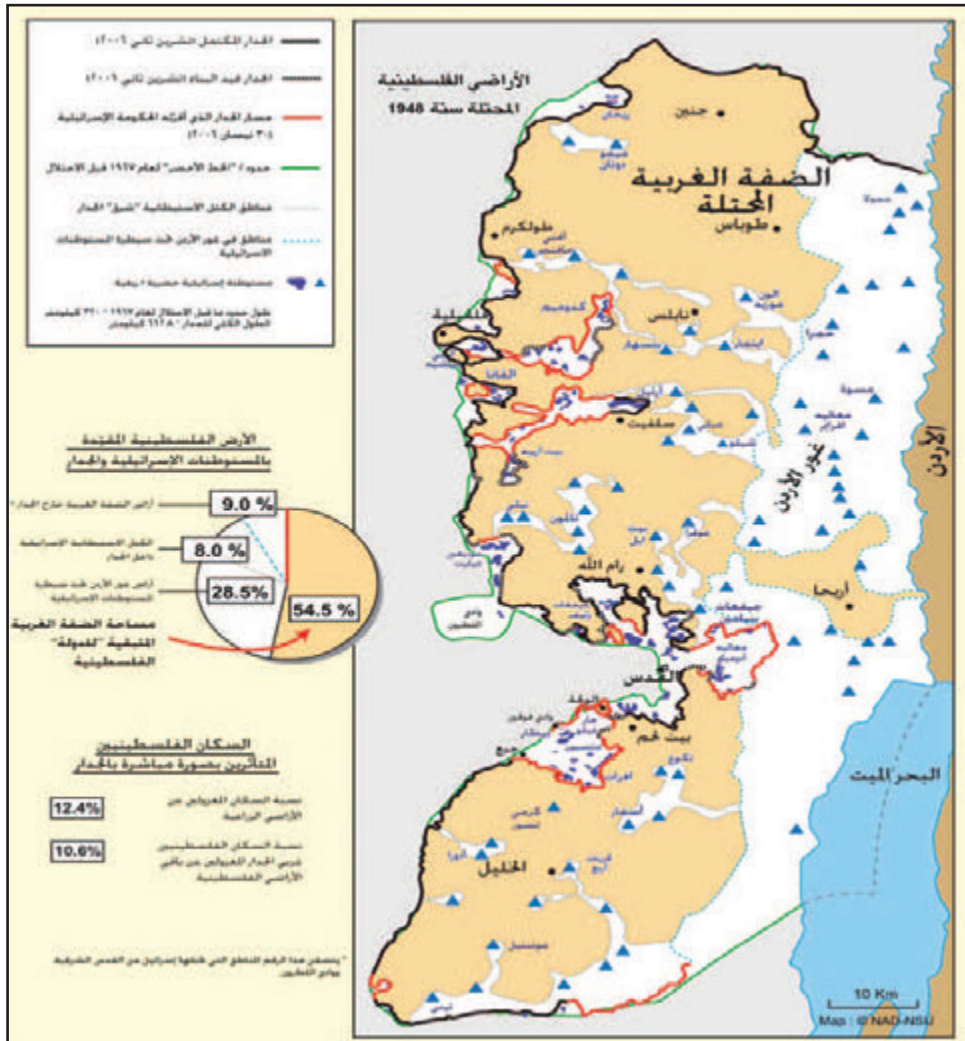


المصدر: أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، انظر موقع رصد أنشطة الاستيطان

الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، في:

http://www.poica.org/editor/case_studies/gazastripa.jpg

خريطة رقم (10): الجدار العازل والمستعمرات في الضفة الغربية



المصدر: وحدة دعم المفاوضات، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

ح. المنطقة العازلة والانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات قطاع غزة 2005:

تمّ الاتفاق على إنشاء منطقة عازلة بعرض خمسين متراً في قطاع غزة كجزء من الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاقية المرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي وقعت في سنة 1995.

بعد تعطل مسار التسوية واندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/29، بدأت حكومة شارون تبحث عن حلول أحادية الجانب تكون وفق مصالح "إسرائيل"، ولا تكلفها أيّ التزامات تجاه الفلسطينيين، فكان أن أقدمت بداية على توسيع عرض مساحة المنطقة العازلة إلى 150 متراً. وفي شباط/ فبراير 2004 أعلن شارون عزمه على إخلاء مستعمرات قطاع غزة الـ 21 وأربعة تجمعات استيطانية معزولة في الضفة الغربية وهي: جنيم وكديم وسانور Sanour وحوميش Homesh، تنفيذاً "خطة للفصل" مع الفلسطينيين من جانب واحد⁵². وفي 2005/8/15 بدأت "إسرائيل" تنفيذ الانسحاب⁵³. لتنتهي المرحلة الأخيرة منه بتفكيكها قاعدة دوتان Dotan العسكرية في شمال الضفة الغربية في 2005/9/22⁵⁴.

على الرغم من تنفيذ خطة الانسحاب من القطاع، أبقت "إسرائيل" على 87 كم² كم منطقة أمنية عازلة، على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع⁵⁵، إلا أن مساحة هذه المنطقة الأمنية لم تبقى على حالها؛ فقد قامت سلطات الاحتلال فيما بعد بتقليصها أو توسيعها أكثر من مرة، متذرعة بالاحتياجات الأمنية، كمنع إطلاق الصواريخ، أو القضاء على عمليات التسلل عبر الحدود. ومنذ 2013/3/21، ما زالت مساحة المنطقة العازلة داخل قطاع غزة تبلغ 300 متر، وفي الواقع قد تصل منطقة العزل إلى 2 كم لتشكل نحو 17% من مساحة قطاع غزة⁵⁶.

⁵² الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الجزيرة.نت، 2012/3/9، انظر:

<http://www.aljazeera.net/coverage/pages/21c2d7b9-4932-449d-8230-3082d334585d>

⁵³ المرجع نفسه.

⁵⁴ محسن محمد صالح، حزب كاديما، ص 15.

⁵⁵ أريج، أبعاد مشروع الانسحاب الإسرائيلي الأحادي "الثاني" من الضفة الغربية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2013/6/20، انظر:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4845

⁵⁶ الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها، حزيران/ يونيو 2013، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/2013/June2013.pdf>

المسافة المسموح بها للصيد في البحر:

على مدى أعوام وبحجج الدواعي الأمنية، قامت "إسرائيل" بتقليص المساحة البحرية بعدما كانت مقرة في اتفاقات أوسلو من عشرين ميلاً بحرياً إلى 12 ميلاً بحرياً سنة 2002، ثم ستة أميال بحرية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2006، ثم ثلاثة أميال منذ حزيران/ يونيو 2007، ثم وسعتها إلى ستة أميال بحرية 2012/11/22، ثم عادت إلى ثلاثة أميال بحرية منذ 2013/3/12⁵⁷.

خريطة رقم (11): الوضع الجيو-سياسي في قطاع غزة، تموز/ يوليو 2007



⁵⁷ المرجع نفسه.

2. المفاوضات حول مستقبل السلطة الفلسطينية من 1999 إلى 2013:

في محاولة لإحياء المسار التفاوضي الذي توقف بعد توقيع اتفاقية شرم الشيخ في 1999/9/4، عقد ياسر عرفات وإسحق رابين في 12-2000/7/25 مؤتمراً تفاوضياً في كامب ديفيد، لبحث القضايا المتعلقة بالحل النهائي. لكن هذا المؤتمر الذي عُقد بواسطة وضغط الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فشل بسبب موضوع حق عودة اللاجئين، والسيادة على شرقي القدس، والوضع النهائي للمسجد الأقصى، إذ أصر الإسرائيليون على أن تكون القدس عاصمة موحدة لـ "إسرائيل"، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى⁵⁸.

بعد فشل كامب ديفيد، اشتعلت انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، إثر زيارة استفزازية قام بها زعيم حزب الليكود الإسرائيلي أرييل شارون لحرم المسجد الأقصى. وللحد من تداعيات الانتفاضة، قامت إدارة بيل كلينتون بجمع ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك في 2000/10/17 في مدينة شرم الشيخ المصرية. وقد أُعلن في نهاية اللقاء التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار بين الطرفين وانسحاب الجيش الإسرائيلي، واستئناف المفاوضات بعد أسبوعين من تاريخ الإعلان، ما أدى فعلياً إلى هدوء مؤقت في العمليات القتالية فقط. وقد طلب كلينتون من السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل George Mitchell في 2000/11/7 ترؤس لجنة تقصي الحقائق لاستكشاف أسباب اندلاع الانتفاضة⁵⁹.

دعا تقرير ميتشل، الذي سلّم إلى كلينتون في 2001/4/30، "إسرائيل" إلى تجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستعمرات القائمة، ورفع الحصار، وتحويل كل عائدات الضرائب المستحقة إلى السلطة الفلسطينية. ودعا السلطة الفلسطينية إلى منع العمليات العسكرية ضد الاحتلال. كما عودة التعاون الأمني بينهما⁶⁰.

⁵⁸ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 489.

⁵⁹ مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، موقع أي بي ديجيتال (IIP Digital)، 2007/12/21، انظر: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2008/08/20080818170938_ssissirdile0.233227.html#axzz2gYqdn04q

⁶⁰ تقرير لجنة ميتشل، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، انظر: <http://nad-plo.org/atemplate.php?id=99>

استمر الرئيس كلينتون في محاولاته لإحياء مسار المفاوضات، فقبيل انتهاء ولايته نشر خطته للحل النهائي، وأبرز ما تضمنه مشروع كلينتون بحسب ما سجله مسؤولون أمريكيون في 2000/12/23، في أثناء لقاء الرئيس كلينتون مع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين⁶¹: دولة فلسطينية على 94-96% من مساحة الضفة و100% من القطاع، في مقابل الجزء الذي تضمه "إسرائيل" على أن تعطي 1-3% من "أراضيها" [الأراضي التي احتلتها سنة 1948] إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم بين الضفة والقطاع⁶².

واشترط المشروع على خريطة الدولة الفلسطينية الموعودة، أن يبقى 80% من المستوطنين اليهود في مجمعات استيطانية، مع ضمان تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية. أما فيما يتعلق بالقدس، فالمبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية، أما حرم المسجد الأقصى، فيتفق لاحقاً على حلّ يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين، فالمبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين، الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد أن تستقبل "إسرائيل" بعضهم⁶³. وحدد موعد نهاية المفاوضات في 2001/1/10 وهو موعد توقيع الاتفاق النهائي وفقاً لخطة كلينتون، إلا أن الخطة تفجرت في واقع الحال ولم تحظَ بأي نجاح⁶⁴.

بعد سنتين تقريباً من توقف العملية السياسية وعدم تحقيقها أيّ تقدم، وعلى وقع أحداث ومجريات الانتفاضة الثانية، وتحديداً في 2002/6/24 عرض الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George W. Bush خطة ومساراً محدداً لاستئناف المفاوضات، عُرِفَت فيما بعد بخطة "خريطة الطريق"، التي حددت هدفاً نهائياً لها يتمثل بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق قرارات مجلس الأمن 242 و338 و1397،

⁶¹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 489.

⁶² المرجع نفسه، ص 491.

⁶³ المرجع نفسه.

⁶⁴ وكالة معاً الإخبارية، 2013/7/22، انظر: <http://maannnews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=615647>

بحيث يتم وقف الانتفاضة، ووقف الأنشطة الاستيطانية، والدخول في مفاوضات تؤدي إلى إنهاء الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية مع نهاية 2005⁶⁵.

ومثل عشرات القرارات والمشاريع المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فإن خريطة الطريق لم تقدم تصوراً نهائياً محدداً متعلقاً بالقضايا الجوهرية (القدس، اللاجئين، الاستيطان، الحدود، السيادة...) كما لم تقدم أي آلية حقيقية تلزم الطرف المعني وبالذات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ التزاماته. وبعبارة أخرى فإنها كانت تُعطي الاحتلال فرصة المراوغة والتهرب وفرض الحقائق على الأرض.

أقرت الحكومة الإسرائيلية في 2003/5/25 مبدئياً خريطة الطريق مع وضع 14 تحفظاً على رأسها رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي هجروا سنة 1948⁶⁶. وعلى الرغم من هذه التحفظات وافقت السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 على مبادئ خريطة الطريق، مع طرحها عدد من الاستفسارات والتحفظات ومع ذلك لم تخرج خريطة الطريق من الأدراج إلى رحابة التنفيذ الفعلي⁶⁷.

بعد فترة طويلة من الجمود السياسي، اختارت القيادة الإسرائيلية تجاهل عباس، وعرض رئيس وزراء "إسرائيل" أرييل شارون في 2003/12/18 خطته للانفصال عن غزة بشكل أحادي الجانب وإخلاء بعض المستعمرات في الضفة، دون حاجة لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين؛ فشرعت "إسرائيل" في 2005/8/15 بتنفيذ خطة الانفصال.

مع بدء سنة 2006 كانت القناعات الإسرائيلية تتزايد بضرورة تجاوز مشروع خريطة الطريق، والاتجاه بشكل أكثر وضوحاً وحسماً نحو فرض الحل الأحادي الجانب. وقد أقرت حكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert التي نالت الثقة يوم 2006/5/4، في برنامجها السياسي، سعيها إلى بلورة الحدود النهائية للدولة كدولة يهودية. وأعلن أولمرت في أول جلسة للحكومة أن مهمتها ستكون ترسيم حدود جديدة لـ "إسرائيل" بشكل أحادي، وتكوين دولة ذات أغلبية يهودية ومتماسكة، ويمكن الدفاع عنها⁶⁸.

⁶⁵ محسن محمد صالح وبشير نافع، مرجع سابق، ص 71.

⁶⁶ المرجع نفسه.

⁶⁷ معاً، 2013/1/2، انظر: <http://maannews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=615647>

⁶⁸ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 65 و 99.

بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي أُقيمت في 2006/1/25، وسيطرة الحركة على قطاع غزة في منتصف حزيران/يونيو 2007، خرج القطاع من نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. وأصبح لدى الجانب الإسرائيلي تخوف من سيطرة حماس على الضفة على غرار ما حدث في القطاع، في ظل حالة الضعف السياسي لدى عباس، وازدياد القناعة لدى الفلسطينيين بأن المسار التفاوضي لن يحقق الكثير من تطورات الشعب الفلسطيني، وأن المقاومة المسلحة هي الخيار الأنسب؛ خصوصاً بعد صمود المقاومة في لبنان خلال حرب تموز/يوليو 2006.

في ظل هذه الظروف، ألغت "إسرائيل" الخطط المتعلقة بالانسحاب من الضفة الغربية. وأصبح هدف التفاوض والتسوية في هذه السنة من قبل الجانب الإسرائيلي هو الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار السياسي في المنطقة، واستخدام عملية المفاوضات لنزع بؤر التوتر في المنطقة. وأصبح الهدف الذي تتبناه "إسرائيل" هو تحويل مبدأ "المفاوضات من أجل السلام" إلى شعار "المفاوضات من أجل المفاوضات"⁶⁹. وقد طرحت "إسرائيل" خلال سنة 2007 مجموعة من المبادرات السياسية كمبادرة حاييم رامون Haim Ramon، ومبادرة أولمرت، وخطة تسيبي ليفني Tzipi Livni⁷⁰. إلا أن هذه المبادرات لم تطرح إلا إرضاء للجانب الأمريكي واستقطاعاً للوقت، في ظل استمرار عمليات الاستيطان وبناء الجدار العازل في أراضي الضفة الغربية.

افتتح في 2007/11/27 مؤتمر أنابوليس Annapolis Conference بدعوى من الرئيس الأمريكي جورج بوش، وبمشاركة رئيس وزراء "إسرائيل" إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور 52 دولة ومنظمة، وصدر في نهاية المؤتمر إعلان فلسطيني إسرائيلي؛ أفاد بأن المفاوضات حول الحل النهائي وإنهاء الصراع ستتواصل بعد انتهاء أنابوليس، وسيتم التوصل لهذا الاتفاق في مدة أقصاها نهاية 2008، واتفق الطرفان على أن الاتفاق سيشمل إقامة دولة فلسطينية⁷¹.

⁶⁹ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 108.

⁷⁰ المرجع نفسه، ص 110.

⁷¹ قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 10.

انتهت الجولات التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المنبثقة عن مؤتمر أنابوليس دون تحقيق أي تقدم؛ فالدولة العبرية استغلت المفاوضات لكسب الوقت من أجل توسيع الاستيطان بالضفة الغربية، واستكمال بناء الجدار العازل، وتهويد القدس. وحاولت "إسرائيل" استغلال الانقسام الفلسطيني، من أجل الترويج لعدم قدرة السلطة على تنفيذ التزاماتها وفق خطة خريطة الطريق، كسحب سلاح المقاومة، ووقف الهجمات المسلحة انطلاقاً من قطاع غزة⁷².

في نهاية سنة 2008، شنت "إسرائيل" عدواناً على قطاع غزة، أطلقت عليه اسم "عملية الرصاص المسكوب" والتي بدأت في 2008/12/27 وانتهت في 2009/1/18، حاول أولمرت من خلال العدوان القفز إلى الأمام متخطياً الفشل الذي لحق بالمسار التفاوضي؛ لعله بذلك يقدم للجمهور الإسرائيلي إنجازاً كبيراً قبل انتخابات الكنيست، إلا أن هذه الحرب فشلت في تحقيق أهداف أولمرت بسبب صمود المقاومة الفلسطينية؛ فكانت النتيجة أن خسر أولمرت الانتخابات لصالح زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو.

استمر الجمود التفاوضي سنة 2009، التي لم تختلف كثيراً عن سنة 2008، على الرغم من إعطاء الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما Barak Obama، الذي استلم مهام منصبه رسمياً في 2009/1/20، اهتماماً خاصاً للعملية السلمية. وكان أبرز ما ميّز سنة 2009 هو خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي ألقاه في جامعة بار إيلان (BIU) Bar-Ilan University في 2009/6/14، والذي جاء عقب توتر العلاقات بين تل أبيب وواشنطن، حيث أبدى نتنياهو استعداد "إسرائيل" للقبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، إلا أنه أرفق ذلك بوضع شروط قاسية منها: الاعتراف بـ "إسرائيل" دولة يهودية عاصمتها الأبدية القدس الموحدة، وأن تتم عودة اللاجئين إلى حدود وأراضي الدولة الفلسطينية، ولن يسمح بعودتهم إلى الأراضي التي أخرجوا منها سنة 1948، أو ما يعرف بـ "إسرائيل"⁷³.

تابع نتنياهو بعد توليه رئاسة الحكومة سياسة عددٍ من أسلافه السياسيين في إدارة الصراع مع الفلسطينيين وليس إلى حله. ووقفت أمام الحكومة مسألة تجميد البناء

⁷² المرجع نفسه، ص 37.

⁷³ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 118.

في المستعمرات كشرط لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من إعلان ننتياهو فترة تجميد الاستيطان في الضفة الغربية باستثناء القدس، بدأت في 2009/11/25 واستمرت لمدة عشرة أشهر، إلا أن عمليات الاستيطان الإسرائيلي تواصلت وازدادت وتيرتها، حيث كشف التحليل الذي أجراه معهد أريج للصور الجوية لسنة 2010 أن "إسرائيل" قامت خلال تلك الفترة ببناء 1,819 بناية في الضفة الغربية بما في ذلك مدينة القدس⁷⁴. وبرّر ننتياهو عدم حسم مسألة المفاوضات مع الفلسطينيين، بإمكانية تفكك حكومته بسبب رفض بعض أحزاب ائتلافه تجميد الاستيطان⁷⁵.

استمر الجمود على مسار المفاوضات سنتي 2011 و2012، على الرغم من قيام بعض المحاولات لاستئناف المفاوضات تحت شرط تجميد الاستيطان الذي رفضته حكومة ننتياهو، منها استضافة الأردن في كانون الثاني/ يناير 2012 أربعة اجتماعات بين وفد فلسطيني وآخر إسرائيلي، انتهت دون تحقيق أي تقدم⁷⁶. وكما فعلت في نهاية 2008، اختارت "إسرائيل" أن تخدم سنة 2012 أيضاً بعدوان جديد على قطاع غزة، لعلها تخرج من أزمة المفاوضات، أو تلفت نظر الجمهور الإسرائيلي عن الإخفاقات الاقتصادية الداخلية؛ فكانت عملية عمود السحاب التي شنت في 2012/11/21-14، والتي باءت بالفشل على غرار سابقتها؛ حيث كانت للمقاومة هذه المرة مفاجآت من العيار الثقيل، فطالت صواريخها الجزء الغربي من القدس المحتلة، ومشارف تل أبيب.

بعد الجمود الحاصل على المسار التفاوضي، لم تجد السلطة الفلسطينية غير سبيل التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 67 التي عُقدت في أيلول/ سبتمبر 2012، لتطلب قراراً يعدّ دولة فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة⁷⁷. وقد منحت الجمعية العامة في 2012/11/29 فلسطين شهادة ميلاد دولة مراقبة، بعد أن

⁷⁴ أريج، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تشهد توسعاً ملحوظاً خلال فترة التجميد الإسرائيلي المزعوم، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2011/2/8.

⁷⁵ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 64.

⁷⁶ الحياة، 2012/1/26.

⁷⁷ وفا، 2012/9/27، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=139369>

صوتت 138 دولة لصالح طلب فلسطيني بهذا الشأن، فيما صوتت 9 دول ضدّ المشروع بينها كندا وأمريكا و"إسرائيل" وامتنعت 41 دولة عن التصويت⁷⁸.

في 2013/5/7 قررت "إسرائيل" تجميداً مؤقتاً للاستيطان لمدة شهر ونصف الشهر باعتبار أن هذه المدة ستكون حاسمة في الجهود الأمريكية لاستئناف المفاوضات⁷⁹. وشهد مسار التسوية اندفاعاً جديدة بعد نجاح الانقلاب العسكري في مصر في 2013/7/3، ووافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على استئناف المفاوضات في 2013/7/19⁸⁰ دون شرط وقف الاستيطان؛ الذي أصرت عليه ثلاثة أعوام متواصلة، على أمل أن تصل إلى التسوية النهائية خلال ستة إلى تسعة أشهر.

وبعد انقضاء ثلاثة أشهر تقريباً منذ انطلاق المفاوضات؛ لم يحدث أيّ تقدم يُذكر، في ظلّ تداول أنباء عن احتمال قبول الجانب الفلسطيني بالتنازل عن حقّ عودة اللاجئين في التسوية النهائية، والقبول باتفاق مرحلي وتبادل أراضٍ بنسبة 1.9% ما يسمح عملياً بالإبقاء على 65% من المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة⁸¹.

وقد أطلقت "إسرائيل" في 2013/10/30 سراح 26 أسيراً فلسطينياً قضوا في الاعتقال بين 20 و33 عاماً، ضمن الدفعة الثانية في إطار صفقة تقضي بإطلاق 104 أسرى على مراحل، ضمن الترتيبات المتعلقة باستئناف المفاوضات، وكانت الدفعة الأولى قد شملت إطلاق سراح 26 أسيراً في 2013/8/14⁸².

⁷⁸ صحيفة الأيام، رام الله، 2012/11/30.

⁷⁹ الشرق الأوسط، 2013/5/8.

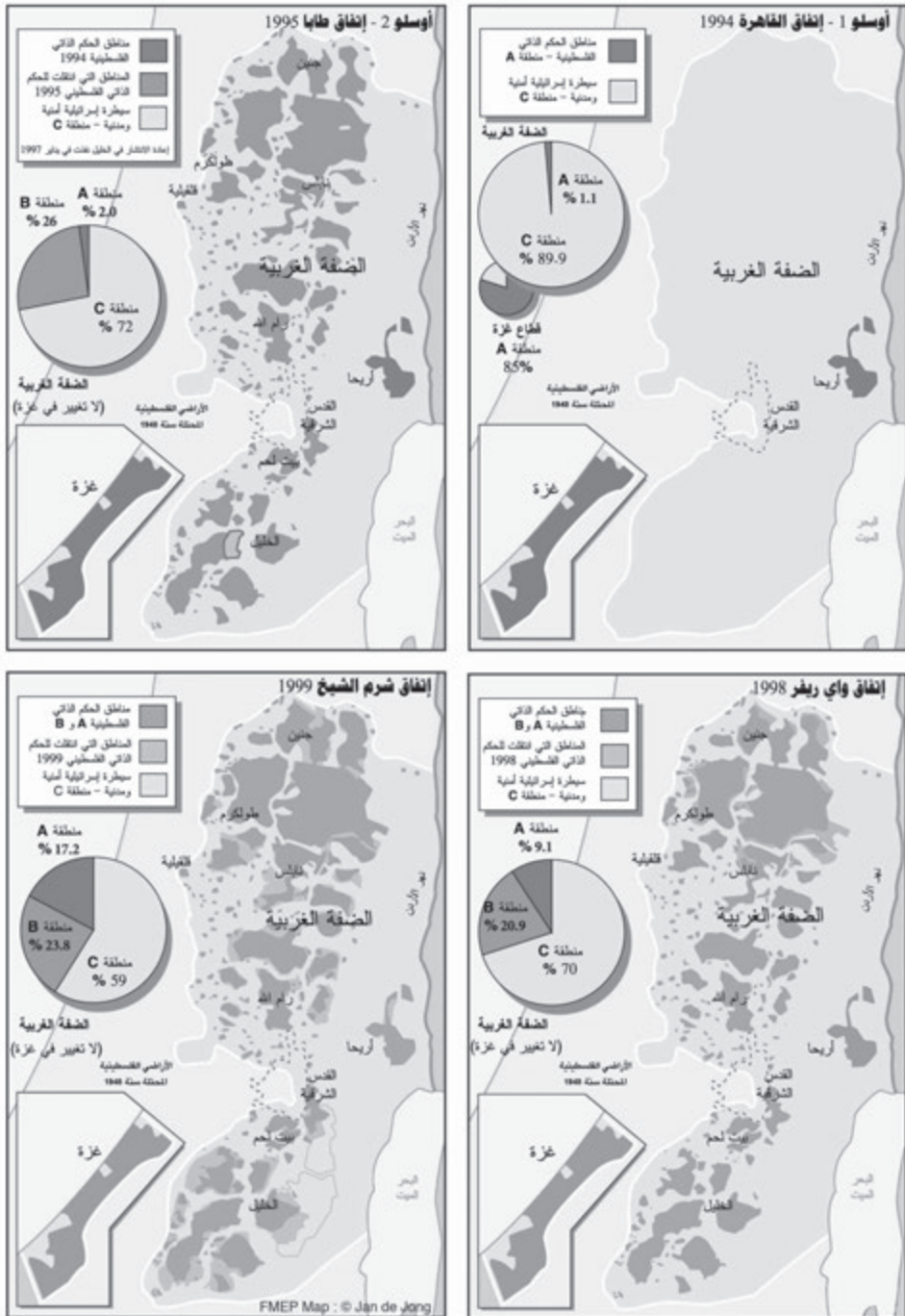
⁸⁰ صحيفة عكاظ، جدة، 2013/7/20.

⁸¹ صحيفة الغد، عمان، 2013/10/30.

⁸² وكالة رويترز للأنباء، 2013/10/30، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2B6R20131030?sp=true>

خريطة رقم (12): اتفاقية الحكم الذاتي، 1994-2000



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، مؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP.

ثانياً: هيكالية السلطة الفلسطينية:

1. القانون الأساسي الفلسطيني:

في سنة 1995، مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تمّ تقسيم الضفة الغربية إلى 11 محافظة هي⁸³:

أ. محافظة أريحا، محافظة بيت لحم، محافظة نابلس، محافظة القدس، محافظة رام الله والبيرة، محافظة سلفيت، محافظة طوباس، محافظة طولكرم، محافظة الخليل، محافظة قلقيلية، محافظة جنين.

ب. أما قطاع غزة فيضم خمس محافظات هي⁸⁴: محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة دير البلح، محافظة خان يونس، محافظة رفح.

خلال المرحلة الانتقالية الأولى من عمر السلطة، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995. وقد دعت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، المجلس الذي سيتم انتخابه إلى وضع نظام دستوري للمرحلة الانتقالية⁸⁵.

وبعد إجراء الانتخابات العامة، عملت السلطة التشريعية المنتخبة (المجلس التشريعي) على إعداد النظام الدستوري للسلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية الذي سمي لاحقاً بمشروع القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 1996، وقد نصت المادة 5 من هذا المشروع على أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديموقراطي نيابي ينتخب فيه رئيس السلطة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب الذي هو مصدر السلطات بحسب المادة 2 التي يمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات ...

⁸³ السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع وزارة الحكم المحلي، انظر: <http://www.molg.pna.ps/LGU.aspx>

⁸⁴ المرجع نفسه.

⁸⁵ قانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات، موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 1995/12/7.

وقد أقرّه المجلس التشريعي في 1997/10/2⁸⁶، ثم أحيل لرئيس السلطة للمصادقة عليه، وقد صادق الرئيس عرفات عليه في 2002/5/28⁸⁷، وأصبح ساري المفعول في 2002/7/7⁸⁸.

استناداً للمادة 111 من القانون الأساسي التي تعطي المجلس التشريعي صلاحية تعديل القانون الأساسي بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه، فقد رأى المجلس سنة 2003 ضرورة تعديل القانون الأساسي وذلك باستحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية⁸⁹.

في 2005/7/27، عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسته في مدينة غزة، حيث تمّ خلالها تعديل المواد: 36، و3/47، و48، و55 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003⁹⁰.

2. هيكلية النظام السياسي:

عرّف القانون الأساسي الفلسطيني النظام السياسي للسلطة الفلسطينية بأنه نظام ديموقراطي نيابي، يتكون من ثلاث سلطات: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، ويقوم على مبدأ سيادة الشعب، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان. وفيما يلي سوف نتناول أهم ما جاء عن هذه السلطات الثلاث.

أ. السلطة التشريعية:

تسمى السلطة التشريعية في النظام الدستوري الفلسطيني، وفق المادة 34 من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2002 بالمجلس التشريعي، الذي ينتخب من قبل الشعب الفلسطيني ضمن مناطق السلطة الفلسطينية، يتولى المجلس مهامه التشريعية

⁸⁶ مصطفى مرعي، عملية التشريع في فلسطين: الآليات والأهداف والأولويات، سلسلة التقارير القانونية (16) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أيار/ مايو 2000)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/legal23.pdf>

⁸⁷ الشرق الأوسط، 2002/5/30.

⁸⁸ الشرق الأوسط، 2002/7/8.

⁸⁹ القانون الأساسي المعدل، صحيفة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، العدد الممتاز، 2003/3/19، ديوان الفتوى والتشريع، موقع وزارة العدل الفلسطينية.

⁹⁰ القانون الأساسي لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، الوقائع الفلسطينية، العدد 57، 2005/8/13.

والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي، وتحت سقف اتفاقية أوسلو، وتكون مدة هذا المجلس هي المرحلة الانتقالية.

نصت المادة الثالثة من أوسلو 1 على إجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس التشريعي⁹¹. وقد جرت الانتخابات التشريعية سنة 1996 على أساس نظام الأغلبية البسيطة، وفق قانون رقم 13 لسنة 1995، وتمّ تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية⁹².

وفيما يتعلق بالانتخابات في القدس، تمّ تقسيم دائرة القدس الانتخابية إلى منطقتين: شرقي القدس، وضواحي القدس، على أن يتمّ الاقتراع في شرقي القدس في مكاتب بريد تتبع سلطة البريد الإسرائيلي، وعددها خمسة مكاتب (تضم 11 محطة اقتراع)، وعلى باقي المقدسيين في شرقي القدس الاقتراع في مراكز اقتراع تقام في منطقة ضواحي القدس⁹³.

في 2005/6/18 أقرّ المجلس التشريعي قانون الانتخابات العامة الجديد، وتمّ زيادة عدد مقاعد المجلس من 88 إلى 132 مقعداً، وتبني النظام الانتخابي المختلط؛ حيث جرى توزيع المقاعد مناصفة بين نظام الأغلبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم)، فضلاً عن ضمان تمثيل المرأة⁹⁴.

بموجب أحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي يتمّ انتخاب مكتب رئاسة المجلس بالاقتراع السري، وتمتد ولايته إلى يوم افتتاح الدورة العادية التالية⁹⁵. ووفق المادة 37 في القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، في حال شغور مركز رئيس السلطة الوطنية في أيّ من الحالات التي حددها القانون، يتولى رئيس المجلس التشريعي مهام رئاسة السلطة مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً، تجرى خلالها انتخابات عامة لانتخاب رئيس جديد.

⁹¹ قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 16.

⁹² قانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات، المجلس التشريعي الفلسطيني، 1995/12/7.

⁹³ قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 17.

⁹⁴ قانون رقم (9) لسنة 2005م بشأن الانتخابات، المادة 2 - المادة 6، المجلس التشريعي الفلسطيني، 2005/8/13.

⁹⁵ موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، انظر: <http://www.pal-plc.org/index.php/2010-07-06-18-46-21.html>

يمارس المجلس اختصاصه التشريعي بموجب القانون الأساسي ونظامه الداخلي، وقد أعطى القانون كل عضو من أعضاء المجلس الحق في اقتراح القوانين. كما يمارس المجلس الرقابة من خلال المساءلة، والاستجواب، وحقّ إجراء تحقيق، وحقّ إقرار الموازنة العامة والحساب الختامي، وحقّ سحب الثقة من الحكومة أو بعض أعضائها، وحقّ تلقي العرائض والشكاوى من المواطنين⁹⁶.

ب. السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية وفق النظام الدستوري الفلسطيني بشكل أساسي من رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء (الحكومة). بموجب النظام الدستوري يتم اختيار رئيس السلطة بطريقة الانتخاب العام والمباشر من الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما تنص عليه المادة 34 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.

أما مدة ولاية رئيس السلطة فهي أربعة أعوام بموجب نصّ المادة 36 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2005، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على ألا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين⁹⁷.

تتجسد أبرز اختصاصات رئيس السلطة في المجال التنفيذي⁹⁸، باختيار رئيس الوزراء، وإقالته، وإحالة على التحقيق، وحفظ إقرار ذمته المالية، وتعيين شاغلي الوظائف العليا في الجهاز الحكومي المدني. ويعد رئيس السلطة التنفيذية هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية. ووفقاً للمادة 14 من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005، يملك الرئيس صلاحية تعيين رئيس جهاز المخابرات العامة ونائبه. وبموجب أحكام المادة 110 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 يملك الرئيس صلاحية إعلان حالة الطوارئ، وذلك بموجب مرسوم رئاسي ولمدة ثلاثين يوماً⁹⁹.

⁹⁶ القانون الأساسي المعدل، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2003/3/19.

⁹⁷ القانون الأساسي لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، الوقائع الفلسطينية، العدد 57، 2005/8/13.

⁹⁸ قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2655>

⁹⁹ المرجع نفسه.

كما يتمتع رئيس السلطة ببعض الصلاحيات التشريعية أهمها: إصدار القوانين بعد إقرارها من قبل المجلس التشريعي، وفق المادة 41 الفقرة 1 القانون الأساسي المعدل لسنة 2003. كما يملك رئيس السلطة التنفيذية أحقية وضع قرارات لها قوة القانون وإصدارها، وذلك في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، بحسب ما نصت عليه المادة 43 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

أما فيما يتعلق باختصاصات رئيس السلطة في المجال القضائي، فيملك الرئيس بموجب المادة 42 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 صلاحية التدخل في الأحكام القضائية، عن طريق إعطائه الحق بالعفو الخاص عن العقوبة، أو تخفيض العقوبة. ويملك المصادقة على أحكام الإعدام: بموجب المادة 109 من القانون نفسه.

قبل استحداث منصب رئيس الوزراء، كان رئيس السلطة يأسر عرفات يقوم بأعمال رئيس الحكومة ويرأس الاجتماعات الوزارية. واشترطت خريطة الطريق، التي تبنتها واشنطن وباقي أعضاء اللجنة الرباعية الدولية Quartet في نيسان/أبريل 2003، على الجانب الفلسطيني ضرورة استحداث منصب رئيس الوزراء. عندها اضطر عرفات، على إدخال تعديلات على بنية النظام السياسي، كان من بينها استحداث منصب رئيس الوزراء، والتخلي عن بعض صلاحياته، واختير آنذاك محمود عباس رئيساً للوزراء¹⁰⁰. وقد تمّ التعديل استناداً للمادة 111 من القانون الأساسي التي تعطي المجلس التشريعي صلاحية تعديل القانون الأساسي بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه¹⁰¹.

ووفقاً للمادة 64 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، تتكون الحكومة في النظام الدستوري الفلسطيني من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء لا يتجاوز الـ 24 وزيراً.

وفقاً للمادة 65 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، يتم اختيار رئيس الوزراء من قبل رئيس السلطة، ويتولى فور تكليفه تشكيل الحكومة خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ اختياره، وله الحق في مهلة أخرى أقصاها أسبوعان آخران فقط. وإذا لم ينجح

¹⁰⁰ قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 8.

¹⁰¹ القانون الأساسي المعدل، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2003/3/19.

رئيس الوزراء في تشكيل حكومته خلال المدة المذكورة، وجب على رئيس السلطة الوطنية تعيين شخص آخر خلال أسبوعين من تاريخ إخفاقه.

ووفقاً للمادة 66 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، تمر عملية منح الثقة بالحكومة بعدد من الخطوات أبرزها: أن الحكومة تقوم بإعداد بيان يسمى البيان الوزاري الذي يعرض على المجلس التشريعي لمناقشته، ثم تُمنح الحكومة (رئيس الوزراء وأعضاء حكومته) الثقة بعد تصويت لصالحها من قبل الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي. كما يجوز التصويت على منح الثقة لكل وزير بشكل منفرد إذا قررت الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي ذلك. ووفق المادة 67 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، بعد حصولهم على الثقة وقبل مباشرة أعمالهم، يؤدي رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، أمام رئيس السلطة الوطنية، اليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة 35 من القانون الأساسي.

ج. السلطة القضائية:

ورثت السلطة الفلسطينية لدى تأسيسها نظاماً قضائياً منهاراً في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ذلك أن البنى القانونية الفلسطينية التي عملت قبل سنة 1967 تدهورت خلال الاحتلال الإسرائيلي. وكان قيام السلطة سبباً لدخول نظام محاكم جديد يرتكز على نظام القضاء الثوري لمنظمة التحرير لسنة 1979، مما جعل عدد نظم المحاكم العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى خمسة: نظامين منفصلين للمحاكم المدنية والجنائية على مستوى القضاء والمنطقة والاستئناف في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومحاكم الشريعة الإسلامية، والمحاكم العسكرية الفلسطينية، ومحاكم أمن الدولة؛ فضلاً عن محاكم الأمن الإسرائيلية¹⁰².

على الصعيد القانوني أصدر رئيس السلطة السابق ياسر عرفات أول قرار له في 1994/5/20 قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5 في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ صيف 1994 تولى مجلس السلطة (السلطة التنفيذية منذ 1994/7/5، المجلس التشريعي منذ 1996/3/7) سلطة إصدار

¹⁰² يزيد صايغ و خليل الشقاقي، "تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية"، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، انظر: <http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full2.html#head19>

التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع¹⁰³. كان من نتائج هذه التشريعات إلغاء الكثير من الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة¹⁰⁴.

تضمن القانون الأساسي المعدل سنة 2003، وتعديلاته في السنة 2005، مجموعة من المبادئ القانونية العامة النازمة للسلطة القضائية، أبرزها أن السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، كما أن القضاة مستقلون¹⁰⁵.

في حزيران/ يونيو 2000 أُسِّس مجلس للقضاء الأعلى بموجب القرار الصادر عن رئيس السلطة. وفق النظام الدستوري الفلسطيني يتولى مهام إدارة شؤون القضاء مجلس أعلى للقضاء، وهذا ما تنص عليه المادة 100 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003¹⁰⁶.

أما المحاكم في أراضي السلطة فتتكون من كل من المحاكم النظامية، التي تتولى النظر في الاختصاصات والمسائل المحددة قانوناً. ومن المحاكم الشرعية والدينية وتنظم بقانون خاص بها. ومن المحاكم الإدارية وتنشأ بقانون خاص بها. ومن المحكمة الدستورية العليا وتنظم بقانون خاص بها¹⁰⁷.

وفيما يتعلق بالنيابة العامة، يعين النائب العام بقرار من رئيس السلطة بناء على تنسيب من المجلس الأعلى للقضاء¹⁰⁸، ونصت المادة 1 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 على أن النيابة العامة تختص دون غيرها بإقامة الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا تقام من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون¹⁰⁹. ويتولى النائب العام

¹⁰³ محمد عبد العاطي، مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية، الجزيرة. نت، 2006/7/7، انظر: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4190cedc-27bb-4fce-ba90-d2d864f4961c>

¹⁰⁴ المرجع نفسه.

¹⁰⁵ انظر: القانون الأساسي المعدل، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2003/3/19.

¹⁰⁶ محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

¹⁰⁷ يزيد صايغ و خليل الشقاقي، مرجع سابق.

¹⁰⁸ القانون الأساسي المعدل، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2003/3/19.

¹⁰⁹ موقع النيابة العامة الفلسطينية، انظر: http://www.pgp.ps/ar/?page_id=163

الدعوى العمومية باسم الشعب الفلسطيني ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته¹¹⁰.

3. هيكلية السلطة الفلسطينية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة 2007:

شكل فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25¹¹¹، صدمة لدى حركة فتح، التي رفضت دعوة النائب عن حركة حماس في المجلس التشريعي إسماعيل هنية للمشاركة في الحكومة الجديدة، التي شكلت برئاسته في 2006/3/28¹¹². وبعد الحوادث الأمنية وظواهر الفلتان الأمني المفتعلة، تكللت مباحثات المصالحة الفلسطينية التي جرت في مكة بتوقيع اتفاق المصالحة في 2007/2/8¹¹³؛ نتج عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة هنية في 2007/3/17¹¹⁴.

عانت الحكومة الجديدة من محاولات الإفشال، وتضارب الصلاحيات داخل أجهزة السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات. وبعد اتساع دائرة الخلافات بين حركتي فتح وحماس، وازدياد الأحداث الأمنية في قطاع غزة؛ قامت حركة حماس بخوض ما أسمته معركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، وفي الفترة 2007/6/14-11 تمكنت من السيطرة على قطاع غزة¹¹⁵.

لم تتوفر للرئاسة الفلسطينية الكثير من الوسائل القانونية لمعاقبة حركة حماس وحكومة الوحدة الوطنية؛ إلا من خلال تجاهل وتجاوز المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية، ومن خلال تجاوز القانون الأساسي الذي ينص على أن حكومة هنية تصبح حكومة تسيير أعمال. وكان لا بدّ لها من مرجعية تضيف صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

¹¹⁰ محمود شاهين، حول النيابة العامة الفلسطينية عدالة غائبة وجهاز في خدمة رؤوسه، سلسلة التقارير القانونية (7) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، نيسان / أبريل 1999)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/legal10.pdf>

¹¹¹ محسن محمد صالح وبشير نافع، مرجع سابق، ص 40.

¹¹² الشرق الأوسط، 2006/3/29.

¹¹³ الشرق الأوسط، 2007/2/9.

¹¹⁴ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 34.

¹¹⁵ المرجع نفسه، ص 44.

وعقدت اللجنة التنفيذية في المنظمة، اجتماعاً طارئاً منذ اليوم الأول لتغيير الأوضاع في غزة في 2007/6/14، وأقرت عدة توصيات وضعتها تحت تصرف الرئيس عباس ليبت بها وهي:

- إقالة حكومة إسماعيل هنية (وهذا من حق الرئيس).
- إعلان حالة الطوارئ.
- تشكيل حكومة إنقاذ، حالة الطوارئ.
- إجراء انتخابات مبكرة.

وقد بادر الرئيس عباس فوراً إلى تبني هذه التوصيات وأمر بتنفيذها بموجب ثلاثة مراسيم. وقد نشب خلاف قانوني حول تحول حكومة إسماعيل هنية بعد إقالتها إلى حكومة تسيير أعمال. ولكن الرئاسة الفلسطينية تجاوزت ذلك مستندة إلى إعلان حالة الطوارئ. وقام عباس بتكليف سلام فياض تأليف حكومة طوارئ فشكّل فياض الحكومة في 2007/6/17، وأدت حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس¹¹⁶. إلا أن نطاق عمل هذه الحكومة برئاسة فياض والحكومات التي شكلت بعد ذلك، ظلّ في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فيما اقتصر ممارسة حكومة هنية، المقالة صلاحياتها، في قطاع غزة. وبذلك أصبح هناك كيانات سياسيان فلسطينيان في أراضي السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: السياسات والإجراءات الإسرائيلية المؤثرة على السلطة الفلسطينية:

منذ توقيع اتفاق أوسلو 1 سنة 1993 بقيت عدة قضايا عالقة لم يتوصل الطرفان، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى اتفاق حولها، على الرغم من محاولات عدّة رعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وما تزال، من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، وأبرز هذه القضايا هي:

1. القدس.
2. حدود "إسرائيل" مع الدولة الفلسطينية المرتقبة في الضفة الغربية.

¹¹⁶ المرجع نفسه، ص 50.

3. المستعمرات الإسرائيلية في الضفة.

4. اللاجئون الفلسطينيون.

5. المياه.

6. مدى سيادة الدولة الفلسطينية على أرضها.

بعد التعثر في مسار المفاوضات، وجدت قيادة السلطة الفلسطينية نفسها في مواجهة الواقع الجديد، الذي نتج عن فشل مسار اتفاقيات أوسلو، وتأجيل القضايا السابقة الذكر.

ففي الوقت الذي كان من المفروض فيه، أن يتوسع نطاق سيطرة السلطة على مناطق الضفة الغربية، وتنتقل مناطق ب وج تدريجياً من السيطرة الإسرائيلية إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة، استمرت "إسرائيل" في التسويف، والمماطلة، ووضع المعوقات من أجل تأجيل عمليات إعادة الانتشار. ووسّعت الاستيطاني تجاه مناطق الضفة، خصوصاً منطقة ج التي تُعدّ المنطقة الحيوية للدولة الفلسطينية المستقبلية؛ نتيجة لذلك برزت معطيات واقعية جديدة على الأرض، باتت تهدد مشروع السلطة الفلسطينية، وصولاً إلى قيام الدولة الفلسطينية المنشودة وعاصمتها الجزء الشرقي من القدس المحتلة. كما أن القضايا الرئيسية العالقة ستبقى عوامل مفجرة للصراع، وعقبات في سبيل أيّ مفاوضات مستقبلية، في ضوء التعتن الإسرائيلي والممارسات على الأرض.

وهناك مستجدات جديدة فرضتها "إسرائيل" على الأرض، كبناء الجدار العازل في الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس، والذي قطع أوصال مناطق الضفة، وجعل مناطقها أشبه بالكانتونات المعزولة المتناثرة. أضف إلى ذلك مسألة خروج قطاع غزة من نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، بعد سيطرة حركة حماس عليه منتصف 2007.

انطلاقاً من ذلك، سنحاول في السطور التالية تسليط الضوء على بعض القضايا الأساسية التي ما زالت موضع نزاع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كالقدس، والمستعمرات، والمياه، والمعابر، والحواجز العسكرية والطرق الالتفافية في الضفة، وسنبيّن الممارسات الإسرائيلية تجاه هذه القضايا، ومدى تأثيرها على نطاق سيطرة

السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومدى تأثير ذلك على مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية، واستمرار السلطة الفلسطينية. كما سنتناول الممارسات الإسرائيلية تجاه المنطقة المصنفة ج.

1. القدس:

عندما احتلت "إسرائيل" قطاع غزة وأراضي الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس في سنة 1967. قامت دولة الاحتلال بتوسيع الحدود البلدية لشرقي القدس من نحو 6.4 كم² إلى ما يقارب 70.4 كم²، بالإضافة إلى إنفاذ قوانينها وتشريعاتها وإجراءاتها الإدارية وممارسة ولايتها القضائية على المنطقة التي شملتها الحدود البلدية الجديدة. وتوّجت "إسرائيل" الإجراءات الأحادية الجانب، التي أقدمت عليها بعد ضمّ الجزء الشرقي من القدس المحتلة إلى الجزء الغربي منها (نحو 38 كم²)، بإقرار "القانون الأساسي بشأن القدس"، الذي أصدرته سنة 1980، والذي سعت من خلاله إلى الإعلان عن "القدس الكاملة والموحدة"، باعتبارها عاصمة لدولتها، لتصبح مساحة مدينة القدس بذلك 108.4 كم² 117. ثم تابعت "إسرائيل" توسيع الحدود البلدية للقدس خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حتى وصلت إلى 126 كم² يقع 72 كم² منها شرقي القدس، بينما يقع 54 كم² غربي المدينة 118.

وفي إطار إعلان المبادئ 1993/9/13، اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" على التفاوض بشأن القدس باعتبارها جزءاً من الوضع النهائي، وكانت سلطات الاحتلال قد أقدمت في آذار/ مارس 1993، على فرض الإغلاق على مدينة القدس بهدف منع الفلسطينيين من دخولها وعزلها عن بقية الأراضي المحتلة. غير أن "إسرائيل" واصلت، بل وزادت من وتيرة إقامة المستعمرات وشقّ الطرقات الالتفافية الاستيطانية في شرقي القدس، وفي المناطق المحيطة بها، وذلك في الوقت الذي عملت

117 نادر خميس الترك، دراسة: الوضع القانوني لمدينة القدس.. قانون القوة أو قوة القانون، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013/5/28، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/43593.html>

118 محسن محمد صالح (محرر)، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال، سلسلة أولست إنساناً؟ (7) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 18.

فيه على منع تنفيذ مشاريع التنمية الضرورية لاستيعاب النمو السكاني للمواطنين الفلسطينيين فيها.

منذ اتفاق أوسلو 1 وحتى كتابة هذه السطور، لم تتقدم المفاوضات بشأن القدس. حيث تواصل سلطات الاحتلال العمل على فرض واقع جديد على القدس، من خلال عمليات التهويد المتواصلة، وبناء المستعمرات، واستكمال الجدار العازل، ومصادرة الأراضي.

وبلغ عدد المستوطنون في محافظة القدس 262,493 مستوطناً في نهاية 2010، منهم 196,178 مستوطناً في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" سنة 1967، ويسكنون في 26 مستعمرة، منها 16 تمّ ضمها لـ "إسرائيل". وتشير البيانات إلى أن معظم المستوطنين يتمركزون في محافظة القدس، حيث بلغت نسبتهم 5% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية¹¹⁹.

أما الجدار الفاصل في القدس، الذي عند اكتمال بنائه ستفقد محافظة القدس 90% من أراضيها¹²⁰، فيعزل الجزء الشرقي من القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية لمنع تحقيق قيادة الدولة الفلسطينية وعاصمتها الجزء الشرقي من القدس. كما أقرت اللجنة الوزارية الخاصة بتشريع القوانين في "إسرائيل" في 2013/10/20، مشروع قانون يمنع بموجبه تقسيم القدس خلال المفاوضات مع الفلسطينيين، دون الحصول على ثمانين عضواً في الكنيست الإسرائيلي¹²¹.

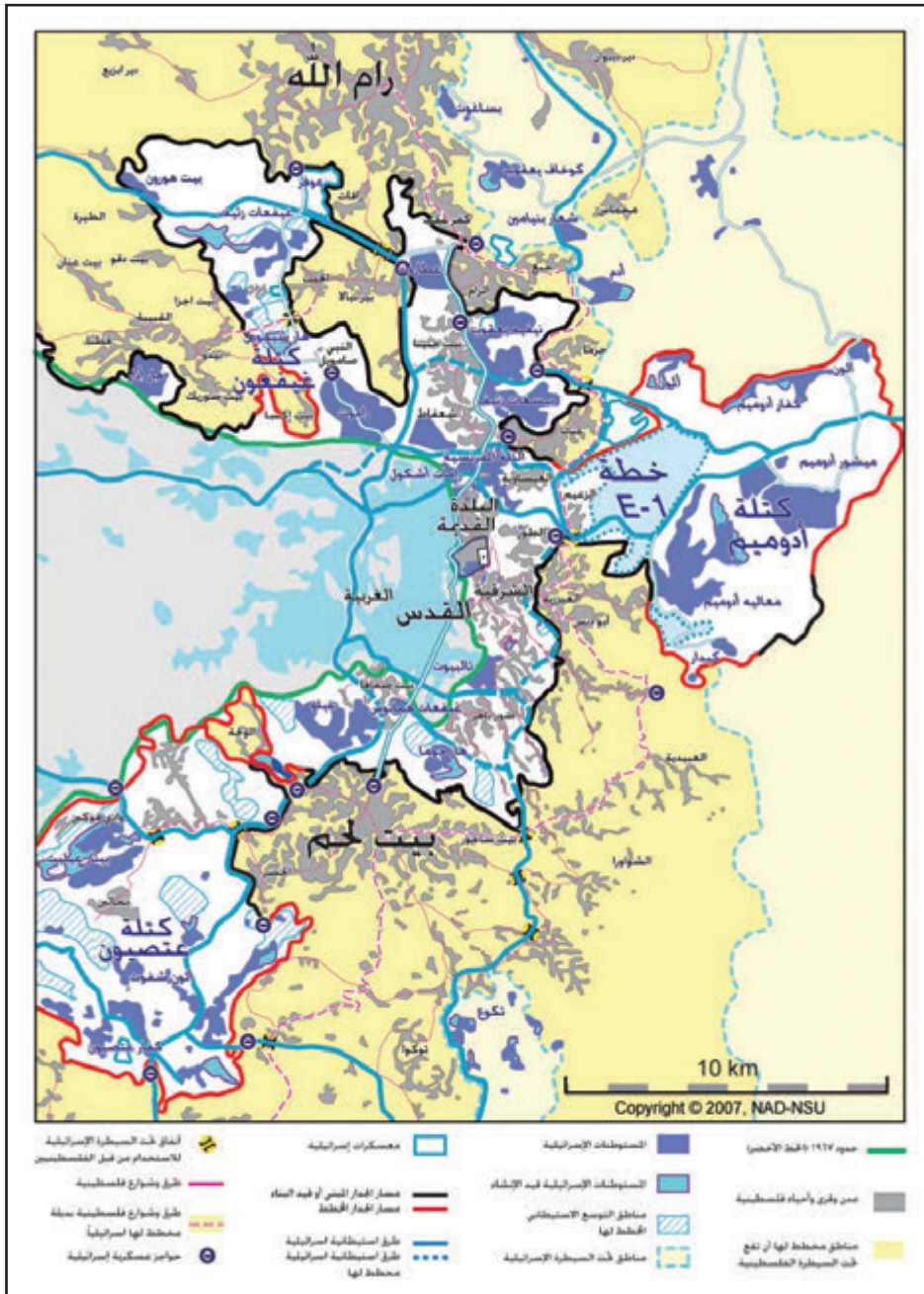
وفيما يتعلق بموضوع السيادة على حرم المسجد الأقصى، فتسعى "إسرائيل" إلى فرض تقسيم زمني ومكاني للمسجد، لتمكّن اليهود من الصلاة داخله تمهيداً، على ما يبدو، لفرض اتفاقية مشابهة لاتفاقية الحرم الإبراهيمي في الخليل، مع استمرار حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى، مما يهدد في سقوطه في أي وقت.

¹¹⁹ المرجع نفسه، ص 75.

¹²⁰ المرجع نفسه.

¹²¹ صحيفة القدس، القدس، 2013/10/21.

خريطة رقم (13): الجدار العازل والمستعمرات في القدس المحتلة



المصدر: وحدة دعم المفاوضات، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

2. المستعمرات:

قبيل توقيع اتفاقية أوسلو 1 سنة 1993 كان المشروع الاستيطاني قد قطع شوطاً طويلاً نحو تكريس واقع مادي يصعب تجاوزه في أيّ تسوية محتملة مع الفلسطينيين، وأصبح يشكل حقائق ديموغرافية وإقليمية - جغرافية ماثلة، إلى جانب ما يحمله من مضامين عسكرية وأمنية. ولم يصل عدد المستوطنين سنة 1992 إلى أكثر من 251 ألف مستوطن في الضفة الغربية، بينهم 140,872 في الجزء الشرقي من القدس، بالإضافة إلى 4,300 في قطاع غزة. ويتوزع هؤلاء المستوطنون على 164 مستعمرة¹²².

وفي تقرير نشرته صحيفة هآرتس Haaretz في عددها الصادر في 2013/5/27 ذكرت فيه أن مساحة سيطرة المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة ازدادت 7,372 دونماً (7.4 كم²) في سنة 2012 لتصبح 538,303 دونماً (538.3 كم²) مع نهاية سنة 2012 بعدما كانت المساحة تبلغ 530,931 دونماً (531 كم²).

وفي تحليل أجراه معهد أريج للأراضي الفلسطينية التي تمّ مصادرتها من خلال الأوامر العسكرية حتى نهاية 2012، لتصبح ضمن مناطق سيطرة المستعمرات الإسرائيلية، تبين أن ما نسبته 1.19% من منطقة سيطرة المستعمرات تقع ضمن المناطق المصنفة أ. وأيضاً تبين أن ما نسبته 1.86% من المساحة الكلية لمنطقة سيطرة المستعمرات تقع ضمن المناطق المصنفة ب. فيما أن المساحة المتبقية والتي تشكل نسبة 96.95% من مساحة سيطرة المستعمرات تقع ضمن المناطق المصنفة ج. ومن بين المناطق التي تقع ضمن تصنيف مناطق ج، تلك التي تصنفها "إسرائيل" على أنها أراضي دولة، وأيضاً مناطق عسكرية مغلقة، ومناطق الألغام، وجزء من المناطق المصنفة محميات طبيعية، بحسب اتفاقية أوسلو 2 لسنة 1995¹²³.

¹²² حسن أيوب، دراسة بحثية: اتفاقات "أوسلو" واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003)، منظمة التحرير الفلسطينية، موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، انظر: <http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32>

¹²³ أريج، من ضمنها المناطق المصنفة "أ" و"ب" إسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2013/6/12، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6344

ازدادت المساحة التي تحتلها المستعمرات الإسرائيلية بنسبة 182% (من 69 كم² في سنة 1990، إلى 194.7 كم² في سنة 2012). في المقابل، ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن في سنة 1990 إلى أكثر من 656 ألف مستوطن في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 173%¹²⁴.

قبل توقيع اتفاق أوسلو 1، كانت مساحة المستعمرات مقتصرة على مساحة البناء التي لم تزد على واحد في المئة من الضفة الغربية، لكن السلطات الإسرائيلية عملت بعد ذلك على تخصيص نحو 40% من الضفة لهذه المستعمرات ومناطقها التطويرية والزراعية، إلى جانب معسكرات الجيش وحقول التدريب¹²⁵.

ووفق تقرير معهد أريج، تبلغ مساحة سيطرة المستعمرات الإسرائيلية حتى 2013/9/15 (540 كم²) أي ثمانية أضعاف ما كانت عليه عند توقيع اتفاق أوسلو 1 قبل عشرين عاماً¹²⁶.

جعلت "إسرائيل" من موضوع المستعمرات والمستوطنين حجة قوة، استطاعت من خلالها الحصول على التنازلات الأمنية والسياسية من قبل السلطة الفلسطينية. فبدلاً من أن تقوم السلطة باستغلال اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، من أجل القيام بطردهم من الضفة الغربية، حدث العكس حيث قامت "إسرائيل" بطرد الفلسطينيين والتضييق على ممتلكاتهم وتقييد تحركاتهم، ووضع شروط أمنية، والزام الجانب الفلسطيني المفاوضات باتفاقيات تحقق المطلب الأمني للمستعمرات؛ وتجعل أي إخلال بالاتفاقيات من جانب السلطة، سبباً لتأجيل أو إلغاء مشاريع إعادة الانتشار الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية.

اشتترطت "إسرائيل"، في مفاوضات الوضع النهائي، أن يتم ضمّ الكتل الاستيطانية في الضفة إلى أراضي الكيان؛ من خلال طرح مبدأ تبادل الأراضي، الذي يقترح ضمّ مناطق مجاورة للضفة الغربية من جهة الشمال أو الجنوب مقابل ضمّ الكتل الاستيطانية. يبدو

¹²⁴ أريج، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، (2013/4/8)، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6079

¹²⁵ الحياة، 2013/9/14.

¹²⁶ أريج، ماذا تبقى من الاتفاقية المرحلية في الذكرى العشرين لأوسلو، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، (2013/9/15)، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6629

أن السلطة لا تملك الكثير من وسائل الضغط على الجانب الإسرائيلي؛ فالسلطة دأبت على التصدي للمقاومة المسلحة في الضفة الغربية، مبررة ذلك بأن المسار المسلح لن يجلب سوى الخراب والدمار للفلسطينيين، معتقدةً أن سبيل المقاومة السلمية الشعبية هو الأنجع، غير أن الوقائع على الأرض تسير في مصلحة الاستيطان والاحتلال، غير آبهة بالمقاومة الشعبية ولا بتحديات المجتمع الدولي إن حضرت.

خريطة رقم (14): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية



3. الطرق الالتفافية الإسرائيلية:

بدأ مصطلح "الطرق الالتفافية" بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة بهدف ربط المستعمرات الإسرائيلية ببعضها البعض ومع "إسرائيل". ومنذ ذلك الحين، كثفت "إسرائيل" من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية. فخلال الفترة 1967-2010 تمكن الاحتلال الإسرائيلي من شق 875 كم من الطرق الالتفافية. ووفقاً لاتفاقيات أوسلو فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق إلا أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000/9/30، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة "الدواعي الأمنية"¹²⁷.

وتنقسم الطرق الالتفافية الإسرائيلية إلى ثلاثة أنواع:

- أ. طرق خاضعة للاستخدام الإسرائيلي المطلق، والتي يمنع الفلسطينيون من استخدامها كلياً.
 - ب. طرق يسمح للفلسطينيين باستخدامها بقيود، وذلك بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية.
 - ج. طرق أخرى يمكن للفلسطينيين استخدامها، وتكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجز العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي¹²⁸.
- وذكر تقرير بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، أنه لغاية شهر شباط/فبراير 2013، خصصت "إسرائيل" 67 كم من شوارع الضفة للاستعمال الحصري أو الحصري تقريباً للإسرائيليين، وفي مقدمة هؤلاء المستوطنون في الضفة الغربية. بل إن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حتى قطع قسم من هذه الشوارع بالسيارات بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة

¹²⁷ أريج، السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2010/9/14، انظر:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2660

¹²⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، "التهجير وانعدام الأمن في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، آب/أغسطس 2011، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_report_august_2011_arabic.pdf

التي لا يسري عليها الحظر. نتيجة لذلك يضطر الكثير من المسافرين الفلسطينيين إلى النزول من السيارات وقطع الشارع سيراً على الأقدام والعثور على مواصلات بديلة من الناحية الأخرى¹²⁹.

4. الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

أخذ الحصار الإسرائيلي على الضفة الغربية يتصاعد منذ بداية انتفاضة الأقصى، وقامت قوات الاحتلال بإحاطة الضفة بمجموعة من الحواجز العسكرية، غالبيتها داخل أراضي الضفة، حيث تحولت الحواجز في معظمها إلى معابر حدودية لفصل الضفة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948¹³⁰.

أدى نصب هذه الحواجز والإغلاقات بأنواعها المختلفة، إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ست وحدات جغرافية معزولة عن بعضها وهي: شمال الضفة الغربية، ووسط الضفة الغربية، وغور الأردن، وشمال البحر الميت، ومنطقة قلقيلية، ومنطقة شرقي القدس¹³¹.

ووثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في المسح الشامل الذي أنهى في حزيران/ يونيو 2012، حول معيقات الحركة ورسم خرائط، لـ 542 معيق حركة تعيق إمكانية تنقل ووصول الفلسطينيين داخل أنحاء الضفة الغربية. وتتضمن هذه المعيقات 61 حاجزاً عسكرياً مأهولاً بالجنود بصورة دائمة (باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر)، و25 حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة فحسب)، 436 معيقاً لا يشغلها الجنود بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق¹³².

تقع أكثر من نصف الحواجز المأهولة بالجنود بصورة دائمة (35 من بين 61) على طرق رئيسية تتقاطع مع الجدار وتستخدمها السلطات الإسرائيلية للتحكم بالوصول إلى شرقي القدس والأراضي المحتلة سنة 1948، إضافة إلى الجيوب الفلسطينية التي

¹²⁹ بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "قيود على حرية الحركة والتنقل: الحواجز، المعيقات المحسوسة والشوارع المنوعة"، 2014/3/10، انظر: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

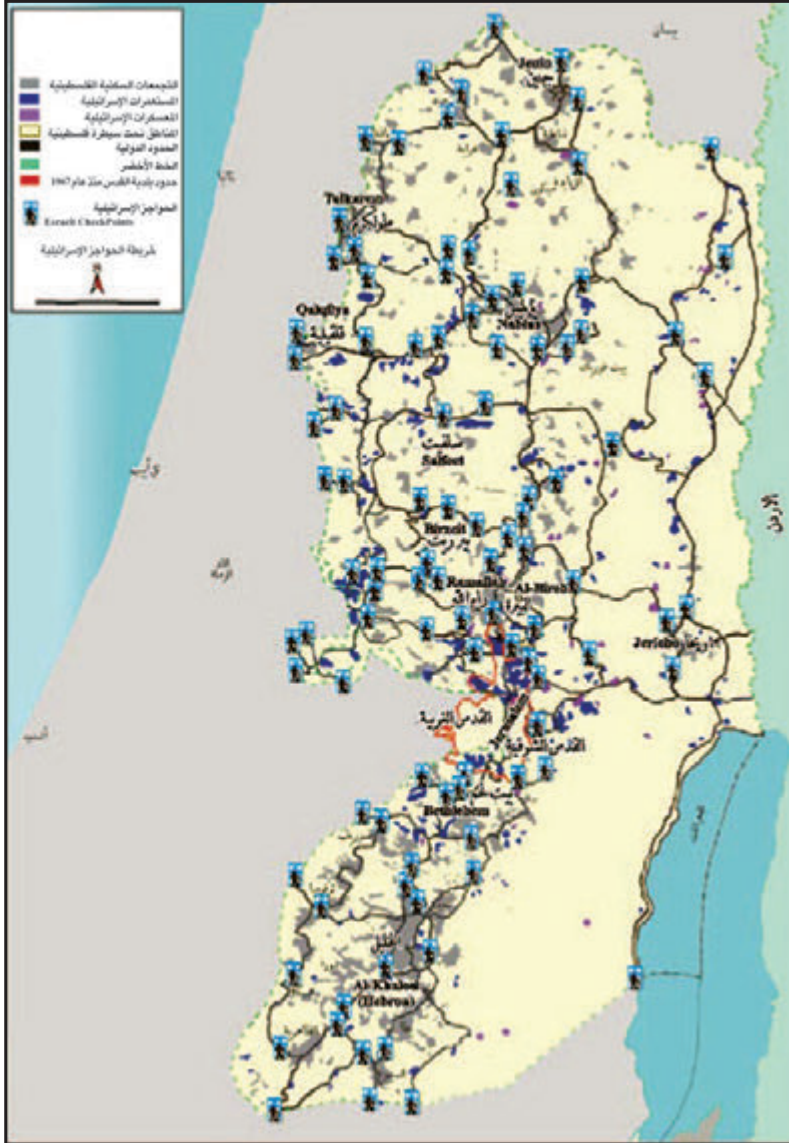
¹³⁰ الحواجز العسكرية الإسرائيلية والإغلاقات في الضفة الغربية، موقع وزارة الإعلام، فلسطين، 2009/7/5، انظر: <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=419>

¹³¹ المرجع نفسه.

¹³² مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، "تقرير خاص: تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية."

يحيط بها الجدار. ومن بين الحواجز المتبقية البالغ عددها 26 حاجزاً يقع 11 حاجزاً داخل المنطقة التي تسيطر عليها "إسرائيل" في مدينة الخليل، وتقع الحواجز الباقية الأخرى على محاور رئيسية في مناطق أخرى في الضفة الغربية¹³³.

خريطة رقم (15): الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).

¹³³ المرجع نفسه.

وفي السياق نفسه أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأن 65% من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية مغلقة، أو سيطر عليها الاحتلال¹³⁴.

وتحتفظ "إسرائيل" بـ 39 حاجزاً بين الضفة الغربية و"إسرائيل"، و66 بوابة على امتداد جدار الفصل، منها 38 بوابة فقط يسمح للفلسطينيين بالمرور من خلالها، وذلك بعد الحصول على تصاريح خاصة من السلطات الإسرائيلية¹³⁵.

5. سياسة "إسرائيل" في منطقة ج:

منذ تصنيف مناطق الضفة الغربية إلى أ، وب، وج، اتبعت "إسرائيل" سياسة ممنهجة للسيطرة على المنطقة ج، من خلال فرض واقع جديد يكون عثرة في طريق قيام الدولة الفلسطينية الموعودة. وبرزت في هذا السياق، دعوة وزير الاقتصاد في حكومة نتنياهو، نفتالي بينت Naftali Bennett، الذي دعا إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق ج بشكل أحادي الجانب، ومنح المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين المقيمين فيها، الذين يصل عددهم بحسب ما يدّعي إلى قرابة 50 ألف شخص¹³⁶.

تُعرّف قرابة 60% من أراضي الضفة الغربية على أنها منطقة ج وتسيطر "إسرائيل" عليها بشكل حصري. ويعيش في هذه المنطقة وفق التقديرات قرابة 180 ألف فلسطيني، ويوجد فيها احتياطي الأراضي المركزي لأغراض السكن والتطوير لجميع بلدات الضفة الغربية. وفي قرابة 70% من أراضي منطقة ج يُمنع الفلسطينيون من أي إمكانية بناء وتطوير بمسوّغات مختلفة، كأن يُقال إنها "أراضي دولة" أو "مناطق عسكرية مغلقة"¹³⁷.

كما أنّ سياسة التخطيط والبناء التي وضعتها السلطات على مرّ السنين، تتجاهل بشكل شبه كلي احتياجات السكان: فهي ترفض الاعتراف بغالبية القرى في هذه المنطقة ووضع مخططات لها، وتحول دون توسعها وتطويرها، وهي تهدم البيوت فيها وتمنع وصلها بالبنى التحتية. وثمة الآلاف ممن يعيشون تحت خطر دائم بطردهم من أماكن

¹³⁴ الحواجز العسكرية الإسرائيلية والإغلاقات في الضفة الغربية، وزارة الإعلام، 2009/7/5.

¹³⁵ المرجع نفسه.

¹³⁶ انظر ملخص تقرير شامل، حزيران/ يونيو 2013: بتسليم، "تفعل ما تشاء: سياسة إسرائيل بمنطقة C في الضفة الغربية"، في: http://www.btselem.org/arabic/publications/201306_area_c

¹³⁷ المرجع نفسه.

سكناهم، بدعوى أنهم يسكنون مناطق عسكرية مغلقة أو نقاط سكن بدوية "غير قانونية". إضافة إلى ذلك، سيطرت "إسرائيل" على غالبية مصادر المياه في منطقة ج، وهي تقيّد وصول الفلسطينيين إلى هذه المصادر¹³⁸.

وفي ظاهر الأمر، تسيطر "إسرائيل" بشكل تامّ على منطقة ج فقط؛ ولكن السياسة الإسرائيلية في منطقة ج تمسّ مجمل السكان الفلسطينيين في جميع أرجاء الضفة الغربية، مساً كبيراً. ففي منطقة ج الواسعة ثمة 165 "جزيرة" من منطقة أ ومنطقة ب، تحوي التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة. كما أن احتياطي الأراضي الذي يحيط بالمناطق المبنية في بلدات الضفة وقراها أُعلنت في حالات كثيرة كمناطق ج، و"إسرائيل" تمنع البناء والتطوير فيها. وهكذا تخنق حكومة الاحتلال بلدات كثيرة في منطقة أ ومنطقة ب ولا تسمح بتطويرها¹³⁹.

6. المعابر:

خضعت الضفة الغربية بعد نكبة 1948 للحكم الأردني، بينما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية. بعد حرب 1967 أصبحت كافة الأراضي الفلسطينية تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، الذي عدّ المناطق المحتلة مناطق عسكرية مغلقة لا يجوز الخروج منها إلا بعد الحصول على تصريح خاص. وأصبح جسر الملك حسين (معبر الكرامة) على الحدود الأردنية المنفذ الرئيسي للفلسطينيين في الضفة الغربية إلى العالم الخارجي، فيما أصبح معبر رفح على الحدود المصرية المنفذ الرئيسي لسكان قطاع غزة¹⁴⁰.

حصلت السلطة الفلسطينية، وفقاً لاتفاق القاهرة 1994/5/4، على إشراف جزئي على معبري رفح والكرامة. لكن بقيت "إسرائيل" المسؤولة النهائية على إدارة المعابر والإشراف عليها. فقد أبقت الاتفاقات صلاحيات الأمن والسيطرة على من يدخل ويخرج عبر المعابر بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في حين منحت الفلسطينيين وجوداً رمزياً فقط. وحدد البند 1 من الفصل ج من بروتوكول بشأن الترتيبات المتعلقة

¹³⁸ المرجع نفسه.

¹³⁹ المرجع نفسه.

¹⁴⁰ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ومركز القدس لحقوق الإنسان، معاناة الفلسطينيين على معبري الكرامة ورفع، سلسلة تقارير خاصة (18)، تشرين الأول/أكتوبر 2002، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp18.pdf>

بالمنافذ (والذي يتعلق بمنفذي رفح وجسر اللنبي (جسر الملك حسين) فقط)، الذي يشكل تنفيذاً لبعض فقرات المادة 10 من الملحق 1 المتعلق باتفاق القاهرة 1994/5/4¹⁴¹:

1. تكون "إسرائيل" مسؤولة عن الأمن عبر المنفذ بما في ذلك المحطة.
 2. يقوم مدير عام إسرائيلي بمسؤولية إدارة المحطة وأمنها.
 3. "إسرائيل" مسؤولة مسؤولية شاملة عن إدارة الجناح الإسرائيلي.
 4. يكون للمدير العام الإسرائيلي نائبان يقدمان له تقاريرهما:
- أ. نائب فلسطيني يعين من قبل السلطة الفلسطينية وسيكون مديراً للجناح الفلسطيني.
- ب. نائب إسرائيلي يكون مدير الجناح الإسرائيلي.

أ. معبر الكرامة في الضفة الغربية:

يعدّ معبر الكرامة المنفذ الوحيد لأهالي الضفة الغربية إلى العالم الخارجي عن طريق الأردن، ويضطر المسافر من المواطنين المرضى أو طلبة العلم أو غيرهم، إلى اجتياز ثلاث محطات أمنية هي: الفحص الأمني من قبل أجهزة السلطة، والفحص الأمني من قبل مخابرات الاحتلال، والفحص الأمني من قبل الأردنيين. ويطلق الاحتلال على معبر الكرامة تسمية "جسر اللنبي"، فيما يدعوه الجانب الأردني بـ "جسر الملك حسين".

وتؤكد الإحصاءات أن الجانب الإسرائيلي كثيراً ما قام بمنع السفر للفلسطينيين من خلال المعبر، فقد أفاد تقرير مفصل أعده المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بأن "إسرائيل" قامت بمنع نحو أربعة آلاف شخص من مواطني الضفة، من السفر خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيادتها، منذ مطلع 2011 وحتى كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها، أي بمعدل 83 حالة منع أسبوعياً، دون إبداء أسباب وجيهة لهذا المنع¹⁴².

¹⁴¹ بروتوكول بشأن الترتيبات المتعلقة بالمنافذ، الذي شكّل تنفيذاً كاملاً للفقرات (1 و) و(2 ب 7) و(2 ب 8) من المادة 10 من الملحق 1 من اتفاقية القاهرة 1994، وقع في الدار البيضاء في 1994/10/31، ودخل حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه، موقع جامعة بيرزيت، الضفة الغربية، انظر: <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/362.htm>

¹⁴² الأورومتوسطي: إسرائيل تمنع نحو 4000 مواطن في الضفة من السفر عام 2011، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، جنيف، 2011/12/25، انظر: <http://euromid.org/marsad/index.php?action=main%2Freadcontent&lang=ar&cat=2&id=198>

كما تحوّل معبر الكرامة إلى مصيدة إسرائيلية يُعتقل من خلالها عشرات المواطنين الفلسطينيين سنوياً. وفي هذا الإطار، يشير الباحث في مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان أحمد البيتاوي إلى أن سلطات الاحتلال المتواجدة على معبر الكرامة اعتقلت 14 مواطناً فلسطينياً، منذ بداية سنة 2011 وحتى 2011/11/28، في أثناء محاولتهم عبور المعبر باتجاه الأردن أو العكس¹⁴³.

ب. معابر قطاع غزة:

بقي معبر رفح من الناحية العملية، دون تغيير أسوة بما كان عليه في السنين التي سبقت اتفاقيات أوسلو، وحتى بعد دخوله حيز التنفيذ، باستثناء أن المركز الحدودي أصبح يضم فلسطينيين إلى جانب رجال الأمن الإسرائيليين.

خريطة رقم (16): المعابر المحيطة بقطاع غزة



بدأت "إسرائيل" منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 بإغلاق معبر رفح بين الحين والآخر؛ كما منعت مرور المركبات من خلال المعبر، وسمحت بمواصلة التنقل

¹⁴³ صحيفة السبيل، عمّان، 2011/11/28.

عبره مشياً على الأقدام فقط. وفي 2004/11/17 استولت "إسرائيل" على معبر رفح بشكل مطلق، وحظرت دخول الفريق الفلسطيني العامل على المعبر الحدودي¹⁴⁴.

وبعد تطبيق عملية الانسحاب من قطاع غزة التي جرت في 2005/8/15، تمّ إخلاء الوجود العسكري الإسرائيلي عند الحدود بين مصر وقطاع غزة، وقامت سلطة المطارات الإسرائيلية بإخلاء المعبر الحدودي في رفح. وفي 2005/9/7، أغلقت "إسرائيل" ومصر معبر رفح في انتظار آلية جديدة لتشغيله¹⁴⁵.

بعد شهرين تقريباً من المناقشات أُعلن عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول حرية التنقل من قطاع غزة وإليه، ولا سيما إعادة فتح معبر رفح، ونصّ الاتفاق على أن يفتح معبر رفح في 2005/11/25 بإدارة مصرفية فلسطينية، وبإشراف الاتحاد الأوروبي الذي يمثل فريقه الطرف الثالث. ويستخدم المعبر لمرور مواطني السلطة الفلسطينية. وعلى السلطة بموجب الاتفاق أن تبلغ "إسرائيل" بدخول الدبلوماسيين الأجانب أو المستثمرين الأجانب أو الضيوف غير المواطنين في السلطة الفلسطينية. وبموجب الاتفاق فإن "إسرائيل" تملك الحق في أن تحتفظ على دخول أيّ منهم، لكن القرار النهائي سيكون للسلطة في هذا الأمر. وأُتفق في حينه على أن يسري الاتفاق الذي أنجزته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice مدة عام كامل.

كما يحق للفريق الأوروبي أن يطلب تفتيشاً إضافياً للمسافرين الفلسطينيين أو حقائبهم، إذا ما رأى حاجة إلى ذلك. وفي المرحلة الأولى لم يسمح الاتفاق بمرور السيارات عن طريق معبر رفح، وإنما عن طريق معبر كرم أبو سالم، إلى حين اكتمال البنية التحتية التي تسمح بذلك في معبر رفح، وهو ما لم يُنجز حتى كتابة هذا التقرير.

وبالنسبة لمعبر كرم أبو سالم، يسمح الاتفاق بدخول الحمولات التجارية من سيناء إلى قطاع غزة، عن طريق المسرب الجديد في المعبر، على أن تبقى الترتيبات الجمركية كما كانت في السابق، ويجري فحص البضائع الفلسطينية بإشراف إسرائيلي، على أن يقرر الأوروبيون بعد عام واحد ما إذا كان سيستمر العمل بهذه الطريقة أم لا.

¹⁴⁴ مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة وأطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، "من يحمل مفاتيح معبر رفح؟"، موقع مسلك، آذار/ مارس 2009، انظر:

http://www.gisha.org/userfiles/File/publications/Rafah_Report_Arabic.pdf

¹⁴⁵ المرجع نفسه.

أما معبر المنطار فيتم تجميع البضائع فيه ونقلها من معبر بيت حانون ومن معابر الضفة الغربية، ويسمح بدخول 150 شاحنة عن طريقه يومياً، وهو الحد الأدنى من الاحتياجات لضمان سير الاقتصاد الفلسطيني، بناء على تقدير البنك الدولي.

وفيما يخص الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نصت الاتفاقية على أن تقبل "إسرائيل" بالالتزام بتوصية المبعوث الأوروبي للسلام جيمس ولفنسون James Wolfensohn لتسيير قوافل محروسة للمسافرين حتى 2005/12/15، والبضائع حتى 2006/1/15، عن طريق لجنة مشتركة.

وحول ميناء غزة والمطار، ينص الاتفاق على أن يجري العمل على إقامة ميناء غزة بطريقة الإشراف الأوروبي نفسها على معبر رفح، على أن تبدأ عملية إعادة ترميم مطار الدهنية فوراً¹⁴⁶. بالمقابل، أقرّ الاتفاق استخدام معبر رفح لتصدير البضائع إلى مصر، إلا أنه لم تُجر أي ترتيبات تتيح القيام بذلك.

كما توصل الجانبان الفلسطيني والمصري إلى اتفاق آخر لتسهيل مرور المواطنين الفلسطينيين عبر معبر رفح، وذلك في ختام الاجتماعات المكثفة التي عقدها محمد دحلان وزير الشؤون المدنية، في ذلك الوقت، وممثلين عن الوزارات المصرية المختلفة¹⁴⁷.

على أرض الواقع، كانت "إسرائيل" صاحبة القرار الأخير فيما يخص دخول المواطنين الأجانب، بما في ذلك الفلسطينيين الذي أقاموا سابقاً في قطاع غزة، ومارست صلاحية المنع حتى في الحالات التي عدّها الاتفاق مندرجة في حالة الأجانب أصحاب الحق بالعبور.

والجدير بالذكر أن "إسرائيل" أدارت نقطة المراقبة على حركة المسافرين عند معبر رفح من غرفة رقابة تقع على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب من هناك، في معبر كرم أبو سالم الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد اشترط اتفاق المعابر لفتح معبر رفح تشغيل غرفة الرقابة على يد رجال الأمن الإسرائيليين بوجود مفتشي الاتحاد الأوروبي وممثلين عن السلطة الفلسطينية. بناء عليه، فقد منحت

¹⁴⁶ صحيفة البيان، دبي، 2005/11/16.

¹⁴⁷ للاطلاع على تفاصيل الاتفاق، راجع: قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، معابر قطاع غزة شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 8.

”إسرائيل“ صلاحية منع فتح المعبر من خلال عدم تشغيل غرفة الرقابة الإسرائيلية، والتحكم بوصول الفريق الأوروبي إلى المعبر¹⁴⁸.

في 2006/6/25 أغلقت ”إسرائيل“ معبر رفح وأوقفت تطبيق اتفاق المعابر، وقالت ”إسرائيل“ إن ذلك جاء رداً على عملية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت Gilad Shalit.

وبعد أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً في منتصف حزيران/يونيو 2007؛ تمّ تجميد اتفاق المعابر منذ 2007/6/15، وتمّ تدريجياً إبعاد ممثلي السلطة الفلسطينية المحسوبين على حركة فتح عن مواقع القوة التي كانوا يقودونها في المكاتب الحكومية والأجهزة الأمنية والمعابر الحدودية في القطاع، وتمّ استبدالهم بممثلين محسوبين على حماس؛ باستثناء الموظفين من أعضاء فتح، الذين واصلوا شغلهم للمناصب ذات الصلة بالتنسيق مع ”إسرائيل“، كالهيئة العامة للشؤون المدنية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية، ومنسق شؤون الصحة في القطاع، وهما الجهتان المسؤولتان عن نقل الطلبات لتصاريح الدخول إلى ”إسرائيل“¹⁴⁹.

من جانبها قامت ”إسرائيل“ بإجراءات إضافية لإحكام إغلاق المعابر البرية بين غزة والعالم الخارجي، بذريعة غياب طرف فلسطيني شرعي قادر على تحمله المسؤولية عن تشغيل المعابر المختلفة. منذ ذلك الحين، كان يتم فتح معبر رفح بشكل محدود ومتقطع، وبشكل يرتبط بمدى تعاون الطرف المصري؛ ولم يتم فتحه حتى ولو ليوم واحد وفقاً لاتفاق المعابر في ضوء غياب المراقبين الأوروبيين، وفي ضوء محاولات ”إسرائيل“ لإسقاط حكومة حماس. ومع ذلك، فإن كافة الأطراف المشاركة في التوقيع على اتفاق المعابر ترى أن الاتفاق ما يزال ساري المفعول وترى فيه أساساً لفتح المعبر من جديد¹⁵⁰.

7. المياه:

نصت المادة السابعة من اتفاق أوسلو 1 سنة 1993 على أن المجلس الفلسطيني فور تنصيبه سيقوم بإنشاء سلطة إدارة المياه؛ ونصت المادة 11 منه على إنشاء لجنة اقتصادية فلسطينية - إسرائيلية للتعاون من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة

¹⁴⁸ مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة وأطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، مرجع سابق.

¹⁴⁹ المرجع نفسه.

¹⁵⁰ المرجع نفسه.

في البروتوكولات المرفقة باتفاق إعلان المبادئ. وحدّد الملحق رقم 3 من الاتفاق على التعاون في مجال المياه وتطويرها، وعلى حقوق المياه لكل طرف. وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، في أثناء وبعد المرحلة الانتقالية¹⁵¹.

وأكد الملحق الثاني لاتفاق القاهرة (1994/5/4)، على حق السلطة الفلسطينية بتشكيل وإدارة وتنمية موارد المياه والصرف الصحي بشرط عدم التأثير على كميات موارد هذه المياه، واستثنى الملحق شركة "ميكروت" Mekorot, Israel National Water Company الإسرائيلية، الذي أعطاها الحق في استمرار تزويد المستعمرات الإسرائيلية ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه¹⁵².

واعترفت الاتفاقية الانتقالية في 1995/9/28، بحقوق المياه الفلسطينية —التي لم تُحدّد— في الضفة الغربية، إلا أنها أكدت على أن التفاوض حولها سيكون في مفاوضات الوضع النهائي¹⁵³. وحددت مقدار المياه المتاح سنوياً للفلسطينيين من المخزون المائي الجبلي، الذي هو المصدر الوحيد للمياه، بما لا يزيد عن 20%¹⁵⁴؛ وأكد البنك الدولي أن الاستهلاك الفلسطيني، بسبب الإجراءات الإسرائيلية، لا يتعدى هذه الكمية¹⁵⁵.

وبناء على هذه الاتفاقيات، لم تظهر السلطة الفلسطينية بالسيطرة على كل موارد المياه، بالإضافة إلى أنها أصبحت تدفع لـ"إسرائيل" ثمن نصف المياه تقريباً التي يستخدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية، والتي تستخرجها "إسرائيل" من مخزون المياه الجوفية المشترك¹⁵⁶.

¹⁵¹ المياه في المفاوضات النهائية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2237>

¹⁵² المرجع نفسه.

¹⁵³ المرجع نفسه.

¹⁵⁴ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه (منظمة العفو الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2009)، رقم الوثيقة MDE 15/027/2009، انظر: <http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/027/2009/ar/3b1c7429-08a5-4e5f-a28e-13df8cde276d/mde150272009ar.html#sdendnote45sym>

¹⁵⁵ البنك الدولي يُصدر تقريراً حول العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني، موقع البنك الدولي، 2009/4/20، انظر: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/WESTBANKGAZAINARABICEXTN/0,,contentMDK:22304282~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:475978,00.html>

¹⁵⁶ تخصيص موارد المياه المشتركة كما قننته اتفاقيات أوسلو، موقع سلطة المياه الفلسطينية، انظر: http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=S2yGVJa1317226152aS2yGVJ

خريطة رقم (17): مستودعات المياه الجوفية في فلسطين المحتلة



المصدر: موقع أحوال الأرض، انظر:

<http://landtimes.landpedia.org/newsdesa.php?id=q2g=&catid=ow==&edition=pQ>

ولا تقضي اتفاقيات أو سلو بمنح السلطة أي سيادة مستقلة في مناطق سيطرتها (منطقة أ ومنطقة ب) للقيام بحفر آبار جديدة، أو الارتقاء بالآبار الموجودة، أو تنفيذ أي مشروعات مائية أخرى¹⁵⁷.

¹⁵⁷ المرجع نفسه.

قد كانت هذه الاتفاقيات مجحفة بحق الفلسطينيين؛ إذ قدرت كمية المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ 734 مليون م³، منها 235 مليون م³ للفلسطينيين، في حين يذهب الباقي، أي 499 مليون م³ للإسرائيليين. ومن هذه الكمية 60 مليون م³ تذهب للمستعمرات، وهي كمية كبيرة إذا ما قورنت بعدد سكان المستعمرات¹⁵⁸.

خلاصة:

شكّل التوصل إلى اتفاق أوسلو 1 في 1993/9/13 مرحلة جديدة في مسار الصراع العربي الإسرائيلي. حيث استغل صانع القرار الإسرائيلي ومن ورائه الراعي الأمريكي حالة الاختلال والشقاق التي وصل إليها العرب بعد حرب الخليج الثانية؛ فجاء الاتفاق ليضع حداً للانتفاضة الفلسطينية الأولى التي كانت في أوجها آنذاك، ويعمّق حالة الشقاق والانقسام لدى الفلسطينيين.

نجح الجانب الإسرائيلي من خلال أوسلو في تكريس مبدأ المماطلة والمساومة إلى أبعد الحدود، وأدخل الطرف الفلسطيني في دوامة لا نهاية لها، من خلال التفاوض على ما تمّ الاتفاق عليه ثم وضع العراقيل، وبعد ذلك العودة إلى التفاوض من نقطة البداية لا من نقطة ما تمّ التوصل إليه سابقاً.

امتلك المفاوض الإسرائيلي رؤية واضحة في إدارة المفاوضات مكنته من فرض إرادته؛ فاستطاع تأجيل التفاوض حول قضايا الحل النهائي، كالقدس واللاجئين، والحدود، والمستعمرات، والمياه. وعملت على ترسيخ فصل الضفة عن قطاع غزة من جهة، ومدينة القدس عن الضفة من جهة أخرى.

لم يكن تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى مناطق أ، وب، وج وفق اتفاق أوسلو 2 سوى وسيلة مكّنت الجانب الإسرائيلي من ترسيخ مبدأ تأجيل إعادة الانتشار في أراضي الضفة الغربية، تحت ذرائع أمنية وسياسية. واستغلت "إسرائيل" حالة الخلاف المبدئي بين قيادة السلطة الفلسطينية، التي ترى استعادة الحقوق الفلسطينية من خلال المفاوضات فقط، وبين قيادة المقاومة، التي ترى المقاومة المسلحة السبيل الوحيد

¹⁵⁸ معتز أبو الدبس، أثر الجدار على المياه في الضفة الغربية، دنيا الرأي، 2009/11/10، انظر:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/10/179410.html>

لاسترجاع الأرض وعودة اللاجئين. وعمل الكيان على ترسيخ حالة الشقاق من خلال فرض شروط أمنية على السلطة تهدف إلى ضرب المقاومة، وترسيخ عملية التنسيق الأمني. كما استغلت "إسرائيل" حالة الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، للتأكيد على عدم جاهزية المفاوض الفلسطيني في تطبيق "التزاماته" السياسية والأمنية.

في المقابل رأت القيادة الفلسطينية في اتفاقات أوسلو، التي لم تأتِ على ذكر الدولة الفلسطينية، انجازاً حقق حلم العودة إلى جزء من أرض الوطن، وأسس لنواة الدولة الفلسطينية الموعودة. ولكن سرعان ما اصطدم هذا الحلم بواقع مغاير لأمنيات القيادة الفلسطينية؛ حيث كانت "إسرائيل" تستغل حالة الضعف الفلسطينية والعربية، والظروف الدولية، لفرض إجراءات، ووقائع جديدة لصالحها على الأرض؛ من خلال توسيع الاستيطان وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، بحيث أصبحت الأراضي التي تسيطر عليها السلطة عبارة عن مناطق متباعدة غير متصلة جغرافياً. إزاء هذا الواقع الجديد، طرحت "إسرائيل" إمكانية تطبيق مبدأ تبادل الأراضي، بحيث يتم ضمّ أراضٍ في الضفة الغربية للكيان، مقابل ضمّ أراضٍ داخل الخط الأخضر للسلطة.

على الرغم من تأكيد الجانب الإسرائيلي والطرف الفلسطيني الرسمي على المسار التفاوضي، مع الأخذ بالاعتبار خلفية وأهداف الموقف الإسرائيلي، إلا أن هذا المسار الذي امتد على مدى عشرين عاماً، لم يحقق للجانب الفلسطيني الحد الأدنى من التطلعات؛ لعدة أسباب منها؛ أن الحد الأقصى الذي عرضت "إسرائيل" أن تقدمه كان أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الجانب الفلسطيني، كما استفادت "إسرائيل" من موازين القوى المائل بقوة لصالحها، وأصرّت على تحكيم هذا الخلل في أيّ اتفاق يتم التوصل إليه مع الجانب الفلسطيني.

في المقابل لم يستفد المفاوض الفلسطيني من توظيف أوراق القوة المتمثلة في الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني في أرضه، وكذلك المتمثلة في قوة وصلابة المقاومة الفلسطينية التي أثبتت أنها الطريق الأقل كلفة والأكثر نجاعة. فعامل الوقت بالنسبة للمفاوض الفلسطيني كان عامل ضغط، من وجهة نظره؛ حيث بات يبحث عن تحقيق أيّ إنجاز مؤقت وفق رؤية ضيقة، لا تأخذ بالاعتبار المشهد الكامل للصراع، وفق المسارات التاريخية لثورات الشعوب.

الفصل الثالث

أداء مؤسسة رئاسة السلطة الفلسطينية 1994-2013

د. نادية سعد الدين

أداء مؤسسة رئاسة السلطة الفلسطينية 1994-2013

نمهيّد:

واجه أداء مؤسسة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، داخلياً وخارجياً، منذ تأسيسها سنة 1994، تحديات ناتجة أساساً عن مأزق اتفاق أوسلو، وعدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، وسعيه الحثيث لسدّ آفاق أي حلّ سياسي قد يقود إلى تسوية سلمية، وتمكنه من تقويض ركائز "حلّ الدولتين"، وقضم أجزاء من المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة، وسعيه للاستئثار بشرفي القدس، بعيداً عن ضغط المساءلة والمحاسبة، في ظلّ الانحياز الأمريكي للاحتلال، وضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية.

وقد حضرت تجليات أوسلو داخلياً، في سلطة مقيدة ومكبلة بالتزامات أحادية، بينما يُمضي الاحتلال في عدوانه الثابت ضدّ الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، عبر السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية وإحكام الطوق حول المناطق ج (وفق تصنيف أوسلو) من مساحة الضفة الغربية، مقابل حصر السلطة في منطقة أ، والتحكّم بمفاتيح الاقتصاد والمعابر والتجارة الخارجية وحركة التنقل، وشلّ الحياة في الضفة الغربية بجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية والمستعمرات، ومحاصرة قطاع غزة، وعزل مدينة القدس المحتلة وضرب حركتها التجارية.

أدى ذلك، بطبيعة الحال، إلى تراكم أحوال اقتصادية واجتماعية قاتمة، صاحبها محاولات الاحتلال المستمرة لتضييق مساحة تحرك رئاسة السلطة، سواء أكان ذلك داخلياً من خلال إغلاق منافذ التغيير، أم خارجياً من خلال وقوفه في وجه أي مسعى فلسطيني دولي أو أممي لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولم يخلُ أداء مؤسسة رئاسة السلطة من إشكاليات وانتقادات داخلية، في حين زاد الانقسام، إثر اشتباكات وقعت بين حركتي فتح وحماس، وأسفرت عن سيطرة

الأخيرة على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، من عمق الأزمة، مكرّساً لانفصال حاد بين الضفة الغربية والقطاع، ولخطابين متناظرين لم يقيض لهما التلاقي حتى الآن، على الرغم من الجلسات المتوالية لتحقيق المصالحة والاتفاقيات الناتجة عنها.

أولاً: المرجعية القانونية لمؤسسة الرئاسة:

سمح تعدد المرجعيات القانونية التي احتكمت إليها مؤسسة الرئاسة، منذ تشكيلها في سنة 1994 حتى صدور القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت) في 2002/7/7¹، والمعدل في 2003/3/19²، وتعديلاته الجزئية لسنة 2005³، باختلاط معايير مصدر شرعية الحكم، وغياب الأسس المحددة لصلاحيات رئيس السلطة والعلاقة بين السلطات الثلاث، و”ضبابية” التخوم الفاصلة بينها، بينما أبقي نفاذ القانون، في المرحلة اللاحقة، على الإشكاليات نفسها، ولكن بصيغ مختلفة.

فإذا كانت مؤسسة الرئاسة تحتكم في شرعية وجودها ومرجعيتها، وبالتالي محددات التزاماتها ومسؤولياتها، إلى ميثاق منظمة التحرير، وبلاستناد إلى قرار المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في تونس بتشكيل السلطة، وترؤس السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مجلسها⁴؛ إلا أن هناك فصائل فلسطينية، وفي مقدمتها حركتا ”حماس“ و”الجهاد الإسلامي“، وقوى اجتماعية وسياسية عريضة غير ممثلة في أطر المنظمة. وفي الوقت نفسه، لا تستقيم معادلة الأخذ بنتيجة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت لأول مرة في الأراضي المحتلة في 1996/1/20، وأسفرت عن إحكام سيطرة فتح على مفاتيح السلطة ومنافذها

¹ القانون الأساسي لسنة 2002، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2002/7/7.

² القانون الأساسي المعدل، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2003/3/19.

³ القانون الأساسي لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، الوقائع الفلسطينية، العدد 57، 2005/8/13.

⁴ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، جزء 3، ص 240.

التنفيذية والتشريعية، في ضوء مقاطعة غالبية الفصائل لها، حتى تلك المنضوية في إطار المنظمة، مثل الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين.

ومن جهة أخرى، يعدّ اعتماد القانون الأساسي سنداً مرجعياً للسلطة خطوة لاحقة وليس خطوة "مؤسّسة"، بمعنى أنه جاء لاحقاً على وجود السلطة وليس سابقاً لها ومؤسساً لإطارها العام، بالرغم من تأكيده بأن منظمة التحرير هي مرجعيتها⁵، وإقراره من قبل المجلس التشريعي في 1997/10/2. ومع أنه يضمن سلطات وصلاحيات واسعة لرئيس السلطة الفلسطينية في ما يشبه النظام الرئاسي، رفض الرئيس عرفات توقيعه، بداية، "ما أدى إلى شحن العلاقة المشدودة أصلاً بينه وبين المجلس التشريعي بعوامل توتر إضافية"؛ إلا أن الرئيس عرفات وقعه فيما بعد، تحت وطأة "ضغوط خارجية"، صاحبت مطالبات إصلاحية داخلية، حيث "أصبح القانون الأساسي ساري المفعول في 2002/7/7، مع نشره في "الجريدة الرسمية"، أي بعد حوالي خمس سنوات من إقراره في المجلس التشريعي"⁶.

ويرتبط ذلك بإشكالية ما تسبب به اتفاق أوسلو ابتداءً، حسب رأي البعض، عند تحويله منظمة التحرير من "منظمة لتحرير الوطن إلى منظمة لتبرير مسلسل من التنازلات السياسية والوطنية والقومية"، الذي "لم يتوقف إلا عندما وصلت الأمور إلى حدود المساس بثوابت الحدود الدنيا لمطالب الشعب الفلسطيني وحقه بتقرير مصيره"، وبعدها تمّ سحب بساط التحرير من المنظمة، وأفرز تناقضاً واقعياً بين السلطة والمنظمة، وازدواجية في القيادة⁷.

وقد بدا ذلك واضحاً منذ تشكّل السلطة؛ التي سعت إلى نقل عملية صنع القرار السياسي من أطر ومؤسسات المنظمة إلى دوائر ووزارات تابعة لها، وسحب صلاحياتها

⁵ القانون الأساسي لسنة 2002، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2002/7/7.

⁶ قيس عبد الكريم وآخرون، الحكومات الفلسطينية: 1994-2006، سلسلة "الطريق إلى الاستقلال" 17 (بيروت: دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 2008)، ص 18.

⁷ شفيق الحوت، "تجربة منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية عامة"، في محسن محمد صالح (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 15؛ وانظر أيضاً: محاضر ندوة "نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية" التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان في 2005/6/29 وتمّ نشرها في كتاب: جواد الحمد (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية: نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي، سلسلة "ندوات" 44 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006)، ص 8.

وتصدر قيادة العمل الوطني، والتداخل في إدارة المفاوضات، ومتابعة العلاقات العربية والدولية، إزاء تعاطٍ دولي معها كسلطة شرعية⁸. أما استدعاء مطلب إحياء المنظمة إثر نسيان دام طويلاً، فقد جاء عقب فوز حركة حماس الساحق في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25، من باب سياسة "إفشال الحكومة" المنتخبة⁹، بينما يدرج ملفها حالياً في إطار جلسات المصالحة، التي بدأت بعد سنة 2007 ولم تسفر عن تقدم ملموس حتى الآن لإنهاء الانقسام.

وإذا كانت اتفاقيات أوسلو تمنع السلطة من ممارسة الشؤون الخارجية، مقابل إناطتها بالمنظمة، فإن ذلك يأتي من باب منع صلاحيات السيادة والاستقلال عن سلطة قد تؤول إلى دولة، من دون أن يخفي الاحتلال مخطط "تعديل اتفاقيات أوسلو عملياً لإحالة الوظائف التمثيلية والدبلوماسية بيد السلطة الممثلة لفلسطيني الداخل حصراً"، وذلك وفق قول خبير القانون الدولي أنيس قاسم¹⁰.

ويأتي اتفاق أوسلو ليستكمل الضلع الأخير في مثلث مرجعية السلطة، إن لم يكن أساسها، في نظر كثيرين¹¹، بما فرضه من التزامات وقيود على أداء السلطة وساحة تحركها، ولكنه مرفوض من غالبية القوى والفصائل الفلسطينية، بسبب نصّه على تشكيل سلطة مقيدة ومحدودة الصلاحيات على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وثمة من يدخل في أساس النظام السياسي، عنصر وثيقة الاستقلال الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، إلا أن الهيئات القيادية في المنظمة لم تنهياً لتطبيقه فعلياً كما لم يجرِ تكييف الأنظمة والمدونات التنظيمية للمنظمة لتكون مصدر إلزام بتنفيذه¹². وفي الوقت نفسه، يتم الاحتكام أحياناً إلى القوانين سارية المفعول الموجودة قبل تشكيل السلطة، على الرغم من تشابكها وعدم وحدتها، فهناك

⁸ ممدوح نوفل، "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، العدد 22، ربيع 1995، ص 56-57.

⁹ عزمي بشارة، "فلسطين إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد 329، تموز/ يوليو 2006، ص 11-12.

¹⁰ الغد، 2013/9/13.

¹¹ جبريل محمد وعمر رحال، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين: الحكم المحلي نموذجاً (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2000)، ص 55-56.

¹² أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، ص 242.

القوانين الأردنية في الضفة الغربية والقوانين المصرية في قطاع غزة. وبالرغم من أن السلطة قطعت شوطاً جاداً في توحيد التشريعات والقوانين، وإصدار قوانين أخرى نازمة للمجتمع الفلسطيني، إلا أن الانقسام عمق أيضاً انفصاماً قانونياً وليس جغرافياً فقط.

وبالنسبة إلى خبراء قانونيين؛ ثمة مرجعيتان تحكمان عمل والتزامات مؤسسة الرئاسة، الأولى: داخلية ضابطة لعلاقة السلطات وللشؤون الحياتية المجتمعية، والثانية: الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة عن الحاكم العسكري وفق قوانين الاحتلال، والمتعلقة بالأمن والمستوطنين وأوضاع الأراضي المحتلة سنة 1967، بوصفه وإدارته المدنية، مصدر السلطة منذ تشكيلها¹³، بموجب اتفاقيات أوسلو التي أفادت بأن السلطة تحكم وتتصرف بموجب الصلاحيات التي نقلت إليها¹⁴، بينما ما يزال "الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية في الضفة الغربية مستمرين في الوجود، مع قيام السلطة الفلسطينية بممارسة بعض صلاحياتهما ومسؤولياتهما"، أي أن السلطة الفلسطينية لم ترث القوانين التي كانت سارية المفعول في المنطقة عندما بدأ الاحتلال فحسب، وإنما سترث أيضاً "الأوامر العسكرية التي صدرت عن الإسرائيليين خلال فترة الاحتلال، والتي يتعدى بعضها صلاحية أي سلطة محتلة، وبالتالي فإنها غير شرعية في نظر القانون الدولي"¹⁵.

ألقي هذا الخلط بظلاله السلبية على أداء مؤسسة الرئاسة وعلاقتها بالسلطات القائمة، وعلى النسيج المجتمعي الفلسطيني، في ظلّ عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

1. صلاحيات مؤسسة الرئاسة:

بين فعلي "التكريس" قبل صدور القانون الأساسي، و"التوسيع" عقب نفاذه، اتسعت دائرة صلاحيات مؤسسة الرئاسة، ليمسّ مختلف الجوانب الحيوية. فمنذ تأسيس السلطة، وتشكيل الحكومة الأولى بقرار منظمة التحرير لممارسة السلطات

¹³ رجا شحادة، "النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية: العبء لا المسؤولية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، العدد 21، شتاء 1995، ص 55-56.

¹⁴ وفق المادة الرابعة من اتفاق غزة - أريحا، المسمى أيضاً باتفاق القاهرة والذي تمّ توقيعه في 1994/5/4، انظر نصّ الاتفاقية في: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4924>

¹⁵ رجا شحادة، مرجع سابق، ص 55.

التشريعية والتنفيذية والوظائف القضائية¹⁶، اعتاد الرئيس عرفات، نظراً لعدم وجود منصب رئيس للوزراء (حتى 2003)، على ترؤس اجتماعات الحكومة. وبسبب غياب مؤسسة تشريعية تقوم بإصدار القوانين (حتى 1996)؛ نظراً لأنه لم تتشكل منذ البداية مؤسسات ديوان الموظفين أو الرقابة الإدارية، أو أي نظام لتحديد أسس ووسائل العمل الحكومي والإداري والتنفيذي؛ فقد قام الرئيس عرفات بكافة تلك المهمات، عن طريق إصدار الأوامر والمراسيم والقرارات الرئاسية التي اكتسبت قوة القانون، أو عن طريق الرجوع للقوانين التركية أو البريطانية أو المصرية أو الأردنية أو حتى الأوامر العسكرية الإسرائيلية، لإيجاد الصيغ اللازمة والمناسبة. هذا عدا عن كونه، أيضاً، صاحب قرار الإنفاق وحجمه¹⁷. وحتى بعد تشكيل المجلس التشريعي، استمر عرفات في أحيان عديدة في تجاوز هذا المجلس، أو تأخير اعتماد القوانين التي يصدرها¹⁸.

ولجأت مؤسسة الرئاسة إلى فرض سلطتها بأساليب متنوعة، منها بناء قوة أمنية مسلحة من ثمانية أجهزة، بهدف ضبط الوضع العام بمعزل عن السلطة القضائية التي تمّ إضعافها وتحييدها، والإيفاء بالتعهدات الأمنية للجانب الإسرائيلي¹⁹. وذلك تماشياً مع اتفاق أوسلو الذي لم يسمح للسلطة بتشكيل أيّ قوات مسلحة أخرى غير قوة شرطة، وقيده أمنياً²⁰، دون اشتراط ربط ذلك بالتوصل إلى تسوية متفق عليها للصراع. فيما أحدثت تعيينات الأجهزة الأمنية مشكلة أساسية في التركيبة الاجتماعية والسياسية²¹، ونخراً خلافاً في أوساطها المتعددة، ليس بشأن سبل التصدي للاحتلال، وإنما حول بسط السيطرة والنفوذ "المناطقى" في الساحة المحتلة، تسبب أحياناً، في سقوط ضحايا من المدنيين الفلسطينيين.

¹⁶ بموجب اتفاق القاهرة الصادر في 1994/5/4. انظر نص الاتفاقية في: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4924>

¹⁷ مروان كنفاني، سنوات الأمل (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 335-337.

¹⁸ انظر مثلاً: جميل هلال، الدولة الفلسطينية بعد أوسلو (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 209-210 و 236-239؛ وانظر أيضاً: قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 25-26.

¹⁹ انظر: داود سليمان، مرجع سابق، ص 49-56.

²⁰ أحمد محمود، "اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني: قراءة في المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية"، السياسة الدولية، العدد 117، تموز/ يوليو 1994، ص 169.

²¹ مروان كنفاني، مرجع سابق، ص 270.

سمح فوز حركة فتح برئاسة السلطة وأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (88 عضواً) في انتخابات سنة 1996، وسط مقاطعة غالبية القوى والفصائل، في فرض هيمنتها على مواقع النفوذ والقرار التنفيذي والتشريعي وأغلب المؤسسات العامة والأجهزة الأمنية، عبر شخصيات تابعة أو مناصرة وموالية لها، بحيث باتت تتمتع بامتيازات ومكاسب متنوعة. وقد أوجد ذلك تداخلاً شديداً بين فتح ومؤسسات السلطة، وأشاع سخطاً شعبياً واسعاً ترافق مع تردد تهمة انتشار الفساد داخل أجهزة السلطة، مما انعكس تراجعاً في تأييد حركة فتح لصالح المعارضة الإسلامية، وهو ما ظهرت تجلياته في مرحلة لاحقة.

وعلى الرغم من سعي السلطة الفلسطينية لبناء نظام سياسي قادر على توفير بيئة قانونية ودستورية ملء الفراغ الإداري والقانوني الذي تركه الاحتلال في ظل غياب الدولة السيادية والكيانية المستقلة²²، إلا أن هذه البيئة اتسمت عملياً بنقص المرجعيات القانونية، وسيطرة الفصيل الواحد على السلطة، وتهميش السلطين التشريعية والقضائية، وتداخل السلطات، وتضخم القطاع الحكومي، وترهل الإدارة العامة، والاعتماد على المساعدات الخارجية. وقد تسببت سياسة التحكم في تعيين المناصب الحكومية العليا في السلطة، وفق أسس ومعايير حزبية وتنظيمية وعائلية، مقابل فرض القيود على تعيين أنصار حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في إيجاد شعور مجتمعي مرير بعدم تساوي الفرص والعدالة في التوظيف، كما أدى الإفراط في منح رتبة "المدرء العامين"، إلى تشكيلهم طبقة اجتماعية جديدة مثيرة للجدل والانتهاكات، ومعبرة عن الفساد والمحسوبية²³.

وترافق ذلك مع إصدار الرئيس عرفات لقرارات وقوانين شكّلت، بحسب هيئات حقوقية فلسطينية، انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، ومنها قرار إنشاء "محكمة أمن الدولة" في 1995/2/7²⁴، الذي أعيد النظر في أحكام الإعدام الصادرة عنها سنة 2003 لجهة عرضها على محاكم مدنية²⁵. ومنها كذلك المرسوم الرئاسي بقانون

²² أيمن يوسف، "النظام السياسي الفلسطيني، 1996-2006: من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي"، المستقبل العربي، العدد 334، كانون الأول/ديسمبر 2006، ص 42.

²³ انظر مثلاً: مروان كنفاني، مرجع سابق، ص 334.

²⁴ داوود سليمان، مرجع سابق، ص 78.

²⁵ مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، "حالة الحريات العامة في مناطق السلطة الفلسطينية"، مجلة شؤون استراتيجية، عمّان، العددان 24 و25، السنة الثامنة، 2009، ص 114.

المطبوعات والنشر، في 1995/6/5، الذي يضع القيود والضوابط على حرية العمل الصحفي، وآلية نيل التراخيص ومراقبة الصحف قبل توزيعها²⁶. بالإضافة إلى المرسوم الرئاسي، في 1998/11/9، بشأن "تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض"، الذي أعيد نشره في الصحف المحلية سنة 2003 بدل الغائه، انسجاماً مع اتفاق فلسطيني إسرائيلي على متابعة المحتوى الإعلامي والدراسي، غداة تشكيل لجنة ثلاثية تضم السلطة الفلسطينية، و"إسرائيل"، والولايات المتحدة، لمنع التحريض بموجب مذكرة واي ريفر الموقعة في 1998/10/22²⁷. كذلك أصدر الرئيس عرفات، في 2000/4/30، بصفته وزير الداخلية، اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة، التي تقيد ممارسة حق التجمع السلمي، وتطلق يد رجال الشرطة لفضه، دون الاستجابة إلى مطالب الغائها أو تعديلها، مما تسبب في حدوث انتهاكات عديدة²⁸.

وعلى الرغم من المطالبات الداخلية المبكرة بالإصلاح ومكافحة الفساد، إلا أن مصادر الدعم الغربية تغاضت عنها، آنذاك، واستمرت بضح مساعدات مالية، تجاوزت مبلغ خمسة مليارات دولار، 90% منها من مصادر غربية، خلال الفترة الواقعة بين 1994 ومنتصف 2001²⁹. وقد تم الاعتماد عليها في تأمين النفقات الإنشائية والتشغيلية للسلطة، وتدعيم التوجه نحو اقتصاد السوق، وتشجيع إنشاء المنظمات غير الحكومية، ليس لأجل مجتمع فلسطيني ديمقراطي متقدم، ما يهدد بضبط سياق العملية التفاوضية وتعطيل التسوية، وإنما لضمان إيجاد فئات وشرائح مجتمعية تتكئ في تحسين وضعيتها على المساعدة الغربية، توطئة لتطويع إرادتها وتسهيل قبولها بتسوية سياسية وفق الشروط الإسرائيلية.

ولأن الحكم الصالح شرط ضروري لنجاح عملية السلام، وفق المنظور الغربي، لم تنفك مشاريع غربية عن تقديم "النصح" حول كيفية إصلاح أوضاع السلطة ومواجهة

²⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ملاحظات نقدية على قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1995)، ص 13-18، انظر: http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/presslaw%20_1_.pdf

²⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد 118، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2005، ص 171.

²⁸ المرجع نفسه، ص 190.

²⁹ علي الجرباوي، "حول الأجندة الخارجية لـ"إصلاح": الحالة الفلسطينية"، المستقبل العربي، العدد 335، كانون الثاني/يناير 2007، ص 74.

التحديات³⁰، غير أنه سرعان ما تحول إلى ضغط أمريكي إسرائيلي غداة تحميل الرئيس عرفات فشل مفاوضات كامب ديفيد Camp David Summit سنة 2000، ومطالبته، وهو محاصر في مقر المقاطعة في رام الله في 2001 (حتى وفاته في 2004/11/11) باعتقال عناصر المقاومة، لا سيما حركة حماس، بعدما تبين وقوفه في الموقع الاعتراضي لسياستهما. إذ بات تجريد مؤسسة الرئاسة من موارد قوتها الأساسية وإعادة توزيعها سبباً وحيداً لعزله³¹، عبر إناطة القرار السياسي بيد الحكومة ورئيس الوزراء الذي استحدث منصبه فيما بعد، ووضع الأجهزة الأمنية تحت إمرة وزارة الداخلية، وتفويض الشأن المالي إلى وزارة المالية.

ومع أن الرئيس عرفات حاول التصدي للضغوط الخارجية، إلا أن حصاره، وتردي الأوضاع الداخلية، وتفشي الفساد، أدى إلى نجاح هذه الضغوط؛ فقام في 2002/6/6، بتعيين مجلس وزراء جديد برئاسته، أعقبه إصدار مرسوم رئاسي بتشكيل "اللجنة الوزارية للإصلاح" لإصلاح مؤسسات السلطة؛ ثم اضطر، تحت وطأة رزمة إصلاحات خطة خريطة الطريق³²، على استحداث منصب رئيس وزراء، في آذار/مارس 2003، والتوقيع على القانون الأساسي المعدل في 2003/3/18، وتكليف السيد محمود عباس بمهام رئاسة الحكومة، الذي استقال بعد أشهر قليلة ليخلفه أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي حينها، فيما كانت صلاحيات الرئيس عرفات وقدرته على التحكم بالواقع من حوله تضعف حتى وافته المنية. ومن ثم تولى رئيس المجلس التشريعي

³⁰ مثلاً مشروع "تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية" الذي تبناه مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك وقام بتنفيذه فريق عمل دولي خبير برئاسة ميشيل روكارد وأدار المشروع هنري سيغمان، بينما كان الباحثان الرئيسيان هما يزيدي صايغ وخليل الشقاقي، وترجمه مركز البحوث للدراسات الفلسطينية، انظر: **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 1999)**. وانظر أيضاً:

The RAND Palestinian State Study Team, "Building A Successful Palestinian State," site of RAND Corporation, 25/11/2005, http://www.rand.org/pubs/research_briefs/RB9072.html; The Arc: A Formal Structure For a Palestinian State, RAND Corporation, 26/8/2008, http://www.rand.org/multimedia/video/2008/08/26/the_arc.html; and Robert E. Hunter and Seth G. Jones, "Building a Successful Palestinian State: Security," RAND Corporation, 23/1/2006, <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG146z2.html>

³¹ انظر: عبد الإله بلقزيز، "حماس" و"فتح" والرئاسة: لعبة الأخطاء القاتلة، "المستقبل العربي"، العدد 330، آب/أغسطس 2006، ص 31.

³² صاغت اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) سنة 2003.

روحي فتوح مسؤوليات الرئاسة لمدة ستين يوماً حسب القانون الفلسطيني، تبعها إجراء انتخابات لرئاسة السلطة في 2005/1/19، نجح فيها عباس، بعدما أصبح رئيساً لحركة فتح سنة 2004.

لم يتغير الحال كثيراً بعد نفاذ القانون الأساسي، الذي أعطى مؤسسة الرئاسة صلاحيات واسعة، مبقياً على انتخاب رئيس السلطة انتخاباً عاماً ومباشراً من الشعب الفلسطيني بموجب أحكام قانون الانتخابات.

ووفق مواد القانون؛ وبالإضافة إلى رئاسته للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يُعدُّ رئيس السلطة القائد الأعلى للقوات الفلسطينية (المادة 39)، وله صلاحية تعيين ممثلي السلطة الفلسطينية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الخارجية وإنهاء مهامهم، واعتماد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة (المادة 40)، وإصدار القوانين والمراسيم (المادة 41)، واقتراح التشريعات والمصادقة عليها وإصدار القرارات التي لها قوة القانون في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، على أن تعرض عليه في أول جلسة يعقدها (المادة 43)، وإصدار العفو الخاص عن العقوبة أو تخفيضها، وأما العفو العام أو العفو عن الجريمة فيكون بقانون (المادة 42)، واختيار رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة وإقالته وحل الحكومة (المادة 45)، وتلقيه إقراراً بالذمة المالية الخاصة برئيس الوزراء وبأعضاء الحكومة (المادة 80)، وإعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إلى المجلس التشريعي (المواد 55، 65، 100)، وتعيين المحافظين في مناطق السلطة والمسؤولين في المناصب الإدارية العليا؛ من نوع محافظ سلطة النقد (المادة 93) ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية (المادة 96)، وتعيين النائب العام وإقالته (المادة 107)، والمصادقة على تنفيذ حكم الإعدام الصادر من أي محكمة (المادة 109)؛ بينما خلا القانون الأساسي من بند يسمح للمجلس التشريعي بمحاسبة الرئيس أو مساءلته أو عزله (المادة 54).

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي المعدل استحدث منصب رئيس الوزراء لأغراض الفصل بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية، وعدم تغول سلطة على أخرى، وتوزيع المهام التي كانت محصورة بيد الرئيس؛ إلا أنه منح في الوقت نفسه صلاحيات واسعة للرئيس، تقود عملياً إلى المأزق ذاته الذي استهدف أساساً الخروج منه.

وقد حضر ذلك في أكثر من موضع؛ فقد استبقت مؤسسة الرئاسة تشكيل الحكومة برئاسة حماس بعد الانتخابات التشريعية 2006، بتعزيز السيطرة على العديد من المؤسسات الأمنية والمدنية، وبجملة تعيينات وترقيات في مؤسسات ووزارات السلطة والأجهزة الأمنية.

وشكلت سياسة التعيينات أمراً مرهقاً لميزانية السلطة العامة، حيث شهدت سنتي 2006 و2007 فقط تعيين زهاء 300 مدير عام وقرابة 18 ألف وظيفة في الجهاز الأمني³³، بينما يقدر عدد الموظفين اليوم بنحو 172 ألف موظف من مدنيين وعسكريين، يذهب الجزء الأكبر من إجمالي الميزانية لرواتبهم، مما أوجد خللاً في هيكلية السلطة؛ حيث كان يتم أيضاً اقتطاع ما معدله 34% منها للأمن، وتوزيع الباقي على القطاعات التنموية والخدمية الأخرى³⁴. وقد أدى ذلك إلى تدهور في أوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة، الناتجة أساساً عن سياسة الاحتلال، بإبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من التخلف والخضوع للاقتصاد الإسرائيلي. كما زاد الأمر سوءاً ما لوحظ من زيادة تأثير صندوق النقد والبنك الدوليين على السياسة الاقتصادية الفلسطينية، حيث أدت السياسة الحكومية، بالتشاور معهما، إلى رفع الضرائب واستفحال الغلاء، عدا تبعات الاحتكام إلى تجليات اتفاق أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي³⁵.

وتبدو المفارقة هنا في قضم الأمن لنسبة عالية من ميزانية سلطة لا تملك جيشاً ومقيدة أمنياً، وفق أوسلو، غير أن هذه العقيدة الأمنية الاستثنائية لسلطة تحت الاحتلال، تشمل التعاون في حماية أكثر من نصف مليون مستوطن في 180 مستعمرة، وتأمين مستلزمات التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، وتوفير متطلبات الجنرال الأمريكي (الذي يتابع الشؤون الأمنية) وعناصره في الضفة الغربية المحتلة.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس عباس سنة 2012 عن وقف التعيينات الحكومية لدى مؤسسات السلطة بسبب أزمته المالية، إلا أن البيانات الصادرة عن وزارة المالية في الحكومة تفيد بأن قيمة فاتورة رواتب موظفي السلطة والحكومة بلغت أكثر من مليار دولار خلال

³³ انظر: الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تنذر بعواقب وخيمة، الشرق الأوسط، 2007/7/29.

³⁴ الغد، 2013/4/26.

³⁵ انظر مثلاً: شريف موسى ومحمود الجعفري، "السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 6، العدد 21، شتاء 1995، ص 29؛ وانظر أيضاً: الغد، 2012/11/13.

النصف الأول من سنة 2013، من ضمنها رواتب أعضاء المجلس التشريعي المعطل منذ سنة 2007، ونحو 410 ملايين دولار للعاملين في الأجهزة الأمنية³⁶.

وكثيراً ما تستخدم رواتب الموظفين في الخلاف السياسي الداخلي، إذ أصدرت مؤسسة الرئاسة بعد الانقسام تعليمات لموظفي القطاع العام في قطاع غزة، المقدر عددهم بنحو 77 ألفاً، بالامتناع عن الذهاب إلى عملهم. ووفقاً لتقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فإن زهاء 17 ألف موظف منهم يلتحقون بعملهم، وتمثل الرواتب المدفوعة لهؤلاء 14.2% فقط من إجمالي الرواتب التي يتم تحويلها من السلطة، مما يعني أن خزينة السلطة تدفع سنوياً 368 مليون دولار لمن يجلس في بيته دون مردود إنتاجي أو خدماتي³⁷.

ترافق ذلك مع إصدار رئيس السلطة الفلسطينية خلال سنتي 2006 و 2007 تسعة قرارات لها قوة القانون، وأصبحت نافذة دون نيل موافقة المجلس التشريعي³⁸، فيما صادق الأخير المنتهية ولايته في جلسة عقدها في 2006/2/13 بُعيد الانتخابات التشريعية، على مجموعة من المراسيم الرئاسية التي تمنح مؤسسة الرئاسة حق تشكيل المحكمة الدستورية دون الحاجة لمصادقة المجلس التشريعي القادم، وتعيين رئيس ديوان الموظفين، ورئيس هيئة التقاعد، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتعديل يسمح بتعيين أمين عام المجلس التشريعي من خارج المجلس؛ وقد تولت شخصيات من حركة فتح جميع هذه المناصب³⁹.

كما أصدرت مؤسسة الرئاسة، في أثناء تعطيل عمل المجلس بسبب الانقسام، مراسيم وقرارات بتعيينات وتشكيلات أطر جديدة لا تحمل صفة الضرورة الملحة التي استوجبتها القانون الأساسي المعدل؛ وبحسب قول نائب رئيس المجلس التشريعي حسن خريشة "فقد أصدر رئيس السلطة حوالي 46 قانوناً من هذا النوع، 60% منها

³⁶ انظر: القدس، 2013/8/14.

³⁷ انظر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، تقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تعطل الموظفين في قطاع غزة، 2008/8/18، في: <http://www.pecdar.ps/userfiles/file/emp.%20report.pdf>

³⁸ أسامة محمود، "السلطة الفلسطينية بين آمال الغد وحقيقة الواقع"، الحوار المتمدن، العدد 1993، 2007/7/31، انظر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=104389>

³⁹ مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

تتعلق بجوانب الاستثمار وتسيير مصالح ومهام بعض الشخصيات⁴⁰، بالإضافة إلى مرسوم، في 20/11/2007، بتعيين مدير الإدارة العامة للأمن الوقائي ونائبه، ومرسوم آخر في 1/3/2008، بتشكيل المعهد القضائي.

وبموازاة ذلك، أصدر الرئيس عباس بعد أحداث 2007 عدة مراسيم؛ مثل مرسوم رقم 8 الصادر في 14/6/2007 بإقالة إسماعيل هنية من رئاسة الوزراء، ومرسوم رقم 9 الصادر في التاريخ نفسه بشأن إعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ومرسوم رقم 13 الصادر في 17/6/2007 بتكليف سلام فياض بتشكيل الحكومة بعد تأدية اليمين القانونية أمام رئيس السلطة، ومرسوم رقم 11 الصادر في 15/6/2007 بتعليق العمل بأحكام ثلاث مواد من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 (65، 66، 67)، التي تنص على نيل الحكومة المشكلة ثقة المجلس التشريعي. كما أصدر الرئيس عباس مرسوماً آخر برقم 16 في 20/6/2007 يقضي بـ”منح وزير الداخلية سلطة مراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أية جهة حكومية أخرى“، و”اتخاذ الإجراءات التي يراها ملائمة إزاء الجمعيات والمؤسسات والهيئات من إغلاق أو تصويب أو ضاع أو غير ذلك من الإجراءات“، و”على جميع الجمعيات والمؤسسات والهيئات العامة القائمة التقدم بطلبات جديدة لإعادة ترخيصها خلال أسبوع من تاريخه، وكل من يخالف ذلك يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه“، أتبعه بمرسوم رقم 17 في 26/6/2007 بحظر الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية أيّاً كانت تبعيتها. وأصدر مرسوماً آخر برقم 28 في 6/7/2007 بتوسيع اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، بما يشكل خطورة لا تقتصر على انتهاك أحكام القانون الأساسي الخاصة بتلك الحالة، وإنما فيما تضمنه من مساس باختصاص ومهام القضاء المدني لصالح القضاء والنيابة العسكرية، فضلاً عن مدّ نطاق صفة الضابطة القضائية لتشمل كلّ من ينتسب للقوات الفلسطينية، وأيّ قوة أخرى قائمة أو تستحدث ضمنها، بما يسمح بإطلاق يد الجميع في ممارسات تؤدي لانتقاص من الحقوق والحريات والاعتداء عليها⁴¹.

⁴⁰ الغد، 2013/9/13.

⁴¹ انظر المراسيم الصادرة خلال تلك الفترة في الموقع الإلكتروني الخاص بالرئيس محمود عباس، في: <http://president.ps/mraseem.aspx?id=82>

2. العلاقة مع السلطات:

لم يتحقق التوازن في علاقة مؤسسة الرئاسة مع السلطات الأخرى، في ظلّ تداخل الصلاحيات، وأحياناً سحبها لصالح الأولى على حساب مهام واختصاصات تدخل في نطاق التنفيذ والتشريع والقضاء، مما تسبب أحياناً في حدوث خلافات حادة بينها.

فإزاء الصلاحيات الواسعة التي امتلكها الرئيس عرفات، باتت مؤسسة الرئاسة تتمتع بما يوازي صلاحيات المؤسسة التنفيذية أو أكبر. ومثلما يخضع مجلس الوزراء لمساءلة المجلس التشريعي ورقابته، فإنه مسؤول أيضاً أمام رئيس السلطة، حيث إن كل وزير مطالب بشكل منفرد بتقديم تقرير مالي إلى الرئيس مباشرة. وبالتالي يجمع في تلك الحالة، بين سلطتين تنفيذية وتشريعية، ويخول نوعاً من حق النقض (الفيتو) Veto على قرارات المشرعين⁴². عدا عن وجود جمع مباشر بين رئاستي السلطة والمنظمة التي تشكل مرجعيتها، مما جعل من رئيس السلطة مشرعاً أول قبل المجلس التشريعي باعتباره يرأس مرجعية السلطة بأكملها.

وعلى الرغم من محاولات نيابية وفصائلية مبكرة لإصلاح أداء السلطة وتحديد السلطات المطلقة للرئيس عرفات، خاصة في الجوانب المالية والأمنية والسياسية، ولكن ذلك لم يتحقق إلا فيما بعد. فقد ظلّ الرئيس محتفظاً بوزارة الداخلية في الحكومات الثلاث الأولى التي تشكلت تباعاً منذ سنة 1994، بينما تولى عنها في الحكومة الرابعة (2002/6/13-2002/10/29) نتيجة ضغوط خارجية وداخلية، في حين أبقى الملف المالي بيده بالرغم من تسلم وزراء تلك الحقيبة، أسوة بملف الشؤون الخارجية الذي ظلّ محصوراً في نطاق وزارة التعاون الدولي إلى حين فصله في الحكومة السادسة (2003/4/30-2003/10/7)، التي شكلها عباس بصفته رئيس وزراء، عقب استحداث المنصب في سنة 2003، وشهدت استحداث وزارة شؤون المفاوضات لأول مرة. وقد غلب على طابع الحكومات الثمانية التي تشكلت في عهد الرئيس عرفات اللون "الفتحاوي"، إلى جانب قلة من الفصائل المقربة من الحركة وشخصيات مستقلة، ولعل ذلك يعود إلى رفض غالبية الفصائل المشاركة في الانتخابات والحكومة.

⁴² جبريل محمد وعمر رحال، مرجع سابق، ص 64.

وباستثناء قصر عمر الحكومة الأولى (1994/9/10-1996/5/16) التي قدمت استقالتها استعداداً لإجراء الانتخابات التشريعية، فإن انتشار مظاهر الفساد، والتضخم الوظيفي، وتداخل الصلاحيات أدت إلى استقالة الحكومة الثانية في 1998/6/25، وتقليص حجم الحكومة الرابعة، وإحداث أزمة بين مؤسسة الرئاسة والمجلس التشريعي بسبب رفض الرئيس عرفات عرضها على "التشريعي" باعتبار ما تمّ تعديلاً وزارياً وليس تشكيلاً جديداً، خلافاً لرؤية الأخير. هذا، بالإضافة إلى المخالفة القانونية للقانون الأساسي لسنة 2002، الذي يضع سقفاً أعلى لعدد الوزراء يبلغ 19 وزيراً، قبيل تحديده بسقف 24 وزيراً في القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وليس 21 حسب تشكيلتها، إلا أن الحكومة بقيت تمارس عملها إلى حين استقالتها في أيلول/سبتمبر 2002.

أخذت الخلافات بين مؤسسة الرئاسة والحكومة منحى مختلفاً، بعد استحداث منصب رئيس الوزراء، وإجراء تعديلات على القانون الأساسي جاءت مبهمة وقابلة للتفسير فيما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة. وقد تسبب ذلك في شدّ وجذب كبيرين بين الرئيس عرفات ومحمود عباس الذي تمّ تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة، والتي احتفظ فيها بحقيبة وزارة الداخلية لنفسه؛ غير أنه لم يستمر في عمله سوى أشهر قليلة، بسبب الخلاف حول برنامج عمل الحكومة وتدخل مؤسسة الرئاسة في عملها⁴³؛ فقدم استقالته التي قبلها الرئيس عرفات، وعيّن قريع خلفاً له، الذي تمكن من تشكيل الحكومة في عهده مرتين، وفي عهد الرئيس عباس مرة واحدة.

من جهة أخرى، ارتبطت عمليات تعيين القضاة وطاقم الجهاز القضائي بشكل عام بيد مؤسسة الرئاسة، بما في ذلك التدخل في آليات تعيين الجهاز القضائي وتجاوز المعايير العامة بهذا الشأن⁴⁴.

لم يختلف الحال كثيراً في عهد الرئيس عباس، بسبب تداخل الصلاحيات ما بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، خصوصاً فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأجهزة الأمنية التي دُمجت في ثلاثة، والمجال الخارجي الخاص بتعيين السلك الدبلوماسي والسفراء وممثلي المنظمة. وقد أوجد ذلك خلطاً إضافياً بين مؤسسة الرئاسة باعتباره من صلاحية الرئيس

⁴³ انظر: مروان كنفاني، مرجع سابق، ص 475 و478.

⁴⁴ جبريل محمد وعمر رحال، مرجع سابق، ص 65.

حسب القانون الأساسي، والحكومة عبر تبعيته لوزارة الخارجية، والمنظمة من خلال الدائرة السياسية المعنية بالتمثيل الخارجي. وقد تسبب قيام مؤسسة الرئاسة بسحب الصلاحيات المتعلقة بهذا الجانب من الحكومة، ووقف الدعم المالي عنها لفترة، في حدوث أزمة بين الطرفين تمّ تسويتها بعد ذلك.

وزاد فيما عدته الفصائل تجيير هياكل المنظمة لصالح مؤسسة الرئاسة، قراراً تمديد ولاية الرئيس عباس عاماً آخر إضافياً على انتهاء ولايته المقررة في كانون الثاني/يناير 2009، لتقول حتى سنة 2010 من الشهر نفسه⁴⁵، وفق تعديل القانون الأساسي المعدل لسنة 2005. وأمام تأزم الموقف، أوجد المجلس المركزي الفلسطيني، في 2008/11/23، مخرجاً بانتخاب الرئيس عباس رئيساً لدولة فلسطين، ولكنه تعرض لانتقاد أصاب صلاحيات المركزي، التي ليس من بينها انتخاب رئيس الدولة وإنما ترشيحه، بينما تناط المهمة بالمجلس الوطني بوصفه السلطة العليا للمنظمة، مقابل من أيده لصعوبة انعقاد المجلس الوطني⁴⁶.

وعدا عن خلافاتها مع حكومة حماس (سنبحثها لاحقاً)، فقد تسببت موازنة سنة 2013 في توتر العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، حينما قبل سلام فياض استقالة وزير المالية نبيل قسيس بعدما رفضها الرئيس عباس، مما دفعه لتقديم استقالته في نيسان/أبريل 2013. وتمت الاستقالة وسط مطالبات فلسطينية برحيله بسبب الأوضاع المتردية في الضفة الغربية، وتحميل سياسته مسؤولية ما آلت إليه؛ بعد أن استقر عليها أكثر من خمس سنوات متتالية رئيساً للوزراء، مع العلم أنه استمر تسع سنوات وزيراً للمالية. وقد قبل الرئيس عباس الاستقالة⁴⁷، وكلف الأكاديمي رامي الحمد الله بتشكيل حكومة جديدة، ولكنه قدم استقالته بعد 18 يوماً من أدائه اليمين الدستوري، احتجاجاً على تداخل الصلاحيات، وتدخل نائبيه المقربين من الرئيس عباس في شؤونه، إلا أن الأخير أعاد تكليفه بتشكيل الحكومة، حيث أدى اليمين الدستوري أمام الرئيس في 2003/9/19 وأعلن حكومته بالتشكيلة القديمة نفسها، بعد الاتفاق على إعطائه صلاحيات أوسع.

⁴⁵ القدس، 2008/5/30.

⁴⁶ القدس، 2008/11/27.

⁴⁷ الأيام، 2013/4/13.

ويعكس ذلك مخالفة قانونية وتدخلًا في صلاحيات المجلس التشريعي، نتيجة تغييب المجلس التشريعي، مما سمح للسلطة بالهيمنة على الساحة، حسب النائب حسن خريشة، الذي عدّ غياب وتغييب التشريعي أمراً غير مقبول لا وطنياً ولا شعبياً، لأنه يمثل "حجر الزاوية في النظام السياسي". وأكد خريشة أن تفعيل البرلمان المعطل ينهي حالة التفرد والهيمنة من قبل السلطة التنفيذية، ويشكل أحد أدوات استقرار الوضع الداخلي، واستعادة وحدة الشعب الفلسطيني وأدواته، وصولاً لانتخابات عامة، تعطي المواطن حقه في اختيار قياداته، باعتبار أن الانتخابات حقّ للمواطن واستحقاق على السلطة⁴⁸.

وأخيراً، فقد امتد التدخل إلى المجال الإداري، ومنها إعادة إلحاق المؤسسات الإعلامية لرئاسة السلطة مما أضعف استقلاليتها، وتعيين الموظفين وفق أسس غير سليمة، غالباً.

3. الفساد:

في أجواء العدوان الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني، وتدهور أوضاع المناطق التي تديرها السلطة، انتشرت رائحة الفساد حتى تجاوزت الساحة المحلية صوب الفضاء الدولي، مما ضاعف من معاناة الفلسطينيين وأزمتهم المعيشية الخانقة؛ في ظلّ غياب الكيان الوطنية السيادية والمستقلة، وتفتت التجمعات السكانية بفعل الاستيطان، والجدار العنصري، والانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

حضرت تجليات الأزمة منذ تشكيل السلطة؛ عبر محاولة التشبيك بين الشرائح السياسية والأمنية والاجتماعية وفق علاقات الولاء والارتباطات الشخصية، وربط النخب السلطوية بالنخب المحلية في الداخل، ضمن علاقة توزيع المصالح والأدوار والمناصب لضمان إدانة علاقات من السيطرة على المجتمع الفلسطيني⁴⁹. فضلاً عن اعتماد مبدأ التمثيل، الحزبي أو المناطقي أو العائلي...، في عملية توزيع الموارد والمقاعد الوزارية والوظائف العليا، لكسب قبول مجتمعي بها، دون النظر لتأثيراتها في نجاعة النظام.

⁴⁸ انظر: موقع فلسطين أون لاين، 2014/11/13، في: <http://felesteen.ps/details/news/127223/html>

⁴⁹ أيمن يوسف، مرجع سابق، ص 42.

وقد شجع هذا الوضع ما يعرف بحالة المحسوبية، وما سماه الباحثون "الزبائنية" التي تحظى بنوع من مراتبية غير رسمية لبنيتها في الجهاز البيروقراطي الحكومي والأجهزة الأمنية⁵⁰. وقد سُمح لكثيرين باستغلال مناصبهم وعلاقتهم بالسلطة لتحقيق مكاسب سرية، سُهّل لها إسرائيلياً، أحياناً، عن طريق إقامة شراكات ومنح وكالات، فيما تعرضت المساعدات الخارجية لمحاخصة واقتطاع لصالح مسؤولين كبار، وانتشرت رائحة الفساد، لا سيّما بين أوساط المسؤولين في إدارة السلطة وصفوف المتقلدين منهم مناصب تتيح الاتصال بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة⁵¹، حتى بلغت قيمة هدر المال العام، المعلنة، زهاء 350 مليون دولار، وفق "التقرير السنوي لهيئة الرقابة العامة عن أحوال الفساد في إدارة السلطة الفلسطينية لعام 1996" الصادر مطلع سنة 1997⁵²، غير أن الملف أغلق عند ذاك وظلّ محصوراً ورقياً، أسوة بجهود مماثلة لم تأخذ نصيبها من التنفيذ الفعلي.

وعلى الرغم من قيام الرئيس عباس بعدة إجراءات لمكافحة الفساد، منها تأسيس هيئة مكافحة الفساد سنة 2010، وإصدار قانوني مكافحة الفساد لسنة 2005 والكسب غير المشروع لسنة 2005 والمعدل لسنة 2010، ونجاح الهيئة في استرداد ملايين الدولارات منذ تأسيسها، كان آخرها 60 مليون دولار م رجلي أعمال فلسطينيين فارين⁵³، إلا أن السلطة ما تزال تعاني من تلك الإشكالية التي أدت إلى تراجع الدعم المالي وهزّت ثقة الشارع بها، قبل أن تبدأ نهجاً جدياً بمحاسبة المتورطين. وبحسب رئيس الهيئة رفيق النتشة، فإنها أحالت منذ تأسيسها 18 ملف فساد إلى المحاكم لم يبرأ منها سوى ملف واحد فقط، بينما تسلمت 400 شكوى بشبهات فساد سنة 2012 يجري التحقيق فيها جميعاً⁵⁴.

⁵⁰ جبريل محمد وعمر رحال، مرجع سابق، ص 66.

⁵¹ علي الجرباوي، مرجع سابق، ص 74-75.

⁵² المرجع نفسه، ص 75.

⁵³ القدس، 2013/8/28؛ وانظر أيضاً: وفا، 2013/8/27، في:

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=159091>

⁵⁴ انظر: الشرق الأوسط، 2013/6/16، في: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12619&article=732592#.VIGl6tKUdZQ>

وقد بات ملف الفساد محل اهتمام الدول المانحة، لأغراض سياسية، ورديف مطالبته الحثيثة بالإصلاح، حتى بلغ الأمر باتهام لجنة خاصة في الكونجرس Congress الأمريكي في 2012/7/2، "الرئيس عباس ونجليه ياسر وطارق، بالاستفادة من الموقع السياسي لتحقيق مصالح شخصية"؛ مما أثار موجة اعتراض فلسطيني حادة للتدخل الخارجي في شأنهم المحلي.

وغالباً ما تجعل الجهات المانحة من الدعم المالي سيفاً مسلطاً على السلطة تحت طائلة الإصلاح ومكافحة الفساد، إلا أن تدفقه، المقدّر منذ تأسيس السلطة وحتى 2013 بنحو 21 مليار دولار حسبما ذكر رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) محمد اشتية⁵⁵، لم يتوقف، بحسبان معظمه ميسّساً ومشروطاً بأجندات لا تخدم المصلحة الوطنية العليا، تماشياً مع سياسة الاحتلال في الإبقاء على التبعية الاقتصادية والسياسية الفلسطينية.

4. استطلاعات الرأي:

إذا كانت استطلاعات الرأي التي أجرتها مراكز دراسات فلسطينية متخصصة ومستقلة، في عهد الرئيس عرفات، قد ارتبطت بمعطيات التفاوض والعملية السلمية وإجراءات الإصلاح والظروف المجتمعية، فإن حالة الانقسام وخطوات المصالحة دخلت معطى إضافياً ثابتاً في الاستطلاعات المنفّذة في عهد الرئيس عباس.

ولكن في المحصلة؛ تجمع الاستطلاعات على تصدر الرئيس عرفات لائحة الشخصيات القيادية الفلسطينية الأكثر شعبية واحتراماً بين صفوف الشعب الفلسطيني⁵⁶، على الرغم من تذبذب مؤشرها أحياناً، بفارق بسيط، بين الصعود والهبوط، وفق الظروف المصاحبة لها.

ففي ظلّ أجواء العدوان الإسرائيلي والاستعداد لتوقيع اتفاق طابا (1995/9/28)، حصل الرئيس عرفات، في استطلاع رأي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في

⁵⁵ وفا، 2013/9/22، انظر: <http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=160438>؛ وانظر

أيضاً: صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2013/9/23.

⁵⁶ القدس، 2013/9/3.

أواخر شهر آب/ أغسطس، على تأييد شعبي كبير بلغ 53.7%، ودعم 70.6% لاستمرار المفاوضات، بالرغم من استبعاد 59.5% منهم نجاحها⁵⁷.

وغداة نيل الرئيس عرفات في استطلاع رأي أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في بدايات اندلاع انتفاضة 2000، نسبة تأييد إيجابي بلغت 46%، في ظل انتقاد بعض المستطلعين لإدارة تصدي السلطة لعدوان الاحتلال، واستبعاد 92% منهم لحدوث سلام، فقد تراجعت النسبة إلى 38% في سنة 2001 للأسباب ذاتها⁵⁸، ثم ما لبثت أن ارتفعت مجدداً إلى 52%، رداً على حصاره إسرائيلياً⁵⁹، فيما بلغت ذروتها في سنة 2003 بنسبة تأييد 62.6%، منها 68% في قطاع غزة⁶⁰.

في حين أظهرت نتائج استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة 1-2004/12/5، أيّ عقب استشهاد الرئيس عرفات، رضياً شعبياً واسعاً، بنسبة 88%، عن إسهام الرئيس عرفات في القضايا الوطنية وحماية مكانة القضية الفلسطينية عالمياً ودولياً، بينما تعتقد الغالبية، بنسبة 72%، بأن الرئيس عرفات قد مات مسموماً، ويعتقد غالبية هؤلاء (64% من الـ 72%) أن "إسرائيل" هي المسؤولة عن موته⁶¹.

في المقابل؛ تباينت استطلاعات الرأي حول شعبية الرئيس عباس إثر دخول عنصر الانقسام وخطوات المصالحة في معطى نتائجها، فبعد نيّله نسبة تأييد 54% في نيسان/ أبريل 2006، تراجعت النسبة، عقب أشهر قليلة فقط، إلى 34%، بسبب تفاقم الظروف المعيشية للمواطنين وسوء أداء السلطة⁶². إلا أن النسبة سرعان ما ارتفعت إلى 68%، مقابل 32% لرئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية، وفق استطلاع للرأي

⁵⁷ عبد العزيز الأعرج، "ردود الفعل الفلسطينية على اتفاق طابا"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 46، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، ص 50-51.

⁵⁸ انظر: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، في: www.birzeit.edu/ccds/arabic/opinionpolls/poll2/؛ وانظر أيضاً على الموقع نفسه: <http://sites.birzeit.edu/ccds/arabic/opinionpolls/poll2/>؛ <http://sites.birzeit.edu/ccds/arabic/opinionpolls/poll5/>

⁵⁹ جميل هلال، "قراءة في نتائج استطلاع للرأي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية شباط (فبراير) 2002"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 13، العدد 50، ربيع 2002، ص 153-154.

⁶⁰ انظر: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، في: www.birzeit.edu/ccds/arabic/opinionpolls/poll2/

⁶¹ انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (14)، 2004/12/5-1، في: <http://pcpsr.org/sites/default/files/p14adf.pdf>

⁶² انظر: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، في: www.birzeit.edu/ccds/arabic/opinionpolls/poll2/

نفذته مؤسسة الشرق الأدنى للاستشارات في آب/ أغسطس 2008⁶³، بينما حلّ أداء حركة حماس في صفقة تبادل الأسرى مع الجانب الإسرائيلي، عبر الوسيط المصري، كمعطى إيجابي في تأكيد 37% على ازدياد تأييدهم لحماس، مقابل هبوط محدود في شعبية الرئيس عباس، وذلك وفق استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ما بين 15-2011/12/17⁶⁴.

ارتفعت شعبية الرئيس عباس إلى 64% إبان الاعتراف الدولي بنيل فلسطين صفة "دولة مراقب"، غير عضو، في الأمم المتحدة، في 29/11/2012⁶⁵. وقد أظهر استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال الفترة 5-2014/6/7 بأن الرئيس عباس يُعدّ الأكثر شعبية للفوز في أيّ انتخابات رئاسية قادمة بنسبة تأييد 53% مقابل 41% لهنية⁶⁶؛ مع الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع قد أجري بعد أيام من تشكيل عباس لحكومة التوافق الوطني برئاسة وليد الحمد الله. غير أن شعبية عباس تراجعت إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 والأداء البطولي للمقاومة، فأشار استطلاع للرأي أجراه المركز نفسه في الفترة 25-2014/9/27 إلى أن هنية سيفوز في الانتخابات الرئاسية بنسبة 55% مقابل 38% لعباس⁶⁷. وهو ما أكدّه استطلاع آخر قام به المركز نفسه في الفترة 3-2014/12/6، حيث أشار أن هنية سيفوز بنسبة 53% مقابل 42% لعباس⁶⁸. غير أن نتائج مثل هذه الاستطلاعات يجب أن تؤخذ بحذر، بسبب الظروف الخاصة التي تتم بها، وأجواء الانقسام الفلسطيني، والميول المسبقة لبعض مراكز الاستطلاع.

⁶³ الحياة، 2008/8/6.

⁶⁴ انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (42)، 15-2011/12/17، في: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p42a.pdf>

⁶⁵ انظر: مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني: الوضع العام، التصويت في الأمم المتحدة، العدوان على قطاع غزة، الانتخابات، الأداء الحكومي، 1-2012/12/2، في: <http://www.awrad.org/files/server/20121512052253.doc>

⁶⁶ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (52)، 5-2014/6/7، في: http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p52a_0.pdf

⁶⁷ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (53)، 25-2014/9/27، في: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/poll%2053%20full%20arabic.pdf>

⁶⁸ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (54)، 3-2014/12/6، في: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/poll%2054%20pressrelease%20Arabic%20%20final.pdf>

ثانياً: مؤسسة الرئاسة والفصائل الفلسطينية:

شكل اتفاق أوسلو نقطة تحول حاسمة في تكوين الحقل السياسي الفلسطيني، وتغيير قواعد اللعبة السياسية فيه وتحديد مواجهاته وتحدياته، بعدما فتح المجال "نظرياً" أمام دولة وطنية ذات سيادة على إقليم سياسي وجغرافي (الضفة وغزة)، وحدود معترف بها تعود لما قبل حزيران/ يونيو 1967، وحلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

بيد أن الانتقال من حقل منظمة التحرير الوطني، الذي تديره وتتفاعل في إطاره حركة تحرر (متعددة الأحزاب والتنظيمات السياسية)، إلى حقل تديره وترتب وضعه سلطة حكم ذاتي يحكمها عدد من التدابير والقيود، وفي مقدمتها التخلي عن الكفاح المسلح واعتماد استراتيجية التفاوض والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، مقابل اعتراف الأخير بالمنظمة دون إقراره بالحقوق الوطنية الفلسطينية؛ قد أوجد تحولاً في النظام السياسي على أساس سلطة ومعارضة، وليس على أساس مجرد تنظيمات تتفق وتختلف في إطار تنظيمي جامع ممثل بالمنظمة. كما أوجد إشكاليات حادة في العلاقة بين مؤسسة الرئاسة وحركة فتح من جهة، وبين القوى والفصائل الأخرى، لا سيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي، من جهة أخرى، متخذاً مظاهر سلبية متعددة.

جاء اتفاق أوسلو وسط معارضة غالبية القوى والفصائل الفلسطينية، حتى تلك المنضوية في إطار المنظمة مثل الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين، بسبب نصّه على تشكيل سلطة مقيدة ومحدودة الصلاحيات على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون أن يمنع ذلك الرئيس عرفات من تمريره⁶⁹. وقد ألقى ذلك ظلال توتر على العلاقة البينية، تجسدت عبر مقاطعة الفصائل للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في سنة 1996، بوصفها إحدى إفرازات الاتفاق، ولكنها شاركت في نظيرتها التي جرت في سنة 2006، بسبب ما رأته واقعاً جديداً عشية دفن أوسلو بالانتفاضة والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب⁷⁰، إلا أن حماس قاطعت الانتخابات

⁶⁹ انظر: محمد حسنين هيكل، "السياسة والتاريخ في غزة - أريحا أولاً"، السفير، 1993/10/21.

⁷⁰ سامي خاطر، "تقييم المسار السياسي لحركة حماس (2006-2007)"، في محسن محمد صالح (محرر)، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها (2006-2007) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 18-21.

الرئاسية، في 2005/12/9، ترشيحاً وتصويتاً كونها جرت "دون انتخابات المجلس التشريعي وبخطوة منفردة من فتح"⁷¹، بحسب رأيها.

انسحب انتقاد القوى والفصائل للقرار الرئاسي المنفرد في أوصلو، على الأداء التفاوضي، إزاء استئنائه دون التنسيق معها، وتقديم التنازلات للجانب الإسرائيلي دونما مقابل، واعتماد التفاوض خياراً وحيداً، مما دفع ببعضها، مثل الجبهة الديمقراطية، للمطالبة بتشكيل قيادة سياسية عليا للمشاركة في القرارات السياسية، خصوصاً المتعلقة منها بالتفاوض مع الاحتلال، وعدم حصرها في جانب السلطة أو فتح فقط.⁷²

وبينما سعى الرئيس عرفات، في مواضع كثيرة (سنبحثها لاحقاً)، للأخذ بناصيتي التفاوض والمقاومة معاً وتعزيز التنسيق مع الفصائل، الذي تجسّد في أثناء انتفاضة الأقصى 2000-2005، التي أعادت تغذية الخطاب السياسي الفلسطيني بلغة حركة التحرر الوطني في مقاومة الاحتلال، وولدت أشكالاً من الوحدة التنظيمية القاعدية، عبر عقد اجتماعات دورية وإصدار بيانات مشتركة، افتقدتها ساحة انتفاضة 1987. عدا دعم الرئيس بشكل سري للمقاومة، تسليحاً وتدريباً وتمويلًا، بالتزامن مع إعلان تمسكه بمسار التسوية السلمية كخيار استراتيجي⁷³. غير أن الرئيس عباس التزم فقط بمسار التسوية السلمية، واستهل رئاسته في السلطة بتعهده بالالتزام بخريطة الطريق ومكافحة "العنف"⁷⁴، فيما باتت "المقاومة السلمية" سمة لصيقة لتعهداته الدولية فيما بعد.

وشكلت مواقف مؤسسة الرئاسة موضع تكدّر للعلاقات مع القوى والفصائل، لا سيّما حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في ظلّ انتقادها للتنسيق الأمني مع الاحتلال ونزع سلاح المقاومة، واعتقال كوادرها في الضفة الغربية، ومواصلة نهج التفاوض

⁷¹ بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية - حماس في 2004/12/1.

⁷² نايف حواتمة، أبعد من أوصلو: فلسطين إلى أين؟ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2000)، ص 30-34.

⁷³ مؤسسة ياسر عرفات، ياسر عرفات، حياة لا تنسى، الانتفاضة الثانية، انظر: http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28

⁷⁴ انظر: الشرق الأوسط، 2005/2/9.

على حساب المصالحة⁷⁵؛ فضلاً عن انتقادها لموقف الرئيس عباس من قضية اللاجئين، بالإشارة إلى تصريحه حول عودة عدد محدود منهم وحصول البقية على تعويض⁷⁶؛ ما يُعدُّ، في نظرها، انتقاصاً من حقّ وطني غير قابل للتفريط فيه أو التنازل عنه. بالإضافة إلى نعت الرئيس عباس لصواريخ المقاومة بـ “العبيثة”⁷⁷، وتأكيد عدم “سماحه بانتفاضة الثالثة” في ظلّ استمرار العدوان الإسرائيلي، وانتقاده لانفاضة 2000 التي “دمرت كلّ شيء”⁷⁸، بحسب قوله.

حضرت تجليات أزمة العلاقة بين الرئاسة وبين عدد من القوى والفصائل الفلسطينية من ضمن ثنايا اتفاقيات أوسلو، ونتيجة تنفيذ السلطة لالتزاماتها الأمنية الواردة فيها، بالرغم من استمرار عدوان الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني.

وقد عكس ذلك نفسه، مع تشكيل السلطة، خلال الحملات الأمنية ضدّ عناصر المقاومة، خصوصاً في الفترات التي تشهد فيها الأراضي المحتلة سنة 1967 تصعيداً في عدوان الاحتلال وردّ المقاومة عليها، أو تنفيذ عمليات استشهادية في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ بالإضافة إلى استهداف البنية التحتية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي عبر إغلاق المؤسسات والجمعيات التابعة لهما⁷⁹. كما قامت الرئاسة بإصدار قرارات بمصادرة الأسلحة وإغلاق الصحف والمجلات التي تدعم علناً عمليات المقاومة؛ فضلاً عن انتهاك حقّ حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي في ظلّ تغييب سيادة القانون، وضعف السيطرة الأمنية لصالح انتشار الفوضى والفلتان الأمني، وقيام البعض بأخذ القانون باليد مما يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق المواطنين⁸⁰.

⁷⁵ أسامة حمدان، “إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس”، في محسن محمد صالح (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 188-189.

⁷⁶ صحيفة الأهرام، القاهرة، 2008/7/28، في: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/7/28/FRON3.HTM>

⁷⁷ صحيفة النهار، بيروت، 2008/1/23.

⁷⁸ السفير، 2008/9/26.

⁷⁹ انظر: وائل سعد، “قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية”، في محسن محمد صالح (محرر)، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013).

⁸⁰ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، “حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية”، ص 172-191.

بينما تواصلت حملات اعتقال كوادر حماس، ومصادرة السلاح، ومداومة مؤسسات الحركة ومصادرة محتوياتها⁸¹؛ فضلاً عن الاعتقال التعسفي وانتهاك حق حرية الرأي والتجمع السلمي عبر منع مواطنين وقوى وأحزاب سياسية من تنظيم مظاهرات سلمية⁸². وكان من أمثلة ذلك، الإجراءات التي اتخذت لتفريق متظاهرين محتجين على لقاء كان مقرراً عقده في رام الله بين الرئيس عباس ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شاول موفاز Shaul Mofaz، مطلع تموز/ يوليو 2012، حيث أصيب عددٌ من الصحفيين برضوض في أثناء تدخل الشرطة لمنع المحتجين من الوصول إلى مقر الرئاسة، تعبيراً عن رفضهم لزيارة موفاز واستمرار اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية. وهو الأمر الذي دانت منظمات حقوقية فلسطينية ورأت فيه قمعاً غير مبرر ضد المتظاهرين؛ فيما أمر الرئيس عباس بتشكيل لجنة تحقيق في الأحداث لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات ضد المتظاهرين والصحفيين في رام الله، من منطلق الحرص على حماية حرية التعبير والتظاهر⁸³.

الانقسام الفلسطيني:

شكلت انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، التي حصدت فيها حركة حماس 74 مقعداً مع فوز أربعة مستقلين متحالفين معها، مقابل 45 مقعداً لفتح، و9 مقاعد للقوائم المحسوبة على اليسار، والبقية لمستقلين من أصل 132 مقعداً⁸⁴، مفصلاً حاداً في مفاعيل الانقسام المستمر حتى اليوم.

وقد تعرضت حماس، منذ فوزها الانتخابي، إلى الضغط الأمريكي والصهيوني، الذي استخدم الحصار الاقتصادي والمالي للحكومة والشعب الفلسطيني، كما تعرضت الحركة لابتزاز دولي كثيف، رهن رفع الحصار والعقوبات الجماعية باعتراف الحركة بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل". أي أنه سعى لحملها على الاعتراف بهذه الدولة،

⁸¹ خالد محمد صافي، "قراءة أولية في وصول حركة حماس إلى السلطة ومستقبل عملية التسوية"، مجلة دراسات باحث، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، العدد 13-14، شتاء/ ربيع 2006، ص 161.

⁸² مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 106-113؛ وانظر أيضاً: وائل سعد، مرجع سابق.

⁸³ انظر: الجزيرة.نت، 2012/7/3.

⁸⁴ الأيام، 2006/1/30.

ونقض ميثاق حماس الذي يشدد على حقّ شعب فلسطين في كامل أرضه⁸⁵. وعلى الرغم من طرح حماس، في البداية، تشكيل حكومة ائتلاف وطني، إلا أنها اضطرت لاحقاً، إلى تشكيل الحكومة منفردة، بعد رفض فتح والفصائل الأخرى الانضمام إليها.

قادت الخلافات بين فتح وحماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على أرضية المحاصصة وفق اتفاق مكة الذي أبرم في شباط/ فبراير 2007 تحت رعاية سعودية، تمهيداً لمفترضاً لخطوة فكّ الحصار وفتح المعابر. ولكن الحصار استمر مصحوباً بخلاف بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء على الصلاحيات، سرعان ما تحول إلى صراع دموي بين عناصر الأجهزة الأمنية وفتح، وبين عناصر القوة التنفيذية التابعة لحماس؛ فشهد القطاع فلتاناً أمنياً، وسط اتهام حماس لمؤسسة الرئاسة بـ”إدخال أسلحة، وتدريب عناصر ضمن خطة أمريكية لتصفيتها”⁸⁶، مما ”اضطرها إلى وضع حدّ للتيار المرتبط بأجندة أمريكية صهيونية”⁸⁷، عبر سيطرتها على القطاع في 2007/6/14. غير أن الرئيس عباس وصف ما حدث في غزة ”انقلاباً على الشرعية“، مُصدراً عدة مراسيم (سبق ذكرها)، ومتهماً حماس بتوفير الحماية لتنظيم القاعدة في قطاع غزة، وتيسير حصوله على موطئ قدم فيه⁸⁸، الأمر الذي رأت فيه الحركة ”تحريضاً خطيراً يهدف إلى عزلها إقليمياً ودولياً، ويمهد لتدخل دولي ضدها”⁸⁹، بحسبها.

وقد تعزز هذا الاعتقاد عند حماس غداة الحديث عن معلومات حول تأييد رئاسة السلطة لاستمرار الحرب الإسرائيلية ضدّ القطاع⁹⁰، التي وقعت بين 2008/12/27 و2009/1/18. وقد وجهت القوى والفصائل، من بينها كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، انتقادات للرئاسة، وقيادة المنظمة، والسلطة لتأجيل ممثل المنظمة في الأمم المتحدة اتخاذ قرار في مجلس حقوق الإنسان الأممي بشأن تقرير جولدستون

⁸⁵ انظر: عبد الإله بلقزيز، ”حماس“ و”فتح“ والرئاسة: لعبة الأخطاء القاتلة، ص 23-29.

⁸⁶ صحيفة الحقائق الدولية، لندن، 2007/7/11.

⁸⁷ بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية - حماس في 2006/6/14.

⁸⁸ صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 2007/7/11، انظر:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=122023&y=2007>

⁸⁹ بيان صادر عن المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية - حماس في 2007/7/21.

⁹⁰ انظر: وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2009/10/4، في: <http://bit.ly/14OONJP>

Goldstone Report حول إدانة الاحتلال، لارتكابه مجازر حرب في غزة في أثناء العدوان، ولاحقاً بسحبته، مما "وضعها في دائرة الشك والتواطؤ مع الاحتلال"⁹¹، حسب رأيها.

سمح التجاذب الإعلامي المتبادل بين حركتي فتح وحماس، بتوليد أزمات حادة طغت على جلسات المصالحة والاتفاقيات الناتجة عنها، والتي لم تسفر حتى اليوم عن إنهاء الانقسام، وبإحداث فرز للداخل الفلسطيني بين قطب يدعو إلى التسوية بإخضاع القضية لموازن القوى فقط، مقابل آخر يتبنى خط المقاومة. وهو ما يحدث في ظل محاولات القوى الدولية والكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية لتشديد الخناق على حماس، إما لإفشالها وتسهيل إسقاطها، أو الضغط عليها لقبول شروط الرباعية⁹² واستدراجها في إطار العملية السلمية.

ثالثاً: مؤسسة الرئاسة والاحتلال الإسرائيلي:

احتكمت مؤسسة الرئاسة في إدارة علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي إلى محددات اتفاق أوسلو المجحفة، فظلت سياستها أسيرة لبنوده، دون محاولة الخروج من إطارها، في ظل الانحياز الأمريكي للاحتلال وضعف الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية. ويبرز ذلك في اعتماد مؤسسة الرئاسة خيار التفاوض الأوحده، دون تبني استراتيجية وطنية تضم خيارات وبدائل أخرى، وتأخذ بالاعتبار طبيعة الفكر الصهيوني تجاه القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من محاولة الرئيس عرفات، في بعض المواضع، الحصول على أوراق قوة تجمع بين ناصيتي التفاوض والمقاومة معاً، كما برز خلال مجزرة "نفق الأقصى" سنة 1996، وفي أثناء انتفاضة الأقصى 2000-2005 حينما دعم شراء الأسلحة، وتدريب المقاومة، ودعم الحوار الوطني مع مختلف الفصائل، بما فيها حركتي حماس

⁹¹ القدس العربي، 2009/10/5، انظر:

<http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data\2009\10\10-05\04qpt50.htm>

⁹² عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من "فتح" إلى "حماس" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 113-118.

والجهاد الإسلامي، فضلاً عن استخدام الاحتجاج الجماهيري المدعوم من جانبه ضدّ عدوان الاحتلال كورقة ضغط في أثناء المفاوضات، والتلويح أكثر من مرة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية بإجراء أحادي الجانب عند بلوغ جلسات التفاوض طريقاً مسدوداً⁹³؛ إلا أن ذلك كله كان يجري غالباً، باستثناء الانتفاضة، في إطار إدارة التفاوض مع الاحتلال وليس تعبيراً عن استراتيجية بديلة له.

أما الرئيس عباس فقد قطع الوصل مع المقاومة، بشكلها الكفاحي المسلح، مبقياً على الجوانب السلمية منها فقط، وهو الأمر الذي برز جلياً بعد الانقسام، في ظلّ التنسيق الأمني مع الاحتلال وملاحقة عناصر المقاومة في الضفة الغربية، مسقطاً بذلك أوراق قوة من يده ومكتفياً بالمفاوضات "خياراً استراتيجياً" يقود إلى حلّ الدولتين حسب المبادرات والقرارات والمرجعيات الدولية، تحت قاعدة تؤكد أنه لا بديل عن السلام والمفاوضات؛ بحيث يصبح التفاوض، في المحصلة، خياراً استراتيجياً وحيداً⁹⁴؛ أو حتى "منهجاً للحياة"⁹⁵، وفق رؤية كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات. هذا، بالرغم من الإقرار بإفشال التعنت الإسرائيلي لجهود التسوية، وذلك حينما رأى الرئيس عباس، مثلاً، أن السياسات والممارسات الإسرائيلية تقضي على أيّ فرصة لحلّ الدولتين، و"تعيد الوضع إلى دائرة العنف"، بينما أبدى عريقات إحباطه من إخفاق "الجهود التي بذلت على مدى أعوام لتحقيق حلّ الدولتين مع الإسرائيليين" والتي "لم تحقق تقدماً يذكر"⁹⁶، ولكن من دون مبارحة طاولة التفاوض.

وغالباً ما كان يصاحب العودة الفلسطينية إلى المفاوضات، بعد انقطاع يطول أو يقصر، رفضٌ شعبيّ وفصائليّ واسع، لا يتم الأخذ به؛ بينما يقوم الطرف الإسرائيلي بـ"تكسير" الشروط الفلسطينية المسبقة لها والخاصة بوقف الاستيطان، فتجري المفاوضات على وقع استمراره، أسوة بجلسات التفاوض التي انطلقت في نهاية

⁹³ مروان كنفاني، مرجع سابق، ص 380 و395.

⁹⁴ انظر مثلاً تصريح الرئيس محمود عباس في: القدس، 2008/3/6، في: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/9187>؛ وانظر أيضاً: الشرق الأوسط، 2014/7/14، في: <http://aawsat.com/home/article/137411>

⁹⁵ انظر مثلاً: صائب عريقات، الحياة مفاوضات (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008).

⁹⁶ انظر مثلاً تصريح الرئيس محمود عباس في: صحيفة الدستور، عمان، 2010/7/26؛ وتصريح صائب عريقات في: موقع أسرار نيوز، 2014/10/24، انظر: <http://www.secretsnews.com/read-news/61464/>

تموز/ يوليو 2013، على الرغم من رفض غالبية القوى والفصائل استئنافها في ظلّ الاستيطان وغياب المرجعية المحددة وفق حدود سنة 1967.

وقد سمح فتح قنوات تفاوض سرية إلى جانب جلسات المفاوضات العلنية، منذ أوصلو، والتي غالباً ما يكشف عنها لاحقاً، في توليد الشكوك حول مدى قرب قاعدتها التفاوضية من الحقوق الوطنية الفلسطينية، والخروج أحياناً بصيغ تصفية للقضية الفلسطينية، على شاكلة اتفاق بيلين - أبو مازن Beilin-Abu Mazen Document، في 1995/10/31، الذي أقر بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس في الأرض المحتلة سنة 1948⁹⁷، أسوة بمبادرة أyalon - Nusseibeh Plan، في تموز/ يوليو 2002، وتفاهمات جنيف Geneva Accord، في كانون الأول/ ديسمبر 2003، اللتين أضافتا إلى اتفاق بيلين - أبو مازن عودة اليهود إلى "الدولة اليهودية". وهذا يمنح "صكّ اعتراف" مجاني بما يسعى إليه الكيان الإسرائيلي لإقرار مشروعياته التاريخية والدينية والقانونية المزعومة، فضلاً عن إسقاط حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم التي هُجروا منها بفعل العدوان الصهيوني سنة 1948، وحرمان المواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948 من حقهم في وطنهم.

على الرغم من تبني منظمة التحرير مطلب إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب الكيان الإسرائيلي، وإرجاء قضايا الوضع النهائي إلى المرحلة النهائية وفق أوصلو، وإلغاء بنود من الميثاق الوطني الفلسطيني تتحدث عن "فلسطين التاريخية"، و"الكفاح المسلح"، و"الصهيونية" كحركة عنصرية توسعية، خلال جلسة عقدها المجلس الوطني سنة 1996 في غزة، تلبية لمطالب إسرائيلية أمريكية⁹⁸، غير أن ذلك كله كان يجابه إسرائيلياً بتصعيد العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني. وكان يشجع الإسرائيليين على ذلك انتقاء اختلافات حقيقية بين أحزابهم، بمختلف توجهاتها اليسارية واليمينية والدينية، تجاه القضية الفلسطينية، حيث ترفع مجتمعة "لاءات" العودة إلى حدود 1967/6/4،

⁹⁷ جابر سليمان، "اللاجئون الفلسطينيون في مشاريع التسوية"، دراسات باحث، العدد 6، ربيع/ صيف 2004، ص 118-120.

⁹⁸ شفيق الحوت، مرجع سابق، ص 16-17.

وتقسيم القدس، وحقّ العودة، ووقف الاستيطان، مقابل الحديث عن دولة فلسطينية منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح، أو حتى رفضها كلياً.

وجاءت خريطة الطريق وسط تحذير فلسطيني من شطب حقّ العودة، وافتقارها تصوراً محدداً حول شكل الحل الدائم، وطبيعة الدولة الفلسطينية وحدودها وصلاتها ومساحتها، فيما تلخص الجديد فيها بطلب تطبيق الالتزامات الإسرائيلية بالتوازي وليس بالتوالي، وتجميد الاستيطان⁹⁹. إلا أن الجانب الإسرائيلي كبلها بـ14 تحفظاً، منها رفض الالتزام بجدول زمني محدد، والمطالبة بوقف "العنف" الفلسطيني، وإيكال مهمة تطبيق الخطة إلى الولايات المتحدة فقط، وليس إلى اللجنة الرباعية، ورفض إيراد المبادرة العربية للسلام التي تقوم عليها عملية السلام، والمطالبة بشغل الملف الأمني مساحة الأولوية، وبدولة فلسطينية منزوعة السلاح تقوم بعد الاتفاق النهائي والمفاوضات المباشرة، ورفض تجميد الاستيطان وحقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم، ورفض العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000¹⁰⁰. لقد كانت الخريطة وسيلة مثالية للاحتلال لإطالة عمر المفاوضات، ومنحه الفرصة الكافية لتعميق الخلل القائم لمصلحته.

وقد تكرر الموقف الإسرائيلي نفسه من المبادرة العربية للسلام، التي أعلنت في قمة بيروت 2002، وشكلت أساس التحرك العربي، حيث أعلن ابتداءً رفضها، ومن ثم وافق على التعاطي معها على أنها أفكار للتفاوض، شريطة أن يغيّر العرب بعض البنود التي وصفت بأنها حساسة بالنسبة لـ"إسرائيل"، وأن يتمّ توسيع دائرة المباحثات لتشمل دولاً أخرى¹⁰¹.

يخرج من مؤسسة الرئاسة أحياناً مقولات متناقضة بمنطوق التهديد أكثر منه تكتيكياً سياسياً لاستراتيجية واضحة. وهي مقولات تنتقل بين "حلّ السلطة"،

⁹⁹ عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، ص 345-346.

¹⁰⁰ صبحي عسيلة، "السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق"، السياسة الدولية، العدد 153، تموز/يوليو 2003، ص 184-188. ولمزيد من التفاصيل حول الموافقة الإسرائيلية، في 2003/5/25، بتبني الخطوات التي تتضمنها خريطة الطريق، وتأكيد أن تطبيق الخطة سوف يتم بموجب 14 تحفظاً قدمتها "إسرائيل" للولايات المتحدة، انظر: عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، ص 344.

¹⁰¹ حسن أبو طالب، "المبادرة العربية بين السكون والحركة"، السياسة الدولية، العدد 169، تموز/يوليو 2007، ص 30-31.

و"الدولة الواحدة"، ومحاكمة الاحتلال دولياً، مما يعكس مأزقاً حقيقياً حاداً، ليس لأنها فقط تدخل في إطار إدارة التفاوض، أو لغياب صفة الجدية وعدم الانسجام مع استراتيجيتها ونهجها، وإنما أيضاً، لكونها تشي بإشكالية "الانفراد السياسي" فيما تعتقده السلطة مخرجاً مناسباً للأزمة الراهنة، وسط غياب الإجماع الوطني عليها.

ويأتي التلويح بالدولة الواحدة من جانب السلطة كخيار سيء، يقصد به التخويف من مغبة الإنجرار نحوه نتيجة سياسة الاحتلال، وليس حلاً جاداً مطروحاً للبحث، ومن شأن ذلك الاستخدام بتلك الطريقة أن يلحق أضراراً جسيمة تلغي مطلب اللجوء إليه.

أما إذا كانت إقامة دعاوى جزائية أمام المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين وحيال انتهاكاتهم الاستيطانية في الأراضي المحتلة سنة 1967، تُعدُّ مطلباً وطنياً متاحاً بعد "الصفة" الجديدة لفلسطين في الأمم المتحدة، في سنة 2012، فإن الرئيس عباس قد حسم أمرها أخيراً، في 2014/12/31، بتوقيع طلب الانضمام إلى عشرين معاهدة دولية، في مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية¹⁰²، وذلك بعد فشل مشروع القرار الفلسطيني العربي في مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967، إثر عدم التمكن من نيل الأصوات التسعة المطلوبة لنفاذه.

وعلى الرغم مما حققته الخطوة الفلسطينية الأممية، سنة 2012، من مكسب سياسي ودبلوماسي معتبر، عند الاعتراف الدولي الواسع بـ"دولة فلسطين"، إلا أن القرار لم يكن بديلاً عن التفاوض الذي لم تغادر القيادة الفلسطينية دائرته قط، ولكنها أرادت إيجاد بيئة تفاوضية جديدة من خلال تحسين المركز القانوني دولياً عبر العضوية في الأمم المتحدة¹⁰³؛ أي أنها لم تضعها ضمن إطار استراتيجية بديلة عن المفاوضات بعدما أدركت فشلها، فيما أرجأت متطلباتها اللاحقة لإعطاء فرصة أمام جهود إحياء العملية السلمية.

ومع ذلك، لن يلتزم الاحتلال بنتائجها التي لا تغير موازين القوى ولا الوقائع على الأرض، وإنما بما تجسده متغيراته الاستيطانية والعنصرية في الأراضي المحتلة.

¹⁰² الحياة الجديدة، 2015/1/1.

¹⁰³ محمد جمعة، "المعارك المنفصلة: رهانات الفصائل الفلسطينية بعد "ميلاد" الدولة أممياً"، السياسة الدولية، العدد 191، كانون الثاني/يناير 2013، ص 34.

أما تهديد الرئيس عباس بحل السلطة، فإنه يعبر عن مأزق، وليس مخرجاً، إزاء سياسة الاحتلال المُقَوَّضة لـ "حلّ الدولتين"، وأزمة السلطة المالية، وتراجع دعم الدول المانحة، وعدم التزام الدول العربية بتعهداتها التي أقرتها في قمم عربية سابقة بتقديم الدعم المالي اللازم للسلطة.

وإذا كان "حلّ السلطة" يجد قاعدته الشعبية الواسعة لإنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني، إلا أن "العالم" لا يرى فيه تهديداً أمام متوالية تكراره، ولتناقضه الصريح مع قدرة السلطة على تنفيذه، بسبب الضغط الخدماتي والوظيفي على الأقل؛ والرفض الغربي الإسرائيلي له، في ظلّ التنسيق الأمني مع الاحتلال، وعدم قبول الأخير بالعودة للاحتلال المباشر، وإزاء خطّ سائد في القيادة الفلسطينية يرى عدم استفاد الخيارات الأخرى، باعتبار السلطة معبراً للدولة الموعودة وجهازاً خديماً حيوياً.

وأياً يكن، فقد قاد مسار أوصلو إلى هذا النوع من الاستراتيجيات المتناقضة، في ظلّ التشبث به بالرغم من فشله، والإصرار على الاستمرار في مسار تفاوضي مجرب في إخفاقه، واستمرار الانقسام.

لم تنفك مؤسسة الرئاسة عن أسرّ رهانها على الولايات المتحدة في العملية السلمية، دون البحث عن منافذ دولية أخرى وساحات أكثر رحابة وإسناداً للقضية الفلسطينية، على الرغم من الانحياز الأمريكي المفتوح للاحتلال.

وإذا كانت مسيرة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبين انحيازها السافر للكيان الإسرائيلي، على حساب الحقوق العربية الفلسطينية المشروعة، فإن مسار عملية السلام منذ مؤتمر مدريد Madrid Conference سنة 1991 حتى اليوم يجسده عملياً، عبر دعم واشنطن للأمن الإسرائيلي ولطالب الاحتلال في المفاوضات، مقابل إعمال الضغط المضاد على القيادة الفلسطينية، إما للقبول بتقديم التنازلات أو لاستئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة.

ويزيد الأمر صعوبة؛ حرص الإدارة الأمريكية على الإمساك بتلابيب ملف العملية السلمية، وتحييد دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، خلا الجانب الاقتصادي بالنسبة للأخير، وغضّ الطرف عن انتهاكات الاحتلال في الأراضي المحتلة، من دون طرح رؤية لإنهاء الصراع أو امتلاك الإرادة لفرض حلّ متوازن. وهذا ما حدث في سنوات ولاية الرئيس باراك أوباما الأربع الأولى الجوفاء من أيّ تقدم جدّيّ باتجاه التسوية السلمية،

باستثناء جولات متوالية، لجورج ميتشل، مبعوث أوباما للسلام في الشأن الفلسطيني، وجولات لوزيرة خارجيته هيلاري كلينتون Hillary Clinton. كما حدث تحرك لوزير الخارجية في دورة أوباما الثانية، بما يوحي باستمرار الاهتمام بهذا الملف، على الرغم من انشغال أمريكا بالقضايا الداخلية والخارجية الأخرى، وللتأكيد بأن العملية السلمية لم تمت.

ولا تشي المؤشرات الراهنة عن انفصام مع النهج السابق، إذ لا يبدو أن الإدارة الأمريكية تملك، قريباً على الأقل، خطة واضحة لحل الصراع، وإنما إدارته فقط.

رابعاً: العلاقات الفلسطينية الخارجية:

1. مؤسسة الرئاسة والعلاقات العربية والإسلامية:

إذا كان الانتقال من مرحلة الشتات، بما شهدته من تأثر الفلسطينيين بظغوط النظم العربية ونتائج انقسامها والمواجهة مع بعضها، إلى سلطة وطنية تشكل نواة دولة عتيدة، بما لذلك من التزامات قانونية ودبلوماسية وسياسية متبادلة، قد أوجب تغييراً ساعد على صياغة العلاقات الفلسطينية - العربية بطريقة مختلفة؛ إلا أن ترسبات مفاصل "الشتات" عكست نفسها، أحياناً، على العلاقات الثنائية في عهد الرئيس عرفات، لا سيما في الفترة الأولى من تشكيل السلطة¹⁰⁴، والتي أخذت بـ "التفكك" إلى حد ما في عهد الرئيس عباس. بينما حضرت متغيرات عربية ودولية، من حيث انهيار الاتحاد السوفيتي وبزوغ القطب الأمريكي الأوحده، وتبعات حرب الخليج الثانية، والاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، والثورات والتغيرات في العالم العربي.

ومع ذلك، فقد حرص الرئيس عرفات، منذ توليه الرئاسة، على إقامة علاقات عربية وإسلامية متوازنة، عبر الرفض الفلسطيني للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وإيجاد شبكة علاقات قوية مع منافذ آسيوية وإفريقية، حظيت الساحات العربية والإسلامية منها بمكانة متقدمة، وتنمية العلاقات إيجاباً مع إيران نظراً لمكانتها الاستراتيجية في

¹⁰⁴ خليل شقائي، العلاقات الفلسطينية - العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 2-7.

النظام الإقليمي¹⁰⁵. كما سعى عرفات لإيجاد تنسيق عربي متقدم، خصوصاً مع دول المواجهة منها، من أجل تشكيل تحالف عربي مضاد لعدوان الاحتلال وتنصله من تنفيذ الاتفاقيات، وقد تجسد ذلك في زيارته إلى سورية سنة 1996 بعد قطيعة دامت أربع سنوات، والتي جاءت بتشجيع من الرئيس المصري المعزول حسني مبارك¹⁰⁶؛ فضلاً عن التنسيق والتعاون المستمرين مع الأردن للغرض ذاته.

وبالمثل؛ حرص الرئيس عباس على حشد الدعم السياسي، والمعنوي، والمالي للقضية الفلسطينية في إطار النظام الإقليمي العربي والإسلامي، عبر المشاركة في القمم العربية المتتالية، وزيارة الدول العربية والإسلامية، والتنسيق المستمر معها، خصوصاً مصر والأردن، حول العملية السلمية، ومن خلال لجنة المبادرة العربية للسلام، عدا عن الحراك النشط للدبلوماسية الفلسطينية التي جابت مختلف دول العالم، وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية، من أجل كسب التأييد اللازم لخطوتها في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، تأثرت مفاعيل العلاقة الفلسطينية العربية بالمتغيرات والتطورات الجارية بالمنطقة، منذ مطلع سنة 2011، فيما دخلت تبعات الانقسام الفلسطيني معطى إضافياً فيها.

أزاحت الثورة المصرية الرئيس مبارك عن الحكم، بعدما شكل، بحسب حماس، سنداً قوياً لقيادة فتح والسلطة وحليفاً لها في جلسات حوار المصالحة، وفي "تأليب الرأي العام عليها"¹⁰⁷، وتشديد الخناق على غزة في أثناء عدوان الاحتلال 2008/2009. وشكلت مصر ظهيراً استراتيجياً للقطاع خلال العدوان الأخير، وكسرت جدار العزلة الذي أسر حماس سنوات، وأوجدت رافعة قوية لتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة مطلع أيار/ مايو 2011، لكن بأوضاع معاكسة هذه المرة، هيأت لحماس أرضية استنادية قوية، فيما أرخت أوراق ضغط قوية ملكتها فتح طويلاً. إلا أن الأحداث المصرية الأخيرة التي أدت إلى عزل الرئيس محمد مرسي، قد قلبت المعادلة، وزجت حماس في أتون حرب إعلامية وسياسية مع مصر، ولكنها أوجدت مناخاً مواتياً لرئاسة السلطة لإعادة الأمور إلى سابق عهدها.

¹⁰⁵ بسام أبو شريف، ياسر عرفات (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2005)، ص 334-335.

¹⁰⁶ مروان كنفاني، مرجع سابق، ص 379-380.

¹⁰⁷ القدس العربي، 2008/12/14.

أما علاقة مؤسسة الرئاسة مع طهران فهي ليست في أفضل أحوالها، بسبب انتقادها الدائم للدعم الإيراني المقدم لفصائل المقاومة¹⁰⁸، وذلك قبل أن تتوتر العلاقة بين طهران وحماس بسبب موقف الأخيرة من الأزمة السورية، التي قطعت الوصل أيضاً بينها والنظام السوري.

وتأخذ علاقة الرئاسة مع قطر، خلافاً للدول الخليجية الأخرى، حالتها الشد والجذب، أحياناً، بسبب استضافة الدوحة لقيادة حماس، وتواصلها مع الحكومة في غزة؛ وإثر زيارة أمير قطر التاريخية إلى غزة، بهدف كسر الحصار عنها وتقديم دعم إلى الشعب الفلسطيني، تمت زيادته إلى 400 مليون دولار بدلاً من 254 مليوناً¹⁰⁹.

لم يصل الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية إلى المستوى المطلوب، خارج سياق المواقف التضامنية، وعلى الرغم من النصرة التركية لقضايا الشعب الفلسطيني، إلا أنه ليس من المتوقع اتخاذها مواقف أكثر تقدماً بشكل يصطدم مع الاحتلال الإسرائيلي؛ نظراً لوجود علاقات اقتصادية متينة بين الجانبين التركي والإسرائيلي، بالإضافة إلى استمرار وجود علاقات سياسية وعسكرية بدرجات متفاوتة¹¹⁰.

2. مؤسسة الرئاسة والعلاقات الدولية:

على الرغم من حرص مؤسسة الرئاسة على بناء علاقات دولية قوية لدعم قضيتها في مواجهة العدوان الإسرائيلي، إلا أن الإمساك الأمريكي بملف العملية السلمية، وتحييد دور الأمم المتحدة، وحصر الدور الأوروبي في إطار التمويل فقط، عدا عن الرهان الرئاسي على الإدارة الأمريكية بالرغم من انحيازها للاحتلال، وعدم البحث عن منافذ بديلة، خصوصاً أوروبا والصين التي يجمعها مع الدول العربية تاريخ جيد من العلاقات الثنائية، قد ضيق الخيارات أمام القيادة الفلسطينية. ويزيد من ذلك ضعف التنسيق بين الدول العربية، وتباين سياساتها الخارجية، ودوران كثير منها في فلك السياسة الأمريكية الغربية، وتشكيلها عنصر ضغط إضافي، أحياناً، على مؤسسة الرئاسة للمضي في خطوات العملية السلمية.

¹⁰⁸ الحياة، 2012/12/5.

¹⁰⁹ الحياة الجديدة، 2012/10/24.

¹¹⁰ حول العلاقات التركية الإسرائيلية، انظر مثلاً: محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 117-121.

لقد صدرت بيانات عديدة من جانب الاتحاد الأوروبي (European Union (EU لدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967 وفق "حلّ الدولتين"، وتمّ اتخاذ موقف متقدم من قضية التوسع الاستيطاني لجهة رفضها باعتبارها عقبة أمام العملية السلمية¹¹¹. وقد تجسد ذلك في قرار التعاون مع هيئات ومؤسسات قائمة في المستعمرات في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، ومنع تمويلها¹¹²؛ مما تسبب في توتر علاقته مع الاحتلال. غير أن حالة الانفصام الحاد بين القول والفعل التي تعترى المواقف الغربية عموماً تجاه الكيان الإسرائيلي تجعل من المستبعد تحول التوتر في العلاقة إلى نشوب أزمة قد تحمل الاحتلال على تغيير مواقفه تجاه ما يتصل بقضايا الصراع.

وكان تراجع الاهتمام الدولي، كما العربي، بالقضية الفلسطينية أمام المتغيرات الجارية في المنطقة، أحد الأسباب التي دفعت مؤسسة الرئاسة للتوجه إلى الأمم المتحدة بطلب "العضوية غير الكاملة" في الجمعية العامة، في محاولة منها لإعادة القضية مجدداً على المسرح الدولي، بعدما مهدت لها بحراك دبلوماسي، عبر جولات مكوكية جابت مختلف العالم لطرح أهمية الخطوة في ظلّ الاستيطان الإسرائيلي القاضم للمساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية.

خامساً: "الدولة الفلسطينية" بين الواقع والممكن:

لم يُقيّض لمسار أوسلو، منذ ولادته سنة 1993، أن يسفر عن شيء، ليس لأن الاتفاق يحمل بذور فشله أو لاختلال موازين القوى لمصلحة الكيان الإسرائيلي فحسب، وإنما لإصرار الأخير على تحكيم هذا الخلل في فرض تسوية لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، ما أحدث مأزقاً حرجاً وأوضاعاً متدهورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومساراً تفاوضياً متعثراً تارة، وجامداً تارة أخرى، على الرغم من متوالية المؤتمرات والاتفاقيات التي بقيت صورية أو حبراً على ورق.

¹¹¹ زياد الضرابعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية (عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 96-98.

¹¹² القدس، 2013/7/16.

وإذا كانت ثلاثة عناصر قد اجتمعت في توليفة المأزق الذي قاد إليه أوسلو اليوم؛ أولها مضمون الاتفاق نفسه، وثانيها طبيعة الاحتلال الذي استخدم الاتفاق لتكريس مشروعه الصهيوني في فلسطين، وثالثها الانحياز الأمريكي المفتوح للاحتلال مقابل ضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية، فإنها أنتجت سلطة مقيدة ومحدودة الصلاحيات على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد كان مبرر قيام واستمرار السلطة حملها مشروعاً قوامه التحول من سلطة حكم ذاتي على مناطق مجزأة إلى دولة وطنية ذات سيادة على إقليم سياسي وجغرافي (الضفة، وغزة، وشرقي القدس) وحدود معترف بها وفق سنة 1967، وحلّ لقضية اللاجئين وفق القرار الدولي 194، إلا أن كل ذلك لم يتحقق منه شيء، بينما بقيت السلطة "راسخة" لم يتغير وضعها منذ تأسيسها، خلافاً لآمال أقطاب أوسلو العريضة من الجانب الفلسطيني.

وقد تسبب الرضى الفلسطيني بتجزئة قضايا الوضع النهائي إلى ستة مجالات أساسية (اللاجئين، والقدس، والاستيطان، والحدود، والأمن، والمياه) وتأجيل بحثها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، ضمن فترة انتقالية كان من المفترض بلوغها سنة 1999، في فتح باب عملية التفاوض، والانغماس في مناقشة تفاصيل جزئية صغيرة على حساب القضايا الجوهرية للصراع. كما أدى إلى تحرير الاحتلال من أي التزامات أو مساءلة تجاه انتهاكاته في الضفة الغربية وقطاع غزة طالما أن تلك القضايا خاضعة للبحث لاحقاً، فضلاً عما سببه اتفاق أوسلو من تفكيك مختلف مكونات السيادة الفلسطينية.

أضعف هذا الوضع أوراق ضغط قوية ضدّ الكيان الإسرائيلي، بينما أثقل السلطة بالتزامات أوسلو الذي لم يعد الاحتلال يدرجه في حسابه. وسمح ذلك بانفلات الاحتلال من ضغط اللحظة، وإغراق المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة بالمستعمرات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية، سعياً إلى تطبيق الرؤية الإسرائيلية للكيان الفلسطيني المستقبلي الذي لا يخرج بالنسبة إليها عن إطار حكم ذاتي معني بالسكان، ولا يملك السيادة والأمن الموكولين للاحتلال.

ولم تغير "الصفة" الجديدة لفلسطين في الأمم المتحدة من واقع الحال، كما لم تُقم الدولة فعلياً، ولن تلزم الجانب الإسرائيلي بما يعاكس متغيراته الاستيطانية في الضفة الغربية، غير أن الإشكالية تكمن هنا في التعويل المستمر على مسار التفاوض، باعتباره خياراً استراتيجياً يتقدم على ما سواه من البدائل الأخرى.

خلاصة:

ألقت سياسة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية ضدّ الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة، وما تزال، بتبعاتها القائمة على عمل مؤسسة رئاسة السلطة داخلياً وخارجياً، أسوة بمكونات النظام السياسي، ما أدخلها في دائرة مثقلة من التحديات والإشكاليات، حيث سدّ الاحتلال منافذ تحركها المحتملة نحو التغيير الداخلي، وقام بتقويض مساعيها الدولية والأممية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، في ظلّ الانحياز الأمريكي للاحتلال، وضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية.

ولم يخلُ أداء مؤسسة الرئاسة من ضعف في الأداء ومن المصاعب والتحديات الداخلية، ومن الإشكالات والعيوب التي تتصف بها القيادات السياسية في المنطقة العربية. وقد زاد الانقسام من عمق الأزمة، وسط أحوال اقتصادية واجتماعية قاتمة يعاني منها الشعب الفلسطيني؛ وهي ناتجة أساساً عن إجراءات الاحتلال وممارساته الاستيطانية التهودية.

إن ذلك يتطلب فلسطينياً؛ وضع استراتيجية وطنية موحدة تأخذ بناصية المقاومة، بشتى أشكالها، وترتكز على تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، وترتيب البيت الداخلي بإعادة تفعيل منظمة التحرير. كما يقتضي ذلك، أن تقوم الرئاسة بدورها كرئاسة لكل الشعب الفلسطيني وكلّ مكوناته؛ وألا تمارس سلوكاً فردياً أو فصائلياً في مواجهة الفصائل والتيارات الأخرى.



الفصل الرابع

أداء حكومات السلطة الفلسطينية 2003–2013

أ. فراس أبو هلال

أداء حكومات السلطة الفلسطينية 2003-2013

نهجيد:

وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في 13/9/1993 اتفاقية أوسلو التي نصت على نقل إدارة الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سلطة فلسطينية بشكل تدريجي.

وبناء على هذه الاتفاقية، أقر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في تونس في 10-12/10/1993 تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس انتقالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، برئاسة ياسر عرفات، وعضوية عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومجموعة من فلسطينيي الداخل والخارج¹.

وقد أصدر المجلس الانتقالي للسلطة الفلسطينية قانوني انتخابات للمجلس التشريعي وللرئاسة وفق متطلبات المرحلة الانتقالية في اتفاق أوسلو، وأجريت على أساس هذه القوانين أول انتخابات رئاسية وبرلمانية للسلطة الفلسطينية في 20/1/1996².

وفي إطار بناء مؤسسات السلطة، أصدر المجلس التشريعي المنتخب "القانون الأساسي الفلسطيني"، الذي حدد شكل السلطة التنفيذية وصلاحياتها والمهام المطلوبة منها.

وبناء على القانون الأساسي، الذي عمل به من سنة 1996 وحتى سنة 2003، كانت رئاسة الحكومة تُسند إلى رئيس السلطة الوطنية، إذ نصت المادة 50 من مشروع القانون الأساسي المصادق عليه في سنة 2002، على أن "السلطة التنفيذية هي الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، ويتولاها رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء على النحو المبين في هذا

¹ قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية: صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في تونس، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، رام الله، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4935>

² الانتخابات التشريعية 1996، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3614>

القانون الأساسي³. وقد شكل الرئيس عرفات بناء على هذا القانون خمس حكومات امتدت من 1994/5/19 وحتى 2003/3/18⁴.

ولكن الظروف الدولية والإقليمية والمحلية قادت إلى تغيير المواد الخاصة بالحكومة في القانون الأساسي في سنة 2003. فبعد أكثر من ثلاثة أعوام على توقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في كامب ديفيد، أعلنت الولايات المتحدة عن خطة "خريطة الطريق" لإعادة استئناف هذه المفاوضات، بالتزامن مع ممارسة ضغط شديد على الرئيس عرفات لإجراء إصلاحات سياسية داخلية، وعلى رأسها استحداث منصب رئيس وزراء في الحكومة الفلسطينية، وتكليف أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك محمود عباس بهذا المنصب.

وعلى الرغم من رفض الرئيس عرفات لهذه الضغوط في البداية، لإدراكه أنها تسعى للتقليل من صلاحياته، إلا أنه اضطر للاستجابة للمطالب الدولية. وفي 2003/3/18، عدّل المجلس التشريعي القانون الأساسي لينص على استحداث منصب لرئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية⁵.

أولاً: الحكومة في القانون الأساسي الفلسطيني:

تمثل الحكومة، في القانون الأساسي الفلسطيني، الأداة التنفيذية والإدارية العليا المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الذي تفرقه السلطة التشريعية. وتمتلك الحكومة كافة الصلاحيات التنفيذية والإدارية في السلطة، باستثناء تلك الصلاحيات التي يمنحها القانون الأساسي لرئيس السلطة.

وتتكون الحكومة، بحسب القانون، من 24 وزيراً على الأكثر، يتم عرضهم على المجلس التشريعي للحصول على الثقة، ويكون أعضاء الحكومة مسؤولين أمام رئيس مجلس الوزراء، الذي يكون هو بدوره مسؤولاً مع أعضاء حكومته أمام المجلس التشريعي.

³ القانون الأساسي لسنة 2002، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2002/7/7.

⁴ يوسف حجازي، "التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية"، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، انظر: http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_15.htm

⁵ القانون الأساسي المعدل، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2003/3/19.

ويحق للمجلس التشريعي استجواب أعضاء الحكومة، كما يحق له أيضاً حجب الثقة عن رئيس الوزراء وحكومته وفق إجراءات يحددها القانون الأساسي. ويتابع رئيس الوزراء أعمال حكومته من خلال اجتماع أسبوعي، تعرض فيه تقارير الوزراء، كلّ حسب اختصاصه ومهامه⁶.

ثانياً: الحكومة السادسة: حكومة محمود عباس:

واجه محمود عباس مهمة صعبة منذ اللحظة الأولى لتكليفه بتشكيل الحكومة وحتى استقالته. فقد رأى عرفات في الضغط الدولي لتكليف عباس برئاسة الوزراء محاولة من القوى الدولية لتهميش دوره السياسي، والتعامل مع عباس بدلاً عنه⁷.

وعلى الرغم من أن الرئيس عرفات خضع في نهاية الأمر للضغوط الدولية والداخلية ووافق على استحداث منصب رئيس وزراء، إلا أن الصراع كان هو السمة الأبرز في العلاقة بينه وبين رئيس الوزراء المكلف، منذ اللحظة الأولى لتكليفه وحتى تقديم محمود عباس استقالته من منصبه بعد قرابة أربعة أشهر من تشكيل الحكومة.

لقد أدى الصراع بين الرجلين في البداية، إلى عرقلة تشكيل الحكومة حتى اللحظات الأخيرة من المهلة الإضافية التي منحها المجلس التشريعي لرئيس الوزراء المكلف حسب القانون، بسبب الاختلاف على تسمية وزير الداخلية. فبينما أصر عباس على تعيين القيادي الفتاوي محمد دحلان بهذا المنصب، ظلّ عرفات يرفض هذا التعيين، حتى لوح عباس بالاعتذار عن تشكيل الحكومة⁸، ما اضطر عرفات للخضوع للضغوط الدولية، والاستجابة لمبادرة التوافق التي قادها مدير المخابرات العامة المصرية آنذاك عمر سليمان، وتمّ بموجبها احتفاظ عباس لنفسه بوزارة الداخلية، وتعيين محمد دحلان وزير دولة للشؤون الداخلية⁹.

⁶ مهام ونشاطات مجلس الوزراء، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3645>

⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/29، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/29_3_06_2.htm

⁸ علي الصالح، الضغوط تتزايد على عرفات والوساطة بينه وبين أبو مازن تصل لطريق مسدود، الشرق الأوسط، 2003/4/23، انظر: <http://www.aawsat.com/details.asp?article=166988&issueno=8912>

⁹ صحيفة الرياض، الرياض، 2001/4/24.

ولكن الخلاف، وإن بدا في ظاهره على تسمية وزير الداخلية، إلا أنه كان في حقيقة الأمر صراعاً عميقاً على الصلاحيات، وخصوصاً في المجال الأمني¹⁰ الذي كان عرفات يؤمن بأنه من أهم مصادر قوته وسيطرته على مفاصل السلطة الوطنية الفلسطينية. وهو الأمر الذي أكدت عليه حالة الصراع المستمرة بين عرفات وعباس حتى استقالة الأخير من منصبه في 2003/9/6.

1. مهام الحكومة¹¹:

- قدم محمود عباس بيانه الوزاري أمام المجلس التشريعي للحصول على ثقة المجلس، في 2003/4/29. واشتمل البيان على مهام الحكومة، ومن أهمها:
- إنهاء الفلتان الأمني، ومظاهر فوضى السلاح، وظاهرة "السلاح غير الشرعي"، وإعادة ترتيب أوضاع الأجهزة الأمنية.
 - التأكيد على حرية الاختلاف السياسي والمعارضة.
 - إنعاش الحياة السياسية وتعزيز دور المعارضة وحققها في تداول السلطة من خلال تشجيع المشاركة في الانتخابات بمختلف أشكالها.
 - إعادة إعمار البنية التحتية التي دمرها الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى.
 - الاهتمام بإصلاح القطاع الاقتصادي، وتوفير الخدمات الصحية، والتعليمية، والإعلامية، والثقافية، والزراعية، اللازمة للمواطنين.
 - محاربة الفساد واستغلال النفوذ الوظيفي، وحماية المال العام، و"إحالة المتهمين بالفساد وسوء استخدام المال العام إلى النيابة العامة".
 - الالتزام بخيار السلام والمفاوضات كطريق لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية.
 - التأكيد على أن الحكومة ستكون عوناً للرئيس عرفات في تحقيق مصالح المواطنين، وأنها ستسعى لرفع الحصار عنه من خلال الجهود الدبلوماسية.

¹⁰ علي الصالح، الضغوط تتزايد على عرفات والوساطة بينه وبين أبو مازن تصل لطريق مسدود.

¹¹ للاطلاع على النص الكامل للبيان الوزاري، انظر: البيان الحكومي للسيد محمود عباس أمام المجلس التشريعي في 2003/4/29، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5469>

2. قراءة في تشكيلة حكومة محمود عباس:

حصلت حكومة محمود عباس على ثقة المجلس التشريعي في 2003/4/29، بأغلبية 51 صوتاً مقابل 18 وامتناع ثلاثة نواب عن التصويت.

وقد امتازت تشكيلة الحكومة بما يلي¹²:

- هذه أول حكومة للسلطة الوطنية، منذ تشكيلها، يكون رئيسها هو غير رئيس السلطة، بناء على الضغوط الدولية التي أجبرت الرئيس عرفات لتغيير القانون الأساسي الفلسطيني.
- احتفظ رئيس الوزراء محمود عباس بحقيبة الداخلية.
- ضمت الحكومة وزيراً واحداً من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى 16 وزيراً من أعضاء المجلس التشريعي.
- ضمت الحكومة 18 وزيراً من حركة فتح، ووزيراً واحداً من حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، ووزيراً واحداً من حزب الشعب، إضافة إلى خمسة وزراء من المستقلين.
- استمرار حركة فتح بالسيطرة على أغلبية الحكومة، في ظلّ امتناع حركة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهتين الشعبيتين والديموقراطية عن المشاركة فيها.

3. قراءة في أداء حكومة محمود عباس:

منذ تشكيله للحكومة، عمل محمود عباس في ظلّ صراع خفي أحياناً وواضح أحياناً أخرى مع الرئيس ياسر عرفات، بسبب خوف الأخير من خسارة صلاحياته لصالح رئيس وزرائه.

وإضافة إلى مشكلة الصراع على الصلاحيات بين الرجلين، فإن سعي محمود عباس لحلّ الكتائب العسكرية تمهيداً للمضي في عملية السلام حسب خطة خريطة الطريق شكّل، حسب كثير من المراقبين، عامل تفجير بينه وبين الرئيس. فقد كان عرفات يرى أن خطة "حلّ الكتائب" قد تجرّ الفلسطينيين إلى حرب أهلية، وكان يدفع لإبقاء مسألة حلّ الكتائب العسكرية، وخصوصاً كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، من صلاحيات اللجنة المركزية للحركة¹³، منعاً لصراع فلسطيني داخلي.

¹² لمزيد من المعلومات، انظر: يوسف حجازي، مرجع سابق.

¹³ علي الصالح، الضغوط تتزايد على عرفات والوساطة بينه وبين أبو مازن تصل لطريق مسدود.

وبحسب بعض التحليلات الأمنية الإسرائيلية، فقد سعى عرفات لتحريك كتائب الأقصى لتنفيذ عمليات عسكرية ضدّ قوات الاحتلال، بهدف إفشال جهود عباس وإظهاره بمظهر العاجز عن تنفيذ برنامجه في استئناف عملية السلام¹⁴.

وفي إحدى أخطر تجليات الصراع على الصلاحيات بين عرفات وعباس، اتهم الرئيس عرفات رئيس وزرائه بإلقاء خطاب دون التشاور معه أمام قمة العقبة التي عقدت في بداية حزيران/ يونيو 2003 في الأردن، بحضور الرئيس جورج بوش الابن وزعماء "إسرائيل" والأردن ومصر¹⁵، بينما أكد عباس أن الخطاب أُلقي بالتشاور مع الرئيس. وقد اتهم عباس بالتفريط بالحقوق الفلسطينية في هذا الخطاب، الأمر الذي أدى إلى خروج مظاهرات حاشدة تندد بـ "تنازلاته"¹⁶.

ولكن الصراع بين عرفات وعباس وصل ذروته حينما خرجت مظاهرات من قبل مجموعات تنتمي إلى حركة فتح، هاجمت عباس واتهمته بالخيانة والعمالة لـ "إسرائيل". وحاول نشطاء من فتح اقتحام مبنى المجلس التشريعي بالتزامن مع تحرك نيابي لحجب الثقة عن أبي مازن، وكتب هؤلاء النشطاء شعارات منددة بعباس¹⁷، ورأى الكثيرون أن هذه المظاهرات والإجراءات تمت بعلم عرفات وربما بتدبيره.

لقد فشل محمود عباس في تنفيذ برنامجه الحكومي بوضع حدّ للفلتان الأمني، وفشل كذلك بتحقيق اختراق في المفاوضات السلمية التي تقع في قلب أولويات هذا البرنامج، وهو الأمر الذي دفعه لتقديم استقالته في 2003/9/6، أي بعد قرابة أربعة أشهر من حصول حكومته على الثقة.

وبنى عباس استقالته على أساس أنه لم يستطع أن ينفذ برنامجه الحكومي سواء على الصعيد الداخلي أم السياسي. وقد حملّ عباس "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الفشل في الجانب السياسي، لأنهما لم تقدما له الدعم اللازم لتحقيق إنجازات حقيقية على صعيد المفاوضات أو تحسين أوضاع الفلسطينيين. وقد أساءت السياسة

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/29، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/29_3_06_2.htm

¹⁶ الدستور، 2003/6/9.

¹⁷ الشرق الأوسط، 2003/9/7.

الأمريكية والإسرائيلية فعلاً لمحمود عباس، من خلال رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون تنفيذ أيّ من التزامات خريطة الطريق، واستمرار عمليات الاغتيال بحق الفلسطينيين¹⁸، وتسريع العمل في بناء الجدار العازل، ورفض الإفراج عن الأسرى، وامتناع واشنطن عن ممارسة أيّ ضغط حقيقي على تل أبيب لتنفيذ التزاماتها¹⁹.

وأما على الصعيد الداخلي، فقد حملّ عباس الرئيس ياسر عرفات مسؤولية إفشاله في تحقيق إنجازات على الصعيد الداخلي وخصوصاً في الملف الأمني، كما رأى أنه قد تعرض للإساءة الشخصية بسبب المظاهرات المناهضة له أمام مقر المجلس التشريعي²⁰.

ويبدو أن عباس رفض قبول كافة الوساطات الأمريكية والإقليمية للعدول عن استقالته²¹، بعد أن وصل إلى قناعة بأنه لا يمكن أن يعمل بدون غطاء من الرئيس عرفات. وقد عبّر عن هذا الأمر وزير الإعلام نبيل عمرو، الذي كان مقرباً في ذلك الوقت من عباس، بالقول إن "أيّ مساس بمكانة عرفات أو أيّ محاولات لإبعاده ستؤدي بالضرورة إلى مضاعفات خطيرة لا تحمد عقباه"، باعتباره الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني²².

ثالثاً: الحكومة السابعة: حكومة الطوارئ برئاسة أحمد قريع:

كلف الرئيس ياسر عرفات القيادي الفتحاوي أحمد قريع بتشكيل حكومة جديدة بعد قبول استقالة محمود عباس. وفي أثناء فترة المشاورات لتشكيل هذه الحكومة، نفذت عضو حركة الجهاد الإسلامي، هنادي جرادات، عملية استشهادية في مدينة حيفا في 2004/10/4، ما أدى إلى سقوط 19 قتيلاً إسرائيلياً على الأقل. وقد أدى الهجوم إلى تصعيد أمني وسياسي إسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمثل باجتياح

¹⁸ الشرق الأوسط، 2003/9/7؛ وموقع المسلم، السعودية، 2003/9/6، انظر: <http://almoslim.net/node/33461>

¹⁹ الأهرام، 2003/9/7.

²⁰ انظر: الشرق الأوسط، 2003/9/7؛ والنص الكامل لاستقالة أبو مازن في 2003/9/6، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5470>

²¹ انظر: الشرق الأوسط، 2003/9/7.

²² الأهرام، 2003/9/7.

مدينة جنين وتفتيشها من منزل لمنزل، وهدم بيت عائلة الشهيد جرادات، وقصف مدينة غزة، والتهديد باجتياحها، إضافة إلى زيادة الحصار على الرئيس ياسر عرفات في مبنى المقاطعة²³.

وكرّد على التصعيد الإسرائيلي، قرر الرئيس عرفات تشكيل حكومة طوارئ، برئاسة أحمد قريع، وفق الصلاحيات التي تعطي الرئيس حق إعلان الطوارئ. وتشكلت الحكومة التي حددت مدتها لشهر واحد حسب القانون من ثمانية وزراء هم بالإضافة إلى رئيس الوزراء أحمد قريع: نصر يوسف وزيراً للداخلية، وسلام فياض وزيراً للمالية، ونبيل شعث وزيراً للشؤون الخارجية، وصائب عريقات، ونعيم أبو الحمص، وجواد الطيبي، وجمال الشوبكي، وعبد الرحمن حمد²⁴.

وقد حددت مهام هذه الحكومة بضبط الأمن الداخلي وإنهاء حالة الفوضى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبررت أوساط قانونية فلسطينية تشكيل حكومة الطوارئ بسبب السياسة الإسرائيلية المتمثلة بالتهديد باجتياح غزة والمساس بالرئيس، إضافة إلى ضرورة ترتيب الأوضاع الأمنية الداخلية²⁵.

وعلى الرغم من الطبيعة الخاصة لحكومة الطوارئ، وقصر مدة ولايتها، إلا أن تشكيلها ووجه ببعض المشكلات التي يمكن اعتبارها مظهراً من مظاهر الأزمة الجوهرية في كلّ الحكومات الفلسطينية بعد الحكومة الخامسة، وهي العلاقة بين الرئيس ورئيس الوزراء، منذ إضافة المنصب الأخير للنظام السياسي الفلسطيني بضغط دولي وإسرائيلي، وطبيعة توزيع الصلاحيات بين المنصبين.

وقد كان منصب وزير الداخلية مرة أخرى عنواناً للأزمة بين الرئيس ورئيس وزرائه، حيث اختلف الرجلان بسبب وزير الداخلية اللواء نصر يوسف.

وتفجرت الأزمة بداية بين الرئيس عرفات ووزير الداخلية نصر يوسف، بسبب تغيب الأخير عن حضور القسم الدستوري أمام الرئيس مع أعضاء الحكومة، معللاً

²³ الجزيرة.نت، 2003/10/5.

²⁴ الجزيرة.نت، 2003/10/6.

²⁵ المرجع نفسه.

ذلك برفضه المشاركة في حكومة لا تحصل على الثقة من المجلس التشريعي. وقد انتهى الخلاف بالتوافق بين عرفات وقريع على أن تكمل حكومة الطوارئ مدة ولايتها المحددة وهي ثلاثون يوماً فقط، قبل أن تعلن حكومة جديدة لقريع تقوم بحلف اليمين أمام المجلس التشريعي حسب القانون²⁶.

ولكن الخلاف الحقيقي على تشكيل حكومة قريع لا يقتصر على هذا الأمر الشكلي، بل يتعدى ذلك إلى الصراع على صلاحيات وزير الداخلية. فقد طالب اللواء نصر يوسف بأن تتحدد صلاحياته بشكل دقيق وأن توضع كل الأجهزة الأمنية تحت مسؤوليته، بينما رفض عرفات ذلك. ثم تمّ حلّ الخلاف، ووافق قريع على ترؤس حكومة طوارئ مقابل وعد من عرفات بمنح سلطات واسعة للوزير يوسف، كما ترغب في ذلك "إسرائيل" والولايات المتحدة²⁷.

ويعيد هذا الخلاف للأذهان تجربة الصراع بين عرفات ومحمود عباس حول الأمر نفسه وهو الصلاحيات الأمنية لرئيس الوزراء ووزير داخلية. ويبدو أن إصرار عرفات على تقاسم صلاحيات الأمن مع الحكومة يعود لإدراكه أهمية الأمن في السيطرة على مقاليد السلطة. إضافة إلى خوفه من تطبيق سياسات أمنية تلتزم بالرؤية الإسرائيلية والأمريكية، ما قد يؤدي إلى صراع أهلي فلسطيني. ولعل هذا التخوف هو الذي دفع رئيس الوزراء قريع للتأكيد أنه سيسعى إلى وقف إطلاق نار متبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بناء على خطة خريطة الطريق، بدلاً من التهدة من الجانب الفلسطيني، كما كان يطرح رئيس الحكومة السابقة محمود عباس²⁸.

ومن المؤكد أن حكومة تعمل لثلاثين يوماً لا يمكن أن تحقق إنجازات كثيرة، وخصوصاً أن حكومة قريع أضعفت من قبل "إسرائيل" من خلال اقتحام مقرات الأجهزة الأمنية؛ ما جعلها حكومة مسلوقة الإرادة، حسب وصف رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير آنذاك فاروق القدومي²⁹. هذا بالإضافة إلى الصراع على الصلاحيات الأمنية بينها وبين الرئيس عرفات.

²⁶ صحيفة الجزيرة، الرياض، 2003/10/14.

²⁷ المرجع نفسه.

²⁸ المرجع نفسه.

²⁹ المرجع نفسه.

رابعاً: الحكومة الثامنة: حكومة أحمد قريع:

أجرى أحمد قريع في أثناء فترة حكومة الطوارئ التي استمرت لمدة ثلاثين يوماً المزيد من المشاورات لتشكيل حكومته الدائمة. وسعى قريع خلال هذه الفترة إلى إيجاد حلّ للخلافات مع الرئيس عرفات حول صلاحيات وزير الداخلية اللواء نصر يوسف³⁰، وتوزيع الصلاحيات الأمنية بين الرئيس والحكومة، إضافة إلى حلّ الإشكال المتعلق بمخاوف عرفات من سعي الولايات المتحدة و"إسرائيل" للانتقاص من صلاحياته ودوره السياسي لصالح رئيس الوزراء³¹.

وقد واجهت حكومة أحمد قريع عدداً من العقبات حتى قبل تشكيلها، ما أدى إلى تأخير هذا التشكيل بانتظار حصول رئيس الوزراء المكلف على تعهدات بتذليل هذه العقبات، وعلى رأسها الحصول على ضمانات دولية، وخصوصاً من اللجنة الرباعية، لإنجاح الحكومة من خلال الضغط على "إسرائيل" للالتزام بخريطة الطريق دون شروط مسبقة وبرقابة دولية³². ويبدو أن قريع كان يحاول من خلال طلب هذه الضمانات أن لا يتكرر سيناريو الإفشال الذي تعرض له سلفه محمود عباس.

وإضافة إلى الشأن السياسي، فقد سعى قريع لحلّ بعض العقبات الفلسطينية الداخلية، وحاول الاستفادة من كونه لم يأتِ بضغط دولي (كما كان الحال مع عباس) لمنع وقوع خلافات مع الرئيس عرفات، بل إنه أكد، قبيل تشكيل حكومته، على ضرورة فكّ الحصار عن عرفات، وضرورة احترام دوره السياسي³³.

وقد حصل قريع قبل تشكيل الحكومة على دعم لفظي من الاتحاد الأوروبي، بينما قدمت له الولايات المتحدة و"إسرائيل" وبريطانيا دعماً مشروطاً بقدرته على اتخاذ إجراءات على الأرض، خصوصاً فيما يتعلق بوقف المقاومة الفلسطينية أو "العنف".

³⁰ المرجع نفسه؛ والرياض، 2003/11/5؛ وموقع البوابة، 2003/11/6، انظر: <http://www.albawaba.com/ar/comment/reply/217717>

³¹ البوابة، 2003/11/6.

³² الجزيرة. نت، 2003/9/8، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/4c0da750-fe8b-446b-9ecb-01f13bf97fdf>

³³ المرجع نفسه؛ والجزيرة. نت، 2003/9/8، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/575bdb37-4234-4338-a15a-2bdfdb0f88a>

أما بالنسبة للخلافات مع الرئيس عرفات، فقد حُلّت بعد تنازل أحمد قريع عن تعيين اللواء نصر يوسف وزيراً للداخلية الذي كان مرفوضاً من قبل عرفات. ورعت اللجنة المركزية لحركة فتح اتفاقاً أمنياً بين الرئيس وقريع، يتضمن توزيع السلطات الأمنية بين مجلس الأمن القومي ووزارة الداخلية التي سيرأسها حكم بلعالي؛ بحيث يتولى مجلس الأمن القومي جميع الصلاحيات الأمنية، في حين تبقى الصلاحيات المدنية ضمن مسؤوليات وزارة الداخلية، وهو اتفاق يمنح ياسر عرفات القدرة على السيطرة الأمنية باعتباره رئيساً لمجلس الأمن القومي³⁴.

وقد قدم قريع تشكيلة حكومته التي تتكون من 25 عضواً حسب القانون الأساسي الفلسطيني للمجلس التشريعي في 2003/11/12، وحصل على ثقة المجلس بأغلبية 48 نائباً، ومعارضة 13 وامتناع 5 عن التصويت³⁵.

1. مهام الحكومة حسب كتاب التكليف:

لم تختلف مهام حكومة أحمد قريع الجديدة عن مهام سلفه محمود عباس. وحدد كتاب التكليف مهام الحكومة بما يلي³⁶:

أولاً: تأكيد التمسك بخيار السلام والتفاوض، وبالاتفاقيات الموقعة وخطة خريطة الطريق، بالتعاون مع اللجنة الرباعية.

ثانياً: مواصلة الجهود لتكريس سيادة السلطة ووحدانيتها، وسيادة القانون، مع تعزيز مناخ التعددية السياسية.

ثالثاً: تعميق برنامج الإصلاح الأمني، وبرامج الإصلاح الإداري والمالي، وتكريس الشفافية والمساءلة.

رابعاً: مواصلة الإعداد لعقد الانتخابات الرئاسية، والتشريعية، والمحلية في أقرب وقت ممكن.

³⁴ الجزيرة نت، 2003/11/8، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/a3ef320d-6dc6-44c1-8354-41c87a7e4d3c>

³⁵ التشريعي يمنح الثقة للحكومة الفلسطينية الثامنة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5489>

³⁶ المرجع نفسه.

2. قراءة في أداء الحكومة:

إذا تمّ تقييم أداء حكومة أحمد قريع استناداً إلى المهام الأربعة الرئيسية حسب كتاب التكليف، فإن من الممكن القول إن هذه الحكومة فشلت في مهمتها إلى حدّ كبير، حيث لم تتمكن الحكومة من المضي قدماً بعملية السلام، أو تحقيق اختراق كبير في عملية الإصلاح الداخلي، أو البدء بالإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، بينما كان الفشل الأكبر هو في مجال تعزيز سيادة القانون، ووضع حدّ للفوضى الأمنية في مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية.

أما الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي الأخرى لم تشهد تقدماً يذكر في أثناء فترة عمل الحكومة.

لقد استمرت حالة الفوضى والانفلات الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، وتصاعدت إلى حدّ كبير حتى وصلت إلى اختطاف موظفين دوليين فرنسيين، ومسؤولين في السلطة الفلسطينية.

ولكن التدهور الأشد وضوحاً ودلالة على استمرار الفوضى، كان اختطاف مدير الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة اللواء غازي الجبالي على أيدي مسلحين فلسطينيين، ما دفع مجلس الأمن القومي إلى إعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة في تموز/ يوليو 2004³⁷.

ومع تفاقم الأزمة الأمنية، وتزامناً مع عملية اختطاف المواطنين الفرنسيين، قدم كلّ من مدير المخابرات العامة اللواء أمين الهندي وقائد الأمن الوقائي في قطاع غزة رشيد أبو شباك استقالتهما، احتجاجاً على عدم وضع حدّ للانفلات الأمني وفوضى السلاح³⁸.

ولم تقتصر الاستقالات على المستوى الأمني، بل امتدت إلى رئيس الوزراء أحمد قريع نفسه، الذي قدم استقالته للرئيس، احتجاجاً على تردي الأوضاع الأمنية، وعدم تفعيل مؤسسات السلطة وسيادة القانون³⁹.

³⁷ الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/ab9342c1-6311-4264-bf9e-383a40899783>

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المرجع نفسه؛ وصحيفة الوسط، المنامة، 2004/7/18؛ والأهرام، 2004/7/18.

وفي محاولة لتطويق الأزمة السياسية - الأمنية، أجرى الرئيس عرفات تغييرات في المناصب الأمنية العليا. وأصدر عرفات قراراً وحّد بموجبه أجهزة الأمن الفلسطيني في ثلاثة أجهزة فقط، هي الشرطة والأمن العام والمخابرات، بدلاً من ثمانية. ولكن الإجراءات التي اتخذها عرفات لم تحلّ أساس المشكلة، وهو الصراع بين الأجهزة الأمنية والكتائب المسلحة التي تخضع للرئيس، وتلك التي تتبع للقيادي الأمني الفتحاوي محمد دحلان⁴⁰، ولهذا فقد استمرت الأزمة الأمنية والفلتان. وقد أدى استمرار الأزمة إلى استقالات جديدة على المستوى السياسي، أهمها استقالة كلّ من وزير العدل ناهض الرئيس ووزير التخطيط نبيل قسيس⁴¹.

أما مسار التسوية فقد استمر هو الآخر بالتوقف والانسداد، بسبب السياسات الإسرائيلية، وفشل الطرفين بالتقدم بتنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق للتمهيد بالمضي بالمفاوضات السياسية. كما فشلت الحكومة بتقديم ملفات الفساد للمحاكمة، ولم تقدم أيّ جديد على صعيد الإصلاح الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وحتى نهاية عمل الحكومة ووفاء الرئيس عرفات في 2004/11/11، لم تعلن هذه الحكومة مواعيد محددة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حسب المهام الموكلة لها في كتاب التكليف.

ويكفي للتدليل على فشل الحكومة وتعثرها، أن رئيس الحكومة قدم استقالته عدة مرات، على خلفية التعطيل الذي تعرضت له الحكومة بسبب الانفلات الأمني، والخلافات المستمرة مع الرئيس ياسر عرفات، والممارسات الإسرائيلية التي أضعفت الحكومة ومنعتها من أداء أعمالها، وضعف الموارد المالية للسلطة التي تعتمد بشكل أساسي على المنح والمساعدات الدولية والعربية⁴².

وبحسب استطلاع للرأي أجرته جامعة بيرزيت بعد زهاء 11 شهراً من تشكيل الحكومة، فإن غالبية الفلسطينيين رأوا أن الحكومة قدمت أداءً سلبياً، وأنها لا تمتلك الصلاحيات الكافية لأداء مهامها. ويشير الاستطلاع إلى أن غالبية الفلسطينيين ترى

⁴⁰ المستقيل، 2004/7/20.

⁴¹ الشرق الأوسط، 2004/8/8.

⁴² موقع صحيفة الشعب اليومية أونلاين، ببجين، 2004/9/9؛ والمسلم، 2004/9/8، انظر: <http://www.almoslim.net/node/38559>؛ وموقع الإسلام اليوم، 2004/9/8، انظر: <http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-48243.htm>

أن هذه الحكومة فشلت في تحقيق أهدافها في كافة المجالات، مثل: تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة، وتخفيف الحصار الإسرائيلي، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن، والتخفيف من مشكلة البطالة، ومقاومة بناء الجدار العنصري، وتوفير الأمن الداخلي للمواطنين، وحل مشكلة فوضى السلاح، والتقدم في المفاوضات مع الإسرائيليين، ومحاربة الفساد في مؤسسات السلطة، وحل قضية الأسرى، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير أداء المؤسسات الحكومية وخدماتها، وغيرها من المجالات⁴³.

ويذكر أن حكومة قريع قد دخلت في مرحلة إدارة أزمة مع التدهور المتسارع في صحة الرئيس عرفات، حيث أعلن رسمياً في 2004/11/6 تفويض صلاحيات الرئيس عرفات لرئيس الحكومة أحمد قريع⁴⁴. وبعد الإعلان الرسمي عن وفاة عرفات في 2004/11/11؛ تولى رئيس المجلس التشريعي السلطات السياسية للرئيس وفق القانون، فيما تولى رئيس الوزراء أحمد قريع تسيير المهام اليومية للسلطة إلى حين تشكيل حكومة جديدة بعد إجراء انتخابات رئاسية جديدة⁴⁵.

خامساً: الحكومة التاسعة: حكومة أحمد قريع:

بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي أعقبت وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، كلف الأخير أحمد قريع بالاستمرار في منصب رئيس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة⁴⁶.

وقد مرّ تشكيل الحكومة كغيرها من الحكومات بصعوبات كبيرة، بسبب الاختلافات داخل حركة فتح التي كانت تسيطر على المجلس التشريعي، وبسبب الصراع بين الرئيس ورئيس الوزراء المكلف، وهو الصراع الذي كان علامة بارزة في مراحل تشكيل كافة الحكومات، بعد استحداث منصب رئيس الوزراء في النظام السياسي الفلسطيني⁴⁷.

⁴³ برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، 2004/10/5، انظر: <http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll19/poll19.pdf>

⁴⁴ الشرق الأوسط، 2004/11/7.

⁴⁵ موقع بي بي سي بالعربية، لندن، 2004/11/11، انظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_2004/11/111223.stm؛ الجزيرة، 2004/11/12.

⁴⁶ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الكويت، 2005/1/15، انظر: <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1463852&language=ar>

⁴⁷ المستقبل، 2005/2/25.

1. تشكيلة الحكومة التاسعة:

لقد أدت الخلافات داخل فتح والصراع بين عباس وقريع إلى تأجيل إعلان الحكومة أكثر من مرة. واضطر رئيس الوزراء المكلف إلى إجراء تعديلات على تشكيلته مرتين، لإدراكه أن التشكيلات المقترحة لن تحصل على ثقة المجلس التشريعي، الذي تشكل فتح أغليته. وقد قدم أحمد قريع فعلاً بياناً وزارياً أمام المجلس التشريعي، ثم أجل التصويت على الثقة بسبب عدم ضمان الحصول عليها.

ومع استمرار الأزمة، هدد قريع بالتراجع عن الاستمرار بالمنصب بسبب الخلافات داخل حركة فتح، قبل أن يتدخل عباس لحل الأزمة عبر إقناع اللجنة المركزية للحركة بالموافقة على تشكيلة الحكومة التي يهيمن عليها التكنوقراط. وقد حصلت الحكومة في 2005/2/25 على الثقة فعلاً بموافقة 54 نائباً في المجلس التشريعي، ورفض 10 نواب، وامتناع 4 عن التصويت⁴⁸.

وبالنظر إلى التشكيلة الحكومية يلاحظ أنها ضمت 25 وزيراً، منهم 17 شخصية جديدة بالإضافة إلى أمين عام لمجلس الوزراء برتبة وزير⁴⁹. ولعل الملاحظة الأبرز على تشكيلة الحكومة التاسعة أنها دشنت مرحلة جديدة يمكن اعتبارها مرحلة الرئيس عباس، حيث استبعد منها عدد من الوزراء المقربين من الرئيس عرفات؛ كما ضمت عدداً من الشخصيات التي لم تكن على وفاق مع الرئيس الراحل، وعلى رأسهم محمد دحلان وزير الشؤون المدنية، واللواء نصر يوسف وزير الداخلية⁵⁰.

2. مهام الحكومة التاسعة:

حدد كتاب التكليف الذي أصدره الرئيس عباس لرئيس الوزراء أحمد قريع، والبيان الوزاري للأخير أمام المجلس التشريعي أبرز المهام المطلوبة من الحكومة، وهي⁵¹:

⁴⁸ المرجع نفسه.

⁴⁹ المرجع نفسه.

⁵⁰ المرجع نفسه.

⁵¹ نص كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع للمجلس التشريعي لنيل الثقة بالحكومة التاسعة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2005/3/20، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5495>

أولاً: تحقيق أمن المواطن وفرض النظام وسيادة القانون، دون التأثير على حرية الفكر والاختلاف.

ثانياً: لتعزيز سلطة القضاء بالتعاون مع المؤسسة القضائية والرئاسة، بما يتضمن تفعيل جهاز القضاء، والنائب العام، ووزارة العدل.

ثالثاً: مواصلة عملية الإصلاح الشامل على كافة المستويات الاقتصادية، والمالية، والأمنية، والإدارة العامة، وفقاً لوثيقة الإصلاح التي أقرها المجلس التشريعي سنة 2002.

رابعاً: التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، واستكمال الانتخابات البلدية في مواعيدها المحددة.

ويلاحظ أن هذه المهام أغفلت الحديث عن الجانب السياسي في مهام الحكومة، وهو ما يبدن مرحلة جديدة في النظام السياسي الفلسطيني، بإعادة مركزية القرار السياسي للرئاسة. وهو أمر كان مثار خلاف بين منصبى الرئاسة ورئاسة الوزراء في الحكومات السابقة. كما يلاحظ إضافة بند يتعلق بضرورة تعزيز دور القضاء والنائب العام، ما يدل على نوع من الجدية في وضع حد للفساد المستشري في أجهزة السلطة، وتفعيل دور القضاء في محاربة هذا الفساد.

3. قراءة في أداء الحكومة التاسعة:

عانت الحكومة من الأزمات المالية التي عانت منها معظم الحكومات الفلسطينية، بسبب الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية، ونظراً لسياسة العقوبات الإسرائيلية المتمثلة في حجب تسليم أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية، في حال وجود خلافات كبيرة بين السلطة وحكومة الاحتلال⁵².

وكانت الإضرابات العمالية وإضرابات المعلمين، بسبب هذه الأزمة، بنداً متكرراً على جدول أعمال الحكومة⁵³. كما دفعت الضائقة المالية الحكومة للبحث عن حلول تديرية في عدة مراحل، مثل الاقتراض الداخلي والخارجي، واستخدام مبالغ مالية من الاحتياطي

⁵² وفا، 2006/2/16، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=78633>

⁵³ الحياة الجديدة، 2005/7/14.

النقدي للصرف على المشاريع المستعجلة⁵⁴، واعتماد سياسة تقديم المساعدات الطارئة والمستمرة للمواطنين، في ظل ارتفاع نسبة البطالة وتدني الدخل⁵⁵.

وعلى الرغم من أن برنامج الحكومة أهمل الشأن السياسي، إلا أن هذه الحكومة أولت أهمية كبيرة لمتابعة الشأن الوطني والسياسي، مثل قضية القدس والأسرى، ومعالجة آثار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الضفة الغربية وقطاع غزة، التي مثلت عامل تعطيل مستمر لأداء الحكومة لمهامها اليومية⁵⁶. وحاول رئيس الحكومة الالتفات إلى الهموم الشعبية والوطنية من خلال الجولات الميدانية وعقد الاجتماعات في المحافظات الفلسطينية المختلفة⁵⁷.

ولكن الحكومة فشلت كسابقاتها في تحقيق أهدافها في ضبط الأوضاع الأمنية، ووضع حد للفلتان، وفوضى السلاح المستمرة منذ أربعة أعوام؛ وهو الأمر الذي دفع المجلس التشريعي لعقد جلسة استجواب للحكومة بسبب هذا الفشل أكثر من مرة⁵⁸.

ويؤكد هذا الفشل في الجانب الأمني أن المشكلة هي سياسية بالأصل، وتعود بشكل أساسي إلى خلافات داخلية بين تيارات متصارعة في حركة فتح، خصوصاً أن معظم حالات الفوضى كانت تنفذ من قبل أفراد وكتائب تابعة لفتح نفسها⁵⁹. ولأن الخلاف في أصله سياسي، فإن الحكومة، وإن كانت مسؤولة نظرياً عن الفشل الأمني، إلا أنها في واقع الأمر ليست سوى حلقة ضعيفة في معادلة الأمن، التي يحتاج ضبطها إلى توافق وقرارات سياسية.

ويذكر للحكومة أنها، ضمن سعيها لوضع حد للفوضى الأمنية، اعتمدت لائحة للتعاون بين الأجهزة الأمنية والقضاء، بما يعزز قدرة أجهزة السلطة الفنية على الإسهام في ضبط الأمن، وإعطاء صلاحيات أوسع للقضاء تمكنه من تفعيل القانون في هذا المجال⁶⁰.

⁵⁴ الأيام، 2005/10/29.

⁵⁵ الأيام، 2006/1/24؛ و وفا، 2006/2/16، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=78633>

⁵⁶ الأيام، 2005/5/4؛ والحياة الجديدة، 2005/7/14، و 2005/8/29.

⁵⁷ الأيام، 2005/5/19؛ والحياة الجديدة، 2005/8/29.

⁵⁸ القدس العربي، 2005/7/7؛ والحياة الجديدة، 2005/9/21.

⁵⁹ القدس العربي، 2005/7/7.

⁶⁰ الحياة الجديدة، 2005/7/14.

وفي محاولة للحد من فوضى السلاح، اتخذت الحكومة قراراً بدمج كتائب شهداء الأقصى بالأجهزة الأمنية، ومعاقبة أولئك الذين يرفضون الاندماج وتسليم الأسلحة⁶¹. وهو إجراء يمثل خطوة عملية من قبل الحكومة لتنفيذ برنامج الرئيس عباس، القائم على رفض الكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل"، وحصر السلاح بالأجهزة الأمنية. ويلاحظ أن هذا القرار لم يتحدث عن دمج كتائب القسام وغيرها من الأجهزة العسكرية للفصائل الفلسطينية، ما يدل على أن الحكومة لا تستطيع أو لا تريد تحمل التكلفة السياسية لفرض مثل هذا القرار على الكتائب التي لا تتبع لفتح؛ كما أنها لا تستطيع أو لا ترغب بضم هذه الكتائب إلى الأجهزة الأمنية.

وقد كانت الصراعات السياسية داخل الحكومة من جهة، وبين رئيس الوزراء والرئيس من جهة أخرى، سبباً في تعطيل الإصلاح الأمني في عهد هذه الحكومة، كما هو الحال في الحكومتين السابقتين. وقد أقرت لجنة برلمانية، شُكلت لدراسة أسباب وعلاج الفلتان الأمني، أن كلاً من رئيس الوزراء ووزير الداخلية يحاولان تحميل بعضهما البعض مسؤولية الفشل في وضع حل لهذه المشكلة. وأشار تقرير اللجنة أيضاً إلى وجود خلل ما في العلاقة بين عباس وقرية⁶².

وبالإضافة إلى تلك الصراعات، فقد لعبت عدة عوامل داخلية وخارجية دوراً في إفشال الحكومة في تحقيق الإصلاح الأمني، وأهمها: تدمير الأجهزة الأمنية من قبل قوات الاحتلال، والتنافس بين رؤساء الأجهزة الأمنية، وغياب القرار السياسي للتغيير، وتشابك هذه القضية وتأثيراتها على العلاقات بين الحكومة والفصائل الفلسطينية المختلفة، التي ترفض نبذ الكفاح المسلح⁶³. ويكفي للتأكيد على عمق الأزمة الأمنية وتشابك أسبابها، تهديد رئيس الحكومة نفسه بالاستقالة، احتجاجاً على الفلتان الأمني في بعض المراحل⁶⁴.

وقد كان الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من القضايا المهمة المستجدة على أجندة الحكومة التاسعة، إذ عملت الحكومة على التنسيق مع الفصائل الفلسطينية

⁶¹ القدس العربي، 2005/10/24.

⁶² الحياة، 2005/10/4.

⁶³ انظر: المرجع نفسه.

⁶⁴ الجزيرة، 2005/6/17.

لضمان انسحاب هادئ، دُون حوادث أمنية أو اشتباك مع قوات الاحتلال المنسحبة من المستوطنات. كما شُكّلت لجنة لدراسة كيفية التعامل مع المستوطنات المحررة، للاستفادة منها، واستغلالها بالزراعة، وغيرها من الجوانب التنموية. وحاولت التمهيد لمنع نشوب خلافات فلسطينية داخلية، بعد الانسحاب، حول طريقة التعامل مع نتائجه الأمنية والسياسية والاقتصادية⁶⁵.

وتضمنت خطة التعامل مع الانسحاب الإسرائيلي تشكيل لجان للاستثمار في هذه المناطق، والتعاون مع المؤسسات الدولية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من أراضي المستوطنات المحررة، وتشكيل لجان لإعداد مقترحات حول إدارة المعابر والحدود الدولية⁶⁶. وبهذا الخصوص، فإن حكومة قريع تعدُّ مسؤولية إلى حدٍ كبير عن توقيع اتفاقية المعابر بكل ما تحمل من إيجابيات وسلبيات، لكونها الحكومة التي وقَّعت المعاهدة في عهدها، بعد أن كانت قد أقرت، قبيل الانسحاب، مبدأ الموافقة على وجود "طرف ثالث" يراقب العمل على معبر رفح، على الحدود الفلسطينية المصرية⁶⁷. وعلى الرغم من تأكيد الحكومة رفض الوجود الإسرائيلي على المعبر⁶⁸، إلا أن مبدأ وجود طرف ثالث كان سبباً في معاناة الفلسطينيين منذ الانسحاب الإسرائيلي من غزة وحتى اليوم، بسبب استخدامه من قبل الاحتلال الإسرائيلي لمنع تحويل معبر رفح إلى منفذ دولي، ينظم عملية مرور الأفراد والبضائع وفق الأسس المتعارف عليها دولياً.

وقد أضاف الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مهاماً جديدة، تتعلق بالشأن اليومي لحياة المواطنين في القطاع، حيث شكلت هذه القضايا عبئاً إضافياً على الحكومة، أهمها معالجة المتطلبات البيئية للقطاع وتوفير المياه والكهرباء. وهو الأمر الذي يتطلب موارد مالية كانت الحكومة تعاني من نقصٍ فيها⁶⁹. وبمرور الوقت، أدركت حكومة قريع أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة أضاف أعباء اقتصادية على السلطة الفلسطينية، وحولَّ القطاع إلى سجن كبير⁷⁰.

⁶⁵ الحياة الجديدة، 2005/7/14؛ وفا، 2005/7/20، انظر:

http://www.wafa.pna.net/body.asp?field=tech_news&id=60521

⁶⁶ وفا، 2005/7/20، انظر: http://www.wafa.pna.net/body.asp?field=tech_news&id=60521

⁶⁷ المرجع نفسه.

⁶⁸ الحياة الجديدة، 2005/8/29.

⁶⁹ الأيام، 2005/9/14؛ والحياة الجديدة، 2005/8/29.

⁷⁰ الحياة الجديدة، 2005/11/15.

وعلى صعيد الإصلاح السياسي والوطني، سعت الحكومة لتحقيق بعض الانجازات، من خلال تشكيل "اللجنة الوطنية للإصلاح" بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية المختلفة. كما أعدت حكومة قريع برنامجاً سنوياً للإصلاح في أثناء فترة ولايتها⁷¹. ويسجل لهذه الحكومة أن النائب العام الفلسطيني قدم في عهدها — لأول مرة في تاريخ السلطة الفلسطينية — ملفات فساد كبيرة للقضاء، اتهم فيها قادة ومسؤولون كبار في السلطة⁷².

أما على صعيد الإصلاح الإداري والمؤسسي، فقد استكملت الحكومة، حسبما ذكر رئيسها أحمد قريع، في 2006/3/27، الهيكليات التنظيمية لمؤسسات السلطة، ووضعت "الحدود والواجبات والصلاحيات والمهام لكل وظيفة من هذه الوظائف، وحددت عدد الوظائف في كل مؤسسة حكومية"، إضافة إلى ضبط التعيينات والترقيات في مؤسسات السلطة⁷³.

ومن الملاحظ أن الحكومة أسهمت، بالتعاون مع الرئيس عباس، في تحجيم دور منظمة التحرير الفلسطينية في ملف الشؤون الخارجية، خلافاً لفترة حكم الرئيس ياسر عرفات. وقد تمّ ذلك من خلال تعزيز دور وزير الخارجية في حكومة أحمد قريع، ناصر القدوة، على حساب مسؤول الشؤون الخارجية في المنظمة فاروق القدومي⁷⁴. ويبدو أن هذا الإجراء يأتي في إطار محاولة عباس لإنهاء أي دور للقدومي الذي عارض اتفاقية أوسلو منذ التوقيع عليها.

ويمكن القول إن أهم إنجاز لحكومة أحمد قريع التاسعة هو الإعداد والإشراف على الانتخابات التشريعية في أوائل سنة 2006. وقد استطاعت الحكومة تنفيذ الانتخابات بنجاح ونزاهة شهد لها جميع الأطراف، بالرغم من الضغوط الإسرائيلية والخلافات داخل حركة فتح، وبينها وبين الفصائل الفلسطينية.

⁷¹ الحياة الجديدة، 2005/9/21.

⁷² صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، رام الله، 2005/6/29، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2005/06/29/24345.html> و وفا، 2006/2/16، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=78633>.

⁷³ وفا، 2006/3/27، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=82416>؛ ومجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، العدد 63، صيف 2005، ص 172-173.

⁷⁴ القدس العربي، 2005/10/3.

وعلى الرغم من تأكيدات قريع أن حكومته ستضع خبراتها وتجربتها تحت تصرف الحكومة التي تلتها بقيادة إسماعيل هنية، إلا أنها اتهمت بتنفيذ عدة إجراءات وإصدار قرارات تزيد من عبء حكومة هنية، مثل إجراء تعيينات في مناصب عليا مخالفة للقانون، وتسكين موظفين، وغيرها من الإجراءات؛ التي نفت حكومة قريع أي علاقة بينها وبين الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حماس⁷⁵. كما أن حكومة قريع سلمت السلطة لحكومة حماس في ظلّ تدني الوضع الاقتصادي، وعدم مقدرة الحكومة على سداد رواتب الموظفين⁷⁶، واستمرار الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها السلطة⁷⁷.

وفي المحصلة، فإن قريع فشل في تنفيذ العديد من الوعود التي تعهدت بها حكومته، ووقع في عدة خلافات مع الرئيس عباس، وهدد بالاستقالة عدة مرات من منصبه، وهو ما يدل على استمرار أزمة الحكومات الفلسطينية منذ استحداث منصب رئيس الوزراء في سنة 2003⁷⁸.

سادساً: الحكومة العاشرة: حكومة إسماعيل هنية:

حصلت حركة حماس على أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، بعد أن شاركت لأول مرة في الانتخابات التي أجريت في 2006/1/25. واستناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني، فقد كلف الرئيس محمود عباس القيادي في حماس إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة في 2006/2/22، بعد التشاور مع كتلة التغيير والإصلاح التي تمتلك الأغلبية في البرلمان⁷⁹.

⁷⁵ وفا، 2006/2/16، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=78633>؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/29، انظر: <http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7530XULsA9CvrRnmirG5Iir%2fCG9ViMSTlBsw3iOkfsjdy4H0wbXmkT7kf35EwUFxvXyqvw%2fp8oN%2fdL2o5zMRjamYZYH6J2pqG757cn3zEFu8%3d>

⁷⁶ وفا، 2006/3/27، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=79274>

⁷⁷ وفا، 2006/3/27، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=82416>

⁷⁸ القدس العربي، 2005/12/16.

⁷⁹ مرسوم رئاسي رقم (9) لسنة 2006م باختيار وتكليف رئيس الوزراء، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5529>

وقد سعت حماس لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كافة الفصائل الفلسطينية، لمواجهة الأعباء المطلوبة من الحكومة، وفي محاولة للحد من الضغوط الدولية التي ستواجهها الحكومة إذا تفردت الحركة بتشكيلها. ولكن هذه المساعي فشلت في ظلّ رفض الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحكومة، ما دفع حماس لتشكيل الحكومة بمفردها⁸⁰.

وكان من المتوقع أن تواجه الحكومة الجديدة مشكلات داخلية وخارجية بسبب مواقف حركة حماس الراضية لاتفاقية أوسلو وما نتج عنها. وقد بدأ هذا الأمر مبكراً حتى قبل تشكيل الحكومة، حيث أعلنت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، و"إسرائيل" أنها لن تعترف بحكومة تشكلها حركة حماس إلا إذا نبذت "العنف"، واعترفت بـ"إسرائيل"، والتزمت بالمعاهدات التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير⁸¹.

وفي هذا الإطار وجه الرئيس عباس رسالة لرئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية، ذكر فيها أن ردّ هنية على كتاب التكليف لا يتوافق مع ما جاء في ذلك الكتاب. وأشار عباس فيها إلى تخوفاته من أن "الانقلاب" على الالتزامات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد يعرض الشعب الفلسطيني لخطر العقوبات والعزلة الدولية⁸².

وعلى الرغم من هذا الخلاف، إلا أن الرئيس عباس قدّم الحكومة للمجلس التشريعي من أجل التصويت على الثقة، وحصلت الحكومة التي ضمت 24 وزيراً بالفعل على ثقة 71 نائباً، فيما حجب الثقة 36 نائباً وامتنع اثنان عن التصويت في الجلسة التي عقدت في 2006/3/28⁸³.

⁸⁰ دنيا الوطن، 2006/3/18، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/40157.html>

⁸¹ بي بي سي بالعربية، 2006/3/26، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4848000/4848358.stm

⁸² النص الكامل للرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إسماعيل هنية رئيس الوزراء المكلف، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5499>

⁸³ وفا، 2006/3/29، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=82651>

1. مهام الحكومة:

حدد رئيس الوزراء المكلف المهام الأساسية التالية لحكومته، في خطابه للحصول على ثقة المجلس⁸⁴:

- أولاً: مقاومة ممارسات الاحتلال ضد الأرض والإنسان.
- ثانياً: توفير الأمن وإنهاء الفوضى داخل الساحة الفلسطينية.
- ثالثاً: معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.
- رابعاً: الإصلاح ومحاربة الفساد الإداري والمالي.
- خامساً: ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.
- سادساً: تعزيز مكانة القضية الفلسطينية في العمق العربي والإسلامي.
- سابعاً: تطوير العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي.

2. قراءة في أداء الحكومة العاشرة:

واجهت حكومة إسماعيل هنية مجموعة من العقبات التي أعاقت عملها، إضافة إلى العقبات المعتادة التي واجهتها كافة الحكومات السابقة من نقص الأموال، وممارسات الاحتلال، وضعف السيطرة الأمنية على الأرض. ونظراً لتأثير هذه العقبات الإضافية، فإن من الصعوبة بمكان أن يناقش أداء الحكومة دون الإشارة إليها. وأهمها:

أولاً: هي أول حكومة تشكلها حركة حماس، بعد تفرد حركة فتح بتشكيل كافة الحكومات التي سبقتها، ولذلك فقد شهدت بدايات عمل هذه الحكومة بعض مظاهر الانتقال غير السلس للسلطة⁸⁵.

ثانياً: الحصار الاقتصادي والسياسي الدولي الخانق بسبب رفض حماس لشروط "الرباعية".

ثالثاً: افتقار حماس للسيطرة على الأجهزة الأمنية، التي تتشكل في غالبيتها من كوادرات حركة فتح، ما أعاق أي تقدم في مجال محاربة الفلتان الأمني.

⁸⁴ نص البيان الوزاري لحكومة إسماعيل هنية الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي، مركز التخطيط الفلسطيني، انظر: http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_28.htm

⁸⁵ من هذه المظاهر على سبيل المثال عدم تسليم الحكومة بعض المعلومات المطلوبة لإعداد الموازنة والخطط الاقتصادية. انظر الأهرام، في: <http://www.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=arab1.htm&DID=8807>

رابعاً: سيطرة كوادر حركة فتح على المناصب العليا في الجهاز الإداري لمؤسسات السلطة، ما أدى إلى عجز الحكومة عن تنفيذ برنامجها، في ظلّ الخلافات وعدم الانسجام بين الوزراء وأجهزتهم الإدارية.

لقد بدأت الحكومة عملها وهي فاقدة لكل أدوات العمل، وعلى رأسها الأموال اللازمة لتسيير أعمالها. وفي محاولة لمقاومة الحصار المالي الدولي، فقد اضطرت الحكومة للتخلي عن بعض صلاحياتها، ووافقت على أن تحول أموال المساعدات الدولية للرئاسة بدلاً من وزارة المالية⁸⁶، ما أدى إلى حرمان الحكومة من أحد أهم مصادر السلطة والقوة وهو المال.

وكذلك، سعت الحكومة إلى طرق بديلة لتوفير الأموال، مثل إطلاق مشاريع في أراضي المستوطنات المحررة، وإقرار إجراءات تقشفية للتقليل من مصروفات الحكومة⁸⁷.

وأدت الأزمة المالية والمناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس إلى استخدام الإضرابات العمالية المستمرة في الصراع السياسي بين الطرفين. وقد ارتفعت وتيرة الإضرابات إلى درجة كبيرة في أثناء ولاية الحكومة العاشرة، بسبب تفاقم الأزمة المالية، ما أدى إلى عجز الحكومة عن دفع الرواتب للموظفين⁸⁸.

ولكن المشكلة الأهم والأخطر هي مشكلة الفلتان الأمني وفوضى السلاح، التي عانت منها الحكومات السابقة منذ أعوام. ولكن حكومة حماس عانت من الفلتان الأمني أكثر من سابقتها بسبب عدم سيطرتها على أجهزة الأمن التي يرأسها قادة ينتمون لحركة فتح، وبسبب الصراع بين الحكومة والرئيس عباس على السيطرة على الأجهزة الأمنية؛ وهي مشكلة، وإن كانت قديمة، إلا أنها تضخمت في عهد الحكومة العاشرة. وقد أدت هذه المشكلة إلى غياب الاستقرار، وفقدان هيبة الحكومة، ما أدى إلى استقالة وزير السياحة والآثار الفلسطيني جودة مرقص احتجاجاً على استمرار التدهور الأمني، كما قدّم جمال الخضري، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استقالته، ولكنه عاد وعدل عنها⁸⁹.

⁸⁶ الأيام، 2006/5/24.

⁸⁷ المرجع نفسه.

⁸⁸ الحياة الجديدة، 2006/12/5؛ والشرق الأوسط، 2006/9/2؛ والرياض، 2006/9/3.

⁸⁹ عرب 48، 2006/6/13 و 2006/9/4.

ولعبت مصر عبر ممثلها الأمني في غزة دوراً في توقيع عدة اتفاقات بين الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً فتح وحماس، لمعالجة الفشل الأمني؛ ولكن هذه الاتفاقات ما تكاد أن توقّع حتى يتم اختراقها⁹⁰.

وقد دفع تفاقم الأزمة الأمنية الحكومة إلى تشكيل قوة أمنية خاصة تتبع لوزير الداخلية أطلق عليها اسم "القوة التنفيذية"، بعد أن أصبح واضحاً أن سيطرة الوزير على القوى الأمنية التي تتبع لقادة ينتمون إلى فتح أمراً مستحيلاً. وأدى تشكيل هذه القوة الأمنية، التي تكونت الدفعة الأولى منها من 3,422 عنصراً⁹¹، إلى مزيد من التعقيدات في عمل الحكومة، حيث رفض تعيين هؤلاء العناصر من قبل الرئيس عباس، ووقعت عدة صدامات بين القوة التنفيذية والقوى الأمنية الموالية لفتح، وخصوصاً الأمن الوقائي، الذي يحظى فيه القيادي الفتحاوي محمد دحلان بنفوذ كبير.

كما أن الحكومة فشلت في أداء الكثير من مهامها بسبب تدهور العلاقة مع الرئيس محمود عباس. وقد شهدت العلاقة بين عباس وهنية توتراً كبيراً، بسبب اختلاف البرنامج السياسي لكل من الرئيس والحكومة، والتصريحات والالتهامات المتبادلة بين الطرفين⁹²، إضافة إلى الصراع على الصلاحيات، بما في ذلك السيطرة على المعابر، والميزانية، والتعيينات في السلك الإداري والأمني⁹³. وتفاقت الأزمة حتى أدت إلى قطيعة شبه كاملة بين الرئيس ورئيس وزرائه⁹⁴.

وفي محاولة لوضع حدّ للمشكلات المتصاعدة في أراضي السلطة الفلسطينية وفكّ الحصار الدولي وإصلاح العلاقة بين الرئاسة والحكومة، فقد بدأ الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بديلة لهذه الحكومة، والتشاور بشأنها بعد أقل من ثلاثة أشهر من

⁹⁰ انظر: مقابلة مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، الأهرام، 2006/10/30.

⁹¹ النهار، 2006/6/15.

⁹² النهار، 2006/6/15.

⁹³ القدس العربي، 2006/9/3-2؛ والحياة الجديدة، 2006/12/5؛ ووفاء، 2007/1/10، انظر: <http://wafa.ps/arabic/body.asp?id=37021>

⁹⁴ مقابلة مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، الأهرام، 2006/10/30.

حصول الحكومة العاشرة على ثقة المجلس التشريعي⁹⁵، ما يدل على عمق الأزمة التي كانت تمر بها هذه الحكومة.

وقد استمرت أزمة الحكومة العاشرة حتى توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في 2007/2/8، وهو الاتفاق الذي أقر تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس وفتح ومستقلون، وبناء عليه قدم رئيس الحكومة إسماعيل هنية استقالته للرئيس عباس، الذي أعاد تكليف هنية بتشكيل حكومة الوحدة⁹⁶.

سابعاً: الحكومة الحادية عشرة: حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية:

وقعت حركتا حماس وفتح اتفاق مكة في 2007/2/8، لوضع حدٍّ للانفلات الأمني والصراعات الداخلية، وسعيًا لتفكيك الحصار الدولي الاقتصادي والسياسي المفروض على الحكومة الفلسطينية، منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة.

وقد عقدت مجموعة من اللقاءات بين الحركتين، بهدف الإعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية بناء على هذا الاتفاق. وتمّ خلال اللقاءات حلّ كافة المشكلات المتعلقة بالبرنامج الحكومي، وخصوصاً الموقف من الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبين "إسرائيل". وأعلنت الحكومة، وعرضت على المجلس التشريعي للحصول على الثقة في 2007/3/17، بعد تذليل الخلافات المتعلقة بتشكيل الحكومة وبشكل خاص منصب وزير الداخلية.

وتعدُّ هذه الحكومة حكومة الوحدة الوطنية الوحيدة بين كافة الحكومات التي شكلت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث ضمت في تشكيلتها لأول مرة أعضاء من حركتي فتح وحماس، واعتذرت الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية عن المشاركة، بينما كانت الحكومات السابقة جميعاً تقتصر على أعضاء حركة فتح والمستقلين⁹⁷.

⁹⁵ القدس العربي، 2-2006/9/3.

⁹⁶ وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2007/2/15، انظر: <http://www.petra.gov.jo/nepras/2007/Feb/15/164.htm>

⁹⁷ عرب 48، 2007/3/17؛ والحياة، 2007/2/21، و2007/3/18.

وقد حصلت الحكومة على ثقة 87 نائباً من المجلس التشريعي، وحجب الثقة ثلاثة نواب بينهم اثنان عن الجبهة الشعبية، فيما غاب عن الجلسة 42 نائباً منهم 41 نائباً معتقلاً لدى الاحتلال الإسرائيلي⁹⁸.

1. مهام الحكومة:

قدم رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية برنامجاً طموحاً لحكومة الوحدة الوطنية أمام المجلس التشريعي للحصول على الثقة. وفيما يلي أهم مهام وأهداف الحكومة حسب هذا البرنامج⁹⁹:

أولاً: ضبط الأوضاع الأمنية وإنهاء الفلتان.

ثانياً: إصلاح وتفعيل وحماية جهاز القضاء، والحفاظ على سيادة القانون واستقلاليتته.

ثالثاً: العمل على إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني، والسعي لإعادة النظر باتفاق باريس الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص، وحماية المستهلك، والتنمية، ودعم الزراعة، والانتظام في دفع الرواتب، ودعم العمال والصيادين. رابعاً: تبني مشروع الإصلاح الإداري والمالي، وترشيد الاستهلاك، ومحاربة الفساد.

خامساً: ترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية السلم الأهلي، وترسيخ ثقافة التسامح، وحماية الدم الفلسطيني، وتحريم الاقتتال الداخلي.

سادساً: الالتزام بتكريس مبدأ المواطنة، من خلال المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.

سابعاً: حماية التعددية السياسية، ودعم تطوير النظام الانتخابي، وحماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق المرأة الفلسطينية، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، واستكمال الانتخابات للمجالس المحلية في أقرب وقت ممكن.

ثامناً: تعزيز التعاون مع "العمق العربي والإسلامي" والمجتمع الدولي.

⁹⁸ الشرق الأوسط، 2007/3/18.

⁹⁹ عرب 48، 2007/3/17، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=19&id=43784>

وأكدت الحكومة في برنامجها على المبادئ السياسية المتفق عليها في اتفاق مكة ووثيقة الوفاق الوطني، وأهمها: احترام المعاهدات التي وقعتها المنظمة، وتفويض الرئيس بالملف السياسي، والسعي إلى دولة على حدود 1967، وإقرار المقاومة بكافة أشكالها، والتزام الجميع بعرض أي اتفاق سياسي مع "إسرائيل" على استفتاء شعبي.

2. قراءة في أداء الحكومة:

بالرغم من اعتماد الحكومة لبرنامج يتصف بالمرونة، وإقرارها أن الرئيس محمود عباس هو المعني بالشؤون السياسية، إلا أن هذه الحكومة ووجهت منذ تأسيسها برفض إسرائيلي ودولي، بحيث عدّتها "إسرائيل" حكومة راعية للإرهاب¹⁰⁰، بينما قالت الولايات المتحدة إنها ترفض التعامل مع أي حكومة فلسطينية طالما لم تعلن الموافقة على شروط الرباعية بوضوح¹⁰¹.

تسلمت الحكومة مهامها وهي تعاني من أزمة مالية خانقة جراء الحصار، بل إن تشكيل الحكومة كان يسعى أساساً ل فك الحصار والانتها من العزلة الدولية التي انعكست آثارها على المواطن الفلسطيني. وقد عين سلام فياض وزيراً للمالية للإسهام في حل الأزمة المالية، باعتباره شخصية تحظى بقبول دولي¹⁰².

وكان واضحاً أن تحقيق الأهداف الاقتصادية يتطلب تحقيق الأمن، لأن وقف الاقتتال أمر حيوي لتمكين السلطة من تلبية واجباتها الاقتصادية والإدارية والخدماتية للمواطن¹⁰³، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى انتهاء ولاية الحكومة بسبب الانقسام الفلسطيني، كما سيفصل لاحقاً.

¹⁰⁰ مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 66، ربيع 2006، ص 114، وانظر أيضاً:

Cabinet Communique (special session), Israel Ministry of Foreign Affairs, 11/4/2006,
http://www.mfa.gov.il/mfa/pressroom/2006/pages/cabinet%20communique%2011-apr-2006.aspx

¹⁰¹ Interview With Stephen Hadley; Interview With Jack Murtha, site of Cable News Network (CNN), 18/3/2007, http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/0703/18/le.01.html

¹⁰² الأيام، 2007/3/22.

¹⁰³ المرجع نفسه.

ومنذ استلام الحكومة لمهامها، كان عليها البحث عن تحصيل احتياجات تمويلية لسنة 2007، تصل إلى 2.7 مليار دولار¹⁰⁴، وهي مهمة صعبة جداً في ظل حصار دولي وإقليمي.

وبدأت الحكومة أيضاً عملها وهي تعاني من تراكم الرواتب، التي لم تدفع للموظفين في الحكومة السابقة بسبب الحصار. وعلى الرغم من المرونة التي أبدت في برنامج وتشكيلة الحكومة، إلا أن الحصار لم يُرفع عنها بشكل كامل. واستمرت "إسرائيل" باحتجاز واردات الضريبة الخاصة بالسلطة الفلسطينية. واستمرت معاناة الحكومة بسبب تحويل الأموال للرئاسة بدلاً من وزارة المالية، ما أدى إلى حرمان الوزارة من القدرة على ضبط الميزانيات وتحديد الإيرادات¹⁰⁵.

وبسبب الحصار وحجز الأموال من قبل "إسرائيل"، فقد ظلت الرواتب تصل متأخرة للموظفين خلال سنة 2007¹⁰⁶.

لقد واجهت الحكومة فشلاً كبيراً في تحقيق مهامها الاقتصادية حسب البيان الوزاري، وهو بيان رأى بعض المراقبين أنه "غير واقعي"¹⁰⁷، وغير قابل للتنفيذ في ظل الحصار الدولي السياسي والاقتصادي للحكومة.

أما على الصعيد السياسي، فقد واجهت الحكومة تمييزاً دولياً في التعامل مع أعضائها، حيث تعرض أعضاء الحكومة المحسوبين على حركة حماس لحصار دولي، بينما سمح للأعضاء المنتمين لحركة فتح وللمستقلين بالتنقل في العواصم العالمية، وإجراء اللقاءات السياسية مع نظرائهم في العالم. ولم تفلح محاولات الحكومة بالتأكيد الدائم على وحدتها ورفضها للتمييز بين أعضائها بإنهاء هذا الوضع¹⁰⁸.

وفي الجانب السياسي أيضاً، لم تستطع الحكومة بإمكانياتها الضعيفة، كغيرها من حكومات السلطة الفلسطينية، مواجهة الاعتداءات المتكررة من القوات الإسرائيلية على

¹⁰⁴ الأيام، 2007/3/29.

¹⁰⁵ الأيام، 2007/3/22؛ ومعاً، 2007/4/9، انظر:

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=63257>

¹⁰⁶ معاً، 2007/4/9، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=63257>

¹⁰⁷ خالد صافي، قراءة في برنامج وتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، صحيفة الحقائق الدولية، آذار/مارس 2007.

¹⁰⁸ معاً، 2007/4/9، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=63257>

قطاع غزة والضفة الغربية، على الرغم من التزام الفصائل الفلسطينية بـ"التهدة". ومثلت الاعتداءات الإسرائيلية مأزقاً سياسياً ووطنياً للحكومة، بسبب تثبيت التهدة، في ظل استمرار "إسرائيل" في الاعتداءات. ولكن الحكومة تبنت نوعاً من "الشراكة" الوطنية مع الفصائل الوطنية من خلال التفاهم معها على وضع آلية وطنية مشتركة للرد على ممارسات الاحتلال هذه¹⁰⁹.

وعلى الصعيد المالي والاقتصادي، فقد استمر الحصار الدولي ومنع وصول بعض المساعدات العربية لخزينة الحكومة، وهو ما أوصل الأحوال المالية والاقتصادية للسلطة والمواطن الفلسطيني إلى درجات غير مسبوقة من التراجع، إذ بلغت قيمة الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى "إسرائيل" في حزيران/ يونيو 2007، أي بعد ثلاثة أشهر من تسلمها لمهامها، 1.5 مليار دولار¹¹⁰.

وعلى الرغم من وصول بعض المساعدات العربية الكبيرة مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن حجز أموال الضرائب من قبل "إسرائيل"، وتأخير وصول كامل المساعدات العربية والدولية، وتراكم الأزمات المالية من الحكومات السابقة، أدى إلى تفاقم ديون الحكومة المستحقة للقطاع الخاص. وعجزت الحكومة عن تنفيذ مشاريعها، واستمر التأخير في صرف رواتب الموظفين؛ ما أدى إلى تنفيذ إضرابات عمالية، عطلت عمل الحكومة وشلّت الخدمات الرئيسية في أجهزتها¹¹¹.

أما الجانب الأمني في عمل الحكومة، فقد مثلّ الفشل الأكبر في مسيرتها. ووجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة متجذرة منذ أكثر من ستة أعوام، كان الفلتان الأمني خلالها يتأجج بسبب تجاوزات بعض العائلات، والصراع بين القيادات الأمنية، وغياب الإرادة السياسية لحل الأزمة. وإضافة لهذه العوامل التاريخية، فإن الفشل الأمني ازداد بسبب الصراع السياسي المتفاقم بين حركة فتح التي تسيطر على الأجهزة الأمنية، وحركة حماس التي تمثل أغلبية المجلس التشريعي والحكومة.

¹⁰⁹ معاً، 2007/4/24، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=65079>

¹¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹¹ المرجع نفسه؛ والأيام، 2007/6/4.

وبالرغم من الآمال التي عقدت على توقيع اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية بوضع حدٍّ للاقتتال الداخلي والفلتان الأمني، إلا أن الأحداث الأمنية استمرت وتسارعت بشكل كبير. واستمرت الصراعات بين قيادات الأجهزة ووزير الداخلية هاني القواسمي الذي مُنع من أداء واجباته، ومُنِع حتى من دخول المقرات الأمنية دون موافقة قادة الأجهزة الموالية لحركة فتح. وأصدر قادة الأجهزة الأمنية قرارات بمنع تنفيذ أوامر القواسمي في أبسط الأمور، ما أدى إلى استقالته بعد نحو شهر من تشكيل الحكومة¹¹².

وقد رفض رئيس الحكومة إسماعيل هنية استقالة القواسمي وقال إنه سيدرسها مع الرئيس عباس، لوضع حلٍّ لأزمة الأمن في قطاع غزة¹¹³. وسحب القواسمي استقالته استجابة لطلب هنية، ولكنه أعاد تقديمها بعد شهر، بسبب تصاعد المواجهات بين مسلحين من حركتي فتح وحماس، ليوافق عليها هنية هذه المرة¹¹⁴.

وحاولت الحكومة اقتراح بعض الحلول للأزمة، وأجرى إسماعيل هنية عدة تغييرات في القيادات الأمنية بالتوافق مع الرئيس عباس في محاولة لإصلاح الأوضاع الأمنية¹¹⁵. وأجرت الحكومة اتصالات سياسية بالمسؤولين المصريين والسعوديين للمساعدة في حلّ الأزمة¹¹⁶. كما عُقدت مجموعة من الاتفاقات الأمنية والسياسية بين حركتي فتح وحماس برعاية مصرية وبمشاركة الفصائل الفلسطينية في كلٍّ من غزة والقاهرة¹¹⁷. ولكن كل هذه المحاولات لم تُجدِّ في منع التدهور، الذي تطور ليصل إلى حالة اقتتال شاملة، أدت إلى سقوط المئات من الفلسطينيين بين قتل وجريح، وانتهت بسيطرة حركة حماس على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة.

¹¹² للاطلاع على أسباب استقالة وزير الداخلية هاني القواسمي انظر: وثيقة: نص استقالة وزير الداخلية الفلسطيني هاني القواسمي، 17/4/2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4821.html>

¹¹³ معاً، 2007/4/24، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=65079>

¹¹⁴ الشرق الأوسط، 2007/5/15.

¹¹⁵ صحيفة البيان، 2007/6/1.

¹¹⁶ معاً، 2007/4/24، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=65079>

¹¹⁷ صحيفة البيان، 2007/6/1.

ومع سيطرة حماس على قطاع غزة، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الحكومات في السلطة الفلسطينية، هي مرحلة الانقسام، حيث أعلن الرئيس عباس في 2007/6/14 إقالة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إسماعيل هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة لتصريف الأعمال¹¹⁸. واستمرت هذه الحكومة حتى آذار/ مارس 2013 على الرغم من كونها حكومة تصريف.

ثامناً: حكومات سلام فياض بعد الانقسام:

1. حكومة الطوارئ:

أعلن الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ بعد سيطرة حركة حماس على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وكلف وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية سلام فياض بتشكيل حكومة الطوارئ.

ولم تكن ظروف تشكيل الحكومة طبيعية في ظلّ الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، كما لم تحصل الحكومة على توافق وطني بالرغم من موافقة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عليها. ورفضت حركة حماس الحكومة منذ تكليفها من الرئيس عباس، وعدّت قرار تشكيلها "انقلاباً" على الشرعية البرلمانية¹¹⁹، بينما قررت فتح قطع كافة الاتصالات مع حكومة وحركة حماس. أما "إسرائيل" فقد أعلنت عن استعدادها للتعامل السياسي والمالي مع حكومة الطوارئ في حال التزامها بشروط الرباعية، ونظرت بإيجابية لتكليف سلام فياض بتشكيلها¹²⁰.

وتشكلت الحكومة من 12 وزيراً معظمهم من المتخصصين "التكنوقراط"، برئاسة سلام فياض الذي تولى أيضاً حقيبة المالية، وأدت اليمين القانونية في 2007/6/17، وسط جدل سياسي وقانوني فلسطيني¹²¹.

¹¹⁸ الغد، حزيران/ يونيو 2007.

¹¹⁹ المرجع نفسه.

¹²⁰ المرجع نفسه.

¹²¹ عرب 48، 2007/6/17، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=46274>

وخلال حالة الطوارئ انغمست الحكومة بالخلافات مع حركة حماس، وألغت كافة القرارات التي أقرتها حكومة إسماعيل هنية وعدّتها باطلة¹²²، وألغت عقود أعضاء القوة التنفيذية، ومنعت التعامل بالجوازات التي تصدر عن وزارة الداخلية في قطاع غزة، وأوقفت كافة العقود التي كانت قد وقعت سابقاً مع حكومة الوحدة الوطنية¹²³، وأصدرت قرارات بمنع الشرطة ورجال الأمن في قطاع غزة من العمل مع الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنية¹²⁴، وأوقفت بعض المؤسسات العامة في قطاع غزة وعينت بدلاً منها إدارات عامة في الضفة الغربية¹²⁵.

وقد وضعت الحكومة في أولى أولوياتها مصادرة سلاح الفصائل الفلسطينية المقاتلة بالضفة الغربية، بذريعة عدم السماح بتكرار الصراعات المسلحة التي حدثت في غزة وأدت في نهاية الأمر إلى الانقسام¹²⁶. وبالفعل أجرى رئيس حكومة الطوارئ لقاءات مع الجانب الإسرائيلي تركزت على أولوية ضبط الأمن في أجندة الحكومة¹²⁷، وبحث التعاون المطلوب من "إسرائيل" لتحقيق هذه المهمة.

استمرت حكومة الطوارئ لمدة لا تزيد عن شهر، بناء على القانون الذي يحدد مدة الطوارئ بشهر على الأكثر، ما اضطر الرئيس عباس للطلب من فياض توسيع الحكومة قبل انتهائها بإضافة أربعة وزراء لتصبح الحكومة مكونة من 16 وزيراً، بهدف إعطائها صفة الديمومة، الأمر الذي رآته حماس مخالفاً للدستور والقانون الأساسي الفلسطيني¹²⁸.

وسعى الرئيس عباس من خلال توسيع الحكومة والطلب من فياض تقديم الاستقالة وإعادة تشكيل الحكومة مع توسيعها، إلى حلّ الثغرة الدستورية في استمرار الحكومة التي لا يمكن أن تستمر أكثر من شهر حسب القانون الأساسي. ولتحقيق هذا الهدف،

¹²² وفا، 2007/6/21، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=54298>

¹²³ الحياة الجديدة، 2007/6/21؛ وصحيفة الأخبار، بيروت، 2007/6/28.

¹²⁴ موقع العربية للصحافة، يافا، 2007/6/26، انظر: www.al-arabeya.net

¹²⁵ وفا، 2007/7/9، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=55644>

¹²⁶ الأخبار، 2007/6/28؛ والرأي، 2007/7/14.

¹²⁷ موقع شبكة فراس الإعلامية، غزة، 2007/7/10، انظر: <http://fpnp.net/arabic/?action=detail&id=29824>

¹²⁸ صحيفة الخليج، الشارقة، 2007/7/14.

تذرع الرئيس بأن الحكومة جاهزة للعرض على المجلس التشريعي عندما يكتمل نصابه، ولكن نصابه لن يكتمل بسبب اعتقال عدد كبير من نواب حركة حماس في السجون الإسرائيلية¹²⁹! ومع ذلك، فإنه عندما أمكن عقد المجلس من الناحية النظرية بعد إطلاق سراح معظم النواب، فإن قيادة السلطة في رام الله كانت تعطل عقد المجلس بسبب سيطرة حماس عليه. وبالتالي، لم يَسعَ فياض إلى الحصول بشكل جاد على موافقة المجلس الذي كان سيسقط حكومة فياض في حال الرجوع إليه.

وفي الحقيقة، فإن مؤسسات السلطة الفلسطينية عانت مع مرور الزمن من شرعيات منقوصة، لأن المشكلة بالأساس بين حركتي حماس وفتح هي مشكلة سياسية.

2. حكومة سلام فياض الثانية بعد الانقسام:

قدّم سلام فياض استقالة حكومته للرئيس عباس في 2009/3/7، بعد انطلاق جولة جديدة من حوارات المصالحة الفلسطينية، بهدف تعزيز الحوار الفلسطيني، حسب نصّ الاستقالة. وقد وافق عباس على الاستقالة وطلب من فياض تسيير أعمال الحكومة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة التي يتمخض عنها الحوار¹³⁰.

ولكن الحوار الوطني فشل بالوصول إلى اتفاق سريع كما كان مأمولاً، الأمر الذي دفع الرئيس عباس إلى تكليف فياض مجدداً بتشكيل حكومة موسعة. وقد ولدت الحكومة ولادة عسيرة بعد جدال سياسي كبير، في ظلّ إدانتها من قبل حماس، ومقاطعتها من قبل الجبهة الشعبية، والاعتراض عليها من النقابات العمالية. بل إن الكتلة البرلمانية لحركة فتح اعترضت على آلية تشكيل الحكومة دون التشاور معها، وقاطعتها على الرغم من أن نصف المقاعد تقريباً ذهبت إلى حركة فتح.

وضمت الحكومة إضافة إلى أعضاء فتح عدداً من التكنوقراط، وبعض الوزراء المنتمين لكل من الجبهة الديموقراطية، وجبهة النضال الشعبي، وحزب الشعب¹³¹.

¹²⁹ الحياة، 2007/7/14.

¹³⁰ محسن محمد صالح، "حكومة سلام فياض"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010/11/14، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4633.html>

¹³¹ المرجع نفسه، والحياة الجديدة، 2009/5/20.

3. حكومة سلام فياض الثالثة:

شهدت المنطقة العربية أجواء سياسية مشحونة في سنة 2011، في ظلّ أجواء الربيع العربي وتساقط بعض الأنظمة المحسوبة على محور الاعتدال العربي الذي تتحالف معه السلطة الفلسطينية.

وفي محاولة لاستباق أيّ تأثير لهذه الأجواء على السلطة الفلسطينية، أعلنت أنها ستجري انتخابات بلدية في 2011/7/9، واقترحت عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، وهو الأمر الذي رفضته حركة حماس، وسبّب خلافات داخل السلطة نفسها، بسبب المخاطر من زيادة الانقسام الفلسطيني في حال إجراء الانتخابات دون توافق وطني.

وفي ظلّ هذه الأجواء، قدم سلام فياض استقالة حكومته للرئيس عباس، بهدف تشكيل حكومة جديدة تكمل مهمات الحكومة التي سبقتها.

وقد وافق الرئيس على استقالة فياض، وكلفه بتشكيل حكومة جديدة في 2011/2/4، محدداً المهمة الرئيسية للحكومة وهي استكمال برنامج الحكومة السابقة، والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، والاستعداد لاستحقاق أيلول/ سبتمبر؛ وهو موعد تقديم منظمة التحرير الفلسطينية طلباً لهيئة الأمم المتحدة، للحصول على صفة دولة عضو في الهيئة¹³².

وبعد عشرة أيام من تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، قدم فياض مبادرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية كمقدمة لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وتقوم المبادرة على أساس تشكيل هذه الحكومة أولاً، قبل أن يستكمل الحوار حول القضايا الإشكالية التي تؤخر الوصول لاتفاق مصالحة وطنية، وعلى رأسها مشكلة الأمن¹³³.

وقد تعثر تشكيل الحكومة أكثر من مرة لأسباب تتعلق برغبة رئيس الوزراء المكلف بإعطاء فرصة لمبادرته بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأجل تشكيل الحكومة عدة مرات أيضاً بسبب عقد جولات للحوار والتوصل فيها لاتفاق مصالحة ينص

¹³² سما، 2011/2/14، انظر: <http://samanews.com/ar/index.php?ajax=preview&id=88243>

¹³³ الشرق الأوسط، 2011/2/24.

على تشكيل حكومة وحدة وطنية، والذي وُقّع في القاهرة في 2011/5/4، كما تمّ الاتفاق في الدوحة في 2012/2/6، على تكليف محمود عباس نفسه بتولي منصب رئيس الوزراء¹³⁴.

ومع تعثر تطبيق اتفاقي القاهرة والدوحة للمصالحة، طالب فياض بتغيير الحكومة وحلف اليمين مجدداً أمام الرئيس عباس، بهدف تجديد الثقة و"الشرعية" لهذه الحكومة. وبينما دفع عباس باتجاه تعديل حكومي فقط، فقد رفض فياض هذا الخيار، ما أدى إلى ظهور بوادر أزمة بين الرجلين، خصوصاً أن هذا الخلاف في الرؤى ترافق مع مهاجمة بعض القيادات الفتاوية لفياض؛ ولكن عباس وافق على مطالب فياض أخيراً، وكلفه بتشكيل حكومة جديدة¹³⁵.

وتشكلت الحكومة وأقسمت اليمين أمام الرئيس في 2012/5/16، واحتفظ فيها رياض المالكي بوزارة الخارجية بإصرار من الرئيس، وخلافاً لرغبة سلام فياض، بينما تولى الأخير لأول مرة منذ توليه رئاسة الحكومة عن الجمع بين منصبه وبين حقيبة المالية التي تولاها نبيل قسيس.

وحددت المهمة الرئيسية لهذه الحكومة وهي الإعداد لإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية.

وكعادة كلّ الحكومات التي تشكلت بعد الانقسام الفلسطيني، ووجهت هذه الحكومة بالنقد من قبل حركة حماس وغيرها من الفصائل، باعتبارها تعزز الانقسام ولا تمثل إجماعاً وطنياً فلسطينياً. كما عدّتها نقابة الموظفين العموميين إهانة للموظفين، لأنها ضمت وزيراً أساء للنقابات والموظفين في أثناء عمله بالوزارة السابقة¹³⁶.

وقد شهدت العلاقة بين الرئيس عباس ورئيس الحكومة سلام فياض عدة خلافات خلال حكم الأخير، ولكن حدتها ازدادت في بداية سنة 2013، بعد أن ظهرت بعض الأرقام

¹³⁴ موقع سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، 2012/5/16، انظر: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/20768/.htm>

¹³⁵ القدس العربي، 2012/4/30.

¹³⁶ القدس العربي، 2012/5/16.

الصادمة حول مديونية السلطة، ومع تفجر حملة جديدة من التصريحات والتظاهرات ضد سياسات فياض الاقتصادية. وتفاقت الأزمة بشكل أكبر بسبب استقالة وزير المالية نبيل قسيس على خلفية رفضه لخطة الموازنة لسنة 2013، وقوله إن التعامل بنجاح مع هذه الموازنة وقيمة العجز فيها غير ممكن¹³⁷.

وفي ظل هذه الخلافات، قدم فياض رسالة خطية بالاستقالة لعباس في 2013/2/24. وبعد أخذ ورد، وبعد فشل محاولات الإصلاح بين الرئيسين، قبلت الاستقالة رسمياً في 2014/4/13¹³⁸.

أ. مهام الحكومة الـ 13:

أصدر رئيس الوزراء المكلف سلام فياض برنامجاً سياسياً قرأه عند حلف اليمين أمام الرئيس عباس¹³⁹، حيث لم يكن المجلس التشريعي منعقداً بسبب حالة الانقسام، إضافة لاعتقال عدد كبير من نواب حماس في السجون الإسرائيلية.

وأكد فياض في هذا البرنامج أن حكومته ستقوم على مجموعة من الأسس، أهمها: الالتزام بالبرنامج السياسي للرئيس محمود عباس، والتعهد بتنفيذ الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل".

وفيما يلي أهم مهام الحكومة حسب برنامجها الوزاري¹⁴⁰:

- إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة على حدود 1967.
- إعادة الولاية الفعلية للسلطة الشرعية في جميع أرجاء قطاع غزة.
- دعم مدينة القدس باعتبارها عاصمة الشعب الفلسطيني الأبدية.
- توفير الأمن والأمان، وإنهاء حالة الفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة، والحفاظ على وحدانية السلاح.

¹³⁷ الأيام، 2013/3/3 و 2013/4/14.

¹³⁸ الأيام، 2013/4/14.

¹³⁹ برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2007/7/22، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3646>

¹⁴⁰ المرجع نفسه.

- مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والركود الاقتصادي، وتطوير ودعم الزراعة.
- إيلاء اهتمام خاص بملف الأسرى والمعتقلين السياسيين في السجون الإسرائيلية.
- تعزيز وتطوير دور القضاء وحماية استقلاله.
- مكافحة الفساد والواسطة والمحسوبية.
- حماية حقوق الإنسان، والحريات العامة والفردية.
- تبني استراتيجية واضحة في مكافحة السياسات التكفيرية، والتخوينية، واستغلال الدين لأهداف سياسية.
- تطوير الخدمات الصحية والتعليم.

ب. قراءة في أداء الحكومة:

1. الأمن:

على الرغم من أن الأمن يقع في مركز أولويات الحكومة، إلا أنها استثنت رواتب ومخصصات 17 ألف عسكري من موازنة 2008 معظمهم من قطاع غزة، بناء على رغبة أمريكية لتقليص عدد العسكريين في القطاع¹⁴¹، وهو الأمر الذي يشير إلى مدى خطورة النفوذ الأمريكي على قرارات السلطة الفلسطينية.

وقد سعت الحكومة إلى تطبيق الاشتراطات المطلوبة منها في خطة خريطة الطريق بخصوص ضبط الأمن، ولكنها ظلت تعاني إلى درجة كبيرة من الممارسات الإسرائيلية التي تعيق عملها، مثل الاستمرار بتشديد الحواجز في الضفة الغربية بدلاً من تخفيفها¹⁴².

وقد نجحت الحكومة إلى حد كبير في فرض الأمن في الضفة الغربية، ولكن هذا النجاح كان مقروناً بانتقادات لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان، واتهامها بالتنسيق الأمني مع "إسرائيل"، الأمر الذي أساء للنسيج الوطني الفلسطيني، وقيد قوى المقاومة بشكل تام في الضفة.

¹⁴¹ صحيفة فلسطين، غزة، 2007/11/14.

¹⁴² الأيام، 2008/4/29.

2. الاقتصاد:

سعت الحكومة لتحقيق برنامجها بتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. ولكن طبيعة الاقتصاد المبني على المساعدات والمنح الخارجية ظلت هي السائدة، واستمرت الموازنات تعاني سنة بعد سنة من العجز.

وقد بلغ العجز في موازنة 2008 نحو 1.895 مليار دولار من إجمالي الموازنة البالغة 3.075 مليار دولار، فيما ارتفعت الموازنة في سنة 2009 إلى 3.283 مليار دولار بعجز إجمالي يصل إلى 1.653 مليار دولار، قالت الحكومة أنها ستسده عن طريق المساعدات العربية والدولية¹⁴³.

وبنت الحكومة ميزانيتها سنة 2009 مثلاً على نسبة نمو متوقعة في الضفة الغربية تصل إلى 8%، كما عملت على خفض الإنفاق الجاري بنسبة 35% عن السنة التي سبقتها بهدف تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية التي بلغت في سنة 2008 رقماً قياسياً في تاريخ السلطة الفلسطينية وصل إلى 1.763 مليار دولار¹⁴⁴.

أما ميزانية سنة 2010 فقد بلغت نحو 3.9 مليارات دولار. وقد ارتفعت الإيرادات المحلية فيها بنسبة 20% عن السنة السابقة، فيما بلغ صافي الإقراض في موازنة 2010 نحو 250 مليون دولار، مقارنة مع 374 مليون دولار سنة 2009، وخصصت الموازنة زهاء نصف النفقات الجارية البالغة 3.16 مليارات دولار لصالح قطاع غزة¹⁴⁵.

وبلغ حجم الموازنة 3.7 مليارات دولار في سنة 2011، بزيادة في قيمة الإيرادات تصل نسبتها إلى 11% مقارنة مع سنة 2010. وكان يفترض أن تغطي الإيرادات حسب هذه الميزانية ما نسبته 66% من حجم النفقات الجارية، التي تتراوح نسبتها بين 26 و 27% من إجمالي الناتج المحلي¹⁴⁶.

أما موازنة سنة 2012، فقد بلغت قيمتها 3.54 مليارات دولار. وتميزت بتقليل قيمة العجز الجاري من إجمالي الناتج المحلي، من 13% سنة 2011 إلى 10% سنة 2012، بعد

¹⁴³ الأيام، 2009/2/5.

¹⁴⁴ المرجع نفسه.

¹⁴⁵ وفا، 2010/3/29، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=69299>

¹⁴⁶ وفا، 2011/3/31، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=10191>

أن كان 22% سنة 2008. وبالرغم من تقليص الاعتماد على المساعدات، وتخفيض النفقات الجارية، وتقليل قيمة العجز الجاري، فإن العجز الإجمالي المتوقع حسب ميزانية 2012 بلغ ما قيمته 1.3 مليار دولار¹⁴⁷.

وقد ارتفعت موازنة سنة 2013 إلى قيمة 3.8 مليارات دولار، بقيمة إيرادات متوقعة تصل إلى 2.5 مليار دولار. وقد وضعت الموازنة بناء على قيمة إيرادات متوقعة تغطي نحو 70% من النفقات الجارية، وذلك بالمقارنة مع 57% في سنة 2008، و67% في سنة 2012¹⁴⁸.

وأكد فياض في أكثر من مناسبة أنه يسعى لتقليص الاعتماد على المساعدات في الموازنة، وبناء اقتصاد وطني مستقل، وذلك في إطار تعامل الحكومة مع الأزمات الاقتصادية التي مرت بها في أكثر من مرحلة. ولكن الواقع الاقتصادي لم يتغير، حيث استمرت معاناة الحكومة من الأزمات المالية المتلاحقة بسبب عدم انتظام وصول المساعدات الخارجية¹⁴⁹.

وكانت أخطر الأزمات المالية هي تلك التي نتجت عن رفع أسعار بعض منتجات الوقود ورفع سعر الفائدة في الضفة الغربية في صيف 2012، الأمر الذي أدى إلى اندلاع احتجاجات شعبية واسعة، بمشاركة فصائل المنظمة بما فيها فتح، إضافة إلى حملات شبابية ونقابات العمال التي تسيطر عليها حركة فتح.

وفي محاولة لامتناس الغضب الشعبي في ذلك الوقت، قررت الحكومة تخفيض رواتب الوزراء وكبار الموظفين، ودعم أسعار السولار والغاز. ولم ترض هذه الإجراءات المتظاهرين، وطالبت الفصائل الفلسطينية الحكومة بالمزيد من الإجراءات والحوار لحل الأزمة¹⁵⁰. وقد كشفت الأزمة استمرار الحكومة بالاعتماد على المساعدات خلافاً لبرنامجها المعلن، حيث أكد سلام فياض أكثر من مرة في أثناء هذه الأزمة، على ضرورة

¹⁴⁷ الشرق الأوسط، 2012/4/11.

¹⁴⁸ القدس، 2013/3/28.

¹⁴⁹ الأيام، 2013/10/7؛ القدس، 2012/8/24.

¹⁵⁰ الشرق الأوسط، 2012/9/12.

وصول المساعدات بهدف إنهاء الأزمة؛ بل إنه برر هذه المساعدات، وأشاد بدورها في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني¹⁵¹.

وعلى الرغم من الانطباع العام الذي حاولت الحكومة ترسيخه بخصوص بناء الرفاه الاقتصادي في الضفة الغربية مقابل قطاع غزة المحاصر مالياً، فإن مشكلة تسديد رواتب موظفي السلطة ظلت قائمة وتزداد من فترة إلى أخرى¹⁵²، بل وتتراكم في بعض الأحيان لثلاثة أشهر.

وفي محاولة للتعامل مع ظاهرة الفقر، لجأت الحكومة إلى اعتماد سياسة المعونات والإعاشات للفقراء، وسعت لمنافسة الجمعيات الخيرية التابعة لحركة حماس في هذا المضمار، وقامت بإغلاق هذه الجمعيات أو التضييق عليها¹⁵³؛ ما أدى إلى حرمان عائلات فلسطينية من المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية من جهة، وتحويل المواطن إلى معتمد على المعونات الحكومية التي يفترض أن تقدم اقتصاداً منتجاً، لا عملاً إغاثياً للمواطنين، من جهة أخرى.

أما في قطاع غزة، فقد تمّ اعتماد الموازنة العامة للحكومة المقالة لسنة 2010 في 2009/12/31، أي قبيل بدء السنة الجديدة مباشرة، وقُدّرت النفقات العامة بنحو 540 مليون دولار، أي بعجز يبلغ 89.1%. وجرى توزيع هذه النفقات على الرواتب والأجور بنسبة 37%، والنفقات التشغيلية بنسبة 11%، والنفقات التحويلية بنسبة 28%، والنفقات التطويرية بنسبة 18.5%، كما جرى اعتماد 5.5% لتطوير مدينة القدس¹⁵⁴. غير أن ما تمّ إنفاقه فعلاً بلغ 297.31 مليون دولار، أي بنسبة 55.1% فقط مما تمّ تقديره. وقد تمّ صرف معظم الموازنة على الرواتب والأجور، حيث بلغت 228.73 مليون دولار، أي نحو 76.9% من مجموع المصروفات¹⁵⁵. (لمزيد من التفصيلات حول الأداء

¹⁵¹ وفا، 2012/9/18، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=138790>

¹⁵² الحياة الجديدة، 2009/3/9؛ وفا، 2009/4/6، انظر:

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=37040>

¹⁵³ الرأي، 2007/7/14.

¹⁵⁴ الحياة، 2010/1/5.

¹⁵⁵ انظر: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011"، صحيفة البرلمان، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2011/3/31، في:

http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cf0331c4-0bf0-4c76-9ef6-f97f4b3cd63b.pdf

الاقتصادي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يرجى الاطلاع على الفصل الثامن من هذا الكتاب).

3. الشؤون السياسية:

لم تغب الهموم السياسية عن جدول أعمال الحكومة، ولكن دورها في الغالب كان مقتصرًا على إصدار البيانات ومتابعة بعض الأعمال الدبلوماسية المتعلقة بشؤون القدس والأسرى وعملية السلام¹⁵⁶. أما على الصعيد العملي، فيمكن القول إن أهم ما تبنته الحكومة في الجانب السياسي هو دعم المقاومة الشعبية المتمثلة بفعاليات مقاومة الجدار ومقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية¹⁵⁷.

وقد طرح رئيس الحكومة سلام فياض في آب/ أغسطس 2009، برنامجاً سياسياً إضافياً للبرنامج الذي شكّل الحكومة بناءً عليه، أطلق عليه اسم "فلسطين إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، أو برنامج بناء الدولة عبر بناء المؤسسات. ويقوم البرنامج بشكل أساسي على مبدأ بناء مؤسسات الدولة خلال عامين، بهدف بناء الدولة بعد استكمال هذه المؤسسات¹⁵⁸.

ومع أن هذا البرنامج أكد في مقدمته وفي بعض مواده على أن الشأن السياسي هو من اختصاص منظمة التحرير والرئيس عباس، إلا أنه ووجه بانتقادات حتى من حركة فتح، التي رأت فيه تعدياً على صلاحيات المنظمة والرئيس¹⁵⁹.

وقد طرح البرنامج جدولاً زمنياً يقوم على أساس إنهاء بناء المؤسسات خلال عامين من تاريخ إعلانه، وحرصت الحكومة على متابعة الإنجاز خلال العام الأول في اجتماعاتها الدورية¹⁶⁰. ثم أعلن رئيس الحكومة ملامح خطة العام الثاني من البرنامج

¹⁵⁶ الأيام، 2009/3/24؛ ووفقاً، 2009/4/6، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=37040>؛

ووفقاً، 2009/10/19، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=53554>؛

ووفقاً، 2009/12/14، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=58705>؛

¹⁵⁷ ووفقاً، 2009/12/14، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=58705>؛

ووفقاً، 2010/2/15، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=64536>؛

¹⁵⁸ دنيا الوطن، 2009/8/25، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/08/25/140943.html>؛

¹⁵⁹ فلسطين اليوم، 2009/8/26.

¹⁶⁰ ووفقاً، 2009/12/14، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=58705>؛

وموقع الوطن أون لاين، 2010/1/6، انظر: <http://www.alwatan.com.sa/Default.aspx?issueno=4809>؛

ووفقاً، 2010/2/15، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=64536>؛

بعد عام من إعلانه تقريباً، حيث أطلق في 30 آب/أغسطس وثيقة أطلق عليها اسم "وثيقة الحرية"، لشرح جدول العمل للعام الثاني من البرنامج¹⁶¹.

وبعد عامين من إطلاق هذا البرنامج، أعلنت حكومة فياض استكمالها لبناء المؤسسات وجاهزيتها لإقامة الدولة، وطالبت "إسرائيل" بإنهاء الاحتلال لإعطاء الفرصة لبناء هذه الدولة¹⁶². ولم تقدم الحكومة تقريراً تفصيلياً بإنجاز هذا البرنامج، ولم تتم دراسته بشكل علمي على ما يبدو، وهو ما يجعل الحكم على أداء الحكومة وفق هذا البرنامج مُتَعَسِراً.

ولكن من المؤكد أن حكومة فياض حتى لو نجحت في بناء مؤسسات دولة، فإن ذلك لم يفرض على بناء دولة، لأن أساس القضية الفلسطينية سياسي، فهي ليست مجرد قضية إدارية يمكن تجاوزها ببناء مؤسسات حكومية رشيدة كما اقترح برنامج فياض.

4. الإصلاح ومكافحة الفساد:

قدمت الحكومة سجلاً في الأداء الحكومي والعمل المؤسسي، نال شهادات دولية على حسن الأداء، من مؤسسات متخصصة مثل صندوق النقد الدولي¹⁶³. وعلى الرغم من سجل الحكومة الجيد في مكافحة الفساد، إلا أنها تعرضت إلى بعض الهزات بسبب اكتشاف شبكات فساد اتهم فيها بعض وزرائها. وقررت هيئة مكافحة الفساد رفع الحصانة عن هؤلاء الوزراء، قبل أن يتم تحويلهم للمحاكمة بتهمة الفساد¹⁶⁴. غير أن هذا السجل كان يبرز تحسن الأداء لمؤسسات السلطة وتعاطيها مع الفئات والتيارات التي تحظى برضا السلطة، وتنطبق عليها معاييرها الأمنية. وهذا يعني عملياً، استمرار حالة الإقصاء والتهميش والمنع من العمل التي يعاني منها أنصار التيارات الإسلامية، وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي، وعدم إعطائهم فرصاً متساوية مثل غيرهم من أبناء الوطن.

¹⁶¹ الأيام، 2010/8/31.

¹⁶² الحياة الجديدة، 2011/7/13.

¹⁶³ الحياة الجديدة، 2011/10/1.

¹⁶⁴ السبيل، 2011/7/8؛ والشرق الأوسط، 2011/12/1.

5. الانتخابات:

سعت الحكومة لإجراء انتخابات وإصدار قانون ينظم هذه الانتخابات على أساس القائمة النسبية، ولكن هذه الخطوة تتطلب توافقاً سياسياً بين حركتي حماس وفتح، وهو ما لم يتحقق من حيث بناء التصورات إلا عند توقيع وثيقة المصالحة الوطنية في القاهرة في 2011/5/4؛ حيث تمّ التوافق على نظام انتخابي مختلط يجمع بين النسبية وبين نظام الدوائر. أما إجراء الانتخابات نفسها، فلم يتم حتى كتابة هذه السطور. أما المجالس المحلية، فقد عينت الحكومة لجاناً لإدارتها، على الرغم من انتهاء فترة ولايتها وإعلان الحكومة عن نيتها لإجراء انتخابات جديدة لها، عدة مرات، بسبب الخلافات بين حركتي فتح وحماس¹⁶⁵.

تاسعاً: حكومات إسماعيل هنية بعد الانقسام:

قرر الرئيس عباس إقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ، رداً على سيطرة حركة حماس على الأجهزة الأمنية في منتصف حزيران/ يونيو 2007.

وعلى الرغم من تأكيد عباس وفياض أن ولاية حكومة الطوارئ تمتد إلى غزة وليس الضفة فقط، إلا أن السيطرة الفعلية لحركة حماس على قطاع غزة، جعل سلطة حكومة فياض مقتصرة على الضفة الغربية فقط، بعد أن قبل إسماعيل هنية قرار إقالته، لكنه قال إنه وفقاً للنظام الأساسي الفلسطيني فإن حكومته ستتحول إلى حكومة تسيير أعمال، إلى أن تتشكل حكومة جديدة تحظى بموافقة المجلس التشريعي الفلسطيني. ولذلك رأت حماس أن حكومة هنية تظل الحكومة الشرعية من الناحية الدستورية، وأنها ستستمر بأداء مهامها في "خدمة المواطنين"¹⁶⁶، وهو ما جرى فعلاً.

¹⁶⁵ القدس العربي، 2010/12/13؛ والحياة، انظر:

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/232472>؛ وواف، 2009/12/14، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=58705>؛ والأيام، 2011/7/2.

¹⁶⁶ الجزيرة نت، 2007/6/15، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/4f5ccff2-95b0-4802-9f74-7b0f97d4a95a>

1. توسيع الحكومة:

بدأ إسماعيل هنية المشاورات لتوسيع حكومته في شهر آذار/ مارس 2008، وهو الأمر الذي عدّته حركة فتح ضرباً لجهود المصالحة وتوسيعاً للفجوة بين الحركتين¹⁶⁷. ولكن هنية نفى أيّ أبعاد سياسية لتوسيع الحكومة، على أساس أن وزراء الحكومة التي استمرت بالعمل بعد الانقسام كانوا مثقلين بسبب استلام كلّ وزير لأكثر من حقيبة. وقد انتهى هنية فعلاً من مشاوراته في نهاية نيسان/ أبريل، وأضاف عدة وزراء للحكومة على رأسهم سعيد صيام وزيراً للداخلية¹⁶⁸.

وفي محاولة للحصول على شرعية لهذا التوسيع، قرر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة عقد جلسة للمجلس لمنح الثقة للحكومة، وعمل توكيلات للنواب المعتقلين في السجون الإسرائيلية لضمان الحصول على نصاب، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح.

وقد فقدت الحكومة أحد أعضائها وهو وزير الداخلية سعيد صيام الذي استشهد في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية سنة 2008، ما دفع إسماعيل هنية إلى تعيين النائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس فتحي حماد خلفاً لصيام¹⁶⁹.

وأعلن إسماعيل هنية عن توسيع حكومته للمرة الثانية في 2011/3/10، لتصبح مكونة من 15 وزيراً. وبالطبع فقد رافق تشكيل الحكومة جدلاً سياسياً مثل كلّ التشكيلات التي جرت سواء في الضفة أم في قطاع غزة بعد الانقسام. ورأت حركة فتح في تعديل الحكومة تعزيزاً للانقسام، فيما أكدت حركة حماس أن هذه الحكومة ستكون جاهزة للاستقالة في حال التوصل إلى اتفاق للمصالحة ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة¹⁷⁰.

¹⁶⁷ الجزيرة نت، 2008/3/23، انظر:

<http://aljazeera.net/news/pages/cffcf37e-6740-4016-8737-12149f13145b>

¹⁶⁸ البوابة، 2008/4/7.

¹⁶⁹ صحيفة العرب، الدوحة، 2009/5/7.

¹⁷⁰ صحيفة الشرق، الدوحة، 2011/3/11.

وبعد أقل من شهرين من التعديل السابق، أضاف إسماعيل هنية الدكتور أسامة المزيني لتشكيلة الحكومة وعينه وزيراً للتربية والتعليم¹⁷¹. وفي 2012/9/2، أجرى هنية تعديلاً جديداً على حكومته، اشتمل على تغيير ثمانية وزراء وإضافة سبعة وزراء جدد. وبرر هنية التعديل الجديد باعتباره أمراً ضرورياً لتجديد الدماء في الحكومة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية، وأكد أنه لن تؤثر على إمكانية التوصل لاتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس¹⁷².

2. مهام الحكومة:

لم تقدم حكومة إسماعيل هنية برنامجاً وزارياً جديداً بعد الانقسام، بل استمرت في أداء مهامها التي ترتبت على سيطرتها على الأمر الواقع في القطاع، وفق برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي كان يرأسها إسماعيل هنية. واستمر هذا البرنامج معتمداً لدى كافة الحكومات التي عدلها أو وسعها هنية بعد الانقسام¹⁷³.

ونظراً للصراع المسلح والاقتتال الذي سبق الانقسام، فقد كان فرض الأمن وإنهاء الفلتان وانتشار السلاح في قمة أولويات هذه الحكومة، وهو ما يفسر احتفاظ رئيس الوزراء إسماعيل هنية بحقيبة الداخلية إلى حين فرض السيطرة على الأرض.

3. أداء الحكومة:

واجهت الحكومة صعوبات كثيرة في أداء مهامها، بسبب انهيار المؤسسات البيروقراطية للسلطة بعد الانقسام، وسيطرة كوادرات حركة فتح على الوظائف الكبرى في الوزارات والمؤسسات العامة، إضافة إلى الصراعات بين هذه الحكومة وبين حكومة سلام فياض.

ومنذ الانقسام بدأت الحكومة بمواجهة عدد من الأزمات التي نتجت عن الحصار السياسي والاقتصادي الدولي للحكومة، ومن هذه الأزمات: تأمين الرواتب، وإدارة المعابر، واستبدال الموظفين الذين تجاوبوا مع أوامر الرئيس عباس، وامتنعوا عن

¹⁷¹ الخليج، 2011/4/26.

¹⁷² الغد، 2012/9/3.

¹⁷³ الشرق، 2011/3/11.

العودة لأداء أعمالهم في المؤسسات الحكومية¹⁷⁴؛ إضافة إلى إيجاد الحلول لنقص الوقود والأغذية، واحتكار الأغذية من قبل بعض التجار في بداية عمل الحكومة¹⁷⁵.

وقد شهدت الفترة الأولى للانقسام، حرباً اقتصادية وسياسية معلنة بين حكومتي إسماعيل هنية وسلام فياض، ظهرت في عدة مجالات، منها على سبيل المثال لا الحصر: وقف أو تجميد الميزانيات المخصصة لبلديات قطاع غزة، ووقف رواتب موظفي القطاع باستثناء أولئك الذين التزموا بقرار الرئيس محمود عباس بالامتناع عن الذهاب لأعمالهم تحت سلطة حكومة هنية. وفي الإطار نفسه أصدرت حكومة فياض عدة قرارات تهدف لمنع وصول المال إلى خزانة حكومة إسماعيل هنية، مثل قرار إعفاء أهالي قطاع غزة من الضرائب¹⁷⁶.

وبالمقابل، اتخذت حكومة إسماعيل هنية إجراءات لبسط سيطرتها على المؤسسات الحكومية، وأقالت موظفين كباراً في هذه المؤسسات، بسبب عدم تعاونهم مع الحكومة في تسيير أعمال المواطنين¹⁷⁷، ومنعت إقامة فعاليات سياسية واحتجاجية لحركة فتح¹⁷⁸، في مقابل منع حكومة سلام فياض لفعاليات حركة حماس.

ولكن الخلافات في الشؤون الإدارية بدأت تتراجع مع الوقت، ليحصل نوع من التعاون في بعض القضايا التي تسهل الحياة اليومية للمواطنين، مثل التنسيق بشأن امتحانات ونتائج الثانوية العامة، وشؤون التربية والتعليم¹⁷⁹، وغيرها.

وعلى الرغم من تمكن الحكومة من إعادة بناء وتشغيل المؤسسات الحكومية الرئيسية، إلا أن ذلك اتخذ طابعاً تدريجياً، وصراعاً أحياناً مع أنصار فتح في القطاع، المتواجدين والمؤثرين في بعض القطاعات المهنية، إلى أن استتب الأمر تماماً بعد نحو عام أو أكثر، في مؤسسات السلطة؛ وبعد أن تمكنت حكومة هنية من إحلال موظفين مكان

¹⁷⁴ الشرق الأوسط، 2007/8/24.

¹⁷⁵ النهار، 2007/6/17.

¹⁷⁶ الحياة، 2007/8/17.

¹⁷⁷ موقع إيلاف، لندن، 2007/7/18، انظر: <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/7/248839.htm>

¹⁷⁸ الأيام، 2007/9/5.

¹⁷⁹ معاً، 2008/9/14، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=128542>

أولئك الذين امتنعوا عن الذهاب إلى أعمالهم، وبعد نجاحها في التعامل مع الإضرابات التي كان يقوم بها موظفون في بعض القطاعات، كما في قطاعي الصحة والتعليم.

4. الأمن:

بدأت الحكومة محاولات السيطرة على السلاح وفرض الأمن في قطاع غزة. وواجهت هذه المحاولات صعوبات كبيرة في بداية الأمر بسبب انهيار الأجهزة الأمنية في أحداث الاقتتال التي سبقت الانفصال، وبسبب طلب الرئيس عباس وقادة فتح والأجهزة الأمنية، من أفراد الأمن في غزة، بالامتناع عن الذهاب إلى عملهم تحت سيطرة حكومة إسماعيل هنية.

وسعيًا لسد الفراغ الأمني، شكلت الحكومة مجلساً أعلى للشرطة برئاسة القيادي الفتحاوي اللواء توفيق جبر وعضوية عدد من القادة الأمنيين الذين وافقوا على العمل مع الحكومة. وعمل هذا المجلس على البدء بخطوات تنظيم العمل الأمني الشرطي وإعادة بناء الأجهزة الأمنية¹⁸⁰، وإعادة تأهيل واستيعاب الضباط والأفراد الذين تجاوبوا مع دعوة الرئيس إسماعيل هنية الالتزام بعملهم، ورفضوا تعليمات الرئيس عباس بعدم التعاون مع الحكومة.

وإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الحكومة عدة قرارات تتعلق بفرض الأمن في القطاع، مثل تشكيل لجنة خاصة من عدة وزارات لحماية وتسهيل أعمال الرعايا الأجانب¹⁸¹؛ بعد عملية اختطاف الصحفي البريطاني آلان جونستون Alan Johnston، وحلّ جهاز الأمن الوقائي، الذي كان أحد أطراف الاقتتال الداخلي قبل الانقسام، والسماح لأفراده بالانضمام للأجهزة الأمنية الأخرى¹⁸²، وتدريب شرطة نسائية¹⁸³، وتشكيل قوة شرطة بحرية¹⁸⁴.

¹⁸⁰ النهار، 2007/6/17، والأيام، 2007/6/18.

¹⁸¹ القدس، 2007/7/6.

¹⁸² معاً، 2007/7/16، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=74772>

¹⁸³ صحيفة القبس، الكويت، آب/أغسطس 2007.

¹⁸⁴ الشرق الأوسط، 2007/8/10.

وبدأت الحكومة عن طريق القوة التنفيذية بحملة لمصادرة السلاح المنتشر بين المدنيين، وطالبت المسلحين بنزع أقتعتهم في أثناء تواجدهم في الشوارع¹⁸⁵. ونفذت حملة من الاعتقالات قالت إنها لمحاربة الفلتان والفساد، بينما اتهمتها حركة فتح بأنها اعتقالات سياسية¹⁸⁶.

ويمكن القول إن الحكومة حققت سجلاً جيداً في ضبط الأمن، ومنع الفلتان الأمني، وضبط فوضى السلاح، والحد من الجريمة وتهريب المخدرات¹⁸⁷. ولكن دون أن يخلو تحقيق هذا الهدف من بعض المشكلات المتمثلة في الحلول الأمنية الشديدة مع بعض العائلات التي كانت سبباً في إثارة الفوضى، أو حتى الجماعات السلفية التي تعاملت الحكومة معها تعاملًا أمنياً شديداً، تسبب في بعض الانتقادات لأداء الحكومة، ولسجالاتها في مجال حقوق الإنسان.

ولكن الحكومة اتخذت بعد ذلك عدة إجراءات لتحسين الأداء الحكومي في مجال حقوق الإنسان، وأصدرت قرارات بمنع التعذيب، وطالبت منتسبي الأجهزة الأمنية بمعاملة الموقوفين معاملة حسنة¹⁸⁸. كما أصدرت قرارات بتحويل أيّ منتسب للأجهزة الأمنية للمحاكمة في حال ارتكابه مخالفات بحق المواطنين¹⁸⁹.

5. أعباء الحروب الإسرائيلية:

عانت الحكومة من أعباء إضافية بسبب الحروب الإسرائيلية على القطاع، وخصوصاً عملية الرصاص المصبوب في نهاية 2008 ومطلع 2009، واضطرت للعمل في ظروف استثنائية أحياناً. فقد عملت بعض المؤسسات لفترة مؤقتة في الخيام بعد قصف وهدم المقرات، فيما أدت الملاحقة الأمنية إلى ضعف التواصل بين أعضاء الحكومة ورئيسها، وإلى الحيلولة دون عقد اجتماعات الحكومة الدورية¹⁹⁰.

¹⁸⁵ النهار، 2007/6/17.

¹⁸⁶ معاً، 2007/7/16، انظر: <http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=74772>

¹⁸⁷ فلسطين، 2009/10/5.

¹⁸⁸ القدس العربي، 2011/4/4.

¹⁸⁹ الحياة، 2011/6/21.

¹⁹⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/7/12، انظر:

<http://www.palestine-info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpm%2bi1s7Vyuj6nAmPN80%2bivvhCG6wB70VsIMSiegL6uctqZzpBzkoMXyd5y0uEEhFXCqTyB2Xnw92dnSoS266rvc1kUNCDIhRyyszfmCmG8IBxI4%3d>

كما تسببت الحروب بفقدان عدد كبير من العائلات لمصدر رزقهم أو معيولهم، وهو ما أثقل كاهل الحكومة بنفقات جديدة، بسبب اضطرارها لتقديم مساعدات مالية مباشرة، بملايين الدولارات، للمتضررين¹⁹¹.

وبحسب تقرير للحكومة حول أدائها في سنة 2008، فإن مؤسسات السلطة ظلت قادرة على العمل في ظل كافة الظروف السياسية المحيطة بها من حصار وحرب ومقاطعة سياسية وانقسام، واستطاعت تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية¹⁹²، وهو أمر يمكن اعتباره إنجازاً إلى حد ما.

6. الاقتصاد:

منذ تشكيل إسماعيل هنية لحكومته الأولى في سنة 2006، تعرضت الحكومة لحصار اقتصادي دولي شديد. وقد ازداد هذا الحصار شدة بعد الانقسام الفلسطيني في منتصف حزيران/ يونيو 2007، حيث أصبح القطاع منذ ذلك الوقت معتمداً بشكل كبير على التهريب عبر الأنفاق الممتدة على الحدود بين الأراضي المصرية وقطاع غزة.

وكان معبر رفح وآلية العمل عليه، وأيام السماح بمرور المسافرين عبره من القطاع وإليه، إحدى الإشكاليات اليومية التي تتعامل معها الحكومة¹⁹³، نظراً إلى أن المعبر يتأثر بالتطورات السياسية والأمنية في مصر، وكذلك بالعلاقات بين حركة حماس والسلطة في القاهرة.

ومع ازدياد شدة الحصار، أصبح الوضع في غزة معرضاً للانفجار في أي وقت، وهو ما حدث فعلاً في 2008/1/23، حين اقتحم مئات الآلاف من الفلسطينيين معبر رفح وعبروا باتجاه العريش وغيرها من مدن سيناء، لشراء البضائع والمواد التي لا يجدونها في القطاع بسبب الحصار¹⁹⁴.

¹⁹¹ السبيل، 2010/9/3.

¹⁹² فلسطين، 2009/10/5.

¹⁹³ فلسطين أون لاين، 2011/6/23، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/21531/.htm>

¹⁹⁴ بي بي سي بالعربية، 2008/1/24، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7202000/7202745.stm

وفي أعقاب الهجوم على أسطول الحرية الذي كان متوجهاً لكسر الحصار على قطاع غزة في 2010/5/31، تعرضت "إسرائيل" إلى ضغط دولي كبير دفعها لتخفيف الحصار على قطاع غزة، ما أدى إلى تحسين موارد الحكومة، وإطلاق الحكومة لبعض المشاريع التي كانت متعذرة قبل ذلك، وأهمها مشاريع البناء الضخمة¹⁹⁵، ومشاريع البنى التحتية، ودعم ميزانيات البلديات¹⁹⁶.

وقد بدأت علامات تراجع الأزمة المالية تظهر فعلاً خلال سنة 2010، حيث عملت الحكومة على تثبيت المزيد من الموظفين الذين يعملون في وظائف مساندة¹⁹⁷، وقامت بتأمين عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة في مؤسسات الحكومة، وزيادة حجم المعونات المالية المقدمة للمواطنين المحتاجين¹⁹⁸.

وبحسب أرقام الحكومة، فقد تقلصت نسبة الفقر خلال سنة 2010 من 60% إلى 40%¹⁹⁹، وهي نسبة تقترب من الأرقام التي أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي قدر قيمة الفقر في غزة خلال سنة 2010 بـ 38%²⁰⁰.

وفيما يتعلق بالموازنة، فقد عجزت الحكومة عن إقرار موازنة للسنوات المالية 2007-2008 بسبب الحصار، وبسبب الافتقار إلى أي معلومات حول الإيرادات من المساعدات والمنح الخارجية، ولذلك فقد كانت موازنة سنة 2009 هي الموازنة الأولى التي تقرها حكومة إسماعيل هنية بعد الانقسام²⁰¹، وقد كانت موازنة استثنائية أخذت بعين الاعتبار معالجة آثار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

¹⁹⁵ الغد، 2010/11/11.

¹⁹⁶ فلسطين أون لاين، 2010/10/10، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/11944/.htm>

¹⁹⁷ فلسطين أون لاين، 2010/12/23، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/14930/.htm>

¹⁹⁸ فلسطين أون لاين، 2011/1/10، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/15661/.htm>؛ وفلسطين أون لاين، 2011/1/12، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/15724/.htm>

¹⁹⁹ وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/4/3، انظر:

<http://www.safa.ps/ara/?action=showdetail&seid=46002>

²⁰⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2012)، انظر:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1883.pdf

²⁰¹ موقع الرسالة نت، 2009/10/5، انظر: <http://alresalah.ps/ar/index.php?ajax=preview&id=1927>

أما موازنة سنة 2010، فقد بلغت قيمتها 540 مليون دولار، بإيرادات قدرت بزهاء 56 مليون دولار، بحيث يغطي العجز البالغ 404 ملايين دولار من المساعدات والهبات²⁰²، في حين بلغت قيمة الموازنة لسنة 2011 زهاء 629 مليون دولار، مع عدم وضوح قيمة الإيرادات بسبب خصوصية الوضع الذي تعيشه الحكومة تحت الحصار، واعتمادها على المساعدات العربية والإقليمية غير المعلنة، نظراً للمقاطعة السياسية التي تعاني منها حركة حماس²⁰³.

أما ميزانية سنة 2012 فقد وصلت قيمتها إلى 769 مليون دولار، فيما بلغت قيمة الإيرادات المتوقعة قرابة 174 مليون دولار. وارتفعت قيمة الرواتب في ميزانية 2012 إلى 405 ملايين دولار مقابل 298 مليون دولار في ميزانية سنة 2011، بسبب تضمين موازنة 2012 بعض المخصصات، والزيادات، والترقيات المتأخرة من السنوات الماضية²⁰⁴، إضافة إلى زيادة عدد الموظفين.

وبلغت موازنة 2013 نحو 897 مليون دولار، بنسبة إيرادات تبلغ 27% بقيمة 243 مليون دولار، مع تخفيض إنفاق الحكومة وزيادة الإيرادات من الطبقات العليا في القطاع²⁰⁵.

وحاولت الحكومة تعزيز إيراداتها من خلال تفعيل الضرائب، وشملت إجراءات تحصيل الضرائب بعض المؤسسات، التي كانت قد حصلت على إعفاء ضريبي من قبل الرئيس عباس قبل الانقسام، مثل بنوك القطاع²⁰⁶. ولكن الحكومة، مع ذلك، ظلت مضطرة للتسامح في تحصيل فواتير الكهرباء والمياه من المواطنين، بسبب الوضع الاقتصادي الذي يعانيه أهل القطاع²⁰⁷.

²⁰² وكالة فلسطين الآن، غزة، 2010/1/4، انظر: <http://www.paltimes.net/olddetails/news/106018>

²⁰³ فلسطين أون لاين، 2011/3/30، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/18337/.htm>

²⁰⁴ فلسطين أون لاين، 2011/12/5، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/26996/.htm>

²⁰⁵ فلسطين أون لاين، 2012/12/31، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/83937/.htm>

²⁰⁶ الخليج، 2011/11/19.

²⁰⁷ الغد، 2011/11/29.

وبفعل تخفيف قبضة الحصار، وازدهار الاقتصاد القائم على الأنفاق، ارتفعت إيرادات الحكومة في سنة 2012، وشهدت هذه السنة نشاطاً كبيراً في مجال مشاريع البنى التحتية، إذ بلغت قيمة المشاريع المنفذة فيها نحو 486 مليون دولار حسب الأرقام المعلنة من قبل الحكومة²⁰⁸.

ونظراً للضائقة المالية والبطالة التي يعاني منها المواطنون في قطاع غزة، فقد اعتمدت الحكومة في بعض الأحيان إلى توزيع المساعدات²⁰⁹. وهي السياسة نفسها التي اتبعت أحياناً من قبل حكومة سلام فياض، الأمر الذي يعني فشلاً في تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد منتج وتكريس اعتماده على المساعدات.

وفي ظلّ هذه الظروف الصعبة، يمكن اعتبار إنجازات وزارة الزراعة هي الأهم في سجل حكومات إسماعيل هنية، نظراً لقدرتها على انتهاج سياسة ساعدت في تحقيق ما تسميه الحكومة "الاكتفاء النسبي" في بعض الخضار والفواكه، من خلال منع استيرادها من "إسرائيل" وإتاحة الفرصة للمزارع الفلسطيني لتوزيع منتجاته بأسعار معقولة بدلاً من فتح السوق للمنتجات الإسرائيلية²¹⁰.

7. إعادة الإعمار:

حال الحصار دون تنفيذ عمليات إعادة الإعمار للمباني المتضررة من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة بالسرعة المطلوبة. وتأثر هذا الملف بالخلافات السياسية بين حركتي فتح وحماس، وبالحصار الدولي على القطاع الذي استهدف بشكل خاص بعض المواد التي تدخل في عمليات البناء.

وبالرغم من وجود بعض المحاولات الحكومية لحل مشكلة مواد الإعمار محلياً كاستخدام الطوب في رصف الشوارع بدلاً من الإسفلت، وإعادة استخدام ما يمكن

²⁰⁸ فلسطين أون لاين، 21/4/2013، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/90986.htm>

²⁰⁹ موقع إخوان أون لاين، 11/6/2009، انظر: <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=50173> &SecID=231، والسبيل، 3/9/2010.

²¹⁰ الخليج، 22/9/2012.

من المواد المخلفة من قصف المباني²¹¹، إلا أن كل هذه الحلول لم تشكل حلاً جذرياً لمعضلة منع دخول مواد البناء.

وقد ظلت عملية إعادة الإعمار بعد الحرب الإسرائيلية رهينة للحصار والخلاف السياسي بين حكومتي هنية وفاياض، ولكنها أطلقت فعلياً في بدايات سنة 2011، أي بعد زهاء عامين على نهاية الحرب، وقد اشتملت المرحلة الأولى منها على إعادة بناء ألف وحدة سكنية، دمرت تماماً في الحرب²¹².

وبحسب تقديرات الحكومة في حزيران/ يونيو 2011، فقد تمكنت من إعادة إعمار 90% من البيوت المدمرة جزئياً نتيجة للحرب الإسرائيلية على القطاع نهاية سنة 2008، بكلفة تقدر بنحو 100 مليون دولار، وزعت على 12 مرحلة²¹³.

8. الأجندة الاجتماعية للحكومة:

اتُهمّت الحكومة في أكثر من مرحلة بمحاولة فرض أجندتها الاجتماعية على المواطنين في قطاع غزة، بسبب بعض القرارات التي أثارت جدلاً عند إصدارها، مثل الفصل بين الجنسين في المدارس بعد سنّ التاسعة²¹⁴، وفرض لبس معين على القضاة الإناث في أثناء أداء مهمتهن في المحاكم. ولكن الحكومة رفضت هذه الاتهامات وقدمت مبررات لكل قرار على حدة، ما يعني أن الجدل حول هذا الأمر ما يزال مفتوحاً.

²¹¹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/7/12، انظر:

<http://www.palestine-info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEPMO%2bi1s7Vyuj6nAmPN80%2bivvhCG6wB70VsISegL6uctqZzpBzkoMXyd5y0uEEExhFXBC7qTyB2Xnw92dnSoS266rvc1kUNCDIhRyyszfcMg8IBxI4%3d>

²¹² فلسطين أون لاين، 2011/1/18، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/15887/>.

²¹³ الغد، 2011/6/17.

²¹⁴ الخليج، 2013/4/2.

خلاصة:

تأسست السلطة الفلسطينية سنة 1994 بموجب اتفاقية أوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" سنة 1993.

وقد نصّ القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يمثل دستور السلطة الفلسطينية، على أن رئيس السلطة هو من يشكل الحكومة ويرأسها، وهو ما تمّ فعلاً منذ تأسيس السلطة وحتى سنة 2003. ولكن الرئيس عرفات اضطر في آذار/ مارس 2003 إلى الموافقة على تغيير القانون الأساسي، واستحداث منصب لرئيس الوزراء، وتعيين محمود عباس رئيساً لأول حكومة فلسطينية بعد استحداث هذا المنصب بضغط دولي وإسرائيلي.

وقد بحث هذا الفصل في أداء الحكومات الفلسطينية، منذ استحداث منصب رئيس الوزراء في النظام السياسي الفلسطيني وحتى سنة 2013. ويصل الفصل إلى الخلاصات التالية:

1. منذ استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، بضغط دولي وإسرائيلي، ظلّ هذا المنصب يتطلب توافقاً دولياً وإقليمياً وليس فلسطينياً فحسب؛ ولذلك كان سلام فياض هو الخيار الأمثل للرئيس عباس باعتباره شخصية مقبولة دولياً، على الرغم من عدم انتمائه لحركة فتح. وقد أدى اختيار إسماعيل هنية رئيساً للوزراء في آذار/ مارس 2006، خلافاً للرغبة الدولية، إلى أزمة سياسية، وحصار دولي، وانقسام فلسطيني، ما يزال مستمراً حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب (أوائل سنة 2014).

2. باستثناء حكومة الوحدة الوطنية التي شكّلت بعد اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، كانت كلّ الحكومات التي شكّلت خلال الفترة من 2003 إلى 2013 حكومات تنتمي لفصيل واحد، أو يسيطر عليها فصيل واحد، أو حكومات تكنوقراط مدعومة بشكل أساسي من فصيل واحد.

3. عانت كلّ الحكومات الفلسطينية، بدرجة أو بأخرى، من توتر العلاقات بين الرئيس ورئيس وزرائه، ومن صراع الصلاحيات بين المنصبين، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن والمال.

4. ركزت معظم الحكومات في مهامها على تسيير الشؤون اليومية والإدارية للمواطنين في الضفة والقطاع، دون إعطاء اهتمام كبير للشؤون السياسية المناطة بالرئيس. وقد أدت بعض الحالات التي حاول فيها رؤساء الحكومات التدخل الواضح في السياسة إلى إشكالات كبيرة بين الرئيس ورئيس الحكومة.

5. عانت كل الحكومات من أزمات مالية متفاوتة، نتيجة لارتباط ميزانيات واقتصاد السلطة الفلسطينية بالمساعدات. كما أسهم الاحتلال بهذه الأزمات من خلال التحكم بالاقتصاد الفلسطيني، بالاستفادة من "اتفاق باريس" وحجز أموال الضرائب وغيرها من الإجراءات التعسفية.

6. فشلت معظم الحكومات في حلّ الأزمة الأمنية، بسبب ارتباط هذه الأزمة بمشكلات بنوية في أجهزة الأمن، وبصراعات سياسية إما داخل حركة فتح نفسها أو بين فتح وحماس. وقد أدى غياب الإرادة السياسية في كثير من الأحيان إلى تعقيد مهمة الحكومات المتعاقبة في حلّ أزمة الفلتان الأمني.

7. نجحت الحكومات التي شكلت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانقسام (حزيران/ يونيو 2007) في تحقيق الأمن، ووضعت هذه الحكومات حداً للانفلات الأمني إلى حد كبير. ولكن هذا النجاح ترافق مع اتهامات بخرق هذه الحكومات لمبادئ حقوق الإنسان. إضافة إلى انغماس حكومات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق الأمن في أراضي الضفة.

8. شهدت الفترة التي أعقبت الانقسام الفلسطيني صراعاً مفتوحاً بين حكومتي الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى إعاقة تقديم الخدمات للمواطنين في غزة وتعطيل مصالحهم. وقد حُلّت هذه المشكلة جزئياً بعد أن توصلت الحكومتان إلى تفاهات لتيسير الاحتياجات الإنسانية لمواطني غزة.

9. أدى استمرار الانقسام الفلسطيني إلى نشوء فراغ دستوري في السلطة الوطنية، وأصبحت حكومتا غزة والضفة الغربية تعملان بشرعية دستورية منقوصة.



الفصل الخامس

أداء السلطة التشريعية الفلسطينية 1996–2013

أ. عزيز هارون كايد

أداء السلطة التشريعية الفلسطينية 1996-2013

نمهيّد:

من ناحية موضوعية، لا يستطيع أيّ بحث أن يغفل الخصوصية الفلسطينية التي تواجه الواقع الفلسطيني بشكل عام. كما أن تقييم أداء أيّ جهة، أو سلطة، أو مؤسسة فلسطينية لا بدّ أن يأخذ بالحسبان الظروف الموضوعية، الداخلية والخارجية، التي تواجه الواقع الفلسطيني، وتحدث تأثيرات مختلفة، وبمستويات متعددة على هذا الأداء.

فعلى صعيد السلطة التشريعية، والتي هي المجلس التشريعي، وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، جرت انتخابات المجلس التشريعي مرتين، الأولى في 1996/1/20، شاركت فيها حركة فتح وبعض المستقلين، وقاطعتها الفصائل الأخرى وخصوصاً حركة حماس، والتي رفضت الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، وقاطعت كلّ ما تمخض عنها. وقد نتج عن هذه الانتخابات، التي جرت على أساس نظام الدوائر الانتخابية، مجلس تشريعي كان من المفترض أن تنتهي ولايته في 1999/5/4، وهي نهاية المرحلة الانتقالية حسب الاتفاقيات السياسية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، إلا أن المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية مدّد ولاية المجلس التشريعي، إلى أجل غير مسمى، بسبب عدم انتهاء المرحلة الانتقالية. وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى، واصل المجلس التشريعي أعماله، كغيره من المؤسسات الفلسطينية، بصورة تلقائية. وبذلك دامت فترة المجلس التشريعي الأول عشر سنوات، وهو أمر مخالف للقوانين الفلسطينية نفسها، ولكنه يندرج ضمن الخصوصية الفلسطينية.

جرت الانتخابات الثانية في 2006/1/25، وشاركت فيها معظم الفصائل التي قاطعتها في المرة السابقة، ومنها حركة حماس والجبهتان الشعبية والديموقراطية، وعلى أساس قانون الانتخابات المعدل، الذي رفع عدد أعضاء المجلس من 88 إلى 132 عضواً، واعتمد نظاماً انتخابياً يقوم على المناصفة بين الدوائر والقوائم الانتخابية. نتج عن هذه الانتخابات مجلس تشريعي عمل لعام واحد، واجه خلاله

العديد من المعوقات، الداخلية والخارجية. أهمها قيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال 43 من نواب حركة حماس من الضفة الغربية، بمن فيهم رئيس المجلس عزيز دويك وأمين سر المجلس محمود الرمحي، وذلك عقب أسْر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط على أيدي مقاتلي الحركة في قطاع غزة في 2006/6/25، أي بعد خمسة شهور فقط من الانتخابات. وكذلك الحصار الدولي الشامل الذي تعرضت له السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة، ومنها المجلس التشريعي، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة أواخر آذار/مارس 2006. ثم هناك المناكفات ومحاولات التعطيل المستمرة في جلسات المجلس، التي رافقت حالة التوتر السياسي، والأمني، والميداني بين حركتي حماس وفتح، إلى أن تعطل المجلس التشريعي بشكل كامل، بسبب الانقسام الفلسطيني الذي حدث منذ 2007/6/14 وما زال مستمراً حتى اليوم. وعلى الرغم من أن ولاية المجلس انتهت في 2010/1/25، أي بعد أربع سنوات من انتخابه، إلا أن المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير قام في 2009/12/16 بتمديد ولاية المجلس التشريعي المنتهية، وكذلك ولاية الرئيس محمود عباس المنتهية أيضاً، إلى أجل غير مسمى بسبب صعوبة إجراء انتخابات جديدة في ظلّ الانقسام. وهكذا تتكرر تجربة المجلس التشريعي الأول، ويتم استحضار ”الخصوصية الفلسطينية“ التي تُخرج الأمور عن سياقها السليم.

انعكست نتائج الانقسام، سياسياً وجغرافياً، على المجلس التشريعي بشكل مباشر، وتبلورت حالة جديدة وفريدة للمجلس، بحيث شرع أعضاء المجلس من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، والموجودون في قطاع غزة فقط، بعقد اجتماعات متواصلة برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس الدكتور أحمد بحر. بينما شكّل أعضاء المجلس من الكتل الأخرى، من الضفة والقطاع، ما سموه ”هيئة الكتل البرلمانية“، و”اللجان البرلمانية“، و”مجموعات العمل“ التي تجتمع في رام الله. وهكذا، لم يعد المجلس التشريعي بعد الانقسام مجلساً موحداً، وإنما أصبح يعاني ازدواجية غربية، ولا يعترف كلّ طرف فيها بما يصدر عن الطرف الآخر من قرارات وتوصيات وقوانين، علماً أن هناك آراء قانونية، فيما جرى ويجري باسم المجلس التشريعي، لا بدّ من الإشارة إليها في سياق هذا الفصل.

بهذه الصورة، يتضح أنه ليس من الإنصاف تقييم أداء المجلس كمؤسسة واحدة منذ تأسيسه سنة 1996 وحتى اليوم. فالمجلس الأول عمل لمدة عشر سنوات من الاستقرار، بينما لم يأخذ المجلس الثاني أي فرصة يمكن تقييمه بناء عليها. لذا، نرى في هذا الفصل أنه لا بد من التمييز بين المجلسين عند مناقشة وتقييم الجوانب المختلفة للأداء، حيث لا يمكن المساواة بينهما من النواحي المختلفة، سواء ما يتعلق بالظروف التي مرّ بها كلّ منهما، أم الفترة الزمنية التي عمل خلالها.

لما سبق، يتناول هذا الفصل أداء السلطة التشريعية الفلسطينية، أي المجلس التشريعي، في الفترة 1996-2013 ضمن ثلاثة أجزاء: الأول إطار نظري يتناول الجوانب المختلفة لدور المجلس التشريعي كبرلمان، والتي يمكن تقييم أدائه بناء عليها، كالدور التشريعي والرقابي والسياسي، والثاني مراجعة وتحليل لأداء المجلس التشريعي الأول الذي استمرت ولايته في الفترة 1996-2006، والثالث مراجعة وتحليل لأداء المجلس التشريعي الثاني الذي انتخب في بداية سنة 2006 وما زال يعاني من التعطيل الكامل حتى اليوم.

أولاً: الإطار النظري لدور المجلس التشريعي:

من المعروف أن البرلمانات تضطلع بمهمتين أساسيتين، مهمة تشريعية تتعلق بإقرار القوانين والتشريعات المختلفة، ومهمة رقابية تتعلق بالرقابة على الأداء الحكومي من خلال أدوات الرقابة المتعددة. لكن في الحالة الفلسطينية، وبسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومواصلة النضال من أجل التحرر، يمكن تصور دور وطني وسياسي من المفترض أن يشارك به المجلس إلى جانب المؤسسات والفصائل في الداخل والخارج. وبسبب حداثة التجربة وعدم وجود خبرات سابقة، يمكن الإشارة إلى دور آخر يُفترض أن يقوم به المجلس التشريعي، وهو المشاركة في ترسيخ أسس التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في الكيان الفلسطيني الجديد، أي السلطة الفلسطينية. ومرة أخرى، تندرج هذه الأمور ضمن الخصوصية الفلسطينية، بحيث يصبح دور المجلس التشريعي دوراً مركباً.

مع قدوم السلطة الفلسطينية، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة تخضع لمنظومة متعددة من التشريعات، فإضافة إلى التشريع الأردني الذي كان يطبق في الضفة الغربية،

والتشريع المصري الذي كان يطبق في قطاع غزة، كانت هناك أيضاً بعض التشريعات والقوانين التي تعود إلى فترة الحكم العثماني، وأخرى إلى فترة الاستعمار البريطاني، وأخيراً الأوامر العسكرية الإسرائيلية بعد سنة 1967.

في ظلّ هذا الخليط المتعدد من التشريعات، ومن أجل الخروج من ازدواجية التشريعات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كانت المهمة الرئيسية للمجلس التشريعي "تأسيس نظام قانوني فلسطيني موحد، ووضع قوانين جديدة موحدة"¹.

حسب القانون الأساسي يعدّ المجلس التشريعي السلطة التشريعية المنتخبة (مادة 47)، وهو وحده الذي يتولى مناقشة مشاريع القوانين بدءاً من المناقشة العامة، ومروراً بالقراءتين الأولى والثانية، وانتهاءً بالقراءة الثالثة إذا لزم الأمر، ثم رفعها إلى رئيس السلطة للمصادقة عليها، وذلك ضمن إجراءات وفترات زمنية محددة تضمنها النظام الداخلي (المواد 65-72). ويحق لأعضاء المجلس ولجانه، مثلهم مثل الوزراء والحكومة، تقديم مشاريع القوانين للمجلس. وبهذا فإن الاختصاص التشريعي هو الاختصاص الأصيل للمجلس التشريعي.

على صعيد الدور الرقابي، ينص القانون الأساسي على أن رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي (مادة 74).

وكغيره من البرلمانات، يمتلك المجلس التشريعي، استناداً إلى القانون الأساسي والنظام الداخلي، العديد من أدوات الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، مثل توجيه الأسئلة للوزراء، واستجوابهم، وتشكيل لجان التحقيق، وحجب الثقة عن الحكومة أو وزراء فيها (القانون الأساسي المواد 56-58). كما يمتلك المجلس حقّ مناقشة البرنامج الحكومي والموازنة العامة وخطة التنمية، وحقّ المصادقة على بعض التعيينات العليا، واتفاقيات القروض، والحساب الختامي. وكلّ ذلك يعدّ من الأدوات التي ينبغي أن يستخدمها المجلس للرقابة على الحكومة ومساءلة الوزراء.

لهذا، فإن متابعة أداء المجلس التشريعي وتقييم هذا الأداء، يتطلب دراسة مدى قدرة المجلس على استخدام صلاحياته وتوظيف اختصاصاته الواردة، في كلّ من القانون الأساسي للسلطة الوطنية والنظام الداخلي للمجلس نفسه. وكذلك مدى قدرته على

¹ أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية: تجربتي في رئاسة أول مجلس تشريعي فلسطيني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006)، ص 123.

ترسيخ مكانته في النظام السياسي الفلسطيني الوليد، من خلال رسم علاقة سليمة وواضحة مع السلطات الأخرى، وخصوصاً السلطة التنفيذية.

من الجدير بالذكر أن صلاحيات المجلس منصوص عليها في الاتفاقية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية سنة 1994، إلا أن تقييمنا لأداء المجلس التشريعي يستند إلى القانون الفلسطيني والواقع الفلسطيني، وليس للشروط الإسرائيلية الواردة في الاتفاقيات السياسية. وذلك من باب وطني أولاً، إذ إننا نحتكم إلى ما وضعناه بأيدينا، وليس إلى ما فرضته هذه الاتفاقيات المجحفة بحقنا، ثم إن الاحتلال نفسه داس هذه الاتفاقيات، وتجاوز كل النصوص، وألغى كل المراحل، حين اجتاحت مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى سنة 2002.

ثانياً: المجلس التشريعي الأول 1996-2006:

استناداً إلى الإطار النظري أعلاه، وبعد ما أشرنا إليه من بعض المعلومات عن المجلس التشريعي الأول في مقدمة الفصل، فإننا يمكن أن نتبع أداء المجلس كما يلي:

1. الدور التشريعي:

على الرغم من حداثة تجربة المجلس التشريعي الأول، إلا أنه ناقش عشرات مشاريع القوانين الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بلغ عددها 115 مشروع قانون، منها 94 قانوناً أقرها المجلس، وصادق عليها رئيس السلطة الوطنية، ونشرت في الصحيفة الرسمية، وأصبحت سارية المفعول؛ والمشاريع المتبقية كانت ما تزال تنتظر مصادقة الرئيس عليها، أو ما زالت في مراحل القراءات الثلاثة، أو المناقشة العامة، أو ما زالت في دائرة اللجان لإبداء الرأي فيها².

قد يكون هذا العدد من القوانين مقبولاً من سلطة تشريعية ناشئة وفي بلد ما زال مرتبطاً بالاحتلال بشكل أو بآخر، إلا أنه من جهة أخرى فإن مناقشة 115 مشروع قانون في عشر سنوات، لا يعد إنجازاً لسلطة تشريعية في بلد بحاجة ماسة إلى بناء نظام قانوني مستقل وموحد، من أجل التحرر من تبعات الاحتلال وما سبقه من مراحل تضمنت خليطاً من التشريعات التي ينتمي كل منها إلى فلسفة مختلفة. ومع ذلك فإن المجلس التشريعي

² ملفات دائرة اللجان، القوانين ومشاريع القوانين، المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، 2006.

يحمل رئيس السلطة التنفيذية مسؤولية ذلك بسبب تباطئه المتعمد في التوقيع على القوانين التي يقرها المجلس ويرفعها إليه، حيث "من النادر أن وقع الرئيس عرفات أو صادق على قانون في الموعد الدستوري المحدد. وهذا يعود إلى طبيعة الرئيس الذي لم يكن يحب الالتزام بنصوص دستورية أو أنظمة ولوائح يمكن أن تقيد في صلاحياته"³.

وعلى الرغم من وجود ملاحظات عديدة على محتوى القوانين ومدى ما تعكسه من حريات وديموقراطية، وما تتضمنه من مواد بحاجة إلى مراجعة قانونية وحقوقية، إلا أنه لا بأس من الإشارة إلى بعض القوانين التي أقرها المجلس. ففي الشأن الاجتماعي سنّ قانون العمل وقانون الطفل وقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وقانون التعليم العالي وقانون حقوق المعاقين وقانون البيئة وغيرها. وفي الشأن الاقتصادي والمالي سنّ قانون سلطة النقد، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون العطاءات العامة وغيرها. وفي الشأن الإداري سنّ قانون الهيئات المحلية، وقانون انتخاب الهيئات المحلية، وقانون الأحوال المدنية، وقانون الخدمة المدنية وغيرها⁴.

وعلى الرغم من أهمية هذه القوانين التي صدرت بإقرار من المجلس التشريعي وتوقيع رئيس السلطة التنفيذية، إلا أن المجلس أخفق في إجبار السلطة على تنفيذ قدر كبير من هذه القوانين، ومضت فترة زمنية ليست قليلة حتى اقتنعت الحكومة، وخصوصاً الرئيس عرفات، بضرورة تطبيق القوانين المقررة.

وعلى الرغم من إقرار العديد من القوانين، إلا أن المجلس أخفق أيضاً في إقرار قوانين مهمة عُرضت عليه في مرحلة مهمة لترسيخ ركائز وأعمدة النظام السياسي الديموقراطي، مثل قانون الأحزاب السياسية، وقانون منع التعذيب. كما أخفق في إقرار قوانين أخرى ذات صبغة وطنية، مثل قانون الجنسية، وقانون الخدمة الوطنية، وربما يعود هذا الإخفاق إلى عدم رغبة القيادة الفلسطينية حينها في فتح النقاش حول قضايا قد تثير اعتراض الاحتلال الإسرائيلي، مثل موضوع الجنسية أو الخدمة الوطنية، وربما

³ مروان البرغوثي، الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2006 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 283.

⁴ للاطلاع على كافة القوانين التي أصدرها المجلس انظر: المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، القوانين 1996-2006.

لأن بعض مشاريع القوانين ذات طابع سياسي مثير، كموضوع الأحزاب السياسية التي تتداخل مهامها مع الفصائل الفلسطينية الموجودة أصلاً قبل السلطة الفلسطينية. ويمكن أن يندرج ذلك ضمن تعقيد الوضع الفلسطيني، وتداخل مرحلة التحرر الوطني مع مرحلة البناء الديمقراطي.

وإلى جانب القوانين، اعتاد المجلس على اتخاذ قرارات بشأن قضايا مختلفة، سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية، ورفعها إلى السلطة التنفيذية على شكل طلبات وتوصيات. وعلى الرغم من أن المجلس التشريعي الأول أصدر أكثر من 860 قراراً، إلا أن محصلتها الفعلية على الأرض تكاد تكون صفراً باعتراف أركان المجلس التشريعي، حيث:

أن عدداً كبيراً من هذه القرارات لم يتجاوز أثره وصداه قاعة المجلس، ولم يتجاوز تنفيذه حدود تسجيله في أرشيف المجلس. وذلك يعود من جهة إلى تجاهل السلطة التنفيذية أغلب هذه القرارات، ومن جهة أخرى اعتبار هذه القرارات توصيات غير ملزمة في رأي الكثيرين. إضافة إلى أن مجموعة مهمة من هذه القرارات ذات طابع سياسي إعلامي، لا تملك السلطة التنفيذية والسلطة الوطنية برمتها القدرة على تنفيذها، مثل القرارات الخاصة بالقدس، والقضية بمنع الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف عروبة المدينة المقدسة ومؤسساتها، أو القرارات الخاصة بالاستيطان أو الأسرى أو اللاجئين⁵.

كما يعترف رئيس المجلس نفسه أن "قرارات المجلس قد تعرضت في سياق عملية التطبيق إلى المماطلة في التنفيذ، إن لم يكن التجاهل المطلق، مما أشاع جواً من الإحباط في جدوى نشاطاتنا إن كانت في النهاية ستلقى هذا المصير"⁶.

لهذا كان ينبغي على المجلس أن يتجه صوب إصدار القوانين الملزمة للسلطة التنفيذية، وليس التركيز على إصدار القرارات التي لا تتعدى كونها بيانات إعلامية وسياسية، ومجرد توصيات غير ملزمة، أو طلبات سياسية أكبر من قدرات القيادة الفلسطينية.

⁵ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 229.

⁶ المجلس التشريعي الفلسطيني، تقرير رئاسة المجلس حول الدورة الأولى (رام الله: المجلس التشريعي الفلسطيني، 1997)، ص 11.

2. الدور الرقابي:

يرى عدد من الأعضاء البارزين في المجلس التشريعي الأول أن المجلس واجه صعوبة حقيقية في الرقابة على الحكومة والسلطة التنفيذية بشكل عام، والرئيس ياسر عرفات بشكل خاص.

فعلى مدار تسعة أعوام، أي منذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1994 وحتى تعديل القانون الأساسي عام 2003 واستحداث منصب رئيس الوزراء، كان رئيس السلطة الوطنية هو رئيس السلطة التنفيذية، وهو الذي يشكل مجلس الوزراء، ويعين الوزراء ويقيلهم، ويقدم الحكومة لنيل الثقة، علماً بأن المجلس لا يستطيع محاسبة الرئيس أو مساءلته باعتباره منتخباً بشكل مباشر من الشعب، ولا سلطة للمجلس التشريعي عليه.⁷

ومن حقائق الأمر الواقع التي أسهمت في ترسيخ هذه الإشكاليات أن الرئيس ياسر عرفات يمثل بالنسبة إلى غالبية الفلسطينيين رمزاً وطنياً ومؤسساً للثورة الفلسطينية المعاصرة وقائداً لها. كما أن الرئيس عرفات أمسك بهرم الكيانات الرئيسية الثلاثة، وهي حركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، مما جعل محاسبته من قبل المجلس التشريعي أمراً في غاية الصعوبة، لأن المجلس لا يملك محاسبة منظمة التحرير التي تعدّ، ولو نظرياً، مرجعية السلطة، هذا إضافة إلى المكانة الرمزية للرئيس كقائد وطني يصعب محاسبته من قبل المجلس.

ويشهد مروان البرغوثي، عضو المجلس التشريعي والقيادي البارز في حركة فتح، أن الرئيس عرفات:

استخدم منظمة التحرير للضغط على المجلس التشريعي وتهميشه، وتعاون معه في ذلك أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء مركزية فتح ومجلسها الثوري، وأعضاء المجلسين الوطني والمركزي، الذين كان يطربهم ترديد الرئيس عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية، وهي فوق الجميع، وأن المجلس الوطني هو صاحب القرار، وأن المجلس التشريعي هو هيئة جزئية لا تقرر في مصير الشعب الفلسطيني.⁸

⁷ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 278.

⁸ المرجع نفسه، ص 280.

ويضيف البرغوثي أن "هذا لم يكن انحيازاً إلى م.ت.ف التي همشها الرئيس عرفات وهمش مؤسساتها بعد إقامة السلطة، بل كان استقواء بالمنظمة على المجلس التشريعي، واستقواء أحياناً بالسلطة على المنظمة". وأن الرئيس عرفات:

أفرغ المجلس التشريعي من أي دور أو وظيفة سياسية، وأصر على أن القرار السياسي والمفاوضات وأية اتفاقات من صلاحيات منظمة التحرير، وقد تأثر الوزراء بموقف وسلوك الرئيس مع المجلس التشريعي، إذ أدار بعضهم الظهر للمجلس، ولم يتعاونوا معه بالقدر الكافي، محتمين بمظلة الرئيس. وإن نجح المجلس في محاسبة عدد من الوزراء ومساءلتهم، إلا أن قرارات المجلس لم تكن تؤخذ بالجدية الكافية⁹.

ولكن من ناحية ثانية، يتحمل رئيس المجلس أحمد قريع مسؤولية إضعاف الدور الرقابي للمجلس بسبب مشاركته في اجتماعات القيادة الفلسطينية، والتي هي عبارة عن إطار قيادي تحضره اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والحكومة الفلسطينية، ورئاسة المجلس الوطني، وأعضاء الوفد المفاوض، وقادة الأجهزة الأمنية، ولذا فإن حضور رئيس المجلس التشريعي هذه الاجتماعات يضعف من قدرة المجلس على مساءلة الرئيس والحكومة. كما أن مشاركة رئيس المجلس التشريعي في الوفد المفاوض مع الحكومة الإسرائيلية يزيد في إضعاف الدور الرقابي للمجلس، لأن التفاوض، حسب ما هو متعارف عليه في الواقع الفلسطيني، هو من مهمة منظمة التحرير، وليس السلطة الفلسطينية، وبالأحرى ليس من مهمات المجلس التشريعي. وهكذا، فإن مشاركة رئيس المجلس التشريعي في اجتماعات القيادة الفلسطينية والوفد المفاوض يُخل بمبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي يضعف دور المجلس في الرقابة على العمل الحكومي.

وكذلك مما أضعف الدور الرقابي للمجلس مشاركة النواب أنفسهم في عضوية مجلس الوزراء. فمن خلال مراجعة أسماء الوزراء على مدى عشر سنوات يتضح أن أكثر من 32 نائباً شغلوا مناصب وزارية في الحكومات المختلفة، وأغلبهم استمر لفترات طويلة في هذه الوزارات:

وكان معظم هؤلاء أو جميعهم عند شغلهم المنصب منحازين كلياً إلى جانب الرئيس عرفات والحكومة التي هم وزراء فيها. إضافة إلى أن معارضة بعض

⁹ المرجع نفسه، ص 281.

النواب ارتبطت بمنحه منصباً وزارياً ليس إلا، وهذا الأمر أضعف بطبيعة الحال دور المجلس في علاقته بالسلطة التنفيذية، الأمر الذي جعل الأداء الرقابي للمجلس التشريعي ضعيفاً¹⁰.

ومع ذلك، لا شك أن المجلس حاول أن يقوم بدور رقابي على الأداء الحكومي من خلال أدوات الرقابة الممنوحة له في القانون الأساسي والنظام الداخلي.

فعلى صعيد الأسئلة التي يوجهها النواب للوزراء في جلسات المجلس، دأب المجلس التشريعي على وضع بند ثابت ودائم في جدول أعماله، وهو الأسئلة الموجهة للوزراء، وذلك منذ الدورة الثانية للمجلس. وقد وجه أعضاء المجلس خلال عشر سنوات 335 سؤالاً لعدد من الوزراء، في مواضيع تتعلق بالشؤون المالية والاجتماعية والسياسية والحكم المحلي وغيرها، وكانت إجابات الوزراء على أسئلة النواب تمر مروراً طبيعياً ودون تأثير. ما يمكن استنتاجه أن هذا العدد المحدود من الأسئلة خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة، وكأداة رقابة، لم يكن فاعلاً، لأنه "لم يؤد إلى تغيير سلوك السلطة التنفيذية التي استمرت في التجاوزات ذاتها، ولا سيما الأجهزة الأمنية"¹¹.

وعلى صعيد استجواب الوزراء، لم يستخدم المجلس هذه الأداة الرقابية طيلة عشر سنوات إلا مرتين، الأولى في 1998/4/16 لوزير الحكم المحلي صائب عريقات حول عدم إجراء انتخابات محلية، والثانية في 1999/1/28 لوزير المالية محمد زهدي النشاشيبي حول عدم تقديم الموازنة العامة¹².

وعلى الرغم من استمرار العديد من الانتهاكات، فإن المجلس برأي أعضائه لم ينجح في استخدام الاستجواب كأحدى أدوات الرقابة المهمة والحيوية، حيث اقتصر هذا الاستخدام على دورتين بشكل جزئي ومحدود جداً وغير فاعل، وهذا يعكس "ضعفاً في دور المجلس في ممارسة الرقابة الفعالة على الحكومة والسلطة التنفيذية وأجهزتها، وإخفاقه في إجراء رقابة ذات جدوى"¹³.

¹⁰ المرجع نفسه، ص 288-289.

¹¹ المرجع نفسه، ص 271.

¹² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المجلس التشريعي الفلسطيني: عشرة أعوام من غياب المساءلة 1996-2006 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006)، ص 84-86.

¹³ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 275.

وعلى صعيد لجان التحقيق، فقد شكل المجلس خلال العشر سنوات تسعة لجان تحقيق فقط، حول انتهاكات تتعلق بالأغذية الفاسدة والاعتقال السياسي، ووفاة مواطنين في أثناء التحقيق، والإسمنت المصري، والاعتداء على النواب، وغيرها¹⁴.

وعلى الرغم من أن لجان التحقيق كانت في كل مرة تصدر تقريراً يدين أطرافاً في السلطة التنفيذية، إلا أن المحاسبة الحقيقية لم تتم في كل مرة. وهنا يتكرر الاعتراف بأن عدم فعالية هذه الأداة يعود إلى عدة اعتبارات، منها أن بعض الوزراء والمسؤولين في الأجهزة الأمنية والسلطة التنفيذية لا يستجيبون ولا يتعاونون بالقدر الكافي مع اللجان الخاصة. كما قد يعود إلى غياب أسس ومبادئ عامة تحكم اللجان الخاصة وآليات عملها، وكذلك عدم تعاون السلطة التنفيذية مع لجان التحقيق في معظم الحالات.

وعلى صعيد الثقة بالحكومة، فقد منح المجلس التشريعي الأول الثقة لكل الحكومات التي تشكلت في عهده وعلى مدار العشر سنوات، ولم يتم استخدام حجب الثقة عن الحكومة كأداة رقابة برلمانية، حتى في الأوقات التي شهدت أزمة حقيقية بين المجلس من جهة والرئيس والحكومة من جهة ثانية، وإن كان المجلس قد لوح أحياناً بحجب الثقة، إلا أن ذلك لم يصل إلى مرحلة التصويت، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها تولي عدد كبير من النواب لحقائب وزارية في الحكومات المتعاقبة، وغياب الكتل البرلمانية المعارضة داخل المجلس، وسيطرة غالبية فتحاوية عليه، إضافة إلى موقف رئيس المجلس وهيئة المكتب، إذ كان لهم دور سلبي في هذا الشأن، خصوصاً رئيس المجلس الذي كان يتصرف باعتباره جزءاً من السلطة التنفيذية، وليس ناطقاً باسم المجلس، ثم قدرة الرئيس عرفات وحكومته على الالتفاف على بعض الاقتراحات بحجب الثقة قبل وصولها إلى مراحلها النهائية باللجوء إلى التحايل على المجلس، وتقديم الحكومة لاستقالتها، أو إجراء تعديل وزاري، وضّم بعض مقدمات اقتراحات الحجب أو المهددين بها إلى مجلس الوزراء¹⁵.

وللحقيقة، اضطرت الحكومة الفلسطينية إلى الاستقالة مرتين. الأولى، حكومة الرئيس عرفات التي استقالت في 2002/9/11 بعد تهديد المجلس التشريعي بحجب الثقة عنها، حيث تمّ تشكيل حكومة جديدة نالت ثقة المجلس في 2002/10/29¹⁶.

¹⁴ المرجع نفسه، ص 277.

¹⁵ المرجع نفسه، ص 266-267.

¹⁶ أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية: تجربتي في رئاسة أول مجلس تشريعي فلسطيني، ص 136.

والثانية، حكومة محمود عباس أبو مازن، حيث قدم استقالة حكومته إلى المجلس التشريعي في 2003/9/6 في أعقاب خلافات حادة بينه وبين الرئيس عرفات حول الصلاحيات، ومسؤولية الأجهزة الأمنية، علماً أنه قبل الاستقالة بيوم واحد، تقدم 18 نائباً بمذكرة إلى رئاسة المجلس لحجب الثقة عن الحكومة، مما اضطر أبو مازن إلى الاستقالة. في أعقاب استقالة حكومة أبو مازن كلف الرئيس عرفات أحمد قريع بتشكيل الحكومة الجديدة، وبسبب الخلافات الداخلية الحادة، فشل قريع في هذه المهمة خلال المدة المحددة في القانون، فعمل الرئيس على إعلان حالة الطوارئ، وتم تشكيل حكومة طوارئ برئاسة أحمد قريع في 2003/10/5 وانتهت مدتها في 2003/11/4، إذ استمرت إلى حين نجاح قريع في تشكيل حكومة جديدة¹⁷.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ورقابة المجلس التشريعي عليها، فمن ناحية نظرية وازب المجلس على مطالبة الحكومة بتقديم الموازنة العامة عند بداية كل سنة، ومناقشتها ثم تمريرها، ولكن من ناحية ثانية تقرر رئاسة المجلس بأن المجلس "وضع أمام ضغوط كبيرة خلال مناقشة الموازنة، وواجهت علاقاته مع السلطة التنفيذية، قبل استحداث منصب رئيس الوزراء، توترات عديدة، حيث كان هناك تأخير في تقديم الموازنة، ولم يرق إعدادها إلى المستوى الذي كنا نطمح إليه، بأن تعكس خطة الحكومة السنوية"¹⁸.

لا تقتصر الشكوى على المجلس التشريعي، وإنما يشكو وزير المالية نفسه من "أن أموال الضرائب والجمارك وبعض أموال المساعدات والاستثمارات لم تكن تظهر في الموازنة العامة". ثم أقر أيضاً أمام المجلس التشريعي "أنه ليس لديه كافة الأموال، وأنها لا تدخل جميعها إلى الخزينة العامة، ذلك أن الرئيس كان قد أنشأ مجموعة مؤسسات، اعتبرها المجلس احتكارية، وضعت أموالها في صندوق خاص تحت إشرافه الشخصي. ولذلك فإن الحكومة لم تكن تتأخر في عرض الموازنة فحسب، وإنما كانت تقدمها ناقصة، مما جعل مراقبة المال العام مهمة صعبة وشائكة"¹⁹.

¹⁷ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 258.

¹⁸ أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية: تجربتي في رئاسة أول مجلس تشريعي فلسطيني، ص 138.

¹⁹ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 285.

وحتى يكتمل الدور الرقابي على المال العام، ويتم التأكد من التزام الحكومة بالموازنة التي وافق عليها المجلس التشريعي، وحسب القانون الأساسي (مادة 62)، لا بدّ أن تقوم الحكومة في السنة التالية بتقديم الحساب الختامي للسلطة الوطنية، وإلا فلا معنى للموازنة إذا لم تلتزم بها الحكومة. وللأسف لم يحدث هذا طوال العشر سنوات إلا مرة واحدة، حيث قدمت الحكومة الحساب الختامي لسنة 1997 فقط، وذلك في منتصف سنة 1999، أي متأخراً ستة شهور عن الموعد النهائي حسب القانون الأساسي، وقد أقره المجلس في 2000/5/17، أي بعد سنة من استلامه²⁰.

تشير هذه المعطيات إلى أن الحكومة كانت تهمل بشكل متعمد موضوع الحساب الختامي، وأن المجلس التشريعي لم يكن قادراً على إجبارها على ذلك، وبالتالي لم يرق دورها في الرقابة على مدى التزام الحكومة بالموازنة العامة التي يتم إقرارها.

وفي السياق نفسه، لم يرق المجلس التشريعي بدوره في مناقشة وإقرار خطط التنمية العامة سوى مرة واحدة فقط، وذلك سنة 1998، علماً أن القانون الأساسي يوجب ذلك في المادة 59²¹. ولا شك أن ذلك يجمع بين تقصير المجلس التشريعي وتهميش السلطة التنفيذية أيضاً.

كما لم يرق المجلس بدوره في مناقشة وإقرار اتفاقيات القروض التي وقعتها السلطة مع أطراف خارجية، ولم تعرض الحكومة على المجلس سوى ثلاث اتفاقيات من عشرات الاتفاقيات، علماً أن ذلك كان بناءً على طلب من الجهة المقدمة للقرض، وهي البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي. يُذكر أن القانون الأساسي يوجب ذلك أيضاً في المادة 92²².

وفيما يتعلق برقابة المجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية، فلا يختلف اثنان على أن فشل المجلس في ذلك كان شديد الوضوح. فمُنذ البداية، ومع مرور الوقت، وكما يشهد مروان البرغوثي، فإن الأجهزة الأمنية:

²⁰ أحمد أبو دية وجهاد حرب، حالة السلطة التشريعية (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2007)، ص 8.

²¹ نسيم شاهين، دور المجلس التشريعي الفلسطيني في رسم السياسات الاقتصادية من وجهة نظر أعضائه، رسالة ماجستير، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، 2012، ص 78.

²² المرجع نفسه.

تداخلت في صلاحياتها وتضاربت وتنافست، واشتبكت أحياناً فيما بينها، كما أنها لم تخضع لقانون، ولم تكن لها صلاحيات محددة، بل وضع قائد كل جهاز معايير خاصة به، وبعضهم حصل على مصادر تمويل خاصة، سواء بجباية الضرائب أو الجمارك الخاصة أو حتى الأتاوى، أو جهات خارجية، فأصبحت بعض هذه الأجهزة مملكة أو إقطاعية لرئيسها أو قائدها الذي أصبح "صاحبها"، كما لم يخضع الانتساب إليها لقوانين محددة، بحيث تضخمت الأجهزة الأمنية لتضم عشرات الآلاف، إذ زاد عدد المتفرغين فيها في مطلع العام 2006 على 61 ألف منتسب، وقد استخدم بعض قادة الأجهزة الأمنية مواقعهم لتعزيز النفوذ والجاه والسطوة واكتناز الأموال، وانتشرت ظواهر الفساد بين صفوف كبار الضباط والقادة، بحيث أصبحوا خلال فترة زمنية قياسية من أصحاب الشركات والأسهم والقصور والسيارات الفارهة والأرصدة البنكية. وكانت مرجعيتهم الوحيدة هي الرئيس عرفات، وكان ولاؤهم للرئيس كافياً للتغاضي عن أي شيء آخر. وقد تمكنت أجهزة الأمن من استقطاب عدد من النواب واستمالتهم إلى جانبها للدفاع عن ممارساتها، لأن بعض النواب جاؤوا من الأجهزة الأمنية، والبعض منهم استفادوا من هذه العلاقة بصورة أو بأخرى.²³

في ظل هذه الصورة:

فشل المجلس لوقت طويل في وضع قوانين للأجهزة، كما فشل في إجبار الرئيس ومجلس الوزراء على تنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن الأمني. وفي تحد سافر للمجلس أقدمت الأجهزة الأمنية في أكثر من مناسبة على الاعتداء على النواب دون أن يتمكن المجلس من محاسبة الفاعلين ومن وراءهم. وقد أبدى بعض قادة الأجهزة استهتاراً بالنواب ومارسوا التحريض ضدهم. وحاول المجلس استدعاء بعض المسؤولين في الأجهزة الأمنية، إلا أن غالبيتهم لم تستجب لدعوات اللجان ورئاسة المجلس. واصطدم المجلس في مناسبات عديدة مع الأجهزة الأمنية سواء بسبب التعذيب أو الاعتقال السياسي. وقد أصدر المجلس في عامي 2004 و2005 قوانين خاصة بالأجهزة الأمنية مثل قانون الأمن الوطني وقانون المخابرات العامة، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام بناء مؤسسة أمنية فلسطينية وطنية وحديثة تنتمي إلى الوطن وتخضع للقانون بعيداً عن الفصائل والأحزاب، وبعيداً عن الشأن السياسي والصراعات الحزبية.²⁴

²³ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 285.

²⁴ المرجع نفسه، ص 287.

والشاهد على ما سبق أن المجلس التشريعي وطوال العشر سنوات، لم يستجوب أيّ مسؤول أمني، ولم يوجه لكافة الأجهزة الأمنية التي كان عددها نحو عشرة أجهزة سوى خمسة أسئلة، ولم يعقد معها سوى ستّ جلسات استماع، ولم يشكل سوى 14 لجنة تحقيق بخصوص مخالفات الأجهزة الأمنية، على الرغم من أن السنوات الأربعة الأولى للمجلس كانت الأبرز في تسجيل انتهاكات جسيمة بحق المواطنين. ولما كان وزير الداخلية في هذه الفترة هو رئيس السلطة الوطنية نفسه، فقد كان الأداء الرقابي للمجلس التشريعي ناقصاً، ومرتهناً للسلطة التنفيذية، وللأجهزة الأمنية بشكل خاص. لكن يُذكر أن الرقابة التشريعية على الأجهزة الأمنية تطورت تطوراً حقيقياً بعد سنة 2004، وذلك بسبب قرار رئيس السلطة الوطنية دمج الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة فقط²⁵.

3. دور المجلس في الإصلاح ومحاربة الفساد:

من المفترض أن يقوم المجلس التشريعي بدور بارز في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد، وذلك من خلال المهمتين الرئيسيتين له، وهما تشريع القوانين التي تحد من الفساد وتكافحه، والرقابة على الجهات التنفيذية في السلطة ومساءلتها.

بذل المجلس التشريعي الأول جهوداً، ولو متواضعة، في هذا المجال، وحاول أن يرسخ لنفسه موقعاً في النظام الفلسطيني الوليد، فقد ناقش تقرير هيئة الرقابة العامة لسنة 1997، وأقر قانون الكسب غير المشروع، واتخذ عشرات القرارات في مجال الإصلاح والحريات وحقوق الإنسان، ومع ذلك "لم يتمكن المجلس من إجبار الرئيس والحكومة على تقديم أيّ شخص مسؤول أو وزير أو ضابط كبير إلى المحكمة بتهمة الفساد أو استعادة ما استولى عليه من أموال، ورغم أن جهد المجلس قد أضعف الشخصيات الفاسدة نسبياً، وحدّ من التبذير قليلاً، لكنه لم يتمكن من إحداث تغيير حقيقي في هذا المجال"²⁶.

²⁵ بهاء الدين السعدي، الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية، سلسلة التقارير القانونية (62) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005)، ص 58-91.

²⁶ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 316.

وعلى الرغم من الجهد الذي بذله المجلس إلا أن النتائج كانت محدودة وعديمة التأثير، فلم ينجح المجلس في معالجة تقرير هيئة الرقابة العامة سنة 1997، الذي كشف عن خلل كبير في الإدارة، والكسب غير المشروع، ومظاهر الفساد، وعلى الرغم من استجابة الرئيس عرفات لضغوط المجلس وتعديل مجلس الوزراء، إلا أن جميع المتهمين بالفساد حافظوا على مناصبهم. كما أن حصول هذا التشكيل الوزاري على ثقة المجلس التشريعي كان يعني عدم احترام المجلس لنفسه ولا للرأي العام.

كما أخفق المجلس في إجراء إصلاح حقيقي في مؤسسات السلطة أو في محاربة الفساد، إذ أن عدداً من أعضاء المجلس كانوا متورطين في هذا الفساد حسب تقرير هيئة الرقابة العامة، كما أن رئاسة المجلس لم تبدِ حزماً أو استعداداً لشن معركة في وجه الفساد.

وخلال عشرة أعوام من عمل المجلس، لم يُحل أحد من المتهمين إلى التحقيق والمحكمة، وبقيت عشرات التقارير التي أعدتها لجان المجلس الدائمة، أو اللجان الخاصة للتحقيق في الفساد والتجاوزات، في طور التوصيات التي يحفظها أرشيف المجلس. كما أن المجلس لم يقترب من "القطط السمان" الحقيقيين، وهم معروفون للجميع، ولكنهم يتمتعون بنفوذ وحماية الرئيس والأجهزة الأمنية، ولم يحاكم منهم أحد²⁷.

وعلى صعيد دور المجلس في إرساء قواعد وأسس سيادة القانون، وبالرغم من محاولاته المتواضعة من خلال قرارات غير ملزمة، إلا أنه "أخفق في حماية مبدأ سيادة القانون، إذ أن الرئيس كان يتخذ القرارات بمعزل عن الدستور والقوانين، والقرارات التي يتخذها المجلس، وكانت مراعاته للقانون في الحدود الدنيا، وأحياناً معدومة". كما أخفق المجلس في تعزيز مبدأ فصل السلطات، "بل وأكثر من ذلك، أسهمت رئاسة المجلس بصورة سلبية في هذا الخلط والدمج بين السلطات من خلال موافقة رئيس المجلس على المشاركة في اجتماعات القيادة الفلسطينية، ومشاركته أيضاً كعضو في الوفد المفاوض مع الاحتلال"²⁸.

²⁷ المرجع نفسه، ص 341.

²⁸ المرجع نفسه، ص 338.



4. العلاقة بين المجلس التشريعي الأول والسلطة التنفيذية:

لا يقتصر تقييم المجلس التشريعي على عدد الجلسات التي عقدها، أو عدد القوانين التي ناقشها أو القرارات التي أقرها، ولا حتى على عدد الأسئلة التي وجهها للوزراء، أو لجان التحقيق التي شكلها، أو الاستجابات التي دعا إليها الوزراء، وإنما لا بدّ من تتبع تأثير قيام المجلس بدوره التشريعي والرقابي، على ترسيخ دوره الطبيعي في النظام السياسي الفلسطيني. يأتي في هذا السياق قدرة المجلس على ترسيخ علاقة متوازنة بين السلطات، وخصوصاً بين المجلس والسلطة التنفيذية، والتي نشأت بسبب مناقشة المجلس للقوانين واتخاذها للقرارات، وبسبب محاولته القيام بدور رقابي على الأداء الحكومي.

مرت العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بحالات من المد والجزر، وصلت في بعض الأحيان حدّ الأزمة. وقد أسهمت في تحديد العلاقة بينهما عدة عوامل، مثل الاتفاقيات السياسية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وقانون الانتخابات الفلسطيني، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وإلى حدّ ما مناقشات مشروع القانون الأساسي. ويعود بعضها الآخر إلى المشهد الفعلي لهذه العلاقة، والناشئ عن الموروث الفلسطيني لمرحلة ما قبل السلطة الوطنية، وسيطرة أغلبية فتحاوية في كلّ من المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية، إضافة إلى حداثة التجربة وعدم وجود خبرة سابقة، مما حال دون الفهم الصحيح للعلاقة بين السلطتين.

يُحمّل المجلس التشريعي السلطة التنفيذية مسؤولية هذا التوتر والإرباك، ويتمثل ذلك في مناقشات القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، وتأخر التشكيل الوزاري وعدم تقديم الموازنة العامة في موعدها المحدد، والتلّكؤ في تقديم مشاريع القوانين، إضافة إلى محاولة احتواء المجلس وتهميش دوره بأشكال مختلفة، منها التعتيم الإعلامي الرسمي، وعدم تنفيذ قرارات المجلس أو حتى مناقشتها أو إبداء الرأي فيها. مما ولّد حالة من التذمر والإحباط لدى لجان المجلس وأعضائه، وأضعف من مصداقيته أمام المواطنين، وأعطى صورة سلبية عن توجهات السلطة الوطنية على صعيد بناء التجربة الديمقراطية التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني.

أما السلطة التنفيذية فقد حملت المسؤولية للمجلس التشريعي، وعزت عدم استقرار العلاقة بينهما إلى تجاوز المجلس التشريعي للصلاحيات التي تمنح للبرلمانات، ويتمثل ذلك بإصدار عدة قرارات بشأن مسائل لا تدخل ضمن اختصاصه²⁹.

وقد برزت أول إشكالية مع الرئيس عرفات حين أصر على أن النواب يجب أن يقسموا اليمين الدستوري أمامه، في حين أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس صوتت لصالح أن يقسم النواب اليمين في المجلس وأمام الشعب، لأنهم مسؤولون أمام الشعب ويمثلونه، وليس أمام الرئيس، وعلى إثر هذا الموقف غادر الرئيس عرفات جلسة المجلس التشريعي احتجاجاً، إلا أن المجلس تمسك بموقفه وأقسم النواب اليمين كما أرادوا.

ثم حصل الصدام الثاني بشأن تشكيل الحكومة، فطبقاً لقانون الانتخابات، والقانون الأساسي لاحقاً، توجب تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات التي جرت في 1996/1/20، غير أنه بالرغم من مطالبة المجلس منذ جلساته الأولى الرئيس عرفات أن يعيد تشكيل مجلس الوزراء، وأن يعرض الحكومة الجديدة على المجلس لنيل الثقة، إلا أن الرئيس أدار ظهره للمجلس، ولم يقيم بتشكيل الحكومة إلا بعد مضي خمسة أشهر على الانتخابات حيث تقدم بحكومته إلى المجلس في 1996/6/27³⁰.

وقد حصل الصدام الكبير بشأن القانون الأساسي الذي يعدُّ بمثابة الدستور للسلطة الفلسطينية، فقد عكست مناقشات هذا القانون توتراً واضحاً بين المجلس التشريعي، الذي عدَّ المصادقة عليه اختباراً لقوة المجلس وثقله السياسي في السلطة الفلسطينية، وبين السلطة التنفيذية، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات. وقد ماطل عرفات كثيراً قبل أن يصادق على مشروع القانون سنة 2002، علماً أن المجلس التشريعي أقر مشروع القانون بالقراءة الثالثة في 1997/10/2، لكن المصادقة عليه من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتم إلا في 2002/5/29، أي بعد ما يقارب الخمس سنوات؛ وذلك "في ظلّ ضغوط فلسطينية داخلية ترافقت مع ضغوط دولية للمصادقة على القانون، وإجراء إصلاحات مالية وإدارية وأمنية في مؤسسات السلطة الوطنية"³¹.

²⁹ لمزيد من الاطلاع على العلاقة بين السلطين انظر: عزيز كايد، إشكالية العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة التقارير القانونية (20) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2000).

³⁰ مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 281-282.

³¹ المرجع نفسه، ص 234.

يسجل للمجلس التشريعي أنه بعد شهر ونصف على بدء أعماله، اتخذ قراراً بضرورة المباشرة في وضع دستور للبلاد وللسلطة. وصادق المجلس على القانون بالقراءات الثلاث خلال سنة من بدء العمل بصياغته. وأرسل مشروع القانون إلى الرئيس من القراءة الثانية، لكن الرئيس لم يبدِ أي اهتمام به، ولم يقدم أي ملاحظات، وقد رفض الرئيس المصادقة على القانون الأساسي دون إبداء الأسباب. يرى البعض أن الرئيس كان يعتقد أن المجلس التشريعي ليس من حقه وضع القانون الأساسي، خصوصاً أنه كان قد كلف لجنة من منظمة التحرير وعدد من الخبراء بوضع الدستور دون أن تنهي عملها. وهناك من يعتقد أن الرئيس عرفات لم يكن يريد دستوراً يقيد سلطاته وصلاحياته، ويمنح المجلس التشريعي هذا القدر الكافي من الصلاحيات. ويعزو البعض هذا الموقف إلى ثقافة النخبة الحاكمة في السلطة التي لم تكن قادرة على التكيف مع الواقع السياسي الجديد، أو ترفض القبول بمبدأ المحاسبة كأساس للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وعلى صعيد النظام الداخلي للمجلس، فقد أقره المجلس سنة 1997 لتنظيم شؤون المجلس واجتماعاته ولجانه وكل ما يتعلق بالشؤون الإدارية والتنظيمية له. وبالرغم من أن الأنظمة الداخلية للبرلمانات، في معظم دول العالم، ترقى إلى مستوى القانون بتوقيعها من قبل رئيس الدولة، إلا أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رفض أن يكون للمجلس التشريعي نظام داخلي كقانون ملزم، وبالتالي رفض التوقيع عليه. وما زال النظام الداخلي حتى الآن نظاماً وليس قانوناً، وهذا أيضاً يندرج ضمن توتر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ثالثاً: المجلس التشريعي الثاني 2006 حتى نهاية 2013:

كما أشرنا سابقاً، انتخب المجلس التشريعي الثاني في 2006/1/25، وعلى أساس نظام انتخابي يقوم على المناصفة بين الدوائر والقوائم. شاركت في هذه الانتخابات 11 قائمة تمثل كافة الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، وقد حصلت كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس على 74 مقعداً، إضافة إلى أربعة مقاعد من المستقلين الذين دعمتهم الحركة، بينما حصلت حركة فتح على

45 مقعداً، وتوزعت المقاعد التسعة المتبقية من مقاعد المجلس البالغ عددها 132 مقعداً على الكتل الأخرى³².

لا يختلف المجلس التشريعي الثاني عن الأول في عدد أعضائه والنظام الانتخابي الذي انتخب على أساسه والكتل البرلمانية التي تتمثل فيه فحسب، وإنما يختلف عنه، جملة وتفصيلاً، ومنذ اليوم الأول، وعلى كافة المستويات، وفي كل المجالات، لدرجة لا يمكن فيها المقارنة بين المجلسين. فمِنذ الجلسة الأولى، احتدم الصدام وبدأت المواجهة بين حركتي فتح وحماس، حين ناقش المجلس شرعية جلسة المجلس السابق، والتي عقدها في 2006/2/13، أي بعد إجراء الانتخابات، وأقر فيها قرارات مهمة ومصيرية تتعلق بالنظام السياسي والقضائي والإداري للسلطة الوطنية والمجلس نفسه. معظم هذه القرارات تزيد من صلاحيات رئيس السلطة الوطنية وتحد من صلاحيات المجلس التشريعي والحكومة. من هذه القرارات تعديل قانون المحكمة الدستورية، وصلاحيات الرئيس في تعيين القضاة دون موافقة المجلس التشريعي، وتعيين رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية دون موافقة المجلس التشريعي أيضاً. وتعيين أمين عام للمجلس التشريعي من خارج المجلس، وهو من حركة فتح، علماً أنه كان مرشحاً في الانتخابات وخاسراً فيها، وتخويله صلاحيات أمين السر الذي هو عضو في المجلس التشريعي، مما يحول بين أمين السر الذي هو من حركة حماس وبين كافة موظفي ودوائر وأقسام المجلس. إضافة إلى الموافقة على مئات التعيينات الجديدة، والترقيات، والتنقلات في الجهازين المدني والأمني.

حركة حماس رفضت هذه القرارات ووصفتها بأنها انقلاب أبيض، ورأت اجتماع المجلس السابق بعد الانتخابات الثانية مخالف للقانون الأساسي، وذلك انطلاقاً من أن المجلس التشريعي الأول انتهت ولايته بإجراء الانتخابات الثانية، ولا يجوز له عقد اجتماعات بعد ذلك. كما أن الكثير من المراقبين وصفوا هذه القرارات بأنها انحياز لحركة فتح التي تسيطر على الرئاسة الفلسطينية، وضربة لحركة حماس التي تسيطر على الحكومة والتشريعي.

³² للمزيد من المعلومات حول نتائج هذه الانتخابات انظر: الانتخابات التشريعية الثانية 2006، لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، رام الله، أيار/مايو 2006، في: www.elections.ps

إلا أن حركة فتح رأت أن ولاية المجلس الأول تنتهي ببدء أعمال المجلس الثاني وليس بمجرد إجراء الانتخابات، ورأى رئيس المجلس حينها روجي فتوح أن من حق المجلس ممارسة صلاحياته حتى آخر يوم.

وهكذا احتدم نقاش ساخن، اختلط فيه القانوني بالسياسي، وانتهى بالتصويت الذي نجح فيه موقف حركة حماس التي تمتلك الأغلبية، مما أثار حركة فتح التي رفضت القرار وتوجهت إلى المحكمة العليا باعتبارها المحكمة الدستورية. وهكذا ومنذ البداية، بدا التوتر بين الطرفين، وخيم على جلسات المجلس جوّ مشحون، غلب عليه نقاط النظام، والاعتراضات ورفع الأصوات، وتغيب الأعضاء، وعدم اكتمال النصاب، وبالتالي رفع الجلسات وتأجيلها، وغير ذلك من مظاهر التشويش التي تمّ تفسيرها في الغالب على أنها مقصودة، والهدف منها تعطيل جلسات المجلس³³.

وهكذا، واجه المجلس منذ البداية تحديات جوهرية أدت في النهاية إلى تعطيله بالكامل. أهم هذه التحديات: الحصار الدولي، والسياسات الإسرائيلية، والمناكفات الداخلية. فمِنذ الانتخابات، وفوز حركة حماس فيها بأغلبية المقاعد، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، واجهت السلطة الفلسطينية بشكل عام حصاراً دولياً مشدداً، سياسياً ومالياً ودبلوماسياً، شلّ عمل الحكومة والمجلس التشريعي. وبعد الانتخابات بأربعة شهور، وعقب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط من قبل مقاتلي حركة حماس في قطاع غزة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال أكثر من أربعين نائباً من نواب حركة حماس في الضفة الغربية، وعدداً من الوزراء، مما أعاق عمل المجلس التشريعي والحكومة على السواء. وخلال ذلك تصاعدت حدة التوتر بين حركتي فتح وحماس إلى أن وصلت ذروتها منتصف سنة 2007، حيث حصل الانقسام الحقيقي على الأرض، وسيطرت حركة حماس على قطاع غزة، وسيطرت حركة فتح على الضفة. ومنذ ذلك الوقت، دخل الشعب الفلسطيني ومؤسسات السلطة الوطنية، ومنها المجلس التشريعي، مرحلة جديدة لا سابق لها.

³³ للاطلاع على تفاصيل وأحداث هذه الفترة انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول: تقييم أداء المجلس التشريعي خلال الدورة الأولى ما بين مارس 2006 – يوليو 2007، 2008/4/22، في: <http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/Legislative%20Report%202007.pdf>

في هذا الخضم، كثر الحديث عن ما يسمى بالانتخابات المبكرة، لدرجة أن الرئيس نفسه أعلن في خطاب مطول في 2006/12/15 أنه سيدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، وذلك بسبب "فشل كافة الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على فك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني"³⁴.

بالطبع لم تتقدم هذه الفكرة خطوة واحدة، ولم تتجاوز التصريحات الإعلامية والتجاذبات السياسية، ليس لأن حركة حماس رفضتها ورأتها انقلاباً على الانتخابات والتفافاً على الشرعية فحسب، وإنما لأن الانتخابات المبكرة تعني حلّ المجلس التشريعي، وهي ليس لها أيّ سند قانوني، لا في القانون الأساسي ولا في غيره من القوانين والتشريعات. ولذلك، وكما ذكر أحمد بحر "لا يحق للرئيس حلّ المجلس التشريعي لأن المجلس سيد نفسه"³⁵.

بعد هذا العرض، يمكن القول إن المجلس التشريعي الثاني مرّ في مرحلتين مختلفتين تماماً، الأولى تغطي السنة الأولى للمجلس، أي منذ انتخابه في بداية سنة 2006 وحتى الانقسام في أواسط سنة 2007، والثانية تغطي سنوات الانقسام، أي منذ أواسط سنة 2007 وحتى كتابة هذه الدراسة.

1. المجلس التشريعي الثاني في عامه الأول:

على الرغم من الظروف التي أشرنا إليها، والمتعلقة بالحصار الدولي والسياسات الإسرائيلية والخلافات الداخلية، فقد حاول المجلس القيام بدوره التشريعي والرقابي من خلال الأدوات المتاحة له في القانون الأساسي والنظام الداخلي. إلا أن الظروف المشار إليها أعاق عمل المجلس بشكل واضح، حتى انتهى العام الأول بمحصلة تكاد تساوي صفراً على صعيد التشريع والرقابة.

فعلى صعيد التشريع، لم يقر المجلس في عامه الأول سوى قانون واحد، وهو قانون الموازنة العامة لسنة 2006، علماً أن إقرار مثل هذا القانون لا يعد إنجازاً بقدر ما هو أمر طبيعي. يُذكر أن المجلس تلقى في هذا العام 25 مشروع قانون آخر، أقر بعضها بالمناقشة العامة، وأحال بعضها إلى اللجان المختصة لإبداء الرأي، دون أن يتمكن من الوصول بها

³⁴ الأيام، 2006/12/16.

³⁵ القدس، والأيام، 2006/12/16.

إلى القراءة الأولى، ربما بسبب الانشغال بالخلافات الداخلية والتشويش على جلسات المجلس، إضافة إلى اعتقال الاحتلال للعشرات من النواب³⁶.

أما على صعيد الرقابة، فلم يستخدم المجلس أدوات الرقابة المتاحة له سوى مرات قليلة. فعلى مدار السنة وجه النواب 12 سؤالاً فقط للوزراء، حول مواضيع تتعلق بالصحة، والمالية، والأوقاف، والعمل، وغيرها، ولم يكن من ضمنها أسئلة تتعلق بالانفلات الأمني الذي تزايد بشكل ملحوظ في تلك الفترة. ولم يتم استجواب الوزراء سوى مرة واحدة بحق وزير الداخلية في حكومة أحمد قريع، أي قبل تشكيل حكومة حماس، وذلك حول اقتحام قوات الاحتلال لسجن أريحا واختطاف أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية وعضو المجلس التشريعي. وعلى صعيد لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق، فلم يشكل المجلس طوال السنة سوى لجنتين، الأولى بخصوص اختطاف أحمد سعدات، والثانية بخصوص اعتداء مسلحين من حركة فتح على المؤسسات العامة، بما فيها مجلس الوزراء ومكاتب عدد من نواب حركة حماس، واختطاف أحدهم. كانت النتيجة في الحالتين عبارة عن توصيات نظرية، لا تبتعد كثيراً عن تحميل الاحتلال المسؤولية، وتحريم الاعتقال السياسي، والدعوة إلى حل المشاكل بالوسائل السلمية. أما فيما يتعلق بحجب الثقة عن الحكومة، كأداة من أدوات الرقابة، فلم يكن ذلك ممكناً في ظل التوتر السياسي الذي شهدته تلك المرحلة³⁷.

ومع الإقرار بعجز المجلس التشريعي في عامه الأول في مجال التشريع والرقابة، إلا أنه لا بدّ من الإشارة إلى أن المشهد السياسي طغى على الدور البرلماني، فقد شهدت أروقة المجلس سجلاً سياسياً أكثر من الدور البرلماني المطلوب، وحفلت جلساته بالمداخلات السياسية والردود المضادة. وبالتالي، وللحقيقة، فإن المجلس التشريعي لم يأخذ الفرصة الكافية للقيام بدوره كبرلمان.

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن المجلس، بأعضائه وكتله البرلمانية، والذين وصلوا إلى عضوية المجلس من خلفيات سياسية وتنظيمية وحرزية، شاركوا بدور كبير في الحوار السياسي الذي دار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، بدءاً من الدعوة إلى الحوار الوطني،

³⁶ انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول: تقييم أداء المجلس التشريعي خلال الدورة الأولى ما بين مارس 2006 - يوليو 2007، ص 27.

³⁷ انظر: المرجع نفسه، ص 34-40.

ومروراً بالتوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني، وانتهاء بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار/ مارس 2007، والتي لم تصمد أمام الخلافات الداخلية والانفلات الأمني سوى ثلاثة شهور.

انتهت هذه المرحلة بحدوث الانقسام الفلسطيني على الأرض، والذي تسميه حركة حماس بالحسم العسكري، بينما تسميه حركة فتح بالانقلاب، وذلك في 2007/6/14، حيث دخل الشعب الفلسطيني، بكل فصائله ومؤسساته، مرحلة جديدة غير معهودة. أصدر الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم رئاسية، الأول يقيل فيه حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، والثاني يعلن فيه حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الفلسطينية، والثالث يكلف فيه سلام فياض بتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ³⁸.

2. المجلس التشريعي الثاني بعد الانقسام:

على الرغم من امتزاج المشهد السياسي بالسجال الدستوري، إلا أن الصراع السياسي أصبح سيد الموقف، ولم يعد للقانون والتشريعات مكان في النظام السياسي الجديد. فبالرغم من أن من صلاحيات الرئيس إقالة الحكومة ورئيسها، إلا أن الحكومة تبقى قائمة حتى تحصل الحكومة الجديدة على ثقة المجلس التشريعي. وبما أن حكومة سلام فياض لم تتقدم للحصول على هذه الثقة، فقد عدتها حركة حماس غير شرعية، ولذلك واصلت حكومة هنية عملها كحكومة شرعية حاصلة على ثقة التشريعي بالرغم من أنها مقالة. ومع ادعاء حركة فتح بأن حكومة الطوارئ لا تحتاج لثقة المجلس التشريعي، إلا أن القانون الأساسي الذي يمنح الرئيس حق إعلان حالة الطوارئ في ظروف معينة ولمدة ثلاثين يوماً، لا يتضمن أي نص على حكومة طوارئ، وإنما ينص على تنظيم ما يتعلق بحالة الطوارئ، وأهم بنود هذه الحالة أنه لا يجوز حل المجلس التشريعي أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ، فضلاً عن أنه لا يجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى إلا بموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه، كما أنه يحق للمجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير، كلها أو بعضها، التي اتخذت في أثناء حالة الطوارئ. (القانون الأساسي المواد 110-114).

³⁸ للاطلاع على هذه المراسيم انظر: الوقائع الفلسطينية، العدد 71، 2007/8/9.

لم يحصل أي شيء من هذا القبيل، وتعطل القانون الأساسي والمجلس التشريعي، وسارت الأمور بفعل الأمر الواقع. فحركة فتح وفصائل منظمة التحرير، باستثناء الجبهة الشعبية، دعمت حكومة سلام فياض، وشاركت في حكوماته المتتالية على الرغم من عدم حصولها على ثقة المجلس التشريعي. وحركة حماس واصلت الاعتراف بحكومة إسماعيل هنية الحاصلة على ثقة المجلس بالرغم من أنها مقالة. المجتمع الدولي بشكل عام، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و"إسرائيل"، دعموا، سياسياً ومالياً، الرئيس محمود عباس وحكومة سلام فياض، بينما واصلوا الحصار المشدد على حكومة إسماعيل هنية وقطاع غزة بشكل عام، وواصلت "إسرائيل" عمليات الاعتقال المتكررة لنواب حركة حماس.

المجلس التشريعي ذهب أدراج الموقف السياسي، ولم ينجح بعقد ولو جلسة واحدة منذ 2007/6/14، واختلطت الدورة العادية للمجلس بالدورة غير العادية، ولم تعد حركة فتح تعترف بهيئة مكتب المجلس، المكونة من رئيس المجلس ونائبيه وأمين السر، على أساس أن الدورة العادية انتهت. بينما تصر حركة حماس على استمرار هيئة مكتب المجلس على أساس أن الهيئة تبقى قائمة إلى حين انتخاب هيئة جديدة، كما جرى عليه العرف في المجلس الأول طوال عشر سنوات.

وهكذا، أصاب الانقسام المجلس التشريعي في الصميم، فقد انعكست نتائج الانقسام، سياسياً وجغرافياً، على المجلس بشكل مباشر، وتبلورت حالة جديدة وفريدة للمجلس، بحيث شرع أعضاء المجلس من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، والموجودون في قطاع غزة فقط، بعقد اجتماعات متواصلة برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس الدكتور أحمد بحر، وذلك بعد الحصول على 35 توكيلاً من أعضاء الكتلة في الضفة الغربية، مما يوفر النصاب القانوني لعقد الجلسات. وعلى الرغم من أن حركة حماس أعدت مذكرة قانونية واستعانت بخبراء قانونيين حول دستورية هذه التوكيلات، إلا أن الكتل الأخرى، مستعينة بخبراء قانونيين آخرين، ترفض هذه التوكيلات وتعدّها غير دستورية³⁹.

³⁹ للاطلاع على الآراء القانونية بشأن التوكيلات انظر: حسين أبو هنود وسامي جبارين، مدى قانونية توكيلات النواب الأسرى زملأهم في كتلة التغيير والإصلاح في الشؤون المتصلة بالعمل البرلماني، سلسلة العملية التشريعية (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2008)، ص 31-4.

في المقابل، شكّل أعضاء المجلس من الكتلة الأخرى، من الضفة والقطاع، ما سموه "هيئة الكتلة البرلمانية"، و"اللجان البرلمانية"، و"مجموعات العمل"، وأخذت تجتمع في رام الله، مستبعدة كافة الأعضاء من كتلة حماس. وهكذا، لم يعد المجلس التشريعي بعد الانقسام مجلساً موحداً، وإنما أصبح يعاني ازدواجية غربية، ولا يعترف كل طرف فيها بما يصدر عن الطرف الآخر من قرارات وتوصيات وقوانين.

بهذه الصيغة، يلاحظ أن كافة أعضاء المجلس يمارسون دوراً ما في الضفة والقطاع، عبر جلسات أو لجان، باستثناء نواب حركة حماس في الضفة الغربية، حيث ليس لديهم أي إطار تمثيلي يجمعهم سوى الكتلة البرلمانية، لدرجة أن موظفي المجلس التشريعي في رام الله منعوا بالقوة نواب حركة حماس من عقد جلسة دعا إليها رئيس المجلس عزيز دويك بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال، بحجة أن ولاية رئيس المجلس انتهت⁴⁰.

3. الدور التشريعي:

واصل الطرفان إقرار القوانين وإصدارها ونشرها في الصحيفة الرسمية، مستنداً كل منهما إلى نصوص دستورية في القانون الأساسي، وفي الوقت نفسه رافضاً ما يصدر عن الطرف الآخر. ومن الملفت أن الصحيفة الرسمية التي تُنشر فيها القوانين تحمل الاسم نفسه "الوقائع الفلسطينية"، بالرغم من الاختلاف الكبير بينهما.

المجلس التشريعي في غزة يستلم مشاريع القوانين ويناقشها ويقرها بالقراءات الأولى والثانية وربما الثالثة، ثم يحيلها إلى رئيس السلطة الوطنية، بالمراسلة طبعاً لانقطاع التواصل بينهما. ونظراً لأن الرئاسة الفلسطينية لا تعترف بكل ذلك، فهي تهمل هذه القوانين ولا ترد على مراسلات التشريعي، وبالتالي يستند المجلس إلى المادة رقم 41 من القانون الأساسي التي تعدّ القانون مصدراً إذا لم يصادق عليه رئيس السلطة الوطنية ولم يرد على المجلس التشريعي خلال ثلاثين يوماً. بهذه الآلية أصدر المجلس التشريعي 22 قانوناً منذ 2006 وحتى 2010، تتناول قضايا مالية وقضائية ووطنية وأحوال شخصية وغيرها⁴¹.

⁴⁰ القدس العربي، 2010/3/2.

⁴¹ المجلس التشريعي الفلسطيني، أربع سنوات من العطاء رغم الحصار (غزة: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010)، ص 67.

أما في الضفة الغربية، فيواصل رئيس السلطة الوطنية، محمود عباس، إصدار القوانين بصيغة "قرار بقانون"، مستنداً إلى المادة 43 من القانون الأساسي، التي تمنح الرئيس حق إصدار القوانين في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير، وفي غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي. وبالرغم من وجود رأي دستوري يعارض هذا الإجراء انطلاقاً من انتفاء وجود حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير، إلا أن الرئيس، وبدعم من كتلة فتح، ما زال يستخدم هذه الآلية، حتى بلغ عدد القرارات بقانون، التي أصدرها الرئيس حتى منتصف سنة 2013، زهاء 4276.⁴² بهذه الصورة، انتقلت سلطة التشريع إلى الرئيس عبر المراسيم الرئاسية والقرارات بقانون، والتي تتطلب موافقة المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها، وهو الأمر الذي لا يبدو ممكناً في الأفق القريب.⁴³

وهكذا، أصبح الوضع التشريعي الفلسطيني شائكاً، تتداخل فيه التبريرات القانونية بالمواقف السياسية، الأمر الذي دعا الكثير من المراكز الحقوقية والمؤسسات الأهلية إلى المطالبة بوقف إصدار التشريعات في ظل الانقسام، وإعادة النظر فيما تم من هذه التشريعات لتصويب الوضع القانوني الفلسطيني، وحتى لا تسهم هذه الآليات التشريعية في تكريس الانقسام وإطالة أمده.⁴⁴

ولكن للإنصاف، وكما هو واضح مما يجري على أرض الواقع، فإن القوانين التي تصدر في غزة، يتم عرضها ومناقشتها في المجلس التشريعي وتتم بالإجراءات المعروفة، على أساس مصادقة الرئيس عليها بعد ثلاثين يوماً من إحالتها إليه. أما القوانين التي تصدر في الضفة الغربية فلا تتم مناقشتها في المجلس التشريعي، وإنما يصدرها الرئيس مباشرة بصيغة قرار بقانون.

⁴² معين البرغوثي ومازن نور الدين، دور المجلس التشريعي في مكافحة الفساد: هيئة الكتل والقوائم ومجموعات العمل البرلمانية، سلسلة تقارير رقم 64، أمان، رام الله، 2013، ص 9-12، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/1548.html>

⁴³ للاطلاع على الآراء القانونية بشأن القرارات بقانون انظر: طارق طوقان، القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس وفقاً لحالات الضرورة، سلسلة العملية التشريعية (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2008)، ص 32-52.

⁴⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف: المركز يحتفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام، 2009/6/23، انظر: www.pchrgaza.org/arabic/documents

4. الدور الرقابي:

اختلفت الأمور بسبب وجود حكومتين وإطارين للمجلس التشريعي، واقتصر الأمر على دور رقابي لأعضاء المجلس من حركة حماس في غزة على حكومة غزة، ورقابة أعضاء الكتل الأخرى في الضفة على حكومة الضفة، لأن غير ذلك لم يعد ممكناً بسبب عدم اعتراف كل طرف بحكومة الطرف الآخر، وبالتالي لن يمارس دوراً رقابياً عليها. ومن هنا، لم تعد الرقابة جدية، وإنما يغلب عليها طابع الإجراءات العادية فقط.

ففيما يتعلق بتشكيل الحكومات أو إجراء التعديل الوزاري، فإن ذلك يتم في الضفة الغربية عن طريق المرسوم الرئاسي فقط، دون عرضه على المجلس التشريعي، مما يعني سلب صلاحيات المجلس وتحويل النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام رئاسي بسبب تغييب دور المجلس التشريعي وعدم عرض التشكيل الوزاري عليه. بينما يتم في قطاع غزة عن طريق منح الثقة من قبل المجلس التشريعي الموجود في غزة، كما حصل بشأن التعديل الوزاري في آذار/ مارس 2011 الذي شمل سبعة وزراء⁴⁵، والتعديل الوزاري الأخير في آب/ أغسطس 2012 الذي شمل سبعة وزراء أيضاً⁴⁶.

يشمل هذا الأمر أيضاً استمرار التعيينات في المناصب العليا التي تتطلب موافقة المجلس التشريعي عليها، حيث تتم هذه التعيينات في الضفة الغربية بمراسيم رئاسية فقط ولم تعرض على المجلس التشريعي، مثل تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية محمود أبو الرب ومن بعده سمير أبو زنيد. أما في قطاع غزة، فيتم ذلك بعد مصادقة المجلس التشريعي في غزة، مثل المصادقة على تعيين النائب العام إسماعيل جبر، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية إسماعيل محفوظ⁴⁷.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة، تضع حكومة الضفة الغربية الموازنة السنوية وترفعها إلى الرئيس الذي يقرها بمرسوم رئاسي دون عرضها على المجلس التشريعي،

⁴⁵ القدس العربي، 2011/3/10.

⁴⁶ القدس، 2012/9/2.

⁴⁷ فلسطين، 2012/10/10.

لدرجة أن هيئة الكتل البرلمانية دعت الرئيس إلى عدم اعتماد الموازنة لهذه السنة (2013)، والتي تبلغ 3.8 مليار دولار، بسبب عدم عرضها عليها، إلا أن ذلك لم يكن له أي تأثير، وتمت المصادقة على الموازنة بصورة طبيعية⁴⁸.

أما في غزة، فإن الحكومة، وهي حكومة حماس، فتعرض موازنتها السنوية على المجلس التشريعي الموجود في غزة، وتحصل على مصادقته بعد نقاشات هادئة، كما حصل بشأن موازنة سنة 2013 التي تبلغ 900 مليون دولار فقط⁴⁹.

وفي ظل الدور الرقابي "الهادئ"، ليس من السهل العثور على ملفات مهمة تتعلق باستخدام أدوات الرقابة من قبل "طرفي المجلس" في الضفة والقطاع، ومقياس مدى تأثيرها على أداء الحكومة.

ففي الضفة الغربية مثلاً، شكلت لجان العمل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول فساد مالي وإداري في القطاع الصحي. وبعد التحقيق طالبت اللجنة بإقالة وزير الصحة ورئيس المجلس الطبي، إلا أن الوزير رفض القرار على أساس أن اللجنة غير قانونية ولا تمثل المجلس، وانتهى الأمر دون شيء⁵⁰.

ولهذا، ترى التقارير القانونية أن لجان العمل، وعددها ست لجان، والتي تم تشكيلها في الضفة الغربية، لم تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان، ولم تمارس دورها المطلوب على الرغم من حدوث انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والتعرض للتعذيب، وسوء المعاملة، والحرمان التعسفي من الحرية على خلفية الانتماء السياسي، والفصل من الوظيفة العمومية، والاعتداء على الحريات الإعلامية، والتضييق على الحقوق الأساسية كالحق في تكوين الجمعيات، والحق في التنقل والتجمع السلمي⁵¹.

⁴⁸ الحياة الجديدة، 2013/3/29.

⁴⁹ الحياة، 2013/1/1.

⁵⁰ الحياة الجديدة، 2011/6/10.

⁵¹ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، التقرير السنوي الثامن عشر لعام 2012 (رام الله: ديوان المظالم، 2013)، ص 190-191.

أما في قطاع غزة، فقد تمّ استجواب وزير الاقتصاد حول إضراب المخابز في غزة⁵². واستجواب وزير الداخلية حول تكرار وفاة موقوفين في أثناء التحقيق معهم⁵³. ومن الملاحظ أنه بعد إجابات الوزراء انتهى مفعول الاستجواب بهدوء.

وفي سياق سحب الصلاحيات من المجلس التشريعي، لا بأس من الإشارة إلى موضوع الخلاف بين الرئيس محمود عباس ومحمد دحلان، عضو المجلس التشريعي والقيادي في حركة فتح، حيث تطور هذا الخلاف لدرجة نزع الحصانة البرلمانية عن دحلان. وبعيداً عن أسباب هذا النزاع وتطوراتها، فقد ثار جدل قانوني حول نزع الحصانة البرلمانية عن أعضاء المجلس التشريعي، ولخص هذا الجدل النائب الثاني لرئيس المجلس حسن خريشة الذي أشار إلى أن مرسوم الرئيس غير قانوني، لأن نزع الحصانة يحتاج إلى إجراءات ينظمها القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، وهي تتم بين النيابة العامة والمجلس نفسه، وهو فقط صاحب القرار في هذا الشأن وليس لأحد غيره أيّ صلاحيات في ذلك⁵⁴.

يتضح مما سبق أنه من الصعب الحديث عن أداء المجلس التشريعي الثاني كسلطة تشريعية قائمة بذاتها. فقد تعرض المجلس لانقسام سياسي وإداري عميق، وواجه تحديات داخلية وخارجية جسيمة، واختللت فيه التجاذبات السياسية والنصوص القانونية. وفي ظلّ هذا المجلس غاب التشريع الموحد وغُيِّبَت الرقابة الحقيقية. تعرض المجلس التشريعي الثاني لهجمة إسرائيلية غيّبت ثلث أعضائه في السجون، وواجه حصاراً دولياً حرّمه من مكانته بين برلمانات العالم. وفي ظلّ هذا الوضع غالت السلطة التنفيذية في صلاحياتها التشريعية على حساب المجلس التشريعي، وتجمعت الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بيد رئيس السلطة الوطنية.

ليس من السهل البحث عن نجاحات للمجلس الثاني في سنة واحدة من عدم الاستقرار وفي سنوات تالية من التعطيل الكامل. وفي الوقت نفسه، ليس من الموضوعي أن ينحصر الحديث عن الفشل، لأن المجلس لم يأخذ فرصته، ولأن التحديات الفلسطينية

⁵² الدستور، 2008/3/28.

⁵³ الدستور، 2008/7/4.

⁵⁴ الحياة الجديدة، 2012/1/16.

والإسرائيلية التي مرّ بها، كانت أكبر من المواجهة. ولذا فإن الحديث عن تجربة المجلس التشريعي الثاني ينبغي أن يكون أقرب إلى الحديث عن المسيرة الفلسطينية السياسية المرتبكة، وليس إلى التجربة البرلمانية والنصوص القانونية.

خلاصة:

تناول هذا الفصل مسيرة السلطة التشريعية الفلسطينية التي يمثلها المجلس التشريعي. لقد كان واضحاً أن هذه المسيرة لم تجسد سلطة تشريعية ذات مكانة راسخة في نظام سياسي وليد. كما كان واضحاً أن هذه المسيرة التي تمتد 18 سنة كانت متعثرة. ذلك أن محصلة العمل البرلماني على مدى 18 سنة لم تكن كافية، لا على صعيد التشريع، ولا الرقابة، ولا التحول الديمقراطي، ولا التحرر الوطني.

بالتأكيد لم تكن التجربة كلها فشلاً، وإنما حققت بعض النجاح المتواضع على صعيد التشريع والبناء المؤسسي، إلا أن المحصلة النهائية بعد 18 سنة لم تكن مرضية للشعب الفلسطيني عن السلطة التشريعية المنشودة، فضلاً عن الكيان الذي ينشده الشعب الفلسطيني، وهو الدولة المستقلة والنظام الديمقراطي.

وبالتأكيد لم يصل المجلس التشريعي وحده إلى هذه النتيجة، وإنما قد تكون السلطة الفلسطينية برمتها، دخلت مرحلة المجهول بعد حالة الفشل والتراجع والانقسام، التي لم تقتصر على السلطة التشريعية، وإنما طالت السلطات الأخرى، والفصائل، والمؤسسات، والجهاز المدني، والأجهزة الأمنية، وحتى منظمة التحرير التي كانت تستدعي مؤسساتها حيناً وتُغيب أحياناً.

وبالتأكيد لا يتحمل المجلس التشريعي وحده مسؤولية ما جرى، وإنما كانت المسؤولية متعددة يتحمل كل طرف فيها جانباً منها. فلا شك أن هناك أسباباً خارجية عن إرادة المجلس التشريعي نفسه، كسياسات الاحتلال الإسرائيلي وخصوصاً تجاه المجلس التشريعي الثاني. ولكن هناك أسباباً صنعتها التجربة الحديثة للسلطة، وتداخل فيها العمل الوطني بالبناء الديمقراطي. كما أن هناك عوامل ورثتها السلطة من مرحلة الثورة التي لم يكن يحكمها قانون داخلي، كاستهتار السلطة التنفيذية بالمجلس التشريعي. وبالتأكيد يعود هذا التعثر لأسباب تتعلق بالعقلية الحزبية التي، في لحظة ما،

تُغلب المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، وتتخلى فيها عن كل مبادئ الديمقراطية كالتداول السلمي للسلطة ودورية الانتخابات وغيرها.

لم يمثل المجلس التشريعي في 18 سنة سلطة تشريعية متكاملة. ففي السنوات العشر الأولى عكس المجلس برلمان الحزب الواحد، الذي يمثل أعضاؤه الجبهة الأممية التي تحصد النجاح، وهو متواضع، بينما تتحمل الفشل، وهو كبير. وفي السنوات التالية تحولت السلطة التشريعية إلى "تكنة سياسية"، عطّلت فيها المعارضة دور الأغلبية، وتساعد فيها الاصطفاف الحزبي، حتى تحول التراشق السياسي إلى مواجهة دامية، ثم انقسام مؤلم طال كل شيء، بما في ذلك السلطة التشريعية التي انقسمت فيها المؤسسة بناء على الجغرافيا، وأصبح من الصعب فيها فرز النجاح عن الفشل.

إن كان لهذا الفصل من الكتاب أن يقدم توصية، فليس أفضل من توصية حول ترسيخ البناء الداخلي من أجل تحقيق التحرر الوطني. أي لا بدّ من مصالحة وطنية حقيقية تتضمن قرارات مؤلمة. وحتى لا يصبح الحديث عن المصالحة الوطنية مجرد شعار تستهلكه الأحداث والأيام، فلا بدّ للفصائل الفلسطينية من وقفة مراجعة ومحاسبة للذات، تشمل الموقف الوطني المتعلق بالثوابت والتحرير ودحر الاحتلال وإقامة الدولة، وتشمل أيضاً البناء الداخلي المتعلق بسيادة القانون وبناء المؤسسات، والتداول السلمي للسلطة واحترام نتائج الانتخابات. أي لا بدّ من عودة الشرعية الانتخابية، ولمّ شمل المجلس التشريعي، وتشكيل حكومة واحدة تعكس تطبيقاً فعلياً لنتائج الانتخابات. ولا بدّ بعدها من توجيه البوصلة نحو التحدي الكبير وهو: إنهاء الاحتلال وتحرير الوطن.



الفصل السادس

أداء السلطة القضائية الفلسطينية ونحقيق العدالة 1994-2013

أ. د. أحمد مبارك الخالدي

أداء السلطة القضائية الفلسطينية وتحقّق العدالة 1994-2013

أولاً: تنظيم السلطة القضائية الفلسطينية: ضرورتها والعناصر اللازمة لاستقلالها:

دخلت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال الإسرائيلي حيز التنفيذ الجزئي في 1993/9/13، فتسلّمت السلطة الفلسطينية، التي أنشأتها المنظمة، بعض مظاهر السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبصورة أقل في شرقي القدس، التي كان الاحتلال الإسرائيلي يمنع ممارستها بالقوة، منذ انتهاء الانتداب الدولي على فلسطين. ووفقاً للمبدأ المجمع عليه في النظم الدستورية في العالم، فإن السيادة للشعب ولا تزول إلا بزوال الشعب من الوجود، فمارست السلطة الفلسطينية بعض مظاهر السلطة القضائية بعد توقيع الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip في واشنطن في 1995/9/28، حيث قامت هيئات السلطة الفلسطينية بممارسة مهمة الحكم الذاتي خلال مرحلة انتقالية كان يفترض ألا تتعدى خمس سنوات من توقيع اتفاق غزة - أريحا في القاهرة 1994/5/4، وتنتهي في 1999، كما ورد في ديباجة اتفاقية واشنطن، التي عدّتها جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية كما جاء في البند أ من الفقرة 13 من المادة 31 من الاتفاقية.

وهكذا أقامت منظمة التحرير الحكومة الفلسطينية "السلطة الفلسطينية" باعتراف دولي، بعد أن غُيّبت عن الوجود منذ سنة 1948 (الحكومة وليس الدولة الفلسطينية التي قامت تحت الانتداب، وباعتراف دولي آنذاك ومن الدولة المنتدبة عليها، وأصدرت دستوراً لفلسطين سنة 1922)، ومارست حكومة السلطة الفلسطينية الحكم المباشر. وبذلك حلّت وفقاً لقواعد القانون الدولي معضلة عدم الاعتراف الدولي بالحكومة الفلسطينية، الذي استمر منذ تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة سنة 1948، وقوبلت بعدم قبول عربي ودولي، لأسباب تتعلق بأهدافها في التحرير الكامل، المناقضة للسياسات الدولية في

ذلك الوقت، والمتمثلة بقرار مجلس الأمن الدولي 44 سنة 1948 بالطلب من الأمين العام، وفق المادة 20 من ميثاق الأمم المتحدة، أن يدعو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للبحث مجدداً في مسألة حكومة فلسطين المستقبلية¹.

وجاءت حكومة السلطة الفلسطينية، لتكون خطوة تمهيدية انتقالية لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. ولتكون القاعدة الديموقراطية لإقامة المؤسسات للشعب الفلسطيني، شاملة لفلسطيني القدس (وفقاً لصريح نص المادة 2/2). حيث أقرت الاتفاقية بحقهم في المشاركة في عملية الانتخابات السياسية والتشريعية، وذلك وفق ترتيبات ألحقتها المادة 6 من اتفاقية واشنطن. كما أن المادة 2 الفقرة هـ لم تستثن من حق الانتخاب سوى "الإسرائيليين"².

ووفقاً لصريح نص المادة 7/3 من الاتفاقية للمجلس المنتخب: أن يقوم بوضع قانون أساسي لسلطة الحكم الانتقالي الفلسطيني. وبالفعل شكلت السلطة لجنة لهذا الغرض، وضعت مسودته تحت تأثير التطورات والمؤثرات الدولية التي كانت بصماتها واضحة في نصوصه. وأقره المجلس التشريعي في 1997/10/2، وأحاله إلى رئيس السلطة في 1997/10/4 للمصادقة عليه وإصداره، وأصبح ساري المفعول من 2002/7/7³.

وهكذا صدر القانون الأساسي بأسلوب وضع التشريعات العادية، من السلطة التشريعية العادية في شكل قانون أساسي، ولم يُستفتى الشعب عليه. وكان من الضروري أن يتضمن تنظيمياً للسلطة القضائية، لأن أي كيان سياسي في شكل دولة لا بد أن يحتوي نظامه على تنظيم للسلطات الثلاث، ومن أهمها السلطة القضائية لكونها ضرورة مجتمعية. وكان يجب أن يتضمن تنظيمها عناصر جوهرية تضمن استقلالها، وهي التي سنذكرها في الفقرتين التاليتين:

¹ انظر: قرار مجلس الأمن 44 (1948)، الجلسة رقم 277، 1948/4/1، في: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي: المجلد الأول 1947-1974 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)؛ وانظر: موقع سفارة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية، في:

http://www.palembassy-lb.net/upload//editor_upload/file/UNSC_Res_44_A.pdf

² انظر: الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الاتفاقية الانتقالية، واشنطن، 1995/9/28، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 7، العدد 25، شتاء 1996، ص 189.

³ القانون الأساسي لسنة 2002، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2002/7/7.

1. تنظيم القضاء ضرورة مجتمعية:

تُجمع الأنظمة الدستورية المعاصرة (بما سبقت به الكتب السماوية) على ضرورة وجود سلطة مرجعية يتم الاستعانة بها لفض تشابك العلاقات البشرية الحتمي في أيّ مجتمع، وقديماً قال الإمام مالك بن أنس عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه "يحدث للناس من الأقضية بقدر ما يحدث لهم من الفجور"⁴.

ولذلك صار من المتفق عليه في المبادئ الدستورية للأنظمة السياسية المعاصرة، أن السلطة القضائية تُعدّ من أهم سلطات الدولة؛ وذلك للحفاظ على وجود الدولة واستقرارها ولحماية الحقوق والحريات، بالفصل في المنازعات بين السلطات العامة وحماية اختصاصات كلّ منها من اعتداء بعضها على البعض الآخر، أو في المنازعات بينها وبين القوى السياسية أو الأفراد في المجتمع، أو بين الأفراد بعضهم البعض، ولضمان سيادة القانون في أعمال إدارات الدولة وأعمال الأفراد العاديين بعامّة. فوجود السلطة القضائية من أركان أيّ كيان سياسي، ولا يمكن الاستغناء عنها مهما بلغت درجة تقدم الأمة الحضاري، فوجود من يفصل في المنازعات ضرورة مجتمعية، لتحقيق استقرار العلاقات وتوزيع العدالة بين البشر في المجتمع الواحد. وبغير ذلك، تسود شريعة الأقوى، وتحكم الأهواء والمصالح الأنانية العلاقات بين أفراد المجتمع حكماً ومحكومين.

وتزداد الحاجة إلى القضاء في الدولة المعاصرة التي تتميز بعمق العلاقات بداخلها ومع الخارج وتشابكها، لدرجة أنه إذا لم توجد سلطة قضائية مستقلة وقادرة على فضّ الاشتباك في العلاقات، تعم الفوضى ويتهدد استمرار وجود الكيان السياسي وتطوره. ويرى الفقهاء في السياسة والقانون أن الدولة مجموعة وظائف واختصاصات جوهرية تنظمها لصالح شعبها، ويتم توزيع هذه الوظائف على أجهزة الدولة المختلفة. ومن أهم وظائف الدولة، الوظيفة القضائية. ولقد جرى الفقه الدستوري والسياسي على تقسيم الوظائف الرئيسية للدولة إلى ثلاث سلطات:

- السلطة التي تشرع.
- السلطة التي تنفذ القوانين، وتسهر على حماية النظام الذي تقيمه تلك القوانين.

⁴ أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، أدب القاضي (بغداد: د.ن، 1978).

• السلطة التي تقضي في المنازعات حول تنفيذ هذه القوانين، وما تقررده، أو تعمله، أو تلغيه، من حقوق أو مراكز قانونية، لتحقيق الانسجام بين المصالح، واستقرار العلاقات في مجتمع أيّ دولة.

وهذه الوظائف لا يمكن جمعها بيد سلطة واحدة، ويجب الفصل بينها، ففصل هذه السلطات ضرورة حتمية لاستقلال القضاء في ممارسته اختصاصاته. ولتمكين السلطة القضائية من الفصل في المنازعات، وتوزيع العدالة بين المتخاصمين، لا بدّ من الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وهو ما سنحاول توضيحه للحكم على أداء السلطة القضائية الفلسطينية، ومعرفة ما إذا كانت السلبات في أداء السلطة القضائية مردها نقص في التشريعات المنظمة للسلطة القضائية، أم سببها سوء ممارسة السلطة القضائية لاختصاصاتها، أم نتاج الاعتداء عليها.

إن من يتتبع تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات يجد تطوراً كبيراً قد حدث بدرجات متفاوتة في الدول المختلفة، نقل واقع تبعية السلطة القضائية للحاكم أو للسلطة التنفيذية إلى استقلالها، ذلك أن التطور نحو الفصل بين الحاكم والقضاء أو عن السلطة التنفيذية، دفعت الشعوب (وما زالت تدفع) ثمناً باهظاً لتحقيق قدراً من استقلال السلطة القضائية وفصلها عن السلطات الحاكمة، وذلك تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات. وقد تطور الأمر بحيث صار الفصل بين السلطات هو المفهوم الذي تقوم عليه الأنظمة الدستورية الديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية في أسسها النظرية ومفهومها السائد أنها تقوم على ضرورة الفصل بين السلطات العامة للدولة وظيفياً عن بعضها البعض، بحيث تستقل كلّ سلطة عامة بممارسة اختصاصاتها الأصلية، ولا تعتدي على اختصاصات سلطة أخرى.

ويتطلب الفصل بين السلطات من كلّ سلطة من السلطات العامة أن تطبق في ممارستها لاختصاصاتها قانونها الذي هو سند شرعية نشأتها وأساس قانونية وجودها وأدائها لاختصاصاتها. فأى سلطة لا تكون مشروعة إذا خرجت على القانون في ممارستها العملية، فأعمالها تكون مشروعة بقدر ما تطبق القانون، وبقدر ما تسود تصرفاتها المادية وقراراتها أحكام القانون. والذي يتثبت من ذلك هو القضاء، فمهمة السلطة القضائية هي مراقبة مشروعية عمل كلّ سلطات الدولة العامة، وأعمال أفرادها، بموضوعية واستقلال عن التأثير من أيّ جهة أخرى. على أنه من المعلوم أن استقلال

السلطة القضائية أمر نسبي مرتبط بمدى سلامة القواعد المقررة لاستقلال القضاء وتمسك القضاء باستقلالهم، وقدرة السلطات الأخرى الواقعية على التدخل في عمل القضاء. وبات من المقرر به أن استقلال السلطة القضائية يتطلب استقلال القاضي أمام نفسه وأمام إدارة السلطة القضائية، وكذلك استقلاله في مواجهة السلطات العامة الأخرى والقوى السياسية في المجتمع.

وقد رأَت الأنظمة الدستورية المقارنة أن الحجر الأساس في ضمان استقلال السلطة القضائية هو تنظيم العلاقة بين السلطات على أساس مبدأ الفصل بين السلطات. وأصبح الترابط حتمياً بين فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية في جلّ الأنظمة الدستورية الحديثة.

والاعتقاد الغالب أن استقلال السلطة القضائية يقصد به استقلالها في مواجهة السلطة التنفيذية. إلا أن استقلال السلطة القضائية يجب أن ينظر إليه من عدة جوانب:

- استقلال القضاء في مواجهة السلطة التشريعية.
- استقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية.
- استقلال القضاء في كلّ درجاته عن بعضها البعض في أثناء الفصل في الخصومة القضائية.
- استقلال القضاء في مواجهة تأثير وجهة الرأي العام المخالفة لوجهة نظر القانون في أثناء الفصل في الخصومات.
- استقلال القضاء في مواجهة الخصوم.

فالثقة بالسلطة القضائية مصدرها، أن يوجد نظام قانوني يقيم هيئات قضائية تطبق الإجراءات القانونية، ويحافظ على الولاية القضائية التي للمحاكم العادية، كما جاء في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 146/40 في 1985/12/13. وفي القرار أن لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة، ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتنزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية

أو الهيئات القضائية⁵. ويجب كذلك أن يضمن النظام القانوني للقضاة استقلاليتهم وحيادهم، ويوفر للقضاة شروط عمل في مأمن من الاعتداء عليهم أو فصلهم، ويحتوي على الكثير من الضوابط التي تؤمّن نزاهتهم في العمل من جهة أخرى. أي يجب أن يتوفر في تنظيم القانون للسلطة القضائية عناصر تضمن استقلال القضاء.

ولأن هناك فجوة كبيرة في النظم المختلفة بين الأساس الذي يقوم عليه استقلال القضاء وبين نزاهة القضاء واستقلاله الفعلي، فقد رأت الأمم المتحدة أن تتبنى المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية لسنة 1985، والذي دعت فيها دول العالم وحكوماتها إلى ضرورة ضمان الدولة لاستقلال السلطة القضائية، وأن ينص دستور الدولة أو قانونها على ذلك⁶.

2. العناصر الواجب توافرها لاستقلال القضاء:

ذكر عناصر استقلال القضاء و ضماناته يوضح الأسس التي وفقاً لها يتم تقييم تجربة القضاء الفلسطيني، ومدى استقلاليته في ظل السلطة الفلسطينية. ومن أهم عناصر استقلال القضاء و ضماناته على وجه العموم ما يلي:

- التزام القاضي في إصدار الأحكام بالقواعد القانونية الصادرة عن السلطة المختصة بالتشريع دستورياً، فلا يطبق القانون المخالف للدستور، بحكم أنه مكلف دستورياً بتطبيق القوانين السليمة من حيث المشروعية وفقاً لتدرج القواعد القانونية.
- النص في الدستور على بطلان أي تدخل من السلطتين التشريعية أو التنفيذية في عمل السلطة القضائية في إصدارها للأحكام القضائية، أو وقف تنفيذها خلافاً للقانون⁷. وأن يتضمن التنظيم الدستوري أحكاماً تضمن مساءلة السلطة وموظفيها سياسياً وجزائياً، إذا امتنعت عن تنفيذ أحكام القضاء.
- النص في الدستور أو في القانون المنظم للسلطة القضائية على أن يكون تعيين القضاة وأعضاء النيابة، ابتداءً، من قبل إدارة السلطة القضائية.

⁵ مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، موقع المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة، انظر: <http://www.acijlp.org/main/art.php?id=3&art=279#.VNnzVOaUdCd>

⁶ المرجع نفسه.

⁷ المرجع نفسه.

- وأن يتم التعيين بناء على مسابقة، وأن يكون الاختيار على أساس الكفاءة والخبرة وليس على أساس العصبية أو الانتماء الحزبي.
- وأن يتم تزويدهم بالتدريب المناسب إلى جانب حصولهم على المؤهل اللازم لعملهم⁸، وذلك لضمان عدم وقوعهم تحت تأثير أي جهة كانت، وقدرتهم على الاستقلال الذاتي في ممارسة أعمال مهنتهم.
- وأن يكون شغل الدرجات العليا في القضاء عن طريق الترقية من داخل الجهاز القضائي، وفق معايير مضبوطة تجنباً لتدخل الأهواء، أو تدخل السلطات العامة الأخرى في تعيين القضاة.
- النص على عدم جواز إحالة القاضي على المعاش قبل بلوغ سن التقاعد، وعلى عدم التمديد له بعد بلوغها، وعدم جواز عزله إلا إذا أدين قضائياً في الحالات المحددة بنص القانون⁹.
- تعدد درجات التقاضي، حتى تتاح الفرصة لإمكانية تصحيح الحكم القضائي الذي يصدر نتيجة تصور خاطئ، أو نتيجة جهل بالقانون أو تقصير في فهمه¹⁰.
- علانية جلسات المحاكمة، عدا الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون ويجوز فيها أن تكون المحاكمة سرية.
- احترام حق التقاضي أمام القاضي الطبيعي بحيادية واستقلالية، وحق الدفاع، وإتاحة الفرصة للمتهم في تمثيل قانوني لائق له¹¹.

ثانياً: سلبيات في تنظيم وأداء القضاء الفلسطيني:

أسبابها النظرية والعملية:

جاء في تقرير المرصد القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين مايلي: "لم يلق الأمن القضائي في فلسطين الاهتمام الكافي منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية: فلم تمنح

⁸ المرجع نفسه.

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ محمد سعيد مجذوب، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان (طرابلس، لبنان: جروس برس، 1986)، ص 119.

¹¹ مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة.

السلطة القضائية الاستقلال والموارد المادية والبشرية اللازمة لها لتأدية مهامها بشكل مقبول. كما تعدت السلطة التنفيذية على مهام السلطة القضائية. وقصّرت السلطة التشريعية في اختصاصها التشريعي والرقابي...¹².

وسنتناول فيما يلي أسباب السلبات النظرية والعملية في تنظيم وأداء القضاء العادي والدستوري:

1. سلبات في تنظيم وأداء القضاء العادي 1994-2007:

جاء تنظيم السلطة القضائية في القانون الأساسي مختصراً، حيث تناول هيكلها واختصاصاتها وأعضاءها، وأحكام استقلاليتها وأنواع المحاكم ودرجاتها في 12 مادة من 97-109.

والسلطة القضائية في الأنظمة الدستورية المختلفة تتكون من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة، بمختلف درجات القضاء والنيابة، وأنواع المحاكم والنيابات.

تنص الدساتير في حكم عام، دون تفصيل، على مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطات الأخرى؛ لأنه لا يمكن القول بوجود سيادة للشرعية وحكم القانون دون وجود سلطة قضائية مستقلة، منظمة بقواعد من أسمى درجات النظام القانوني في الدستور، لكنها ليست بالتساوي مع السلطات العامة الأخرى المنظمة بقواعد تفصيلية في الدستور، بل يأتي تفصيلها في القوانين العادية. ويجب أن ينص على ما يضمن استقلالها لتسهر على تطبيق القوانين، بحيث تسود أحكامها على السلطات العامة، كما تسود العلاقات بين الأفراد. فبدون ذلك لا معنى للقانون بمختلف مستوياته، خصوصاً عندما يتعارض تطبيق القانون مع مصالح مراكز القوى الاجتماعية أو القائمين على حيازة وسائل القهر المملوكة للدولة، والتي يجب أن تستخدم لتنفيذ القانون وليس لتحقيق مصالح غير مشروعة لأعضاء السلطة الحاكمة أو لقوى سياسية ما. فهنا تكون الحاجة ملحة إلى سلطة قضائية فعالة تنظمها أسمى قواعد القانون الدستورية، لتتمكن من الفصل في هذا التعارض بين القانون ومصالح مراكز القوى، وتفرض العدالة على أفراد الهيئات الحاكمة كما تفرضه على الأفراد العاديين.

¹² موقع المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، المرصد القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين (رام الله: مساواة، أيار 2010)، ص 33.

ويذكر أنه بعد قيام السلطة الفلسطينية، في الفترة السابقة على إصدار بعض القوانين من قبل السلطة الفلسطينية ثم القانون الأساسي، كانت كثير من القوانين التي تطبق في الضفة غير تلك التي كانت تطبق في غزة، الأمر الذي نتج عنه سلبيات في أداء المحاكم التي مددت السلطة نطاق اختصاصها ليشمل غزة والضفة.

ثم شرعت السلطة الفلسطينية في توحيد القواعد القانونية، فنص القانون الأساسي الفلسطيني على أن "السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون. وتعلن الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني"¹³. وتكرر الحكم في قانون السلطة القضائية.

وأن "القضاء مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة"¹⁴. وكرر ذلك قانون السلطة القضائية.

وأسندت إدارة مرفق القضاء لمجلس أعلى للقضاء وفقاً للمادة 100 من القانون الأساسي المعدل 2003: "ينشأ مجلس أعلى للقضاء ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أيّ شأن من شؤون السلطة القضائية بما في ذلك النيابة العامة". وهو ما كان يتضمنها القانون الأساسي 2002¹⁵.

وبخصوص مجلس القضاء الأعلى، كان القانون الأساسي 2002، والقانون الأساسي المعدل 2003، قد نصّ على إنشاء هيئة عليا لإدارة السلطة القضائية. وأحيلت تفصيلاته على القانون الخاص به الذي تصدره السلطة التشريعية؛ لبيان طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه. ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أيّ من شؤون السلطة القضائية بما في ذلك النيابة العامة¹⁶.

¹³ القانون الأساسي لسنة 2002، المادة 88، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2002/7/7؛ والقانون الأساسي المعدل، المادة 97، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2003/3/19.

¹⁴ القانون الأساسي لسنة 2002، المادة 89، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2002/7/7؛ والقانون الأساسي المعدل، المادة 98، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2003/3/19.

¹⁵ القانون الأساسي لسنة 2002، المادة 91، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2002/7/7.

¹⁶ القانون الأساسي لسنة 2002، المادة 100، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2002/7/7.

وقد جاء النص مستقلاً عن النيابة العامة في المادة 107 من القانون الأساسي المعدل، كما كان في القانون الأساسي 2002 كالتالي¹⁷:

1. "يعين النائب العام بقرار من رئيس السلطة الوطنية، بناء على تنسيب من المجلس الأعلى للقضاء، وبمصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني.
2. يتولى النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته."

وفوضت المادة 108 من القانون الأساسي المعدل السلطة التشريعية بتنظيم طريقة تشكيل النيابة العامة واختصاصاتها، وشروط تعيين أعضاء النيابة العامة، ونقلهم، وعزلهم، ومساءلتهم، بقوانين.

ونعرض فيما يلي تنظيم القانون الأساسي المختصر للقضاء وأثر ذلك على أدائه.

أ. في تنظيم أنواع القضاء العادي:

بالرجوع إلى القانون الأساسي وتعديلاته والقواعد الدستورية التي كانت سارية عند صدوره، والقوانين المنظمة للسلطة القضائية واختصاصاتها، نجد أن القضاء الفلسطيني أنواع.

ويتكون القضاء العادي من الهيئات التي تمارس الوظيفة الأساسية للقضاء باعتبارها جهات القضاء الأصلية في المنازعات المدنية والجزائية، فهي التي تتولى الفصل في الخلافات والاعتداءات على الحقوق والحريات التي تنشأ بين الأفراد أنفسهم. وكذلك المنازعات التي تثور بين الأفراد والهيئات الحاكمة. وكما في دساتير عديدة، تمّ تمييز مسائل الأحوال الشخصية بمحاكم وأحكام خاصة. وقد أخذ قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2001، إلى حدّ كبير، بما كان نافذاً في الضفة في ظلّ الدستور الأردني لسنة 1952 بتنظيم أربعة أنواع من القضاء العادي:

1. **القضاء النظامي**: حيث تتولى المحاكم الفصل في المسائل المدنية والجزائية، وفق ما هو محدد لها دستورياً وبالقوانين المنظمة لاختصاصاتها.

¹⁷ القانون الأساسي لسنة 2002، المادة 98، **الوقائع الفلسطينية**، العدد الممتاز، 2002/7/7.

والقانون الأساسي لسنة 2002، والمعدل سنة 2003، فوض تنظيم القضاء العادي للقوانين العادية، ولهذا نظم قانون تشكيل المحاكم النظامية الفلسطينية رقم 5 لسنة 2001 درجات المحاكم على النحو التالي:

- محاكم الصلح.
- محاكم البداية.
- محاكم الاستئناف.
- المحكمة العليا بفرعها؛ محكمة النقض ومحكمة العدل العليا.

وقد نظم قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001، وقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، الاختصاص النوعي والقيمي والإقليمي للمحاكم.

2. القضاء الديني: ووفقاً لما نصت عليه المادة 101 من القانون الأساسي المعدل، سارت القوانين الجديدة المنظمة للقضاء الديني على النهج نفسه، حيث ينقسم إلى:

- المحاكم الشرعية، وتتولى المحاكم الشرعية الفصل في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين، وفي قضايا الدية بين المسلمين، أو بين مسلم وغير مسلم متى رضي الطرفان باختصاص المحاكم الشرعية، كما تختص في الأمور المتعلقة بالأوقاف.
- ومحاكم مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة، وتحدد القوانين اختصاصاتها في الأحوال الشخصية والأوقاف المنشأة لمصلحة الطائفة ذات العلاقة.

3. القضاء الإداري: وتأخذ فلسطين بنظام القضاء الموحد. فبموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، تختص محكمة العدل العليا، وهي على درجة واحدة وأحكامها نهائية لا تقبل الطعن، بنظر المنازعات الإدارية كافة، وأضاف إليها المادة 33:

تختص محكمة العدل العليا بالنظر فيما يلي:

- الطعون الخاصة بالانتخابات.
- الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء اللوائح أو الأنظمة أو القرارات الإدارية النهائية الماسة بالأشخاص أو الأموال، الصادرة عن أشخاص القانون العام بما في ذلك النقابات المهنية.

- الطلبات التي هي من نوع المعارضة في الحبس، التي يطلب فيها إصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع.
 - المنازعات المتعلقة بالوظائف العمومية، من حيث التعيين أو الترقية أو العلاوات أو المرتبات أو النقل أو الإحالة إلى المعاش أو التأديب أو الاستبعاد أو الفصل، وسائر ما يتعلق بالأعمال الوظيفية.
 - رفض الجهة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ أي قرار كان يجب اتخاذه، وفقاً لأحكام القوانين أو الأنظمة المعمول بها.
 - سائر المنازعات الإدارية.
 - المسائل التي ليست قضايا أو محاكمات بل مجرد عرائض أو استدعاءات خارجة عن صلاحية أي محكمة تستوجب الضرورة، الفصل فيها تحقيقاً للعدالة.
 - أية أمور أخرى ترفع إليها بموجب أحكام القانون.
- وقد اشترطت المادة 34 من قانون تشكيل المحاكم النظامية في الطلبات المرفوعة إلى محكمة العدل العليا من الأفراد في الحالات المذكورة في المادة السابقة أن يكون سبب الطعن متعلقاً بواحد أو أكثر مما يلي:
- الاختصاص.
 - وجود عيب في الشكل.
 - مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها.
 - التعسف أو الانحراف في استعمال السلطة على الوجه المبين في القانون.
- وكان القانون الأساسي الملغى، يتضمن ما نصت عليه المادة 102 من القانون الأساسي المعدل: "يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، والإجراءات التي تتبع أمامها".

وهذه المادة تفتح الأفق لتعدد درجات التقاضي الإداري الذي يتيح الفرصة لتحقيق مراجعة قانونية للأحكام الصادرة وتصحيح ما قد ترتكبه المحكمة الوحيدة من أخطاء، وهو ما حرصت مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن السلطة القضائية التأكيد عليه. ولكن في الواقع لا توجد حتى الآن (سنة 2013)، في محاكم السلطة الفلسطينية، سوى

درجة واحدة للفصل في المنازعات الإدارية بصفة نهائية، على الرغم من الاختصاص الواسع والشامل للمحكمة في نظر كافة المنازعات الإدارية، فضلاً عما أضافته المادة 33 من قانون تشكيل المحاكم.

4. القضاء الخاص: تأخذ نظم قانونية، لاعتبارات مختلفة، بإنشاء قضاء خاص على أنواع. وهذا القضاء الخاص يتبع في الغالب قواعد وإجراءات تختلف جزئياً عن القضاء العادي. وهذه الاعتبارات منها ما هو راجع إلى أطراف المنازعة، أو إلى طبيعتها، التي تطرح على المحكمة الخاصة. وتضبط قوانين إنشاء هذه المحاكم الخاصة طريقة تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها. ومن هذه المحاكم الخاصة: محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية، أو المحاكم التي تختص بقضايا أشخاص معينين. وبعضها محل انتقاد لخطرهما على الحقوق والحريات، لعدم التحديد الدقيق لاختصاصاتها وإجراءاتها. وبالرجوع إلى القانون الأساسي المعدل نجده نصّ على نوع منها كالمحاكم العسكرية في المادة 101: "2- تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري".

ب. سلبيات في التنظيم أثرت في أداء القضاء العادي:

ومن السلبيات في تنظيم السلطة القضائية التي أثرت في أداء القضاء سلباً بفعل العامل الخارجي، القيود التي وردت في اتفاقية أوسلو وتوابعها: تحديد ولاية القضاء الفلسطيني حتى في الأراضي التي يفترض أنها تدار من قبل السلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي منها أن رئيس السلطة، بعد قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، هو من كان يسن القواعد القانونية المنظمة للسلطة القضائية، ويضيق المقام عن ذكر تلك القوانين وتتبع الأحكام القضائية التي صدرت، وصدى ذلك التدخل. ولذا سنكتفي بذكر مظاهر للتدخل في تنظيم القضاء، من ذلك:

- على الرغم من تأسيس المجلس التشريعي كسلطة مختصة بالتشريع منذ 1996 إلا أن رئيس السلطة استمر في ممارسة اختصاصات تشريعية، فعلى سبيل المثال أصدر مراسيم بقوانين، منها المرسوم رقم 1 لسنة 1999 بتعديل قانون رقم 5 لسنة 1998 بشأن دمج المعادن الثمينة، وقرار رقم 26 لسنة 1999 بشأن تحديد اختصاصات رئيس المحكمة العليا. وغيرها كثير.

- أنه بموجب تلك القوانين فإن تعيين وترقية القضاة يتم بقرار من رئيس السلطة، وإن كان بتنسيب من مجلس القضاء، لأن النص لم يحدد ضوابط للتنسيب ولم يحصره في القضاة. كما أن مجلس القضاء الأعلى تمّ تعيينه بقرار من رئيس السلطة رقم 29 لسنة 2000¹⁸.
- قرار رقم 33 لسنة 1998 بتحديد مأموري الضبط القضائي واختصاصاتهم، والقرار رقم 19 لسنة 2000 بمنح صفة الضبط القضائي. وبالطبع هذا يؤثر في استقلالية الإجراءات القضائية¹⁹.
- قرار رقم 15 لسنة 1998 بتحديد اختصاصات محكمة أمن الدولة²⁰. هذا من المؤكد يؤثر سلباً في استقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية.
- قرار رقم 32 لسنة 1999 بتعيين نائب عام لمحاكم أمن الدولة، فضلاً عن المظهر السلبي لوجود محاكم أمن الدولة فإن ذلك يؤثر في استقلالها²¹.
- قرار رئيس السلطة رقم 26 لسنة 1999 بشأن اختصاصات رئيس المحكمة العليا²².
- تشكيل مجلس القضاء الأعلى، بالقرار رقم 29 لسنة 2000²³.
- مرسوم رقم 11 لسنة 2002 بتعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى²⁴.
- مرسوم رقم 8 لسنة 2003 بتعيين مجلس القضاء الأعلى²⁵.
- قرار بقانون بتعديل قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002²⁶.
- قرار بقانون رقم 5 لسنة 2006 بتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية 2001.

¹⁸ قرار رقم (29) لسنة 2000 بتشكيل مجلس القضاء الأعلى، الوقائع الفلسطينية، العدد 36، 2001/3/19.

¹⁹ الوقائع الفلسطينية، العدد 26، 1998/11/26؛ والوقائع الفلسطينية، العدد 34، 2000/9/30.

²⁰ الوقائع الفلسطينية، العدد 23، 1998/6/8.

²¹ الوقائع الفلسطينية، العدد 31، 1999/12/13.

²² الوقائع الفلسطينية، العدد 30، 1999/10/10.

²³ الوقائع الفلسطينية، العدد 36، 2001/3/19.

²⁴ الوقائع الفلسطينية، العدد 43، 2002/9/5.

²⁵ الوقائع الفلسطينية، العدد 46، 2003/8/16.

²⁶ الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2006/2/14.

- قرار بقانون رقم 7 لسنة 2006 بشأن قانون محكمة الجنائيات الكبرى .
- قرار بقانون رقم 8 لسنة 2006 بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية 2001 .
- قرار بقانون رقم 9 لسنة 2006 بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية 2001 .
- قرار رقم 215 لسنة 2010 بشأن إنشاء محكمة الجمارك الاستئنافية²⁷ .

وتوجد كثير من الأمثلة يضيق المقام عن حصرها هنا .

2. سلبيات في تنظيم وأداء القضاء الدستوري:

تنظم بعض الدساتير محاكم دستورية تختص بنظر بعض المسائل السياسية والدستورية أو القانونية العليا. من ذلك ما تنص عليه المادة 103 في القانون الأساسي المعدل:

1) تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في:

أ. دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها .

ب. تفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات .

ج. الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات

الإدارية ذات الاختصاص القضائي .

2) ويبين القانون طريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا والإجراءات الواجبة

الإتباع، والآثار المترتبة على أحكامها .

ويجب دستورياً، حتى يمكن تحقيق الهدف من إنشاء المحكمة الدستورية، أن تنظم بشكل مستقل عن جهة القضاء العادي، وهو ما نصّ عليه نظرياً في المادة الأولى من قانون المحكمة الدستورية بالقول ”تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون محكمة دستورية عليا، وهي هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في فلسطين، ويشار إليها فيما بعد بالمحكمة“.

لكن مما يتناقض مع كون المحكمة هيئة قضائية مستقلة، وينعكس سلباً في أداء السلطة القضائية ما نصت عليه المادة 104 من القانون الأساسي بأن ”تتولى المحكمة العليا مؤقتاً كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا، ما لم تكن

²⁷ الوقائع الفلسطينية، العدد 90، 2011/3/30.

داخلة في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقاً للقوانين النافذة“. فهذا النص يتبع المحكمة الدستورية هيكلياً وعملياً لجهة القضاء العادي. ولذلك حتى بعد صدور قانون المحكمة الدستورية العليا سنة 2006، ما زالت المحكمة الدستورية غير مستقلة عملياً عن المحكمة العليا، فحتى الآن (نهاية سنة 2013)، لم يتم تشكيل المحكمة الدستورية بتشكيل مستقل عن المحكمة العليا.

ولقد نصت المادة 103 من القانون الأساسي المعدل 2003، كسابقتها المادة 94 من القانون الأساسي الملغى، على أن يتم إنشاء المحكمة الدستورية بقانون، وبعد أربع سنوات من النص على إنشائها سنة 2002، أصدر المجلس التشريعي قانون المحكمة الدستورية رقم 3 لسنة 2006، وما زالت تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها.

أ. سلبيات في التنظيم القانوني للقضاء الدستوري:

يؤخذ على قانون المحكمة الدستورية المذكور أنه تضمن العديد من المخالفات للقانون الأساسي، تؤثر سلباً في أداء السلطة القضائية باستقلالية، ومن أبرزها: الاختلاف بين ما نصت عليه المادة 103 من القانون الأساسي فيما يتعلق بتحديد اختصاصات المحكمة الدستورية العليا، وبين المادة 24 من قانون المحكمة الدستورية باختصاصات المحكمة الدستورية، حيث عدل القانون العادي في القانون الأساسي بغير الطريق الدستوري للتعديل الذي حدده القانون الأساسي بالمادة 120.

ونذكر النصين تباعاً، ليتضح ما جاء به نصّ قانون المحكمة الدستورية، مخالفاً لنص القانون الأساسي باختصاصات المحكمة الدستورية.

المادة 103 من القانون الأساسي المعدل:

1. تشكل محكمة دستورية عليا بقانون وتتولى النظر في:
 - أ. دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها.
 - ب. تفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات.
 - ج. الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.
2. يبين القانون طريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والإجراءات الواجبة الإلتباع، والآثار المترتبة على أحكامها.

المادة 24 من قانون المحكمة الدستورية:

يؤخذ على نصّ المادة 24 من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 3 لسنة 2006 أنه يضيف، ويحذف بطريق غير مشروع، بعض الأحكام التي وردت في القانون الأساسي على النحو التالي:

تختص المحكمة دون غيرها بما يلي:

1. الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة.
2. تفسير نصوص القانون الأساسي والقوانين، في حال التنازع حول حقوق السلطات الثلاث وواجباتها واختصاصاتها.
3. الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.
4. الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة قضائية أو جهة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها.
5. البت في الطعن بفقدان رئيس السلطة الوطنية الأهلية القانونية، وفقاً لأحكام البند 1/ج من المادة 37 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، ويعتبر قرارها نافذاً من تاريخ مصادقة المجلس التشريعي عليه بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.

ومن الواضح جسامه المخالفات التي وردت في قانون المحكمة الدستورية للمبادئ الحاكمة المحددة لاختصاصات المحكمة الدستورية في القانون الأساسي، والتي لا يملك القانون العادي الذي جاء تنفيذاً للمادة 103 من القانون الأساسي أن يخالفها، ولا أن يعدل فيها لا بالحذف ولا بالإضافة. فمن المخالفات الجسيمة في المادة 24 من قانون المحكمة:

- أنها أسقطت النص على اختصاص المحكمة الدستورية بالرقابة على اللوائح، في الفقرة الأولى من اختصاص المحكمة بالرقابة عليها.
- وأسقطت الفقرة الثانية من الأعمال القانونية التي تراقبها المحكمة الدستورية، غير ما ذكر من الأعمال التشريعية، كالقرارات الرئاسية والمراسيم الرئاسية التي كانت تعنيها عبارة "غيرها"، فهذه العبارة تعني غيرها من الأعمال القانونية التي تتضمن قواعد قانونية.

- كما حذفت المادة 2/24 من قانون المحكمة الدستورية اختصاص المحكمة بتفسير "التشريعات" وحصرتها في القوانين. والتشريعات أعم من القوانين التي حصر نص قانون المحكمة الدستورية سلطة المحكمة في تفسيرها، فالمراسيم تشريعات ولكنها ليست قوانين.
- أن قانون المحكمة الدستورية عدل في القانون الأساسي بطريقة غير مشروعة بإضافة اختصاصات مهمة للمحكمة الدستورية لم يقرها القانون الأساسي، من ذلك ما أضافته المادة 4/24 إلى البند ج من المادة 103 من القانون الأساسي المعدل وهو: "الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، صادر أحدهما من جهة قضائية أو جهة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها". فالقانون الأساسي حدد للمحكمة الدستورية الاختصاص بالفصل في تنازع الاختصاصيين بين الجهات القضائية، وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.
- أعطت المادة 5 من قانون المحكمة الدستورية للسلطة التنفيذية إمكانية الهيمنة على المحكمة من خلال اختصاص رئيس السلطة الوطنية بتعيين رئيس وقضاة المحكمة كما تم في التشكيل الأول. وهذا الاختصاص للرئيس لم يُنص عليه في القانون الأساسي، الذي حدد اختصاصات الرئيس بما ورد في المادة 38 منه، والتي لم يرد فيها إمكانية إضافة اختصاصات أخرى لرئيس السلطة بقوانين لاحقة مثل ما جاءت به المادة 11/69 من القانون الأساسي من اختصاصات لمجلس الوزراء. (11: أي اختصاصات أخرى تناط به بموجب أحكام القانون). ولا يستقيم دستورياً أن يكون تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية²⁸، وتعيين محافظ سلطة النقد²⁹، وتعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع³⁰، بقرارات من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبمصادقة

²⁸ قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004م، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 53، 2005/2/28؛ وقرار بقانون رقم (5) لسنة 2010م بشأن المصادقة على تعيين رئيس ديوان الموظفين العام، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 85، 2010/5/6.

²⁹ قرار بقانون رقم (13) لسنة 2011م بشأن المصادقة على إعادة تعيين محافظ لسلطة النقد الفلسطينية، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 92، 2011/12/25.

³⁰ قرار بقانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن المصادقة على تعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 85، 2010/5/6.

المجلس التشريعي الفلسطيني، الذين لا تعلو وظائفهم على وظيفة رئيس المحكمة الدستورية، التي هي المرجعية النهائية للفصل في تنازع السلطات وحماية دستورية القواعد القانونية، في حين يستقل رئيس السلطة التنفيذية في تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس النيابة العامة، والذي هو عملياً رئيس المحكمة الدستورية، بموجب التفويض بالمادة 104 من القانون الأساسي.

- التفويض المستمر (غير الجائز دستورياً) لأكثر من 11 عاماً (حتى الآن في سنة 2013)، للمحكمة العليا باختصاصات المحكمة الدستورية في الرقابة على الدستورية.

ب. سلبيات في أداء القضاء الدستوري:

وقد أثر ذلك سلباً في أداء القضاء عامة وفي استقلالية المحكمة الدستورية، فعطل رقابتها على دستورية عمل المحاكم، فضلاً عن أن المحكمة العليا وهي تقوم باختصاصات المحكمة الدستورية قد تكون خصماً وحكماً، مما أثر في موضوعية قضائها وعدالته سلباً. ونذكر على سبيل المثال:

المثال الأول: طُرح على المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية، قضية موضوعها التنازع بين رئيس مجلس القضاء الأعلى وبين وزارة العدل، حول تبعية الموظفين الإداريين العاملين بإدارات المحاكم والنيابات. والذي استندت فيه الوزارة في تبعيتها لها لنص المادة 1/47، من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2001 أن "لوزير العدل الإشراف الإداري على جميع المحاكم...". ومع ذلك حكمت المحكمة العليا التي يرأسها رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بصفتها محكمة دستورية لصالح رئيس المجلس الأعلى للقضاء، على الرغم من وجود ذلك النص الصريح. وهذه الإشكالية استوجبت تشكيل لجنة تحقيق خاصة في 2009/4/25 تُعنى ببحث إشكالية تنازع الاختصاص بين وزير العدل والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى.

المثال الثاني: ومثال آخر للأثر السلبي لاستمرار دمج المحكمة الدستورية في المحكمة العليا، هو حكمها بصفتها محكمة دستورية رقم 1 لسنة 2006، والمقام هنا لا يتسع لعرضه. وفيه تتضح سلبية عدم استقلال المحكمة الدستورية عن القضاء العادي الذي لا يتوفر لديه الخبرة في القضاء الدستوري، ولا أريد القول بـ "خضوعها للتأثير الخارجي"، حيث رفضت حضانة أعمال المجلس التشريعي البرلمانية الداخلية المتمثلة

في محاضر جلساته، والتي لا تقبل النظم المختلفة الطعن عليها لضمان استقلال السلطة التشريعية. فالمحكمة اضطرت إلى اعتبار أن قرار المجلس التشريعي في جلسة 2006/3/6 "بعدم الاعتراف بمحضر المجلس في 2006/2/13 غير الموقع" ليس عملاً برلمانياً، لأنه إذا عدّته عملاً برلمانياً فلا يجوز لها رقابته، وبالتالي يكون ذلك المحضر وما تضمنه من أعمال لم تستكمل مقومات وجودها دستورياً، وبالتالي يكون قانون المحكمة الدستورية الذي يتضمنه ذلك المحضر غير مستكمل إجراءات وجوده وسريانه. فهذا القانون أعاده رئيس السلطة إلى المجلس التشريعي مرفقاً ببعض التعديلات في 2006/1/23³¹، ولا بدّ من موافقة المجلس التشريعي على التعديلات بالتوقيع بالموافقة في محضر جلسة 2006/2/31، وإلا لا يمكن اعتباره قد استكمل إجراءات وجوده وسريانه، وبذلك تفقد المحكمة الدستورية السند في تصديها للموضوع، لأن نصّ المادة 103 من القانون الأساسي لم يقرر اختصاص المحكمة الدستورية بما أضافه لها قانونها (الذي لم يستكمل دستورياً) في الفقرة الثانية للمادة 24 من النظر في التنازع حول حقوق السلطات الثلاث، وواجباتها واختصاصاتها (التي أضافها قانون المحكمة خلافاً للقانون الأساسي). فالقانون الأساسي في المادة 103 خوّّل المحكمة الدستورية فقط بالنظر في الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

المثال الثالث: في 2013/1/2 ردت محكمة صلح رام الله الدفع بعدم دستورية نصّ في قانون المطبوعات 1995 في دعوى رقم 2012/1231، مقدمة من ممثل شخص معنوي خاص، لأنه لم يقع ضرر شخصي عليه، وإنما المسؤولية الجزائية على الشخص المعنوي؛ على الرغم من أن الحكم نفسه يقرر أن مقدم الدفع بعدم الدستورية حضر بصفته ممثلاً للجهة المتهمة، وأسست المحكمة قرارها أن الضرر لا يقع على ممثل الهيئة المعنوية شخصياً، وإنما المسؤولية على الهيئة المعنوية. فالغريب قانوناً عدم قبول الدفع من ممثل الهيئة المعنوية، فمن تقبل الدعوى؟ فالهيئة المعنوية لا إرادة لها طبيعية وإرادة ممثلها بصفته هي إرادتها.

³¹ مساواة، المرصد القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين، ص 112.

المثال الرابع: حكم المحكمة العليا في الطعن الدستوري رقم 1 لسنة 2009، برد الطعن لعدم صحة الخصومة، على الرغم من نصّ المادة 2/27: "إذا تراءى لإحدى المحاكم... أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نصّ في قانون أو مرسوم أو لائحة أو نظام أو قرار لازم للفصل في النزاع، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية". فطبيعة الدعوى موضوعية وليست شخصية، المختصم فيها القانون وليس شخص عام أو خاص، وما كان لها أن تردّها.

ثالثاً: تزايد السلبيات في تنظيم وأداء القضاء بعد الانقسام 2007-2013:

وبعد أحداث حزيران/ يونيو سنة 2007 في غزة، بسبب خلاف فتح مع حماس بعد فوزها في الانتخابات، وعدم التسليم بانتقال السلطة سلمياً، انقسمت السلطة بما فيها الجهاز القضائي، حيث أغلق مجلس القضاء الأعلى في رام الله محاكم غزة، وأعلن وقف عمل النيابة العامة والشرطة المدنية، وعدّ الأحكام التي تصدر في ظلّ حكومة غزة باطلة، كما قرر مجلس القضاء الأعلى وقف تنفيذ الأحكام في غزة وعدم جباية الرسوم، واستنكف القضاة ونقابة المحامين. ولذلك أنشأت الحكومة في غزة جهازاً قضائياً ومجلساً للعدل لرفض الإدارة العامة للسلطة الفلسطينية³²، ومنها الجهاز القضائي للسلطة، العمل مع الحكومة التي تشكل حماس عمودها الفقري في غزة. ولا يتسع مجال البحث هذا لمناقشة دستورية ذلك وتقييم أدائه، ومدى الضرورة الفعلية التي اقتضته. وعليه، سيشمل البحث الوضع في غزة والضفة من 1994-2007، ثم يتناول الوضع في رام الله مابين سنتي 2007-2013. وبالطبع هناك إيجابيات كثيرة في أداء القضاء، وقد نشرت السلطة الفلسطينية في رام الله تقارير عن عملها، منها تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تضمن مسحاً للحكم في الأراضي الفلسطينية نشر سنة 2009. وكذلك الدراسة الاستطلاعية حول واقع السلطة القضائية التي أجريت لصالح السلطة القضائية وغيرها مما يتناول إيجابيات السلطة القضائية.

³² المرجع نفسه، ص 39.

لكن بحثنا سينصب على السلبيات في الأداء كنوع من النقد البناء، الذي يهدف إلى الإصلاح بالاستفادة من التجربة وما شابها من سلبيات. أما أداء الجهاز القضائي الذي أنشئ في غزة بعد 2007، فدراسة إيجابيات وسلبيات تنظيمه وأدائه تحتاج إلى مساحة غير متوفرة ضمن الحجم المحدد لهذا البحث.

ويزيد من إشكالية أزمة استقلال السلطة القضائية والعوار في أدائها بالإضافة إلى ما تقدم، التنظيم الدستوري للعلاقة بين السلطة القضائية والسلطات العامة الأخرى على النحو الذي نبينه فيما يلي:

1. سلبيات في العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية:

أ. سلبيات ناتجة عن تنظيم العلاقة بينهما:

تنص الدساتير نظرياً على استقلال السلطة القضائية، لكنها لا تحدد على وجه قاطع جهات القضاء وقوانينها وإجراءاتها كما تفعل عادة بالنسبة للسلطات التشريعية والتنفيذية، وتترك تحديد ذلك للمشرع العادي، ومن هنا تتسرب تأثيرات السلطة التشريعية على تنظيم وأداء القضاء من خلال قيام السلطة التشريعية، أو من يأخذ اختصاصاتها، بتنظيم السلطة القضائية بقوانين، أو بقرارات بقوانين. فالأصل أن السلطتين تتكاملان في العمل على سيادة القانون. فالقضاء ينطق بحكم القانون الذي يصدره المشرع، ويحدد معناه ويوضح الغامض منه، ويسد النقص فيه، مع احترامه لاستقلال السلطتين في العمل عن بعضهما.

إن استقلال السلطة القضائية يكمن في وجود النظام الدستوري الذي ينظم حصانة السلطة القضائية ضدّ ضغوط وتدخلات السلطات العامة والأفراد، خصوصاً التدخلات غير المشروعة أو التي تمس استقلالية القضاء، ويضمن قانونياً ومادياً استقلال القضاء. بذلك يمكن أن تتحقق العدالة بين الأفراد، وفي مواجهة السلطات العامة الأخرى، وتستقيم العلاقة بين السلطات العامة ذاتها.

واستقلال السلطة القضائية لا يعني أن إرادتها هي القانون أو أنها فوق القانون تملك أن تتحداه وتتجاوز الضوابط التي يضعها المشرع للعلاقات العامة والخاصة؛ فالقضاء مكلف بحمايتها بتطبيق القانون وإخضاع الجميع لسيادة القانون. فاستقلال القضاء ليس المقصود منه تحقيق فصل تام بين السلطات، وجلب امتيازات للسلطة

القضائية والعاملين فيها، وعدم خضوعهم للقانون الذي تضعه السلطة التشريعية، وأنه لا يطبق عليهم حكم القانون. فالسلطة القضائية مكلفة دستورياً بتطبيق القوانين على الجميع في أدائها لاختصاصاتها وسلطاتها. واستقلال القضاء والقضاء يقصد به إيجاد النظام للسلطة القضائية الذي يضمن قيام السلطة القضائية بدورها الدستوري بتجرد ونزاهة، وعدم خضوع القاضي والسلطة القضائية لأي تأثير، لأنه إذا لم يكن القضاء مستقلاً يختل توازن المجتمع وتفتقد الطمأنينة لدى السلطات العامة.

وإذا كان ضمان استقلال السلطة القضائية في مواجهة الأفراد العاديين يمكن أن يتحقق بتنظيم السلطة القضائية بقوانين عادية، فإن استقلال السلطة القضائية في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية يمكن أن يتحقق بتضمين الدستور أحكاماً دقيقة للعلاقة بين السلطات الثلاث، خصوصاً وأن السلطة القضائية تقوم بدور الحكم الذي عليه أن يجبر السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على احترام القانون وتطبيقه.

ومن الناحية القانونية هناك تأثير متبادل بين السلطتين يتجسد في أن السلطة التشريعية تختص بوضع القوانين العامة المجردة، التي على السلطة التنفيذية والأفراد مراعاتها في أعمالهم وتنفيذ أحكامها. والسلطة القضائية تختص بالفصل في المنازعات الناتجة عن تطبيق أو عدم تطبيق تلك القوانين من قبل الأفراد أو من قبل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية. لكن هذا التوازن يختل حين تتغول السلطة التشريعية على سير عمل السلطة القضائية، من خلال القوانين التي يصدرها المشرع، بتنظيم إنشاء إدارات السلطة القضائية ومحاكمها واختصاصاتها وإجراءات عملها.

ب. سلبيات ناتجة عن الممارسة التشريعية غير الدستورية:

ومن المظاهر السلبية في أداء السلطة القضائية الفلسطينية التي تؤثر على استقلاليتها في وظيفتها في علاقتها مع السلطة التشريعية، إصدار المشرع قوانين تتناقض مع روح الدستور القائم على الفصل بين السلطات، من ذلك مثلاً:

1. إصدار المجلس التشريعي الفلسطيني قانوناً بتشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001 الذي تبنى سياسةً في توزيع العمل بين درجات التقاضي، لم تُراعِ الآثار السلبية في الأنظمة المطبقة سابقاً. فمن الثابت عملاً أن مما يؤثر في استقلال القضاء، التوسع في اختصاصات القاضي الفرد في محاكم الصلح على حساب تعدد القضاة في المحكمة الابتدائية، حيث يجعل القاضي، وبالتالي السلطة القضائية، أكثر عرضة للتأثر

باعتبارات عديدة مسبقاً، قد تكون ناشئة عن الانتماء الديني أو الاجتماعي أو السياسي أو الأمني أو المصلحي الضيق. فقد صار من المؤكد في كثير من الأنظمة التي اعتمدت نظام القاضي الفرد في محاكم الصلح وتوسيع صلاحياته عوضاً عن نظام تعدد قضاة المحكمة أنه نظام لا يحوز على إجماع أو أغلبية الآراء القانونية. وحتى لدى المؤيدين له، فإن هذا النظام مرتبط بنظام قضائي تكاملت فيه عناصر استقلاله واستقرت فيه ضمانات قانونية وحقيقية لحقوق وحريات الأفراد، وفي مقدمة تلك الضمانات توفر الخبرة والاستقلالية لدى القاضي الفرد، وهو الأمر غير المتوفر لدينا.

2. استعمال المادة 43 من القانون الأساسي المتجاوز للمشروعية من قبل رئيس السلطة بإصدار قرارات بقوانين لتبرير تعديل القانون الأساسي وقوانين عدة، اضطر الرئيس إلى سحب تلك القرارات الرئاسية الصادرة خلال الفترة 3/7-2007/4/15.³³

3. إصدار قرارات بقوانين تحد من حق التقاضي أمام القضاء العادي بإحالة منازعات هي من صميم اختصاصه إلى محاكم غير عادية: محاكمة مدنيين أمام محاكم العسكريين، خلافاً للتشريعات والمواثيق الدولية ولما قرره لجنة حقوق الإنسان سنة 2005، من تبني حصر الاختصاص الوظيفي للمحاكم العسكرية فقط بالجرائم ذات الطابع العسكري التي يرتكبها العسكريين.³⁴ بالمخالفة للقانون الأساسي المادة 2/101 ومن الأمثلة على ذلك، ما صدر من أحكام من محاكم عسكرية على مدنيين استناداً إلى المرسوم الرئاسي 28 لسنة 2007، بمد اختصاص القضاء العسكري لمحاكمة مدنيين استناداً إلى حالة الطوارئ وعلق فيه القوانين السارية وحتى القانون الأساسي، خصوصاً المادة 2/101 و107³⁵ كما يلي:

أ. حكم المحكمة العسكرية الخاصة في قضية رقم 09/18، و20/75/ن ع ر/2009 بمحاكمة مدنيين.³⁶

³³ قرار رقم (291) لسنة 2007 بشأن سحب قرارات رئاسية، الوقائع الفلسطينية، العدد 73، 2007/9/13.

³⁴ ناصر الرئيس، عدم مشروعية محاكمة المدنيين الفلسطينيين أمام القضاء العسكري الفلسطيني (رام الله: مؤسسة الحق، 2010)، ص 91-104.

³⁵ المرجع نفسه، ص 111-121.

³⁶ الوقائع الفلسطينية، العدد 89، 2011/1/1.

ب. حكم المحكمة العسكرية الخاصة في رام الله والبيرة قضية رقم 09/86، و154/39/ن ع ر/2009 بمحاكمة مدنيين³⁷، وغيرها كثير.

4. وتزايدت السلبيات بإنشاء محاكم خاصة بقرارات إدارية وليس بقانون كما قررت ذلك المادة 2/101 من القانون الأساسي، مثل إنشاء محكمة جمارك استئنافية كالتى نصّ على إنشائها بالقرار 215 لسنة 2010³⁸.

5. ومن المؤثرات الخطيرة في الحالة الفلسطينية التى تهدد استقلال القضاء، التشريعات التى تصدرها السلطة التنفيذية في شكل قرارات بقوانين يصدرها رئيس السلطة الوطنية بالاستناد إلى المادة 43 من القانون الأساسي المعدل، التى تنظم حالة الضرورة، بالرغم من عدم توفر شروط حالة الضرورة فيها. وحتى لو توفرت شروط الضرورة فإنها لا تُحوّل رئيس السلطة سوى إصدار قرارات (وليس قوانين) لمواجهة الضرورة فقط، ولا تخوله إلغاء قوانين بتلك القرارات. الأمر الذى لا يقره جلّ القانونيين وحتى السياسيين لدرجة أنهم قاموا في 2007/11/25 برفع مناشدة إلى رئيس السلطة جاء فيها: "... نناشد فخامتكم عدم إصدار مشاريع قرارات بقانون... لمخالفتها لأحكام القانون الأساسي والقوانين السارية بل لكونها تمثل تهديداً لبنية النظام القانوني والسياسي الفلسطيني، وهدرًا لمبدأ فصل السلطات وانتهاكاً لمبدأ سيادة القانون..."³⁹.

6. ومما يؤخذ على أداء السلطة القضائية أنها بدل تفرغها للقيام باختصاصاتها، شغلت نفسها بممارسة اختصاصات لغيرها من السلطات. ففي الواقع العملي انطوى عمل السلطة القضائية على مفارقات غريبة تمثلت في تجاوز المجلس الأعلى للقضاء لما ذكرته المادة 100 بالقانون الأساسي من اختصاصات المجلس، حيث قام رئيس مجلس القضاء الأعلى بإحالة رزمة من مشاريع قرارات بقوانين معدلة لرزمة القوانين، على خلاف القواعد الدستورية المحددة لاختصاصه التى ليس من بينها تقديم مشاريع قوانين. هذا بالإضافة إلى مخالفة ذلك للقانون الأساسي باستصدار قرارات بقوانين، باستعمال حالة الضرورة (غير القائمة)، بغير الطريق الدستوري للتشريع كما حددتها

³⁷ الوقائع الفلسطينية، العدد 90، 2011/3/30.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ نشرة عين على العدالة، مساواة، رام الله، العدد 7، كانون الأول/ديسمبر 2007، ص 16.

قواعد القانون الأساسي. وفي مواجهة ذلك، قام العديد من مراكز البحوث القانونية ومؤسسات للمجتمع المدني وممثلي الكتل النيابية في المجلس التشريعي بتقديم مذكرة إلى رئيس السلطة تلفت انتباهه إلى مخالفة ذلك للقانون الأساسي، وأن المادة 43 منه لا تبرر إصدارها بقرارات بقوانين. وليس للسلطة القضائية التدخل في استصدار قوانين⁴⁰.

والدستور عندما يقرر مبدأ استقلال القضاء كسلطة من سلطات الدولة العامة الثلاث الرئيسية، فإنه يجب دستورياً ألا تقوم أي سلطة أخرى بالتدخل بما يهدر ذلك الاستقلال، ولو عن طريق قانون يصدر عن السلطة التشريعية.

2. سلبيات ناتجة عن تنظيم علاقة القضاء بالسلطة التنفيذية:

أ. سلبيات ناتجة عن التنظيم القانوني:

تاريخياً كانت السلطة القضائية جزءاً من السلطة التنفيذية، وما زالت آثار تلك التبعية باقية وخصوصاً في النظم اللاتينية ومن نقل عنها، بالرغم من تبني الدساتير الحديثة استقلال السلطات.

واستقلال السلطة القضائية عن السلطات العامة الأخرى في الدولة أمر اقتضته طبيعة التطورات الديمقراطية للأنظمة الديمقراطية المعاصرة، لأنه لا يمكن للقاضي أن يحكم موضوعياً وبنزاهة إذا لم يكن مستقلاً في قضاؤه شكلاً ومضموناً. والمنطق القانوني يجعل من السلطة القضائية رديفاً للسلطة التشريعية، تكمل عملها بتفسير وتفصيل القواعد العامة المجردة التي تضعها السلطة التشريعية. ذلك أن عمل السلطة القضائية عندما يطلب منها التدخل لحسم المنازعات التي يثيرها تطبيق القانون على الأفراد، أو بين السلطات العامة والأفراد، أو فيما بين السلطات العامة ذاتها، ليس عملاً تنفيذياً محضاً مثل عمل السلطة التنفيذية في تطبيق القوانين، وإنما هو عمل مقرر لحقوق أو مراكز أو اختصاصات وصلاحيات قانونية في كثير من الحالات، وأوسع من عملية التنفيذ إذ يمتد إلى تحديد القانون الواجب التطبيق، ويفصل قواعده الكلية لكي تطبق على الحالة الفردية المطروحة أمام القاضي. بل على القاضي أن يوجد الحكم القانوني لتلك المنازعة ولو لم يجد قاعدة قانونية مباشرة، لأنه إن امتنع عن الفصل في المنازعة لعدم وجود قاعدة خاصة بها يُعدُّ "منكراً للعدالة"، وهذا مبدأ مستقر في الأنظمة

⁴⁰ المرجع نفسه، ص 18-19.

الدستورية، مقتضاه أن القاضي لا يستطيع الامتناع عن الفصل في نزاع معروض عليه ومن اختصاصه، بدعوى أنه لم يجد قاعدة قانونية صريحة تحكم ذلك النزاع.

لذا تحرص دساتير عدد كبير من دول العالم على توكيد استقلال السلطة القضائية تجاه السلطة التنفيذية، فتتص على عدم جواز تدخل الأخيرة في عمل من أعمال القضاء. ولكن التنظيم القانوني للعلاقة بين السلطتين القضائية والتنفيذية يفسح المجال لامتلاك السلطة التنفيذية القدرة القانونية، بالإضافة إلى الناحية العملية، للتأثير على عمل السلطة القضائية، الأمر الذي ينتج إشكاليات عملية تؤثر في أداء القضاء.

وهذه الإشكالية في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية هي نتيجة التشابك بينهما، وذلك بسبب:

1. دور السلطة القضائية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية.
2. دور السلطة التنفيذية في اقتراح الأنظمة عموماً، والمتعلقة بعمل السلطة القضائية وفي تعيين القضاة وأعاونهم وحياتهم الوظيفية.
3. دور السلطة التنفيذية القضائي: حيث تقوم بعض إدارات السلطة التنفيذية بوظائف قضائية، مثل إدارات الضرائب، أو القضاء المالي الذي تقوم به هيئات الرقابة أو المحاسبة أو محاكم البلديات.
4. قدرة السلطة التنفيذية على التحكم في تحريك الدعوى العمومية ووقف السير بها.
5. قدرة السلطة التنفيذية على تعطيل تنفيذ أحكام القضاء بطريق دستوري، وأحياناً بطريق واقعي، دون وجود قدرة عملية على مساءلتها قانونياً، لأنه بعد أن يصدر القضاء حكمه يحتاج إلى تدخل السلطة التنفيذية لتنفيذه.
6. تدخل السلطة التنفيذية في الوظيفة القضائية عن طريق قيامها بتوقيع عقوبات تأديبية دون اللجوء إلى المحاكم. والمثال البارز في الحالة الفلسطينية هو قيام الحكومة بفصل موظفين دون محاكمة بزعم مخالفتهم للشرعية. أو حرمان فئات سياسية من المساواة في تولي الوظائف العامة بما يسمى "السلامة الأمنية" كشرط للتعيين، بالرغم من إلغاء هذا الشرط في 2006.

7. ومن أسباب أزمة استقلالية السلطة القضائية تجاه السلطة التنفيذية، ما يثيره اختصاص السلطة القضائية بمحاكمة أعضاء السلطة التنفيذية، الأمر الذي جعل بعض

الأنظمة الدستورية تخرج محاكمة أعضاء السلطة التنفيذية العليا من اختصاص القضاء العادي، وجعلته من اختصاص البرلمان أو مجلس دستوري أو محكمة دستورية، على أساس أن محاكمتهم تتم أمام مرجعية مستقلة عن السلطة القضائية العادية.

8. وفي الحالة الفلسطينية من السلبات في أداء القضاء ما هو ناتج عن عدم وجود نظام محاسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة بزعم ضمان استقلاليتهم. فإذا كان مقبولا دستورياً وعملياً تنظيم محاسبة أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية سياسياً وجنائياً ومدنياً ومهنياً، ولا يُعد ذلك مساساً باستقلالها، فلماذا لا يكون مقبولا محاسبة القضاة وفق قواعد تراعي طبيعة الوظيفة القضائية، وتراعي التوازن بين مراقبة أداء أعضاء السلطة القضائية واستقلاليتهم في أداء وظيفتهم القضائية؟ إن ذلك أمر ضروري لضمان شفافية القضاء بتنظيم طرائق لمراجعة أحكام القضاة ومساءلتهم عن أعمالهم لضمان عدم إساءة استخدام استقلالهم في إصدار الأحكام وضمان عدم خضوعهم لضغوط أو إغراءات غير مشروعة، ولا يؤثر ذلك على استقلاليتهم ما دامت هذه المراجعة تتم من قبل أعلى جهة قضائية. وترتب على ذلك عدم ثقة الجماهير الفلسطينية في القضاء الفلسطيني، لعدم وجود نظام فعال للتفتيش على أعمال القضاة والنيابة العامة.

9. ومن الأمثلة البارزة للسلبات في الأداء الناتجة عن تنظيم اختصاص القضاء، أن نظام الرقابة القضائية في قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية (المادة 1 و13) يُعطي لأي محكمة بداية، يقع ضمن دائرة اختصاصها الدائرة الانتخابية المسجل بها الطاعن، صلاحية البت في الطعون على قرارات اللجنة المركزية للانتخابات بقرارات قضائية غير قابلة للطعن عليها أمام درجة أعلى.

ونظراً لعدم توحيد المحكمة القضائية التي تنظر في الطعون على قرارات لجنة الانتخابات، وبسبب النص على أن حكم محكمة البداية نهائي لا يمكن الطعن فيه، فقد نتج عن ذلك تضارب في اجتهادات محاكم البداية، فقررت أحكاماً متناقضة في الطعون المتماثلة على النحو التالي:

1. محكمة قررت ردّ الطعن شكلاً لتقديمه بعد انتهاء مدة الطعن، وقامت باحتسابها من تاريخ صدور قرار لجنة الانتخابات، بينما محكمة أخرى قبلت الطعن شكلاً لأن مدة

الطعن احتسبته من اليوم التالي لصدور قرار لجنة الانتخابات، الأمر الذي فيه إهدار لمبدأ المساواة بين أصحاب المراكز القانونية المتماثلة.

2. وفي مثال آخر لتضارب الأحكام القضائية في حالات متماثلة، نجد محكمة أقرت شطب القائمة الانتخابية كلها لوجود خلل في بيانات أحد المرشحين بها، بينما محكمة أخرى في حالة مماثلة قررت فقط شطب المرشح الذي ورد خلل في بيانات تسجيله.

3. وفي مثال صارخ نجد أن محكمة بداية الخليل ردت طعناً شكلاً لتقديمه خارج المهلة القانونية للطعن، وقبلت المحكمة ذاتها شكلاً طعناً آخر وعدته مقدماً ضمن مدة الطعن على الرغم من أن الطعنين وردا إلى قلم المحكمة في اليوم ذاته.⁴¹

ب. سلبيات أثرت في أداء القضاء لتحقيق العدالة:

وفي الواقع العملي في ظل السلطة الفلسطينية فإن السلطة التنفيذية أقوى من السلطة القضائية، حيث تمتلك وسائل القوة والقدرة القانونية والمادية ولو بالمخالفة للقانون. كما تؤثر السلطة التنفيذية في الجسم الإداري للسلطة القضائية، من خلال صلاحيتها في إصدار اللوائح والأنظمة التي فوضها القانون الأساسي بها.

ويضاف إلى ما تقدم، عامل ضعف السلطة القضائية الذاتي في فلسطين، الأمر الذي يؤثر سلباً في أداء السلطة القضائية، والتي نقدم شواهد عليها في التالي:

1. حُكْم محكمة بداية بصفتها الاستئنافية في حكم صادر عن محكمة صلح بقبول الاستئناف عليه شكلاً (خطأ)، وتراجع المحامي عنه بترك الاستئناف، فقررت المحكمة تسجيل ذلك.⁴²

2. قيام جهات إدارية أمنية في السلطة الفلسطينية باعتقال وتوقيف واحتجاز مدنيين اعتقالاتاً إدارياً لمدة ستة شهور أو أكثر، بقرار إداري يخالف أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وذلك يمثل تعدياً على القضاء والنيابة العامة. ومن أمثلة تلك التعديات حجز مواطن لدى جهاز المخابرات العامة قرابة الثلاثة أسابيع دون عرضه

⁴¹ معن شحدة ادعيس، الإنتخابات المحلية في عام 2012، سلسلة تقارير خاصة 79 (رام الله: ديوان المظالم، 2013)، ص 23-29؛ ومؤسسة الحق، تقرير مؤسسة الحق الرقابي على انتخابات مجالس الهيئات المحلية لعام 2012 (رام الله: مؤسسة الحق، 2012)، ص 26-31.

⁴² عين على العدالة، العدد 10، كانون الأول/ ديسمبر 2009، ص 2-3.

على النيابة العامة أو القضاء، وهذا ما أكدته رسائل النائب العام⁴³. ويجسد ضعفهم المتمثل في تصرف النائب العام كناقل للمعلومة في رده على رسائل "مساواة" تعلمه بالمخالفة، ولم يحرك ساكناً للدفاع عن الاعتداء على اختصاصاته الدستورية⁴⁴.

3. وقد وصلت درجة الجهل في تطبيق القانون إلى درجة توقيف متهم لمدة ثمانين يوماً عن تهمة عقوبتها في القانون لا تتجاوز عشرة دنائير⁴⁵.

4. ومما يؤثر على سيادة القانون بصورة سلبية في أداء المحاكم، تدخل السلطة التنفيذية في تشكيل السلطة القضائية، وفي تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس النيابة العامة من قبل رئيس السلطة التنفيذية. وقد ظهر ذلك التأثير للسلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية بعدم التزام السلطة التنفيذية بإنفاذ بعض أحكام القضاء لاعتبارات سياسية بالمخالفة للقانون. فقد تعددت حالات رفض جهات إدارية أمنية تنفيذ أحكام قضائية نهائية، ونذكر على سبيل المثال الحكم في دعوى عدل عليا رقم 2009/886 الصادر لصالح أستاذ جامعي غسان خالد.

5. تدخل السلطة التنفيذية بإلغاء حقّ الأفراد في المحاكمة العادلة، ومن ذلك قرار مجلس الوزراء رقم 80 لسنة 2007، بفصل موظفين بغير محاكمة، وبغير الطريق التأديبي، بزعمها أنهم غير ملتزمين بالشرعية التي تؤمن بها الحكومة⁴⁶.

6. ضعف الاستقلال الذاتي لدى القضاة، خصوصاً في الدرجات الدنيا الذين تدخلت القوى السياسية في تعيينهم. فالأصل أن للقاضي ألا يطبق أيّ عمل تشريعي غير دستوري من تلقاء نفسه، وعلى الرغم من صدور أعمال تشريعية عدة في شكل قرارات بقوانين لا تقوى المادة 43 من القانون الأساسي على حملها، لم يصدر ولا حكم قضائي واحد يقرر عدم تطبيقها لمخالفتها للقانون الأساسي، والتي قام رئيس السلطة لاحقاً بإلغاء عدد منها بمرسوم رئاسي صدر في 2007/6/11 نصت مادته الأولى منه على إلغاء القرارات بقانون التالية:

⁴³ المرجع نفسه، ص 6 و 82-83 و 86.

⁴⁴ المرجع نفسه، ص 5-6.

⁴⁵ المرجع نفسه، ص 39.

⁴⁶ الوقائع الفلسطينية، العدد 77، 2008/10/9.

أ. قرار بقانون رقم 5 لسنة 2006، بشأن تعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة 2001.

ب. قرار بقانون رقم 7 لسنة 2006، بشأن قانون محكمة الجنابات الكبرى.

ج. قرار بقانون رقم 8 لسنة 2006، بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2001.

د. قرار بقانون رقم 9 لسنة 2006، بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية لسنة 2001.

7. وعلى الرغم من نصّ المادة 101 من القانون الأساسي على أن إنشاء المحاكم العسكرية يكون بقانون خاص، وأنه ليس لها أيّ اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري، وأنه وفقاً للمادة 30 من القانون الأساسي فإن التقاضي حقّ مَصون، وإن لكل فلسطيني حقّ اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، إلا أنه تمت محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري، بقرارات من السلطة التنفيذية. ونذكر مثلاً: قضية سلام سليمان سعيد زيد من دير عمار برام الله، مدني أوقف في 2009/10/18، ومثّل أمام محكمة عسكرية في 2009/11/17، ورقم قضيته 236/ن.ع.ر. 2009/47.

خلاصة:

في دراسة استطلاعية قام بها المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) سنة 2009/2008، وضمّن نتائجها في تقريره "المرصد القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين"؛ اشتمل مسحه القطاعي على عينات من القضاة وموظفي المحاكم وأعضاء النيابة العامة وموظفيها ومن المحامين ومن الجمهور وطلبة الجامعات وأساتذتها، وخلص فيها إلى مؤشرات لوضع العدالة. ونظراً لأهميتها نوجزها فيما يلي⁴⁸:

1. كان من نتائج مسح آراء القضاة وموظفي المحاكم النظامية ما يلي:

• أن 54.51% من عينة القضاة لا ترى أن السلطة الفلسطينية قد نجحت في صيانة استقلال القضاء.

⁴⁷ مرسوم رقم (20) لسنة 2007م بشأن إلغاء قرارات بقانون، الوقائع الفلسطينية، العدد 73، 2007/9/13.

⁴⁸ مساواة، المرصد القانوني الأول لوضع العدالة في فلسطين، ص 16-29.

- كما أفاد 66.7% من عينة القضاة أن هناك بطئاً في البت في القضايا في المحاكم النظامية.
 - وأفاد 100% أن التبليغات تشكل مشكلة أساسية في التقاضي.
 - وأن 66.7% ترى أن أهم إشكاليات القضاء، بالإضافة للاحتلال، هي عدم وجود تدريب وتأهيل كافيين للموظفين والقضاة.
 - و58.4% ترى عدم وجود إرادة سياسية للإصلاح.
 - و50% ترى أن من أهم الإشكاليات تدخل السلطة التنفيذية.
 - وعارض 72.7% من عينة القضاة القول بأن معايير التعيين في الجهاز القضائي واضحة.
 - كما عارض 63.6% من عينة القضاة القول بأن إجراءات التعيين في القضاء شفافة وتتفق مع أحكام القانون.
 - وعارض 90.9% القول بأن معايير ترقية القضاة واضحة.
 - واتفق جميع أفراد العينة 100% على أن القضاة بشكل عام بحاجة إلى برامج تدريب مستمرة.
 - وأن 72.8% من عينة القضاة، ترى أن مجلس القضاء الأعلى يجمال السلطة التنفيذية.
 - وأن 60% من عينة القضاة، ترى أن مجلس القضاء الأعلى يؤثر على قرارات القضاء.
 - وأن 91.7% من عينة القضاة، ترى أن هناك حاجة ماسة لتعديل القوانين القضائية.
 - ورأى 81.81% من عينة القضاة، أن مستوى المحامين بشكل عام ضعيف، ويسبب ضعفاً للقضاء.
 - ورأى 63.6% من العينة، أن المحامين بشكل عام لا يتحلون بأخلاق المهنة.
 - أفاد 46.4% من عينة موظفي المحاكم، أن الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في المحاكم الفلسطينية.
 - وأفاد 72.3% من عينة موظفي المحاكم، أنه يجب تفعيل التفتيش القضائي.
2. وكان من نتائج مسح آراء القضاة وموظفي النيابة العامة ما يلي:
- أفاد 51.4% من عينة أعضاء النيابة العامة أن وضع العدالة "الأمم القضائي" في فلسطين حالياً سيء.
 - أفاد 63% من عينة أعضاء النيابة العامة، أن النيابة العامة لا تملك ما يؤهلها لتقصي الجرائم، من مراكز الطب الشرعي والمختبرات المتخصصة.



- أفاد 84% من عينة أعضاء النيابة العامة، أنه يجب تفعيل التفتيش على أداء أعضاء وموظفي النيابة العامة.
- وأفاد 87% من عينة أعضاء النيابة العامة، أن هناك حاجة ماسة لتدريب أعضاء النيابة العامة بشكل دوري ومستمر.
- وأن 40.8% فقط من أعضاء النيابة العامة يثقون بالمحامين.

3. وكان من نتائج مسح آراء المحامين المزاويلين والمتدربين ما يلي :

- ما تزال غالبية المحامين الأساتذة ترى بأن السلطة الفلسطينية لم تنجح في صيانة استقلالية القضاء.
- وأن غالبية المحامين الأساتذة ترى بأن القضاء الفلسطيني لا يتمتع بالحيادية والنزاهة والعدالة.
- ما تزال غالبية المحامين ترى بأن الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية.
- وما يزال 66.1% من المحامين الأساتذة يرون بأن القضاة يعانون من نقص الخبرة.
- وما تزال 65.1% من المحامين الأساتذة يرون بأن التعيين في القضاء لا يتسم بالشفافية.
- وما يزال 69% من المحامين يرون بأن التعيين في النيابة العامة لا يتسم بالشفافية.
- وما تزال 76% من المحامين الأساتذة يرون بأن التعيين لا يتم بناء على العلم والخبرة.
- وأن 54.1% من المحامين الأساتذة يعدّون الوساطة والمحسوبية أساس التعيين والترقية في القضاء والنيابة.

4. ومن نتائج مسح آراء الجمهور الفلسطيني ما يلي :

- ما زالت أغلبية الجمهور ترى بأن السلطة الفلسطينية لم تنجح في صيانة استقلال القضاء؛ وترى بأن القضاء الفلسطيني لا يتمتع بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنة بدول عربية أخرى، وترى بأن القضاء ما زال يعاني من الفساد. وترى بأن القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم. فما زال 50.4% من الجمهور لا يثق بالمحاكم النظامية.

- وأنه ما زال 63.4% من الجمهور لا يحبذ اللجوء إلى القضاء ويرون بأن عدم ثقتهم في الحصول على حلّ عادل، يتصدر أسباب العزوف عن اللجوء إلى المحاكم.
- ما زال 58.1% من الجمهور يرون نقصاً في تأهيل القضاة والموظفين بالمحاكم وأن 56.3% منهم لا يثقون بموظفي المحاكم.
- ما زال 56.7% من الجمهور يرى بأن النيابة العامة لا تملك ما يؤهلها لتقصي الجرائم من معامل جنائية ومراكز طبّ شرعي.
- وما زال 53.1% من الجمهور يرون بأن أعضاء النيابة لا يتعاملون معهم بأسلوب جيد.
- وما زالت أغلبية الجمهور ترى بأن تدخل السلطة التنفيذية، وعدم وجود إرادة سياسية للإصلاح هي أحد أبرز إشكاليات القضاء الفلسطيني.

الفصل السابع

الأداء السياسي الداخلي للسلطة ال فلسطينية

أ. وائل أحمد سعد

الأداء السياسي الداخلي للسلطة الفلسطينية

نَهْيِد:

عانى المشروع الوطني الفلسطيني منذ سبعينيات القرن العشرين حالة من الاستثناء بالقرار الوطني الفلسطيني، إذ سيطرت حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية وأدخلت المشروع الوطني الفلسطيني في نفق عملية التسوية السلمية دون إجماع وطني فلسطيني حقيقي، وهو ما انعكس لاحقاً على تماسك البيت الفلسطيني، وعلى الأداء السياسي الداخلي للسلطة الفلسطينية، خصوصاً مع انتقال الموروثات السياسية والتنظيمية بحسناتها وسيئاتها من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح إلى السلطة الفلسطينية.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الأداء السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه القوى السياسية والمدنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1994-2013، كما سنحاول الإضاءة على انعكاسات الموروث السياسي والإداري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأثيرات الاحتكار الفردي والحزبي للقرار الفلسطيني على العلاقات الفلسطينية الداخلية، وعلى المشروع الوطني الفلسطيني.

أولاً: محددات العلاقات السياسية الداخلية للسلطة الفلسطينية:

يمكن تلخيص محددات العلاقات السياسية الداخلية في:

1. الخلفية الشرعية التي استندت إليها كافة الأطراف الفلسطينية، سواء المنظمة أم السلطة أم فصائل المقاومة، حيث استندت قيادة السلطة الفلسطينية إلى ثلاث شرعيات؛ الأولى شرعية منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني، والثانية الشرعية التاريخية (ما تطلق عليه الرصاصة الأولى)، وأما الشرعية الثالثة فهي شرعية الاعتراف الدولي بعد توقيع اتفاق أوسلو. في المقابل استندت القوى المعارضة لاتفاق أوسلو إلى شرعية الحق

الطبيعي في الأرض وبالتالي شرعية المقاومة والكفاح المسلح لتحريرها، ما دام الاحتلال مستمراً، وهي شرعية منصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي قامت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية.

2. التركيبة الحزبية وخلفية التجربة التي قامت عليها السلطة الفلسطينية، حيث ارتكزت السلطة منذ تأسيسها على أعضاء حركة فتح، ونقلت معها تجربة إدارة منظمة التحرير الفلسطينية بإيجابياتها وسلبياتها.

3. الهيمنة الإسرائيلية العملية على السلطة والقدرة على التحكم بها وإفشالها وخنقها، جعلها محمداً أساسياً مباشراً وغير مباشر في سياسة السلطة تجاه الفصائل.

4. ربط العلاقات الفلسطينية الداخلية بالتطورات في ملف التسوية السلمية، مما جعل الموقف الإسرائيلي والأمريكي عنصراً مؤثراً في القرار الوطني الفلسطيني، وهو ما انعكس على العلاقات الفلسطينية الداخلية.

5. تضخم السلطة الفلسطينية، وتحول منظمة التحرير إلى ما يشبه دائرة من دوائر السلطة، وخروج السلطة الفلسطينية عن إطارها التنفيذي؛ حيث ربطت اتفاقيات وأسلو دور السلطة في إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين المتواجدين على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن السلطة خرجت عن دورها، حتى بات من الصعوبة بمكان إدراك الحد الفاصل بين السلطة والمنظمة.

6. تراجع اليسار الفلسطيني إما لأسباب بنيوية داخلية وإما لفقدانها الظهير الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، مما انعكس على حجم تأثيرها في المسار السياسي الفلسطيني.

7. صعود التيار الإسلامي في فلسطين، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية سنة 2006، جعله محمداً في العلاقات السياسية الداخلية.

8. تحول السلطة الفلسطينية إلى سلطة ريعية؛ وتحملها عبء المنظمة وعبء حركة فتح، حيث بات عشرات الآلاف من الموظفين وكوادر حركة فتح وأعضاء من الفصائل الفلسطينية يعتمدون بشكل مباشر على العمل الوظيفي في السلطة.

9. التحولات الإقليمية والدولية، والدخول في محاور إقليمية (محوري الاعتدال والممانعة)، وصعود "الإسلام السياسي" في المنطقة.

ثانياً: العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

1. الشرعية والمرجعية:

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها سنة 1964، الكيان السياسي الجامع للقوى الفلسطينية الوطنية، وبالرغم مما آلت إليه أوضاع المنظمة من تغيير في مسارها وحرفها عن الهدف الذي نشأت من أجله، إلا أنه لا يمكن إغفال أهمية منظمة التحرير كمنظومة سياسية جامعة للشعب الفلسطيني؛ خصوصاً في ظل غياب الدولة الوطنية الجامعة.

بدأت ملامح تغيير مسار منظمة التحرير الفلسطينية وخضوعها لقواعد الواقعية، وقبولها بتشكيل كيان سياسي فلسطيني وفق قواعد وشروط غير فلسطينية، تتشكل مع إقرار برنامج النقاط العشر سنة 1974، والذي كان مفتاحها لدخول المنظومة الدولية. تنطلق أهمية الحديث عن العلاقة بين السلطة والمنظمة، من نقطتين: أولاً بسبب ما آلت إليه القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو، وثانياً من ضرورة إعادة البحث في شكل النظام السياسي الفلسطيني، والمرجعية الفلسطينية القادرة على تحقيق طموحات الشعب وآماله.

هناك إشكالية تعريفية إذا ما كان هناك نظام سياسي فلسطيني في ظل غياب الدولة الفلسطينية، حيث يتحدث جميل هلال عن تشكل حقل سياسي فلسطيني مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1964؛ وأنه كان لهزيمة 1967، واحتلال كامل فلسطين التاريخية إضافة إلى الجولان وسيناء، أثر بارز في نقل المنظمة من منظمة شكلية غير فاعلة إلى مؤسسة وطنية، تضم ائتلاف فصائل المقاومة الفلسطينية؛ بهدف تحقيق حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية¹.

ويرى البعض أن التشكيل السياسي (منظمة التحرير) الذي جمع القوى الفلسطينية، شكّل نظاماً سياسياً، واكتسب شرعيته من الإجماع على الأهداف التي عبرت عنها مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل سنة 1968، والتي أقرت في المادة 26 منه بأن "منظمة

¹ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 48.

التحرير الفلسطينية، ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله، من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي².

وهناك من يرى أن النظام السياسي الفلسطيني يتشكل من منظمة التحرير وقوى المعارضة الموجودة داخل المنظمة وخارجها. وعلى الرغم من الاختلاف في تعريف النظام السياسي الفلسطيني، إلا أنه لا يمكن إغفال أن منظمة التحرير الفلسطينية مرت بمراحل عديدة وبتقلبات في بنيتها، وتغير في المبادئ الأساسية التي اكتسبت من خلالها شرعيتها التمثيلية للشعب، مما أثر هذا التغير على النظرة التمثيلية للشعب الفلسطيني، خصوصاً مع وجود فصائل تمثل شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني خارج إطار المنظمة.

2. مرتكزات العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لحظة التأسيس:

بدأت العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بالتشكل بُعيد توقيع اتفاق أوسلو، والذي أقر إنشاء سلطة حكم فلسطيني انتقالي، ويكون لديه مجلس تشريعي فلسطيني منتخب. ومن هنا بدأ الحديث حول كيفية تشكيل سلطة الحكم الذاتي، وبالرجوع إلى النقاشات حول هذه المسألة وحسب رواية ممدوح نوفل، عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، فقد ذكر أن القيادة الفلسطينية عقدت سلسلة من الاجتماعات، قاطعتها كل القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو، بما فيها القوى الإسلامية، وبحضور ستة أعضاء فقط من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من أصل 18 عضواً، وبغالبية من حركة فتح وممثلين عن حزب الشعب وفدا وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطيني (جماعة أبو العباس) ومستقلين، واستمرت هذه الاجتماعات خمسة أيام خلال الفترة 1993/9/30-26³.

تعددت الآراء حول تشكيل مجلس السلطة الفلسطينية، فمنهم من دعا إلى الحفاظ على بنية المنظمة، وإبعادها عن لعب أي دور في السلطة الفلسطينية، على أساس

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4921>

³ ممدوح نوفل، "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها"، ص 52.

محدودية دور وصلاحيات السلطة الفلسطينية، ومحدودية الفترة الانتقالية التي تنتهي في حدود خمس سنوات بعد قيام السلطة، ولضرورة المحافظة على تمثيل المنظمة للداخل والخارج؛ حيث طُرح رأي بتشكيل مجلس السلطة من قيادات الداخل من دون دخول أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة⁴.

وهناك آراء أخرى طرحت فكرة تشكيل مجلس السلطة من اللجنة التنفيذية، مع إضافات محدودة من الداخل؛ وطرّح آخرون أن يُشكل المجلس من التكنوقراط وعلى أساس الاختصاص، وألا تكون التشكيلة سياسية. في نهاية المناقشات تقرر تشكيل لجنة مصغرة كُلفت برفع توصيات محددة للقيادة الفلسطينية، وبالفعل رفعت اللجنة توصياتها في 1993/10/2، ونصت على تشكيل السلطة حسب الكفاءة، وأن تكون اللجنة التنفيذية للمنظمة مرجعيتها السياسية والتنظيمية. كما أبدت التوصيات حرص اللجنة على بقاء كيانية وحضور منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية. وتمّ رفع رأيين حول مشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية في مجلس السلطة الفلسطينية، الأول تمثل بطرح مشاركة عدد محدود من أعضاء اللجنة التنفيذية، أما الرأي الثاني فقد طرح استبعاد مشاركة أي عضو من التنفيذية في المجلس⁵.

وفي نهاية المطاف، وبحكم أن توصيات اللجنة غير مُلزمة، قال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات إن القرار من صلاحيات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي؛ وأجلّ البحث في تشكيل مجلس السلطة إلى حين إجراء مزيد من المشاورات والاتصالات مع جهات عربية وإسلامية. وبالفعل بدأ المجلس المركزي دورة أعماله في 1993/10/10 بحضور 83 عضواً من أصل 110 أعضاء⁶، نوقش خلالها وعلى مدى يومين قضية إنشاء مجلس السلطة الفلسطينية، وكانت النتيجة أن خرج المجلس بقرارين:

أولاً: تكليف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من فلسطيني الداخل والخارج.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية⁷.

وعلى الرغم من أن قرار المجلس المركزي ترك للجنة التنفيذية حرية تشكيل مجلس السلطة الفلسطينية، إلا أن تشكيله فعلياً لم يتم إلا بعد توقيع اتفاق القاهرة في أيار/ مايو 1994؛ حيث شكّل من غالبية حزبية تنتمي لحركة فتح برئاسة ياسر عرفات، وتسمية منه لمعظم أعضاء المجلس.

مرت علاقة السلطة الفلسطينية بمنظمة التحرير بمحطات عديدة شابها الكثير من الضبابية، فرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو نفسه رئيس السلطة الفلسطينية، ومن قبلها رئيس حركة فتح. كذلك الأمر بالنسبة للعديد من مسؤولي السلطة، الذين يشغلون مناصب مهمة في منظمة التحرير. ومن الممكن تقسيم العلاقة بين المنظمة والسلطة تقسيماً زمنياً وفق تطور الأحداث أي منذ إنشاء السلطة سنة 1994 حتى وفاة الرئيس ياسر عرفات سنة 2004، والفترة التالية منذ تولي محمود عباس رئاسة السلطة ورئاسة المنظمة حتى سنة 2013.

3. العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 1994-2004:

في هذه الفترة لعبت الشخصية الكاريزمية (الجاذبة المؤثرة) للرئيس عرفات دوراً بارزاً في تحديد مسار العلاقة بين السلطة والمنظمة، حتى بات من الصعوبة بمكان ملاحظة الخط الفاصل بين السلطة والمنظمة. وفي ظل غياب منصب رئيس الوزراء للسلطة الفلسطينية في هذه الفترة، مارس عرفات هذا الدور حتى سنة 2003، بالإضافة إلى قيامه بتهميش المجلس التشريعي، مما أسهم في حصر صورة السلطة في شخصية ياسر عرفات.

نجح ياسر عرفات في انتخابات الرئاسة بنسبة تزيد عن 87%، حيث جرت في ظلّ مقاطعة واسعة من حركتي حماس والجihad والجهتين الشعبيتين والديموقراطية. وقد استمر منتقدو استحواده على رئاسة السلطة والمنظمة في التشكيك بصوابية هذا الأمر، وعبروا عن تخوفاتهم من أن يسهم هذا الاستحواذ في تقزيم دور المنظمة لصالح السلطة.

⁷ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4935>

وحسب ما ورد في قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995 في مادته الثالثة، فإن أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم يصبحون أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك وفقاً للمادتين 5 و6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، ولكن من الناحية العملية نلاحظ أن "الجزء" أي المجلس التشريعي قد لعب دوراً أكبر من "الكل" أي المجلس الوطني.

غاب المجلس الوطني الفلسطيني عن المشهد السياسي طوال فترة الرئيس عرفات، حيث لم يعقد المجلس إلا دورة واحدة هي الدورة الـ 21 التي عقدت في مدينة غزة من 22-1996/4/25، وذلك لضرورة تطبيق ما اتفق عليه في أوسلو من إلغاء وتعديل لكثير من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، بما يتوافق مع مشروع التسوية السلمية، وبما يُغيّر من هوية وطبيعة وأهداف المنظمة. وعُقد هذا المجلس مع وجود عدد كبير من علامات الاستفهام حول عضويته، حيث قام عرفات بإضافة نحو 400 عضو إليه دون العودة إلى الأطر الرسمية في المنظمة، ودون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وقد تمت المصادقة على هذه التعديلات لاحقاً بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في 14/12/1998، ومنذ ذلك التاريخ لم ينعقد المجلس الوطني.⁸

ومع تطور الأحداث بُعيد اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد، أعادت سلطة الاحتلال الإسرائيلي انتشارها في مناطق الضفة الغربية التي كانت قد سلمتها للسلطة. كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً لاستحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية، وهو ما تطلب تعديل القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية سنة 2003. وبهذا استمرت السلطة الفلسطينية في فرض هيمنتها على النظام السياسي الفلسطيني، من خلال منح نفسها صفات ورموز توحى بوجود دولة. أي بمعنى آخر انتقلت من خطاب التحرير والمقاومة التي كانت المنظمة تحمل لواءه، وتقيم على أساسه ائتلافاً لفصائله المسلحة، إلى سلطة تحتكر الشرعية

⁸ أحمد سعيد نوفل، "نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية"، في محسن محمد صالح (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 78.

وتفرض سلطتها داخلياً، من خلال القوة الأمنية المسلحة، واعتمادها على حركة فتح كقاعدة تنظيمية، واستخدامها المستمر للصراع مع "إسرائيل" لتوطيد شرعيتها⁹.

سجل القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 انتهاكاً واضحاً لحق منظمة التحرير الفلسطينية، حيث نصت المادة 40 من القانون الأساسي على أن رئيس السلطة الوطنية يعين ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي مهامهم، كما يعتمد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فحسب النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الدائرة السياسية هي المكلفة بمهام التمثيل الخارجي مع الدول أو الأحزاب أو المنظمات العربية والأجنبية، وهي المسؤولة أيضاً عن نشاطات المنظمة في هيئة الأمم المتحدة.

ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة عن ملف المفاوضات، إلا أن السلطة الفلسطينية استمرت في عملية التهميش ونزع الصلاحيات من منظمة التحرير، حيث استُحدثت في الحكومة الفلسطينية السادسة برئاسة محمود عباس منصب وزير شؤون المفاوضات، كما استُحدث منصب وزير الخارجية، الذي أدى إلى تهميش دائرة الشؤون السياسية في المنظمة.

4. العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 2004-2013:

بعد رحيل ياسر عرفات في 2004/11/11، جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في 2005/1/9 في ظل منافسة غير متكافئة، وغياب الحركات الإسلامية، فاز على إثرها محمود عباس برئاسة السلطة. وبهذا أعاد الرئيس عباس الجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة حركة فتح.

اختلفت هذه المرحلة عن سابقتها، حيث أعربت حركة المقاومة الإسلامية حماس عن نيتها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

⁹ باختصار لم تعد م. ت. ف، بفصائلها المسلحة المتعددة ومقراتها في "الخارج"، هي التي تهيمن على الحقل السياسي الفلسطيني، وإنما سلطة جديدة تحتكر شرعية استخدام القوة، وصناعة القرار السياسي، وتقيم على إقليمها، وتتفاوض مع "إسرائيل". وبات يحكم سلوك السلطة الفلسطينية اعتباران أساسيان: الأول، فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها في مناطق الضفة الغربية والقطاع؛ الثاني، توسيع رقعة هذا الإقليم وتوسيع مجالات صلاحياتها كي تأخذ شكل دولة حديثة عبر قنوات التفاوض الثنائي بإشراف أمريكي، وتنظيم علاقات بمحيطها الإقليمي والدولي على هذا الأساس. انظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 77.

وفي ظلّ صعود حركة حماس كقوة سياسية فلسطينية، ومع غياب الشخصية القيادية الكاريزمية بوفاة عرفات، دخلت الساحة الفلسطينية في نقاش حول ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وضمّ الفصائل الفلسطينية غير المنضوية تحت لوائها. وهو ما تمّ بالفعل في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005. إلا أن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي التي جرت في 2006/1/25، فاجأ حركة فتح التي تقود المنظمة والسلطة، والتي لم تكن مستعدة لإعطاء حجم كبير ومؤثر لحماس في المنظمة والسلطة يعبر عن حجمها الحقيقي وشعبيتها. ثم إن فوز حماس قد أدخل الساحة الفلسطينية في حالة تناقض بين رئاسة تعمل على تنفيذ بنود اتفاق أوسلو، وحكومة لا تعترف بـ"إسرائيل"، بل إن حماس دخلت السلطة لتجمع بين شرعية المقاومة والشرعية الشعبية.

في هذه المرحلة أصدر الرئيس عباس تعميماً إلى السفارات الفلسطينية وممثليات منظمة التحرير، إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية، يبلغها فيها بأن فاروق القدومي هو الشخص المخول بالتحدث في الشؤون الخارجية للفلسطينيين وتمثيلهم في المحافل الدولية بتكليف منه، باعتباره رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك تمّ تفريغ مضمون منصب وزير الخارجية الذي كان قد استحدثه محمود عباس في الحكومة السادسة سنة 2003. وفي هذا السياق رأى عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح، أن قرار عباس جاء تأكيداً على صلاحيات فاروق القدومي الذي انتخب وزيراً لخارجية فلسطين في اجتماع للمؤتمر المركزي لمنظمة التحرير سنة 1989، وأن ما فعله أبو مازن هو "رفع الحصار" عن فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، لا غير¹⁰.

وفي آذار/ مارس 2006 قامت اتصالات بين حركة حماس وفاروق القدومي، للبحث في إعادة بناء منظمة التحرير وتطبيق تفاهات اتفاق القاهرة سنة 2005. وفي هذا الإطار قال أسامة حمدان مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس إن الحركة "ترغب في تطبيق قرار مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة في آذار 2005 بإعادة تفعيل منظمة التحرير". كما أكد حمدان على أن "إعادة بناء وتفعيل المنظمة أولوية بالنسبة لحركة حماس ونحن نريد أن تشارك كل القوى الفلسطينية في ذلك"¹¹.

¹⁰ الشرق الأوسط، 2006/7/11.

¹¹ الحياة الجديدة، 2013/3/16.

وفي 2006/3/28 عقد الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعاً، في العاصمة السورية دمشق بحضور فاروق القدومي، واتفقوا على تشكيل لجنة لمتابعة تطبيق بنود اتفاق القاهرة. وتلاه هذا الاجتماع سلسلة من الاجتماعات عقدت في دمشق بحضور القدومي؛ ركزت على الموضوع نفسه. لكن تفاقم الخلافات بين عباس والقدومي حال دون تفعيل القرارات بسبب تراجع التأثير السياسي للقدومي، حيث أشارت تقارير نشرت في كانون الأول/ ديسمبر 2006، إلى أن الرئيس عباس أصدر قراراً يقضي بإغلاق مكتب الدائرة السياسية للمنظمة في عمان، وترافق ذلك مع توجيهات لبعض دوائر المنظمة بوقف التعامل مع القدومي. وقد جاء هذا القرار بعيد اجتماع عقده القدومي في دمشق مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وأمين عام حركة الجهاد رمضان عبد الله، وأمين عام الجبهة الشعبية - القيادة العامة أحمد جبريل، وصدر عنه بيان عبّروا فيه عن رفضهم لدعوة وجهها عباس لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة¹².

شهدت سنة 2007 سلسلة من الوساطات العربية لحل الخلاف الفلسطيني الداخلي، حيث حاولت الوساطة القطرية في كانون الثاني/ يناير 2007 التمهيد للقاء بين عباس ومشعل؛ للتباحث في تفاصيل تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الرئيس عباس أصر على إدراج صيغة "تلتزم" الحكومة الفلسطينية بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاقات الموقعة، وقرارات القمم العربية، وقرارات الشرعية الدولية كلها، فيما اقترحت حماس صيغة "تحتزم"، ومع إصرار الرئيس عباس على موقفه فشلت الوساطة القطرية¹³.

في هذه الأثناء شهدت الحالة الأمنية في قطاع غزة مزيداً من التأزم، وهنا كان واضحاً أن الأمور تتجه نحو التصعيد، وذلك استناداً إلى مجموعة من المؤشرات ومنها:

أ. قيام الرئيس عباس في كانون الثاني/ يناير 2007 بتعيين محمد دحلان، النائب في المجلس التشريعي، قائداً أعلى للأجهزة الأمنية، وهو ما عدته حماس مخالفاً لمبدأ الجمع بين عضوية التشريعي ووظيفة ثانية، ولكن بغض النظر عن هذه المخالفة فقد رأى البعض في هذه الخطوة دفعا نحو المواجهة مع حركة حماس.

¹² الغد، 2006/12/19.

¹³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 27.

- ب. إصدار الرئيس عباس قراراً في 2007/1/6، عدّ فيه القوة التنفيذية التي أسسها وزير الداخلية سعيد صيام، غير شرعية.
- ج. الكشف عن وثيقة أمريكية لدعم قوات حرس الرئاسة، تحت إشراف الجنرال كيث دايتون Keith Dayton منسق الأمن الأمريكي بين "إسرائيل" والفلسطينيين.
- د. فشل الوساطات الفلسطينية الداخلية بين حركة فتح وحماس، ومن ثم فشل الوساطة الأمنية المصرية في وقف التدهور الأمني بشكل نهائي.
- هـ. تصاعد الهجمات ضدّ ضباط وعناصر القوة التنفيذية، والرد على هذه الهجمات بالقوة من قبل حماس.

في ظلّ هذا الوضع المتأزم وجه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 دعوة لأطراف الصراع، وبالفعل نجحت الوساطة السعودية في شباط/فبراير 2007 في التوصل إلى اتفاق سُمّي بـ "اتفاق مكة". ولكن وقبل أن تشكل حكومة الوحدة الوطنية وفق اتفاق مكة، قام الرئيس عباس بإصدار مرسوم في 2007/3/2 عين بموجبه محمد دحلان مستشاراً وأميناً لسر مجلس الأمن القومي، وجاء في هذا المرسوم بأنه يحق له أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يُعدّ مخالفة للوائح التنظيمية لمنظمة التحرير، التي تقتصر حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية على أعضائها المنتخبين من قبل المجلس الوطني¹⁴.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلا أن اتفاق مكة لم يصمد طويلاً، فقد استمرت حالة الانفلات الأمني، كما استمرت محاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية لحكومة حماس. وعاد التصعيد الأمني الداخلي، وأصبح الصراع الداخلي أكثر وضوحاً في قطاع غزة، وكانت نتيجته سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً في 2007/6/14، فيما أطلقت عليه الحسم العسكري، في المقابل اتهمت حركة فتح والسلطة الفلسطينية حماس بالقيام بانقلاب على الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حماس كانت على رأس حكومة الوحدة الوطنية وتملك أغلبية مقاعد المجلس التشريعي. حاولت السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة، إلا أن هذا الأمر اصطدم بسيطرة حماس على أغلبية المجلس التشريعي،

¹⁴ النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباب الثالث، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3737>

مما استدعى قيام السلطة بتجاهل المجلس التشريعي. في المقابل استدعت فوراً شرعية أخرى تستند فيها إلى قراراتها وهي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية.

وتناغماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً طارئاً في 2007/6/14، وخرجت بمجموعة من التوصيات التي وضعتها تحت تصرف الرئيس محمود عباس وهي:

أ. إقالة حكومة إسماعيل هنية.

ب. إعلان حالة الطوارئ.

ج. تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.

د. إجراء انتخابات مبكرة¹⁵.

وفي 2007/7/18، عقد المجلس المركزي الفلسطيني للمنظمة اجتماعاً ألقى الرئيس عباس فيه خطاباً، ركز فيه على الدعوة إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس النسبية، والإعلان عن انتهاء اتفاق القاهرة بين الفصائل، والذي اتفق فيه على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. كما بادر المجلس المركزي إلى تبني طلبات عباس¹⁶.

استمر الوضع الفلسطيني في حالة الانقسام طوال فترة سنتي 2007-2008، وعادت الوساطات العربية بعد فشل مفاوضات التسوية في أنابوليس خلال الفترة نفسها، وتقدمت مصر بورقة للمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والتي تضمنت تحديد موعد 2010/6/28 تاريخاً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. غير أن أصداء تقرير جولدستون، وطلب حماس مراعاة ملاحظاتها على الورقة المصرية، قد دفع الرئيس عباس لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

دعم المجلس المركزي الفلسطيني للمنظمة قرار الرئيس عباس في هذا الإطار¹⁷، ومع إعلان لجنة الانتخابات في 2009/11/12، عن عدم قدرتها على إجراء الانتخابات في قطاع

¹⁵ انظر: عرب 48، 2007/6/14؛ والحياة، 2007/6/15.

¹⁶ الحياة الجديدة، 2007/7/21.

¹⁷ رويترز، 2010/10/25.

غزة، حاول المجلس المركزي أخذ دور المجلس التشريعي الفلسطيني فأصدر قرراً في 2009/12/16، بالتمديد للرئيس عباس¹⁸.

وفي إطار إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية بما يتوافق مع المشهد الفلسطيني، أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن عقد جلسة طارئة للمجلس في 2009/8/25، في مقر الرئاسة في رام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية ليحلوا محل من توفوا. وانعقد المجلس بحضور 325 من أصل أكثر من 700 عضو، وتمّ انتخاب أحمد قريع بـ 234 صوتاً وحنان عشراوي بـ 182 صوتاً، فيما تمّ التوافق على صائب عريقات عن فتح، وأحمد مجدلاوي عن جبهة النضال الشعبي، وحنّا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا¹⁹.

خلاصة:

حولت قيادة السلطة الفلسطينية منظمة التحرير على مدى عقدين من الزمن إلى مجرد أداة لمحاربة خصومها داخل الساحة الفلسطينية، مما قزم دور المنظمة وأبعدها عن الأهداف الرئيسية التي قامت من أجلها؛ فهُمشت مؤسسات المنظمة، حتى باتت المنظمة أصغر من السلطة الفلسطينية. وهو ما يعني أن المشروع الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة بات يفتقد إلى الإطار الوطني المؤسساتي الجامع لكل القوى الفلسطينية. وهو انعكاس لحالة التفرد التي قامت بها قيادات حركة فتح بالقرار الوطني الفلسطيني، وحصّر خيارات الشعب الفلسطيني بخيار التسوية السلمية، وتهميش كافة القوى الوطنية والإسلامية الراضية لهذا الخيار حتى لو كان من قيادات فتح نفسها.

ثالثاً: العلاقة بين السلطة الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية:

عكست الظروف التي نشأت فيها السلطة الفلسطينية؛ على خلفية اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق "إسرائيل" في 77% من أرض فلسطين، وفي ظل غياب إجماع وطني فلسطيني، على علاقة السلطة الفلسطينية بكافة القوى السياسية والمدنية

¹⁸ انظر: وفا، 2009/10/23، و 2009/12/16.

¹⁹ الحياة، 2009/8/25؛ والشرق الأوسط، 2009/8/27.

الفلسطينية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المحدد الأساسي الذي حكم هذه العلاقة هو الحفاظ على استئثار حركة فتح بالقرار الوطني الفلسطيني ومؤسسات السلطة الفلسطينية؛ كما حكم العلاقة مدى التعاون الذي أبدته القوى الفلسطينية في تأييد مسار التسوية السلمية ودعمه؛ وهو ما أدى إلى الاحتكاك والصراع مع القوى الإسلامية التي رفضت الانخراط في مسار التسوية وآثرت خيار المقاومة المسلحة.

1. العلاقة مع حركة فتح:

شكلت حركة فتح العمود الفقري للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، حيث فاز في الانتخابات التشريعية سنة 1996، 68 مرشحاً من مرشحي حركة فتح من أصل 88 من مقاعد المجلس التشريعي. كما احتلت حركة فتح على الأقل موقعين من المواقع الثلاثة الأولى في الوزارات (وزير، ووكيل وزارة، ووكيل مساعد)، وكان 33 شخصاً من مجموع الوكلاء والوكلاء المساعدين الأربعين في الوزارات العشرين سنة 1996 من حركة فتح، أما البقية فهم من المستقلين الذين تميل غالبيتهم إلى حركة فتح²⁰.

وانفردت فتح بالسيطرة على الهيئات والمؤسسات المتخصصة التابعة للسلطة كالإذاعة والتلفزيون، ودائرة الإحصاءات المركزية، وهيئة الرقابة العامة، وسلطة النقد، فضلاً عن أن معظم كوادرات الأجهزة الأمنية كانوا من فتح. ومن الناحية العملية كانت فتح تسيطر على الأجهزة التنفيذية والتشريعية وعلى صلاحيات تعيين القضاة، وعلى عمليات التفاوض مع الكيان الإسرائيلي²¹.

يرى المدقق في أعضاء الحكومات الفلسطينية التي شكّلت تحت رئاسة ياسر عرفات (1996/5/20-2003/4/30) أنهم في الغالب من حركة فتح. وكذلك الأمر بالنسبة للفترة التالية التي استُحدث فيها منصب رئيس وزراء (2003-2006)، فقد تتالى على رئاسة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة قيادات فتحاوية، واستمر اللون الفتاوي طاغياً على أعضاء الحكومة ودوائر السلطة ومؤسساتها، حتى إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني/يناير 2006، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة.

²⁰ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 186-187.

²¹ المرجع نفسه، ص 198.

أما تشكيل الأجهزة الأمنية فقد استندت السلطة الفلسطينية فيه إلى العناصر المنظمة في حركة فتح، سواء في قيادة هذه الأجهزة أم في بنيتها الأساسية، خصوصاً في جهاز الأمن الوقائي والمخابرات وقوات الـ 17 والأمن الخاص. وقد قُدرت القوات الأمنية الفلسطينية التي دخلت إلى أراضي السلطة الفلسطينية من مصر والجزائر والسودان وليبيا وتونس والعراق بنحو تسعة آلاف²². ويذكر أن القيادة الفلسطينية كانت قد وضعت قائمة بأسماء خمسة آلاف مقاتل من المنتمين لحركة فتح ومؤيدي عرفات، ليمثلوا نواة قوات الأمن الفلسطيني والدفاع المدني²³.

وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي حول التقرير الأول لرئيس هيئة الرقابة السنوي سنة 1996، وتقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي الفلسطيني في ربيع 1997 إلى أن السلطة أوجدت شركات احتكارية تشارك في ملكيتها شخصيات عامة نافذة في السلطة، وتحتكر استيراد الكثير من السلع الضرورية. وتعددت مظاهر استخدام النفوذ السياسي وسيلة لمراكمة رأس المال، وإيجاد قواعد اقتصادية لرجال السلطة²⁴. وفي أغلب الأوقات كانت الاحتكارات تذهب لأعضاء في حركة فتح، أو للمقربين من الرئيس.

وقد استطاعت العديد من القيادات الفتاوية في ظلّ هذا النظام الاحتكاري داخل السلطة الفلسطينية تكوين "دوائر زبائنية" خاصة بها، وهو ما أسس لاحقاً مراكز قوى داخل قيادة السلطة، كان أعضاء حركة فتح أهم مكوناتها حتى بعد وفاة الرئيس عرفات.

وقد كان استحداث منصب رئيس الوزراء واختيار محمود عباس كأول شخصية لهذا المنصب، مؤشراً على تباين وجهات النظر بين عرفات وعباس، حيث إن الأول حاول توظيف عسكرة الانتفاضة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن عباس كان ضدّ ما يسميه "العنف" وعسكرة المقاومة. لذلك فإن الأولوية التي انطلق منها

²² محمود كريم، السلطة الوطنية الفلسطينية: فلسطين في الطريق إلى الدولة (مصر: مطابع الأهرام، 2007)، ص 78.

²³ محمد جمعة، تجربة الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية (1993-2010)، موقع الأهرام الرقمي، انظر: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=695954&eid=1531>

²⁴ نقلاً عن: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 200-201.

عباس بعد توليه الرئاسة قامت على تقريب من يتوافق معه في تنفيذ رؤيته القائمة على إنجاح عملية التسوية السلمية، مما انعكس على تقريب شخصيات فلسطينية من خارج إطار حركة فتح.

وعلى ما يبدو فإن متطلبات التغيير التي فرضت بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، ودخول الإدارة الأمريكية على خط إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وفق عقيدة أمنية تعطي ولاءها للسلطة، كل ذلك فرض على السلطة الفلسطينية في رام الله تقليص الدور التنظيمي لحركة فتح في الحكومات الفلسطينية لصالح بعض الشخصيات التكنوقراطية القريبة من الدول المانحة. وهو ما دفع أطر فتحاوية إلى مهاجمة حكومة سلام فياض، حيث انتقد المجلس الثوري لحركة فتح في دورته الـ 25 التي عقدت في أيار/ مايو 2008، سلام فياض، ووصل الأمر بالبعض إلى تشبيهه فياض ببول بريمر Paul Bremer (أول حاكم أمريكي للعراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية)، وطالب ثوري فتح إجراء تعديلات على حكومة فياض واستبدال وزراء بآخرين من فتح.²⁵

ومع استمرار حالة الضغط الفتحاوي على سلام فياض، ومع ظهور بوادر مصالحة فلسطينية داخلية، قدم فياض استقالته للرئيس عباس في آذار/ مارس 2009، إلا أن الدول المانحة أبلغت الرئاسة بوقف التحويلات المالية بحجة عدم وجود حكومة، وهو ما رأى فيه البعض أحد الأسباب التي دفعت عباس إلى إعادة تكليف فياض في أيار/ مايو 2009.²⁶

وبالرغم من أن نصف حكومة فياض الجديدة كانت من حركة فتح، إلا أن قيادات فتحاوية لم تكن راضية، حيث علق عضو المجلس الثوري في حركة فتح سفيان أبو زائدة على تهميش اللجنة المركزية في حركة فتح في مشاورات تشكيل الحكومات، حيث قال إنه منذ المؤتمر السادس للحركة (أب/ أغسطس 2009) لم تشارك اللجنة المركزية في تلك المشاورات، معتبراً أن هذه المشكلة لا تتحمل الحكومات مسؤوليتها، وإنما أعضاء اللجنة المركزية الذين تنازلوا عن حقهم، بحسب أبو زائدة.²⁷

²⁵ الشرق الأوسط، 2008/5/27.

²⁶ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 26-27.

²⁷ مقابلة تلفزيونية مع سفيان أبو زائدة، موقع وطن للأخبار، 2013/7/20، انظر:

http://www.wattan.tv/new_index_video_desc.cfm?id=a2081336a529241&cat_id=a376199a672600

وعلى الرغم من احتجاج كتلة فتح على عدم استشارتها في تشكيل الحكومة الفلسطينية الـ 13 برئاسة سلام فياض، إلا أن الرئيس عباس أبلغ عزام الأحمد بأن هذه الحكومة هي حكومته، و"يجب عدم عرقلة عملها بأي شكل من الأشكال" وقد فرض عباس في النهاية رؤيته على فتح²⁸. وبالرغم من تمسك عباس بسلام فياض في رئاسة الحكومة، إلا أن ذلك لم يُلغِ حالة الرفض الفتاوي التي انتقدت أداء حكومة فياض أكثر من مرة، والتي عبر عنها عضو المجلس الثوري لحركة فتح حاتم عبد القادر لوكالة أكي الإيطالية للأنباء بقوله "نرى أن سلام فياض يحاول الاستحواذ على القرار السياسي، وتجاوز صلاحياته المهنية الوظيفية إلى صلاحيات ذات طابع سياسي سيادي، وهو ما يخالف عمله". وأضاف: "كما أننا نشعر بأنه يشكل مجموعة سياسية اقتصادية تحاول التحكم في إدارة دفة الأوضاع السياسية داخل السلطة الفلسطينية ونخشى أنها تنوي سحب البساط من تحت أقدام حركة فتح"²⁹.

وفي هذا السياق ألمح البعض بأن قبول فياض استقالة وزير المالية نبيل قسيس، بالرغم من رفضها من قبل الرئيس عباس هو أحد أسباب خلاف فياض مع الرئاسة، ولكن على ما يبدو فإن لقاء سلام فياض بالرئيس الأمريكي، في أثناء زيارته لأراضي السلطة الفلسطينية في آذار/مارس 2013، كان سبباً كافياً أمام عباس لاستشعار مخاطر استمرار دعم فياض، لذا أتت استقالة فياض في 2013/4/11 وقبولها من قبل الرئيس عباس لتضع حداً لحالة الرفض الفتاوي لحكومة فياض³⁰، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس عباس كان قد عبر عن غضبه من حكومة فياض في اجتماع للمجلس الثوري لحركة فتح عقد قبل أيام من تقديم فياض استقالته، حيث قال "إنني غاضب على الحكومة أكثر منكم جميعاً، لا أريد أن أقول أكثر من ذلك، لكن انتظروا ثلاثة أيام فقط"³¹.

من الواضح بأن الرئاسة الفلسطينية التي أعادت ترتيب نفسها وفق متطلبات خريطة الطريق، استمرت في سياسة الهيمنة والاستفراد بالقرار الفتاوي (والسلطة والمنظمة)، كما تمكنت من إخضاع معظم المعارضين أو إسكاتهم أو التخلص منهم، مع الإبقاء على

²⁸ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 27.

²⁹ وكالة أكي الإيطالية، 2013/4/6، انظر: <http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=3.2.61118631>

³⁰ علي بدوان، عن استقالة سلام فياض، الجزيرة.نت، 2013/4/16، انظر: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/0aac39f1-6bc2-4807-b746-b642f645589a>

³¹ الحياة، 2013/4/7.

النفوذ الفتاوي في المؤسسات كأداة من أدوات هيمنتها. وفي هذا الإطار تشير الاتهامات التي وجهتها انتصار الوزير (أم جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بقولها "إن هناك شعوراً لدى العشرات من قيادات حركة فتح بأن هناك مخططاً لإنهاء الحركة بإضعافها أولاً ومن ثم تهميش دورها"، كما رأت أن هناك "فتنة حول الرئيس محمود عباس لا يعينها أمر فتح، ومنهم سلام فياض وحكومته والتي قامت بـ"مجزرة تنظيمية" أحالت من خلالها على التقاعد أكثر من ستة آلاف كادر فتاوي، غالبيتهم ممن لم يصل إلى سنّ التقاعد" وقذفت بهم خارج دائرة الفعل والتأثير³². مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه القرارات الصادرة عن فياض لم تلقَ رفضاً من قبل الرئيس عباس.

بالرغم مما تقدم إلا أن حالة استئثار فتح بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها استمر حتى فوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة العاشرة، وعلى ما يبدو فإن فوز حماس في الانتخابات كشف الأوزان الشعبية للفصائل الفلسطينية بطريقة لم تكن متوقعة. فللمرة الأولى ترجع حركة فتح إلى الصف الثاني في القيادة، وهو ما لم تكن لتقبله قيادات فتح التي ذاقت حلاوة احتكار السلطة ومكتسباتها؛ ولذا أظهرت فتح من خلال أدائها في الرئاسة وأجهزتها الأمنية عدم استعدادها للتنازل الحقيقي عن هذه المكتسبات في إطار قبول التداول السلمي للسلطة³³.

ومن الظاهر أن حركة فتح قد وصلت إلى درجة من الاحتواء داخل السلطة الفلسطينية، مما يطرح تساؤلاً حول ضرورة إعادة تعريفها، أي هل هي حركة تحرر وطني أم حزب سلطة يريد أن يحافظ على مكتسبات حزبية؟ ومن جهة أخرى فإن هناك تقليصاً لدور فتح السياسي لصالح شخصية الرئيس محمود عباس ودائرته؛ والتي تستند أحياناً إلى شخصيات من خارج الإطار الفتاوي، مما يعني بأن فتح كحركة تحرر وطني على مدى عقدين من عمر السلطة، تحملت أعباء السلطة بكافة مشاكلها؛ إذ تحملت تأمين إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، مما جعلها تذوب في السلطة أو تتماهى معها، وهو ما انعكس على بنائها التنظيمي وعلى قاعدتها الشعبية.

³² علي بدوان، فتح وسلام فياض، الجزيرة.نت، 2009/5/23، انظر:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1a800b1e-97ab-4d45-a175-dc3b089c81c9>

³³ لمزيد من التفصيل حول حالة الفلتان الأمني، وممارسة الأجهزة الأمنية وقيادات حركة فتح فيها انظر: حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

2. العلاقة مع حركة حماس:

سعت السلطة الفلسطينية في إطار مشروع بناء الدولة إلى أن تكون هي السلطة الوحيدة في مناطقها، وقامت في سبيل فرض سيطرتها بإنشاء قوة أمنية كبيرة. ووفقاً لاتفاقية أوسلو وما تلاها فقد تعهدت السلطة بفرض الأمن، ومنع حملات الدعاية والتحريض ضدّ الكيان الإسرائيلي، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع الاعتداءات ضده أو ضدّ أيّ من أفرادِه. ولقد استعمل الجانب الإسرائيلي هذه الورقة بمهارة، لابتزاز السلطة ولدفعها لضرب المقاومة الفلسطينية وخصوصاً حركتي حماس والجهد الإسلامي³⁴.

شكلت الأحداث التي سبقت دخول ياسر عرفات إلى أراضي السلطة الفلسطينية في تموز/ يوليو 1994، نقطة محورية في شكل العلاقة بين السلطة وحركات المقاومة الإسلامية (حماس والجهد)، حيث دفعت مجزرة المسجد الإبراهيمي في كانون الثاني/ يناير 1994، والتي نفذها طبيب يهودي يحمل الجنسية الأمريكية اسمه باروخ غولدشتاين Baruch Goldstein، وكان نتيجتها سقوط 29 شهيداً وأكثر من 200 جريح، حركة حماس للقيام بسلسلة من العمليات هزت الكيان الإسرائيلي، ومنها عملية نتانيا في 1994/4/6، وعملية نهاريا في 1994/4/13، ولكن العمليتين الأبرز كانتا عملية اختطاف نحشون فاكسمان Nahchon Waxman في 1994/10/14، ثم عملية ديزنغوف Dizengoff في 1994/10/19 في تل أبيب³⁵.

ومن الملاحظ أن وتيرة عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي استمرت بالتصاعد، وهو ما انسجم مع توجهات الشارع الفلسطيني، إذ لاقت العمليات الانتقامية لمجزرة الإبراهيمي ترحيباً شعبياً واسعاً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، ومن هنا ظهرت قدرة المقاومة على إحداث ما يراه فلسطينيون كثيرون توازن رعب في الشارع الإسرائيلي.

ولكن من جهة أخرى أظهرت ردة فعل السلطة الفلسطينية تجاه حركة حماس، وقيامها بحملات وإجراءات أمنية واسعة ضدها، وصلت ذروتها فيما عرف بمجزرة مسجد فلسطين، التي أصبحت تعرف "بمجزرة الجمعة الأسود" والتي حدثت في

³⁴ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، دراسة غير منشورة، ص 14.

³⁵ إبراهيم غوشة، المُنذنة الحمراء: سيرة ذاتية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 217.

1994/11/18، أظهرت الدور الوظيفي للسلطة، حيث أطلقت الشرطة الفلسطينية الرصاص الحي على المصلين، الذين سقط منهم 18 شهيداً ومئات الجرحى. وحسب ما ذكر إبراهيم غوشة الناطق الرسمي لحركة حماس في تلك الفترة، في مذكراته أنه نقل عن نبيل شعث في إحدى جلساته قوله، مكثنا ثلاثة أيام لا نخرج ونخشى من ثورة الشعب، ولكن عندما وصلت الجماهير للسرايا لتدميرها، وقررت قيادة حماس منع هذه العملية، قال شعث "بعد ذلك استرددنا الروح المعنوية، وبدأنا الهجوم المضاد ضدّ حركة حماس"³⁶.

استمرت حالة القمع التي مارستها السلطة الفلسطينية ضدّ المقاومة الإسلامية خصوصاً ضدّ حركة حماس حتى قيام انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000. وقد تعددت حملات الاعتقال التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضدّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فمع كل عملية جهادية ضدّ الاحتلال كانت السلطة تقوم بحملة اعتقالات واسعة، فخلال شهر واحد فقط (1995/5/19-4/19) داهمت السلطة قرابة 57 مسجداً 138 مرة. وكذلك قامت السلطة باعتقال عدد من قيادات حركة حماس في قطاع غزة في أواخر حزيران/يونيو 1995، من بينهم محمود الزهار وأحمد بحر وأحمد نمر، وخضعوا للتعذيب والإهانة، وحُلقت لحاهم³⁷.

وفي أواخر سنة 1995 فُتحت قنوات الحوار مع قيادات حماس، وجرى اللقاء بين وفد حماس برئاسة خالد مشعل وبين قيادات حركة فتح الموفدة من ياسر عرفات ومنهم سليم الزعنون والطبيب عبد الرحيم، وكان محور اللقاء يتركز حول محاولة إقناع حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت ستعقد في 1996/1/20، ووقف المقاومة المسلحة ضدّ "إسرائيل"، واستمر اللقاء ثلاثة أيام، وأصرت حماس على موقفها باستمرار المقاومة وعدم المساومة عليها³⁸.

وقد عمدت السلطة بعد ذلك إلى استهداف البنية التحتية لحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، فأغلقت المدارس والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ورعاية الأيتام التي

³⁶ المرجع نفسه، ص 220.

³⁷ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة التاريخية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 209-210، في: <http://www.alzaytouna.net/permalink/28232.html>

³⁸ المرجع نفسه، ص 214.

يديرها أنصار حماس والجهاد الإسلامي. وحاولت ممارسة سياسة التفرقة، حيث بدأت الترويج إلى وجود انشقاقات داخل حركة حماس، ففي مقابلة صحفية مع ياسر عرفات أشار فيها إلى بيان صدر عن مجموعة ادعت أنها منشقة عن حماس وحاول إظهار رفضها لسياسة حماس³⁹.

غير أن أشد حملات الاعتقال التي قامت بها السلطة قد تمت في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب اغتيال القائد في كتائب القسام الشهيد يحيى عياش (الذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل قرابة سبعين إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)⁴⁰، وقد طالت الاعتقالات أكثر من ألف من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي. وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak) عامي أيالون Ami Ayalon بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به ياسر عرفات ضد حماس⁴¹.

ووصل الأمر بالسلطة الفلسطينية إلى أن قامت بمداهمة الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، وحسب ما نقل عن مسؤول من منظمة التحرير أن مسؤولي الأمن الإسرائيلي قد سلموا عرفات قائمة بأسماء المطلوبين من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، كما سلّم دبلوماسي أمريكي عرفات قائمة مماثلة في 1996/2/26⁴². وهو ما كشف الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية.

وبالرغم من محاولات الحوار التي كانت حركة حماس تقوم بها مع السلطة طوال الفترة السابقة، إلا أن السلطة على ما يبدو لم تشعر حينها بحاجتها للحوار؛ حيث كانت السلطة الفلسطينية قد بنت أجهزة أمنية تولت من خلالها "احتكار العنف الداخلي"، إذ ارتفع عدد أعضاء الشرطة الفلسطينية إلى 34 ألفاً في صيف 1997 (وإلى نحو 40 ألفاً قبل اندلاع انتفاضة الأقصى) ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان،

³⁹ مقابلة صحفية مع ياسر عرفات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر: <http://www.palestine-studies.org/files/pdf/mdf/4957.pdf>

⁴⁰ محسن محمد صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)"، مجلة البيان، العدد 132، كانون الأول/ ديسمبر 1998.

⁴¹ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 210.

⁴² صحيفة الأسواق، عمان، 1996/2/28؛ وانظر: الدستور، 1996/3/7.

بنسبة رجل أمن واحد لكل 84 شخصاً، بينما تبلغ النسبة في لندن رجل أمن واحد لكل 3,200 شخص، وفي لوس أنجلوس واحد لكل 2,800. وشكلت السلطة الفلسطينية تسعة أجهزة أمنية!! هي: الأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والبحرية، والقوة 17، والدفاع المدني، بالإضافة إلى الشرطة المدنية⁴³.

وكان من أهم عمليات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة سنة 1998، حملة اعتقال شملت نحو 200 شخص من حركة حماس، خلال الفترة 10/29-1998/11/2، وذلك على إثر عملية على مفرق مستوطنات غوش قطيف Gush Katif بغزة. ومن بين أبرز المعتقلين في سنة 1998: عبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، ونزار ريان، وإسماعيل هنية، ونافذ عزام، وعبد الله الشامي، ومحمود الزهار، وأحمد بحر، وإسماعيل أبو شنب.

وأشارت تقارير حقوقية إلى أن الأجهزة الأمنية استخدمت كافة أنواع التعذيب، حيث ذكرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" لاحقاً) في تقرير لها أنه منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2001 حدثت 27 حالة وفاة في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها، وقد ظهرت آثار عنف وتعذيب على جسد المتوفين في معظم هذه الحالات⁴⁴.

إن فشل مفاوضات كامب ديفيد ومحاولات الضغط الأمريكي على ياسر عرفات للقبول بتقديم تنازلات جذرية تتعلق بمستقبل اللاجئين والقدس، ومن ثم اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000 على خلفية زيارة أرييل شارون للمسجد الأقصى، كشف هشاشة السلطة الفلسطينية ومدى عجزها في الدفاع عن مؤسساتها وحماية رئيسها، حيث أصرت الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية على ضرورة تغيير نمط القيادة الفلسطينية، حيث تمّ استحداث منصب رئيس الوزراء، الذي تولاه محمود عباس سنة 2003.

⁴³ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 78 و 230.

⁴⁴ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حول التحقيق والتشريح: حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية للعام 2001، سلسلة تقارير خاصة (10)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp10.pdf>

وفي إطار الشروط الإسرائيلية لقبول القيادة الفلسطينية الجديدة قال دوف فيسغلاس Dov Weisglass رئيس مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون "على أبو مازن (...) أن يظهر أنه يبذل جهوداً مستمرة في الحرب على الإرهاب"، مضيفاً أنه "ينبغي منحه الوقت، لكننا نعرف أنه يناهض اللجوء إلى الإرهاب"⁴⁵.

تصاعدت شعبية حماس خلال انتفاضة الأقصى، وأصبحت تشكل رقماً صعباً في المعادلة الفلسطينية الداخلية بحيث أصبح من الصعب تجاوزها، حيث شكلت العمليات العسكرية التي قامت بها حماس ضدّ الصهاينة رافعة جماهيرية لها داخل الشارع الفلسطيني. مقابل ذلك انخفضت شعبية فتح (العمود الفقري للسلطة) وانخفضت شعبية ياسر عرفات نفسه. وسجلت استطلاعات مركزي القدس و نابلس هذا المؤشر بشكل واضح (بالرغم من تحفظات مؤيدي حماس والمعارضة من أن المركزين مدعومان من السلطة أو من جهات ليس من مصلحتها إظهار قوة الإسلاميين). فقد سجل مركز القدس في نيسان/ أبريل 2003 تقارباً بين شعبية فتح 22.6% وحماس 22%، أي أنهما أصبحتا تتقاسمان النفوذ على الساحة الفلسطينية⁴⁶.

ومما أسهم في سرعة إعادة بناء أجهزة حركة حماس في انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، ضعف أجهزة السلطة وإداراتها نتيجة الاستهداف المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وانسداد أفق التسوية السلمية وارتفاع عمليات القمع الإسرائيلية، وتفاعل الشارعين العربي والإسلامي مع العمليات العسكرية المؤلمة للكيان الإسرائيلي التي نفذتها حماس.

وأمام الصعود الواضح لقوى المقاومة، وتغيير موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية، عاد الحوار الفلسطيني الداخلي ليصبح ضرورة قصوى للسلطة، خصوصاً مع تصاعد حدة الضغط الأمريكي الإسرائيلي على السلطة لوقف عمليات المقاومة، وطرح إمكانية عودة المفاوضات على أساس مبدأ حلّ الدولتين⁴⁷. فانعقدت في القاهرة أهم هذه الحوارات في 10-13/11/2002 بين فتح وحماس، وفي

⁴⁵ المستقبل، 2003/4/6.

ملاحظة: أبو مازن لم يكن قد تولى منصب رئيس الوزراء بعد.

⁴⁶ مركز القدس للإعلام والاتصال، انظر، www.jmcc.org/documents/48_april2003.doc

⁴⁷ وائل المبوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 119، بتصرف.

كانون الثاني/ يناير 2003، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية، وفي 4-2003/12/7، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية أيضاً. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد، خصوصاً وأن فصائل المقاومة لم تكن معنية أو ملتزمة باتفاقات أوسلو وما تلاها⁴⁸.

وجاءت وفاة الرئيس ياسر عرفات في 11/11/2004، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، لتعيد ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى الواجهة، وقد استهل عباس رئاسته بالتزامه بمرجعية خريطة الطريق وتأكيد على تنفيذ بنودها، والتي كان في مقدمتها إيقاف العمليات العسكرية وسحب سلاح المقاومة ووقف التحريض ضد "إسرائيل". ومع موافقة حركة حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية التي عقدت في 25/1/2006، رأت السلطة الفلسطينية فيها فرصة لاستدراج حماس لتصبح جزءاً من العملية السياسية بشكل أو بآخر، مما قد يعزز من شرعية أيّ تسوية قد يتوصل إليها عباس. ولكن فوز حماس في الانتخابات بغالبية المقاعد، وتشكيلها الحكومة على مبدأ الجمع بين المقاومة والسلطة، أربك كافة الحسابات الفلسطينية والإقليمية والدولية.

وقد أظهرت ردة فعل قيادة السلطة الفلسطينية وخضوعها للشروط الإسرائيلية الأمريكية؛ الراضة لوجود حماس في أيّ حكومة فلسطينية، عدم جاهزيتها الحقيقية لتداول السلطة؛ لما قد يؤدي ذلك من خسارة لمواقعها، أو لما ترى أنه إفشال وتعطيل لاتفاق أوسلو، من خلال الخروج عن قواعد اللعبة الخاصة به. ولذلك، وبالرغم من اعترافها بنتائج الانتخابات، وبقيام الرئيس عباس بتكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الفلسطينية، إلا أن السلطة قامت بسلسلة من الإجراءات الاستباقية لتعزيز مواقعها في الوزارات والأجهزة الأمنية، وهو ما فسرتة حماس بأنه تفريغ للعملية الديمقراطية الأولى في المنطقة من مضمونها، وقد تضمنت الإجراءات:

أ. إلحاق كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية وإدارة المعابر بمكتب رئاسة السلطة.

ب. مصادقة المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسة عقدها في 13/2/2006، بعيد الانتخابات التشريعية، على مجموعة من المراسيم الرئاسية تمنح الرئاسة حقّ

⁴⁸ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، ص 19.

تشكيل المحكمة الدستورية دون مصادقة المجلس التشريعي، وتعيين رئيس ديوان الموظفين ورئيس هيئة التقاعد ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتعديل يسمح بتعيين أمين عام المجلس التشريعي من خارج المجلس، وقد تولت شخصيات فتحاوية جميع هذه المناصب.

ج. استباق تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس، والقيام بحملة تعيينات وترقيات في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية.

د. انتزاع التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات من صلاحيات وزير خارجية السلطة الفلسطينية، وإحاقها مرة أخرى بالدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير⁴⁹.

ودخلت السلطة الفلسطينية في حالة من التناقض بين رئاسة تصر على وحدانية الخيار السياسي لحل القضية الفلسطينية، والمتمثل بالتسوية السلمية، وبين حكومة تنتمي إلى تيار يؤمن باستمرار نهج المقاومة كخيار لاسترجاع الحقوق الفلسطينية. ومع استلام حركة حماس الحكومة تزايد انكشاف حالة الترهل والفساد داخل مؤسسات السلطة، إذ أشار مثلاً وزير الإعلام الفلسطيني يوسف رزقة في 2006/5/31 إلى أن عدد الموظفين في وزارة الإعلام 162 موظفاً وأن 127 منهم مدراء ورؤساء أقسام؛ أي نحو 78.4% هم في وظائف إشرافية⁵⁰. كما نشرت الحياة اللندنية في 2005/9/5 أن هناك آلاف من الموظفين في مؤسسات ودوائر السلطة الفلسطينية يحصلون على رواتب وهنّ غير موجودات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنوات طويلة، وأن بعضهن زوجات مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية، وقد قُدّر عددهن بأربعة آلاف موظفة⁵¹.

ما إن استلمت حماس كتاب تكليف الحكومة العاشرة حتى حددت "إسرائيل" مجموعة من الشروط للقبول بالحكومة، وعلى رأسها الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونجحت الحكومة الإسرائيلية في تسويق هذه الشروط دولياً حتى باتت تعرف بشروط اللجنة

⁴⁹ وائل سعد، "قراءة نقدية في تجربة السلطة الفلسطينية"، في محسن محمد صالح (محرر)، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 72؛ ولزيد حول صراع الصلاحيات انظر: محسن محمد صالح (محرر)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

⁵⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/6.

⁵¹ الحياة، 2005/9/5.

الرابعة، وجرت مقاطعة الحكومة الفلسطينية. وحُوّل الدعم المالي المخصص إلى السلطة من الحكومة إلى الرئيس أبو مازن، وبأليات مُكفّلة أهدرت جزءاً من المبالغ المخصصة للسلطة الفلسطينية⁵².

وعلى الرغم من محاولات حماس التقريب في وجهات النظر، ومحاولات الخروج من أزمة تمويل الحكومة، إلا أن الفلتان الأمني الذي اشتركت فيه أجهزة السلطة الفلسطينية المحسوبة على حركة فتح والرئيس عباس حالت دون ذلك، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2006، وفي أثناء عبور رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية لمعبر رفح، بعد انتظاره أكثر من ثماني ساعات على الجانب المصري بسبب اعتراض "إسرائيل" على إدخاله أموالاً للحكومة الفلسطينية، وقعت محاولة لاغتياله؛ مما أدى إلى مقتل مرافقه وجرح مستشاره أحمد يوسف وإصابة خمس مرافقين آخرين، وكذلك أصيب نحو 15 مدنياً ممن تجمعوا أمام معبر رفح بعد إطلاق قوات حرس الرئاسة النار على الجموع⁵³. واستمرت حالة الفلتان بعرقلة عمل حكومة الوحدة الوطنية التي شُكلت في 2007/3/17، مما دفع بوزير الداخلية هاني القواسمي إلى تقديم استقالته في 2007/4/17، وعلّق في استقالته قائلاً:

إن صلاحيات السيد مدير عام الأمن الداخلي هي كل الصلاحيات، وإنني كوزير ليس لي أي صلاحيات إلا من خلال السيد مدير عام الأمن الداخلي. وأقلّها أنني لا أملك مطلقاً استدعاء شرطي أو ضابط ملازم لمقابلي إلا من خلاله، وإن رفض فله الحق في ذلك، فما بالك في استدعاء مدير عام الشرطة أو الوقائي، أو إلزامهم بأي عمل يتعلق بمصلحة الوطن⁵⁴.

وبالرغم من الوساطات العربية التي حاولت إيجاد صيغة توافقية للعمل داخل الرئاسة والحكومة الفلسطينية، إلا أن تفاعل الأحداث وانتشار الانفلات الأمني، وإفشال عناصر من الأجهزة الأمنية كافة الاتفاقات الموقعة بين الأطراف الفلسطينية، والتصعيد

⁵² جورج جقمان، "أزمة النظام السياسي الفلسطيني"، في جميل هلال (محرر)، فلسطين، دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل: (1) فلسطين والفلسطينيون (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص 140.

⁵³ الجزيرة.نت، 2006/12/15، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/408f4091-0ebf-4143-adea-2de73c5aed39>

⁵⁴ محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد (إعداد وتحرير)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 234.

السياسي الذي وصل إلى حد إصدار الرئاسة الفلسطينية بياناً اتهمت فيه قيادات حماس بأنها تخطط للسيطرة على السلطة، أفضل كافة الوساطات.

ووصلت حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة إلى ممارسة الاغتيال على اللحية، أو التصفية الجسدية على الانتماء التنظيمي، كما حدث مع الشيخ محمد الرفاتي الذي خطف من منزله وقتل لانتمائه إلى حركة حماس. وبعد تعرض بيت رئيس الوزراء إسماعيل هنية، في أثناء وجوده بداخله، لإطلاق قذائف آر بي جي Rocket Propelled Grenade Launchers (RPG) في محاولة لاغتياله، أعلنت حماس حالة الاستنفار في صفوفها و صفوف القوة التنفيذية التي شكلها سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة العاشرة، واتهمت حماس بشكل مباشر محمد دحلان، بالوقوف خلف هذه الأحداث، وأحكمت حماس خلال أيام سيطرتها على الوضع الأمني في قطاع غزة، مع تأكيدها بأن حملتها إنما تستهدف فئة معينة ممن يمارسون الفلتان الأمني، وليس ضد حركة فتح.

في المقابل أصدر الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم في 2007/6/14، أقال بموجبها رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وأعلن حالة الطوارئ، وأما المرسوم الثالث فقد نصّ على تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ⁵⁵. وبذلك دخلت السلطة الفلسطينية مرحلة الانقسام السياسي الداخلي وبدأت حالة من الاستقطاب وممارسة الاعتقال السياسي والإقصاء، وتبادل الاتهامات حول شرعية كل طرف، حيث ظلت حكومة هنية تعدّ نفسها حكومة تسيير أعمال؛ حسب نصوص القانون الأساسي الفلسطيني.

وعلى الرغم من تشبث الطرفين بشرعيتيهما، إلا أن هناك مسألة جديرة بال طرح، وهي أن القانون الأساسي الذي هو بمثابة دستور السلطة الفلسطينية عندما وُضع لم يضع في تصوّره أن الفترة الانتقالية للسلطة ستمتد لسنوات، كما لم يكن يتصور بأن الوضع سيصل إلى هذه الحالة، مما ترك الباب مفتوحاً على تفسيرات واسعة. كما لا بدّ من الإشارة إلى أن الحالة الفلسطينية تعبر عن خلاف سياسي بامتياز، وهو خلاف بين نهجين ليس من السهل التقاؤهما.

وبعد مرور بضع سنين على الانقسام وانخراط كلا الطرفين في إثبات نفسه على الأرض، عكفت السلطة في رام الله على بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ضمن إطار عملية التسوية؛ ودخول الرباعية الدولية على خط إعادة بناء

⁵⁵ حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ص 81-82.

الأجهزة الأمنية، وتطبيق بنود خطة خريطة الطريق، وتقديم المساعدات للسلطة في هذا المجال. وفي قطاع غزة انشغلت الحكومة التي تقودها حماس بالخروج من الحصار الذي فرضته "إسرائيل" وانسأقت بعض الدول العربية في تطبيقه ولو بطريقة غير مباشرة.

وتحت ذريعة اتهام حماس بـ"الخروج عن الشرعية" عمدت حكومة رام الله إلى انتهاج سياسة التحريض على امتناع الموظفين عن العمل والعصيان المدني في قطاع غزة، فسارعت نقابة الموظفين في القطاع العام إلى مطالبة الموظفين التعامل مع حكومة الطوارئ في رام الله. كما عمدت حكومة رام الله إلى الإعلان عن صرف الموظفين الذي التزموا بتأدية مهامهم في وظائفهم الرسمية في قطاع غزة؛ تحت حجة عدم "التزامهم بالشرعية"، وفي هذا الإطار ذكرت دراسة أعدها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) أن حكومة رام الله تدفع ما قيمته 368 مليون دولار للموظفين غير الملتزمين بعملهم في قطاع غزة، والذي يقدر عددهم بنحو 43 ألف موظف، وذلك طبقاً لإحصاءات سنة 2007⁵⁶. وهو ما عكس وضعا شاذاً بأن يتم وقف رواتب من يعمل ودفع رواتب من يتوقف عن العمل.

وعلى ضوء الثورات العربية التي انطلقت في المنطقة، وأمام صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، مقابل انسداد أفق التسوية السلمية، انفتحت نافذة أمل لخروج الحالة الفلسطينية من أزمتها، إلا أن الموجة المرتدة التي قامت بها القوى المناهضة للتغيير في دول "الربيع العربي" وخصوصاً في مصر، وقيام المؤسسة العسكرية في 2013/7/3 بانقلاب عسكري على الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، والذي كان محسوباً دولياً وإقليمياً كداعم لقوى المقاومة الإسلامية في فلسطين، وخصوصاً لحركة حماس، قد أدت إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً. وقد كان ملفاً قيام حماس بنشر مجموعة الوثائق المتعلقة بدخول أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في رام الله في عملية تشويه لصورة حماس في مصر ومحاولة استعداد الشعب المصري ضدها، ومحاولة زج اسمها في ملفات أمنية في مصر⁵⁷.

⁵⁶ انظر: الأيام، 2007/6/17، و 2007/8/28؛ وانظر أيضاً: بكدار، تقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تعطل الموظفين في قطاع غزة، 2008/8/18.

⁵⁷ الجزيرة.نت، 2013/8/4، انظر:

<http://www.aljazeera.net/coverage/pages/9ccaba06-d8ec-4f51-9966-9ea9a5bcc4a3>

3. العلاقة مع الجهاد الإسلامي:

مارست حركة الجهاد الإسلامي رفضها لاتفاقية أوسلو، منذ بداية توقيع منظمة التحرير على اتفاق إعلان المبادئ بطريقة عملية، حيث لم يمضِ أكثر من ثلاثة شهور على التوقيع حتى نفذت الحركة عملية استشهادية ضدّ قوات الاحتلال الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 1993، أي قبل بضعة أشهر من دخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. مما جعل احتمالية التصادم بين السلطة وحركة الجهاد الإسلامي كبيرة.

وقد دخلت السلطة الفلسطينية بحوارات سياسية مع حركة الجهاد الإسلامي كما فعلت مع كافة القوى السياسية الفلسطينية، في محاولة منها لاحتواء كافة القوى الرفضية لاتفاق أوسلو وإشراكها في الانتخابات التي جرت سنة 1996، إلا أن حركة الجهاد رفضت المشاركة في هذه الانتخابات، على أساس أنها من إفرازات أوسلو.

رفضت حركة الجهاد الإسلامي دعوة السلطة الفلسطينية تسليم سلاحها سنة 1995، وقد عبّر عن ذلك الأمين العام السابق لحركة الجهاد فتحي الشقاقي في تصريح له في نيسان/ أبريل 1995 بقوله "إن العمل العسكري مستمر وتسليم السلاح محرم"، كما رأى أنه من غير الممكن إقامة حوار سياسي مع السلطة، بسبب "وجود برامج سياسية متناقضة بين الجهاد الإسلامي وسلطة الحكم الذاتي"⁵⁸.

اتبعت السلطة الفلسطينية الأساليب نفسها التي استخدمتها مع كافة قوى المقاومة المناهضة لاتفاقيات التسوية، حيث اعتقلت السلطة الفلسطينية العشرات من عناصر الجهاد الإسلامي بعد العمليات الاستشهادية التي نفذتها حركة الجهاد بعد اغتيال أمينها العام على يد عملاء من الموساد Mossad في مالطا في تشرين الأول/ أكتوبر 1995. وفي تعليق لمدير الشرطة الفلسطينية العميد غازي الجبالي على منفذي العمليات الاستشهادية وصفهم بأنهم "كافرون وإرهابيون"، وقال إنهم "يستغلون الأسر الفقيرة ويغرونها بملايين الدولارات التي تدفعها إيران"⁵⁹.

⁵⁸ الحياة، 1995/4/30.

⁵⁹ الرأي، 1995/6/28.

كما قامت السلطة الفلسطينية في 1995/8/6 بإغلاق صحيفة الاستقلال المقربة من حركة الجهاد الإسلامي، وهو ما ينسجم مع الإجراءات المتبعة من قبل السلطة تجاه وسائل إعلام أخرى مناهضة لاتفاقيات التسوية أيضاً، حيث أغلق في اليوم نفسه صحيفة الوطن. وفي هذا الإطار لم يقتصر القمع الفكري الذي مارسته السلطة على الإسلاميين فقط، إذ منعت السلطة الفلسطينية سنة 1996 تداول كتب المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد، وفي هذا الإطار وجّه سعيد نقداً حاداً للرئيس ياسر عرفات حيث قال: "أعرف أن عرفات غاضب من نقدي المستمر. ليس لاتفاق أوسلو الذي أعتقد أنه خداع خاصة إذا تعلق الأمر بالفلسطينيين، ولكن لديكتاتوريته المتزايدة وغياب الرؤية والفساد في قيادته لشعبه"⁶⁰.

استمرت حركة الجهاد الإسلامي في رفضها للمشاركة في الانتخابات التي جرت سنة 2006، ودعت مناصريها إلى عدم المشاركة، ولكن في الوقت نفسه قالت الحركة إنها لن تكون "عقبة في طريق إجراء هذه الانتخابات"، كما أوضحت بأن رؤيتها وتصورها للصراع من أجل فلسطين ينطلق من ثوابت الأمة وإجماع علمائها بحرمه الصلح مع دولة الاحتلال أو الاعتراف بها أو المفاوضات معها، وأضافت بأن الانتخابات جزء من عملية التسوية وأن المجلس التشريعي أنشئ بموجب اتفاق أوسلو 2 الذي وُقّع في واشنطن⁶¹.

وقفت حركة الجهاد الإسلامي على الحياد في الصراع الذي دار بين الأطراف الفلسطينية في حزيران/ يونيو 2006، وقد حاولت الدخول في واسطة مع الطرف المصري لحل الخلاف الفلسطيني الداخلي، على أساس أن الجهاد كانت ضمن الأطراف التي شاركت في حوارات القاهرة المتعددة، وقد سافر وفد برئاسة الأمين العام رمضان عبد الله في 2006/6/22 إلى القاهرة، والتقى الوفد بمسؤولين مصريين للموضوع نفسه، ونقل عن الوفد قوله إن "الوقت الآن غير مناسب لإصدار أحكام تبرئ طرفاً وتدين آخر، فالجميع يتحمل مسؤولية الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية، ومعالجة هذا الموقف تحتاج إلى عمل متواصل على كل الصعد وبالتنسيق مع الأطراف العربية لأن القضية الآن على مفترق طرق"⁶².

⁶⁰ الدستور، 1996/8/26.

⁶¹ الغد، 2006/1/24.

⁶² الحياة، 2007/6/24.

بالرغم من حيادية حركة الجهاد، إلا أن السلطة في رام الله لم تُفرّق بين كافة الفصائل المقاومة في مسألة سحب السلاح، وهو ما عبّر عنه عبد الفتاح خزيمة أحد قيادات الجهاد الميدانيين بقوله، إنهم (أي السلطة) ”يتعاملون مع سلاحنا كأبي سلاح جنائي يستخدم ضد القانون، وأنه يجب تسليمه آجلاً وعاجلاً“⁶³.

أما في إطار المصالحة الفلسطينية، فلقد شاركت حركة الجهاد الإسلامي بالحوارات التي رعتها مصر منذ بداية الانقسام الفلسطيني الداخلي، وأعربت عن نيتها المشاركة في الترتيبات المتعلقة بإعادة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وانضمامها لها بعد توقيع اتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011، إلا أنها استمرت في رفض الانضمام إلى أي حكومة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة⁶⁴.

4. العلاقة مع اليسار الفلسطيني:

لا يمكن حصر الحديث حول اليسار الفلسطيني ضمن إطار فكري موحد، إذ تعددت التنظيمات اليسارية في الساحة الفلسطينية، مما انعكس سلباً على قوة تيار اليسار بمجمله، وهو ما استخدم من قبل قيادة فتح أحياناً لإضعافه، خصوصاً في أوج العمل الثوري المسلح في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

وكان الحضور الأفضل لليسار الفلسطيني متمثلاً بالجبهتين الشعبية والديموقراطية، وقد عملت الجبهة الشعبية على الجمع بين الاتجاه القومي والاتجاه اليساري، مما أكسبها قوة الدفع القومي في الشارع العربي قبل الانتفاضة المباركة سنة 1987، ولكن مع تراجع الأداء الثوري اليساري الفلسطيني، وشبه غيابه عن المضمون الاجتماعي للشارع الفلسطيني، وظهور التيار الإسلامي الذي شارك بقوة في العمل الوطني والكفاح المسلح، بالإضافة إلى أسباب بنيوية ذاتية؛ أبرزها التشرذم والانقسام الداخلي، وهيمنة الزعامات التاريخية، وضعف تواصل الأجيال. كما أن هناك أسباباً إقليمية ودولية كالبروز الشعبي للتيارات الإسلامية، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية أدت إلى تراجع دور اليسار في التأثير على المسار السياسي الفلسطيني خصوصاً منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

⁶³ عرب 48، 2008/2/8.

⁶⁴ الدستور، 2001/5/13.

انقسم اليسار الفلسطيني في موقفه من اتفاق أوسلو، حيث شارك حزب فدا وحزب الشعب في تركيبة السلطة الفلسطينية، في المقابل عارضت الجبهتان الشعبية والديموقراطية الاتفاق. وبالنسبة لتعامل اليسار الفلسطيني مع إفرازات أوسلو، فقد سعت السلطة الفلسطينية لإشراك أكبر قدر من القوى السياسية الفلسطينية في انتخابات سنة 1996.

كشفت الانتخابات التشريعية سنة 1996 حجم وشعبية قوى اليسار الفلسطيني المشارك في الانتخابات، حيث فشل حزب الشعب من تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات، فيما فازت فدا بمقعد واحد.

وهنا يرى البعض، أن بعض أحزاب اليسار المشاركة في السلطة لعبت بعد ذلك دوراً أكبر من حجمها الشعبي، والذي من الممكن رده لرغبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في توسيع دائرة شرعيته لقيادة المرحلة اللاحقة، ووضع جميع القوى السياسية الفلسطينية تحت سقف أوسلو.

ويرى البعض أن قوى اليسار كافة تعاملت مع إفرازات أوسلو بحكم الأمر الواقع، إذ انخرطت قوى اليسار في السلطة الفلسطينية عبر مشاركتها في مؤسساتها ضمن كوات حزبية، وأن خطاب اليسار بدا متناقضاً في الشارع الفلسطيني، مما حدّ من دور اليسار في المعارضة، وفي إمكانية مواجهة التيار المتنفذ في السلطة (حركة فتح)، وبدا سقف اليسار الفلسطيني في تعامله مع السلطة دون أوسلو المرفوض عندهم ابتداءً.

وعلى الرغم من مظاهر التراجع التي عانت منه قوى اليسار الفلسطيني، إلا أن انطلاقاً انتفاضة الأقصى، وانخراط القوى الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وانطلاق العمليات الفدائية شكل رافعة لليسر جعلته محط استهداف من قبل الاحتلال إلى جانب التيارات الإسلامية، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 2001/8/27، وبعد أقل من شهرين نفذت الجبهة الشعبية عملية ناجحة اغتالت فيها وزير السياحة الإسرائيلي ربيعاً زئيفي في 2001/10/17.

وعلى خلفية هذه العملية اعتقلت السلطة الفلسطينية أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات في 2002/1/15، واحتجزته بالإضافة إلى المجموعة التي نفذت عملية اغتيال زئيفي. وفي آذار/ مارس 2002 حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ياسر عرفات في

المقاطعة، مطالبة إياه بتسليم سعدات ورفاقه، ثم تمّ التوصل لاتفاق نُقل بموجبه سعدات ورفاقه إلى سجن أريحا بناء على اقتراح بريطاني، وتمّ وضعهم تحت الحراسة الأمريكية البريطانية في سجن أريحا، بعد موافقة إسرائيلية، إلى أن تمّ اقتحام سجن أريحا من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي في آذار/ مارس 2006، ضمن سيناريو انسحاب الأُمريكي والبريطاني المشرف على السجن.

أُفرزت الانتخابات التشريعية سنة 2006 نظاماً أشبه ما يكون بنظام ثنائي القطبية، حيث جمعت حركتا فتح وحماس نحو 86% من الأصوات، و90% من المقاعد، بينما لم تتمكن قوى اليسار المنضوية تحت منظمة التحرير من أن تحصد أكثر من 7% من الأصوات و3.8% من المقاعد. وفي هذا السياق سعت قوى اليسار إلى تبني نظام سياسي بعيد عن المحاصصة بين القوى الكبرى في الساحة الفلسطينية، واعتماد نظام النسبية في الانتخابات الداخلية، لأنه يمنحها إمكانية الترجيح بين حركتي فتح وحماس.

وفي الوقت الذي انتقدت فيه قوى اليسار ما أسمته الانقلاب في قطاع غزة، فإن أداءها تجاه ممارسات السلطة في رام الله كان باهتاً أمام القمع الذي قامت به سلطة رام الله، وفي المقابل لم تتمكن حركة حماس من استقطاب قوى اليسار المتوافقة معها في معارضة اتفاق أوسلو.

وبالرغم من انتقاد بعض قوى اليسار لأداء السلطة الفلسطينية في مواضع كثيرة، وخصوصاً في إدارة ملف المفاوضات، إلا أن هذه القوى ما زالت تمنح محمود عباس بشكل أو بآخر شرعية ما، من خلال المشاركة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي المستند إليهم عباس في مفاوضات التسوية السلمية.

رابعاً: الانقسام والمصالحة:

دخلت السلطة الفلسطينية منذ منتصف سنة 2007، في حالة من الانقسام الجيو-سياسي انعكس على الوضع الفلسطيني بمجمله، سياسياً واجتماعياً وأمنياً واقتصادياً، حيث استغل الاحتلال الإسرائيلي حالة الانقسام لممارسة اعتداءاته على الشعب والأرض، إذ قام بعمليات عسكريتين واسعتين ضدّ قطاع غزة، الأولى في الفترة 2008/12/27-2009/1/18، والثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، كما وسعت قوات الاحتلال سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية.

انعكس الشكل البنوي للنظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة، واستمرار هيمنة حركة فتح على القرار الوطني الفلسطيني، والتداخل بين السلطة ومنظمة التحرير وبين حركة فتح، على صعوبة التفريق ما إذا كان الانقسام بين فصيل وفصيل (فتح وحماس) أم بين سلطة وفصيل؟ فمثلاً لو كان الرئيس من خارج إطار حركة فتح، فهل كان سيشكل إطاراً جامعاً وينهي الانقسام؟

قامت الرئاسة الفلسطينية منذ بداية إعلان حالة الطوارئ في 14/6/2007، بمجموعة من الإجراءات غيّبت بموجبها المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وقد رأها البعض محاولة لإخراج حركة حماس من إطارها الشرعي⁶⁵، حيث أصدرت الرئاسة الفلسطينية مجموعة من القرارات والمراسيم، مما أسهم في مأسسة وقوننة الانقسام؛ فقد أصدر الرئيس في 17/6/2007، مرسوماً عطل بموجبه العمل بالمادة 79 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، والتي تنص على ضرورة موافقة المجلس التشريعي على أي تعيينات وزارية. وكذلك أصدر قراراً رئاسياً في 16/6/2007، عدّ بموجبه القوة التنفيذية والجناح العسكري لحركة حماس ميليشيات خارجة عن القانون، وجرّم كل من تثبت علاقته بها أيّاً كان نوعها.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات العربية التي حاولت جمع البيت الفلسطيني، وإعادة ترتيبه، إلا أن الإجراءات العملية على أرض الواقع، وممارسة الاعتقال السياسي، والإقصاء الوظيفي، والخضوع للرغبات الإسرائيلية والأمريكية الراضية لأي اتفاقات مصالحة بين القوى الفلسطينية، كل ذلك حال دون إتمام المصالحة الفلسطينية.

كانت الورقة المصرية التي عُرضت على كافة الفصائل الفلسطينية سنة 2009 من أبرز المبادرات العربية تفصيلاً لإنهاء حالة الانقسام، وقد اصطدمت هذه المبادرة برفض الجانب المصري وحركة فتح، التي وقعت على الورقة، طلب حماس بفتح الورقة للنقاش ومطابقتها مع ما تمّ الاتفاق عليه، كما ورفض الرئيس محمود عباس عقد أي لقاءات مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس قبل توقيع الورقة من جانب حماس وقال إنه "في حال توقيع حماس، وبعد ساعة أو نصف ساعة أو ربع ساعة، سيكون هناك لقاء معهم ولكن قبل ذلك لا"⁶⁶.

⁶⁵ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 50.

⁶⁶ السبيل، 18/1/2010.

راوحت المصالحة الفلسطينية محلها طيلة فترة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت في 2010/5/9 إلى أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود؛ بسبب التعنت الإسرائيلي الراض لتجميد الاستيطان، وقد ربطت بعض التقديرات إعادة فتح ملف المصالحة مع مؤشرات فشل المفاوضات؛ كمحاولة من السلطة الفلسطينية لاستخدام المصالحة كورقة ضغط في المفاوضات.

وبعد الانفراج في ملف المصالحة عقدت جلسات للحوار في دمشق في 2010/9/24، وقد تمّ خلالها التفاهم على ثلاث قضايا هي: الانتخابات، ومحكمة الانتخابات، ومنظمة التحرير؛ وبقي الملف الأمني عالقاً إلى حين الاجتماع الذي عقد في 2010/11/9، ولكن دون التوصل إلى تفاهم حوله. وانعكست الأجواء السلبية في هذا الاجتماع على ما تمّ التفاهم عليه في الاجتماع السابق.

وظلت المصالحة في حالة التجاذب بين الطرفين، إلا أن انفراجاً قد حدث مع التغييرات التي شهدتها المنطقة، وما رافقها من تغييرات في موازين التحالفات الإقليمية، حيث انعكس سقوط نظام حسني مبارك على ملف المصالحة، وتمّ حفل التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/4، بعد تجاوز حركتي فتح وحماس العقدة الأمنية.

وبناء على ما تقدم، فإن إخضاع المصالحة للمؤثرات الداخلية والخارجية، دون وجود رغبة حقيقية في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، واستخدام الملف تكتيكياً للضغط في ملف التسوية، كان أحد أهم أسباب الفشل التي واجهت هذا الاتفاق، وقد قدر البعض أن مجريات الأحداث في المنطقة أفقدت القضية الفلسطينية أهميتها الدولية، وأسقطت قضية التسوية عن أولويات الأجندة الأمريكية، مما دفع بالسلطة وحركة فتح للجنوح نحو المصالحة⁶⁷.

وعلى الرغم من الاختراقات التي حققتها لجان المصالحة الفصائلية، وتعدد اللقاءات خلال سنة 2011، إلا أن المصالحة عادت لتراوح مكانها حتى شباط/فبراير 2012، حيث تمّ الاتفاق على إسناد رئاسة الحكومة التوافقية إلى الرئيس محمود عباس كمخرج لحل الأزمة العالقة، إذ رفضت حركة حماس طرح اسم سلام فياض لرئاسة الحكومة. والجدير بالذكر أن العديد من المراقبين فوجئوا بموافقة حماس على إسناد الحكومة

⁶⁷ أحمد سعيد نوفل (محرر)، المصالحة الفلسطينية 2011 ما بعد التوقيع (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص 33.

لعباس، حيث كانت مؤشرات الأحداث والتغيرات في المنطقة تجري لصالح حركة حماس، وخصوصاً مع صعود الإخوان المسلمين في مصر.

وارتباطاً بالاتفاق السابق الموقع في الدوحة بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أمر الرئيس عباس بإطلاق سراح 64 من المعتقلين المنتمين لحركة حماس في الضفة الغربية، وذلك في إطار الاتفاق على إطلاق سراح جميع المعتقلين⁶⁸.

لم تُبدِ السلطة الفلسطينية جدية كافية لإنجاح المصالحة، فبالرغم من التفاهم على العديد من الملفات التفصيلية المتعلقة بترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإعادة بناء منظمة التحرير، إلا أن السلطة في رام الله ما فتئت تركز على تحويل مسار المصالحة نحو الترتيبات المتعلقة بالانتخابات داخل السلطة، وتغييب الملفات الأخرى ومنها إعادة بناء منظمة التحرير، وضمّ القوى والفصائل غير المنضوية تحتها مثل حماس والجهاد الإسلامي وغيرها، مما فسر البعض تصرف قيادة السلطة في رام الله بأنها تسعى إلى الماطلة وكسب الوقت، إلى حين تغيّر الظروف التي دفعت نحو توقيع المصالحة.

وبالفعل ما إن تغيرت الظروف التي أسهمت في إحداث اختراقات خلال سنتي 2011-2012، وما إن استوعبت الإدارة الأمريكية المشهد الجديد وأخذت القوة الإقليمية بزمام المبادرة، وحدث الانقلاب العسكري في مصر في 2013/7/3 والإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين، وفتح ملف التسوية، حتى عاد ملف المصالحة ليواجه المفاعيل الإقليمية والدولية المؤثرة عليه، وليعلّق ربما إلى حين تعطلّ ملف التسوية أو تغيّر المشهد الإقليمي.

خاتمة:

شكل قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994 منعطفاً حاداً في تاريخ القضية الفلسطينية، تمثل في إحداث تغيير جوهري في النظام السياسي الفلسطيني، الذي طالما كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي رأسه. ولكن أخطر ما مثله هذا التغيير هو سياسة القيادة الفلسطينية في تهमيش منظمة التحرير، واستئثارها بالسلطة، ومحاولاتها استنساخ

⁶⁸ القدس العربي، 2012/2/6.

الأنظمة العربية بحكم الحزب الواحد، واحتكارها "لشرعية استخدام العنف" في بسط سيطرتها داخلياً، مما انعكس على الهوية الوطنية الفلسطينية، فانتقل من شعب اكتسب شرعية وجوده من نضاله المسلح، كما صاغت منظمة التحرير، إلى سلطة تعدُّ نضال شعبها "عنفًا وإرهاباً" وتقول "إسرائيل وجدت لتبقى"، واختصار القضية الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة.

دفعت قيادة السلطة الفلسطينية بحركة فتح لتحمل أعباء السلطة، والذي انعكس على العمل التنظيمي لفتح مقابل مكاسب مادية أو وظيفية لأشخاص من الإطار الفتاوي، مما أثر على تماسك الحركة وشعبيتها في الداخل والخارج.

ومن جهة أخرى عجزت السلطة الفلسطينية عن احتواء التيار الإسلامي ضمن سقف أو سلو، مما دفعها إلى محاولة تحجيمه، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حالة التصادم المسلح والانقسام فيما بعد، وطرح مسألة ضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ليس فقط في إطار التوافق على حكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ضرورة التوافق على برنامج سياسي يضمن الحفاظ على حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

الفصل الثامن

المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفالسطينية 1994-2013

د. محسن محمد صالح

أ. إقبال وليد عميش

أ. غنى سامي جمال الدين

المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 2013-1994

نمهيّد:

بالرغم من وجود مادة غزيرة ومفصلة تحتاج إلى الكثير من المقارنة والتحليل، إلا أننا سنكتفي هنا بالتحدث عن أبرز المؤشرات بما تسمح به المساحة المتاحة في هذا الكتاب؛ مع الحرص على تشكيل صورة عامة مناسبة عن الجانب الاقتصادي للسلطة الفلسطينية (التي تغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال عشرين عاماً.

أولاً: محددات الأداء الاقتصادي:

هناك مجموعة من المحددات والظروف التي تحكم الأداء الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، والتي يجب وضعها في الاعتبار لفهمه وتقييمه، وهو أداء لا ينطبق عليه التطبيق المجرّد للطرق النمطية المعتادة في تقييم أداء الدول. وأبرز هذه المحددات:

1. الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته: تعاني مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من احتلال صهيوني استعماري استيطاني إحلالي، يسعى لاستجلاب المستوطنين الصهاينة ووضع أبناء الأرض الفلسطينيين في بيئة طاردة تضطّهرهم للنزوح والهجرة. ولئن انسحب الاحتلال من قطاع غزة سنة 2005 إلا أنه أبقى سيطرته على معابرها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، وما يزال يمارس حصاراً قاسياً بحق أبنائها. وفي الضفة الغربية ما يزال يسيطر أمنياً وإدارياً على نحو 60% من أرضها، وما زال يتحكم بمنافذها، ويتابع سياسة استيطانية منهجية أدت إلى بناء نحو 200 مستعمرة، وإلى إسكان 700 ألف مستوطن يهودي تقريباً. ويتابع الاحتلال التحكم بحركة الأفراد والبضائع ويضع مئات الحواجز في داخل الضفة، كما بنى جداراً عنصرياً عازلاً أضرّ بشكل هائل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، ويسيطر الاحتلال على نحو 85% من مصادر المياه في الضفة.

ومنذ بدء هذا الاحتلال سنة 1967 مارس سياسات إلحاق اقتصادي لمناطق الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه منع الاحتلال تنفيذ السلطة لمشاريع استراتيجية كالمطار والميناء وإنتاج الكهرباء، أما حفر الآبار وبناء الطرق السريعة والبنى التحتية فتتم بالحدود الدنيا، وبما لا يتعارض مع استغلال الاحتلال لما فوق الأرض وما تحتها، وتلبية احتياجات الاحتلال وليس احتياجات الشعب الفلسطيني. وفوق ذلك، لا يتردد الاحتلال في استخدام كافة الوسائل الوحشية في القتل والاعتقال والحصار، وتدمير المنازل والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية والبنى التحتية إذا ما واجه مقاومة من الشعب الفلسطيني. وعلى سبيل المثال فقد تسببت أساليب التنكيل والتدمير الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى (2000-2005) بخسائر اقتصادية تقدر بنحو 15.6 مليار دولار. وتسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر 2008 ومطلع 2009 بخسائر مباشرة تقدر بنحو 2 مليار دولار¹، بينما تسبب عدوانه على القطاع في صيف 2014 بخسائر مباشرة تقدر بنحو 2.8 مليار دولار².

كما أن سياسة الإلحاق الاقتصادي أدت إلى أن ما يزيد عن 80% من صادرات السلطة تذهب إلى "إسرائيل" بينما تأتي نحو 72% من وارداتها من "إسرائيل" (انظر بند التبادل التجاري). وعلى هذا، فإن الاحتلال الإسرائيلي هو جوهر الإشكالية الاقتصادية الفلسطينية، ولا يمكن فهم اقتصاد السلطة دون فهم الاحتلال الإسرائيلي وأساليبه وسياساته.

¹ بكدار، "الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 2008/12/28 - تاريخ وقف إطلاق النار 2009/1/18"، 2009/1/29، انظر: <http://www.pecdar.org/atemplate.php?id=620>؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض الخسائر الاقتصادية الأولية في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي حتى 2009/1/17، 2009/1/19، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf

ملاحظة: ذكر تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الفلسطينية أن الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008 ومطلع سنة 2009 بلغت 1,346 مليون دولار بينما بلغت الخسائر غير المباشرة نحو 750 مليون دولار. انظر: حازم الشنار، "التقديرات شبه النهائية للخسائر الاقتصادية لقطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي (2008/12/27-2009/1/17)"، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، 2009/2/23، في: <http://www.mne.gov.ps/mnmodules/epapers/gazastatics.pdf>

² See Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR), *Gaza Strip: Reconstruction & Development Plan* (Jerusalem: PECDAR, September 2014), <http://www.pecdar.ps/new/userfiles/file/PECDAR-Gaza-English-spr.pdf>

تجدد الإشارة إلى أن هناك نحو مليار دولار خسائر غير مباشرة للعدوان الإسرائيلي في صيف 2014 حسب تقرير بكدار نفسه.

2. **بروتوكول باريس:** نظم هذا الاتفاق، الذي وقعته السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي سنة 1995، العلاقة الاقتصادية بين الطرفين. غير أن هذا الاتفاق لم يكن اتفاقاً اقتصادياً بين بلدين بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنه اتفاق تمّ من خلاله تنظيم علاقة الحكم الذاتي الاقتصادية بالاحتلال، وتكريس هيمنة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني. وكان من أبرز معالمه استمرار تحكم الاحتلال بحركة البضائع والأفراد، وبالمعابر البرية والبحرية والجوية، وبالتالي التحكم بحركة الصادرات والواردات، كما تولى الاحتلال تحصيل عائدات الضرائب (المقاصة) للسلطة الفلسطينية، والتي تشكل نحو 60% من إيراداتها المحلية، واستخدم عملية تسليم أو منع تسليم هذه العائدات للسلطة كأداة ابتزاز وتركيع للشعب الفلسطيني.

3. **ضعف الرؤية التنموية للسلطة الفلسطينية:** عانت السلطة الفلسطينية من الكثير من التخبط والعشوائية في بناء وتنفيذ رؤيتها التنموية والاقتصادية. ولم تقم بانتهاج سياسات تنموية تعمل على تعزيز القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني وتقوية المناعة المجتمعية، ولم تُقدم برامج حقيقية تسعى للانفصال والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي. ونحت العديد من الجوانب الاقتصادية منحى استهلاكياً... بينما انشغل بعض المتنفذين بفكرة "الرفاه تحت الاحتلال" بدل أن ينشغلوا بالتفكير في "اقتصاد مقاوم" أو "اقتصاد صمود" يكون رافعة للتخلص من الاحتلال.

ويلحق بهذه الإشكالية أن جانباً كبيراً من ميزانية السلطة يذهب إلى جوانب غير تنموية، وخصوصاً ما يتعلق بالأمن، حيث يحظى هذا القطاع بأكثر من 40% من مجمل الرواتب والأجور؛ بينما تضيق الكثير من جهوده في تنفيذ الالتزامات تجاه الطرف الإسرائيلي، بما في ذلك منع العمل المقاوم وملاحقة فصائله ورجالاته.

4. **الفساد المالي والإداري:** عانت مؤسسات السلطة من استئثار الفساد المالي والإداري، ومن مظاهر الترف والتنفيـع والواسطة والمحسوبية، ومن التعيين وفق الولاء الحزبي والفصائلي، ومن البطالة المقنّعة. وبالرغم من عدد من السياسات الإصلاحية التي تمّ تنفيذها في السنوات الأخيرة، إلا أن العديد من هذه المظاهر ما زال حاضراً وإن بدرجات متفاوتة.

5. **المال السياسي، والاعتماد على المساعدات الخارجية:** وجدت السلطة الفلسطينية منذ البداية في بيئة لا تُمكنها من القيام على رجلها، سواء بسبب استمرار

الاحتلال، أم بسبب طبيعة اتفاقات التسوية السلمية، أم بسبب حداثة سنّ السلطة. ولذلك أصبحت المساعدات والتمويل الخارجي مصدراً رئيسياً من المصادر التمويلية للسلطة؛ غير أن هذا المال الذي يأتي معظمه من دول غربية على علاقة قوية بـ"إسرائيل"، ولها رؤيتها الخاصة بمسار التسوية واستحقاقاتها؛ هو مال مُسيّس يرتبط بأجندات هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الحليف الأكبر لـ"إسرائيل". ولذلك تعطل تدفق هذا المال عندما فازت حماس في الانتخابات وشكلت حكومة السلطة واستُخدم كأداة في إفشالها وإسقاطها، كما استُخدم قبل ذلك وبعد ذلك مع حكومات فتح لضبط التزامها بمسار التسوية وشروط الرباعية... وأصبح هذا المال أحد معوقات الوحدة الوطنية الفلسطينية... كما استُخدم جانب من هذا المال لتلبية الالتزامات الأمنية الفلسطينية تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

6. محدودية الموارد الطبيعية: تُعدّ الضفة والقطاع، نسبياً، مناطق محدودة بإمكاناتها الطبيعية من النفط والغاز والمعادن والمياه والغابات، بالإضافة إلى مساحتها الضيقة نسبياً، خصوصاً في قطاع غزة، والتي تجعل إمكانات التوسع الاقتصادي والاستثماري عملاً صعباً وتحدياً كبيراً. وبالرغم من محدودية هذه الإمكانيات فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يألو جهداً في مصادرتها واستغلالها، وتعطيل القدرات الفلسطينية عن الاستفادة منها.

7. الإمكانيات البشرية: يحفل الشعب الفلسطيني بإمكانات بشرية هائلة ومتميزة في شتى المجالات، وهي إحدى أبرز المزايا التي يمكن للشعب أن يواجه بها التحديات والعقبات الاقتصادية. وهي عندما يُحسن استثمارها في داخل فلسطين وخارجها، فإنها يمكن أن تحقق قفزات كبيرة ونوعية في النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي:

تشير المعطيات المتوفرة للناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1994-2013 إلى أنه بشكل عام لم يخرج عن البيئة والمسارات العامة التي فرضها الاحتلال منذ سنة 1967، وإلى أن هذا الاحتلال ظلّ محدداً أساسياً

للنمو الاقتصادي الفلسطيني. وتشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية ارتفع من نحو 3,081 مليون دولار سنة 1994 إلى نحو 7,456 مليون دولار سنة 2013، أي بنسبة 142% على مدى عشرين عاماً، بمتوسط زيادة سنوي مقداره 4.8%. غير أن بداية الاقتصاد من نقطة متخلفة، مقارنة بالإمكانات الفلسطينية الكبيرة، أظهر وكأن اقتصاد السلطة حقق معدلاً سنوياً معقولاً، لكن بيئة الاحتلال التي وضعت هذا الاقتصاد في أوضاع متردية جعلت أي حالة تحسن ضئيلة للغاية قياساً بالأوضاع الطبيعية.

وكان تأثير الإجراءات القمعية والتدميرية للاحتلال يبدو واضحاً في سنوات انتفاضة الأقصى، عندما تراجع الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة 2000-2004 وحقق نتائج أقل من سنة 1999؛ وحدث الأمر نفسه في سنة 2006، عندما حقق الناتج نمواً سالباً، بسبب الإجراءات الإسرائيلية والدولية ضد السلطة الفلسطينية عندما تولت حماس قيادة حكومتها.

ويلاحظ بشكل عام أن إسهام قطاع غزة في الناتج المحلي غير متناسب مع حجمه السكاني عند مقارنته بالضفة الغربية، وظلّ طوال الفترة الماضية أقل من نظيره في الضفة عند مقارنة نسبة ناتجه المحلي بنسبة سكانه. ولا يبدو ذلك أمراً مستغرباً إذا ما وضعنا في الاعتبار الضيق الشديد لمساحته، وكثافته السكانية العالية، وضعف موارده الطبيعية، ومنع الاحتلال الإسرائيلي له من حرية استغلال شواطئه البحرية. هذا، بالإضافة إلى الحصار الخانق القاسي الذي تعرض له خصوصاً منذ سنة 2007، والحروب الثلاث المدمرة التي شنها الصهاينة عليه في الفترة 2008-2014. ومع ذلك فإن مؤشرات الناتج المحلي تُظهر تحسناً في إسهام القطاع في الناتج المحلي في الفترة 2009-2013 من 24% إلى 27.1%، مع العلم أن نسبة سكان قطاع غزة من مجموع سكان فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة والقطاع) تبلغ نحو 38%. ويظهر الجدول التالي الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية في الفترة 1994-2013 بالأسعار الثابتة:

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة) 1994-2013 بالأسعار الثابتة* (بالمليون دولار)³

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	السلطة الفلسطينية
1994	1,981.2	1,099.5	3,080.7
1995	2,158.7	1,141.3	3,300
1996	2,191.4	1,148.7	3,340.1
1997	2,531.3	1,298.7	3,830
1998	2,911.8	1,467.2	4,379
1999	3,272	1,469.6	4,741.6
2000	3,070	1,265.9	4,335.9
2001	2,703.2	1,229	3,932.2
2002	2,306.3	1,134.8	3,441.1
2003	2,532.8	1,390.6	3,923.4
2004	2,836	1,493.2	4,329.2
2005	3,003.8	1,792.9	4,796.7
2006	3,130.7	1,478.9	4,609.6
2007	3,529.9	1,383.5	4,913.4
2008	3,947.3	1,264.8	5,212.1
2009	4,304.6	1,359	5,663.6
2010	4,609	1,513.3	6,122.3
2011	5,101.2	1,781.1	6,882.3
2012	5,409	1,905.8	7,314.8
**2013	5,435.1	2,020.5	7,455.6

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بُعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

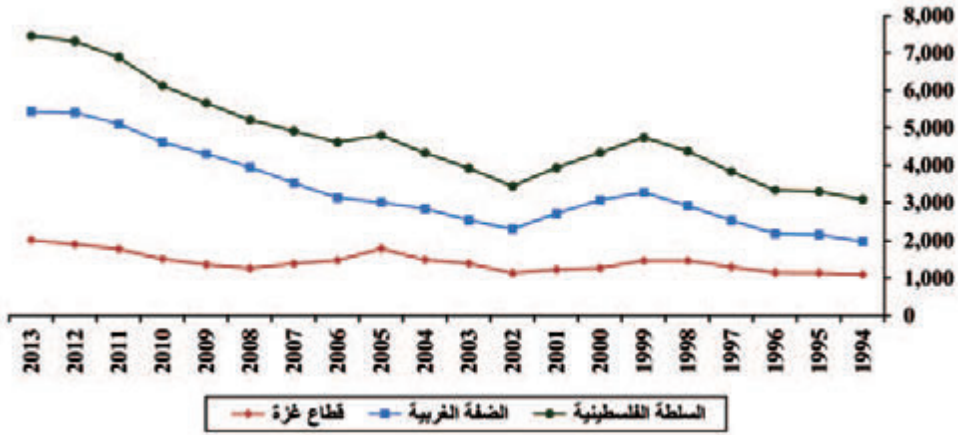
* سنة الأساس 2004.

** تقديرات أولية.

³ بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 1994-2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2072.pdf

وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2014) (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_NationalAccounts-Q2-2014a.pdf

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 1994-2013 بالأسعار الثابتة
(بالمليون دولار)



ويتضح الانعكاس المدمر لسياسة الاحتلال تجاه الاقتصاد الفلسطيني من خلال المقارنة مع الناتج المحلي الإسرائيلي، والذي يُظهر الفرق الهائل في الاقتصاد بين الطرفين بعد 27 عاماً من الاحتلال (1967-1994)، كما يُظهر أن الفجوة الهائلة ظلت مستمرة حتى بعد عشرين عاماً من قيام السلطة الفلسطينية، بمعنى أن الاحتلال وسياساته ظلت تُشكل عقبة أساسية أمام انطلاقة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني، وأن السنوات العشرين لم تُحدث فرقاً حقيقياً عند المقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي. فقد نما الناتج المحلي الإسرائيلي (بالأسعار الجارية) من نحو 74.3 مليار دولار سنة 1994 إلى نحو 290.6 مليار دولار سنة 2013؛ مقارنةً بالناتج المحلي للسلطة الفلسطينية الذي نما (بالأسعار الجارية) من نحو 2.84 مليار دولار سنة 1994 إلى نحو 12.58 مليار دولار سنة 2013؛ وظلّ الناتج المحلي الإسرائيلي يفوق نظيره الفلسطيني بنحو 23 ضعفاً. وهي حالة لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء سياسات الاحتلال المستغلّة والمتحكّمة بالشعب الفلسطيني وأرضه، والممانعة لتطوره، خصوصاً وأن المنطقة المحتلة هي جزء من البيئة الجغرافية نفسها (فلسطين المحتلة سنة 1948 وفلسطين المحتلة سنة 1967). ويظهر الجدول التالي الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية مقارنةً بنظيره الإسرائيلي في الفترة 1994-2013 بالأسعار الجارية:

جدول رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية مقارنة بـ "إسرائيل"
1994-2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)⁴

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
1994	2,843	74,251
1995	3,283	96,156
1996	3,410	105,290
1997	3,760	108,389
1998	4,068	109,819
1999	4,271	110,685
2000	4,314	124,144
2001	4,004	122,279
2002	3,556	112,848
2003	3,968	118,595
2004	4,329	126,415
2005	4,832	133,698
2006	4,910	145,122
2007	5,506	166,347
2008	6,674	201,526
2009	7,268	194,771
2010	8,913	233,282
2011	10,465	258,410
2012	11,279	257,206
*2013	12,579	290,555

* تقديرات أولية.

⁴ بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني، انظر: المراجع نفسها.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي لسنة 1994، انظر:

Site of Central Bureau of Statistics (CBS), <http://www.cbs.gov.il/archive/shnaton47/st06-01.gif>

أما بالنسبة للسنوات 1995-2009، انظر: <http://www.cbs.gov.il/publications13/1514/pdf/t01.pdf>

وبالنسبة للسنوات 2010-2013، انظر:

CBS, <http://www.cbs.gov.il/publications14/yarhon1014/pdf/f1.pdf>

ملاحظة: تم احتساب سعر صرف الشيكل مقابل الدولار حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انظر:

CBS, <http://www.cbs.gov.il/archive/shnaton47/st09-13.gif>; and <http://www.cbs.gov.il/publications14/yarhon1014/pdf/i9.pdf>

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر المؤشرات المتوفرة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة شهد تحسناً في الفترة 1994-1999، حيث زاد من 1,438 دولاراً إلى 1,724 دولاراً، بنسبة 19.9% بمتوسط زيادة سنوي مقداره 3.7%. غير أن نصيب الفرد شهد حالة من التراجع خلال انتفاضة الأقصى (2000-2004)، ثم عند تشكيل حماس للحكومتين العاشرة والحادية عشر (2006-2007)، بسبب الإجراءات القمعية الإسرائيلية. ولم يستطع أن يعود إلى مستواه الذي بلغه سنة 1999 إلا في سنة 2011.

أما عند مقارنة نصيب الفرد في كل من الضفة والقطاع، فتُظهر الإحصائيات تعافياً أسرع في الضفة عن نظيره في القطاع، إذ رجع إلى مستواه الذي بلغه في سنة 1999 في سنة 2009. بينما تُظهر الإحصائيات أن نصيب الفرد في القطاع لم يعد إلى مستواه الذي بلغه سنة 1999، إلا سنة واحدة هي 2005، بل لم يعد بعد ذلك إلى ما كان عليه سنة 1994.

وبالرغم من أن الأرقام المعدلة التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أيلول/سبتمبر 2014، حول الناتج المحلي الفلسطيني ونصيب الفرد منه، تتطلب مزيداً من التوضيحات؛ إلا أنه من المفهوم أن يكون قطاع غزة ذا نصيب متدنٍ للفرد مقارنة بنظيره في الضفة خصوصاً في ضوء الحصار والحروب التي خاضها منذ تولي حماس إدارته. ويظهر الجدول التالي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية في الفترة 1994-2013 بالأسعار الثابتة:

جدول رقم (3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية
1994-2013 بالأسعار الثابتة* (بالدولار)⁵

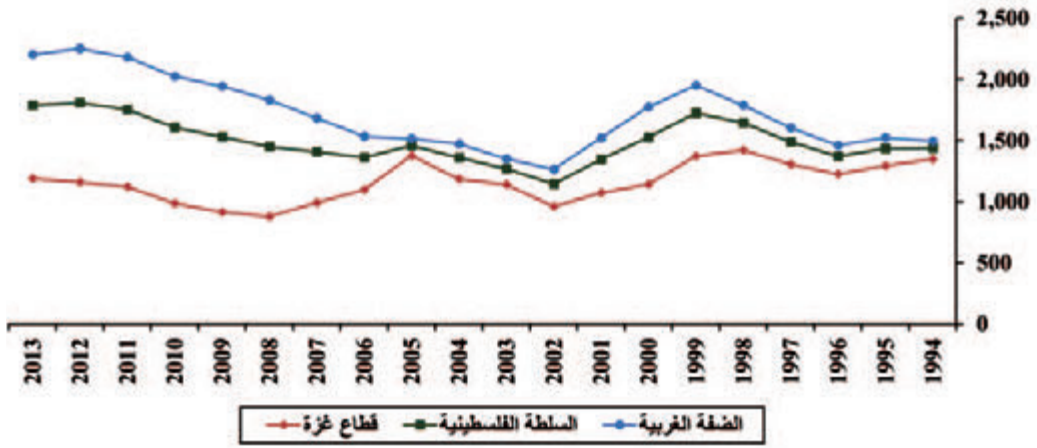
السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	السلطة الفلسطينية
1994	1,494.2	1,346.8	1,438.1
1995	1,522.9	1,292.7	1,434.6
1996	1,461	1,224.4	1,369.9
1997	1,602.9	1,304.5	1,487.5
1998	1,787.6	1,420.7	1,645.2
1999	1,948.3	1,372.1	1,723.9
2000	1,774.3	1,140.7	1,526.7
2001	1,520.6	1,072.5	1,345
2002	1,263.1	959.3	1,143.7
2003	1,350.5	1,138.8	1,267
2004	1,472	1,184.1	1,358.1
2005	1,515.2	1,374.5	1,459.4
2006	1,534.8	1,096.1	1,360.1
2007	1,681.9	991.3	1,406
2008	1,830.5	878.1	1,449.1
2009	1,943	914.1	1,529.8
2010	2,025.1	985.7	1,606.4
2011	2,181.5	1,121.1	1,752.5
2012	2,251.3	1,159	1,807.5
**2013	2,202.2	1,187.5	1,788.1

* سنة الأساس 2004.

** تقديرات أولية.

⁵ بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 1994-2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012. وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2014).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 1994-2013
بالأسعار الثابتة (بالدولار)



وعند مقارنة نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية بنصيب الفرد الإسرائيلي نلاحظ الفرق الشاسع بين النصيبين، وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من سياسات إسرائيلية استعمارية غاشمة. وتُظهر الإحصائيات المحتسبة بالأسعار الجارية أن نصيب الفرد الفلسطيني بلغ 3,016 دولاراً سنة 2013 مقابل 36,067 دولاراً للفرد الإسرائيلي، أي أن نصيب الفرد الإسرائيلي أكبر بنحو 12 ضعفاً عن نظيره الفلسطيني. مع الإشارة إلى أن نصيب الفرد الإسرائيلي كان سنة 1994 (عندما تأسست السلطة الفلسطينية) أكبر من نظيره الفلسطيني بنحو 9.5 أضعاف، بمعنى أن الفجوة زادت بين الطرفين، وأن وضع الفرد الفلسطيني تراجع (أو ازداد سوءاً) مقارنة بنظيره الإسرائيلي. والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية مقارنة بنظيره الإسرائيلي في الفترة 1994-2013 بالأسعار الجارية:

جدول رقم (4): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية
مقارنة بـ "إسرائيل" 1994-2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)⁶

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
1994	1,327	12,571
1995	1,427	17,339
1996	1,399	18,509
1997	1,460	18,576
1998	1,528	18,366
1999	1,553	18,036
2000	1,519	19,694
2001	1,369	18,938
2002	1,182	17,122
2003	1,281	17,664
2004	1,358	18,491
2005	1,470	19,206
2006	1,449	20,473
2007	1,576	23,045
2008	1,856	27,414
2009	1,963	26,032
2010	2,339	30,611
2011	2,665	33,287
2012	2,787	32,534
*2013	3,016	36,067

* تقديرات أولية.

⁶ بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني، انظر: المراجع نفسها.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي لسنة 1994، انظر:

CBS, <http://www.cbs.gov.il/archive/shnaton47/st06-01.gif>; and <http://www.cbs.gov.il/archive/shnaton47/st02-01.gif>

أما بالنسبة للسنوات 1995-2009، انظر: CBS, <http://www.cbs.gov.il/publications13/1514/pdf/t01.pdf> وبالنسبة للسنوات 2010-2013، انظر:

CBS, <http://www.cbs.gov.il/publications14/yarhon1014/pdf/f1.pdf>

ملاحظة: تم احتساب سعر صرف الشيك مقابل الدولار حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انظر:

CBS, <http://www.cbs.gov.il/archive/shnaton47/st09-13.gif>; and <http://www.cbs.gov.il/publications14/yarhon1014/pdf/i9.pdf>

رابعاً: الدين العام:

يُمثل الدين العام أحد الهموم الكبيرة التي تُثقل اقتصاد السلطة الفلسطينية. وقد تطور هذا الدين من 96.3 مليون دولار سنة 1995 إلى 2,376.3 مليون دولار سنة 2013. والدين العام يُمثل نحو 31.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 بالأسعار الثابتة. وقد لا يرى البعض في هذه النسبة مؤشراً خطيراً مقارنة بالدول العربية المجاورة وعدد من الدول الأجنبية؛ غير أن الاقتصاد الفلسطيني، الهش والمُثقل بالتحديات والعقبات، يجب أن يتعامل مع حجم دينه المتزايد بمزيد من الحساسية والحذر. ومن جهة أخرى، فإن ديون السلطة كانت في أغلبها ديوناً خارجية، إلا أن السلطة نحت في السنوات الأخرى منحى يعتمد بشكل أكبر على المصادر المحلية، كالمصارف وسلطة الطاقة وغيرها، لأنها تتم بشروط وتسهيلات أفضل. وبذلك فقد تضاعلت نسبة الديون الخارجية من 66.4% سنة 2008 إلى 46.7% سنة 2013، لترتفع بذلك الديون المحلية (الداخلية) سنة 2013 إلى 53.3%. ويشير الجدول التالي إلى تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1995-2013:

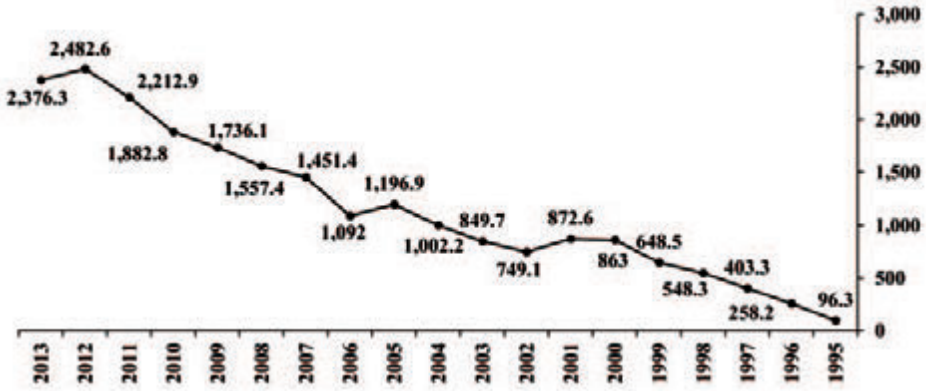
جدول رقم (5): الدين العام للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 1995-2013
(بالمليون دولار)⁷

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدين الخارجي	-	-	-	-	-	520.1	559.7	597.2	611	611
الدين الداخلي	-	-	-	-	-	342.8	312.9	151.9	238.7	391.2
إجمالي الدين العام	96.3	258.2	403.3	548.3	648.5	863	872.6	749.1	849.7	1,002.2

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين الخارجي	624.3	629.4	1,034.4	1,034.4	1,086.9	1,043.3	1,114.3	1,097.9	1,108.7
الدين الداخلي	572.6	462.6	417	523.1	649.2	839.6	1,098.6	1,384.7	1,267.6
إجمالي الدين العام	1,196.9	1,092	1,451.4	1,557.4	1,736.1	1,882.8	2,212.9	2,482.6	2,376.3

⁷ بالنسبة للسنوات 1995-1999، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Palestinian_Main_Indicators/main_indicators_palestinian_economy.xls
أما بالنسبة للسنوات 2000-2013، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xls

الدَّين العام للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 1995-2013 (بالمليون دولار)



خامساً: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (رام الله):

تميزت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بعجز مزمن منذ إنشائها. وظلت السلطة طوال عشرين عاماً تعيش تحت هاجس الحاجة للمعونات والمساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتها وسدّ العجز في موازنتها، كما ظلت تعيش أسيرة المخاوف من الإجراءات الإسرائيلية، خصوصاً عدم تسليم عائدات الضرائب، بالإضافة إلى الإغلاقات والحصار... وغيرها.

منذ البداية، بدا الأمر وكأنه مصمم لأن تعيش السلطة الفلسطينية في حالة عجز مالي؛ فبدل أن تُفتح لها أبواب العمل والانطلاق، وجدت نفسها في سجن إسرائيلي يُحدّد لها سقف حركتها ونشاطها، ويضبط إيقاع صادراتها و وارداتها، ويحكم قدرتها على العمل والتنفيذ، ويقوم بمعاقبها إن تجاوزت خطوطه الحمراء، أو خرجت عن إيقاعه أو عن فهمه هو لمسار التسوية... وبالتالي كان نظاماً مصمماً للفشل!! ومنذ البداية، وُجد المانحون ليس فقط ليسدوا العجز "المحتوم"، وإنما ليطمئنوا على مسار التسوية السلمية بطريقتهم الخاصة، وليستكملوا عملية "تطويع" السلطة بما يتناسب مع رؤاهم السياسية.

ليس بين أيدينا أرقام دقيقة "متفق عليها" حول حجم الدعم الذي تلقتة السلطة في سنواتها الأولى، حيث تختلف في ذلك المصادر التي بين أيدينا؛ غير أن المؤشرات المتوفرة

لرصيد الإيرادات والنفقات تكشف عجزاً كبيراً، ففي سنة 1995 بلغت الإيرادات العامة 226 مليون دولار بينما بلغت النفقات العامة 715.3 مليون دولار، أي أن الإنفاق كان نحو 317% من حجم الإيرادات. وفي السنة التالية (1996) بلغت الإيرادات العامة 299.7 مليون دولار، أما النفقات العامة فبلغت 774.1 مليون دولار، أي أن الإنفاق كان 258% من حجم الإيرادات؛ وفي سنة 1997 كان الإنفاق 279% من حجم الإيرادات. غير أن هذا الخلل أخذ يخف تدريجياً لتبدأ الإيرادات من الاقتراب من حجم النفقات في الفترة 1998-2000، أي دون أن تنتهي مشكلة العجز. وقد تمّ سدّ العجز من خلال المنح والهبات الخارجية، كما أن إيرادات المقاصة أو الضرائب التي تجبها "إسرائيل" لصالح السلطة شكّلت رافعة كبيرة لإيرادات السلطة في الفترة 1998-2000. وهي فترة يلاحظ أنها ارتبطت بحالة هدوء نسبي في الضفة والقطاع (حتى أواخر أيلول/ سبتمبر 2000) بعد أن تمكنت السلطة من تفكيك وضرب معظم خلايا المقاومة المسلحة، كما ارتبطت الفترة بدخول مسار التسوية السلمية في الحديث عن الحلول النهائية. غير أنه منذ بدأت انتفاضة الأقصى عادت الفجوة بين الإيرادات والنفقات (بسبب الإجراءات الإسرائيلية) للاتساع من جديد. ويظهر الجدول التالي الإيرادات والنفقات العامة دون احتساب المنح والمساعدات الخارجية في الفترة 1995-1999:

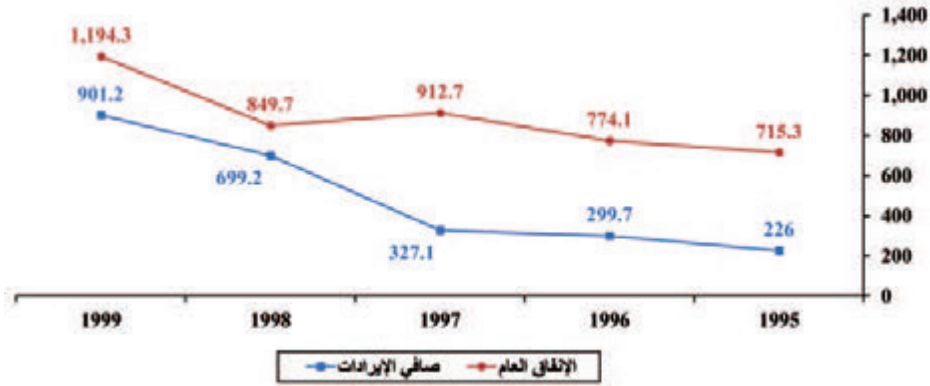
جدول رقم (6): مالية السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 1995-1999

(بالمليون دولار)⁸

السنة	1995	1996	1997	1998	1999
صافي الإيرادات	226	299.7	327.1	699.2	901.2
الإنفاق العام	715.3	774.1	912.7	849.7	1,194.3

⁸ بالنسبة لصافي الإيرادات سنة 1995، انظر: أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2012)، ص 17، في: <http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Fiscal%20Sustainability%20of%20the%20Palestinian%20PA.Ar.pdf> أما بالنسبة للإنفاق العام سنة 1995، انظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، العدد 1، نيسان/ أبريل 2005. وبالنسبة للسنوات 1996-1999، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

مالية السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 1995-1999 (بالمليون دولار)



وقد فضلنا عدم إدراج المساعدات والمنح الخارجية في الجدول السابق بسبب تضارب بعض الأرقام، التي توفرها مصادر السلطة الرسمية، ربما بسبب الاختلاف في طريقة تصنيف المساعدات أو في الرجوع لمعطيات مختلفة... وعلى سبيل المثال، تشير دراسة أعدها نصر عبد الكريم وباسم مكحول وصدرت عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في سنة 2005، واستندت في بياناتها إلى معطيات وزارتي التخطيط والمالية؛ أن السلطة الفلسطينية تلقت صرفاً فعلياً لمنح ومساعدات بقيمة 2,029.3 مليون دولار في الفترة 1994-1997، كما تلقت صرفاً فعلياً بقيمة 1,465.9 مليون دولار في الفترة 1998-2000؛ أي بمعدل سنوي مقداره 499.3 مليون دولار عن الفترة 1994-2000.⁹ أما معطيات سلطة النقد الفلسطينية فتشير معلوماتها المحدثة إلى منح ومساعدات تلقتها السلطة بقيمة 264.9 مليون دولار في الفترة 1997-1999.¹⁰ وكانت معلومات سابقة صادرة عن "المراقب الاقتصادي والاجتماعي" أشارت إلى أن المنح والمساعدات التي تلقتها السلطة في الفترة 1997-1999 تبلغ 1,547 مليون دولار.¹¹ وهي معطيات

⁹ انظر: نصر عبد الكريم وباسم مكحول، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني (القدس ورام الله: معهد ماس، 2005)، ص 53، في: http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/international%20aid%20Arabic_2005.pdf

¹⁰ انظر: سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

¹¹ انظر: سلطة النقد الفلسطينية ومعهد ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، العدد 23، كانون الثاني/يناير 2011.

تشير الكثير من الاستغراب، خصوصاً وأن المعطيات المحدثّة لسلطة النقد تشير إلى منح ومساعدات لا تتجاوز 4.1 ملايين دولار سنة 1998¹²، بينما كانت معطياتها السابقة تتحدث عن منح ومساعدات في السنة نفسها بقيمة 530 مليون دولار¹³.

ومن جهة ثالثة، فإن دراسة نشرتها المجلة الاقتصادية The Economic Journal الصادرة في حزيران/ يونيو 2001 عن الجمعية الاقتصادية الملكية Royal Economic Society تقدم جدولاً يتضمن في أحد معطياته دعم المانحين خلال الفترة 1994-2000 بما مجموعه 4,223 مليون دولار، ومن ضمنه إيرادات لخطط تطويرية بقيمة 3,204 مليون دولار عن الفترة نفسها. ويذكر كاتبو التقرير أنهم استندوا في بياناتهم إلى معطيات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية¹⁴.

وعلى أي حال، فإننا عندما نتابع استقرار صافي الإيرادات والمنح والمساعدات مقارنة بالنفقات خلال الفترة 2000-2013، فإننا نلاحظ أنها زادت من 1,449 مليون دولار سنة 2000 إلى 3,677.9 مليون دولار سنة 2013، بمعدل زيادة مقداره 154%؛ غير أن النفقات العامة زادت من 1,668 مليون دولار سنة 2000 إلى 3,419.1 مليون دولار سنة 2013 بنسبة زيادة مقدارها 105%. غير أن ما يظهر أنه تحسن في الموازنة، كان في الحقيقة مرهوناً بالمساعدات والمنح الخارجية، والتي بالرغم من دورها الكبير إلا أنها في عشر من السنوات الـ 14 لم تكن كافية لسدّ الخلل في الموازنة حيث انتهت تلك السنوات برصيد كلي سالب. والجدول التالي يوضح مالية السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2013:

¹² انظر: سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

¹³ انظر: سلطة النقد الفلسطينية ومعهد ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 23.

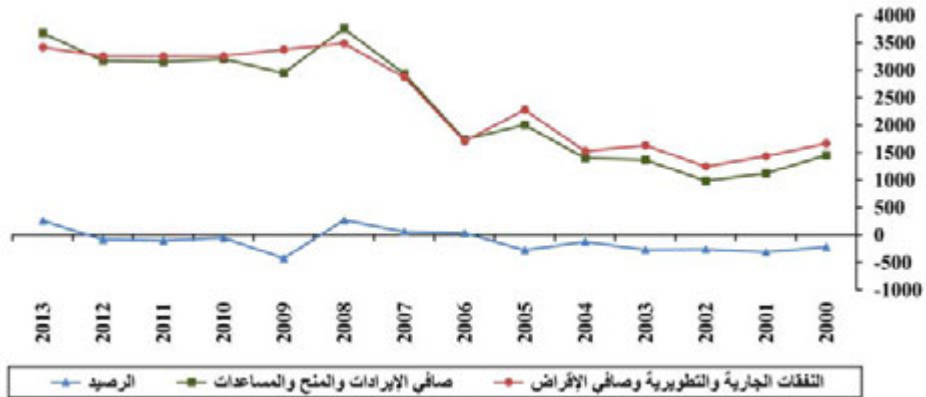
¹⁴ See Stanley Fischer, Patricia Alonso-Gamo and Ulric Erickson Von Allmen, "Economic Developments in the West Bank and Gaza Since Oslo," *The Economic Journal*, Royal Economic Society, vol. 111, issue 472, June 2001, p. 256.

جدول رقم (7): مالية السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013 (بالمليون دولار)¹⁵

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
1,741	2,006	1,403	1,367	987	1,122	1,449	صافي الإيرادات والمنح والمساعدات
1,707	2,281	1,528	1,635	1,246	1,435	1,668	النفقات الجارية والتطويرية وصافي الإقراض
34+	275-	125-	268-	259-	313-	219-	الرصيد

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
3,677.9	3,172.3	3,153.6	3,204.7	2,950.4	3,757.8	2,938	صافي الإيرادات والمنح والمساعدات
3,419.1	3,258.2	3,256.8	3,258.3	3,375.9	3,487.7	2,877	النفقات الجارية والتطويرية وصافي الإقراض
258.7+	85.9-	103.3-	53.6-	425.5-	270.1+	61+	الرصيد

مالية السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013 (بالمليون دولار)



وفي الفترة 2000-2013 ظهرت هشاشة اقتصاد السلطة الفلسطينية أمام العقوبات والإجراءات الإسرائيلية وأمام الحاجة الملحة للمساعدات الخارجية. وكان نموذج ذلك قد تجلّى في أثناء انتفاضة الأقصى، وعند تولي حماس قيادة حكومة السلطة. وفي كل مرة كان يجري تعويض حرمان الإسرائيليين للسلطة من أموال المقاصة، بمزيد من الاعتماد على المساعدات؛ وفي كلتا الحالتين لم تكن الإيرادات المحلية تزيد عن رُبع الإيرادات

¹⁵ انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، في: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations_00-12.xls

العامه، أي أن إيرادات المقاصة التي تجبها سلطات الاحتلال والمساعدات ظلت تمثل أكثر من 75% من إيرادات السلطة.

وقد وصلت إيرادات الجباية المحلية التي تقوم السلطة بجمعها مباشرة إلى أدنى مستوياتها في سنة 2007، عندما بلغت نسبتها 11% فقط من إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية (قبل خصم الإرجاعات الضريبية التي تبلغ نسبتها 0.9%)؛ بينما وصلت إيرادات المقاصة التي تجبها "إسرائيل" وتسلمها للسلطة إلى 44.9% من إجمالي الإيرادات والمنح، فيما غطت المنح والمساعدات الخارجية 45%. وكان الالاف للنظر في تلك السنة القفزة الهائلة في مبالغ المقاصة التي سلمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسلطة في رام الله. فبحسب الأرقام الرسمية فقد انخفضت عائدات المقاصة في السنة التي قادت حماس فيها الحكومة (سنة 2006) بنسبة 61.5% عن السنة التي سبقتها (344 مليون دولار سنة 2006 مقابل 894 مليون دولار سنة 2005)، وعندما سيطرت فتح على الحكم في رام الله في منتصف السنة التالية ارتفعت مبالغ المقاصة التي استلمتها حكومة سلام فياض إلى 1,318 مليون دولار سنة 2007، أي بنسبة زيادة مقدارها 283.1%¹⁶. أما الإيرادات من المنح والمساعدات الخارجية فارتفعت من 1,019 مليون دولار سنة 2006 إلى 1,322 مليون دولار سنة 2007 بنسبة زيادة مقدارها 29.7%. وهذا يعكس بشكل واضح إشكالية "المال السياسي" كأحد أدوات الضغط والتوجيه لدى الاحتلال الإسرائيلي والدول المانحة.

كان استخدام سلاح حرمان الفلسطينيين من إيرادات المقاصة حاضراً بشكل قوي في سنوات الانتفاضة، فلم تستلم السلطة شيئاً سنة 2001 (خفض 100%)، ثم استلمت مقداراً ضئيلاً (72 مليون دولار) لعله لا يزيد عن 10-15% من مستحققاتها؛ ثم تحسنت النسبة مع استجابة السلطة الفلسطينية للشروط "الإصلاحية" المفروضة عليها في سنة 2003؛ بما في ذلك التقليل من صلاحيات الرئيس ياسر عرفات، واستحداث منصب رئيس الوزراء، وغيرها.

¹⁶ تجدر الإشارة إلى أن مصادر وزارة المالية في تلك الفترة (قبل تحديث هذه البيانات لاحقاً) تشير إلى أن السلطة الفلسطينية لم تتلق سوى مبلغ 68.7 مليون دولار من أموال المقاصة في أوائل سنة 2006، وأن السلطات الإسرائيلية أوقفت تحويل أموال المقاصة طوال سنة 2006 طالما كانت حماس تدير الحكومة. وبالتالي فإن المبلغ 344 مليون دولار المسجل عن إيرادات المقاصة لسنة 2006 يحتمل أن يكون قد تمّ استكماله لاحقاً عندما تولت حكومة فياض السلطة في رام الله، وتمّ تسديده كمتأخرات للسلطة. وهذا يعني أن الحكومة التي قادت حماس سنة 2006 عانت مالياً أكثر بكثير مما تظهره الأرقام الرسمية للسلطة الفلسطينية.

وبشكل عام شكلت إيرادات المقاصة نحو ثلثي صافي إيرادات السلطة من دون احتساب المساعدات الخارجية، مع ملاحظة أنها أخذت منحى تصاعدياً، خصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة التي تتوفر بياناتها، أي سنوات 2011 و2012 و2013، وبنسب 68.4% و70.3% و72.9% على التوالي. أما أعلى قيمة وصلتها المقاصة من صافي الإيرادات فكانت سنة 2007 عندما بلغت نسبتها 81.6%.

ومن جهة أخرى، فإن حجم المنح والمساعدات الخارجية شكل نسبة مهمة من الإيرادات الكلية للسلطة الفلسطينية طوال عشرين عاماً من إنشائها. وخلال الفترة 2000-2013 تجاوزت قيمة المنح والمساعدات ما تمّ تحصيله من إيرادات المقاصة في ثمان سنوات من أصل 14 سنة. وكان من الملاحظ أن هذه المساعدات عوضت بشكل حيوي العجز الهائل في الميزانية، الناتج عن عدم تسديد "إسرائيل" جزئياً أو كلياً لأموال المقاصة في سنوات الانتفاضة 2001-2003، وفي سنة حكومة حماس العاشرة 2006. وخلال الفترة 2000-2013 بلغ مجموع المنح والمساعدات المقدمة للسلطة وفق إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية 13,930.5 مليون دولار، وبلغت إيرادات المقاصة للفترة نفسها 12,638.5 مليون دولار، أما إيرادات الجباية المحلية التي تقوم السلطة بجمعها مباشرة فبلغت في الفترة نفسها 7,013.8 مليون دولار. وإذا ما تمّ جمع كافة الإيرادات (إجمالي الإيرادات مع الإيرادات الخارجية) للفترة 2000-2013 والبالغة 33,582.8 مليون دولار، فإن نسبة إيرادات الجباية المحلية إلى باقي الإيرادات ستكون 20.9% فقط وبمعدل سنوي مقداره 501 مليون دولار؛ مع الإشارة إلى أن عملية الجباية المحلية تحسنت بشكل كبير في الفترة 2008-2013 عن الفترة التي سبقتها. وبالطريقة نفسها، فإن نسبة إيرادات المنح والمساعدات إلى باقي الإيرادات ستكون 41.5% وبمعدل سنوي مقداره 995 مليون دولار. أما نسبة إيرادات المقاصة إلى باقي الإيرادات فستكون 37.6%، بمعدل سنوي مقداره 903 مليون دولار. وهذا يعني باختصار أن 79.1% من الإيرادات الكلية للسلطة خلال الفترة 2000-2013 كانت مرتبطة أو مرتبطة بالعدو الإسرائيلي أو بالدول المانحة. ويظهر الجدول التالي صافي الإيرادات والمنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية في الفترة 2000-2013:

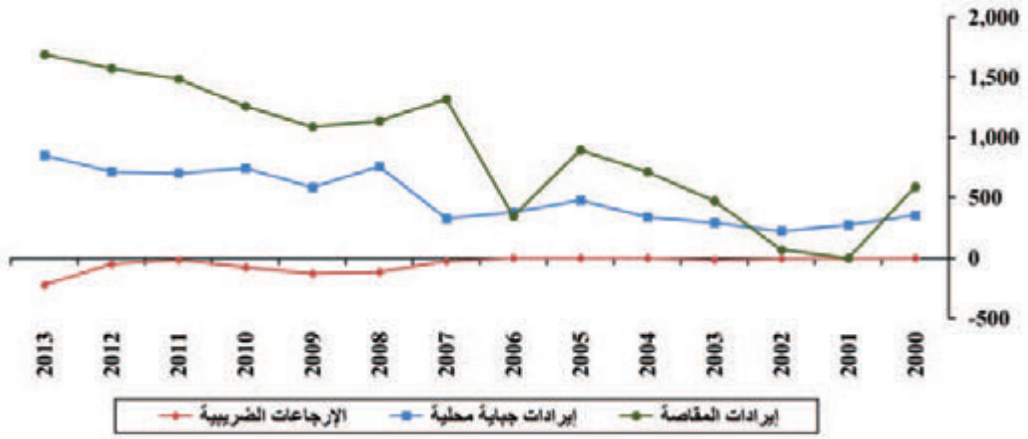
جدول رقم (8): إيرادات السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013
(بالمليون دولار)¹⁷

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إيرادات جباية محلية	352	275	223	291	337	476	378
- إيرادات ضريبية	241	183	141	167	191	231	221
- إيرادات غير ضريبية	111	92	82	124	146	245	157
إيرادات المقاصة	587	0	72	472	713	894	344
إجمالي الإيرادات	939	275	295	763	1,050	1,370	722
الإرجاعات الضريبية (-)	0	2-	5-	16-	0	0	0
صافي الإيرادات	939	273	290	747	1,050	1,370	722
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	510	849	697	620	353	636	1,019
صافي الإيرادات والمنح والمساعدات	1,449	1,122	987	1,367	1,403	2,006	1,741

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إيرادات جباية محلية	324	759	585.1	744.8	702.1	715.3	851.5
- إيرادات ضريبية	202	272.8	301.5	474.3	482.1	483.2	597.2
- إيرادات غير ضريبية	122	486.2	283.6	270.5	220	232.1	254.4
إيرادات المقاصة	1,318	1,137	1,090	1,259.2	1,487.4	1,574.4	1,690.5
إجمالي الإيرادات	1,642	1,896	1,675.1	2,004	2,189.6	2,289.7	2,542
الإرجاعات الضريبية (-)	26-	116.3-	126.5-	76.3-	13.5-	49.6-	222.1-
صافي الإيرادات	1,616	1,779.7	1,548.6	1,927.7	2,176.1	2,240.1	2,319.9
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	1,322	1,978.1	1,401.8	1,277	977.5	932.1	1,358
صافي الإيرادات والمنح والمساعدات	2,938	3,757.8	2,950.4	3,204.7	3,153.6	3,172.3	3,677.9

¹⁷ انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).

إيرادات السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013 (بالمليون دولار)



تضاعفت النفقات العامة للسلطة من نحو 700 مليون دولار سنة 1995 إلى نحو 3,420 مليون دولار سنة 2013، أي بنحو خمسة أضعاف. وقد لاحظ تقرير الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول السياسة المالية للسلطة، الصادر في نيسان/أبريل 2012 (وتسندته في معظم نقاطه تقارير ودراسات أخرى) أن السلطة الفلسطينية عانت، خصوصاً في البداية، من إشكالية التحول من الثورة إلى السلطة، حيث سيطرت فصائل وكوادر منظمة التحرير على عمل السلطة ومؤسساتها، ونقلت العديد من أنماط السلوك الثوري المتسم بالسرية والبعيد عن الشفافية إلى السلطة الجديدة الناشئة؛ وهو ما أضعف القدرة على الرقابة، وفتح المجال للفساد المالي والإداري. ومن جهة أخرى، فقد تابعت قيادة السلطة إنشاء المؤسسات، دون دراسة معمقة لجدواها، حتى زاد عددها عن الخمسين، وأنشأتها بأشكال وصلاحيات ومراسيم وقوانين مختلفة... مما أدى لبعض مظاهر الفوضى، وتعارض أو تداخل الصلاحيات، وضعف الشفافية، وزيادة العاملين وإهدار المال العام¹⁸.

¹⁸ الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين)، رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة" (رام الله: أمان، نيسان/أبريل 2012)، ص 4-5، انظر: <http://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/3c9bc9f7f72c04b3ab9503bed832dd39.pdf>.

وبشكل عام، ورثت السلطة 22 ألف موظف عن السلطات الإسرائيلية سنة 1994¹⁹، غير أن هذا العدد تضخم إلى نحو 175 ألفاً سنة 2013 أي بنسبة زيادة مقدارها نحو 700%²⁰، مع أن عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع لم يزد في الفترة 1993-2013 عن 125%. وهو ما يشير إلى مدى التضخم والترهل الذي أصاب الجهاز الوظيفي، وكيف اتخذت الوظائف العمومية وسيلةً للاسترزاق بغير وجه حق، وأداةً للبطالة المقنعة. ولم تخلُ المؤسسات الحكومية للسلطة من مشاكل أخرى مثل:

- اختلال الهياكل الإدارية والوظيفية.
- تدني كفاءة الموظفين.
- انتشار النفاق والمحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ والمناصب.
- استخدام التوظيف كأداة لشراء الولاء الفصائلي والتنظيمي.
- نشوء ظاهرة الموظف الوهمي، كجزء من الفساد الإداري والمالي والسياسي والأمني، حيث تشير بعض التقديرات إلى وجود نحو 15-17 ألف موظف وهمي يتقاضون رواتبهم دون أن يقوموا بأعمالهم. وهو ما قد يكلف الخزينة الفلسطينية المنهكة نحو 126-143 مليون دولار سنوياً.
- استنزاف الأمن لجزء كبير من الميزانية²¹.

ويظهر الجدول التالي النفقات الجارية والتطويرية وصافي الإقراض للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2013:

¹⁹ المرجع نفسه، ص 5.

²⁰ انظر: الحياة الجديدة، 2014/10/8، في: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=245329&cid=3439>

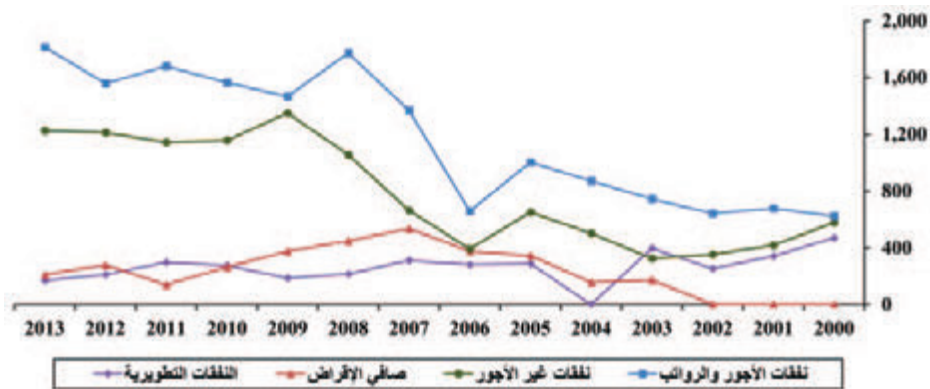
²¹ الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين)، مرجع سابق، ص 4-6.

جدول رقم (9): نفقات السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013
(بالمليون دولار)²²

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نفقات الأجور والرواتب	622	678	642	743	870	1,001	658
نفقات غير الأجور	577	417	352	324	501	649	392
صافي الإقراض	0	0	0	173	157	344	376
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281
النفقات الجارية والتطويرية وصافي الإقراض	1,668	1,435	1,246	1,635	1,528	2,281	1,707

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نفقات الأجور والرواتب	1,369	1,770.8	1,467	1,563.6	1,679	1,557.7	1,813.8
نفقات غير الأجور	663	1,055	1,349	1,156.1	1,142.7	1,212.2	1,225.7
صافي الإقراض	535	446.9	374	263.5	139	277.2	211.2
النفقات الجارية وصافي الإقراض	2,567	3,272.7	3,190	2,983.2	2,960.6	3,047.1	3,250.7
النفقات التطويرية	310	215	185.9	275.1	296.2	211	168.4
النفقات الجارية والتطويرية وصافي الإقراض	2,877	3,487.7	3,375.9	3,258.3	3,256.8	3,258.2	3,419.1

نفقات السلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013 (بالمليون دولار)



²² انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).

وتمثل الرواتب والأجور عبئاً هائلاً يثقل كاهل السلطة الفلسطينية، وتحصد نسبة مرتفعة جداً من نفقاتها؛ فخلال الفترة 1996-2013 تراوح معدل الإنفاق على الرواتب بين 46.1% و 63.3% من النفقات الجارية، حسبما لاحظت دراسة الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة، وبمتوسط سنوي مقداره 54% تقريباً²³. أما الإحصائيات المتوفرة لدى سلطة النقد الفلسطينية فتشير إلى أن معدل الإنفاق على الرواتب تراوح بين 51.9% و 69.6% من النفقات الجارية خلال الفترة 1996-2013، وبمتوسط سنوي مقداره 58% تقريباً²⁴. وفي كلتا الحالتين فإن الرواتب تزيد عن نصف النفقات الجارية.

إن أكثر ما يلفت النظر هو الأعداد الكبيرة للموظفين الأمنيين ورواتبهم؛ إذ إن نسبة أعداد العاملين في الأجهزة الأمنية ظلّت تتمحور حوالي منطقة الـ 45% من مجمل موظفي السلطة في الفترة التي تتوفر لدينا عنها إحصائيات (1995-2011)، وهي نسبة لا تكاد تصل إليها بلد في العالم، حيث يصل معدل رجال الأمن إلى واحد لكل خمسين فلسطينياً في الضفة والقطاع. ويعكس هذا العدد المرتفع سعي حركة فتح إلى استيعاب منتسبيها من المقاتلين السابقين ومن مؤيديها في هذه الأجهزة، وتوفير مصادر رزق لهم؛ كما يعكس الدور الوظيفي الذي تقوم به السلطة لضمان الأمن وتنفيذ الالتزامات تجاه الاحتلال الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، تستهلك رواتب العاملين في الأجهزة الأمنية ما معدله 40% من رواتب السلطة الفلسطينية وهي أحد أضخم النسب في العالم. وفي سنة 2009 كان هناك 77,500 عسكري يشكلون ما نسبته 45.9% من مجموع الموظفين في السلطة؛ ومع أن عددهم انخفض سنة 2011 إلى 64,700 عسكري مقابل 88,300 موظف مدني، إلا أن نسبتهم ظلّت في حدود 42.3% من موظفي السلطة. ومع ذلك، فقد أشار تقرير الفساد لسنة 2010 أن حصر أعداد العاملين الحقيقيين في الأجهزة الأمنية غير واضح، وأن عملية الحصول على معلومات حول واقعها وموازناتها صعبة²⁵. ويظهر الجدول التالي أعداد موظفي السلطة المدنيين والعسكريين خلال الفترة 1995-2011:

²³ الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين)، مرجع سابق، ص 6.

²⁴ انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)؛ وانظر أيضاً: سلطة النقد الفلسطينية المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

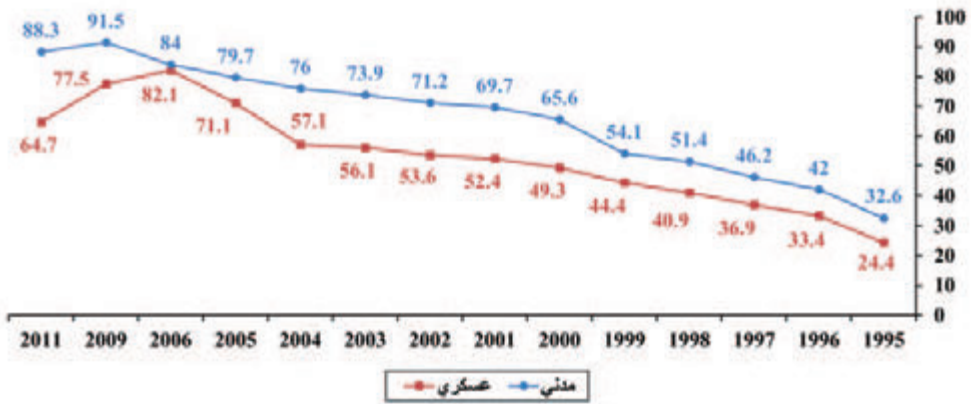
²⁵ الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين)، مرجع سابق، ص 5-6؛ وانظر: أحمد قباجة، مرجع سابق، ص 66.

جدول رقم (10): أعداد الموظفين في السلطة الفلسطينية في القطاع العام - سنوات مختارة (بالألف)²⁶

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مدني	32.6	42	46.2	51.4	54.1	65.6	69.7
عسكري	24.4	33.4	36.9	40.9	44.4	49.3	52.4
المجموع	57	75.4	83.1	92.3	98.5	114.9	122.1

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2009	2011
مدني	71.2	73.9	76	79.7	84	91.5	88.3
عسكري	53.6	56.1	57.1	71.1	82.1	77.5	64.7
المجموع	124.8	130	133.1	150.8	166.1	169	153

أعداد الموظفين في السلطة الفلسطينية في القطاع العام - سنوات مختارة (بالألف)



ومن الجدير بالذكر أن التكلفة الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية وصلت سنة 2009 إلى 32% من مجمل النفقات العامة، مقارنة بـ 19.6% في الأردن، و 14% في لبنان، و 15.3% في الكيان الإسرائيلي، و 4.5% في ألمانيا²⁷.

²⁶ الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين)، مرجع سابق، ص 5؛ وانظر: أحمد قباجة، مرجع سابق، ص 66.

²⁷ انظر: أحمد قباجة، مرجع سابق، ص 73؛ وانظر أيضاً: الإنفاق العسكري (% من إنفاق الحكومة المركزية)، البنك الدولي، في: <http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.ZS/countries>

من جهة أخرى، فإن حالة الانقسام الفلسطيني أدت إلى إشكالية حقيقية في طريقة صرف السلطة في رام الله لنفقاتها. إذ طلبت السلطة في رام الله من أعداد كبيرة من الموظفين في قطاع غزة البقاء في بيوتهم كشرط لاستلام رواتبهم، وذلك في مواجهة سيطرة الحكومة التي تقودها حماس على قطاع غزة منذ صيف 2007.

وبحسب دراسة أعدها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) في سنة 2008، فإن عدد موظفي السلطة في قطاع غزة بلغ 77 ألف موظف بينهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وأن عدد الذين سمحت لهم السلطة في رام الله بالاستمرار في أعمالهم بلغ 17,750 موظفاً، يتركزون في وزارتي التربية والصحة، بنسبة 23% من إجمالي موظفي السلطة في القطاع. وحسب الدراسة فإن نحو 43,250 موظفاً يتلقون أجورهم ومرتباتهم دون أن يزاووا أعمالهم طبقاً لإحصاءات سنة 2007، وعليه فإن السلطة تقوم بدفع رواتب بقيمة 368 مليون دولار في السنة دون مردود يُذكر²⁸.

وقد ظلت السلطة ملتزمة بدفع رواتب المستنكفين عن العمل حتى الآن (2014)، بينما اضطرت حماس للملئ الشواغر بموظفين جدد تزايد عددهم ليصل في سنة 2014 إلى أكثر من 40 ألفاً. وعندما تشكلت حكومة الوفاق الوطني في مطلع حزيران/ يونيو 2014، نشأ وضع شاذ إذ أصرت قيادة السلطة على الاستمرار في تسليم الرواتب للمستنكفين طوال الفترة الماضية، بينما رفضت تسليم الرواتب للموظفين الذين قاموا وما زالوا يقومون بتغطية الشؤون المدنية والأمنية للقطاع ممن عينتهم حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة. وهي ما زالت من القضايا التي تنتظر حلاً حتى طباعة هذا الكتاب.

²⁸ انظر: بكدار، تقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تعطل الموظفين في قطاع غزة، 2008/8/18. ملاحظة: أشارت دراسة بكدار أن عدد موظفي السلطة في قطاع غزة بلغ 78 ألف موظف، ولكنها عندما فصلت الإحصائية كان المجموع هو 77 ألفاً، وبالتالي أصبحت نسبة من سمحت لهم السلطة في رام الله بالاستمرار في أعمالهم هي 23% وليس 22.7%. كما أن الدراسة قالت إن نحو 43,250 موظفاً يتلقون أجورهم ومرتباتهم دون أن يزاووا أعمالهم، أي ما نسبته 56.2% من مجموع الموظفين، لكنها لم توضح ماذا حدث للعدد المتبقي من الموظفين وهم نحو 16 ألف موظف ونسبتهم 20.8%.

سادساً: الموازنة العامة لحكومة تسيير الأعمال (غزة):

أُوجد الانقسام الفلسطيني الذي حدث في صيف 2007 وضعاً شاذاً، إذ تعاملت الأنظمة العربية والدولية مع حكومة سلام فياض التي عينتها الرئاسة الفلسطينية كحكومة شرعية، بينما ووجهت حكومة إسماعيل هنية المدعومة من المجلس التشريعي الفلسطيني والتي تمكنت من متابعة عملها في قطاع غزة بحصار إسرائيلي، وعُزلة رسمية واسعة عربياً ودولياً. ولذلك وجدت المساعدات والمنح الدولية طريقها إلى رام الله، أما الحكومة في غزة فتدبرّت أمرها من خلال برامج تقشفية، ومن خلال ما يُعرف بـ "اقتصاد الأنفاق" من جهة الحدود مع مصر، ومن خلال الدعم من بعض الأنظمة المتعاطفة معها كإيران وقطر وتركيا.

كان تحدي إدارة قطاع غزة كبيراً بالنسبة لحكومة هنية؛ إذ مع ضيق المساحة وكثافة السكان ومحدودية الموارد الطبيعية، ومع الحصار الإسرائيلي الخانق، ومع شحّ المساعدات قياساً بما كان يصل حكومة السلطة في رام الله، فإنه كان عليها أن تواجه حروباً إسرائيلية مدمرة واعتداءات مستمرة أضرت بشكل هائل بالبنى التحتية وبإمكانات النهوض. ومع ذلك فإن معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) في القطاع زاد في الفترة 2008-2013 بنسبة 35.2%، كما أن نصيب قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة في الضفة والقطاع زاد في الفترة نفسها من 24.3% إلى 27.1%. هذا مع ملاحظة أن السلطة في رام الله تلقت مساعدات ومنح خارجية خلال هذه الفترة (2008-2013) بقيمة 7,924.5 مليون دولار، وكذلك مع ملاحظة وجود نحو 100 ألف عامل من أبناء الضفة في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية. كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة، بالرغم من كل أشكال المعاناة والحصار، تمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي من الخضروات بنسبة 97%، وشبه اكتفاء ذاتي من الفواكه بنسبة 80%²⁹.

وتظهر موازنة حكومة تسيير الأعمال في القطاع أنها اعتمدت بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ففي سنة 2010 بلغت نسبة هذه المساعدات 64.3% من مجمل الإيرادات، غير أنها انخفضت إلى ما نسبته 22.7% سنة 2012؛ ثم عادت نسبة المساعدات

²⁹ القدس العربي، 2014/4/22.

إلى الارتفاع سنة 2013 لتصل إلى 34.2%. وظلت حكومة هنية تعاني عجزاً مزمناً في موازنتها بلغ 55.7% مثلاً في سنة 2012 من مجمل إيراداتها. ويشير الجدول التالي إلى المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة خلال الفترة 2010-2013:

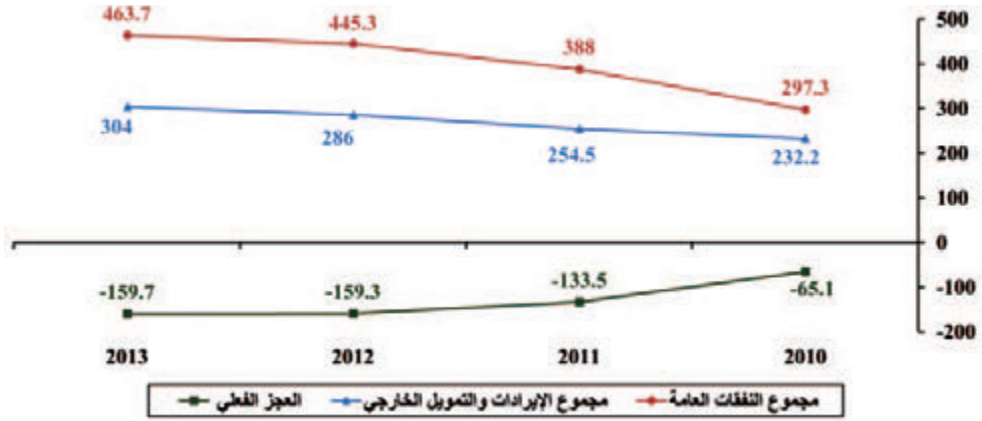
جدول رقم (11): العمليات المالية لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010-2013
(بالمليون دولار)³⁰

السنة	2010	2011	2012	2013
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	232.2	254.5	286	304
- الإيرادات المحلية الفعلية	83	187.5	221	200
- التمويل الخارجي الفعلي	149.2	67	65	104
مجموع النفقات العامة	297.3	388	445.3	463.7
- الرواتب والأجور	228.7	297.5	340	365
- النفقات التشغيلية	21.6	24.5	40	40
- النفقات التحويلية	45.2	53.4	60	51
- النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.8	9	5.3	7.7
- نفقات من سنوات سابقة	-	3.6	-	-
العجز الفعلي	65.1-	133.5-	159.3-	159.7-

³⁰ انظر: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011"، 2011/3/31؛ وانظر "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012"، البرلمان، 2012/4/5، في: http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf؛ وانظر: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013"، البرلمان، 2013/1/10، في: http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cabf1cbf-e821-4086-b0f2-6463860579d1.pdf؛ وانظر: "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014"، البرلمان، 2014/1/2، في:

http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cb62d9e3-a5cf-4eab-a6bf-6d107fbcaaec.pdf

العمليات المالية لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010-2013 (بالمليون دولار)



سابعاً: العمل والبطالة والفقر:

بلغ مجموع القوى العاملة (التي تشمل العاملين فعلاً، والمتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه) في مناطق السلطة (الضفة والقطاع) نحو 513 ألفاً سنة 1995، وارتفع العدد إلى 1.155 مليون شخص سنة 2013، بنسبة زيادة مقدارها 125.1%. وبلغ مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية 358 ألفاً سنة 1995، حيث ارتفع عددها إلى 759 ألفاً سنة 2013، بنسبة زيادة مقدارها 112%؛ أي أن نسبتها إلى العدد الكلي للقوى العاملة انخفضت خلال الفترة 1995-2013 من 69.8% إلى 65.7%. أما في قطاع غزة فبلغ مجموع القوى العاملة 155 ألفاً سنة 1995، حيث ارتفع عددها إلى 396 ألفاً سنة 2013 بنسبة زيادة مقدارها 155.5%، أي أن نسبتها إلى العدد الكلي للقوى العاملة ارتفعت خلال الفترة 1995-2013 من 30.2% إلى 34.3%. ويدل ذلك على أن الزيادة السكانية الأعلى وتيرة في قطاع غزة قد انعكست على تزايد حجم القوى العاملة لديه مقارنة بالضفة الغربية. وهذا ما ألقى أعباء أكبر على العمل والبطالة في القطاع، المثقل بضيق المساحة وقلة الموارد والحصار والحروب العدوانية الإسرائيلية.

لم يؤثر إنشاء السلطة الفلسطينية وقيامها بمهامها مدة عشرين عاماً على حل مشكلة البطالة، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الذين ينتقلون إلى سوق العمل. بل إن المؤشر العام يعطي مدلولاً عاماً سلبياً، حيث كانت نسبة البطالة في مناطق السلطة (الضفة والقطاع) 18.2% سنة 1995، وبلغت 23.4% سنة 2013. وطوال 19 عاماً تغطيها الإحصائيات (1995-2013)، لم تنخفض النسبة العامة للبطالة في مناطق السلطة عن النسبة التي بدأت بها إلا في ثلاث سنوات (1998-2000)؛ وينطبق الأمر نفسه على الضفة الغربية إذا أخذت لوحدها. أما في قطاع غزة فانخفضت نسبة البطالة فيه عن النسبة التي بدأ بها في خمس سنوات فقط هي الفترة 1997-2000، وسنة 2003.

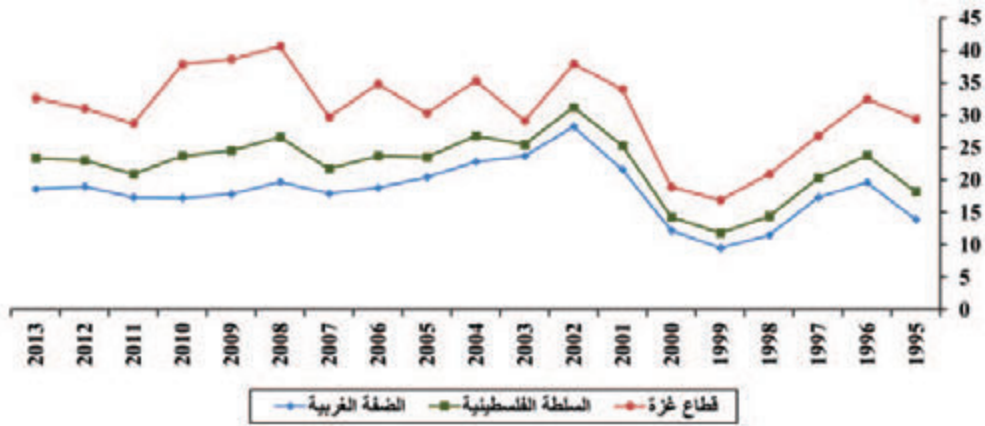
وتُظهر المؤشرات أن النسبة العامة للبطالة في مناطق السلطة بلغت ذروتها في سنة 2002 عندما بلغت 31.2%، وأن أدنى نسبة لها كانت في سنة 1999 عندما تدنت إلى 11.8%. وهو ما ينطبق على الضفة الغربية التي بلغت البطالة فيها ذروتها سنة 2002 عندما بلغت 28.2%، وانخفضت لأدنى نسبها سنة 1999 عندما بلغت 9.5%. وفي المقابل فإن أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة كانت سنة 2008 عندما وصلت إلى 40.6%، وانخفضت لأدنى نسبها في القطاع سنة 1999 عندما بلغت 16.9%. ومن الواضح أن التأثير الأقصى على العمالة في الضفة كان في أثناء انتفاضة الأقصى؛ أما التأثير الأقصى على القطاع فكان بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق والعدوان المدمر عليه خصوصاً في الفترة 2009/2008. هذا، بالإضافة إلى معاناته القاسية في أثناء انتفاضة الأقصى. وهو ما يؤكد أن الممارسات والعقوبات والاعتداءات الإسرائيلية تلعب دوراً جوهرياً في مشكلة البطالة الفلسطينية. والجدول التالي يبين حجم القوى العاملة في مناطق السلطة ونسب البطالة في الفترة 1995-2013:

جدول رقم (12): توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في السلطة الفلسطينية حسب القوى العاملة والبطالة 1995-2013 (بالألف)³¹

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			السلطة الفلسطينية		
	القوى العاملة	العمالة الفعلية (تامة ومحدودة)	نسبة البطالة (%)	القوى العاملة	العمالة الفعلية (تامة ومحدودة)	نسبة البطالة (%)	القوى العاملة	العمالة الفعلية (تامة ومحدودة)	نسبة البطالة (%)
1995	358	308	13.9	155	109	29.4	513	417	18.2
1996	392	315	19.6	169	114	32.5	561	429	23.8
1997	426	352	17.3	176	129	26.8	602	481	20.3
1998	452	400	11.5	188	149	20.9	640	549	14.4
1999	462	418	9.5	205	170	16.9	667	588	11.8
2000	460	404	12.2	207	168	18.9	667	572	14.3
2001	450	353	21.6	192	127	34	642	480	25.3
2002	450	323	28.2	207	129	37.9	657	452	31.2
2003	487	371	23.7	235	166	29.1	722	537	25.5
2004	513	396	22.8	239	155	35.3	752	551	26.8
2005	538	428	20.4	251	175	30.3	789	603	23.5
2006	575	467	18.8	259	169	34.8	834	636	23.7
2007	596	489	17.9	286	201	29.7	882	690	21.7
2008	609	489	19.7	299	178	40.6	908	667	26.6
2009	643	529	17.8	308	189	38.6	951	718	24.5
2010	665	551	17.2	311	193	37.8	976	744	23.7
2011	718	594	17.3	341	243	28.7	1,059	837	20.9
2012	743	602	19	371	256	31	1,114	858	23
2013	759	618	18.6	396	267	32.6	1,155	885	23.4

³¹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2012 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1972.pdf وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf

نسبة البطالة للأفراد من سن 15 عاماً فأكثر في السلطة الفلسطينية 1995-2013 (%)



ومن جهة أخرى، فإن "إسرائيل" تستفيد من جانب من العمالة الفلسطينية، وتستغل أوضاع البؤس والفقر والبطالة، التي تسببت بها لتستغل حاجة الإنسان الفلسطيني ليسد رمق عيشه. وفي الوقت نفسه، فإن العمال الفلسطينيين يجدون في العمل مع الجانب الإسرائيلي فرصة للخروج من معاناة البطالة، وللاستفادة من الفروق في مستوى المعيشة للحصول على عائد أفضل لعملهم. أما الجانب الإسرائيلي فيستفيد من العمالة الفلسطينية كعمالة رخيصة، وفي معظم الأحيان لا يلتزم أرباب العمل الإسرائيليون بحقوق العمال، حيث يتم العمل في أحيان كثيرة على أسس المياومة، ويتم طرد العامل متى شاء رب العمل، ودونما أتعاب أو نهاية خدمة أو علاج للإصابات الناتجة عن العمل، بالإضافة إلى إعطاء أجور أقل بكثير مما يُعطى لنظرائهم الإسرائيليين.

وفي سنة 1995 كان هناك 67,600 عامل فلسطيني لدى الجانب الإسرائيلي بنسبة 16.2% من مجموع العاملين؛ وهو رقم وصل ذروته سنة 1999 عندما وصل إلى 134,700 عامل بنسبة 22.9% من مجموع العاملين. غير أن ظروف الانتفاضة خففت بسرعة من أعداد العاملين لدى الجانب الإسرائيلي، حيث وصلت إلى أقل عدد بلغته وهو 42 ألفاً سنة 2002 بنسبة 9.3% من مجموع العاملين. غير أن أقل نسبة لأعداد العاملين لدى الإسرائيليين كانت في سنة 2004 عندما بلغت 8% وإن كان مجموع العمال أكبر قليلاً (44 ألفاً) من نظيره في سنة 2002. وبشكل عام، فإن نسبة اعتماد العمال الفلسطينيين على العمل في "إسرائيل" قد خفّت في أثناء انتفاضة الأقصى، ولعل ذلك مثل

فرصة للانفكاك ولو جزئياً عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ غير أنه عملياً ألقى أعباء جديدة على السلطة التي اضطرت لتوظيف الآلاف من العمال في وزاراتها ومؤسساتها، بينما كانت تزداد معاناتها بسبب التدمير الإسرائيلي المنهجي للاقتصاد والبنى التحتية في أثناء الانتفاضة، وبسبب عدم تحويل "إسرائيل" لمعظم إيرادات الضرائب التي تجبها لحساب السلطة. كما تسببت عملية التوظيف بمزيد من الترهل والبطالة المقنعة في أجهزة السلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم العاملين لدى الجانب الإسرائيلي يأتون من الضفة الغربية، وعلى مدى 19 عاماً (1995-2013) كان معدلهم السنوي هو 69 ألف عامل. أما العاملون من قطاع غزة فقد "استفادوا" بشكل أقل بكثير من سوق العمل الإسرائيلي؛ وكان ذلك خصوصاً في الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى، ثم أخذت مشاركتهم بالتضاؤل بشكل سريع إلى أن توقفت تماماً منذ مطلع سنة 2006. وقد بلغ المعدل السنوي لهؤلاء العمال القادمين من قطاع غزة في الفترة (1995-2013) نحو 5,900 عامل. أي أن معدل إسهام قطاع غزة في العمل لدى الجانب الإسرائيلي لم تزد نسبته عن 7.9% مقابل 92.1% من الضفة الغربية.

وبعبارة أخرى، يجب أن ننظر بعين الحذر عند الحديث عن بيئة أفضل للعمل في الضفة أو عن نجاح السلطة في رام الله مقارنة بالسلطة في غزة في علاج مشكلة البطالة. إذ لو تمّ تحييد نسب العمالة لدى الجانب الإسرائيلي من كلا المنطقتين (الضفة والقطاع)، لانتضح أن نسبة البطالة تكاد تكون متشابهة بين الطرفين، بالرغم من وجود بيئة وظروف أصعب في القطاع. هذا، إذا وضعنا جانباً الانعكاس السلبي الكبير لإسهام العمال الفلسطينيين في بناء الاقتصاد الإسرائيلي على الفلسطينيين أنفسهم بما في ذلك إسهام بعضهم في بناء المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تحت سمع السلطة وبصرها. ويظهر الجدول التالي أعداد العاملين الفلسطينيين عند الجانب الإسرائيلي في الفترة 1995-2013:

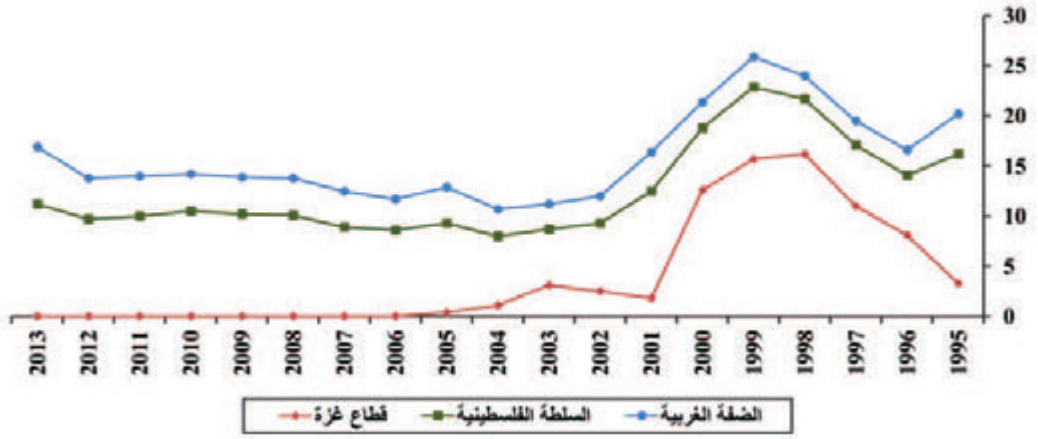
جدول رقم (13): أعداد العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستعمرات
1995-2013 (بالألف)³²

السلطة الفلسطينية		قطاع غزة		الضفة الغربية		السنة
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
16.2	67.6	3.3	3.6	20.2	62.2	1995
14.1	60.5	8.1	9.2	16.6	52.3	1996
17.1	82.3	11	14.2	19.5	68.6	1997
21.7	119.1	16.2	24.1	24	96	1998
22.9	134.7	15.7	26.7	25.9	108.3	1999
18.8	107.5	12.6	21.2	21.4	86.5	2000
12.5	60	1.8	2.3	16.4	57.9	2001
9.3	42	2.5	3.2	12	38.8	2002
8.7	46.7	3.1	5.1	11.2	41.6	2003
8	44.1	1.1	1.7	10.7	42.4	2004
9.3	56.1	0.4	0.7	12.9	55.2	2005
8.6	54.7	0	0	11.7	54.6	2006
8.9	61.4	0	0	12.5	61.1	2007
10.1	67.4	0	0	13.8	67.5	2008
10.2	73.2	0	0	13.9	73.5	2009
10.5	78.1	0	0	14.2	78.2	2010
10	83.7	0	0	14	83.2	2011
9.7	83.2	0	0	13.8	83.1	2012
11.2	99.1	0	0	16.9	99.5	2013

ملاحظة: تم احتساب عدد العاملين في "إسرائيل" والمستعمرات بناء على النسب التي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

³² انظر: المراجع نفسها.

نسبة العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستعمرات 1995-2013 (%)



الفقر:

لا تُظهر المؤشرات المتوفرة تحسناً يُذكر في علاج مشكلة الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية. وهو ما عكسته بشكل أو بآخر معطيات أخرى مرتبطة بالنتائج الإجمالي ودخل الفرد ونسب البطالة. وتُظهر الإحصائيات أن معدل الفقر على مستوى الأسر في الضفة والقطاع كان 23.6% سنة 1996، وازداد سوءاً ليصل إلى 34.5% سنة 2007، وذلك بعد معاناة الفلسطينيين من الإجراءات الإسرائيلية القمعية في مواجهة انتفاضة الأقصى، وإجراءاتها التالية كذلك من خنق وحصار، في محاولة إسقاط وإفشال الحكومة التي تقودها حماس³³.

ومن الملاحظ أن نسبة الفقر في الضفة الغربية شهدت بعض التراجع في السنوات الأولى لحكم السلطة الفلسطينية، فانخفضت في الفترة 1996-1998 من 16.2% إلى 14.5%. أما في قطاع غزة، المثقل أساساً بفقره، فشهدت النسبة أيضاً بعض التراجع في الفترة نفسها، حيث انخفضت من 41.9% إلى 33%. غير أن الوضع تدهور في السنوات التالية فوصلت نسبة الفقر سنة 2007 في الضفة إلى 23.6% وفي القطاع إلى 55.7%³⁴.

³³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين، 1994-2012، 2013/10/10، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/MDGsPal_2013_Arabic.pdf

³⁴ المرجع نفسه.

وقد اختلفت طريقة احتساب نسبة الفقر في السنوات التالية، حيث أصبحت تُحتسب على مستوى الأفراد وليس على مستوى الأسر. ومع ذلك فإن نسبة الفقر ظلت مرتفعة، حيث بلغت سنة 2011 في مناطق السلطة 25.8%، موزعة على الضفة الغربية بنسبة 17.8% وعلى قطاع غزة بنسبة 38.8%.

ومن الجدير بالذكر أن تقارير أخرى ترفع نسب الفقر بدرجة كبيرة، خصوصاً في قطاع غزة. ولعل ذلك يعود إلى الطرق والأساليب التي يتم من خلالها احتساب نسبة الفقر. فقد أشارت بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية لسنة 2007 إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية وفقاً لأنماط الدخل، بلغ 57.3% في مناطق السلطة؛ بواقع 47.2% للأسر في الضفة الغربية، و76.9% للأسر في قطاع غزة³⁵. كما أعطت تقارير أخرى نسباً متفاوتة عن الفقر في قطاع غزة سنة 2009 تراوحت بين 80% و90%³⁶.

ثامناً: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين الصناعي والزراعي:

تشير المعطيات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الصناعي شهد تعثراً في مسيرته طوال عشرين عاماً من إدارة السلطة الفلسطينية، حيث ظل الاحتلال الإسرائيلي المعوق الرئيسي للنمو والتطور الصناعي. ويبدو ذلك واضحاً من الممارسات الإسرائيلية التي عوقت النمو الصناعي في أثناء الانتفاضة وفي أثناء إدارة حماس للحكومة. كما يظهر في تدمير البنى التحتية والمرافق الصناعية، وفي التحكم في التراخيص وفي التسويق وفي توفير مستلزمات الإنتاج وغيرها. ويظهر الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال الفترة 1994-2013:

³⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم الطفل العالمي، 2009/11/19، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/child_int_day_A.pdf

³⁶ انظر: الخليج، 2009/2/25؛ و، 2009/9/17؛ وانظر:

Site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 9/9/2009, <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/F04E5003379702F88525762C006A1233>

وانظر أيضاً: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 374؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 322.

جدول رقم (14): الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية
1994-2013 بالأسعار الثابتة* (بالمليون دولار)³⁷

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	705.9	702.8	592.1	607.5	671.5	659.3	591.5
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	—	0.4—	15.8—	2.6+	10.5+	1.8—	10.3—

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	673.9	572.4	696.9	707.6	831.8	643.6	710.2
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	13.9+	15.1—	21.8+	1.5+	17.6+	22.6—	10.3+

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013**
القيمة	894.5	925.9	956.6	963.3	1,091.6	1,171.1
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	26+	3.5+	3.3+	0.7+	13.3+	7.3+

* سنة الأساس 2004.

** تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 1994-2013
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



³⁷ بالنسبة للسنوات 1994-2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2012.

وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2014).

وينطبق، بشكل عام، على القطاع الزراعي ما ينطبق على القطاع الصناعي الذي عانى من الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بمصادرة معظم مصادر المياه، وبمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وبمنع الفلاحين من استغلال أراضيهم بالشكل المناسب، وبضخ المواد العادمة والملوثة من المستعمرات إلى المناطق الزراعية، وبالإجراءات العقابية التدميرية للمزروعات في أثناء الانتفاضة والمواجهات مع الاحتلال، وفي اعتداءات المستوطنين الصهاينة على المزروعات والمزارعين، وفي الأضرار الهائلة التي تتسبب بها الحواجز والجدار العنصري العازل على قطاع الزراعة.

ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية تتحمل نصيبها من المسؤولية تجاه القطاعين الصناعي والزراعي، وتجاه توفير مقومات الصمود والنمو لهما. والجدول التالي يظهر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي خلال الفترة 1994-2013:

جدول رقم (15): الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 1994-2013
بالأسعار الثابتة* (بالمليون دولار)³⁸

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	361.2	372.8	435.3	385	430.8	422	356.1
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	-	3.2+	16.8+	11.6-	11.9+	2-	15.6-

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	297.1	244.7	276.3	300	236.1	240.4	299.6
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	16.6-	17.6-	12.9+	8.6+	21.3-	1.8+	24.6+

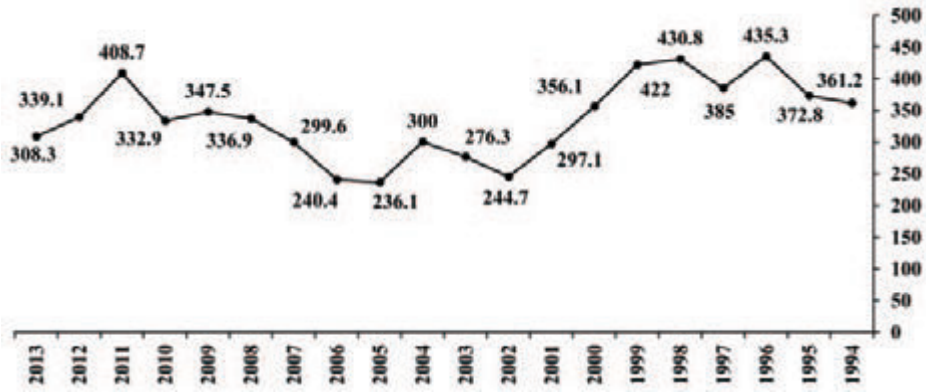
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	**2013
القيمة	336.9	347.5	332.9	408.7	339.1	308.3
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	12.4+	3.1+	4.2-	22.8+	17-	9.1-

* سنة الأساس 2004.

** تقديرات أولية.

³⁸ انظر: المراجع نفسها.

النتاج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 1994-2013 بالأسعار الثابتة
(بالمليون دولار)



تاسعاً: التبادل التجاري:

تُعدُّ مناطق السلطة الفلسطينية من أكثر المناطق اعتماداً على الاستيراد. فبالإضافة إلى شحّ العديد من المصادر الأولية، فإن السلطات الإسرائيلية تعتمد إلى تخفيف القيود على الاستيراد، ما عدا السلع الإنتاجية التي يمكن أن تنهض باقتصاد السلطة. كما تفرض السلطات الإسرائيلية الكثير من العراقيل على عمليات الإنتاج والتصدير. وبالتالي فقد عانت السلطة من عجز مزمن في ميزانها التجاري طوال عشرين عاماً على نشوئها. وتُظهر المؤشرات أن حجم التبادل التجاري للسلطة ارتفع من نحو 2,052 مليون دولار سنة 1995 إلى نحو 6,065 مليون دولار سنة 2013 بزيادة مقدارها 195.6%. وقد ظلّ تطور حجم الصادرات ضئيلاً مقارنة بزيادة حجم الواردات. فبالرغم من أن الصادرات زادت من 394 مليون دولار سنة 1995 إلى نحو 901 مليون دولار سنة 2013؛ إلا أن حجم الواردات قد قفز من 1,658 مليون دولار سنة 1995 إلى 5,164 مليون دولار سنة 2013. أي أن العجز السنوي ارتفع من 1,264 مليون دولار سنة 1995 إلى 4,263 مليون دولار سنة 2013؛ وهو ما يعني أن على السلطة أن تعمل الكثير لإعادة توجيه الميزان التجاري بشكل إيجابي، وكبح العجز. والجدول التالي يوضح الميزان التجاري السلعي للسلطة خلال الفترة 1995-2013:

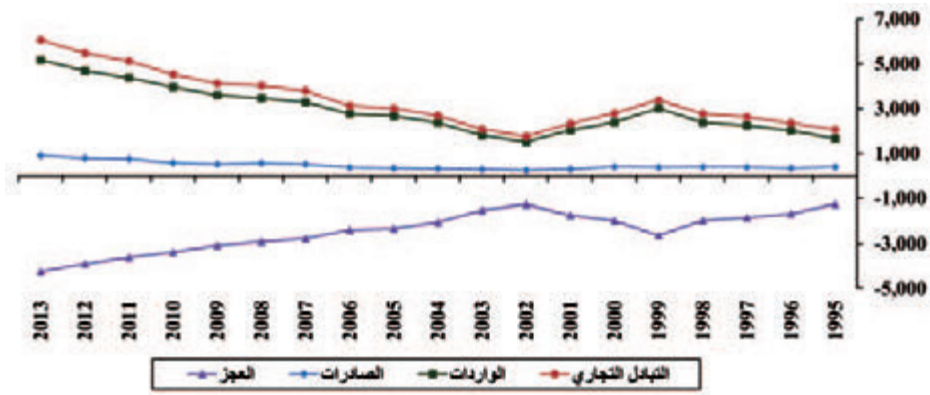
جدول رقم (16): الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 1995-2013
(بالمليون دولار)³⁹

السنة	التبادل التجاري	الصادرات	الواردات	العجز
1995	2,052.4	394.2	1,658.2	1,264-
1996	2,355.5	339.5	2,016.1	1,676.6-
1997	2,621	382.4	2,238.6	1,856.1-
1998	2,769.9	394.8	2,375.1	1,980.3-
1999	3,379.4	372.1	3,007.2	2,635.1-
2000	2,783.7	400.9	2,382.8	1,982-
2001	2,324	290.3	2,033.6	1,743.3-
2002	1,756.5	240.9	1,515.6	1,274.7-
2003	2,079.9	279.7	1,800.3	1,520.6-
2004	2,685.9	312.7	2,373.2	2,060.6-
2005	3,003	335.4	2,667.6	2,332.1-
2006	3,125.4	366.7	2,758.7	2,392-
*2007	3,797	513	3,284	2,771.1-
2008	4,024.6	558.4	3,466.2	2,907.7-
2009	4,119.1	518.4	3,600.8	3,082.4-
2010	4,534	575.5	3,958.5	3,383-
*2011	5,119.3	745.7	4,373.6	3,628-
2012	5,479.7	782.4	4,697.4	3,915-
2013	6,064.5	900.6	5,163.9	4,263.3-

* بيانات منقحة.

³⁹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات، 2013: نتائج أساسية (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2070.pdf

الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 1995-2013 (بالمليون دولار)



وتشير الإحصاءات إلى أن التبادل التجاري للسلطة مع "إسرائيل" يأخذ نصيب الأسد من تجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً؛ وأن الطرف الإسرائيلي نجح في إلحاق الاقتصاد الفلسطيني به، وفي إبقائه تحت دائرة السيطرة طوال حكم السلطة الفلسطينية، وأن السلطة لم تقم بما يكفي للمضي في فكّ علاقتها وارتهاؤها للاقتصاد الإسرائيلي. وبشكل عام، فإن أكثر من 70% من الواردات الفلسطينية ظلت تأتي من الجانب الإسرائيلي، كما أن أكثر من 80% من الصادرات الفلسطينية ظلت تذهب إلى الجانب الإسرائيلي. وهو ما يشير إلى هيمنة طاغية للاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. والجدول التالي يشير إلى التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" خلال الفترة 1995-2013:

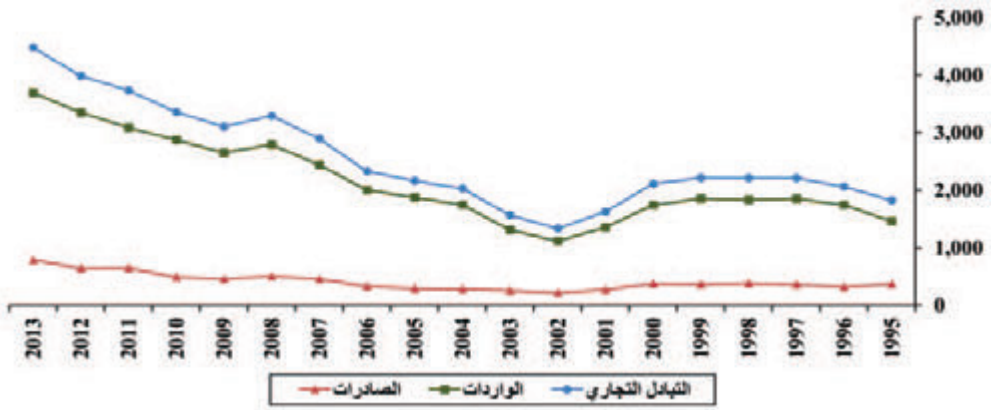
جدول رقم (17): التبادل التجاري والصادرات والواردات السلعية للسلطة الفلسطينية

مع "إسرائيل" 1995-2013 (بالمليون دولار)⁴⁰

الواردات		الصادرات		التبادل التجاري		السنة
النسبة من المجموع الكلي للواردات (%)	المبلغ	النسبة من المجموع الكلي للصادرات (%)	المبلغ	النسبة من المجموع الكلي للتبادل التجاري (%)	المبلغ	
88.1	1,460.4	92.3	364	88.9	1,824.4	1995
86.5	1,743.2	94	319.2	87.6	2,062.4	1996
82.7	1,852.4	93.7	358.4	84.3	2,210.7	1997
77.2	1,833.1	96.1	379.5	79.9	2,212.6	1998
61.6	1,853.6	96.9	360.5	65.5	2,214.1	1999
73	1,739.5	92.2	369.7	75.8	2,109.2	2000
66.5	1,351.6	94	273	69.9	1,624.6	2001
73.7	1,117.1	89.8	216.3	75.9	1,333.5	2002
72.7	1,309.6	91.5	256	75.3	1,565.6	2003
73.7	1,747.9	89.9	281.1	75.5	2,029	2004
70.2	1,873.7	86.6	290.6	72.1	2,164.3	2005
72.6	2,002.2	89.1	326.6	74.5	2,328.7	2006
74.4	2,442.9	88.7	455.2	76.3	2,898.1	2007
80.6	2,794.8	89.4	499.4	81.9	3,294.3	2008
73.6	2,651.1	87.5	453.5	75.4	3,104.6	2009
72.6	2,873.3	84.9	488.4	74.1	3,361.7	2010
70.7	3,091	86.3	643.9	73	3,734.9	2011
71.3	3,350.8	81.7	639.2	72.8	3,990	2012
71.6	3,694.8	87.3	786.4	73.9	4,481.2	2013

⁴⁰ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، في:http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

التبادل التجاري والصادرات والواردات السلعية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"
(بالمليون دولار) 2013-1995



وعند استقراء التبادل التجاري للسلطة مع باقي دول العالم، نلاحظ أن بعض الدول العربية والإسلامية طورت شراكاتها مع السلطة على مدى السنوات الماضية. وقد تمكنت تركيا من تطوير تبادلها التجاري من نحو 4.3 ملايين دولار سنة 1995 إلى 292.2 مليون دولار سنة 2013 لتصبح ثاني أكبر شريك تجاري بعد "إسرائيل"، واحتلت الأردن المركز الرابع سنة 2013 بتبادل تجاري مقداره 146.9 مليون دولار، بينما احتلت السعودية المركز الثامن في السنة نفسها بمبلغ 52.4 مليون دولار، أما مصر فكانت في المركز الـ 11 في السنة نفسها بمبلغ 43.7 مليون دولار. وتستفيد كل من تركيا والأردن ومصر من وجود علاقات رسمية مع "إسرائيل" في تسهيل تبادلها التجاري مع السلطة.

أما التبادل التجاري للسلطة مع الدول الأجنبية فتتصدره الصين التي طورت تبادلها التجاري من 9.5 ملايين دولار سنة 1995 إلى 236.6 مليون دولار سنة 2013، تليها ألمانيا بحجم تبادل تجاري بلغ 125.9 مليون دولار سنة 2013، ثم إيطاليا بمبلغ 62.3 مليون دولار للسنة نفسها، ثم إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والسويد وبريطانيا.

وتتركز أهم واردات السلطة الفلسطينية في زيت الوقود والغاز والإسمنت، أما أهم صادرات السلطة فهي أحجار البناء والأعشاب الطبية⁴¹. ويلخص الجدول التالي التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة، وفي سنوات مختارة، على مدى الفترة 1995-2013:

جدول رقم (18): التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة - سنوات مختارة (بالمليون دولار)⁴²

السنة	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
"إسرائيل"	1,824.4	2,109.2	2,164.3	3,361.7	3,734.9	3,990	4,481.2
تركيا	4.3	66.4	121.9	179.6	215.1	234	292.2
الصين	9.5	89.3	111.3	181.3	194.1	197.3	236.6
الأردن	32.9	32.7	52.6	98.6	128.9	157	146.9
ألمانيا	14.2	27.8	54.7	85.6	101.5	114.8	125.9
إيطاليا	37.8	97	41.6	50	63.2	66	62.3
إسبانيا	16.4	34.7	28.4	39.9	56.1	56.7	60.6
المملكة العربية السعودية	0.5	19.7	2.8	16.8	32.7	45.7	52.4
فرنسا	16.1	22.9	31.2	43.9	49.6	63.4	52.2
الولايات المتحدة الأمريكية	16.4	56.8	36	49.2	48.6	57.4	52
مصر	10	13.6	32.3	42.5	35	36.4	43.7
كوريا الجنوبية	8.1	15.4	10.8	29.9	47.6	42.6	38.7
السويد	1.9	6.1	26.4	18.6	33.6	36.7	26.3
بريطانيا	8.4	24.9	23.4	28.8	31.3	32.4	25.9
باقي دول العالم	51.5	167.2	265.3	307.6	347.1	349.3	367.6
المجموع	2,052.4	2,783.7	3,003	4,534	5,119.3	5,479.7	6,064.5

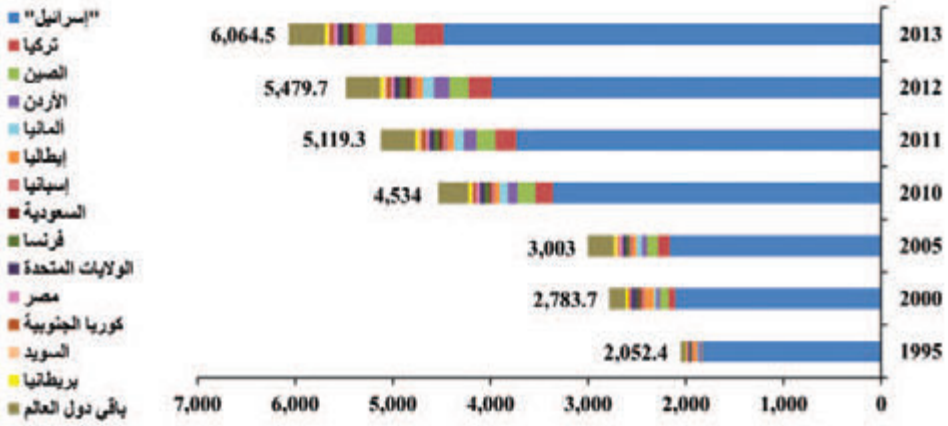
⁴¹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2014)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2078.pdf

⁴² انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، في:

http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة - سنوات مختارة (بالمليون دولار)



عاشراً: المساعدات والمنح الخارجية:

أشارت بيانات وزارتي التخطيط والمالية في السلطة الفلسطينية، بناء على الدراسة التي أعدها نصر عبد الكريم وباسم مكحول، إلى أن إجمالي ما تعهدت به الدول المانحة بلغ منذ اتفاقية أوسلو وحتى نهاية سنة 2004 نحو 9 مليارات دولار، أما إجمالي ما التزمت به هذه الجهات للفترة نفسها فبلغ 7.5 مليارات دولار؛ غير أن ما قامت فعلياً بصرفه هو نحو 7 مليارات دولار حتى نهاية 2004؛ بمعدل 630 مليون دولار سنوياً⁴³. وبالإضافة إلى هذه المساعدات فقد تمّ تقديم منح طارئة عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) بنحو 400 مليون دولار. وبحسب بيانات وزارة التخطيط، فقد تلقت السلطة بأجهزتها التنفيذية المختلفة 87% من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين، وتلقت المؤسسات الأهلية NGO's نحو 8% وحصلت الأونروا على 5%⁴⁴.

⁴³ انظر: نصر عبد الكريم وباسم مكحول، مرجع سابق، ص 22-24.

⁴⁴ انظر: المرجع نفسه، ص 29-30.

وحسب البيانات التي جمعها نصر عبد الكريم وباسم مكحول من التقارير الصادرة عن وزارتي التخطيط والمالية، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية قدمت القسط الأكبر من المساعدات والمنح خلال الفترة 1994-2003 بما مجموعه 4,283.4 مليون دولار، وبنسبة 65.4%، بينما قدمت الدول العربية مجتمعة 1,203.1 ملايين دولار بنسبة 18.4%، وقدمت اليابان 482 مليون دولار بنسبة 7.4%، والمؤسسات الدولية 434.7 مليون دولار بنسبة 6.6%. وتصدرت الولايات المتحدة، كبلد منفرد، قائمة الدول المانحة بما مجموعه 1,028 مليون دولار وبنسبة 15.7%. وكان من الواضح أن إسهام الدول العربية كان ضئيلاً في الفترة (1994-2000) التي سبقت انتفاضة الأقصى، إذ قدمت ما مجموعه 299.7 مليون دولار من أصل 3,495.2 مليون دولار تمّ التبرع بها، وبنسبة 8.6% فقط من مجمل المساعدات. ويمكن ملاحظة أن المساعدات العربية تضاعفت في الفترة التي شهدت تصاعد انتفاضة الأقصى لتسهم في دعم السلطة ودعم صمود الشعب الفلسطيني؛ فقفزت المساعدات من 105.9 ملايين دولار في الفترة 1998-2000 وبنسبة 7.2%، إلى 903.4 ملايين دولار في الفترة 2001-2003 وبنسبة 29.5% من مجمل المساعدات. ومنذ سنة 2001 أخذت المنح المقدمة لدعم موازنة السلطة تستحوذ على القدر الأكبر من المساعدات على حساب المنح المقدمة للمشاريع التطويرية. ويظهر جدول رقم (19) المساعدات الدولية المقدمة من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية في الفترة 1994-2003.

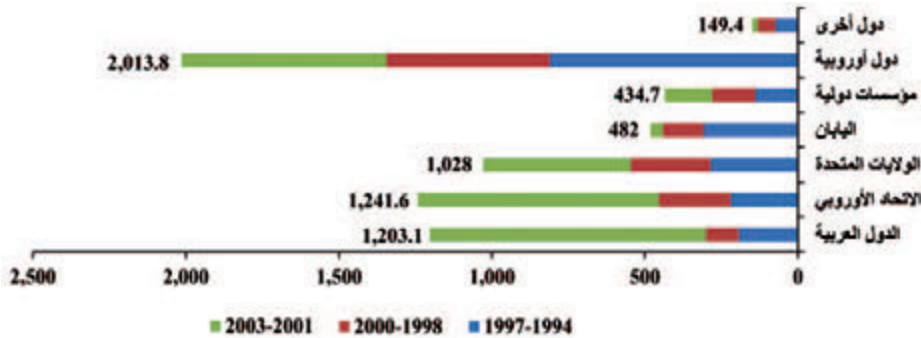
وتشير إحصائيات أعدت سنة 2007 بالاستناد إلى أرقام وزارة التخطيط الفلسطينية، ونُشرت في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، إلى أن مساعدات الدول العربية ارتفعت نسبتها من 14% سنة 2005 إلى 36% سنة 2006، بينما بلغت نسبة مساعدات الاتحاد الأوروبي 46% سنة 2005 مقارنة بـ 33% سنة 2006؛ أما أمريكا الشمالية (وخصوصاً الولايات المتحدة) فانخفضت نسبة إسهامها من 20% سنة 2005 إلى 12% سنة 2006⁴⁵. ويبدو أن زيادة نسبة المشاركة العربية تعود لتعويض النقص بسبب مجموعة الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" والدول الغربية تجاه الحكومة التي شكلتها حماس سنة 2006.

⁴⁵ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 308.

جدول رقم (19): المساعدات الدولية المقدمة من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية
2003-1994 (بالمليون دولار)⁴⁶

المجموع (2003-1994)		2003-2001		2000-1998		1997-1994		الجهة المانحة
الالتزامات	الصرف	الالتزامات	الصرف	الالتزامات	الصرف	الالتزامات	الصرف	
1,203.1	419	903.4	5.2	105.9	101.5	193.8	312.3	الدول العربية
1,241.6	1,214.7	787.3	187.3	235.2	507.2	219.1	520.2	الاتحاد الأوروبي
1,028	1,449.2	482.3	759.5	260.4	396.8	285.3	292.9	الولايات المتحدة
482	503.9	41.3	37.5	132.4	167.5	308.3	298.9	اليابان
434.7	460.5	154.7	54.5	140.7	180.5	139.3	225.5	مؤسسات دولية
2,013.8	2,485.5	669.5	519.3	533.4	858.6	810.9	1,107.6	دول أوروبية
149.4	175.4	18.9	16.7	57.9	57.2	72.6	101.5	دول أخرى
6,552.6	6,708.2	3,057.4	1,580	1,465.9	2,269.3	2,029.3	2,858.9	المجموع

المساعدات الدولية المقدمة من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية 2003-1994
حسب الدول (بالمليون دولار)

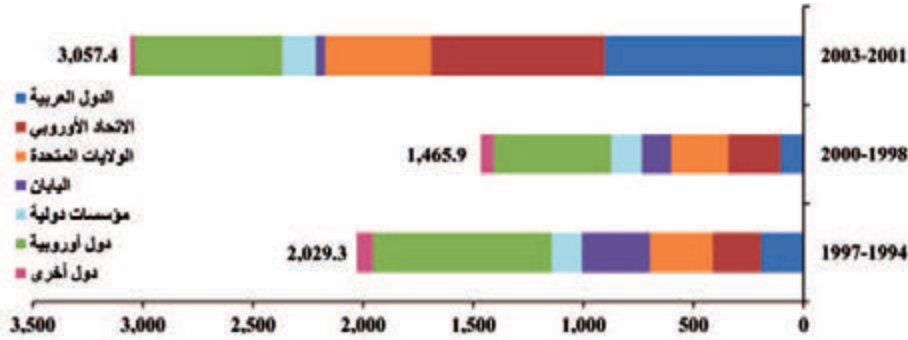


⁴⁶ انظر: نصر عبد الكريم وباسم مكحول، مرجع سابق، ص 53.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الركون تماماً إلى دقة الأرقام والإحصائيات لهذه الفترة نظراً لوجود حالات من التعارض والتضارب بينها، وطريقة تناول الباحثين لها وكلها تستند إلى إحصائيات وزارتي التخطيط والمالية.

انظر مثلاً: إبراهيم سالم جابر، "التمويل الأجنبي، الواقع..... والتحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 8-9/5/2005، في: <http://research.iugaza.edu.ps/files/8018.PDF>؛ وانظر أيضاً الإحصائيات حول المنح والمساعدات خلال الفترة 2003-1994، في: محسن محمد صالح وبشير موسى نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 210.

المساعدات الدولية المقدمة من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية 1994-2003 حسب الفترات الزمنية (بالمليون دولار)



في سنة 2006 قام الاتحاد الأوروبي بإيجاد آلية بديلة بحيث يتم إيصال منحه ومساعداته بشكل مباشر ودون المرور بقنوات حكومة السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس. ولتحقيق ذلك، أسس ما يُسمى "الآلية الدولية المؤقتة" Temporary International Mechanism (TIM) والتي طورها في سنة 2008 إلى "الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية" Palestino-Européen de Gestion et d'Aide Socio-Economique (PEGASE). ولأن العالم الغربي (وتحديداً الولايات المتحدة) يسيطر على نظام التحويلات المالية، ولأن معظم هذه الدول قررت فرض حصار على حكومة إسماعيل هنية، فإن التحويلات المالية الأخرى أصبحت تمر عن طريق مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، أو بطرق لا تتحدى الحظر الأمريكي الغربي أو تتهرب منه. وبعد أن سيطرت فتح على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وسيطرت حماس على قطاع غزة في منتصف سنة 2007، دفعت القوى المؤيدة لمسار التسوية السلمية باتجاه دعم الحكومة التي عينتها قيادة فتح في الضفة الغربية، وباتجاه استمرار حصار حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في القطاع.

وقد تلا مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في 2007/11/27 لدفع مسار التسوية، مؤتمر آخر عُقد في باريس هو "مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية" في 2007/12/17، بمشاركة 87 دولة وهيئة دولية، حيث تعهدت الدول والهيئات المانحة بتقديم مساعدات لحكومة سلام فياض في رام الله بقيمة 7.4 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. ووعدت الخطة التي قدمتها حكومة فياض للمؤتمر بتحقيق تطوير حقيقي في مجالات "الحكم الرشيد"،

والمجال الاجتماعي، والقطاع الخاص والبنى التحتية⁴⁷. كان مؤتمر المانحين مثلاً واضحاً على دور "المال السياسي" في دعم طرف فلسطيني على حساب طرف آخر، وفي دعم مسار فلسطيني على حساب مسار آخر؛ وفي دعم "شرعية" رئاسة السلطة الفلسطينية على "شرعية" المجلس التشريعي للسلطة؛ وفي تفعيل دور الرئاسة وتعطيل دور السلطة التشريعية. وعلى أي حال، فإن الدعم الذي استلمته السلطة في رام الله فعلياً بلغ في السنوات الثلاث التالية (2008-2010) ما مجموعه 4,656.9 مليون دولار منها 4,264.6 مليون دولار، أي أن 91.6% من هذه المنح ذهبت لدعم الموازنة. وبالرغم من أن حكومة السلطة في رام الله نجحت جزئياً في تقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية، إلا أن هذه المساعدات ظلت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاد السلطة. فقد بلغت نسبة هذه المنح من مجمل إيرادات السلطة 52.6% و 47.5% و 39.8% للسنوات 2008 و 2009 و 2010 على التوالي. ووصلت حدها الأدنى سنة 2012 عندما بلغت نسبتها 29.4%. غير أن هذه السياسة لم تنجح في الاستمرار على ما يبدو؛ إذ قفز مجموع الدعم الخارجي من 932.1 مليون دولار سنة 2012 إلى 1,358 مليون دولار سنة 2013، بنسبة زيادة مقدارها 45.7%؛ مُشكلاً بذلك 36.9% من مجمل إيرادات السلطة. ويظهر الجدول التالي حجم المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2013:

جدول رقم (20): المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013
(بالمليون دولار)⁴⁸

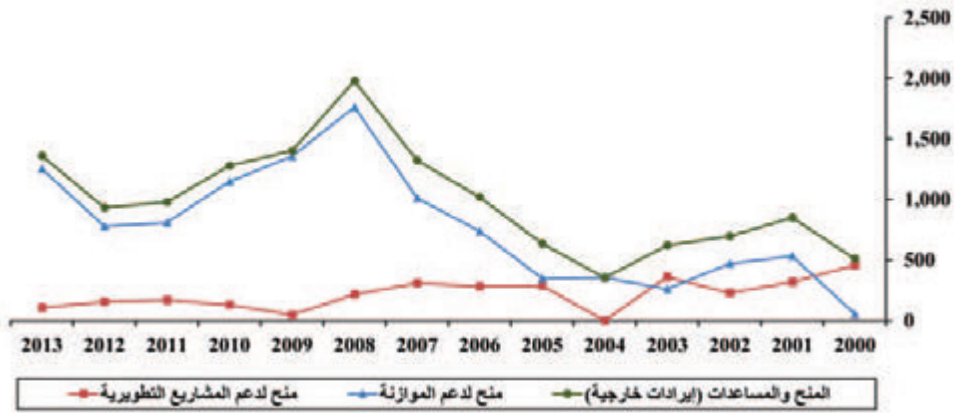
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
منح لدعم الموازنة	54	531	468	261	353	349	738
منح لدعم المشاريع التطويرية	456	318	229	359	0	287	281
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	510	849	697	620	353	636	1,019

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
منح لدعم الموازنة	1,012	1,763.1	1,355	1,146.5	808.7	777.1	1,251.2
منح لدعم المشاريع التطويرية	310	215	46.8	130.5	168.8	155	106.8
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	1,322	1,978.1	1,401.8	1,277	977.5	932.1	1,358

⁴⁷ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 371-372.

⁴⁸ انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).

المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) 2000-2013 (بالمليون دولار)



تشير الإحصائيات إلى أن الدول العربية قدمت دعماً لميزانية السلطة في رام الله مقداره 2,528.9 مليون دولار في الفترة 2007-2013، بمعدل سنوي مقداره 361.3 مليون دولار، وهو ما يمثل 31.1% من الدعم الدولي (البالغ 8,122 مليون دولار). أما باقي الدول والجهات المانحة فقدمت في الفترة نفسها دعماً مقداره 5,593.1 مليون دولار بمعدل سنوي مقداره 799 مليون دولار، وهو ما يمثل 68.9% من الدعم الدولي. وهو ما يعني أن الدول العربية ظلت تقدم أكثر من ثلثي الدعم المقدم للسلطة.

وقد تصدرت السعودية التمويل العربي لميزانية السلطة في رام الله في الفترة 2007-2013 بما مجموعه 1,293.4 مليون دولار أي نحو 51.1% من مجمل الدعم العربي ونحو 15.9% من الدعم الدولي. وحلت الإمارات في المرتبة الثانية بما مجموعه 636.5 مليون دولار، أي بنحو 25.2% من مجمل الدعم العربي، ونحو 7.8% من الدعم الدولي. وحلت الجزائر ثالثاً بما مجموعه 273.5 مليون دولار، بنحو 10.8% من الدعم العربي ونحو 3.4% من الدعم الدولي؛ تلتها قطر بما مجموعه 158.3 مليون دولار وبنحو 6.3% من الدعم العربي و1.9% من الدعم الدولي. أي أن أربع دول عربية اشتركت في تغطية 93.4% من المساعدات العربية المقدمة لدعم ميزانية السلطة؛ بينما شاركت العراق والكويت ومصر وعمان في تمويل الـ 6.6% المتبقية. مع ملاحظة

أن السعودية والإمارات وحدهما غطّتا أكثر من ثلاثة أرباع هذه المساعدات؛ وهو ما يؤكد دور خطّ "الاعتدال" العربي في دعم السلطة في رام الله في دعم مسار التسوية السلمية.

أما على المستوى الدولي (غير العربي) فقد تابع الاتحاد الأوروبي (من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية) والولايات المتحدة دورهما الحاسم والحيوي في دعم ميزانية السلطة في الفترة 2007-2013، فقدّمت الآلية الفلسطينية الأوروبية ما مجموعه 2,701.6 مليون دولار أي بنسبة 33.3% من مجمل الدعم الدولي (وما يساوي مجموع الدعم العربي تقريباً)، وقدمت الولايات المتحدة دعماً للميزانية في الفترة نفسها مقداره 1,204.2 ملايين دولار أي بنسبة 14.8% من مجمل الدعم الدولي. وكانت الولايات المتحدة قد خفضت من مساعداتها لميزانية السلطة في سنتي 2011 و2012، بالترافق مع تعطلّ مسار التسوية السلمية، ثم قفزت مساعداتها إلى 349.4 مليون دولار سنة 2013 مع إعادة انطلاق مسار التسوية في صيف تلك السنة. وقدم البنك الدولي مساعدات بقيمة 1,373.7 مليون دولار بنسبة 16.9% من الدعم الدولي. وهناك دول أخرى قدمت مساعدات محدودة أو رمزية في الفترة نفسها، مثل روسيا والصين والهند وتركيا واليابان واليونان... وغيرها. وكان من اللافت للنظر أن الدور الياباني الداعم لميزانية السلطة كان ضئيلاً جداً، بعد أن كان حاضراً بقوة في السنوات العشر الأولى من عمر السلطة.

أما من ناحية التمويل التطويري فلا تتوفر لدينا المعطيات المتعلقة بحجم مشاركة الدول فيه؛ غير أن الظاهرة العامة التي حكّمته خلال الفترة 2007-2013 أنه كان ضئيلاً قياساً بالدعم الذي جاء لميزانية السلطة، وأنه لم يُمثّل سوى 12.2% من مجمل الدعم الخارجي المقدم للسلطة، بينما مثّل الدعم الخارجي المقدم للميزانية 87.8% من مجموع المنح والمساعدات. ويشير الجدول التالي إلى الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2007-2013:

جدول رقم (21): المساعدات الدولية المقدمة من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية

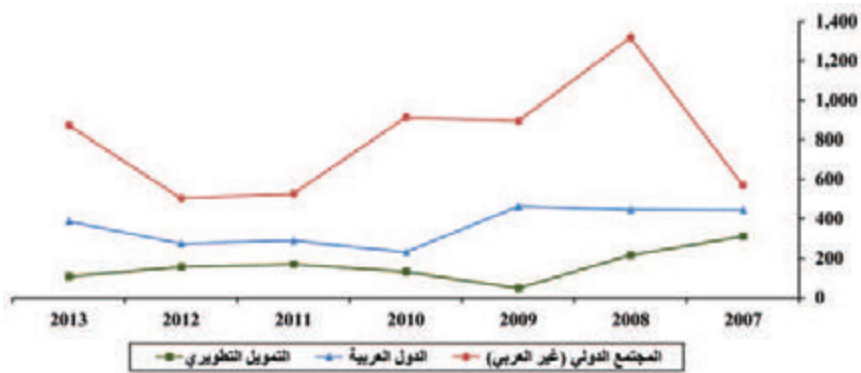
2007-2013 (بالمليون دولار)⁴⁹

المجموع (2007-2013)	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الجهة المانحة
2,528.9	444	445.9	461.6	230.8	288.2	272.7	385.7	الدول العربية
1,293.4	127.7	234.1	241.1	143.7	181.7	103.8	261.3	المملكة العربية السعودية
636.5	110	134.2	173.9	42.9	42.5	84.3	48.7	الإمارات العربية المتحدة
273.5	52.8	62.9	26	26.3	52.3	25.9	27.3	الجزائر
158.3	110.1	-	-	9.8	-	29.5	8.9	قطر
64	10	-	-	-	-	26	28	العراق
51.7	-	14.6	17.8	8.1	1.6	3.2	6.4	مصر
33.4	33.4	-	-	-	-	-	-	الكويت
18.1	-	-	2.9	-	10.1	-	5.1	عُمان
5,593.1	568	1,317.2	893.3	912.7	526.1	502.7	873.1	المجتمع الدولي (غير العربي)
2,701.6	493	651.1	433.2	374.6	287.7	212.3	249.7	الاتحاد الأوروبي / الألية الفلسطينية الأوروبية PEGASE
1,373.7	-	282.9	135.1	279.5	172.1	266.1	238	البنك الدولي
1,204.2	4.7	302.3	273.2	222.9	51.7	-	349.4	الولايات المتحدة الأمريكية
163.7	20.3	35.7	27.7	15.9	14.6	24.3	25.2	فرنسا
41.1	41.1	-	-	-	-	-	-	النرويج
29.6	-	9.9	-	9.9	-	-	9.8	روسيا
21	-	-	10.1	9.9	-	-	1	الهند
58.3	8.9	35.3	14.1	-	-	-	-	أخرى
1,132.9	310	215	46.8	130.5	168.8	155	106.8	التمويل التطويري
9,254.9	1,322	1,978.1	1,401.7	1,274	983.1	930.4	1,365.6	المجموع

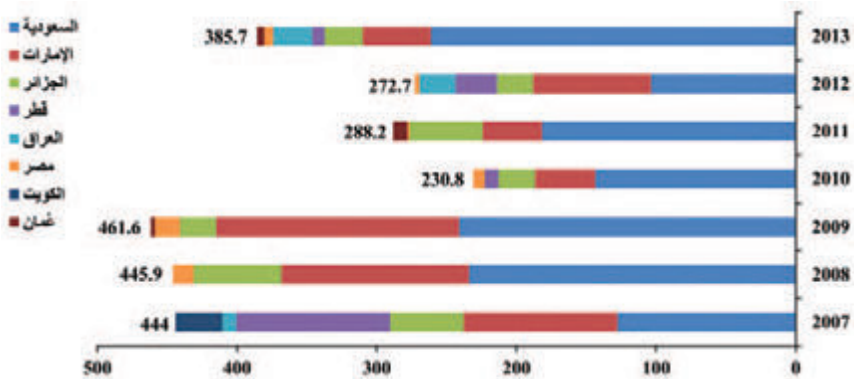
ملاحظة: الإحصائيات المتعلقة بمجموع المنح والمساعدات الواردة في جدول رقم (20) و جدول رقم (21) تختلف أحياناً بنسب بسيطة لا تتعدى الـ 0.5%، وذلك بسبب تعدد المصادر التي اضطررنا للتعامل معها.

⁴⁹ انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، في: <http://www.pmo.ps/41>؛ وانظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).

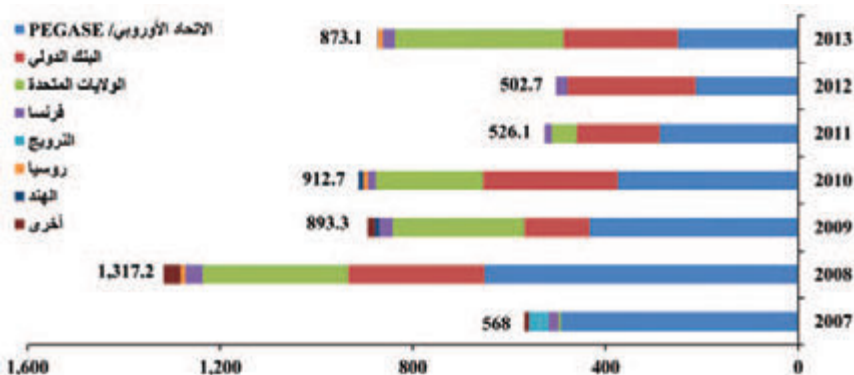
المساعدات الدولية المقدمة من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية 2007-2013 (بالمليون دولار)



مساعادات الدول العربية للسلطة الفلسطينية 2007-2013 (بالمليون دولار)



المساعدات الدولية (غير العربية) للسلطة الفلسطينية 2007-2013 (بالمليون دولار)



وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من سعي السلطة في رام الله إلى كبح الاعتماد على المساعدات الخارجية، إلا أن النجاح الجزئي الذي تحقق في الفترة 2010-2012 لم يستمر، إذ بدلاً من الاستمرار في التخفيض فإن المساعدات الخارجية سنة 2013 زادت بقيمة 425.9 مليون دولار عن السنة التي سبقتها، أي بنسبة ارتفاع مقدارها 45.7% في سنة واحدة فقط. كما تجدر الإشارة إلى تزايد الدور العربي في دعم الميزانية خلال الفترة 2000-2013 على حساب الدور الأجنبي، وإن ظلّ الدعم الأجنبي يمثل غالبية الدعم المقدم للسلطة.

خلاصة:

يظلّ الاحتلال الإسرائيلي أبرز العناصر المؤثرة والمحددة لاقتصاد السلطة الفلسطينية؛ ولا يمكن لهذا الاقتصاد أن ينطلق دون أن يتحرر من الاحتلال وظلمه واعتداءاته. وللأسف فقد جاء بروتوكول باريس ليكرس هيمنة الاحتلال الاقتصادية، بدلاً من أن يفتح الطريق للانفكاك عنه. كما أن قيادة السلطة التي افتقدت لرؤية تنمية واقتصادية ناضجة، لم تقدم برامج فاعلة لتعزيز القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني؛ وعانت وزاراتها ومؤسساتها من استشراف الفساد المالي والإداري؛ بينما أثقلت موازناتها بمبالغ ضخمة تُصرف على جوانب غير تنمية كالأمن الذي يخدم في جزء واسع من مهامه التزامات السلطة تجاه الجانب الإسرائيلي. كما أن السلطة نشأت في بيئة لا تُمكنها من القيام بمهامها دون الاعتماد بشكل كبير على المساعدات والمنح الخارجية، وهي مساعدات في معظمها "مال سياسي" مرتبط باشتراطات الدول المانحة الداعمة لمسار التسوية السلمية، والذي استخدم لضبط أجندة السلطة ومساراتها، بما لا يُغضب الدول الغربية (وخصوصاً الولايات المتحدة) المتحالفة مع العدو الإسرائيلي أو الملتزمة بعلاقة راسخة معه.

ولأن مناطق السلطة الفلسطينية تعاني من محدودية مواردها الطبيعية، فإن رأسمالها الحقيقي يتمثل في الإمكانيات البشرية الفلسطينية الكبيرة، والتي يمكن أن تُحدث فارقاً كبيراً إذا ما أحسنت الاستفادة منها.

إن عشرين عاماً من تجربة السلطة الاقتصادية لم تُحدث إنجازاً حقيقياً على مستوى الناتج المحلي ودخل الفرد، وحلّ مشاكل الفقر والبطالة، والبنى التحتية والخدمات، خصوصاً عندما يتم مقارنة معطياتها بالمعطيات الإسرائيلية، أو حتى عند مقارنة معطياتها سنة 1994 بمعطياتها سنة 2013.

ولأن جوهر القضية الفلسطينية مرتبط بتحرير الأرض والإنسان والتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، فإن المسار الاقتصادي الفلسطيني يجب أن يتركز على دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتقوية إمكاناته الذاتية للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، وتعزيز المقاومة بكافة أشكالها، والبعد عن الاقتصاد الاستهلاكي والتركيز على الاقتصاد الإنتاجي؛ وبثّ روح الجد والصبر والتضحية وقيم العمل والانغراس في الأرض، ومواجهة قيم اللذة والمتعة التي تغزو مجتمعنا؛ وترسيخ هذه الروح والقيم خصوصاً لدى أجيالنا الفتية والشابة.

الفصل التاسع

التنمية البشرية في ظلّ السلطة الـفـلـسـطـيـنـيـة

أ. إقبال وليد عميش
أ. غنى سامي جمال الدين

التنمية البشرية في ظل السلطة الفلسطينية

نهيد:

تعكس دراسة المؤشرات الاجتماعية والسكانية والتعليمية والصحية الحالة التي يعيشها الشعب الفلسطيني ومساراته المستقبلية المحتملة. غير أنه يجب التنبيه إلى أن الحالة الفلسطينية، بشكل خاص، تواجه أوضاعاً استثنائية؛ إذ يعيش نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي بكل ما يملك من أدوات استغلال وتعطيل واستنزاف وحصار، ويعيش نصفه الآخر في الشتات والمناحي حيث يعاني من مرارة التشرد والجوء والحرمان. مما يعني أن الإحصاءات والأرقام التي نستعرضها في هذا الفصل هي أرقام تقريبية، وهو ما استطعنا توفيره ضمن هذه الحالة الاستثنائية.

يحاول هذا الفصل تقديم دراسة إحصائية مقارنة حول المؤشرات الحياتية المختلفة للشعب الفلسطيني خلال الفترة 1993-2013، في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث يستعرض الخصائص الديموغرافية المختلفة للفلسطينيين في الداخل والخارج. ثم ينتقل ليعرض الحالة التعليمية والثقافية العامة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى التعليم الأساسي والثانوي والجامعي خلال الفترة نفسها. وبما أن الصورة العامة لا تكتمل إلا بدراسة الوضع الصحي للشعب الفلسطيني، فقد استعرض الفصل المؤشرات الصحية العامة من حيث الخدمات والمستشفيات والتأمين الصحي، بالإضافة إلى أثر الاحتلال على القطاع الصحي.

أولاً: المؤشرات الاجتماعية والسكانية:

يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث نجد أن عدد الشعب الفلسطيني ازداد بنسبة 87.7% منذ سنة 1993 حتى نهاية سنة 2013، كما أن نصف الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع يقل عمره عن 19 عاماً، وبالرغم من أنه شعب يعيش تحت احتلال غاصب ويتعرض لمعوقات مختلفة إلا أنه تمكن من التكيف مع أوضاعه

المعقدة، وصمد في وجه الاحتلال. وتظل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتمزيق النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، هي التحدي السكاني الأبرز الذي يواجه الفلسطينيون.

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2013 في العالم نحو 11.81 مليون نسمة مقارنة بنحو 6.29 ملايين نسمة في نهاية سنة 1993. وعند دراسة أعداد الفلسطينيين خلال الفترة 1993-2013 نجد أن معدل الزيادة السنوية يبلغ 3.2%؛ أي أن عددهم ازداد بنسبة 87.7% منذ سنة 1993 حتى نهاية سنة 2013. غير أن نسب أعداد الفلسطينيين حسب توزيعهم في العالم لم تختلف بشكل كبير خلال العشرين سنة محل الدراسة. والجدول التالي يمثل تقديرات عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة لسنوات مختارة.

يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية التي تضم الأراضي المحتلة سنة 1948، وسنة 1967، والذين يقدر عددهم لسنة 2013 بنحو 5.92 ملايين نسمة يشكلون قرابة 50.1%، وبواقع 4.49 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته قرابة 38% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم؛ بينما قُدِّر عدد الفلسطينيين سنة 1993 في فلسطين التاريخية بنحو 2.8 مليون نسمة يشكلون قرابة 44.3% من إجمالي الفلسطينيين في العالم، من بينهم نحو مليوني نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته 31.7%.

أما عدد الفلسطينيين الذين يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948، "إسرائيل" سنة 2013، فقد بلغ نحو 1.43 مليون فلسطيني، أي بنسبة 12.1% من الفلسطينيين في العالم، بينما بلغ عددهم سنة 1993 نحو 800 ألف نسمة، أي بنسبة 12.6%.

جدول رقم (1): عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة – سنوات مختارة (بالألف نسمة)¹

المجموع	الدول الأجنبية	الدول العربية الأخرى	الأردن	الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	الأراضي المحتلة سنة 1967		مكان الإقامة	
					قطاع غزة	الضفة الغربية		
6,291.7	339.4	1,095.3	2,070.2	789.9	748.9	1,248	العدد	1993
100	5.4	17.4	32.9	12.6	11.9	19.8	النسبة (%)	
9,305.3	526.8	1,464.5	2,716.2	1,037.8	1,299.4	2,260.6	العدد	2002
100	5.7	15.7	29.2	11.1	14	24.3	النسبة (%)	
10,039.6	580	1,632	2,867	1,184.5	1,420.5	2,355.6	العدد	2007
100	5.8	16.2	28.6	11.8	14.1	23.5	النسبة (%)	
11,552.8	655.5	1,682.9	**3,459.1	1,398.3	1,672.9	2,684.1	العدد	2012
100	5.7	14.6	29.9	12.1	14.5	23.2	النسبة (%)	
11,806.7	665.3	1,690.6	**3,535.2	1,430.2	1,730.7	2,754.7	العدد	2013
100	5.6	14.3	30	12.1	14.7	23.3	النسبة (%)	

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.683 مليون نسمة لسنة 2013، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 308 آلاف (اعتماداً على إحصائيات سنة 2012) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.35 مليون نسمة حسب الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على حصاد نهاية سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للسنوات 2010-2013، والتي تقدر بـ 2.2%.

¹ بالنسبة لعدد السكان لسنة 1993، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قراءة في تعداد الشعب الفلسطيني (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/نوفمبر 2000)، في: www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book634.pdf

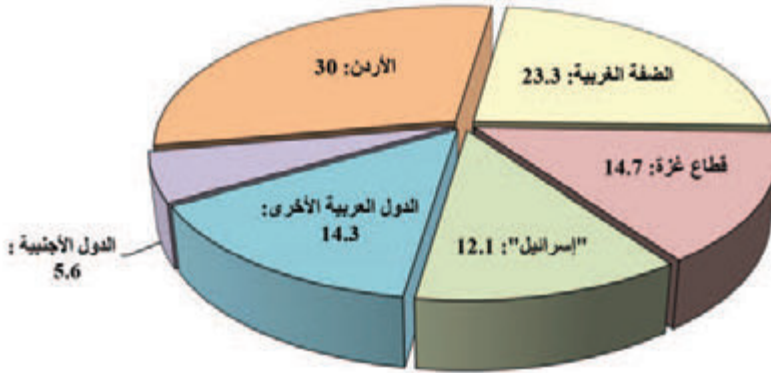
أما بالنسبة لسنة 2002، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2002 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/مايو 2003)، في: http://82.213.38.42/Portals/_PCBS/Downloads/book893.pdf

وبالنسبة لسنة 2007، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9" (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2008)، في: http://82.213.38.42/Portals/_PCBS/Downloads/book1526.pdf

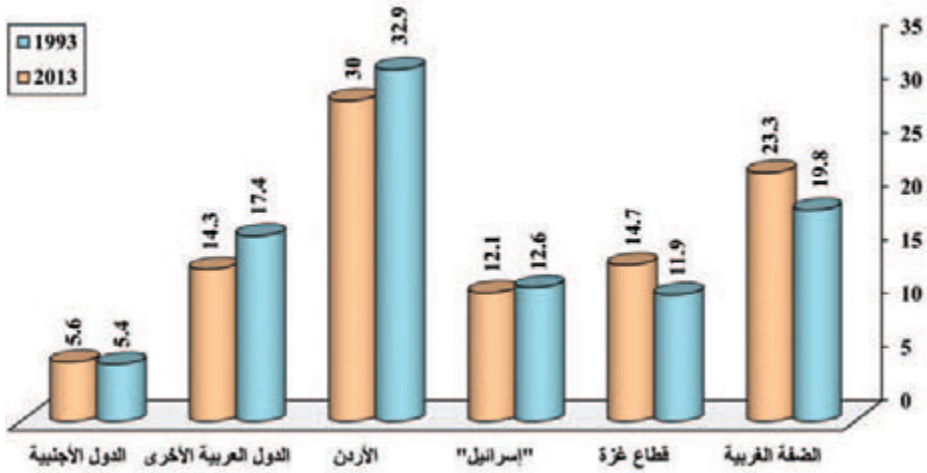
ولسنة 2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2012 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2012)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1952.pdf

ولسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2013 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2028.pdf

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2013 (%)



نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة 1993 و2013 (%)



وبلغ عدد الفلسطينيين في الشتات في نهاية سنة 2013 نحو 5.89 ملايين نسمة، يشكلون قرابة 49.9% من الفلسطينيين في العالم، ويتركز غالبيتهم في الدول العربية المجاورة وخصوصاً في الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين فيها بنحو 3.54 ملايين نسمة، أي بنسبة 30% من إجمالي أعداد الفلسطينيين. أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.69 مليون فلسطيني، بنسبة 14.3%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين بلغ عدد

الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 665 ألفاً، أي ما نسبته 5.6% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. وعند المقارنة مع نهاية سنة 1993، فقد بلغ عدد الفلسطينيين في الشتات نحو 3.5 ملايين نسمة، أي ما نسبته 55.7% من الفلسطينيين في العالم، موزعين بنحو 2.1 مليون في الأردن، و1.1 مليون في الدول العربية الأخرى، و339 ألفاً في الدول الأجنبية، أي ما نسبته 32.9% و17.4% و5.4% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 1.984 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 8.025 ملايين لاجئ، أي نحو 68% من مجموع الشعب الفلسطيني، وذلك حسب تقديرات سنة 2013. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

ومن الجدير بالذكر أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية هي الأعداد الرسمية التي نشرتها وكالة الأونروا في 2014/1/1. وقد ازدادت معاناة اللاجئين في سورية نتيجة للصراع الدائر، فأصبح هناك في مطلع سنة 2014 نحو 440 ألفاً بحاجة ماسة للمساعدة المستمرة؛ واضطر نحو 270 ألفاً للهجرة والتشرد إلى أماكن أكثر أمناً داخل سورية، بينما اضطر للجوء خارج سورية نحو 80 ألفاً آخرين. وتوزع هؤلاء اللاجئين على لبنان التي استقبلت نحو 53 ألفاً، والأردن التي استقبلت 14 ألفاً، ومصر 6 آلاف، وغزة 860. وهناك لاجئون انتقلوا إلى تركيا وليبيا وماليزيا وغيرها².

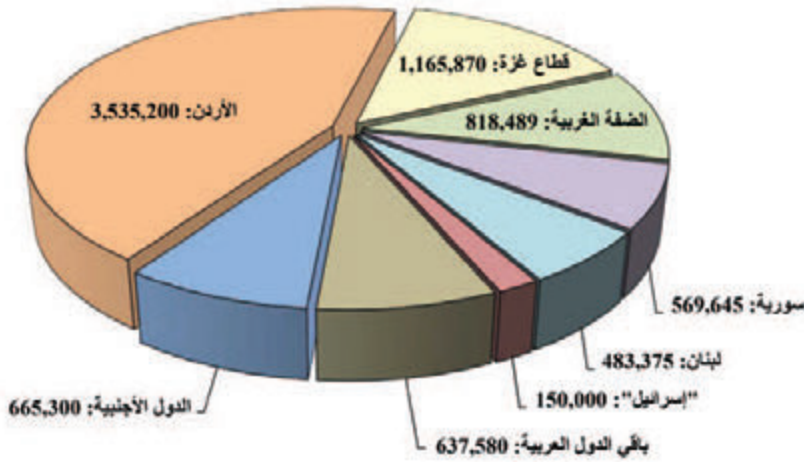
² وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا، كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 2014، انظر: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_syria_crisis_response_arabic.pdf؛ وانظر: UNRWA, Syria Regional Crisis Response Update 74, 4/5/2014, <http://www.unrwa.org/newsroom/emergency-reports/syria-regional-crisis-response-update-74>

جدول رقم (2): أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات 2012-2013³

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	“إسرائيل”*	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
2012	797,495	1,126,886	150,000	3,459,100	474,053	528,711	680,136	655,500	7,871,881
2013	818,489	1,165,870	150,000	3,535,200	483,375	569,645	637,580	665,300	8,025,459

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2013



2. الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد مواطني الضفة والقطاع في نهاية سنة 2013 بنحو 4.486 ملايين فرد منهم نحو 2.755 مليون في الضفة الغربية (61.4%)، و1.731 مليون فرد (38.6%) في قطاع غزة.

³ بالنسبة لأرقام سنة 2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2012: ووكالة الأونروا، الأونروا بالأرقام، 2013/1/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/20130424680_0.pdf

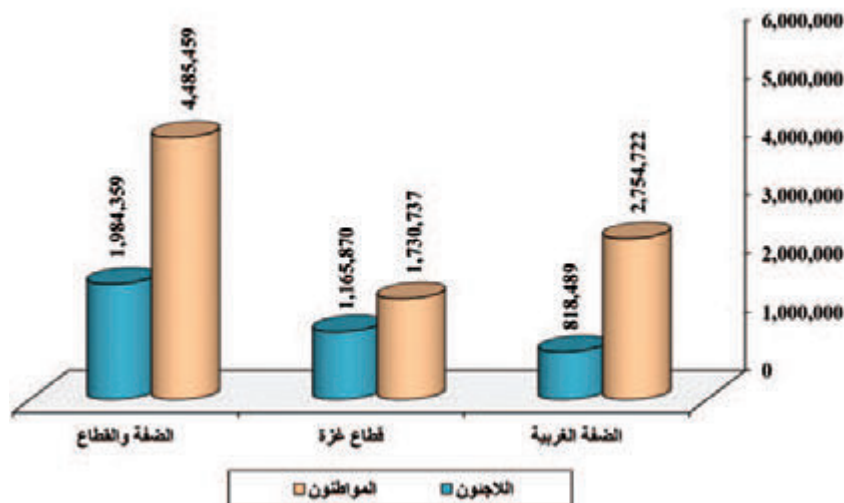
أما بالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2013: ووكالة الأونروا، الأونروا بالأرقام، 2014/1/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_uif_-_arabic.pdf

وتشير التقديرات المتوفرة في نهاية سنة 2013 إلى أن 44.2% من مواطني الضفة والقطاع هم لاجئون، حيث يقدر عددهم بنحو 1.984 مليون لاجئ. ويبلغ عددهم في الضفة الغربية نحو 818 ألف لاجئ بنسبة 29.7% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيبلغ عددهم نحو 1.166 مليون لاجئ بنسبة 67.4% من مجمل مواطني قطاع غزة.

جدول رقم (3): مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 2012-2013⁴

السنة	مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2012	الضفة الغربية	2,684,066	61.6	797,495	29.7
	قطاع غزة	1,672,865	38.4	1,126,886	67.4
	الضفة والقطاع	4,356,931	100	1,924,381	44.2
2013	الضفة الغربية	2,754,722	61.4	818,489	29.7
	قطاع غزة	1,730,737	38.6	1,165,870	67.4
	الضفة والقطاع	4,485,459	100	1,984,359	44.2

مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 2013



⁴ بالنسبة لأرقام سنة 2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2012. أما بالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2013.

بالرغم من أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يمتاز بأنه مجتمع فتي، إلا أن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً انخفضت من 47.1% سنة 1997 إلى 39.9% سنة 2013، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث بلغت 37.7% سنة 2013 و45.1% سنة 1997 في الضفة، مقابل 43.3% سنة 2013 و50.3% سنة 1997 في القطاع. بينما لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من حجم المواطنين، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.9% من مجمل المواطنين (بواقع 3.2% في الضفة و2.4% في القطاع) سنة 2013، مقارنة بـ 3.5% من مجمل المواطنين (بواقع 3.8% في الضفة و2.9% في القطاع) سنة 1997.

ارتفعت نسبة الجنس للذكور مقابل الإناث في الضفة والقطاع من 101.9 سنة 1997 (بواقع 102.1 في الضفة و101.5 في القطاع) إلى 103.2 سنة 2013 (بواقع 103.3 في الضفة و103.2 في القطاع). أما نسبة الإعاقة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15-64) في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 101.3 سنة 1997 إلى 74.8% سنة 2013، مع وجود فارق كبير في نسبة الإعاقة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث انخفضت في الضفة من 94.7 سنة 1997 إلى 69.5 سنة 2013، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 114.5 إلى 84.1 للفترة نفسها.

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل المواليد الخام قد انخفض من 42.7 مولود لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 32.6 مولود سنة 2013، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 31.9 مولود سنة 2015. أما على مستوى المنطقة، فهناك تباين في معدل المواليد الخام لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفض من 41.2 مولود سنة 1997 إلى 29.7 مولود سنة 2013 في الضفة، ومن 45.4 مولود إلى 37.1 مولود في القطاع للفترة نفسها.

بالنسبة لمعدلات الوفيات الخام، فنلاحظ أنها منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل الوفيات الخام قد انخفض من 4.9 حالات وفاة لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 3.8 حالات سنة 2013، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3.6 حالات سنة 2015. أما على مستوى المنطقة، فنلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة والقطاع؛ حيث

انخفض من 5.1 حالات سنة 1997 إلى 4 حالات سنة 2013 في الضفة، ومن 4.7 حالات إلى 3.7 حالات في القطاع للفترة نفسها.

بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.9%، حيث بلغ المعدل في الضفة 2.6% وفي القطاع 3.4%. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال الفترة 2014-2017، حيث إن انخفاض معدلات الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة، بالرغم من اتجاهها نحو الانخفاض، سيؤدي إلى بقاء معدلات الزيادة الطبيعية للمواطنين مرتفعة. مع العلم أن معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين سنة 1997 في الضفة والقطاع بلغ 3.8%، بواقع 3.6% في الضفة و4.1% في القطاع.

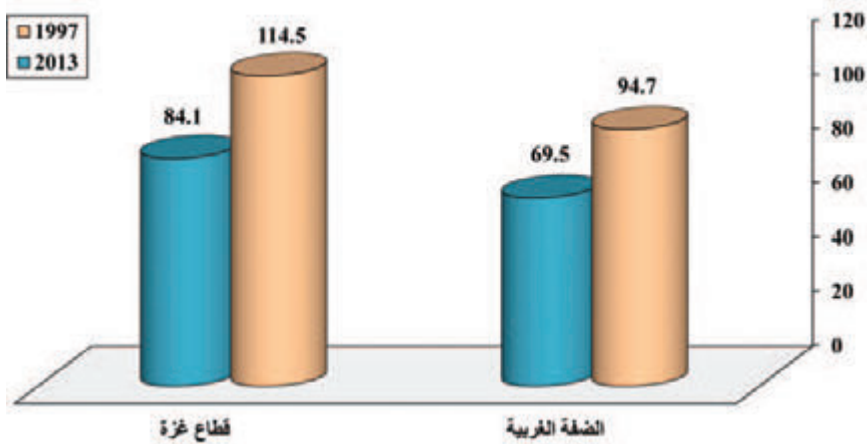
من ناحية حجم الأسرة، تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً سنوياً بطيئاً لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 6.4 أفراد سنة 1997، إلى 5.3 أفراد سنة 2012. وعلى مستوى المنطقة، فقد انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 6.1 أفراد سنة 1997 إلى 5.1 أفراد سنة 2012، وانخفض من 6.9 أفراد إلى 6 أفراد في قطاع غزة للفترة نفسها.

تُعدّ الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاعها إلى الزواج المبكر خصوصاً للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني. ولكن هناك مؤشرات على انخفاض معدل الخصوبة خلال الفترة الأخيرة؛ حيث انخفض في الضفة والقطاع من 6 مواليد سنة 1997 إلى 4.4 مواليد خلال الفترة 2008-2009. أما على مستوى المنطقة، فنلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلي في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة 1997-2009؛ حيث بلغ 5.6 مواليد سنة 1997 مقابل 4 مواليد خلال 2008-2009 في الضفة، و6.9 مواليد سنة 1997 مقابل 5.2 مواليد خلال 2008-2009 في القطاع.

جدول رقم (4): ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين
حسب مكان الإقامة 1997 و 2013⁵

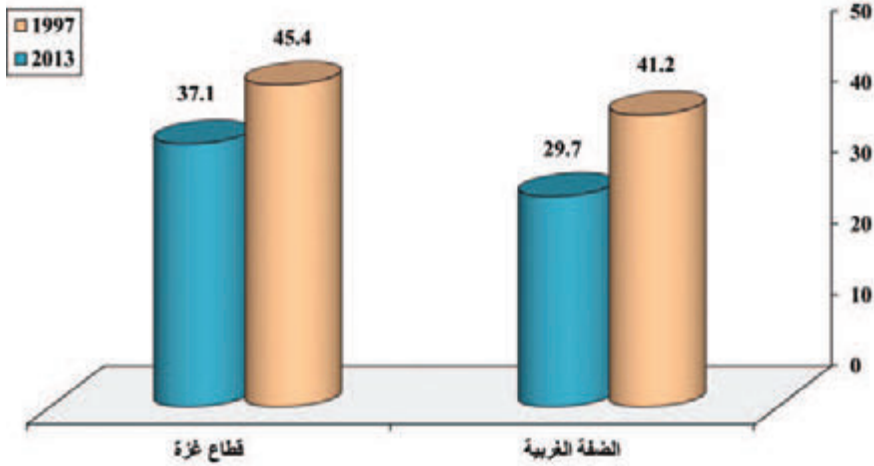
الضفة والقطاع		قطاع غزة		الضفة الغربية		المؤشر
2013	1997	2013	1997	2013	1997	
39.9	47.1	43.3	50.3	37.7	45.1	نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)
2.9	3.5	2.4	2.9	3.2	3.8	نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)
74.8	101.3	84.1	114.5	69.5	94.7	نسبة الإعاقة (لكل مئة من الأفراد 15-64 عاماً)
103.2	101.9	103.2	101.5	103.3	102.1	نسبة الجنس (عدد الذكور لكل مئة أنثى)
32.6	42.7	37.1	45.4	29.7	41.2	معدل المواليد الخام (المواليد لكل ألف من السكان)
3.8	4.9	3.7	4.7	4	5.1	معدل الوفاة الخام (حالات الوفاة لكل ألف من السكان)
4.1 (2010)	6	4.9 (2010)	6.9	3.8 (2010)	5.6	معدل الخصوبة الكلي (المواليد لكل امرأة)
2.9	3.8	3.4	4.1	2.6	3.6	معدل الزيادة الطبيعية (%)
5.3 (2012)	6.4	6 (2012)	6.9	5.1 (2012)	6.1	متوسط حجم الأسرة (عدد الأفراد لكل أسرة معيشية)

نسبة الإعاقة للفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 1997 و 2013



⁵ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد: تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1634.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2011 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1815.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2013؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ملخص للمؤشرات الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Pop%20Projections_main%20ind_a.htm

معدل المواليد الخام للفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 1997 و2013



وتشير النتائج إلى أن معدلات الأمية بين البالغين في الضفة والقطاع هي من أقل المعدلات في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر 4.1% سنة 2012، مقارنة مع 4.7% في سنة 2011، في حين كانت 13.9% في سنة 1997؛ علماً بأن الشخص الأمي يُعرف بأنه هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته اليومية.⁶

أما بالنسبة لتوزيع المواطنين الفلسطينيين على المحافظات لسنة 2013 فتشير البيانات إلى أن محافظة الخليل فيها أعلى نسبة لعدد المواطنين، حيث بلغت 15% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.3%، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 9.1%. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين في نهاية سنة 2013، حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع.⁷

وفيما يلي توزيع المواطنين حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسب المحافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنتي 1997 و2013.

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2012 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2013)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1966.pdf

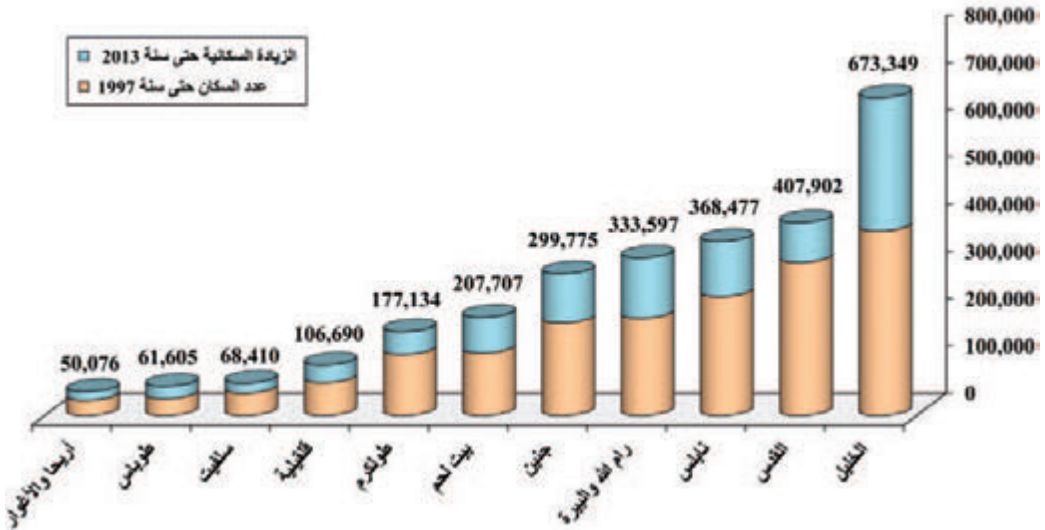
⁷ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2013.

جدول رقم (5): عدد المواطنين المقدر حسب المحافظة لسنتي 1997 و2013⁸

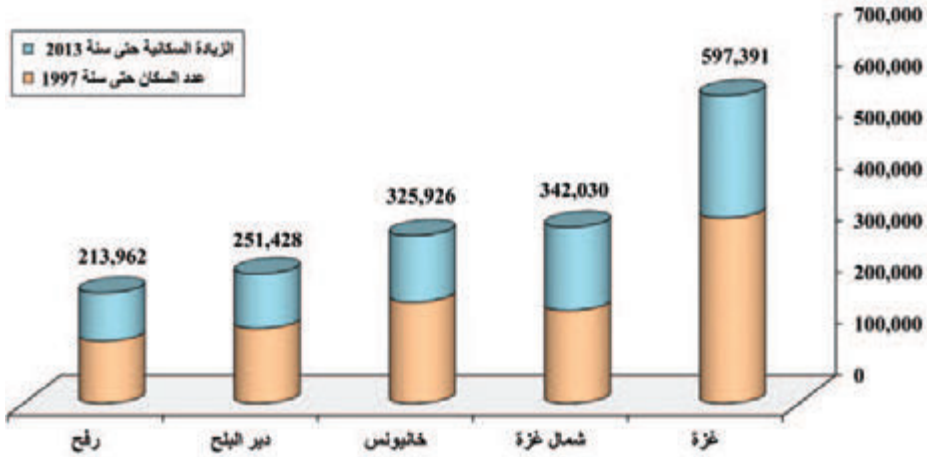
المحافظة	1997	2013	معدل النمو السنوي 2013-1997
الضفة الغربية	1,810,309	2,754,722	2.7
جنين	195,299	299,775	2.7
طوباس	35,216	61,605	3.6
طولكرم	129,030	177,134	2
نابلس	251,392	368,477	2.4
قلقيلية	69,268	106,690	2.7
سلفيت	46,688	68,410	2.4
رام الله والبيرة	205,448	333,597	3.1
أريحا والأغوار	31,501	50,076	2.9
القدس	324,105	407,902	1.4
بيت لحم	132,090	207,707	2.9
الخليل	390,272	673,349	3.5
قطاع غزة	1,001,569	1,730,737	3.5
شمال غزة	179,690	342,030	4.1
غزة	359,941	597,391	3.2
دير البلح	144,890	251,428	3.5
خان يونس	196,662	325,926	3.2
رفح	120,386	213,962	3.7
الضفة والقطاع	2,811,878	4,485,459	3

⁸ بالنسبة لأعداد سنة 1997، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد: تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007. أما بالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2013.

عدد المواطنين المقدّر في محافظات الضفة الغربية 2013



عدد المواطنين المقدّر في محافظات قطاع غزة 2013



3. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظل مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 5.92 ملايين نسمة في نهاية سنة 2013، في حين بلغ عدد اليهود 6.1 ملايين نسمة بناء على

تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (CBS). وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.5% لفلسطيني 1948 "إسرائيل"، و1.7% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى في فلسطين التاريخية خلال سنة 2016، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.42 ملايين تقريباً؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها. وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين قرابة 48.9% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.9 ملايين مقابل نحو 7.2 ملايين فلسطيني.

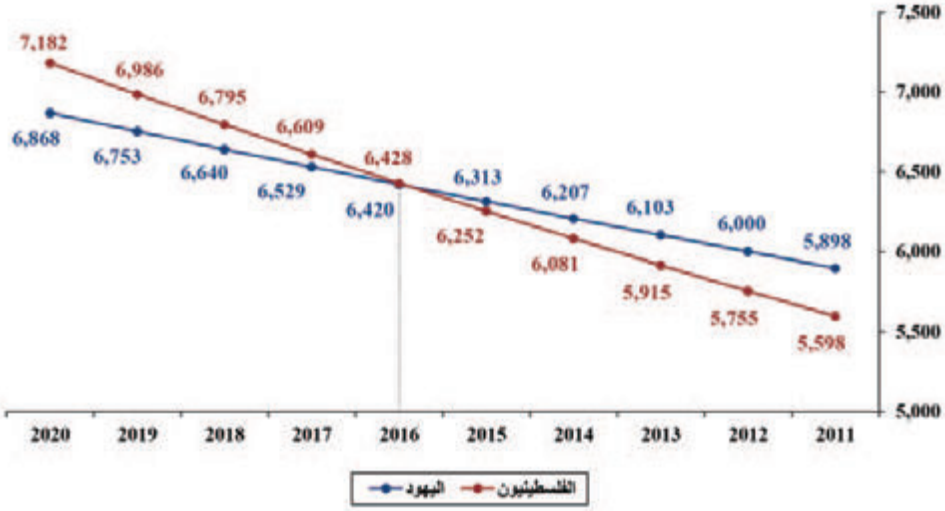
جدول رقم (6): عدد الفلسطينيين واليهود المقدّر في فلسطين التاريخية 2011-2020
(بالألف نسمة)⁹

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2011	4,231	1,367	5,598	5,898
2012	4,357	1,398	5,755	6,000
2013	4,485	1,430	5,915	6,103
2014	4,615	1,466	6,081	6,207
2015	4,749	1,503	6,252	6,313
2016	4,887	1,541	6,428	6,420
2017	5,029	1,580	6,609	6,529
2018	5,175	1,620	6,795	6,640
2019	5,325	1,661	6,986	6,753
2020	5,479	1,703	7,182	6,868

⁹ بالنسبة لعدد الفلسطينيين للسنوات 2011-2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2011؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2012؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2013. أما بالنسبة لعدد اليهود للسنوات 2011-2013، انظر:

CBS, <http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0114/pdf/b1.pdf>

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011-2020 (بالألف نسمة)



ثانياً: المؤشرات التعليمية:

بالرغم من المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بكافة أشكال الاحتلال والحروب والحصار، إلا أنه ما زال يتصدر العالم العربي في نسبة المتعلمين. وتحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية القاسية، يبقى التعليم أحد أهم وسائل الصمود الفلسطيني، ورأس المال الحقيقي الذي يستثمر فيه الشعب الفلسطيني لإثبات ذاته، وتحقيق أهدافه في الحرية والتحرير والاستقلال.

1. الحالة التعليمية والثقافية العامة:

يمثل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي من حيث نسبة المتعلمين ومحو الأمية، حيث بلغت نسبة الأمية 3.7% في سنة 2013، أي أن نسبة المتعلمين ممن يستطيعون القراءة والكتابة والمستويات الأعلى 96.3%. ولا ينافسها في هذه النسبة في العالم العربي إلا قطر. ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم للأفراد 6-11 عاماً من كلا الجنسين 98.9% وفق سنة 2013¹⁰.

¹⁰ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2013 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2039.pdf، وانظر: UNdata, Adult Literacy Rate, <http://data.un.org/Data.aspx?d=SOWC&f=inID%3A74>

أما فيما يتعلق بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل، فتشير إحصائيات سنة 2012 إلى توفر هواتف نقال لدى 95.7% من الأسر في الضفة والقطاع، كما يتوفر لدى 40% منها خط ثابت، ولدى 97.3% منها جهاز تلفزيون، ولدى 95% منها لاقط فضائي، ولدى 51.4% منها جهاز حاسوب، ويستفيد 32.1% من هذه الأسر من خدمات الإنترنت. وتشير إحصائيات سنة 2012 إلى أنه يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 2,725 مسجداً (1,864 في الضفة و861 في القطاع). وحسب إحصائيات سنة 2013 يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 656 مركزاً ثقافياً (574 في الضفة و82 في القطاع)، و15 متحفاً و9 مسارح¹¹.

وبالنسبة لظروف شعب تحت الاحتلال، يعاني من الحصار، ومن تدمير بنيته التحتية، ومن عدم القدرة على تطوير نفسه إلا ضمن الشروط التي يضعها الاحتلال؛ فإن ذلك يدل على مدى إصرار الشعب الفلسطيني على التعلم والتواصل الثقافي والإعلامي، ونجاحه على الأقل في صراع الإرادات التعليمي في بيئة احتلال مدمرة ومُحِبطة.

2. التعليم الأساسي والثانوي:

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي في الضفة والقطاع، 2,784 مدرسة في العام الدراسي 2013/2014 مقارنة بـ 1,474 مدرسة في العام الدراسي 1994/1995، مما يعني ارتفاع عدد المدارس بنسبة 88.9% خلال عشرين عاماً. وعلى مستوى المنطقة، فقد بلغ عدد المدارس في الضفة الغربية 2,094 مدرسة (75.2% من مجموع المدارس) في العام الدراسي 2013/2014 مقارنة بـ 1,136 مدرسة (77.1% من مجموع المدارس) في العام الدراسي 1994/1995؛ وهو ما يعني ارتفاع عدد المدارس بنسبة 84.3%. أما في قطاع غزة، فبلغ عدد المدارس 690 مدرسة (24.8% من مجموع المدارس) في العام الدراسي 2013/2014 مقارنة بـ 338 مدرسة (22.9% من مجموع المدارس) في العام الدراسي 1994/1995؛ مما يعني ارتفاع عدد المدارس بنسبة 104.1%.

¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2013.

وفيما يتعلق بالمدارس الحكومية في الضفة والقطاع فقد بلغ عددها 2,063 مدرسة في العام الدراسي 2014/2013 مقارنة بـ 1,080 مدرسة في العام الدراسي 1995/1994، مما يعني ارتفاع عدد المدارس بنسبة 91%. ومن الملاحظ أن معظم المدارس الحكومية توجد في الضفة الغربية بما مجموعه 1,668 مدرسة (80.9% من مجموع المدارس الحكومية) في العام الدراسي 2014/2013 مقارنة بـ 909 مدارس (84.2% من مجموع المدارس الحكومية) في العام الدراسي 1995/1994. أما في قطاع غزة فبلغ عدد المدارس الحكومية 395 مدرسة (19.1% من مجموع المدارس الحكومية) في العام الدراسي 2014/2013 مقارنة بـ 171 مدرسة (15.8% من مجموع المدارس الحكومية) في العام الدراسي 1995/1994. ويعوض نقص المدارس في القطاع إلى حد ما وجود مدارس وكالة الأونروا التي يبلغ عددها 245 مدرسة في العام الدراسي 2014/2013 و 159 مدرسة في العام الدراسي 1995/1994، في مقابل 97 مدرسة لهذه الوكالة في الضفة في العام الدراسي 2014/2013 و 100 مدرسة في العام الدراسي 1995/1994.

وإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن عدد مواطني الضفة الغربية يبلغ 2.755 مليون نسمة مقابل 1.731 مليون نسمة في قطاع غزة (أي 61.4% للضفة مقابل 38.6% للقطاع) سنة 2013، فإننا سندرك أن عدد المدارس في الضفة مقارنة بعدد السكان أعلى من مثيله في القطاع. ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى توزيع أهل الضفة على مساحات أوسع من الأرض والقرى والمدن مما يستدعي وجود مدارس أكثر؛ كما تعكس وجود نسبة مدارس أعلى لوكالة الأونروا في القطاع حالة الفقر والعوز التي تُعانيها نسب أعلى من مواطني القطاع (انظر جدول رقم (1) وجدول رقم (7)).

جدول رقم (7): عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع
حسب نوع المدرسة - سنوات مختارة¹²

2014/2013	2013/2012	2012/2011	2006/2005	2000/1999	1995/1994		
1,668	1,639	1,609	1,379	1,069	909	الضفة	مدارس حكومية
395	399	396	346	220	171	القطاع	
2,063	2,038	2,005	1,725	1,289	1,080	الضفة والقطاع	
97	99	99	92	96	100	الضفة	مدارس الأونروا
245	245	244	187	168	159	القطاع	
342	344	343	279	264	259	الضفة والقطاع	
329	321	311	244	197	127	الضفة	مدارس خاصة
50	50	48	28	17	8	القطاع	
379	371	359	272	214	135	الضفة والقطاع	
2,094	2,059	2,019	1,715	1,362	1,136	الضفة	المجموع
690	694	688	561	405	338	القطاع	
2,784	2,753	2,707	2,276	1,767	1,474	الضفة والقطاع	

¹² بالنسبة للعام الدراسي 1995/1994، انظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1994 رقم (1) (رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، أيلول/سبتمبر 1995)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book4.pdf

أما بالنسبة للعام الدراسي 2000/1999، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "1" (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/نوفمبر 2000)، في: http://82.213.38.42/Portals/_PCBS/Downloads/book678.pdf

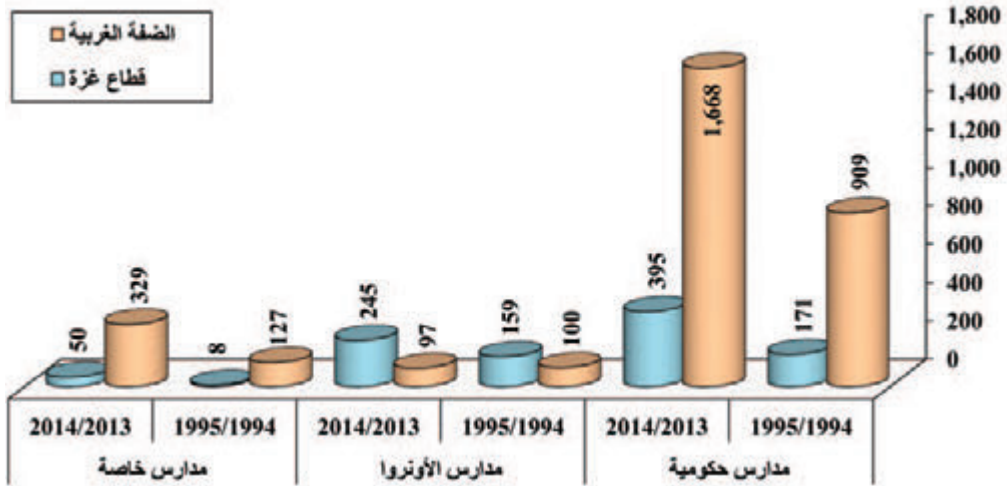
وبالنسبة للعام الدراسي 2006/2005، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، خلاصة إحصاءات التعليم العام في فلسطين 2006-2005، في: <http://www.mohe.gov.ps/stats/statistic.pdf>

وبالنسبة للعام الدراسي 2012/2011، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2012/2011 (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي)، في: <http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=825>

وبالنسبة للعام الدراسي 2013/2012، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2013/2012 (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، حزيران/يونيو 2013)، في: <http://www.mohe.gov.ps/Uploads/admin/Statistical%20Book%20final.pdf>

وبالنسبة للعام الدراسي 2014/2013، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، جداول الكتاب الإحصائي التربوي 2014-2013، في: <http://www.mohe.gov.ps/Uploads/ramamohe/statistics2014.xls>

عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع 1995/1994 و 2014/2013



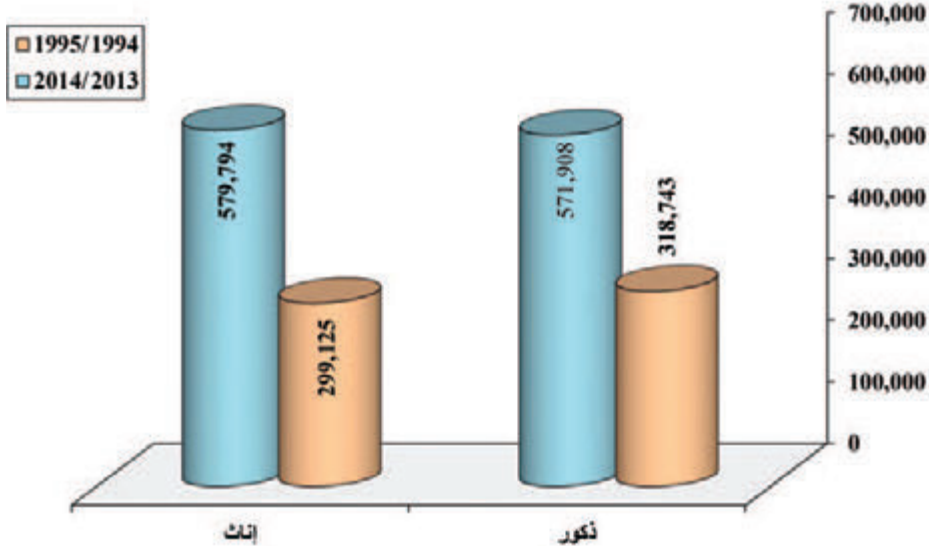
ويبلغ عدد الطلبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2014/2013 نحو 1.152 مليون طالب، موزعين على نحو 572 ألف طالب من الذكور، ونحو 580 ألف طالبة من الإناث؛ وإذا ما قارنا هذا العدد من الطلاب مع عددهم في العام الدراسي 1995/1994 نجد أن عددهم زاد بنسبة 86.4%، وبمعدل زيادة مقداره 3.3% سنوياً. أما عدد المعلمين في هذه المدارس فقد بلغ 63,017 معلماً في العام الدراسي 2014/2013، بينما كان 19,843 معلماً في العام الدراسي 1995/1994؛ وكان بين هؤلاء المعلمين 25,756 معلماً من الرجال و23,261 معلمة من النساء في العام الدراسي 2014/2013، مقابل 10,985 معلماً من الرجال و8,858 معلمة من النساء في العام الدراسي 1995/1994. ومن الجدير بالذكر أن عدد المعلمات ارتفع بنسبة 321% مقابل زيادة بنسبة 134% فقط للمعلمين خلال هذه الفترة. أما عدد الشعب الدراسية فيبدو أنه متقارب جداً بين شعب الذكور والإناث، حيث بلغ نحو 15 ألف شعبة لكل منهم في العام الدراسي 2014/2013، بينما بلغ عدد الشعب المختلطة للعام الدراسي نفسه 7,756 شعبة. ومقارنة مع العام الدراسي 1995/1994 فقد بلغ عدد الشعب 7,065 شعبة للذكور و6,419 شعبة للإناث، في حين بلغ عدد الشعب المختلطة 3,454 شعبة.

جدول رقم (8): أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في السلطة الفلسطينية
حسب الجنس 1995/1994 و 2014/2013¹³

عدد الشعب		عدد المعلمين*		عدد الطلبة		عدد المدارس		
2014/2013	1995/1994	2014/2013	1995/1994	2014/2013	1995/1994	2014/2013	1995/1994	
15,053	7,065	25,756	10,985	571,908	318,743	992	503	ذكور
15,355	6,419	37,261	8,858	579,794	299,125	933	480	إناث
7,756	3,454					859	491	مختلطة**
38,164	16,938	63,017	19,843	1,151,702	617,868	2,784	1,474	المجموع

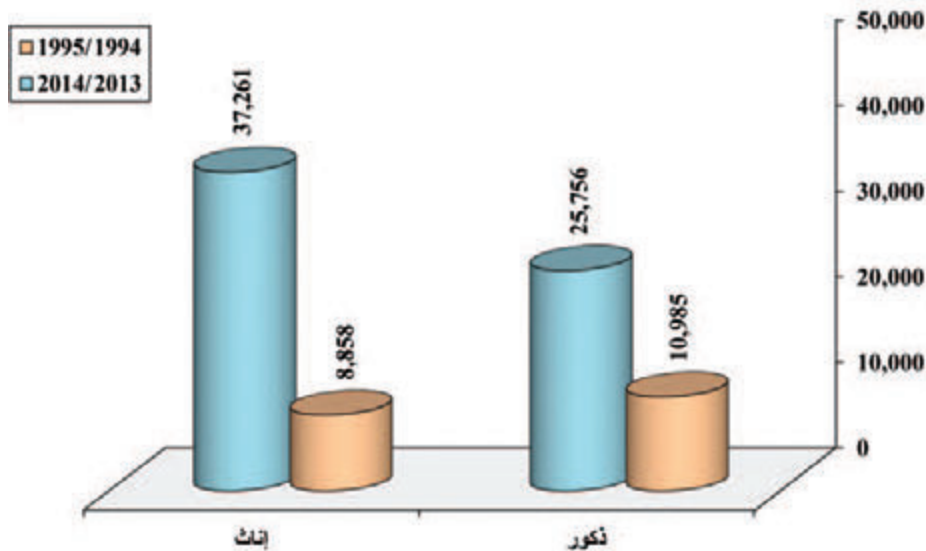
* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.
** أعداد الطلبة والمعلمين في المدارس المختلطة موزعة على بندي الذكور والإناث.

أعداد الطلبة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 1995/1994 و 2014/2013

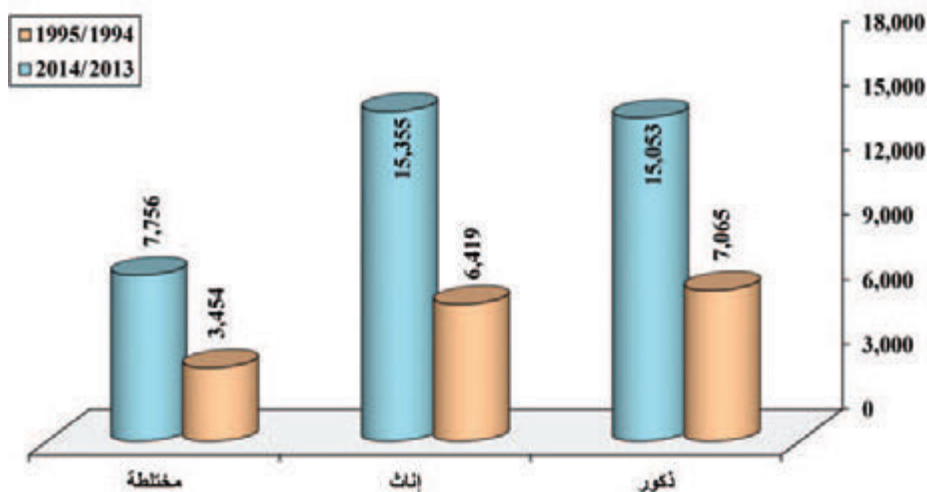


¹³ بالنسبة للعام الدراسي 1995/1994، انظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1994 رقم (1).
أما بالنسبة للعام الدراسي 2014/2013، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، جداول الكتاب الإحصائي التربوي 2013-2014.

أعداد المعلمين في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 1994/1995 و 2013/2014



أعداد الشعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 1994/1995 و 2013/2014



وتشير التقارير للعام الدراسي 2013/2014 إلى أن المدارس الحكومية البالغ عددها 2,063 مدرسة تبلغ نسبتها 74.1% من مجموع المدارس في الضفة والقطاع. أما الطلاب في المدارس الحكومية، والذين يبلغ مجموعهم 764,219 طالباً فتبلغ نسبتهم 66.4% من

مجموع طلبة الضفة والقطاع. ويبلغ عدد معلمي المدارس الحكومية 44,391 معلماً، أي ما نسبته 70.4% من مجموع معلمي الضفة والقطاع. كما يبلغ عدد الشعب في المدارس الحكومية 25,933 شعبة أي ما نسبته 68% من مجموع الشعب في الضفة والقطاع. وتبين هذه المؤشرات أن التعليم الحكومي يحظى بأكثر من ثلثي العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي؛ وإذا ما وضعنا في الاعتبار ما تغطيه مدارس وكالة الأونروا، فسنجد أن معظم الطلبة يعتمدون على التعليم محدود التكاليف الذي توفره هذه المدارس، مقارنة بنسب محدودة تلجأ للتعليم الخاص (انظر جدول رقم (8) و جدول رقم (9)).

جدول رقم (9): أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في المدارس الحكومية في السلطة الفلسطينية – سنوات مختارة¹⁴

عدد الشعب	عدد المعلمين*	عدد الطلبة	عدد المدارس	
11,813	**13,529	418,697	1,080	1995/1994
—	20,438	586,777	1,289	2000/1999
22,082	35,013	757,615	1,725	2006/2005
25,323	42,961	761,691	2,005	2012/2011
25,679	43,814	762,499	2,038	2013/2012
25,933	44,391	764,219	2,063	2014/2013

ملاحظة: لم يتوفر معلومات عن عدد الشعب لسنة 2000/1999.
* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأئمة.
** تم احتساب العدد بعد حذف معلمي رياض الأطفال (4 معلمات) من عدد المعلمين لكافة المراحل في المدارس الحكومية والبالغ 13,533.

¹⁴ بالنسبة للعام الدراسي 1995/1994، انظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1994 رقم (1).
أما بالنسبة للعام الدراسي 2000/1999، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "1".
وبالنسبة للعام الدراسي 2006/2005، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، خلاصة إحصاءات التعليم العام في فلسطين 2006-2005.
وبالنسبة للعام الدراسي 2012/2011، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2012/2011.
وبالنسبة للعام الدراسي 2013/2012، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2013/2012.
وبالنسبة للعام الدراسي 2014/2013، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، جداول الكتاب الإحصائي التربوي 2014-2013.

3. التعليم الجامعي:

توفر العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعليمًا جامعيًا تقليدياً لطلبتها. وتُعد جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي 2013/2012 أن عدد طلبتها قد بلغ 21,327 طالباً، تليها الجامعة الإسلامية في قطاع غزة بـ 19,938 طالباً، بينما كانت الجامعة الإسلامية تتصدر المرتبة الأولى من حيث أعداد الطلاب لسنوات عديدة، غير أنه طرأ انخفاض واضح على أعداد الطلاب في العام الدراسي 2013/2012 بسبب انفصال إحدى الكليات رسمياً عن الجامعة. وحققت جامعة الأقصى في قطاع غزة المرتبة الثالثة بعدد طلاب يبلغ 17,094 طالباً للعام الدراسي 2013/2012. ويبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي 2013/2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة 123,484 طالب موزعين على 68,548 طالباً في الضفة؛ و54,936 طالباً في القطاع؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع تبلغ نحو 44.5% من مجموع الطلبة في الضفة والقطاع، مع العلم أن نسبة مواطني القطاع هي 38.6% من مجموع السكان في الضفة والقطاع (انظر جدول رقم (3) وجدول رقم (10)).

وإذا ما قارنا الإحصاءات السابقة بالعام الدراسي 1995/1994 فسنجد أن جامعة النجاح الوطنية كانت هي أكبر الجامعات بعدد طلاب يبلغ 5,551 طالباً، تليها جامعة الأزهر في غزة بعدد طلاب يبلغ 5,159، ثم الجامعة الإسلامية بعدد طلاب يبلغ 4,338 طالباً. وكان مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي 1995/1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ 23,585 طالباً موزعين على 14,088 طالباً في الضفة؛ ولم يكن في قطاع غزة سوى جامعتين تقدم التعليم لـ 9,497 طالباً؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع تبلغ نحو 40.3% من الطلبة في الضفة والقطاع (انظر جدول رقم (10)).

ومن ناحية أخرى، يظهر أن عدد الطالبات الإناث في الجامعات يفوق عدد الطلاب الذكور، إذ بلغ مجموع الطالبات الإناث في الجامعات التي تقدم تعليمًا تقليدياً 71,909 طالبات، مقابل 51,575 من الطلبة الذكور في العام الدراسي 2013/2012؛ أي أن نسبة الطالبات بلغت 58.2%، مقابل 41.8% من الطلاب الذكور. وهي ظاهرة لم تعد مستغربة في عالمنا العربي؛ وإن كان ليس هنا ثمة مجال لدراستها، لكنها تشير في جانب منها إلى نجاح الفتاة والمرأة الفلسطينية في أخذ موقعها التعليمي المميز إلى جانب أخيها الرجل، وإلى توفر ظروف نسبية أفضل لها لاستكمال تعليمها الجامعي، مقارنة بالشباب الفلسطيني الذي يضطر في العديد من الأحيان لمغادرة مقاعد الدراسة إلى العمل لمساعدة

أهله في مواجهة تكاليف الحياة ومصاعبها، كما أن هناك العديد من الطلاب الذكور الذين يحظون بفرص دراسية أعلى في الخارج (انظر جدول رقم (10)).

جدول رقم (10): أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس - سنوات مختارة¹⁵

2013/2012			2004/2003			1995/1994			اسم الجامعة
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
21,327	12,211	9,116	11,056	5,943	5,113	5,551	2,609	2,942	النجاح الوطنية
12,076	6,104	5,972	6,148	2,934	3,214	2,151	1,256	895	القدس
9,941	6,323	3,618	6,304	3,207	3,097	3,013	1,135	1,878	بيرزيت
7,118	5,287	1,831	4,285	2,865	1,420	1,443	670	773	الخليل
6,387	3,102	3,285	2,782	883	1,899	-	-	-	العربية الأمريكية
4,419	2,180	2,239	-	-	-	-	-	-	فلسطين التقنية - خضوري / طولكرم*
3,464	1,567	1,897	2,009	688	1,321	-	-	-	بوليتكنيك / فلسطين
3,130	2,364	766	2,098	1,475	623	1,930	1,186	744	بيت لحم
686	140	546	-	-	-	-	-	-	الاستقلال
19,938	12,164	7,774	13,557	7,723	5,834	4,338	1,498	2,840	الإسلامية / غزة
17,094	12,128	4,966	9,116	5,859	3,257	-	-	-	الأقصى / غزة
14,562	7,473	7,089	11,071	4,284	6,787	5,159	1,861	3,298	الأزهر / غزة
2,743	543	2,200	-	-	-	-	-	-	فلسطين / غزة
599	323	276	-	-	-	-	-	-	غزة
123,484	71,909	51,575	68,426	35,861	32,565	23,585	10,215	13,370	المجموع

ملاحظة: العلامة (-) هي لجامعات إما لم تكن تأسست في الأعوام الدراسية 1995/1994 و 2004/2003 أو لم تكن مصنفة كجامعة تقليدية.

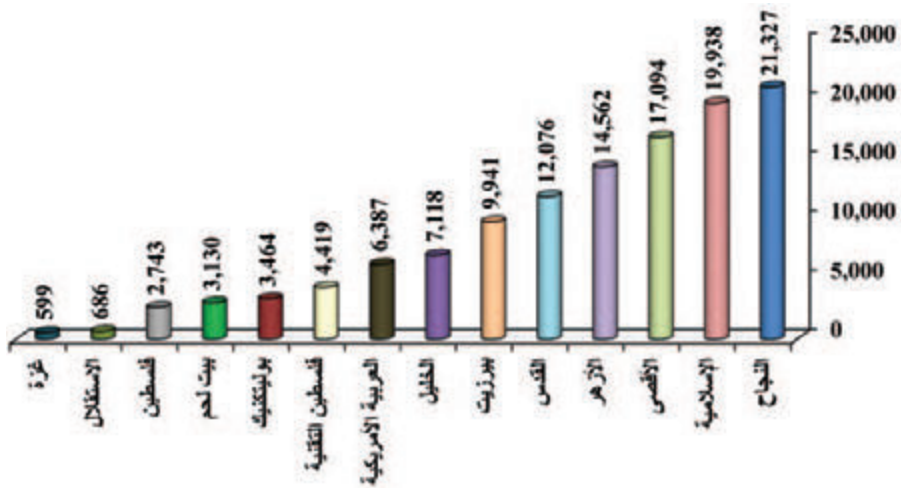
* تأسست سنة 1930 كمدرسة زراعية ثم تطورت لتصبح كلية تقدم برامج الدبلوم في العديد من التخصصات، ثم تحولت سنة 2007 إلى جامعية تقنية. تم احتساب عدد طلابها لسنة 2004/2003 في جدول رقم (12) ضمن الكليات الجامعية.

¹⁵ بالنسبة للعام الدراسي 1995/1994، انظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1994 رقم (1).

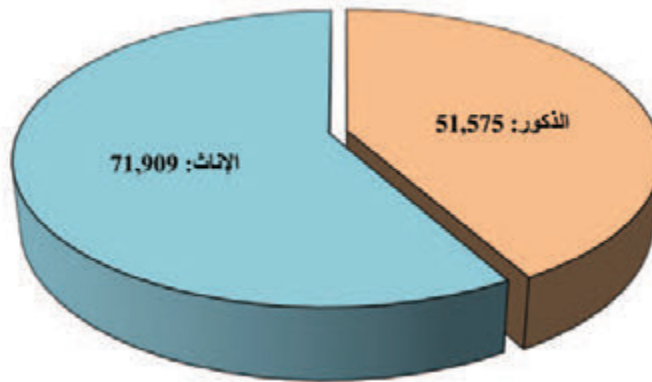
أما بالنسبة للعام الدراسي 2004/2003، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي 2004/2003 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، آب/أغسطس 2004)، في: <http://www.mohe.pna.ps/List/Daleel/Daleel2003.pdf>.

وبالنسبة للعام الدراسي 2013/2012، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، آب/أغسطس 2013)، في: <http://www.mohe.pna.ps/List/Daleel/Daleel2012.pdf>.

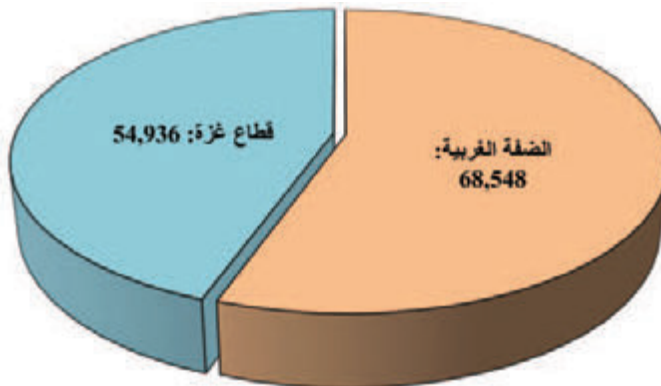
أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية 2013/2012



أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012



أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في كل من الضفة والقطاع 2013/2012



ومن الجدير بالذكر أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الرجال ما زال يفوق بكثير مثيله من النساء، إذ بلغ في العام الدراسي 2013/2012 ما مجموعه 5,309 أساتذة من الرجال (79.9%) مقابل 1,332 أستاذة من النساء (20.1%)، بمعنى أنه ما زال من المبكر أن تنعكس النسبة المرتفعة للإناث في الجامعات على هيئات التدريس في الجامعات. مع الإشارة إلى أن أعداد هيئة التدريس تشمل جميع الأساتذة في الجامعات والكليات من غير كليات المجتمع المتوسطة.

وما زال هناك عدد كبير من الطالبات الخريجات اللاتي لا يلتحقن بسوق العمل ويتحولن إلى ربّات بيوت، وهو ما يعيد النسبة المرتفعة للذكور في مجالات العمل¹⁶.

وتوفر جامعة القدس المفتوحة تعليمًا جامعيًا مفتوحاً لـ 61,592 طالباً للعام الدراسي 2013/2012 بينهم 21,811 من الذكور، و39,781 من الإناث. وتتوزع مراكز هذه الجامعة بين 17 مركزاً في الضفة الغربية و5 مراكز في قطاع غزة¹⁷. في المقابل كانت توفر هذه الجامعة التعليم لـ 40,230 طالب في العام الدراسي 2004/2003، و3,869 طالباً في العام الدراسي 1995/1994.

جدول رقم (11): أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية حسب الجنس - سنوات مختارة¹⁸

جامعة القدس المفتوحة	الطلبة المسجلون		
	الذكور	الإناث	المجموع
1995/1994	2,035	1,834	3,869
2004/2003	22,484	17,746	40,230
2013/2012	21,811	39,781	61,592

¹⁶ انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

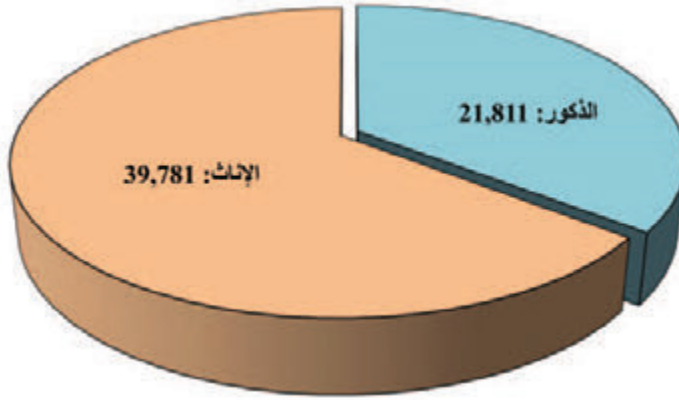
¹⁷ انظر: المرجع نفسه.

¹⁸ بالنسبة للعام الدراسي 1995/1994، انظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1994 رقم (1).

أما بالنسبة للعام الدراسي 2004/2003، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي 2004/2003 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

وبالنسبة للعام الدراسي 2013/2012، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية
حسب الجنس 2013/2012



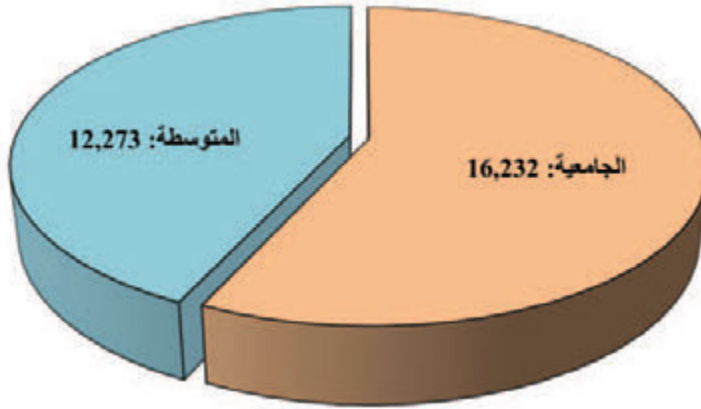
4. الكليات الجامعية والمتوسطة:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 38 كلية جامعية ومتوسطة (18 كلية جامعية و20 كلية متوسطة). وبحسب الأرقام المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، فإن هناك 34 كلية جامعية ومتوسطة تقدم التعليم لـ 28,505 طلاب للعام الدراسي 2013/2012؛ من بينها 15 كلية جامعية يدرس فيها 16,232 طالباً وتمنح طلبتها درجة البكالوريوس، و19 كلية متوسطة يدرس فيها 12,273 طالباً، وتمنح طلبتها شهادة الدبلوم المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن عدد الكليات الجامعية في الضفة والقطاع لم يكن يتجاوز الـ 9 كليات يدرس فيها نحو 3 آلاف طالب فقط في العام الدراسي 2004/2003، بينما كان عدد الكليات الجامعية في العام الدراسي 1995/1994 لا يتجاوز الـ 4 كليات حيث يدرس فيها 1,926 طالباً فقط.

جدول رقم (12): أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس - سنوات مختارة¹⁹

2013/2012				2004/2003				1995/1994				الكليات
الطلبة المسجلون			عدد الكليات	الطلبة المسجلون			عدد الكليات	الطلبة المسجلون			عدد الكليات	
المجموع	الإناث	الذكور		المجموع	الإناث	الذكور		المجموع	الإناث	الذكور		
16,232	8,566	7,666	15	2,986	1,734	1,252	9	1,926	1,289	637	4	
12,273	5,882	6,391	19	8,511	4,088	4,423	20	4,110	2,234	1,876	19	
28,505	14,448	14,057	34	11,497	5,822	5,675	29	6,036	3,523	2,513	23	

أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية 2013/2012



¹⁹ المراجع نفسها.

ثالثاً: المؤشرات الصحية:

”لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية“²⁰؛ هذا ما نادى به الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) “الصحة” بأنها “حالة اكتمال السلامة جسدياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز”؛ ولكن الدراسة للمؤشرات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشير إلى تدهور هذا القطاع إلى أسوأ المستويات بسبب الممارسات الإسرائيلية، ومنها الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنة 2007، وإغلاق جميع المعابر بين القطاع و”إسرائيل”، بالإضافة إلى معاناة التنقل بين منطقة وأخرى بسبب الحواجز الإسرائيلية والجدار الذي يحول بين المريض ووصوله لمكان علاجه.

1. الخدمات الصحية:

تتعدد الأطراف التي تقدم الخدمات الصحية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تتولى هذه المسؤولية كل من وزارة الصحة، ووكالة الغوث، والمؤسسات الصحية غير الحكومية، والخدمات الطبية العسكرية، إضافة إلى القطاع الخاص. وقد ورثت السلطة الفلسطينية في بداية عهدها سنة 1994، وضعاً صحياً متدنياً وصعباً. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارة الصحة، إلا أن الوضع الصحي في الضفة والقطاع ما زال يواجه الكثير من المشاكل والعقبات التي تعترض سبل تطويره، وبالتالي تحد من قدراته على سد احتياجات المواطنين الفلسطينيين.

أما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فتقتصر خدماتها على الرعاية الصحية الأولية المقدمة من خلال المراكز الموزعة على مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع، والذي وصل عددها بداية سنة 2013 إلى 64 مركزاً، بواقع 42 مركزاً في الضفة و22 مركزاً في القطاع²¹. لكن الوكالة تواجه مشاكل مالية كبيرة بسبب صغر حجم الميزانية المخصصة لها، خصوصاً وأن الخدمات الصحية تُقدم بشكل مجاني.

²⁰ الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25، انظر: <http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

²¹ الأونروا بالأرقام، 2014/1/1.

وتلعب باقي المؤسسات دوراً مكملًا للدور الذي تقوم به وزارة الصحة، حيث بلغ عدد المستشفيات غير التابعة للوزارة 54 مستشفى، بسعة سريرية قدرها 2,508 أسرة تشكل ما نسبته 46% من مجموع أسرة المستشفيات الفلسطينية سنة 2012؛ وتتوزع ملكية هذه المستشفيات على المؤسسات غير الحكومية التي تملك وتدير 33 مستشفى تشكل قرابة 42% من مجموع المستشفيات الفلسطينية، بينما يملك القطاع الخاص ويدير 17 مستشفى تشكل قرابة 21.5% من مجموع المستشفيات، وتتبع 3 مستشفيات للخدمات الطبية العسكرية، بينما تمتلك الخدمات الطبية التابعة للأونروا مشفاً واحداً²².

وبالمجمل فقد اتسعت شبكة مراكز الرعاية المنتشرة في مختلف محافظات الضفة والقطاع من 454 مركزاً سنة 1994 إلى 760 مركزاً سنة 2013، وبمعدل زيادة 67.4%²³.

جدول رقم (13): عدد المستشفيات في المؤسسات الصحية في

السلطة الفلسطينية 2012²⁴

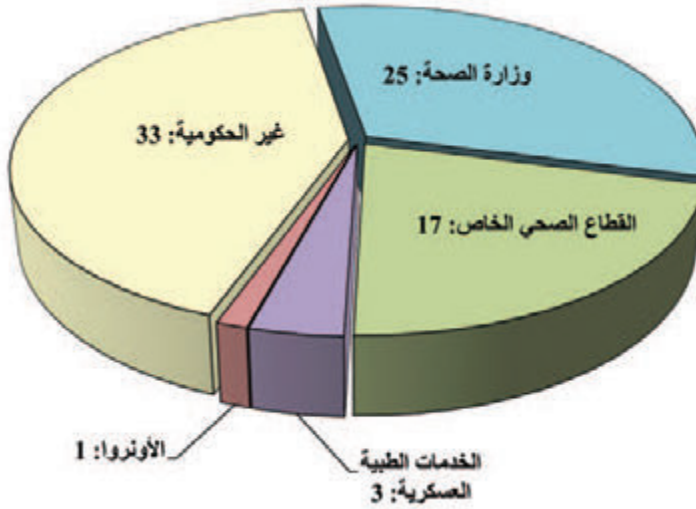
عدد المستشفيات	المؤسسات الصحية
25	وزارة الصحة
1	الأونروا
33	غير الحكومية
3	الخدمات الطبية العسكرية
17	القطاع الصحي الخاص
79	المجموع

²² انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2012 (فلسطين: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، 2013)، في: <http://www.moh.ps/attach/501.pdf>

²³ انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2013 (فلسطين: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، 2014)، في: <http://www.moh.ps/attach/703.pdf>

²⁴ مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2012.

عدد المستشفيات في المؤسسات الصحية في السلطة الفلسطينية 2012



بالرغم من تزايد عدد المستشفيات في الضفة والقطاع من 37 مستشفى منتصف سنة 1996 إلى 79 مستشفى سنة 2012، إلا أن معدل الأسرة لكل ألف مواطن لم يرتفع كثيراً؛ ويعود ذلك إلى تزايد عدد السكان خلال الفترة نفسها. ولكن تجدر الإشارة إلى تطور عدد المستشفيات والأسرة في قطاع غزة منذ سنة 1996 حتى سنة 2012، إذ كانت المستشفيات تشكل 16.2% فقط من العدد الإجمالي سنة 1996 في حين بلغت نسبتها 38% سنة 2012، كما ارتفع معدل الأسرة لكل ألف مواطن من 0.9 سنة 1996 إلى 1.4 سنة 2012.

وبالمقارنة مع عدد المستشفيات في "إسرائيل" فقد نشرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن عددها بلغ 373 مستشفى سنة 2012، بنسبة زيادة مقدرها 372.2% عن عدد المستشفيات الفلسطينية. أما عدد الأسرة فقد بلغ 43,589 سريراً بمعدل 5.5 سرير لكل ألف شخص تقريباً، أي نحو أربعة أضعاف المعدل الفلسطيني (393%)²⁵.

²⁵ CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 6.6, 6.7 and 6.8, pp. 320–321, http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_06&CYear=2013
http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_07&CYear=2013
http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_08&CYear=2013

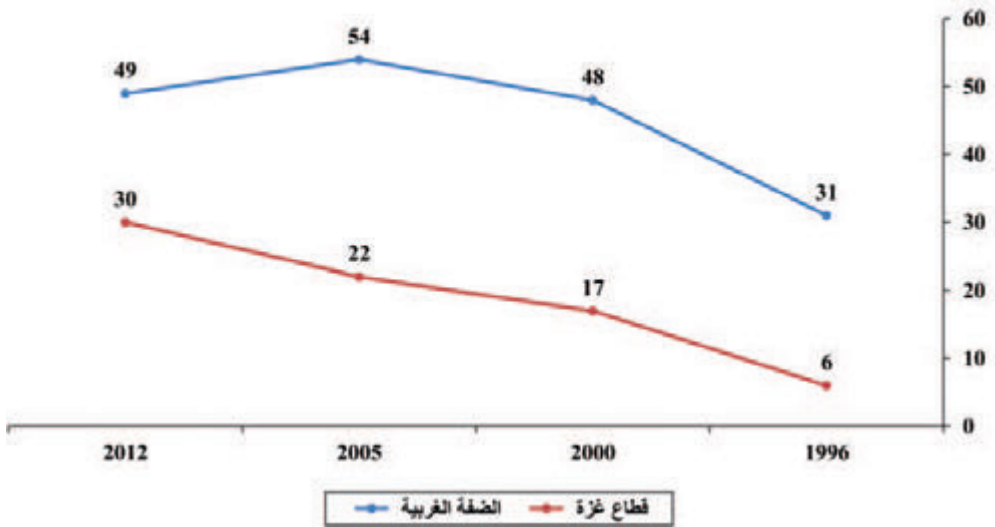
ويوضح الجدول التالي عدد المستشفيات والأسرة حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم (14): عدد المستشفيات وعدد الأسرة لكل ألف من السكان في كل من الضفة والقطاع – سنوات مختارة (منتصف السنة)²⁶

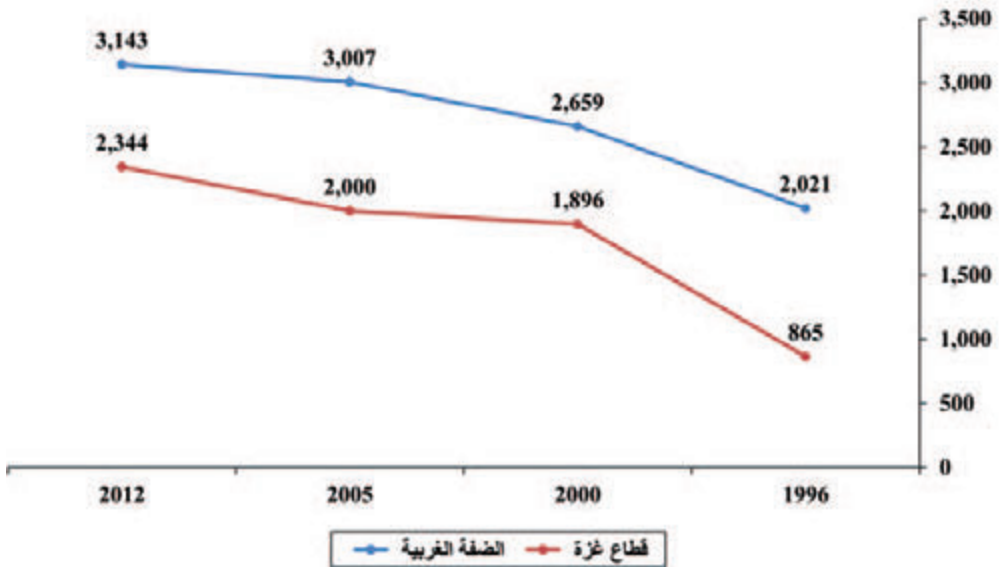
الأسرة لكل ألف مواطن	عدد الأسرة	عدد المستشفيات		
1.2	2,021	31	الضفة	1996
0.9	865	6	القطاع	
1.1	2,886	37	الضفة والقطاع	
1.2	2,659	48	الضفة	2000
1.6	1,896	17	القطاع	
1.4	4,555	65	الضفة والقطاع	
1.3	3,007	54	الضفة	2005
1.4	2,000	22	القطاع	
1.3	5,007	76	الضفة والقطاع	
1.2	3,143	49	الضفة	2012
1.4	2,344	30	القطاع	
1.3	5,487	79	الضفة والقطاع	

²⁶ بالنسبة لسنة 1996 وسنة 2000، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "2" (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/نوفمبر 2001)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book731.pdf
أما بالنسبة لسنة 2005، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "7" (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/نوفمبر 2006)، في: http://82.213.38.42/Portals/_PCBS/Downloads/book1320.pdf
وبالنسبة لسنة 2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "14" (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2013)، في: www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2025.pdf

عدد المستشفيات في كل من الضفة والقطاع - سنوات مختارة (منتصف السنة)



عدد الأسر في كل من الضفة والقطاع - سنوات مختارة (منتصف السنة)



2. التأمين الصحي:

تشير البيانات إلى أن 82.2% من مواطني الضفة والقطاع لديهم على الأقل تأمين صحي واحد سنة 2011، بينما كانت نسبة المؤمنین لا تتخطى 61.5% سنة 1996. ويعتمد أغلب المواطنون على التأمين الصحي الحكومي فضلاً عن وجود أنواع أخرى من التأمين كالعسكري والخاص والإسرائيلي والتأمين التابع لوكالة الأونروا أو الضمان الاجتماعي. من جهة أخرى بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم أكثر من تأمين صحي واحد 27.2% سنة 2011، موزعين على 26.5% لديهم تأمين حكومي ووكالة، و0.2% لديهم تأمين حكومي وخاص، و0.5% لديهم تأمين وكالة وخاص.

من الجدير ذكره أن نسبة الأفراد المؤمنین صحياً في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية حيث بلغت 96.7% في القطاع مقابل 73.2% في الضفة سنة 2011. ويغطي الجدول التالي تفاصيل أنواع التأمين الصحي لسنوات مختلفة، مع ملاحظة أن السنوات الأولى لا تتوفر فيها بيانات مفصلة لكل من الضفة والقطاع.

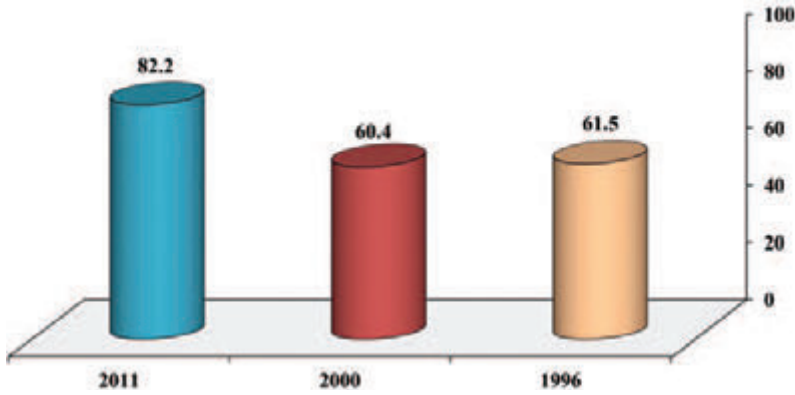
جدول رقم (15): نسبة الأفراد المؤمنین صحياً في كل من الضفة والقطاع حسب نوع التأمين الصحي – سنوات مختارة (%)²⁷

نوع التأمين الصحي							نسبة المؤمنین		
أخرى	إسرائيلي	خاص	ضمان اجتماعي	وكالة الأونروا	عسكري	حكومي			
–	–	3	1.2	18.4	–	38.9	61.5	الضفة والقطاع	1996
–	–	11	3.3	14.8	3.4	27.9	60.4	الضفة والقطاع	2000
9.1	8.2	2.2	–	9	–	44.7	73.2	الضفة	2011
57	0	0.2	–	12.7	–	26.8	96.7	القطاع	
27.4	5.1	1.4	–	10.4	–	37.9	82.2	الضفة والقطاع	

²⁷ بالنسبة للسنوات 1996 و2000، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "2".

أما بالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "14".

نسبة الأفراد المؤمنين صحياً في الضفة والقطاع - سنوات مختارة (%)



3. القوى العاملة:

شهد قطاع القوى البشرية العاملة في وزارة الصحة تطوراً مضطرباً منذ قدوم السلطة وتسلمها مسؤولية الوضع الصحي في الضفة والقطاع سنة 1995، فقد ارتفع من نحو 4,758 سنة 1995 إلى نحو 14,339 سنة 2013. وقد ارتفعت نسبة الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة من 20.2% من مجمل القوى العاملة في وزارة الصحة سنة 1995 إلى 23.3% سنة 2003 لتصل إلى 24% سنة 2013.

جدول رقم (16): أعداد القوى العاملة في وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية

28 1995-2003

السنة	أطباء وأطباء أسنان وصيدلة	ممرض	مهن طبية مساندة	إدارة وخدمات	المجموع
1995	963	1,634	804	1,357	4,758
1996	1,102	2,092	770	1,874	5,838
1997	1,201	2,147	761	2,381	6,490
1998	1,403	2,448	804	2,110	6,765
1999	1,367	2,371	967	2,405	7,110
2000	1,631	2,457	843	2,527	7,458
2001	1,864	2,675	842	2,904	8,285
2002	1,923	2,966	909	2,775	8,573
2003	2,110	2,985	910	3,064	9,069

28 انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2003

(فلسطين: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، 2004)، في:

<http://www.moh.ps/?lang=1&page=4&id=137>

جدول رقم (17): أعداد القوى العاملة في وزارة الصحة في كل من الضفة والقطاع – سنوات مختارة²⁹

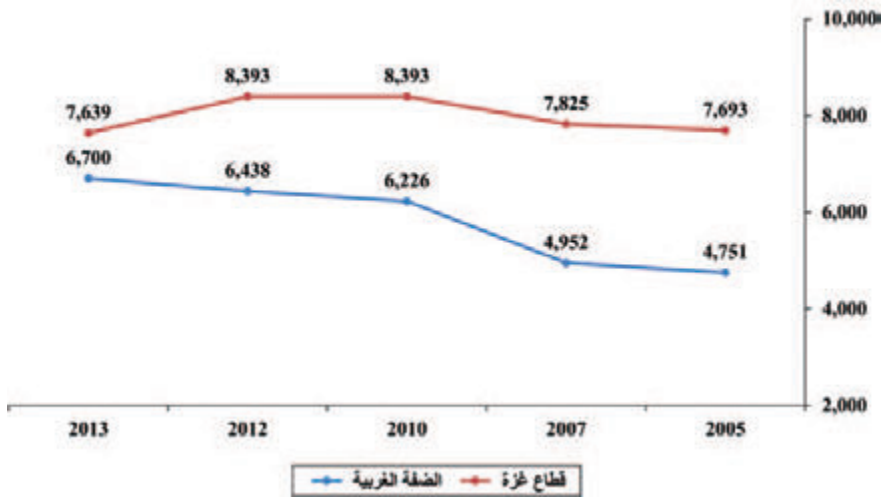
السنة	2005	2007	2010	2012	2013
الضفة الغربية	4,751	4,952	6,226	6,438	6,700
طبيب	عام	500	527	567	589
	اختصاص	206	233	342	342
أطباء أسنان	46	45	47	58	62
صيدلاني	148	148	172	160	181
ممرض	1,455	1,592	1,975	2,070	2,154
قابلة	155	157	200	229	252
مهن طبية مساندة	490	530	752	1,066	964
إدارة وخدمات	*1,751	1,720	2,117	1,946	2,156
قطاع غزة	7,693	7,825	8,393	8,393	7,639
طبيب	عام	920	928	1,567	1,291
	اختصاص	541	733	594	510
أطباء أسنان	150	176	238	238	238
صيدلاني	229	243	240	240	227
ممرض	1,550	1,794	1,597	1,597	1,425
قابلة	71	104	84	84	78
مهن طبية مساندة	892	814	759	759	556
إدارة وخدمات	**3,340	3,033	3,314	3,314	3,314
الضفة والقطاع	12,444	12,777	14,619	14,831	14,339

* يشمل هذا العدد 103 عمال صحة Health Workers.

** يشمل هذا العدد 83 عامل صحة.

²⁹ بالنسبة لسنة 2005، انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2005 (فلسطين: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، 2006)، في: <http://www.moh.ps/?lang=0&page=4&id=9> أما بالنسبة للسنوات 2007-2013، انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2013.

أعداد القوى العاملة في وزارة الصحة في كل من الضفة والقطاع - سنوات مختارة



تشير أرقام وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن أعداد القوى العاملة في قطاع غزة أعلى من نظيرتها في الضفة الغربية، إذ بلغ 6,700 في الضفة الغربية و7,639 في قطاع غزة سنة 2013؛ وإذا ما درسنا العددين حسب المهنة نجد أن عدد الأطباء البشريين وأطباء الأسنان في الضفة الغربية يبلغ 993 بينما يبلغ في قطاع غزة 2,039، أي بزيادة مقدارها 105.3%. ونجد هذه النسبة أيضاً مرتفعة سنة 2005، إذ زاد عدد الأطباء البشريين وأطباء الأسنان في قطاع غزة بنسبة 114.2% عن الضفة الغربية.

وبالرغم من أن عدد سكان القطاع أقل بكثير من عددهم في الضفة، إلا أن إحصاءات سنة 2013 تشير إلى أن معدل الأطباء في قطاع غزة بلغ نحو 11.8 طبيب لكل 10 آلاف مواطن، بينما يبلغ المعدل نحو 3.6 أطباء لكل 10 آلاف مواطن في الضفة الغربية، وهو ما يعني أن معدل الأطباء في قطاع غزة مقارنة بعدد السكان يزيد عن ثلاثة أضعاف معدله في الضفة. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد القوى العاملة في وزارة الصحة، حسب المهنة وعلى مستوى المنطقة لفترات مختلفة.

4. الأمراض والإعاقة:

بالرغم من انتشار مرض الإيدز AIDS وفيرس نقص المناعة المكتسبة HIV (مرضى الإيدز الذين لم تظهر عليهم أعراض المرض) في معظم بلاد العالم، إلا أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم يسجل فيهما إلا معدل حدوث منخفض، حيث تم تسجيل 64 حالة

إيدز و13 حالة حاملة لفيروس نقص المناعة المكتسبة بشكل تراكمي، منذ سنة 1988 وحتى سنة 2012. ومن الملاحظ أن معظم حالات الإيدز المسجلة كانت بين الذكور (61 حالة) بنسبة 79.2% من إجمالي حالات الإيدز ونقص المناعة المكتسبة³⁰. بالمقابل سجلت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية نحو 900 حالة إيدز في "إسرائيل" بشكل تراكمي حتى سنة 2012، ونحو 6,000 حالة حاملة لفيروس نقص المناعة المكتسبة³¹.

أما بالنسبة للأمراض غير السارية فقد بلغ مجموع حالات السرطان الجديدة المبلغ عنها في الضفة الغربية 2,189 حالة لسنة 2013، أي بزيادة 21.5% عن الحالات التي سجلت سنة 2012 حيث بلغت 1,802 حالة، ولم توفر وزارة الصحة الفلسطينية أي أرقام عن قطاع غزة. ومن الملاحظ أن مجموع حالات السرطان الجديدة المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 1,623 حالة سنة 2005، بواقع 1,168 حالة في الضفة الغربية و455 حالة في قطاع غزة³².

وإذا درسنا توزيع حالات السرطان المبلغ عنها في الضفة الغربية لسنة 2013 حسب نوع السرطان، نجد أن سرطان الثدي يأتي في المرتبة الأولى للسرطانات التي تصيب الإناث بنسبة 18.3% من مجموع حالات السرطان، ويأتي سرطان القولون في المرتبة الثانية بنسبة 10.8%، وسرطان الرئة في المرتبة الثالثة بنسبة 10.1%؛ وسرطان الرئة يأتي في المرتبة الأولى بين السرطانات التي سجلت بين الذكور في سنة 2013³³.

ويلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في نسبة وفيات السرطان المبلغ عنها في الضفة الغربية خلال سنة 2013، حيث ارتفعت من 10.3% سنة 2007 إلى 10.8% سنة 2010 لتصل إلى 13.3% سنة 2013³⁴.

³⁰ انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2012.

³¹ لمزيد من التفاصيل، انظر:

CBS, Statistical Abstract of Israel 2013, no. 64, table 6.16 and table 6.17,

http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_16&CYear=2013

http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_17&CYear=2013

³² انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2005؛ ومركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2013.

³³ انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2013.

³⁴ انظر: المرجع نفسه.

بلغت حالات الإصابة الجديدة بمرض السكري المبلغ عنها في مراكز السكري الحكومية في الضفة الغربية 4,816 حالة سنة 2013، بنسبة انخفاض مقدارها 19.3% عن عدد الحالات المبلغ عنها سنة 2012، ولم تتوفر أرقام لقطاع غزة؛ وقد بلغ أعلى معدل لحدوث مرض السكري في الفئة العمرية 55-64. وبالمقارنة مع سنة 2003 فقد بلغت حالات الإصابة الجديدة بمرض السكري في الضفة الغربية 3,818 حالة³⁵.

أما بالنسبة لحالات الوفيات الناتجة عن مرض السكري فقد سجلت في الضفة الغربية 421 حالة وفاة خلال سنة 2013 ولم تتوفر معلومات عن قطاع غزة، مقارنة بـ 291 حالة وفاة سنة 2003 في الضفة الغربية³⁶.

وعند دراسة انتشار الإعاقة في الأراضي الفلسطينية نجد أن أعداد ذوي الإعاقة لسنة 2011 وصلت إلى نحو 113 ألف فرد؛ منهم 75 ألفاً في الضفة الغربية يشكلون 2.9% من مجمل السكان في الضفة، ونحو 38 ألفاً في قطاع غزة أي 2.4% من مجمل السكان في القطاع. في المقابل أشارت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 2007 إلى أن نحو 108 آلاف فرد في الضفة الغربية فقط لديهم صعوبة واحدة على الأقل، بنسبة 5.3% من مجمل سكان الضفة. ومن جهة أخرى أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في سنة 2006 أن 2.7% من الأفراد لديهم صعوبة واحدة على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بواقع 2.9% في الضفة الغربية و2.3% في قطاع غزة³⁷.

وقد كان لتأثير الإعاقة أثر كبير على المجتمع الفلسطيني، إذ إن أكثر من ثلث الأفراد (37.6%) من ذوي الإعاقة من سن 15 عاماً فأكثر لم يلتحقوا أبداً بالتعليم، وغالبيتهم لا يعملون (بواقع 35.5% في الضفة الغربية و42.2% في قطاع غزة) حسب إحصائيات سنة 2011³⁸.

³⁵ انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2003؛ ومركز المعلومات الصحية الفلسطيني - وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2013.

³⁶ انظر: المراجع نفسها.

³⁷ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم المعاق العالمي، 2009/12/10، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/disabled_per_A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المعاق العالمي، 2013/12/3، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDisDy2013A.pdf

³⁸ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المعاق العالمي، 2013/12/3.

5. النفقات الفعلية لوزارة الصحة:

بلغت النفقات الفعلية لوزارة الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 411 مليون دولار سنة 2012، ونحو 360 مليون دولار سنة 2013؛ أي بنسبة انخفاض مقدارها 12.4%، بينما كانت لا تتعدى الـ 93 مليون دولار سنة 1997. وتشكل هذه النفقات 12.6% من إجمالي النفقات العامة للسلطة الفلسطينية سنة 2012، التي بلغت 3,258 مليون دولار، و10.5% سنة 2013 حيث بلغت النفقات العامة 3,419 مليون دولار³⁹. ومن الملاحظ أن بند الرواتب حاز على نصف نفقات الصحة سنة 2013 حيث بلغ 51.9%، بينما بلغ 38.3% من مجمل النفقات لسنة 2012 مقابل 44.5% سنة 1997 (انظر جدول رقم (18)).

جدول رقم (18): توزيع النفقات الفعلية لوزارة الصحة في السلطة الفلسطينية – سنوات مختارة (بالمليون دولار)⁴⁰

البيان	1997	2000	2005	2012	2013
الرواتب	41.102	45.5	73.15	157.277	186.768
نفقات أخرى	51.282	54.836	66.45	253.227	173.157
المجموع	92.384	100.336	139.6	410.504	359.925

³⁹ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2013 (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، 2014)، ص 118.

⁴⁰ بالنسبة للسنوات 1997 و2000، انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2003.

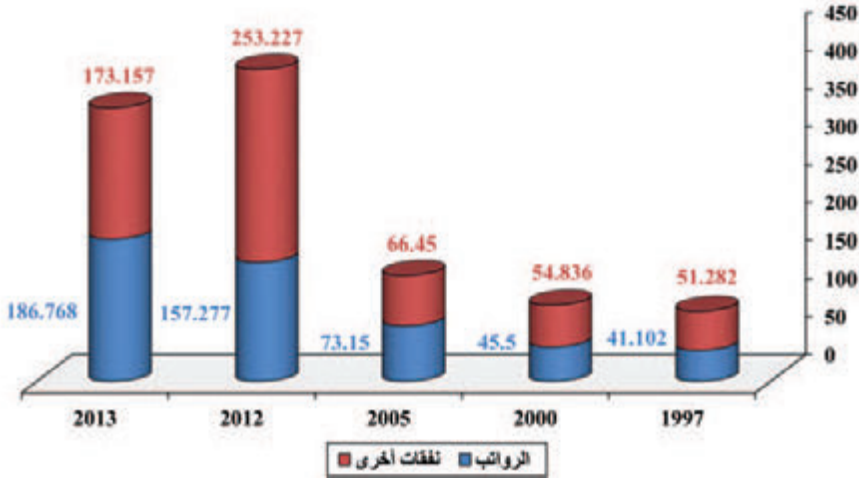
أما بالنسبة لسنة 2005، انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2006 (فلسطين: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، 2007)، في: <http://www.moh.ps/?lang=0&page=4&id=142>.

وبالنسبة لسنة 2012، انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2012.

وبالنسبة لسنة 2013، انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي 2013.

ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيك الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد معدل سعر الصرف لسنة 2012 بـ 3.8559، ولسنة 2013 بـ 3.6107.

توزيع النفقات الفعلية لوزارة الصحة في السلطة الفلسطينية – سنوات مختارة (بالمليون دولار)



وكانت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة قد نشرت في تقريرها المالي السنوي 2013 أن النفقات التشغيلية بلغت نحو 169.5 مليون دولار سنة 2013، حيث شكل بند الرواتب والأجور أعلى قيمة إنفاق بنسبة 39.3% من إجمالي النفقات (نحو 66.6 مليون دولار)⁴¹.

أما معدل إنفاق "إسرائيل" على الرعاية الصحية فبلغ 7.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2012، وبلغ معدل إنفاق "إسرائيل" على الفرد 2,183 دولار سنة 2011 حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية⁴².

6. أثر الاحتلال على قطاع الصحة:

منذ قيام "إسرائيل"، وهي تسعى إلى الحد من تطوّر جميع مرافق الحياة الفلسطينية، بل وتدميرها للقضاء على حياة الإنسان الفلسطيني وإقصائه عن أرضه ووطنه، وكانت الأوضاع الصحية أحد هذه المرافق التي تأثرت بالسياسة الإسرائيلية. ففي رام الله مثلاً،

⁴¹ انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني ووزارة الصحة الفلسطينية – قطاع غزة، التقرير المالي السنوي 2013 (فلسطين: وزارة الصحة الفلسطينية – قطاع غزة، 2014).
ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد معدل سعر الصرف لسنة 2011 بـ 3.5781.

⁴² CBS, Press Release, 17/9/2013, http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2013n/08_13_197e.pdf

انخفض عدد الأسرّة من 209 أسرّة لما مجموعه 115 ألف من السكان تقريباً سنة 1967، إلى ما يقارب 116 سريراً لما مجموعه 140 ألف شخص تقريباً سنة 1987⁴³.

لم يقتصر أثر الاحتلال على صعوبة تأمين المواد الأولية للمستشفيات والمراكز الصحية أو انتشار عدد المستشفيات والخدمات التي تقدمها، بل طال الاحتلال المرضى الفلسطينيين إلى درجة ابتزازهم، بل بسرقة أعضائهم أحياناً، فضلاً عن تجارب الأدوية غير المرخصة عليهم. ففي سنة 2005، تمّ إحداث ثقب في طبقات أذان عدد من الأطفال عمداً بغرض تجربة عقار عليهم، على الرغم من أن هذا العقار لم يحصل على إجازة لاستخدامه في الأغراض الطبية في أي مكان آخر حول العالم. وقالت صحيفة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post الإسرائيلية، إن بعض المستشفيات لم تتقدم بطلب للحصول على موافقة من الجهات المختصة، عند قيامها بمثل هذه التجارب، وأشارت إلى أنه وعلى الرغم من ضرورة إبلاغ وزارة الصحة بأي حالة وفاة تقع خلال هذه الاختبارات السريرية في غضون فترة لا تتجاوز 48 ساعة، إلا أن الباحثين تأخروا أسبوعاً كاملاً في إبلاغ الوزارة عن وفاة 21 من أصل 37 حالة وفاة⁴⁴.

ولم تتوقف معاناة المرضى الفلسطينيين عند وفاتهم، بل نشرت إحدى الصحف السويدية تحقيقاً شاملاً، أثبت قيام الجيش الإسرائيلي بسرقة أعضاء من أجساد فلسطينيين، وأشار التحقيق إلى أن سلاح الطب الإسرائيلي، بالتعاون مع معهد الطب العدلي في منطقة أبو كبير، قام بسرقة أعضاء من أجساد الفلسطينيين، حيث تمّ زرعها في أجساد جنود إسرائيليين، أصيبوا في مواجهات مع الفلسطينيين. وأشار التحقيق أيضاً إلى أن الجيش الإسرائيلي حرص على انتزاع جلد القتلى، لكي يتم زرعه على أجساد الجنود الإسرائيليين الذين أصيبوا بحروق⁴⁵.

وكان للأسرى في سجون الاحتلال الحظ الأكبر من هذه الممارسات، ليضاف إلى الإهمال الطبي الذي يعانون منه. فقد أكد الأسير السابق والباحث المتخصص بشؤون الأسرى عبد الناصر فروانة، خلال مشاركته في ملتقى الجوائر لنصرة الأقصى في ورقة

⁴³ انظر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، تطور الخدمات الصحية في فلسطين، في:

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=138&CatId=32&table=pa_documents

⁴⁴ الغد، 2005/5/19.

⁴⁵ الشرق الأوسط، 2010/2/2.

عمل بعنوان "الأسرى الفلسطينيون حقل تجارب للأدوية الإسرائيلية"، أن "إسرائيل" مستمرة في استخدام الأسرى كحقل تجارب، وأن التصاريح التي تمنحها وزارة الصحة الإسرائيلية تزداد سنوياً بنسبة 15%⁴⁶.

كما لم تسلم الطواقم الطبية من الوحشية الإسرائيلية، ففي سنة 2009، بلغ عدد الاعتداءات على الطواقم الطبية نحو 455 حادثاً، ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/29 حتى 2010/10/3، بلغ عدد شهداء الأطقم الطبية 32 شهيداً. أما خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، قتلت القوات الإسرائيلية 14 فرداً من أفراد الطواقم الطبية، واستهدفت بقصفها البري والبحري والجوي العديد من المنشآت الطبية وسيارات الإسعاف⁴⁷.

هذا عدا عما خلفه الحصار على قطاع غزة، حيث نشرت منظمة الصحة العالمية في مذكرة لها أن 38% من الأدوية الأساسية نفذت من غزة في أوائل سنة 2011، مما أثر على 40% من خدمات الرعاية الصحية الأولية، و80% من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها المستشفيات، بالإضافة إلى أن 60% من أطفال غزة مصابون بأمراض سوء التغذية وفقر الدم، وأكثر من ثلث ضحايا الحصار هم من الأطفال⁴⁸. إضافة إلى ما سبق، مارس الاحتلال أبشع أنواع الابتزاز للمرضى، وإجبارهم على التخابر معه للسماح لهم بمغادرة القطاع لتلقي العلاج المناسب؛ فقد أشار تقرير صادر عن جمعية أطباء لحقوق الإنسان في "إسرائيل"، أن الاحتلال يبتز نحو 20% من المرضى في القطاع، وأن الشاباك استدعى نحو 438 مريضاً من قطاع غزة في الفترة كانون الثاني/يناير 2008 - آذار/مارس 2009، ونحو 200 مريض في الفترة

⁴⁶ القدس، 2010/12/6.

⁴⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إحصائيات انتفاضة الأقصى الثانية، الفترة من 2000/9/29 إلى 2010/10/3، انظر: http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=ar&Itemid=199&21-39-09-29-12-catid=123:2009&11-44-08-12-01-ticle&id=5693:2010 وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28، في: <http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059>

⁴⁸ سما، 2011/2/15، واللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر: <http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55>

كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس سنة 2010، للتحقيق معهم كشرط للنظر بطلبهم مغادرة القطاع لتلقي العلاج الطبي⁴⁹.

ويعمل جدار الفصل العنصري على منع المرضى من الوصول إلى المراكز الصحية أو المستشفيات، مما يؤدي إلى تفاقم مرضهم أو حتى موتهم، فقد كشفت دراسة أصدرها معهد الإعلام والسياسات الصحية الفلسطينية، أن 92% من المرضى القاطنين غرب الجدار واجهوا صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية، حتى إن بعضهم توفوا على البوابات بعد منعهم من الوصول إلى المستشفيات⁵⁰.

خلاصة:

يعاني الشعب الفلسطيني منذ كارثتي 1948 و 1967 من الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، ومن تمزيق نسيجه الاجتماعي، حيث يتوزع نصفه على الأراضي المحتلة سنة 1948، وعلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يعيش نصفه الثاني في الشتات، غير أن هذا الشعب ما زال متمسكاً بحقه في أرضه وما زال مُصرّاً على تحريرها والعودة إليها. وفي فلسطين التاريخية زاد عدد الفلسطينيين بنسبة 111% خلال الفترة 1993-2013، وإذا استمرت معدلات النمو على حالها فإن عدد الفلسطينيين سيفوق عدد اليهود خلال سنة 2016 أو 2017.

يشكل التعليم الفلسطيني أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي، وهي التي تعبر عن الإمكانات الهائلة للشعب الفلسطيني وحرصه على التميز وإصراره على النجاح؛ فقد ارتفع عدد المدارس الأساسية والثانوية بنسبة 86.8% خلال الفترة 1994/1995-2012/2013، أما عدد الطلبة المنتسبين للجامعات التقليدية فقد ازداد بنسبة 424% خلال الفترة نفسها.

ولا يختلف القطاع الصحي الفلسطيني عن غيره من القطاعات التي تسعى إلى التميز وإثبات نموذج الصمود والإبداع في وجه المشروع الصهيوني، ولكن الظروف الاستثنائية

⁴⁹ الجزيرة نت، 2009/5/5 و 2010/3/3.

⁵⁰ صحيفة الشرق العربي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2004/3/20، انظر: <http://www.asharqalarabi.org.uk/paper/s-akhbar-20a.htm>، نقلاً عن مركز الإعلام والمعلومات.

التي يمر بها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الغاشم والحصار والحروب جعلت القطاع الصحي يعاني من مشاكل أساسية، كانهخفاض عدد المستشفيات وانتشار الأمراض ونقص المواد الأولية، هذا عدا عن محاولات سلطات الاحتلال ابتزاز المرضى حتى يتمكنوا من العلاج.

إن المؤشرات التنموية التي درسها هذا الفصل تشير إلى الصعوبات والمعاناة الهائلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني؛ ولكنها في الوقت نفسه تثبت أن هذا الشعب ما زال قادراً على العطاء، ويملك مقومات الصبر والصمود ومواجهة الاحتلال.

الفصل العاشر

أداء الأجهزة الأمنية للسلطة الـفـلـسـطـيـنـيـة

أ. حسن محمد ابحيص

أداء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية

نهج:

اكتسب الملف الأمني موقعاً متقدماً في لائحة اهتمامات السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، واستنزف قدراً كبيراً من جهود السلطة ومواردها البشرية والمادية، على حساب غيره من الملفات ذات الأولوية في بعض الأحيان. وقد جاء ذلك نتيجة لعاملين أساسيين: أولهما حجم التركيز الكبير الذي أولته الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية لهذا الملف، إلى الحد الذي بات فيه أداء السلطة الأمني هو المعيار المحدد لمقدار تجاوب الاحتلال الإسرائيلي معها ومقدار ما يقدمه لها من ”تنازلات“؛ وثانيهما – وهو مرتبط بالأول – يتعلق بحجم تأثير هذا الملف على الصعيد السياسي الداخلي الفلسطيني، والعلاقة بين السلطة والفصائل الفلسطينية وبين الفصائل نفسها.

يسعى هذا الفصل للإحاطة بالجوانب المختلفة المتعلقة بأداء السلطة في الملف الأمني، ابتداءً باستعراض أبرز البنود الأمنية التي وردت في الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية بوصفها الإطار المؤسس للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتشكيل القطاع الأمني وتطوره بنوياً وقانونياً، وبحث ملفي التنسيق الأمني والفلتان الأمني وتأثيرهما على الصعيد الداخلي، إلى جانب تناول مدى احترام الأجهزة الأمنية لحقوق الإنسان، ودور العامل الخارجي في قطاع الأمن.

أولاً: الملف الأمني في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية:

شكل الملف الأمني أحد أبرز نقاط التركيز في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، ومع أن البنود المخصصة لتناول هذا الملف كانت محدودة في البداية، إلا أنها أصبحت محور التركيز بصورة متزايدة مع بدء السلطة الفلسطينية بتسلم مسؤولياتها وممارسة مهامها على الأرض.

ومن خلال التمعن في قراءة النصوص المرتبطة بالأمن في تلك الاتفاقيات، وأخذ ظروف المفاوضات والتطورات الميدانية بعين الاعتبار، كان من الملاحظ أن تزايد الاهتمام بالملف

الأمني لم يأت تلبية لاحتياجات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية بشكل "متوازن"، وإنما تلبية للمتطلبات الإسرائيلية، التي باتت بمثابة "واجبات" على السلطة الوفاء بها، لإثبات حسن نواياها، كشرط يسبق تقديم "إسرائيل" لأي "تنازلات" إضافية، لم تقدمها في كثير من الأحيان على الرغم من التزام الفلسطينيين بدفع مقابلها، على حساب أمنهم الداخلي ووحدتهم الوطنية.

1. وثيقة إعلان المبادئ 1993¹:

تضمنت وثيقة إعلان المبادئ الموقعة في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1993، والتي عُرفت باسم اتفاق أوسلو، مادة وحيدة مخصصة للحديث عن الصلاحيات الأمنية لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي، التي تمّ التوافق على إنشائها؛ وهي المادة 8 بعنوان "النظام والأمن العام"، وتوضيحاتها الواردة في البروتوكول الملحق بالوثيقة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا Protocol Concerning Withdrawal of Israeli Military Forces and Security Arrangements. غير أن الوثيقة أشارت إلى بعض الترتيبات الإجرائية التي سيتم اتخاذها على الأرض في المجال الأمني في بضع مواضع أخرى، تتعلق بإعادة تموضع القوات الإسرائيلية، وتشكيل لجنة للتنسيق الفلسطيني الإسرائيلي المشترك "لأغراض الأمن المتبادل".

لم يحمل الاتفاق أيّ معالم محددة للصلاحيات الأمنية الموكلة للسلطة الفلسطينية، باستثناء اقتصارها على تشكيل "قوة شرطة قوية" بهدف "ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"، بينما احتفظت "إسرائيل" بموجب الاتفاق بصلاحياتها في مجالي "الدفاع ضدّ التهديدات الخارجية" ومسؤولية الأمن الإجمالي الإسرائيلي، بما في ذلك أمن المستعمرات المقامة على أرض الضفة والقطاع.

2. اتفاق القاهرة 1994:

جاء اتفاق القاهرة في أيار/ مايو 1994 تحت مسمى "اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا"، وعرف أيضاً باسم اتفاق غزة - أريحا، وتضمن الترتيبات الإجرائية التي أسست لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية ومباشرة صلاحياتها على الأراضي المنققة عليها. وقد جاءت الصلاحيات والترتيبات الأمنية أكثر تفصيلاً

¹ "إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993)"; مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 175-183.

بطبيعة الحال، واحتلت حيزاً أكبر هذه المرة، وشملت المسائل المتصلة بالأمن المواد 8-9 و18-20 من الاتفاق²؛ فيما تضمن الملحق رقم 1 البروتوكول التفصيلي بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية³.

جاء نصّ المادة 8 "ترتيبات الأمن والنظام العام" في اتفاق القاهرة مشابهاً لنصّ المادة نفسها في وثيقة إعلان المبادئ، حيث أشار إلى إنشاء "شرطة فلسطينية قوية [...] لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا"، بينما تتولى "إسرائيل" مسؤولية "الدفاع ضدّ التهديدات الخارجية"، بما في ذلك "حماية الحدود المصرية، وخطّ الهدنة الأردني، والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو، وأيضاً المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة".

أما المادة 9، فتناولت تنظيم الشرطة الفلسطينية المسماة "المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة"، وأرجعت واجباتها، ووظائفها، وبنيتها، وانتشارها، وتشكيلها، والأحكام التي تتعلق بعتمادها وعملياتها، والقواعد السلوكية التي تحكم نشاطاتها إلى الملحق رقم 1 من الاتفاق. ومن بين الأمور التي تناولها الملحق، حددت المادة الثالثة منه واجبات الشرطة الفلسطينية على النحو التالي: "أداء وظائف الشرطة العامة بما في ذلك الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام؛ وحماية الجمهور وممتلكاته، والعمل على إشاعة الشعور بالأمن والأمان؛ وتبني كافة الإجراءات اللازمة لمنع الجرائم طبقاً للقانون؛ وحماية المنشآت العامة والأماكن ذات الأهمية الخاصة".

كما حصرت حجم قوة الشرطة الفلسطينية في ذلك الحين بتسعة آلاف شرطي، وتشكيلاتها بأربعة فروع، هي: الشرطة المدنية، والأمن العام، والمخابرات، والدفاع المدني. ووضعت شروطاً على الأفراد الذين سيقبل تجنيدهم في الشرطة قبل التجنيد وبعده، وحددت أنواع الأسلحة، والذخائر، والمعدات التي يمكن للشرطة الفلسطينية امتلاكها، وأعدادها، وغيرها من الترتيبات الأمنية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتنسيق

² "اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة، 4/5/1994،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ربيع 1994، ص 255-263.

³ Gaza-Jericho Agreement, Annex I: Protocol Concerning Withdrawal of Israeli Military Forces and Security Arrangements, 4/5/1994, Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/Gaza-Jericho%20Agreement%20Annex%20I.aspx>

الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي المشترك، وإدارة المعابر، وأمن المجال الجوي، والترتيبات على حدود قطاع غزة براً وبحراً، وفي محيط المستوطنات.

أما المادة 18 من الاتفاق فتركزت حول "منع الأعمال العدائية"، ونصت على اتخاذ الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات" ضد الجانب الآخر والأفراد الموجودين تحت سلطته، واتخاذ "الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين". ويشمل ذلك مسؤولية الجانب الفلسطيني عن "منع الأعمال العدائية ضد المستوطنات"، ومسؤولية الجانب الإسرائيلي عن "منع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين".

المادة 19 جاءت بعنوان "الأشخاص المفقودون"، وركزت أساساً على التعاون في البحث عن إسرائيليين "مفقودين" في المناطق الخاضعة للسلطة، فيما تضمنت المادة 20، والمعنية أساساً بالإفراج عن أسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال، نقطة متعلقة بـ "حلّ مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية"، في إشارة إلى عملاء الاحتلال، وتعهداً بعدم ملاحقة هؤلاء قضائياً أو إيداعهم.

3. اتفاق واشنطن 1995:

استندت البنود الأمنية في اتفاق واشنطن الموقع في 1995/9/28 أساساً إلى اتفاق القاهرة، ولكنها جاءت بقدر أكبر من التفاصيل والمتطلبات، حيث خصص الفصل الثاني كاملاً من الاتفاق لموضوع "إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية"، وتضمن سبع مواد (المواد 10-16)⁴، تمّ تفصيلها بصورة أوسع في البروتوكول الذي تضمنه الملحق الأول بالاتفاقية⁵.

ولكن أبرز ما تضمنه اتفاق واشنطن من إضافات كان تحديد الصلاحيات الأمنية الفلسطينية بحسب المنطقة، حيث تمّ تقسيم مناطق السلطة الفلسطينية إلى ثلاث فئات: المنطقة أ وتمتلك فيها السلطة صلاحيات أمنية كاملة، والمنطقة ب وتمتلك فيها

⁴ "وثائق مفاوضات السلام، الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، 1995/9/28"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، شتاء 1996، ص 189-202.

⁵ See The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Annex I: Protocol Concerning Redeployment and Security Arrangements, 28/9/1995, Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/THE%20ISRAELI-PALESTINIAN%20INTERIM%20AGREEMENT%20-%20Annex%20I.aspx>

صلاحيات أمنية محدودة ومشروطة بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، والمنطقة ج والتي تبقى خاضعة بشكل كامل للسيطرة الأمنية الإسرائيلية. مع العلم أن الاتفاق حدد بالتفصيل توزيع أفراد الشرطة على محافظات الضفة الغربية في منطقة أ ومنطقة ب، كما حدد توزيع مراكز الشرطة الـ 25 التي سمح بإقامتها في المنطقة ب، وعدد أفراد الشرطة العاملين في كل منها وتسليحهم وتجهيزاتهم.

وإلى جانب ذلك، فقد نصّ الاتفاق على تشكيل "اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني" مع تحديد بنيتها ووظائفها، وتضمن تفصيلاً أكبر فيما يتعلق بـ "سياسة الأمن لمنع الإرهاب وأعمال العنف". وهي تشمل "عمل الشرطة الفلسطينية على نحو منظم ضدّ جميع أشكال العنف والإرهاب"، واعتقال ومحاكمة الأفراد "المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب"، والعمل على مصادرة "أيّ أسلحة غير مصرح بها قانونياً".

كما أدخل الاتفاق تعديلاً على حجم الشرطة الفلسطينية وتشكيلاتها، بحيث سمح بأن يصل العدد الإجمالي لرجال الشرطة في جميع فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 30 ألفاً (12 ألفاً في الضفة و18 ألفاً في القطاع)، وباتت تضم ستة فروع: الشرطة المدنية، والأمن العام، والأمن الوقائي، وأمن الرئاسة، والمخابرات، والدفاع المدني.

4. اتفاق واي ريفر 1998:

شكّل اتفاق واي ريفر الموقع في واشنطن في 1998/10/23 الإطار الذي نظم عملية "إعادة الانتشار" الثانية لقوات الاحتلال في الضفة الغربية. وقد كان الملف الأمني محور التركيز الأساسي للاتفاق. فقد تمّ بموجبه نقل مساحات إضافية محدودة من الضفة إلى السيطرة الأمنية الفلسطينية، مقابل مجموعة من التدابير الأمنية الواجب على السلطة اتخاذها في مجال "التصدي للإرهاب"؛ وشملت "اعتبار المنظمات الإرهابية خارجة على القانون، والتصدي لها" و"منع الأسلحة غير الشرعية" و"منع التحريض"، إلى جانب مواصلة التنسيق الأمني "الكامل" بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما ألزم الاتفاق السلطة الفلسطينية بتقديم لائحة بأسماء أفراد الشرطة للجانب الإسرائيلي، وذلك "عملاً بالاتفاقات السابقة"⁶.

⁶ "وثائق مفاوضات السلام، مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واشنطن، 1998/10/23، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 37، شتاء 1999، ص 170-175.

وقد نصَّ هذا الاتفاق على وجود دور مباشر للولايات المتحدة في الإشراف على قيام السلطة الفلسطينية بواجباتها الأمنية، ودخولها كطرف ثالث في مجال التنسيق الأمني من خلال تشكيل لجنة تنسيق ثلاثية، تجتمع كل أسبوعين (إلى جانب مواصلة التنسيق الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي).

وكان من الملاحظ أن التدابير الأمنية المنصوص عليها اقتصرَت على معالجة اعتبارات الأمن الإسرائيلي، دون أن تتطرَّق إلى اعتبارات الأمن الفلسطيني الداخلي؛ وبطريقة سعت بشكل صريح لوضع السلطة في مواجهة فصائل المقاومة الفلسطينية، بوصفها "خارجة على القانون".

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في 1998/11/11 بالموافقة على اتفاق واي ريفر، جاء مشروطاً بمجموعة من النقاط، كما تضمَّن صراحة ضرورة اعتقال السلطة لثلاثين "مشبوهاً" أمنياً حددتهم "إسرائيل"، وشددت على أن الإفراج عن أيٍّ منهم في وقت لاحق سيعدّ خرقاً للاتفاق⁷.

5. مذكرة شرم الشيخ 1999:

شدَّد الشق الأمني في هذه المذكرة على ضرورة وفاء السلطة بالتزاماتها الأمنية المنصوص عليها في الاتفاقات السابقة، وخصوصاً اتفاق واي ريفر، في مجال "جمع الأسلحة غير المشروعة" و"إلقاء القبض على المشبوهين" وتقديم التقارير بهذا الخصوص، مع التأكيد على مواصلة التنسيق الأمني. وفي المقابل، تعهدت "إسرائيل" بموجب الاتفاق بزيادة المساحات الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية⁸.

وفي المحصلة، فقد بلغت نسبة الأراضي التي يفترض أن تكون خاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة، أي المنطقة أ، بعد توقيع هذه المذكرة 18.2% من

⁷ "قرار الحكومة الإسرائيلية بإعلان موافقتها المشروطة على مذكرة واي ريفر، القدس، 1998/11/11"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1999، ص 229-230.

⁸ انظر: "وثائق مفاوضات السلام، مذكرة شرم الشيخ بشأن الجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المعلقة من اتفاقات موقعة واستئناف مفاوضات الوضع الدائم، 1999/9/4"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، خريف 1999، ص 207-210.

مجمّل أراضي الضفة والقطاع، فيما شكّلت المنطقة ب 21.8% منها، في حين بقي الجزء الأكبر من أراضي الضفة والقطاع (60%) خاضعاً للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية ضمن المنطقة ج⁹.

ثانياً: تشكيل الأجهزة الأمنية وتطورها:

1. بنية الأجهزة الأمنية:

من خلال استعراض النصوص التي حكمت تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطورها، أي الاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية المشار إليها سابقاً، نجد أن عدد تلك الأجهزة ومسمياتها كان واضحاً من الناحية النظرية. فقد بدأ بأربعة أجهزة تضم تسعة آلاف فرد في اتفاق القاهرة (غزة – أريحا) سنة 1994، ثم ارتفع إلى ستة أجهزة تضم 30 ألفاً في السنة التالية بموجب اتفاق واشنطن (أوسلو 2)؛ إلا أن الواقع على الأرض كان أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً، مما أدى إلى وجود تضارب كبير بين المصادر المختلفة التي عرضت لدراسة قطاع الأمن الفلسطيني في تقدير عدد الأجهزة الأمنية التي شكّلت، تراوح ما بين 8-17 جهازاً مختلفاً¹⁰.

لقد مرّت الأجهزة الأمنية منذ تأسيس السلطة بحالة مستمرة من التقلّب والتغير في تشكيلاتها وتسمياتها ومهامها، مما أدى إلى عدم وجود بنية أو هيكلية واضحة تحكم عملها، وخصوصاً خلال فترة حكم الرئيس ياسر عرفات؛ الذي كانت الأجهزة الأمنية المختلفة تتبع له مباشرة باعتباره القائد الأعلى للقوات الفلسطينية حتى سنة 2002، حين تمّ إلحاق الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني بوزارة الداخلية، إلا أن عرفات

⁹ أريج، أوامر إسرائيلية بوقف البناء والعمل في عدد من المنازل الفلسطينية في قرية يتما جنوب مدينة نابلس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2009/8/6، انظر:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2052

¹⁰ انظر مثلاً: محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 207؛ وانظر أيضاً: رولاند فريدريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن (جنيف ورام الله: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008)، ص 21، في:

<http://www.dcaf.ch/Publications/The-Security-Sector-Legislation-of-the-Palestinian-National-Authority>

احتفظ بالسيطرة الفعلية على تلك الأجهزة، إلى جانب سيطرته المباشرة على بقية الأجهزة، حتى وفاته سنة 2004¹¹.

ونتيجة لغياب الهيكلية المؤسسية، واتباع سياسة مركزية محصورة بشخص الرئيس، في ذلك الوقت، في إدارة الأجهزة الأمنية، فقد ظهرت بيئة غير نظامية عززت من الدور الفردي لقادة تلك الأجهزة، في ظلّ تزايد التنافس بينها وتداخل صلاحياتها وصراع قياداتها، وأضعفت دور القيادة الجماعية الشاملة التي يفترض أن تتولى رسم السياسات وتحديد الاستراتيجيات وإقرار خطط العمل¹².

ولكن البنية المؤسسية بدأت تأخذ شكلاً أكثر انتظاماً بعد تولي الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة مطلع سنة 2005، إذ إن إعادة تنظيم القطاع الأمني كانت ضمن أبرز أولوياته؛ إلا أن تلك العملية تعرقلت بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006، بسبب الانقسام السياسي والصراع على الصلاحيات الأمنية بين الرئاسة والحكومة التي تولت حماس تشكيلها. فقد تكرر بعدها واقع جديد على الأرض بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007. ومنذ ذلك الحين، فقد كانت هناك سلطتان مختلفتان في الضفة الغربية وقطاع غزة، تدير كل منهما أجهزتها الأمنية بشكل مستقل عن الأخرى.

وعند نهاية الفترة الزمنية التي يتناولها هذا البحث، كان عدد الأجهزة الأمنية العاملة في السلطة الفلسطينية سبعة أجهزة في الضفة الغربية، تعمل في إطار ثلاثة تشكيلات رئيسية بموجب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005¹³، كالتالي: الأمن الوطني (يتبع الرئاسة مباشرة ويضم قوات الأمن الوطني، والاستخبارات

¹¹ انظر: رولاند فريديريك وأرنولد ليتهولد (محرران)، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين (جنيف ورام الله: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)، ص 15-17، في:

<http://www.dcaf.ch/Publications/Entry-Points-to-Palestinian-Security-Sector-Reform>

¹² أمان، الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، سلسلة تقارير (18) (رام الله: أمان، أيلول/ سبتمبر 2008)، ص 3، انظر:

http://www.aman-palestine.org/Documents/Publication/18_SecurityRpt.pdf

¹³ انظر: قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005، في: رولاند فريديريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، ص 198-248.

العسكرية، والحرس الرئاسي)¹⁴، والمخابرات العامة، والأمن الداخلي (ويضم الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني)¹⁵؛ بينما كانت الأجهزة الأمنية العاملة في قطاع غزة خمسة، هي: الأمن الوطني، والأمن والحماية، والأمن الداخلي، والشرطة، والدفاع المدني¹⁶. وسنتناول هذه الأجهزة بالتفصيل لاحقاً.

حالة التقلب رافقت أيضاً عدد الأفراد العاملين في القطاع الأمني، والذي بدل أن يقتصر على 30 ألفاً تضحّم ليضم في صفوفه نحو 82 ألف فرد في سنة 2006 (49% من إجمالي موظفي السلطة)، قبل أن يعاود الانخفاض مجدداً ليبلغ نحو 65 ألفاً في سنة 2011 (42% من إجمالي الموظفين)¹⁷، علماً أن هذا الرقم يشمل فقط أفراد الأمن الذين يتلقون رواتبهم من الحكومة الفلسطينية في رام الله، بمن فيهم الموجودون في قطاع غزة، ولكنهم لا يعملون في الأجهزة الأمنية التي تديرها حكومة حماس المقالة في القطاع، والذين يقدر عددهم بنحو 34 ألفاً¹⁸.

وعلى أي حال، فإن عدد عناصر القوى الأمنية يعدّ ضخماً جداً مقارنة بعدد السكان، فعلى أساس أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 4.23 مليون نسمة في سنة 2011¹⁹، فإن تحليلاً بسيطاً للأرقام الواردة أعلاه يُظهر أن نسبة أفراد الشرطة لعدد السكان بلغ 15.4 شرطي لكل ألف مواطن في تلك السنة، بينما كانت النسبة 22.7 شرطي لكل ألف مواطن في سنة 2006 (على أساس أن عدد

¹⁴ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ النظام الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، شباط/فبراير 2011)، ص 7، انظر: <http://carnegieendowment.org/files/TEXT-AR.pdf>

¹⁵ الأجهزة الأمنية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2336>

¹⁶ انظر: موقع وزارة الداخلية والأمن الوطني، قطاع غزة، في: <http://www.moi.gov.ps>

¹⁷ انظر: الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين)، مرجع سابق، ص 5؛ وانظر: أحمد قباجة، مرجع سابق، ص 66.

¹⁸ سما، 2013/3/30. تجدر الإشارة إلى أن إحدى التقديرات ذكرت أن عدد قوات الأمن الفلسطينية العاملة في سنة 2011، باستثناء عناصر الدفاع المدني، تراوح ما بين 27-29 ألفاً في الضفة الغربية، وما بين 12,500-15,500 عنصر في قطاع غزة، إلا أنها لم توضح فيما إذا كان أي من العاملين في غزة مدرجاً ضمن جداول الرواتب التابعة لحكومة رام الله. انظر: يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

¹⁹ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 311.

السكان بلغ 3.61 مليون نسمة²⁰)، أي أكثر من سبعة أضعاف المتوسط العالمي لنسبة الشرطة لعدد السكان، والمقدر في تلك السنة بنحو ثلاثة لكل ألف مواطن بحسب تقديرات الأمم المتحدة، والتي لم تُشر إلى أي نسبة تتجاوز أربعة رجال شرطة لكل ألف مواطن في أي مكان في العالم²¹.

ونتيجة لذلك، فقد شكّل الإنفاق على الأمن نقطة استنزاف لميزانية السلطة الفلسطينية المثقلة أصلاً، بنسبة تراوحت ما بين 27-32%²². ففي سنة 2011 على سبيل المثال، كانت حصة الأمن من النفقات الجارية 31%، فيما لم تنل ملفات أخرى لا تقل أهمية كالصحة والتربية والتعليم الحصة نفسها، والتي كانت حصتها 11% و19.4% على التوالي²³. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن رواتب الموظفين الأمنيين في السنة نفسها شكّلت 42% من إجمالي إنفاق السلطة على الرواتب²⁴.

أ. قوات الأمن الوطني:

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الأمن الوطني وتحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه²⁵.

تتألف قوات الأمن الوطني من عشر كتائب عسكرية، تتولى مهام حماية الحدود والسيطرة عليها، وضبط الأمن ضمن مناطق السيطرة الفلسطينية خارج التجمعات

²⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام حسب المحافظة 1997-2016، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/gover.htm

²¹ State of Crime and Criminal Justice Worldwide: Report of the Secretary-General, Twelfth United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice, Salvador, Brazil, 12-19/4/2010, A/CONF.213/1, site of United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 1/2/2010, p. 19, http://www.unodc.org/documents/crime-congress/12th-Crime-Congress/Documents/A_CONF.213_3/V1050608e.pdf

²² أمان، الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ص 6.

²³ أحمد قباجة، مرجع سابق، ص xi.

²⁴ المرجع نفسه، ص 66.

²⁵ قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005، مادة 7، في: رولاند فريدريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن.

السكانية، ومساعدة قوى الأمن الداخلي في ضبط الأمن وملاحقة المطلوبين داخلها عند الحاجة، ومهام منع المظاهر المسلحة، ومحاربة تجارة الأسلحة والمتفجرات وتصنيعها، وتأمين الارتباط مع الجانب الإسرائيلي والتنسيق معه لتحريك وحدات أمنية لفض النزاعات المتعلقة بفلسطينيين داخل التجمعات السكانية في المنطقة ب. كما تتبع لقوات الأمن الوطني وحدة الشرطة الجوية²⁶.

بقي هذا الجهاز عاملاً تحت المسمى نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانقسام، إلا أن جهاز الضفة يتبع لرئيس السلطة الفلسطينية مباشرة، فيما يتبع مثيله في غزة لوزارة الداخلية والأمن الوطني، وتتركز مهمته في تأمين حدود القطاع²⁷. ويقدر عدد قوات هذا الجهاز بنحو 9,300-9,700 فرد في الضفة الغربية، وما بين 800-1,200 فرد في قطاع غزة²⁸.

ب. جهاز الاستخبارات العسكرية:

هو هيئة عسكرية مكلفة بجمع المعلومات عن "العدو الخارجي"، كما تهتم بالأمن الداخلي، وتشرف أيضاً على الشرطة العسكرية²⁹. تأسس جهاز الاستخبارات العسكرية مع قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، على يد اللواء موسى عرفات، وكان يعد ثالث أكبر جهاز أمني بعد الأمن الوطني والشرطة، وكان له دور في ملاحقة معارضي السلطة، حيث قام بحملات اعتقال واسعة في صفوف حركتي حماس والجهاد الإسلامي³⁰.

كان دور الاستخبارات العسكرية بارزاً في قطاع غزة على وجه الخصوص في أثناء تولي اللواء موسى عرفات قيادتها (1994-2005). وساد التوتر الشديد علاقة الجهاز ورئيسه بالفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها أطراف في حركة فتح، وبعدد من قادة

²⁶ انظر: موقع قوات الأمن الوطني الفلسطيني، رام الله، في: <http://www.nsf.pna.ps/index.php>

²⁷ انظر: موقع قوات الأمن الوطني الفلسطيني، غزة، في: <http://www.nsf.gov.ps/ar>

²⁸ يزيد صايب، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

²⁹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الجزيرة نت، 2007/10/7، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6cdc6c1c-9587-45ec-879c-cf6d86a901e1>

³⁰ المستقبل، 2004/7/19.

الأجهزة الأمنية الأخرى³¹، تعرض اللواء عرفات نتيجة لها لعدة محاولات اغتيال، انتهت آخرها بتصفيته على يد مجموعة كبيرة من المسلحين بعد اقتحام منزله³².

وقد تمّ ضمّ جهاز الاستخبارات العسكرية للأمن الوطني في حزيران/ يونيو 2005³³، وهو يُعدّ حالياً أصغر الأجهزة الأمنية من حيث عدد أفرادها، إذ يُقدّرون بنحو 1,500-2,000 عنصر³⁴.

ج. الحرس الرئاسي:

هو جهاز عسكري من أجهزة الأمن الفلسطيني التي نشأت مع قيام السلطة، ويتبع لرئيس السلطة الفلسطينية مباشرة في تلقي تعليماته. تمثلت مهمته الأساسية بداية في تأمين الحماية الشخصية للرئيس وحماية مقراته، ثم توسعت لتشمل تأمين الحماية لرئيس وزراء الحكومة الفلسطينية، وبعض الوزراء والمسؤولين الكبار في السلطة، ول كبار زوارها. تمّ توسيع مهام الجهاز في سنة 2006 لتشمل المشاركة في عمليات فرض القانون وضبط الوضع الأمني داخل مناطق السلطة³⁵.

يُعدّ الحرس الرئاسي من أكثر الأجهزة الأمنية تجهيزاً وتدريباً، وقد تأسس في بداياته كامتداد للجهاز الذي كان يتولى حماية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في بيروت وتونس قبل تأسيس السلطة، والذي كان يُعرف باسم "القوة 17"³⁶.

بعد الانقسام، تولى جهاز الأمن والحماية التابع للداخلية المقالة في قطاع غزة مهام رديفة لمهام الحرس الرئاسي، وأُنيطت به مهمة حماية الشخصيات والمؤسسات الحكومية. وقد تشكّل الجهاز بطريقة مشابهة للحرس الرئاسي، إذ كان امتداداً

³¹ كانت الاستخبارات العسكرية طرفاً في مواجهات مسلحة عديدة مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، من ضمنها كتائب شهداء الأقصى وكتائب القسام ولجان المقاومة الشعبية. انظر مثلاً: علي الصالح، تبادل الاتهامات بين رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية وحماس ولجان المقاومة بعد مهاجمة منزله ليلاً، الشرق الأوسط، 2001/7/25؛ وانظر أيضاً: أزمة استقالات بالجملة تواجه عرفات، موقع العربية.نت، 2004/7/18، في: <http://www.alarabiya.net/articles/2004/07/18/5065.html>

³² الشرق الأوسط، 2005/9/8.

³³ الرياض، 2005/6/3.

³⁴ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

³⁵ الدور الوطني، موقع الحرس الرئاسي الفلسطيني، انظر: http://spg.ps/ar/?page_id=11

³⁶ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق.

لجهاز الأمن والحماية الذي شكّله حركة حماس في نهاية سنة 2005 لحماية قياداتها ومرشحيها ومكاتبها الانتخابية، ونوابها ووزرائها لاحقاً، قبل أن يتحول إلى جهاز حكومي يعمل تحت إطار وزارة الداخلية³⁷.

ويُقدّر عدد أفراد الحرس الرئاسي بنحو 2,300 عنصر، فيما يتراوح عدد عناصر جهاز الأمن والحماية في غزة بين 1,000-1,600³⁸.

د. جهاز المخابرات العامة:

المخابرات هيئة أمنية نظامية تتبع الرئيس، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون برئاسة رئيسها وتحت قيادته وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، ويعين رئيس المخابرات بقرار من الرئيس وبدرجة وزير³⁹. ويُقدّر عدد أفراد جهاز المخابرات بنحو 3,000-3,500 عنصر⁴⁰، وقد نظّمت مهامه حصراً في القانون لتشمل التالي⁴¹:

1. تُعدّ المخابرات الجهة المكلفة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين.
2. تمارس المخابرات مهام أمنية محددة داخل الحدود الجغرافية لدولة فلسطين، لاستكمال الإجراءات والنشاطات التي بدأت بها خارج الحدود.
3. تتخذ المخابرات التدابير اللازمة للوقاية من أيّ أعمال تعرّض أمن وسلامة فلسطين للخطر، وتتخذ الإجراءات اللازمة ضدّ مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
4. تكشف المخابرات عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس، والتآمر، والتخريب، أو أيّ أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.

³⁷ انظر: نبذة تعريفية عن جهاز الأمن والحماية، موقع جهاز الأمن والحماية، 2012/10/31، في:

<http://moidev.moi.gov.ps/sites/Details.aspx?id=33852&cat=37&sd=74>

³⁸ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

³⁹ قانون المخابرات العامة رقم (17) لسنة 2005، المادتان 2 و4، في: رولاند فريدريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، ص 267-275.

⁴⁰ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

⁴¹ قانون المخابرات العامة رقم (17) لسنة 2005، المواد 8-10، في: رولاند فريدريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن.

5. تتعاون المخابرات بالاشتراك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة، لمكافحة أي أعمال تهدد السلم والأمن المشترك أو أي من مجالات الأمن الخارجي، شريطة المعاملة بالمثل.

هـ. جهاز الأمن الوقائي:

هو إدارة عامة أمنية نظامية ضمن قوى الأمن الداخلي التي تتبع وزارة الداخلية، ويعين المدير العام للجهاز ونائبه بقرار صادر عن رئيس السلطة، بناءً على قرار من الوزير المختص وتنسيب مدير عام الأمن الداخلي⁴².

وقد حدد عمل الجهاز بقانون الأمن الوقائي الصادر سنة 2007، والذي عرّف مهام الجهاز بالعمل على حماية الأمن الداخلي، ومتابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة الوطنية الفلسطينية و/أو الواقعة عليه، والعمل على منع وقوعها، والكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والعاملين فيها. وللجهاز صفة الضبطية القضائية في سبيل تسهيل مباشرة مهامه⁴³.

كان هذا الجهاز يوصف بأنه أكثر الأجهزة الأمنية تنظيماً والأحكام بناءً، وكان معظم عناصره من نشطاء حركة فتح من الداخل بشكل خاص؛ خلافاً للأجهزة الأمنية الأخرى التي اعتمدت على الفلسطينيين العائدين مع تأسيس السلطة. وكثيراً ما اتهم بتعذيب نشطاء حماس والجهاد الإسلامي، ونُسبت إليه المسؤولية عن بعض الفرق المتخصصة كـ"فرقة الموت" التي كثيراً ما نفى مسؤولو الجهاز وجودها، إلى أن أعلن رئيسه رشيد أبو شباك عن حلّها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وقد تولى محمد دحلان قيادة الجهاز في غزة فيما تولى جبريل الرجوب قيادته في الضفة الغربية، وذلك منذ تأسيسه حتى سنة 2002⁴⁴.

أنشأت وزارة الداخلية التابعة للحكومة الفلسطينية المقالة بغزة جهاز الأمن الداخلي كبديل لهذا الجهاز، وهو يقوم بالمهام نفسها المنصوص عليها في قانون الأمن الوقائي أعلاه، كما يتولى ملاحقة العملاء المشتبه بتخابرهم مع الاحتلال⁴⁵.

⁴² قرار بقانون رقم (11) لسنة 2007 بشأن الأمن الوقائي، المادتان 2 و4، في: رولاند فريدريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، ص 276-278.

⁴³ المرجع نفسه، المادتان 6-7.

⁴⁴ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق.

⁴⁵ انظر: وزارة الداخلية والأمن الوطني، قطاع غزة، في:

<http://www.moi.gov.ps/page.aspx?page=content&id=2>

يُقدّر عدد عناصر الأمن الوقائي في الضفة الغربية بنحو 3,500 عنصر، وعناصر الأمن الداخلي في غزة بنحو ألف، عدا عن المخبرين⁴⁶.

و. الشرطة المدنية:

يتبع جهاز الشرطة لقوى الأمن الداخلي، ويتولى مهمة الحفاظ على القانون، وخدمة الشعب، وحماية المجتمع، والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة⁴⁷. وتتبع للجهاز مجموعة من الإدارات المتخصصة، أبرزها: الشرطة القضائية، والمباحث العامة، والمعابر والحدود، وشرطة السياحة والآثار، وشرطة المرور، ومراكز الإصلاح والتأهيل، ومكافحة المخدرات، وهندسة المتفجرات، وقوات الشرطة الخاصة، وأكاديمية الشرطة⁴⁸، إضافة إلى الشرطة البحرية في قطاع غزة.

يُقدّر عدد أفراد الشرطة المدنية بنحو 7,300-8,000 في الضفة الغربية، ونحو 8,500-9,200 في قطاع غزة⁴⁹.

ز. الدفاع المدني:

تتبع مديرية الدفاع المدني لوزارة الداخلية، وقد بيّن القانون هدفها الأساسي على أنه وقاية المدنيين وممتلكاتهم، وتأمين سلامة المواصلات بأنواعها، وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة، وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة؛ سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية، أم من أخطار الكوارث الطبيعية، أم الحرائق، أم الإنقاذ البحري، أم أي أخطار أخرى⁵⁰. وقد منحت لهذا الجهاز بموجب قرار رئاسي صفة الضبط القضائي، لتنفيذ أحكام قانون الدفاع المدني⁵¹.

⁴⁶ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

⁴⁷ أمان، الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ص 5.

⁴⁸ الإدارات المتخصصة، موقع الشرطة الفلسطينية، رام الله، انظر:

http://www.palpolice.ps/ar/?page_id=11

⁴⁹ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 7.

⁵⁰ قانون الدفاع المدني الفلسطيني رقم (3) لسنة 1998، المادتان 2-3، في: رولاند فريديريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، ص 259-266.

⁵¹ قرار رقم (19) لسنة 2000 بمنح صفة الضبط القضائي لمدير عام الدفاع المدني ولفئات من موظفي المديرية، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية، موقع الدفاع المدني الفلسطيني، انظر:

<http://pcd.ps/ar/showpage.php?id=21>

2. التشريعات النازمة لعمل الأجهزة الأمنية:

مثّلت الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية الأساس الذي تمّ الاستناد إليه في تشكيل الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، ولكنها لم تكن كافية لتشكيل إطار قانوني سليم، ينظم عمل تلك الأجهزة بشكل شامل. ومع ذلك فإن جهود السلطة الفلسطينية لإيجاد هذا الإطار القانوني لم تبدأ جدياً حتى سنة 2002، نتيجة لعدد من العوامل، ارتبط بعضها بصعوبة إصدار التشريعات القانونية بسبب قيود الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية⁵²، فيما ارتبط بعضها الآخر بأسلوب الرئيس ياسر عرفات في إدارة السلطة، وبتأخر صدور القانون الأساسي، الذي ينظم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويبين مسؤوليات كل منها وصلاحياتها.

وقد تناول القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 الشق الأمني في خمس مواد، كالتالي: المادة 39 وقد نصت على أن رئيس السلطة هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، والمادة 69 التي نصت على تولي مجلس الوزراء مسؤولية حفظ النظام العام والأمن الداخلي، والمادة 84 التي تضمنت تعريف قوى الأمن والشرطة، والمادة 12 التي تتعلق بحقوق المقبوض عليه والموقوف، والمادة 13 بخصوص حظر الإكراه أو التعذيب⁵³.

أما في الإطار التشريعي، فمن خلال متابعة التشريعات والقرارات الصادرة عن السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بقطاع الأمن، يمكن القول إن جهود تنظيم الإطار القانوني لهذا القطاع قد ظهرت بصورة أوضح بعد رحيل الرئيس عرفات، وجاءت ضمن مساعي السلطة والرئيس محمود عباس لإصلاح هذا القطاع بدعم غربي. فمن أصل 37 تشريعاً وقراراً تنفيذياً اتخذتها السلطة حتى نهاية 2007 في مجالات تنظيم قطاع الأمن وهيكلته، والقانون والنظام، والإجراءات الجزائية، فإن عشرة منها فقط صدرت خلال عهد الرئيس عرفات الذي امتد لنحو عشر سنوات، فيما صدرت الـ 29 الباقية خلال السنوات الثلاثة التي تلت رحيله⁵⁴.

⁵² عاصم خليل، "الإطار القانوني لحكم القطاع الأمني الفلسطيني"، في: رولاند فريدريك وأرنولد ليتهودل، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ص 30-32.

⁵³ القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، في: رولاند فريدريك وآخرون، التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن، ص 33-56.

⁵⁴ انظر: المرجع نفسه.

جدول رقم (1): الإطار القانوني لقطاع الأمن الفلسطيني

القانون	موضوعه	تاريخ إصداره	الرئيس
[قرار بقانون] رقم (3) لسنة 1995	دائرة السير	1995/2/13	ياسر عرفات
رقم (2) لسنة 1998	الأسلحة والذخائر	1998/5/20	
رقم (3) لسنة 1998	الدفاع المدني	1998/5/28	
رقم (6) لسنة 1998	مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)	1998/5/28	
رقم (12) لسنة 1998	الاجتماعات العامة	1998/12/28	
رقم (3) لسنة 2001	الإجراءات الجزائية	2001/5/12	
رقم (16) لسنة 2004	التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني	2004/12/28	روحي فتوح
رقم (3) لسنة 2005	تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 1998	2005/1/11	
رقم (7) لسنة 2005	التقاعد العام	2005/4/26	محمود عباس
رقم (8) لسنة 2005	الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية	2005/6/4	
رقم (16) لسنة 2005	تعديل بعض أحكام القانون رقم 16 لسنة 2004	2005/10/23	
رقم (17) لسنة 2005	المخابرات العامة	2005/10/26	
قرار بقانون رقم (8) لسنة 2006	قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية	2006/2/15	
قرار بقانون رقم (11) لسنة 2007	الأمن الوقائي	2007/11/20	

وعلى الرغم من الجهود الذي بذلتها السلطة في الإطار القانوني، فإن التشريعات التي تحكم القطاع الأمني الفلسطيني ما زالت تضم عدداً من التشريعات البريطانية والمصرية والأردنية التي ما تزال سارية المفعول، بسبب عدم صدور قوانين أو مراسيم رئاسية فلسطينية تحل مكانها، من أبرزها قانون العقوبات الانتدابي البريطاني لسنة 1936، وقانون العقوبات الأردني لسنة 1960، والقرار بقانون المصري رقم 6 لسنة 1963 بشأن الشرطة⁵⁵.

كما أن المهام والصلاحيات التي تتولاها العديد من الأجهزة الأمنية، كالشرطة والأمن الوطني على سبيل المثال، ما تزال غير محددة، وكذلك فإن بعض التشريعات لم تنجح في التأثير على الأعمال التي تؤديها الأجهزة الأمنية على أرض الواقع في بعض الأحيان، إما بسبب عدم تنفيذها أصلاً أو عدم تنفيذها على النحو المطلوب.

⁵⁵ المرجع نفسه، ص 18.

وفيما يتصل بالرقابة على أداء الأجهزة الأمنية، نجد أن القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي ينصان على إنفاذ إجراءات واضحة بهذا الخصوص، ولكن المشاكل التي تواكب ضعف هذه الرقابة تنبع في جانب كبير منها من تنفيذ هذا الإطار القانوني، وعدم انتشار ثقافة المساءلة في أوساط المجتمع الفلسطيني⁵⁶.

ثالثاً: التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي:

احتلت الالتزامات الأمنية المترتبة على السلطة الفلسطينية تجاه "إسرائيل" بموجب الاتفاقات الموقعة بين الطرفين، في إطار ما يُعرف بالتنسيق الأمني، موقع الصدارة في سلم أولويات عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وقد جاء ذلك نتيجة لامتلاك "إسرائيل" كافة أوراق القوة فيما يتعلق بتطور المفاوضات وسير الأحداث على الأرض، وربطها تقديم أي "تنازلات" من طرفها بمقدار ما تحققه السلطة من إنجاز في إطار "مكافحة الإرهاب"، ووقف العمليات المسلحة وكافة أشكال "التحريض" ضدها.

وقد أدى هذا التنسيق الأمني إلى المساس بشكل كبير بمدى قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية على شنّ عمليات ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. كما كان له مضاعفات سلبية كبيرة على الوضع الداخلي الفلسطيني، فإلى جانب ما ذكرناه سابقاً حول الحصة التي يستهلكها قطاع الأمن من الموارد الإدارية والمالية للسلطة، ونسبة عدد أفراد الأمن إلى المواطنين، وما جرّه تضخم قطاع الأمن من مشكلات، فقد كان ملف التنسيق الأمني، وما يزال، بمثابة الفتيل الذي يؤجج نار الخلافات الداخلية في الساحة الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية إلى يومنا هذا.

1. المرحلة الأولى (1994-1996):

ترافقت مرحلة تأسيس السلطة الفلسطينية وبدء الأجهزة الأمنية عملها على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة مع وقوع احتكاكات وصدامات مع الفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو، وخصوصاً حركتي حماس والجihad الإسلامي؛ حيث كانت السلطة تشن حملات اعتقال في صفوف هذه الفصائل عقب وقوع هجمات ضدّ الاحتلال الإسرائيلي.

⁵⁶ المرجع نفسه، ص 28.

وفي هذا السياق، شنت السلطة 12 حملة اعتقال شملت أكثر من ألف فلسطيني خلال الفترة أيار/ مايو 1994 وآب/ أغسطس 1995، كما أنها داهمت خلال شهر واحد فقط (1995/5/19-4/19) زهاء 57 مسجداً 138 مرة، تعرضت للتفتيش والعبث والتخريب. وتبعاً لخريطة الانتشار الأمني للسلطة، فقد تركزت أنشطتها الأمنية في قطاع غزة، حيث كان لها 24 مركز توقيف واعتقال و32 حاجزاً عسكرياً⁵⁷.

كانت حملات الاعتقال هذه سبباً في توتر العلاقات بين السلطة الفلسطينية وفصائل المعارضة، وخصوصاً حركة حماس، زادت حدته إثر قيام السلطة باعتقال عدد من قيادات الحركة في قطاع غزة في أواخر حزيران/ يونيو 1995، بينهم محمود الزهار، وأحمد بحر، وأحمد نمر، وتعرضهم للتعذيب والإهانة خلال اعتقالهم⁵⁸.

كما أن تأسيس السلطة الفلسطينية لمحكمة أمن الدولة في شباط/ فبراير 1995 جاء استجابة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، في سياق جهود "مكافحة الإرهاب"، حيث إن غالبية المتهمين الذين تمّ تقديمهم للمحكمة كانوا من المشتبه بضلوعهم في عمليات استشهادية أو بتجنيد منفذها، أو بالانتماء للأجنحة المسلحة للفصائل الإسلامية. وقد كانت هذه المحكمة تصدر أحكامها بشكل سري وبإجراءات مقتضبة، وكثيراً ما كانت تعقد في منتصف الليل، ويكون قضااتها وممثلو الادعاء والدفاع فيها من العسكريين⁵⁹.

وقد أشاد الشاباك في كانون الثاني/ يناير 1996 بأجهزة الأمن الفلسطينية، وذلك لنجاحها في منع ثمانين عملية ضد أهداف إسرائيلية خلال سنة 1995⁶⁰.

⁵⁷ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 209.

⁵⁸ المرجع نفسه، ص 210.

⁵⁹ منظمة العفو الدولية، السلطة الفلسطينية: تقويض حكم القانون: المعتقلون السياسيون المحتجزون بدون تهمة أو محاكمة، رقم الوثيقة MDE 21/03/99، نيسان/ أبريل 1999، ص 5-6، انظر: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE21/003/1999/en/f069b4e8-e285-11dd-abce-695d390ccea/mde210031999ar.pdf>

⁶⁰ الرأي، 1996/1/3.

2. المرحلة التالية لمؤتمر "مكافحة الإرهاب" في شرم الشيخ (1996-2000):

عقب سلسلة الهجمات الاستشهادية التي نفذتها حركة حماس في العمق الإسرائيلي رداً على اغتيال القيادي في كتائب القسام الشهيد يحيى عياش في 1996/1/5، دخل الصراع بين "إسرائيل" والحركة مرحلة جديدة، استدعى هذه المرة تحركاً إقليمياً ودولياً.

تمت المسارعة إلى عقد مؤتمر لمكافحة "الإرهاب" في 1996/3/13 في شرم الشيخ بمصر، بمشاركة كل من السلطة الفلسطينية، و"إسرائيل"، وأمريكا، ومصر، والأردن، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت كوفي عنان Kofi Annan. وكان من أبرز ما صدر عنه التأكيد على إدانة "كُل أعمال الإرهاب"، وعلى تنسيق جهود وقفها "على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية"، والعمل على تحديد مصادر تمويل الجماعات التي تقف وراء تلك الأعمال والتعاون في وقف ضخمها، وتوفير التدريب والدعم للأطراف التي تتخذ خطوات ضد تلك الجماعات⁶¹.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية كانت قد بدأت بالفعل ترجمة مقررات القمة، من خلال تنفيذ حملة اعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة التي أعقبت الهجمات في شباط/ فبراير وأذار/ مارس 1996. وكانت هذه الحملة هي الأكبر من نوعها، وشملت قرابة 1,200 شخص من أنصار التيارات الإسلامية، أمضى كثيرون منهم أسابيع رهن الاعتقال في عزلة عن العالم الخارجي؛ ثم ظلوا في السجن لعدة شهور، دون توجيه اتهام إليهم أو تقديمهم للمحاكمة⁶². كما استهدفت البنية التحتية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، من خلال إغلاق المدارس، والجمعيات الخيرية، ولجان الزكاة، ورعاية الأيتام وغيرها من المؤسسات التي يديرها أنصار الحركتين⁶³.

⁶¹ النص الرسمي للبيان الذي أصدره الرئيسان حسني مبارك وبيل كلينتون في ختام "المؤتمر الدولي لصانعي السلام" الذي عقد برئاستهما في شرم الشيخ، 1996/3/13، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 26، ربيع 1996، ص 240.

⁶² منظمة العفو الدولية، السلطة الفلسطينية: تقويض حكم القانون، ص 6.

⁶³ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 210.

وقد تواصل نشاط الأجهزة الأمنية في ملاحقة نشاط المقاومة خلال السنوات التالية، وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، مع ظهور دور لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في ملف التنسيق الأمني، أخذ شكل الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في سنة 1997 عندما أعلن الرئيس ياسر عرفات وقف التنسيق الأمني مؤقتاً رداً على إعلان "إسرائيل" توسيع مستعمرة في شرقي القدس. ثم أخذ طابعاً رسمياً بموجب اتفاق واي ريفر الذي تمّ توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر 1998، ولكن دون إشارة مباشرة إلى الوكالة⁶⁴.

وقد تبعت توقيع الاتفاق المذكور حملة اعتقالات في صفوف المعارضين له، وخصوصاً حركة حماس، التي اعتقل 200 من عناصرها وقياداتها، وتمّ وضع زعيمها الشيخ أحمد ياسين تحت الإقامة الجبرية، إثر عملية أسفرت عن مقتل أحد جنود الاحتلال على الطريق المؤدي لمجمع مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة⁶⁵.

3. مرحلة انتفاضة الأقصى (2000-2004):

أدى اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 إلى توقف مفاعيل التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث تراجعت وتيرة الاعتقالات التي تقوم بها السلطة. كما تمّ الإفراج عن غالبية المعتقلين إثر تعرض المقار الأمنية الفلسطينية في مدينة غزة للقصف الإسرائيلي في 2000/10/12⁶⁶.

ومع أن اللقاءات الأمنية بين الجانبين قد استمرت خلال السنة الأولى للانتفاضة بوساطة أمريكية بهدف بحث استئناف التنسيق الأمني، إلا أن مسؤولي الأجهزة الأمنية الفلسطينية أكدوا أنهم غير معنيين بالأمر إلا "بعد زوال الاحتلال"، نظراً لتقييد

⁶⁴ إين سبريس وفيرنون لويب، "وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تنهي تعاونها في مجال التنسيق الأمني بين الفلسطينيين وإسرائيل"، الشرق الأوسط، 2001/3/23.

⁶⁵ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 1998 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1999)، ص 53 و63-64، انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report1998.pdf>

⁶⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2000 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001)، ص 67-68، انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report%202000.pdf>

سلطات الاحتلال لتحركاتهم وحصارها للمناطق التي يفترض بهم العمل ضمنها. وأعلن هؤلاء المسؤولون عدم نيتهم اعتقال أي فلسطيني ينفذ عمليات ضد الاحتلال باعتبارها "عمليات نضال شرعية، يجيزها منطق رفض الاحتلال"، وفقاً لوصف قائد جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية في ذلك الوقت العقيد جبريل الرجوب⁶⁷. ولكن هذا الموقف لم يحل دون استجابة السلطة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية لاحقاً، وإن في حالات محدودة، كان أبرزها اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات في 2002/1/15، بعد اغتيال الجبهة لوزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في تشرين الأول/أكتوبر 2001⁶⁸.

وقد تدهورت علاقة أجهزة الأمن الفلسطينية بالاحتلال الإسرائيلي بصورة كبيرة، إثر حملة "السور الواقى" Defensive Shield التي شنها جيش الاحتلال في ربيع 2002 لإعادة اجتياح مناطق السلطة في الضفة الغربية، وأتبعها بعملية "المسار الحاسم" في حزيران/يونيو - تموز/يوليو من السنة نفسها؛ إذ أسفرت الحملتان عن تدمير قوى الأمن الفلسطينية وبنيتها التحتية المادية والتنظيمية بشكل كامل⁶⁹. كما قامت "إسرائيل" بتخفيض مستوى التنسيق الأمني مع الفلسطينيين من خلال تسريح الضباط الكبار الذين كانوا مكلفين بهذا الملف وتعيين آخرين برتب وصلاحيات أقل مكانهم⁷⁰، وإلغاء غالبية مكاتب الارتباط العسكري بين الطرفين⁷¹.

وفي السياق نفسه، ادعى الشاباك، في تقرير له حول انتفاضة الأقصى أنه تم العثور خلال حملة السور الواقى على أدلة تثبت مشاركة أجهزة الأمن الفلسطينية في عمليات

⁶⁷ نظير مجلي، "الفلسطينيون للإسرائيليين: التنسيق الأمني الذي سبق زيارة شارون للأقصى لن يعود إلا بزوال الاحتلال"، الشرق الأوسط، 2001/6/17.

⁶⁸ أحمد فياض، أحمد سعدات مناضل خلف القضبان، الجزيرة نت، 2006/3/14، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/98f20b63-f6ed-4da6-abe7-6915412ecd2d>

⁶⁹ مجموعة الأزمات الدولية، تربيع الدائرة: إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال، تقرير الشرق الأوسط رقم (98) (بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، أيلول/سبتمبر 2010)، ص 1، انظر:

<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Arabic%20translations/98%20Squaring%20the%20Circle%20Palestinian%20Security%20Reform%20under%20Occupation%20ARABIC.pdf>

⁷⁰ الشرق الأوسط، 2002/11/2.

⁷¹ صحيفة البيان، 2002/12/5.

ضد أهداف إسرائيلية⁷²؛ علماً أن هذه الاتهامات كانت تصب في اتجاه تحميل الرئيس الراحل ياسر عرفات المسؤولية عن تلك العمليات، بصفته القائد الأعلى لقوات الأمن الفلسطينية، خصوصاً وأنها جاءت متوافقة مع نظرة كل من "إسرائيل" وإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لعرفات على أنه عقبة في طريق السلام⁷³.

وبالتالي، وفيما بدا أنه جاء نتيجة للقناعة الإسرائيلية - الأمريكية المشتركة، فقد رأت خطة خريطة الطريق، التي أعلن عنها رسمياً في 2003/4/30 برعاية اللجنة الرباعية الدولية، ضرورة إحداث تغيير في قيادة السلطة وبنية الأجهزة الأمنية الفلسطينية لاستئناف ما أسمته "التعاون الأمني"، بحيث يتم استحداث منصب رئيس للوزراء، يتولى من خلال وزير الداخلية الإشراف على جميع الأجهزة الأمنية بعد دمجها في ثلاثة فقط⁷⁴.

وباعتبار أن التغييرات التي تمت في بنية الأجهزة الأمنية لم تؤد الغرض المطلوب منها بتجاوز الرئيس عرفات، كما وردت الإشارة في موضع سابق من هذا الفصل، فإن استئناف التنسيق الأمني لم يتم بالشكل الذي كان مرسوماً له في خريطة الطريق خلال ولايته.

4. مرحلة تنفيذ الالتزامات الأمنية بموجب خطة خريطة الطريق (2005):

فور انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2005 خلفاً للرئيس عرفات، عبّر الرئيس محمود عباس عن التزامه بخريطة الطريق، مطالباً "إسرائيل" بالبدء بتنفيذ الخطة بشكل متواز، كما أعلن أنه سيسعى لإبرام وقف إطلاق نار شامل معها⁷⁵.

⁷² التقرير الكامل للمخابرات الإسرائيلية حول انتفاضة الأقصى، دنيا الوطن، 2005/5/3، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/21094.html>

⁷³ انظر: محمد صادق، "بوش: لا أحد يثق بالحكومة الفلسطينية الجديدة"، الشرق الأوسط، 2002/6/11.

⁷⁴ انظر: قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 28-31.

⁷⁵ الشرق الأوسط، 2005/1/16.

وفي هذا الإطار، تمكن عباس من إبرام اتفاق مع الفصائل الفلسطينية في القاهرة في آذار/ مارس 2005 لإعلان تهدئة فلسطينية من جانب واحد حتى نهاية السنة⁷⁶، وبدأ خطواته لإصلاح الأجهزة الأمنية، فأعاد دمجها في ثلاثة فقط (الأمن الداخلي، والمخابرات العامة، والأمن الوطني)، وأحال عدداً من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد وعين ضباطاً أصغر سناً و"أكثر انفتاحاً على الإصلاح" مكانهم، إلى جانب عدد من الخطوات التشريعية والتنظيمية الأخرى التي اتخذتها السلطة⁷⁷.

كما تجدر الإشارة إلى "اجتماع لندن لدعم السلطة الفلسطينية" الذي عُقد في 2005/3/1، وألزم السلطة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والأمنية والاقتصادية، ركزت الأمنية منها على إيجاد الظروف المواتية لاستئناف عملية السلام، وإنفاذ القانون، وفرض النظام، ومنع أعمال العنف على الصعيد الداخلي، بإشراف وإسهام كل من مصر والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الإشراف الأمريكي الذي تمّ التوافق عليه بشكل منفصل بالتوازي مع هذا الاجتماع، ويشرف بموجبه الفريق الأمريكي، بقيادة الجنرال وليام وارد William Ward، كذلك على عملية التنسيق الأمني المرتبطة بتنفيذ خطة فك الارتباط⁷⁸.

5. مرحلة بداية الانقسام الفلسطيني (2006-2007):

أوجد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت في مطلع سنة 2006 وتشكيلها للحكومة الفلسطينية نوعاً من "الأزمة" في القطاع الأمني، وخصوصاً فيما يتعلق بملف التنسيق الأمني مع الاحتلال، والذي لطالما طالبت الحركة بوقفه باعتباره يخدم مصلحة إسرائيلية بحتة. فعلى عكس موقف الرئيس محمود عباس الداعي لسحب كل سلاح لا يقع تحت سيطرة الأجهزة الأمنية، فإن الحكومة أكدت أنها لن تعمل على سحب سلاح المقاومة أو التعرض لمنفذي العمليات ضد الاحتلال، بينما ستسعى لضبط السلاح الفوضوي⁷⁹.

⁷⁶ الشرق الأوسط، 2005/3/18.

⁷⁷ أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، في رولاند فريدريك وأرنولد ليتهودل، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ص 64-67.

⁷⁸ المرجع نفسه، ص 58-59.

⁷⁹ مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 79-80.

ظهر أن تولي الحكومة المنتخبة لصلاحياتها الدستورية في قطاع الأمن (إدارة جهاز الأمن الداخلي الذي يشمل الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني) يعني عرقلة للمشروع الذي بدأته السلطة في مجال إصلاح القطاع الأمني، من وجهة نظر الرئاسة؛ التي رأت في موقف حماس إخلالاً بالالتزامات التي سبق أن أعلنت السلطة التزامها بها، سواء في أوصلو أم بموجب خطة خريطة الطريق، والتي تشكل أساس البرنامج السياسي للرئيس المنتخب أيضاً.

وقد أدى هذا التعارض في الرؤية السياسية بين شطري السلطة التنفيذية اللذين تتبع لهما الأجهزة الأمنية، أي الرئاسة والحكومة، إلى تنازع الصلاحيات الأمنية بين الطرفين، ليدخل القطاع الأمني دوامة الانقسام التي امتدت لتشمل مختلف مؤسسات السلطة، تجلت أبرز بوادره في سعي الرئاسة لنقل صلاحية إدارة الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية للرئاسة بصورة فعلية، وإن بقيت شكلياً تابعة للحكومة⁸⁰.

بالتوازي مع هذه التطورات، أعلنت "إسرائيل" عقب تشكيل حماس للحكومة عن وقف عمليات التنسيق مع الأجهزة الأمنية ومكاتب الارتباط الفلسطينية، وأخذ التنسيق الأمني شكلاً مختلفاً، صبّ في اتجاه محاولة تغذية الشقاق الداخلي الفلسطيني، من خلال تقديم الدعم والتسهيلات للأجهزة الأمنية التي تتبع للرئاسة مباشرة دون غيرها، بهدف دعمها لمواجهة حماس، وفقاً لتصريحات عدد من القيادات الإسرائيلية، من بينهم وزير البنى التحتية بنيامين بن إيلعازر Binyamin Ben-Eliezer ورئيس الشعبة السياسية الأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad⁸¹.

وقد ظهرت مؤشرات على عودة التنسيق الأمني بين الرئاسة و"إسرائيل" بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في آذار/ مارس 2007، من خلال لجنة أمنية رباعية تضم رئاسة السلطة و"إسرائيل" وأمريكا ومصر، في مواضيع شملت مراقبة معبر رفح، وتهريب السلاح إلى قطاع غزة وإطلاق الصواريخ منه⁸².

⁸⁰ للتفاصيل حول تنازع الصلاحيات الأمنية بين الرئاسة والحكومة في تلك الفترة، انظر: المرجع نفسه، ص 55-77.

⁸¹ محسن محمد صالح (محرر)، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 236-239.

⁸² المرجع نفسه، ص 239-240.

6. المرحلة التالية لسيطرة حماس على قطاع غزة (2007-2013):

إثر المواجهات الدامية التي اندلعت بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، والتي انتهت بسيطرة حماس بصورة كاملة على القطاع، تعزز التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" بصورة غير مسبقة في الضفة الغربية، وصَبَّ في اتجاه استئصال المقاومة وبنيتها التحتية عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، واستهدف حركة حماس بشكل خاص ولكن دون أن يستثني غيرها من فصائل المقاومة. كما تزايد الدور الأمريكي في الإشراف على عمليات التنسيق والتدريب والإصلاح في الأجهزة الأمنية في الضفة، من خلال المنسق الأمني الجنرال كيث دايتون الذي حلَّ مكان الجنرال وارد.

وتجدر الإشارة إلى أنه عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، تمَّ الاتفاق على "العفو" عن مطلوبين أمنيين لـ "إسرائيل" في الضفة الغربية، غالبيتهم من كتائب شهداء الأقصى المحسوبة على حركة فتح، مقابل تعهدهم بعدم شنِّ عمليات ضدها، وتسليم أنفسهم وسلاحهم للأمن الفلسطيني⁸³، وقد بلغ مجموعهم 469 شخصاً مع نهاية البرنامج بحلول حزيران/ يونيو 2010⁸⁴.

وقد استعاد التنسيق الأمني في هذه المرحلة صورته الأولى عند تأسيس السلطة، إذ حقق مصلحة "إسرائيل" في "مواجهة الإرهاب"، ومصلحة السلطة في رام الله في مواجهة المعارضة. وفي هذا السياق، علّق رئيس الشاباك يوفال ديسكين Yuval Diskin على استئناف التعاون الأمني مع السلطة في الضفة بأنه "جيد جداً خاصة في محاربة الإرهاب وإغلاق المؤسسات"⁸⁵، وكشفت برقية تحمل صفة "سري" صادرة عن السفارة الأمريكية في تل أبيب في 2007/6/13، أن ديسكين أشاد بـ "علاقة العمل الجيدة جداً" مع الأجهزة الأمنية في الضفة، التي تتقاسم مع الشاباك كلَّ المعلومات الاستخباراتية التي

⁸³ المرجع نفسه، ص 244.

⁸⁴ مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 6.

⁸⁵ أحمد البديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، بي بي سي بالعربية، 2008/10/19، انظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7678000/7678733.stm

تجمعها تقريباً⁸⁶. إلا أن جمعيات حقوقية أشارت إلى أن غالبية المعتقلين في الضفة ليس لهم علاقة بالعمل العسكري أو بالدعم المالي لحماس، وإنما تم اعتقالهم بسبب الخلاف السياسي⁸⁷.

ووفقاً للتقارير الإسرائيلية، فإن مستوى التنسيق كان أكبر من ذي قبل، حيث أشار تقرير لوزارة الداخلية في نهاية سنة 2008 إلى أن "التنسيق الأمني لم يسبق له مثيل من خلال جهد صادق من جانب السلطة الفلسطينية"⁸⁸.

كما تقدم التقارير الإسرائيلية حول التنسيق الأمني في الضفة الغربية نموذجاً عن تزايد حجم التعاون الأمني بين "إسرائيل" والسلطة، إذ يشير تقرير سنة 2012 إلى أنه تم خلال تلك السنة عقد 843 اجتماعاً أمنياً بين قادة وضباط أمنيين إسرائيليين وفلسطينيين، بزيادة 9% عن سنة 2011، وأشار إلى أن مجالات التنسيق شملت المساعدة في بناء منشآت تابعة لقوى الأمن الفلسطينية، وإجراء دورات تدريبية لعناصر أمن فلسطينيين في مجالات اللغة العبرية، والحاسوب، وأساليب الاستجواب والبحث الجنائي والدفاع المدني⁸⁹. فيما أشار تقرير سنة 2011 إلى أن العدد الإجمالي لعمليات التنسيق بلغ 5,086 عملية، بزيادة قدرها 24% عن سنة 2010⁹⁰.

ويمكن من خلال متابعة الأخبار الميدانية المتعلقة بالتنسيق الأمني التعرف على المجالات التي شملها هذا التنسيق، والتي تضمنت إعادة مستوطنين دخلوا الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، وتسليم محاضر تحقيق الأمن الفلسطيني مع معتقلين فلسطينيين إلى

⁸⁶ مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، ملف معلوماتي: أبرز ما نُشر من وثائق ويكيليكس في شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2010، 2011/1/5، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: <http://www.palinfo.us/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=106819>

⁸⁷ أحمد البديري، مرجع سابق.

⁸⁸ قسم الأرشفة والمعلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ص 44-45.

⁸⁹ State of Israel, Ministry of Defence, Coordination of Government Activities in the Territories (COGAT), Summary 2012 (COGAT, 2012), p. 10, http://www.cogat.idf.il/Sip_Storage/FILES/6/3916.pdf

⁹⁰ State of Israel, Ministry of Defence, Coordination of Government Activities in the Territories (COGAT), Summary 2011 (COGAT, 2012), p. 8, http://www.cogat.idf.il/Sip_Storage/FILES/1/3101.pdf

الاحتلال، واعتقال منفذي العمليات ضد أهداف إسرائيلية⁹¹. وقد بلغت حدود التنسيق الأمني تصفية نشاط المقاومة، حيث تمتّ مثلاً تصفية خلية من عنصرين لكثائب القسام في قلقيلية في 2009/5/31 خلال اشتباك أسفر كذلك عن مقتل ثلاثة من أفراد الأجهزة الأمنية. وقد قال الناطق باسم الكثائب في غزة أبو عبيدة إن أجهزة السلطة طاردت تلك المجموعة لمدة تزيد عن أسبوع، مضيفاً أن تنفيذ العملية تمّ بالتنسيق مع مخابرات الاحتلال⁹². كما أشارت وثائق نشرتها قناة الجزيرة في سنة 2011 إلى أن السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" نسقتا عملية اغتيال القائد في كثائب الأقصى حسن المدهون⁹³.

وقد استدعى كل هذا التطور في التنسيق الأمني حديث الشاباك في سنة 2010 عن خلو قائمته ممن يسميهم المطلوبين في الضفة الغربية لأول مرة منذ ما يزيد عن عشرين عاماً، وامتداح رئيسه يوفال ديسكين لفعالية الأجهزة الأمنية للسلطة ضد حماس في الضفة⁹⁴.

وفي السياق نفسه، أشاد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بالدور الكبير الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في الضفة في حماية المستوطنين الإسرائيليين، وتوفير درجات غير مسبوقة من الأمن لهم من خلال التنسيق الأمني. ودعا، خلال مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة إلى الاستمرار في ضخ الأموال للسلطة الفلسطينية، على الرغم من توقيع الرئيس عباس لاتفاق مصالحة مع حماس "لأن ذلك يصبّ في تمويل الأجهزة الأمنية التي تعمل لصالحنا"⁹⁵.

وعلى الجانب الفلسطيني، جاءت الإشادة بالتنسيق الأمني وتأكيد استمراره على لسان الرئيس محمود عباس، الذي قال خلال مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية الرسمية باللغة العبرية ريشيت بيت Reshet Bet في 2011/3/14، إنه لن يسمح

⁹¹ انظر: محسن محمد صالح، صراع الإرادات، ص 244-245.

⁹² سما، 2009/5/31، انظر: <http://www.samanews.com/ar/index.php?act=post&id=43775>

⁹³ الجزيرة.نت، 2011/1/26، انظر:

<http://aljazeera.net/news/pages/6b48aa92-b824-44a6-bf4d-1021b356b929>

⁹⁴ The Jerusalem Post newspaper, 13/9/2010.

⁹⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/1/2، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=64355>

باندلاع انتفاضة، أو أن يصل الوضع إلى فوضى أمنية طالما هو رئيس السلطة، وأكد أنه طالما يجلس على كرسي الرئاسة فإنه لن يوقف التنسيق الأمني⁹⁶. كما شدد خلال لقائه عدداً من الكتّاب والمتقنين الإسرائيليين في رام الله على وجود "تنسيق جيد" فيما وصفه بـ "منع الإرهاب والمحافظة على هدوء الأوضاع"⁹⁷. وهي تصريحات تعكس مدى إصرار السلطة الفلسطينية في رام الله على مواصلة التنسيق الأمني، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من وظيفة الأجهزة الأمنية، بغض النظر عن الجدل الدائر حوله في الساحة الفلسطينية.

رابعاً: الفلتان الأمني: خلفياته وجهود مواجهته:

شكل الفلتان الأمني واحداً من أبرز التحديات التي واجهت قطاع الأمن في السلطة الفلسطينية، والمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة بصورة عامة، واتخذت مظاهره أشكالاً عديدة من الاعتداء على القانون أو محاولة أخذه باليد، شملت عمليات قتل، وخطف، وتعذيب، وسطو، واعتداء على الشخصيات العامة والأفراد وعلى المؤسسات الرسمية والخاصة، ارتكبت على خلفيات متنوعة ما بين سياسية (كأحداث الاقتتال الداخلي)، وأمنية (كتصفية المتهمين بالعمالة للاحتلال دون محاكمة)، واجتماعية (كعمليات الثأر والقتل على خلفية شرف العائلة)، وجنائية (كالسطو والقتل لأسباب مادية).

بدأت أولى مظاهر الفلتان الأمني بعد تأسيس السلطة الفلسطينية⁹⁸، ثم تصاعدت وتحوّلت لظاهرة مقلقة منذ سنة 2002⁹⁹، التي شهدت تدمير الاحتلال لمنظومة الأمن الفلسطيني بصورة شبه تامة، لتبلغ ذروتها مع أحداث الاقتتال الداخلي التي اندلعت بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة خلال الفترة 2006-2007.

⁹⁶ القدس العربي، 2011/3/15.

⁹⁷ Haaretz newspaper, 21/10/2011, <http://www.haaretz.com>

⁹⁸ موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة، كانون الثاني/يناير 2013، انظر: http://www.mezan.org/upload/insecurity_2013_jan.pdf

⁹⁹ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة (43) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، ص 5، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp43.pdf>

وقد اتسمت جهود السلطة وأجهزتها الأمنية في مواجهة الفلتان الأمني حتى ذلك الوقت بقدر كبير من الضعف، نتيجة لعدد من العوامل التي سنستعرضها، والتي غدت هذه الظاهرة وأضعفت في الوقت نفسه قدرة السلطة على محاربتها، خصوصاً وأن غالبيتها كانت عوامل ذاتية من داخل بنية السلطة ومؤسساتها الأمنية والتشريعية والقضائية.

وترافق انحسار مظاهر الفلتان الأمني، التي لم تتوقف بصورة نهائية، مع تعزيز مؤسسة الرئاسة وحكومة سلام فياض لسلطتها في الضفة الغربية من جهة، وتعزيز حكومة حماس لسلطتها في غزة. إذ عمل الطرفان على مواجهة أي وجود مسلح يتحدى سيطرتهم، فتمت ملاحقة كل سلاح خارج إطار الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، بما فيها فصائل المقاومة وسلاحها، فيما عملت حماس في غزة على محاربة ما أسمته سلاح الفوضى دون أن تعمل على ملاحقة سلاح المقاومة، وإن عملت على ضبطه من خلال تفاهات سياسية مع بقية الفصائل.

جدول رقم (2): ضحايا الفلتان الأمني 2003/1/1-2013/9/30¹⁰⁰

السنة	عدد الحوادث	قتلى	جرحى	مخطوفون
2003	39	18	111	0
2004	122	57	178	11
2005	394	101	893	24
2006	876	269	1,219	90
2007	1,465	510	2,754	196
2008	598	204	603	24
2009	305	183	490	23
2010	519	85	572	16
2011	293	99	296	0
2012	227	79	248	0
2013	153	46	147	8
المجموع	4,838	1,605	7,364	384

¹⁰⁰ مركز الميزان لحقوق الإنسان، خسائر الفلتان الأمني، انظر: <http://www.mezan.org/ar/messege.php?view=falatan>

جدول رقم (3): حوادث الفلتان الأمني 2003/1/1-2013/9/30¹⁰¹

الخلفية	عدد الحوادث	قتلى	جرحى	أضرار منازل	أضرار مركبات
عبث بالسلاح	402	125	472	30	1
صراع على نفوذ	123	32	155	10	4
سوء تخزين أسلحة	16	17	95	44	2
بغرض السلب	70	9	24	0	4
تدريب	79	10	95	5	0
احتجاج	318	37	448	25	13
اعتداء على مؤسسات	773	103	723	11	10
ثأر	129	77	153	15	5
إطلاق صواريخ محلية الصنع	50	11	57	49	1
شغب	73	5	51	0	2
خطف واحتجاز	169	32	150	1	10
خلاف في الرأي (فكري - عقائدي - سياسي)	1,382	387	2,508	282	78
اغتصاب	7	4	11	1	0
إطلاق نار مجهول المصدر	44	6	39	0	0
إطلاق نار	80	16	197	0	1
تخابر - خلفية عمالة	29	27	8	0	0
نفق داخلي	23	22	3	0	0
شرف	76	58	42	6	0
مظاهرات	15	2	42	0	0
جسم مشبوه	47	12	72	1	2
نزاع على ملكية	84	36	189	23	3
سطو	40	12	52	0	5
أنفاق	445	222	599	0	0
اعتقال	113	37	204	14	3
شجار عائلي / شخصي	551	191	879	102	25
المجموع	4,403	1,394	6,607	622	161

بشكل عام، تنقسم العوامل التي أسهمت في ظهور الفلتان الأمني وانتشاره في أراضي السلطة الفلسطينية إلى شقين: داخلي مرتبط بالسلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، وخارجي يرتبط بصورة أساسية بالاحتلال الإسرائيلي.

¹⁰¹ المرجع نفسه.

1. العوامل الداخلية:

أ. سلوك الإدارة السياسية:

أسهمت الإدارة السياسية للسلطة الفلسطينية، بقصد أو بغير قصد، في توفير الأرضية التي سمحت بانتشار مظاهر عدم احترام سيادة القانون، من خلال إعطاء الوظيفة السياسية لأجهزة الأمن، والمتمثلة في فرض احترام التزامات السلطة بموجب اتفاق أوسلو على المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية، الأولوية على ما دونها من الوظائف (وفي مقدمتها الأمن الداخلي)؛ وخصوصاً مع لجوء تلك الأجهزة إلى تجاوز القانون بصورة مستمرة في أداء تلك الوظيفة، كالاقتال السياسي، وممارسة التعذيب، وتجاوز أحكام القضاء¹⁰².

وعدا عن تسييس قوى الأمن بصورة غير معقولة، فقد تعدى الأمر مشاركة الأجهزة الأمنية في مظاهر الفلتان الأمني إلى المشاركة في أعمال الاستغلال المالي، والفساد، وانتهاك حقوق المواطنين دون وجه مشروع¹⁰³.

وفي المقابل، أسهم تقاعس الأجهزة الأمنية للسلطة عن ملاحقة العملاء وتنفيذ أحكام القضاء بحقهم، بموجب اتفاق أوسلو كذلك، في تعزيز مظاهر الفلتان بصورة إضافية، من خلال توفير دافع لحركات المقاومة للقصاص منهم، على اعتبار أن هذه الحركات وعناصرها أكثر المتضررين من عملهم¹⁰⁴.

ويضاف إلى ما تقدّم، تنازع الصلاحيات المتعلقة بالأمن بين شقي السلطة التنفيذية للسلطة، الرئاسة والحكومة، إبان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة في سنة 2006، والذي شكّل الفتيل الذي أشعل الاقتتال الداخلي خلال الفترة 2006-2007، بين حركة فتح والأجهزة الأمنية الموالية للرئاسة من جهة، وحركة حماس والقوة التنفيذية التي أسستها الحكومة في غزة من جهة أخرى.

¹⁰² صالح النعامي، الفلتان الأمني في السلطة: مخاطر التوظيف الإسرائيلي، الجزيرة نت، 2005/6/23، انظر: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/7506b58e-50d1-461b-91d1-54a1398e6267>

¹⁰³ رولاند فريدريك وأرنولد ليتهولد، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ص 23.

¹⁰⁴ صالح النعامي، الفلتان الأمني في السلطة: مخاطر التوظيف الإسرائيلي.

ب. سلوك الأجهزة الأمنية:

عكس تورط أفراد الأجهزة الأمنية في مظاهر الفلتان الأمني عمق الأزمة التي يمر بها قطاع الأمن الفلسطيني؛ فبدلاً من أن يكون هؤلاء هم من يتولى حفظ الأمن كما تفترض وظيفتهم، فقد شكّلت تجاوزاتهم الجزء الأكبر من أعمال الفلتان الأمني، على الأقل في ظلّ عدم قيامهم بدورهم في حفظ الأمن والنظام في المناطق التي يكلفون بحفظ الأمن والنظام فيها¹⁰⁵.

وقد أشار المجلس التشريعي في تقريرين له حول الوضع الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية، في أيار/ مايو 2005 وحزيران/ يونيو 2006، إلى تقاعس الأجهزة الأمنية وقادتها في القيام بدورها للحد من تدهور الأوضاع الأمنية، مُرجعاً جانباً من هذا التقاعس إلى ضعف الحماية القانونية المتوفرة لعناصر الأجهزة الأمنية. علماً أن التقرير الأول كان قد حمّل عناصر في الأجهزة الأمنية المسؤولية عن جزء كبير في حالة الفلتان الأمني، ونبّه إلى غياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة ووجود تنافس بينها يبلغ حدّ الصراع¹⁰⁶.

وتجدر الإشارة إلى أن تقصير الإدارة السياسية في ملاحقة منتسبي الأجهزة الأمنية المتورطين في مظاهر الفلتان الأمني أسهم في منح هؤلاء الشعور بأنهم فوق القانون، وأسهم بالتالي في استمرار تلك الظاهرة¹⁰⁷.

ج. ضعف الأطر القانونية التشريعية والرقابية:

اقتضت مواجهة ظاهرة الفلتان الأمني وجود أطر قانونية واضحة تبين أولاً ماهية الأعمال التي تُعدّ مخالفة للقانون وتجعل مرتكبيها عرضة للمحاسبة، وتبين ثانياً العقوبات المترتبة عن ارتكابها، وتكفل ثالثاً تطبيق إجراءات المحاسبة والعقوبات، من

¹⁰⁵ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 5.

¹⁰⁶ المجلس التشريعي الفلسطيني، الفترة الأولى، الدورة العاشرة، تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان حول الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية ودور الجهات ذات الاختصاص في الأمن الداخلي، أيار/ مايو 2005؛ والمجلس التشريعي الفلسطيني، الفترة الثانية، الدورة الأولى، تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة حول الفلتان الأمني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2006، في رولاند فريديريك وأرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ص 199-205.

¹⁰⁷ صالح النعماني، الفلتان الأمني في السلطة: مخاطر التوظيف الإسرائيلي.

خلال الرقابة عليها. ولكن في ظلّ ضعف هذه الأطر، وغيابها في بادئ الأمر، وعدم الجدية في تطبيقها فيما بعد، فقد تعززت ممارسات تجاوز القانون بصورة عامة، ومن ضمنها مظاهر الفلتان الأمني.

وقد كان لضعف التشريعات النازمة لقطاع الأمن، والتي سبق الحديث عنها، تأثير كبير في تفشي الممارسات السلبية بين أفراد الأجهزة الأمنية بصورة خاصة.

د. ضعف السلطة القضائية:

تجلى ضعف السلطة القضائية في مواجهة الفلتان الأمني في عدة مظاهر، من بينها عدم جدية الجهات القضائية في البت في بعض ملفات الموقوفين، وتحديدًا الملفات الأمنية، وتراخيها في نظر الملفات الجزائية، والبتّ في المنازعات الناشئة بين المواطنين، إلى جانب الضعف المترتب عن تقصير الأجهزة الأمنية في تقديم المخالفين من عناصرها إلى القضاء العسكري المختص، وعن عدم استقلال السلطة القضائية في مواجهة السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية، وانعدام الحدود والفواصل بين السلطتين¹⁰⁸.

وقد أدى ضعف السلطة القضائية إلى فقدان المواطنين الثقة بها وبقدرتها على البتّ في النزاعات وتنفيذ الأحكام، والتجأهم إلى وسائل بديلة لتحصيل حقوقهم كالقضاء العشائري ولجان الإصلاح والتوفيق، أو أخذ القانون باليد¹⁰⁹.

وقد فاقم من هذا العامل تجاوز السلطة التنفيذية لأحكام القضاء، من خلال عدم احترام قرارات المحاكم المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأبرزها قرارات محكمة العدل العليا، التي تُعدّ أكبر مرجعية قضائية في السلطة¹¹⁰.

هـ. العوامل الاجتماعية:

وهي تتمثل بصورة أساسية في النزاعات العائلية أو العشائرية وثقافة الثأر من جهة، وبما يُعرف بقضايا "شرف العائلة" من جهة أخرى.

¹⁰⁸ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 38-42 و46.

¹⁰⁹ المرجع نفسه، ص 47.

¹¹⁰ صالح النعامي، الفلتان الأمني في السلطة: مخاطر التوظيف الإسرائيلي.

و. انتشار السلاح:

وَقَرَّ انتشار السلاح عاملاً مساعداً في انتشار مظاهر الانفلات الأمني المتعلقة بإساءة استخدام السلاح من قبل أفراد الأجهزة الأمنية، واستخدامه في النزاعات الفردية أو العائلية أو الفصائلية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توفر السلاح لم يكن محفزاً مستقلاً بحد ذاته للفتان الأمني، وإنما ارتبطت إساءة استخدامه بالعوامل الأخرى المغذية للصراع والفوضى وغياب القانون في مناطق السلطة.

2. العوامل الخارجية:

أ. تدمير البنية التحتية للأجهزة الأمنية:

أسفر تدمير الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية للأجهزة الأمنية الفلسطينية في السنة الثانية لانتفاضة الأقصى عن انهيار كامل للمنظومة الأمنية للسلطة، حيث ترافق تدمير مقرات الأجهزة الأمنية ومراكز الإصلاح والتأهيل مع منع عناصر تلك الأجهزة من ارتداء الزي الرسمي، أو حمل السلاح، أو القيام بأي دور فعلي في سبيل المحافظة على الأمن والنظام العام¹¹¹.

ب. تشجيع الاقتتال الداخلي:

تمثل هذا العامل أساساً في الدور الإسرائيلي والأمريكي في توتير الوضع الأمني وتشجيع الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس خلال الفترة 2006-2007. حيث كان للسلوك الإسرائيلي تأثير كبير على الأوضاع الأمنية في أراضي السلطة الفلسطينية في الفترة التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ودور مسهم في إشعال فتيل الفتنة والاقتتال الداخلي، عبر وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري المختلفة التي تمتلكها¹¹².

كما كان للولايات المتحدة كذلك تأثير كبير على الأوضاع الأمنية في تلك المرحلة، من خلال الخطط الأمنية التي سعت لتقوية طرف فلسطيني وتعبئته ضد طرف آخر¹¹³.

¹¹¹ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ص 33.

¹¹² محسن محمد صالح، صراع الإرادات، ص 247-248.

¹¹³ انظر: المرجع نفسه، ص 277-288.

خامساً: احترام حقوق الإنسان:

يُعدّ احترام حقوق الإنسان أحد أهم المعايير التي تقيس مدى التزام المؤسسة الأمنية بمبدأ سيادة القانون، وفعاليتها في خدمة المجتمع الذي وجدت لخدمته وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية. وفي الأطر الحاكمة لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، نجد أن اتفاقية القاهرة (غزة - أريحا) قد نصت في المادة 14 منها على أن تمارس كل من "إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذتين في الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون"¹¹⁴. كما نصّ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وبعض القوانين الفلسطينية التي تمّ تناولها سابقاً في هذا الفصل على مجموعة من الضوابط التي يجب على أجهزة الأمن وأفرادها احترامها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وخصوصاً على صعيد تحريم التعذيب، وحقوق السجناء والموقوفين.

إلا أن تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية أظهرت وجود انتهاكات صريحة لتلك النصوص ولحقوق الإنسان في سلوك الأجهزة الأمنية على الأرض، بصورة مستمرة —وممنهجة أحياناً— منذ تأسيس السلطة وحتى تاريخه، ووجود قصور في جهود مواجهة تلك الانتهاكات، وإن كانت تلك الجهود قد تحسنت في بعض الأوقات.

وكان من اللافت للانتباه البداية المبكرة لهذه الانتهاكات، حيث ذكر تقرير صدر بعد نحو عام واحد على تأسيس السلطة أن "حقوقاً إنسانية أساسية من طائفة من الحقوق المدنية والسياسية تعرضت للانتهاك من قبل أجهزة السلطة الأمنية على مدار العام الأول من عمرها"¹¹⁵. وقد تصاعدت الشكاوى جراء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على أيدي مختلف أجهزة الأمن الفلسطينية خلال السنوات الأولى من عمر السلطة¹¹⁶.

¹¹⁴ "اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة، 4/5/1994"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ربيع 1994، ص 255-263.

¹¹⁵ مؤسسة الحق، أوضاع متغيرة وانتهاكات مستمرة: حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي مناطق الحكم الذاتي (رام الله: مؤسسة الحق، 1995)، ص 118.

¹¹⁶ إياد السراج، "حقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997، ص 58.

1. أبرز الانتهاكات:

تشمل أبرز الانتهاكات الممارسة من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية الاعتقال غير القانوني (وخصوصاً على خلفيات سياسية أو أمنية)، وممارسة التعذيب وسوء المعاملة، وانتهاك حقوق حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، باستخدام القوة المفرطة والمميّة في بعض الأحيان.

ويضاف إلى قائمة انتهاكات حقوق الإنسان تأسيس السلطة لمحكمة أمن الدولة العليا في شباط/فبراير 1995 للنظر في القضايا الحساسة ذات البعد الأمني، والذي جاء نتيجة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة لـ"مكافحة الإرهاب"، باعتبارها تعمل بشكل يخالف معايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية السليمة، ويهدد الحريات العامة واستقلال القضاء¹¹⁷.

أ. الاعتقال غير القانوني (الاحتجاز التعسفي):

ويُقصد به اعتقال الأشخاص دون اتخاذ الإجراءات السليمة المبينة في القانون، ودونما إبراز سند قانوني يبرر الحرمان من الحرية (دون إبراز أمر اعتقال من النيابة العامة، أو دون عرض الموقوفين على قضاة لتمديد توقيفهم على سبيل المثال)، أو استمرار اعتقالهم خلافاً لأحكام صادرة عن القضاء بالإفراج عنهم. ويشمل هذا الإجراء بصورة أساسية الاعتقالات أو الاستدعاءات التي تتم على خلفيات سياسية أو أمنية، وهو أحد أبرز الانتهاكات التي مارستها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وما تزال، وأكثرها تكراراً.

ووفقاً لمتابعة تقارير المؤسسات الحقوقية التي تتابع هذا الملف، ومن بينها تقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق وغيرها، فقد ارتبطت الغالبية العظمى من الاعتقالات غير القانونية التي تمت إبان تأسيس السلطة الفلسطينية في إطار قمع الفصائل والقوى المعارضة لاتفاق أوسلو، أو في إطار ملاحقة نشطاء فصائل المقاومة خلال الفترات التي شهدت تصاعداً في عملياتها ضد الاحتلال، في إطار التنسيق الأمني.

¹¹⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير النشاطات والتقارير المالي 1 يناير - 31 ديسمبر 1997 (غزة:

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1998)، ص 56، انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report1997.pdf>

وكما ورد سابقاً، فإن وتيرة الاعتقالات تراجعت مع اندلاع انتفاضة الأقصى، إلا أنها استؤنفت بعد الانقسام الفلسطيني في حزيران/يونيو 2007؛ حيث تصاعدت وتيرة الاعتقالات السياسية بحق عناصر فصائل المقاومة في الضفة الغربية، وخصوصاً حركة حماس، وتصاعدت في المقابل وتيرة الاعتقالات والاستدعاءات التي قامت بها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة، والتي تسيطر عليها حركة حماس، بحق عناصر حركة فتح¹¹⁸.

ب. ممارسة التعذيب:

تُشير التقارير التي تناولت ممارسة التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إلى أنها ممارسة مستمرة لم تتوقف، وإن كانت تفاوتت في وتيرتها تبعاً للظروف السياسية الداخلية.

فخلال السنوات الأولى، وردت إشارات إلى كون التعذيب "سياسة منظمة ومنهجية" لدى بعض الأجهزة الأمنية¹¹⁹، ترافق مع تجاهل الجهات المسؤولة لأغلب الشكاوى بشأن تلك الحالات¹¹⁹. وإن كانت وتيرة التعذيب قد شهدت تراجعاً خلال سنوات الانتفاضة، إلا أنها تصاعدت على نحو خاص بعد الانقسام، مما يؤكد اتخاذ التعذيب صفة منهجية وليس صفة مجرد تصرف فردي¹²⁰.

وتشمل الأساليب المستخدمة في ممارسة التعذيب على المعتقلين لدى أجهزة الأمن الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، أساليب مشابهة إلى حد بعيد للأساليب التي تمارس بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وهي تشمل الضرب المبرح (سواء بالأيدي والأرجل، أم باستخدام العصي، أم الأسلاك المجدولة وغيرها)، والفلكة، والشبح، والعزل الانفرادي، والشتم بألفاظ نابية، والإرهاب النفسي

¹¹⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2007 (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نيسان/أبريل 2008)، ص 72-76، انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/Ann-Rep-07-Arb.pdf>

¹¹⁹ إياد السراج، مرجع سابق، ص 61-62.

¹²⁰ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية خلال الفترة بين سبتمبر 2011 - مايو 2013، ص 5، انظر:

<http://www.pchrgaza.org/files/2013/Torture%20Report%202013.pdf>

(كالتهديد بالاعتداء الجنسي أو القتل، أو إسماع المعتقل أصوات تعذيب لطرف ثالث)، والاستدعاء المتكرر على خلفية الانتماء الحزبي في ظروف قاسية، والحرمان من النوم، والحرمان من الأكل والشراب الصحي¹²¹.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تمّ توثيق وفاة 47 سجيناً أو موقوفاً داخل السجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية، منذ قيام السلطة وحتى أيار/ مايو 2013، قضوا إما نتيجة لتعرضهم للتعذيب، أو بسبب الإهمال الطبي، أو تقصير الجهات الرسمية في توفير الحماية الشخصية لهم¹²².

ويظهر توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن نحو نصف تلك الوفيات (23 وفاة) وقعت في الفترة التي تلت الانقسام الفلسطيني، منها 15 في قطاع غزة و8 في الضفة الغربية. ويُظهر التدقيق في تلك الحالات أن الوفيات التي وقعت في غزة كانت جميعها لموقوفين على خلفيات أمنية أو جنائية، ويشتهب أن عشرة منها تمت نتيجة للتعذيب؛ في حين أن غالبية الوفيات في الضفة الغربية كانت لمعتقلين على خلفية سياسية (خمسة من أصل ثمانية)، ويشتهب بوفاة ثلاثة معتقلين منهم على الأقل تحت التعذيب، بينما أفادت الأجهزة الأمنية أن المعتقلين الآخرين قاما بالانتحار. وتجدر الإشارة إلى أن حالات التعذيب الأخرى التي وثقها المركز في قطاع غزة تمت بحق معتقلين على خلفيات متنوعة (جنائية، أو أمنية، أو سياسية)، بينما كانت غالبية الحالات الموثقة في الضفة الغربية بحق معتقلين على خلفية سياسية بشكل خاص¹²³.

¹²¹ المرجع نفسه، ص 13-14.

¹²² تمّ إحصاء هذا الرقم استناداً إلى التقارير السنوية الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة 1997-2012. بالنسبة للفترة الممتدة من تموز/ يوليو 1994 - شباط/ فبراير 1997، انظر: إياد السراج، مرجع سابق، ص 61؛ وللفترة الممتدة من كانون الثاني/ يناير - أيار/ مايو 2013، انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية خلال الفترة بين سبتمبر 2011 - مايو 2013، ص 14-17.

¹²³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف في السلطة الفلسطينية، أغسطس 2010، ص 10-15 و18-21، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/2010/PCHR%20Report-25-8-10.pdf>؛ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين أغسطس 2010 - سبتمبر 2011، ص 8-9 و18، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/2011/pchr-report-5-10-2011.pdf>؛ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية خلال الفترة بين سبتمبر 2011 - مايو 2013، ص 14-17.

ج. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي:

سجّلت التقارير الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان¹²⁴، حول أوضاع الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي في السلطة الفلسطينية، ارتكاب الأجهزة الأمنية لانتهاكات لهذه الحقوق بصورة مستمرة، تقاطعت في جزء منها مع ملف الاعتقال السياسي، وشملت كذلك اعتقال الصحفيين وتوقيفهم والاعتداء عليهم ومنعهم من تغطية أحداث بعينها، بالإضافة إلى اقتحام المؤسسات الإعلامية وإغلاقها، وفرض قيود على المسيرات والتظاهرات السلمية، والاعتداء على المشاركين فيها، واستخدام القوة المفرطة لفضها. وقد أسفر استخدام القوة لفض التظاهرات عن سقوط قتلى في مناسبات عدّة، تركزت غالبيتها في قطاع غزة، وكانت أحداث 1994/11/18 التي أدت إلى مقتل 13 شخصاً في محيط مسجد فلسطين في غزة أبرزها.

وقد أسهم الانقسام الفلسطيني في تزايد الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن بعض الفترات التي شهدت انفراجاً في العلاقة بين حركتي فتح وحماس ترافقت مع تحسن نسبي.

وفي هذا السياق، أشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن الفترة التالية لأحداث حزيران/يونيو 2007 شهدت تصعيداً خطيراً في انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، وبشكل غير مسبوق، وكانت في معظمها ترجمة لحالة الانقسام السياسي، وتمت على يد أجهزة الأمن الفلسطينية. كما أن حالة الحق في التجمع السلمي تدهورت في الوقت نفسه، نتيجة لتصاعد الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة¹²⁵.

¹²⁴ انظر بهذا الصدد سلسلة التقارير الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، في:

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=category&id=106&Itemid=227

¹²⁵ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (2006/11/1-2008/7/31)، ص 26، انظر:

http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/freedom_study-2008.pdf

ويُظهر تتبع الحالات التي وثقها المركز في تقاريره المتتالية أن احتجاز الصحفيين وتوقيفهم يشكل أبرز انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير التي تمارسها الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع، ولكن كان من الملاحظ أن اعتقال الأجهزة الأمنية للصحفيين في الضفة الغربية كان يستمر لفترات أطول بصورة عامة، مع تقديم عدد من الصحفيين لمحاكم مدنية وعسكرية في بعض الحالات، بشكل يمنعهم من ممارسة عملهم الصحفي لفترات مطولة، في حين أن احتجاز الصحفيين من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة كان يتم لفترات محدودة لا تتجاوز بضع ساعات في غالب الأحيان، بهدف منع تغطية أحداث بعينها. وفيما يتصل بحق التجمع السلمي فقد كان سلوك الأجهزة الأمنية إزاءه في كلا المنطقتين متشابهاً بصورة عامة، حيث كان الانتهاك الأبرز منع التجمعات التي لم تحصل على ترخيص مسبق، وخصوصاً التجمعات السياسية للفصائل والأحزاب غير الموالية للحكومة التي تتبع لها هذه الأجهزة¹²⁶.

2. الخلفيات والأسباب:

عند محاولة فهم الخلفيات والأسباب الكامنة خلف ارتكاب الأجهزة الأمنية الفلسطينية للانتهاكات التي سبقت الإشارة إليها، فإننا نلاحظ من خلال النسق الذي اتخذته تلك الانتهاكات وجود مجموعة من العوامل، أبرزها:

أ. البيئة السياسية:

وهي تشمل بدورها عاملاً خارجياً يتعلق بالاستحقاقات الأمنية التي أملتتها الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية وبالضغط الخارجي (الإسرائيلي والأمريكي)، وعاملاً داخلياً يتمثل في العلاقة بين المكونات الداخلية في الساحة السياسية الفلسطينية.

فقد تصاعدت الانتهاكات بصورة عامة خلال الفترات التي كانت تشهد خلافاً بين السلطة والمعارضة (كالفترة التي تلت تأسيس السلطة في 1994 وحتى سنة 2000)، أو بين القوى السياسية الكبرى في الساحة الفلسطينية (كالفترة التي تلت الانقسام

¹²⁶ انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة تقارير الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، التقارير 7-12 (الفترة 2006/11/1-2013/9/30)، في:

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=category&id=106&Itemid=227

منذ منتصف 2007)، والتي كانت تشهد في الوقت نفسه مستوى عالياً من التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، وتجاوباً من السلطة تجاه الضغوط الخارجية في مجال "مكافحة الإرهاب".

وفي المقابل فقد تراجعت وتيرتها خلال الفترة 2000-2006، وهي الفترة التي شهدت تراجعاً واضحاً في مستوى التنسيق الأمني عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، ترافق مع توفر قدر من التفاهم على المستوى السياسي الداخلي خلال الانتفاضة، وخلال مرحلة التحضير للانتخابات التشريعية الفلسطينية، بعد تولي محمود عباس رئاسة السلطة في مطلع سنة 2005، وتوافقه مع الفصائل الفلسطينية على إعلان تهدئة من جانب واحد.

ب. ضعف التشريع والرقابة:

أسهم تأخر صدور تشريعات ناظمة لعمل الأجهزة الأمنية، وغيابها في بعض الحالات، في عدم وضوح الإجراءات القانونية الواجب على أفراد الأجهزة الأمنية اتباعها في أداء عملهم، كما أدى إلى غياب الإجراءات الرقابية التي تضبط عمل الأجهزة الأمنية وأفرادها، وتعمل على محاسبة المخالفين.

ج. نقص التدريب والخبرة:

ارتبط هذا العامل عند تأسيس السلطة بحدثة تشكيل الأجهزة الأمنية، وعدم وجود تدريب كافٍ أو خبرة سابقة لدى عناصرها المعينين حديثاً في مجال ضبط الأمن، وفي مجال حقوق الإنسان، وخصوصاً أن غالبيتهم كانوا من عناصر الثورة الفلسطينية في الخارج.

سادساً: الأمن وجهود المصالحة:

توضح التطورات التي سبق استعراضها في هذا الفصل أن الملف الأمني ألقى بظلال ثقيلة على العلاقات السياسية الفلسطينية الداخلية منذ تأسيس السلطة الوطنية، تمثلت أخطر نتائجها بالانقسام الفلسطيني منتصف حزيران/ يونيو 2007، والذي يمكن القول إنه جاء، ولو جزئياً، نتيجة لتراكمات الفلتان الأمني وتنازع الصلاحيات الأمنية بين الرئاسة والحكومة إبان فوز حماس في الانتخابات التشريعية في 2006. وكما أسهم الملف الأمني في الوصول إلى الانقسام، فقد لعب أيضاً دوراً رئيسياً في تعطيل

جهود المصالحة، ما زال يلعبه حتى كتابة هذه السطور، علاوة على كونه أحد العناوين الرئيسية الحاضرة في جولات الحوار الوطني، أو الاتفاقات التي جمعت فتح وحماس دون بقية الأطراف.

أولى محاولات التوفيق بين الطرفين المتنازعين (حركة فتح والرئاسة من جهة، وحركة حماس والحكومة الفلسطينية التي شكلتها من جهة أخرى) تمثلت في وثيقة الوفاق الوطني التي صدرت بصيغتها المعدلة في 2006/6/28، وكان الملف الأمني حاضراً بقوة في مدخلاتها ومخرجاتها؛ حيث إن جهود إطلاقها من قبل قيادات الأسرى في سجون الاحتلال تبعت أولى جولات الاقتتال الداخلي بين القوات الموالية لكل من فتح وحماس¹²⁷. كما تناولت الوثيقة العناوين الرئيسية المتصلة بالملف الأمني، بدءاً بالفلتان الأمني والاقتتال الداخلي، وإصلاح المؤسسة الأمنية وتطويرها، وإصدار التشريعات النازمة لعملها، وصولاً إلى ملف التنسيق الأمني مع الاحتلال، من خلال الإشارة إلى ضرورة ضبط سلاح المقاومة وحمايته، مع التمييز بينه وبين "سلاح الفوضى والفلتان الأمني"¹²⁸.

ولكن هذا الاتفاق لم يتمكن من تهدئة الأوضاع الأمنية فعلياً، حيث إن اصطدامه بالرفض الدولي، وشعور الرئاسة بعدم قدرتها على المضي فيه قدماً نتيجة لذلك، مع استمرار الحصار المالي للسلطة، سرعان ما انعكس على الوضع الأمني من خلال مشاركة عناصر الأجهزة الأمنية في إضراب الموظفين الحكوميين وتظاهراتهم ضد الحكومة، احتجاجاً على عدم تلقي رواتبهم، وانخراطهم في أعمال الفلتان الأمني عبر مهاجمة مقرات رسمية¹²⁹.

واستمرت حلقة التأثير المتبادل بين الأزمة السياسية والوضع الأمني طوال فترة حوارات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية خلال الشهور التي تلت توقيع الوثيقة، واتخذت مساراً تصعيدياً جديداً مع تعرض قيادات في حركة حماس لاعتداءات وعمليات

¹²⁷ انظر: حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 25-31.

¹²⁸ نصّ وثيقة الحوار الوطني المعدلة، 2006/6/28، في: محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 518.

¹²⁹ حسن ابحيص ووائل سعد، مرجع سابق، ص 35-42.

إطلاق نار اتهمت الأجهزة الأمنية أو عناصرها بالمسؤولية عنها، ليدخل الطرفان في جولة اقتتال جديدة أسفرت عن سقوط أكثر من خمسين قتيلًا في كانون الثاني/ يناير 2007¹³⁰.

دفع تدهور الأوضاع المملكة العربية السعودية للدخول في وساطة أنتجت اتفاقاً جديداً في 2007/2/8، عُرف باسم "اتفاق مكة"، وتضمن تجديد التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بمنع الاقتتال الداخلي، إلى جانب الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية¹³¹. إلا أن هذا الاتفاق وحكومة الوحدة التي شكّلت إثره لم يصمداً طويلاً، نتيجة لتواصل التوتر الأمني واستمرار الخلاف على الصلاحيات الأمنية؛ حيث أسفرت العقوبات التي واجهها تطبيق الخطة الأمنية التي أقرتها الحكومة عن استقالة وزير الداخلية هاني القواسمي بعد شهر واحد من نيل حكومة الوحدة ثقة المجلس التشريعي. وقد عزا القواسمي استقالته إلى تنازع الصلاحيات الأمنية بينه وبين مدير عام الأمن الداخلي رشيد أبو شباك¹³².

وقد بقي الملف الأمني حاضراً في بنود مبادرات المصالحة المختلفة بعد "الحسم الأمني" في قطاع غزة، فقد تضمنت المبادرة اليمنية للمصالحة بنداً يشير إلى "إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية، ولا علاقة لأي فصيل بها"¹³³. كما كان الملف الأمني حاضراً في الورقة المصرية للمصالحة وحوارات القاهرة التي جرت بشأنها في سنة 2009، وتناول حينها ضرورة أن تشمل عملية إعادة بناء الأجهزة الأمنية كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومسألة الاعتقال السياسي، واحترام حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وغيرها¹³⁴.

ولكن عدم تغير الأوضاع على أرض الواقع جعل من الملف الأمني في الوقت نفسه جزءاً من العراقيل التي حالت دون التوصل إلى اتفاق، حيث كان مطلب الإفراج عن

¹³⁰ من أبرز تلك الشخصيات رئيس الحكومة إسماعيل هنية، ووزير الداخلية سعيد صيام، ووزير الأسرى والمحربين وصفي قبحا، ونائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر. انظر: المرجع نفسه، ص 50-53.

¹³¹ نصّ اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، 2007/2/8، في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، ص 122.

¹³² رسالة استقالة هاني القواسمي من حكومة الوحدة الوطنية، 2007/4/17، في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، ص 233-235.

¹³³ الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، ص 587-588.

¹³⁴ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 35-39.

المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية أحد أبرز شروط حركة حماس للمضي قدماً بملف المصالحة، وهو الأمر الذي لم يتم تطبيقه بالكامل من وجهة نظر الحركة، في حين بقيت السلطة في رام الله تصر على أن من بقي من المعتقلين لديها هم معتقلون أمنيون¹³⁵.

وقد بقي ملف الاعتقال السياسي عالقاً حتى بعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3¹³⁶، مما كان يعيد طرقي الأزمة مجدداً في كل مرة إلى الجدل حول التنسيق الأمني وتوظيفه السياسي. وهو الجدل الذي كان، وما يزال، العقدة الأبرز فيما يتعلق كذلك بإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، وفق رؤية متوافق عليها فلسطينياً، بعيداً عن المؤثرات الخارجية¹³⁷.

وفي تلخيص لتأثير الملف الأمني على ملف المصالحة، يمكن القول إن الاقتتال الداخلي كان أحد أبرز العوامل التي تسببت في حدوث الشرخ السياسي والجغرافي في السلطة الفلسطينية في بداية الأمر، إلا أن التزامات السلطة الأمنية المتعلقة بالتنسيق مع الاحتلال تبدو هي العائق الأبرز حالياً أمام استكمال المصالحة. وفي كلا الحالتين، فإن المؤثرات والاعتبارات الخارجية كانت هي الأكثر قدرة على تحديد شكل هذا التأثير، وهو ما يطرح تساؤلاً جدياً حول مدى استقلالية الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، ومدى قدرة السلطة على بناء تلك الأجهزة على أسس وطنية متوافق عليها فلسطينياً.

سابعاً: المؤثرات الخارجية:

كان قطاع الأمن في السلطة الفلسطينية من أكثر القطاعات تأثراً بمظاهر ضعف السيادة الوطنية، إذ إن احتياجات إنشاء هذا القطاع واستمرار عمله وإصلاحه فيما بعد كانت جميعها رهناً بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية واللوجيستية التي كانت في غالبيتها بيد جهات خارجية، على رأسها الاحتلال

¹³⁵ أدى هذا الخلاف على سبيل المثال إلى اعتذار حركة حماس عن المشاركة في مؤتمر المصالحة الذي كان مقرراً في القاهرة في 2008/11/10، كما أدى إلى عرقلة الجولة السابعة من جولات الحوار الذي تم برعاية مصرية في سنة 2009. انظر: المرجع نفسه، ص 33-34.

¹³⁶ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، ص 37.

¹³⁷ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، ص 38.

الإسرائيلي بالدرجة الأولى، والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الثانية، يتبعهما الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المانحة والدول الإقليمية، التي كانت لها إسهامات في مجال التدريب والتمويل.

وفي حين تولّت عوامل ضعف السلطة الفلسطينية، إلى جانب نصوص الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية، توفير إمكانية نفاذ المؤثرات الخارجية، فإن الأطراف الخارجية لم تكن تنقصها الرغبة أو القدرة على التأثير في ملف على مستوى عالٍ من الأهمية بالنسبة لها كالملف الأمني، والذي يشكل جوهر الاحتياجات الإسرائيلية من التوصل لتسوية سياسية مع الفلسطينيين؛ ويمثّل في الوقت نفسه مفتاح الحل في نظر الراعي الأساسي لهذه التسوية، أي الولايات المتحدة، وبقية أطراف اللجنة الرباعية في مرحلة لاحقة.

وقد امتدت مجالات التأثير لتشمل أسس بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعقيدتها، وأجندة عملها، وحجم تسليح عناصرها، بل وحتى أسماءهم، ومقدار التمويل المالي والتدريب الذي تحصل عليه، مما جعلها فعلياً تحت رحمة المؤثرات الخارجية بصورة شبه تامة.

ولعلّ الفروق التي ظهرت في سلوك الأجهزة الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانقسام تطرح أسئلة مثيرة للاهتمام حول مدى أهمية تحييد العنصر الخارجي في بناء قطاع أمني قوي ومتماسك، وتحقيق إدارة وطنية مستقلة؛ إذ خلصت دراسة أجراها الباحث يزيد صايغ سنة 2011، حول قطاع الأمن في الضفة والقطاع بعد الانقسام، إلى أنه "مع أن قوات أمن السلطة الفلسطينية في غزة ليست متفوّقة في المهارات التقنية، خصوصاً على مستوى المعدات والتجهيزات، لكنها هي وحدها التي تحدّد هدفها واتجاهها من دون توجيه من أحد"، كما أنها نجحت في تشكيل نظام متكامل ومتربط. وبيّنت الدراسة أن ذلك يحدث "على الرغم من، وربما بفضل، حرمانها من دعم المانحين"، وأشارت في المقابل إلى تحكم جهات خارجية بقرار الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، التي لم تتمكن من تشكيل نظام متكامل ومتربط¹³⁸.

وقد أظهر سلوك الأطراف الخارجية تجاه السلطة في الملف الأمني بعد الانقسام، وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، نوعاً من التناقض بين التزامها المعلن

¹³⁸ يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 29.

بدعم سيادة القانون، وممارستها التي دعمت طرفاً داخلياً في مواجهة الآخر في ظلّ انقسام في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي ظلّ غياب المجلس التشريعي الذي يفترض أن يتولى دور الرقيب على مدى التزام أجهزة الأمن بسيادة القانون.

1. "إسرائيل":

عند قراءة السلوك الذي اتبعته "إسرائيل" في التعامل مع ملف الأمن في السلطة الفلسطينية، سواء خلال المفاوضات أم من خلال الممارسة الميدانية، نجد أن المنهج المتبع كان يتلخص في السعي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة ممكنة.

وقد أتاح امتلاك مجموعة كبيرة من أوراق الضغط لـ "إسرائيل" المجال للتأثير في قطاع الأمن الفلسطيني بطرق عدة وعلى مستويات مختلفة، حيث تمّ توظيف ملف الأمن سياسياً كورقة مساومة تتوقف عليها نتائج المفاوضات والامتيازات الممنوحة لكبار موظفي السلطة، وكورقة اقتصادية تعتمد عليها تحويلات أموال الضرائب التي تجنيها "إسرائيل" نيابة عن السلطة، كما تمّ توظيفه عسكرياً بما يحمل الفلسطينيين أنفسهم عبء تلبية احتياجات "إسرائيل" الأمنية، مع التذكير بأن "إسرائيل" لم تتوانَ عن تدمير المنظومة الأمنية الفلسطينية في اللحظة التي شعرت أن تلك المنظومة خرجت فيها عن الوظيفة التي تريد لها أن تلعبها خلال انتفاضة الأقصى، ثم ما لبثت أن عاودت المساعدة في بنائها لأغراض محددة بعد الانقسام الفلسطيني.

2. الولايات المتحدة:

بدأت الولايات المتحدة بلعب دور مبكر في الملف الأمني للسلطة الفلسطينية، وكان مطلب "مكافحة الإرهاب" حصراً محرك العلاقات الأمنية الأمريكية معها¹³⁹، سواء اتخذت تلك العلاقات شكل ضغط سياسي (كالضغط لإقامة محكمة أمن الدولة في 1995، وكما حدث في مؤتمر شرم الشيخ في 1996)، أم اتخذت شكل تدريب، أم تمويل مالي، أم وساطة، أم تنسيق.

وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية حاضرة في هذا الملف منذ البداية، حيث كان لها دور سري في سنة 1996 في تدريب جهاز الأمن الوقائي والمخابرات

¹³⁹ يزيد صايف، ترميم النواخذ المتكسرة: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تشرين الأول/أكتوبر 2009)، ص 18، انظر: http://carnegieendowment.org/files/sayegh_security.pdf

العامة المشكلين حديثاً¹⁴⁰. وقد امتد هذا الدور لاحقاً ليشمل الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ملف التنسيق الأمني سنة 1997، ثم أخذ طابعاً رسمياً بموجب اتفاق واي ريفر في 1998، واستمر حتى سنة 2001 حين قررت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إنهاء دور الوساطة الذي كانت تقوم به الوكالة¹⁴¹.

إلا أن التأثير الأمريكي في مجال الأمن استمر على أي حال، من خلال الضغوط التي مورست على الرئيس عرفات لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وخطة خريطة الطريق التي منحت تلك الإصلاحات أولوية قصوى وحصرتها في إطار إجراءات "مكافحة الإرهاب". ولكن إحجام الإدارة الأمريكية عن التعامل مع الرئيس عرفات تسبب في تأجيل اتخاذ الولايات المتحدة لجهود ملموسة في هذا الإطار إلى ما بعد انتخاب الرئيس محمود عباس سنة 2005؛ حين تمّ استحداث منصب منسق أمني أمريكي يتبع لوزارة الخارجية للإشراف على إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة تأهيلها، وهو الأمر الذي لم يبدأ جدياً إلا بعد فوز حماس في انتخابات 2006، وجاء ليصب في إطار عدم تمكينها من السيطرة على قوات الأمن التابعة للسلطة¹⁴².

وقد وردت في هذا السياق أكثر من إشارة إلى دور الولايات المتحدة في توتير الأوضاع الأمنية في أراضي السلطة الفلسطينية في تلك الفترة، منها ما ذكره ألفارو دي سوتو Alvaro de Soto، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الأمم المتحدة، في تقرير نهاية خدمته عن أن الولايات المتحدة دفعت بوضوح إلى مواجهة بين حركتي فتح وحماس¹⁴³. كما وردت إشارة أخرى في تقرير لصحيفة يونغ فلت *junge Welt* الألمانية، تحدث عن مخطط أعدته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لتفجير الأوضاع الأمنية في أراضي السلطة الفلسطينية، من خلال تحريض ودعم قوى داخلية لمواجهة حماس عسكرياً¹⁴⁴.

¹⁴⁰ المرجع نفسه.

¹⁴¹ إلين سبريس وفيرنون لوبيز، مرجع سابق.

¹⁴² يزيد صايغ، ترميم النوايا المتكسرة، ص 6 و 19.

¹⁴³ Alvaro de Soto, "End of Mission Report," May 2007, p. 21, see *The Guardian* newspaper, 13/6/2007, <http://image.guardian.co.uk/sys-files/Guardian/documents/2007/06/12/DeSotoReport.pdf>

¹⁴⁴ See Wolf Reinhardt, "Die Spur führt in die USA," *junge Welt* newspaper, 14/6/2007, <http://www.jungewelt.de/2007/06-14/020.php>

وبدا واضحاً تزايد الدور الأمريكي في قطاع الأمن في الضفة الغربية بعد الانقسام الفلسطيني، وخصوصاً في عهد المنسق الأمريكي الجنرال كيث دايتون الذي أشرف ما بين كانون الثاني/يناير 2008 وآذار/مارس 2009 على تدريب نحو 2,100 عنصر من قوات الأمن الوطني والحرس الرئاسي، تمّ تدريبهم جميعاً في المركز الأردني الدولي لتدريب الشرطة¹⁴⁵. وقد وُجّهت انتقادات لاذعة لعمل دايتون بوصفه "لاعباً سياسياً بامتياز" تولى الإشراف على عملية "التطهير السياسي" للضفة الغربية بعد الانقسام، بينما كان عمله في جوهره يهدف إلى تعزيز الاحتلال الإسرائيلي¹⁴⁶. ولكن دايتون نفسه كان فخوراً بما أنجزه، حيث أشار إلى أن التغيير الذي أحدثه برنامجه لتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية دفع ضباطاً في الجيش الإسرائيلي إلى سؤاله: "كم من هؤلاء الرجال الجدد تستطيع أن تصنع، وبأية سرعة، لأنهم الوسيلة التي ستؤدي إلى رحيلنا عن الضفة الغربية"¹⁴⁷.

وفي إشارة أخرى إلى حجم الدور الأمريكي في قطاع الأمن في الضفة، نقلت صحيفة الجارديان The Guardian عن دبلوماسيين غربيين قولهم إن العلاقة بين المخابرات الأمريكية وبين جهازي الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية "قوية جداً إلى درجة أن الاستخبارات الأمريكية تبدو كأنها تشرف على عمل الجهازين"؛ وبحسب الصحيفة، فإن مسؤولاً غربياً رفيع المستوى أكد أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "تعتبر هذين الجهازين مُلكها"¹⁴⁸.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، فقد واظبت الولايات المتحدة منذ سنة 2007 على تقديم مساعدة أمنية للسلطة بقيمة تبلغ نحو 98 مليون دولار سنوياً في المتوسط، خُصّصت لأغراض التدريب والمعدات (غير المميّنة) والبنى التحتية وبناء القدرات وتطوير البرامج والدعم؛ حيث بلغت قيمة المساعدات الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة للسلطة خلال

¹⁴⁵ يزيد صايغ، ترميم النوافذ المتكسرة، ص 8.

¹⁴⁶ Aisling Byrne, "Businessmen Posing as Revolutionaries: General Dayton and the New Palestinian Breed," site of Conflicts Forum, November 2009, <http://www.conflictsforum.org/wp-content/uploads/2012/03/Monograph-GeneralDayton.pdf>

¹⁴⁷ Keith Dayton, Michael Stein Address on U.S. Middle East Policy, Program of the Soref Symposium, The Washington Institute for Near East Policy, 7/5/2009, <http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/DaytonKeynote.pdf>

¹⁴⁸ The Guardian, 17/12/2009.

الفترة 2007-2010 نحو 395 مليون دولار¹⁴⁹، كما يُتَوَقَّع أن تبلغ قيمة المساعدات الأمنية للفترة 2011-2014 نحو 390 مليون دولار، الهدف الأساسي منها تأهيل قوى الأمن الفلسطينية في مجال "مكافحة الإرهاب"¹⁵⁰.

جدول رقم (4): المساعدات الأمريكية لأجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية

2008-2014 (بالمليون دولار)¹⁵¹

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
القيمة	25	184	100	150	100	70	70	699

3. الاتحاد الأوروبي:

احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تحديد شكل وهدف المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، وتوقّف الاتحاد عن تقديم المساعدة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بصورة شبه تامة، حتى عقد "اجتماع لندن لدعم السلطة الفلسطينية" سنة 2005، وقصر مساعداته منذ ذلك الحين في إطار إصلاح الأجهزة الأمنية، والشرطة المدنية بالتحديد، من خلال مكتب الاتحاد الأوروبي لتنسيق دعم الشرطة الفلسطينية، إلى جانب بعثة المساعدة الحدودية الأوروبية عند معبر رفح والتي بدأت عملها في تلك السنة بموجب اتفاق المعابر الموقع إبان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وأوقفته في منتصف سنة 2007 إثر سيطرة حركة حماس على القطاع¹⁵².

ولكن كانت هناك مؤشرات على أن الدور الأوروبي في ذلك الوقت لم يكن يمر عبر القنوات الرسمية بشكل حصري، وبرز في هذا السياق اتهام وزير الداخلية اللواء

¹⁴⁹ United States Department of State and the Broadcasting Board of Governors, Office of Inspector General, Middle East Regional Office, "Training and Logistical Support for Palestinian Authority Security Forces, Performance Evaluation," report no. MERO-I-11-09, July 2011, p. 6, <http://oig.state.gov/documents/organization/171993.pdf>

¹⁵⁰ Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," Congressional Research Services (CRS), 30/9/2013, pp. 5 and 8, <http://www.fas.org/sfp/crs/mideast/RS22967.pdf>

¹⁵¹ Ibid.

¹⁵² يزيد صايف، ترميم النوافذ المتكسرة، ص 9-10.

نصر يوسف مراكز قوى، داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بإقامة علاقات مباشرة مع دول أوروبية ممولة للسلطة الفلسطينية في سنة 2005، من دون تفويض من قيادة السلطة¹⁵³.

وقد أوقف الاتحاد الأوروبي مساعداته الأمنية للسلطة عقب تشكيل حماس للحكومة في سنة 2006، ليستأنفها مع حكومة سلام فياض في الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر 2007، حيث تركزت على جهود تدريب عناصر الشرطة في مجالات النظام العام والحماية والتحقيقات الجنائية¹⁵⁴، ووصلت قيمة المساعدات الأوروبية في مجالي التدريب والتجهيزات خلال سنتي 2008 و2009 إلى 47 مليون دولار¹⁵⁵.

خلاصة:

عانى قطاع الأمن في السلطة الفلسطينية، وما يزال، من العديد من أوجه الخلل والضعف التي أثرت على أداء الأجهزة الأمنية، وعلى مدى قدرة السلطة على توفير الأمن الشخصي والمجتمعي للفلسطينيين في مناطق سيطرتها، ناهيك عن عدم قدرتها على حماية الأمن القومي الفلسطيني، بل وحتى فشلها في صياغة مفهوم متفق عليه فلسطينياً للأمن القومي.

أبرز نقاط الضعف تتمثل في أسس بناء العقيدة الأمنية لأجهزة الأمن الفلسطينية، والتي قامت على القيادة الفردية والولاء الحزبي لا على أسس مهنية ووطنية، وأولت التزاماتها الخارجية ووظيفتها السياسية أهمية تفوق الالتزامات المتعلقة بتوفير الأمن الداخلي وصيانة الوحدة الداخلية الفلسطينية، بشكل لم يضرّ فقط بالتيارات السياسية المعارضة لاتفاق أوسلو، وإنما بالخيار الاستراتيجي الذي تتبناه تلك التيارات، أي خيار المقاومة، مع ما حمله ذلك من انعكاسات على الموقف الاستراتيجي الكلي للفلسطينيين؛ حتى مؤيدي الحل السياسي منهم، الذين خسروا بذلك ورقة ضغط محتملة لطالما شكلت جزءاً من الخيارات المتاحة للقيادة الفلسطينية قبل قيام السلطة.

¹⁵³ الشرق الأوسط، 2005/6/10.

¹⁵⁴ يزيد صايب، ترميم النوايا المتكسرة، ص 10.

¹⁵⁵ يزيد صايب، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟، ص 6.

وقد امتدت تأثيرات هذا الخلل إلى الوضع الأمني الداخلي الذي شهد تدهوراً كبيراً ارتبط بالانقسام السياسي الذي غذاه هذا التعارض في الرؤى، والأجندة التي عملت الأجهزة الأمنية وفقها، ومما فاقم الأمر ضلوع أفراد الأجهزة الأمنية في ممارسات الفلتان الأمني، وبشكل ممنهج أحياناً، تحت الغطاء الذي وفره مناخ التوظيف السياسي لأجهزة الأمن.

وقد غذى ضعف الإطار القانوني الناظم لعمل الأجهزة الأمنية وغياب أنظمة الرقابة والمحاسبة، تشريعاً وقضائياً، مظاهر الاعتداء على سيادة القانون وثقافة الإفلات من العقاب وعدم احترام حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وفي الأجهزة الأمنية بشكل خاص، في مناطق السلطة الفلسطينية.

كما أن غياب البنية الهيكلية لقوى الأمن، والذي ترافق مع حالة من التنافس والتنازع في عملها، ومع تضخم كبير في عديد أفرادها وفي موازناتها المالية، أسهم في تحويل قطاع الأمن إلى عبء على السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. دون أن ننسى ما يحمله تضخم الأجهزة الأمنية من دور في زيادة ارتتهان السلطة للمؤثرات الخارجية، في ظلّ اعتمادها على المساعدات الخارجية لدفع رواتب العاملين في هذا القطاع وضمان استمرار عمله.

وقد تلقف الاحتلال الإسرائيلي، مدعوماً من الولايات المتحدة، جوانب الضعف الداخلية هذه في قطاع الأمن الفلسطيني، إلى جانب ما يمتلكه أصلاً من مقومات عسكرية وأمنية واقتصادية، لتعميق الانقسام الفلسطيني، وتوجيه الملف باتجاه تلبية مصالح "إسرائيل" في التحول إلى احتلال "خمس نجوم".

وحتى جهود إصلاح القطاع الأمني التي بدأت في سنة 2005، فقد تمت "هندستها" بشكل كامل تقريباً من قبل الجهات الخارجية التي تولت عملية تمويل هذا الإصلاح، والتي ركزت جهودها بشكل أساسي على جهود ما يسمى "مكافحة الإرهاب"، والتي كانت تعني عملياً ضرب المقاومة الفلسطينية وتياراتها. وقد أدى ذلك إلى الدفع باتجاه عسكرة الحياة السياسية الفلسطينية ونشوء معسكرين مسلحين متناقضين، وإلى تكريس الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وزيادة صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.



وأمام ذلك كله، فإن المدخل الحقيقي لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية يتمثل في التوصل إلى صيغة تضمن تحييد قطاع الأمن عن التوظيف السياسي الداخلي والخارجي، وهذا بدوره يقتضي أولاً التوصل إلى تعريف موحد ومشارك لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني وسبل تحقيقه، وثانياً إعادة بناء العقيدة الأمنية الفلسطينية في ضوءه، وثالثاً إرساء قواعد المهنية والوطنية واحترام حقوق الإنسان كأساس لتشكيل أجهزة الأمن، بعيداً عن الولاء السياسي والحزبي.

ويتمثل التحدي الأبرز في هذا المجال في كيفية تجاوز عوامل التأثير الخارجية التي ترهن تمويل أجهزة الأمن بوظائفها السياسية، والقيود التي تفرضها الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية على عمل تلك الأجهزة، إلا أن تجربة حكومة حماس في غزة تشكّل نموذجاً يمكن أن نستنتج منه أن إمكانية تحقيق أمر كهذا ليست معدومة.

كما أن أمام السلطة الفلسطينية، بمكوناتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، تحدياً آخر يتمثل في استكمال بناء الأطر القانونية الناظمة لعمل أجهزة الأمن وأنظمة الرقابة والمحاسبة، وهو ما لا يمكن تحقيقه في إطار استمرار الانقسام الفلسطيني الذي يعطل عمل المجلس التشريعي ومسار الحياة السياسية الفلسطينية بأكملها.

الفصل الحادي عشر

سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية

أ. ربيع محمد الدنان

سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية

نمهيّد:

أسهمت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 1987/12/9 في إعادة القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية، وأعدت خيار المقاومة المسلحة إلى صدارة الحلول المطروحة لحل القضية الفلسطينية. واستمرت الانتفاضة حتى توقيع اتفاقيات أوسلو سنة 1993. وتميزت هذه الانتفاضة بأنها أعادت زمام مبادرة العمل المقاوم للداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني، وبمشاركة التيار الإسلامي بقوة وفاعلية ومؤثرة¹.

وكما تقدم معنا في الفصل العاشر من هذا الكتاب فقد حرصت "إسرائيل" في اتفاقياتها مع الفلسطينيين على المسألة الأمنية، وعدّتها حجر الزاوية في كل اتفاقية، ذلك لأنها ترى أمنها فوق كل اعتبار، حيث حرصت على أن يقوم الطرف الفلسطيني بتوظيف نفسه أمنياً لصالح أمنها، وأن تقوم الدوائر الأمنية بواجباتها الأمنية تجاه "إسرائيل". وكان التنسيق الأمني وحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية هو جوهر هذه الاتفاقيات.

منذ البداية التزم الموقعون على اتفاقيات أوسلو بنبذ "الإرهاب" والتخلي عن أيّ عمل من أعمال العنف، والتعهد بتدارك أيّ انتهاكات لهذه التعهدات، وباتخاذ إجراءات تأديبية ضدّ أيّ مخالف لها، وذلك حسب "خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل"، والذي أرسله رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في 1993/9/9². ولأنّ اتفاقات الحكم الذاتي مؤقتة ويتبعها فيما بعد الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية حول القضايا الجوهرية، بات تحقيق

¹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 104.

² خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، وثائق الصراع العربي الصهيوني، موقع شبكة المحامين العرب، انظر: <http://www.mohamoon.net/Categories/ArabicConflicts/ArabicConflict.asp?ParentID=13&Type=11&ArabicConflictID=65>

أيّ تقدم مرهوناً برضى الطرف الإسرائيلي، وكرم تنازلاته، وبدا الطرف الفلسطيني تحت رحمة الطرف الآخر، وأصبح مضطراً للاستجابة للضغوط الإسرائيلية لتحقيق أيّ تقدم في المفاوضات أو أيّ مكاسب مهما كانت ضئيلة. ولأن الأطراف الفلسطينية المعارضة لاتفاقيات أوسلو وعلى رأسها حركة حماس، عدّت نفسها غير معنية بهذه الاتفاقيات، واستمرت في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، فإن "إسرائيل" أخذت تماطل في تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية، ما لم تقم بكبح جماح المعارضة وإيقاف جهودها.

وتطور الأمر لدفع السلطة الفلسطينية إلى سحق القوى الفلسطينية المعارضة، وخصوصاً حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية ومؤسساتها التعليمية والخيرية والاجتماعية. وسواء كانت رغبة أم غير رغبة، فإن السلطة الفلسطينية وجدت نفسها تمضي شوطاً بعيداً في محاربة حركة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال، تحقيقاً للالتزاماتها في العملية السلمية، وتمكيناً لنفسها ونفوذها على الساحة الفلسطينية، وتشجيعاً للطرف الإسرائيلي للمضي في العملية السلمية. وهكذا نجحت "إسرائيل" في وضع حركتي حماس والجهاد الإسلامي وباقي فصائل المعارضة الفلسطينية كعائق في الطريق، على السلطة الفلسطينية القيام بضربه أو تحييده حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافاً وطنية فلسطينية³.

وكما ذكر ستيفن بيليتير Stephen C. Pelletiere في دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز قررا أن يعهدا لياسر عرفات ومنظمة التحرير بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لقمع الانتفاضة وسحق المقاومة⁴.

وفي كلّ الأحوال كان مطلوباً أن تصل كفاءة أداء السلطة الفلسطينية ضدّ العمل المقاوم للمدى الذي ترغبه "إسرائيل"، وأن تنجح فيما فشلت الدولة العبرية في تحقيقه

³ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 207.

⁴ Stephen C. Pelletiere, " Hamas and Hizbollah: The Radical Challenge to Israel in the Occupied Territories," site of Strategic Studies Institute (SSI), The U.S. Army War College, 10/11/1994, <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil>

طوال 27 سنة⁵!! لذلك فقد أخذ جانب الأمن الداخلي القسم الحيوي من ميزانية السلطة واهتماماتها، وعملت على إنشاء شرطة قوية تضمن النظام والأمن في الضفة والقطاع⁶.

أولاً: سياسات السلطة تجاه المقاومة الفلسطينية 1994-2000:

تعرضت فصائل المقاومة الفلسطينية لضغط فلسطيني وإسرائيلي مشترك بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وبدء مشروع الحكم الذاتي في أراضي السلطة الفلسطينية، مما زاد من صعوبة عمليات المقاومة الفلسطينية بشكل عام، ونتج عن ذلك احتكاكات وصدامات مؤسفة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، فمع كل عملية لفصائل المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال كانت السلطة الفلسطينية تقوم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وفي صفوف حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل خاص⁷.

واستغل الكيان الصهيوني تعهدات السلطة الفلسطينية الأمنية، واستطاع اللعب بهذه الورقة بمهارة وابتزاز لدفع السلطة لضرب فصائل المقاومة، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وبالمقابل عدّت فصائل المقاومة نفسها غير معنية باتفاقيات أوسلو، واستمرت في عملياتها ضد الكيان الإسرائيلي، معتبرة أن سقف اتفاقيات أوسلو لا يلبي الحد الأدنى لمتطلبات المشروع الوطني الفلسطيني، ولذلك فلا بدّ من استمرار المقاومة حتى يتم فرض شروط أفضل. ورأت السلطة في ذلك تحدياً لسلطتها وخرقاً لالتزاماتها، وإفساداً لحلم الدولة الفلسطينية المرتقبة⁸. كما تواعد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في حديث صحفي مع مجلة دير شبيجل Der Spiegel

⁵ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 207.

⁶ "The Palestinian Authority: The Security Forces and Other Armed Elements," The Estimate, vol. XII, no. 21, site of The Estimate.com, 20/10/2000, <http://theestimate.com/public/102000.html>

⁷ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 209.

⁸ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، ص 14.

الألمانية، بالتصدي بشراسة لمن وصفهم بـ"خصوم السلام"، وذلك بعد أن اتخذوا "العنف" وسيلة للمعارضة، بحسب تعبيره، مشدداً على أن ما حصل عليه بعد توقيع اتفاقية طابا يُعدّ شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية⁹؛ في ذلك دلالة واضحة من عرفات على محاربة كلّ من يحاول أن يتعرض لمشروع الدولة الفلسطينية. كما أعلن عرفات أن السلطة الفلسطينية ستواصل التعاون مع "إسرائيل" من أجل منع تكرار العمليات الاستشهادية¹⁰.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت فصائل المقاومة على استمرار عملياتها المسلحة ضدّ الكيان الإسرائيلي، لكنها عدّت الدم الفلسطيني خطأ أحمر، وامتنعت عن أيّ مواجهات مع السلطة قد تؤدي إلى حرب أهلية¹¹.

ومن جهته أكد نبيل شعث، وزير التعاون الدولي في السلطة نقلاً عن ياسر عرفات أن السلطة الفلسطينية ترفض أن يكون ثمن فرض سلطتها حرباً أهلية¹²، وقال شعث إن "حرصنا الشديد على الوحدة الوطنية وخوفنا الحقيقي من إمكان حدوث حرب أهلية هما عقب أخيل الذي جعلنا نبالغ في الحرص على عدم خدش هذه الوحدة في أيّ شكل من الأشكال، وحال دون تصدينا لأولئك الذين يخرقون عملية السلام"¹³، متهماً في ذلك المقاومة الفلسطينية.

كما اتهم شعث المعارضة الإسلامية بأنها لم تُعطِ السلطة الفلسطينية الفرصة لتحقيق السلام، حيث إنها "لم تلتزم وقف العمليات العسكرية ضدّ إسرائيل... ولم تتح لنا حتى فرصة الاحتجاج الأدنى أمام إسرائيل بأننا لا نستطيع السيطرة على عمليات المعارضة لأنها تخرج من عندنا، طالما أنها تصر على إعلان عملياتها في غزة...

⁹ صحيفة المشرق، 1995/10/10.

¹⁰ الحياة، 1995/8/23.

¹¹ جواد الحمد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس): 1987-1996، سلسلة دراسات (20)، ط 3 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999)، ص 246 و270.

¹² "حديث صحافي لوزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، بشأن المواجهات التي وقعت في غزة بين أفراد الشرطة الفلسطينية ومؤيدين لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، غزة، 1994/11/19، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، شتاء 1995، ص 173، نقلاً عن: الحياة، 1994/11/20.

¹³ "حديث صحافي لوزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، بشأن تعثر المفاوضات لتطبيق اتفاق أوسلو، غزة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، شتاء 1995، ص 192، نقلاً عن: الحياة، 1995/2/13.

من دون أن تتعرض لها السلطة بالحزم الذي كان يتوقعه الإسرائيليون“. وذكر شعنت أن ”إسرائيل“ تربط كل شيء بالأمن، حيث ”يشعر الإسرائيليون كما لو أنهم خدعوا، بعدم حصولهم على الأمن“، حيث زاد عدد القتلى في صفوفهم. وشدد على أن السلطة ترى أن الرد الأمني ليس الحل الأفضل لحل المشكلة. وطالب السلطات الإسرائيلية بتقديم المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي، الذي يشعر الشعب الفلسطيني بفائدة السلام، وبالتالي ”الضغط على المعارضة الإسلامية، وكل القوى التي تريد أن تخرق عملية السلام“، الأمر الذي يشكل ”مناخاً ضاغطاً يسمح بوقف العمليات التي تهدد إسرائيل“¹⁴.

واتهمت السلطة الفلسطينية حركة حماس باستخدام المساجد للتحريض على السلطة، ولتخزين الأسلحة¹⁵، كما اتهمتها بالتخطيط للحرب ضد السلطة الفلسطينية والتحضير لاغتيال الرئيس عرفات¹⁶، والتحضير لاغتيال موسى عرفات، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في السلطة الفلسطينية¹⁷. غير أن حماس نفت ذلك، واتهمت الطيب عبد الرحيم، أمين عام رئاسة السلطة، بالتخصص في إصدار البيانات المزورة باسم حماس وكتائب القسام وتلفيق الوثائق. وأكدت حماس نهجها القائم على رفض مبدأ الاغتيال السياسي، واستخدام العنف لحسم الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وأكدت أن جهادها موجه ضد الاحتلال الصهيوني، وأن سلطة الحكم الذاتي تمارس لعبة خطيرة بالتصدي للشعب الفلسطيني ومؤسساته وقواه المجاهدة¹⁸. وذكر إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس، أن ثمة محاولات حثيثة من السلطة بهدف تفتيت حركة حماس، وتحويلها من العمل الجهادي إلى السياسي¹⁹.

غير أن فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، وأمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح، أكد على حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة ما دامت أرضه

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ الدستور، 1995/5/18.

¹⁶ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 212.

¹⁷ الشرق الأوسط، 1995/8/22.

¹⁸ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 212-213.

¹⁹ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، ص 16.

محتلة، وانتقد إجراءات السلطة الفلسطينية ضدّ المقاومين الفلسطينيين²⁰. كما أكد حقّ حركة حماس باعتماد كلّ أشكال المقاومة ضدّ الكيان الإسرائيلي، وعارض أيّ إجراء قمعي ضدّ حماس التي وصفها بأنها "جزء من الحركة الوطنية" الفلسطينية²¹، وأنّ العنف الإسرائيلي يجب أن يقابل بعنف فلسطيني وعربي، وشدد على أن عمليات حماس والجهاد الإسلامي هي جزء من مقاومة المحتل²².

وكان من أكثر الحوادث الدموية المجزرة التي ارتكبتها الشرطة الفلسطينية في 1994/11/18 ضدّ المصلين الذين كانوا ينوون الخروج بمسيرة سلمية بعد صلاة الجمعة من مسجد فلسطين في غزة باتجاه منزل الشهيد هشام حمد، مما أدى لاستشهاد 13 مصلياً، وجرح أكثر من 200 آخرين، وقد عرفت بـ "مجزرة الجمعة الأسود". واتهمت حماس السلطة بتدبير المجزرة، وحملتها المسؤولية، واتهمتها بأنها تسعى "لإرضاء إسرائيل"، وإثبات أنها تستطيع، وبجدارة، قمع المقاومة الفلسطينية، وبصورة لا تقدر عليها "إسرائيل"²³.

وتعقيباً على ذلك، قال نبيل شعث إن أفراد الشرطة كانوا يدافعون عن حياتهم، متسائلاً عن أسباب انفجار الأوضاع عندما تقترب السلطة من استلام صلاحيات في الضفة الغربية من السلطات الإسرائيلية، وذلك في إشارة منه إلى أن فصائل المقاومة تعمل على عرقلة عملية التسوية. وأشار شعث إلى أنه كان باستطاعة الرئيس عرفات إنزال "كوادر حركة فتح، الذين هم بمثابة ميليشيا، أي ميليشيا بمواجهة ميليشيا"، مشدداً على أن الرئيس عرفات يرفض الحرب الأهلية²⁴.

كما رفض موسى عرفات، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في السلطة الفلسطينية، اتهام حركة حماس للأجهزة الأمنية بممارسة التعذيب ضدّ المعتقلين

²⁰ الدستور، 1996/3/13.

²¹ الدستور، 1995/8/21.

²² الرأي، 1996/4/15.

²³ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 209-210.

²⁴ "حديث صحفي لوزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، بشأن المواجهات التي وقعت في غزة بين أفراد الشرطة الفلسطينية ومؤيدين لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، غزة، 1994/11/19، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 21، شتاء 1995، ص 173.

وإهانتهم، بعد اعتقال الأمن لعدد من قيادات الحركة في قطاع غزة في حزيران/ يونيو 1995، وادعى أن سبب حلق رؤوس ولحي "المعتقلين السياسيين" هو النظافة، لمنع انتشار الأمراض والأوبئة²⁵.

وفي آب/ أغسطس 1995 تقدمت السلطة الفلسطينية وحركة حماس بمشروعين للمصالحة الوطنية نصّا على وقف العمليات العسكرية ضدّ الكيان الإسرائيلي، مع تشديد حماس على أن الإيقاف هو لفترة مؤقتة يتفق عليها الطرفان، وذلك "حفاظاً على الوحدة الوطنية"²⁶. وخلال الحوار الذي انعقد في القاهرة بين السلطة وحماس في كانون الأول/ ديسمبر 1995 برئاسة سليم الزعنون عن السلطة، وخالد مشعل عن حماس، سعت السلطة إلى إشراك حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، كما حاولت إقناع حماس بوقف عملياتها ضدّ الكيان الإسرائيلي وممارسة المعارضة تحت سقف اتفاقيات أوسلو، وبما لا يخلّ بالتزامات السلطة تجاه عملية السلام. غير أن حماس رفضت المشاركة في الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها بالقوة، كما أكّدت على استمرار عملياتها المسلحة ضدّ الكيان الإسرائيلي²⁷، وهو ما أشار إليه عرفات بأن حماس لم تلتزم بوقف عملياتها العسكرية خلال هذه المدة²⁸.

غير أن أشد الحملات الأمنية الفلسطينية ضدّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد تمت في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب استشهاد القائد في كتائب الشهيد عز الدين القسام يحيى عياش²⁹، حيث تمّ استهداف البنية التحتية للحركتين. وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك ورئيس الشاباك عامي أيالون بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به رئيس السلطة ياسر عرفات ضدّ حماس³⁰.

²⁵ مجلة المجلة، لندن، 1995/11/11.

²⁶ الشرق الأوسط، 1995/8/3.

²⁷ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 214.

²⁸ الشرق الأوسط، 1996/1/3.

²⁹ محسن محمد صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)".

³⁰ الرأي، 1996/4/18.

وذكرت تقارير صحفية أن عرفات قد شكل لجنة لتقديم توصياتها ورؤيتها لكيفية مكافحة حماس، عندما ردت بقوة على اغتيال عياش، ورفعت تقريرها إلى عرفات في آذار/مارس 1996، وعرفت بـ”مداولات وتوصيات لجنة الطوارئ المشتركة“، وقد نشرت مضمونه مجلة السبيل الأردنية في 1996/4/23، ومجلة الأسبوع العربي في 1996/5/6، واعترفت بمحدودية معرفة الجهات الأمنية التابعة للسلطة بحركة حماس. وتضمنت توصياتها ثلاثة محاور³¹:

المحور الأول: تصفية البنية العسكرية لحماس (كتائب القسام) واستمرار الطوق الأمني الإسرائيلي حتى انتهاء الانتخابات الإسرائيلية (في نهاية أيار/مايو 1996)، والتعاون الأمني مع الإسرائيليين، والتصفية الجسدية لعدد من قادة كتائب القسام على فترات متباعدة، وإظهارها على أنها تجاوزات فردية أو اختراقات إسرائيلية يعاقب المتورطون فيها، والسعي لاختراق التنظيم السري للقسام، ورصد ومراقبة أساليب العمل والتجنيد والتنقل، وغيرها.

المحور الثاني: تفكيك القدرة السياسية لحركة حماس بإظهار تعدد الرؤى الدينية حول المسار السياسي للقضية، وإظهار تناقضات في الخطاب السياسي بين قادة حماس أنفسهم، واتهام حماس بالمثالية الحاملة والتركيز في الاستقطاب على شخصيات حماس ”المعتدلين منهم ممن يتمتعون بمحدودية النظرة، متوسطي الذكاء، المندفعين، ممن تسهل قيادتهم؛ وهذا يتطلب تركيز الحوار مع أمثال هؤلاء وليس مع أصحاب الرؤى الاستراتيجية في صفوف الحمساويين“، وتدعيم مكانة المعتدلين منهم بتسليمهم المناابر والمؤسسات الجماهيرية بدلاً من الكوادر الملتزمة بالخط الآخر، والتضييق على آليات اتخاذ القرار لدى حماس.

المحور الثالث: إرباك وجود حماس في الخارج وهزّ توازنه وخصوصاً في الأردن.

وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية أنكرت نسبة هذه الوثيقة إليها، إلا أن الأوساط المؤيدة لحماس أكدت ذلك. كما أن القراءة المتأنية للوثيقة تدفع إلى الميل بأنها بالفعل من صياغة إحدى اللجان الأمنية في السلطة، خصوصاً لمن يطلع على خلفياتها السابقة وعلى أداء السلطة على الأرض³².

³¹ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 211.

³² المرجع نفسه.

وفي أعقاب مؤتمر شرم الشيخ، الذي عُقد عقب ردّ حماس على اغتيال عياش، والذي أكد على "الوقوف بكل حزم ضدّ هذه أعمال الإرهاب"، و"بذل أقصى الجهد لتحديد مصادر تمويل هذه الجماعات"³³، حاولت السلطة الفلسطينية توجيه ضربة قاسية لحماس، حيث قامت أجهزتها الأمنية باعتقال أكثر من ألفي شخص من قيادات الحركة ونشطاءها³⁴.

وقال خالد سلام، المساعد الاقتصادي لعرفات، إن السلطة الفلسطينية ستطلب من مؤتمر واشنطن لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في 1996/3/28، في إطار مليار دولار لمواجهة حركة حماس، من خلال استخدام المال لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وللسيطرة على المدارس، والعيادات، والخدمات الاجتماعية التي تسيطر عليها حماس، بحسب تعبير سلام³⁵.

ودان محمد جهاد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ممارسات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضدّ حركات المقاومة الفلسطينية، وبالتحديد حركة حماس، ووصف هذه الإجراءات بأنها "قمعية وغير مبررة"، وقال إن حماس جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا يجوز للسلطة الفلسطينية أن تقوم باتخاذ إجراءات قمعية ضدها³⁶.

واتهم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، السلطة الفلسطينية بتقديم مصالح العدو الإسرائيلي، ومطالبه، على مصالح الشعب الفلسطيني، ووحدته الوطنية، وتماسك نسيجه الاجتماعي، ورأى مشعل أن مستقبل العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية، بل بين الشعب الفلسطيني والسلطة "مستقبل غير مطمئن؛ لأن السلطة قد رهنته لحساب علاقتها مع العدو، وأخضعته للمزاج الصهيوني وأولوياته"³⁷.

³³ "النص الرسمي للبيان الذي أصدره الرئيسان حسني مبارك وبيل كلينتون في ختام "المؤتمر الدولي لصانعي السلام" الذي عُقد برئاستهما في شرم الشيخ، 1996/3/13، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 26، شتاء 1996، ص 240-241.

³⁴ محمد ياسين، نصار.. عائلة الشهداء، موقع إسلام أون لاين، 2004/6/6، انظر: <http://www.islamonline.net/arabic/famous/2004/06/article02.SHTML>

³⁵ الحياة، 1996/3/28.

³⁶ الشرق الأوسط، 1996/4/14.

³⁷ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 215.

في 1996/9/24 قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بافتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى المبارك، مما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين، الذين هبوا للدفاع عن المسجد الأقصى، والشرطة الإسرائيلية مما أسفر عن استشهاد 62 فلسطينياً، وجرح 1,600، وقتل 14 جندياً إسرائيلياً، وجرح خمسين آخرين. واستمرت الأحداث ثلاثة أيام (1996/9/27-25)، شهدت خلالها انتفاضة شملت معظم المدن والقرى الفلسطينية³⁸. وشهدت هبة نفق الأقصى تدخل الشرطة الفلسطينية للدفاع عن الفلسطينيين، حيث قامت بإطلاق النار على الجيش الإسرائيلي، وذلك للمرة الأولى منذ تنفيذ اتفاق أوسلو³⁹.

وقال قائد الأركان في الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك في مقابلة مع صحيفة Maariv إن المظاهرات كانت منظمة ومبرمجة و"قد أدت إلى حالة التدهور، الأمر الذي يضع علاقتنا مع الفلسطينيين في وضع جديد، الأمر الذي يحتم علينا أن نتوقف ونفكر كيف سنواصل الطريق، والمطلوب الآن محاولة التواصل مع القيادة الفلسطينية من أجل التوصل إلى الهدوء". وخلال جولة له على الأرض في ذروة الاضطرابات قال شاحاك: "من الواضح أن عرفات وقادة السلطة فقدوا السيطرة على الأمور ولا نتصور أنهم أرادوا أن تتطور الأمور إلى حد إطلاق النار". وهدد شاحاك بأن الجيش الإسرائيلي سيدخل أراضي السلطة الفلسطينية المصنفة إذا اقتضى ذلك لوقف المشكلة⁴⁰.

وذكرت صحيفة الأوبزيرفر Observer البريطانية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أجرى اتصالاً عاجلاً مع الرئيس عرفات، بعد قطع جولته الأوروبية، وخاطبه بـ "لهجة توسل" طالباً منه الإسراع في الالتقاء به، وكان ردّ عرفات أن الفلسطينيين ملتزمون بعملية السلام "ولكن شعبي غاضب ولا يرون حدوث أي تقدم، علينا أن نتحرك بسرعة"⁴¹. والتقى نتنياهو وعرفات في 1996/10/1 في واشنطن، وقد رفض نتنياهو خلال المباحثات إغلاق نفق الأقصى وعرض تشكيل لجنة لبحث

³⁸ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 326.

³⁹ الرأي، 1996/9/29.

⁴⁰ القدس العربي، 1996/9/28.

⁴¹ الأسواق، 1996/10/1.

الموضوع⁴². وقالت حماس، في بيان، إن قمة واشنطن "شكلت فشلاً جديداً لسلطة أوسلو التي وافقت على المشاركة في قمة احتفالية لانتشال الصهاينة من ورطتهم"⁴³.

وكردة فعل على هبة نفق الأقصى، تعالت الأصوات لدى حركات المقاومة الفلسطينية مطالبة السلطة الفلسطينية وعرفات بإنهاء مسار المفاوضات، والعودة إلى المقاومة المسلحة، وإشعال انتفاضة جديدة. وقال إبراهيم غوشة، الناطق باسم حركة حماس: "إن الفلسطينيين أداروا ظهورهم لاتفاق أوسلو، الذي لم يجلب لهم سوى المعاناة". وشدد على أنه "من خلال الانتفاضة الجديدة التي بدأت اليوم يمكن أن نستنتج أن الفلسطينيين قرروا مواصلة مقاومة الاحتلال. ونأمل في أن يتبع عرفات طريق الشعب الفلسطيني بالمقاومة وطريق الانتفاضة". ورأى أن إجراء مزيد من المحادثات بين عرفات ونتنياهو هو لن يكون مثمراً⁴⁴.

وفي دمشق اتفق الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة على "أن انتفاضة شعبية جديدة تأخذ طريقها في الأراضي المحتلة". وأكد حواتمة في بيان عدم "تكيل انفجارات شعب الانتفاضة تحت ضغط نتنياهو والإدارة الأمريكية، الذين هدروا دم شبابنا ويطالبون سلطة الحكم الذاتي بردع الانتفاضة ووقفها". فيما أشار عبد الله إلى أن الأمور صارت تخضع الآن للشارع وردود فعله على حصيلة القهر الذي خضع له في الفترة الأخيرة. واستغرب اعتقال أجهزة الأمن الفلسطينية أكثر من عشرة عناصر من الحركة في 1996/9/25، وعبر عن اعتقاده أن عرفات غير معني بتصعيد واسع. وأضاف أن سلطة عرفات تحاول اللحاق بالشعب واحتواء الأحداث، حتى لا تتفاقم وتؤدي إلى الانفجار الكبير الذي لا يمكن استيعابه⁴⁵. وطالبت إذاعة القدس التابعة للجبهة الشعبية - القيادة العامة بتصعيد العمل "ضد الاحتلال وسلطة الإذعان". وقال ناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إن ما يحصل يؤكد "هشاشة ما سمي بمسيرة السلام"⁴⁶.

⁴² الدستور، 1996/10/4.

⁴³ الرأي، 1996/10/4.

⁴⁴ الحياة، 1996/9/27.

⁴⁵ المرجع نفسه.

⁴⁶ المرجع نفسه.

وبالمقابل، رأى عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لفتح، أن الانتفاضة التي عمت البلاد تؤكد على عقم عملية السلام حيث عادت الأمور إلى نقطة الصفر، وأن ما يجري الآن هو معركة حقيقية⁴⁷.

لقد عانت فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص، من الحملات الأمنية الفلسطينية من سنة 1996 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، فلم تنفذ حماس خلال سنتي 1997-1998 سوى عمليتين استشهاديتين، بالإضافة إلى عدد من العمليات التي لم تؤثر على المسار العام للتسوية والمفاوضات⁴⁸.

وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن السلطة الفلسطينية كانت تعتقل المواطنين الفلسطينيين على خلفية ميولهم أو انتمائهم لحركات تعارض "إسرائيل"، تحت ضغوط ومحاولات ابتزاز من الولايات المتحدة و"إسرائيل". كما ذكر المركز أن السلطة الفلسطينية أغلقت أكثر من عشرين مكتباً لمؤسسات إسلامية مرخصة قانونياً، وقد تمّ تنفيذ أوامر الإغلاق لمعظم هذه المؤسسات في 1997/9/25⁴⁹.

وكان اغتيال محي الدين الشريف، أحد قيادات كتائب القسام، في 1998/3/29، في رام الله، من الأحداث البارزة التي أثرت على العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحماس. فقد أعلن مسؤولون فلسطينيون أن تحقيقاتهم دلت على أن الاغتيال كان في إطار تصفيات داخلية في كتائب القسام، واتهمت عضو في الكتائب عادل عوض الله باغتيال الشريف، الأمر الذي رفضته حماس وأعلنت عزمها إجراء تحقيقها الخاص، كما اتهمت حماس المخابرات الإسرائيلية بتصفية الشريف⁵⁰.

واعتقلت الأجهزة الفلسطينية عماد عوض الله، شقيق عادل، على خلفية اغتيال الشريف، واستطاع عماد الفرار من سجنه في 1998/8/15. واستشهد الأخوان عماد وعادل عوض الله في 1998/9/10، وذكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوة خاصة من جنود الاحتلال الإسرائيلي قامت بتصفية الأخوين. إلا أن المكتب الإعلامي لكتائب القسام ذكر على موقعه الإلكتروني أن اغتيال الشريف جاء في إطار سلسلة من

⁴⁷ الحدث، 1996/9/30.

⁴⁸ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، ص 17.

⁴⁹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير النشاطات والتقارير المالي 1 يناير - 31 ديسمبر 1997.

⁵⁰ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 1998.

عمليات الاغتيال والملاحقة والاعتقال التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضدّ مجاهدي حماس وباقي القوى الفلسطينية. وأشار إلى أن ما تلا عملية الاغتيال من تطورات ميدانية، تثبت التنسيق الأمني المحكم بين أمن السلطة والشاباك، من أجل القضاء على الحركة. حيث تمّ اعتقال عماد عوض الله، وتدمير تهريبه بعد زرع جهاز يحدد مكانه، وملاحقته واغتياله مع شقيقه عادل عوض الله⁵¹.

وتمّ اعتقال ما يزيد عن مئة مواطن في قطاع غزة خلال سنة 2000 لأسباب سياسية. وكان من أبرز الحملات الحملة التي شنتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 2000/3/4 في مخيم الشاطئ، وحيّ الشجاعية بقطاع غزة، وطالت العشرات من مؤيدي ومناصري حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وجاءت الحملة على أثر قيام مجموعة مكونة من خمسة أفراد من كتائب القسام في 2000/3/2 بتنفيذ عملية عسكرية في بلدة الطيبة داخل الأراضي المحتلة سنة 1948⁵².

وعلى أثر اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 أوقفت السلطة معظم عمليات الاعتقال بحق المواطنين على خلفية الرأي السياسي، وأفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين الموقوفين والمحتجزين لديها بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف مقرات الأمن الفلسطينية في مدينة غزة في 2000/10/12⁵³.

ثانياً: سياسات السلطة تجاه المقاومة الفلسطينية 2007-2000:

جاءت انتفاضة الأقصى بعد حالة اليأس والإحباط التي عمت الشارع الفلسطيني من المفاوضات، التي لم تحقق له حلم الدولة، واستعادة الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين. وكانت زيارة أرييل شارون، رئيس حزب الليكود، الاستفزازية إلى المسجد الأقصى في 2000/9/28 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة، والتي جاءت بدعم واضح من رئيس

⁵¹ موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام - المكتب الإعلامي، انظر: <http://www.alqassam.ps/arabic/sohdaa5.php?id=62>

⁵² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2000.

⁵³ المرجع نفسه.

الحكومة الصهيونية إيهود باراك للزيارة حيث زوده بـ 600 جندي لمرافقته، واستنفر ثلاثة آلاف جندي وشرطي في القدس وأحيائها⁵⁴.

ولم تستطع السلطة مقاومة أو تعطيل تيار الانتفاضة الجارف، فحاولت التعامل معه والاستفادة منه سياسياً لتحقيق مكاسب تفاوضية. كما أعطت الانتفاضة فصائل المقاومة دفعة جديدة لإثبات صحة برامجها. وقد شجع ذلك التيار المطالب بالمقاومة المسلحة في حركة فتح على المشاركة في الانتفاضة، فظهرت كتائب الأقصى التابعة لفتح والتي كان لها دور كبير، خصوصاً في العمليات التي تنفذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعبارة أخرى، فإن فصائل المقاومة، وعلى رأسها حركة حماس، نجحت خلال انتفاضة الأقصى في جرّ السلطة الفلسطينية، وكثير من عناصر فتح، إلى خانة المقاومة. وتمكنت من فرض أجندة الانتفاضة على السلطة، فضلاً عن إرباك وتعطيل خطّ التسوية⁵⁵.

كما انحاز ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، إلى الانتفاضة، وبدأ مسانداً لها، بالرغم من تصريحاته المتكررة بإدانة عمليات المقاومة التي تستهدف المدنيين من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتزايدت أعداد قوات الأمن الفلسطينية التي تدافع عن الناس ضدّ الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وقررت الحكومة الإسرائيلية اعتبار السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات "كياناً إرهابياً"، وشبّه شارون عرفات بـ "ابن لادن"، وذلك على الرغم من إعلان عرفات، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، وقف إطلاق النار من طرف واحد، وتأكيد على أنه سيبدل ما بوسعه من أجل المحافظة عليه، وأن الشعب الفلسطيني قد اختار السلام كخيار استراتيجي لا رجعة عنه⁵⁶.

كما اتهمت "إسرائيل" عرفات بالتقصير، وحملته مسؤولية ما يحدث؛ لأنه لم يتخذ ما يجب من إجراءات لوقف ما تسميه "الإرهاب"، وتعالّت الأصوات داخل الحكومة الإسرائيلية الداعية إلى طرد عرفات، أو تصفيته جسدياً، أو اعتقاله ومحاكمته. وقد

⁵⁴ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 124.

⁵⁵ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، ص 17-18.

⁵⁶ موقع دائرة الإعلام والثقافة بقطاع غزة - فتح، 2013/12/4، انظر: <http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=343>

حاصرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مقره الرئاسي في أواخر مارس/آذار 2002، عقب اجتياحها لمدينة الضفة الغربية. وبعد ثلاثين شهراً من الحصار تدهورت صحة عرفات، وتوفي في 9/11/2004. وتحوم الشكوك حول وفاته⁵⁷، حيث كشفت تحاليل طبية، أجراها المركز الطبي في جامعة فودوا بمدينة لوزان السويسرية Centre Hospitalier Universitaire Vaudois (CHUV) في نهاية سنة 2013 أن سبب وفاة عرفات ناتج عن مادة البولونيوم polonium السامة، بينما شكك خبراء روس بهذا السبب من خلال العينات التي قاموا بتحليلها.

أفضت انتفاضة الأقصى إلى وضع جديد فيما يتعلق بالتزامات السلطة الفلسطينية تجاه الاحتلال الإسرائيلي، والقاضية بمنع عمليات المقاومة، وجمع أسلحتها، واعتقال أعضاء الفصائل المقاومة. وتمّ إيقاف معظم عمليات الاعتقال على خلفية سياسية، وتمّ الإفراج عن معظم المعتقلين السياسيين. وذكر رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية العقيد جبريل الرجوب، في 16/6/2001 في حديث لإذاعة "صوت فلسطين"، أن أجهزة الأمن الفلسطينية لن تعتقل أي فلسطيني إلا إذا خرق قوانين السلطة الأمنية⁵⁸.

وبعد اغتيال "إسرائيل" أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 27/8/2001 في رام الله، قامت الجبهة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رجب عام زئيفي في 17/10/2001 في القدس. وسارعت "إسرائيل" لتحميل عرفات المسؤولية. وكبادرة "حسن نية"، بعث عرفات برسالة إلى الحكومة الأمريكية أكد فيها أن الأشخاص المطلوبين لـ "إسرائيل" بقضية مقتل زئيفي سيجري التحقيق معهم، وتقديمهم للمحاكمة. واعتقلت قوى الأمن الفلسطينية المشتبه بهم، ومن بينهم الأمين العام الجديد للجبهة الشعبية أحمد سعدات، وحُكم على المتهمين بالحبس لمدة 18 عاماً لمشاركتهم في عملية قتل زئيفي. ومع ذلك تجاهلت "إسرائيل" المحاكمة، وطالبت بتسليم المتهمين لتقديمهم إلى المحاكمة في "إسرائيل"⁵⁹.

⁵⁷ السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع وزارة الشؤون الخارجية، انظر:

http://www.mofap.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=35&catid=30&Itemid=32

⁵⁸ الشرق الأوسط، 17/6/2001.

⁵⁹ دائرة الإعلام والثقافة بقطاع غزة - فتح، 4/12/2013، انظر:

<http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=343>

بعد استقالة محمود عباس من رئاسة الوزراء في 2003/9/6 خرج محمد دحلان من التشكيلة الحكومية لأحمد قريع، واختفى مرة أخرى، ليعود صيف 2004، ويحرك عناصره، لإثارة الفوضى في شوارع قطاع غزة، معلناً أنه يقود حركة إصلاح ويحارب الفساد. ورأى البعض هذه الأفعال محاولة للانقلاب على عرفات. واتهم دحلان عرفات ومسؤولين بالسلطة بإضاعة خمسة مليارات دولار من المساعدات الخارجية للسلطة بطريقة غير واضحة، وأنهم تلاعبوا بهذا المبلغ، وقال: "ذهبت هذه الأموال مع الريح"، وإن عرفات "يجلس على جثث الفلسطينيين"⁶⁰. غير أن حقيقة الأمر لم تكن كذلك، خصوصاً أن دحلان هو الذي يقود الحملة، في الوقت الذي يتهمه الكثير بأنه "غارق في الفساد"، وأن المسألة لا تعدو مجرد غطاء لتحقيق أهداف سياسية، خصوصاً أنها جاءت بعد أزمة حصلت عندما شكل محمود عباس الحكومة. وكان جوهر الصراع في حينه متركزاً على موضوع الصلاحيات الأمنية، ودعوات عباس للتخلي عن الانتفاضة، وإيقاف المقاومة ونزع سلاحها، تلبية لشروط خريطة الطريق، وبروز تيار داخل كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، المدعومة من عرفات، بدأ يتحرك باتجاه الضغط على عرفات لتنفيذ إصلاحات تُقضي رموز الفساد والمتعاونين مع "إسرائيل"، لصالح تعيين الرموز الوطنية، لحماية خيار المقاومة، واستمرار الانتفاضة⁶¹.

وقد وصف رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهارون زئيفي فركش Aharon Zeevi Farkash خطوة دحلان تلك بأنها خطوة سابقة لأوانها، وأنها لن تنجح، و"أن طموح دحلان تغلب على القدرات التي يتمتع بها، وبدأ خطوته من دون القوى التي كانت تحت سلطته"⁶².

بعد وفاة الرئيس عرفات في 2004/11/9، دعا محمود عباس الفصائل الفلسطينية لوقف الهجمات ضد "إسرائيل" لتسهيل عملية انتخاب خليفة لعرفات⁶³. وانتخب الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في 2005/1/9 عباس رئيساً للسلطة

⁶⁰ صحيفة الوطن، الكويت، 2004/8/1.

⁶¹ موقع العرب نيوز، 2004/8/20، انظر: <http://alarabnews.com/alshaab/2004/20-08-2004/38.htm>

⁶² المرجع نفسه.

⁶³ الشرق الأوسط، 2004/11/18.

الفلسطينية، والذي أدى اليمين الدستورية رئيساً منتخباً للسلطة الفلسطينية في 2005/1/15، وطالب "إسرائيل" بالبدء فوراً بتطبيق خريطة الطريق وبشكل متوازن⁶⁴.

وفي شباط/ فبراير 2005، شارك عباس في مؤتمر دعت إليه مصر في مدينة شرم الشيخ، انتهى إلى إعلان فلسطيني-إسرائيلي عن وقف متبادل "لأعمال العنف"⁶⁵، وهو ما انتقدته فصائل فلسطينية. ووقع عباس على اتفاق مع إدارة جورج بوش الابن وحكومة شارون في آذار/ مارس 2005، حول تشكيل فريق التنسيق الأمني الأمريكي؛ الذي سيتولى تدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية، والإشراف على عملية التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة. كما أبرم عباس اتفاق القاهرة مع فصائل المقاومة في آذار/ مارس 2005، توصل خلاله إلى إعلان تهدئة فلسطينية من جانب واحد، وتستمر حتى نهاية السنة؛ مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال⁶⁶.

وبالرغم من تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع، بعد اجتماعه بقيادة الفصائل الفلسطينية في دمشق في 2005/8/22، على ألا خلاف حول سلاح المقاومة، استُخدم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كذريعة للضغط من أجل نزع سلاح فصائل المقاومة في القطاع. وفي نهاية آب/ أغسطس 2005، أصدرت وزارة الداخلية الفلسطينية بياناً قالت فيه "إن وحدانية السلطة الفلسطينية وشرعيتها ليست مجالاً للشك أو المراهنة"⁶⁷.

وفي أيلول/ سبتمبر 2005 وقع انفجاران داخليان في قطاع غزة، الأول في منزل ناشط من حماس، والثاني خلال مسيرة احتفالية لحماس، أوديا بحياة 21 مواطناً؛ وقد تسبب الانفجاران في تصاعد حدة التوتر في مدينة غزة، وحدة الخلاف بين حماس ووزارة الداخلية. وعندما كشفت حماس عن هوية قياديينها العسكريين في مناطق قطاع غزة، وصف وزير الداخلية الخطوة بأنها "تأتي وكأن لا سلطة ولا شرعية... وأن هناك سلطة موازية". وبعد تهديدات من عباس بالتصدي لحماس، وتصاعد وتيرة الخلاف بين

⁶⁴ خارطة الطريق، الجزيرة.نت، 2005/3/20، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm>

⁶⁵ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2005/2/8، انظر:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/8-2-2005.html>

⁶⁶ الحياة، 2005/3/18.

⁶⁷ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 33-34.

الفلسطينيين أنفسهم، وازدياد حدة الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع، أعلن محمود الزهار، القيادي في حماس، أن الحركة أخذت قراراً بوقف الهجمات على "إسرائيل" من قطاع غزة⁶⁸.

وكانت كتائب القسام، وسرايا القدس، وكتائب شهداء الأقصى، قد أعلنت في نهاية 2005 انتهاء التهدة، وهددت بالرد العنيف على كل اعتداء إسرائيلي⁶⁹. وذلك بالتزامن مع دعوات الرئيس عباس لاستمرار التهدة.

وفي 2006/1/19، وبعد تصاعد العمليات الإسرائيلية ضد المقاومة، فجر أحد أعضاء حركة الجهاد نفسه بحافلة في تل أبيب، قتل فيها إسرائيليين اثنين، وجرح 22. واستنكرت السلطة العملية، ووصف عباس منفذها بـ"المارقين"⁷⁰.

ومنذ أن أعلنت نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2006 اتسعت الفجوة بين المشروعين اللذين تحملهما كل من فتح وحماس، فقد أصرت حركة فتح على الحفاظ على المكتسبات التي حصلت عليها من خلال قيادتها السلطة منذ نشأتها في سنة 1994، والالتزام بالمسيرة السلمية واستحقاقاتها بما يتماشى مع ما يراه المجتمع الدولي، وذلك من خلال ما أعلنه الرئيس محمود عباس في خطاب وجهه للشعب الفلسطيني على إثر تسلمه لنتائج الانتخابات، حيث ذكرَ بأنه رئيس منتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحل السلمي للصراع مع "إسرائيل"⁷¹. بينما أصرت حركة حماس على حقها بممارسة صلاحياتها كأكبر كتلة برلمانية باتت بموجبها الحزب الحاكم، ومحاولة تنفيذ نهجها في إدارة السلطة بما يتوافق مع ما وعدت به ناخبها من الإصلاح السياسي، وعدم التنازل عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بوجود "إسرائيل" كدولة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية⁷². كما أن كتائب القسام تجنبت إحراج

⁶⁸ المرجع نفسه، ص 34.

⁶⁹ الخليج، 2006/1/1.

⁷⁰ الحياة، 2006/1/20.

⁷¹ موقع عرب 48، 2006/1/27، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=34415>

⁷² كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، موقع كتلة التغيير والإصلاح، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2006، في: <http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128>

الحكومة والرئيس عباس فلم تشارك في البداية في ردود قوى المقاومة على الاعتداءات الإسرائيلية، والتي انحصرت في أغلبها في عمليات القصف بالصواريخ⁷³.

وفي 2006/4/17، نفذت الجهاد الإسلامي عملية استشهادية في تل أبيب، قتل فيها ثمانية وجرح 65 من الإسرائيليين؛ ودان رئيس السلطة العملية، ووصفها بـ "الحقيرة"، وقال إنها تسيء للشعب الفلسطيني⁷⁴.

ونفذت كتائب القسام، بالاشتراك مع ألوية الناصر صلاح الدين، الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، وجيش الإسلام، في 2006/6/25، عملية "الوهم المتبدد" Dispelled Illusion، التي أسفرت عن أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. واستغلت "إسرائيل" العملية لتطلق حملة "أمطار الصيف" Summer Rain العسكرية على قطاع غزة، غير أن دخول الإسرائيليين في حرب مع حزب الله اللبناني في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2006، أوقف العملية.

وفي أثناء العدوان على لبنان، صرح عباس بأن "إسرائيل" طلبت هدنة في قطاع غزة، مقابل توقف المقاومة عن إطلاق الصواريخ⁷⁵. وعقد لقاءات مع ممثلي الفصائل في قطاع غزة، في محاولة للتوصل إلى تهدئة جديدة، غير أن محاولة عباس فشلت، بالرغم من إعلانه تجديد التهدئة، مقابل نفي الفصائل الاتفاق على ذلك⁷⁶.

ووصف عباس الصواريخ بالعبثية وهاجم فصائل المقاومة، وذلك بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 باجتياح شمال قطاع غزة، بحجة وقف إطلاق الصواريخ⁷⁷؛ وقد استهجن الفصائل الفلسطينية تصريحاته، ورأت أنها توفر غطاء للعدوان الإسرائيلي⁷⁸.

وفي شباط/ فبراير 2007 وقّعت حركتا فتح وحماس، برعاية سعودية، "اتفاق مكة"، نتج عنها تأليف حكومة وحدة وطنية، وجاء في كتاب التكليف الموجه من عباس

⁷³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 40.

⁷⁴ وفا، 2006/4/17، انظر: <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=84620>

⁷⁵ الحياة، 2006/7/24.

⁷⁶ الحياة، 2006/8/18.

⁷⁷ السفير، 2006/11/9.

⁷⁸ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 41.

إلى إسماعيل هنية: "أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية". وأعلن هنية قبول خطاب التكليف⁷⁹، وألقى خطاباً أمام المجلس التشريعي عُدد بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة، أشار فيه إلى "المقاومة بأشكالها، ومنها الشعبية والجماعية ضد الاحتلال"، والعمل على "تثبيت التهدة وتوسيعها لتصبح تهدة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، في مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي وقف إجراءاته على الأرض"⁸⁰.

وسعى عباس إلى تزويد الأجهزة الأمنية، التي أحكم سيطرته عليها، بالأسلحة، وذلك لمواجهة حركات المقاومة، بحجة ضبط الأمن؛ ومن ذلك ما كشفته صحيفة هآرتس في 2007/6/7، من أن الرئيس عباس والمنسق الأمني الأمريكي كيث دايتون طلبا من "إسرائيل" التصديق على شحنة أسلحة مصرية، تشمل عشرات العربات المدرعة، ومئات الصواريخ المضادة للدبابات، وآلاف العبوات الناسفة وملايين القطع من العتاد⁸¹. و"إسرائيل" بالطبع ما كانت لتوافق على ذلك، ولا حتى دايتون نفسه ما كان يمكن أن يسعى في أمر كهذا لو أن السلطة الفلسطينية كان في نيته استخدام هذا السلاح في التصدي للاحتلال.

إضافة إلى ذلك، كان لكشف العديد من الاجتماعات والمداولات التي كانت تجري في الخفاء، بمشاركة مسؤولين من السلطة الفلسطينية وحركة فتح، تحت ستار حماية العملية السلمية عن طريق إسقاط حكم حماس، لرفضها شروط اللجنة الرباعية الدولي، أثر في انفجار الوضع الداخلي الفلسطيني.

ومن ذلك ما كشفته صحيفة الصنڊاي تايمز The Sunday Times حول اجتماع عقد في 2006/2/9-8 بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين في تكساس في الولايات المتحدة ترأسه إدوارد جرجيان Edward Djerejian، السفير الأمريكي السابق في "إسرائيل"، حيث تمت مناقشة السبل اللازمة لتهميش حركة حماس⁸². وما نشرته أيضاً صحيفة

⁷⁹ الحياة الجديدة، 2007/2/16.

⁸⁰ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2007/3/17، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/ministry_2007_11.htm

⁸¹ David Rose, "The Gaza Bombshell report," *Vanity Fair* magazine, April 2008,

<http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804>

⁸² The Sunday Times newspaper, 19/2/2006.

نيويورك تايمز The New York Times عن خطة أمريكية - إسرائيلية تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، والتسبب بمعاناة الشعب الفلسطيني لإجباره على إسقاط حكومة حماس⁸³.

كما اتهم تقرير أعده وولف راينهاردت Wolf Reinhardt، معلق صحيفة يونغ فلت الألمانية، في 2007/6/14، الرئيس بوش بالتخطيط منذ فترة طويلة لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وبتحريض تيار داخل حركة فتح على القيام بتصفيات جسدية لقادة الفصائل العسكرية لحركة حماس. مستنداً في ذلك على اعتراف لكيث دايتون أدلى به أمام جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس الأمريكي أواخر أيار/ مايو 2007، بين فيه وجود تأثير قوي للولايات المتحدة على تيارات فتح كافة⁸⁴. كما ذكر ديفيد روز David Rose في تقرير لمجلة فانيتي فير Vanity Fair الأمريكية، أن المجلة تملك وثائق سرية، أثبتت صحتها مصادر أمريكية وفلسطينية، تكشف عن خطة سرية، اعتمدها بوش وتولت تنفيذها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ونائب مستشار الأمن القومي إليوت أبرامز Elliott Abrams، بالتنسيق مع محمد دحلان والأجهزة الأمنية التي يترأسها، للتحريض على حرب أهلية فلسطينية، والقضاء على قوة حماس، وإسقاط الحكومة التي شكلتها⁸⁵.

ثالثاً: سياسات السلطة في رام الله تجاه المقاومة الفلسطينية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة 2007-2013:

خاضت حركة حماس ما أسمته بمعركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، في منتصف حزيران/ يونيو 2007؛ فقد أدت محاولات إفشال حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلت عقب اتفاق مكة، أمنياً، إلى انفجار المواجهة المسلحة، انتهت بفرض سيطرة الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنية على قطاع غزة، بينما سيطرت الرئاسة الفلسطينية والحكومة التي شكلها سلام فياض على الضفة الغربية.

⁸³ Steven Erlanger, "Us and Israelis are said to talk of Hamas Ouster," *The New York Times* newspaper, 14/2/2006.

⁸⁴ عرب 48، 2007/6/15، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=54&id=46221>

⁸⁵ David Rose, *op.cit.*

وأعلنت حماس أن ما قامت به جاء من أجل قطع الطريق على ما وصفتها بـ"الفئة المتصهينة التي تتستر ببعض الأجهزة، وتنطلق من مقراتها وتندرب في مواقعها". وشددت حماس في بيانها على أنها "لا تعادي أيّاً من هذه الأجهزة، ولكن تستهدف الفئة التي تندس بين صفوفهم فقط"⁸⁶. وقال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، إن الخطوة الأولى في التوافق الوطني تتمثل في حلّ مشكلة الملف الأمني، بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية، وتنظيفها من الفساد ومن الأدوار المشبوهة⁸⁷، في إشارة إلى التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي.

ورأى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أن ما قامت به حماس في غزة هو قضاء على تيار دايتون ومخططه داخل فتح، وأنه لم يكن موجهاً ضدّ فتح نفسها⁸⁸. واتهم خالد أبو هلال، الناطق الإعلامي باسم وزارة الداخلية الفلسطينية، الولايات المتحدة و"إسرائيل" بدعم "فئة انقلابية بالسلاح والمال، بهدف إيقاع الشعب الفلسطيني في حرب أهلية، الأمر الذي يساعد في تنفيذ مخططات إسرائيلية". وقال: "إننا لطالما قلنا إن أمريكا تدعم بالسلاح طرفاً ضدّ طرف آخر ليس بالمجان، ولكنها تريد ثمناً من ذلك، والتمن هو إيقاع الشعب الفلسطيني في حرب أهلية، وتنفيذ مخططات إسرائيلية تستهدف النيل من حقوق الفلسطينيين"، لافتاً الانتباه إلى أن المعركة التي تدور في قطاع غزة هي معركة عنوانها واحد هو السلاح الأمريكي والإسرائيلي⁸⁹.

سعت الرئاسة الفلسطينية للتعامل مع حالة الانقسام، وأتبعها بسلسلة من الإجراءات، استهدفت حركة حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية. وذكرت صحيفة يديعوت أchronoth Yedioth Ahronoth في أيلول/ سبتمبر 2007 أنه في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس اعتقلت أجهزة أمن السلطة أكثر من ألف من

⁸⁶ الشرق الأوسط، 2007/6/14.

⁸⁷ الحياة، 2007/7/22.

⁸⁸ برنامج بلا حدود، مستقبل الصراع بين فتح وحماس، الجزيرة.نت، 2007/6/27، انظر: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/339af9e3-1c57-45b0-ab71-e34c0d851b07>

⁸⁹ الشرق الأوسط، 2007/6/14.

عناصر حماس⁹⁰. وأفادت حماس أن الحركة تعرضت في الضفة لـ 1,007 اعتداءات في الفترة 2007/8/31-6/11 من عناصر الأجهزة الأمنية ومن عناصر فتح⁹¹.

كما اتخذ عباس سلسلة من القرارات للحيلولة دون تكرار تجربة غزة في الضفة، في مقدمها تفكيك كتائب القسام، حيث أصدر في 2007/6/26 مرسوماً يقضي بحل كل "المليشيات والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية"، وطلب المرسوم من الحكومة إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة ومصادرة أسلحتها⁹²؛ وذلك إفساحاً في المجال أمام خطة أمنية يجري إعدادها في وزارة الداخلية، التي يرأسها اللواء عبد الرزاق يحيى؛ ويشمل ذلك تنظييمات حركة فتح، وحماس والجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى. وهذا في الحقيقة كان تنفيذاً لخريطة الطريق في بندها المتعلق بتفكيك خلايا المقاومة⁹³.

وعمل على تجفيف مصادر تمويل حماس وإغلاق مؤسساتها، عبر إصدار مرسوم رئاسي، في 2007/6/22، يعطي وزير الداخلية صلاحيات حل الجمعيات المرخصة سابقاً⁹⁴.

كما تواصلت إجراءات حكومة فياض الأمنية ضدّ حماس في الضفة خلال سنة 2008 بحجة منع السلاح غير الشرعي، وبحجة أن حماس تسعى للانقلاب على الشرعية. وقال فياض إن السلطة ”حريصة على التعددية السياسية وعدم المس بها، إلا أنها

90 الخلع، 2007/9/6.

⁹¹ المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية - حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4، انظر : <http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEPMo%2bi1s7m9FQHIT%2f%2bbPBrh9bwrKlHI3akLLUHarsCCGjyTAu9o9iwYQYyHp0jGJ9w69m5SXYqQ1YW2jTHS4cyIn89tgqHwSWy7TWcKw95dhBG%2fkPlNf8M%3d>؛ وتقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.

⁹² وفا، 2007/6/26، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=54651>؛ ومعاً، 2007/6/26، انظر: <http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=72543>

⁹³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 58.

رويترن، 2007/6/22، انظر: http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-06-22T142049Z_01_OLR251157_RTRIDST_0_OEGTP-MID-SECURITY-MA7.XML، والحياة، 2007/6/23.

ترفض التعددية الأمنية⁹⁵، لكنه كشف عن سياسة تعامل حكومته مع حماس بقوله: "طالما أن الوضع قائم على ما هو عليه في غزة، فإن حماس هي تنظيم مناوئ للسلطة، والحكومة تعمل وفق هذا"⁹⁶. وكشف رياض المالكي، وزير الخارجية، أن حكومة فياض اتخذت قراراً في 2008/5/5 بسحب كل أسلحة المقاومة التي سماها الميليشيات، وسلاح كل شخص لا ينتمي للأجهزة الأمنية⁹⁷؛ وهو قرار يأتي تنفيذاً للبند الأول من خريطة الطريق.

وأصرّت السلطة الفلسطينية على عدم وجود معتقلين سياسيين، باعتبار أن اعتقال رجال المقاومة ليس اعتقالاً سياسياً، بل يُصنف تحت باب اعتقال "الفئات المسلحة التابعة لأي جهة، والتي تحمل أيّ سلاح"، بحسب وصف العميد سميح الصيفي، قائد منطقة الخليل، والذي شدد على أن "أي سلاح غير سلاح الأجهزة الأمنية غير شرعي"⁹⁸.

ونتيجة لذلك، نشرت السلطة، وبموافقة إسرائيلية، عناصرها الأمنية في مناطق جنين ونابلس والخليل وبيت لحم، ونجحت في تفكيك العديد من خلايا المقاومة، وفي إحباط عمليات تفجير ضدّ "إسرائيل". وعلى الرغم من أن تركيزها كان على ضرب البنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس، إلا أنها سعت إلى ضرب وتفكيك كلّ الأجنحة المسلحة لفصائل المقاومة، بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، وسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي وغيرها⁹⁹.

وأشاد تقرير لجهاز الشاباك، نُشر في أوائل 2008، بجدية عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبأنها تمكنت من مصادرة 120 قطعة سلاح، وكشفت مختبراً لإعداد المتفجرات، كما أطاحت بعدد من مديري الجمعيات الخيرية¹⁰⁰. ونوه العقيد يوآف مردخاي Yoav Mordechai، رئيس الإدارة المدنية بالضفة، بأن التنسيق الأمني أخذ

⁹⁵ الخليج، 2008/4/23.

⁹⁶ الدستور، 2008/8/8.

⁹⁷ الخليج، 2008/5/6.

⁹⁸ الشرق الأوسط، 2008/10/28.

⁹⁹ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، ص 54.

¹⁰⁰ الحياة، والقدس العربي، 2008/1/8.

بالاتساع، وأن هناك لقاءات تُعقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين¹⁰¹. وقال مردخاي: "إننا نخوض معركة حقيقية ضدّ تنظيم حركة حماس المدني والاجتماعي، ونعمل حالياً بكل طاقتنا وبقوة ضدّ كل مؤسسات حماس على اختلافها: المدنية والعسكرية في الضفة الغربية"¹⁰². وأوضح يوفال ديسكين، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، في اجتماع للحكومة الإسرائيلية، أن "التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة جيد جداً، خاصة في محاربة الإرهاب وإغلاق المؤسسات"¹⁰³.

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة بإشراك محققين إسرائيليين وأمريكيين خلال التحقيق مع نشطاء المعتقلين، وحملت المسؤولية عن وفاة محتجزين لدى الأجهزة الأمنية، حيث حمل فوزي برهوم، الناطق الرسمي باسم الحركة، عباس وفياض المسؤولية الكاملة القانونية والأخلاقية عن وفاة الشيخ مجد البرغوثي، الذي توفي وهو محتجز لدى جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في شباط/فبراير 2008، وعن حياة كل المعتقلين السياسيين في سجون السلطة¹⁰⁴. إلا أن تقرير النائب العام الفلسطيني أكد أن سبب الوفاة المباشر هو وفاة طبيعية سببها مرض مزمن¹⁰⁵.

كما أعلنت حركة الجهاد الإسلامي رفضها لممارسات السلطة في رام الله، وأن تكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية حارسة لأمن الاحتلال الإسرائيلي. وشدد الشيخ خضر حبيب، القيادي في الحركة، على أن سلاح المقاومة شرعي، ونظيف، ويجب الدفاع عنه، وحمايته، وعدم المساس به¹⁰⁶. كما اتهمت حركة الجهاد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 2008/7/1 بالتنسيق مع "إسرائيل" أمنياً لاعتقال نشطاءها، واغتيالهم؛ وذلك عقب نجاة علاء أبو الرب، القائد العسكري في الجناح العسكري للحركة، من عملية اغتيال إسرائيلية، بعد محاصرته من قبل الأجهزة الفلسطينية¹⁰⁷.

¹⁰¹ الشرق، 2008/1/24.

¹⁰² الدستور، 2008/9/13.

¹⁰³ أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، بي بي سي بالعربية، 2008/10/19، في: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7678000/7678733.stm

¹⁰⁴ القدس العربي، 2008/4/8.

¹⁰⁵ الحياة الجديدة، 2008/4/9.

¹⁰⁶ المرجع نفسه.

¹⁰⁷ القدس العربي، 2008/7/2.

وعلى الرغم من أن تركيز الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية كان على ضرب البنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس، إلا أنها سعت إلى ضرب وتفكيك كل الأجنحة المسلحة لفصائل المقاومة، حيث شدد اللواء حازم عطا الله، قائد الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، على أن "كل من له علاقة بالسلاح والمتفجرات، أي العمل العسكري، وليس مهماً ضد من سيوجه هذا العمل، لأنه يقع على الأرض الفلسطينية، فسنعتقله"¹⁰⁸.

ويظهر محضر اجتماع بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين في الضفة كشف عنه كبير المحللين في يديعوت أحرونوت ناحوم برنياع Nahum Barnea، أن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن الإسرائيلية هدفه القضاء على حماس "العدو المشترك" للطرفين. حيث أكد أبو الفتح، قائد الأمن العام والقوة العسكرية الفلسطينية، خلال الاجتماع، أنه "ليس هناك خصام بيننا، لدينا عدو مشترك، حركة حماس، نحن نتحرك ضد حماس الآن أيضاً في رمضان". وتابع "أنا سأفعل اليوم كل ما أستطيعه حتى أمنع العمليات، أنتم تدركون أننا أفضل من السابق أنتم تمدحون ذلك، بفضل عملياتنا أصبحتم أقل حاجة لقواتكم"¹⁰⁹.

ووفق محضر الجلسة قال ماجد فرج، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية: "نحن في معركة صعبة جداً... قررنا خوض الصراع حتى النهاية، حماس هي العدو، قررنا شنّ حرب عليها، وأنا أقول لكم لن يكون أي حوار معهم فمن يريد أن يقتلك عليك أن تبكر بقتله. أنتم توصلتم إلى هدنة معهم أما نحن فلا". وذكر أن الأجهزة الأمنية تقوم "بتولي أمر كل مؤسسة حمساوية ترسلون اسمها إلينا، أعطيتمونا في الآونة الأخيرة أسماء 64 مؤسسة، وقد انتهينا من معالجة 50 منها، بعض هذه المؤسسات أغلقت، وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة". كما استطاعت السلطة، بحسب قول فرج، وضع أياديها على أموال هذه المؤسسات، وذكر أن "إسرائيل حولت للسلطة 150 حساباً بنكياً يشتبه بعلاقتها بالتنظيمات الإرهابية، والسلطة أغلقت 300 حساب"، مشيراً إلى أنهم كانوا يفكرون "ألف مرة قبل الدخول للمسجد، أما اليوم فنحن ندخل لكل مسجد عند الحاجة"¹¹⁰.

¹⁰⁸ أحمد بديري، مرجع سابق.

¹⁰⁹ القدس العربي، 2008/9/22.

¹¹⁰ المرجع نفسه.

وأصدرت حماس في 2008/11/12 إحصائية بـ 616 معتقلاً سياسياً من أبنائها لدى السلطة، بينهم 35 أسيراً محرراً. وقالت إن حالات الاعتقال السياسي لأفرادها في الضفة بلغت 2,921 حالة اعتقال، في الفترة من 2007/6/10 وحتى 2008/11/11¹¹¹. واتهمت حماس عباس والحكومة في رام الله بمحاولة ضرب تيار المقاومة.

وأكدت مؤسسات حقوقية فلسطينية على وجود اعتقال سياسي في الضفة الغربية، وقال شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان، إن عدد المعتقلين في الضفة بلغ نحو 270 معتقلاً، كما قال إن كل الأجهزة الأمنية تمارس التعذيب، وإنه أصبح ظاهرة واسعة الانتشار¹¹². ورصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن 28 شكوى من حالات تعذيب وسوء معاملة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 فقط¹¹³.

وبالمقابل، اتهم حماس حركة حماس بتنفيذ أجنداث إقليمية وبالارتباط بإيران والعلاقة بالقاعدة، وبأنها تسعى لإنشاء "إمارة ظلامية" في قطاع غزة، ووصف صواريخ المقاومة بأنها "عبثية". وأكد أنه لا يسمح بازديادية السلاح في الضفة لأي شخص من فتح أو حماس، و"قصة أن هذا السلاح للمقاومة أكذوبة كبيرة لا تنطلي على أحد"¹¹⁴. كما اتهم الفصائل الفلسطينية بالمتاجرة بالمال والسلاح والمخدرات¹¹⁵.

ومن جهتها، تمكنت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة من توفير غطاء لحركات المقاومة، واستمر نقل و"تهريب" الأسلحة إلى القطاع وتصنيع ما يمكن تصنيعه. غير أن المربع الذي وجدت الحكومة نفسها فيه جعل فعل حماس، وتيار المقاومة فعلاً دفاعياً في جوهره.

¹¹¹ موقع مركز البيان للإعلام، 2008/11/13، انظر:

<http://www.albian.ps/ar/portal/01942ed0-9740-47f1-beef-0577d59f78d3.aspx>

¹¹² أحمد بديري، مرجع سابق؛ والقدس العربي، 2008/11/1.

¹¹³ رويترز، 2008/12/4، انظر: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE4B30N220081204?sp=true>؛

والقدس العربي، 2008/12/5.

¹¹⁴ الحياة، 2008/2/27.

¹¹⁵ القدس العربي، 2008/11/12.

كما طرحت حماس في مذكرة أعدت في 2008/1/6 رؤيتها لحل أزمة الانقسام الفلسطيني؛ رأت فيها أن السلطة الفلسطينية بغض النظر عن يديرها، غير قادرة وغير مؤهلة لإدارة مشروع المقاومة، وأن من الخطأ ربط المقاومة وأجنحتها العسكرية وسلاحها بالسلطة، وبالتالي لا يجوز للسلطة احتكار السلاح ونزع سلاح المقاومة. وقالت إنه يجب التنسيق بين الفصائل لإدارة الصراع مع "إسرائيل"، وكذلك التنسيق مع حكومة السلطة من خلال آلية مناسبة. وقد كشف محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، عن مقترحات قدمها خالد مشعل للقيادة السعودية من ست نقاط، تتوافق بشكل عام مع المذكرة السابقة¹¹⁶.

ووقفت مسألة "التقيد بما التزمت به منظمة التحرير"، ومنها الموافقة على شروط اللجنة الرباعية الدولية، والتي نصت على نبذ العنف، أي العمل المقاوم، عقبة أمام تنفيذ المبادرة اليمنية للمصالحة الفلسطينية؛ حيث طرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مبادرة لحل الانقسام الفلسطيني في 2007/8/9، وتمّ تعديلها في 2008/2/9، وإضافة بند جديد يتضمن أهم شروط الرئيس عباس للحوار، والذي نصّ على "التقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية"، ومنها شروط اللجنة الرباعية الدولية، التي تشترط التوقف عن مقاومة الاحتلال، والذي كان جوهر الخلاف بين وفدي منظمة التحرير وحماس للحوار (2008/3/23-19)¹¹⁷.

وتعاملت السلطات الأمنية الفلسطينية في رام الله بشكل صارم مع المظاهرات والاحتجاجات التي حاولت الخروج في الضفة تعبيراً عن غضبها على العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، وحصرتها في أطر ضيقة، ومنعتها من رفع شعارات مؤيدة لحماس، كما منعتها من الاحتكاك بقوات الاحتلال. وقامت باعتقال العديد من النشطاء الذين شاركوا في المظاهرات من حماس والجبهتين الشعبية والديموقراطية وغيرها¹¹⁸.

وشاركت الأجنحة العسكرية لمعظم الفصائل الفلسطينية المتواجدة في قطاع غزة في مقاومة العدوان الإسرائيلي، وتفاعل عدد من قيادات فتح مع المقاومة في وجه العدوان،

¹¹⁶ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، ص 26-27 و 32-33.

¹¹⁷ المرجع نفسه، ص 33-34.

¹¹⁸ الحياة، 2009/1/3، والشرق الأوسط، 8 و 2009/1/10.

وعملت الحركة احتفالاتها في الذكرى الـ 44 لانطلاقتها. وقال عباس زكي، ممثل منظمة التحرير في لبنان، إن الفتحاويين هم مشاريع شهادة، و”إن المقاومة ستنتصر“¹¹⁹.

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية في رام الله بأنها لم تتوقف للحظة في حملتها الإقصائية ضدها، لا بل إن الحملة ”تواصلت وازدادت“ في أثناء العدوان على غزة. واتهمت حماس عناصر وقيادات في الأجهزة الأمنية بالتورط في إعداد قوائم بأهداف ”تستحق القصف“ وبتزويد مخابرات الاحتلال بها، وضبطت الأجهزة الأمنية في غزة مراسلات بين ضباط أجهزة أمنية سابقين في غزة وبعض القيادات الأمنية الهاربة إلى الضفة، تشير إلى أن القيادة في رام الله طلبت تقارير عاجلة، وخرائط تفصيلية، عن منازل قيادات في حماس وكتائب القسام ومواقع مفترضة لتخزين السلاح؛ وأن الأجهزة الأمنية في غزة اعتقلت عدداً من هؤلاء الضباط المحسوبين على فتح، وقدموا اعترافات تفصيلية عما قاموا به¹²⁰.

كما ادعت صحيفة معاريف الإسرائيلية في 2009/5/12 أن وثيقة أُعدت في مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية ذكرت أن عناصر فلسطينية رفيعة المستوى ضغطت على ”إسرائيل“ بشكل كبير لإسقاط حكم حماس في قطاع غزة خلال العدوان على غزة¹²¹. غير أن السلطة الفلسطينية نفت ما أوردته معاريف¹²². وكشفت تسريبات موقع ويكيليكس Wikileaks أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت حاولت تنسيق العدوان على غزة مع رئيس السلطة الفلسطينية ومع مصر، وجاء في برقية من السفارة الأمريكية في تل أبيب، أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، قال إن الحكومة الإسرائيلية تشاورت مع مصر ومع حركة فتح في حملة ”الرصاص المصبوب“، وسألت إذا ما كانتا على استعداد لتولي السلطة على قطاع غزة بعد أن تهزم ”إسرائيل“ حركة حماس. وكتب في البرقية أيضاً أن باراك أشار إلى أنه حصل على ”ردّ سلبي“¹²³.

¹¹⁹ المستقبل، 2009/1/5.

¹²⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/22، انظر: <http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xy=z=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bils7%2b%2bH3ieD3NKNaHQOdHTJHY3d9miGoeinhb%2fjveP6SggqdwgPjmr5e%2bXM5pXskFauXxt9ujBiMws8K2W0Dza> LRyuc2MhPtRrJThc6f8hfjBNU%3d، 2009/5/13، والغد.

¹²¹ سما، 2009/5/12، انظر: <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=42426>

¹²² الخليج، 2009/5/13.

¹²³ عرب 48، 2010/11/29، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=75989>

وكان عباس قد انتقد عدم تجديد حماس والفصائل الفلسطينية اتفاق التهدئة. ورأى أن "إنهاء التهدئة لا يجوز". وعن وجود حملة دبلوماسية وسياسية لتوفير غطاء لاجتياح غزة، قال:

نحن لا يمكن أن نقبل أو أن نوافق على أن يتم اجتياح غزة أو حتى توجيه ضربات لها بالطائرات أو المدفعية. ونرفض ذلك رفضاً قاطعاً، لأنه يصب كله في خانة ضرب الشعب الفلسطيني وضرب مصالحه. ونحن في الوقت نفسه ضدّ الصواريخ العنيفة التي تطلق بين الفترة والأخرى، وهذا ما أردده باستمرار. وسنبذل كل جهدنا من أجل أن لا يحدث هذا أو ذاك¹²⁴.

وحمل بعض رموز السلطة حماس مسؤولية الحرب أكثر مما تحملها لـ "إسرائيل"، وقال نمر حماد، مستشار عباس، إن قادة حماس "شركاء" في الجريمة الإسرائيلية ضدّ غزة، وإنه "يتعين على حماس أن تفهم ما معنى أن تقوم بأعمال طائشة"¹²⁵.

وبالرغم من ذلك، قامت السلطة في رام الله بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل"¹²⁶، وقال عباس "لن نقبل بتدمير حماس لنحلّ محلها، وهما الوحيد هو وقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني، والسبيل الوحيد لإنهاء الانقسام هو الحوار، والحوار فقط"¹²⁷، ودعا حماس إلى الموافقة على المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، محملاً الطرف الذي يرفضها "المسؤولية عن شلال الدم"¹²⁸.

وقامت الأجهزة الأمنية في شهري حزيران/ يونيو و كانون الأول/ ديسمبر 2009 بحملتي اعتقال واسعتين ضدّ أنصار حماس، وبحسب حماس فإن أجهزة السلطة اعتقلت في حزيران/ يونيو 474 شخصاً من أنصارها، ونفذت 555 عملية دهم

¹²⁴ الحياة، 2008/12/24.

¹²⁵ الجزيرة.نت، 2008/12/28، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/900d403b-357a-4f35-bfad-547944842ecf>

¹²⁶ رويترز، 2008/12/29، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE4BS0CJ20081229>

¹²⁷ الحياة الجديدة، 2009/1/6.

¹²⁸ الحياة، 2009/1/11.

وتفتيش¹²⁹، واعتقلت 550 من أنصارها في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2009¹³⁰. كما اعترفت الأجهزة الأمنية بأنها صادرت 8.5 ملايين دولار من أعضاء في حماس خلال أشهر قليلة من سنة 2009، بحجة أنها كانت تُستغل لبناء جهاز أمني لها في الضفة¹³¹.

وأكد سلام فياض، رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله، على أن "قواتنا قامت بواجبها الوطني، والسلطة الوطنية مصممة على فرض النظام العام وسيادة القانون"¹³²، وذلك بعدما قامت الأجهزة الأمنية بقتل اثنين من أعضاء كتائب القسام في قلقيلية في 2009/5/31. وتحدث وزير الداخلية عن أن السلطة "لن تسمح لمجموعات خارجة عن القانون العيث بأمن الوطن والمواطنين"¹³³. وشدد حسين الشيخ، مسؤول التنسيق والارتباط مع الجانب الإسرائيلي، على أن كتائب القسام في قلقيلية، تمّ تصفيتهم لأنها كانت تهدد جميع الاتفاقيات والتفاهات التي تمّ التوصل إليها مع الطرف الإسرائيلي، حسب قوله¹³⁴.

واتهم الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية اللواء عدنان الضميري قيادات حماس بممارسة التحريض العلني لمجموعاتها وعناصرها، معتبراً أن ما جرى في قلقيلية كان نتيجة لهذا التحريض. وكشف عن اعتقال مجموعات أمنية تابعة لحماس تعمل تحت اسم "جهاز مجد"، هدفها جمع ونقل المعلومات عن المؤسسات الأمنية التابعة للسلطة، وقال إن هذه المجموعات اعترفت بتكليفها بتصوير مواقع أمنية فلسطينية لمهاجمتها واستهدافها¹³⁵.

¹²⁹ فلسطين، 2009/7/3.

¹³⁰ فلسطين، 2009/12/17-16.

¹³¹ معاً، 2009/7/5، انظر:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=174149&MARK=%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%8A>

¹³² الحياة الجديدة، 2009/6/1.

¹³³ القدس العربي، 2009/6/5.

¹³⁴ فلسطين، 2009/6/1.

¹³⁵ الحياة الجديدة، 2009/6/1.

واتهمت حماس الأجهزة الأمنية بالسعي لتفريق اتهامات بحق عناصرها "الذين استشهدوا"¹³⁶، وقالت إن تلك الجريمة "لم تكن إلا في سياق الحرب المعلنة التي تشنها أجهزة عباس الأمنية على المقاومة في الضفة الغربية، ضمن التزام السلطة المعلن بتنفيذ الشق الأمني من خريطة الطريق"¹³⁷.

وأكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في 25/6/2009، أن ما يجري في الضفة إنما هو "عملية سحق وحملة شاملة لاستئصال حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية لم يحدث مثيل لها منذ عام 1967". وأشار إلى افتخار الجنرال الأمريكي دايتون خلال محاضرة ألقاها في معهد واشنطن في 7/5/2009 بـ "بناء رجال فلسطين الجدد، وتفكيكه للمقاومة في الضفة بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي"¹³⁸. وقال أسامة حمدان، ممثل حماس في لبنان، في 2/8/2009 إن "عدد المعتقلين في الضفة وصل إلى 1,143، من بينهم 878 من عناصر حماس"¹³⁹.

وكشف تقرير أمريكي، أعده ناثان ثرال Nathan Thrall أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية قامت بمشاركة الجيش الإسرائيلي في سنة 2009 بـ 1,297 عملية مشتركة ضد مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة، استهدفت فيها حماس، ومؤسساتها، بزيادة 72% عن عمليات سنة 2008¹⁴⁰.

ورأت السلطة في رام الله أن المقاومة المسلحة تضر بالمشروع الوطني الفلسطيني، حيث دان فياض عمليتين للمقاومة الفلسطينية وقعتا في الخليل في حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 2010، أدتا إلى مقتل شرطي إسرائيلي وأربعة مستوطنين، محذراً مما

¹³⁶ فلسطين، 9/6/2009.

¹³⁷ فلسطين، 1/6/2009.

¹³⁸ المركز الفلسطيني للإعلام، 25/6/2009، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpmO%2bi1s7kWVy32kmt0BxLEgLITwOX02%2b2EPTnhIkVD3DmkvyHqYkg8MIYIGY5eO%2bvXcy5b0Kd0LEmZEF2dQSF0dt50%2baSLako4b%2bpbvTDWcuDzKWB06o%3d>

¹³⁹ الجزيرة.نت، 2/8/2009، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E36AEB1-FEFD-4926-9F61-A17481AA57F0.htm>

¹⁴⁰ Nathan Thrall, "Our Man in Palestine," *The New York Review of Books* magazine, New York, vol. 57, no. 15, 14/10/2010, <http://www.nybooks.com/articles/archives/2010/oct/14/our-man-palestine/?pagination=false#fnr9-684950191>

وصفه بـ"مخاطر الانجرار إلى دائرة العنف التي أثبتت التجربة أنها أضرت بالمصالح الوطنية، وخدمت المشروع الاستيطاني الإسرائيلي"¹⁴¹. وأعلن فياض رفضه لما أسماه "الاستمرار في استغلال معاناة الشعب الفلسطيني في خدمة أجندات فتوية وإقليمية، تتعارض مع المصالح العليا لشعبنا، وتحت شعارات فارغة المضمون"، وشدد على أن مثل هذه العمليات تتناقض مع المصالح الوطنية الفلسطينية، والرؤية الاستراتيجية التي تتبناها السلطة، والتي تجمع بين النضال السياسي، الذي تقوده منظمة التحرير من جهة، واستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية، وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال من جهة أخرى¹⁴².

وأوضح فياض رؤيته في التعامل مع ما أسماه العنف والتخريض في لقاء مع ممثلين عن 65 شركة يهودية وزعماء دينيين واجتماعيين في "منزل خاص" في مانهاتن بنيويورك، قائلاً: "يجب معالجة العنف بغض النظر عن وضع عملية السلام، مشيراً إلى أن الأمن مصلحة حيوية للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ومن يستخدمون العنف لدعم أجندتهم يجب أن يحاكموا ويعاقبوا". وأكد فياض أن حكومته التزمت بتحقيق "بيئة خالية من التخريض"، مشدداً على أن استخدام أماكن العبادة لنشر الكراهية مرفوض¹⁴³.

وبالمقابل، أصرت حركة حماس على تمسكها ببرنامج المقاومة، بالرغم من دخولها في الحكم، وحاولت الجمع بين هذا البرنامج وبين متطلبات الحكم في غزة، وما يستدعيه ذلك من توازنات أمنية مع "إسرائيل"، وقد أسفر ذلك عن هدنة غير معلنة مع "إسرائيل" في قطاع غزة؛ حيث تعاونت معظم الأجنحة العسكرية في غزة في إيجاد هدنة واقعية على الأرض مع الاحتلال. واستمر تدفق السلاح على قطاع غزة، إلى جانب حفر الأنفاق الدفاعية الداخلية، والاستعدادات لمواجهة أيّ عدوان؛ بالرغم من الهدنة، وعدم إطلاق الصواريخ، وعدم القيام بعمليات.

وقامت الحكومة، التي يرأسها إسماعيل هنية، بحملة كبيرة ضدّ العملاء مع "إسرائيل". وأعلنت وزارة الداخلية أنها تمكنت من كشف شبكات تجسس تستخدم

¹⁴¹ الشرق الأوسط، 2010/6/16.

¹⁴² وفا، 2010/8/31، انظر: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=84523>

¹⁴³ الخليج، 2010/9/23.

مواقع على شبكة الإنترنت، وتستغل حاجة المواطنين، وتعمل على تجنيدهم، مشيرة إلى أنها تقوم بحملة توعية لمواجهة ذلك¹⁴⁴. وقال فتحي حماد، وزير الداخلية في قطاع غزة، إن جهاز الأمن الداخلي اكتشف "طرقاً وأساليب جديدة للاحتلال الصهيوني في الاختراق، إلى جانب النجاح في مكافحة العملاء"¹⁴⁵.

وأفاد المتحدث باسم وزارة الداخلية إيهاب الغصين أنه تم اعتقال عملاء استطاعوا اختراق الفصائل، وذلك من خلال انضمامهم لصفوف المقاومة¹⁴⁶. وتم تنفيذ حكم الإعدام بحق اثنين من المتهمين بالعمالة والتخابر مع الاحتلال، والتسبب في قتل الكثير من المقاومين، وإصابة عدد آخر خلال فترة تعاونهما مع الاحتلال¹⁴⁷.

ونتيجة للسياسات التي تتبعها السلطة في رام الله ضدّ المقاومين الفلسطينيين، أعلن جهاز الشاباك عن خلو قائمته ممن يسميهم المطلوبين في الضفة لأول مرة منذ ما يزيد عن عشرين عاماً. وأشار رئيس الشاباك يوفال ديسكين إلى أن عمليات الأجهزة الأمنية للسلطة ضدّ حماس في الضفة وصلت إلى أعلى درجة لها منذ 16 عاماً. وقال إن فياض والرئيس عباس يساندان الأجهزة الأمنية للسلطة بكل قوة¹⁴⁸.

وكشفت الحكومة الإسرائيلية، ضمن تقريرها الذي قدمته أمام "لجنة ارتباط الدول المانحة" (Ad Hoc Liaison Committee (AHLC في بروكسل، أن أجهزة الاحتلال قامت بـ 2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية في سنة 2010، مقارنة مع 1,297 عملية في سنة 2009، أي زيادة بنسبة 129%. كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً خلال 2010، مقارنة بـ 544 اجتماعاً خلال 2009، أي زيادة بنسبة 26%؛ بالإضافة إلى إسهام القوات الفلسطينية بتسليم 623 إسرائيلياً بعد أن دخلوا عن طريق الخطأ إلى مناطق تابعة للسلطة في الضفة¹⁴⁹. وأشار التقرير

¹⁴⁴ الحياة، 2010/4/13.

¹⁴⁵ الحياة، 2010/10/19.

¹⁴⁶ السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، موقع الأمانة العامة، غزة، 2010/9/26، انظر: <http://www.pmo.gov.ps>

¹⁴⁷ الغد، 2010/4/16.

¹⁴⁸ The Jerusalem Post، 13/9/2010.

¹⁴⁹ State of Israel, Measures Taken by Israel in Support of Developing the Palestinian Economy and Socio-Economic Structure, Report of the Government of Israel to the Ad Hoc Liaison Committee (AHLIC), Israel Ministry of Foreign Affairs, 13/4/2011, <http://mfa.gov.il/mfa/Pages/default.aspx>

السبوي لجهاز الشاباك أن العمليات الأمنية المشتركة لقوات أمن السلطة و"إسرائيل" قد "خفضت الهجمات الفلسطينية ضدّ الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى أقل مستوى منذ 2000"،¹⁵⁰.

واتهم تقرير أصدره "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" في وزارة التخطيط الفلسطينية في قطاع غزة السلطة في رام الله بتنفيذ أكثر من 3,000 "حالة اختطاف" على خلفية سياسية خلال سنة 2010، وذكر أن نحو 1,404 حالة من حالات الاعتقال كانت لأسرى محررين...¹⁵¹.

وتصاعدت عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي بحق نشطاء المقاومة في سنة 2011، وتواصلت الانتهاكات للحريات العامة والخاصة هناك، ومن بينها الفصل الوظيفي على خلفية الانتماء السياسي والفصائلي، ومنع التجمعات والمسيرات الجماهيرية والفصائلية باستخدام القوة، وذلك على أرضية الالتزامات الأمنية الواردة في اتفاق أوسلو. وأكد عباس، خلال مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية الرسمية باللغة العبرية ريشيت بيت في 2011/3/14، على أنه لن يسمح باندلاع انتفاضة، أو أن يصل الوضع إلى فوضى أمنية طالما هو رئيس السلطة¹⁵². كما شدد خلال لقائه عدداً من الكتاب والمثقفين الإسرائيليين في رام الله على وجود "تنسيق جيد" فيما وصفه بـ"منع الإرهاب والمحافظة على هدوء الأوضاع"¹⁵³.

وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إن "التنسيق الأمني يجري وفق اتفاق موقع بيننا وبين الإسرائيليين، هم يقومون بواجبهم ونحن كذلك"، وإن المقاومة ليست مفهوماً محدداً في الساحة الفلسطينية، ومصطلح "المقاومة المسلحة" "غير موجود في الساحة الفلسطينية"، و"ليس هذا وقتها بإجماع فلسطيني". وأكد أنه "لا توجد إلا المقاومة التي تقودها فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مقاومة شعبية سلمية ودبلوماسية... لمواجهة الاستيطان"¹⁵⁴.

¹⁵⁰ Nathan Thrall, *op. cit.*

¹⁵¹ السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة التخطيط، 2011/2/27، انظر: <http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=66>

¹⁵² القدس العربي، 2011/3/15.

¹⁵³ Haaretz, 21/10/2011.

¹⁵⁴ قدس برس، 2011/9/28، انظر: <http://www.qudspress.com/?p=117110>

كما أكد عاموس جلعاد، رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية على دور التنسيق الأمني والأجهزة الأمنية الفلسطينية في توفير الأمان لـ "إسرائيل"، قائلاً:

إن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وخاصة أجهزة المخابرات الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض لظاهرة العنف ضدّ "إسرائيل" هي من جلبت لنا الأمان، فهما يحاربان حركة حماس والتنظيمات الأخرى، لأنهم يعلمون جيداً أن التنظيمات الفلسطينية من الممكن أن تحطم وتقضي على السلطة الفلسطينية¹⁵⁵.

وشدّد رئيس الإدارة المدنية للاحتلال في الضفة الغربية موتي ألموز Moti Almoz على ضرورة استمرار التنسيق الأمني باعتباره مصلحة حيوية للطرفين، ورأى أنه من خلاله فقط يمكن كبح جماح المقاومة في الضفة¹⁵⁶. وأشار إلى أن من "إنجازات" التنسيق الأمني نهاية آب/ أغسطس وبداية أيلول/ سبتمبر 2011، تمكنت الأجهزة الأمنية في الضفة من اكتشاف خلايا مقاومة تابعة لحماس، كانت تخطط للقيام بعمليات داخل "إسرائيل"¹⁵⁷.

كما كشف الجنرال نيتسان ألون Nitzan Alon، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، في 2012/3/11، عن أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة اعتقلت 2,900 مقاوم فلسطيني منذ سنة 2009. وأعرب عن ارتياح "إسرائيل" من العمليات التي تقوم السلطة بها ضدّ من وصفهم بـ "خلايا الإرهابيين"، مشيراً إلى أن هذه الأجهزة منعت في شباط/ فبراير 2012 "مخططاً إرهابياً في قلقيلية لاختطاف إسرائيلي"¹⁵⁸.

¹⁵⁵ القدس العربي، 2011/9/17.

¹⁵⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/29، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7ieS6T8VOtj%2fgLN71p1Z%2b4S93RUYwzBOSzcc9t1SNxcNDvtAOun05aPfkKpKhO9IIJs6DF3mOPhmiSy80ZIr0mzEpgYKeQiE3cyvZiq%2buuueY%3d>

¹⁵⁷ المرجع نفسه.

¹⁵⁸ The Jerusalem Post، 11/3/2012.

وذكر الجنرال آفي مزراحي Avi Mizrahi، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تدرك "أن مصلحتها تكمن في استمرار التنسيق الأمني"، مؤكداً على أنه لن يتوقع "انتفاضة مسلحة، لأن السلطة وأجهزتها الأمنية لن تسمح بذلك، خاصة وأنهم نجحوا في القضاء على بنية حماس"¹⁵⁹.

وذكرت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن عدد الاعتقالات التي نفذتها الأجهزة الفلسطينية في الضفة في الفترة 2007-2011، تفوق بكثير تلك التي قام بها جيش الاحتلال في الفترة ذاتها. وذكرت أن أمن السلطة اعتقل 13,721 فلسطينياً من حماس، في حين بلغ عدد الاعتقالات التي نفذتها القوات الإسرائيلية خلال الفترة ذاتها 9,756 فقط¹⁶⁰.

ومن جهتها، اتهمت حماس الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، في تقرير أصدره مكتبها الإعلامي، باعتقال 805 من كوادرها وأنصارها خلال سنة 2011، بينهم 350 أسيراً محرراً من سجون الاحتلال. وقالت الحركة في تقريرها إن قوات الاحتلال اعتقلت 160 من أبناء حماس فور الإفراج عنهم من سجون الأجهزة الأمنية¹⁶¹.

كما لعبت الحكومة في غزة دوراً مهماً في صفقة شاليط التي أنجزتها حماس مع الاحتلال الإسرائيلي، وأكد إسماعيل هنية، رئيس الحكومة، أن إنجاز الصفقة يشكل "نقطة تحول استراتيجي في الصراع مع العدو الصهيوني"، وأن هذه الصفقة قدّمت درساً بإمكانية تدمير الكيان الغاصب، وقال: "لم تنطلق هذه الحركة [حماس]، المدعومة من الحكومة، من رؤية فتوية، ولم تنطلق خلال المفاوضات الشاقة من أبناء حماس، وإنما من القيم الوطنية"¹⁶². وأشار إلى أن الصفقة أنجزت 75% من مطالب المقاومة في مناسبة أخرى¹⁶³.

¹⁵⁹ المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/7/16، انظر:

<http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7w2y3ZIOtg3ej3aB6ZQT4aUzad2o7V7ECbqAJc1hbGA9ZSBmz%2fyNIVyaoZit439zIyF%2fDdxtfnmk7qlUmr2EAf9Daqny5NJThdUwxNUXNmM8%3d>

¹⁶⁰ مصادر عبرية: أمن السلطة تفوّق على الاحتلال باعتقال أنصار حماس، فلسطين أون لاين، 2013/1/1.

¹⁶¹ السبيل، 2012/1/16.

¹⁶² هنية: الصفقة نقطة تحول استراتيجي بالصراع، فلسطين أون لاين، 2011/10/18.

¹⁶³ القدس العربي، 2011/10/14.

وبالمقابل لم تُخفِ السلطة في رام الله قلقها من الصفقة وانتقادها، بالرغم من ترحيبها العام بها، فقد شكك رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية، بتوقيت الصفقة، ملمحاً إلى أن حركة حماس و"إسرائيل" ربما خططتا لإحراج السلطة الفلسطينية¹⁶⁴. ووصف وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، الصفقة بـ"الارتجالية والحزبية"، وأنها استتنت أسرى قدامى وقيادات تمثل بعداً رمزياً كأحمد سعدات ومروان البرغوثي. وأخذ قراقع على حماس، أنها "انفردت بشكل سري بالتفاوض على الصفقة، ولم تستشر أحداً، ولم تطلب معلومات لا تملكها تتعلق بالأسرى"، ورأى في عدم الإفراج عن جميع الأسيرات بأنه "خطأ وينم عن عدم دراية بملفهن"¹⁶⁵. فيما اتهم اللواء عدنان الضميري، المتحدث باسم الأجهزة الأمنية، حماس باستغلال الصفقة لتمرير أجندات حزبية وتنفيذ نشاطات انقلابية في الضفة¹⁶⁶، فيما دانت حكومة هنية قيام الأجهزة الأمنية في الضفة باستدعاء الأسرى المحررين، واصفة ذلك مع اتهامات الضميري بأنه "انهيار أخلاقي"¹⁶⁷.

واستمر التنسيق الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي في سنة 2012، مما دفع رئيس الشاباك يورام كوهين Yoram Cohen، للإشادة بالرئيس عباس، واصفاً إياه بـ"أكثر الشخصيات الفلسطينية التزاماً بالاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل". ونقلت معاريف عن كوهين قوله: "عباس يسيطر على قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية التي تقوم بالتعاون الجيد معنا على الصعيد الأمني والسياسي من أجل حماية الشعب اليهودي في إسرائيل"¹⁶⁸. كما أشار رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz إلى أن الأجهزة الفلسطينية تقود الجيش الإسرائيلي للعمل ضد "الإرهاب"، قائلاً إن: "أجهزة الأمن في الضفة هي من تقود الجيش الإسرائيلي للواقع الأمني في كافة مناطق الضفة الغربية، ومن خلال هذه المبادئ سنواصل العمل ضد الإرهاب"¹⁶⁹.

¹⁶⁴ القدس العربي، 2011/10/14.

¹⁶⁵ الشرق الأوسط، 2011/10/18.

¹⁶⁶ صفا، 2011/10/23، انظر: <http://www.safa.ps/ara/index.php?action=showdetail&seid=61960>

¹⁶⁷ الدستور، 2011/10/24.

¹⁶⁸ موقع عكا أون لاين، 2013/1/4، انظر: <http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=17929>

¹⁶⁹ سما، 2012/12/18، انظر: <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=145651>

وذكرت حماس أن عدد حالات الاعتقال بحق أنصارها في الضفة خلال 2012 بلغت 813 حالة، من بينهم 382 أسيراً محرراً¹⁷⁰. وذكرت أن الأجهزة الفلسطينية أعادت 28 إسرائيلياً ممن دخلوا المناطق الخاضعة لسيطرتها الأمنية والمدنية خلال 2012. وأشارت إلى أن الاحتلال اعتقل 121 من أنصارها الذين أفرجت عنهم أجهزة السلطة¹⁷¹. وذكر فهمي شبانة، المسؤول السابق في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، أن 25% من الأسرى اعتقلوا بفعل المسؤولين في السلطة، المعروفين بتنسيقهم الأمني الرسمي والشخصي مع الاحتلال¹⁷².

وذكرت "لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية"، في بيان لها في 2013/6/18، أن "عدد من تمّ اعتقالهم في الضفة الغربية، واستدعأوهم، منذ العام 2007 بلغ أكثر من 15 ألف فلسطيني"¹⁷³.

رابعاً: سياسات السلطة في رام الله تجاه المقاومة الشعبية السلمية:

لم يكن خيار المقاومة الشعبية الذي تبناه سلام فياض بدعة جديدة على الشعب الفلسطيني؛ ولكن من الخطأ حصر نضال الشعب الفلسطيني في هذا الخيار ما دام يملك خيارات أخرى. ففي سنة 1886 قاوم الفلاحون الفلسطينيون المشروع الصهيوني، من خلال طرد اليهود من قرية الخضيرية وملبس (بتاح تكفا Petah Tikva)، التي أُجِّلُوا عنها رغماً عنهم، بعد أن اشتراها المستوطنون اليهود من ملاك كبار. وتعدّ انتفاضة موسم النبي موسى أولى الانتفاضات الشعبية في فلسطين، وقد حدثت الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة في القدس في 1920/4/4، وتوالت الانتفاضات بعد ذلك¹⁷⁴.

ومن النماذج التي سطرها الفلسطينيون في مقاومتهم: الانتفاضة الفلسطينية المباركة، التي أطلقوها في كانون الأول/ ديسمبر 1987، والتي شملت كافة قطاعات

¹⁷⁰ قدس برس، 2013/1/4، انظر: <http://www.qudspress.com/?p=135730>

¹⁷¹ "الشاباك" يشيد بعباس لإسهامه في حماية الإسرائيليين، فلسطين أون لاين، 2013/1/4.

¹⁷² فلسطين أون لاين، 2012/7/30، انظر: <http://www.felesteen.ps/details/38142/.htm>

¹⁷³ السبيل، 2013/6/19.

¹⁷⁴ انظر: محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 268-330.

الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العمرية، واستمرت هذه الانتفاضة تقريباً حتى تشكيل السلطة الفلسطينية في أيار/ مايو 1994، حيث فقدت الكثير من وهجها، وفقدت المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية¹⁷⁵.

وكان لاندلاع انتفاضة الأقصى، في أيلول/ سبتمبر 2000، الأثر البارز في المسار الفلسطيني، حيث وجهت ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية، وتميزت بالمشاركة الشعبية الواسعة في كل أرجاء فلسطين المحتلة، وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. وقد ثبت الشعب الفلسطيني ثباتاً بطولياً طوال الانتفاضة¹⁷⁶.

وقد بدأ خيار المقاومة الشعبية يستعيد شيئاً من زخمه النظري في السنوات الأخيرة، في ظل تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالة التهذئة السائدة نسبياً في قطاع غزة، مما جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح، في هذه المرحلة الحساسة من عمر الفلسطينيين¹⁷⁷.

دعمت الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية المقاومة الشعبية السلمية، ودعت إلى تفعيلها، إثر انسداد الأفق التفاوضي، وانعدام فرص التسوية السلمية للقضية الفلسطينية جراء السياسات الإسرائيلية المتشددة التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو. وكان الرئيس محمود عباس الأكثر تبنياً وتنظيراً للفكرة، انطلاقاً من الاعتبارات التالية¹⁷⁸:

1. ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي الذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال.
2. التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر الإحياء بفتح الخيارات الوطنية الكفاحية، التي يتم تقزيمها واختزالها في المقاومة الشعبية السلمية المجردة.
3. محاولة تحريك المياه الدولية الراكدة، بهدف إعادة العمل على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي والتدخل لتلين المواقف الإسرائيلية المتشددة.

¹⁷⁵ المرجع نفسه.

¹⁷⁶ المرجع نفسه.

¹⁷⁷ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المقاومة الشعبية الفلسطينية.. الاحتمالات والتحديات، سلسلة تقدير استراتيجي (43)، آذار/ مارس 2012، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html>

¹⁷⁸ المرجع نفسه.

وأكد عباس دعمه للمقاومة الشعبية السلمية، قائلاً إن "المقاومة الشعبية في بلعين ونعلين شكلت نموذجاً للبطولة والفداء في جميع أنحاء العالم، وإن هذا النوع من النضال سجل في التاريخ، وهو النضال المشروع والحقيقي"¹⁷⁹. ودعا عباس إلى مقاومة شعبية توفر له غطاء لطلب اعتراف من الأمم المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة¹⁸⁰، وقال: "جربنا المقاومة المسلحة ولم تُفد، أو على الأقل كان لها جدوى فيما مضى، نحن بدأنا بالكفاح المسلح، ولكن الظروف العامة المحيطة بنا العربية والدولية والداخلية فرضت علينا أن نعمل على المقاومة الشعبية السلمية، وهذا موقف مشترك بيننا وبين حماس"¹⁸¹.

كما شجع رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله سلام فياض المقاومة الشعبية السلمية، وذلك انسجاماً مع ما تبنته الحكومة تجاه تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية في نهاية سنة 2011، والذي أعلن عنه فياض في سنة 2009. وقال فياض إن "المشروع يجري في ثلاثة مسارات: الأول هو الجهد السياسي لمنظمة التحرير وبناء المؤسسات الذي تقوم به الحكومة، وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال تحقيقاً لهدف إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام 1967"¹⁸².

وأكد فياض، في افتتاح المؤتمر الخامس للمقاومة الشعبية السلمية في بلعين في رام الله، بحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة روبرت سري Robert Serry، وسفراء وقناصل الدول العربية والأجنبية، على ضرورة تكامل مختلف المسارات، وعلى رأسها المقاومة الشعبية السلمية، لاستكمال عملية بناء الدولة، على حدود 1967/6/4¹⁸³.

وقال فياض، خلال احتفال قرية بلعين بشروع السلطات الإسرائيلية في تعديل مسار جدار الفصل العنصري الذي يصادر نحو 2,300 دونم من أراضي القرية إن:

¹⁷⁹ وفا، 2010/10/19، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=88405>

¹⁸⁰ الجزيرة نت، 2011/7/28، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/8a75f2e0-d905-439e-b631-06abbf08b4bb>

¹⁸¹ عرفات تم اغتياله وليس هناك سلطة في الواقع، عباس: لن أرشح نفسي والمقاومة المسلحة لم "تفد"، فلسطين أون لاين، 2013/1/26.

¹⁸² الحياة، 2010/8/31.

¹⁸³ الحياة الجديدة، 2010/4/22.

”المقاومة الشعبية قد تأتي بنتائج بطيئة ولكنها مضمونة والعالم كله معنا“. ورأى أن ”تراجع الجدار بداية أكيدة لتراجع الاحتلال وانهيائه“¹⁸⁴.

وفيما دعمت حكومة فياض المقاومة الشعبية السلمية، حاربت كل ما عداها من أشكال المقاومة، حيث دان فياض عملية للمقاومة الفلسطينية أدت إلى مقتل شرطي إسرائيلي جنوب الخليل، محذراً مما وصفه بـ”مخاطر الانجرار إلى دائرة العنف، التي أثبتت التجربة أنها أضرت بالمصالح الوطنية، وخدمت المشروع الاستيطاني الإسرائيلي“. ودعا إلى حماية مسار المقاومة الشعبية السلمية ضد الاستيطان وممارسات الاحتلال، الذي يشكل إلى جانب الانخراط في عملية بناء مؤسسات الدولة، الرافعة الأساسية لدعم النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية¹⁸⁵.

وشارك فياض الفلسطينيون في موسم قطف الزيتون لسنة 2010، مركزاً على قريتي عراق بورين جنوبي نابلس، ودير الغصون شمال طولكرم وهما من القرى التي تتعرض بشكل مستمر لاعتداءات المستوطنين. وأكد فياض، على هامش مشاركته، أن شجرة الزيتون رمز تمسك شعبنا بأرضه وستظل أصغر زيتونة أكثر تجذراً من الاستيطان والجدران¹⁸⁶.

كما دعت السلطة الفلسطينية إلى مقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية، ونشرت في 2010/2/14 قائمة سوداء تضم أكثر من 200 سلعة منتجة في المستعمرات الإسرائيلية، داعية المواطنين إلى مقاطعتها¹⁸⁷. وشارك فياض بنفسه في توزيع منشورات تحث الفلسطينيين على مقاطعة منتجات المستعمرات، التي يقول إنها تقوض الاقتصاد الفلسطيني¹⁸⁸.

¹⁸⁴ الجزيرة.نت، 2011/6/25، انظر :

<http://www.aljazeera.net/news/pages/2d06d28f-c0d1-40cc-8157-348b7f215e0d>

¹⁸⁵ الشرق الأوسط، 2010/6/16.

¹⁸⁶ الحياة الجديدة، 2010/10/10.

¹⁸⁷ صحيفة البيان، 2010/2/15.

¹⁸⁸ رويترز، 2010/5/27، انظر :

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE64Q11E20100527?sp=true>

خامساً: إدارة ملف الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

أعلن محمود عباس في برنامج العمل الوطني الذي تقدم به لانتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في 2005/1/9 أن ”حرية الأسرى والمعتقلين أولوية وطنية، وشرط لإنجاز السلام، وهي إحدى الثوابت الوطنية التي لا غنى عنها“، وأن النضال من أجل الإفراج عن أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي يتصدر جدول أعماله الوطني¹⁸⁹.

وارتبطت قضية الأسرى بعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد 1991، وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تصنيف قضية الأسرى، وتصنيفهم إلى فئات ودرجات، والتمييز بين معتقل وآخر... وبالمقابل كان الغياب الكامل لأي استراتيجية فلسطينية في التعاطي مع ملف الأسرى، وقد وقع المفاوض الفلسطيني في شرك تقسيمات الاحتلال والمعايير التي يضعها ويحددها، وذلك على الرغم من إعلان الوفد الفلسطيني المفاوض، في أول جلسة له في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 لبحث الانسحاب من غزة وأريحا، بأنه ”لن يوقع أي اتفاق مع إسرائيل إذا لم يحصل على ضمانات وتعهد مكتوب وعلى جدول زمني للإفراج الكامل عن المعتقلين الفلسطينيين“. ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً، ووقعت اتفاقيات واتفاقيات دون الإفراج عن الأسرى، أو دون حدوث عملية إفراج حقيقية يكون قائدها ومهندسها ومحدد معاييرها الجانب الفلسطيني¹⁹⁰.

وقد بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على اتفاق أوسلو نحو 12,500 أسير فلسطيني. وتعاملت الحكومات الإسرائيلية مع قضية الإفراج عن الأسرى من منطلقات ما يسمى ”مبادرات حسن النية“ ووفق مقاييس ”إسرائيل“ الداخلية. كما بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على اتفاقية القاهرة (غزة - أريحا) في 1994/5/4 نحو 10,500 أسير فلسطيني، وقد نصت المادة 20 من الاتفاق تحت عنوان تدابير تعزيز الثقة، البند الأول، على أن تقوم ”إسرائيل“، لدى التوقيع على هذا الاتفاق، بالإفراج أو

¹⁸⁹ قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، موقع رئاسة الوزراء - دولة فلسطين، انظر:

<http://www.palestinecabinet.gov.ps/ar/Views/InfocusView.aspx?pid=8>

¹⁹⁰ فؤاد الخفش، ”دراسة تاريخية توثيقية: إفراجات ”أوسلو“ نكسات حقيقية للأسرى وذويهم“، موقع مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، 2012/9/14.

تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف أسير. وقامت سلطات الاحتلال بإطلاق سراح 4,450 معتقلاً، ولم تلتزم "إسرائيل" بالإفراج عن العدد المتفق عليه، وأجبرت المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة تعهد بالامتناع عن كل "أعمال الإرهاب والعنف"¹⁹¹.

وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على اتفاقية طابا (أوسلو 2) في واشنطن في 1995/9/28 نحو ستة آلاف أسير فلسطيني، وقد نصت المادة 16 من اتفاق طابا حول إجراءات بناء الثقة في البند الأول على أن "إسرائيل" ستفرج عن أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين وسجناء من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على ثلاث مراحل¹⁹²:

المرحلة الأولى: تتم عند التوقيع على هذه الاتفاقية، وكان من المقرر إطلاق سراح 1,500 أسير، بينهم جميع الأسيرات الفلسطينيات، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تفرج سوى عن 882 أسيراً، بينهم 375 سجيناً مدنياً تم اعتقالهم على خلفيات جنائية. ولم يتم إطلاق سراح سوى أسيرة واحدة، حيث رفضت الأسيرات الفلسطينيات الخروج من السجن بسبب تحفظ السلطات الإسرائيلية على عدد منهن.

المرحلة الثانية: تتم قبيل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في سنة 1996، وكان من المقرر إطلاق سراح 1,200 أسير، وأفرجت السلطات الإسرائيلية في 1996/1/10 عن 782 أسيراً، وعن نحو 260 أسيراً في 1996/1/11.

المرحلة الثالثة: تتم خلال مفاوضات الوضع النهائي.

لم تتضمن مذكرة واي ريفر الموقعة في 1998/10/23 في واشنطن أي نص خطي يتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإنما كان الحديث حول تعهد إسرائيلي بضمن أمريكي للعمل على إطلاق سراح 750 أسيراً فلسطينياً على ثلاث دفعات. وفي 1996/11/20 أفرجت السلطات الإسرائيلية عن 250 أسيراً، بينهم 94 معتقلاً سياسياً، و156 معتقلاً من الجنائيين¹⁹³.

¹⁹¹ مأمون كيوان، الحركة الفلسطينية الأسيرة.. نضالات متواصلة في سبيل الحرية، الخليج، 2005/5/10.

¹⁹² عبد الناصر فروانة، "دراسة شاملة لأعداد وأوضاع الأسرى المقدسين في سجون الاحتلال"، تقرير القدس المعلوماتي رقم (5)، 2007/4/16، موقع مؤسسة القدس الدولية، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=15&ss=22&id=224>

¹⁹³ مأمون كيوان، مرجع سابق.

ووردت نصوص واضحة في اتفاقية شرم الشيخ، التي وقعت في 1999/9/4، تتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى، حيث أشارت الاتفاقية إلى أن حكومة الاحتلال ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل 1993/9/13، والذين اعتقلوا قبل 1994/9/4، أي قبل إعلان المبادئ وقيام السلطة الفلسطينية، على ثلاث مراحل. وأفرجت سلطات الاحتلال عن الدفعة الأولى في 1999/9/9، وكان عددهم 199 أسيراً، وأفرجت في 1999/10/15 عن 151 أسيراً من ذوي الأحكام العالية والمؤبدات والأسرى العرب ضمن الدفعة الثانية¹⁹⁴، لكنها لم تلتزم بالبنود الأخرى كالاتفاق على الأسماء أو الإفراج عن جميع ممن اعتقلوا قبل إعلان المبادئ وقيام السلطة، فهي ما تزال حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب تحتفظ بأسرى اعتقلوا قبل ذلك التاريخ.

بعد ذلك توقفت عمليات الإفراج عن الأسرى بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، وبدأت أعداد الأسرى تزداد ليصل العدد خلال انتفاضة الأقصى إلى أكثر من 11 ألف أسير فلسطيني، ولتبدأ أول عمليات الإفراج مع تكليف محمود عباس برئاسة الحكومة كأول رئيس وزراء فلسطيني مكلف، وذلك تنفيذاً للالتزامات خريطة الطريق، حيث أفرجت السلطات الإسرائيلية في 2003/8/6 عن 337 أسيراً فلسطينياً، ممن شارفت مدد سجنهم على الانتهاء. كما أفرجت "إسرائيل" عن 500 أسير فلسطيني في 2005/2/21، وعن 398 أسيراً في 2005/5/2. وفي 2007/7/20 أفرجت عن 256 أسيراً فلسطينياً، كما أفرجت "إسرائيل" في 2007/9/24 عن 91 أسيراً، كبادرة "حسن نية" بمناسبة شهر رمضان¹⁹⁵.

وبعد مطالبات فلسطينية حثيثة، وافقت "إسرائيل" على الإفراج عن 441 أسيراً فلسطينياً في 2007/12/3، بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. مع الإشارة إلى أن ضغوطاً كبيرة مورست على السلطة الفلسطينية أجمعت على ضرورة وضع قضية الأسرى على سُلّم الأولويات، وعدم الذهاب إلى المؤتمر إلا بعد تقديم ضمانات أكيدة للإفراج عن دفعة كبيرة من الأسرى، وبالذات أصحاب الأحكام العالية؛ إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، حيث إن أكثر من نصف الأسرى المفرج عنهم هم ممن سيفرج عنهم خلال سنة 2008، وهم يشكلون ما مجموعه 243 أسيراً فلسطينياً، ولم تشمل القائمة أي أسيرة أو أي أسير من الأسرى القدامى¹⁹⁶.

¹⁹⁴ عبد الناصر فروانة، مرجع سابق.

¹⁹⁵ فؤاد الخفش، مرجع سابق.

¹⁹⁶ المرجع نفسه.

وفي 2013/8/14 أفرجت سلطات الاحتلال عن 26 أسيراً فلسطينياً¹⁹⁷، من أصل 104 أسرى اعتقلوا قبل تنفيذ اتفاق أوسلو، يتم إخلاء سبيلهم على أربع دفعات، ضمن شروط استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية أمريكية، وكانت لـ "اعتبارات استراتيجية"، بحسب وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو¹⁹⁸.

وفي 2013/10/30، شدد الرئيس عباس، خلال استقباله الدفعة الثانية من الأسرى المفرج عنهم، وعددهم 26، على أنه "لن يكون هناك اتفاق وهناك أسير واحد وراء القضبان"¹⁹⁹. وأفاد عبد الناصر فروانة، مدير دائرة الإحصاء في وزارة الأسرى والمحررين، بأنه وبعد الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى، وعددهم 26، في 2013/12/30، فإن قائمة "الأسرى القدامى" ستخفض إلى ثلاثين أسيراً فلسطينياً. وأشار فروانة إلى أن اتفاقية شرم الشيخ الموقعة في 1999/9/4 كانت قد تضمنت نصاً واضحاً بالإفراج عن كل هؤلاء في حينه²⁰⁰.

وذكر عيسى قراقع، وزير شؤون الأسرى والمحررين أن موعد الإفراج عن الدفعة الرابعة للأسرى من الأسرى القدامى سيكون في موعده المحدد في آذار/ مارس 2014²⁰¹. غير أن سلطات الاحتلال لم تفرج عن الدفعة الرابعة للأسرى حتى تاريخ إعداد هذا البحث، حيث كانت قد أعلنت وزيرة العدل الإسرائيلية والمسؤولة عن ملف المفاوضات تسيبي ليفني في 2014/4/3 أنه ليس بوسع "إسرائيل" الإفراج عن الدفعة الرابعة، وذلك بسبب ما أسمته بالخطوات "أحادية الجانب" التي اتخذها الفلسطينيون حين قرروا التوجه للأمم المتحدة والانضمام للمؤسسات التابعة لها²⁰².

وبذلك يكون عدد الأسرى الذين أفرج عنهم ضمن إطار صفقات المفاوضات ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، والتي أطلق عليها الاحتلال "مبادرة حسن النية"، حتى كتابة هذا الفصل، قد ارتفع إلى 9,084، من ضمنهم 581 أسيراً جنائياً،

¹⁹⁷ الأيام، 2013/8/14.

¹⁹⁸ عرب 48، 2013/10/29، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=103286>

¹⁹⁹ وفا، 2013/10/30، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=162459>

²⁰⁰ الحياة الجديدة، 2013/12/31.

²⁰¹ المستقبل، 2014/1/5.

²⁰² Yedioth Ahronoth، 3/4/2014.

ليكون عدد الأسرى الأمنيين 8,503 أسيراً، وجميع من تمّ الإفراج عنهم ضمن الاتفاقيات كانت بما يسمى "مبادرات حسن النية"، وكانت الدفعات الأخيرة هي الدفعات الوحيدة التي أفرج فيها عن فلسطينيين قاموا بقتل إسرائيليين، وما سبق من دفعات لم يفرج عن أيّ من هؤلاء، وذلك بالتوافق مع السلطة²⁰³.

خلاصة:

عملت السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو على تنفيذ كافة الاستحقاقات والترتيبات المتعلقة بالملف الأمني؛ ومنها منع العمل المقاوم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وتعهّدت بفرض الأمن، واتخاذ كافّة الإجراءات الضرورية لمنع الاعتداءات والتحريض.

ولعب الجانب الإسرائيلي هذه الورقة بمهارة وابتزاز لدفع السلطة لضرب المقاومة. وبالمقابل عدّت فصائل المقاومة الفلسطينية نفسها غير معنية بأوسلو، واستمرت في أعمال المقاومة، معتبرة أن سقف هذه الاتفاقيات لا يلبي الحد الأدنى لمتطلبات المشروع الوطني الفلسطيني. ورأت السلطة في ذلك تهديداً لالتزاماتها، وإفساداً لحلم الدولة الفلسطينية المرتقبة؛ ولذلك توعّدت بالتصدي بشراسة لـ "خصوم السلام"، ولو من خلال تعاونها مع الجانب الإسرائيلي، ولكنها أكدت على رفضها أن يكون ثمن فرض سلطتها حرباً أهلية، كما أكدت فصائل المقاومة على حرمة الدم الفلسطيني، وعدّته خطأً أحمر.

وطوال السنوات الأولى من عمر السلطة لم تستطع فصائل المقاومة الفلسطينية أن تقرض برنامجها، ولكنها استطاعت أن تؤثر بقوة في القرار الفلسطيني، وفي تعطيل مسيرة التسوية السلمية، حيث استطاعت أن تستلم الدفة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية سنة 2000، وانخفضت وتيرة التنسيق الأمني، وشاركت كتائب الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، في أعمال الانتفاضة. كما اتهم ياسر عرفات بدعم الانتفاضة، وتمت محاصرته من قبل الجيش الإسرائيلي، وتمت تصفيته بسبب مواقفه تلك.

²⁰³ الخفش: 8451 أسيراً أفرج عنهم منذ توقيع اتفاقية أوسلو، مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، 2013/9/13.

وشكل إعلان خريطة الطريق، واغتيال عرفات، وانتخاب عباس رئيساً للسلطة، وفوز حماس بالانتخابات التشريعية، واستلام دايتون الملف الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، محطات مهمة في تصاعد وتيرة التنسيق الأمني.

واحتل ملف التنسيق الأمني أولوية لدى حماس في جولات الحوار الوطني؛ إذ اشترطت إنهاءه من أجل نجاح الحوار؛ غير أن ردّ السلطة وحركة فتح كان دائماً أن عملية التنسيق الأمني تأتي في إطار استحقاقات اتفاقيات السلام. واستمرت الخلافات حول التنسيق الأمني حتى كتابة هذه السطور، فالمقاومة ترى فيه استهدافاً لمشروعها، والسلطة تعدّه التزاماً لا يمكن الرجوع عنه.

وكبديل عن خيار المقاومة المسلحة طرحت السلطة الفلسطينية خيار المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي، حيث بدأ هذا الخيار يأخذ شيئاً من زخمه في السنوات الأخيرة، في ظلّ تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، بسبب إجراءات السلطة والتنسيق الأمني، والتهدئة في قطاع غزة، وانسداد أفق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. هذا كله أسهم في جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح بين الفصائل الفلسطينية.

وارتبطت قضية الأسرى، والتي هي جزء مهم في تاريخ المقاومة الفلسطينية، بعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية منذ انطلاقتها، غير أن غياب الاستراتيجية الفلسطينية في التعاطي مع هذا الملف، جعل المفاوضات الفلسطينية يخضع لتقسيمات الاحتلال ومعاييره، وذلك على الرغم من تأكيده على عدم توقيعه أي اتفاق مع "إسرائيل" ما لم يحصل على جدول زمني للإفراج الكامل عن الأسرى. ولكن ما حدث كان عكس ذلك، ووقعت الاتفاقيات دون الإفراج عن معظم الأسرى، حتى إن هناك أسرى قدماء قبل توقيع أوسلو، ما زالوا في السجون الإسرائيلية.

ويبقى السؤال المطروح هنا، إلى متى ستبقى المقاومة المسلحة في نظر إدارة السلطة مقاومة عبثية، لا يمكن استغلالها كورقة ضغط في سبيل الحصول على تنازلات إسرائيلية، أو على الأقل في سبيل ضمان تطبيق الكيان لالتزاماته؟ وهل من المفروض إغلاق باب المقاومة المسلحة، وتجريم كل من يطرقه؟ خصوصاً إذا كانت السلطة قد أصرّت على الاستمرار في طرق باب المفاوضات السلمية، التي لم تجلب للسلطة وللشعب الفلسطيني سوى مزيدٍ من الاستيطان والتهويد، والتي حرصت على استئنافها من جديد في كل مرة دون ضمانات، حتى صحّ تسميتها بالمفاوضات العبثية.

الفصل الثاني عشر

مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان

أ. حياة محمد الددا

مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان

نمهيّد:

للوهلة الأولى، عند التدقيق في المسار الذي اتبعته "إسرائيل" في سيطرتها على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، قد يظن أحداً أنه احتلال وليد اللحظة التي أنشأت فيها "إسرائيل" كيانها على الأراضي الفلسطينية في سنة 1948. لكن عند التأمل في حقيقة الأمر نجد أن مصادرة الأرض والاستيطان وعملية التهويد جاءت وفق منهجية مرتبة ومنظمة. وقد كان لهذه المنهجية مكونات خطيرة عنصرية وجائرة؛ حاولت إحلال اليهود مكان الشعب الفلسطيني. وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967 تابعت "إسرائيل" السياسة نفسها، وهو ما أدى إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية واستقدام عشرات الآلاف من المستوطنين إليها. وبالرغم من تأسيس السلطة الفلسطينية في 1994 فقد تابعت "إسرائيل" سياسات الاستيطان والتهويد وبناء الحقائق على الأرض، ورفضت إيقاف أنشطتها الاستيطانية مقابل استئناف عملية التفاوض مع "إسرائيل".

أولاً: مواجهة الاستيطان الإسرائيلي:

تبنى الاستيطان الصهيوني منذ مرحلة ما قبل قيام الدولة الإسرائيلية، ثلاثية "الأرض والهجرة والاستيطان". وقد نفذت التنظيمات الإرهابية الصهيونية هذه الثلاثية في فلسطين من خلال الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض، واستقدام أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وزرع المستعمرات فيها، وقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمواصله السياسة ذاتها بكل الوسائل والأساليب المتاحة لها¹.

¹ انظر: نواف الزرو، جدلية الاستيطان وآفاق التسوية، سلسلة أوراق الجزيرة (10) (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص 25.

1. النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ما قبل أوسلو (1967-1992):

إثر حرب 1967، باشرت "إسرائيل" ببناء ثلاثين مستعمرة أقيمت في مناطق مختلفة من الضفة الغربية². وأصدرت أمراً عسكرياً في 1967/6/9، بإخلاء حي المغاربة وتدمير بيوته وطرد سكانه منه، وبناء مستعمرات جديدة³.

وعند تولي حزب الليكود للحكومة الإسرائيلية بقيادة مناحيم بيغن سنة 1977، انطلق هذا الحزب من مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة"، وأثمرت سياسته الاستيطانية عن إقامة 51 مستعمرة في الضفة الغربية في الأعوام الأربعة الأولى من حكمه، وارتفع عدد المستوطنين من بضعة آلاف في سنة 1977، إلى نحو 45 ألف مستوطن سنة 1984⁴.

وخلال الفترة 1984-1990، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سياسة أدت إلى زيادة عدد المستعمرات في الضفة الغربية. ففي سنة 1990 بلغ عدد المستعمرات في الضفة باستثناء القدس، بحسب دراسة أجراها خالد عايد، قرابة 150 مستعمرة يقطن فيها 90 ألف مستوطن تقريباً⁵. أما بحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2012، فقد بلغ عدد المستعمرات سنة 1990 في الضفة 138 مستعمرة، سكنها قرابة 221,348 مستوطن؛ قرابة 88,888 مستوطن في الضفة باستثناء الجزء من القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة إليها سنة 1967، وقرابة 132,460 مستوطن في ذلك الجزء من القدس⁶.

استمر الاستيطان الإسرائيلي حتى بعد انطلاق المفاوضات إثر مؤتمر مدريد 1991. وفي سنة 1992، وصل عدد المستوطنين إلى قرابة 251 ألف؛ من بينهم

² غريغوري خليل، "السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة"، في كميل منصور (محرر)، دليل إسرائيل العام 2011 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 669.

³ مؤسسة القدس الدولية، الاستيطان في القدس ودوره في تهويدها - مؤتمر القدس الخامس 2011 (غزة: مؤسسة القدس الدولية، 2012)، ص 69.

⁴ خالد عايد، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، في كميل منصور (محرر)، إسرائيل: دليل عام 2004 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 581 و583.

⁵ المرجع نفسه، ص 583-586.

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2013)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1993.pdf

110 آلاف مستوطن في الضفة الغربية (باستثناء شرقي القدس) وقطاع غزة، في حين بلغ عددهم في شرقي القدس قرابة 141,000 نسمة⁷.

أما في قطاع غزة، فقد تم تأسيس 6 مستعمرات رسمية في الفترة 1967-1978، وبلغ عدد المستوطنين في نهاية سنة 1978 قرابة 4,800 مستوطن، في حين تم تأسيس 8 مستعمرات رسمية في الفترة 1979-1986، وبلغ عدد المستوطنين في نهاية سنة 1986 قرابة 2,100 مستوطن. وتم بناء 3 مستعمرات في الفترة 1987-1990، وبلغ عدد المستوطنين في نهاية سنة 1990 قرابة 3,300 مستوطن⁸، وبلغ عددهم في نهاية سنة 1992 قرابة 4,300 مستوطن.

2. النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ما بعد أوسلو (1993-2013):

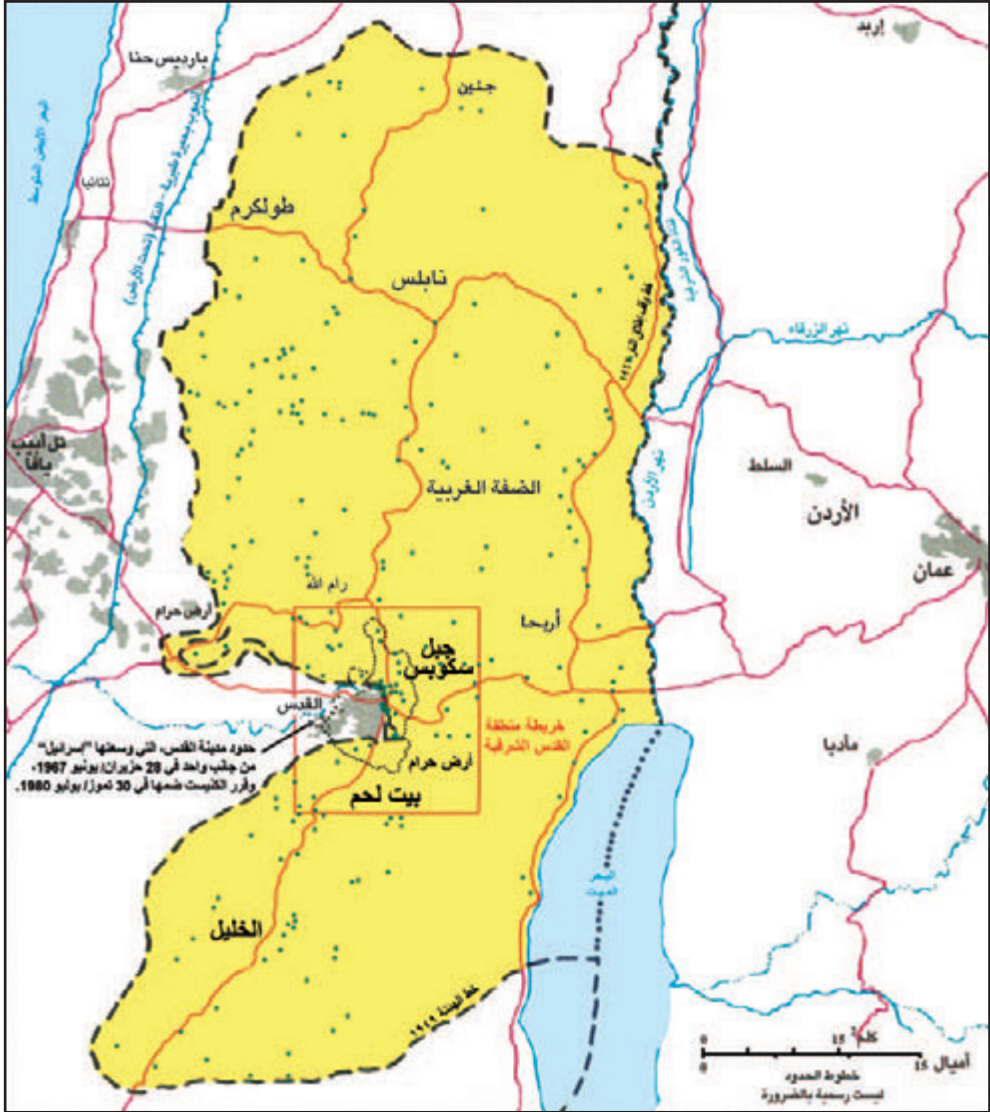
منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، الذي أقر تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، سعت "إسرائيل" إلى تقليص المساحة الجغرافية التي ستؤول فيما بعد للسلطة الفلسطينية في إطار نتائج أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين، فقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية نهاية سنة 1993 بحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قرابة 257,336 مستوطن؛ قرابة 110,900 في الضفة باستثناء شرقي القدس، وقرابة 146,436 في شرقي القدس. أما بتسليم فقدر في تقرير له أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية في سنة 1993 قد بلغ قرابة 256,436 مستوطن، 110,900 في الضفة باستثناء شرقي القدس⁹، وقرابة 145,536 مستوطن في شرقي القدس (انظر خريطة رقم (1) وخريطة رقم (2)). وارتفع عدد المستوطنين في سنة 1997 ليصل إلى قرابة 313,329 مستوطن؛ 154,400 في الضفة باستثناء شرقي القدس، و158,929 في شرقي القدس.

⁷ Israeli Settlements in the Occupied Territories: A Guide, A Special Report of the Foundation for Middle East Peace, Settlement Report, vol. 12, no. 7 (Foundation for Middle East Peace (FMPEP), March 2002), <http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/israeli-settlements-in-the-occupied-territories-a-guide>

⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2003 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل 2004)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1059_n.pdf

⁹ B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, By Hook and by Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank, July 2010.

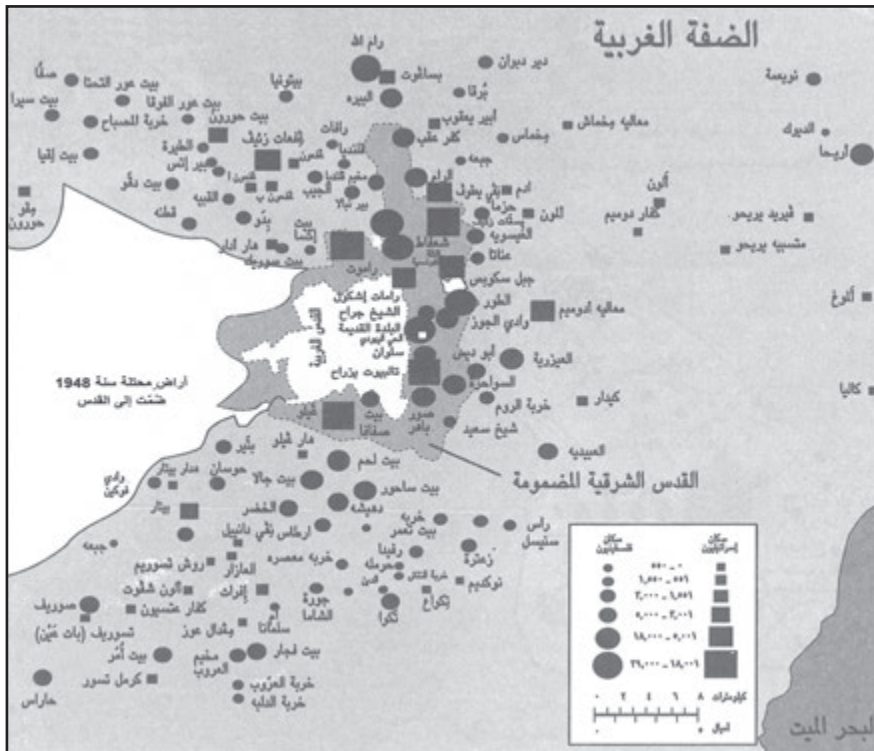
خريطة رقم (1): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية،
كانون الأول/ ديسمبر 1993



المصدر: دليل إسرائيل العام 2011 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 634.

ملاحظة: تشير النقاط في الخريطة إلى مواقع المستعمرات.

خريطة رقم (2): المستعمرات الإسرائيلية في القدس، 1994



المصدر: دليل إسرائيل العام 2011، ص 639.

وحتى سنة 2000، ومع انطلاق مفاوضات الوضع النهائي في قمة كامب ديفيد في 2000/7/11، لم تهدأ الهجمة الاستيطانية على الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من مطالبة السلطة بإيقافه كشرط أساسي لمتابعة المفاوضات؛ وقد ذهب إيهود باراك بلاءاته الخمس إلى قمة كامب ديفيد التي تتعلق بالقدس، والحدود، والمستعمرات، واللاجئين، ورفض الوجود العسكري غير الإسرائيلي غرب نهر الأردن، وعدّها "خطوطاً حمراء" لا يمكن لـ"إسرائيل" التنازل عنها، مقابل اقتراح حلول شكلية لها، ومنها: إبقاء قرابة 80% من المستعمرات وضمها للكيان الصهيوني مقابل التنازل عن الجيوب الصغيرة الأخرى، وضمّ المستعمرات شرقي الخط الأخضر، وتوسيع حدود القدس مع تسليم الفلسطينيين في البداية 73% من مساحة الضفة الغربية بالإضافة إلى 100% من مساحة قطاع غزة، وعلى أن تزيد مساحة الضفة الغربية المسلّمة للفلسطينيين إلى نحو 90% مع احتساب القدس، أو نحو 94% من مساحة الضفة دون احتساب مساحة القدس، وإبقاء جزء من الـ 94% بيد الإسرائيليين خلال فترة قد تمتد إلى عشر سنوات، وتأجير بعضها

لمدة قد تصل إلى 25 سنة¹⁰. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى في سنة 2000 جاء الانتقام الإسرائيلي بالمصادقة على عدد كبير من الوحدات الاستيطانية الجديدة. فقد زاد معدل البناء في المستعمرات الإسرائيلية بشكل ملفت خلال انتفاضة الأقصى 2000-2005، حيث صدرت رخص بناء لـ 1,184 وحدة سكنية في المستعمرات، خلال العشرة أشهر الأخيرة من سنة 2000، منها 529 رخصة شرق مدينة القدس¹¹.

ونتيجة للضغوط السياسية التي مارستها السلطة الفلسطينية على "إسرائيل" لتجميد الاستيطان، أعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في 2009/11/25، عن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية باستثناء القدس، واتخذت حكومته خلال فترة التعليق هذه، قرارات متسارعة للاستيطان في القدس، بدا وكأنها تحاول من خلالها أن تعوض عن تجميد الاستيطان الشكلي في الضفة الغربية؛ فقد بلغ إجمالي ما نفذ من وحدات سكنية في القدس خلال فترة "التجميد" التي استمرت لمدة عشرة أشهر، 700 وحدة¹². أما في الضفة وفي تقرير لمنظمة "السلام الآن" Peace Now، ففي الأشهر الثمانية الأولى من فترة التجميد بدأ ببناء قرابة 600 وحدة سكنية جديدة في عدد من المستعمرات، وهناك قرابة 2,000 وحدة سكنية استمر العمل فيها خلال فترة التجميد أكثرها قد تمّ بدأ العمل فيه قبل فترة التجميد¹³.

وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 563,546 مستوطناً في نهاية 2012، ويسكنون في 144 مستعمرة، منها قرابة 26 مستعمرة في محافظة القدس¹⁴. حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية باستثناء شرقي القدس سنة 2012 قرابة 360,370 مستوطناً، وقرابة 203,176 مستوطناً في شرقي القدس (انظر جدول رقم (1) وخريطة رقم (3)).

¹⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، كامب ديفيد-2.. بين الفشل واستمرار التفاوض، 2000/8/12، انظر: http://www.palestine-info.com/arabi/analysis/2000/12_8_00.htm؛ وانظر أيضاً: John S. Darden, A Walk Through the Holy Land (USA: Zondervan Publishing House, 2007).

¹¹ نواف الزرو، مرجع سابق، ص 38-39.

¹² مركز أبحاث الأراضي، الانتهاكات الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية بما فيها محافظة القدس خلال فترة التجميد المزعوم، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2010/10/2، انظر: <http://www.poica.org/details.php?Article=2320>

¹³ New report by Peace Now - Eight months into the settlement freeze, Site of Peace Now, 2010، <http://peacenow.org.il/eng/node/99>

¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012.

خريطة رقم (3): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، 2012



المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

بينما أشارت الأرقام الصادرة عن أريج لسنة 2012 إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى أكثر من 656 ألف مستوطن سنة 2012، ويقطنون في 196 مستعمرة إسرائيلية بما فيها

المستعمرات السياحية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك تلك التي تم إقامتها شرقي القدس¹⁵.

ويشير الجدول التالي إلى أعداد المستوطنين في الضفة الغربية في الفترة 1993-2012.

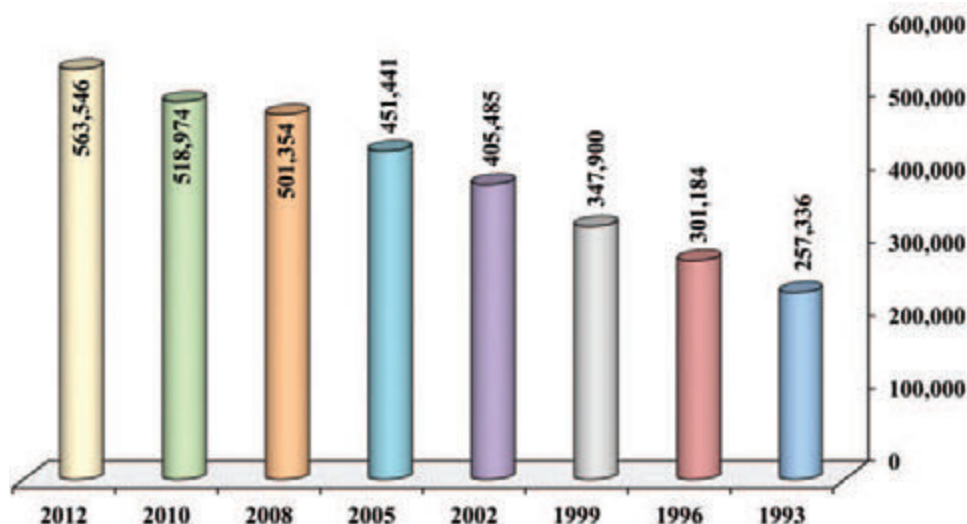
جدول رقم (1): أعداد المستوطنين في الضفة الغربية 1993-2012¹⁶

السنة	شرقي القدس	باقي الضفة الغربية	المجموع
1993	146,436	110,900	257,336
1994	152,219	122,700	274,919
1995	156,724	127,900	284,624
1996	159,684	141,500	301,184
1997	158,929	154,400	313,329
1998	162,842	166,100	328,942
1999	170,400	177,500	347,900
2000	173,400	191,600	365,000
2001	176,900	198,000	374,900
2002	180,792	224,693	405,485
2003	184,589	236,976	421,565
2004	185,557	239,722	425,279
2005	191,575	259,866	451,441
2006	201,139	274,621	475,760
2007	193,485	288,726	482,211
2008	197,071	304,283	501,354
2009	192,768	318,971	511,739
2010	196,178	322,796	518,974
2011	199,647	339,134	538,781
2012	203,176	360,370	563,546

¹⁵ أريج، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً، 8 نيسان 2013، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2013/4/8، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6079؛ وأريج، من ضمنها المناطق المصنفة "أ" و"ب": إسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2013/6/12، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6344

¹⁶ للاطلاع على أعداد المستوطنين في الفترة 1993-2000 انظر: محمد جميل، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني (دمشق: مكتبة ابن القيم، 2005)، ص 648. أما بالنسبة لأعداد المستوطنين في الفترة 2001-2012 انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

أعداد المستوطنين في الضفة الغربية - سنوات مختارة



أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغ عدد المستوطنين في 1993 قرابة 4,800 مستوطن، وأخذ عددهم بالارتفاع حيث بلغ سنة 1997 قرابة 5,700 مستوطن (انظر خريطة رقم (4)). وفي سنة 2001 بلغت مساحة أراضي المستوطنات المبنية في قطاع غزة قرابة 26.7 كم²، وقد بلغ عدد المستوطنين فيها قرابة 7 آلاف مستوطن¹⁷. وفي سنة 2005 وحتى تطبيق خطة "فك الارتباط" أحادية الجانب والتي قضت بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة والبالغ عددها 18 مستوطنة، بلغ عدد المستوطنين قرابة 8,500 مستوطن¹⁸ (انظر جدول رقم (2)).

¹⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2003؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2004 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2005).

¹⁸ CBS, *Statistical Abstract of Israel 2006*, no. 57, table 2.5, p. 90, http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st02_05&ctear=2006

خريطة رقم (4): المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة،
كانون الأول / ديسمبر 1993



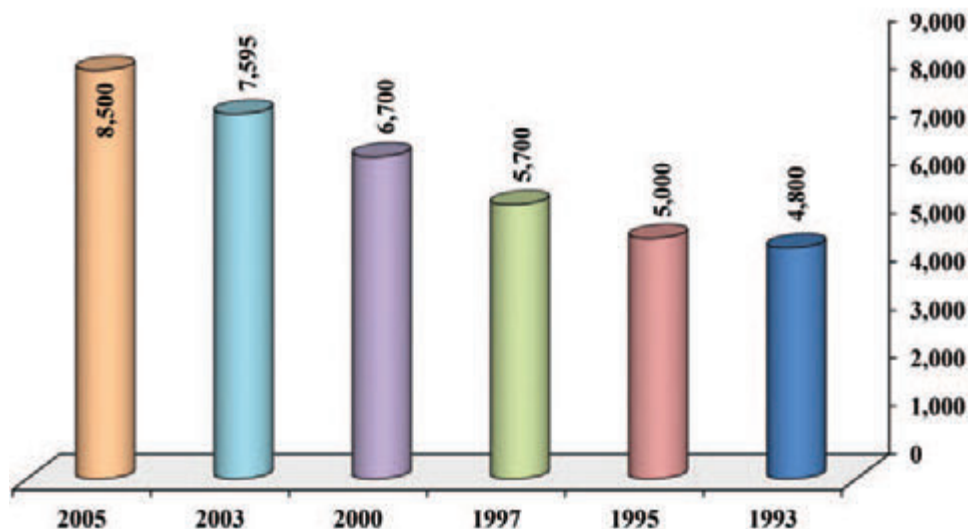
المصدر: دليل إسرائيل العام 2011، ص 640.

جدول رقم (2): أعداد المستوطنين في قطاع غزة – سنوات مختارة¹⁹

السنة	قطاع غزة
1993	4,800
1995	5,000
1997	5,700
2000	6,700
2003	7,595
2005	8,500

¹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2004.

أعداد المستوطنين في قطاع غزة - سنوات مختارة



3. تطور مواقف السلطة الفلسطينية من الاستيطان:

لقد نصّ إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن الحكم الذاتي في 1993/9/13، على تأجيل موضوع المستعمرات إلى مفاوضات الحل النهائي، وفي الوقت نفسه وافقت "إسرائيل" على تحويل بعض الصلاحيات إلى الفلسطينيين، ولكن هذه الصلاحيات لم تشمل الأرض والاستيطان. واقتصرت المواقف الفلسطينية الراضية للاستيطان الإسرائيلي قبل تأسيس السلطة في سنة 1994، على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الفصائل الفلسطينية. لكن تلك المواقف لم تكن كافية لإيقاف الهجمة الاستيطانية الشرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من قيام السلطة في 1994، إلا أن مواقفها وإجراءاتها ضد الاستيطان ظلت ضعيفة، وغالباً ما بقيت تصدر على لسان منظمة التحرير الفلسطينية أو بعض فصائلها. ففي البيان السياسي للدورة الـ 21 للمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في غزة في 1996/4/25، وذلك عقب توقيع اتفاق أوسلو 2 في واشنطن في 1995/9/28، اتخذ المجلس قراراً أكد فيه عدم شرعية الاستيطان، وجاء فيه²⁰:

²⁰ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، صيف 1996، ص 251.

إن المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية والقدس المحتلة في عام 1967 هي مستوطنات لاغية وغير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولا سبيل لإقامة سلام دائم في ظل الاستيطان، ولن يجتمع الاستيطان والسلام في معاهدة سلام بين الجانبين، وإن شق الطرق الالتفافية لتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية ومصادرة الأراضي الزراعية بالقمع والقوة يؤكدان على وجود اتجاهات قوية في إسرائيل تعمل لتقويض عملية السلام.

وفي بيان للقيادة الفلسطينية في 1999/12/3، أكدت فيه أنها طرحت على الجانب الإسرائيلي خطر الاستمرار بالاستيطان، لكنها فوجئت بعدم الاهتمام الإسرائيلي، وأكدت السلطة الفلسطينية على أثره أن الاستيطان يجب أن يتوقف إذا أريد لعملية السلام أن تستمر²¹.

ومع انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية خلفاً لعرفات في 2005، تابع نهج سلفه في إدانة الاستيطان وحاول إحياء عملية التسوية تحت شرط تجميد الاستيطان، لكنه كان يقابل بالرفض من الجانب الإسرائيلي. ترافق ذلك مع انسحاب "إسرائيل" في 2005 انسحاباً أحادي الجانب من قطاع غزة، لتغطي بذلك على هجمتها الاستيطانية الشرسة في القدس أمام المحافل الدولية، وتذر الرماد في عيون المعترضين، ولتغطي على بناء الجدار والتهويد في القدس.

لم تجد قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في معركتها مع الاحتلال الإسرائيلي سوى طريق المفاوضات، بينما سلكت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس طريق المقاومة واسترداد الحق بالسلاح. ومع دخول حركة حماس إلى الحكومة عقب فوزها في الانتخابات التشريعية في 2006 وتبنيها مشروع المقاومة ورفض مشروع التسوية، اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات قمعية قاسية ضد حماس وحكومتها وممثليها في المجلس التشريعي. وفي كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، إسماعيل هنية، أمام المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني طلباً للثقة بالحكومة، قال:

ينعقد اليوم مجلسكم الموقر ليشهد ولادة حكومة فلسطينية جديدة هي الحكومة العاشرة في ظل تواصل الاحتلال والعدوان... وبناء جدار الفصل

²¹ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 41، شتاء 2000، ص 227.

العنصري وتهويد القدس واستمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك والتلويح الدائم باقتحامه وكذلك توسيع المستعمرات ومخططات ضمّ الأغوار، إننا على يقين بأن الاحتلال الغاصب إنما يقوم بكل هذه التصعيدات ليقذفها في وجه الحكومة الجديدة، بهدف إيصال رسالة للشعب الفلسطيني مفادها: "إنك أخطأت في الاختيار، ولا بدّ أن تعاقب". وهذا الموقف للأسف يتم تحت سمع العالم وبصره، ونحن نحذر من مغبة مثل هذه السياسات²².

ومع استلام إيهود أولمرت الحكم خلفاً لأريل شارون في بداية سنة 2006 وخوف "إسرائيل" من وقوف حماس حجر عثرة في عملية المفاوضات، كانت القناعات الإسرائيلية تتزايد بضرورة الاتجاه نحو فرض الحل الأحادي الجانب²³. فعرض أولمرت على المفاوض الفلسطيني انسحاب "إسرائيل" من معظم الضفة الغربية بينما تحتفظ بالتكتلات الاستيطانية الرئيسية والقدس الشرقية ووادي الأردن، وذلك أن هذه التكتلات الاستيطانية تقطع التواصل بين الفلسطينيين أنفسهم وتحاصروهم في حويصلات، وقد رفض كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات خطة أولمرت. وحثّ الحكومة الإسرائيلية على العودة إلى طاولة المفاوضات²⁴.

وخلال مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27، دعا محمود عباس إلى بدء عملية تفاوض شاملة وعميقة، حول جميع قضايا الوضع النهائي، وأضاف أنه علينا أن ندعم هذا التفاوض بخطوات مباشرة وملموسة على الأرض تثبت أننا نسير في طريق لا ارتداد عنه نحو السلام التعاقدي الشامل والكامل، وبما يشمل وقف كافة النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي لها²⁵. متكئاً على موقف الرئيس الأمريكي الذي دعم فكرة عدم التفاوض إلا بعد التجميد الكامل للاستيطان.

²² كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، إسماعيل هنية، أمام المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني طلباً للثقة بالحكومة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/27، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2006/ismael_haneya/27_3_06.htm

²³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 94 و257.

²⁴ الرأي، 2006/2/9.

²⁵ كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام مؤتمر أنابوليس، 2007/11/26، في: وفا، 2007/11/27، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php>

والنتيجة المعهودة للمفاوضات جاءت على لسان عباس في 2008/1/24 باعتباره أن المفاوضات لم تحقق أي شيء، مؤكداً أن الاستيطان هو من أهم العقبات أمام عملية السلام²⁶.

وفي 2009 وفي إصرار على شرط وقف الاستيطان لاستمرار المفاوضات، قال رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني أحمد قريع، خلال مقابلة مع الصحفي الإسرائيلي عكيفا الدار Akiva Eldar ونشرتها هآرتس في 2009/5/26، إنه لن تكون هناك مفاوضات دون إخلاء البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ سنة 2001، وإن "إسرائيل" ملزمة أيضاً بإزالة كافة الحواجز الداخلية التي تقطع أوصال الضفة²⁷.

أعلن نتنياهو في 2009/11/25 تجميداً للاستيطان في الضفة باستثناء القدس مدته عشرة أشهر مقابل استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية²⁸. وقد وافقت السلطة الفلسطينية على العودة إلى طاولة المفاوضات المباشرة مقابل شرط تجميد الاستيطان. وبالرغم من ذلك استمر الاستيطان في الضفة، وحذر محمود عباس في آب/ أغسطس 2010 في رسائل وجهت إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف Dmitry Medvedev والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن كاثرين أشتون Catherine Ashton، من أن إنهاء تجميد الاستيطان في 2010/9/26 قد ينهي المفاوضات المباشرة التي بدأتها السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"²⁹. هذا، وانتهت فترة تجميد الاستيطان في 2010/9/26، مما أدى إلى تجميد عملية المفاوضات لقرابة ثلاث سنوات تلت.

وقد أعلن محمود عباس في القمة العربية الاستثنائية في سرت في ليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 بأن استمرار التعتن الإسرائيلي ورفضها وقف الاستيطان، سيدفع به إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأن للفلسطينيين خيارات أخرى جميعها سلمية لإعلان الدولة الفلسطينية، منها الطلب من الولايات المتحدة

²⁶ عكاظ، 2008/1/25.

²⁷ معاً، 2009/5/26، انظر: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=165898>

²⁸ Haaretz, 25/11/2009, <http://www.haaretz.com/news/netanyahu-declares-10-month-settlement-freeze-to-restart-peace-talks-1.3435>

²⁹ Haaretz, 23/8/2010, <http://www.haaretz.com/print-edition/news/abbas-end-of-settlement-freeze-would-end-direct-peace-talks-1.309608>

الاعتراف بحدود الدولة على كافة الأراضي المحتلة سنة 1967، وأن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف عليها لحين تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها.

وفي موقف دولي، طالب تقرير داخلي للاتحاد الأوروبي بعنوان "القدس 2012" جميع الدول الأعضاء الـ 27 بوقف كلّ التعاملات المالية التي تدعم الاستيطان في الضفة الغربية، حسب ما أوصى به رؤساء وقناصل بعثات الاتحاد في الضفة وشرقي القدس المحتلتين، واصفين البناء الاستيطاني في الضفة والقدس بالمنهجي المستفز الذي يعرقل حلّ الدولتين³⁰. وطالب صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دول الاتحاد الأوروبي باعتماد توصيات التقرير الذي أعده قناصل وممثلو دول الاتحاد الأوروبي في فلسطين³¹.

وأوضح إسماعيل هنية في 2012/12/24 تزايد عمليات الاستيطان في الضفة، بأنها محاولة هروب للاحتلال الإسرائيلي من انتصار المقاومة في غزة، خلال عملية عمود السحاب Pillar of Defense أو عملية حجارة السجيل في 2012/11/21-14، والإنجاز السياسي الفلسطيني في الأمم المتحدة³².

من ناحية أخرى، قال هنية حول موقف حكومته من المفاوضات بوساطة أمريكية، في 2013/3/21، "نحن لا نرى في السياسة الأمريكية مساعداً لإنهاء الاحتلال عن الأرض الفلسطينية، إنما تكريس له وتشريع الاستيطان والاستسلام تحت شعار السلام".

وتسعى "إسرائيل" دائماً إلى كسب الوقت من خلال تمديد جولات المفاوضات مع الفلسطينيين، وتقديم شروطها محاطة بالغموض، غير أنها تستمر من الناحية العملية في تكريس الاستيطان وبناء الحقائق على الأرض. ففي 2013/5/9 التقى وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري John Kerry، في روما، الموفد الخاص للجنة الرباعية الدولية طوني بلير Tony Blair، في محاولة لاستئناف عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، بعد جمود دام أكثر من عامين، حيث أكد كيري أن الإسرائيليين والفلسطينيين جادون

³⁰ الشرق الأوسط، 2013/2/28؛ وانظر:

Site of European Coordination of Committees and Associations for Palestine (ECCP), 28/2/2013, <http://www.eccpalestine.org/the-european-union-has-recommended-its-27-member-states-imposing-sanctions-on-israeli-settlements/>

³¹ القدس العربي، 2013/3/1.

³² صحيفة الشروق، مصر، 2012/12/25.

بشأن السعي للسلام³³. وبدأ كيري ببلورة خطة سلام لمحاولة إعادة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات، والتوفيق بين شروط الطرفين. وقد أكد عباس، خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المصرية في القاهرة في 2013/5/16، استعداد القيادة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات إذا قامت "إسرائيل" بوقف كل الأنشطة الاستيطانية في كل الأراضي الفلسطينية وبالذات في القدس، وأضاف "إن الأميركيان عبروا عن نيتهم الصادقة فيما يتعلق بالسير نحو العملية السياسية"³⁴.

وقرر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تقديم خطة تقوم على العمل التدريجي لإحراز تقدم في العملية السلمية. وبحسب صحيفة إسرائيل اليوم Israel Today فإن الخطة ستتضمن التوافق المبدئي على إجراء تبادلات للأراضي خصوصاً فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية الكبرى إلى جانب منح الفلسطينيين حزمة مساعدات اقتصادية في الفترة الأولى. كما تتضمن المرحلة الأولى وقف الاستيطان بشكل إيماءات ودون مواقف معلنة من قبل "إسرائيل"³⁵.

وقال مسؤول فلسطيني لوكالة أنباء "شينخوا" أن الرئيس محمود عباس أبلغ جون كيري، أن أي خطوات ضمن حسن النوايا "لن تكون كافية" للعودة للمفاوضات مع "إسرائيل"، وأضاف إن عباس أكد لكيري تمسكه بضرورة أن يسبق استئناف المفاوضات التزام إسرائيل واضح بتجميد الاستيطان، واعتماد مرجعية حل الدولتين وفق الحدود المحتلة سنة 1967³⁶.

وفي 2013/7/19 أعلن كيري، في مؤتمر صحفي في عمان، أن تل أبيب ورام الله وافقتا رسمياً على العودة إلى طاولة المفاوضات دون شرط وقف الاستيطان³⁷. وأضاف كيري "توصلنا لاتفاق يضع أساساً لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن قضايا الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين"³⁸.

³³ القدس، 2013/5/10.

³⁴ وفا، 2013/5/16، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=153876>

³⁵ سما، 2013/6/12، انظر: <http://samanews.com/ar/>

³⁶ الأيام، 2013/6/29.

³⁷ الجزيرة نت، 2013/7/20، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/7151f27e-4edb-4939-89c3-e86f00a66e85>

³⁸ القدس العربي، 2013/7/20.

وبموجب الاتفاق المقترح يتم تجميد المشاريع الاستيطانية المتعلقة بعدد من البؤر المقررة من قبل الحكومة الإسرائيلية، ولا ينطبق هذا الإجراء على المشاريع القائمة في التجمعات الاستيطانية الكبرى الواقعة في محيط مدينة القدس وغور الأردن بما فيها مستعمرات معاليه أدوميم Ma'ale Adumim، وجفعات زئيف Givat Ze'ev، وهار حوما Har Homa، وجيلو Gilo، ونفيه يعقوب Neve Yaakov، ورامات شلومو Ramat Shlomo، ورامات ألون Ramat Alon، وكريات أربع Kiryat Arba، وكذلك المستعمرات ذات الكثافة السكانية، ويعطى سكان المستعمرات التي يتم تجميد الاستيطان فيها حق اختيار أي من الجنسيين اليهودية أو الفلسطينية أو كليهما في ختام المحادثات المذكورة³⁹.

وكشفت مصادر دبلوماسية فلسطينية أن كيري نقل للجانب الفلسطيني تعهداً قدمه له نتنياهو بشأن الاستيطان ويفيد بأن "إسرائيل" لن تباشر البناء الاستيطاني في المنطقة إي 1 أو E 1 ورامات شلومو، وبأنها لن تصدر عطاءات جديدة لتوسيع المستعمرات خلال فترة المفاوضات⁴⁰.

وفتح كيري باب المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، معلناً مع إطلاق المفاوضات المباشرة من واشنطن أن كل قضايا الحل النهائي مطروحة على الطاولة، وأن الهدف هو الوصول إلى اتفاق نهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في آذار/مارس 2014. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر 2013/8/1، أن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، أعرب في حديثه مع عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي عن اعتقاده، أن "إسرائيل" قد تحتفظ في نهاية المطاف بنحو 85% من الكتل الاستيطانية تحت سيادتها وضمن حدودها⁴¹. من جهته، طالب إسماعيل هنية السلطة الفلسطينية بالانسحاب من المفاوضات "كونها خيار كارثي للقضية الفلسطينية"، ورأى في كلمة له خلال جلسة عقدتها كتلة حماس البرلمانية بمقر المجلس التشريعي في غزة، أن المفاوضات "شكلت غطاء لاستمرار المستعمرات وهي غطاء لتصفية القضية

³⁹ القدس العربي، 2013/7/22.

⁴⁰ القدس، 2013/7/29.

⁴¹ عرب 48، 2013/8/1، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=print&ID=101507>

الفلسطينية، خاصة أن المفاوضات الفلسطينية تخطى عن شروطه بل إن إسرائيل بدأت تفرض الشروط بضرورة الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة⁴².

ولم يتوقف الاستيطان منذ انطلاق المفاوضات، فقد كشفت صحيفة معاريف في 2013/7/31 عن اتفاق سري بين نتنياهو وفتحالي بينت رئيس حزب البيت اليهودي (The Jewish Home (HaBayit HaYehudi) لتمرير بناء 4,500 وحدة سكنية بمستعمرات الضفة والقدس، كذلك أصدر نتنياهو قراراً في تشرين الأول/أكتوبر 2013 ببناء 1,500 وحدة استيطانية في القدس مقابل الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين خلال عملية المفاوضات⁴³. وأبلغ عباس عدداً من نواب حزب ميرتس Meretz اليساري الإسرائيلي في 2013/9/8 أن استمرار النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية يهدد ليس فقط بانتهاء المفاوضات الحالية، وإنما أيضاً بانهايار حلّ الدولتين⁴⁴.

ودعا عباس في مؤتمر صحفي عقده ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رامبوي Herman Van Rompuy في بروكسل، الشركات الأوروبية والشركات الأجنبية العاملة في المستعمرات للتوقف عن العمل فيها لأنها بذلك تخالف القانون الدولي، وأكد أهمية تطبيق الإجراءات الأوروبية المتعلقة بالمستعمرات في موعدها في مطلع سنة 2014، مشيراً إلى أن هذه الدعوة ليست موجهة ضدّ دولة "إسرائيل"، قائلاً: نحن نريد أن نعيش إلى جوارها ونبني جسور سلام معها، بل هي موجهة ضد المستوطنات المقامة على أراضي دولة فلسطين المحتلة منذ 1967 وعاصمتها القدس الشرقية⁴⁵.

وضع صائب عريقات ومحمد اشتية والوفد الفلسطيني المفاوضات في 2013/10/31 استقالته من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تحت تصرف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعد وصولهما لقناة بعدم جدوى التفاوض مع الجانب الإسرائيلي.

⁴² الدستور، 2013/8/21.

⁴³ انظر: الشرق الأوسط، 2013/8/1؛ والدستور، 2013/10/30.

⁴⁴ الحياة، 2013/8/23.

⁴⁵ وفا، 2013/10/23، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php/index.php?action=detail&id=162110>

وأضافت مصادر أن الاستقالة جاءت احتجاجاً على تنصل "إسرائيل" من التزاماتها تجاه عملية السلام ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس⁴⁶. وأعلن عباس في 2013/11/13، إن المفاوضين الفلسطينيين في محادثات السلام مع "إسرائيل" استقالوا احتجاجاً على عدم تحقيق تقدم في المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة، وقد خيم عليها استمرار البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وأشار عباس خلال مقابلة مع شبكة سي. بي. سي التلفزيونية المصرية إلى أن المفاوضات سوف تستمر حتى لو تمسك وفد المفاوضين بالاستقالة. وقال "إما أن يعود الوفد وإما أن نشكل وفداً آخر"⁴⁷. وقال عريقات في بيان له في 2013/11/16 إن "القيادة الفلسطينية ومن منطلق إيمانها بأهمية تحقيق السلام العادل والشامل، ملتزمة بالتفاوض مع الجانب الإسرائيلي رغم ما تمارسه حكومة نتنياهو من جرائم بحق الإنسان الفلسطيني وبحق الأرض الفلسطينية"⁴⁸.

ثانياً: مواجهة تهويد القدس والمقدسات:

1. تطور التهويد الإسرائيلي للقدس والمقدسات:

في 1967/6/28 أعلن موشيه شابيرا Moshe Shapira وزير داخلية "إسرائيل" ضمّ الأحياء العربية في القدس الشرقية قسراً وتوحيد شطري المدينة. وطبقت "إسرائيل" قانون أموال الغائبين على سكان القدس، وكان هذا القانون قد أقر في 1950/3/31 ليتيح لـ "إسرائيل" وضع يدها على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد 1947/11/19 بالنسبة لمواطني الدول العربية، وبعد 1948/9/1 بالنسبة للفلسطينيين⁴⁹.

⁴⁶ القدس العربي، 2013/11/1.

⁴⁷ رويترز، 2013/11/13، انظر: <http://ara.reuters.com/article/idARACAE9B2GV120131113>

⁴⁸ الشرق الأوسط، 2013/11/17.

⁴⁹ مركز زايد للتنسيق والمتابعة، وثيقة الدفاع عن القدس من يكتبها؟ (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003)، ص 104-105؛ وانظر: حبيب غانم، القدس: تاريخاً وقضية (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2002)، ص 117.

وقد قام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً، ليتمكن من ضمّ مناطق أخرى من الضفة الغربية نهائياً إلى كيانه، وليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج واسع. فعندما احتلت "إسرائيل" القدس سنة 1967 كانت مساحة شرقي القدس 6.5 كم² ومساحة غربي القدس 24 كم²، فقامت بتوسيع نطاق البلدية إلى 104 كم² اقتطعتها من أراضٍ تابعة لـ 28 قرية فلسطينية في محيط مدينة القدس، ويقع معظمها شرقي المدينة أي في الضفة الغربية. ثم تابعت "إسرائيل" توسيع حدود بلدية القدس خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين حتى وصلت إلى 126 كم²؛ يقع 72 كم² منها شرقي القدس، بينما يقع 54 كم² غربي المدينة⁵⁰.

وفي سنة 1993، السنة التي تمّ فيها توقيع اتفاق أوسلو، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإحداث توسع جديد على حدود مدينة القدس الواقعة تحت الإدارة الإسرائيلية، حيث أصبحت مساحتها 130 كم²⁵¹. وفي سنة 2005 أقرت لجنة تخطيط المدينة وبلدية القدس المخطط الهيكلي "القدس 2000-2020"، والذي يوسع الحدود الغربية للمدينة قرابة 40%⁵². وقد اتبعت "إسرائيل" إجراءات تهويدية عدة لتهويد القدس والمقدسات منها:

أ. تهويد السكان:

سيطر الهاجس الديموغرافي على الاحتلال الإسرائيلي منذ استيلائه على كامل القدس سنة 1967، ومنذ ذلك الحين يسعى لتحقيق أغلبية ديموغرافية يهودية حاسمة في المدينة بوصفها عاصمة "إسرائيل"، وقد كان عدد سكان القدس (شرقيها وغربيها) بعيد الاحتلال سنة 1967 ما مجموعه 266.3 ألفاً، منهم 197.7 ألف يهودي

⁵⁰ انظر: الموسوعة الفلسطينية، إشراف أحمد المرعشلي (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ج 3، ص 521-527؛ وإبراهيم أبو جابر، "قضية القدس ومستقبلها"، في جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 544-568؛ والدستور، 1997/6/18؛ وانظر: زياد الحسن (محرر)، نحو استراتيجية شاملة للقدس، مسودة تفصيلية، 2009/6/18، ص 34.

⁵¹ مركز زايد للتنسيق والمتابعة، وثيقة الدفاع عن القدس من يكتبها؟، ص 121-122.

⁵² أريج، تعزيز المساعي لتهويد مدينة القدس المحتلة جغرافياً وديموغرافياً، إسرائيل تصادق على مشروع قانون يعتبر القدس "منطقة ذات أولوية وطنية"، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2010/10/26.

(74.24%)، و68.6 ألف عربي (25.76%)⁵³. وفي سبيل تهويد المدينة سُنّ في سنة 1973 قانون يسعى لتحديد نسبة الفلسطينيين في المدينة بـ 22%، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذه النسبة أبداً. وقد واجهت دولة الاحتلال في القدس مشكلةً أساسية تتمثل في أن مدينة القدس تُعدّ ذات بيئة طاردة للسكان اليهود، فخلال السنوات 1980-2008 كان عدد اليهود المهاجرين من المدينة أكثر من عدد اليهود المهاجرين إليها بما يزيد عن 100 ألف، وكان ميزان الهجرة اليهودية للمدينة سالباً في كل السنوات خلال تلك الفترة ما عدا سنة 1986⁵⁴.

وقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس في شرقيها وغربيها في نهاية سنة 1994 قرابة 166,900 نسمة، بينما بلغ عدد اليهود في القدس 411,900، وعلى الرغم من الإجراءات التهويدية ظلّ عدد السكان الفلسطينيين في ارتفاع (انظر جدول رقم (3)). وقد تراوح النمو السكاني العربي السنوي في القدس في العقد الأول من القرن الـ 21 بين 3% و3.7%؛ أما النمو السكاني اليهودي السنوي للفترة نفسها فقد تراوح من 0.9% إلى 1.6%⁵⁵؛ ومن المتوقع أن تصل نسبة الفلسطينيين في المدينة إلى 40% سنة 2020 إذا ما واصل الفلسطينيون والإسرائيليون نسب النمو نفسها. وقد بلغ عدد سكان القدس الفلسطينيين في نهاية سنة 2012 قرابة 300,200 نسمة، بينما بلغ عدد اليهود في القدس قرابة 515,200 نسمة.

⁵³ حول عدد سكان القدس العرب واليهود في الفترة 1967-2008، انظر:

Site of The Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS), <http://jiis.org/upload/web%20C0109.pdf>

⁵⁴ حول الهجرة الداخلية من القدس وإليها في الفترة 1980-2008، انظر:

JIIS, <http://jiis.org/upload/web%20E0109.pdf>

⁵⁵ حول نسبة نمو السكان العرب واليهود في القدس في الفترة 1978-2011، انظر:

JIIS, http://www.jiis.org.il/upload/yearbook2013/shnaton_C0313.pdf

ملاحظة: مكونات التغير في عدد سكان القدس الدائمين هي: الزيادة الطبيعية (عدد المواليد أقل من الوفيات) لسكان المدينة، وميزان الهجرة منها وإليها.

جدول رقم (3): عدد سكان شرقي وغربي القدس – سنوات مختارة⁵⁶

السنة	الفلسطينيون	اليهود وآخرون*
1994	166,900	411,900
1996	184,600	426,200
1998	193,500	440,200
1999	201,300	444,900
2000	208,723	448,820
2002	221,877	458,570
2006	252,400	481,000
2008	268,600	495,000
2010	283,900	504,200
2012	300,200	515,200

* شملت هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً.

ب. الاعتداءات على المسجد الأقصى:

سعت السلطات الإسرائيلية إلى تحقيق وجود يهوديٍّ دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه، وحاولت جعله منطقة متنازعاً عليها مع المسلمين، وعملت على التهيئة لمصادرة أجزاء منه، والسيطرة عليه في مراحل لاحقة. وشجعت أو تغاضت عن الاقتحامات المتكررة للمتطرفين اليهود، الذين يدّعون أن لهم حقاً في الصلاة في "جبل الهيكل".

• الحفريات:

بدأ اليهود حملة محمومة من الحفريات تحت المسجد الأقصى والمنطقة التي حوله، مركزين على المنطقة الغربية والجنوبية للمسجد، محاولين إيجاد أي دليل عن هيكلمهم.

⁵⁶ للاطلاع على أعداد سكان القدس، الفلسطينيين واليهود، انظر الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية CBS للسنوات 1996-2013، في: <http://www.cbs.gov.il>

كما قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بعمل حفريات جنوب شرقي المسجد الأقصى 1973-1974، حتى اخترقت الحائط الجنوبي للمسجد أسفل محراب الأقصى وأروقته الجنوبية الشرقية⁵⁷. وفي الفترة 1970-1988 قامت عدة جهات إسرائيلية بتنفيذ حفريات النفق الغربي للأقصى، بالرغم من قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) التي دانت "إسرائيل" على ذلك، ووصل عمق الحفريات ما بين 11-14 متراً تحت الأرض، وبلغ طول النفق 450 متراً، وارتفاعه 2.5 متراً. ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية، منها الجامع العثماني ورباط الكردي. وحاول الصهاينة إيصال النفق بقناة كان قد اكتشفها عالم الآثار كونراد تشيك Conrad Cheek في القرن الـ19 في 1988/7/7، ولكن تصدى لهم المواطنون، مما اضطر السلطات الإسرائيلية للتوقف. ثم أعادوا الكرة في عهد حكومة بنيامين نتنياهو وتمكنوا من فتح باب ثانٍ للنفق من جهة المدرسة العمرية. وأعلن عن افتتاح هذا النفق في 1996/9/24، وهو ما أثار انتفاضة فلسطينية ومواجهات دامية في تلك الفترة⁵⁸.

وفي الفترة 1990-2000، قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بعمل حفريات جديدة سعت من خلالها إلى إزالة آثار القصور الأموية المكتشفة، وقامت بإنشاء درجين ومصطبتين رخاميتين فوق الآثار الأموية عند الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى⁵⁹.

وتمّ تنفيذ حفريات في البلدة القديمة وفي سلوان في الفترة 2000-2008. وقطعت سلطات الاحتلال شوطاً كبيراً في إنشاء "مدينة يهودية مقدسة" مزوّرة ضمن مشروع تأهيل "الحوض المقدس"؛ وقد غدا الفضاء التحتي للمسجد، نتيجة الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفله، مدينة متكاملة متعددة المداخل والأروقة والمعالم. وشهدت الفترة 2008/8/21-2009/8/21 الكشف عن خمسة مواقع جديدة للحفريات؛ أربعة منها جنوب المسجد وواحد منها غرب المسجد، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 25 موقعاً، وبذلك، يكون عدد الحفريات

⁵⁷ رائف يوسف نجم، *الحفريات الأثرية في القدس* (عمّان: دار الفرقان، 2009)، ص 138.

⁵⁸ المرجع نفسه، ص 139-141.

⁵⁹ المرجع نفسه، ص 142-143.

المكتلة والمفتحة أمام الزوار 13 حفرة، بينما يكون عدد الحفريات النشطة 12 حفرة⁶⁰. وفي الفترة 2012/8/1-2013/8/1 بلغ عدد الحفريات 47 حفرة؛ منها 17 مكتلة و30 نشطة⁶¹.

• الاقتحامات:

وفيما يتعلق بالاعتداءات على المسجد الأقصى من اقتحامات وغيرها فقد جرى 40 اعتداء خلال الفترة 1967-1990، ولم تنفع التسوية السلمية واتفاقات أوسلو في وقف الاعتداءات، فتم تسجيل 72 اعتداء خلال الفترة 1993-1998. وفي الفترة ما بين 2006/8/21-2008/8/21، بلغ مجموع هذه الاعتداءات على المسجد الأقصى 21 اعتداء، كما بلغت الاعتداءات في الفترة ما بين 2008/8/21-2009/8/21، 43 اعتداء⁶². وقد بلغ مجموع اقتحامات المتطرفين اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد 34 اقتحاماً خلال الفترة 2010/8/22-2011/8/21. وبات المسجد الأقصى عملياً مقسماً زمانياً بين المسلمين واليهود، حيث توفر الشرطة الإسرائيلية الحماية التامة اليومية لكل المقتحمين اليهود.

ج. تهويد الأماكن والأسماء:

يسعى الصهاينة إلى تحويل الهوية العربية - الإسلامية للبلدة القديمة في القدس إلى هوية يهودية، وإنشاء مدينة يهودية مقدسة موازية وتشترك معها في المركز ذاته، وهو ما يعرف بمشروع "القدس أولاً". وقامت "إسرائيل" بمصادرة الأراضي في القدس وذلك لبناء الكنس اليهودية عليها (انظر خريطة رقم (5)). وكانت أبرز الإنجازات الإسرائيلية في هذا المجال خلال سنة 2009 افتتاح كنيس الخراب "هاحوربا" Hurva Synagogue، وهو يغطي المسجد القبلي للأقصى بشكل تام في عين الناظر إليه من الجهة الغربية، وقد تم افتتاحه في 2010/3/15⁶³.

⁶⁰ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 273.

⁶¹ زياد الحسن وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة ما بين 2012/8/1-2013/8/1 - ملخص تنفيذي (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013)، ص 23.

⁶² انظر: عبد الله ابهيص وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2008/8/21-2009/8/21 (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2009)، ص 94.

⁶³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 274.

خريطة رقم (5): مواقع الكُتُس اليهودية في البلدة القديمة، والتي تمّ بناؤها بعد
الاحتلال الإسرائيلي لشرقي القدس سنة 1967



المصدر: محمود أبو عطا، كنس تطوق الأقصى، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، انظر:

http://www.foraqsa.com/library/studies/Konos_map.pdf

لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف الإسلامية فحسب، فقد تعرضت المقدسات المسيحية لاعتداءات إسرائيلية رسمية، أو من قبل متطرفين يهود، حيث صودرت بعض العقارات والأراضي الوقفية، مثل كنيسة المنصورة، وكنيسة إقرت، وأراضي كنيسة البصة المهْدَمة. وجرّت محاولات لإحراق كنائس وتجريف قبور، وغيرها من الاعتداءات.

وأمر وزير المواصلات في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس Yisrael katz في 2009/7/13 بتهويد أسماء البلدات والمدن المكتوبة على الإشارات واللافتات المنتشرة على الشوارع والطرق الرئيسية في كامل الأراضي المحتلة سنة 1948⁶⁴، وقد غيّرت بالفعل أسماء آلاف المواقع والمعالم الأثرية في القدس (انظر الجدول رقم (4)).

جدول رقم (4): بعض الأسماء المهودة في البلدة القديمة بالقدس⁶⁵

الموقع	الاسم العربي	الاسم العبري
وسط السور الشرقي للمدينة	باب الأسباط	شاعر هأريوت (= الأسود)
وسط السور الغربي للمدينة	باب الخليل	شاعر يافو
وسط السور الشمالي	باب الساهرة (الزهور)	شاعر هيرودوت
في الجزء الجنوبي الغربي للسور	باب النبي داود	شاعر تسيون
السور الشمالي لمدينة القدس القديمة	باب العمود (باب دمشق)	شاعر شخيم (= نابلس)
الجزء الجنوبي من السور الغربي للحرم القدسي	حائط البراق	هكوتل همعرافي

د. هدم المنازل:

اعتمدت "إسرائيل" سياسة هدم المنازل في القدس وذلك لتهجير المقدسين، وإفساح المجال لاستقدام أكبر عدد ممكن من اليهود، كذلك ألجأت مخططات التنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس المقدسين للبناء بدون تراخيص فتعرضت بيوتهم لخطر الهدم. وقد هدمت "إسرائيل" في القدس في الفترة 1993-2011 نحو 949 منزلاً (انظر جدول رقم (5)).

⁶⁴ الجزيرة نت، 2009/7/13، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C5B06E19-B584-471F-AE8F-035C2153D570.htm>

⁶⁵ إبراهيم عبد الكريم، "التوجهات والممارسات الصهيونية إزاء التراث الحضاري والثقافي الخاص بالقدس"، في محسن محمد صالح (محرر)، دراسات في التراث الثقافي للقدس (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 435.

جدول رقم (5): عدد المنازل المهذمة في القدس 1993-2011⁶⁶

السنة	عدد المنازل المهذمة
1993-1995	102
1996-1998	75
1999-2001	105
2002-2004	237
2005-2007	181
2008-2010	208
2011	41
المجموع	949

هـ. سحب حق الإقامة في القدس والهويات:

إن سياسة "التهجير الهادئ"، أي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، قد بدأت منذ سنة 1967، وهي متواصلة حتى الآن. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 1995 وحتى آذار/مارس 2000 مارست "إسرائيل"، ومن خلال وزارة الداخلية، أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسين، وذلك بسحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرة المدينة إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة.

كما عمدت سلطة الاحتلال إلى سحب الهويات الإسرائيلية من أولئك المقدسين الذين انتقلوا للعيش في مدن الحدود المصطنعة لبلدية القدس، أي في مدن الضفة الغربية المحيطة بمدينة القدس.

⁶⁶ انظر: بتسليم، معطيات حول هدم البيوت الغير مرخصة في القدس الشرقية، في: http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics؛ ومؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدم المنازل في القدس خلال العام 2009، في: <http://www.al-maqdese.org/ar>؛ ومحسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، ص 283؛ وأريج، حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأرض والسكن في القدس لعام 2011، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2012/1/1، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148؛ وانظر أيضاً:

Land Research Center (LRC), The Israeli demolition of Palestinian houses in Jerusalem is an escalating settler and apartheid policy, site of Project of Monitoring the Israeli Colonization Activities (POICA), 13/7/2001, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=162; and see Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ), Demolishing Palestinian Houses, POICA, 19/12/2009, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2254

وبذلك يحرم المقدسين من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسية، أو من جمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل أولادها؛ فمُنذ سنة 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع طلبات لَمَّ الشَّمْل، وفي 2003/7/31 أصدر قانون أطلق عليه قانون المواطنة والدخول إلى "إسرائيل"، يحظر على المقدسين والفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو الـ 1948) ممن تزوجوا من سكان الضفة الغربية لَمَّ الشَّمْل ويفرض عليهم العيش منفصلين. وقد صادقت عليه محكمة العدل الدولية (ICJ) في 2006/5/14.⁶⁷

وقد أدت السياسة الإسرائيلية إلى سحب ما مجموعه 8,558 بطاقة إقامة عائلية في الفترة 1967-2007، أما عدد البطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 وحدها فقد وصل إلى 4,577 بطاقة إقامة عائلية، أي إن البطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 تُشكل 34.8% من البطاقات التي سُحبت منذ احتلال المدينة وحتى سنة 2008، والتي يبلغ عددها 13,135 بطاقة إقامة عائلية سُحبت على مدى 41 عاماً⁶⁸. وقد فقدت 14,371 عائلة مقدسية حقَّ إقامتها في القدس منذ سنة 1967 وحتى منتصف حزيران/ يونيو 2010، حيث يصل عدد أفرادها مجتمعة نحو 86,226 مواطناً⁶⁹.

2. تطور مواقف السلطة الفلسطينية من التهويد الإسرائيلي للقدس والمقدسات:

ومع مجيء السلطة الفلسطينية سنة 1994، وعلى الرغم من الاتفاق من خلال اتفاقيات أوسلو، أن يتم تأجيل البحث في قضية القدس إلى المراحل الأخيرة من "عملية السلام"، إلا أن وتيرة حفر الأنفاق داخل مدينة القدس وما حولها زادت أضعاف ما كانت عليه قبل مجيء السلطة الفلسطينية⁷⁰. فقد التزمت مواقف السلطة الفلسطينية خيانة الاستنكار والإدانة فيما يتعلق بتهويد القدس، وارتقت في بعض الأحيان إلى خانة مطالبة المجتمع الدولي بإيقافه، وغابت مواقفها في كثير من الأحيان لتحل مكانها مواقف صادرة عن منظمة التحرير أو ممثلي بعض فصائل المقاومة.

⁶⁷ السفير، 2006/5/30.

⁶⁸ صحيفة هآرتس، 2009/12/2؛ وانظر: بتسيلم، معطيات حول تجريد حق المواطنة في شرقي القدس، في: http://www.btselem.org/arabic/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp

⁶⁹ القدس، 2010/7/27.

⁷⁰ أكرم محمد عدوان، دراسة: الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك 1967-2000م، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، غزة، 2009.

ففي البيان السياسي للدورة الـ 21 للمجلس الوطني الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، في غزة في 1996/4/25، جاء⁷¹:

ويؤكد المجلس الوطني أن قيام إسرائيل بضم القدس من جانب واحد في عام 1967 هو قرار غير شرعي، ولا يعترف المجلس الوطني بأي إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية لجعل الضم أمراً واقعاً، ويؤكد المجلس تمسكه التام بعروبة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.

وفي جلسته الاستثنائية التي عقدت في بيت لحم، في 1997/3/13، اتخذ المجلس التشريعي الفلسطيني، قراراً أكد فيه أن القدس هي قلب الوطن الفلسطيني وعاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنه لا سلام دون عودة القدس إلى السيادة الفلسطينية واحترام الحقوق الفلسطينية فيها كاملة، وأعلن أن كافة الممارسات الإسرائيلية في القدس وضد الشعب الفلسطيني هي باطلة وغير شرعية، بما في ذلك سياسات الضم وسحب الهويات والبناء الاستيطاني⁷².

وفي كلمة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام آباد، والتي أصبح اسمها منذ سنة 2011 منظمة التعاون الإسلامي (Organisation of Islamic Cooperation (OIC)، في 1997/3/23، قال فيها:

إني من على هذا المنبر أقول لقادة أمتنا الإسلامية ولشعوبها، إن القدس الشريف وما حولها، هي أمانة وضعها العلي القدير في أعناقنا، وإن إنقاذها من غول الاستيطان، وخطر التهويد والمصادرة، هو فرض عين علينا جميعاً، لذا أدعوكم للعمل الجاد والعاجل لإنقاذها، وتوفير كافة الإمكانيات لتعزيز صمودها، والحفاظ على طابعها التاريخي والحضاري والديني⁷³.

⁷¹ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، صيف 1996، ص 251-252.

⁷² مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، صيف 1997، ص 206.

⁷³ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، صيف 1997، ص 210.

وفي 2000/9/29، دان بيان للقيادة الفلسطينية المجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في المسجد الأقصى والحرم الشريف عقب دخول أرييل شارون إلى المسجد في 2000/9/28، والتي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى والتي استمرت حتى 2005⁷⁴.

لقد أرادت "إسرائيل" من السلطة الفلسطينية من خلال كامب ديفيد أن تكون حارسة أملاك اليهود في القدس، وليس صاحبة المكان، الأمر الذي رفضه المفاوض الفلسطيني وأدى إلى إفشال كامب ديفيد. ففي محاضرة لمحمود عباس حول هذه المفاوضات، عندما كان أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قال "ويبقى موقفنا من القدس بسيطاً وبلا أي تعقيد، وهو أن القدس جزء من الأراضي التي احتلت عام 1967، وينطبق عليها قرار 242، ولا بد أن تعود لسيادتنا لنبني عليها عاصمتنا ولا مانع لدينا أن تكون القدس الشريف والقدس الغربية مفتوحتين على بعضهما البعض تتشاركان في الأعمال البلدية"⁷⁵.

وفي 2005/3/31، أكد أحمد قريع، رئيس الوزراء الفلسطيني، في كلمته خلال المؤتمر الوطني للدفاع عن القدس ضدّ الاستيطان وجدار الفصل العنصري، أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ولا نهاية لنزاع الشرق الأوسط، ولا مستقبل آمن لأي طرف، بدون حلّ عادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف⁷⁶.

ودعا قريع المفاوض العام للتعبئة والتنظيم في حركة فتح، خلال مؤتمر صحفي عقدته جامعة القدس والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، زعماء الدول العربية إلى إظهار موقفهم بصلابة ووضوح تجاه مدينة القدس خلال القمة العربية القادمة⁷⁷.

⁷⁴ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 44، خريف 2000، ص 189.

⁷⁵ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، شتاء/ ربيع 2001، ص 177، نقلاً عن الحياة، 2000/11/24، انظر: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1998%20to%202002/ Alhayat_2000/General/392/39205.xml.html

⁷⁶ موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 2005/3/31، انظر: <http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=2809&CategoryId=4>

⁷⁷ وفا، 2007/3/27، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=45458>

ودعا قريع المشاركين في المؤتمر إلى تأسيس مجلس فلسطيني باسم المجلس الفلسطيني لتنمية وتطوير القدس، كإطار خاص لدعم صمود المدينة والجهات التنفيذية الجامعة لمختلف المؤسسات المقدسية الحاضنة لسائر القطاعات الأهلية فيها، ولكافة الفعاليات الثقافية والدينية والحضارية، مُشدداً على أن المجلس سيسهم في تعزيز نداء القدس وصوتها الموحد لدى مخاطبة الجهات العربية والإسلامية والدولية القادرة على دعم صمود المدينة وتطويرها⁷⁸.

وقد قال رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع في 2005/11/12، في كلمة ألقاها أمام ندوة نظمت إحياء لمرور عام على وفاة ياسر عرفات في مدينة البيرة، إن الفلسطينيين يرفضون مقايضة الانسحاب من قطاع غزة بتهويد القدس. وأضاف "إذا كانت غاية إسرائيل مقايضة هذه الأرض بتلك، فهذه لن تكون غايتنا، خصوصاً إذا كانت الغاية الإسرائيلية تنصب حول القدس"⁷⁹.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات في مطلع 2006، وبعد أن شكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة وجه وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني، محمود الزهار في كانون الثاني/يناير 2007، رسالة إلى جامعة الدول العربية وأخرى إلى منظمة المؤتمر الإسلامي دعا فيها إلى التحرك العاجل لوقف تهويد مدينة القدس، وإنقاذ المسجد الأقصى المبارك من المخططات الهادفة إلى هدمه⁸⁰.

لقد كان الطابع العام للمفاوضات على القدس، هو رفض المفاوض الفلسطيني لمقايضتها مقابل قطعة أخرى من الأرض، وتأجيلها لمفاوضات الوضع النهائي التي ما تزال حتى اليوم تراوح مكانها. لكن وفق أوراق نشرتها قناة الجزيرة الفضائية حول مفاوضات السلطة مع "إسرائيل" فإن الفريق الفلسطيني المفاوض قدم موقفه من تبادل الأراضي بناء على خرائط مفصلة في اجتماع مع تسيبي ليفني في 2008/5/4، وبالرغم من أنه شدد على أن التبادل لا بد أن يتم على أساس مبدأ 1:1، وأن الأراضي المبادلة لا بد من أن يكون لها "نفس القيمة" إلا أنه عرض على الإسرائيليين ما مجموعه 41.67 كم²، مقابل حصوله على 9.43 كم²، ما يعني أن النسبة هي 1:4.4 لصالح

⁷⁸ المرجع نفسه.

⁷⁹ الشرق الأوسط، 2005/11/13.

⁸⁰ صحيفة الوطن، أبها (السعودية)، 2007/1/26.

الإسرائيليين من إجمالي القدس بحسب حدودها الأحادية الإسرائيلية، مضافاً إليها "المنطقة الحرام"⁸¹.

وقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله في 2012 شكوى إلى منظمة اليونسكو لإدانة اعتداءات "إسرائيل" الإجرامية على مدينة القدس. وقد وافقت لجنة من اليونسكو في 2013 على القدوم لمعاينة المناطق المقدسة مقابل الموافقة على وقف مشاريع قرارات تدين "إسرائيل". وقد رأى رياض المالكي وزير الخارجية في السلطة في رام الله، في موافقة "إسرائيل" على ذلك بمثابة "انتصار كبير للدبلوماسية الفلسطينية ومقدمة لمشاريع جديدة لليونسكو". لكن إسماعيل رضوان، وزير الأوقاف في حكومة غزة، قال إن اعتبار السلطة في رام الله "الموافقة الإسرائيلية" انتصار كبير للدبلوماسية الفلسطينية هو "استخفاف بالعقول"⁸².

وفي آب/ أغسطس 2013، لدى اجتماع عباس مع وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) (Democratic Front for Peace and Equality (Hadash) في رام الله، عاد الرئيس عباس ليؤكد على أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وطالب "إسرائيل" بالتوقف عن وضع العراقل أمام استمرار مفاوضات السلام.⁸³

ثالثاً: مواجهة الجدار العازل:

كانت فكرة إقامة جدار يعزل الضفة الغربية عن "إسرائيل" مطروحة لدى الإسرائيليين بعدة أشكال ومنذ سنوات؛ فهناك سابقة متمثلة في السياج الذي أحاط بقطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987⁸⁴. وعقب اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، وتزايد العمليات الاستشهادية، تبلورت نواة فكرة الجدار الحالي، حين وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 على إقامة

Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) and Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, ⁸¹ site of Al Jazeera Transparency Unit (AJTU), pp. 5–11 and 13, <http://transparency.aljazeera.net/files/2648.PDF>

⁸² المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/4/25، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=133761>

⁸³ الدستور، 2013/8/21.

⁸⁴ محسن محمد صالح وبشير نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 66.

”حاجز لمنع مرور المركبات الآلية“، كان يفترض أن يمتد من شمال غرب الضفة الغربية إلى منطقة اللطرون جنوباً⁸⁵. وبعد قدوم أرييل شارون إلى رئاسة الوزراء، صادقت الحكومة الإسرائيلية على إنشائه في نيسان/أبريل 2002، وبدأ العمل فيه في 2002/6/16.

1. الجدار في الضفة الغربية:

لقد أدخلت تعديلات عدة على مسار الجدار منذ البدء في بنائه، حيث كان من المقرر أن يقضم ما مساحته 1,024 كم² من مساحة الضفة الغربية سنة 2002، أي ما نسبته 18% منها⁸⁶. ولكن بعد التعديلات العديدة، ووفقاً للأرقام التي ذكرها معهد أريج سنة 2009، فقد بلغت مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار وفق ما خططت له ”إسرائيل“ سنة 2007 قرابة 733 كم²، وتشكل قرابة 13% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، بينما ازداد طول الجدار المخطط لبنائه من 645 كم سنة 2004 ليصبح 770 كم في 2007⁸⁷. ووفق ما ذكره الناطق باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية شلومو درور Shlomo Dror في 2009/7/8، فقد اكتمل بناء 490 كم من الجدار، حيث أشار إلى أن الميزانية إضافة إلى قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية، التي علقت البناء في قرابة 100 كم من الجدار، كانتا السبب الرئيسي في تأخير استكمال بناء الجدار⁸⁸. أما في سنة 2011 واصلت ”إسرائيل“ بنائه، وقد كشف تقرير لمنظمة بتسيلم عن أن طول الجزء المكتمل من الجدار بلغ قرابة 437.5 كم أي قرابة 62% من المسار المخطط له، وهو يتعارض مع الرقم الذي ذكره الناطق باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية شلومو درور سنة 2009⁸⁹ (انظر خريطة رقم (6)).

⁸⁵ B’Tselem, *Behind the Barrier: Human Rights Violations as a Result of Israel’s Separation Barrier* (Jerusalem: B’Tselem, March 2003), p. 6, http://www.btselem.org/Download/200304_Behind_The_Barrier_Eng.pdf

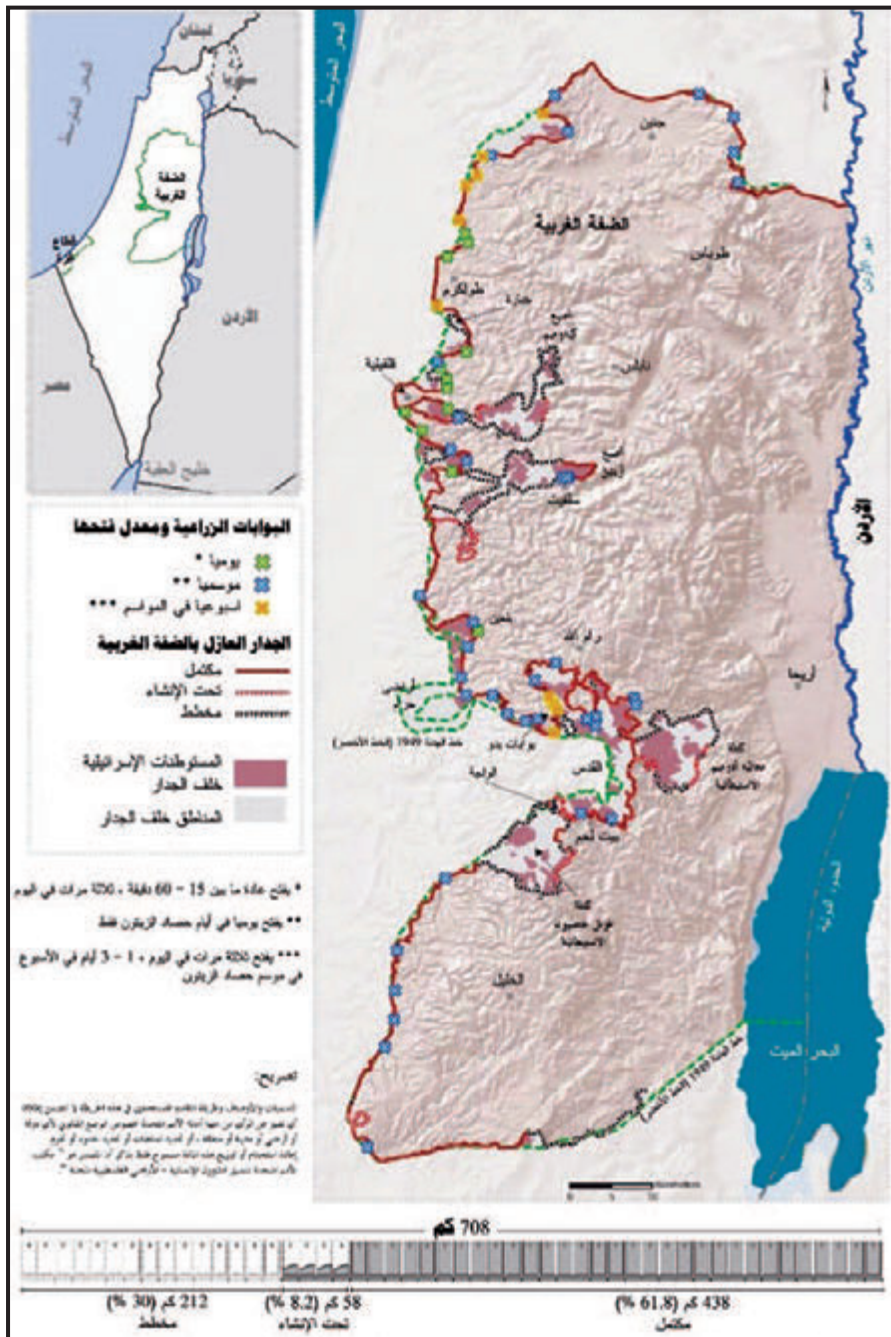
⁸⁶ ARIJ, Wall cases are still pending at Israeli Court, POICA, 25/3/2006, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=799

⁸⁷ أريج، في ذكرى مرور خمسة أعوام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2018

⁸⁸ *The Jerusalem Post*, 9/7/2009.

⁸⁹ بتسيلم، ”أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ملخص العام 2011“، ص 48، انظر: http://www.btselem.org/download/2011_annual_report_arabic.pdf

خريطة رقم (6): مسار الجدار العازل في الضفة الغربية، تموز/ يوليو 2011



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي سنة 2013 كشف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territories (OCHA-oPt) أن 10% من مسار هذا الجدار هو قيد الإنشاء، و28% منه تمّ التخطيط لبنائه ولم يشرع العمل فيه بعد من قبل السلطات الإسرائيلية⁹⁰.

2. الجدار في القدس (غلاف القدس):

يعبرّ بناء الجدار حول القدس، أو "غلاف القدس" كما تسميه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عن أهم أهداف الاحتلال من الجدار العازل، وهو المضي قدماً في برنامج تهويد القدس، وإحاطتها بالمستعمرات والجدران، وخفض نسبة السكان الفلسطينيين من 35% إلى 22% فيها⁹¹. وفي أواخر آب/ أغسطس 2003، كشفت الصحف الإسرائيلية عن بدء بناء المقطع المحيط بالقدس بشكل سري، تحت حراسة أمنية مشددة⁹².

مع إقامة "إسرائيل" الجدار العازل حول القدس الذي يمتد مساره نحو 182.5 كم⁹³، والذي تسعى "إسرائيل" لتثبيتته كحدود نهائية في التسوية مع الفلسطينيين، إضافة لـ 163 كم² من أراضي شرقي القدس التي تقع عليها الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى، تصبح مساحة الأرض التي تضمها منطقة القدس خلف الجدار 289 كم²⁹⁴.

وبحسب التقارير التي تبحث في تأثيرات الجدار، فإن 231 ألف فلسطيني أي نحو 56% من سكان القدس سيتأثرون سلباً بإقامة الجدار. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2007 تمّ الانتهاء من إنشاء 78.5 كم حول القدس أي نسبة 47% من طول

⁹⁰ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2013_arabic.pdf

⁹¹ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 241.

⁹² حول جدار الفصل العنصري في القدس، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4084>

⁹³ انظر: بتسليم، الجدار الفاصل، معطيات، في: http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

⁹⁴ محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال، ص 72.

الجدار⁹⁵. وفي سنة 2011 تمّ الانتهاء من إنشاء 91 كم حول القدس وتبقى هناك مقاطع قيد البناء حتى تاريخ كتابة هذا الفصل⁹⁶.

3. معاناة الفلسطينيين من الجدار:

اقتصادياً، تسبب الجدار العازل بمنع وصول التجار والمستهلكين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى شرقي القدس، التي كانت تمثل محوراً اقتصادياً مهماً للضفة قبل بناء الجدار⁹⁷. واجتماعياً، يعمل الجدار على تشتيت شمل الأسر المقدسية وتفريقها عن بعضها، كما يعيق التواصل بين الأقارب، وحتى الزواج بين الأفراد المقيمين على جانبيه⁹⁸. وفي الجانب الصحي، يتسبب بناء الجدار بفصل سكان قرى وضواحي القدس الواقعة خارج الجدار عن المستشفيات الرئيسية التي يعتمدون عليها في الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة، والتي يبلغ عددها ستة مستشفيات تخصصية، تقع جميعها داخل المدينة⁹⁹. وفي الجانب التعليمي، أشار تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في سنة 2006، إلى أن عدد المدارس المتضررة من بناء الجدار العازل في محافظات الضفة الغربية بلغ 124 مدرسة، وبلغ عدد الطلاب المتضررين فيها أكثر من 14 ألف طالب¹⁰⁰.

وحسب دراسة أعدها مركز بمكوم الإسرائيلي Bimkom، وهو مركز يُعنى بحقوق الإنسان في مجال التخطيط، فقد شكل جدار الفصل ما لا يقل عن 21 جيلاً مغلقاً تتحكم "إسرائيل" في الدخول إليها والخروج منها، ويحاصر الجدار في هذه الجيوب نحو

⁹⁵ المرجع نفسه، ص 75.

⁹⁶ انظر: بتسيلم، الجدار الفاصل، معطيات، في:

http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

⁹⁷ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، "الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية: القدس الشرقية"، حزيران/ يونيو 2007، ص 44، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/Jerusalem_report_arabic_web_Sept07.pdf

⁹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وموقع المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، مسح أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في القدس، حزيران 2006 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/ يوليو 2006)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/wallimpact_a.pdf

⁹⁹ المرجع نفسه.

¹⁰⁰ وزارة التربية والتعليم العالي، "تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني"، ص 27، انظر: http://www.moe.gov.ps/Uploads/admin/wall2006_2.pdf

248 ألف فلسطيني، فضلاً عن محاصرة نحو 250 ألف فلسطيني في القدس بفعل هذا الجدار، وبذلك يحاصر الجدار بشكل مباشر نحو نصف مليون فلسطيني¹⁰¹.

وأدى بناء غلاف القدس إلى اضطراب عدد كبير من المقدسين للعودة إلى مسكنهم الأصلي في القدس، وذلك للمحافظة على الهويات المقدسية التي بحوزتهم، وذلك على الرغم من صعوبة الظروف التي سيواجهونها عند عودتهم بسبب سياسات الاحتلال.

وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي القاضية بإبطال هذا الجدار، في 20/7/2004، مطالبة "إسرائيل" وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتقيد بالتزاماتها القانونية على النحو المذكور في الفتوى¹⁰². ولم ترتدع "إسرائيل" عن المضي قدماً في إقامة الجدار وتعزيز الاستيطان وتهويد القدس على الرغم من هذه الفتوى، ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في 15/9/2005 فتوى محكمة العدل الدولية، بحجة أنها لم تأخذ بالحسبان احتياجات "إسرائيل" الأمنية¹⁰³.

وأمام المحكمة العليا الإسرائيلية، نجح المواطنون الفلسطينيون والمؤسسات الحقوقية المناهضة للجدار إلى حدٍّ ما باستخدام الأوراق القانونية لمواجهة الجدار، وتمكنوا من تعديل مساره في مواضع عدة من خلال الالتماسات التي قدموها. فقد شرع الجيش الإسرائيلي بتفكيك جزء من الجدار المقام على أراضي بلعين، في 26/6/2011، وذلك بعد نحو سبع سنين من الضغط الجماهيري لأهالي بلعين والمتضامنين معهم. وبذلك، استرجع أهالي القرية قرابة 1,200 دونم من الأراضي الزراعية التي ابتلعها الجدار، إلا أن 1,500 دونم أخرى بقيت مصادرة لأعمال الجدار¹⁰⁴. مما يبقي ما يُسمى "العدالة" التي تقدمها هذه المحكمة الإسرائيلية للفلسطينيين منقوصة وجزءاً من الديكور الذي يحاول به الكيان الإسرائيلي تزيين احتلاله.

¹⁰¹ حول تقرير بمكوم، انظر: وليد عوض، "جدار الفصل العنصري يحاصر نصف مليون فلسطيني"، القدس العربي، 2007/1/24.

¹⁰² See Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, including in and around East Jerusalem, General Assembly, tenth emergency special session, 20/7/2004, A/ES-10/L.18/Rev.1, UNISPAL, <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C39066BA1F03C71385256EDD00680366>

¹⁰³ الغد، والنهار، 2005/9/16.

¹⁰⁴ انظر: بتسيلم، "أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ملخص العام 2011"، ص 49.

4. تطور مواقف السلطة الفلسطينية من الجدار العازل منذ سنة 2002:

لقد لجأت السلطة الفلسطينية ومنذ البدء ببناء الجدار العازل سنة 2002 إلى المحكمة الدولية ومجلس الأمن وغيرها من مؤسسات المجتمع الدولي، لانتزاع اعتراف بأن "إسرائيل" دولة احتلال وبدعم شرعية هذا الجدار. لكن المجتمع الدولي لم يوقف بناء الجدار بل اكتفى بإدانته؛ وهو ما لم تأبه له "إسرائيل" واستمرت في بناء الجدار لإبقاء السيادة الإسرائيلية واقعاً ثابتاً لا يمكن تجاوزه.

وجاء ردّ السلطة على بناء الجدار على لسان الرئيس ياسر عرفات في 2003، بأن استمرار "إسرائيل" في بناء "جدار الفصل العنصري" على أراضي الضفة الغربية شرقي الخط الأخضر "تدمير لعملية السلام"، كذلك دان إقامة "جدار برلين" جديد حول مدينة القدس الشريف لعزلها عن محيطها الفلسطيني وتهويدها، وطمس هويتها التاريخية والدينية والروحية العربية والإسلامية¹⁰⁵.

وعلى عكس ما كان متوقعاً من السلطة الفلسطينية، ففي شباط/فبراير 2004، قامت لجنة برلمانية فلسطينية بالتحقيق فيما إذا كانت شركة تملكها عائلة رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع تباع الإسمنت للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفق ما نسب إلى مسؤولين فلسطينيين. وقالت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي في تقرير لها، أن شركة القدس للإسمنت التي تملكها عائلة قريع تؤمن مواد تسهم في بناء جدار الفصل الذي تقيمه "إسرائيل" داخل أراضي الضفة الغربية، وهو ادعاء نفاه مسؤولون فلسطينيون. بينما قال برلماني فلسطيني لم يشأ الكشف عن اسمه أن هناك "دلائل" على أن قريع يبيع الإسمنت إلى معاليه أدوميم، وأن ذلك يعزز الشكوك بأن قريع كان متورطاً في نشاطات غير مشروعة¹⁰⁶. ولم تثبت صحة الادعاءات الإسرائيلية والقضية بقيت قيد التحقيق.

وفي 2005/7/11 قال صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، إن الجدار ينهي التفاوض على القدس المحتلة قبل أن تبدأ المفاوضات.

¹⁰⁵ القدس، 2003/9/21.

¹⁰⁶ المستقبل، 2004/2/11.

وقال إن السلام يتطلب خروج الاحتلال الإسرائيلي من القدس، وليس إخراج الشعب الفلسطيني وتهجيرهم من المدينة المقدسة. وأشار إلى أن الجدار يتلوى كالأفعى لقضم الأراضي وأحواض المياه¹⁰⁷.

ودعا أحمد قريع، خلال كلمة ألقاها في حفل تكريم الفائزين بجائزة الرئيس الراحل ياسر عرفات للدراسات والبحوث الإسلامية، إلى اجتماع عاجل لوزراء خارجية الدول الإسلامية للرد على الخطوة الإسرائيلية الأخيرة التي أعلنت فيها "إسرائيل" عن نيتها استكمال "جدار الفصل" حول مدينة القدس خلال نهاية 2005، مطالباً عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بالدعوة لعقد اجتماع عاجل على مستوى وزراء الخارجية العرب على الأقل¹⁰⁸.

وحذر قريع من عدم ردّ الدول العربية والإسلامية على الخطوة الإسرائيلية، مشدداً على ضرورة إفهام "إسرائيل" أن مدينة القدس خطّ أحمر بالنسبة للمسلمين والعرب. وأشار إلى أن قرار "إسرائيل" عزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني جاء لإفساد فرحة الشعب الفلسطيني بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، مضيفاً أنه جاء أيضاً رداً على قرار قمة الدول الثماني التي خصصت ثلاثة مليارات دولار للشعب الفلسطيني، من أجل أن تقول "إسرائيل" للعالم إنها هي من يحكم ويرسم في المنطقة¹⁰⁹.

كذلك أكد عباس في سنة 2005 في كلمة ألقاها نيابة عنه زكريا الآغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال احتفال بذكرى الإسراء والمعراج، إن أخطر ما يمثله الجدار الفاصل هو جملة الحقائق التي أوجدها على أرض الواقع والتي ستقف في وجه قيام دولة فلسطينية¹¹⁰.

وفي مؤتمر صحفي في سنة 2008 عقد في البيرة بمناسبة الذكرى الرابعة لفتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، أكد عضو اللجنة التنظيمية ورئيس

¹⁰⁷ الأهرام، 2005/7/12.

¹⁰⁸ الأيام، 2005/7/13.

¹⁰⁹ المرجع نفسه.

¹¹⁰ الأيام، 2005/9/1.

اللجنة الوطنية لسجل أضرار الجدار تيسير خالد، أن فتوى المحكمة الدولية هي أهم القرارات التي تصدر عن أعلى محكمة دولية، أقرت أن "إسرائيل" دولة احتلال، وأن الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة، هي أرض محتلة وليست متنازلاً عليها¹¹¹.

وفي سنة 2011، قال رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض خلال مشاركته أهالي بلعين في المسيرة الأسبوعية ضدّ الجدار الفاصل والاستيطان، إن إزالة جزء من الجدار الفاصل في قرية بلعين غرب رام الله، يؤكد على قوة المقاومة السلمية في وجه الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف فياض، أن تعديل مسار الجدار الفاصل يدل على القوة الهائلة لما أصبح يعرف بنموذج بلعين¹¹².

رابعاً: مواجهة السيطرة الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية:

1. الاعتداءات الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية:

شهدت أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة انتهاكات كبيرة على بيئتها بمختلف مكوناتها من قبل "إسرائيل"، وبات تأثير تلك الاعتداءات واضحاً على الإنسان الفلسطيني الذي يعيش في هذه البيئة. ومن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان البيئية، مصادرة الأراضي، وتدمير الغابات، واقتلاع الأشجار، واستنزاف المصادر المائية، والتلوث الناتج عن المخلفات الصناعية الصلبة الإسرائيلية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للمادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن: "البيئة المتوازنة النظيفة حقّ من حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية"¹¹³.

¹¹¹ الحياة الجديدة، 2008/7/10.

¹¹² موقع إذاعة صوت الجبل، لبنان، 2011/6/24، انظر: <http://www.sawtaljabal.com/ar/>

¹¹³ السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع هيئة حقوق الإنسان وشؤون المنظمات الأهلية، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2000-2004)، "البيئة"، انظر: <http://www.mongoa.gov.ps/>

هذا، بالإضافة إلى مبادئ متفق عليها بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وهي متعلقة بالحفاظ على سلامة البيئة، ومنها الملحق الثالث من إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" سنة 1993¹¹⁴.

أ. الأراضي الزراعية:

لقد باشرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، بارتكاب عمليات تجريف واسعة للأراضي الزراعية، والمناطق الحرجية والغابات، وذلك لتوسيع المستعمرات وشق الطرق الاستيطانية، حيث قُدرت مساحة الأراضي الحرجية والغابات بنحو 300,736 دونم سنة 1971، وتناقصت هذه المساحة لتصل إلى 231,586 دونم سنة 1999¹¹⁵.

ومن الاعتداءات الإسرائيلية التي أثرت في شكل سطح الأرض، انتشار مقالع الحجارة في مختلف أجزاء الضفة الغربية، وتذهب 94% من الحجارة التي يتم استخراجها من المحاجر التي يسيطر عليها الإسرائيليون في الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، لتغطي 25% من حاجتها من المواد الخام اللازمة للبناء¹¹⁶، في الوقت الذي تمنع فيه "إسرائيل" دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، وتضع القيود على دخولها إلى الضفة الغربية.

وتقوم المصانع الإسرائيلية في الضفة الغربية (كما كان الأمر في قطاع غزة حتى سنة 2005) بدفن مخلفاتها في الأراضي الفلسطينية أو إلقائها في المياه العادمة للمستعمرات، والتي تقوم هذه الأخيرة بتحويل هذه المياه الملوثة نحو الأراضي الفلسطينية المجاورة¹¹⁷.

¹¹⁴ دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، مجموعة الرقابة الفلسطينية، التقرير التحليلي حول السياسة الإسرائيلية التي تستهدف تلويث البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، حزيران/ يونيو 2005، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2365>

¹¹⁵ واقع الغابات في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8122>

¹¹⁶ أريج، في انتهاك صارخ للبيئة الفلسطينية العليا الإسرائيلية تسمح لعمل المحاجر الإسرائيلية في الضفة الغربية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2012/1/5، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4439

¹¹⁷ وزارة الإعلام، أثر المستعمرات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، 2009/3/1، انظر: <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=101>

ب. المياه:

بالرغم من أن اتفاقية أوسلو تنص في المادة 1/40 على أن "إسرائيل تعترف بالحقوق الفلسطينية في المياه في الضفة الغربية، وسوف يجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وتُسوّى في اتفاق الوضع النهائي المتعلق بشتى الموارد المائية"¹¹⁸، إلا أن التقسيم غير المنصف لموارد المياه الجوفية ظل قائماً، بحيث تستأثر "إسرائيل" على نحو 80% منها، ولا ينال الفلسطينيون منها سوى 20%، وهي تمثل مصدر المياه الوحيد بالنسبة إليهم¹¹⁹. وبالرغم من ازدياد عدد السكان الفلسطينيين، بقيت معدلات المياه الممنوحة هي نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع المياه عن المواطنين الفلسطينيين فترات طويلة خصوصاً في فصل الصيف¹²⁰، مما يضطرهم لشراء المياه من الجانب الإسرائيلي بأسعار باهظة.

استمرت السلطات الإسرائيلية في رصد وتحديد كمية المياه المستخرجة من الآبار والينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا يُسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة أو إعادة تأهيل الآبار الموجودة دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات الإسرائيلية. ومثل هذا التصريح نادراً ما يُمنح، وإن مُنح فيكون بشروط معقدة ومكلفة.

إن من أهم أسباب أزمة المياه في غزة، هي ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي قام بإنشاء السدود في المناطق الشمالية الشرقية من القطاع، لمنع وصول المياه من الضفة الغربية واعتراض المياه الجوفية القادمة. إضافة إلى استنزاف المياه عبر حفر آبار لجذب المياه وحجز مياه الوديان داخل الخط الأخضر، خصوصاً وادي غزة الذي يلعب دوراً

¹¹⁸ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه؛ وانظر أيضاً:

The Israeli-Palestinian Interim Agreement - Annex III, Israel Ministry of Foreign Affairs, 28/9/2005, <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/THE+ISRAELI-PALESTINIAN+INTERIM+AGREEMENT+-+Annex+III.htm#app-40>

¹¹⁹ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه.

¹²⁰ المياه في المفاوضات النهائية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2237>

في زيادة الرصيد الجوي. كما حفر الاحتلال أكثر من 24 بئراً في المستعمرات التي كانت تحاصر القطاع لاستنزاف ملايين الأمطار المكعبة من المياه¹²¹.

وخلال عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة، دمرت "إسرائيل" جزءاً كبيراً من البنية التحتية لقطاع المياه، حيث قامت بتدمير الخط الناقل بين آبار المغرقة ومنطقة النصيرات؛ مما أدى إلى حرمان نحو 30 ألف فلسطيني من التزود بالمياه. كما عمدت إلى تدمير كلي لبئر الإدارة شرق مدينة جباليا؛ وقد أدى هذا الهجوم إلى حرمان سكان منطقة شرق جباليا من هذا المصدر المهم للمياه والذي يغذي نحو 25 ألف مواطن¹²².

2. مواقف السلطة الفلسطينية من الاعتداءات الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية:

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت المحاولات الفلسطينية للتعاطي مع مشاكل البيئة، وتحديد الجهات المخولة بمتابعة هذا الملف. فقد أنشأت السلطة الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر 1994 دائرة تسمى دائرة التخطيط البيئي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث كان من صلاحياتها متابعة الإدارة البيئية في مناطق السلطة الوطنية. وفي الوقت نفسه تشكلت في كل من وزارة الصحة والزراعة والحكم المحلي دوائر للشؤون البيئية، مما شكل ازدواجية في الصلاحيات، وتسبب في عدم تحديد المسؤوليات والمرجعيات المحددة لاتخاذ القرارات في شؤون الإدارة البيئية¹²³.

وفي سنة 1998 تم إنشاء وزارة شؤون البيئة، وعُدَّت المرجعية الأساسية للشؤون البيئية في فلسطين، وقد كان لها العديد من الإنجازات التي تصدت للاعتداءات الإسرائيلية عليها مثل إنشاء محطات الصرف الصحي في معظم مناطق السلطة الفلسطينية، بهدف معالجة المياه العادمة التي تلقيها "إسرائيل" في المياه الفلسطينية¹²⁴.

¹²¹ حياة وسوق، ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن الحياة الجديدة، 3-7/9/2011، السنة الأولى، العدد 11، انظر: <http://www.alhayat-j.com/sooq/economic%2011.pdf>

¹²² مركز الميزان لحقوق الإنسان، أثر العدوان الإسرائيلي على الحق في المياه في قطاع غزة، شباط/فبراير 2009، انظر: <http://www.mezan.org/upload/2382.pdf>

¹²³ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)، سلسلة تقارير خاصة (40) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أيلول/سبتمبر 2005)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp40.pdf>

¹²⁴ بسام فضل الزين، "دور السلطة الوطنية الفلسطينية وقائدها ياسر عرفات في حماية البيئة الفلسطينية"، بحث مقدم إلى مؤتمر: الشهيد الرمزي ياسر عرفات: تاريخ... وذاكرة، جامعة الأزهر، غزة، 15-17/11/2011.

وقد أكد عباس في أيلول/سبتمبر 2005 في تعميم وزع على السفارات الفلسطينية، أن الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة منقوص طالما تسيطر "إسرائيل" على المعابر والأجواء والمياه الإقليمية الفلسطينية¹²⁵. كما قامت السلطة الفلسطينية بمطالبة الدول المانحة في مناسبات عديدة، بتغطية الخسائر الفادحة التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع الزراعة والمياه. وقامت بحملات عديدة لتوزيع أشغال شجر الزيتون على مزارعي المناطق المتضررة من جراء تجريف الأراضي وبناء الجدار الفاصل. وقد أعلن وليد عبد ربه، وزير الزراعة، في 2005/7/8، أن الوزارة تسعى لإعادة تفعيل مشاريع دعم المزارعين الذين تضرروا جراء ممارسات قوات الاحتلال عقب الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة¹²⁶.

وخلال مشاركته في افتتاح المؤتمر الدولي الثاني حول البيئة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2009، قال سلام فياض، إن الاستيطان شكل التهديد الرئيسي للبيئة الفلسطينية، والصعوبات والتحديات البيئية تتضاعف في ظل عدم السيطرة الكاملة على الأراضي في المنطقة المصنفة ج¹²⁷.

ولم تسلم البيئة الفلسطينية من فتاوى الحاخامات اليهود، فقد نددت وزارة الزراعة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 2009 بفتوى جديدة للحاخام اليهودي شلومو ريسكين Shlomo Riskin، تجيز سرقة محاصيل الفلسطينيين وتسميم آبار مياههم. وقال الوكيل المساعد للمصادر الطبيعية بوزارة الزراعة في حكومة غزة حسن أبو عيطة: "المغتصبون ينفذون فتوى حاخاماتهم بحذفها"¹²⁸.

وحذرت وزارة الزراعة في غزة مما وصفتها بـ"الحملة الإسرائيلية ضدّ البشر والشجر والحجر" في الضفة الغربية وقطاع غزة، من قبل المستوطنين اليهود. وقالت الوزارة في بيان لها في 2010/5/11، "إن هناك المئات من الدونمات الزراعية في مدن وقرى الضفة الغربية تم تجريفها وحرقها مؤخراً من قبل المغتصبين بحماية من جيش الاحتلال الإسرائيلي"¹²⁹.

¹²⁵ الدستور، 2005/9/18.

¹²⁶ الأيام، 2005/7/9.

¹²⁷ الأيام، 2009/10/14.

¹²⁸ السبيل، 2009/12/8.

¹²⁹ السبيل، 2010/5/12.



وفي 2013/6/10، ولدى اطلاعه على عينات من المنتجات الزراعية في رام الله، أكد محمود عباس، أن زراعة الأرض والتمسك بها وعدم تركها للنهب من قبل أي كان نوع من أنواع المقاومة الشعبية السلمية. وأضاف الناطق باسم فصائل منظمة التحرير في محافظة جنين علي زكارنة أن دعم هذه المشاريع الزراعية، هو تفعيل أشكال المقاومة الشعبية السلمية في المناطق التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي منع الفلسطينيين من استثمارها¹³⁰.

وبالنسبة لقطاع المياه فقد أسست السلطة الفلسطينية سلطة المياه الفلسطينية بموجب القانون رقم 2 لسنة 1996 لتتولى هيكله قطاع المياه، وإدارة المصادر المائية، وتنفيذ السياسات المائية، والإشراف والمراقبة على مشاريع المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستغلال ما تم تخصيصه في اتفاقية المرحلة الانتقالية من كميات مائية للفلسطينيين. كما أوكل إليها الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي لضمان وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية المرحلة الانتقالية¹³¹.

وعملت سلطة المياه الفلسطينية منذ تأسيسها على إقامة المشاريع لتنمية الثروة المائية في أراضي السلطة الفلسطينية، مثل حفر آبار جديدة لمواجهة الحاجات المائية خصوصاً في الأرياف¹³²، على الرغم من أن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حفر آبار جوفية دون موافقتها¹³³. فقد حذر رئيس سلطة المياه الفلسطينية نبيل الشريف من زيادة عزز المياه إلى نحو 200 مليون م³ في الضفة الغربية وقطاع غزة واستمراره حتى سنة 2010. وأعلن الشريف في أواخر نيسان/ أبريل 1998 أن سلطته ستبدأ في الشهرين المقبلين في إقامة أول محطة لتحلية مياه الشرب في شمال غزة، بتمويل فرنسي يصل إلى نحو 5.3 ملايين دولار في السنة الأولى للمشروع، ومثلها في السنة الثانية¹³⁴، وذلك لإيجاد مصدر ثانٍ للمياه الصالحة للاستعمال، بعد أن غدا المصدر المتوفر لا يكفي حاجة

¹³⁰ معاً، 2013/6/11، انظر: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=603821>

¹³¹ شداد العتيلى، "المياه الفلسطينية... أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض"، الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79BE312A-54F1-46AB-9925-7280E0E02DC5.htm>

¹³² الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EBF67C17-CFAF-4686-89D9-20D2BC510C8D.htm>

¹³³ الجزيرة.نت، 2001/7/8، انظر: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=11791>

¹³⁴ الحياة، 1998/4/30.

الفلسطينيين. غير أن الشريف اعترف في سنة 2000 بأنه جلس ثلاثة أعوام مع المفاوض الإسرائيلي لحفر بئر واحدة قرب جنين، ولم يستطع الحصول على تصريح منه بذلك¹³⁵.

وفي مؤتمر صحفي عقده الشريف على إثر مؤتمر لاهاي الدولي الثاني للمياه العالمية بهولندا في سنة 2000، اشترط لقبول الاقتراحات الإسرائيلية بتنفيذ مشروعات مشتركة لتحلية المياه، حصول فلسطين أولاً على جميع حقوقها المائية المشروعة وحصلتها القانونية من المياه السطحية والجوفية¹³⁶.

وفي 2008 أكد شداد العتيلى رئيس سلطة المياه الفلسطينية تصميم الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه المائية التي تصر "إسرائيل" على مواصلة اغتصابها، وحذر من أن الوضع المائي في قطاع غزة يعيش كارثة، وعبر عن خشيته من أن اقتراحات "إسرائيل" لإقامة محطات تحلية مياه تستهدف الالتفاف على حقوق الفلسطينيين المائية وأنه لا يمكن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة دون أن تستعيد مياهها¹³⁷.

وقد حذرت اللجنة الحكومية لكسر الحصار عن غزة في حكومة الوحدة الوطنية التي تضم حركتي فتح وحماس، برئاسة إسماعيل هنية، في حزيران/ يونيو 2009 من أن عدداً كبيراً من آبار المياه في قطاع غزة مهددة بالتوقف عن العمل، لعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال المعدات اللازمة لصيانتها، منذ أكثر من عامين ونصف العام. وأكد حمدي شعت رئيس اللجنة، أن أكثر من 800 بئر مياه توقفت عن العمل فعلياً، وتحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل من أصل 2,000 بئر موجودة في مناطق القطاع المختلفة. وطالب شعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو FAO) بضرورة التدخل العاجل والسريع، بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفتح المعابر لإدخال المعدات اللازمة لإنشاء وصيانة الآبار في قطاع غزة، وحمل المنظمة المسؤولية عما ينجم مستقبلاً عن واقع الآبار في قطاع غزة؛ باعتبارها أعلى سلطة في الأمم المتحدة تسعى لتحقيق الأمن الغذائي في العالم، وتهتم برفع القدرات الإنتاجية الزراعية¹³⁸.

¹³⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً عن: الخليج، 2000/3/3، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/books/areed/areed1.htm#_edn128

¹³⁶ الأهرام، 2000/3/29.

¹³⁷ القدس، 2008/5/6.

¹³⁸ إخوان أون لاين، 2009/6/1، انظر:

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=49774&SecID=231>

وفي 2010/8/23 أصدرت سلطة المياه الفلسطينية بياناً حول أزمة المياه والوضع المائي في فلسطين، قالت فيه:

نقف وتقف سلطة المياه وكوادر قطاع المياه خلف السيد الرئيس محمود عباس والحكومة برئاسة دولة د. سلام فياض في معركتنا للتحرر من الاحتلال والوصول إلى حل عادل لقضايا مفاوضات الوضع النهائي، ومنها قضية حقوق المياه لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. يأتي هذا البيان حول إدارة قطاع المياه والذي تدير فيه سلطة المياه "إدارة أزمة وليس إدارة قطاع" حيث يشكل غياب الحل العادل لحقوق المياه أزمة حقيقية كبيرة في مختلف محافظات الوطن¹³⁹.

أما وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية في رام الله محمد اشتية، فأكد في شباط/ فبراير 2011، أن "إسرائيل تسرق قرابة 600 مليون م³ سنوياً من الموازنة المائية للضفة الغربية والتي تقدر بـ 800 مليون م³ سنوياً"¹⁴⁰.

وأعلن يوسف إبراهيم رئيس سلطة البيئة لدى الحكومة المقالة في غزة، في أواخر أيار/ مايو 2013، أن 90% من مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بسرقة المياه وتجريف الآبار الحدودية وعدم ترشيد استخدام المياه. وأكد إبراهيم أن قيام "إسرائيل" بتجريف مساحات واسعة من الأراضي الخضراء والأشجار الممتدة على طول حدود قطاع غزة أدى لمزيد من التدهور في الوضع البيئي والمائي، معتبراً في الوقت ذاته أن الزيادة السكانية وتغير أنماط الاستهلاك والتغيرات المناخية كان لها آثار سلبية واضحة على الخزان الجوفي. وبين أن ما نسبته 20% من شواطئ غزة غير صالحة للاستجمام بسبب تلوث هذه المساحة بالمياه العادمة¹⁴¹.

إلا أن المواقف والإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية حتى بداية 2013 لم تفلح في ردع "إسرائيل" عن هجمتها الشرسة على البيئة الفلسطينية.

¹³⁹ موقع شبكة الإسراء والمعراج (إسراج)، 2010، انظر: <http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=8013>

¹⁴⁰ الدستور، 2011/2/9.

¹⁴¹ الغد، 2013/5/27.

خلاصة:

سعت "إسرائيل" من خلال الاستيطان والتهويد إلى بناء الحقائق على الأرض الفلسطينية ومصادرة مساحات كبيرة من الضفة الغربية. أما السلطة الفلسطينية فظلت عملياً عاجزة عن مواجهة الإجراءات الإسرائيلية بسبب التزامها باتفاقات أوسلو التي لا تجيز لها إلا التفاوض والطرق السلمية للتعامل مع الاحتلال، وبقيت مواقفها ضعيفة، وغالباً ما كانت تصدر على لسان منظمة التحرير أو بعض فصائلها.

قام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً، ليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج وواسع، فاعتدت على المسجد الأقصى، وهوّدت الأماكن وأسماءها، وهدمت المنازل وسحبت إقامات المقدسين. ومع مجيء السلطة الفلسطينية زادت وتيرة التهويد أضعاف ما كانت عليه، وفشلت قيادة المنظمة والسلطة في انتزاع اعتراف من "إسرائيل" بأن القدس عاصمة فلسطين، وظلّ التهويد مستمراً يعصف بالأرض والمقدسات.

لقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية في نيسان/ أبريل 2002 في مخطط لعزل نحو 12% من مساحة الضفة، ومحاصرة أكثر من نصف مليون فلسطيني. كما تابعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية واستغلال معظمها لصالحها.

ومن اللافت للنظر أنه في الوقت الذي ينفذ الطرف الإسرائيلي التزاماته بطريقة كيفية تراعي مصالحه الخاصة وخطته وبرامجه الاحتلالية والتهويدية، تقوم السلطة في رام الله بالوفاء بكافة التزاماتها تجاه "إسرائيل" وتنسق معها أمنياً وتطارد قوى المقاومة الفلسطينية.



الفصل الثالث عشر

الإعلام في ظل السلطة ال فلسطينية

د. فريد أبو ضهير

الإعلام في ظل السلطة الفلسطينية*

نهيد:

”لا سقف لهذه الحرية في فلسطين“. هذا ما قاله الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية في حديثه عن الصحافة في فلسطين¹.

عند الحديث عن هذا الشعار في واقع الصحافة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد مرور عشرين عاماً على تأسيس السلطة، لا يجد المرء بداً من التأمل في تطور الصحافة، وواقعها، والمحطات التي مرت بها، ودرجة الحرية التي تتمتع بها، وقدرتها على التأثير في الجوانب المختلفة من الواقع السياسي على مدى عقدين يزخران بالأحداث الكبيرة في ظل النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ عن اتفاقية أوسلو.

فالباحث لا يقف عند شعار، أو تصريح، أو وصف، أياً كان مصدره. بل يقف على الوقائع والأحداث، ويحلل أبعادها، وصولاً إلى تشخيص أقرب إلى الدقة للحالة الإعلامية في فلسطين.

أولاً: الإعلام بين الماضي والحاضر:

الحديث عن واقع الإعلام في ظل السلطة الفلسطينية لا يعني بالضرورة سرد الأدلة على غياب الحريات الإعلامية، وانتهاكات السلطة بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وارتهاق الحالة الفلسطينية برمتها، ومن ضمنها الإعلام، للاحتلال الإسرائيلي. ولا يعني أيضاً الحديث عن السقف المرتفع للحريات في ظل السلطة، التي يحلو للبعض الحديث عنها. فمسألة ارتباط النظام الإعلامي بواقع الحريات السياسية في أي بلد، مسألة مفروغ منها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمعالجة الإعلامية لسياسات السلطة، وما يمس مصالح النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها. وبكلمات أخرى، فإننا نتحدث عن نظام سياسي يفرز شكلاً محدداً للنظام الإعلامي، بحيث يكون

* أتقدم بالشكر الجزيل للزميلة الأستاذة أمل دويكات على جهودها في جمع المعلومات وإجراء المقابلات لهذه الدراسة.

¹ القدس، 2013/5/1.

متسقاً مع طبيعة ذلك النظام ومرتبباً بالتغيرات التي قد تطرأ عليه. وهذا يعني صعوبة إحداث أيّ تغيير في النظام الإعلامي دون حدوث تغيير مواز للنظام السياسي.

ولذلك، فإن هامش الحرية الإعلامية في فلسطين بقي مرهوناً بتعاقب المراحل السياسية والأنظمة التي سادت على الساحة الفلسطينية، وبمحدودية قدرة الإعلام على التأثير على سياسات تلك الأنظمة وشخصها. ففي الأزمات بشكل خاص مثلاً، لا تستطيع السلطة الحاكمة أن تحتل النقد والتحليل الصريح والمباشر، وكشف المعلومات التي تراها السلطة مسيئة لها، ومعيقة لسياساتها.

هذه الصورة امتدت منذ النصف الثاني من القرن الـ 19، وتحديداً سنة 1876، حيث كانت انطلاقة الصحافة الفلسطينية مع صدور صحيفة القدس الشريف باللغتين العربية والتركية في ظلّ الحكم العثماني لفلسطين². وكانت فلسطين تعد الدولة الخامسة عربياً من حيث ظهور الصحافة فيها بعد كلّ من مصر، ولبنان، وسورية، والعراق على التوالي، ما يدل على عراقية الصحافة الفلسطينية، والتراث التاريخي الذي راكمته على مدى ما يقرب من قرن ونصف.

ولكن هذه العراقية رافقتها تحديات غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث واجهت الصحافة الفلسطينية رقابة وتشديداً من قبل السلطات العثمانية بأساليب متعددة ومشددة، حيث كانت الصحف تعد الناطق الرسمي باسم الحكومات، فضلاً عما ذكر من صدور الصحف باللغتين العربية والتركية، ما يشير إلى ارتباطها الجذري بالسلطة الحاكمة.

وبعد وقوع كارثة الانتداب البريطاني على فلسطين، دخلت الصحافة مرحلة جديدة من المعاناة الشديدة، سواء من خلال إغلاق الصحف، أم اعتقال الصحفيين، أم التشديد في إجراءات الحصول على المعلومة، وغير ذلك من الإجراءات التي استمرت لعقود³.

² محمد سليمان، تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876-1976 (قبرص: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، 1987)، ص 46؛ وانظر: يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين 1876-1948، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1986)، حيث يقدم المؤلف لمحة موجزة عن كافة المطبوعات الصحفية التي صدرت في فلسطين في الفترة المذكورة.

³ محمد سليمان، الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني (قبرص: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، 1988)، ص 31.

ولم تكن الصحافة الفلسطينية بحال أفضل في ظل الإدارة الأردنية، إلا أنه لا بدّ من القول إنه حدث توسع وتطور في ظل الإدارة الأردنية، تمثل في إنشاء عدد من الصحف والمجلات. ولكن، في الوقت نفسه، مورست الرقابة على الصحف بوسائل شتى، لدرجة أنها لم تجرؤ على الخروج عن السياسات الحكومية، وكانت تخضع بصورة أو بأخرى لمقص الرقيب الأمني التابع للإدارة الأردنية.

وفي تلك المرحلة وما بعدها، غلبت على الصحافة النزعة السياسية والتعبوية، والاهتمام بقضية التحرر، ومواجهة الخطر الصهيوني، مما أدى إلى انحسار الاهتمام بالقضايا الفلسطينية الداخلية.

ومن الطبيعي أن تقوم الصحف الفلسطينية بتوجيه جُلّ اهتمامها تجاه الكارثة التي تعرضت، وتعرض لها فلسطين، لسببين: الأول؛ حجم تلك الكارثة، والتي ما زال يكتوي الشعب الفلسطيني بنارها حتى اليوم. والثاني؛ عزوف الصحافة الفلسطينية عن تناول القضايا الداخلية المتعلقة بسياسات الحكم، سواء الأردني أم البريطاني، نتيجة الرقابة وأساليب التحكم المختلفة، والخوف من عواقب ذلك.

واستمرت الصحافة تجابه السلطات المتعاقبة، حيث تعرضت في ظل الاحتلال الإسرائيلي بعد سنة 1967 إلى المزيد من الضغوطات التي لم تمارسها سلطة من قبل، وخصوصاً الرقابة العسكرية التي فرضت على المواد الإعلامية قبل النشر. ومع هذا، استطاع الصحفيون الحصول على تراخيص لإنشاء 22 صحيفة يومية وأسبوعية تحت الاحتلال في القدس المحتلة. ومع أن الصحافة الفلسطينية كانت دائماً تحصل على التراخيص، ولا تنشر إلا ما يوافق عليه الرقيب العسكري، إلا أن الملاحقات والإغلاقات كانت تحاصرهما وتلاحقها باستمرار. وبالطبع، فقد كان تركيز الصحافة ينصب على القضايا الوطنية بشكل أساسي، كما ذكرنا آنفاً⁴.

الصحافة في ظل الاحتلال يمكن وصفها بأنها صحافة صمود، وليست صحافة مقاومة بالمعنى الحرفي للكلمة⁵، حيث أنها عملت على الحفاظ على هوية الشعب

⁴ ماجد تربان، الصحافة الفلسطينية النشأة والتطور - الصحافة الفلسطينية المهاجرة، وزارة الإعلام، فلسطين، 2009/3/1، انظر: <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=137>

⁵ Farid Abu-Dheir, "Freedom of Press in Palestine: Present and Future Perspectives," in Wolfgang Freund (ed.), *Palestinian Perspectives* (New York: Peter Lang, 1999), p. 92.

الفلسطيني، وسعت لكشف ممارسات الاحتلال وتكريس الحقوق الوطنية الفلسطينية في وجدان الشعب. ولكن لم يكن الاحتلال يسمح لها بالقيام بدور المقاومة والتحرير على التصدي للاحتلال، باستثناء ما يترتب على انتقاء الموضوعات، وأساليب الصياغة، وما يمكن أن يقرأه الجمهور بين السطور. وقد استخدمت الصحافة الفلسطينية أساليب متعددة في سعيها لتجاوز الرقيب العسكري، ومن أبرز تلك الوسائل تسريب المعلومات إلى الصحافة الإسرائيلية التي تقوم بنشرها، ومن ثم قيام الصحافة الفلسطينية بنقلها عن الصحف الإسرائيلية (وهو الأمر الذي تسمح به الرقابة). ومن أمثلة ذلك أيضاً، ترك فراغات في الصحف في المواقع التي تم حذف المواد منها، وكتابة كلمة "نعتذر"⁶، وهو الأمر الذي يوجد نوعاً من الإثارة والفضول لدى القراء، ويوصل الرسالة بطريقة غير مباشرة إلى الجمهور.

ثانياً: العهد الجديد:

مثل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 تطوراً دراماتيكياً في القضية الفلسطينية، حيث بدأ يتبلور واقع جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة. من أبرز ملامح هذا التطور انتقال السلطة الحاكمة من الاحتلال المباشر إلى الجانب الفلسطيني، مع بقاء الاحتلال مظلة يخضع لها النظام السياسي، وكذلك مختلف مفاصل الحياة للشعب الفلسطيني. وبالطبع، سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى استثمار هذا الواقع الجديد للعمل على بناء نواة الدولة الفلسطينية والعمل على الانفكاك من الاحتلال من خلال سياسات وإجراءات عدة، على الرغم من أن اتفاق أوسلو مثل عبئاً ثقيلاً على الشعب الفلسطيني، وفرض قيوداً صارمة على صلاحيات السلطة وعلى قدرتها في تحقيق الأهداف الوطنية.

ويعد إصدار قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني في سنة 1995 بمثابة إشارة واضحة إلى اهتمام السلطة بهذا الأمر، على الرغم من أن القانون هو نسخة معدلة من القانون الأردني. إلا أن السلطة الفلسطينية رأت أنه لا بد من تنظيم العلاقة بين السلطة والإعلام من جهة، وتنظيم شؤون الإعلام وأدائه تجاه المجتمع من جهة أخرى. ومن

⁶ علي أحمد عبد الله، واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع (1967-1987) (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1989)، ص 157.

الجدير بالذكر، أنه بالرغم من وجود ثغرات كثيرة في قانون المطبوعات والنشر، فإن النصوص المتعلقة بحرية التعبير في القانون (وكذلك في القانون الأساسي) تعد جيدة، بل وأقرب إلى المثالية. فعلى سبيل المثال، نصت المادة 27 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن:

تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حقّ للجميع يكفله هذا القانون الأساسي، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي⁷.

ولكن، بالطبع، فإن النصوص شيء، والواقع شيء آخر.

صدرت العديد من الصحف، بعضها استمر، وبعضها توقف. فقد صدرت في 1994/11/10، صحيفة الحياة الجديدة وهي مقربة من السلطة، حيث بدأت أسبوعية ثم تحولت لتصبح يومية. كما صدرت في 1994/12/8 في مدينة غزة صحيفة الوطن الناطقة باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأغلقتها السلطة لأسباب سياسية. ثم صدرت صحيفة الاستقلال الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي سنة 1995. وفي نهاية سنة 1995 أيضاً صدرت صحيفتا البلاد والأيام اليوميتان، ثم تحولت البلاد بعد ذلك إلى صحيفة أسبوعية، فيما استمرت صحيفة الأيام تصدر يومياً حتى يومنا هذا. كما صدرت عن أجهزة السلطة عدة صحف ومجلات، منها الأقصى، والساحل، والزيتونة، والرأي، والصباح، وغيرها من الصحف التي لم تستمر في الصدور.

وصدرت في 1997/2/13 صحيفة الرسالة الناطقة باسم حزب الخلاص الوطني الإسلامي، الجناح السياسي لحركة حماس، وهي صحيفة أسبوعية تصدر كل يوم خميس، ويرأس تحريرها صلاح البردويل. كما صدرت في بداية سنة 1997، عن مركز فلسطين للدراسات والبحوث الذي يرأسه محمد الهندي، مجلة فلسطين غير الدورية، ذات الميول الإسلامية.

⁷ المجلس التشريعي الفلسطيني، 2010/7/6، انظر:

<http://www.pal-plc.org/index.php/2010-07-06-15-50-26.html>

لقد شهد واقع الصحافة الفلسطينية في هذه الفترة ازدهاراً ونهضة كبيرة، بالرغم من قلة إمكانياتها إذا ما قورنت بإمكانات الصحف في البلاد العربية والأجنبية⁸، وهو ما يمثل حراكاً إعلامياً موازياً للنشاط السياسي الذي كان معبراً عن تفاعل القوى السياسية الفلسطينية إزاء التحول في مسار القضية الفلسطينية. وبالطبع، فإن وسائل الإعلام تمثل أدوات هذا التفاعل، وتمثل حلقة الوصل بين القوى السياسية والجمهور الفلسطيني.

إن انتشار الصحافة في ظل السلطة يعكس التنوع السياسي والفكري على الساحة الفلسطينية، مع اتساع المسافة بين نفوذ الاحتلال وبين الإعلام الفلسطيني، وأصبحت الصحافة بذلك خاضعة لاعتبار جديد يضاف إلى وجود الاحتلال، وهو وجود سلطة فلسطينية، فضلاً عن التيارات السياسية الفلسطينية واختلاف رؤاها تجاه الصراع مع الاحتلال. ويجادل رضوان أبو عياش بأن السلطة وفرت أجواء من الديمقراطية والتعددية للصحافة، بعكس ما كان سائداً في ظل الاحتلال⁹، وهو ما نفتته وقائع كثيرة حدثت منذ تأسيس السلطة، وبشكل خاص بعد الانقسام.

بدأت الصورة أكثر وضوحاً مع استمرار صدور صحف ثلاث هي: الأيام، والحياة الجديدة، والقدس، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الحكومية والمتمثلة بإذاعة وتلفزيون فلسطين، ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). فقد جاءت هذه الوسائل لكي تناسب المرحلة الجديدة التي تتسم بالولاء للسلطة، والالتزام بسياساتها وأهدافها¹⁰.

ولغاية منتصف سنة 2011، بلغ عدد وسائل الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة 184 مؤسسة إعلامية، منها 145 في الضفة، و39 في غزة. وكانت هذه المؤسسات كالتالي: 66 إذاعة، و27 محطة تلفزيون، و16 صحيفة، و6 دوريات، و20 وكالة أنباء،

⁸ ماجد تريان، مرجع سابق.

⁹ رضوان أبو عياش، أثر التطور الاجتماعي والتحدي السياسي على أداء الإعلام الفلسطيني (د.م: دن، 2008)، ص 105.

¹⁰ Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 95.

كذلك ذكر رضوان أبو عياش أن الصحافة الفلسطينية التزمت بالخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية المتمثل بالمفاوضات. انظر: رضوان أبو عياش، أثر التطور الاجتماعي والتحدي السياسي على أداء الإعلام الفلسطيني، ص 100.

و18 مؤسسة إنتاج مرئي ومسموع، والبقية مؤسسات تدريب، ومواقع إلكترونية، وغير ذلك من الخدمات الإعلامية. وكانت الغالبية العظمى لهذه المؤسسات قد ظهرت بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية¹¹.

وقد جاء في المسح الميداني لوسائل الإعلام الفلسطينية أن معظم هذه الوسائل قالت عن نفسها إنها مستقلة، بينما في حقيقة الأمر تتبع الكثير منها لفصائل سياسية معينة، وأهدافها بالطبع مرتبطة بأهداف تلك الفصائل¹².

ومقارنة مع سنة 2004، فقد ارتفع عدد وسائل الإعلام بصورة لافتة على الساحة الفلسطينية الأمر الذي ينعكس على المشهد الفلسطيني عموماً والإعلامي خاصة. فقد أشارت دراسة لوزارة الإعلام صدرت في منتصف سنة 2004 إلى أنه قد تم منح الترخيص لـ 155 من وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكانت على النحو الآتي: 32 محطة تلفزيونية في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع)، و22 محطة إذاعية، و101 مطبوعة (صحف، ومجلات يومية، وأسبوعية، وشهرية، وفصلية). إلا أن معظم هذه المطبوعات توقف صدورها بعيد الانتفاضة الثانية سنة 2000 وتحديداً في العام الثاني من الانتفاضة¹³.

لم تتوقف "إسرائيل" عن استهداف الإعلام الفلسطيني، على الرغم من أنه خاضع للسلطة الفلسطينية، كما هو الحال بالنسبة لكافة أوجه الحياة الفلسطينية التي تخضع لسلطة الاحتلال. فقد استمرت القيود الإسرائيلية على الصحافة الفلسطينية، ولكن بأشكال مختلفة، وبوتيرة أقل من السابق. ومن أمثلة تلك القيود: تحديد حرية التنقل للصحفيين، والاعتداء على الصحفيين في أثناء تغطيتهم للأحداث، فضلاً عن اعتقال الصحفيين، وقتلهم في بعض الأحيان.

فقد أشار المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية، ما بين سنتي 2008 و2012 مثلاً، بلغت 647 انتهاكاً. وكانت أفظع تلك

¹¹ هناك عدد قليل من هذه المؤسسات لها حضور على الساحة الإعلامية، وذات إمكانيات كبيرة.

¹² Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," May 2010, pp. 17–19, <http://www.scribd.com/doc/56706011/NEC-Palestine-Media-Survey-Apr11>

¹³ طلعت عبد الحميد، "الثقافة ووسائل الإعلام الفلسطينية"، وزارة الإعلام، فلسطين، 2004، ص 6–7، انظر: <http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2004/jun-6-moi.pdf>

الانتهاكات قتل ثمانية صحفيين في أراضي السلطة الفلسطينية في تلك الفترة. ورصد المركز عشرة أنواع من الانتهاكات، هي: القتل، والمنع من السفر، والقصف، والاحتحام، وإغلاق وحجب مواقع إعلامية، والمنع من التغطية، ومصادرة معدات، والاعتقال، والاعتداء الجسدي، والاحتجاز¹⁴. ومن الأمثلة أيضاً على الانتهاكات:

- 2012/1/27، اعتدت قوات الاحتلال على مصور صحيفة الأيام مهيب البرغوثي في أثناء تغطيته لأحداث المسيرة الأسبوعية في قرية بلعين قرب مدينة رام الله، وأصابته بالرصاص المطاطي في قدميه.
- 2012/2/5، اعتقلت قوات الاحتلال مراسل راديو بيت لحم 2000 صهيب العصا من بيت لحم لمدة شهر، ومنعت أهله من زيارته، وصادرت هواتفه النقالة وذاكرة آلة التصوير التي بحوزته.
- 2012/3/16، اعتدت قوات الاحتلال على مصور وكالة الصحافة الفرنسية موسى الشاعر في أثناء تغطيته لمسيرة المعصرة بالقرب من بيت لحم، وقام جنود الاحتلال بكسر عدسة آلة التصوير الخاصة بالوكالة¹⁵.
- 2012/5/1، اعتدت قوات الاحتلال على ستة صحفيين من شركة الواحة للإنتاج الإعلامي في أثناء استعدادهم لعمل تقرير صحفي عن تجريف أراضي المزارعين في منطقة الفراحين شرق خانيونس، وأطلقت النار بكثافة تجاههم، وهم: جبريل أبو كميل، ومراد حسن، ونبيل أبو دية، ومحمد الرعي، وعماد الخريبي، وولاء البياري.

وغيرها الكثير من الأمثلة التي لا يتسع المجال لذكرها¹⁶.

¹⁴ المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، التقرير السنوي: انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين 2012، ص 3 و 8-9، انظر:

http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1281&category_id=5&year=2013

¹⁵ المرجع نفسه، ص 19-20 و 23.

¹⁶ بالإضافة إلى رصد مؤسسات حقوقية كثيرة للانتهاكات الإسرائيلية لحرية الصحافة واعتداءاتها على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، فقد رصدت ناريمان أحمد عواد العديد من تلك الانتهاكات، ووثقتها في كتابها حصار الكلمة. انظر: ناريمان أحمد عواد، حصار الكلمة: من وقائع الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين والإعلاميين خلال انتفاضة الأقصى (القدس: رابطة القلم الدولي، 2001).

أصبح الإعلام في ظل السلطة محكوماً بسقف اتفاقيات أوصلو، وكذلك رواسب قوانين الانتداب البريطاني التي تركها الاحتلال، بالإضافة إلى قوانين السلطة الفلسطينية، وخصوصاً قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995¹⁷.

فقد كان مما جاء في اتفاقية أوصلو نصوص حول "بناء تفاهم متبادل وتسامح، والامتناع عن التحريض، بما في ذلك الدعاية العدائية ضد الطرف الآخر، بما لا يمس حرية التعبير، واتخاذ الإجراءات القانونية لمنع "التحريض" الذي يقوم به الأفراد والجماعات والمنظمات، في إطار قوانين كل من الطرفين". ولذلك، يرى البعض أن هذا الأمر أثر على حرية الصحافة في فلسطين، وجعل، كما يقول الإعلامي هشام عبد الله، من المحرم انتقاد التنسيق الأمني، على سبيل المثال، بين السلطة و"إسرائيل"¹⁸.

إن الخطوط الحمراء التي رسمتها السلطة الفلسطينية للصحفيين تتراوح ما بين الكتابة عن الرئيس أو عائلته بشكل انتقادي، والكتابة عن الأجهزة الأمنية والوضع الأمني، وطرح الآراء المعارضة للسلطة، والحديث عن قادة من حماس ملاحقين من قبل السلطة أو تغطية نشاطات غير مدنية لهم، وأخرى قد تظهر من وقت إلى آخر.

فقد اعتقلت الشرطة الصحفي علاء الصفاوي، بسبب افتتاحية صحيفة الاستقلال التي كتبها حول الأوضاع الأمنية السيئة، وذلك لاعتقاد الشرطة بأنها تسيء إلى شخص الرئيس. كما اعتقل غازي حمد لمدة عشرة أيام، عُدب خلالها بشدة، بسبب مقاله حول علاقة المواطن بالأجهزة الأمنية الفلسطينية الذي نُشر في الصحيفة نفسها. وكذلك اعتقل الصحفي طاهر شريط الذي يعمل مراسلاً لوكالة رويترز للأنباء Reuters لمدة ستة أيام، وذلك بسبب نشر الوكالة لشريط فيديو عن الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان الذي قامت حركة حماس باختطافه¹⁹.

¹⁷ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 11.

¹⁸ Ibid., p. 13.

¹⁹ "الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية، الخطوط الحمراء والرقابة الذاتية: المسؤول عنها، والأساليب المتبعة في رسمها"، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان - الرقيب، السنة 3، العدد 14، تشرين الأول/أكتوبر 1999، انظر: <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1999/oct1999-2.htm>

ومن جانب آخر، أصبحت الصحافة مسيّسة تبعاً للفصائل الفلسطينية الموجودة على الساحة، بحيث لا تعكس حرية التعبير المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني مادة 19، التي تنص على أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول، أو الكتابة، أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن، مع مراعاة أحكام القانون"²⁰، الأمر الذي أدى إلى اعتبار الصحافة الفلسطينية غير مؤثرة على المستوى الدولي، وغير موثوقة على المستوى المحلي²¹. وهذا يُعزى بالطبع إلى أن الصحافة والإعلام (سواء الرسمي، أم الحزبي، أم المستقل) يعمل تحت سقف السلطة، ومحكوم بالواقع الناشئ عن وجودها، ومتأثر بسياساتها، ومعبر عنها إلى درجة كبيرة. وبالرغم من وجود قوى سياسية ذات رؤى متعددة، وما يترتب على ذلك من علاقة هذه القوى بالإعلام، وخصوصاً الإعلام التابع لها، إلا أن مظلة السلطة كانت، وما تزال، تغطي وسائل الإعلام العاملة في فلسطين، وتحكم درجة الحريات التي تتمتع بها إلى حد كبير²².

فمثلاً، يلاحظ في هذا السياق أن كثيراً من الصحفيين الذين ناصبوا "إسرائيل" العداء طوال فترة الاحتلال، ولغاية قيام السلطة الفلسطينية، أصبحوا "رجالاً للسلطة"، على أساس أن نوعاً من الاستقلال الوطني قد تمّ إنجازه، وهو قيام "سلطة وطنية فلسطينية"، وأن معارضة السلطة هو سعي لإجهاض الحلم الوطني الفلسطيني²³. ولا ريب أن هذا الأمر له رصيد كبير من المنطق والواقعية إذا ما تأملنا في دور منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، في رعاية وتوجيه الإعلام في فلسطين خلال مراحل الاحتلال التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية، وولاء الغالبية العظمى من الصحفيين للمنظمة ولحركة فتح. وقد كان لهؤلاء الصحفيين الدور الكبير في تجسيد الهوية الوطنية، وتعزيز الدور النضالي للشعب الفلسطيني، وكذلك التأثير الواضح في الرأي العام الفلسطيني وحشده حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي.

²⁰ القانون الأساسي المعدل، الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2003/3/19.

²¹ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 10.

²² زياد عثمان وغازي بني عودة، الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008)، ص 30.

²³ Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 91.

ثالثاً: الإذاعة والتلفزيون:

في ظل السلطة الفلسطينية بدأت تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني بالظهور، حيث لم يكن يسمح به قبل سنة 1993 في ظل الاحتلال الإسرائيلي²⁴. والإذاعة في فلسطين على وجه التحديد بدأت قديماً، فقد بدأ تاريخ الإذاعة في فلسطين سنة 1936. وسجل البث الإذاعي الذي انطلق في 1965/3/1، من محطة إذاعية في القاهرة باسم "صوت فلسطين صوت منظمة التحرير الفلسطينية"، بداية النشاط الإذاعي الفلسطيني الحديث، واستنهاضاً لما انقطع نتيجة نكبة سنة 1948 من البث الإذاعي الفلسطيني الذي كان ينطلق عبر الأثير، إبان سنوات الانتداب البريطاني على فلسطين.

وقد باشر "صوت فلسطين صوت منظمة التحرير الفلسطينية" إذاعة برامجه في إطار إذاعة صوت العرب المصرية، لتستضيفه بعد ذلك عدد من الإذاعات في بعض الدول العربية. كما ظهر صوت فلسطين أيضاً من خلال إذاعات مستقلة، كصوت ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية في عدد من الدول العربية، كالأردن، وسورية، ولبنان²⁵.

إن الهدف من تلك التجارب المتكررة هو تعزيز مقاومة الاحتلال، وإحياء الشعور الوطني لدى الفلسطينيين، وتعزيز الهوية الوطنية، وحشد الرأي العام ضد الاحتلال.

ومع بداية التسعينيات، ولغاية الآن، ظهرت عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطلعت هذه المحطات بدور مهم على صعيد التغطية الإعلامية لممارسات الاحتلال، إلا أنها عملت وفق سياسات السلطة بطبيعة الحال. وقد واجهت تلك المحطات إشكاليات عدة، أهمها ضعف الإمكانيات، وكذلك عدم الاستقرار بسبب الوضع القانوني الذي ما زال معلقاً، حيث لم تزل مسودة مشروع قانون المرئي والمسموع لم تقر بصيغتها النهائية، ولم تصبح قانوناً نافذاً بعد، نظراً لظروف السيطرة الإسرائيلية على الترددات والأثير منذ توقيع اتفاقية أوسلو

²⁴ Ibid., p. 90.

²⁵ حول هيئة الإذاعة والتلفزيون، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5134>

سنة 1993. ويعزو وزير الإعلام الفلسطيني الأسبق نبيل عمرو أسباب تأجيل إقرار مشروع قانون المرئي والمسموع إلى غياب انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني²⁶.

ومن المآخذ على مشروع قانون المرئي والمسموع المعمول به في أراضي السلطة الفلسطينية (بالرغم من عدم إقراره من قبل المجلس التشريعي، أو من قبل الرئيس الفلسطيني)، ضرورة الحصول على شهادة "حسن سيرة وسلوك" من وزارة الداخلية الفلسطينية، أي موافقة الأجهزة الأمنية على ذلك، مما يعني ارتهان الوسيلة الإعلامية للسلطة الفلسطينية²⁷.

كما تخضع المحطات الخاصة للمساءلة والمراجعة من قبل الناطق الإعلامي للأمن العام، أو من قبل جهاز الأمن الوقائي، أو من قبل أجهزة أمنية أخرى، وقد تتم المراجعة عن طريق الهاتف أو الحضور إلى مقر المحطة بشكل شخصي²⁸.

كما قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعمل على تنظيم شؤون تلك المحطات من خلال تشجيعها على الاندماج، وفرض رسوم عالية نسبياً عليها، وبررت ذلك بأن هناك ضغوطاً يمارسها الاتحاد الدولي للمحطات الإذاعية لتخفيض عدد تلك المحطات. كما أن هناك صعوبات في تطوير تلك المحطات ناجمة عن منع "إسرائيل" لها من استيراد أجهزة بث جيدة وقوية، الأمر الذي يتسبب في تشويش هذه المحطات بعضها على بعض²⁹.

ويشير المسح الميداني لوسائل الإعلام الفلسطينية حتى سنة 2011، أن "المشكلة في الترخيص لمحطات الإذاعة والتلفزيون ليس بالمبلغ الذي تدفعه هذه المحطات للسلطة، ولكن تتعلق بالتشريعات المرتبطة للدوائر الأمنية التابعة للسلطة في منح التراخيص لهذه المحطات. فبعض الدوائر الأمنية تمنح الإذن لمحطة معينة، وفي الوقت نفسه تعارض ذلك دوائر أخرى"³⁰.

²⁶ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، وزير الإعلام الأسبق، عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، رام الله، 2013/7/4.

²⁷ عمر نزال، "مشروع قانون المرئي والمسموع... المنطلق والجوهر"، مجلة مدى الإعلام، موقع مدى، العدد 2، آب/أغسطس 2011، ص 7، انظر: http://www.madacenter.org/upload_files/mag/1_omarnazal2pdf.pdf.

²⁸ "الإعلام في فلسطين: بين مطرقة السلطة وسندان الرقابة الذاتية، الخطوط الحمراء والرقابة الذاتية: المسؤول عنها، والأساليب المتبعة في رسمها"، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان - الرقيب.

²⁹ ناصر اللحام، "شهادات حول الإعلام الفلسطيني في ظل حكم حماس (بيت لحم: معاً، 2006).

³⁰ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 16.

رابعاً: الإعلام الرسمي بعد قيام السلطة الفلسطينية:

1. الإذاعة والتلفزيون:

أنشأت السلطة الفلسطينية هيئة الإذاعة والتلفزيون في 13/9/1993، التي بدأت بثها التجريبي في 2/7/1994، ب خطاب للرئيس ياسر عرفات. ثم انطلق البث الرسمي للإذاعة مع بداية تشرين الأول/أكتوبر 1994 بنشرات الأخبار والبرامج المنتجة في استوديوهات الإذاعة في مدينة أريحا، ثم انتقلت بعد ذلك إلى رام الله في 24/12/1995.

وفي قطاع غزة تم إنشاء محطة إذاعية ثانية تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وهي "صوت فلسطين/ البرنامج الثاني". وقد بدأت بثها الرسمي في 30/3/2000؛ بمناسبة إحياء يوم الأرض، وبساعات بثّ يومي بلغت 17 ساعة³¹.

ولم يختلف الإعلام الرسمي الفلسطيني كثيراً عن الإعلام الرسمي العربي الذي يمثل أداة للترويج لسياسات الحكومة، ووسيلة لتكريس نظام الحكم وإرادة السلطة السياسية. وتتبلور سياسة التحرير حول تلك السياسة من خلال انتقاء الأخبار، والمحاور المطروحة، وضيوف البرامج، مع وجود هامش ضئيل للرأي الآخر.

ويعلق وزير الإعلام الأسبق نبيل عمرو على تجربة الإعلام الرسمي بعد قيام السلطة الفلسطينية: "الإعلام الرسمي ضعيف سواء من حيث المضمون أو من حيث مدى موثوقيته لدى الجمهور، والناس لا تحب متابعة الإعلام الرسمي، وهذا ما أدى إلى نجاح تجربة الإعلام الخاص"³².

2. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا):

تأسست وكالة وفا تطبيقاً للقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1972، كهيئة مستقلة مرتبطة هيكلياً وسياسياً وإدارياً برئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

³¹ حول هيئة الإذاعة والتلفزيون، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5134>

³² مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، 4/7/2013.

وتركز عمل الوكالة على نقل الخبر الفلسطيني، والبلاغات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية آنذاك، ثم تطورت دائرة عملها لتشمل كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية في الداخل والشتات. وانتقلت الوكالة إلى البث عبر شبكة الإنترنت سنة 1999³³.

ولم تخرج وكالة وفا عن هذه السياسة بشكل عام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. فبالرغم من أن تطوراً كبيراً حصل في حجم ونوعية التغطية الإخبارية للوكالة، إلا أن ارتباطها العضوي بالسلطة الفلسطينية جعل منها وسيلة لتكريس السياسات التي تتبعها السلطة، وليست وسيلة للتعددية، والتنوع، والتوازن في تغطية الأحداث.

يشير زياد عثمان وغازي بني عودة إلى أن تلفزيون فلسطين ووكالة وفا خرجا عن كونهما مؤسستين رسميتين، ليكونا أداتين حزبيتين لحركة فتح. وضاعت هذه الزاوية مع كل يوم كانت تشتد فيه المواجهة الداخلية خلال فترة الانقسام. ويشير الكاتبان إلى أنه لم تصدر أي احتجاجات داخلية في السلطة وفي حركة فتح حول هذا الدور. وفي المقابل، كانت وسائل إعلام حماس تقوم بالدور المعاكس لدور وكالة وفا وتلفزيون وإذاعة فلسطين، مع الفارق بكون هذه المؤسسات رسمية، في حين أن مؤسسات حماس هي حزبية³⁴.

خامساً: المواقع الإلكترونية الإخبارية:

كانت أولى المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، موقع صحيفة الأيام في منتصف سنة 1996، تلتها صحيفة القدس إذ أطلقت موقعها على الإنترنت سنة 1997. ثم انتشرت مواقع لصحف أخرى، بالإضافة إلى محطات الإذاعة والتلفزيون³⁵. وكانت المواقع الإلكترونية للصحف تنشر في البداية صفحات مصورة عن نسختها المطبوعة³⁶.

³³ وفا، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=receive_page&id=16

³⁴ زياد عثمان وغازي بني عودة، مرجع سابق، ص 99-101.

³⁵ خالد معالي، أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة) من عام 1996 إلى 2007، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص 2.

³⁶ جواد الدلو، الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على الصحف المطبوعة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2002، ص 2.

وفيما بعد، انتشرت مواقع إخبارية إلكترونية بصورة أوسع، وخاصة عقب الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي عرفت بانتفاضة الأقصى سنة 2000، وكان من أبرز المواقع الإلكترونية التي ظهرت: موقع المركز الفلسطيني للإعلام (المحسوب على حركة حماس)، وموقع الدرة، وموقع البراق. وكانت تهتم في الغالب بالأخبار الفلسطينية وردود الأفعال على سياسات الاحتلال وممارساته ضد الشعب الفلسطيني. كما نشأت على الإنترنت مواقع إخبارية، مثَّلت وكالات أنباء افتراضية، قامت بدور مهم في نشر المعلومات، وتنافست في ذلك. ومن أبرز تلك المواقع، وكالة معاً الإخبارية المستقلة التي أصبح لها حضور بارز في الإعلام الفلسطيني الحديث. وبالرغم من أن الوكالة تقول إنها مستقلة، وتمتلك درجة من الجراءة التي ربما لا تتمتع بها وسائل الإعلام الرسمية في طرح الموضوعات، وأن تمويلها كان من دول أوروبية، وليس من جهات فلسطينية، إلا إنها اتُّهمت مراراً وتكراراً بالانحياز لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، من خلال تناولها لموضوعات معينة وتجاهلها موضوعات أخرى، فضلاً عن أسلوب التحرير الذي يظهر ميولاً واضحة لتلك الجهات³⁷.

إن الاتهامات لوكالة معاً بالانحياز، حتى وإن جاءت هذه الاتهامات من جهات موالية لحركة حماس، تضع علامة استفهام على المواقع الإخبارية الإلكترونية التي تصنف على أنها مستقلة، وتدعم فكرة أنه ربما يصعب إنشاء مواقع مستقلة على الساحة الفلسطينية في ظل الاستقطاب السياسي القائم.

كما أنشأت وكالة وفا أيضاً، موقعاً إلكترونياً في تلك الفترة، وهو من أبرز المواقع الرسمية الفلسطينية. وبالطبع، فإن موقع وكالة وفا يخضع لسياسة الوكالة نفسها، والمتمثلة في قيامها بدور وسيلة الإعلام الحكومية الرسمية.

أما المواقع الإخبارية الحزبية فكان أولها موقع المركز الفلسطيني للإعلام، الذي أشرنا إليه، حيث بدأ العمل فيه في كانون الأول/ديسمبر 1997، ويقدم خدماته الإخبارية بسبع لغات حيّة. ويعد هذا الموقع الوسيلة الإعلامية غير الرسمية لحركة حماس، ويعبر عن سياساتها ومواقفها تجاه القضايا المختلفة.

³⁷ اتهمت العديد من المواقع على الإنترنت، وبخاصة الموالية لحماس، وكالة معاً بالتحيز، وسأقت أدلة على ذلك. والأمر يستدعي بحثاً منفصلاً حول هذه الادعاءات. وللإطلاع على بعض هذه الادعاءات، انظر: الرسالة نت، 2001/1/13، في: <http://alرسالah.ps/ar/index.php?act=post&id=26906>؛ وانظر أيضاً: موقع شبكة فلسطين للحوار، 2008/11/13، في: <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=321062>.

وبدأت معظم المواقع الخاصة بالظهور سنة 2004، وكان أول ترخيص لهذا القطاع لصالح موقع شبكة فلسطين الإخبارية، وهي أول وكالة فلسطينية إخبارية خاصة، تتبعها وكالة معاً الإخبارية، ووكالة صفا، وغيرها من المواقع التي تمثل تيارات سياسية مختلفة³⁸.

تمثل ظاهرة المواقع الإلكترونية في فلسطين، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، تحولاً عميقاً في تداول الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء. وقد مثلت بالنسبة للشعب الفلسطيني، وخصوصاً فئة الشباب، بوابة واسعة لكسر الحواجز التي يقيمها الاحتلال، وكذلك التي تسعى السلطة الفلسطينية والقوى السياسية المختلفة لفرضها على الإعلام. وأصبحت الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ساحات مفتوحة للجدل السياسي، ولنشر المعلومات، وكذلك لتصدي كل فئة للأخرى فيما يتعلق بالخلافات السياسية، وخصوصاً مسألة الانقسام.

وقد استخدمت الفصائل الفلسطينية، وكذلك النشطاء السياسيين، فضلاً عن السلطة الفلسطينية، الإنترنت لهدف الحشد السياسي، ومواجهة الخصوم. وأشارت دراسات عدة إلى أن الإنترنت استخدم في تعميق الانقسام، والتحريض من قبل كل طرف ضد الطرف الآخر، بعد أن كانت تصب جل اهتمامها على التصدي للاحتلال، وتطرح القضايا المتعلقة بسياساته في فلسطين³⁹.

إلا أنه، من جانب آخر، يمكن القول إن هذه الوسيلة الحديثة أنهت مسألة احتكار المعلومات، ووضعت حداً لمسألة التحكم في الإعلام وفرض القيود عليه، إلى حد كبير، الأمر الذي جعل الرأي العام على اطلاع ومتابعة لما يجري على أرض الواقع. وقد أثبتت الكثير من الأحداث هذا الأمر، ومن ذلك: الانقسام وما ترتب عليه من اعتقالات سياسية وتداعيات مختلفة في المجتمع الفلسطيني، وكذلك الحرب على غزة، فضلاً عن التطورات التي طرأت على قضايا الاستيطان والأسرى، وغيرها من القضايا، حيث انتشرت المعلومات بشكل كثيف على الإنترنت، مقارنة بالوسائل التقليدية، وبلغ حجم التفاعل الجماهيري مع الأحداث ذروته، وخاصة في الحرب على غزة 2009/2008.

³⁸ خالد معالي، مرجع سابق.

³⁹ أمين أبو وردة، أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي (عمّان: دار الفتح، 2008)، ص 128-129.

إن عصر الإنترنت كسر احتكار الإعلام التقليدي للمعلومات، والذي عمل لعقود طويلة على التحكم بتدفق المعلومات، وبالتالي احتكار صناعة الرأي العام. وإذا أضفنا إلى ذلك التحالف التاريخي بين وسائل الإعلام والأنظمة السياسية، وخصوصاً الأنظمة السلطوية، فستتضح لدينا آلية إخضاع الجماهير لسياسات الحكومات لعقود مضت.

ولكن في الوقت نفسه، نشهد على الساحة الفلسطينية نوعاً من التكرار لمشهد السعي للتحكم بالرأي العام، ولكن بوسائل وأساليب مختلفة. فهناك، كما أسلفنا، توجيه وسيطرة وتمويل لمواقع إلكترونية من قبل قوى سياسية على الساحة الفلسطينية، وكذلك أساليب فبركة المعلومات ونشر الأكاذيب، وهناك أيضاً مسألة اختراق المواقع والتجسس على معلومات الأفراد والجماعات، الأمر الذي يعني تحولاً في أسلوب السيطرة، وليس إنهاءً لها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنترنت، سواء من خلال المواقع الإلكترونية أم مواقع التواصل الاجتماعي، أظهر انقساماً واضحاً بين المواطنين الفلسطينيين، وجسد المدى الواسع للاختلافات السياسية السائدة على الساحة. وهذا بالطبع أمر صحي، ينقل الجدل السياسي إلى القاعدة، بعد أن كان حكراً على النخبة المثقفة من خلال الوسائل التقليدية للإعلام، ويؤسس لعملية ديموقراطية بعيدة المدى، ومشاركة شعبية في التأثير على الأحداث ورسم مساراتها.

إن القدرة التي وفرها الإنترنت للمواطن العادي على إرسال المعلومات واستقبالها، وكذلك التواصل الآني والفعال مع الآخرين، سيكون له ما بعده من تغيرات جذرية على الصعد السياسية والاجتماعية والفكرية. وقد شكل الإنترنت تهديداً حقيقياً لوسائل الإعلام التقليدية التي تعاملت طيلة السنوات الماضية مع الجمهور بشكل استعلائي، واضعة نفسها في درجة أعلى من مستوى المواطن العادي، الوصية على الرأي العام، والموجهة للأحداث، بشكل فوقي. وهذا الأمر سيكون له تداعيات على طبيعة الصراع مع الاحتلال، وأساليب المشاركة الجماهيرية في هذا الصراع. فلن يكون هناك احتكار للمعلومات بعد اليوم.

إن جمهور وسائل الإعلام اليوم، ليس جمهور وسائل الإعلام أمس. الجمهور في الماضي كان لا يعرف أي معلومات غير التي تزوده بها وسائل الإعلام التقليدية المعروفة، والتي تخضع لتحكم الأنظمة السياسية. اليوم هناك جمهور، وجله من

الشباب، لا يعرف قيوداً ولا حدوداً في مجال تداول المعلومات. ولذلك، فإن جيل الشباب في فلسطين سيكون له كلمته فيما يجري من أحداث نتيجة هذه التغيرات الهائلة في عالم الاتصال. ولم تعد وسائل الإعلام التقليدية بالنسبة لهؤلاء الشباب مصدراً وحيداً للمعلومات، وبالتالي لم يعد هذا الجيل بحاجة إلى "وصاية" الإعلام لكي يبلور مواقفه وآراءه وتصورات، وهو آخذ في استعادة زمام الأمور في رسم ملامح المستقبل وشكل الصراع المتواصل مع الاحتلال.

سادساً: الحريات الإعلامية:

لم يكن احتجاز الإعلامي جورج قنواتي من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية في 2013/6/3، وهو المدير العام لراديو بيت لحم 2000، على خلفية عمله الإعلامي، آخر ما يمكن ممارسته بحق الصحافة والصحفيين.

تتلخص الحادثة في أنه تمّ توقيف الصحفي قنواتي على خلفية نشر بيان باسم كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح، يطالب الأجهزة الأمنية بالإفراج عن عضو بلدية بيت لحم ماهر قنواتي، إثر شكوى تقدمت بها رئيسة بلدية بيت لحم فيرا بابون ضده. ووجهت النيابة ثلاث تهم بحق قنواتي، تتمثل بالضرب على وتر الطائفية وإثارة الفتن، والإساءة المباشرة بالقدح والذم بحق شخصية اعتبارية، وانتحال وسرقة توقيع ومسمى فصيل عسكري وسياسي. وتمّ الإفراج بكفالة عن الصحفي جورج قنواتي بعد ذلك⁴⁰.

وحسبما بيّنت مصادر صحفية عدّة فقد نفت الإذاعة (راديو بيت لحم 2000) صحة البيان، بعد أن نشرته بوقت قصير، حالما تبين عدم صحته وأنه لم يصدر عن الجهة المذكورة. وتسبب هذا الأمر بتوقيف الصحفي 48 ساعة⁴¹.

هذا المشهد من سنة 2013 يعيدنا قليلاً إلى فترات سابقة تمثل المحطات التي مرت بها الصحافة الفلسطينية عند نشأتها في مجال الحريات الصحفية، والتي هي جزء من الحريات العامة، في خضم التطورات السياسية. إن واقع الصحافة في أيّ مكان في العالم

⁴⁰ معاً، 2013/6/4، انظر: <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=601761>

⁴¹ موقع راديو بيت لحم 2000، 2013/6/4، انظر: <http://www.rb2000.ps/ar/news/81633.html>

يعكس طبيعة النظام السياسي ومنظومة الحريات في ذلك المكان. ولذلك، ارتبط واقع الصحافة الفلسطينية بشكل النظام السياسي السائد، ودرجة الحريات التي يتيحها ذلك النظام.⁴² إن الإشكالية التي تمثل خصوصية للصحافة والإعلام الفلسطيني هي وجود الاحتلال، وارتباط السلطة الفلسطينية باتفاقات مع هذا الاحتلال، وسقف الحريات المنخفض نتيجة التدخلات الإسرائيلية المتعددة، حتى في مجال الإعلام. فقد تكرر دخول قوات الاحتلال للمناطق الفلسطينية، وقيامه بإغلاق محطات إذاعية وتلفزيونية عدة، ومصادرة أجهزة ومعدات، فضلاً عن أشطرة ومواد إعلامية، كما حدث مع تلفزيون آفاق في مدينة نابلس.

إن التضييق الذي تعرضت له الصحافة الفلسطينية منذ نشأتها اتخذ أشكالاً مختلفة في ظلّ الحكم العثماني، أو الانتداب البريطاني، أو الحكم الأردني، كما أسلفنا. وفي ظلّ الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 وحتى قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، تمّ تضييق الخناق على وسائل الإعلام وعلى الصحفيين، كما حدث من تضييق على الصحف والمجلات كالإغلاق المؤقت والدائم وتقييد عملية التوزيع، وكذلك الاعتداء على العاملين في حقل الصحافة، والتحكم في عملية النشر من خلال الرقيب العسكري.⁴³

لقد اتسمت الفترات تلك بخضوع الإعلام الفلسطيني للانتهاكات الإسرائيلية تحت الاحتلال المباشر، وعدم وجود كيان فلسطيني قائم أصلاً، فضلاً عن أن يكون مستقلاً وذا سيادة. وبعد قيام السلطة، وتحديدًا منذ بداية انتفاضة الأقصى، خضع الإعلام الفلسطيني، بالإضافة إلى انتهاكات الاحتلال، لسياسات السلطة وقيودها التي ارتبطت بأحداث كثيرة، أهمها الانقسام السياسي الفلسطيني. وخضع، كما أسلفنا، لسقف اتفاقية أوسلو الذي يحد من حرية النشر، ويتعارض مع دورها التقليدي كإعلام تعبوي ضدّ الاحتلال.

⁴² يذكر جمال نزال أن السلطة استهدفت محطات التلفزة والإذاعة التي تبث ما لا يتوافق مع "خط الحكومة"، بهدف عدم إعطاء ذريعة لأمريكا و"إسرائيل" لاتهام السلطة بأنها تسمح بالتحريض. جمال نزال، الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين ما بعد أوسلو: نظرة على تطور العمل الإذاعي والتلفزيوني بين 1994-2002 (رام الله: مؤسسة هينرش بل. مكتب الشرق الأوسط العربي، 2008)، ص 105.

⁴³ ماجد تربان، مرجع سابق.

يجادل عدد من الباحثين بأن هناك درجة عالية من الحرية الإعلامية في فلسطين، ويستشهدون بتقارير دولية، ودراسات ميدانية، وشهادات خبراء. وبالطبع، فإن هذه الحرية تمت مقارنتها بالدول العربية التي تفتقر أصلاً لأبسط درجات حرية التعبير (حتى بداية الربيع العربي في أوائل سنة 2011)⁴⁴، أو بواقع الصحافة قبل قيام السلطة الفلسطينية، أي تحت الاحتلال، وهو الأمر الذي وجد انتقاداً حاداً من الباحثين، على أساس أنه لا مقارنة بين سلطة احتلال وسلطة وطنية⁴⁵.

لكن ما يهمنا هنا هو أن الوقائع على الأرض تشير إلى غير ذلك، فضلاً عن تقارير منظمات حقوق الإنسان والعديد من الدراسات والأبحاث التي وثقت انتهاكات خطيرة لحرية التعبير في فلسطين. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال الفترة 13-2013/6/15، بشكل جلي، أن نسبة قليلة من الجمهور الفلسطيني 21.5%، تعتقد أنه يوجد حرية تعبير في الضفة الغربية، في حين ترى الغالبية العظمى 44.6%، أن هناك حرية نوعاً ما، و30% ترى أنه لا يوجد حرية تعبير في الضفة الغربية⁴⁶. وتنسجم هذه النتيجة مع نتيجة أخرى في الاستطلاع الذي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في أيار/مايو 2012، حيث قال 27.9% من المستطلعة آراؤهم أن حرية التعبير متاحة إلى درجة كبيرة أو كبيرة جداً⁴⁷.

وفي دراسة له عن الصحافة والتحول الديمقراطي، يشير حافظ أبو عياش إلى أن اتفاقية غزة - أريحا أولاً، تضمنت قيوداً واضحة على الإعلام، كما ورد

⁴⁴ تضمنت دراسة جمال نزال إشارات عدة إلى مستوى حرية الإعلام في فلسطين، بالرغم من إشارته الواضحة إلى اضطراب السلطة الفلسطينية لكبح هذه الحرية وضمان انسجامها مع الخط السياسي الذي تنتهجه والمتمثل بالمفاوضات وعملية التسوية. جمال نزال، مرجع سابق، ص 200.

⁴⁵ سميح محسن، حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في ظل السلطة الفلسطينية (القدس: الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون)، 1999)، ص 72.

⁴⁶ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (48)، 13-2013/6/15، انظر: <http://pepsr.org/sites/default/files/p48a.pdf>

⁴⁷ Jerusalem Media and Communications Center (JMCC) Public Opinion Poll no. 76 on Political Leadership, Corruption and Freedom of Speech, May 2012, site of JMCC, 1/6/2012, p. 3, <http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=855>

في المادة 12، من سعي "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، والامتناع عن التحريض والحملات الدعائية ضد الطرف الآخر، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية لمنعها "من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية"⁴⁸. كذلك نصّ مرسوم رئاسي على:

منع التحريض، الأمر الذي أعطى الأجهزة الأمنية الحق في فرض رقابة على وسائل الإعلام، عدا عن الانتهاكات التي رصدتها مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي مورست من قبل السلطة التنفيذية، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، ضد وسائل الإعلام والصحفيين، والتي تمثلت في احتجاز الصحفيين، واستجوابهم، واعتقالهم، وإغلاق المؤسسات الإعلامية، بما فيها الصحف المحلية، مدداً زمنية متفاوتة، وإلغاء تراخيص بعضها ومصادرة المطبوعات، والاعتداء بالضرب على الصحفيين والتنكيل بهم ومنعهم من تغطية أحداث معينة⁴⁹.

وذكر أبو عياش في دراسته أن الصحفيين أخذوا يمارسون مفهوم الرقابة الذاتية على أنفسهم في ظل السلطة الفلسطينية، حيث:

بقي الوضع على ما هو عليه حتى قدوم السلطة الفلسطينية التي علق الصحفيون الفلسطينيون الكثير من الآمال عليها، مودعين عصر الرقابة الإسرائيلية، وما خلفه من قيود وسلاسل غُلت معها أقلامهم. لكن سرعان ما تبددت تلك الآمال، لتكمل السلطة الفلسطينية المشوار الرقابي، لكن هذه المرة ليس بصورة علنية كما كانت تفعل إسرائيل، وإنما الرقابة ما بعد النشر التي دفعت باتجاه رقابة ذاتية خطيرة يمارسها الصحفيون على أنفسهم. وتعد تلك الرقابة من أخطر أنواع الرقابة، لأنها تحد من التفكير والإبداع والمهنية، والاكتفاء بطرح مواضيع عمومية، وإن كانت ذات أهمية فتنتقل الموضوع بحذر عبر الوصف والنقل بعيداً عن التحليل والنقد⁵⁰.

⁴⁸ اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، موقع مؤسسة شهيد فلسطين، انظر: http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view=article&id=448%3A2008-12-29-08-04-10&catid=104%3A2009-02-26-09-27-20&Itemid=64

⁴⁹ حافظ أبو عياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية (جريدة القدس نموذجاً: 2004-2007)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 92-93.

⁵⁰ المرجع نفسه، ص 97.

وهو ما أكدّه نبيل عمرو، وزير الإعلام الأسبق في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أكد على أن القيود الأعمق تتمثل في ”دخول المناطق التي تبدو محرمة أمام بعض القوى أو الجهات في المجتمع“ كما تتمثل ”الاعتبارات التي لا تفتح الباب واسعاً أمام الصحفي لكي يصل إلى حيث يجب أن يصل“⁵¹.

وحول مستقبل الإعلام الفلسطيني في ظلّ السلطة، يشير نبيل عمرو إلى أن المجتمع الفلسطيني، والسلطة، والمؤسسات، لا تهين ”المجال لأن يولد إعلامي بكل مواصفات الإعلام المهني والسياسي... ما يشكل العقبة الأساس في تطوير الإعلام الفلسطيني“⁵².

سابعاً: الانتهاكات:

في ظلّ الانقسام الفلسطيني تهيأت الظروف لانتهاكات كثيرة، وخطيرة في بعض الأحيان، لحرية التعبير في فلسطين. ويمكن القول إن الإعلام الفلسطيني بشكل عام، رسب في اختبار المهنية الإعلامية، حيث بلغت حالة الاستقطاب الإعلامي درجة غير مسبوقة، وانخرط معظم الإعلاميين في هذه الحالة، وأصبحوا جزءاً من الانقسام، وجزءاً من المشكلة بدل أن يكونوا جزءاً من الحل. ولم يمارس معظم الصحفيين عملهم بمهنية، وقامت وسائل الإعلام بدور سلبي، سواء في التحريض، أم في نقل المعلومات دون تدقيق، أم إخفاء معلومات ربما تكون مهمة في توصيل صورة الحقيقة للرأي العام، فضلاً عن المقالات التي تزخر بالاتهامات والشتائم والمعلومات الانتقائية أو الكاذبة.

ترتب على ذلك، بطبيعة الحال، قيام السلطة الفلسطينية، والقوى المتصارعة، وخصوصاً فتح وحماس، بعدد من الممارسات التي مثلت انتهاكاً صارخاً لحرية الإعلام. ويشير جواد الدلو في دراسة له بعنوان ”انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية“ إلى أنه بين سنتي 2006 و2010، تمّ رصد زهاء 499 انتهاكاً بحق وسائل الإعلام والإعلاميين، نفذت ثلاثة أرباعها جهات رسمية تابعة لحكومتين رام الله وغزة. ولوحظ وجود سياسة ممنهجة في اعتقال الصحفيين واحتجازهم. وتبين

⁵¹ عارف حجاوي، شاهد على المستقبل: الحلقات الخمسون كما أذيعت في الراديو (بيروت: جامعة بيرزيت، معهد تطوير الإعلام، 2004)، ص 96.

⁵² المرجع نفسه، ص 97.

أن الحكومتين متشابهتان في استخدامهما لأنواع الانتهاكات، ومختلفتان في التركيز على أي نوع منها. وكشفت الدراسة، أن الانتهاكات في القطاع بلغت ذروتها سنة 2006 ثم أخذت تتراجع، بينما في الضفة كانت تتذبذب وفقاً للأوضاع السياسية والأمنية⁵³.

بينما، في سنتي 2011 و2012، حسب التقرير السنوي لمركز مدى، فإن الانتهاكات بلغت 444 انتهاكاً. وهذه الانتهاكات كانت من الجانبين: الاحتلال الإسرائيلي والجانب الفلسطيني. وتبين من خلال التقرير أنه بين سنتي 2008 و2012 كانت نسبة الانتهاكات من الاحتلال الإسرائيلي تعادل 60% من مجموع الانتهاكات طوال هذه السنوات⁵⁴.

وبعد مرور سبعة أعوام على الانقسام السياسي، رصد مركز مدى أكثر من 500 انتهاك للحريات الإعلامية من الطرفين في الضفة والقطاع منذ وقوع الانقسام. ومن الأمثلة على الانتهاكات التي وقعت من الجانب الفلسطيني حرية الإعلام خلال سنة 2012:

- 2012/1/31، اعتقلت الأجهزة الأمنية محرر وكالة وفا ورايو أجيال، رامي سمارة، من مقر الوكالة في مدينة رام الله وأفرجت عنه بعد ثلاث ساعات ونصف، على خلفية كتابته لتعليق نقدي على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك Facebook).
- 2012/2/2، حُجب موقع أمد للإعلام في الضفة الغربية بقرار من النائب العام الفلسطيني.
- 2012/2/17، اعتقل جهاز الأمن التابع للحكومة المقالة في غزة رئيس تحرير صحيفة الشعلة ساهر الأقرع، وصادر حواسيب وكاميرات، وأفاد أنه تعرض للإهانة طوال فترة احتجازه وهي ثلاثة أيام.
- 2012/3/26، استدعاء رئيس تحرير وكالة جذور، فؤاد أبو الفول، لمقابلة المباحث التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، وتمت مراجعته بشأن نشاطاته التنظيمية

⁵³ جواد الدلو، انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية (2006-2010)، دراسة وصفية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد 20، العدد 2، 2010، ص 669.

⁵⁴ مدى، التقرير السنوي: انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين 2012؛ ومدى، التقرير السنوي 2011، انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين، انظر:

<http://www.madacenter.org/reports.php?id=5&lang=2&year=2012>

وكتابات، وتمّ توقيعه على تعهد بعدم ممارسة أيّ نشاط تنظيمي، وفي حال مخالفته للتعهد سيتم تغريمه بقيمة ألف شيكل (نحو 259 دولار أمريكي)، وحبسه مدة ستة أشهر⁵⁵.

وقد جاء في بيان مركز مدى في 2013/6/16، حول الانتهاكات بحق وسائل الإعلام والإعلاميين في فلسطين خلال فترة الانقسام، أن هناك تزايداً في عدد الانتهاكات التي ارتكبتها جهات فلسطينية ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، في إشارة إلى التأثير الكبير للانقسام على واقع الإعلام. وأعرب التقرير عن قلقه لما يترتب على ذلك من تعزيز للرقابة الذاتية لدى صحفيي المؤسسات الإعلامية، وإلى هبوط مستوى الإعلام الفلسطيني ومهنيته. وأبدى التقرير أسفه لقيام بعض وسائل الإعلام في تأجيج الانقسام، منذ أن فازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006.

كما أشار التقرير إلى حدوث تحسن طفيف على حالة الحريات الإعلامية، إلا أن استمرار الانتهاكات لا يبشر بانفراج جدي وقريب في حالة الحريات الإعلامية، خصوصاً مع تعثر جهود تطبيق المصالحة، أخذاً في الاعتبار أن المنتهك الأساسي للحريات الإعلامية في فلسطين هو الاحتلال⁵⁶.

إن وقوع الإعلام الفلسطيني بين فكي كماشة، وهما الاحتلال من جهة، والسلطة والقوى السياسية الفلسطينية من ناحية أخرى، حسب ما يشير التقرير، يجعل من حالة الإعلام في فلسطين فريدة، وتحمل سمات سلطوية مزدوجة. ولذلك، يمكن القول إن قيام الإعلام بدور "كشف جرائم الاحتلال" و"التصدي لممارساته"، وانشغاله بهذا الجانب، يعد الوسيلة الوحيدة للخروج من الحرج الذي يمكن أن يقع فيه عندما يتناول قضايا فلسطينية داخلية. فوسائل الإعلام الفلسطينية يمكن أن تتكيف مع استهداف الاحتلال، وهو الحال الذي ساد لعقود ماضية، ولكنها من الصعب أن تدخل في مواجهة مع السلطة الفلسطينية أو حتى الفصائل الفلسطينية.

⁵⁵ مدى، التقرير السنوي: انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين 2012، ص 41-42 و45. ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2012 الذي حدد سعر الصرف بـ 3.8559.

⁵⁶ مدى، "مدى": أكثر من 500 انتهاك فلسطيني ضد الحريات الإعلامية منذ بداية الانقسام 2013، انظر: http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1313&category_id=6&year=2013

ثامناً: المشهد الإعلامي في ظل الانقسام:

مع مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، بدأت بوادر انقسام إعلامي بين الإعلام الموالي لحماس وذاك الموالي لفتح. وتعمقت أزمة الإعلام مع بداية الانقسام وسيطرة حماس على قطاع غزة في سنة 2007، حيث باتت الحريات الإعلامية أكثر عرضة للتضييق والمحاورة من ذي قبل. لقد أصبحت هناك سلطتان على أرض الواقع، واحدة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة، وأصبح لكل واحدة منهما إعلامها وإعلاميوها، وبات الصحفيون أكثر استقطاباً للسياسة منهم للعمل المهني، وهو ما أكدته أكثر من دراسة. لقد تحول الصحفيون من المعايير المهنية إلى الأجندات السياسية، وأصبحت الصحافة أداة لتكريس الانقسام، كما أسلفنا. وانشغل الصحفيون بتغطية الانقسام، وأصبحوا أكثر أيديولوجية وأقل موضوعية بفعل الانقسام⁵⁷.

لقد أصبح إعلام حركة حماس، على سبيل المثال، يغطي فقط الأخبار المتعلقة بحركة حماس، كما أصبح إعلام حركة فتح وإعلام السلطة يغطي فقط أخبار السلطة وحركة فتح، باستثناء الأخبار السلبية عن الطرف الآخر التي تسيء له وتتصيد أخطأه، بطبيعة الحال. وبات الصحفيون في كل من الجانبين يتعرضون لمضايقات من الجانب الآخر.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد بدأ كل طرف يستهدف الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في منطقة سيطرته، وتعرض الإعلام الفلسطيني إلى محنة حقيقية زادت الوضع تأزماً. فقد تعرض، على سبيل المثال، الصحفي ممدوح حمامرة للتوقيف على خلفية نشر أحد أصدقائه صورة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، يظهر فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مقابل صورة لشخصية مأمون بك (أبو كامل) في مسلسل باب الحارة. ووجهت نيابة مدينة بيت لحم للصحفي تهمة "قدح، وذم، وإطالة لسان على الرئيس الفلسطيني، وفقاً لقانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960، الساري المفعول في الضفة الغربية".

⁵⁷ Near East Consulting, "Survey of Palestinian media December 2010 to April 2011," p. 12.

ويوثق هذا الكتاب العديد من الممارسات الإعلامية غير المهنية، وتبعية المؤسسات الإعلامية للقوى السياسية الفلسطينية التي كانت سبباً لتلك الممارسات. انظر: خالد الحروب وجمان قنيص، **الإعلام الفلسطيني والانقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2011).

وقد رأى ممدوح حمامرة أن تجربة اعتقاله تشير إلى أن "هناك تدنياً في مستوى حريات الإعلام في الضفة وغزة، الأمر الذي ينعكس بخطورة بالغة على عمل الصحفيين". ويضيف أن العمل الصحفي أصبح مستهدفاً من قبل الأجهزة الأمنية. ويشير حمامرة إلى أن من أبرز نتائج ذلك، هو إحجام الكثير من الصحفيين عن "التعرض إلى أحداث شائكة قد تسبب لهم المساءلة أو المشاكل". وطالب برفع اليد عن السلطة الرابعة، وعدم محاسبتها على قضايا نشر، وإفساح المجال أمام الإعلاميين للوصول إلى المعلومة دون قيود. كما دعا إلى احترام المهنة والعاملين فيها، وإلى "توحيد الجسم الصحفي لتتكسر عليه أيّ تجاوزات تحدث ضدّ الحريات التي يسعى الإعلاميون لتحقيقها". ورأى أنه لا ينبغي السكوت على انتهاكات حريات الإعلام والاكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار، بل يجب اتخاذ خطوات ملموسة لحماية حرية الإعلام وخصوصاً من نقابة الصحفيين، ومن خلال تضامن الصحفيين⁵⁸.

إن المشهد الإعلامي في ظلّ الانقسام يعكس صورة قاتمة، ويمثل صرخة قوية لتدارك المهنة التي هبطت في مستنقع الانقسام. ويؤكد ذلك نبيل عمرو بقوله إن المشهد الإعلامي الفلسطيني بعد الانقسام هو مشهد متخلف، وهو إعلام تشهيري أكثر منه تنويري، والجمهور يكره الإعلام الحزبي وينفر منه، علاوة على التأثير السلبي في مختلف جوانب حياة الفلسطينيين. ويضيف عمرو أن الانقسام ضرب الحياة الإعلامية برمتها في فلسطين⁵⁹.

وهذا المشهد يوضح بشكل جلي الفجوة بين النصوص القانونية والشعارات السياسية بوجود حرية تعبير، وبأنه لا قيود على حرية النشر وبين الواقع. ويؤكد ذلك الصحفي سامر خويرة بأن كل ما يقال عن حريات إعلامية في فلسطين هو مجرد كلام في الهواء ويكذبه الواقع، وتكذبه كذلك تقارير المؤسسات الحقوقية التي وثقت الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون في فلسطين. ويذكر مثلاً على ذلك ما حدث مع الصحفي محمد عوض من وكالة رامسات الذي اعتقله جهاز الأمن الوقائي لمدة 98 يوماً، وتم الإفراج عنه دون أيّ تهمة تذكر. ويشير إلى أن الاعتقال غالباً ما يتم على

⁵⁸ مقابلة إلكترونية مع الصحفي ممدوح حمامرة، مراسل قناة القدس الفضائية، بيت لحم، 2013/6/4.

⁵⁹ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، 2013/7/4.

خلفية الانتماء السياسي. ويضيف أن هناك مضايقات في أثناء العمل، وأن الأخطر من ذلك هو تصنيف الصحفيين وفق توجهاتهم السياسية. ويقول إنه يتم منع الصحفي المحسوب على حماس أو حتى على المعارضة بشكل عام، من دخول مقرات الأمن ومن دخول المقاطعة وغير ذلك في الضفة الغربية، بل لا تتم دعوته لكثير من الفعاليات المهمة. ويضيف أن رجال الأمن ينظرون للصحفيين كأعداء وليس كشركاء. ففي وقت الأزمات والأحداث المهمة، ينسى الأمن كلّ الشعارات، ولا يسمح للصحفي بالتصوير، وقد يتعرض الصحفي للضرب وتكسير كاميراته، وبعد ذلك يقوم ناطق باسم أجهزة الأمن بتلطيف الجو بعبارات منمقة، وتنتهي المشكلة. ويضيف خويصرة أن الكارثة اليوم، هي أن الأمر تطور إلى ملاحقة الإعلاميين على ما يكتبونه على صفحات الفيس بوك وعلى صفحاتهم الخاصة. وأضاف: "إن ما حدث مع الصحفي ممدوح حمامرة والصحفي جورج قنواتي، يدل على أن كلّ ما يقال عن حريات إعلامية كلام فارغ من مضمونه، وهو مجرد شعارات باتت ساذجة ومموجة"⁶⁰.

ويشخص الصحفي محمد دراغمة واقع الصحافة بعد الانقسام بتأكيده أن الحريات الإعلامية ليست على ما يرام في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاعتقال الصحفيين مستمر، وتقارير المؤسسات العامة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة زاخرة بالتفاصيل عن الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية. ويعزو ذلك إلى الانقسام الذي "ساعد في قمع الحريات الإعلامية، خاصة في بداياته. كما حول عدداً من وسائل الإعلام وعدداً من الإعلاميين إلى أن يكونوا جزءاً من حالة الانقسام". ورأى أن الانقسام من أهم أسباب انتهاك الحريات الإعلامية لكونها تتم بشكل متبادل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلص دراغمة إلى أن وسائل الإعلام الفلسطينية ما زالت بعيدة عن إيجاد رأي عام، أو حتى التأثير فيه، خصوصاً في ظلّ الثورة التكنولوجية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك، وتويتر Twitter، والمدونات. ويضيف أن نظرة الرأي العام للوسائل المحلية بأن معظمها أقرب إلى السلطة ورؤيتها، يؤثر على درجة الثقة بها. ولكن هذا لا يعني عدم وجود بعض وسائل الإعلام المحلية التي يمكن الثقة فيها، إلا أن "جميعها تعيش حالة من الرقابة الذاتية. ما الذي تغطيه أكثر؟ وما الذي

⁶⁰ مقابلة إلكترونية مع الصحفي سامر خويصرة، مراسل قناة القدس الفضائية، نابلس، 2013/6/4.

تتجاهله أو تغفل عنه؟ أي أن تغطيتها معظم الأحيان تكون سطحية إلى حدٍّ ما، وتنقصها المتابعة لارتدادات الأحداث. كما أن تغطية الأحداث المحلية على مستوى المحافظات تأخذ شكل العلاقات العامة أكثر من كونها أخباراً⁶¹.

تاسعاً: إشكالية المضمون:

بما أن فلسطين منطقة واقعة تحت الاحتلال، فإن المضمون الإعلامي اتسم دائماً بالحديث عن القضية الفلسطينية، ومقاومة الاحتلال وتبيان انتهاكاته واعتداءاته على المواطنين الفلسطينيين. ومن خلال السرد التاريخي لنشأة الإعلام وتطوره في فلسطين، يلاحظ القارئ والمتابع أن شأن الصراع مع الاحتلال كان دائماً يحظى بالنصيب الأكبر من التغطيات الصحفية، وما زال حتى الآن.

في المقابل، فإن الاهتمام بالشأن السياسي والصراع مع المحتل أثر سلباً على درجة الاهتمام بموضوعات حياتية أخرى. وكان الإعلام الفلسطيني في أكثر مراحلها إعلاماً تعبويّاً، فيما يرى البعض أن الإعلام الفلسطيني يقوم بدور شبيه بالإعلام في ظلّ الدول النامية والعالم العربي، وهو الدور التنموي، والذي يخضع أيضاً لسلطة الدولة ولا يخرج عن السياسات العامة للحكومات في تلك الدول. وبالطبع، فإن الإعلام في هذه النظم لا يتطرق لمناقشة النظام السياسي القائم.

فقد قام الإعلام الفلسطيني مثلاً، بالعمل على الحفاظ على إنجازات السلطة الوطنية، ولم يسمح بالإساءة إلى تلك الإنجازات، انطلاقاً من ولاءه للسلطة الفلسطينية⁶². كما أن صفة "المقاومة"، والتي أطلقها البعض على الإعلام الفلسطيني في ظلّ الاحتلال، أي قبل قيام السلطة الفلسطينية، لم تعد قائمة بعد توقيع السلطة على نبذ العنف⁶³. فباعتقاد السلطة سياسة الحل السلمي، وبعد ذلك، المقاومة الشعبية السلمية، كان لزاماً على

⁶¹ مقابلة إلكترونية مع الصحفي محمد دراغمة، المدون الفلسطيني، والخبير في الشؤون الإسرائيلية، رام الله، 2013/6/6.

⁶² Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 92.

⁶³ رأى حسين أبو شنب أن صحافة المقاومة هي الصحافة التي كانت تصدرها منظمة التحرير الفلسطينية خارج فلسطين، وليس في داخلها. حسين أبو شنب، الإعلام الفلسطيني (عمّان: دار الجليل للنشر، 1988)، ص 131.

الإعلام التناغم مع هذه السياسة والامتناع عن التحريض، والمواءمة بين تعزيز المقاومة (وفق رؤية السلطة) والالتفات إلى مسألة بناء الدولة. وعليه، فقد استمرت الصحافة الفلسطينية بالقيام بدورها النضالي، كصحافة مناوئة للاحتلال، تعمل على حشد الرأي العام لدعم قيادة السلطة في وجه الاحتلال بشكل واضح، في ظل غياب الرقابة الإسرائيلية المباشرة، ولأول مرة في فلسطين⁶⁴.

ويشير حافظ البرغوثي إلى أن:

المضمون الإعلامي لا يختلف عن أيّ مضمون إعلامي في أيّ دولة أخرى لأنه يغطي كافة المجالات، باستثناء أنه لا يناقش مسألة نظام الحكم ومدى ديموقراطيته، لأننا نعاني منذ سنوات من الانقسام، وقبله كنا في انتفاضة، وقبل ذلك كان هناك نقاش ونقد لأداء السلطة ونظام الحكم الفردي الأبوي، وحالياً عدنا إلى النظام الأبوي. الحرية الإعلامية لها هوامش يضيّقها الصحفيون أو يوسعونها حسب قدراتهم، وحسب الجراءة التي لديهم. وأرى أن الحريات تضيق بتوافق مصالح بين الصحافة والسلطة، سواء خوفاً من بعضها البعض، أم خوفاً من القمع.

ورأى البرغوثي أن نطاق الحريات قبل الانقسام كان أوسع، ومجال المناورة متاح، والنقد متوفر، وأن الرئيس الراحل أبو عمار كان يتمتع بسعة صدر تجاه وسائل الإعلام. ولكن، يرى البرغوثي أن الانقسام ضيّق مساحة الحرية، وأن سلطة حماس ضيّقت عليها، وكذلك انحسر هامش الحرية في الضفة دون قمع ظاهر. وبالنسبة فإن وضع الحريات الصحفية ليس بالوضع الجيد⁶⁵.

عاشراً: نقابة الصحفيين وحماية الحريات:

الحديث عن النقابة في هذا السياق له دلالة بالغة الأهمية، تركز إلى كون النقابة هي الإطار المهني الذي يلجأ إليه الصحفي في كلّ ما يعترض عمله من مضايقات، وقيود، وصعوبات. ويرى الباحث، أن النقابة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية تجاه

⁶⁴ Farid Abu-Dheir, *op. cit.*, p. 95.

⁶⁵ مقابلة إلكترونية مع حافظ البرغوثي، رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2013/6/13.

كلّ ما يتعلق بواقع الصحافة من انعدام للحريات، وانقسام في صفوف الإعلاميين ومؤسساتهم، وتدّن في مستوى الأداء، وغير ذلك من الأمور. فالنقابة وجدت لكي تضع الحلول لكل هذه القضايا، ولكي تكون القارب الذي يحمل أبناء المهنة إلى شاطئ الأمان.

تعد نقابة الصحفيين الفلسطينيين أهم الأطر المهنية التي تنظم العمل الصحفي في فلسطين، كما في معظم الدول المجاورة، حيث تأسست النقابة في صورتها الأولى سنة 1979 تحت اسم رابطة الصحفيين العرب في القدس، ومنع الاحتلال الإسرائيلي وقتها أيّ تسمية تشير إلى فلسطين. وعملت النقابة تحت مسمى "نقابة الصحفيين" منذ قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994 — علماً بأن الصحفيين الفلسطينيين في الداخل والخارج ممثلون في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بصفته الإطار النقابي لمنظمة التحرير الفلسطينية — إلى أن تمّ الفصل النهائي بين الكتاب والصحفيين في إطارين نقابيين مستقلين، من حيث الاختصاص، والمهمة، والعضوية، لتسهيل قيامهما بالواجبات المنوطة بهما.

وتمثل نقابة الصحفيين الفلسطينيين الإطار النقابي الجامع والشامل لكل الصحفيين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة، مركزها الرئيسي مدينة القدس، ولها فروع أخرى في المحافظات الفلسطينية⁶⁶.

وفي معرض حديثه عن نقابة الصحفيين، قال وزير الإعلام الفلسطيني الأسبق نبيل عمرو إن دور النقابة يتمثل في الاهتمام بمصالح أعضائها وحمايتهم وفق القانون، ورفع الظلم عنهم، وإنه لا بدّ أن يكون هناك آلية إلزامية لانضمام الصحفيين للنقابة والذين يمارس أكثرهم المهنة دون عضوية في نقابة الصحفيين. وأضاف أنه ليس مطلوباً من النقابة التجرد التام من الانتماءات السياسية، بشرط أن لا تؤثر الانتماءات السياسية سلباً على القرارات والعمل الصحفي⁶⁷.

وقد تعرضت نقابة الصحفيين للكثير من الإشكالات بسبب الانقسام السياسي بين فتح وحماس، وانعكست عليها أحداث الانقسام، حيث اتهم الصحفيون الموالون لحركة حماس النقابة بأنها أداة في يد السلطة، وأن ثقافة الإقصاء تسود في النقابة. ويحمل

⁶⁶ حول النقابة، انظر: موقع نقابة الصحفيين الفلسطينيين، في:

http://www.pjs.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=48&Itemid=28&lang=ar

⁶⁷ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع نبيل عمرو، 2013/7/4.

الصحفي ناصر اللحام، مسؤولية ضعف النقابة للسلطة الفلسطينية، حيث يرى أن السلطة لم تعمل على تطوير النقابة من خلال قوانين وإجراءات، بل كان غياب دور النقابة "يثير الشكوك أن السلطة لها مأرب من وراء بقاء النقابة هزيلة وباهتة، ولا تقوم بالحد الأدنى من واجباتها"⁶⁸. وقد أصبح هناك نوع من الفوضى في الجسم الصحفي، حيث دخل إلى المهنة من هم غير مؤهلين، فضلاً عن ضياع حقوق الصحفيين.

ونتيجة لهذا الواقع، وبسبب الخلاف بين الصحفيين المؤيدين لحماس وأولئك المؤيدين لفتح وعدد من الفصائل الأخرى، حدث بالفعل انقسام في النقابة، حيث قامت مجموعة من الصحفيين في غزة بالاستيلاء على مقر النقابة، وتشكيل جسم نقابي منفصل عن النقابة التي تدار في الضفة الغربية، في حركة احتجاجية على نهج النقابة، حيث تقول تلك المجموعة أنه لا يمثل الإجماع الصحفي، ولا يمثل إطاراً مهنيّاً بعيداً عن التسييس.

وفي استطلاع لآراء عدد من الصحفيين الفلسطينيين أجرته مجلة "مدى الإعلام"⁶⁹، تركزت الإجابات على الأمور التالية:

1. ضرورة تحقيق الاستقلال المالي للنقابة، والنأي بنفسها عن التجاذبات السياسية، وألا ترتهن لأي جهة سياسية، سواء كانت سلطة أم فصيل سياسي. وبالتالي، الدعوة إلى إجراء انتخابات نزيهة مبنية على المهنية، لا على الانتماءات السياسية.
2. العمل على تحقيق الوحدة بين أبناء المهنة، وبالذات بين صحفيي الضفة الغربية وصحفيي قطاع غزة، وبشكل أخص بين الصحفيين الموالين لحركة فتح، وأولئك الموالين لحركة حماس. فالانقسام الإعلامي يمثل شرخاً خطيراً في جسد الوطن، لأن الإعلاميين هم صناع الرأي العام.
3. الدفاع عن الصحفيين، وبالذات أولئك الذين يتعرضون للانتهاكات، سواء على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أم على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أم على يد الفصائل السياسية. وضرورة عدم التمييز بين الصحفيين في المعاملة من قبل النقابة، والوقوف مع الصحفي أياً كان انتماءه السياسي، وأياً كان مصدر الانتهاك.

⁶⁸ ناصر اللحام، مرجع سابق.

⁶⁹ مدى الإعلام، العدد 1، حزيران/يونيو 2011، ص 24-25.

4. تحقيق مصالح الصحفيين من خدمات تسهل عليهم أداء مهمتهم السامية، وتقديم لهم أبسط الخدمات التي تقدمها أي نقابة لأعضائها، مثل التأمين الصحي، وغيرها من الخدمات.

5. محاربة التطبيع الإعلامي، والذي يعدّه الصحفيون خطراً على سمعة المهنة، كونها تختلف عن المهن الأخرى من وجهة نظر الجمهور، ومن وجهة نظر النخبة.

هذه النقاط توضح بشكل جلي الثغرات التي تعاني منها نقابة الصحفيين، وتسلط الضوء على واقع النقابة المتردي، والذي أعلن مراراً وتكراراً أن النقابة تعمل في الآونة الأخيرة على إعادة صياغة هذا الواقع بما ينسجم مع أبسط حقوق الأعضاء، وبما يلبي احتياجات الصحفيين، ويحقق مفهوم الديمقراطية في هياكل النقابة المختلفة، ويعالج الملفات الكثيرة التي يتطلع الصحفيون لمعالجتها. إلا أن الصحفي غازي بني عودة يرى أن المرحلة التي تلت انتخابات النقابة في سنة 2010 "لم تفلح في تبديد صورة سلبية وقاتمة، تغذيها مسيرة 18 عاماً من الأداء الفاشل للنقابة"، معتبراً أن الصحفيين يتطلعون إلى بداية جديدة للنقابة "وانقلاب فوري، ينسف كل ما اتسمت به مسيرة النقابة خلال المرحلة السابقة من عجز وسلبية"⁷⁰.

خاتمة:

السؤال الكبير الذي تتشعب إجابته، ولكن يتم اختصارها بكلمة: "لا"، هو: "هل هناك حرية إعلام كاملة في فلسطين؟".

بطبيعة الحال، إن الحرية هي مسألة نسبية، ولا يوجد حرية كاملة في العالم. ولكن في الأنظمة السلطوية، ومنها الكثير من أنظمة العالم الثالث والعالم العربي، بما في ذلك في السلطة الفلسطينية، تتضاءل مساحات الحرية لتتحصّر في نقل بعض الأخبار التي لا تؤثر في كيان النظام القائم، ولا تمس "النخبة الحاكمة" التي تُنصّب نفسها قيماً على البلاد والعباد. وتتنحصر كذلك في التعبير عن بعض الآراء التي لا ترقى لنقد النظام لدرجة يمكن تفسيرها بأنها "تضعف هيبة الحاكم وهيبة النظام في نظر الشعب". كما يتلاشى مفهوم الحرية في هذه الأنظمة عندما يجد الصحفي نفسه عاجزاً عن طرح

⁷⁰ غازي بني عودة، "نقابة الصحفيين في الميزان"، مدى الإعلام، العدد 1، حزيران/يونيو 2011، ص 18.

قضايا معينة، أو حتى القيام بتصوير أحداث، مثل مسيرات وأحداث؛ كما حدث، على سبيل المثال وليس الحصر، عندما منعت أجهزة الأمن الصحفيين من تصوير مسيرة نظمتها حماس في الخليل احتجاجاً على قيام حكومة الانقلاب في مصر بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في شهر آب/أغسطس 2013⁷¹.

وقد أوضحنا أن الإعلام الفلسطيني يخضع لعاملين مهمين، يجعله أكثر معاناة من أيّ إعلام في العالم بالتضييق على الحريات:

الأول هو خضوعه لنظام سياسي لا يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وعلى سلطة القانون ودولة المؤسسات، الأمر الذي يجعل الحريات محدودة في مجالات معينة. ومن المعلوم أن الحريات تقاس بالقدرة على نشر المعلومات والآراء في الأمور المتعلقة بما يعارض النظام الحاكم، وليس بما يتوافق مع ذلك النظام.

والثاني هو وجود سلطة أعلى، هي سلطة الاحتلال، تحكم كلا الجانبين: النظام السياسي الفلسطيني، ومختلف مجالات الحياة الفلسطينية، بما في ذلك الإعلام. وبهذا، يكون الإعلام خاضعاً لأساليب مركبة من التحكم تجعل من قدرته على التحرك محدودة للغاية.

إن عدم توافر التسامح السياسي، وعدم القدرة على استنهاض القيم الديمقراطية المتمثلة بالتعددية وتداول السلطة، وارتهاق الوضع الفلسطيني إلى سعي الأطراف السياسية لفرض برامجها السياسية على الشعب والقضية، يجعل من العسير على الإعلام القيام بدوره في تزويد الناس بالمعلومات. وهذا يؤدي بالتالي إلى حرمان المواطن من حقه البسيط في الوصول إلى المعلومات والآراء بشكل حرّ وبلا قيود، ويؤدي كذلك إلى عجز المواطن عن تحديد اتجاهاته، والإسهام بشكل فاعل في اتخاذ القرارات ولعب دور في تحديد الخيارات السياسية.

⁷¹ مدى، 2013/8/16، انظر:

http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1334&category_id=6&year=2013
ويذكر أن أحداثاً كثيرة مشابهة حدثت في الضفة الغربية بحق الصحفيين. كما لم يكن قطاع غزة استثناء من مثل هذه الأحداث.

الفصل الرابع عشر

السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013

أ.د. وليد عبد الحي

السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013

نمهيّد:

لم يعرف الفقه الدستوري — فيما نعلم — حالة دولية مماثلة للحالة الفلسطينية من حيث تعقيدات هيكلية السلطة السياسية من ناحية، وصلاحيات الأجهزة السياسية المعنية بالشؤون الخارجية من ناحية أخرى، وهو ما يستدعي الأخذ بمنهج غير تقليدي لتحليل السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية، ويكفي التمعن في الملاحظات التالية:

1. منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993 (بعد اتفاقات أوسلو) التبست البنية والوظيفة بين منظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات الجامعة العربية، والمراقب في الأمم المتحدة، وذات التمثيل الدبلوماسي ولو بمستويات مختلفة مع عدد واسع من الدول والمنظمات الدولية) وبين السلطة التي أفرزتها "تفاهمات أوسلو"، وهو ما اتضح في التوتر الذي ساد بين الدائرة السياسية في المنظمة وبين وزارة خارجية السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترات مختلفة منذ ذلك الحين، حول استراتيجية إدارة العلاقات الفلسطينية الدولية.

2. منذ قيام السلطة الفلسطينية 1994 تمّ إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقوم مقام وزارة الخارجية، وفي سنة 2003 أنشئت وزارة الخارجية، تلا ذلك إقرار قانون السلك الدبلوماسي سنة 2005، ثم إقرار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية سنة 2006، أي أن الفترة الممتدة من 1994 إلى 2006 (12 سنة) لم يكن لدى السلطة وزارة خارجية بالمعنى المتكامل، لإدارة علاقاتها الدولية من خلال هذه الوزارة.

ومن الضروري التنبيه إلى أن قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني لسنة 2005 ينص على "إن إقرار المجلس التشريعي لقانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني لا يشكل مساساً أو انتقاصاً من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك التزاماً بما ورد

في مقدمة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية¹، وهو الأمر الذي يزيد حدود الصلاحيات بين الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية المزيد من التعقيد.

ومع التواري التدريجي لدور الدائرة السياسية في منظمة التحرير بفعل سياسات متعمدة، أكثر منها بفعل تطبيقات قانونية، تنامي دور وزارة الخارجية للسلطة، غير أنه مع تولي الدكتور سلام فياض وزارة المالية في السلطة، تمّ اتخاذ قرار بإنشاء دائرة العلاقات الدولية في وزارة المالية سنة 2003، كدائرة تتبنى سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها الوطنية المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والمالية محلياً وخارجياً.

ونظراً للظروف الاقتصادية المعقدة والعسيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما بعد الانتفاضة الثانية سنة 2000، تعاظم دور هذه الدائرة على حساب دور وزارة الخارجية، لا سيما في ميادين مثل "الحفاظ على العلاقات مع الشركاء الدوليين للسلطة من جهة، لتوفير مصادر مالية من الجهات المانحة وغيرها، من أجل دعم السلطة وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها للمواطنين، وتقييم وتنسيق ومتابعة العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمانحين الدوليين من جهة، وبين مؤسسات السلطة من جهة أخرى". وعند التمعن في استراتيجية هذه الدائرة طبقاً لما هو مدون على موقعها الإلكتروني، يزداد اللبس في حدود الاختصاصات في مجال إدارة العلاقات الدولية بين السلطة والمجتمع الدولي، إذ تشتمل وظائف هذه الدائرة على:

التنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل رفع الحصار عن حركة البضائع والأشخاص، والتقدم نحو السلام، الذي يتطلب دعم السلطة للوفاء بالتزاماتها نحو مواطنيها من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى، وحث المجتمع الدولي وخاصة اللجنة الدولية الرباعية من أجل ممارسة الضغوط على إسرائيل لإظهار التزامها، من خلال البدء باتخاذ إجراءات فورية وملموسة على أرض الواقع، في ظلّ التفاهم المشترك الذي تمّ التوصل إليه في أنابوليس، التي تشتمل على رفع القيود المادية والإدارية المفروضة على التنقل والحركة التجارية، وإنهاء الحصار؛ من أجل المباشرة في تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة، من خلال تنفيذ خطة السلطة الوطنية للتنمية والإصلاح وبدعم من المجتمع الدولي.

¹ قانون السلك الدبلوماسي رقم (13) لسنة 2005 م، جامعة بيرزيت، فلسطين، معهد الحقوق، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي)، 2005/9/24، انظر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14909>

كما تتولى هذه الإدارة الاتفاقات والعلاقات الدولية، إذ تضطلع بمهام تمثيل الوزارة في المحافل والمفاوضات وبناء على تعليمات الإدارة العامة للعلاقات الدولية والمشاريع. إلى جانب الإشراف والتنسيق والتواصل مع الدول العربية والأجنبية، والإشراف على كافة الجوانب المتعلقة بالتغطية الإعلامية بما فيها التصريحات الإعلامية، ومتابعة إجراءات البروتوكول الخاصة بالدائرة بشكل خاص والوزارة عموماً. والمتابعة والإشراف على استمرار التعاون مع الوزارات المختلفة، لضمان نجاح كافة أشكال التعاون الدولي بالانسجام مع السياسة العامة للوزارة، ومتابعة تقديم التقارير الدورية في موعدها².

3. من ناحية أخرى، فإن المكانة القانونية الدولية للسلطة الفلسطينية تعبر عن ملاساتها الصفة التي منحها الأمم المتحدة للبعثة الفلسطينية فيها بعد قرار الجمعية العامة في 2012/11/29، إذ أصبحت تسمى "البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة"³ Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations بدلاً من بعثة "الكيان" الفلسطيني، وهو أمر محل نقاش قانوني معقد بين نظريتين قانونيتين هما: النظرية المنشئة Declarative Theory والنظرية المقررة⁴ Constitutive Theory، مع ضرورة التنبيه إلى أن تفاهات أوسلو أشارت إلى أن العلاقات الدولية للسلطة الفلسطينية هي من ضمن الموضوعات التي تبحث لاحقاً.

4. من ناحية أخرى فإن التجزؤ الذي أصاب الجسد السياسي الفلسطيني زاد الأمور تعقيداً لتحليل شبكة العلاقات الدولية الفلسطينية، فبعد الصراع الذي جرى في

² وزارة المالية، فلسطين، دائرة العلاقات الدولية، مقدمة عن دائرة العلاقات الدولية، انظر: <http://www.pmf.gov.ps/web/guest/95>؛ وانظر أيضاً: ملحق قائمة البعثات الدبلوماسية في فلسطين، موقع ويكيبيديا، في: <http://ar.wikipedia.org/>

³ Site of Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations, New York, <http://palestineun.org>

⁴ تقوم النظرية المنشئة على اعتبار الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي إذا اعترفت الدول الأخرى ذات السيادة بها، بينما تقوم النظرية المقررة على الاعتراف بسيادة الدولة إذا توفرت فيها شروط معينة مثل وجود السلطة والإقليم المحدد جغرافياً والتعهد باحترام القانون والعرف الدولي. انظر التفاصيل في:

Thomas D. Grant, *The Recognition of States: Law and Practice in Debate and Evolution* (Westport, Connecticut: Praeger, 1999), chapter 1.

قطاع غزة بعد سنة 2007، أصبح لفلسطين وزارتا خارجية تعملان دون أدنى تنسيق بينهما وباتجاهين متعاكسين في أغلب المواقف، وهو أمر يجعل توصيف السياسة الخارجية الفلسطينية أمراً في غاية التعقيد.

استناداً لكل هذه الملاحظات البنيوية، سنعمل على تناول السياسة الدولية للسلطة الفلسطينية على أساس تحديد الاتجاهات trends العامة لها في الأبعاد الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وخاصة مع الدول الكبرى أو المنظمات الدولية والإقليمية الأكثر أهمية في المجتمع الدولي.

أولاً: العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية الدولية:

بعد فشل السلطة الفلسطينية في تحقيق مركز الدولة العضو في الأمم المتحدة سنة 2011، تمكنت من الحصول على مقعد الدولة غير العضو في سنة 2012، وقد أعلنت 132 دولة اعترافها بالدولة الفلسطينية (وهو عدد أقل من الدول التي أيدت قرار الجمعية العامة في 2012)، وهو ما يشكل 64.8% من المجتمع الدولي وبعدد سكان إجمالي يصل إلى زهاء 5.5 مليار نسمة من سكان العالم.

غير أن تقسيم الدول التي تعترف بفلسطين كدولة على حدود سنة 1967، يشير إلى أن 96 دولة كانت تعترف بفلسطين قبل قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، بينما اعترفت بها بعد ذلك 36 دولة، أي أن 27.3% من المجتمع الدولي اعترف بفلسطين نتيجة للجهد الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، بينما 72.7% من الاعتراف كان نتاج جهود منظمة التحرير الفلسطينية في فترة ما قبل أوسلو.

وتحظى السلطة الفلسطينية بعضوية كاملة في 17 منظمة دولية، وبصفة دولة غير عضو في عشر منظمات دولية، وعضوية ثلاثة اتحادات دولية رياضية، كما تشارك في عضوية ثمان اتفاقيات تجارية دولية (مناطق تجارة حرة، استثمار... إلخ).

ذلك يعني أن نجاح السلطة الفلسطينية في توسيع دائرة الاعتراف القانوني الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة هو نجاح متواضع نسبياً، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الاعتراف الأوسع بالحقوق الفلسطينية كان في الفترة السابقة على أوسلو، أي الفترة

التي كان فيها أسلوب المقاومة المسلحة هو الاستراتيجية المتبناة من منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظلّ نظام دولي أكثر توازناً من بنية النظام الدولي المعاصر.

وعند النظر في اتساع قاعدة الاعتراف بفلسطين من قبل المجتمع الدولي، لا بدّ من تحديد أهم المتغيرات التي أسهمت في هذا الاتساع النسبي وهي:

1. الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة شرعية، وهو موقف تتمسك به السلطة الفلسطينية بشكل واضح، وقد تكرست هذه الفكرة في كلّ الاتفاقات التي عقدت بين السلطة وبين "إسرائيل" منذ اتفاق غزة - أريحا 1994، والاتفاق المؤقت (أوسلو 2) 1995، واتفاق الخليل 1997، واتفاق واي ريفر 1998، واتفاق شرم الشيخ 1999. وهي اتفاقيات قسمت الضفة الغربية والقطاع إلى ثلاثة أقسام (أ، ب، ج)، توزعت الاختصاصات فيها بين السلطة و"إسرائيل"، كما تواصل هذا الموقف من خلال تعاون السلطة الفلسطينية مع اللجنة الرباعية؛ الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، التي عملت على تطبيق خريطة الطريق التي بلورها الرئيس الأمريكي بوش الابن خلال الفترة 2002-2003.

ذلك يعني أن نجاح السلطة النسبي في توسيع دائرة التأييد الدولي للدولة الفلسطينية، لا يتناسب مع حجم التنازل الذي قدمته السلطة، ومسّ كافة الثوابت السياسية الفلسطينية.

2. يتضح أن هناك ارتباطاً بين اتساع العلاقات الدولية للسلطة الفلسطينية وبين درجة قبولها إعادة النظر فيما يعدّه التاريخ السياسي الفلسطيني "ثوابت استراتيجية"، والدليل على ذلك، هو موقف بعض القوى الدولية في المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006. ولفهم هذا الموقف، يكفي النظر في الشروط الأمريكية التي أقرها الكونجرس لاستمرار التعاون بين الإدارة الأمريكية والسلطة الفلسطينية لا سيّما في النطاق الاقتصادي، فقد اشترط الكونجرس ما يلي⁵:

أ. عدم وصول المساعدات إلى حركة حماس أو أيّ كيان تديره الحركة أو أيّ عضو مارس عملاً "إرهابياً".

Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to Palestinians," CRS, 18/1/2013, site of U.S. Department of State, Diplomacy in Action, pp. 7-8, <http://fpc.state.gov/documents/organization/204093.pdf>

ب. عدم تقديم المساعدات لأي حكومة أو هيئة مشتركة بين السلطة وحماس أو فيها عضو من حماس، ما لم يقرّوا برفض "الإرهاب" واحترام كافة الاتفاقات الموقعة سابقاً مع "إسرائيل".

ج. ألا تصل المساعدات لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

د. لا يجوز وصول المساعدات للدولة الفلسطينية المستقبلية، ما لم تقر هذه الدولة مبدأ احترام التعايش السلمي مع "إسرائيل" والعمل على منع "الإرهاب" بالتعاون مع "إسرائيل" وغيرها من الجهات؛ والتعاون مع دول المنطقة لضمان سلام شامل في المنطقة، بما يُمكن الدولتين الفلسطينية و"إسرائيل" من التعايش سلمياً جنباً إلى جنب.

هـ. ألا تصل المساعدات لأي موظف من السلطة يقيم في قطاع غزة (مع الإقرار بتقديم المساعدات الخاصة بالاعتمادات التجارية).

و. عدم تقديم المساعدات لأي عضو من السلطة في الأمم المتحدة أو في إحدى وكالاتها، ما لم يتم ذلك بعد الحصول على عضوية الأمم المتحدة من خلال اتفاق مع "إسرائيل".

ز. أن تبقى مراقبة الشروط السابقة قائمة من خلال الهيئات الأمريكية ذات العلاقة.

ذلك يعني أن مستويات النجاح المتواضعة للدبلوماسية الفلسطينية في البيئة الدولية في اتساع قاعدة الاعتراف الدولي، هي نتيجة "للثمن" الذي قدمته السلطة لهذا الاعتراف. ناهيك عن أن دولاً في العالم النامي لم تعترف بالسلطة الفلسطينية بفعل الجهد الدبلوماسي للسلطة بمقدار ما هو استجابة لأيديولوجيات أو عقائد تلك الدول، مثل ما هو الحال في الموقف الإيراني، أو الفنزويلي، أو الكوبي، أو الفيتنامي، أو حتى بعض دول الشمال الأوروبي، أو جنوب إفريقيا. بينما لم تتمكن الدبلوماسية الفلسطينية من إقناع الولايات المتحدة، أو بريطانيا، أو ألمانيا، للموافقة على عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، أو حتى على عضويتها "كدولة" مراقب غير عضو، بالرغم من ثقل التنازلات الفلسطينية.

ثانياً: السياسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية بعد أوصلو:

تستدعي دراسة العلاقات السياسية الدولية للسلطة الفلسطينية تحديد السمات المركزية لسياسات القوى المركزية في النظام الدولي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013 من ناحية، وكيفية تفاعل السلطة الفلسطينية مع تلك السياسات الدولية من ناحية أخرى.

1. الولايات المتحدة:

لا شك أن انهيار الاتحاد السوفييتي وما نجم عنه من تداعيات، وخروج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني، وانشغال العراق بحروبها الإقليمية مع إيران وتداعيات الأزمة الكويتية، جعل البيئة الإقليمية أكثر يسراً للتأثير الأمريكي وقدرته على ضمان المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة؛ ممثلة في الأمن الإسرائيلي، وتدفق البترول، وتوظيف مقدرات المنطقة الجيو-استراتيجية في تكييف التفاعلات الدولية لصالح الولايات المتحدة.

وبالمقابل، فإن التطورات السابقة ضيقّت الخيارات المتاحة أمام القيادة الفلسطينية، الأمر الذي أفسح المجال أمام تيار في هذه القيادة لتبني الاستراتيجية التي تبناها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، والقائمة على أن "99% من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة"؛ دون إدراك أن وزن مصر الإقليمي يتيح لها الحصول على مكاسب نسبية لا تستطيع القيادة الفلسطينية الحصول على ما يوازيها، نظراً لنسبية قوتها الإقليمية. وبهذا اختارت القيادة الفلسطينية الاستجابة للمطالب الأمريكية بالتفاوض المباشر والاعتراف القانوني الكامل بـ"إسرائيل"، على أمل أن تحصل على "الأرض مقابل السلام"، لكنها أغفلت أنها دخلت إلى المفاوضات في لحظة كان الطرف الفلسطيني في أقصى حالات الضعف للأسباب التي ذكرناها، مما جعل المكاسب الفلسطينية متوازية مع نسبية القوة الفلسطينية على طاولة المفاوضات.

وقد عملت الولايات المتحدة خلال الفترة 1994-2013 ضمن استراتيجية متكاملة على النحو التالي:

أ. جعل الاعتراف الفلسطيني بـ "إسرائيل" مدخلاً لإقناع بقية الدول العربية بالانفتاح على "إسرائيل" وتطبيع العلاقات معها، فتم عقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بعد ذلك، ثم توالى فتح المكاتب التجارية واللقاءات مع القيادات الصهيونية، والانفتاح الإعلامي على "إسرائيل"، ثم التضييق التجاري على مكاتب المقاطعة العربية إلى حدّ شلها تماماً.

ترتب على ذلك زيادة التضييق على الخيارات الفلسطينية، وهو ما أدركته الدبلوماسية الأمريكية، فبدأت بالعمل على تكييف بنية السلطة الفلسطينية لجعلها أكثر اتساقاً مع المطالب الأمريكية، وهو ما تجلّى في الضغط على عرفات لوضع رئيس وزراء بصلاحيات واسعة، ثم التنسيق الأمني مع الاحتلال (كما سنوضح لاحقاً)، وضمان عدم العودة للمقاومة المسلحة، وهو ما زاد الخيارات الفلسطينية ضيقاً في جولات المفاوضات المتواصلة.

ب. العمل على التضييق على التنظيمات الفلسطينية التي تبنت سياسة معارضة لاتفاقيات أوسلو، وقد تجسدت هذه السياسة من خلال الضغط على الدول العربية وغيرها من دول العالم لضم هذه التنظيمات إلى قائمة الحركات "الإرهابية"، ثم العمل على تجفيف الموارد المالية لها، والتضييق على الحركة الدبلوماسية لممثلي هذه المنظمات، ثم الحيلولة دون مشاركتها في حكومة وطنية فلسطينية، بالرغم من فوزها في انتخابات ديموقراطية نزيهة بشهادة مراقبين أمريكيين على رأسهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر.

ج. توظيف "دبلوماسية الدولار" في التعامل مع السلطة الفلسطينية، أي ربط المساعدات المالية أو غيرها للسلطة الفلسطينية بمدى التوافق مع المطالب الأمريكية (كما سنفصله لاحقاً)، ثم العمل على دفع الدول الأخرى لسيما الأوروبية (الأكثر إسهاماً في المساعدات للسلطة) للتناغم مع هذه الدبلوماسية الأمريكية، وقد شكل هذا الجانب من الدبلوماسية الأمريكية أحد أكثر أشكال التأثير على القرار الفلسطيني فاعلية، بالرغم من أن نصيب الولايات المتحدة من المساعدات الدولية للسلطة أقل كثيراً من حجم تأثيره، وهو ما يعكس الخلل الشديد في إدارة السلطة للمفاوضات (وهو ما سنفصله لاحقاً).

د. كبح أيّ توجهات دولية لاتخاذ إجراءات فعلية ضدّ "إسرائيل" في حال مخالفتها للإرادة الدولية أو عدم تطبيق ما تنص عليه الاتفاقيات مع السلطة، والتي

تمثل الولايات المتحدة أحد أطراف التوقيع عليها، وهي الاتفاقيات التي أشرنا لها في مطلع هذه الدراسة. وتتجلى أبرز ملامح هذه السياسة الأمريكية في الاستخدام المكثف لحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي (كما سنوضح لاحقاً) ضد أي قرار لا تقبله "إسرائيل". ثم مواصلة تقديم المساعدات المالية والعسكرية لـ"إسرائيل" بغض النظر عن مدى تجاوبها مع الإرادة الدولية أو حتى مع التوجهات الأمريكية، وهو الأمر الذي يتجلى في موضوع رفض وقف الاستيطان، بل وتسريع وتيرته على الرغم من الموقف الأمريكي الصريح باعتبار الاستيطان عملاً "غير قانوني" ويضر بفرص السلام في المنطقة؛ أو الموقف من موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على الرغم من تبني الولايات المتحدة قيامها. كما تظهر المساندة الأمريكية لـ"إسرائيل" في المحافل القانونية الدولية، فحتى في المحكمة الدولية التي نظرت في موضوع جدار الفصل العنصري، والتي صوت فيها لصالح الطرف الفلسطيني 14 قاضياً، كان القاضي الأمريكي هو الوحيد الذي لم يصوت لصالح القرار، ناهيك عن الموقف الأمريكي في لجان حقوق الإنسان أو من تقارير التحقيق الدولي، كما جرى مع تقرير جولدستون Goldstone.

هـ. توظيف التفاوض كآلية لتحقيق مكاسب إسرائيلية تراكمية، وتتضح هذه المسألة في إصرار الولايات المتحدة على ترك تحديد نتائج المفاوضات حول أي موضوعات لـ"طرفي العلاقة" الفلسطيني والإسرائيلي. وهو ما يعني، فسخ المجال أمام الخلل الاستراتيجي في موازين القوى بين هذين الطرفين ليفعل فعله في تحديد طبيعة النتائج لأي عملية تفاوضية. وهو طريق لم تسلكه الولايات المتحدة في مناطق أخرى يكون فيه ميزان القوى لغير مصلحة القوى الحليفة للولايات المتحدة، كما جرى في الأزمة العراقية الكويتية، أو الصراع داخل أفغانستان، أو الصراع الأخير (2011) على السلطة في ليبيا... الخ.

و. نظراً لانشغالات الولايات المتحدة، بحكم مركزيتها في النظام الدولي، فإنها كثيراً ما تضع القضية الفلسطينية في الظل لتتفرغ لقضايا دولية أخرى، وهو ما يلاحظ في التأثيرات المتلاحقة للآزمات الدولية على إيقاع الحركة في الموضوع الفلسطيني، ومن أمثلة ذلك: أزمة الكويت خلال الفترة 1991-2003، ثم الأزمة المالية في 2008، ثم

البرنامج النووي واحتمالات الهجوم الأمريكي أو الإسرائيلي على إيران، ثم الأزمة الكورية الشمالية، وأخيراً تداعيات الربيع العربي وخصوصاً الأزمة السورية... إلخ.

ونظراً لركود الفعل الفلسطيني المقاوم بشكل عام لا سيما في الضفة الغربية، فإن الدبلوماسية الفلسطينية لا تعمل على جعل الموضوع الفلسطيني موضع الاهتمام من خلال المقاومة بأشكالها المختلفة.

2. الاتحاد الأوروبي:

تشير أنماط التصويت في المنظمات الدولية لدول الاتحاد الأوروبي على درجة من التوافق بينها في قضايا السياسة الخارجية تصل إلى أكثر من 80%. وتشكل القضية الفلسطينية واحدة من القضايا التي تتباين فيها مواقف دول الاتحاد الأوروبي في أغلب تفاصيل هذا الموضوع، وإن كانت تتوافق جميعاً على فكرة أن التفاوض هو الطريق الأنسب لتحقيق السلام. ويظهر التباين الأوروبي في موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية والعضوية في الأمم المتحدة، وفي موضوع اتخاذ إجراءات ضد "إسرائيل" في حال مخالفتها للقانون الدولي، أو في مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية، أو في اعتبار تنظيمات فلسطينية معينة بأنها "إرهابية"... إلخ.

لكن الاتحاد الأوروبي يمثل الجهة الدولية الأكثر تقدماً للمساعدات الدولية للفلسطينيين في أغلب الفترات التي تغطيها هذه الدراسة (كما سنوضح لاحقاً)، كما أن بيانات اللجنة الرباعية منذ تأسيسها في مدريد سنة 2002 تعكس الموقف الأوروبي، وتصدر اللجنة بيانات عدة سنوياً فاق عددها حتى الآن عن أربعين بياناً.

وعند رصد توجهات الاتحاد الأوروبي من خلال مواقف دوله المركزية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) خلال الفترة 1994-2013، نجد ما يلي:

أ. توافق الدول الأوروبية على قيام "دولة فلسطينية قابلة للحياة" إلى جانب "دولة إسرائيل الآمنة"، وهو ما تبين في نص قرارها الذي اتخذته في فلورنسا سنة 1996، وبقيت متمسكة بهذا الموقف من حينها. غير أن الدول الأوروبية لم تتخذ موقفاً واحداً عند التصويت على قبول فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة أو حتى دولة مراقب "غير عضو"، كما جرى في التصويت في سنة 2012.

ب. على الرغم من تصنيف الاتحاد الأوروبي لحركة حماس بأنها "حركة إرهابية"، إلا أنه أقل تشدداً من الولايات المتحدة في جانب عدم الحوار معها. وقد عقد لقاءات مختلفة وبمستويات متعددة مع ممثلين لحركة حماس في عدد من المناسبات، وهو ما أوردت تفاصيله تقارير مجموعة الأزمات الدولية⁶. لكن هذا الموقف فيه تباين واضح، ففرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى رفضت منح تأشيرات دخول لقادة من حركة حماس، ولكن السويد على سبيل المثال لم تلتزم بذلك الموقف.

ج. ربط الاتحاد الأوروبي بين مساعداته وبين "السلوك السياسي" الفلسطيني، وقد برز ذلك بشكل جلي بعد انتخاب حركة حماس سنة 2006. إذ أصدر مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي بياناً دعم فيه ما ذهبت إليه اللجنة الرباعية في بيان لها في آذار/مارس من السنة نفسها بضرورة "التزام حركة حماس" بمبادئ السلام، وانعكس ذلك في اقتراح طرحه الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac لضبط المساعدات للسلطة الفلسطينية، والذي تطور فيما بعد لآليات مالية معينة (سنأتي على ذكرها عند تناول البعد الاقتصادي).

د. امتناع الجهات الرسمية الأوروبية عن اتخاذ أي إجراءات فعلية ضد "إسرائيل"، بل إنها كثيراً ما دافعت عن السياسات الإسرائيلية وساندتها، وهو ما كان واضحاً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان والحرب مع حزب الله سنة 2006. كما اتضح ذلك في سنة 2008، من خلال تعميق شبكة الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الأوروبي سنة 2006 مع "إسرائيل"، لمكافحة "الإرهاب" والتنسيق الأمني والتشاور الدبلوماسي والمشاركة في مهمات "مدنية دفاعية"⁷. والملاحظ أن هذه الاتفاقيات جرى تجديدها في سنة الهجوم الإسرائيلي على غزة (2009).

3. مجموعة دول البريكس:

بعد سلسلة اجتماعات لوزراء خارجية كلٍّ من الاتحاد الروسي، والصين الشعبية، والبرازيل، والهند، في سنة 2006، اتفقت هذه الدول الأربع على تشكيل مجموعة دولية

⁶ International Crisis Group, *Enter Hamas: The Challenges of Political Integration*, Middle East Report no. 49 (International Crisis Group, January 2006), <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Enter%20Hamas%20The%20Challenges%20of%20Political%20Integration.pdf>

⁷ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، ص 209.

تعمل على تنسيق سياستها الدولية وتزيد من تعاونها في عدد من المجالات المشتركة. وفي سنة 2010 انضمت لهذه المجموعة جنوب إفريقيا، وأصبحت المجموعة تسمى بمجموعة دول البريكس BRICS، وهي الحروف الأولى لأسماء الدول الأعضاء.

وتكتسب هذه المجموعة أهميتها من عدد من المؤشرات أهمها، أن عدد سكان هذه المجموعة يساوي 43% من عدد سكان العالم، كما أن نصيبها من التجارة العالمية يصل إلى 18%، وتستحوذ على 53% من إجمالي الاستثمارات العالمية الخارجية.

كما أن هذه المجموعة تشتمل على دولتين لهما مقعد دائم العضوية في الأمم المتحدة، كما أن ثلاث منها هي دول نووية، ولعظمها مصالح استراتيجية عليا في المنطقة العربية، بل إن بعضها له علاقات تاريخية عميقة مع المنطقة.

وعند رصد بيانات وزراء خارجية هذه المجموعة خلال الفترة 2006-2013، يمكن تحديد موقفها من الموضوع الفلسطيني على النحو التالي⁸:

- أ. تأييد إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً وبسيادة تامة على الأراضي التي احتلت سنة 1967، وعاصمتها شرقي القدس، مع قبول مبدأ مقايضة الأراضي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بتوافقهما على ذلك.
- ب. تأييد التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد، وبنود المبادرة العربية للسلام.
- ج. دعم السعي الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- د. رفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتباره عملاً غير شرعي ومخالف للقانون الدولي.
- هـ. دعم الجهود المبذولة لتوحيد الصف الفلسطيني، والعمل على عدم التذرع بالتطورات الداخلية (الربيع العربي) في المنطقة العربية لتأخير التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، بل يجب أن تحفز هذه التطورات كافة الأطراف على تسريع تحقيق التسوية السياسية للصراع.

⁸ Joint Communiqué on the Outcome of the Meeting of BRICS Deputy Foreign Ministers on the Situation in the Middle East and North Africa, Moscow, Russia, 24/11/2011, BRICS Information Centre, site of University of Toronto, <http://www.brics.utoronto.ca/docs/111124-foreign.html>

أما من حيث المساعدات الاقتصادية فإن دور هذه المجموعة ما زال محدوداً، على الرغم من أنها الأكثر تعاطفاً مع التوجهات الفلسطينية، كما أنها أقل تأثراً في مجريات السلوك السياسي الإسرائيلي في المنطقة، بسبب اعتبارات عديدة لكل دولة من دول المجموعة.

4. اليابان:

تؤثر الطبيعة الميركنتيلية (التجارية المصلحية) للسياسة الخارجية اليابانية على موقفها من قضايا الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص. ويعود اهتمام اليابان بالشرق الأوسط بشكل رئيسي لعاملين أساسيين هما ضمان الحصول على النفط العربي أولاً، وخصوصاً بعد ما عرف بالصدمات النفطية الناجمة عن الارتفاع المتواصل في أسعار النفط بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وترى السياسة اليابانية أنه كلما كان هناك استقرار في الشرق الأوسط كانت أسعار النفط أميل للتراجع أو الثبات. ويكفي الإشارة إلى أن قيمة الواردات النفطية اليابانية ارتفعت خلال الفترة 1994-2010 من 35.198 مليار دولار في 1994 إلى 134.334 مليار دولار في 2010⁹، وهو مؤشر على الحاجة اليابانية للسلام في الشرق الأوسط الذي قدم ما يقارب 90.9% من احتياجات اليابان النفطية مثلاً في آذار/ مارس 2011¹⁰.

من ناحية ثانية، فإن عدم استقرار الشرق الأوسط سيدفع دول المنطقة للتوجه لشراء السلع العسكرية التي لا تعد ضمن الصادرات اليابانية المهمة، قياساً لمبيعاتها من السلع المدنية التي يمكنها أن تنافس فيها بقية الدول، وهو أمر لا يتحقق دون استقرار المنطقة.

نتيجة لكل ما سبق، فإن اليابان سارعت للانضمام للدول التي باركت العلاقات بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وانفتحت على العلاقات مع الفلسطينيين، فقامت بفتح مكتب تمثيل للمصالح اليابانية في قطاع غزة سنة 1998، ونقلته إلى رام الله سنة 2007، بينما قامت السلطة الفلسطينية بفتح مقر بعثتها الدائمة في طوكيو بعد فتح المكتب الياباني بخمس سنوات.

⁹ Japan Oil – imports, site of IndexMundi, http://www.indexmundi.com/japan/oil_imports.html

¹⁰ Site of PanOrient News, 9/5/2011, <http://www.panorientnews.com/en/news.php?k=941>

وقد تمثل الجهد الياباني بشكل فاعل مع تطوير مشروع "ممر السلام والازدهار" سنة 2008، والذي يسعى لتطوير غور الأردن بالتعاون مع كل من السلطة الفلسطينية والأردن و"إسرائيل"، وهو المشروع الذي ما زال يراوح في مكانه.

ويحاول اليابانيون التواصل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية، إذ قام مسؤولون يابانيون بزيارة المنطقة والاجتماع بمسؤولي السلطة 15 مرة في الفترة 1995-2012.

5. إيران وتركيا:

على الرغم من عضوية كل من إيران وتركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن التوجهات السياسية لكل منهما تجاه القوى الدولية وقضايا الشرق الأوسط متباينة بشكل كبير، وتساعد هذا التباين بعد موجة الربيع العربي وخصوصاً ما تعلق منها بسورية.

ونظراً لصعوبة الفصل بين ملابسات مشكلات المنطقة وتداعياتها على القضية الفلسطينية، فإننا يمكن أن نحدد سياسة البلدين تجاه الموضوع الفلطيني على النحو التالي:

أ. تركيا: كانت تركيا الدولة الإسلامية الأولى التي اعترفت بـ"إسرائيل"، غير أن تولى حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية سنة 2002 للسلطة، أحدث بعض الصدع في العلاقات التركية الإسرائيلية لا سيما على الصعيد الدبلوماسي، دون المساس بشكل خاص بالعلاقات الاقتصادية والتعاون العسكري بين الطرفين إلا في حدود معينة. فقد ارتفع التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" من سنة 2002 (وصول الإسلاميين للسلطة) إلى نهاية سنة 2013، من 1.2 مليار دولار تقريباً إلى 4.9 مليار دولار تقريباً، أي بزيادة تصل إلى 308% خلال 11 عاماً¹¹.

ونظراً لعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO)، والرغبة الشديدة لها بالانضمام للاتحاد الأوروبي، والعلاقات التاريخية لها مع الولايات المتحدة، فإن المواقف التركية وخلافاتها الأخيرة ذات الطابع "الدبلوماسي" مع "إسرائيل"، لا تشكل أساساً كافياً لتوقع تحولات جذرية في توجهات الإدارة التركية، وخصوصاً أن تركيا تساند كل ما ترتب على اتفاقيات أوسلو.

¹¹ See CBS, http://www1.cbs.gov.il/shnaton55/st16_05x.pdf
<http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf>

ومن الملاحظ أن علاقات حكومة قطاع غزة كانت هي الأوثق، قياساً لعلاقات السلطة الفلسطينية مع أنقرة، سواء من حيث المساعدات أم اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين.

ب. إيران: تشكل الجمهورية الإيرانية الدولة الإسلامية غير العربية الأكثر انغماساً في القضية الفلسطينية نظراً لعدد من العوامل:

1. التوجه الديني الذي اتضح من الأيام الأولى للثورة الإيرانية بقطع العلاقات تماماً مع "إسرائيل" والانفتاح التام على التنظيمات الفلسطينية منذ سنة 1979.

2. العداء الإسرائيلي للبرنامج النووي الإيراني، والذي ينطوي على احتمالات تتذبذب قوتها من مرحلة لأخرى بالمواجهة العسكرية بين الطرفين.

3. عمق العلاقات بين حزب الله اللبناني، كقوة مقاومة مركزية في دول الطوق لفلسطين، وبين إيران.

4. تعميق العلاقات بين إيران وتنظيمات فلسطينية معارضة للتسوية السلمية، مثل حركة حماس، والجهاد الإسلامي، والجماعة الشعبية - القيادة العامة.

وقد انعكست الأبعاد السابقة على العلاقة بين السلطة الفلسطينية وبين إيران، ففي المرحلة الأولى 1979-1993، كانت العلاقة إيجابية مع منظمة التحرير وقياداتها ممثلة في الرئيس عرفات، لكن تفاهات أوسلو والاعتراف الفلسطيني بـ "إسرائيل" انعكس على العلاقات بين الطرفين، إذ أعربت إيران عن معارضتها لكافة اتفاقات السلطة، وبدأت إيران الانحياز المتواصل باتجاه المنظمات التي رفضت اتفاقيات أوسلو كما أشرنا.

ولعبت إيران دوراً في دعم السلطة الفلسطينية في قطاع غزة مالياً وعسكرياً، وهو ما أكدته قيادات التنظيمات المختلفة دون تحديد حجم هذه المساعدات وطبيعتها، غير أن تداعيات الربيع العربي، لا سيما الأزمة السورية، أفرزت نوعاً من "الجفاء" بين إيران وحركة حماس تحديداً، نظراً لما رآته إيران موقفاً معادياً من حماس للنظام السياسي السوري، الذي تعدّه إيران أحد أهم حلفائها في المنطقة.

ثالثاً: مراحل السياسة الفلسطينية الدولية بعد أوسلو:

على الرغم من صعوبة الفصل بين البنية والتوجهات للدبلوماسية الفلسطينية قبل أوسلو وبعدها، غير أننا نستطيع تقسيم الجهد الدبلوماسي الفلسطيني بعد أوسلو إلى مرحلتين، آخذين في الاعتبار التوجهات الدولية للقوى المركزية في النظام الدولي، والتي أشرنا لها سابقاً؛ وهما:

1. المرحلة الأولى (1994-2006):

وتمثل هذه المرحلة مرحلة انفراد السلطة الفلسطينية بالقرار الفلسطيني، وهي المرحلة التي تمّ فيها وضع أسس العمل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، والذي تمثل في الاتفاقيات والتفاهات مع "إسرائيل" من خلال مؤتمرات أو جهود سياسية دولية. وقد اتسمت هذه المرحلة بما يلي:

أ. فشل السلطة الفلسطينية في حمل المجتمع الدولي، لا سيّما دول اللجنة الرباعية والأمم المتحدة، على وقف الاستيطان الصهيوني في مختلف مناطق الضفة الغربية.

ب. تراجع تدريجي في مكانة القضية الفلسطينية لدى المجتمع الدولي نتيجة لمزاحمتها من عدد من القضايا الدولية والإقليمية، مثل الأزمة العراقية خلال الفترة 1994-2006، والتي جذبت جهوداً دولية عديدة باتجاه معالجتها على حساب القضية الفلسطينية ثم انتهت باحتلال العراق. كما أن الملف النووي الإيراني صرف الجهد الدولي باتجاه بعيد عن القضية الفلسطينية، وبالرغم من الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انطلقت سنة 2000، والتي أعادت بعض الاهتمام الدولي، إلا أن تداعيات ضرب المركز التجاري الأمريكي في أيلول/سبتمبر 2001 ألقت بظلالها من جديد على الموضوع الفلسطيني.

ج. تنامي الدور الدولي في بنية وسياسات الأمن الفلسطيني باتجاه التضييق على قوى المقاومة المسلحة أو إمكانيات تجدد الانتفاضات الفلسطينية الشعبية. وقد بدأت هذه الجهود منذ كانون الأول/ديسمبر 1993، عندما تمّ عقد أول مؤتمر دولي في أوسلو لدعم الأمن الفلسطيني، وحضر المؤتمر 14 دولة، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، كما حضرته دولتان عربيتان هما الأردن ومصر. وعلى

الرغم من تواضع نتائج المؤتمر التي تكرست في تعهد الدولتين العربيتين بتدريب الأمن الفلسطيني، إلا أن مؤتمراً ثانياً عقد بطلب من النرويج في آذار/ مارس 2004، وحضرته 21 دولة إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحث فيه المؤتمرون في انتشار أفراد الأمن الفلسطيني في كلٍّ من أريحا وغزة والخليل، دون أن يتم التعهد في المؤتمر (الذي شكل الوفد الأمريكي فيه بزعامة دينس روس Dennis Ross الوفد الأكبر بين الحاضرين) بأيٍّ مبالغ مالية محددة¹².

وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الفترة وضعت الأسس للتعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وبين وكالة الاستخبارات الأمريكية، استناداً لاتفاق كان قد تمّ عقده بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر Warren Christopher سنة 1994. وما إن تمّ عقد اتفاق غزة - أريحا، حتى بادرت الولايات المتحدة في اليوم التالي بتقديم خمسة ملايين دولار للطرف الفلسطيني لإنفاقها في دعم الأجهزة الأمنية¹³. وتشير دراسات أخرى، إلى أن الولايات المتحدة، وخصوصاً المخابرات المركزية، كانت حريصة على أن تنصب المساعدات المالية لأجهزة الأمن التي أنشأتها السلطة الفلسطينية على "توجهات" هذه الأجهزة أكثر من أيٍّ جانب آخر، وهو الأمر الذي اتضح من طبيعة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة سنة 1996 للأجهزة الأمنية، عندما تصاعدت في الأراضي المحتلة وخصوصاً العمليات الاستشهادية، إذ تركزت المساعدات على توجيهها نحو التضيق على عناصر المقاومة المسلحة، وهو أمر تواصل بشكل واضح خلال الفترة 1996-2000. وكانت اتفاقية واي ريفر في سنة 1998 مرحلة مهمة في هذا التعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمخابرات الأمريكية، وقد اشتمل التعاون على كافة الجوانب التي لها صلة بالتضييق على عناصر المقاومة، مثل تقنيات التحقيق والكشف عن المتفجرات وأجهزة الاتصال... إلخ¹⁴.

¹² Brynjar Lia, *Building Arafat's Police: The Politics of International Police Assistance in the Palestinian Territories after the Oslo Agreement* (London: Ithaca press, 2007), pp. 28-42.

¹³ *Ibid.*, pp. 37 and 288.

¹⁴ انظر تفاصيل هذه المعلومات في:

Elaine Sciolino, Violence Thwarts CIA Director's Unusual Diplomatic Role in Middle Eastern Peacemaking, *The New York Times*, 13/11/2000; and Jim Zanotti, "U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority," CRS, 8/1/2010, p. 5, www.fas.org/sgp/crs/mideast/R40664.pdf

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية من سنة 2000 إلى سنة 2004، قامت "إسرائيل" بتدمير معظم المقار الأمنية الفلسطينية، وبدأت ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية؛ غير أن التعاون الأمريكي الفلسطيني في الجانب الأمني تواصل بطريقة سرية خلال هذه الفترة¹⁵.

وفي أعقاب إعداد الإدارة الأمريكية لاتفاقية "خريطة الطريق" في عهد الرئيس جورج بوش، عملت وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس على إنشاء الفريق الأمريكي للتنسيق الأمني، بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية على إعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينية، وشرعت هذه الهيئة في عملها في آذار/ مارس 2005 على أن تكون هذه الهيئة هي القناة الوحيدة للتعاون الأمني الأمريكي الفلسطيني.

غير أن التعاون الفلسطيني الدولي في المجال الأمني خضع لعدد من الهجمات (أبرزها الفريق الفلسطيني الدولي للتخطيط الأمني الانتقالي)، التي تعرضت لمشاكل عديدة وانتقادات متبادلة مع الأجهزة الفلسطينية، مما أدى إلى تعثر هذا التعاون في العديد من الجوانب¹⁶.

وبعد تعيين الجنرال كيث دايتون في كانون الثاني/ يناير 2006 للإشراف على برنامج المساعدة الأمريكية الأمنية، جرت الانتخابات التي فازت بها حركة حماس، مما جعل الولايات المتحدة تحصر تقديم المساعدات بالرئيس محمود عباس وتحديدًا لجهة حرس الرئيس، نظراً لاعتبار حركة حماس "حركة إرهابية" لا يجوز لها المشاركة في الحكومة الفلسطينية¹⁷.

واتسمت السياسة الأمريكية في هذه الفترة بتعطيل جهود بناء حكومة وطنية وبالعامل على تأجيج الخلاف الفلسطيني الداخلي، من خلال تركيز الدعم الأمني على الأجهزة التابعة للرئيس، وهي السياسة التي كشفها ألفارو دي سوتو، الذي كان مبعوث اللجنة الرباعية واستقال على أثرها، إذ قال دي سوتو "إن الولايات المتحدة تعارض التوافق الفلسطيني وتدفع باتجاه مواجهة بين حماس وحركة فتح"، وهو ما أشارت له وسائل

¹⁵ Jim Zanotti, "U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority," p. 6.

¹⁶ Roland Friedrich and Arnold Luethold, *Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform* (Baden Baden: Normos Verlag, 2008), p. 4.

¹⁷ Erlanger Steven, US Offers Plan to Strengthen Abbas, *International Herald Tribune* newspaper, 4/10/2006.

الإعلام الغربية نفسها عن دعم أمريكي للقوة الأمنية التي يشرف عليها محمد دحلان ودفعه نحو مواجهة مع حركة فتح¹⁸.

وقد أدت التطورات الداخلية في الساحة الفلسطينية، بما في ذلك إقامة حكومة في غزة تقودها حركة حماس، وأخرى تسيطر عليها حركة فتح في رام الله في سنة 2007، إلى عودة الولايات المتحدة لاستئناف مساعداتها الأمنية للسلطة الفلسطينية تحت إشراف الجنرال دايتون حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2010، ليتولى بعده الجنرال مايكل مولر Michael R. Moeller حتى 2012، بينما تولى بول بوشونغ Paul J. Bushong هذه المهمة بعد ذلك.

وقد حدد دايتون في خطاب له سنة 2009 أهداف الدعم الأمريكي للأجهزة الأمنية مشيراً بشكل خاص إلى "تهدئة المخاوف الإسرائيلية من طبيعة وقدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية"¹⁹. وقد انضوت كافة المساعدات الدولية الأخرى للأجهزة الأمنية الفلسطينية ضمن النطاق الذي حددته الولايات المتحدة.

ما الذي نستخلصه من كل ذلك:

أ. أن السلطة الفلسطينية، بفعل الدور الأمريكي، تحولت إلى أداة تضمن تطبيق الجانب الأمني الذي نصت عليه كافة الاتفاقات بين السلطة و"إسرائيل"، وهي اتفاقيات تؤكد على السلام وعدم اللجوء للعنف، واعتبار أعمال المقاومة المسلحة نوعاً من الإرهاب.
ب. طمأنة الجانب الإسرائيلي بأن الأمن الفلسطيني لن يكون مصدر تهديد لأي من أبعاد الأمن الإسرائيلي.

2. المرحلة الثانية (2007-2013):

تتسم هذه المرحلة بانشطار في بنية السلطة السياسية الفلسطينية، إذ أصبح هناك مسار ثنائي للسياسة الخارجية الفلسطينية، الأول هو المسار الذي تقوده حركة حماس من خلال حكومتها في قطاع غزة، والثاني تديره السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

¹⁸ لمزيد من التفاصيل انظر:

David Rose, *op. cit.*; and Dan Murphy and Joshua Mitnick, Israel, US, and Egypt back Fatah's Fight against Hamas, *The Christian Science Monitor* newspaper, 25/5/2007.

¹⁹ Keith Dayton, Michael Stein Address on U.S. Middle East Policy.

كان التوجه الدولي خلال هذه الفترة يوحي أن الدولة الفلسطينية القابلة للحياة ستتجسد في سنة 2008 على أبعد تقدير، لكن الأوضاع تجسدت في عدد من الوقائع المعاكسة وبشكل ألقى بانعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية وعلى حلم الدولة:

أ. هجوم إسرائيلي على قطاع غزة استمر لأكثر من ثلاثة أسابيع، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من اتخاذ أيّ إجراءات ذات معنى لمساندة قطاع غزة، لا سيّما في عدم القدرة على تخفيف الحصار الدولي على القطاع، ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى البيان الذي أصدرته اللجنة الرباعية في برلين في حزيران/ يونيو 2008 عن الدعوة لزيادة المساعدات لقطاع غزة "تحت إشراف السلطة الفلسطينية"، والاستعداد الأوروبي للعودة للإشراف على المعابر في غزة، ناهيك عن التأكيد على "تسهيل مرور المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية"، وهي إجراءات دولية تستهدف تجريد حركة حماس من أيّ شكل من أشكال الشرعية أو مقومات الصمود.

كما تركزت بيانات اللجنة الرباعية في كلّ اجتماعاتها اللاحقة على شرط الربط بين إنشاء حكومة وحدة وطنية على أساس "قبول كافة الالتزامات السابقة للسلطة الفلسطينية"؛ أي تغيير كافة فصائل المقاومة المعارضة لأوسلو لتوجهاتها الاستراتيجية.

ب. تزايد التقارير السياسية عن هجوم أمريكي - إسرائيلي وشيك على إيران، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية، من حيث درجة الاهتمام الدبلوماسي الدولي بها، بالرغم من التفاوت في أهمية هذا المتغير من فترة لأخرى.

وتنعكس القضية الإيرانية على القضية الفلسطينية من عدة نواحٍ، من بينها العلاقات الإيرانية مع تنظيمات فلسطينية بعينها أكثر من غيرها، إذ تُعدّ السلطة الفلسطينية (فتح بشكل خاص) هي الأقل عمقاً في علاقاتها مع إيران، نظراً لتباعد التوجهات السياسية لكل منهما عن الآخر. فقد بقيت العلاقات الإيرانية مع تنظيمات المقاومة المسلحة (حماس والجهاد والجبّة الشعبية - القيادة العامة بشكل خاص) في حالة تطور وتعاون متواصل إلى حين بدايات الربيع العربي، حيث انعكست المواقف المتباينة من الطرفين تجاه الأزمة السورية على العلاقات الفلسطينية الإيرانية بشكل عميق، ترك آثاره على بنية بعض التنظيمات الفلسطينية.

ولا شك أن الأزمة السورية أثرت على حجم النشاط الدبلوماسي الإيراني تجاه الموضوع الفلسطيني، نظراً لامتناع الأزمة السورية هذا الجهد، كما أن استمرار العقوبات الغربية والحصار الاقتصادي لإيران أثر على حجم المساعدات الإيرانية لفلسطين.

وأيدت إيران في مناسبات عدة محاولات المصالحة الفلسطينية بين السلطين في غزة ورام الله، مع تأكيدها بشكل متواصل على أن هذه المصالحة تعزز المقاومة المسلحة، وهو الأمر الذي لا يجد صدى كافياً عند السلطة الفلسطينية.

ج. تصاعد كبير في أسعار النفط، وعلى الرغم من التأثير المتباين لارتفاع أسعار النفط على الدول المنتجة والدول المستهلكة في المجتمع الدولي، فإن الدعم العربي للسلطة الفلسطينية لا يرتبط بشكل واضح بهذا الجانب.

وتحتاج السلطة الفلسطينية لزهاء 240 مليون دولار شهرياً للوفاء بالتزاماتها، لكنها لم تتمكن من ضمان هذه المبالغ في أغلب الفترات، بل إنها فشلت في حمل المجتمع الدولي على إجبار "إسرائيل" على الالتزام بتحويل قيمة الضرائب الفلسطينية لخزينة السلطة، طبقاً لما تنص عليه اتفاقية باريس سنة 1995²⁰.

وتعتمد السلطة الفلسطينية بنسبة تفوق 65% على المساعدات الدولية، وقد بلغ مجموع المساعدات العربية خلال الفترة 2000-2009 زهاء 5.53 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي قدره نحو 615 مليون دولار لتلك الفترة، وهو ما مثل نحو 15.4% من متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، ونحو 61.5% من متوسط قيمة المساعدات الدولية الرسمية، علماً بأن قيمة هذه المساعدات العربية لا تتضمن الصور الأخرى للمساعدات الفنية والعينية²¹.

د. انفجار الأزمة المالية العالمية: وهو ما انعكس على حجم المساعدات الدولية للسلطة، لا سيما أن بعض الدول الأوروبية مثل اليونان وإسبانيا وغيرها امتصت الجهود الأوروبية لمعالجة مشاكلها المالية، وهو ما انعكس على توزيع المساعدات الأوروبية والأمريكية في المناطق الأخرى من العالم.

²⁰ البوابة، 2013/1/3.

²¹ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2000-2009، موقع الأمم المتحدة، <http://www.un.org/depts/dpa/qpal/docs/Istanbul2010/Arab%20League%20Arabic%202.pdf>: انظر

هـ. بدايةً ما عرف بـ"الربيع العربي" وانشغال العالم العربي والمجتمع الدولي بالنتائج المتوقعة لهذا الحدث. وقد تبين من تحليل لألف يافطة تحمل شعارات خلال الربيع العربي أن القضية الفلسطينية لم تحظ سوى بنسبة 6% من موضوعات هذه الشعارات، بينما كان 71% من الشعارات معنيّ بالموضوع الاقتصادي الداخلي لكل دولة عربية وبالديموقراطية²².

رابعاً: المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية:

عند رصد الدبلوماسية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من 1994-2013، نجد تبايناً في درجة التركيز على موضوع دون غيره على النحو التالي:

الفترة 1994-2000: انغمست السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة في عقد اتفاقيات متلاحقة مع "إسرائيل" وبرعاية دولية تشارك في بعض منها دول عربية، وانصب الجهد الفلسطيني على محاولة توسيع دائرة شبكة العلاقات الدولية الفلسطينية كما أشرنا لذلك سابقاً.

الفترة 2000-2006: العمل على استثمار من ناحية وترميم من ناحية أخرى التداعيات التي تركتها الانتفاضة الثانية. فقد عملت السلطة على تعميق الصورة السلبية لـ"إسرائيل" في المجتمع الدولي، من خلال التأكيد على الممارسات غير الإنسانية لسلطات الاحتلال التي اتضحت بشكل جلي خلال الانتفاضة؛ وهو الأمر الذي ترك تأثيراً (بفعل الانتفاضة بشكل رئيسي) على توجهات الرأي العام الدولي كما سنبين لاحقاً.

لكن جانباً آخر من الجهد الفلسطيني تركّز على محاولة ترميم الآثار الاقتصادية للانتفاضة، لا سيّما من ناحية تلكّؤ المساعدات الدولية كرد فعل على الانتفاضة. وهو ما يتضح في تراجع قيمة المساعدات الدولية في فترة الانتفاضة وما بعدها، باستثناء المساعدات العربية التي تحسنت قليلاً خلال هذه الفترة.

²² وليد عبد الحي، "المشهد السياسي العربي 2012: إقليم مضطرب"، مركز الجزيرة للدراسات، انظر: <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/20121151288785324.htm>

الفترة 2006-2007: تركّز الجهد الدبلوماسي للسلطة على امتصاص الآثار الدولية لنجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية. وأصبح الجهد منصباً على كيفية التوفيق بين احترام نتائج الانتخابات وبين الرفض الأمريكي وبعض الدول الأوروبية لهذه النتائج. وتمثل المأزق الدبلوماسي الفلسطيني في كيفية التوفيق أمام المجتمع الدولي بين الالتزام باتفاقيات تقوم على السلام والتطبيع ونبذ استخدام المقاومة المسلحة من ناحية، وبين المشاركة في حكومة تقودها حركة حماس، التي ترفض كلّ الاتفاقيات المبرمة مع "إسرائيل"، وتؤكد على حقّ المقاومة المسلحة من ناحية أخرى.

وقد بدأت الدبلوماسية الفلسطينية الاستجابة التدريجية للمطالب الدولية، بالتحلل الموازي من العلاقة مع حركة حماس، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى مواجهة دموية بين الطرفين وانشطار في بنية السلطة الفلسطينية.

الفترة 2007-2013: وهي المرحلة التي تراكمت فيها مجموعة من الملاحظات أمام الدبلوماسية الفلسطينية، فمن ناحية استمر التنازع مع حركة حماس، وغذته البيئة الدولية بشكل معلن وصريح²³. ومن ناحية ثانية، تصاعدت الآمال الفلسطينية بوعده الدولة الفلسطينية في سنة 2008، ثم تنامت خيبة الأمل فيما بعد. يضاف إلى ذلك الحرج الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية في إدارة علاقاتها الدولية أمام العدوان الإسرائيلي على غزة، ناهيك عن تزايد وتيرة الاستيطان، وتعثر المفاوضات واستمرار الربط بين المساعدات وبين السلوك التفاوضي الفلسطيني، وهي المشكلات التي ما تزال عالقة كما يظهر فيما يلي:

1. الجهود السياسية الفلسطينية الدولية لوقف الاستيطان الصهيوني:

ثمة ما يشبه الإجماع بين فقهاء القانون الدولي وبين المنظمات الدولية ولدى المجتمع الدولي ككل، على أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة 1967 هو عمل "غير شرعي ومخالف للقانون الدولي بخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، التي تمنع دولة الاحتلال من ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".

²³ يمكن العودة لسلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني الذي يصدره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، خلال الفترة 2007-2012.

ذلك يعني أن السند القانوني لعدم شرعية الاستيطان متوفر منذ سنة 1967، من خلال قرارات الأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية، الذي صدر في تموز/ يوليو 2004، والذي صوت المندوب الأمريكي ضدّ كلّ فقراته الخاصة بالجدار أو غيره²⁴، وبقي الأمر كذلك حتى الآن. لكن المشكلة تكمن في أن الطرف الإسرائيلي لم يُعرِ البعد القانوني أيّ اعتناء وواصل الاستيطان وبوتيرة متصاعدة، وهو ما يعني أن الجهد السياسي الفلسطيني لا بدّ أن يتركز على دفع المجتمع الدولي نحو وقف الاستيطان من ناحية، وتفكيك ما بُني منه من ناحية ثانية.

ومعلوم أن المستعمرات الصهيونية في قطاع غزة تمّ إخلاؤها كاملة سنة 2005 بسبب المقاومة المسلحة، وبسبب الأعباء الاقتصادية على "إسرائيل"، نظراً لعدد السكان الكبير في قطاع غزة من ناحية، ومحدودية مساحة القطاع من ناحية ثانية.

أما في الضفة الغربية (بما فيها شرقي القدس)، فإن الإحصاءات المتوفرة من المصادر الإسرائيلية تشير إلى أن عدد المستوطنين عند تولي السلطة الفلسطينية مهامها سنة 1994 كان زهاء 265 ألف مستوطن، ومع نهاية سنة 2013 ارتفع العدد إلى زهاء 570 ألف مستوطن، أي أن العدد تضاعف خلال وجود السلطة الفلسطينية²⁵؛ مع ملاحظة أن معهد أريج، وهو مركز فلسطيني متخصص في الأرض والاستيطان، ذكر أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 693 ألفاً مع نهاية سنة 2013²⁶. كما أن وتيرة التوسع في بناء الوحدات الاستيطانية ومصادرة الأراضي خلال الفترة 1994-2012 زادت بشكل كبير، لدرجة هددت الإمكانية العملية لإقامة

²⁴ عبد الرحمن محمد علي (محرر)، إسرائيل والقانون الدولي (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 235-239.

²⁵ الرقم تقديري بناءً على تقدير سنة 2012 ونسبة النمو في المستعمرات المقدرة بـ 5%. انظر: الحياة، 2013/2/14.

هناك تضارب في الأرقام الإسرائيلية المتعلقة بعدد المستوطنين في الضفة الغربية، انظر مثلاً: JIIS, http://www.jiis.org.il/upload/yearbook2013/shnaton_C1013.pdf; *The Jerusalem Post*, 17/9/2013; and Jewish Virtual Library, Israeli Settlements: Settlements Population in the West Bank, October 2013, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/wbsettle.html>

²⁶ أريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتجوير: الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2014/3/1، انظر: <http://www.poica.org/details.php?Article=6111>

دولة فلسطينية متصلة ومتماسكة. ذلك يعني أن كافة النشاطات الفلسطينية الدولية لم تحرز أي نتيجة، وبالرغم من التصريحات الأمريكية والأوروبية عن رفض الاستيطان، فإن ذلك لم يغير من الواقع شيئاً. على أن الضرورة تقتضي التنبيه لتعبير يرد في أغلب التصريحات الدولية بشكل خاص بخصوص الاستيطان، وهو التركيز على فكرة "وقف أو تجميد" الاستيطان، مع تغييب لفكرة "إزالة" المستعمرات. كما أن تعبير "تبادل الأراضي" والذي يتكرر في بيانات اللجنة الرباعية، وفي تصريحات المسؤولين الغربيين والإسرائيليين والفلسطينيين ينطوي على إمكانية التوسع في المفهوم ليشتمل على قضية المستعمرات بكيفية أو أخرى.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة بشكل خاص وبعض الدول الأوروبية تتخذ إجراءات فورية تجاه السلطة الفلسطينية (وهو ما يتضح في قرارات الكونجرس الأمريكي بشكل خاص، وبعض قرارات الاتحاد الأوروبي بشكل عام) عند اتخاذها لأي إجراءات تراها هذه الجهات الدولية مخالفة للالتزامات الفلسطينية؛ فإن الجهات ذاتها التي تدعو وبشكل صريح وعلني إلى وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها شرقي القدس، تواجه برفض إسرائيلي واضح وعلني، دون أن يتخذ بحقها أي إجراءات ذات معنى، وهو الأمر الذي دفع السلطة الفلسطينية إلى وقف المفاوضات المباشرة، مع استمرار التواصل مع الوسطاء الدوليين لاستئنافها.

2. الترابط بين المساعدات الاقتصادية الدولية والتوجهات السياسية الفلسطينية:

نصّ الملحق الرابع لاتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ) على تعاون إقليمي ودعوات ضمنية للمجتمع الدولي لتقديم المساعدات للفلسطينيين والأردن و"إسرائيل" وللإقليم ككل، وعقد أول مؤتمر للدول والهيئات المانحة في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر 1993 بعد أسبوعين من توقيع الاتفاقية، وتعهد المجتمعون فيه على تقديم 2.4 مليارات دولار للفلسطينيين خلال الفترة 1993-1998²⁷. وعقد المؤتمر الثاني

²⁷ The World Bank, Operations Evaluation Department, West Bank and Gaza: An Evaluation of Bank Assistance, Report no. 23820, 7/3/2002, [http://lnweb90.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/DocUNIDViewForJavaSearch/DB1BC6952F401E0785256B8A0067B726/\\$file/west_bank_and_gaza.pdf](http://lnweb90.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/DocUNIDViewForJavaSearch/DB1BC6952F401E0785256B8A0067B726/$file/west_bank_and_gaza.pdf)

للمانحين بعد اتفاق واي ريفر على أن يتم تقديم مساعدات بنحو 2 مليار دولار للسلطة خلال الفترة 1999-2003.²⁸

وقد مرت المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى (1994-2001): وهي المرحلة التي تلت اتفاق أوسلو، وقد اتسمت هذه المساعدات بقدر من الاستقرار من حيث التدفق. وكان الثلاثي الأوروبي والأمريكي والياباني هو الذي تحمل الجزء الأكبر من هذه المساعدات. وقد بلغت قيمة المساعدات خلال المرحلة الأولى ما قيمته 3.897 مليارات دولار أمريكي، وبهدف مركزي هو تطبيق اتفاقية السلام بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية.²⁹

وخلال هذه الفترة اتسمت قضية المساعدات الدولية بعدد من السمات³⁰:

أ. تركزت المساعدات على تطوير الأجهزة المركزية، وهو ما عزز مركزية السلطة على حساب تطور هيئات المجتمع المدني.
ب. أن حجم المساعدات كان يعرف تذبذباً بين سنة وأخرى طبقاً لمستوى تقدم العملية السياسية والتفاوض بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وكانت كافة الضغوط الاقتصادية توجه نحو الطرف الفلسطيني بينما تتجه "دبلوماسية الإغراءات" المالية للأطراف الأخرى، وهو ما اتضحت معالمه خلال سنة 1996 وسنة 1998.

المرحلة الثانية (2001-2013): ونظراً لاضطراب عملية التسوية نتيجة المماثلة الإسرائيلية، ونتيجة لاندلاع الانتفاضة الثانية سنة 2000، أصاب المساعدات الدولية اضطراب مواز، مما جعل الدول العربية والإسلامية تتصدر الجهات المانحة في الفترة 2000-2011، يليها الاتحاد الأوروبي والمساعدات الأمريكية. لكن المساعدات

²⁸ Press Conference at Conclusion of Conference to Support Middle East Peace and Development, as released by the Office of the Spokesman, Washington, DC, U.S. Department of State, 30/11/1998, <http://1997-2001.state.gov/www/statements/1998/981130.html>

²⁹ انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله، تقرير المساعدات الدولية، الربع الثالث والربع الرابع، 2001، ص 12.

³⁰ Rex Brynen, *A very Political Economy: Peacebuilding and Aid in the West Bank and Gaza* (Washington: United States Institute of Peace, 2000), passim.

الدولية غير العربية اتسمت بأنها إغاثية الطابع، وأقل اهتماماً بالجوانب التنموية. وقد تعزز دور المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية بعد حدوث الأزمة المالية في 2008، والتي تأثر بها الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، وتأثرت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان³¹.

وقد شكلت المساعدات الأوروبية العمود الفقري للمساعدات الدولية، ولكنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية كما يتضح من الأرقام التالية³²:

سنة 2008: 383.27 مليون يورو (نحو 563.63 مليون دولار).

سنة 2009: 289.95 مليون يورو (نحو 404.39 مليون دولار).

سنة 2010: 207.5 مليون يورو (نحو 275.2 مليون دولار).

بالمقابل كان معدل المساعدات الأمريكية السنوي على النحو التالي³³:

خلال الفترة 1994-1999: 70 مليون دولار.

خلال الفترة 2000-2007: 170 مليون دولار.

خلال الفترة 2008-2013: 500 مليون دولار.

كما قدمت لوكالة الغوث منذ 1995 وحتى 2013 ما مجموعه 2.831 مليارات دولار بمعدل يقارب 149 مليون دولار سنوياً³⁴.

³¹ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، غزة، "أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، 2012، ص 7-14.

³² European Union (EU), Directorate General for Internal Policies Policy Department on Budgetary Affairs, EU Financial Assistance to the occupied Palestinian territory, 2010, p. 8, http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/budg/dv/2010_fayyad_eu_financial_assistance/2010_fayyad_eu_financial_assistance_en.pdf

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي وفق معطيات البنك المركزي الأوروبي، European Central Bank (ECB) الذي حدد معدل سعر الصرف للسنوات 2008، 2009 و 2010 بـ 0.68، 0.717 و 0.754 على التوالي.

³³ Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," CRS, 30/9/2013.

³⁴ Ibid.

وقد انخفضت المساعدات الأمريكية العامة للفلسطينيين من 152.9 مليون دولار سنة 2006 إلى 69.5 مليون دولار سنة 2007، ثم عادت للارتفاع إلى 414.5 مليون دولار سنة 2008، ثم 980.7 مليون دولار سنة 2009، ثم عادت للتراجع لتصل في سنة 2013 إلى 426.7 مليون دولار³⁵. واللافت أن المساعدات الأمريكية التي لا تتعدى 10% من إجمالي المساعدات الدولية كانت مشروطة في تمويل مشاريع أمريكية، تحت مسميات تنشيط الديمقراطية ومشاركة المرأة³⁶.

وتشير معطيات التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2005 أن نحو 7% من إجمالي المساعدات الدولية منذ سنة 1994 وحتى سنة 2000، أسهمت به الدول العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وازداد إسهام الدول العربية ليصل إلى 63.5% خلال سنوات الانتفاضة (2000-2005)³⁷.

أما اليابان، فإن إجمالي ما قدمته من مساعدات للسلطة الفلسطينية من سنة 1993 حتى سنة 2012 يقرب 1.2 مليار دولار، أي بمعدل 60 مليون دولار سنوياً³⁸.

وبنظرة إجمالية، فقد تذبذبت قيمة المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية خلال السنوات من 2001-2011، كما يتضح من الجدول التالي³⁹:

³⁵ Ibid; and Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to Palestinians," CRS, 18/1/2013.

³⁶ نبيل السهلي، "السلطة الفلسطينية والحد من أزمة المساعدات الدولية"، الجزيرة.نت، 2007/2/22، انظر: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/f47942c0-a75b-4384-b4ed-4b58c9e68251>

³⁷ المرجع نفسه.

³⁸ Site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, 14/4/2012, http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/meeting1204_pm.html

³⁹ Site of Global Humanitarian Assistance (GHA), <http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/palestineopt>

جدول رقم (1): قيمة المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية 2001-2011

السنة	مجموع المساعدات (بالمليون دولار)
2001	1,600
2002	1,400
2003	1,300
2004	1,400
2005	1,200
2006	1,500
2007	1,800
2008	2,400
2009	2,700
2010	2,500
2011	2,400

وعند التدقيق في اتجاهات المساعدات الدولية، يتبين لنا الترابط بين حجم المساعدات وطبيعة التطورات السياسية في المجتمع الفلسطيني من ناحية، وتطور التفاوض مع الطرف الإسرائيلي من ناحية ثانية، على النحو التالي:

أ. مرحلة الانتفاضة الثانية، خصوصاً خلال الفترة 2000-2002:

تراجعت قيمة المساعدات خلال الانتفاضة، لكنها عادت للانتعاش بعد تراجع حدة الانتفاضة. كذلك تركزت مطالب الجهات الدولية المانحة بعد "وفاة" الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سنة 2004 على مطلب بناء المؤسسات الفلسطينية لا سيما الأمنية منها، وهو المطلب الذي دعت له بشكل صريح بيانات اللجنة الرباعية.

ب. مرحلة ما بعد 2006، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية⁴⁰:

تعهد مؤتمر باريس للمانحين، والذي جاء بعد مؤتمر أنابوليس، بتقديم 7.7 مليارات دولار خلال الفترة 2008-2010⁴¹. وكان فوز حماس في الانتخابات سنة 2006

Criteria set for Palestinian aid, site of British Broadcasting Corporation (BBC), 31/1/2006, ⁴⁰ http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4665670.stm

Opening Address at the AHLC Meeting in London, AHLC Chairman's statement, 2/5/2008, ⁴¹ site of The World Bank, <http://go.worldbank.org/JT8T7NHXB0>

قد دفع الدول المانحة إلى تجميد المساعدات تقريباً، إلا من بعض الهيئات، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء ما عرف بـ "الآلية الدولية المؤقتة" TIM التي تقدم المساعدات لمدة ثلاثة شهور تمديد دورياً، وهو ما يعني أن مواصلة الدعم ستكون مرتبطة بدرجة تطور الموقف السياسي الفلسطيني بالاتجاه الذي تأمله الدول المانحة⁴².

وفي سنة 2008، طور الأوروبيون آلية أخرى وهي "الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية" PEGASE، والتي تعني تقديم المساعدات مباشرة إلى حساب الخزانة الفلسطينية المركزي⁴³. وقدمت الهند 20 مليون دولار منحة للسلطة سنة 2008، إلى جانب منح دراسية وتدريبية للطلاب الفلسطينيين⁴⁴.

وفي مؤتمر شرم الشيخ سنة 2009 الذي تلا معركة غزة مع القوات الإسرائيلية نهاية 2008 ومطلع 2009، تعهد المجتمعون بتقديم 4.5 مليارات دولار لإعادة بناء غزة⁴⁵.

وقد كشف مبعوثان دوليان هما جيمس ولفنسون وألفارو دي سوتو أن هناك ترابطاً وثيقاً بين المساعدات المالية للفلسطينيين وبين مواقفهم السياسية، وبأن المساعدات تستخدم للضغط على الطرف الفلسطيني.

وعرفت هذه المرحلة نوعاً من التباين بين المانحين الأوروبيين وبين الولايات المتحدة، إذ بدأ الأوروبيون يقدمون مساعدات محدودة وبشكل مباشر للإدارات الفلسطينية المعنية، غير أن النتائج على الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية كانت محدودة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، بدأت بإدراج بعض الجمعيات الخيرية العربية والإسلامية على أنها "غير قانونية"، لأنها تقدم مساعدات لحركة حماس التي يعدّها الاتحاد الأوروبي حركة "إرهابية".

⁴² Oxfam International, EU must resume aid to Palestinian Authority, 13/9/2006, http://www.oxfam.org/en/news/pressreleases2006/pr060914_palestine

⁴³ PEGASE Information Sheet, Overview of PEGASE, site of European External Action Service (EEAS), European Union (EU), http://eeas.europa.eu/palestine/tim/pegase_en.pdf

⁴⁴ Site of Thaindian News, 7/10/2008, http://www.thaindian.com/newsportal/uncategorized/india-gifts-embassy-to-palestine-pledge-20-million-aid_100104602.html

⁴⁵ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني - قرار الجمعية العامة، القرار 125/64، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7592>

وتعززت هذه السياسات الأوروبية والأمريكية بشكل خاص بالتصريح بأشكال مختلفة عن احتمالات وقف المساعدات الدولية للفلسطينيين إذا تمّ التوافق بين حركتي فتح وحماس على إعلان "حكومة وحدة وطنية"، وهو الأمر الذي برز بشكل قوي في فترتين؛ الأولى بعد سنة 2006، والثانية بعد تنامي جهود المصالحة في الفترة من 2010 إلى الآن.

ذلك يعني أن المساعدات الدولية للفلسطينيين تشير إلى ما يلي:

أ. التباين الشديد بين قيمة ما يجري التعهد به وبين ما يتم تسليمه للسلطة، سواء من قبل الدول الغربية أم من الدول العربية والإسلامية، ونظراً لتكرار هذه المسألة في أغلب التعهدات منذ اتفاق أوسلو، فإن الأمر على ما يبدو يقوم على إغواء السلطة لتقديم تنازلات جوهرية تحت ضغط الحاجة الماسة. وبعد الحصول على هذه التنازلات يبدأ التقتير في تقديم هذه المساعدات على أمل الحصول على مزيد من التنازلات، وهو ما يمكن ملاحظته في المرحلتين اللتين أشرت لهما أعلاه. فقد بلغ إجمالي المساعدات التي تمّ التعهد بها من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الأولى (1994-2001) نحو 6.898 مليارات دولار، بينما بلغ إجمالي الالتزام منها نحو 5.738 مليارات دولار ونسبتها من المتعهد به 83%، وبلغت نسبة الصرف الفعلي من المبلغ المتعهد به 67%، وبواقع فعلي بلغ نحو 3.897 مليارات دولار، وبمتوسط سنوي 486 مليون دولار⁴⁶. وبلغت الفجوة ما بين المساعدات المجدولة وتلك المقدمة فعلاً بـ 694 مليون دولار في سنة 2012 و438 مليون دولار في سنة 2011⁴⁷.

ب. استخدام المساعدات الدولية في تشكيل العلاقات الفلسطينية الداخلية، وهو أمر ملاحظ في الموقف من حكومة الوحدة الوطنية من ناحية، وفي الموقف من المصالحة من ناحية ثانية، وإصرار الدول المانحة لا سيما الاتحاد الأوروبي على التزام حركات المقاومة المسلحة بكل التزامات السلطة في اتفاقياتها مع "إسرائيل". وهو أمر قد

⁴⁶ انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله، تقرير المساعدات الدولية، الربع الثالث والربع الرابع، 2001، ص 12.

⁴⁷ Ministry of Planning and Administrative Development, Palestine: A State Under Occupation, The Government of Palestine's Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Brussels, 19/3/2013, p. 21, http://www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/SoP_AHLC%20Report_14%203%202013_Final%20Print.pdf

يمتد للربط بين المساعدات والقبول بالمطالب الصهيونية الخاصة بضرورة اعتراف الفلسطينيين "بإيهودية الدولة"، وهو الأمر الذي يترتب عليه نتائج استراتيجية خطيرة. ومن الضروري الإشارة إلى أن بعض الدول كالصين وروسيا لم تلتزم بهذه التوجهات الغربية، فقد افتتحت روسيا ممثلية لها في قطاع غزة سنة 1995، ثم قامت بنقلها سنة 2004 إلى رام الله. كما تواصلت المشاورات شبة السنوية بين رئيس السلطة الفلسطينية وبين المسؤولين الروس، وتجلت تباين الموقف الروسي مقارنة بالمواقف الغربية بعد إعلان فوز حماس في انتخابات سنة 2006، إذ قامت روسيا بالحوار مع الحركة. وانتقدت موسكو وقف المساعدات للفلسطينيين بسبب فوز الحركة، وقدمت مساعدات مالية بقيمة عشرة ملايين دولار على دفعتين في سنتي 2006 و2008. كما قدمت مساعدات غذائية للقطاع بعد الاعتداءات الإسرائيلية على غزة سنة 2008، ناهيك عن التواصل الروسي مع بعض الكنائس الروسية في الأراضي المحتلة⁴⁸.

3. العلاقة الفلسطينية مع المجتمع المدني الدولي:

ثمة متغيرات ثلاثة أثرت على توجهات المجتمع المدني الدولي تجاه القضية الفلسطينية:

أ. الانتفاضات الفلسطينية خصوصاً سنة 1987 وسنة 2000، وهي الظاهرة التي بذلت السلطة الفلسطينية أقصى جهودها (وما تزال) لمنع تجددتها، بالرغم من الدور الكبير لهذه الظاهرة في التأثير على توجهات الرأي العام الدولي.

ب. شكل الحصار على غزة منذ 2005 قضية شغلت الرأي العام الدولي، نظراً للطبيعة الإنسانية للموضوع. ومع تزايد واشتداد العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد القطاع، خصوصاً مرافقه المدنية (المدارس، والمستشفيات، ومحطات الوقود، والكهرباء، ومخازن المواد الغذائية)، ومواصلة إغلاق المعابر الحدودية تزايد الاهتمام الدولي، خصوصاً عمليات إرسال المساعدات البرية والبحرية للقطاع من هيئات مدنية، والتي كانت ذروتها أسطول الحرية الذي اعترضت طريقه القوات الإسرائيلية، وقتلت عدداً من الأفراد العاملين على السفن أو من الوفود المشاركة.

⁴⁸ موقع قناة روسيا اليوم الفضائية، 2009/4/3، انظر: <http://arabic.rt.com/info/27606/>

وعند مراقبة الجهد الدبلوماسي الفلسطيني، خصوصاً السلطة الفلسطينية في رام الله، في دعم هذه التوجهات على المستوى الدولي، يتبين التواضع الشديد في حجم الجهد المبذول في هذا الجانب؛ إلى الحد الذي وصل إلى أن مارتن نيسيركي Martin Nesirky، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، طلب من "جميع الحكومات استخدام نفوذها لعدم قيام أي طرف بإرسال سفن مساعدات إلى قطاع غزة"⁴⁹، دون أن يجد هذا التصريح أي رد فعل من قبل أي مسؤول في السلطة الفلسطينية.

ج. التوجهات الأيديولوجية والدينية لبعض المجتمعات والهيئات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب.

وتشير استطلاعات الرأي العام الدولي خلال الفترة 2007-2013 إلى عدد من المؤشرات الهامة والتي تستدعي من السلطة استثمارها على المستوى الدولي:

أ. عند قياس توجهات الرأي العام الدولي (غير العربي) في 27 دولة، يبلغ مجموع سكانها قرابة 80% من سكان العالم، تبين أن 48% لديهم صورة سلبية عن "إسرائيل"، بينما 19.6% من الرأي العام الدولي لديه صورة إيجابية عن "إسرائيل"، و32.4% محايدون.

ب. أن نسبة التأييد لـ "إسرائيل" تتراجع ولو ببطء، لكن تراكم هذا التراجع التدريجي قد يكون له نتائج كبيرة على المدى البعيد. وقد أكد المفكر اليهودي الأمريكي نعوم تشومسكي Noam Chomsky خلال مؤتمر دولي للغات أقامته الجامعة الإسلامية في غزة، أن التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية في تزايد وأن التغيير هذا بدأ يطال المجتمع والرأي العام الأمريكي... والتضامن الدولي مع القضية الفلسطينية وصل لمستوى كبير مقارنة بما سبق، وأن القضية الفلسطينية باتت محل نقاش وتضامن أكثر، حيث أن الدعم الدولي بدأ يتعاضد بقوة، وأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية 2008 قلبت الموازين، وأسهمت بشكل كبير في تغيير الصورة في العالم حول ما يجري على الأرض، وهو ما عزز مفاهيم التضامن وحركات الدعم للشعب الفلسطيني⁵⁰.

⁴⁹ قناة روسيا اليوم الفضائية، 2011/5/28؛ وانظر أيضاً:

Site of Reuters News Agency, 27/5/2011, <http://uk.reuters.com/article/2011/05/27/uk-gaza-flotilla-un-idUKTRE74Q68K20110527>

⁵⁰ نعوم شومسكي: التضامن الدولي مع الفلسطينيين يتعاضد والثورات العربية صدمت أمريكا، موقع لكم الإخباري، 2012/10/20، انظر: <https://www.lakome.com>

وتشير دراسة أكاديمية بخصوص دور إعلام السلطة الفلسطينية في التأثير على الرأي العام الدولي إلى مؤشرات سلبية تتمثل في⁵¹:

أ. ضعف التنوع اللغوي في وسائل الإعلام الفلسطيني، بل يكفي البحث عن موقع وزارة الخارجية الفلسطينية باللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت ليتبين لنا عمق المشكلة.

ب. تركيز الإعلام الفلسطيني (في غزة ورام الله) على الصراعات الداخلية الفلسطينية أكثر من التوجهات نحو المجتمع الدولي.

ج. نقص الخبرات الإعلامية الخبيرة في كيفية التواصل مع المجتمع الدولي.

وتدل المعطيات المتوفرة أن هيئات المجتمع المدني الفلسطينية حققت تواصلاً مع نظيرتها الدولية، بشكل أفضل مما أنجزته السلطة الفلسطينية، بالرغم من بعض الانتقادات لهذه الهيئات المدنية غير الحكومية.

4. الدبلوماسية الفلسطينية في المنظمات الدولية الحكومية:

تمثل الأمم المتحدة الهيئة الدولية الأكثر أهمية، كما أنها تعكس التوجهات الدولية الرسمية تجاه القضايا الدولية. وعند تفحص نشاطات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية تتبين لنا المؤشرات التالية:

أ. أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة 1994-2012 ما مجموعه 91 قراراً بخصوص القضية الفلسطينية أو قضايا ذات صلة بها، أي بمعدل يقارب الخمسة قرارات سنوياً.

ب. شلّ الفيتو الأمريكي بشكل خاص فاعلية مجلس الأمن الدولي في القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. فخلال الفترة 1995-2011 استخدمت الولايات المتحدة حقّ الفيتو ضدّ قرارات لصالح الطرف الفلسطيني 18 مرة، وهي موزعة على النحو التالي:

⁵¹ فراس عبدالله صليح، الرأي العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني من 1993-2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009، ص 93 وما بعدها؛ وانظر: خالد العزي، أزمة الإعلام الفلسطيني، فكيف يخاطب محيطه الإقليمي والعالمي...!!!، صحيفة الراكوبة الإلكترونية، 2014/6/1، انظر: <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44105.htm>

جدول رقم (2): استخدام أمريكا لحق الفيتو 1995-2011

الرقم	السنة	الموضوع
1	1995	اعتبار شرقي القدس أرضاً محتلة.
2	1997	إدانة بناء المستعمرات واعتبار شرقي القدس أرضاً محتلة.
3	2001	إرسال مراقبين مدنيين للضفة الغربية وقطاع غزة.
4	2002	إدانة مقتل أحد موظفي الأمم المتحدة العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل القوات الإسرائيلية.
5-6	2003	1. إدانة القرار الإسرائيلي بإزاحة الرئيس عرفات. 2. قرار بإدانة بناء جدار الفصل العنصري.
7-8	2004	1. إدانة اغتيال "إسرائيل" لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين. 2. إدانة الاختراق الإسرائيلي العسكري لقطاع غزة.
9	2006	إدانة التدخلات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.
10	2007	تأكيد الأمم المتحدة على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
11-14	2008	1. تأكيد سيادة الفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. 2. التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. 3. إدانة التسرب النفطي الذي تسببت به العمليات العسكرية الإسرائيلية أمام السواحل اللبنانية. 4. إدانة بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة بما فيها شرقي القدس.
15	2009	الدعوة لوقف القتال في قطاع غزة بعد مرور 22 يوماً.
16	2011	الدعوة لوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة.
17	2011	تسهيل "إسرائيل" لموظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة للحركة والتنقل في الأراضي المحتلة وتقديم المساعدات للاجئين.
18	2011	الدعوة لوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة.

ويلاحظ من الجدول السابق أن الفيتو الأمريكي يستخدم ضد قرارات تعلن الولايات المتحدة في التصريحات السياسية عن قبولها لها. وهو أمر يعني أن هناك انفصلاً بين ما تقوله الولايات المتحدة وبين ما هي معنية بتطبيقه، لأنها ترغب في ترك النتائج للتفاوض المباشر بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي، حيث يلعب ميزان القوى الدور المركزي في تحديد نتائج التفاوض. ويكفي أن نلفت النظر إلى أن الولايات المتحدة كثفت من استخدامها لحق الفيتو في سنة 2008، وهي السنة التي وعد الرئيس الأمريكي الفلسطينيين فيها بأن تتجسد دولتهم على الأراضي المحتلة، وهو ما يشكل في تقديرنا فشلاً ذريعاً للتوجهات الاستراتيجية الفلسطينية.

خامساً: التقييم العام للأداء السياسي للسلطة الفلسطينية على المستوى الدولي:

لتقييم أداء السلطة الفلسطينية لا بدّ من محددات للتقييم على النحو التالي:

1. المؤشرات الإيجابية في المشهد الفلسطيني الدولي:

بالرغم من صعوبة تحديد النتائج التي سينتهي إليها المشهد الإقليمي العربي بعد الاضطراب العميق الذي أصاب بنية النظم السياسية العربية، فإن من الضروري الإشارة لمؤشرات إيجابية بقدر نسبي في المشهد الدولي الفلسطيني تتمثل فيما يلي:

أ. تحسن المركز القانوني للكيان السياسي الفلسطيني بعد الإقرار له بصفة الدولة (غير العضو)، وإقرار دولي واسع بهذا الجانب، وهو ما يجعل الإطار القانوني بعداً مهماً مسانداً للتواصل بين السلطة والمجتمع الدولي، لا سيّما الدول الأقل تعاطفاً؛ كما أنه يكرس الحق الفلسطيني في كافة المؤسسات الدولية، لا سيّما ذات الطابع القانوني.

وكما أشرنا سابقاً، فإن النسبة العظمى من التأييد للحق الفلسطيني سابق على وجود السلطة، كما أن الجزء الأكبر منه تحقق في فترة تبني الفلسطينيين "للمقاومة المسلحة". مما يعني أن المكاسب السياسية والقانونية التي تحسّل عليها الطرف الفلسطيني لا تتناسب مع حجم ما انطوت عليه التنازلات التي أفرزتها أو سلّو أو ما بعدها.

ب. تزايد الصورة السلبية لـ "إسرائيل" لدى قطاعات مهمة من الرأي العام الدولي، كما أن المقارنة بين سنوات الدراسة خلال الفترة 1993-2013 تعزز هذه النتيجة، علماً أن الانتفاضات الفلسطينية ومواصلة المقاومة، ناهيك عن التصرفات العدوانية للمستوطنين، زادت من عمق هذه الظاهرة. وقد لعبت وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة المقروءة، والمسموعة، والمرئية، دوراً في التحولات التي تصيب توجهات الرأي العام الدولي.

غير أن الدراسات الأكاديمية تشير إلى محدودية دور أجهزة السلطة في هذا التحول، بل إن المجتمع المدني الفلسطيني كان أكثر نجاحاً من البعثات الدبلوماسية الفلسطينية.

ج. ثمة ظاهرة لا بدّ من التنبه لها ودراستها بشكل عميق وبناء التصورات الاستراتيجية على أساس احتمالات تطورها في المستقبل المتوسط، والتي تبدو مؤشرات

الأولى في سياسات الرئيس الأمريكي أوباما والتوجهات الاستراتيجية الأمريكية المحتملة في المدى المنظور، وتتمثل في الآتي⁵²:

1. تحميل قدر من أعباء الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط لحلف الناتو، وقد عبر أوباما عن ذلك بشكل صريح في جولته الشهيرة في أوروبا، عندما دعا إلى "تقاسم الأعباء" بين الولايات المتحدة وأوروبا، ويبدو أن هناك محاولة تجري لتخفيف الوجود الأمريكي في المنطقة لصالح "محاولة" توسيع دور حلف الأطلسي، لا سيما في مجال المصالح المشتركة الأوروبية الأمريكية.
 2. التخفيف التدريجي من الاعتماد على النفط الشرق أوسطي من خلال توسيع دائرة موردي النفط لأمريكا من خارج المنطقة. وبالرغم من أن الأمر ليس سهل المنال، إلا أن هناك توجهاً بهذا الاتجاه؛ وهو الأمر الذي قد يترك آثاره على المدى البعيد على دول الخليج من الناحية السياسية.
 3. التحول التدريجي نحو مجال "حوض الباسيفيكي"، وهو أمر مرتبط بتعقيدات في النظام الدولي لا يتسع المجال للخوض في تفاصيلها.
 4. محاولة معالجة العلاقة بين التنافس الاقتصادي والتحالف السياسي، فدول مثل اليابان وأوروبا يشكلون منافساً للولايات المتحدة في مجال التجارة الدولية والاستثمار والوصول للموارد الخام... إلخ من ناحية، ولكنهم حلفاء سياسيون للولايات المتحدة من ناحية ثانية. وفي ظلّ الأزمة المالية الأمريكية، فإن الأمر يزداد تعقيداً، ويبدو أن التوجه الرئيسي هو التخلص مما أسماه بول كيندي Paul Kennedy "التمدد الزائد"... وهو أمر يتسق مع التوجهات السابقة.
- إن التوجهات السابقة في حال تحققها سيكون لها انعكاسات عميقة على بنية النظام الإقليمي الشرق أوسطي، والذي لا يبدو أن السلطة الفلسطينية تضع الأسس للتعامل مع تطوراتها، بينما ثمة فيض من الدراسات الإسرائيلية في هذا التوجه.

⁵² Haim Malka, *Crossroads: The Future of the U.S.-Israel Strategic Partnership* (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2011), ch. 4, p. 56; Louis Rene' Beres, *Israel's Uncertain Strategic Future*, *Parameters Journal*, Spring 2007, pp. 37-54; and Yehezkel Dror, *Foundations of an Israeli Grand Strategy Toward the European Union*, *Jewish Political Studies Review journal*, vol. 16, no. 3-4, fall 2004.

د. التحول التدريجي في بنية النظام الدولي من خلال تنامي الدور الروسي والصيني في تشكيل تفاعلات النظام الدولي، وهي دول أقل التزاماً وارتباطاً بالمشروع الصهيوني لأسباب عديدة. وبالرغم من أن ذلك لا يبدو له تأثير سريع على القضية الفلسطينية، لكن حجم العلاقات الفلسطينية الصينية ما يزال دون المستوى، كما أن على السلطة العمل على تعميق علاقاتها مع دول البريكس.

2. الأبعاد السلبية في إدارة السلطة الفلسطينية لعلاقاتها الدولية:

أ. الخلط بين مفهوم "النقاش الأكاديمي والمحااجة العقلانية"، وبين التفاوض الذي يعني "الذكاء في توظيف متغيرات القوة المتاحة، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، بأقل قدر من الخسائر". لقد عملت السلطة الفلسطينية على التخلي عن المقاومة المسلحة، وعلى منع الانتفاضات، وعلى الاعتماد على الخصم في الجوانب الاقتصادية، وعلى بنية سلطة مجزأة مما أفقدها كافة أدوات الضغط أيًا كان وزن هذه المتغيرات.

ب. المراوحة في علاقاتها الدولية بين التفاوض العلني والتفاوض السري، دون تحقيق أي قدر من النتائج ذات المعنى.

ج. الفريق التفاوضي الفلسطيني يقدم حالة فريدة من التفاوض؛ فقد مضى على الفريق المفاوض مدة عشرين سنة، دون تغيير في أي فرد من فريق التفاوض، وهو أمر يدل على عدم قدرة السلطة على تجديد ذاتها.

د. استمرار الاستيطان مع عدم قدرة السلطة على تحويل الرفض الدولي لهذا الاستيطان إلى فعل للتوقف عنه.

هـ. السلطة الفلسطينية تتخذ موقفاً "غير واضح" بخصوص موضوع اللاجئين، لا سيما أنها وافقت على نص في اتفاقياتها يشير إلى حل موضوع اللاجئين بالاتفاق بين الطرفين، مما يعني أنه حقّ قابل للتفاوض.

و. الخلل في الشكل التفاوضي الفلسطيني، ويظهر ذلك في سرعة التراجع عن المواقف والقبول بالتزامات محددة دون التزامات محددة وموازاة من الطرف الإسرائيلي. والظهور الإعلامي للفريق التفاوضي، بطريقة يبدو الطرفان فيهما في صورة لا توحى بعمق الاضطهاد والظلم الواقع على المجتمع الفلسطيني.



نتيجة لكل هذه المؤشرات لم تتمكن السلطة من تحقيق القدر الكافي من النتائج في علاقاتها الدولية، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في كافة توجهاتها الاستراتيجية، لا سيّما تحالفاتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية.

الفصل الخامس عشر

إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية

أ. فاطمة حسن عيتاني

إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية

نهجيد:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في السلطة الفلسطينية، منها ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق المفسدين، وضعف الأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية وغياب استقلاليته، وهو ما يُعدّ سبباً مشجعاً على الفساد، بالإضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي وإعاقته لعملية تطوير المجتمع الفلسطيني.

وقد أثر الفساد في السلطة الفلسطينية على مختلف نواحي حياة الشعب الفلسطيني، وعلى دور السلطة وسمعتها، وذلك لتورط شخصيات كبيرة من السلطة في أعمال لها علاقة بالفساد، وعدم محاسبتها بل بقائها قريبة ومحسوبة على السلطة الفلسطينية؛ وهذا التداخل القائم بين الفاسدين وصناع القرار يزيد من صعوبة إجراء متابعة أو محاكمة للفاسدين. هذا، بالإضافة إلى تبعات آثار الفساد على الاقتصاد الفلسطيني، وانتشار البطالة والفقر والحدّ بين شرائح المجتمع، نتيجة لتعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

إن ملف الفساد هو ملف حساس لكن لا بدّ من طرحه، لذا قمنا بتناوله من خلال ما يتوفر لدينا من معلومات متداولة إعلامياً، وتجنبنا عرض الجوانب الأخلاقية منها إلا للضرورة. وليس القصد من وراء عرضنا لبعض حالات الفساد في السلطة التشهير بأحد، ولكن المقصد هو تسليط الضوء على المشكلة التي لا بدّ للقانون والقضاء أن يحسمها، لأنها تنخر في جسم السلطة الهزيل، الذي لن يقوى على النهوض إلا عندما يشدّ عوده بنفض غبار فسادِه ومشاكله، ليمضي نحو تحرير الأرض المقدسة من دنس الاحتلال.

أولاً: الفساد في منظمة التحرير الفلسطينية:

تُعد منظمة التحرير الفلسطينية، من الناحية الرسمية، الهيكل الجامع لفصائل المقاومة الفلسطينية منذ إنشائها، بالرغم من عدم انضمام منظمات وفصائل لها حضور شعبي واسع إليها، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حتى هذه اللحظة (سنة 2013). والمنظمة ممثل الكيانية السياسية الفلسطينية باعتباريات التأسيس والتمثيل والشرعية العربية والدولية التي اكتسبتها؛ بالرغم مما تعانيه حالياً من مشاكل داخلية، ومن تضائل دورها، ومن تغوّل السلطة الفلسطينية عليها.

تحصل منظمة التحرير الفلسطينية على مواردها عن طريق مساعدات مالية أو عسكرية أو خدمات تقدم إليها. وقد نصت المادة 24 من القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني، الذي بدوره يقوم بتمويل أعمال المنظمة، من خلال فرض ضرائب ثابتة على الفلسطينيين، والمساعدات المالية التي تقدمها الدول العربية والأجنبية. كما فرض الصندوق ضريبة التحرير، التي يتم تحصيلها من جميع العاملين في الدوائر الحكومية العربية، بنسبة تتراوح بين 3-6% من مدخلهم¹. وقدّر بعض الباحثين قيمة الضريبة المقتطعة من رواتب الموظفين الفلسطينيين حتى سنة 1990 بنحو 14 مليار دولار أمريكي².

استمرت منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على إدارة شؤون الشعب الفلسطيني حتى توقيع اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، التي همّشت دور المنظمة لاعتبارات عديدة، منها تمركز الصلاحيات في السلطة والمنظمة وحركة فتح على حدّ سواء في شخصية ياسر عرفات، وبعد ذلك أصبحت المساعدات المالية تذهب إلى السلطة الفلسطينية.

بعد وفاة ياسر عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، كُثر الحديث عن مصير أموال المنظمة؛ ففي 2003/8/15 نشرت القدس العربي تقريراً يفيد بأن محمد رشيد العراقي الأصل، المعروف أيضاً بخالد سلام، والذي انضم إلى صفوف الثورة وهو في مقتبل العمر، المستشار المالي لياسر عرفات وحامل مفاتيح أرصدة عرفات السرية،

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2009، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321>

² جمال المجايدة، "هل صحيح أن السلطة مفلسة: أين طارت المليارات؟"، القدس العربي، 2006/4/24.



ومدير صندوق الاستثمار في منظمة التحرير الفلسطينية حتى سنة 2005، قد قطع علاقته بالكامل مع ياسر عرفات³. وكان يمثل وقتها مع محمد دحلان التيار الذي يشجع عرفات للتجاوب مع مطالب الإسرائيليين خلال مؤتمر أوسلو، لدرجة دفعت عضو اللجنة المركزية السابق لفتح هاني الحسن لتسميتهما بتيار الأسرلة في فتح والسلطة الفلسطينية، هذا إلى جانب تمثيله عرفات في صفقات سياسية حساسة⁴.

ونشرت صحيفة القدس العربي صورة عن وثيقة سرية بخط محمد رشيد موجهة إلى ياسر عرفات، يتحدث فيها عن الاستثمارات والأرباح التي حققتها إحدى الشركات، وقد بلغت قيمة الحافظة المالية لهذه الشركة حسب التقرير نحو 313 مليون دولار أمريكي، كما أشارت الوثيقة إلى أن حجم الاستثمارات التي بحوزة محمد رشيد هي زهاء ملياري دولار أمريكي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة التي أوردتها صحيفة القدس العربي مؤرخة بـ 1997/6/27، أي بعد ثلاث سنوات من دخول عرفات إلى أراضي السلطة الفلسطينية⁵.

وكشفت وثائق ويكيليكس، أن اسم رشيد تردد على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبيرمان Avigdor Lieberman سنة 2006، عندما اقترح على السفير الأمريكي في تل أبيب ريتشارد جونز Richard Jones اسم رشيد بوصفه "شريكاً ملائماً"، ليحل محل محمود عباس الذي وصفه ليبيرمان بالضعيف والفاقد⁶.

من جهته، أكد محمد رشيد أنه جاهز للمثول أمام أي هيئة قضائية مستقلة، غير خاضعة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، للتحقيق فيما اتهم به من الفساد. ودعا رشيد رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية رفيق النتشة، للعودة إلى محمود

³ القدس العربي، 2003/8/15.

⁴ محمد العلي، السلطة الفلسطينية تحاكم "فقر خائنين"، الجزيرة.نت، 2012/5/31، انظر: <http://bit.ly/1uc3Aa7>

⁵ القدس العربي، 2003/8/15.

⁶ "ويكيليكس": ليبيرمان اقترح محمد رشيد لرئاسة السلطة بدلاً من عباس، الحياة الجديدة، 2011/4/9، انظر: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=135153&cid=2192>؛ وانظر:

Yossi Verter, Haaretz WikiLeaks exclusive/ Lieberman's pick for PA president: Arafat's economic adviser, Haaretz, 8/4/2011, <http://www.haaretz.com/news/haaretz-wikileaks-exclusive/haaretz-wikileaks-exclusive-lieberman-s-pick-for-pa-president-arafat-s-economic-adviser-1.354817>

عباس وسؤاله عن الأموال التي بحوزته، وكيف أنه حين جاء إلى فلسطين سلمه بيده 25 ألف دولار أمريكي، بتكليف من ياسر عرفات، وأصبحت لديه اليوم أموال وعقارات تقدر بـ 15 مليون دينار أردني⁷.

وفي حزيران/ يونيو 2012، دانت محكمة فلسطينية خاصة بمكافحة الكسب غير المشروع غيابياً محمد رشيد باختلاس ملايين الدولارات خلال حكمه، وحُكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً، وإعادة أموال مسروقة قيمتها 33.5 مليون دولار أمريكي؛ في أكبر قضية لمكافحة الفساد خلال تاريخ السلطة الفلسطينية على مدى عشرين عاماً⁸. وأصدرت هيئة محاكمة الفساد الفلسطينية بياناً باسم رفيق النتشة، الذي أكد أن السلطة الفلسطينية تنسق مع الإنتربول INTERPOL للقبض على رشيد⁹. ولكن الإنتربول وبعض الدول العربية وحتى الأجنبية ما زالت ترفض التعاون مع السلطة لاعتقال رشيد، الذي يحمل أكثر من جواز سفر على حدّ قولها¹⁰. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2012، شرعت نيابة هيئة مكافحة الفساد، بمصادرة أموال وممتلكات في الأراضي الفلسطينية، تعود لكل من محمد رشيد، ووليد النجاب، وخالد الفراء، وتقدر بملايين الدولارات لصالح خزانة السلطة الوطنية¹¹.

كما كثر الحديث عن الاستثمارات الخارجية للمنظمة وحسابات بعض قياداتها وحياة البذخ والترف التي يعيشونها. ولكن من الصعب حصر ممتلكات منظمة التحرير، وذلك لأنها مسجلة قانونياً بأسماء العشرات من المسؤولين الذين توفي بعضهم، وما يزال عدد منهم يقطنون في دول عربية وأجنبية، وبسبب تعدد الجهات التي تجبي الأموال للمنظمة، وسوء الإدارة، وهو ما كان سبباً رئيسياً في عدم التمكن من الإشراف والرقابة

⁷ رشيد: مستعد لتحاكمني جهة مستقلة عن محمود عباس، العربية.نت، 2012/5/17، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/17/214583.html>

⁸ محكمة فلسطينية تقضي غيابياً بسجن مساعد لعرفات، رويترز، 2012/6/7، انظر: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8560B320120607>

⁹ رشيد: مستعد لتحاكمني جهة مستقلة عن محمود عباس، العربية.نت، 2012/5/17.

¹⁰ وليد عوض، السلطة تفشل في اعتقال محمد رشيد المتهم باختلاس بسبب رفض "الانتربول" ودول عربية التعاون معها، القدس العربي، 2012/9/27، انظر: <http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today\27qpt949.htm&arc=data\2012\09\09-27\27qpt949.htm>

¹¹ "مكافحة الفساد" تضع يدها على أموال وممتلكات محمد رشيد ووليد النجاب، القدس، 2012/10/18، انظر: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/392382>

على الأموال الداخلة والخارجة منها؛ مما جعل عملية الفساد تستشري بين بعض أعضاء المنظمة من ضعيفي النفوس، وما انعكس بطبيعة الحال على السلطة الفلسطينية التي أنشئت سنة 1994، والتي كانت امتداداً طبيعياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وحتى يومنا هذا، ليس حال منظمة التحرير بأحسن من حالها في السنوات السابقة، فهي ما زالت تحت هيمنة حركة فتح، ولم تتمكن من تفعيل مشاركة باقي مكونات الشعب الفلسطيني؛ كما لم تتمكن من استعادة دورها وتفعيل مؤسساتها.

ثانياً: الفساد في السلطة الفلسطينية:

سعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها سنة 1994، إلى نقل العديد من جوانب صنع القرار الفلسطيني من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، كما نقلت معها العديد من شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي. وفي تحليل لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International في برلين سنة 2005، والتي تقوم بتحليل مستويات الفساد حسب درجة استغلال الوظائف العامة للمنفعة الشخصية، جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية في المرتبة 107 في قائمة الدول الفاسدة¹². والجدول التالي يبين المرتبة التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية بين دول العالم في مقياس مستويات الفساد خلال السنوات الثلاث التالية¹³:

¹² Site of Transparency International, Corruption Perceptions Index 2005, http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2005

¹³ Transparency International, Corruption Perceptions Index, http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/

جدول رقم (1): المراتب التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية
بين دول العالم في مقياس مستويات الفساد 2003-2005

المرتبة	السنة
78 من أصل 133	2003
108 من أصل 145	2004
107 من أصل 158	2005

وفي أيار/ مايو 1997، صدر تقرير لجنة المراقبة في المجلس التشريعي الفلسطيني، مؤكداً اختفاء 326 مليون دولار أمريكي من ميزانية السلطة التي كانت بحدود 1.5 مليار دولار. وقد صوّت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات حينها بـ 56 صوتاً مقابل صوتاً واحداً بسبب ذلك¹⁴.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وقّع عشرون مفكراً وشخصية فلسطينية بارزة "بيان العشرين" ضد الفساد والغلاء، والذي اتهم السلطة بالمحسوبية وغير ذلك، وقد اعتُقل بعض الموقعين على البيان واعتُدي على آخرين، وأُعيد ملف الفساد إلى الأدراج¹⁵.

وفي أوائل سنة 2006، قال فواز أبو ستة، الذي كان مرشح قائمة الطريق الثالث، أن سلام فياض الوزير السابق للمالية في السلطة الفلسطينية حينها، كشف عن سبعة آلاف وظيفة وهمية تذهب مرتباتهم إلى جيوب بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية. كما أكد فياض أن نحو 40% من مخصصات الشعب الفلسطيني ومقدراته كانت تذهب إلى جيوب أشخاص معدودين ومعروفين لدى الشعب الفلسطيني¹⁶.

ملاحظة: ورد في هذه الصفحة من نص الدراسة الأصلية المنشورة سنة 2015، فقرة حول اتهامات بالفساد المالي لفؤاد بسيسو محافظ سلطة النقد الفلسطيني، بناء على ما ورد في بعض وسائل الإعلام سنة 1996. وقد تواصل د. فؤاد بسيسو مع المركز أواخر سنة 2021 نافياً الاتهامات ومفنداً إياها، ومزوداً للمركز بعدد من الوثائق التي تثبت براءته من التهم والادعاءات بحقه. ولذلك قمنا بحذف هذه الفقرة من النص. كما نعتذر للدكتور بسيسو عن أي إساءة حدثت، دونما أي قصد، لشخصه الكريم.

¹⁴ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 117.

¹⁵ الحياة، 1999/12/21.

¹⁶ د. فواز أبو ستة: سلام فياض استطاع أن يكشف 7000 وظيفة وهمية تذهب مرتباتهم إلى جيوب بعض المسؤولين، دنيا الوطن، 2006/1/18، انظر:

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/35235.html>



كما كشف النائب العام للسلطة الفلسطينية المستشار أحمد المغني، في 2006/2/5، عن اختلاس 700 مليون دولار أمريكي على الأقل من الأموال العامة خلال عشرة أعوام تقريباً، منها اختلاس 300 مليون دولار أمريكي في ملف واحد من ملفات الاختلاس التي تصل إلى نحو خمسين ملفاً¹⁷.

وفي حزيران/ يونيو 2006، كشفت مصادر في ديوان الموظفين العام التابع للسلطة الفلسطينية عن وجود 788 وظيفة بمنصب مدير عام في السلطة، وأشارت تلك المصادر إلى أن 96 مديراً عاماً في السلطة لا يحملون أي مؤهل علمي، و39 مديراً عاماً يحملون الثانوية العامة فأقل، و33 مديراً عاماً يحملون درجة الدبلوم المتوسط. يشار هنا إلى أن حامل درجة المدير العام يتلقى راتباً قدره 6,500 شيكل (نحو 1,800 دولار أمريكي) راتباً أساسياً، ومع العلاوات والبدلات قد يصل إلى ثمانية آلاف شيكل (نحو 2,200 دولار أمريكي)¹⁸.

وقال عضو المجلس الثوري لحركة فتح عدلي صادق، في 2006/7/7، في حوار له مع الجزيرة.نت، أن هناك "فساد بحجم كبير جداً في السلطة لكن أسبابه حركة فتح"، وأضاف أن ديوان الموظفين العام هو واحد من بين عدة دعائم يقوم عليها الفساد في السلطة الفلسطينية، وقال: "هذه قصة مفتاحها أنا أعين لك واحداً وأنت تعين لي واحداً، فهناك آلاف من الموظفين الوهميين، منهم أولاد وبنات رموز في السلطة، وهناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين أصحاب الكفاءات لا يجدون عملاً"¹⁹.

وفي تموز/ يوليو 2007، قال عضو اللجنة الحركية العليا لفتح، عضو المجلس الثوري للحركة، أحمد غنيم، إن سبعة آلاف موظف من أصل 23 ألفاً ممن لم يتقاضوا رواتبهم

¹⁷ علي البطة، القضاء الفلسطيني يحقق في اختلاس 700 مليون دولار من خزائن السلطة: النائب العام أكد تورط عدد من كبار المسؤولين، العربية.نت، 2006/2/5، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2006/02/05/20883.html>

¹⁸ السبيل، 2006/9/19؛ وانظر: مصادر رسمية تكشف عن بعض مظاهر الفساد في الحكومات السابقة وتؤكد وجود 788 مديراً عاماً في السلطة بينهم 96 مديراً لا يحمل أي مؤهل علمي و72 مديراً لا يحمل شهادة بكالوريوس!!، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/19، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/19_9_06.htm

¹⁹ محمد عبد العاطي، عدلي صادق عضو المجلس الثوري لحركة فتح: فساد فتح بالمليارات، الجزيرة.نت، 2006/7/7، انظر: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84d27805-0e41-4bf6-8cf1-3cf2f7996d4b>

أخيراً جرى تعيينهم من قبل حركة فتح بشكل غير قانوني، مطالباً بقضاء مستقل وبمحكمة خاصة تتعاطى مع قضايا الفساد بشكل جدي²⁰.

وفي استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال الفترة 5-7/6/1997، بلغت نسبة من يعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية 63%، مقارنة بـ 57% في شهر نيسان/أبريل 1997 و 49% في أيلول/سبتمبر 1996. كما أن هناك 57% من المشاركين في هذا الاستطلاع يعتقدون بأن الفساد سوف يزداد أو يبقى كما هو في المستقبل²¹.

وفي استطلاع آخر أجراه المركز نفسه في الفترة ما بين 5-7/3/1998، أعرب 61% عن اعتقادهم بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. وكانت نسبة المعتقدين بوجود الفساد قد بلغت 63% في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 و 65% في أيلول/سبتمبر 1997. كذلك اعتقدت نسبة بلغت 50% أن هذا الفساد سوف يزداد أو يبقى كما هو في المستقبل²².

وبلغت نسبة من يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية من خلال عدة استطلاعات أجراها المركز نفسه، 74% في الفترة 19-24/12/2001²³، و 86.6% في الفترة 1-5/12/2004²⁴، و 86% في الفترة 6-8/12/2005²⁵، و 87% في الفترة 14-16/12/2006²⁶.

²⁰ الغد، 2007/7/9.

²¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة البحوث المسحية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم (28)، 5-7/6/1997، انظر: <http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/97/p28a1.html>

²² المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة البحوث المسحية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم (32)، 5-7/3/1998، انظر: <http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/98/p32a1.html>

²³ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (3)، 19-24/12/2001، انظر: <http://www.pcpsr.org/ar/node/374>
ملاحظة: أعاد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ترقيم استطلاعاته من جديد بدءاً من سنة 2000.

²⁴ مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (14)، 1-5/12/2004.

²⁵ مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (18)، 6-8/12/2005، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p18a.pdf>

²⁶ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (22)، 14-16/12/2006، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p22a.pdf>



والجدول التالي يُظهر نسبة الفلسطينيين الذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في سنوات مختارة منذ إنشاء السلطة وحتى سنة 2006، من خلال عدة استطلاعات:

جدول رقم (2): نسبة من يعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة – فترات مختلفة

النسبة (%)	الفترة
63	1997/6/7-5
61	1998/3/7-5
74	2001/12/24-19
86.6	2004/12/5-1
86	2005/12/8-6
87	2006/12/16-14

وبعد استلام حماس السلطة في قطاع غزة سنة 2007، أظهرت استطلاعات مقارنة بين الفساد المتفشي في مؤسسات السلطة الفلسطينية التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله والفساد المتفشي في مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، أن نسبة الفلسطينيين الذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة التابعة لحكومة الطوارئ أكبر من الذين يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة.

ويوضح الجدول التالي نسبة الذين يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله مقارنة مع مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، بحسب استطلاعات أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بالرغم من أن مؤيدي الحكومة المقالة ينظرون لنتائج بعين الشك، بسبب خلفيات القائمين على الاستطلاع، وبسبب وجوده تحت هيمنة السلطة في الضفة الغربية:

جدول رقم (3): نسبة الذين يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله مقارنة مع مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة – فترات مختلفة (%)²⁷

الفترة	مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة	مؤسسات السلطة التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله
2007/12/16-11	57.9	77.8
2010/12/18-16	60.6	70.5
2011/12/17-15	60.2	70.4
2012/12/15-13	53.1	73.8
2013/12/22-19	68	77

1. الفساد والمحسوبيات في الوزارات الفلسطينية:

تميزت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها باحتوائها على "مغارات علي بابا"، وكلما وصلت إلى حقيقة تكشف فيها فساداً تكتشف حقائق أخرى، من فساد، وسرقة، واختلاس، ورشاوى، وسرقة أموال الشعب، وتلاعب بالملكات العامة. وانكشفت العشرات من ملفات الفساد خصوصاً بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2006، وفوز حركة حماس.

عمدت قيادة حركة فتح في مواقعها الأمنية والحكومية على وضع شروط خاصة للتوظيف في السلك الحكومي، حتى يمكنها من ناحية توظيف أعضاء فتح والمحسوبين

²⁷ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (26)، 2007/12/16-11، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p26a.pdf>؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (38)، 2010/12/18-16، انظر: http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p38a_0.pdf؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (42)، 2011/12/17-15، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (46)، 2012/12/15-13، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p46a.pdf>؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (50)، 2013/6/22-19، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p50a.pdf>



عليها، ومن جهة أخرى إقصاء أعضاء وأنصار الحركات الأخرى مهما كانت كفاءاتهم. وتضم الوزارات والمؤسسات الحكومية، بحسب القيادي في فتح عبد الله الإفرنجي، 90% من كوادر فتح²⁸.

وأصبحت ظاهرة الوساطة والمحسوبية جزءاً من نظام يحكم عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقد استفحل هذا الداء الخطير في جميع وزارات السلطة، حيث باتت الوساطة والمحسوبية معياراً يتم من خلاله تعيين الموظفين وتحديد رتبهم أو صرفهم. وفي استطلاع للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، في الفترة ما بين 30-2004/12/31، رأى 82% من المواطنين أن الفساد منتشر بشكل أكبر في القطاع الحكومي، و52% من المواطنين يرون بأن الوساطة هي الشكل الأبرز للفساد في المجتمع الفلسطيني، و22% من المواطنين يرون بأن الرشوة هي الأكثر انتشاراً، و14% يرون أن المحسوبية هي الأكثر انتشاراً²⁹.

وفي نموذج بسيط عن الفساد المستشري في الوزارات، نسبت صحيفة يديعوت أحرونوت في حزيران/يونيو 1997، إلى عضو البرلمان الفلسطيني عصام الشنطي أنه قال: "لكل وزير في السلطة الفلسطينية ثلاثة عشر حارساً، وثمانية خطوط هاتفية وعدد من السيارات، بما تصل كلفته إلى حوالي أربعمائة ألف دولار سنوياً". وأضاف الشنطي أن 36% من إجمالي ميزانية الوقود في السلطة الفلسطينية تخدم مكاتب الوزراء³⁰.

وفي استطلاع أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، سنة 2012، رأى 23% من المستطلعين أن وزارة المالية تُعدّ المجال الأكبر للفساد، تليها وزارة الصحة بحسب رأي 20% منهم، ثم وزارة الشؤون الاجتماعية بحسب 16% من المستطلعين³¹.

²⁸ وزارة الصحة في الحكومات السابقة.. إقصاء وظيفي وتعيينات على أساس تنظيمي ومخالفات قانونية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/21، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=106890>

²⁹ أمان، استطلاع حول الوساطة في الأراضي الفلسطينية، 2004، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/opinionpolls?page=1>

³⁰ الرأي، 1997/6/2.

³¹ أمان، تقرير الفساد ومكافحته: فلسطين 2011، نيسان/أبريل 2012، ص 16، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/annualcorruption>

وفيما يلي عرض لبعض عمليات الفساد التي شهدها بعض الوزارات والهيئات الفلسطينية:

أ. وزارة الصحة:

شهدت وزارة الصحة الفلسطينية العديد من عمليات الفساد الإداري والمالي والمحسوبيات، كان أبرزها قبل تشكيل حكومة إسماعيل هنية سنة 2006. وبحسب موظفين في وزارة الصحة، فإن ترقيات تمت بالوزارة سنة 2005 وتضمنت عشرات القرارات التي قام باتخاذها وزير الصحة السابق ذهني الوحيد قبل استقالته بقليل، منها ترقية نحو عشرين مديراً ومديراً عاماً، بهدف تمكين أشخاص محسوبين عليه، وجميعهم من حركة فتح، دون أي معايير مبنية على الكفاءة والمهنية. وقد تمت تلك القرارات على الرغم من المرسوم الرئاسي بوقف التعيينات والترقيات العشوائية. كما تمت إضافة هؤلاء المدراء إلى الهيكلية الخاصة بوزارة الصحة، التي تم إعدادها بتدخل مباشر من قياديين في الأجهزة الأمنية ومرجعيات في فتح. وطالب رئيس الوزراء حينها أحمد قريع اللجنة الوزارية بتمرير الهيكلية من أجل دعم فتح. وبالتالي وصل عدد مدراء وزارة الصحة بعد الترقيات من 250 مدير إلى 300 مدير ومدير عام. مع العلم أن الحد الأدنى لراتب المدير العام يصل إلى 1,300 دولار أمريكي، إضافة إلى السيارة والمرافقين وبدلات السفر والمهمات³².

كما كشفت وثائق رسمية فلسطينية، نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، عن آليات التوظيف التي كانت متبعة في الحكومات الفلسطينية السابقة، التي شكلتها حركة فتح، والمتبعة بإرسال قيادة الحركة قوائم بأسماء المرشحين للتوظيف، ومن ثم يقوم الوزير المعني باعتمادهم وتوظيفهم دون مراعاة للكفاءة.

ومن أمثلة ذلك، عندما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني برئاسة أحمد قريع، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في 2005/6/28 بالمصادقة المبدئية على تعيين 141 موظفاً من الفنيين والمختصين في مستشفى تل السلطان في مدينة رفح في قطاع غزة، فأرسل، بحسب

³² أمراض الفساد ووباء الاستنزاف تنخر جسم وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/22، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/22_2_06_1.htm

وثائق نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، ماجد أبو شمالة، عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، في 2005/7/2 إلى وزير الصحة كشافاً باسم حركة فتح، يتضمن أسماء 69 شخصاً للتوظيف، ثم كشافاً ثانياً فيه ثمانية أسماء أخرى دون مراعاة لقرار مجلس الوزراء أو لتكافؤ الفرص، كما تمّ تغيير أسماء بعد تسجيلها في الكشف، حيث أرسل أبو شمالة في 2006/3/18 كتاباً إلى المدير العام في وزارة الصحة جمال النجار يطالبه فيها بإضافة ثلاثة أسماء بدلاً من ثلاثة سابقين³³.

والأمر نفسه حصل عندما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نفسه أيضاً، قراراً في جلسته في 2005/7/12 بتعيين مئة من الكوادر البشرية ما بين أطباء وممرضين وصيادلة وطواقم فنية للعمل في مستشفى الشهيد أبو علي إياد، في بيت حانون في قطاع غزة. لكن القوائم التي سلمها ماجد أبو شمالة — وكان يتصرف على أنه صاحب القرار في التوظيف — لوزير الصحة، ضمت 58 شخصاً من أصل مئة موظف، لم يكن من بينهم طبيب أو ممرض أو فنيّ متخصص كما ينص القرار، بل جميعهم كان ما بين حاصل على شهادة الثانوية العامة أو الابتدائية في مخالفة صارخة للقرار، للعمل ما بين طبّاح وجنّائي ومراسل وكاتب،... إلخ³⁴.

وتُظهر هذه الوثائق بعض القرارات، وطلبات تعيينات، واستبدال أسماء مقبولة خاضت امتحان للتوظيف بأسماء أخرى لم تخضع لامتحان، في وزارة الصحة، موقعة من قبل ماجد أبو شمالة³⁵:

³³ وزارة الصحة في الحكومات السابقة.. إقصاء وظيفي وتعيينات على أساس تنظيمي ومخالفات قانونية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/21.

³⁴ المرجع نفسه.

³⁵ صور عن بعض وثائق التعيينات خلال الحكومات السابقة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006، انظر: <http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/2006/fasad/photo/index.htm> ولم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
FATEH
Department Of Mobilization & Organizing
Southern Governorate - Main Quarter

رقم: _____
تاريخ: _____

السيد / د. دهنى الوحيدي
وزير الصحة
تحية الوطن وبعد ...

بهذه الفاتحة تحياتنا ونشكركم عالياً دوركم المشرف وجهكم المخلص في رفعة الوطن وخدمة أبناء شعبنا الفلسطيني المناضل ونرجوا تعليمكم في قبول طلبات التوظيف الخاصة بالإدوة التالية أسمائهم وفقاً لتخصصاتهم وهم :

الترتيب	الاسم	التخصص
١	صباح محمد عبد ربه أبو سلطان	تجانيط طبية
٢	باسل موسى إبراهيم أبو الخير	صيدلة
٣	حمدان الأزل	إداري
٤	عبد الله طواسي	إداري
٥	لوي القاضي	إداري
٦	رياض أبو زهرى	إداري
٧	عبد حسن علي الكركب	إداري
٨	خليل إبراهيم أحمد النحال	إداري

ولكم جزيل الشكر والتقدير

مفوض دائرة المنظمات الجماهيرية

الرجوع من قبل / حفظه الله

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
FATEH
Department Of Mobilization & Organizing
Southern Governorate
Department Of Public Organization

رقم: ١٦٦/٢
تاريخ: ٢٠١٨/٤/٢٠

الأخ / جمال قنجر
مدير عام وزارة الصحة
تحية الوطن وبعد ...

بهذه الفاتحة التقدير ونشكركم دوركم المشرف وجهكم المخلص في رفعة الوطن وخدمة أبناء شعبنا الفلسطيني المناضل ونرجوا استيفاء الأسماء الواردة في الكشف بالأسماء التالية وهي :

الترتيب	الاسم الكامل	الاسم الفردي
١	عبد الله محمد عبد العزيز جودا	عبد الله محمد يوسف المصري
٢	عبد الله محمد عبد الحميد أبو حميد	عبد الله محمد سليمان أبو حميد
٣	عبد الله محمد أبو حميد	عبد الله محمد يوسف الشبح

ولكم جزيل الشكر والتقدير

عضو المجلس التشريعي
مفوض دائرة المنظمات الجماهيرية

مفوض / مبدع أبو شمة

٣٠

مراسل	إداري	٣٤	خليل صابر محمد أبو عشة
مراسل	أول تقوى	٣٥	علي عبد الله إسماعيل العائنة
مراسل	إداري	٣٦	صباح محمد إبراهيم ناصر
مراسل	إداري	٣٧	محمد عبد الهادي محمد الشهابي
مراسل	إداري	٣٨	محمد عبد الله سعد القراني
مراسل	إداري	٣٩	عبد الرحمن جودا الله سليمان الخرافي
مراسل	إداري	٤٠	محمد حسن حسين أبو كروب
مراسل	إداري	٤١	رائد محمد عبد الله سحويل
مراسل	إداري	٤٢	محمد عبد الهادي عبد ربه مصباح
مراسل	إداري	٤٣	أكرم محمد علي الشهابي
مراسل	إداري	٤٤	نبيل أحمد مصطفى الزعائن
مراسل	إداري	٤٥	عمار جابر محمد عاكور
مراسل	إداري	٤٦	إبراهيم صابر محمد أبو عشة
مراسل	إداري	٤٧	أحمد محمود عوض نديم
مراسل	إداري	٤٨	محمد محمد عثمان أبو هريدي
مراسل	إداري	٤٩	مصطفى إسماعيل إبراهيم أبو عزة
مراسل	إداري	٥٠	زاهر راجح عثمان أبو هريدي
مراسل	إداري	٥١	باسل عبد ربه سلامة لودواي
مراسل	إداري	٥٢	جمال محمد محمد نصير
مراسل	إداري	٥٣	عبد الناصر عثمان محمد أبو عزة
مراسل	إداري	٥٤	علاء سعادة عوض الله سعادت
مراسل	إداري	٥٥	محمود طه الكفارنة
مراسل	إداري	٥٦	أحمد شحدة عبد الله السبع
مراسل	إداري	٥٧	ناصر محمد إبراهيم حمد
مراسل	إداري	٥٨	شوقي محمد عبد الرحمن خريدي
مراسل	إداري	٥٩	زكريا حسين أحمد شيان
مراسل	إداري	٦٠	فؤاد فؤاد حسن نديم

ولكم جزيل الشكر والتقدير

مفوض دائرة المنظمات الجماهيرية

مفوض / مبدع أبو شمة

الرجوع من قبل / حفظه الله

٢

٤٣	محمد عبد الله محمد أبو البطيخ	فني تشخيص
٤٤	نجلاد علي حجازي حجازي	دبلوم علوم طبية * تخصص مرافقة صحية *
٤٥	رياض حسن محمود شعيان	دبلوم تجليل طبية
٤٦	محمود داود دحيس	بكالوريوس تجليل طبية مرافقة صحية *
٤٧	منذر الهناري	تجليل طبي
٤٨	مرفت جميل خليفة	تجليل طبي
٤٩	سحر محمد إبراهيم عبد المال	تجليل طبية

ولكم جزيل الشكر والتقدير

مفوض دائرة المنظمات الجماهيرية

مفوض / مبدع أبو شمة

الرجوع من قبل / حفظه الله

استنفذ لدار دوله وسرور الوكيلين كواد الوكيل لدار الوكيلين
استنفذ لدار دوله وسرور الوكيلين كواد الوكيل لدار الوكيلين
استنفذ لدار دوله وسرور الوكيلين كواد الوكيل لدار الوكيلين

كما كشفت مصادر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) للمركز الفلسطيني للإعلام، أنه في حزيران/يونيو 2005، كان هناك منحة يفترض أن تقدم لطبيب يعمل بوزارة الصحة الفلسطينية بقيمة 57,500 دولار أمريكي، للحصول على شهادة الدكتوراه في مجال سرطان الدم، إلا أنها فوجئت بأن المنحة أعطيت لطبيبة غير موظفة بوزارة الصحة، وهي إحدى قريبات محمد دحلان³⁶.

كما كشف عن ملف تهريب يتعلق بمسؤول كبير في وزارة الصحة وشركة فلسطينية للأدوية، حيث تم تهريب أدوية بقيمة 120 مليون دولار أمريكي دخلت كهدية لوزارة الصحة معفية من الرسوم الجمركية، وبيعت هذه الأدوية في الأسواق المحلية³⁷.

وفي عهد وزير الصحة جواد الطيبي سنة 2003، وبحسب المركز الفلسطيني للإعلام، اكتشف أن مسؤول حسابات دائرة المشاريع الدولية في وزارة الصحة تمكن من توظيف زوجته في أحد المشاريع، ثم تم رفع راتبها من 500 إلى 4,500 دولار أمريكي من خلال عمليات تزوير في الشيكات، وفي ظلّ عدم وجود رقابة حقيقية على حسابات دائرة المشاريع الدولية في الصحة. هذا بالإضافة إلى سرقات بمئات آلاف الدولارات. وحاول الوزير الطيبي إجراء تحقيقات لحسابات المستشفى الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، إلا أنه لم يتم إكمال التحقيق في هذين الموقعين بسبب رفض متنفذين كشف السرقات³⁸.

ومن بين الملفات الأكثر إهداراً للمال العام، بحسب المركز الفلسطيني للإعلام، ومن ضمن الملفات التي تحتاج إلى مراجعة، ملف التحويلات الخارجية والذي يكلف وزارة الصحة معظم الموازنة، حيث أصبحت التحويلة الخارجية تصرف حتى لو كان المريض "حُبّ شباب"، وحيث وصلت ميزانية العلاج الخارجي خلال سنة 2005 إلى نحو 100 مليون دولار أمريكي؛ في حين تعطل إنشاء قسم قسطة القلب مدة تسعة أعوام³⁹.

³⁶ منحة للحصول على الدكتوراه في سرطان الدم قدّمها برنامج (UNDP) منحت دون وجه حق لإحدى قريبات الوزير السابق "دحلان"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/2، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/2_9_06.htm

³⁷ أمراض الفساد ووباء الاستغلال تنخر جسم وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/22.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المرجع نفسه.

وفي 2008/4/2، تبادل وزير الصحة فتحي أبو مغلي وشركة الجلاء لتوريد الأدوية الاتهامات حول صفقة دواء، ففي حين اتهم أبو مغلي شركة الجلاء، ومقرها قطاع غزة، باستيراد أدوية من الخارج برقم تسجيل خاص بالتبرعات للشعب الفلسطيني وبيعها للمواطنين، فقد اتهمت الشركة المذكورة الوزير أبو مغلي بإهدار نحو 50 مليون شيكل (نحو 14 مليون دولار أمريكي⁴⁰) خلال مناقصة للأدوية في الضفة الغربية⁴¹. وأوصت لجنة تقصي حقائق برلمانية فلسطينية، بإقالة وزير الصحة فتحي أبو مغلي الذي حملته مسؤولية تجاوزات تتعلق بشبهات حول الفساد المالي والإداري في القطاع الصحي⁴².

يُذكر أن حالة التضخم الوظيفي تأتي في ظلّ ما تمّ الكشف عنه من تراكم قروض لوزارة الصحة لم يتم تسديدها منذ سنة 1999، والتي وصلت حتى سنة 2006 إلى نحو عشرة ملايين دولار أمريكي، وهي معلقة على الرغم من إغلاق الموازنات على مدار الأعوام الماضية⁴³.

ب. وزارة المالية:

كشفت إحدى وثائق وزارة المالية، بحسب المركز الفلسطيني للإعلام، أن عضو المجلس الثوري لحركة فتح والوزير السابق عبد العزيز شاهين المعروف بأبو علي شاهين، كان ينفق على مكتبه الخاص من أموال الشعب الفلسطيني بما يكفي لإطعام عشرات العائلات الفلسطينية المحتاجة، فضلاً عن الكثير من المخالفات المالية والاحتفاظ بالأموال العامة. وقد أكدت الوثيقة، أنه تمت الموافقة على صرف فواتير بمبالغ كبيرة لمكتب أبو علي شاهين خلال سنة 2005، دون موافقة من رئيس السلطة الفلسطينية أو مجلس الوزراء، وهي تحت بند "نفقات طارئة". وقد تراوحت المبالغ ما بين 6-19 ألف شيكل (1,337-4,234 دولار أمريكي تقريباً⁴⁴) شهرياً. وتبيّن الوثائق أن هناك عمليات

⁴⁰ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2008، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.5878.

⁴¹ رائد عمر، تبادل الاتهامات بين وزير الصحة وشركة الجلاء لتوريد الأدوية.. الشركة تطالب بالتحقيق.. والوزير يتهمها ببيع أدوية التبرعات، معاً، 2008/4/2، انظر: <http://bit.ly/1tfVVTTh>

⁴² إضراب الأطباء يتواصل وأكثر من 750 يتقدمون باستقالاتهم.. لجنة تحقيق فلسطينية توصي بإقالة وزير الصحة، الشرق، 2011/6/10.

⁴³ أمراض الفساد ووباء الاستنزاف تنخر جسم وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/22.

⁴⁴ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2005، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.4878.

صرفت تمت بناءً على مكاتبات بين شاهين ووزير المالية السابق سلام فياض. وهناك وثائق موجود عليها توقيع محمد دحلان، الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة وصاحب النفوذ في حركة فتح، على الكتب الصادرة من مكتب عبد العزيز شاهين لصرف بعض المبالغ دون تحديد الصفة الرسمية، والتي بموجبها تمّ التوقيع على هذه المكاتبات من وزير المالية السابق سلام فياض على الصرف. ومن أمثلة هذا الصرف، ما طلبه أبو علي شاهين من صرف للمبالغ الخاصة بـ”متبقيات عزاء” ياسر عرفات، وهو 19,950 شيكل (نحو 4,477 دولار أمريكي⁴⁵)، هذا عدا الكثير من الوثائق التي أثبتت العديد من عمليات الفساد⁴⁶.

وفي 2005/9/19، طلب المجلس التشريعي من النائب العام التحقيق مع وزير المالية السابق محمد زهدي النشاشيبي، ووكيل وزارة الاقتصاد الوطني ماهر الكرد، بعد أن وردت أسماؤهم في تقرير هيئة الرقابة العامة بشبهة ارتكاب جريمة تبديد المال العام، وللتحقيق مع النشاشيبي في قضية مصنع شركة الشرق الأوسط للأنابيب (ميبكو) Middle East Pipes Company (MEPCO)، الذي تمّ الاتفاق على إقامته بالشراكة بين اللجنة العليا للاستثمار التي كان يرأسها وشركة إي أتش تي Engineering High Technology Ltd. (EHT) الإيطالية، على أن يتمّ توفير معدات المشروع من شركة المعدات الإيطالية تي في آر T.V.R. وأن يكون المشروع برأسمال قدره ستة ملايين دولار أمريكي تشكل قيمة معدات المصنع، بالإضافة إلى 2.5 مليون دولار أمريكي تمويل محلي، من خلال الاقتراض من البنوك التجارية، بشرط الرهن لتغطية مستلزمات أخرى، مثل الأرض والإنشاءات الخرسانية والتصاميم الهندسية والهيكل الحديدية. لكن المشروع لم ينفذ على الأرض، بالرغم من تحويل وزير المالية مبلغ 4.02 مليون دولار أمريكي، وهي حصة الجانب الفلسطيني في المعدات والشحن فقط، بالإضافة إلى رسوم تسجيل الشركة ورسوم الشحن لمعدات المصنع والتخليص عليها، ورواتب وبدلات ورحلات المسؤولين الذين يمثلون الهيئة العليا للاستثمار في المشروع. هذا، مع ما تحملته الخزينة العامة للسلطة بسبب التأخر في تسديد أجور النقل والتخليص لشحنات المصنع في ميناء

⁴⁵ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك “إسرائيل” المركزي لسنة 2006، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.4565.

⁴⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/10/8، انظر: <http://bit.ly/1wWI2xq>

أشدود Ashdod خلال الفترة ما بين شباط/فبراير 1998 و 1999/8/31، والذي زاد عن 582 ألف شيكل (نحو 141 ألف دولار أمريكي⁴⁷)، بالإضافة إلى تعريض ما وصل من معدات المصنع للتلف والضياع⁴⁸.

كما كشفت مصادر خاصة في وزارة المالية عن أنه تمّ استغلال معونات تموينية موجهة للشعب الفلسطيني من جمهورية مصر العربية لأغراض الدعاية الانتخابية لحركة فتح في انتخابات البلدية التي جرت في أيار/مايو 2005⁴⁹.

وحسب بعض الوثائق، التي نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، فقد تبين أن فياض هو الذي وقع في 2005/9/19، على أمر تحويل مبلغ 205 آلاف يورو (نحو 255 ألف دولار أمريكي⁵⁰) لشراء سيارة مصفحة لرئيس المجلس التشريعي السابق روجي فتوح، وذلك من الصندوق القومي الفلسطيني⁵¹. وهذه مخالفة واضحة لبلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2006، والمقدم من وزير المالية حينها الدكتور سلام فياض للمجلس التشريعي السابق في 2005/7/15، إذ تنصّ تعليمات مشروع القانون المذكور في الفقرة الثانية منه على "ضبط الإنفاق العام وترشيده ليكون في حدوده الدنيا بما يساعد على استمرار الأنشطة والفعاليات الأساسية وتقديم الخدمات على أسس سليمة"⁵². وفيما يلي وثيقة تثبت موافقة فياض على دفع ثمن سيارة فتوح وإدراج نفقاتها تحت ما يسمى بالنفقات الطارئة المتنوعة⁵³:

⁴⁷ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 1999، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.1423.

⁴⁸ قضية شركة مصنع الشرق الأوسط للأنايب (مبيكو)، أمان، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/822.html>

⁴⁹ فلسطين الآن، 2007/12/28، انظر: <http://www.paltimes.net/arabic/?action=detile&detileid=11737>

⁵⁰ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي وفق معطيات البنك المركزي الأوروبي لسنة 2005، الذي حدد سعر الصرف بـ 0.804.

⁵¹ ربع مليون دولار ثمن سيارة مصفحة لـ "روجي فتوح" رئيس المجلس التشريعي السابق!!، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/2، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/2_3_06.htm

⁵² المرجع نفسه.

⁵³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/2، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/fatoh-04.jpg لم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثيقة.

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY
MINISTRY OF FINANCE
CENTRAL BUDGET DEPARTMENT

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة المالية
مديرية الموازنة العامة

الرقم
التاريخ 2005/09/18

مذكرة داخلية

السيد / إسماعيل القدرة المحترم
وكيل وزارة المالية المساعد
تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى موقفة معالي وزير المالية حفظه الله بتاريخ 2005/8/25 على شراء سيارة مصفحة من الأردن للأخ/ روجي فتوح رئيس المجلس التشريعي بمبلغ 205,000 يورو يُرجى الإيعاز لمن يلزم لعمل اللازم لتحويل المبلغ إلى الصندوق القومي الفلسطيني خصصاً من مركز مسؤولية النفقات الطارئة بند نفقات طارئة متوقعة...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

فريد غنام
مدير عام الموازنة

98

24

Gaza-Tel: 08-2825942 Fax: 08-2825555
P.O.Box: 4007 - Al-Khadija complex-Gaza

08-2825555
E-mail: cbomof@palnet.com

وفي آذار/ مارس 2008، قررت "إسرائيل" سحب بطاقة الـ في أي بي Very Important Person (VIP) التي تمنحها للشخصيات الفلسطينية المهمة من روجي فتوح، بعد عثور شرطة المطارات والموانئ الإسرائيلية على ثلاثة آلاف هاتف خليوي في سيارته العائدة من الأردن عبر جسر الكرامة - اللنبي، بهدف تهريبها إلى الأراضي الفلسطينية. لكن فتوح أصدر بياناً استنكر فيه تسريب الحادثة للإعلام وحمل سائقه الشخصي مسؤولية 54. كما ثارت حوله اتهامات باستئجار مسكن في رام الله من المال العام بـ 40 ألف دولار أمريكي سنوياً⁵⁵.

⁵⁴ وليد عوض، تحميل سائقه الشخصي المسؤولية.. واستنكار تسريب إسرائيل للحادث، القدس العربي، 2008/3/20، انظر: <http://bit.ly/1DYojIW>

⁵⁵ السلطة الفلسطينية وتاريخ الفساد، الجزيرة.نت، 2010/2/23، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/pages/1b275434-13c0-4068-926e-e046e285aeb2>

وأكدت مصادر في وزارة المالية الفلسطينية في شهر أيلول/ سبتمبر 2006، بحسب وثائق نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، أن حركة فتح قامت بتمويل حملتها الانتخابية التي جرت في 2006/1/25، بمبلغ خمسة ملايين شيكل (1.1 مليون دولار أمريكي) من موازنة السلطة الفلسطينية⁵⁶. وهذه وثيقة صادرة من مدير عام مكتب وزير المالية السابق سلام فياض، موجّهة إلى فريد غنام، مدير عام الموازنة في الوزارة، في 2005/4/12، يطلب فيها إعداد حوالة بمبلغ ثلاثة ملايين شيكل (قاربة 668 ألف دولار أمريكي) باسم حركة فتح، على حسابها الخاص في بنك القاهرة عمّان في رام الله، وذلك بناء على تعليمات فياض⁵⁷:



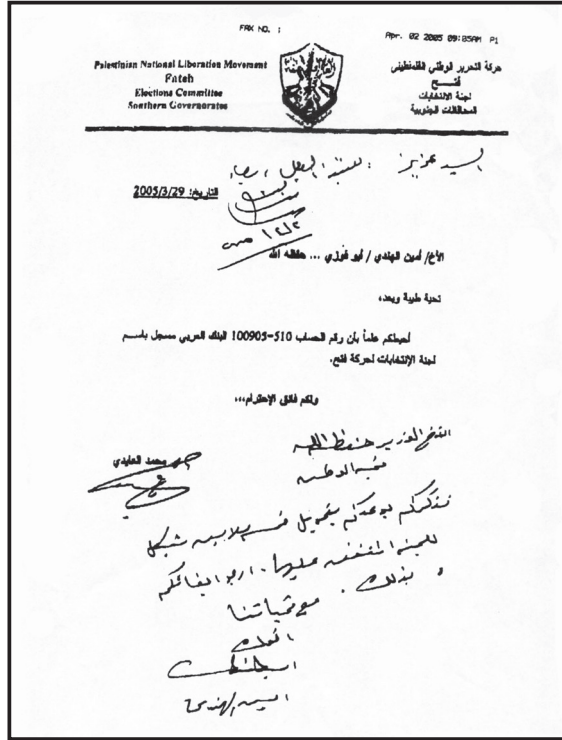
⁵⁶ وثائق تكشف السرقات وتفاصيلها .. وأسماء متورّطة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/23، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?ItemId=1746>

⁵⁷ المرجع نفسه.

لم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

وهذه وثيقة أخرى مرسلة في 2005/3/29 لمرشح الانتخابات عن قائمة فتح في الانتخابات التشريعية، أمين الهندي، وهو مدير المخابرات العامة سابقاً، حول رقم الحساب الخاص بلجنة الانتخابات لحركة فتح، وقام الهندي بدوره بالتوقيع عليها، موجّهاً الخطاب لوزير المالية آنذاك سلام فياض، يذكره فيها بتحويل خمسة ملايين شيكل (قرابة 1.1 مليون دولار أمريكي) للجنة المتفق عليها وضرورة الإيفاء بذلك⁵⁸:



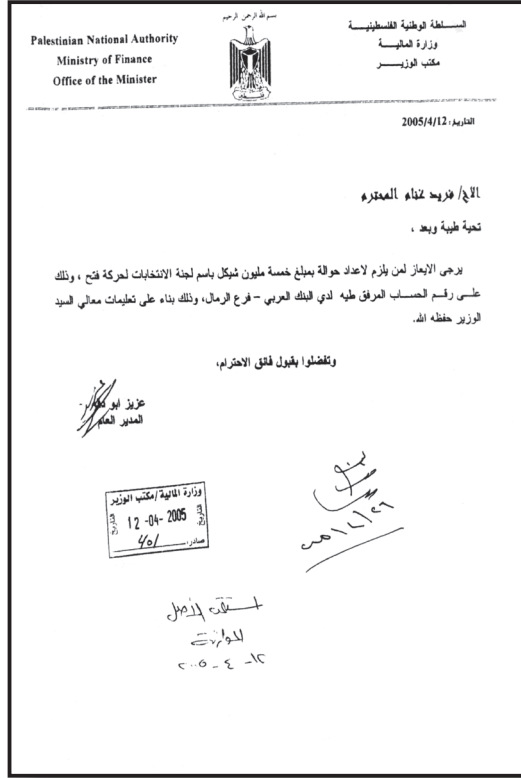
وهذه وثيقة موجهة من عزيز أبو دقة، مدير عام مكتب وزير المالية سلام فياض إلى فريد غنام، مدير عام الموازنة في وزارة المالية، في 2005/4/12، يطلب فيها إعداد حوالة بمبلغ خمسة ملايين شيكل (قرابة 1.1 مليون دولار أمريكي) باسم لجنة الانتخابات لحركة فتح، وذلك على رقم الحساب المرفق لدى البنك العربي - فرع الرمال، وذلك بناء على تعليمات فياض⁵⁹:

⁵⁸ المرجع نفسه.

لم يتسن للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

⁵⁹ المرجع نفسه.

لم يتسن للكاتب التحقق من صحة الوثائق.



وبعد الانقسام الذي حصل في غزة وتولي حكومة هنية السلطة، أصدرت الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض تعليمات لموظفي السلطة في قطاع غزة، وأمرتهم بعدم الذهاب إلى العمل، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل وزارة الصحة والتعليم، والمحافظات، والجهاز المركزي للإحصاء. وأخذت السلطة في رام الله تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب للعمل إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها. وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 77 ألفاً منهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 23%، معظمهم في وزارة التربية (12,300 موظف)، ووزارة الصحة (5 آلاف موظف). وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رؤوس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن النسبة الأكبر من إجمالي الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله للجالسين في بيوتهم، ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، ويقدر بـ 368 مليون دولار

أمريكي، يتم دفعها دون أي مردود إنتاجي أو خدماتي⁶⁰. وأدى ذلك إلى إضعاف قطاع العمل الحكومي في قطاع غزة، وإلى إيجاد بطالة مقنّعة.

ومن ناحية أخرى، عانت مؤسسات السلطة الفلسطينية من حالة تضخم كبير في السيارات الحكومية والتي زاد عددها على سبعة آلاف سيارة حكومية حتى سنة 2006، نصفها عسكرية تتبع للأجهزة الأمنية والباقي حكومية مدنية. وتحمل وزارة المالية أعباء مالية كبيرة بسبب هذا العدد الكبير والذي تشوبه حالة من الفوضى وعدم وجود رقابة حقيقية، حيث أن هذه المركبات معفاة من الجمارك ورسوم الترخيص، وتدفع لها أيضاً رسوم التأمين، وتكلف سيارة أي مدير عام فما فوق ثلاثة آلاف شيكل (نحو 673 دولار أمريكي) شهرياً على الأقل⁶¹.

ج. وزارة الداخلية وفساد القضاء والأجهزة الأمنية الفلسطينية:

تستغل الأجهزة الأمنية الفلسطينية شهادة "حسن السلوك" (السلامة الأمنية) التي تمنحها للفلسطينيين والتي تُعدّ ضرورة لممارسة أي عمل في المؤسسات العامة أو الخاصة في السلطة.

وفي تقرير للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أفادت فيه أن التوظيف في أجهزة السلطة يخضع لاعتبارات فصائية، وأن الكثير من التعيينات لم يراعَ فيها الأسس القانونية⁶². وهذه السياسة المتبعة أدت إلى حرمان المجتمع الفلسطيني من خيرة كفاءاته.

لقد أصبح حسن السلوك سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويتم استخدامه لإذلالهم، وشراء ذممهم، وتجنيدهم للعمل كمندوبين للأجهزة الأمنية⁶³. فمثلاً، ترفض السلطة في الضفة الغربية توظيف أي معلم أو معلّمة أو أي

⁶⁰ انظر: بكار، تقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تعطل الموظفين في قطاع غزة، 2008/8/18.

⁶¹ أكثر من 7000 سيارة "حكومية" دون رقابة.. سيارات المسؤولين وعائلاتهم عبء ثقيل على ميزانية "السلطة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/27، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/27_3_06.htm

⁶² الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006، التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون ثاني 2006 – 31 كانون أول 2006 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2007)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/aar12.pdf>.

⁶³ ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوقة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 97.

موظف في المدارس، وإن كان آذن المدرسة، إلا بعد الحصول على حسن السلوك، من ثلاثة أجهزة، وبعد توافر شروط كثيرة، أهمها "عدم معارضته لتوجهات السلطة وحزبها، وضمنهم لطاعته العمياء لقراراتها وأوامرها، وحتى يثبت لهم عدم تأثيره السلبي (حسب مفهومهم) على الطلبة أو السياسة التي يريدونها". وفي أحيان كثيرة يتم ابتزازه للعمل معهم كجاسوس، وأن يملأ استمارة العضوية في حركة فتح. وقد تمّ فصل المئات من الأساتذة الأكفاء من هذه المدارس بعد تموز/ يوليو 2007، بحجة عدم ولائهم للسلطة الشرعية في رام الله⁶⁴.

تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بشكل جلي، ويصف دبلوماسيون غربيون العلاقة بين المخابرات الأمريكية وبين الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية، بحسب ما نقلت صحيفة الجارديان عنهم، في 2009/12/17، أنها "قوية جداً إلى درجة أن الاستخبارات الأمريكية تبدو كأنها تشرف على عمل الجهازين"⁶⁵.

وفي سنة 2009، قررت أمريكا زيادة دعمها للأمن في الضفة بنسبة تزيد عن 70% ليصل إلى 130 مليون دولار أمريكي، بعد أن كان 75 مليون دولار أمريكي سنة 2008⁶⁶.

وقد أنفقت واشنطن في الفترة 2007-2010 على مهمة دايتون 392 مليون دولار أمريكي، فيما رصدت 150 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2011. ويضم المقر الرئيسي لبعثة دايتون في غربي القدس 45 موظفاً يشكلون الجزء الأساسي للبعثة، معظمهم من الضباط الأمريكيين والكنديين، إلى جانب ضباط بريطانيين وأتراك⁶⁷.

وقال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة، إن تعدد الجهات الداعمة للأجهزة الأمنية يعمل على إيجاد حالة من الإرباك والفساد في العمل. ووصلت موازنة الأجهزة الأمنية عند مراقبة المجلس التشريعي لأداء الحكومة

⁶⁴ المرجع نفسه، ص 128-129.

⁶⁵ The Guardian, 17/12/2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/17/cia-palestinian-security-agents>

⁶⁶ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 50-57.

⁶⁷ الدستور، 2010/10/18؛ وانظر:

Nathan Thrall, *op. cit.*

قراءة 35% من مجمل الموازنة العامة، بحسب خريشة، وأشار إلى وجود تضخم في أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية، وصل إلى نحو 90 ألف منتسب من بينهم 50 ألف في قطاع غزة، مشدداً على ضرورة فرض رقابة مالية على الأجهزة الأمنية⁶⁸.

وفي استطلاع أجراه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، جرى على عينة من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في نيسان/أبريل 2012، يرى 66% من الفلسطينيين أن أهم إشكالات القضاء هو عدم الثقة بالقضاء الفلسطيني. ويرى 61% من المحامين في استطلاع جرى على عينة من المحامين المزاويلين للمهنة في الضفة والقطاع، أجراه المركز نفسه، أن أبرز إشكالات مهنة المحاماة في فلسطين هي تدخل الأجهزة الأمنية، في حين يرى 52% منهم أن الفساد الإداري في النيابة والقضاء هو من أبرز إشكالات المهنة⁶⁹.

د. وزارة الزراعة:

في نيسان/أبريل 2006، كشف وزير الزراعة محمد رمضان الآغا النقاب عن تحويل أحد موظفي الوزارة إلى السلطة القضائية بتهمة اختلاس مبلغ 300 ألف شيكل (نحو 67,317 دولار أمريكي) وارتكاب مخالفات مالية وإدارية⁷⁰.

وفي سنة 2011، وُجّهت لائحة اتهام بحق وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية في رام الله إسماعيل دعيق، في قضايا فساد مالي وإداري في خصوص قطع أراضٍ في أريحا، ومبلغ استرداد ضريبي بقيمة 500 ألف دينار. وقد حولت هيئة مكافحة الفساد ملف التحقيق مع دعيق إلى المحكمة المختصة بالنظر في جرائم الفساد⁷¹.

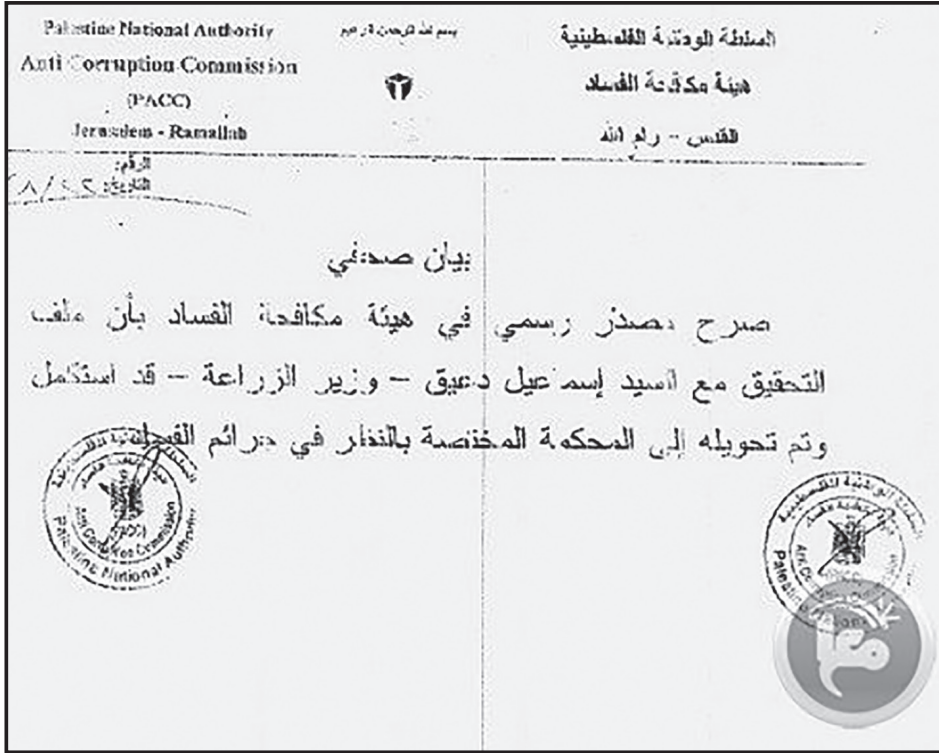
⁶⁸ جمال غيث، تقرير دولي حول الفساد يثير غضب أجهزة أمن السلطة، فلسطين أون لاين، 2013/1/31، انظر: <http://bit.ly/1nDeEvj>

⁶⁹ مساواة، المرصد القانوني الثاني لبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين، نيسان/أبريل 2012، صدر هذا التقرير بدعم من مؤسسة المستقبل وإسهام من NDC وUNDP، انظر: <http://bit.ly/1CG4ZbA>

⁷⁰ سمير حمتو، الآغا يكشف النقاب عن تحويل أحد موظفي وزارة الزراعة للقضاء بتهمة اختلاس 300 ألف شيكل، الحياة الجديدة، 2006/4/25، انظر: <http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=7&id=23620&cid=416>

⁷¹ نادية سعد الدين، اتهام وزير الزراعة الفلسطيني بفساد يشمل أراضي و500 ألف دينار، الغد، 2011/8/24.

ونقلت وكالة معاً الإخبارية بيان لهيئة مكافحة الفساد جاء فيه: "إن ملف التحقيق مع السيد إسماعيل دعيق —وزير الزراعة— قد استكمل، وتمّ تحويله إلى المحكمة المختصة بالنظر في جرائم الفساد"، وفيما يلي صورة عن هذا البيان:⁷²



لكن دعيق نفى التهم الموجهة إليه زاعماً بأنها مجرد فبركات، ورأى أن قرار إحالته إلى محكمة الفساد هو "اغتيال سياسي"، واتهم هيئة مكافحة الفساد بتحويل ملفه من دون استكمال التحقيق معه، وأردف "ما يحدث مؤامرة. مؤامرة من أشخاص حاولوا الحصول على أراضي استأجرتها في أريحا، ومن بعض الموظفين والتجار الكبار الذين تضررت مصالحهم".⁷³

⁷² مكافحة الفساد تحيل وزير الزراعة لمحكمة جرائم الفساد، معاً، 2011/8/22، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=415373> لم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

⁷³ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية تحيل وزير الزراعة إلى القضاء، الشرق الأوسط، 2011/8/23، انظر: http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11956&article=637063&feature=#.VDYo_1ejZeE

هـ. وزارة السياحة:

بحسب تقرير نشره المركز الفلسطيني للإعلام، فإن مصادر خاصة للمركز أكدت له سنة 2006، بأنّ هناك العديد من القطع الأثرية، تمّ إرسالها إلى الخارج بحجة عرضها في أحد المعارض الدولية، ولم يتم استرجاعها إلى مخازن وزارة السياحة. كما تشير المصادر، إلى قيام بعض موظفي الدائرة في قطاع غزة بالموافقة على إزالة بعض المباني الأثرية، مقابل مبالغ من المال قُدّمت لهم كرشوة من أصحاب هذه المنازل، بدلاً من الحفاظ على طابعها الأثري، وكذلك عملية غُصّ النظر عن العديد من القطع الأثرية المهمة التي تمّ اكتشافها بالمشاركة مع الفرنسيين، لصالح بعض الفنيين الأجانب المشاركين في عملية الحفر والتنقيب، وذلك في مقابل رشوتهم⁷⁴.

كما كشفت النائب عن كتلة فتح البرلمانية نجاة أبو بكر، لموقع فلسطين أون لاين، في شباط/فبراير 2012، عن تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري في وزارة السياحة في حكومة رام الله، مشيرة إلى أن هذه المظاهر تعم كافة وزارات السلطة الفلسطينية، "إلا أنها تزداد بكثرة في هذه الوزارة". وقالت أبو بكر: "إن وزارة السياحة باتت مثقلة بالفساد الإداري والمالي، وهناك معلومات كثيرة تفيد بذلك"⁷⁵، إلا أنها لم تقدم أدلة محددة في هذا الموضوع.

كما أكدت وزيرة السياحة والآثار الفلسطينية رولا معايعة لوكالة معا الإخبارية، في تموز/يوليو 2013، على وجود مهربين ولصوص للآثار الفلسطينية يبيعونها مقابل مبالغ مالية كبيرة⁷⁶.

و. وزارة الاقتصاد:

أعلن ناطق رسمي في هيئة مكافحة الفساد في 2012/2/9، عن إحالة ملفي وزير الاقتصاد حسن أبو لبدة، الذي اتهم بغسيل الأموال والتلاعب بسوق المال، والاحتيال، وجرم الفساد، وإساءة الائتمان؛ ومدير عام وزارة المالية سابقاً سامي رملوي المتهم

⁷⁴ وزارة السياحة والآثار الفلسطينية.. تجاوزات إدارية مالية وأخلاقية خطيرة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/11/20، انظر: <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=106688>

⁷⁵ عبد الله التركماني، أبو بكر: تفشي الفساد في وزارات رام الله، فلسطين أون لاين، 2012/2/13، انظر: <http://bit.ly/ZqmJJV>

⁷⁶ الآثار في فلسطين.. تسرق وتهود ولصوص يتقاضون الثمن، معاً، 2013/7/4، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=611264>

بالاختلاس، إلى محكمة جرائم الفساد بعد توقيفهما عن عملهما، والانتهاك من التحقيقات معهما وتقديم لائحة اتهام بحقهما⁷⁷. وكانت مصادر أمنية فلسطينية ذكرت أنه أُلقي القبض في 2006/2/3، على رملاني بينما كان يحاول مغادرة الأراضي الفلسطينية إلى الخارج، عبر جسر الملك حسين في غور الأردن، وبحوزته حقيبة دبلوماسية بداخلها ملايين الدولارات، موضحة أنه سبق أن تمّ إلقاء القبض على زوجته وهي تحاول تهريب مبالغ كبيرة عبر معبر رفح⁷⁸.

ز. وزارة الشباب والرياضة:

أشار وزير وزارة الشباب والرياضة السابق صلاح التعمري في حكومة أحمد قريع، في تصريحات صحفية له في 2005/2/2، أن "جيش" المديرين، والمديرين العامين البالغ عددهم 228 من أصل 660 موظفاً يشكلون معضلة كبيرة ولا بدّ من إيجاد حلّ لها. وقد كشف مصدر مسؤول في وزارة الشباب والرياضة عن تجاوزات في الوزارة، منها على سبيل المثال تعيين ابن أخت مسؤول أمني كبير يحمل فقط الثانوية بمنصب مدير في الوزارة، وآخر يحمل الشهادة الإعدادية، عُيّن أيضاً مديراً لمكتب مسؤول في الوزارة بالصفة الغربية. كما تضمنت عملية التوظيف والتسكين مواقع وظيفية وهمية، حيث تمّ تسمية طاقم كامل من الموظفين لصالة وهمية في رفح غير موجودة. وهناك العديد من الحالات التي تجعل لوزارة الشباب والرياضة خصوصية من حيث التوظيف على أساس الانتماء العائلي، حيث تمّ رصد سبعة موظفين من عائلة واحدة، وأربعة أشقاء، ومديراً عاماً وزوجته وابنه وابن أخيه⁷⁹.

هذا وقد تمّ الحصول أيضاً على نسخة من جواز سفر لمسؤول كبير في الوزارة، تمّ تغيير تاريخ الميلاد فيه لنسختين، بهدف تمديد فترة عمله في الوزارة بعد وصوله إلى سنّ التقاعد⁸⁰.

⁷⁷ هيئة مكافحة الفساد تحيل الوزير أبو لبدة لمحكمة جرائم الفساد، معاً، 2012/2/9، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=459118>

⁷⁸ اعتقال مسؤول فلسطيني حاول الهرب بـ 100 مليون دولار، صحيفة البيان، 2006/2/4.

⁷⁹ ملفات الفساد في وزارة الشباب والرياضة تزكم الأنوف، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/10/30، انظر: <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=106950>

⁸⁰ المرجع نفسه.

ح. وزارة الشؤون الخارجية:

تعاني وزارة الخارجية مثل كثير من وزارات السلطة من تكس في الموظفين وبطالة مقنعة خصوصاً على درجات السكرتاريا الدبلوماسية والمستشارين، بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري والمالي. فبحسب المركز الفلسطيني للإعلام، تمّ تعيين ابنة أخت مسؤول كبير في الوزارة وهي ما زالت سنة أولى في الجامعة على درجة سكرتيرة مباشرة، أي براتب يقارب الخمسة آلاف شيكل (نحو 1,114 دولار أمريكي) شهرياً، كما حصل موظف بشهادة ثانوية على درجة مستشار في الخارجية أي براتب يصل إلى 8,500 شيكل (نحو 1,894 دولار أمريكي). هذا عدا الموظفين الذين تمّ ترفيعهم في 2005/10/20 إلى درجات أعلى، بعد عملية التسكين خارج المدة القانونية التي أقرها مجلس الوزراء⁸¹.

وتشكو وزارة الخارجية من ظاهرة العائلية، فهناك على سبيل المثال زوجة موظف كبير في الوزارة وشقيقه، لم تلتزم زوجته بالدوام طيلة خمسة أعوام، مع تقاضيها للراتب كاملاً. وهناك مسؤول كبير أيضاً قام بتعيين ابنه بشكل مباشر مديراً في الوزارة، هذا إلى جانب الوساطة والمحسوبية في الدورات الخارجية⁸².

وفي سنة 2007، كشف مصدر مطلع في وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، عن أن الموظف إبراهيم خريشة، الذي أوقف عن العمل وشكّل له لجنة تحقيق قضائية برئاسة قاضيين من المحكمة العليا بتهم سابقة، قد استولى على شيك بنكي من وزارة المالية لوزارة الخارجية بقيمة 53 ألف شيكل (نحو 13 ألف دولار أمريكي⁸³) ويرفض تسليمه للوزارة. وحسب المصدر، فإن الموظف كان قد استولى في وقت سابق على سيارة الوزير، ويراها ملكاً شخصياً له ولأفراد أسرته⁸⁴.

⁸¹ الفساد الإداري والمالي وواقع وزارة الشؤون الخارجية قبل تسلم الحكومة الفلسطينية الجديدة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/4/10، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/10_4_06.htm

⁸² المرجع نفسه.

⁸³ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2007، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.1081.

⁸⁴ اعتقال موظف مختلس في الخارجية، صحيفة البيان، 2007/2/2.

ط. فساد سلطة المياه:

ضبطت نيابة مكافحة الفساد أحد كبار موظفي سلطة المياه متلبساً في محافظة الخليل، في أثناء قيامه بإجبار عدد من موظفي ومستخدمي سلطة المياه خلال أوقات الدوام الرسمي بترك مكان عملهم، بعد تزوير سجلات الدوام اليومي، ليستخدم المعدات الهندسية الخاصة بعمل تلك الدائرة في أعمال البناء التي يقوم بها في منزله الخاص، مستغلاً نفوذه وسطوته على هؤلاء الموظفين والمستخدمين، ومستثمراً وظيفته لتحقيق مآرب شخصية⁸⁵.

ي. الفساد في هيئة البترول:

على خلفية قضية فساد مالي وإداري في الفترة 1994-2003، قضت محكمة صلح رام الله في آذار/ مارس 2009، بحبس الرئيس الأسبق للهيئة العامة للبترول الفلسطينية حربي محمود عبد القادر صرصور لمدة سنتين وغرامة مالية بمبلغ 100 ألف دينار أردني⁸⁶. وحسبما نُشر من أنباء فإن حربي صرصور قام باختلاس أكثر من 100 مليون دولار أمريكي من عوائد البترول القادم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 من "إسرائيل"، وهو مبلغ تقاسمه الرجل مع عدد من رجال السلطة والهيئة⁸⁷. وفي أيار/ مايو 2014، أصدرت محكمة بداية رام الله بصفقتها الاستئنافية، حكماً يقضي بحبس حربي صرصور، مدة ثلاثة أعوام وغرامة مالية بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي ورد المبالغ المختلسة عن جريمة الاختلاس⁸⁸.

2. الابتزاز السياسي الداخلي:

عثرت حماس بعد سيطرتها على مقر أجهزة أمن السلطة في قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، على عشرات من الوثائق وملفات الفساد والأشرطة الجنسية التي توثق

⁸⁵ بالجرم المشهود - ضبط جريمة فساد في الخليل، معاً، 2013/11/12، انظر:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=646682>

⁸⁶ منتصر حمدان، السجن عامين وغرامة على مسؤول فلسطيني سابق، الخليج، 2009/3/17، انظر:

<http://www.alkhaleej.ae/portal/3faa234d-0adf-41f3-8e5f-657ea67e2716.aspx>

⁸⁷ فساد الهيئة العامة للبترول بين غياب القانون وانعدام المسؤولية، فلسطين الآن، 2006/11/20، انظر:

<http://www.paltimes.net/olddetails/news/65386>

⁸⁸ طالع النص الكامل للدعوى: الحكم بحبس مدير هيئة البترول السابق برام الله وتغريمه 5 ملايين دولار،

دنيا الوطن، 2014/5/18، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/18/539460.html>



ممارسات جنسية لرموز كبار في السلطة، جرى تصويرهم خلصة لابتزازهم، أو لتحقيق أهداف مختلفة. وكشف وزير الداخلية السابق سعيد صيام في 2007/8/23، عن أسطوانات قال إنها تحوي تصوير عمليات إسقاط جنسي لقائد جهاز أمني، ونائب عام، وابنة وزير، ومسؤول فتاوي، وقال إنه سيعرض هذه الأسطوانات أمام عدد محدود من الصحفيين للتأكد من الحقيقة، بسبب تعرضها لأعراض الناس⁸⁹.

وفي مقابلة مع محمد نزال، القيادي في حماس، في كانون الأول/ ديسمبر 2008، على تلفزيون الجزيرة الفضائية في برنامج "بلا حدود"، مع الصحفي أحمد منصور، كشف عن وثيقة في 2005/7/20، تثبت بأن جهاز الأمن الوقائي "اللي هو مفروض يخضع لسلطة الرئاسة الفلسطينية، بيتجسس على مكتب محمود عباس"، وأضاف بأن هناك صراعاً وتنافساً شديداً بين جهاز الأمن الوقائي وبين المخابرات العامة، ولهذا كان أعضاء من الأمن الوقائي يخترقون المخابرات العامة ويسقطون شخصيات أمنية إسقاطاً جنسياً، وبالتالي يحاولون أن يبتزّوهم، ويخضعوهم لسلطتهم ويخترقوا جهاز المخابرات العامة. وأكد نزال أن أعضاء قيادات في حركة فتح، في المجلس الثوري، وفي اللجنة المركزية، ووزراء، قامت أجهزة المخابرات بتصويرهم بأوضاع مشينة لابتزازهم ومصادرة قرارهم، وقال إن قرار حماس هو الاحتفاظ بهذه الأشرطة والوثائق⁹⁰.

وفي 2010/2/9، بثت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي تقريراً عن الفساد في مكتب عباس، استند إلى وثائق قالت إن المدير السابق لوحدة مكافحة الفساد في جهاز المخابرات الفلسطيني فهمي شبانة التميمي جمعها على مدار الأعوام الستة الماضية. واستعرض الضابط مستندات وصور تتهم مدير مكتب الرئيس الفلسطيني ورئيس ديوان الرئاسة الفلسطينية رفيق الحسيني بالفساد والتحرش الجنسي، وباستدراج نساء تقدمن للحصول على وظائف في مقر الرئاسة لإقامة علاقة غير شرعية معهن، وكشف عن شريط فاضح يظهر الحسيني مع امرأة⁹¹.

⁸⁹ سمير حمتو، حماس تكشف وثائق حول تجسس أجهزة الأمن على المقاومة، الدستور، 2007/8/24، انظر: <http://bit.ly/1sMEcco>

⁹⁰ الجزيرة.نت، 2008/12/28، انظر: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/d14ea11d-e4a5-4305-b49e-1f0c34bf2ce4>

⁹¹ تقرير يتهم السلطة الفلسطينية بالفساد، الجزيرة.نت، 2010/2/10، انظر: www.aljazeera.net/news/pages/45cfdb02-360e-42c9-b010-62973e3c96e5؛ وشبانة: لدي المزيد عن فساد السلطة، الجزيرة.نت، 2010/2/15، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/pages/c70642e3-a152-4ffe-a20a-1d5125198877>

وشكل عباس لجنة تحقيق في هذه المزاعم برئاسة أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح أبو ماهر غنيم، وعضو اللجنة المركزية للحركة عزام الأحمد، ورئيس المحكمة الحركية العليا رفيق النتشة⁹². وتساءل شبانة عن جدوى لجنة تحقيق من حركة فتح يشارك فيها من هو متهم أصلاً أو له مصلحة، مشيراً إلى عضوية عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في تلك اللجنة⁹³.

وأغلق عباس هذا الملف بإعفاء الحسيني من منصبه، وأمر قادة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي بحرق كافة التسجيلات المخلة بالآداب الموجودة لديهما، فيما حملت لجنة التحقيق الخاصة رئيس جهاز المخابرات العامة السابق توفيق الطيراوي، المسؤولية كاملة حول تصوير الحسيني⁹⁴.

ثالثاً: استغلال "إسرائيل" لملفات الفساد في الابتزاز السياسي والأمني:

تستخدم "إسرائيل" ملف الفساد في السلطة كورقة من أوراق الابتزاز والضغط، التي تجعل المسؤولين في السلطة أكثر استعداداً للتنازل في القضايا السياسية الحساسة. وفي سنة 1996، قام رئيس الحكومة حينها بنيامين نتنياهو، بنشر ادعاءات عن حسابات بنكية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وعن تحويلات مالية باسمه للضغط عليه من أجل القيام بتنازلات سياسية⁹⁵.

كما عرضت القناة العاشرة الإسرائيلية خلال سنة 2010، مستندات وصوراً لمدير مكتب الرئيس الفلسطيني رفيق الحسيني تتهمه بالفساد والتحرش الجنسي⁹⁶.

وفي نهاية سنة 2012، نشرت بعض الصحف خبراً تدعي فيه أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسبي ليفني صرحت بأنها مارست الجنس مع قادة عرب

⁹² عباس يوقف رئيس ديوانه عن العمل ويشكل لجنة تحقيق في قضايا فساد، الشرق الأوسط، 2010/2/15، انظر: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11402&article=557216#.U6QGbkCjZeE>

⁹³ شبانة: لدي المزيد عن فساد السلطة، الجزيرة.نت، 2010/2/15.

⁹⁴ فلسطين، 2010/4/7.

⁹⁵ الحياة، 2010/2/13، انظر: <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/108311>

⁹⁶ القناة العاشرة الإسرائيلية: تعرض تقريراً حول الفساد المستشري في مكتب رئاسة السلطة الفلسطينية، عرب 48، 2010/10/31، انظر: www.arabs48.com/?mod=articles&ID=68698

وفلسطينيين، في غرفة مزودة بالكاميرات التي تصور الممارسة، للحصول على معلومات تُفيد "إسرائيل"⁹⁷. لكن موقع التايمز أوف إسرائيل The Times of Israel نفى هذا الخبر⁹⁸.

وقد أباح أحد أشهر الحاخامات في "إسرائيل"، آري شفات Ari Shvat، ممارسة الجنس غير المشروع في سبيل الأمن القومي لنساء الموساد، مستشهداً بقصص من التلمود تحدثت عن نساء أَعُوْن مقاتلين من الأعداء من أجل الحصول على معلومات قيمة، مضيفاً أنه "من الأفضل إعطاء هذه المهمات لنساء فاسقات"⁹⁹.

رابعاً: مكافحة السلطة الفلسطينية للفساد:

سعت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها للتصدي للفساد ولو بشكل صوري. ففي أيار/ مايو 1997، أصدر ياسر عرفات أوامره بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ولتابعة القضايا التي وردت في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول لسنة 1996¹⁰⁰، والذي أفاد بوجود ممارسات تسببت في ضياع 326 مليون دولار أمريكي من الأموال العامة خلال سنة 1996 وحدها¹⁰¹. وفي الوقت نفسه، نفى جزار القدوة رئيس هيئة الرقابة العامة، في لقاء مع صحيفة الدستور الأردنية في 1997/5/27، نفياً قاطعاً أن تكون هناك تجاوزات خطيرة ارتكبتها وزراء في السلطة الفلسطينية، واتهم "إسرائيل" أنها هي وراء الحملة الملفقة على السلطة، ونفى أن يكون قد تعرض لأي تهديدات من أي جهة فيما يخص التقرير¹⁰².

⁹⁷ وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تعترف: ليفني: مارست الجنس مع عريقات وعبد ربه... والكاميرات تصور!، الوطن، الكويت، 2012/11/11، انظر: <http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=232851>

⁹⁸ Site of The Times of Israel, 4/11/2012, <http://www.timesofisrael.com/leading-egyptian-daily-falsely-claims-livni-admitted-to-having-sex-with-arabs-for-political-gain>

⁹⁹ عرب 48، 2010/10/4؛ وانظر: *The Jerusalem Post*, 10/6/2010, <http://www.jpost.com/Jewish-World/Jewish-News/Rabbi-declares-sleeping-with-the-enemy-kosher>

¹⁰⁰ الرأي، 1997/5/27.

¹⁰¹ الأسواق، 1997/6/15.

¹⁰² الدستور، 1997/5/27.

ولكن التقرير الذي صدر عن لجنة تقصي الحقائق، بيّن حجم التجاوزات والفساد الذي ارتكب في مختلف مؤسسات السلطة، وطلب التقرير من الرئيس عرفات إصدار تعليماته بمعاينة المخالفين ممن ثبتت إدانتهم، مثل وزير الشؤون المدنية جميل الطريفي، ووزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث، ووزير الثقافة ياسر عبد ربه، والمدير العام في وزارة الصحة، ومدير عام الصيدلة في الوزارة، ومدير عام وزارة البريد والاتصالات محمد سكيك¹⁰³. وبالرغم من التقرير الذي قدمته اللجنة، التي كانت تهيمن عليها حركة فتح، إلا أن عرفات تجاهل متابعة القرارات، بالرغم من أن غالبية الوزراء استقالوا على خلفية هذا التقرير، وصوّت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات حينها بـ 56 صوتاً مقابل صوتاً واحداً¹⁰⁴. ولكن عرفات نجح في احتواء نتائج التقرير، وتمّ استيعاب عدد من أعضاء المجلس التشريعي في الحكومة الجديدة، وبشكل خاص بعض من أسهموا في إعداد تقرير الفساد، مما أضعف من هيبة وسمعة المجلس أمام المواطنين¹⁰⁵، وهو ما يدل على عدم جدية في المحاسبة.

وكان ياسر عرفات، قد صرّح في مقابلة له في صحيفة الشرق الأوسط في شباط/فبراير 1997، بأن السلطة ليس لديها أموال تسمح بالفساد، وقال: "لدينا عجز يومي من 7-9 ملايين دولار أمريكي، ولسنا دولة غنية حتى نتحمل مثل هذه الخسائر، هناك من يحاول التشهير بنا"¹⁰⁶.

وفي 20/6/2010، أصدر محمود عباس قراراً بتأسيس هيئة مكافحة الفساد¹⁰⁷ في الضفة الغربية برئاسة رفيق النتشة، الذي صرّح بأن مجموع ما حوّل للهيئة منذ بدء عملها وحتى كانون الثاني/يناير 2012، بلغ ما يقارب 200 ملف يتعلق بالفساد. وقال النتشة أنه تمّ استرداد نحو 25 مليون دولار أمريكي من خلال التحقيق في قضايا الفساد، بالإضافة إلى إعادة بعض الأراضي المسجلة بأسماء بعض القيادات والشخصيات ممن

¹⁰³ صحيفة العرب اليوم، عمان، 1/8/1997.

¹⁰⁴ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 117.

¹⁰⁵ عزمي الشعيبي، "دراسة حالة فلسطين المحتلة"، في ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 20-23/9/2004، أمان، انظر: <http://bit.ly/1v3rZfW>

¹⁰⁶ الشرق الأوسط، 20/2/1997.

¹⁰⁷ انظر: موقع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، في: <http://www.pacc.pna.ps/>

استأنمهم أبو عمار عليها¹⁰⁸. وصرّحت صحيفة الدستور الأردنية في 2012/1/2، أن حركة ترحيل كبيرة تجري على أرصدة شخصيات فلسطينية كبيرة في البنوك الأردنية إلى بنوك دول أجنبية في أعقاب معلومات عن عزم هيئة الكسب غير المشروع في السلطة الفلسطينية فتح ملفات مسؤولين سابقين متهمين بقضايا فساد واختلاسات كبيرة. ويشار إلى أن عدداً من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية تقدموا باستقالاتهم في أعقاب طلب هيئة مكافحة الفساد منهم التقدم بإقرارات بدممهم المالية وفقاً للقانون¹⁰⁹.

كما شرعت نيابة هيئة مكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر 2012، بمصادرة أموال وممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، تعود لكل من محمد رشيد، ووليد النجاب، وخالد الفراء، وتقدر بملايين الدولارات لصالح خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية¹¹⁰.

ووفق مصادر هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للجزيرة.نت نهاية سنة 2013، فإن الهيئة حولت إلى المحكمة 65 ملف فساد منذ تأسيسها سنة 2010، تمّ البت في عشرين قضية، واحدة منها فقط انتهت بالبراءة¹¹¹.

وفي استطلاع للرأي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر 2013، على عينة من أفراد وأسر المجتمع الفلسطيني، فإن الوساطة والمحسوبية، كانت أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعتقدون بوجود الوساطة والمحسوبية 93.2% في القطاع العام، و86.4% في القطاع الخاص، و86.1% في المجتمع المدني، و63.3% في الهيئات المحلية. كما يعتقد 83.1% من الأفراد بوجود رشوة في القطاع العام، و73.6% في القطاع الخاص، و74.4% في المجتمع المدني، و44.5% في الهيئات المحلية¹¹².

¹⁰⁸ النتشة: استعدنا 25 مليون دولار في قضايا فساد ومنتظر إعادة الميزد، الدستور، 2012/1/9، انظر: <http://bit.ly/1uArM7f>

¹⁰⁹ رياض منصور، شخصيات فلسطينية تهرب أرصدها من الأردن إلى مصارف أجنبية، الدستور، 2012/1/2، انظر: <http://bit.ly/YRaSU4>

¹¹⁰ "مكافحة الفساد" تضع يدها على أموال وممتلكات محمد رشيد ووليد النجاب، القدس، 2012/10/18، انظر: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/392382>

¹¹¹ إدانة مسؤول أمني فلسطيني سابق بالاختلاس، الجزيرة.نت، 2013/12/29، انظر: <http://aljazeera.net/news/pages/8f6dca9c-f1d6-4ede-a450-823eb14891bf>

¹¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين 2013، 2013/12/9، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_CorrSurv2013.pdf

وفي الاستطلاع نفسه، ولكن على عينة من الموظفين العموميين في الضفة الغربية، كانت الوساطة والمحسوبية أيضاً من أكثر أشكال الفساد انتشاراً، حيث بلغت نسبة الموظفين الذين يعتقدون بوجود الوساطة والمحسوبية 87.5% في القطاع العام، و80.2% في القطاع الخاص، و81.5% في المجتمع المدني، و51.1% في الهيئات المحلية. ومن وجهة نظرهم، فإن 67.3% منهم يعتقدون بوجود رشوة في كل من القطاع العام والمجتمع المدني، و64.5% في القطاع الخاص و32.3% في الهيئات المحلية. وكانت هيئة مكافحة الفساد هي أكثر الجهات فاعلية في مكافحة الفساد بنظرهم، حيث أفاد بذلك 83.7%، تليها الشرطة بنسبة 70.7%¹¹³.

خامساً: نماذج من ادعاءات طالبت شخصيات في السلطة الفلسطينية:

كثرت الأحاديث والأخبار عن حجم ثروة ياسر عرفات، نظراً للعديد من التقديرات التي قامت بها جهات مختلفة، وحملات التشويه الشخصي، ولغموض عرفات مالياً. ففي حين نفى المستشار المالي لياسر عرفات محمد رشيد أن يكون عرفات ثرياً، ولديه ممتلكات خاصة وحساب شخصي باسمه¹¹⁴، نشرت مجلة فوربس الأمريكية في 2003/3/17، أن ياسر عرفات سَرَبَ مبلغ 300 مليون دولار أمريكي لحسابات تخضع لسيطرته هو ورشيد في بنوك سويسرية¹¹⁵. وفي 2003/11/9، ادعى برنامج 60 دقيقة الأمريكي، بالاستعانة بالخبير المالي جيم برنس، أن التحقيقات توصلت إلى أن حجم الاستثمارات السرية للقيادات الفلسطينية هو بالمليارات، بل وحددت المصارف المودعة فيها¹¹⁶.

¹¹³ المرجع نفسه.

¹¹⁴ إرث عرفات يهدد ثروة الفلسطينيين، الجزيرة.نت، 2004/11/12، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/d190183a-ecc4-41d5-98af-197289118dfd>

¹¹⁵ Nathan Vardi, Auditing Arafat, Site of *Forbes* magazine, 17/3/2003,

<http://www.forbes.com/forbes/2003/0317/049.html>

¹¹⁶ إبراهيم حمامي، ملفات الفساد في فلسطين.. الخطوة الأولى في رحلة طويلة، الجزيرة.نت، 2006/2/9، انظر:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2242dbca-ee97-42b6-8bca-0e27763093e8>



أما جاويد الغصين، وزير المالية السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس الأسبق للصندوق القومي الفلسطيني، فقد صرّح سنة 2002، بعدما أمر عرفات بسجنه بتهمة اختلاس نحو 6.5 مليون دولار أمريكي من أموال الصندوق القومي الفلسطيني، في إطار الرد على اتهماته، أنّ ثروة عرفات الشخصية تقدر ما بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار¹¹⁷. وليس من المستغرب أن اتهمه لعرفات ناتج عن الخلاف بينهما.

وأفادت مجلة بلومبرغ ماركتس Bloomberg Markets الأمريكية، معتمدة على وثائق نشرتها السلطة الفلسطينية خلال العامين 2002 و2003، أن ياسر عرفات كان يستثمر 799 مليون دولار أمريكي في شركات قابضة في أنحاء العالم، بينها 1.3 مليون دولار أمريكي في نادي شهير للبولينغ في نيويورك¹¹⁸.

كما نشرت صحيفة هآرتس في ملحقها الأسبوعي في 1997/4/4، مقالاً بعنوان "الرجل الذي ابتلع غزة"، ركّز على وجود حساب سري لعرفات في البنوك الإسرائيلية، وغيرها من قصص ووقائع للفساد في السلطة الفلسطينية¹¹⁹.

وفي سنة 2003، فتحت فرنسا تحقيقاً تمهيدياً بشأن تحويل مبالغ مالية كبيرة مجهولة المصدر إلى حساب سهى عرفات زوجة عرفات في باريس. وبعد وفاة عرفات مباشرة زعم تقرير صحفي بريطاني في صحيفة الصنداي تايمز، أن سهى عرفات ستحصل بناءً على صفقة مع أحمد قريع على ما يعادل 13 مليون جنيه إسترليني (نحو 21 مليون دولار أمريكي)، ومعاش مدى الحياة يقدر بملايين أخرى من أموال السلطة الفلسطينية بخلاف نفقات ابنتها زهوة (تسع سنوات حينها) حتى بلوغها سنّ الـ 18، وعندها تحصل على 45 ألف جنيه إسترليني (نحو 72 ألف دولار أمريكي) سنوياً لحين بلوغها سنّ الـ 25. وذكرت الصحيفة أن الصفقة تتضمن حصول سهى على 7 ملايين

¹¹⁷ إبراهيم حمامي، أين الجريمة ومن المجرم؟، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/5/20، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/readers/articles/7amamy/2006/20_5_06.htm

وانظر: عرفات يفرج عن متهمة بقضايا فساد، الجزيرة.نت، 14/10/2001، في: <http://aljazeera.net/news/pages/0aecb8af-84f9-4600-b21b-66f57162b4f1>

¹¹⁸ Report: Arafat Invested in NYC Bowling Alley, site of Fox News, 23/12/2004, <http://www.foxnews.com/story/2004/12/23/report-arafat-invested-in-nyc-bowling-alley/>

¹¹⁹ الحياة، 1997/6/10.

جنيه إسترليني (نحو 11 مليون دولار أمريكي) فوراً بالإضافة إلى 800 ألف جنيه إسترليني (نحو مليون دولار أمريكي) سنوياً لحين بلوغها سنّ التقاعد، ثم يصرف لها 300 ألف جنيه إسترليني (نحو 478 ألف دولار أمريكي) سنوياً¹²⁰.

كما كانت أخبار ثراء محمود عباس، يتم تناقلها منذ بدايات السلطة الفلسطينية، حيث شيد في قطاع غزة سنة 1996، قصراً قدرت كلفت بنائه بأكثر من خمسة ملايين دولار أمريكي، وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قد نشرت صورة هذا القصر¹²¹.

وكان محمد دحلان قد اتهم عباس في حزيران/ يونيو 2011، في رسالة بعث بها إلى رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح، بالتلاعب بأموال صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي أنشئ في عهد ياسر عرفات، وبأموال حركة فتح، التي تقدر بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، وهي عبارة عن استثمارات داخلية وخارجية، وممتلكات نقدية وعينية. كما اتهمه بأنه يتصرف بسرية في أموال حركة فتح التي قدرها بنحو 250 مليون دولار أمريكي نقداً و350 مليون دولار أمريكي موزعة بشكل غير معروف في خارج فلسطين، وقال إن أموال فتح تحولت إلى "صندوق أسود"، ويرفض عباس اطلاع اللجنة المركزية عليها¹²².

وفي نيسان/ أبريل 2009، نشرت وكالة رويترز، نسخاً عن عقود تُظهر أن شركات يديرها طارق وياسر محمود عباس، فازت بعقود مساعدات من الحكومة الأمريكية لإصلاح طرق وتحسين صورة الولايات المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بلغت قيمتها مليوني دولار أمريكي منذ سنة 2005، أي منذ استلام عباس رئاسة السلطة¹²³.

Arafat widow's £13m legacy stirs Palestinian discontent, *The Sunday Times* newspaper, 120 London, 14/11/2004, http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/world_news/article92109.ece
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني وفق معطيات بنك إنجلترا Bank of England لسنة 2003، الذي حدد سعر الصرف بـ 0.627.

121 صحيفة النداء، 1997/1/8.

122 تهم فساد توجه أيضاً لدحلان: دحلان يتهم عباس بالفساد المالي، الجزيرة.نت، 2011/6/12، انظر: <http://aljazeera.net/ebusiness/pages/67fbd983-4798-40c0-ab0e-c40d99c03375>

Adam Entous, EXCLUSIVE-Firms run by President Abbas's sons get U.S. contracts, 123 Reuters, 22/4/2009, <http://www.reuters.com/article/2009/04/22/us-palestinians-aid-abbas-idUSTRE53L2Q220090422>; and see Adam Entous, FACTBOX - USAID contracts with firms headed by Abbas's sons, Reuters, 22/4/2009, <http://uk.reuters.com/article/2009/04/22/uk-palestinians-contracts-sb-idUKTRE53L2R120090422>



وذكرت صحيفة تورنتو ستار Toronto Star سنة 2009، أن ياسر محمود عباس يمتلك عدة شركات تحت اسم مجموعة فالكون القابضة Falcon Holding Group، وحاصل على احتكار توزيع العلامات التجارية للسجائر الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ إيراداتها 35 مليون دولار سنوياً، وانخفضت إلى أكثر من النصف بعد سيطرة حماس على القطاع في حزيران/ يونيو 2007¹²⁴. بالإضافة إلى امتلاكهما عقارات فخمة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتونس، والإمارات، وقطر تفوق الـ 20 مليون دولار أمريكي¹²⁵.

وفي جلسة استماع للصحفي جوناثان شانزر Jonathan Schanzer، نائب رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات Foundation for Defense of Democracies، في 2012/7/10، أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي، حول الفساد في الطبقة السياسية الفلسطينية، قال إنه في سنة 2009، منحت السلطة الفلسطينية جوازات سفر دبلوماسية لاثنتين من شركاء الأعمال لأبناء الرئيس عباس وهما عصام وديفنشي (عاصم) حوراني، تخولهم بالسفر الدولي، مع الحصانة الممنوحة عادة للدبلوماسيين الفلسطينيين. وأضاف شانزر أن ياسر عباس وعاصم حوراني حصلوا على مساعدة من السفير الفلسطيني في السودان سيد المصري، للحصول على ثلاث مساحات غنية بالبترول لصالح شركتهم الموجودة هناك. ويعد هذا العمل انتهاكاً لقوانين العقوبات الأمريكية في السودان، لأن حوراني مواطن أمريكي¹²⁶. وفي 2012/9/19، رفع ياسر عباس دعوى قضائية ضد مجلة الفورين بوليسي Foreign Policy، وضد الصحفي جوناثان شانزر، بتهمة التشهير،

¹²⁴ Oakland Ross, Canadian links us to Palestinian political elite, *Toronto Star* newspaper, 27/4/2009, http://www.thestar.com/news/2009/04/27/canadian_links_us_to_palestinian_political_elite.html

¹²⁵ الأخبار، 2012/6/7، انظر: <http://www.al-akhbar.com/node/94918>

¹²⁶ Jonathan Schanzer, Congressional Testimony, Chronic Kleptocracy Corruption Within The Palestinian Political Establishment, Hearing before House Committee on Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East and South Asia, Washington, DC, 10/7/2012, <http://archives.republicans.foreignaffairs.house.gov/112/HHRG-112-FA13-WState-SchanzerJ-20120710.pdf>

في المحكمة الفدرالية في واشنطن، لنشرهما مقالاً يتهمة وأخاه بالفساد¹²⁷. ولكن صحيفة معاريف ذكرت في 2013/10/27، على موقعها الإلكتروني، أن المحكمة قررت رد دعواه، بحجة أن "أموال دافعي الضرائب الأميركيين تمول نشاطات السلطة الفلسطينية، ولأن ياسر عباس له موقف متنفذ في إدارة تلك الأموال، فإن النقاش الجماهيري لأعماله ضروري"¹²⁸.

وفي سنة 2007، كشفت حركة حماس عن وثيقة لهيئة الرقابة العامة بالسلطة الفلسطينية، عن المخالفات المالية لنبيل عمرو، مستشار محمود عباس، حين كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة صحيفة "الحياة الجديدة" في عهد ياسر عرفات. وتفيد هذه الوثيقة التي تحمل مخالفات مالية خطيرة، بأن هناك 432 ألف شيكل (نحو 105 آلاف دولار أمريكي) لم يثبتوا في حسابات الصحيفة. بالإضافة إلى سلف العمل خلال الفترة 1995-2002، والبالغة 600 ألف شيكل (نحو 127 ألف دولار أمريكي)، باسم كل من نبيل عمرو وحسن الخطيب، وأوضحت أن نبيل عمرو تقاضى مبلغاً قدره 207,020 شيكلاً (نحو 50,393 دولار أمريكي)، صُرفت له من الصحيفة تحت بند "مكافآت ومصروفات شخصية". هذا، عدا تعيينه لشقيقه وليد مشرفاً مالياً للصحيفة، وابنه طارق مشرفاً إدارياً براتب قدره 8 آلاف شيكل (نحو ألفي دولار أمريكي) شهرياً، وابنته نرمين بدرجة "مدير - C"، فيما لم يثبت دوامها في سجلات الحضور والانصراف¹²⁹.

¹²⁷ القدس، 2012/9/25، انظر: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/387038>؛ وانظر:

Jonathan Schanzer, The Brothers Abbas: Are the sons of the Palestinian president growing rich off their father's system?, *Foreign Policy* magazine, 5/6/2012, http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/06/05/the_brothers_abbas

¹²⁸ نجل الرئيس عباس يخسر قضية التشهير ضد مجلة "فورين بولسي"، موقع شبكة قدس، 2013/10/28، انظر: <http://www.qudsn.ps/article/31657>

¹²⁹ هيئة الرقابة الفلسطينية تكشف عن فضائح مالية خطيرة لنبيل عمرو، إخوان أون لاين، 2007/7/9، انظر: <http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=29609&SecID=231>

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2002، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.7378.



أما الادعاءات حول فساد محمد دحلان، فقد كثرت، وخصوصاً أنه ينتمي إلى عائلة متواضعة الدخل، وتحوّل إلى قائد لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة سنة 1994، وإلى وزير للأمن الداخلي في الحكومة الفلسطينية سنة 2003، مروراً بالعديد من المناصب الرفيعة، والتي تنقّل فيها بشكل سريع. وفي حزيران/ يونيو 2011، قررت اللجنة المركزية لحركة فتح فصل دحلان، بعد أن كان عضواً فيها، وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة، متهمه إياه بالفساد وأحالته إلى القضاء¹³⁰.

لقد أشارت التقارير إلى تورط محمد دحلان، في فضيحة عُرفت باسم "معبّر كارني" (معبّر المنطار)، حيث استولى سنة 1997، على 40% من قيمة الضرائب المحصلة من "إسرائيل" عن رسوم المعبر، والتي يبلغ قدرها مليون شيكل (نحو 290 ألف دولار أمريكي) شهرياً، حيث كان يقوم بتحويلها لحساب باسم "سلطة المعابر الوطنية الفلسطينية"، واتضح بعد ذلك أنها حساب شخصي لمحمد دحلان¹³¹؛ وكشف محمود الزهار في تموز/ يوليو 2007، أن هناك وثائق عن لجنة الرقابة في المجلس التشريعي في أيار/ مايو 1997، تثبت أن "إسرائيل" أجرت تحقيقاً مع أحد أباطرة النفط فيها ويدعى عوفاديا كوكو Ovadia Koko، كان يدفع نصف مليون شيكل (نحو 122 ألف دولار أمريكي) سنوياً لمحمد دحلان، كما أوضحت الوثائق رفض "إسرائيل" تحويل مبلغ مليون شيكل (نحو 244 ألف دولار أمريكي) لمسؤول غير دحلان¹³².

وفي سنة 2006، كشفت مصادر خاصة بالمركز الفلسطيني للإعلام، ومقرّبة من السفارة الفلسطينية في دبي، أن دحلان وقّع سنة 2006، عقداً خاصاً لشراء برج استثماري بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي في دبي، وأشارت المصادر أن هذا المشروع يضاف إلى مشاريع أخرى يملكها دحلان من بينها مصنعان غذائيان في جنوب

¹³⁰ "مركزية" فتح تقرر فصل دحلان وإحالته للقضاء، الحياة الجديدة، 2011/6/12، انظر: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=140601&cid=2257>

¹³¹ إبراهيم حمامي، ملفات الفساد في فلسطين.. الخطوة الأولى في رحلة طويلة، الجزيرة.نت، 2006/2/9. ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 1997، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.4504.

¹³² المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/7/25، انظر: <http://bit.ly/1vvYzbN>

إفريقيا¹³³، وفندق طراز خمس نجوم في قطاع غزة¹³⁴. كما ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن دحلان قام بشراء بيت رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة السابق، بقيمة 400 ألف دولار¹³⁵.

وفي 2013/12/29، حكمت محكمة جرائم الفساد في رام الله غيابياً على رشيد أبو شبك، وهو من كبار الفريق الأمني التابع لمحمد دحلان، ومدير عام الأمن الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة (نيسان/ أبريل 2006 – حزيران/ يونيو 2007)، ورئيس جهاز الأمن الوقائي في القطاع (2002-2006)، بالأشغال الشاقة مدة 15 عاماً، وغرامة مالية قدرها 930,496 دولاراً أمريكياً، وهي قيمة المبالغ المختلسة، وذلك بعد إدانته بجرم الفساد المتمثل بالاختلاس الجنائي، والكسب غير المشروع¹³⁶. وكان محمود عباس قد أصدر مرسوماً بإقالة رشيد أبو شبك من منصب مدير عام الأمن الداخلي¹³⁷، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14. وكشفت مصادر مطلعة للمركز الفلسطيني للإعلام، في نيسان/ أبريل 2011، أن أبو شبك هرب إلى بلجيكا وقدم طلباً للحصول على لجوء سياسي بعد تعرضه للملاحقة من السلطة، في إطار تصفية الحسابات بين قيادات فتح، وخضوعه للتحقيق، ومطالبته بتسديد أموال بقيمة سبعة ملايين دولار أمريكي، في إطار التحقيقات الجارية لكشف سرقات المال العام، مبينة أن أبو شبك سدد مبلغ 150 ألف دولار أمريكي¹³⁸.

¹³³ "دحلان" يوقع عقداً لشراء برج بـ 100 مليون دولار في دبي يضاف لسلسلة مشاريعه!!، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006.

¹³⁴ إبراهيم حمامي، "دحلان" ... بين ماضي الحرمان وحاضر الفساد والمال والسلطان، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/2006/da7laan/da7laan_4.htm.

¹³⁵ وعد موافز بربطة عنق هدية و"اغتاظ" من ألوغ عندما هناهُ بشراء بيت رشاد الشوا بـ 600 ألف دولار. دحلان: إنها نهاية الانتفاضة والهجمات والتحريض، الحياة، 2003/7/5، انظر: <http://bit.ly/1tg0UDV>.

¹³⁶ "جرائم الفساد" تحكم على رشيد أبو شبك بالحبس 15 عاماً وغرامة مالية، الحياة الجديدة، 2013/12/30، انظر: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=224297&cid=3166>.

¹³⁷ عقب هزيمة القوات التي يتولى قيادتها أمام حماس في غزة: عباس يقلل أبو شبك ويحل مجلس الأمن القومي، الدستور، 2007/6/22، انظر: <http://bit.ly/YKxsOy>.

¹³⁸ في إطار تصفية الحسابات بين قيادات فتح: أبو شبك يطلب اللجوء السياسي في بلجيكا بعد خضوعه للتحقيق في رام الله، المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/28، انظر: <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=26448>.



خلاصة:

إن هدر الموارد المالية الفلسطينية، بتحويل إيرادات خزينة الدولة إلى جيوب الأفراد، وانتشار الفساد الإداري وغيره، وانتشار البطالة بشتى أنواعها، إضافة إلى تأثر مصداقية السلطة أمام الدول والجمعيات والمؤسسات المانحة، وبالتالي تراجع المساعدات وفرص التنمية، يؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي.

إن الأزمة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو، ومعاناة موظفيها من عدم قبض رواتبهم، والأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا أيضاً، كان من أهم أسبابها استئثار الفساد في السلطة ومؤسساتها، كما تبين لدينا مما سبق، وغياب الرقابة الفاعلة والجادة، سمح بإيجاد طبقات من المنتفعين الذين لا يشغلهم إلا عملية الانتفاع الشخصية، وبالتالي حدوث فجوة بين طبقات المجتمع.

إنّ الفساد الضارب بأوتاده في السلطة الفلسطينية، حتى في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث بلغت الديون المتراكمة لخزينة السلطة على البلديات ومصالح المياه نحو مليار شيكل (نحو 259 مليون دولار أمريكي) في الفترة 1996-2012¹³⁹، في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطيني معاناة اجتماعية واقتصادية هائلة وهو بحاجة لأي قرش يصرف في مكانه الصحيح. ويجب على السلطة أن تقدم نموذجاً حضارياً لشعب يريد تحرير أرضه، في الوقت الذي يعاني فيه من الأزمة الاقتصادية بسبب الحصار المالي والسياسي والاحتلال الإسرائيلي.

¹³⁹ أمان، تقرير الفساد ومكافحته: فلسطين 2012، نيسان/أبريل 2013، ص 21، انظر:

<http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/1397.html>

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2012، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.8559.

الخاتمة

د. محسن محمد صالح

الخاتمة

في السنة التالية لاتفاق أوسلو، نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. ودخل ياسر عرفات في مطلع تموز/ يوليو 1994 قطاع غزة ليبدأ إدارة السلطة، مدعوماً بحركة فتح التي تقود منظمة التحرير الفلسطينية. وبالرغم من المعارضة الواسعة التي واجهت اتفاق أوسلو من الفصائل الفلسطينية العشر... وغيرها؛ إلا أن الأمل كان يحدو القيادة الفلسطينية بأن تتطور السلطة الفلسطينية إلى دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع مرور السنوات، كان من الواضح أن "حصاد البيدر" لم يأتِ وفق "حسابات الحقل"؛ وأننا نجد أماننا، بعد نحو عشرين عاماً، كياناً فلسطينياً مشوهاً يقوم بدور وظيفي يخدم الاحتلال، أكثر من قدرته على تحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

لا يبدو أن المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد كان مبالغاً عندما ذكر لجريدة الحياة في 1995/8/21 أن عرفات "ورط شعبه بمصيدة لا مخرج منها"، وأنه ألقى بنفسه بين الإسرائيليين والأمريكيين. كما أن عرفات نفسه أدرك بعد بضع سنين عبثية مسار التسوية السلمية، فدعم انتفاضة الأقصى، وكان مصيره الحصار والاغتيال مسموماً، لأنه تمرد عن المسار المرسوم لاتفاق أوسلو واستحقاقاته.

والآن، ألم تكفّ عشرون عاماً لنفهم الدرس، ونأخذ العبرة، ونعيد النظر في مسار السلطة الفلسطينية ومستقبلها؟! إن أي دراسة معمقة لتجربة السلطة ستفرض علينا حقيقة أن هذه السلطة يجب إعادة تعريف دورها، لتشكل حاضنة حقيقية لمشروع وطني منشغل بإنهاء الاحتلال، أو أن يتم حلّها حتى لا تكون أداة بيد الاحتلال الإسرائيلي، وغطاء لممارساته في الاستيطان والتهويد... تحت شعار وجود عملية تسوية سلمية.

تكمّن الإشكالية الأساسية والأولى في الجوهر الذي بُنيت عليه السلطة، إذ إنها قامت على اتفاق لا يحمل أي ضمانات ملزمة للجانب الإسرائيلي. فلا يوجد ما يلزم "إسرائيل" بإنشاء الدولة الفلسطينية وفق الرؤية الفلسطينية، أو حتى وفق ما يسمى "الشرعية الدولية"، ولا يتضمن الاتفاق حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ولا بحق ما يلزمها بالانسحاب الكامل من الضفة والقطاع بما فيها شرقي القدس، ولا بحق

اللاجئين في العودة، ولا بتفكيك المستوطنات،... وغيرها. وفي الوقت نفسه، فإن منظمة التحرير ألزمت نفسها بوقف كافة أشكال الكفاح المسلح، والالتزام فقط بالوسائل السلمية في السعي لنيل الحقوق الفلسطينية. كما افتقر الاتفاق إلى وجود مرجعية دولية تلزم "إسرائيل" بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو حتى ما يتفق عليه الإسرائيليون مع الفلسطينيين. أي أن الطرف الفلسطيني وجد نفسه عملياً محكوماً بحسن نوايا عدوه الإسرائيلي!! وقد جعل ذلك عملية التسوية السلمية لا نهائية، مما أدى إلى تكريس الاحتلال وليس إزالته.

هذا الوضع الشاذ سمح للطرف الإسرائيلي أن يُفعل ويوسع ورشة تهويد واستيطان هائلة في الضفة الغربية، ليتضاعف عدد اليهود فيها من نحو 250 ألفاً سنة 1993 إلى ما يقارب 700 ألف حالياً، ولبقى حتى الآن متحكماً إدارياً وأمنياً بنحو 60% من أرض الضفة، ولينشئ جداراً عنصرياً عازلاً يضع خلفه نحو 12% من مساحة الضفة. كما استمر الطرف الإسرائيلي بالتحكم بالحدود والمعابر براً وبحراً وجواً. وخلال العشرين سنة الماضية، تعرضت القدس لمؤامرة تهويد نشطة ومبرمجة، وجرى السعي حثيثاً لإزالة هويتها الإسلامية العربية، ولإعطائها هوية يهودية صهيونية عنصرية مزيفة. وشهدت الفترة نفسها تصاعد الاعتداءات على المسجد الأقصى، ومحاولة تقسيمه زمانياً ومكانياً، وإنشاء عشرات الأنفاق تحته، وحرمان المسلمين من الوصول إليه إلا تحت شروط قاسية... كل هذا يحدث، في الوقت الذي كان على الطرف الفلسطيني أن يجلس على مائدة المفاوضات لينتظر ما يرمى إليه من فتات بعد أن يُقدم ألف مرة ومرة شهادات حسن سلوكه للطرف الإسرائيلي.

وقد أوجد ذلك إشكالية ثانية كبرى، عندما وفرت السلطة غطاء عملياً بالنسبة للطرف الإسرائيلي للتهرب من التزامه كقوة احتلال استعمارية غاشمة، وأتاحت له عملياً الاستمرار في برامج التهويد وبناء الحقائق على الأرض؛ مع عدم القدرة على إيقافه أو مقاومته بسبب الالتزام بمسار التسوية، وبالأعراض بالطرق السلمية فقط. وهكذا وجدت السلطة نفسها تقوم بدور "وظيفي" يخدم الاحتلال، بينما اضمحل وتآكل مشروع الدولة ومشروع التحرير. وتحول الاحتلال حسب تعبيرات قادة إسرائيليين إلى استعمار "نظيف" أو إلى استعمار "خمس نجوم"!!

أما الإشكالية الثالثة فهي أن مسار اتفاق أوسلو ومسيرة السلطة عَقَدَت إمكانات العمل الوطني المشترك، ودَقَّت إسفيناً في وجه المشروع الوطني، وكرست حالة الاستقطاب والانقسام الفلسطينية. وأبرز تجليات هذه الإشكالية أن معظم الفصائل الفلسطينية كانت وما زالت ضدّ اتفاقات أوسلو وما نشأ عنها من التزامات، وأن لدى معظم الفصائل اعتراضات جوهرية أو جدية على مسار التسوية السلمية... ومع ذلك فما زالت حركة فتح مُصرّة على المضي في قيادة المنظمة والسلطة في هذا المسار. كما تجلت هذه الإشكالية في أن مسار المقاومة المسلحة بدا متعارضاً مع مسار السلطة الفلسطينية واحتمالات تطويرها إلى دولة فلسطينية، وبدا لقيادة السلطة والمنظمة أنه لا بدّ من قمع المقاومة وإسكاتها لتحقيق حلم الدولة... أما قوى المقاومة فرأت أنه لا بدّ من استمرار العمل المسلح لإيقاف مسلسل التنازلات عن الحقوق الفلسطينية، ولرفع سوية العمل الوطني الفلسطيني، ولأن الطرف الإسرائيلي لا يفهم إلا لغة القوة. ومن ناحية أخرى، فإن مسيرة السلطة همّشت دور فلسطينيي الخارج، وحصرت همّ قيادة السلطة والمنظمة بفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة (نحو 38% من الشعب الفلسطيني)، وهو ما أنشأ حالة إخلال توازن هائلة في العمل الوطني من منظور ديموغرافي وجيوسياسي.

وارتبط بالإشكالية السابقة إشكالية رابعة متعلقة بتضخم وبتغوّل السلطة الفلسطينية وبضمور منظمة التحرير؛ حتى بدت المنظمة وكأنها دائرة من دوائر السلطة؛ مع أن السلطة يُفترض أن تكون تحت إشراف المنظمة وأحد أدوات العمل الفلسطيني التي تستخدمها المنظمة في مشروع التحرير. لقد كادت أن تنعدم فاعلية منظمة التحرير في الخارج، وانهارت أو تعطلت معظم دوائرها ومؤسساتها، وتآكلت ميزانيتها لتصبح رقماً هامشياً بسيطاً مقارنة بميزانية السلطة، بينما حظيت السلطة بالوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية، وبكادر وظيفي من نحو 170 ألف موظف يعتاشون على رواتبها، كما حظيت بالتعامل الرسمي الدولي معها... وهكذا فمع ضمور دور منظمة التحرير، ومع فشل هذه المنظمة في استيعاب فصائل كبيرة وقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، افتقد الفلسطينيون المظلة التي تجمعهم، كخارج وداخل، أو كفصائل وفاعليات وطنية.

أما الإشكالية الخامسة فارتبطت بالبنى السياسية المؤسسية للسلطة، والتي تخضع لمعايير اتفاقات أوسلو ومسار التسوية؛ بمعنى أن تشكيلها "الديموقراطي" يخضع لسقف الاحتلال والالتزامات المسبقة لمنظمة التحرير. وهو ما جعلها نظاماً يحمل وجهاً

ديموقراطياً بانتخاباته التشريعية والرئاسية. ولكنه نظام لا يتحمل أن يفوز فيه من يعارض اتفاقيات التسوية، وحتى لو حصل على الغالبية الشعبية فإنه سيكون عرضة للإفشال والتعطيل، وللمقاطعة والحصار وإغلاق المعابر ومنع المساعدات والتحويلات المالية... كما حدث مع حركة حماس سنة 2006. بمعنى آخر فإن هذا النظام السياسي لا يستوعب إلا جزءاً من الفلسطينيين هم أولئك الموافقون أو المتوافقون مع سقف أو سُلُو واستحقاقاته.

كما أن منظومة الحريات وحقوق الإنسان ارتبطت بدرجة أو بأخرى بأسقف الاحتلال والاتفاقات الموقعة، فالجمعيات والمؤسسات المحسوبة على تيارات المقاومة تتعرض للإغلاق والمصادرة، والأفراد المؤيدون لتيارات المقاومة يُمنعون من الوظائف، ويطاردون في أرزاقهم ويتعرضون للملاحقات الأمنية من أجهزة السلطة. أما حقّ المقاومة المسلحة للاحتلال، والذي هو حقّ طبيعي، تدعمه التشريعات والقوانين الدولية، فقد تحول إلى عمل "إجرامي"، لمخالفته لقوانين السلطة والتزاماتها، وباعتباره مُعوقاً لمشروع الدولة العتيدة.

ومن جهة سادسة، فإن الاتفاقات والترتيبات الاقتصادية، بما في ذلك بروتوكول باريس، كرست هيمنة الاحتلال على السلطة الفلسطينية، وجعلته رهينة للطرف الإسرائيلي. وهي لم تشكل اتفاقية اقتصادية حقيقية، بقدر ما كانت ترتيبات مالية ضرائبية ربطت الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي. وهكذا فإن هذه الاتفاقات لم تشكل مخرجاً لاستقلال الاقتصاد الفلسطيني وانطلاقته، ولم توفر قواعد حقيقية يمكن الاستناد إليها لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

وبجردة حسابية سريعة فإن السلطة الفلسطينية بعد نحو عشرين عاماً على إنشائها (في سنة 2013) ما تزال أكثر من 87% من صادراتها تذهب إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي، وما زال نحو 72% من وارداتها تأتيها أيضاً من الجانب الإسرائيلي. وكذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يفوق نظيره في السلطة الفلسطينية بنحو 22 ضعفاً (2,200%)، كما أن دخل الفرد الإسرائيلي يفوق نظيره في الضفة والقطاع بنحو 12 ضعفاً (1,200%).

واجهت السلطة أيضاً إشكالية اعتماد اقتصادها على "المال السياسي" وعلى المنح الخارجية التي يأتي معظمها من دول غربية تربط مساعداتها باشتراطات ومسايرات

برنامج التسوية السلمية. ووقعت السلطة إلى حد كبير في بناء اقتصاد استهلاكي، وليس بناء اقتصاد إنتاجي تنموي، وعانت "تورماً" وظيفياً جعلها تُعَيِّن نحو 175 ألف موظف، كما عانت من اختلالات بنيوية في طبيعة التوظيف والنفقات جعلها، على سبيل المثال، تُوظَّف أعداداً ضخمة في المؤسسات الأمنية تصل إلى 65 ألف موظف أي 37% من مجموع الموظفين سنة 2011، وجعلها تنفق على الأمن ما نسبته 31% من ميزانية السلطة، بحيث شكَّلت رواتب موظفي الأجهزة الأمنية نحو 42% من إجمالي نفقات السلطة على الرواتب للسنة نفسها. بمعنى أن جزءاً ضخماً من ميزانية السلطة كان يُنفق على الالتزامات الفلسطينية تجاه الجانب الإسرائيلي وخصوصاً حماية أمنه وأمن مستوطنيه. وهذه أموال ضاعت في توفير بيئة اقتصادية أفضل للجانب الإسرائيلي، دون أن تسهم في التنمية الفلسطينية. ومما زاد الصورة سوءاً أن بعض قادة السلطة ومنظريها أخذوا يركزون على "الرفاه تحت الاحتلال" وليس على "التخلص من الاحتلال"، أو بناء اقتصاد "مقاوم" يدعم صمود الشعب الفلسطيني، ويؤسس للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي ودورته الإنتاجية، ولا يحفل بالكماليات.

هذه الصورة البائسة أنشأت طبقة من المنتفعين، أو ممن ترتعن حياتهم وسُبل معاشهم ببيئة الاحتلال وشروطه وأسقفه ومعاييره؛ وهو ما عقد أي حراك وطني جاد في مواجهة الاحتلال، يضطره للانسحاب، أو يجعل من بقائه أمراً مكلفاً لا يطاق. بمعنى أن بقاء هؤلاء في أعمالهم أصبح مرتعناً بـ"الاستقرار والهدوء"، وهذا "الاستقرار والهدوء" هو ما كان يحتاجه الاحتلال للبقاء وليس للخروج.

أما الفساد المالي والإداري الذي استشرى في أجهزة السلطة ومؤسساتها فهو إشكالية سابعة عانى منها الفلسطينيون في الضفة والقطاع. وكان من أبرز مظاهره مراعاة الولاء قبل الكفاءة في التعيينات، والتوظيف المبني على الانتماء الفصائلي والحزبي والعائلي والعشائري، والبطالة المقنعة، واصطناع المناصب (خصوصاً في فئة المدراء العاميين) لشراء الولاءات أو المحافظة عليها، وأوجه الهدر المالي المختلفة والسرقات؛ وغيرها مما تعرَّض له الفصل الذي درس ظاهرة الفساد في السلطة.

وقد أسهم هذا النوع من الفساد في شراء الذمم، وفي ترهل جسم السلطة، وفي تردي الخدمات، وفي استغلال حاجات الناس وابتزازهم، وفي تعطيل تطوير البنى التحتية والمشاريع التنموية. كما أسهم في إيجاد بيئة تُفسد "مناضلي الأمس"، وتفسد أخلاقهم

الثورية وقدرتهم على تحدي الاحتلال والتضحية لأجل القضية؛ وهو ما أثر سلباً على قطاعات واسعة ليست فقط من التيارات والفصائل المقاومة التي تضررت من سلوك السلطة، وإنما من التيار الرئيسي الذي يدعم السلطة ويعطي أولويات التعيين والتوظيف وهو تيار فتح نفسه.

يبدو أننا بعد عشرين عاماً من إنشاء السلطة بحاجة إلى وقفة جادة وحاسمة لمراجعة تجربة السلطة الفلسطينية وأدائها. وهي مراجعة يجب أن تتم وفق نظرة علمية نقدية فاحصة تضع في اعتبارها الأساسي أولويات المشروع الوطني الفلسطيني، وكيفية التخلص من الاحتلال، وإنهاء دور السلطة الوظيفي في خدمة الاحتلال، والسعي لتحويلها إلى سلطة تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. على السلطة أن تراجع ملفاتها الأمنية والاقتصادية والإدارية لتكون مؤسساتها في خدمة الشعب الفلسطيني، فتنمي اقتصاداً إنتاجياً تنموياً، وتنشئ أمناً يحفظ أساساً الأمن الفلسطيني، ويدافع أساساً عن كرامة الإنسان الفلسطيني وحرية، وعليها أن تحارب الفساد بشتى مظاهره.

على السلطة أن تكون جزءاً من مؤسسات منظمة التحرير لا أن تكون مهيمناً عليها، كما أن على المنظمة أن تعيد بناء نفسها بما يضمن تمثيلها لمختلف شرائح الشعب الفلسطيني وقواه في الداخل والخارج. وعلى السلطة أن تتعامل مع المقاومة كرافعة للعمل الوطني، وليس كمعوق لها أو كعثرة في طريقها، وأن تضمن شراكة حقيقية فاعلة لكل القوى الفلسطينية، بعيداً عن عقلية احتكار السلطة والولاء الفصائلي، وأن يكون معيار التوافق الفلسطيني وتقوية البيت الداخلي الفلسطيني أهم من استحصال الرضى الإسرائيلي أو الأمريكي والغربي.

وباختصار، فإن سلطة لا تصب جهودها وثمارها في تقوية الشعب الفلسطيني وصموده وفي إنهاء الاحتلال... هي سلطة لا تستحق أن تبقى.



فهرست

- (أ)
- أبو عياش، رضوان، 608
- أبو عيطه، حسن، 596
- أبو الفول، فؤاد، 625
- أبو كميل، جبريل، 610
- أبو كوش، محمد، 43
- أبولبده، حسن، 707
- أبو مغلي، فتحي، 696
- أبو هلال، خالد، 524
- الاتحاد الأوروبي، 124-125، 164، 168، 182، 194، 255، 387-389، 392-393، 470، 492، 496-497، 566-567، 570، 643، 648-649، 652، 654-655، 663-665، 668-669
- الاتحاد السوفييتي، 25، 29، 35-37، 40-41، 50، 61، 63، 165، 302، 331، 645
- الأحمد، عزام، 309، 317، 537، 712
- الأردن، 21-22، 24، 27-29، 31-32، 34، 38، 41، 60، 62، 82، 98، 122-123، 166، 178، 366، 384-385، 401-404، 466، 510، 557، 565، 613، 652، 654، 663، 699
- أريحا، 47-50، 55-57، 67، 70-72، 75، 87، 101، 253، 265، 333، 409-410، 448-449، 453، 482، 545، 615، 622، 643، 655، 705-706
- إسبانيا، 384-385، 659
- الأسد، حافظ، 60
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 691
- الآغا، محمد رمضان، 705
- الأكلية الدولية المؤقتة، 389، 668
- الأكلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية، 389، 392-393، 668
- أبرامز، إليوت، 523
- إبراهيم، محسن، 44
- إبراهيم، يوسف، 599
- أبو بكر، نجاة، 707
- أبو الحمص، نعيم، 180
- أبو دقة، عزيز، 701
- أبو دية، نبيل، 610
- أبو الرب، علاء، 527
- أبو الرب، محمود، 258
- أبو زائدة، سفيان، 316
- أبو زنيد، سمير، 258
- أبو ستة، فواز، 686
- أبو شباك، رشيد، 184، 460، 490، 722
- أبو شمالة، ماجد، 693
- أبو شنب، إسماعيل، 322
- أبو عبيدة (كتائب القسام)، 474
- أبو عياش، حافظ، 622-623

- إسلام آباد، 581
 أشتون، كاثرين، 566
 اشيتية، محمد، 151، 570، 599
 الآغا، زكريا، 591
 الأنوار، 409-410، 565
 الإفرنجي، عبد الله، 70، 691
 أفغانستان، 647
 الأقصر، ساهر، 625
 الحمد الله، رامي، 148، 153
 الدار، عكيفا، 566
 ألمانيا، 366، 384-385، 644، 648، 668
 الموز، موتي، 538
 ألون، نيتسان، 538
 الإمارات، 391-393، 666، 719
 الأمم المتحدة، 22، 24-26، 29، 31، 33-34،
 63، 98، 153، 158، 163-164، 166-168،
 170، 207، 266، 269-270، 276، 308،
 456، 466، 494، 543، 548، 567، 589،
 598، 639، 641-644، 648، 650، 654،
 662، 671-673، 728
 - الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون
 الإنسانية (أوتشا)، 586-587
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 695
 - الجمعية العامة، 25، 49، 98، 168،
 269، 516، 589، 642، 672
 - مجلس الأمن الدولي، 23، 26، 32،
 34، 41، 44-45، 47، 94، 163، 266،
 590، 647، 672
 - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)،
 598
 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم
 والثقافة (اليونسكو)، 575، 584
 - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
 اللاجئين الفلسطينيين في الشرق
 الأدنى (الأونروا)، 386، 403،
 415-416، 420، 427-428، 432،
 665
 أنابوليس، 96-97، 312، 389، 547، 565،
 640، 667
 أنس، مالك بن، 267
 أوباما، باراك، 97، 164-165، 566، 675
 أوصلو، 15، 17، 19، 21-24، 37، 42-44،
 46-53، 56-64، 67، 70-75، 77،
 81-82، 86، 92، 103، 109-110، 112،
 114-115، 117، 123، 126، 128-130،
 133، 135-138، 143، 154-156، 159،
 161، 164، 168-169، 173، 192، 194،
 227، 265، 277، 301-304، 307، 309،
 319، 324، 329-330، 332-333، 337،
 386، 448، 453، 464، 471، 478، 483،
 497، 503-505، 509، 512-513، 537،
 545-546، 548-550، 554-555، 563،
 572، 576، 580، 594، 600، 603، 606،
 609، 611، 613، 621، 639، 641-643،
 645-646، 652-654، 658، 663-664،
 669، 674، 682-683، 723، 727،
 729-730
 أولمرت، إيهود، 95-97، 531، 565
 إياد، أبو علي، 693
 أيالون، داني، 69
 أيالون، عامي، 161، 321، 509
 إيران، 165، 329، 368، 529، 645، 648،
 652-653، 658-659
 إيطاليا، 384-385
 إيلان، بار، 97

(ب)

- بابون، فيرا، 620
باراك، إيهود، 81-82، 93، 474، 516، 531، 557، 584
باريس، 67-69، 143، 199، 228، 343، 389، 395، 667، 717، 730
بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 117، 555، 585
بحر، أحمد، 232، 252، 255، 320، 322، 465
البحر الميت، 118
البرازيل، 649
البردويل، صلاح، 607
البرغوثي، حافظ، 631
البرغوثي، مجد، 527
البرغوثي، مروان، 238-239، 243، 540
البرغوثي، مهيب، 610
برلين، 590، 658، 685
برنس، جيم، 716
برنياع، ناحوم، 528
برهوم، فوزي، 527
بروكسل، 536، 570
بريطانيا، 23، 26، 182، 384-385، 644، 648
بريمر، بول، 316
بلجيكا، 722
بلعوي، حكم، 71، 183
بلعين، 543، 589، 592، 610
- بلير، طوني، 567
بن العازر، بنيامين، 471
البنك الإسلامي للتنمية، 243، 695
البنك الدولي، 69، 125، 127، 143، 392-393، 654
بني عودة، غازي، 616، 634
بوش، جورج (الأب)، 41
بوش، جورج (الابن)، 94، 96، 178، 469
656، 519، 523، 643، 494
بوشونغ، بول، 657
البياري، ولاء، 610
بيت حانون، 125، 693
بيت لحم، 86-87، 101، 410، 422، 526، 581، 610، 620، 627
البيتاوي، أحمد، 123
البيرة، 101، 289، 410، 583، 591
بيرزيت، 152، 185، 422
بيروت، 33، 86، 162، 458
بيريز، شمعون، 44، 46، 58، 62، 70، 76، 504
بيغن، مناحيم، 30، 38، 554
بيليتير، ستيفن، 504
بيلين، يوسي، 42
بينت، نفتالي، 120، 570

(ت)

- تركيا، 368، 384-385، 392، 403، 652
تشامبرلين، نيفيل، 58
تشومسكي، نعوم، 671

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة

العامة، 25، 56، 310، 513، 653، 658

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، 71،

313، 304، 206

الجدار العازل، 87–90، 96–97، 110،

112–113، 118–120، 130، 133، 149،

179، 186، 214، 379، 427، 442،

543–544، 564، 582، 584–592، 596،

600، 647، 656، 662، 673

جرادات، هنادي، 179–180

جرجيان، إدوارد، 522

الجزائر، 24، 41، 315، 391، 393، 440

جلعاد، عاموس، 471، 538

جنيف، 161، 661

جنين، 86، 101، 180، 410، 526، 597–598

جهاد، محمد، 511

جهاز الأمن العام (الشاباك)، 321، 441،

465، 468، 472، 474، 509، 515، 526،

536–537، 540

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

223، 285، 345–346، 349، 368، 375،

400–401، 409، 411، 430، 437، 554–555،

558، 702، 715

جول، مونا، 43

الجولان، 24، 28، 303، 401

جولدستون (تقرير)، 158، 312، 647

جونستون، آلان، 220

جونسون، ليندون، 29

جيش الإسلام، 521

جيش التحرير، 21

تشيك، كونراد، 575

التعمري، صلاح، 708

تل أبيب، 42، 44، 97–98، 179، 319، 472،

520–521، 531، 568، 683

التمود، 713

تنظيم القاعدة، 158، 529

تونس، 41، 43–44، 134، 173، 315، 458،

719

(ث)

ثرال، ناثن، 534

(ج)

جامعة الدول العربية، 27، 50، 59، 583،

591، 639

جانتس، بني، 540

الجبالي، غازي، 184، 329

جباليا، 595

جبر، إسماعيل، 258

جبر، توفيق، 220

جبريل، أحمد، 56، 310

جبهة التحرير الفلسطيني (جماعة أبو

العباس)، 304

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

(حداش)، 584

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،

25، 55، 71، 135، 154–155، 177، 206،

231، 306، 331–332، 513، 530

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 25، 55،

86، 135، 154، 177، 198–199، 206،

231، 253، 255، 306، 331–332، 468،

513، 517، 530

- كتلة التغيير والإصلاح، 193، 232،
249، 255

- المكتب السياسي، 310، 334، 336،
511، 524، 530، 534

حركة فتح، 20، 22، 25، 55، 70-71، 108،
126، 133-134، 139، 142، 144، 154-155،
157-159، 166، 177-178، 186-187،
189-190، 192، 195-198، 201-204،
206، 212، 214، 216-221، 225-228،
231-232، 238، 249-251، 253-255،
257، 260، 285، 301-302، 304، 306،
308-309، 311، 313-318، 320، 323،
326-327، 331-335، 337، 344، 359،
365، 389، 457، 460، 472، 475، 478،
481، 484، 486، 489، 494، 508، 516،
518، 520-526، 529-531، 537، 549-550،
582، 598، 612، 616-617، 620، 624،
627، 632-633، 656-658، 669،
682-683، 685، 687-688، 690-693،
697-698، 700-701، 704، 707، 711-712،
714، 718، 722، 727، 729، 732

- كتاب شهداء الأقصى، 158،
177-178، 190، 472، 474، 516،
518، 520، 526، 549، 620

- اللجنة الحركية العليا، 687
- اللجنة المركزية، 177، 183، 187،
238، 316، 318، 507، 511، 514،
524، 537، 683، 692، 711-712،
718، 721

- المجلس الثوري، 238، 316-317،
687، 696، 711

الحرم الإبراهيمي، 77، 112، 319
حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني
(فدا)، 177، 304، 313، 332

(ح)

حبش، صخر، 70

حبيب، خضر، 527

حركة الجهاد الإسلامي، 43، 134، 139،
154-156، 160، 177، 179، 198، 215،
249، 306، 310، 319-321، 329-331،
336، 457، 460، 464، 466، 504-505،
508-509، 513، 515، 520-521،
525-527، 607، 653، 658، 682

- سرايا القدس، 520، 526

حركة حماس، 22، 43، 56، 76، 96، 108،
110، 126، 133-134، 136، 139، 141،
143، 148، 153-159، 166-167، 177،
193-198، 201-209، 213، 215-219،
222، 224-225، 227-228، 231-232،
249-256، 258-259، 285، 302، 306،
308-312، 314، 316، 318-328، 333-336،
344-345، 349، 358-360، 367،
376-377، 387، 389، 454-455، 457،
459-460، 464-467، 470-476، 478،
481، 484، 486، 488-489، 491، 494،
496-497، 499، 504-505، 507-511،
513-516، 519-536، 538-541، 543،
550، 564-565، 569، 583، 598، 607،
611، 616-617، 624، 626-627، 629،
631-633، 635، 643-644، 649، 653،
656-658، 661، 667-670، 673، 682،
689-690، 710-711، 719-720، 722،
730

- كتاب عز الدين القسام، 76، 190،
321، 466، 474، 507، 509-510،
514-515، 520-521، 525، 531،
533

- حزب الله (لبنان)، 521، 649، 653
- حزب البيت اليهودي، 570
- حزب الخلاص الوطني الإسلامي، 607
- حزب الشعب، 55، 177، 206، 304، 313، 332
- حزب العدالة والتنمية، 652
- حزب العمل الإسرائيلي، 37-39، 42، 81
- حزب الليكود، 38-39، 57، 77، 86، 93، 97، 554، 515
- حزب ميرتس، 570
- الحسن، بلال، 57
- الحسن الثاني (ملك المغرب)، 62
- الحسن، خالد، 71
- حسن، مراد، 610
- الحسن، هاني، 524، 683
- الحسيني، أمين، 27
- الحسيني، رفيق، 711-712
- الحسيني، فيصل، 42-43
- حق النقض (الفيتو)، 146، 647، 672-673
- حلف شمال الأطلسي (الناطو)، 652، 675
- حماد، فتحي، 217، 536
- حماد، نمر، 532
- حمامرة، ممدوح، 627-629
- حمد، عبد الرحمن، 180
- حمد، غازي، 611
- حمد، هشام، 508
- حمدان، أسامة، 309، 534
- حواتمة، نايف، 513
- الحوت، شفيق، 57
- حوراني، عاصم، 719
- حوراني، عصام، 719
- حيفا، 179
- (خ)
- خالد، تيسير، 592
- خالد، غسان، 294
- خانيونس، 101، 410، 610
- الخرطوم، 30
- الخريبي، عماد، 610
- خريشة، إبراهيم، 709
- خريشة، حسن، 144، 149، 260، 704-705
- خريطة الطريق، 87، 94-95، 97، 105، 141، 155، 162، 174، 177، 179، 181-183، 185، 210، 317، 324، 328، 469، 471، 494، 518-519، 525-526، 534، 547، 550، 643، 656
- خزيمية، عبد الفتاح، 331
- الخضري، جمال، 196
- الخط الأخضر، 88، 118، 130، 557، 590، 594
- الخطيب، حسن، 720
- خليج العقبة، 31، 178
- الخليل، 52، 73، 76-78، 101، 112، 119، 293، 409-410، 422، 526، 534، 544، 578، 635، 643، 655، 710
- خويرة، سامر، 628-629

354، 359، 367-368، 374، 389-392،
395، 410، 439، 455، 472، 475، 491،
514، 517، 523، 527، 529-534، 536-537،
540-541، 543، 568، 584، 592، 597،
599-600، 610، 615، 624-625، 651،
657، 659، 670-672، 689-690، 699-700،
702، 704-705، 707، 710، 722

رامون، حاييم، 96

رايس، كوندوليزا، 124، 523، 656

راينهاردت، وولف، 523

الرباط، 21، 25

الرجوب، جبريل، 460، 468، 517

رزقة، يوسف، 325

رشيد، محمد (سلام، خالد)، 511، 682-684،
715-716

رضوان، إسماعيل، 584

الرعي، محمد، 610

الرفاتي، محمد، 327

رفح، 101، 121-126، 191، 222، 326، 410،
471، 496، 692، 708

الرمحي، محمود، 232

رملاوي، سامي، 707-708

الرنطيسي، عبد العزيز، 322

رودس، 27

روس، دينس، 655

روسيا، 35، 61، 392-393، 643، 649، 670

روما، 567

ريان، نزار، 322

الريس، ناهض، 185

ريسكين، شلومو، 596

(د)

دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 412،
429، 436، 439

دايتون، كيث، 311، 472، 495، 522-524،
534، 550، 656-657، 704

دبي، 721

دحلان، محمد، 125، 175، 185، 187، 197،
260، 310-311، 327، 460، 518، 523،

657، 683، 695، 697، 718، 721-722

دراغمة، محمد، 629

درور، شلومو، 585

درويش، محمود، 57

دعيق، إسماعيل، 705-706

الدلو، جواد، 624

دمشق، 310، 335، 513، 519، 578

الدوحة، 167، 208، 336

دويك، عزيز، 232، 256

دي سوتو، ألفارو، 494، 656، 668

ديزنفوف (عملية)، 319

ديسكين، يوفال، 472، 474، 527، 536

ديوان الرقابة المالية والإدارية، 138، 142،
144، 250، 258، 282، 325

ديوان الموظفين، 138، 144، 250، 325، 687

(ر)

رابين، إسحق، 21، 39، 43-46، 57-59، 71،
76، 93، 503-504

رأفت، صالح، 313

رام الله، 69، 86-87، 101، 141، 157، 206،
232، 256، 284-285، 289، 295، 313،

316، 327-328، 331، 333، 336، 345،

(ز)

السويد، 24، 384-385، 649
سيناء، 24، 28، 31، 124، 222، 303

زئيفي، أهارون، 518

زئيفي، رحبعام، 86، 332، 468، 517

الزعنون، سليم، 70-71، 320، 509

زكي، عباس، 70، 514، 531

زنجر، يوثيل، 43

الزهارة، محمود، 320، 322، 465، 520، 583،
721

زيد، سلام، 295

(ش)

شابيرا، موشيه، 571

شاحك، أمنون ليبكين، 321، 509، 512

شارون، أريل، 86-87، 91، 93، 95، 179،
322-323، 515-516، 519، 565، 582،
585

الشاعر، موسى، 610

شاليط، جلعاد، 126، 232، 251، 521، 539

الشامي، عبد الله، 322

شامير، إسحق، 38-39، 42

شانزر، جوناثان، 719

شاهين، عبد العزيز، 696-697

شبانة، فهمي، 541، 711-712

الشرق الأوسط، 23، 33، 35-36، 39، 41،
44-45، 61-62، 494، 523، 582، 645

651-652، 675، 697، 714، 719

شرم الشيخ، 24، 81-85، 87، 93، 452،
466، 493، 511، 519، 547-548، 643

668

شريتج، طاهر، 611

الشريف، محي الدين، 514

الشريف، نبيل، 597-598

شعت، حمدي، 598

شعت، نبيل، 71، 180، 320، 506-508، 714

(س)

السادات، أنور، 30، 56، 645

سافير، أوري، 43، 62

ستوكهولم، 26، 44

السرطاوي، 56

سري، روبرت، 543

سعادات، أحمد، 253، 332-333، 468، 517،
540

سعيد، إدوارد، 57، 330، 727

سكيك، محمد، 714

سلطة المياه، 126، 597-599، 710

سلطة النقد الفلسطينية، 67، 142، 236،
282، 314، 356-357، 360، 365

سلفيت، 101، 410

سلوان، 575

سليمان، عمر، 175

سمارة، رامي، 625

السودان، 315، 719

سورية، 21، 24-25، 27، 29، 36، 41، 166،
402-404، 604، 613، 652



طلال، حسين بن، 34-35، 60، 121-122،
708
طهران، 167
طوباس، 101، 410
طوكيو، 651
طولكرم، 86-87، 101، 410، 422، 544
الطبيبي، جواد، 180، 695

(ع)

عايد، خالد، 554
عباس، طارق، 151، 718
عباس، محمود (أبو مازن)، 42-44، 46، 69،
71، 87، 95-96، 105، 109، 141-143،
145-148، 150-153، 155-158، 160-161،
163-166، 174-179، 181-183،
186-187، 190، 192-194، 196-198،
200، 203-209، 214، 216، 218-220،
224، 227، 232، 242، 254-255،
257، 260، 306، 308-313، 315-318،
322-324، 326-327، 333-336، 454،
462-463، 469-470، 474، 488، 494،
518-522، 525، 527، 529-532، 534،
536-538، 540، 542-543، 545، 547-548،
550، 564-566، 568، 570-571، 582،
584، 591، 596-597، 599، 627، 656،
683-684، 711-712، 714، 717-718،
720، 722

عباس، ياسر، 151، 718-720
عبد الله الثاني (ملك الأردن)، 27
عبد الله، رمضان، 310، 330، 513
عبد الله، هشام، 611
عبد الباقي، أحمد، 27

شفات، آري، 713
الشقاقي، فتحي، 329
الشقيري، أحمد، 19-20
الشنطي، عصام، 691
الشوا، رشاد، 722
الشوبكي، جمال، 180
شولتز، جورج، 38
الشيخ، حسين، 533
شيراك، جاك، 649

(ص)

صادق، عدلي، 687
صافية، عفيف، 42
صالح، علي عبد الله، 530
صايغ، يزيدي، 492
صرصور، حربي، 710
الصفطاوي، علاء، 611
صندوق النقد الدولي، 143، 215
صيام، سعيد، 217، 311، 327، 711
الصيفي، سميح، 526
الصين، 14، 167، 384-385، 392، 649، 670

(ض)

الضميري، عدنان، 533، 540

(ط)

طابا، 73، 76، 151، 506، 546
الطريفي، جميل، 714

- عبد ربه، وليد، 596
عبد ربه، ياسر، 44، 55، 71، 714
عبد الرحيم، الطيب، 71، 320، 507
عبد الشافي، حيدر، 42-43
عبد العزيز، عبد الله بن، 311
عبد العزيز، عمر بن، 267
عبد العزيز، فهد بن، 33
عبد القادر، حاتم، 317
عبد الكريم، نصر، 356، 386-387
عبد الناصر، جمال، 19-20
العتيلي، شداد، 598
عثمان، زياد، 616
العراق، 24، 27، 35، 41، 50-51، 165،
315-316، 391، 393، 604، 645، 654
(عرفات)، زهوة، 717
عرفات، سهى، 717
عرفات، موسى، 457-458، 507-508
عرفات، ياسر (أبو عمار)، 20-21، 25-26،
39، 42-46، 48، 50-51، 55-59، 70-71،
79-78، 82، 86-87، 93، 101-102،
105-106، 134-135، 138-141،
146-147، 151-152، 154-155، 159،
165-166، 173-183، 185-187، 192،
227، 236، 238-239، 241-242، 244،
246، 248-249، 305-309، 314-315،
319-324، 330، 332، 359، 453، 458،
462-463، 467، 469، 494، 503-513،
516-518، 549-550، 564، 581، 583،
590-591، 615، 631، 646، 653، 655،
667، 673، 682-684، 686، 697،
712-718، 720، 727
العريش، 222
عريقات، صائب، 160، 180، 240، 313،
565، 567، 570-571، 590
عزام، نافذ، 322
عشراوي، حنان، 42-43، 313
العصا، صهيبي، 610
عصفور، حسن، 43
عطا الله، حازم، 528
عُمان، 391، 393
عمّان، 27، 34، 310، 568، 700
عمرو، نبيل، 179، 614-615، 624، 628،
632، 720
عمرو، ياسر، 71
عميرة، حنا، 313
عنان، كوفي، 466
عوض، محمد، 628
عوض الله، عادل، 514-515
عوض الله، عماد، 514-515
عياش، يحيى، 76، 321، 466، 509-511
(غ)
الغصين، إيهاب، 536
الغصين، جاويد، 717
غنام، فريد، 700-701
غنيم، أبو ماهر، 712
غنيم، أحمد، 687
غور الأردن، 88، 118، 569، 652، 708
غوش قطيف، 322، 467
غوشة، إبراهيم، 56، 320، 507، 513

القدس، 20، 24، 28، 33، 39، 44، 47، 53،
56، 58، 82، 88، 93-95، 97-98، 101،
103-104، 109-114، 118، 129-130،
133، 161-162، 168-169، 189، 209،
213-214، 237، 265-266، 322-323،
346، 401، 409-410، 422، 424، 467،
513، 516-517، 537، 541، 543، 554-555،
557-558، 560، 564-574، 576-585،
587-592، 599-600، 604-605، 608،
616، 622، 632، 650، 662-663، 673،
704، 727-728

— البلدة القديمة، 575-578

القدوة، جرار، 713

القدوة، ناصر، 192

القدومي، فاروق (أبو اللطف)، 55، 71،
181، 192، 309-310، 507

قراقع، عيسى، 540، 548

قريع، أحمد، 42-43، 71، 141، 147،
179-184، 186-187، 190-193، 239،
242، 253، 313، 518-519، 566،
582-583، 590-591، 692، 708، 717

قسييس، نبيل، 148، 185، 208-209، 317

قطر، 167، 368، 391، 393، 413، 719

قليلية، 86-87، 101، 118، 410، 474، 533،
538

قناة السويس، 31

قنواتي، جورج، 620، 629

قنواتي، ماهر، 620

القواسمي، هاني، 203، 326، 490

غوشة، سمير، 71

غولدشتاين، باروخ، 319

(ف)

فاس، 33-34

فاكسمان، نحشون، 319، 611

فان رامبوي، هيرمان، 570

فتوح، روجي، 142، 251، 463، 698-699

الفرا، خالد، 684، 715

فرج، ماجد، 528

فرنسا، 384-385، 393، 648-649، 717

فروانة، عبد الناصر، 440، 548

فلورنسا، 648

فياض، سلام، 69، 109، 145، 148، 180،
200، 204-209، 212، 214-216،
218-219، 225-227، 254-255،
316-318، 335، 359، 368، 389، 476،
497، 523، 525-527، 533-536، 538،
541، 543-544، 592، 596، 599، 603،
640، 686، 697-698، 700-702

فيسغلاس، دوف، 323

(ق)

قاسم، أنيس، 136

قانا، 76

القاهرة، 19-20، 33، 48، 63، 69-70،
121-122، 127، 166، 203، 208، 216،
222، 265، 306، 309-310، 312، 323،
330، 335، 448-450، 453، 470، 482،
490-491، 509، 519، 545، 568، 613،
700

344، 469، 492، 522، 530، 567، 640،
643، 648-649، 654، 656، 658، 663،
667

اللحام، ناصر، 633

اللطرون، 585

لندن، 42، 322، 470، 496

لوس أنجلوس، 322

ليبرمان، أفيجدور، 683

ليبيا، 315، 403، 566، 647

ليفني، تسيبي، 96، 548، 583، 712

(م)

مائير، جولدا، 24

المالكي، رياض، 208، 526، 540، 584

مالي، 23

ماليزيا، 403

مبارك، حسني، 166، 335

مجدلاني، أحمد، 313

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية

والإعمار (بكدار)، 144، 151، 328،

702، 367

المجلس التشريعي الفلسطيني، 101-103،

106-108، 135، 138-139، 141-142،

144-147، 149، 155، 157، 173-179،

181، 183، 186-189، 193-194،

198-199، 202، 206، 209، 216-217،

231-243، 245-262، 266، 274، 277،

280-281، 283-284، 287، 290، 304،

306-307، 309-315، 324-325، 330،

334، 368، 390، 464، 479، 490، 493،

499، 509، 520، 522، 546، 564، 569،

(ك)

كاتس، إسرائيل، 578

كارتر، جيمي، 30، 646

كامب ديفيد، 30، 33، 39، 52، 93، 141،

174، 231، 307، 322، 557، 582

الكرد، ماهر، 43، 697

كرم أبو سالم، 124-125

كريستوفر، وارن، 655

كزابلانكا (الدار البيضاء)، 62

كلينتون، بيل، 46، 93-94، 307

كلينتون، هيلاري، 165

الكنيسة، 30، 39، 57-58، 97، 112

كوريا، 384

كوكو، عوفاديا، 721

الكونجرس (الولايات المتحدة الأمريكية)،

151، 523، 569، 643، 663، 719

كوهين، يورام، 540

الكويت، 35، 41، 50، 391، 393، 647

كيري، جون، 567-569

كيندي، بول، 675

(ل)

لارسن، تيري رود، 43

لاهاي، 589، 598

لبنان، 21، 27، 41، 43، 60، 76، 96، 366،

402-404، 521، 531، 534، 604، 613،

649

اللجنة الرباعية الدولية، 105، 159، 162،

182-183، 195، 200، 204، 326-327،

- 617، 607، 600، 584-582، 576-574
728-727، 621
- مشعل، خالد، 310، 320، 509، 511، 524،
534، 530
- مصر، 21، 24-26، 29-33، 39، 41، 61،
73، 99، 124-125، 166، 178، 197،
222، 312، 315، 328، 331، 336، 368،
385-384، 391، 393، 402-403، 466،
470-471، 519، 531، 604، 635، 645،
654، 698
- مصطفى، أبو علي، 517
- معاليه أدوميم، 569، 590
- معاينة، رولا، 707
- معبر كارني (المنظار)، 125، 721
- معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)،
88، 98، 114-115، 559، 585، 662
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
الفلسطيني (ماس)، 356
- المغرب، 33، 41، 62
- المغني، أحمد، 687
- المقادمة، إبراهيم، 322
- مكة، 108، 158، 198، 200، 203، 227، 311،
490، 521، 523
- مكحول، باسم، 356، 386-387
- المملكة العربية السعودية، 33، 311، 384-385،
391-393، 490، 530، 666
- منصور، أحمد، 711
- منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، 15،
19-26، 29، 33-36، 39، 41، 43-46،
50-52، 55، 58، 61، 63، 67، 70، 75،
99، 106، 108، 111، 134-135، 137،
- 698-697، 693، 686، 639، 626، 614، 581
721، 714، 704
- مجلس التعاون الخليجي، 41، 59
- مجموعة دول البريكس، 649-650، 676
- محفوظ، إسماعيل، 258
- محكمة العدل الدولية، 580، 589-592، 647،
662
- مدريد، 39، 41-42، 50-51، 164، 545،
554، 648، 650
- المدهون، حسن، 474
- مردخاي، يوأف، 526-527
- مرسي، محمد، 166، 328
- المركز الفلسطيني للإعلام، 617، 692-693،
695-696، 698، 700، 707، 709، 721-722
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسحية، 152-153، 622، 688-689
- المركز الفلسطيني للتنمية والحريات
الإعلامية (مدى)، 609، 625-626
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 120،
483، 486-488، 514
- مزرachi، آفي، 539
- المزيني، أسامة، 218
- المسجد الأقصى، 76، 83، 86-87، 91، 93-94،
112، 118، 123، 155، 159، 162، 176،
231، 235، 307، 320-323، 332، 342،
345، 349، 355، 358، 371، 373-374،
376-387، 421-422، 440-441،
467-468، 481، 484، 488، 493، 496،
512-517، 542، 547، 549، 558، 565

موسكو، 24، 670
موسى، عمرو، 591
موفاز، شأؤول، 157
مولر، مايكل، 657
ميتشل، جورج، 93، 165
ميدفيديف، ديمتري، 566

(ن)

نابلس، 86، 101، 323، 410، 421، 526
621، 578، 544
النتشة، رفيق، 150، 258، 683-684، 712
714
نتنياهو، بنيامين، 58، 76-77، 79، 97-98،
120، 512-513، 542، 548، 558، 566
712، 575، 571-569
النجاب، وليد، 684، 715
النجار، جمال، 693
النرويج، 42-45، 393، 655
نزال، محمد، 530، 711
النشاشيبي، محمد زهدي، 71، 240، 697
نعلين، 543
نمر، أحمد، 320، 465
نوفل، ممدوح، 304
نيجيريا، 23
نيسيركي، مارتن، 671
نيويورك، 535

(هـ)

هتلر، أدولف، 58
الهند، 23، 392-393، 649، 668

154، 161، 170، 173-174، 181، 192،
194، 198، 204، 207، 209، 214، 227،
231-232، 235، 238-239، 247، 249،
255، 261، 265، 301-313، 321، 325،
329، 331-337، 362، 458، 503-505،
507، 522، 530-531، 535، 537، 543-544،
563-564، 580-581، 590، 593، 597،
600، 612-613، 632، 639-640، 642-644،
653، 682-685، 717، 723، 727-729،
732

– الصندوق القومي الفلسطيني،
682، 698، 717

– اللجنة التنفيذية، 20، 26، 53، 55،
71، 109، 134، 142، 173، 177،
238-239، 304-306، 308، 311-313،
333، 567، 582، 591، 615

– المجلس المركزي الفلسطيني، 134،
148، 173، 231-232، 238، 305-306،
312-313، 333

– المجلس الوطني الفلسطيني، 19-20،
24-25، 34، 45-46، 56، 148، 161،
238-239، 304، 307، 311-313،
563، 581، 615

– الميثاق الوطني الفلسطيني، 20، 44،
46، 76، 79، 161، 302-303، 307

منظمة التعاون الإسلامي / منظمة المؤتمر
الإسلامي، 581، 583، 652

منظمة السلام الآن، 558

منظمة الشفافية الدولية، 685

منظمة الصاعقة، 25

منظمة الصحة العالمية، 427، 441

منظمة العفو الدولية، 483

الموساد، 329، 713

(ي)

اليابان، 41، 387-388، 392، 651، 665-666،
675
يارنج، جونار، 24
ياسين، أحمد، 56، 467، 673
اليحيى، عبد الرزاق، 525
يوسف، أحمد، 326
يوسف، نصر، 71، 180-183، 187، 497
اليونان، 392، 659

الهندي، أمين، 184، 701

الهندي، محمد، 607

هنية، إسماعيل، 108-109، 145، 152-153،
193-195، 197-199، 203-205، 216-220،
222-223، 225-227، 254-255، 312، 322،
324-327، 368-369، 389، 522-523،
535-539، 540، 564، 567، 569، 592، 692
702

هيئة مكافحة الفساد، 150، 215، 258،
683-684، 705-707، 714-716

هيرشفيلد، يائير، 42-43

(و)

وارد، وليام، 470، 472

واشنطن، 34، 43، 67، 73، 97، 105، 164،
179، 265-266، 330، 448، 450-451،
453، 511-513، 534، 546، 563، 569،
663، 704، 720

واي ريفر، 77-82، 140، 451-452، 467،
494، 546، 643، 655، 664

الوحيدي، ذهني، 692

الوزير، انتصار (أم جهاد)، 70، 318

وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه)،
79، 467، 493، 495، 655

الولايات المتحدة الأمريكية، 19، 29-30،
35-41، 50، 54، 61، 63، 99، 109، 140،
162، 164-165، 174، 178، 181-182،
194، 200، 255، 307، 344، 384-385،
387-389، 392-393، 395، 452، 466،
471، 481، 492-496، 498، 514، 522-524،
566، 571، 643-647، 649، 652، 654-657،
663، 665، 668، 672-673، 675، 704

718

ولفسون، جيمس، 125، 668

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013، 2014.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، 2006.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، 2008.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، 2009.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2008، 2011.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، 2012.

سلسلة أولست إنساناً:

14. عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
15. حسن ابحيص وسامي الصلاحيات ومريم عيتاني، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.

16. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
17. فراس أبو هلال، معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
18. ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
19. مريم عيتاني ومعين منّاع، معاناة اللاجئين الفلسطينيين، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
20. محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
21. حسن ابحيص وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
22. حياة الددا، معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
23. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
24. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
25. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

سلسلة تقرير معلومات:

26. قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
27. قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
28. قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.



29. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
30. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.

42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.

كتب عامة:

53. وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، 2006.
54. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

55. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، 2007، ط 2، 2010.
56. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، 2007.
57. محسن محمد صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، 2007.
58. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، 2007.
59. حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
60. محسن محمد صالح، محرر، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
61. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، 2008.
62. نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 2008.
63. محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2008، ط 2، 2012.
64. إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، 2008.
65. عدنان أبو عامر، مترجم، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، 2008.
66. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، 2009.
67. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، 2009.
68. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975، 2009.
69. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
70. عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، 2009.
71. عدنان أبو عامر، مترجم، قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2009.

72. سامح خليل الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، 2009.
73. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م، 2009.
74. رأفت فهد مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات، 2010.
75. سامي الصلاحات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
76. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، 2010.
77. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، 2010.
78. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
79. عبد الرحمن محمد علي، محرر، إسرائيل والقانون الدولي، 2011.
80. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
81. وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010، 2011.
82. سامي محمد الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2011.
83. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة، 2011.
84. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، 2011.
85. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، 2011.
86. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، 2011.
87. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.
88. نائل إسماعيل رمضان، أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة، 2012.

89. حسني محمد البوريني، مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين، 2012.
90. غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، 2012.
91. دلال باجس، الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً، 2012.
92. وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية، 2012.
93. محسن محمد صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، 2013.
94. بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس، 2013.
95. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، 2013.
96. ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوقة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013.
97. محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5، 2014.
98. عبد الله عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973، 2014.
99. محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين (تم النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
100. محسن محمد صالح، محرر، حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة، 2014.
101. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف - وثائق - قرارات، 2007، ط 2، 2014.
102. ماهر ربحي نمر عبيد، البناء التنظيمي والفصائي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب، 2014.
103. محسن محمد صالح، محرر، قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، 2014.

104. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014، ملف معلومات 21، 2014.

105. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7-2014/8/26، ملف معلومات 22، 2015.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestinian Strategic Report Series:

106. Mohsen Moh'd Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
107. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
108. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
109. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
110. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
111. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
112. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.

Am I Not a Human? Book Series:

113. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
114. Hasan Ibhaies, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
115. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
116. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.

117. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
118. Mohsen Moh'd Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
119. Hasan Ibhaïs and Kahled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
120. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), 2014.
121. Fatima Itani and Atef Daghlàs, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.

Non-Serial Publications:

122. Muhammad Arif Zakauallah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
123. Mohsen Moh'd Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
124. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh'd Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
125. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
126. Ibrahim Ghushèh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghushèh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
127. Mohsen M. Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
128. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.

The Palestinian National Authority

Studies of the
Experience and Performance
1994 - 2013

هذا الكتاب

بعد نحو عشرين عاماً من اتفاق أوسلو ومن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هناك ما يوجب دراسة هذه التجربة من مختلف جوانبها: خصوصاً أنها لم تحقق جوهر الفكرة التي بنيت عليها، وهي التحول من سلطة حكم ذاتي إلى دولة مستقلة كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة).

يحاول هذا الكتاب تقديم دراسة شاملة حول السلطة الوطنية الفلسطينية وتجربتها، من خلال 15 فصلاً تدرس جوانب تأسيس السلطة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والرئاسية، كما تدرس أداء الحكومات المختلفة. ويتناول الكتاب الوضع الداخلي الفلسطيني، والأجهزة الأمنية، وموقف السلطة الفلسطينية من قوى المقاومة، والأوضاع الاقتصادية والسكانية والتعليمية والصحية في الضفة والقطاع؛ كما يتناول إشكالية الفساد في السلطة، وتعامل السلطة مع وسائل الإعلام، وعلاقاتها الخارجية.

هذا الكتاب يقدم دراسة علمية منهجية موثقة لتجربة السلطة، وقد خضع لإجراءات التحرير العلمي المعتادة من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وضبط توثيق، حتى خرج في حلقته النهائية.

ISBN 978-9953-572-35-2



9 789953 572352



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 5034-14 - بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

